

۵۰۹۹ کتابت تصنیف کردہ کا علی حیدر آباد دکن

۵۲۴۷

نمبر ۲۱

تاریخ جہند

حاشیہ فتح المعین

جلد ۱

نام کتاب

فن کتاب

فقہ شافعی

۱۲۳

نمبر کتابت فن مذکور

3625

﴿ فهرست الجزء الرابع من إعاة المالكين ﴾

مصحفه	مصحفه
٨٩ تنبيه يتحقق الجزع عام الخ	٢ فصل في الطلاق
٩٧ تنبيه في حكم مؤن الاقارب الخ	١٠ فروع في طلاقه طلقني الخ
١٠٠ فروع من له أب أو أم فتتبعه على الأب	١٢ مهمة في بيان مالو أبيل حرقا من لفظ
١٠١ فصل في بيان أحكام الحضنة	الطلاق بالشر
١١٠ باب الحضنة	١٣ مطلب الطلاق بالحكمة
١٢١ تنبيه فيما يوجب القصاص في غير النفس	١٦ فروع في بيان أن الكتابة كناية
١٢٣ مطلب في بيان الأدية	١٩ مطلب تعدد الطلاق وهو قوله ولو قال
١٢٧ تنبيه في بيان ما يتعلق بقطع الأطراف	طلقتك ونوي عدد الخ
١٢٩ تنبيه يجبس الخافي إلى كمال الصبي الخ	٢١ مطلب تفويض الطلاق وهو قوله ولو قال
١٣٠ تنبيه في حكم ما يلي في البصر الخ	لما طلق نفسك ان شئت الخ
١٣١ خاتمة في بيان وجوب الكفارة	٢٢ فائدة في بيان جواز تعليق الطلاق
١٣٢ مطلب بنسب العائن أن يدعو للمعيون الخ	٢٣ مهمة في بيان حكم الاستثناء بالالخ
١٣٣ باب في الردة أعادنا الله منها	٢٥ فروع في حكم المطلقة الثلاث
١٤٠ تنبيه في بيان ما يحصل به الاسلام	٢٧ تنبيه فيما يثبت به الطلاق
١٤٣ باب الحدود	٢٨ فصل في الرجعة
مطلب حد الزنا	٢٣ فصل في بيان حكم الابل
مطلب حد القذف	٣٥ فصل في بيان أحكام الظهار
١٥٠ فروع اذا نسب شخص آخر الخ	٣٧ فصل في المدة
١٥٤ تنبيه قال في المغنى يجوز للظالم ان يدعو	٤٤ تنبيه في بيان الاحداد
على ظالمه الخ	٥٢ تنبيه في بيان تداءل العدتين
مطلب حد شرب كل مسكر	٥٤ فروع في حكم الاستبراء
١٥٨ تنبيه لا يحسد السكران في حال سكره	٦٠ فصل في النفقة
مطلب حد المارقة	٧٢ تنبيه يجب في جميع ما ذكر الخ أن يكون
١٥٩ خاتمة في فاطم الطريق	تمليكا
١٦٦ خاتمة تسقط عقوبات تخص القاطع الخ	٧٦ تنبيه ليس على خادمها الخ
فصل في التعزير	مهمات لو اشترى حليها الخ
١٧١ فصل في الصبال	٧٨ مطلب تسقط المؤن بالنشوز
مطلب الختان	٨٠ فروع لها منعت التمتع لقبض الصداق الحال
١٧٥ مطلب حكم تنقيب الاذن مستبدا	٨١ تنبيه يجوز لها الخروج في مواضع الخ
مطلب حكم زرع	٨٤ مهمة لو تزوجت زوجة المفقود غيرها الخ
١٧٩ تنبيه في حكم ما تلغى البهائم	فائدة يجوز للزوج منعها من الخروج الخ
١٨١ باب الجهاد	تنبيه في بيان بعض أحكام النشوز الجلي
مطلب حكم فرض الكفاية	والخ الخ
١٨٣ مطلب رد السلام	٨٦ فروع في فسخ النكاح

١٨٩	فروع يسن ارسال السلام للقائب	٢٢٥	تنبيه نان في بيان المعتقد في المذهب
١٩٢	قواتد وحني الظهور مكرهه الخ	٢٢٥	مطلب لا يقضى القاضي بخلاف علمه الخ
١٩٣	مطلب تشييت العاطس	٢٢٨	تنبيه في بيان ما اذا خالف الظاهر الباطن الخ
١٩٥	مطلب شروط الجهاد الذي هو فرض كفاية	٢٣٩	مطلب حوازا القضاء للحاضر على غائب وهو قوله والقضاء على غائب الخ
١٩٦	مطلب حرم سفره على مدين بلا اذن غريم وزم السفر لجهاد بلا اذن اصل الخ	٢٤٦	مهمة لو غاب انسان من غير وكيل الخ
١٩٨	مطلب حرم على من هو من أهل فرض الجهاد انصراف عن صفه الخ	٢٤٨	باب الدعوى والبيئات
٢٠٠	مطلب ما يفعل بالامرئ وهو قوله ويرق الخ	٢٦٠	فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به
٢٠٠	فرع يحكم باسلام غير بالغ ظاهرا وباطنا امامت العالسان في المسلم الخ	٢٧٤	فصل في الشهادات
٢٠٥	مهمة أى شتعلق بما يسبى من بلاد الروم الخ	٢٧٨	مطلب شروط الشاهد
٢٠٧	تتمة في مسائل تتعلق بالهدنة	٢٨٠	مطلب العدل التوهى اجتناب الكائن
٢٠٨	مطلب ما يتعلق بالامان والجزية وهو قول الحنثي خاتمة الخ	٢٨١	حد الكبير وهو قوله من كل جرعة الخ
٢٠٩	باب القضاء	٢٨٢	حد الصغير وهو قوله والصغيرة الخ
٢١٧	مهمة أى في بيان كون القاضي يحكم باجتهاده الخ	٢٨٤	مطلب ذم الغيبة وهو قوله ومما ورد فيها قوله عليه السلام الخ
٢١٨	فائدة أى في بيان التقليد	٢٨٥	تنبيه البواعث على الغيبة كثيرة
٢٢٠	تتمة أى في بيان حكم الاستفتاء	٢٨٦	مطلب حكم اللعب بالشرنخ
٢٢٣	مطلب ما يقضى انعزال القاضي وما يذكر معه الخ	٢٩٤	مطلب التوبة وهو قوله وتقبل الشهادة من فاسق بعد توبة الخ
٢٢٧	مطلب الامر المطلوب من القاضي وفي الحرص عليه وبدأ بالاول فقال ويلسو القاضي الخ	٢٩٨	فروع لا يقدح في الشهادة جهله بفروع نحو الصلاة الخ
٢٢٩	فرع لواز دهم مدعون قدم الاسبغ الخ	٣٠٢	مطلب الشهادة بالاستفاضة وهو قوله أى الشخص الخ
٢٣٩	مطلب فيما يحرم على القاضي وهو قوله هدية الخ	٣٠٥	مطلب الشهادة على الشهادة وهو قوله وتقبل شهادة على شهادة الخ
٢٣٣	مطلب فيما ينقض حكم الحاكم وهو قوله وتنقض القاضي	٣٠٩	تتمة لو شهد واحد باقراره الخ
٢٣٤	تنبيه في بيان عدم جواز الحكم بخلاف	٣١١	خاتمة في الايمان
		٣٢١	فرع في بيان صفة كفارة الجين
		٣٢٣	باب في الاعتاق
		٣٢٨	مطلب التدبير
		٣٣٠	مطلب الكتابة
		٣٣٧	مطلب أم الولد

بسم الله
الجزء الرابع

من اعادة الطالين على حل الفاظ
قع المعين للعلامة الفاضل الصالح الكامل
السيد أبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن العارف
بالله السيد محمد شطا الديباطي زيل
المشرفة زاده الله شرفا
رحمه الله تعالى
المسلمين بركة
آمين



ولرجاء نيل الاجور وضع بالهامش قع المعين المذكور
مع تقريرات شريفه وزادات منيفه للمؤلف السيد البكري
رحمه الله تعالى آمين بحمد الامين

هذه الطبعة الخامسة وهي أعلى ومن المعلوم ان المكرر أعلى
سما وقد قوت على نسخة المؤلف التي بخطه حين قراءته
بالمسجد الحرام تجاه الكعبة المشرفة رحمه الملك العلام

تنبية

طبع هذه الحاشية باذن نجل المؤلف حفظه الله
ولا يسوغ لأحد طبعها بدون اذن منه

طبع بالطبعة الميمية بمصر

الله

بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل في الطلاق)

(فصل في الطلاق) وهو لغة حل القيد

أى في بيان أحكامه ككونه مكرها أو حراما أو واجبا أو مندوبا وككونه يقتضى إنية في الكتابة ولا يقتضى إلهام في الصريح والاصل فيه قبل الإجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق مرتان أى عدد الطلاق الذى فى ذلك الرجعة بعد مرتان فلا ينافى أنه ثلاث وقد سئل صلى الله عليه وسلم إن الثالثة فقال أو تسمع يا حسن وذلك قال الله تعالى بعده فإن طلقها أى الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وكقوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فقال لى راجع حفصة فأنها صوامة قوامه وانهار وجئت في الجنة رواه أبو داود وغيره ما ساد حسن والطلاق لغظ جاهل جاء الشرع بتقريره فليس من خائص هذه الأمة يعنى أن الجاهلية كانوا يعملونه في حل العصمة أيضا لكن لا يحدرونه في الثلاث في تفسير ابن عادل وروى عنه بن الزبير قال كان الناس في الاستدانة يطلقون من غير حصر ولا عدد وكان الرجل يطلق امرأته فإذا قربت انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها كذلك ثم راجعها بقصد مضاررتها ثم فزلت هذه الآية الطلاق مرتان وأركان خمسة زوج وصيغة وقصد ومحل وولاية وعليه وكلها تعلم من كلامه (قوله) وهو لغة حل القيد أى أن الطلاق معناه في اللغة حل القيد أى فكسه سواء كان ذلك القيد حسيا كقيد البرمة أو معنويا كالعصمة فلذلك كان المعنى اللغوي أعمن من المعنى الشرعي لأن القيد فيه المعبر عنه بال عقد معنوي ومن المعنى اللغوي قولهم ناقة طالعة أى محلول قيدها إذا كانت مرسلة بلا قيد ومنه أيضا ما في قول الامام مالك

العلم صيد الكتابة قيده * قيد صيدك بالحبال الوثاقه
فمن الحماقة أن تصيد ذئالة * وتفكها بين الخلائق طالق
وقد نظم بعضهم ما تضمنه هذان البيتان في قوله
قيد بخطك ما أبداه فكرك من * تنأج نجب الخنادق والفضلا

خاتمة فكر المراجعة • في كل وقت اذا ماشاها فعلا

(قوله وشرا حلال الخ) المراد بالحل ازالة العلة التي بين الزوجين وعرف الطلاق الشرعي النووي في تهذيبه بأنه تصرف مملوك للزوج يحد منه لا بسبب في قطع النكاح وقوله عقد النكاح الاضافة لليسان وتعبيره بعد اصريح في المرامن تعبيرة بغيره بقيد (قوله باللفظ الا في) متعلق بمحل وهو مشتق طلاق وفراق وسراج وغير ذلك (قوله وهو اما واجب الخ) والحاصل انه تتر به الاحكام الخمسة وذكر منها غير المباح الخلف في وجوده وابتداه الامام وصوره بما اذا لم يشتهوا ولا تسع نفسه بمؤتمن من غير تمتع بها (قوله كطلاق مول) تمثيل للطلاق الواجب والمولى يضم الميم وكسر اللام هو الخلفان لا طاز وخته في العمر اوزا تدعى اربعة اشهر فان مضت اربعة اشهر طالته بالوطء فان ابي وجب عليه الطلاق فان اياه مطلقا لمالكه عليه طلاق واحدة كإساق في بابه واندرج تحت الكاف طلاق المحكمين ان راياه فهو واجب اضاق قوله لم يرد الوطء الجملة صفة لول أي مول موصوف بكونه لم يرد الوطء فان اراده فلا طلاق لكن عليه اذا وطئ كفاية عيين كإساق (قوله او مندوب) معطوف على واجب (قوله كان ينهر من القيام بحقها) أي الزوجة وهو تمثيل للمندوب وقوله ولو لول عدم الليل أي ولو كان العجز حصل لعدم الليل الهيا أي بالحكمة ولا ينافي هذا تصوير الامام المباح بما اذا لم يشتهها لان المرامن قوله لم يشتهها أي شهوة كاملة وهو صادق بوجود شهوة عنده غير كاملة والحاصل في المندوب لم يوجد منه ميل أصلا وفي المباح يوجد منه ميل لكنه غير كامل فلا تنافي بينهما معاودة الرضا وشرا حله وسبغ الطلاق لخوف تقصيره في حقها بغض أو غيره اه وهي أولى من عبارة شاربنا (قوله او تكون الخ) بالنصب معطوف على يجر أي او كان تكون غير عفيفة أي فاسقة وينبغي أن يقيد فسقتها بغير الغيور بها والآن التقييد بقوله بعد علم بخش الغيور بها غير ظاهر (قوله ما لم بخش الغيور بها) فيقيد بالنسبة أي محل ندب طلاقها ما لم بخش الغيور بها أي غيور الغيور بها لو طلقها والا فلا يكون مندوبا لان في أبقائها صوابها في الجملة بل يكون مناهيا وينبغي أن يدان علم غيور غيره بالوطء وانتهاد ذلك عنها مادامت في عصمتها طلاقها ان يتأد ببقائها تأديا لا يتحمل عادة كذا في عرش (قوله او سبغت الخلق) معطوف على غير عفيفة أي او تكون سبغت الخلق وبين المرامن بقوله أي بحيث لا يصبر على عشرتها عادة أي بان تجاوزت الحد في ذلك وقوله والا الخ أي وان لم يكن المرامن اما ذكره لا يصح لانه يلزم أن كل رجل يندب له طلاق زوجته لان كل امرأة سبغت الخلق ولا يتصور أنها ترحم امة في أي وقت وليست بسبغت الخلق (قوله وفي الحديث الخ) ساقه دليل على عدم وجود امره أفعر سبغت الخلق وفيه أن المدعي سبغت الخلق والذي في الحديث المرأة الصالحة فلا يصلح له الا اذا ذكر الآن يقال ان اساءة الخلق تستلزم عدم الصلاح في الغالب فينتج المدعي تأمل (قوله كتابة الخ) أي ان قوله كالغراب الا عصم كتابة عن ندره وجود المرأة الصالحة لان القرب المذكور كذلك (قوله الا الا عصم هو ايض الجناحين) أي وهذا نادر وعبرة الخفة اذ الا عصم وهو ايض الجناحين وقيل الرجلين او احدهما كذلك اه (قوله او يامر) أي وكان يامر فهو بالنصب عطف على يجر او على تكون وقوله به أي بالطلاق (قوله من غير نعت) أي بان يكون لغرض صحيح فان كان نعتت بان لا يكون لذلك كما هو شأن النعتي من الآباء والامهات فلا يندب الطلاق اذا امره احد والديه به وفي القاموس عنته نعتنا أي شدد عليه والزمه ما يصعب عليه أداءه ويقال حاهم معننا أي طالبا لزالته اه (قوله او حرام) عطف على واجب وقوله كالمدعي أي كالمطلق المدعي وهو يقتل للبرام (قوله وهو) أي المدعي وقوله طلاق مدخول بها أي موطوءة ولو في الدبر او مستدخلة مائة المحترم وقوله في نحو حيض متعلق بطلاق أي طلاقها في نحو حيض كفاس وانما حرم الطلاق فيه لتضررها بطول العدة اذ بقية دمها لا تحسب منها ومن ثم لا يحرم في حيض حامل

وشرا حلال عقد
النكاح باللفظ الا في
وهو اما واجب
كطلاق مول لم يرد
الوطء او مندوب كان
يجز عن القيام
بحقوقها ولو لعدم
الليل الهيا او تكون
غير عفيفة ما لم بخش
الغيور بها او سبغت
الخلق أي بحيث
لا يصبر على عشرتها
عادة فبما استلزمه
شربنا والا فلي ترحم
امرأة غير سبغت الخلق
وفي الحديث المرأة
الصالحة في النساء
كالغراب الا عصم
كتابة عن ندره
وجودها اذا الا عصم
هو ايض الجناحين
او يامر به احد
والديه أي من غير
نعتت او حرام
كالمدعي وهو طلاق
مدخول بها في نحو
حيض بلا عوض منها

عليها بالوضع وقوله بلا عوض منها قيد في الحرمة أي يحرم الطلاق في نحو حيض إن كان بلا عوض
صادرها أو خرج به ما إذا كان طلاقها بعوض صادر منها لا يحرم فيه وظان بأن هذا المال يشتر
باضطرارها للفرار حالا وقيد بقوله منها للخرج ما إذا كان العوض صادرا من أجنبي فعبر أيضا فيه
وذلك لأن حكمه لا يقتضي اضطرارها إليه (قوله أو في طهر جامعها فيه) معطوف على في نحو حيض
والتقدير أي و طلاق مدخول بها في طهر جامعها فيه ولا ينبغي أن الشرط وطؤها في الطهر سواء
دخل عليها قبل أم لم يدخل عليها ما يفهمه كلامه من اختراط الدخول بها قبل ليس مراد أن عمل
سرمه ذلك فمن تحمل لعدم صغرها أو بأسها وعدم تلهو ورجل أو بالأفلاحة كما صرح به في متن
التمهات (قوله وكلا من لم يستوف الخ) معطوف على قوله كالبدعي فهو عقيد للجماع أيضا وعمل
سرمه عالم ترض بعدم القسم والأفلاحة ولو سألته الطلاق قبل استيفائها حقها من القسم لم يحرم كما
يحدثان الرقة ووافقه الأذني بل بحث القطع به وتبعه الزكني وذلك لتضمن سؤالها الرضا بإسقاط
حقها وقوله ودعها هو كتابة عما هو مقروض على الزوج للزوجة من المال أو الأيام والمراد به هنا
حصتها منه (قوله وكلا في المرض الخ) معطوف على قوله كالبدعي أيضا وقوله بقصد الخ قيد في
الحرمة أي يحرم طلاق المريض زوجته إذا قصد حرمانها من الارث ولا لا يحرم (قوله ولا يحرم الخ)
انما أتى به رداعلي من قال أنه يحرم وأدرجه في قسم الحرام وانما لم يحرم لأن عويرة الخلاف لما لعن
أمراته طلقها ثلاثا قبل أن يخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهرها عليه ورواه الشيخان فأورم
لنها عنه ليعلم هو أمر من حضره (قوله بل بسن الاقتصاري على واحدة) وحيد نذ فيكون الجمع بين
الثلاث خلاف السنة (قوله أمكره) معطوف على واجب (قوله بأن سلم الحال من ذلك كله) أي عما
يقتضي الجواب أو الذنب والحرمة (قوله للخبر الصحيح) دليل الكراهة (قوله أبغض الحلال إلى الله
الطلاق) استشكل الحديث بأنه بغض أن الحلال معقوض وأن الطلاق أشد بغضا مع أن الحلال
لا يبغض أصلا وأوجب بأن المراد من الحلال المكروه فقط لا سائر أنواع الحلال ولا يناق ذلك وصفه
بالحل لأنه طلق ويبرأ منه الجائر وانما كان المكروه مغضضا لأنه نهى عنه نهى تنزيهه والطلاق
أشد بغضا إلى الله من غيره لما فيه من قطع النسل الذي هو المقصود الأعظم من النكاح ولما فيه من
إبادة الزوج وحواهلها وأولادها واستشكل أيضا بأن حقيقة البغض الانتقام أو إرادته وهذا انما
يكون في الحرام لا في الحلال حتى على نأويله بالمكروه وأشار الشارع إلى الجواب عنه بقوله واثبات
بغضه تعالى له المقصود ومنه زيادة التنفير عنه وهذا على تسليم أن حقيقة البغض في حقه تعالى ما ذكر
فإن كان المراد به في حقه تعالى عدم الرضا وعدم المحبة فلا أشكال وقوله لما فاتها أي حقيقة البغض
وقوله لحله أي الطلاق (قوله انما يقع لغير بائن) أي زوجة غير بائن أي بطلاق أو فسح والخبر صادق
بغير المطلق وبالطاقة طلاقا جميعا لقوله ولو كانت رجعية صريح بما فهم وانما الخ الطلاق
الرجعية لأنها في حكم الزوجات هنا وفي الارث وصحة الظهار والايام والعان كما تقدم وهذه الخمسة
عناها الامام الشافعي رضي الله عنه بقوله لرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى وقوله لم
تنقض عدتها المحلصة صفة لرجعية أي رجعية موصوفة بكونها لم تنقض عدتها وانما تنقض عدتها
صارت بانثاء فلا يلزمها الطلاق (قوله فلا يقع لمختلفة) أي لا يتقاطع عصمتها بالكلية في تلك الخمس
وغيرها وخبر المختلف لجمعها الطلاق مادامت في العدة موضوع ووقف على أي الدرداء ضعيف اه
تحفة وهذا مفهوم قوله غير بائن أي ما البائن كالمختلفة فلا يقع طلاقها (قوله ورجعية انقضت
عدتها) أي ولا يقع لرجعية انقضت عدتها وهذا مذهبهم فوله لم تنقض عدتها (قوله طلاق) فاعل
يقع وقوله مختار مكلف فيدان في وقوع الطلاق وسيذكر محتر زهما وقوله أي بالغ عاقل متسبر
للمكلف (قوله فلا يقع طلاق صبي ومجنون) أي وناثم وذلك لخبر رفع العلم عن ثلاث عن الصبي حتى

أقوى طهر جامعها
فيه وكلا من لم
يستوف دورها من
القسم ومكلا
للمريض بقصد
الحرمان من الارث
ولا يحرم جمع ثلاث
طلاق بل بسن
الاقتصاري على واحدة
أو مكروه بأن سلم
الحال من ذلك كله
لغير الصحيح أبغض
الحلال إلى الله
الطلاق واثبات
بغضه تعالى له
المقصود منه زيادة
التنفير عنه لاحقيقة
لما فاتها لحله انما
يقع لغير بائن ولو
رجعية لم تنقض
عدتها فلا يقع لمختلفة
ورجعية انقضت
عدتها (طلاق)
مختار (مكلف) أي
بالغ عاقل فلا يقع
طلاق صبي ومجنون

يبلغ وعن المنعوت حتى يفيق وعن الثائم حتى يستيقظ صحبه أبو داود وغيره حيث وقع عنهم القتل بطل
 تصرفهم ولما راد قتل خطاب التكليف أو ما قل خطاب الوضع فهو ثابت في حقهم بليل ضمان ما أتلفوه
 ولكن برد على ذلك أن الطلاق من باب خطاب الوضع وهو بطل الأحكام بالأسباب فكان مقتضاه
 وقوعه عليهم وبحسب بيان خطاب الوضع يلزمه حكم تكليفي كحرمة الزوجة عليهم وخطاب التكليف
 مرفوع فيلزم من وقوع اللازم وهو خطاب التكليف رفع الملزوم في خصوص مسئلة الطلاق وأما
 خطاب الوضع في غير ما فثبت كالاتلاف لأنهم يضمنون ما أتلفوه اهـ مجرى (قوله ومتعد بسكر)
 معطوف على مختار أي ويقع طلاق متعد بسكر لا يمان لم يكن مكلفاً وفي حكمه تغليظاً عليه وكذا
 سائر تصرفاته فبإله عليه ومنه المتعدي يجنبونه فانه يقع طلاقه وكذا سائر تصرفاته على المذهب
 فقوله فلا يقع طلاق صبي ومجنون أي غير متعد بجنبونه (قوله أي بشر بخر الخ) الباء سببية
 متعاقبة متعد أي متعد بذلك بسبب شره الخجراً كله بفعل واحد يشاء والمراد تعامل في ذلك عن قصد
 وعلم به والافلا يكون متعدياً (قوله لعصائه الخ) علمه لوقوع الطلاق من المتعدي بسكره أي وانما
 وقع الطلاق منه مع كونه لا عقل له لأنه عاص بأزائه (قوله بخلاف سكران لم تعد الخ) أي بخلاف
 مجنون لم تعد بجنبونه (قوله ثاناً أكره عليه) أي على تناول مسكر وهو تمثيل لغير المتعدي
 بسكره (قوله أول لم يعلم) أي أو تناوله وهو لم يعلم أنه مسكر بان تعامل في شيء على زعمه شراب أو دواء
 فإذا هو مسكر (قوله ولا يقع طلاقه) أي السكران الذي لم تعد بسكره (قوله إذا صار بحيث
 لا يميز) أي انتهى إلى حالة فقد قدم التمييز أما إذا لم ينته إلى هذه الحالة فانه يقع عليه الطلاق (قوله
 لعلم تعديه علمه لعدم وقوع طلاق غير المتعدي بسكره) (قوله وصدق مدعي الكراه في تناوله)
 أي من المسكر وقوله يمينه متعلق بصدق (قوله ان وجدت قرينة عليه) أي على الكراه (قوله
 كخيس) تمثيل للقرينة على الكراه (قوله والا) أي وان لم توجد قرينة وقوله فلا بد من البينة
 أي شهيداً بسكره (قوله ويقع طلاق الهازل) أي ظاهر أو باطناً أجماعاً والغير الصحيح ثلاث
 جدهن جدوهن من حد الطلاق والنكاح والرخصة وخصت لثأ كعدم الأضاع والأفكل
 المتصرفات كذلك وفي رواية والعق وخص لتشوف الشارع إليه (قوله بان قصد لفظه) أي
 الطلاق أي نطق به قصد أو هو قصد أو لفظاً بالطلاق وقوله دون معناه أي دون قصد معناه وهو حمل
 عصية النكاح (قوله أولع به) بصيغة الفعل عطف على الهازل الذي هو اسم فاعل من عطف
 الفعل على الاسم المشبه له أي ويقع طلاق الذي هزل به أو الذي لعب به وقوله بان لم يقصد شيئاً أي
 لا لفظه ولا معناه وهو تصور للعاب بالطلاق ثم ان مفاد مع مفاد تصور الهزل المار التغير بينهما
 وتلف فيه في الحقيقة ونصها ولو كان اللعب أعم مطلقاً من الهزل عرفاً فالهزل يختص بالكلام عطفه
 عليه وان رادفه لغة كذا قال شارح وجعل غيره بينهما اتغاف اتغاف الهزل بان يقصد اللفظ دون
 المعنى واللعب بان لا يقصد شيئاً وفيه تفرق قصد اللفظ لا بد منه مطلقاً بالنسبة للوقوع باطناً اهـ وفي
 المغني لو نسي أن له ذوقاً فقال ذوقاً حتى طلق طلقاً كان فاعلم عن النص وأقر اهـ (قوله ولا أثر
 لحكاية طلاق الغير) أي لا أثر في حكاية طلاق الغير كقوله قال زيد ذوقاً حتى طلق ولا تطلق
 زوجة الحاكى لطلاق غيره وقوله وتصوير الفقيه أي ولا أثر لتصوير الفقيه الطلاق كان قال الفقيه
 تصور الصورة المطلق بالثلاث زوجتي طالق بالثلاث (قوله ولا تغاظ به الخ) أي ولا أثر للتلفظ
 بالطلاق تلفظاً مصوراً بجملة هي كونه لا يسمع نفسه وذلك لأنه بشرط وقوع الطلاق التلفظ به
 بحيث يسمع نفسه فان اعتدل جمعه ولا مانع من تحوّل لفظ فلا بد أن يرفع صوته بحيث لو كان معتدلاً
 ما نفعه وان لم يعتدل جمعه أو كان هناك مانع من تحوّل لفظ فلا بد أن يرفع صوته بحيث لو كان معتدلاً
 لا يسمع ولا مانع لا يسمع فيكفي سماعته تقدير أو ان لا يسمع بالفعل (قوله وانفقوا على وقوع طلاق

(ومتعد بسكر) أي
 بشر به واكل شبع
 أو حشيش لعصائه
 بازالة عقل بخلاف
 سكران لم تعد بتناول
 مسكر كان أكره عليه
 أول لم يعلم أنه مسكر فلا
 يقع طلاقه إذا صار
 بحيث لا يميز لعدم
 تعديه وصدق مدعي
 الكراه في تناوله يمينه
 ان وجدت قرينة
 عليه كخيس والافلا
 بد من البينة ووقع
 طلاق الهازل به بان
 قصد لفظه دون معناه
 أو لعب به بان لم يقصد
 شيئاً ولا أثر لحكاية
 طلاق الغير وتصوير
 الفقيه والتلفظ به
 بحيث لا يسمع نفسه
 وانفقوا على وقوع
 طلاق

الغضب في ترغيب المشتاق سئل الثمن الرمي عن الحلف بالطلاق في حال الغضب الشديد
 المخرج عن الاشعار هل يقع الطلاق أم لا وهل يفرق بين التعليق والتخيير أم لا وهل يصدق الحالف
 في دعواه شدة الغضب وعدم الاشعار فأجاب بأنه لا اعتبار بالغضب فيها نعم ان كان زائل العقل عند
 اه محض وقوله وان ادعى زوال شعوره أي ادعى كنه وقوله بالغضب أي بسبب الغضب وهو متعلق
 بزوال (قوله لا طلاق مكره) معطوف على طلاق مختار باعتبار الشرح أما باعتبار المتن فمكره
 معطوف على مكلف أي لا يقع طلاق مكره اذا وجدت شرطه الا بتمت خلافاً للامام أبي حنيفة
 رضي الله عنه وذلك لتبخر رفعه عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وخبر لا طلاق في اغلاق
 بكسر الهمزة أي كراهوا المراءا لا طلاق مكره على طلاق زوجة المكره بفتح الراء وتخرج به ما اذا كان على
 طلاق زوجة المكره بكسر الراء كان قاله طلق زوجتي والا فلا تطلق طلقها فان يقع على الصحيح
 لانه لا يخفى في الاذن وقوله بغير حق متعلق بمكره وسيد كر مختز (قوله محذور) متعلق بمكره ايضاً
 أي مكره مما يحذور منه أي يخاف منه من أنواع العقوبات قال حل ولو في غير المكره فلو خوفه بما
 ظنه محذور وان خافه كان مكرها اه وضابط المحذور هو الذي يؤثر العقل لاجله الاقدام على
 ما كره عليه وقوله مناسب أي لحال المكره بفتح الراء وذلك لان المحذور يختلف باختلاف طبقات
 الناس فقد يكون كراهي في حق شخص دون آخر كالصفعة فهي كراهي المروءة دون غيره
 فاعتبر فيه ما يناسبه (قوله كعبس طويل) تمثيل للمحذور (قوله وكذا قليل) أي حبس قليل
 والمناسب ان يقول قصير وقوله لذى مروءة يعني أن الحبس القصير بعد محذور الكراهي المروءة
 (قوله وصفعة) معطوف على حبس أي وكصفعة أي ضرب بتواحدة قال في المصباح الصفعة المرة
 وهوان يسطر الرجل كفه فيضرب بها فقال الانسان أوبدته فاذا قضى كفه ضرب به فليس يصفع
 بل يقال ضربه بجميع كفه اه وقوله أي لذى المروءة وقوله في الملا أي بين الناس وفي حوامي
 البعير أي قال الشاشي ان الاستغفاف في حق الوجه كراهوا بن الصباغ ان الشتم في حق أهل
 المروءة كراه اه (قوله وكاتلاف مال) معطوف على كعبس ولو حذفت الكاف كالذي قاله
 لكان أولى ومثل اتلاف المكره بكسر الراء مال المكره أخذه منه مجامع ان كلاتفوت مال على
 مالكه كذا في عرش وقوله يضيق عليه أي يتأثر به يقول الروضة انه ليس بكراهة بحول على مال
 قليل لا يبالى به كقويف موسر أي مضى بأخذ خمسة دنانير كافي حليته اروياني اه نهاية (قوله
 بخلاف الخ) أي بخلاف اتلاف نحو خمسة دراهم بل لو لم يطلق زوجته في حق موسر فانه لا بعدا كراهها
 لأنها لا تضيق عليه وقوله في حق موسر قال في التحفة ونظير ضبط الموسر المذكور وعن تقضي
 المادة بأنه يسمع ببذل ما يطلب منه ولا يطلق ويؤيده قول كثير من الاكراه بانسلاف المال
 يختلف باختلاف طبقات الناس وأحوالهم اه (قوله وشرط الاكراه) أي شرطه فهو مفرد
 مضاعف فيعم ذكر الشارح منها ثلاثة شروط وبقى منها ان لا ينوي وقوع الطلاق والواقع ان
 صريح المطلق في حقه كناية ويصيرح الشارح بمفهوم هذا الشرط بقوله فاذا قصد المكره الخ وان
 لا يظهر منه قرينة اختيار فان ظهرت منه وقع عليه الطلاق وذلك بان كرهه شخص على طلاق
 ثلاث فطلق واحدة أو اثنتين أو على طلقة فطلق اثنتين أو ثلاثاً أو على مطلق طلاق فطلق واحدة
 أو اثنتين أو ثلاثاً أو على طلاق إحدى زوجتيه على الإبهام فعين واحدة منها ما على طلاق معينة
 فاهم أو على الطلاق بصيغة من صريح أو كناية أو تعييز أو تعليق فأي بضدها فأي جميعها يقع عليه
 الطلاق لان مخالفة تشعير اختياره ما أتى به فلا كراهة فان قلت حيث كان يقع في جميع هذه
 الصور فما صورة الطلاق الذي لم يقع قلت صورته أن يكرهه على أصل الطلاق فيأتي به فقط
 كان يقول طلقته أو يسأله فيقول له أطلق ثلاثاً أو اثنتين فاذا عين له شيئاً أتى بما عينه له ولا يخاوزه

الغضب وان ادعى
 زوال شعوره بالغضب
 (لا طلاق مكره)
 بغير حق (محذور)
 مناسب كعبس
 طويل وكذا قليل
 لذى مروءة وصفعة
 له في الملا وكاتلاف
 مال يضيق عليه
 بخلاف نحو خمسة
 دراهم في حق موسر
 وشرط الاكراه

وان لم ينع شيئا اقتصر على أصل الطلاق وقال بعضهم بشرط أن يسأله ما ذكر (قوله قدرة
المكره) بكسر الراء (قوله على تحقيق ما هدبه) أي على إيجاد العذر والذئذ خوف المكره به وقوله
عاجلا قديسيان محترزه (قوله بولاية) أي بسبب ولا فهو متعلق بقدرته أي قدرته عليه
بسبب إياه والوقولما وتطلب أي بسببه كان قلبه نوشو كقليلد توار كرهه في الملاقاة وقوله
(قوله وعجز المكره) بفتح الراء وهو معطوف على قدرة وقوله عن دفعه أي المكره بكسر الراء وقوله
بقرار الخ متعلق بدفع أي عجزه عن أن يدفع المكره بكسر الراء بالقرار أو الاستغاثة أي طالب الغوث
عن مخلصه منه أي أو نحو ذلك كالتحصن بحصن يمنع منه (قوله وظنه) بالرفع عطف على قدرة
أي وشروط ظنه أي المكره بفتح الراء وكذا الضمير في أنه وفي امتنع والضمير البار في خوفه وأما ضمير
فعل وهو خوف المستر فهو يعود على المكره بكسر الراء وضمير به يعود على ما وفي المغي تنبيهه
بالتنبيه يقتضي أنه لا شرط لتحقيقه وهو الأصح أه (قوله فلا يتحقق الهز) أي عن دفع المكره بكسر
الراء (قوله بدون اجتماع ذلك كله) أي قدرة المكره على ما هدبه وعجز المكره عن الدفع بكل
شيء يمكنه وظنه ما ذكر (قوله ولا بشرط التورية) أي في عدم وقوع طلاق المكره فلا يقع
وان لم يور قال في شرح الروض والتورية من ريت التورية أي سترته وأظهر غيره مأخوذ
من وراء الإنسان كأنه يجعله واما حيث لا يظهر ذكره الجوهري قاله النووي في إذ كاره ومعناها
أن تطلق لفظا هو ظاهر في معنى وترد به معنى آخر يقتضيه ذلك اللفظ ولكنه خلاف ظاهره
أه (قوله بان نيوي غير زوجته) تصوير للتورية أي كان يريد بقوله طلق فاطمة غير
زوجته وعبارة المغي مع الأصل ولا بشرط بان كان نيوي بقوله طلق ز بنب مثلا غير ما أي
غير زوجته أو نيوي بالطلاق حل الزنا أه (قوله أو يقول سراء عه) أي الطلاق إن شاء
الله أي ويكون فاصدا به التعاقب وفي المغي أيضا عبارة الروضة وأصلها أو قال في نفسه إن شاء الله
فان قيل لا أثر للتعلق بمشيتة الله تعالى بمعدالة لا لأظهاره ولا باطنه بل باليمن التلق به أوجب
بان المراد بقوله في نفسه تلفظه بمشيتة الله سره بحيث لم يسمه المكره لأنه نواه أو أن عاذ كمن اشتراط
التلفظ بالتعلق بمشيتة الله تعالى محل في غير المكره ما هو في كفي بقلبه كاتقله الأخرى عن القاضي
حسبين عن الأصحاب وهي فائدة حسنة أه (قوله فاذا قصد الخ) معفوم شرط مطوى وهو أن
لا ينوي إيقاع الخلاق كاتقدم التنبيه عليه آتفا (قوله كإنا أكرهه بحق) أي فانه يقع عليه
وهو محترز قوله بغير حق وكان عليه أن يقول كعادته وخو ج يقول بغير حق ما إذا أكرهه بحق
(قوله كان قال مستحق القود طلق ز وحكك والاقنك بقلك أي) تمثيل لا كراهه بحق قال سم
هنا دليل على أن المراد بالاكراهه بحق ما لم يكون المكره به حقا لا حقه ومن كونه نفس الا كراهه حقا
فانه ليس الا كراهه على الطلاق وان استحق قتله أه قال في المغي في صور جمع الا كراهه بحق
ما كراهه القاضي المولى بعد مدة الا بالاعلى طلبة واحدة فان أكرهه على الثلاث فتلقت ما لها الطلاق
لأنه يفتق بذلك ويعزل به فان قيل المولى لا يؤثر بالطلاق عيناً بل به أو بالفتنة ومثل هذا ليس
أكرهه يمنع الوقوع أوجب بان الخلاق قد تبين في بعض صور المولى كالمال وهو غائب ففتت
المدة فقلت بالمطالبة فرفعوه كيلا إلى القاضي البلد الذي فيه الزوج ومطالبة فان القاضي ياره
بالفتنة بالأسان في الحال والمسير بها والطلاق فان لم يفعل ذلك أجبر على الطلاق عينا هكذا أجاب
به ابن الرقعة وهو ثابت في غير ناعلى مرجوح وهو أن القاضي يكره المولى على الفتنة أو الطلاق
والأصح أن الحاكم هو الذي يطلق على المولى الممتنع وحينئذ فلا كراهه أصلا حتى يمتد زعنه بغير
حق أي بعض تصرف (قوله أو قال رجل لا آخر الخ) عتد وقوله عاجلا (قوله طلق) أي في صورتين
وقوله فيقع أي الطلاق وقوله فيها أي في صورة القود وفي صورة الوعد بالقتل في المستقبل (قوله

قدرة المكره على تحقيق ما هدبه عاجلا بولاية أو تطلب وعجز المكره عن دفعه بقرار أو استغاثة وظنه أنه امتنع فعل ما خوفه به ناجرا فلا يتحقق الهز بدون اجتماع ذلك كله ولا بشرط التورية بان نيوي غير زوجته أو يقول سراء عه إن شاء الله فاذا قصد المكره الإيقاع بالطلاق وقع كما إذا أكرهه بحق كان قال مستحق القود طلق ز وحكك والاقنك بقلك أي أو قال رجل لا آخر طلقها أولا قتلته خذاف طلق

بصر (يح) متعلق بيقع أي التسمية الطلاق بصريح الخ وهو شرع في بيان المصنعة التي هي أحد أركانها وهي لفظ يدل على فراق المأمر بها وهو لا يتحمل ظاهره غير الطلاق والغائبة خمسة طلاق وفراق وسراح وخلع ومغادرة كما قال ابن رسلان في زبد

صريحه صرحنا أو طلقت * خالعت أو فاديت أو فارت

وانما كانت صريحاً لا يشترطها في معنى الطلاق ووردها في القرآن مع تكرار بعضها فيه والحق ما لم يكرر ومنها ما تكرر وحكمه أنه لا يحتاج إلى نية ابتغاء الطلاق به لأنه لا يتحمل غير الطلاق فلا يتوقف وقوع الطلاق فيه على نية ابتغائه بل يقع وإن نوى عليه ثم لا بد من قصد اللفظ مع معناه عند صرفه صاف لفظ من معناه كنداء من اسم زوجته طالق بقوله لها طالق فإن كان قاصداً لفظ الطلاق مع معناه وقع الطلاق والا بأن قصد النداء أو أطلق في بصره ومثله في ذلك حكاية طلاق الغير وتصور الفقهية وأما كتابته في كل لفظ احتل ظاهره غير الطلاق ولا تنحصر الغائبات وحكمها أنها تحتاج إلى نية ابتغاء الطلاق كما قال ابن رسلان

وكل لفظ لفراق احتل * فهو كناية بنية حصول

(قوله وهو) أي الصريح في الطلاق وقوله لا الخ أي لفظ لا يتحمل ظاهره معنى غير الطلاق (قوله) مشتق طلاق الخ أي وأما الطلاق وما به مصنفه في فصل بشر به كلامه وهو أن ما يقع مفعولاً أو فاعلاً أو مستنداً فصرح به أو الفكاية (قوله ولومن عجمي) أي ولو صدر مشتق الطلاق من عجمي فإنه يقع طلاقه وقوله عرف أنه موضوع الخ المحل له صفة لعجمي أي عجمي موصوف بكونه عرف إن هذا اللفظ موضوع لحل عصمة النكاح الذي هو معنى الطلاق وهو قيد لا بد منه يخرج به ما لو تلفظ به وهو لا يعرف ذلك فإنه لا يقع طلاقه بغيره وإلا ما جاء مع النصف ولو تلفظ بعجمي به أي الطلاق بالغيرية مثلاً إذا لم يحكم كل من كل تلفظ بغيره لفتوا لم يعرف معناه لم يقع كلفظ بكامة كقر لا يعرف معناه أو يصدق في وجهه معناه للقرينة ومن ثمره لو كان محل الطلاق تلك اللفظة بحيث تقتضي الغائبة بعلمه لم يصدق ظاهره أو يقع عليه وقيل إن نوى معناها عند أهلها وقع لأنه قصد لفظ الطلاق بمعناه وردوه بأن المجهول لا يصح قصده اهـ (قوله أو بعدد منها) معطوف على حل عصمة النكاح أي أو عرف أن هذا اللفظ موضوع لبعدهم عن زوجته وإن لم يعرف معناه الأصلي أي حل عصمة النكاح وانما كني بمرقة أن هذا اللفظ موضوع لما ذكرناه لا لمعناه الأصلي إذ يلزم من حل عصمة النكاح بعده من زوجته (قوله وفراق وسراح) معطوفان على طلاق أي ومشتق فراق وسراح يقع السين ومثله مشتق الخلع والمغادرة لكن مع ذكر المال أو نية (قوله لتكررها) على الصراحة في المشتقات من هذه المصادر أي وانما كانت صريحاً لتكررها في القرآن كما تقدم (قوله كالمطلقة الخ) مثله ما قال طلقك الله فهو من الصريح وذلك لأن ما استقل به النقص كالطلاق والاراء العتيق إذا أسند إلى الله تعالى كان صريحاً بالقوة بالاستقلال وما لا يستقل به النقص كالبيع والاقالة إذا أسند إلى الله تعالى كان كناية وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

ما فيه الاستقلال بالإنشاء * وكان مستند الذي إلا له

فهو صريح ضده كناية * فكأن إذا الضابط ذا دراه

(قوله أو زوجي) أي أو يقول طلقت أو فارت أو صرحنا زوجي فيأتي بالآدم الظاهر يدل ضمير الغائبة (قوله وكانت طالق أو مطلقة) أشبه بتعدد الامثلة التي لا فرق في المشتق بين أن يكون فعلاً أو اسم فاعل أو اسم مفعول وقوله بتشديد اللام للمتوجة أحترز به عن مطلقة بكون الطاء وتخفيف اللام للمتوجة والمكسورة فانه كناية وإن كان الزوج نحو ياوليس بصريح (قوله ومغارقة ومسرحة) أي أو أنت مغارقة أو مسرحة بقرآن بصيغة أمم للمفعول مع تشديد الراء الثانية أما

فيقع فيهما (د) صريح وهو لا يتحمل ظاهره غير الطلاق
قوله المشتق طلاق
ولومن عجمي عرف
أنه موضوع لحل
عصمة النكاح
أو بعدد منها وإن لم
يعرف معناه الأصلي
كما أفق به
(وفراق وسراح)
لتكررها في القرآن
كالمطلقة وفارتك
وسرحتك أو زوجي
وسكانت طالق
أو مطلقة بتشديد
اللام المتوجة
ومغارقة ومسرحة

بصفة اسم الفاعل فكنا بـ (قوله أمام صادرها) هذا محتمر وقوله مشتق بالنسبة لجميع الالفاظ
أى أمام صادر هذه المشتقات هي كناية ولكن حيث وقعت خيرا كما يدل عليه أمثله فطلاق ما إذا
وقعت مبتدأ فانه امر أي غايوا منه ما لو وقعت مفعولا أو فاعلا وذلك كان قال الطلاق لازم على
أو واجب على فان قال غرض على كان كناية والفرق أن الغرض قدر ادبه المقدر فطرق اليه الاحتمال
فاحتاج الى التيقن منه بخلاف الغرض والوجوب فان معناهها التيقن لا غير ولوقال على الطلاق
فهو صريح أيضا خلافا لبعضهم وكان قال أو وقت عليك الطلاق أو يلزمنى الطلاق (قوله و يشترط
ذكر مفعول الخ) أى ضمير أو اسم ظاهر وقوله ومبتدأ مع محو طالق أى ذكر مبتدأ مع ذلك سواء
كان لفظ الضمير كانه بالاسم الظاهر كزوجهنى أو أراقى (قوله فلو نوى أحدهما) أى
المفعول أو المبتدأ وقوله لم يؤثر ذنبه الطلاق (قوله كالوقال طالق الخ) ان أراد التيقن لحذف
المبتدأ أشكل عليه قوله أو أراقى الخ فانه فيه حذف الخبر لا المبتدأ وان أراد التيقن أشكل عليه
المثال الاول فانه لا يصلح له انه هو عيني ما قبله فكان الاول له ان يقول كالوقال أنت أو أراقى ونوى
لفظ طالق والمراد كالذى ذكر المبتدأ وحذف الخبر فانه لا يؤثر عليه (قوله لان سبق ذكرها)
أى لم يؤثر لان سبق ذكر زوجته في سؤال أى ونحوه والمراد الان دل دليل على الحذف أى فانه
يؤثر (قوله في نحو طلق امرأتك) لوحذف لفظ في كان أولى ومثله أطلقتك وزجرتك الان
الفعل بعده يكون كناية كاسيصر ح به بخلافه بعد طالق أو طلقى نفسك فانه صريح والفرق كما في
النقطة انه بعدهما امتثال لما سيصرح به في الازام فلا احتمال فيه بخلافه بعده فانه موقع جوابا
لما لا ازام فيه فكان كناية ومثله المايد على المفعول ولم يمتثل لما يدل على المبتدأ والخبر والاول
كان تقول له أنا طالق فقال لها طالق والثاني كان يقول نساء المؤمنين طالق وانت تبارز حتى
التقدير طالق (قوله أو فوض اليها) أى فوض الطلاق اليها والتفويض هو تسليمها الطلاق
ويشترط لوقوع الطلاق تطلقها فوراً كما سيصرح به وقوله بطلقى نفسك أى بقوله لها طالق
نفسك (قوله فيقع) أى الطلاق وقوله فيها أى في الصورتين ضرورة ما اذا سبق ذكرها
وصورة التفويض (قوله وترجته) بالخبر حطف على مشتق طلاق أى وكرجته وقوله أى
مشتق ببيان الضمير وقوله ذكر أى من الطلاق وما بعده وقوله بالهبة متعلق بترجته أى
وكرجته بالهبة وهي ما عدا العربية من سائر اللغات (قوله فترجته الطلاق صريح) أى لشهرة
استعمالها عندهم في معناها شهرة العربية عند أهلها ولا يناق تأنيب الشهرة عناعلمه في أنشأ على
سرام لان ما هنا موضوع الطلاق بخصوصه بخلاف ذلك وان أشترفيه وفي الجبري وترجته
الطلاق بالهبة من برش فسن أنت برش طالق اه وقوله على المذهب قال في الغنى والطريق
الثاني وجهان أحدهما انه كناية اقتصادا في الصريح على العربي لو ردد في القرآن وتكرره على
لسان حجة الشرع اه (قوله وترجته صاحبه) أى القرائ والسراج وقوله صريح أيضا على
المعتمد قال في الحقيقة بعده على ما اقتضاه ظاهر أصله واعتمده الاذري ونقل عن جمع الحزم بلكن
الذي في أصل الروضة عن الامام والرواية يوافقهما انها كناية لبعدها عن الاستعمال اه
وظاهرها اعتقاد أنها كناية وجرم بها في شرح الارشاد فقال أما ترجمة السراج والفرق فكنا بخلاف
للجواب كما يحتمل في أصل الروضة وان أطال جمع في رده اه وجرم بها في التهمة أيضا فلم أن قوله
على المعتمد هو حار فيه على ما اقتضاه ظاهر أصل التهمة واجهر الجبري وعلى ما عتمده الاذري وقد
علمت ان المعتمد خلافه (قوله الحزم به) أى بهذا المعتمد هو ضعيف كما علمت (قوله ومنه
أعطيت) أى ومن الصريح أعطيت الخ (قوله ويا طالق) فيه تفصيل مضي (قوله ويا مطلقه
بتشديد اللام) أى المفتوحة وقد علمت انه أحترز به عن مطلقة بتخفيف اللام مع سكون الطاء فانه

أمام صادرها كتابه
كانت طلاق لو فراق
أو سراج (تنبيه)
ويشترط ذكر
مفعول مع نحو
طلقت ومبتدأ مع
نحو طالق فلو نوى
أحدهما لم يؤثر كما
وقال طالق ونوى
أنت أو أراقى ونوى
لفظ طالق الان
سبق ذكرها في
سؤال في نحو طالق
أمرأتك فقال طلقت
بلامفعول أو فوض
اليها بطلقى نفسك
فقال طلقت ولم
تقبل نفسى فيقع
فيهما (وترجته)
أى مشتق ما ذكر
بالهبة فترجته
الطلاق صريح على
المعتمد وترجته
صاحبه صريح أيضا
على المعتمد ونقل
الاذري عن جمع
الحزم به (و) منه
(أعطيت) أو قلت
(مطلقا أو وقت)
أو ألتقت أو وضعت
(عليك الطلاق) أو
طلاقى ويا طالق
ويا مطلقه بتشديد
اللام

الطلاق بل هما
كثاتان كان فعلت
كذا فغيبه طلاقك أو
فهو طلاقك فيما
استظهره شيئاً لأن
المصدر لا يستعمل
في العين الاوسما
ولا يضر الخطأ في
الصفة إذ لم يخل
بالمعنى كالخطأ في
الاعراب (فروع)
لوقالت له مطلقني
فقال هي مطلقة فلا
يقبل إرادته غير هالان
تقدم سؤالاً بصرف
اللفظ البها ومن ثم
لزم تقدم لها ذكر
رجوعه فيه في نحو
أنت طالق وهي غائبة
أو هي طالق وهي
حاضرة قال البغوي
ولو قال ما كنت أن
أطلقك كان إقراراً
بالطلاق انتهى ولو
قال لولها زوجها
فقر بالطلاق قال
الزجد لوقال هذه
زوجة فلان حكم
بإتفاق نكاحه وافتى
ابن الصلاح فيما لو
قال رجل إن غبت
عنها ففأنا لها
زوج بابه اقراراً في
الظاهر زوال
الزوجة بعد غيبته
السنه فلها بعد ما تم
بعد انقضاء عدتها

كتابة (قوله لا أنت طلاق ولك الطلاق) أي ليس من الصريح قوله أنت طلاق ولك الطلاق
(قوله لا هما) أي أنت طلاق ولك الطلاق كثاتان (قوله كان فعلت كذا) أي كدخول
الدار والكافي لتتخير وقوله فغيبه أي في فعلك طلاقك وهنا وقع المصدر متداً وهو كتابة فهو من
غير الغالب (قوله لا المصدر الخ) عامة للسكنة في جميع المثل وقوله لا يستعمل في العين أي على
وجه الأخبار أما على غيره فمستعمل فيها كما وقعت عليك الطلاق كاتقدم وقوله الاوسما أي
بضرب من التجوز كدأول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول كانهما كقد صر مضاف وككونه
على المبالغة فغيبه الاوجه الثلاثة الجارية في نحو زيد عدل أي عادل أو ذو عدل أو هو نفس العدل
مبالغة (قوله ولا يضر الخطأ في الصيغة) منه قوله أنت طالق وقوله مخاطباً لوجه أنت أو أنتين
طالق وقوله اذ لم يخل بالمعنى أي كان أحل بالمعنى كان طالق أنت طالق أو طالع مثلاً لضر (قوله كالخطأ
في الاعراب) أي فانه لا يضر كالوقال أنت طالق بالنصب (قوله فروع) أي خمسة (قوله لو قالت له
مطلقني فقال هي مطلقة) هذا من أفراد الخطأ في الصيغة كما فهم من التحفة اذ المقام الخطأ
فعدوله إلى التيسر من غير تركه خطأ (قوله فلا يقبل الخ) أي لو ادعى انه أراد غير زوجته
المخاطبة لا يقبل وذلك لان تقدم طلبها بصرف لفظ الطلاق البها (قوله ومن ثم) أي ومن أجل
أن تقدم السؤال بصرف اللفظ البها لم يتقدم شيء احتج إلى نيته (قوله في نحو الخ) لوقال كما
في نحو الخ لكان أولى (قوله قال البغوي الخ) اعلم أن الأصح في أقوال المقاربة أن اثباتها اثبات
ونفيها في كقبة الاعمال فإذا قلت كاذباً بأن يقوم كان المعنى قريباً من القيام أو قلت ما كاذب
زبدان يقوم كان المعنى لم يقرب. يدين القيام وعلى كل القيام منتف وقيل إن إثباتها في نفسها
اثبات فإذا قلت كاذباً بأن يفعل كان المعنى لم يفعل وعليه قوله تعالى كاذباً فيما يفتي أي أنه لم
يفعل. يعني ما كاذباً بأن يفعل أن يفعل أي لم يقتصر على مقاربة الفعل بل فعل وعلمه قوله تعالى
فدبحوها وما كذبوا بل لو أن أي أنهم فعلوا بدليل فذبحوها والافتراض وعلى هذا يرى البغوي
والعراقي فقالا لوقال ما كنت أن أطلقك يكون إقراراً بالطلاق وهو ما ملل في كافي البهاية عن الامموني
ولفتها وقول البغوي لوقال ما كنت أن أطلقك كان إقراراً بالطلاق تطرفه القزى بان النسبي
الداخل على كاذباً نيته على الأصح الآن يقال واتخذناه للعرف قال الامموني المعنى ما قارب أن
أطلقك وإذا لم يقارب إطلاقها كيف يكون مقاربه ونافياً يكون إقراراً بالطلاق على قول من يقول
إن نفيها اثبات وهو ما ملل اه (قوله ولو قال) أي الزوج وقوله لولها أي زوجته وقوله زوجها
بصيغة الأمر وقوله فخر بالطلاق أي فهو مقرب بالطلاق أي بانقضاء العدة كاهو ظاهر وعمله أن لم
تكذبه والازم منها العدة وأخذت لها باقرارها اه تحفة (قوله قال المزج الخ) تأييد لما قبله
(قوله لوقال) أي الزوج وقوله هنما أي مشيراً زوجته وختم زوجته فلان وقوله كاذباً نكاحه أي
لان قوله المذكور إقراراً بالطلاق كافي للمسئلة التي قبله (قوله ان غبت عنها) أي عن الزوجة
(قوله خسا ألتها لزوج) أي أنالست لها لزوج (قوله بانه إقرار) متعلق بما في وقوله بزوال الزوجية
الخ قال ع ش فديقال تعريف الإقرار بانه اختياراً بحق سابق للغير لم ينطبق على ما ذكرناه حين
الأخبار لم تدن القسبة وحلت حتى يكون ذلك اختياراً عن الطلاق بعد ما كان الأقرب بانه كتابة
كأقدم منه من جهر في نحو فعلت كذا فقلت لي زوجة اه وكب الرشيدى قوله بانه إقرار
لا يخفى أن هذا بالنظر لظاهره وانظر ما للحكم في الباطن إذا قصد به إنشاء التعليق اه (قوله فلها)
أي الزوجة وقوله بعد ما أي السنة وقوله ثم بعد انقضاء عدتها أي ثم بعد السنة بعد انقضاء
عدتها (قوله تزوج) مستأخبره الجار والمجرور قبله وهو فلها وقوله لغيره أي غير زوجها (قوله
فوائد) أي تتعلق بالطلاق (قوله ولو قال) أي أحجبني لا أعرى زوج (قوله أطلقك زوجك)

مقول القول (قوله ملتصبا بالانشاء) حال من فاعل قال أي قال ذلك حال كونه ملتصبا بالزوج
أي خالبا منه انشاء الطلاق واحدا منه لان الاستفهام واستعمال الاستفهام في الطلب نحو زنا لحيقة
كاه وظاهر (قوله فقال) أي الزوج عجيبة نعم أو أي بكسر الهمزة وتكون الباء أي أو جرو قوله
وقع أي الطلاق وقوله وكان صرنا أي في ايقاع الطلاق وذلك لان كلمة الجواب فاقصة مقام مطلقها
وهو صريح فاقصام مقامه (قوله فاذا قال قلت) أي بدل قوله نعم وقوله كان كتابا أي على
الأوجه متدينين بغير قال سم وفي شرح الروض أيضا في النهاية الأصح انه صريح اه (قوله لان
نعم الخ) بيان الفرق بين نعم حيث تنهاهم الصرائع وطلقت حيث تنهاهم الكليات (قوله فاحلت
الجواب) وعليه يقع الطلاق وقوله والابتداء وعليه لا يقع فلما تفرق اليه الاحتمال اندرج في
ملك الكناية فاحتاج الى النسبة (قوله أما اذا قال) أي الأجنبي وقوله له أي الزوج وقوله ذلك أي
أطلقت زوجتك وقوله مستقبلا أي حال كونه مستقبلا أي مستقبلا أنه وقع منه طلاق أم لا وقوله
فاجاب أي الزوج بنعم وقوله فاقرار بالطلاق أي لانه صريح فقرار (قوله ويقع) أي الطلاق
عليه وقوله ظاهرا أما باطنه فلا يقع وقوله ان كتب أي في اقراره بقوله نعم (قوله ويدن) أي يعمل
بدنه باطنه في البصرى التدبير لفتان بكل الدينونة واسطلاح عدم الوقوع فيما ينهون عنه
ان كان صادقا في الوجه لئلا يراه اه (قوله وكذا الخ) أي وكذا يقع عليه الطلاق ظاهرا
لوجه الزوج حال السؤال أي هل اراد السائل به التماس الانشاء أو الاستخبار وفي سم مانصه
فرع لو قصد السائل بقوله أطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستقبلا وبالعكس فينبغي
اعتبار نزل الزوج وقبول دعواه من ذلك اه (قوله فان قال) أي في صورة اقراره وقوله أردت
أي يقول نعم طاه فاسأله وقد راجعت الاق (قوله صدق بيئته) جواب ان (قوله لاحتماله)
أي عايد به (قوله ولو قيل المطلق أطلقت زوجتك ثلاثا) أي وكان القائل ملتصبا بالانشاء أو مستقبلا
كالذي قبله والفرق بينهما التقييد بثلاثا في هذه دون تلك (قوله فقال) أي الزوج طلق وقوله
وأراد واحدة أي قال اني أردت طلاق واحدة أي منشاء أو اقرارا (قوله صدق بيئته) أي في انه
صلى طلاق واحدة (قوله لان طلق عجل الجواب) وعليه يقع الطلاق ثلاثا بتزويلا للجواب على
السؤال وقوله والابتداء وعليه لا يقع شيء أصلا لما أحتمل ما ذكر صار كتابة في الطلاق وفي العدد
أيضا ما ذكر في طلاق واحدة وقعت لأغريه يصدق في ذلك بيئته (قوله ومن ثم) أي ومن أجل
احتمال ما ذكره الجواب والابتداء (قوله لو قالت) أي لزوجها وقوله فقال أي الزوج وقوله ولم
ينوعدا أي لا واحد قولاً أكثر (قوله فواحدة) أي فتقع طلاق واحدة وذلك لاحتمال قوله لها
طلقتك الجواب والابتداء ولا يتعين الجواب والأوقع ثلاثا لا غير ولا يقال هنا لما أحتمل ما ذكر صار
كتابة في الطلاق لانه صريح بمطلقا سواء نوى به الجواب أو الابتداء وانما يقال غيبه لما أحتمل
الابتداء لم يخص بعدد فهو محسب النية أن نوى شيئا معين وإن لم يتوشأ بمحمل على أقل مراتب وهو
مالقة واحدة وتطرق في الرض في الوقوع به واحد وتوصفوا قالت طلق ثلاثا فقال طلقك ولم ينو
عدد أو واحدة وفيه تطرق قال في شرحه لان الجواب منزل على السؤال فينبغي وقوع ثلاث كما مر فيما لو
قال طلق نفسك ثلاثا فقال ثلاثية طلق وقد يجاهضه بان السائل في تلك الحال الطلاق بمخلافه
في هذه اه (قوله ولو قال) أي الزوج وقوله أنتك طالق مقول القول (قوله وقال) أي الزوج
وقوله أردت بنتها الأخرى أي التي هي ليست زوجته فان لم يقل ذلك لا صدق فتطلق عليه زوجته
(قوله صدق بيئته) أي فلا تطلق عليه زوجته وذلك لصلاحيه اللفظ لها واستشكل ذلك لما لو
وصى بطيل من طيلة فانه ينصرف للصبي وأوجب بانهم على حد واحد لان ذلك حيث لا يه
وهناذا ما يمكن له نية ينصرف لزوجته (قوله كما لو قال لزوجته الخ) الكافي للتنظير أي تطير مالو

ملتصبا بالانشاء فقال
نعم أو أي وقع وكان
صريحا فاذا قال
طلقت فقط كان
كتابة لان نعم متعينة
للجواب وطلقت
مستقلة فاحلت
الجواب والابتداء
أما اذا قال لذلك
مستقبلا فاجاب بنعم
فاقرار بالطلاق ويقع
عليه ظاهرا ان كذب
ويدن وكذا الوجه
حال السؤال فان قال
أردت ثلاثا فاجاب
وراجعت صدق
بيئته لاحتماله ولو
قيل المطلق أطلقت
زوجك ثلاثا فقال
طلقت وأراد واحدة
صدق بيئته لان
طلقت محمل للجواب
والابتداء ومن ثم
لو قالت طلقك ثلاثا
فقال طلقك ولم ينو
عدد أو واحدة ولو قال
لازم زوجته أنتك
طالق وقال أردت
بنتها الأخرى صدق
بيئته كما لو قال
لزوجتي واحدة

قال: زوجته واجنبية احدا كما طالق أى فانه يصحق بيمينه ولا تطلق عليه زوجته (قوله وقال
قصدت الاجنبية) فان لم يقل ذلك طلقت عليه زوجته كالذى قبله قال فى الحقيقة ثم ان كانت
الاجنبية مطلقة منه او من غير علم بنصف زوجته على ما يحسنه الاسنوى لصدق اللفظ علم ما صدق
واحدا مع أصل بقاء الزوجية اهـ (قوله لتردد اللفظ الخ) علمه لتصديق بيمينه فيما لو قال زوجته
واجنبية ماذا كراى وانما صدق بيمينه لتردد اللفظ وهو احدا كراى زوجته والاجنبية فصحت اراقتها
أى الاجنبية وفى بعض النسخ اراقتها بضمير اللذ كرو عليه يكون الضمير عائدا على الزوج ومعلق
ارادة محذوفة أى اراقتها للاجنبية ويصح على هذا بيان تكون العلة للمستثنى المنظره والمنظره الا
أنه يحصل المعلق شيئين الاجنبية وبنت أم زوجته (قوله بخلاف ما لو قال) أى ابتداء أو بعد سؤال
طالق وقوله زنى بطالق أى ولم يرفع فى نسبها ما تم بینه اهـ منقضى (قوله وقصد اجنبية)
أى وقال لم أقصد زوجتي بل قال قصدت اجنبية اسمها زنى (قوله فلا يقبل قوله) أى الزوج فى
ارادته الاجنبية وذلك لان خلاف التبادر (قوله بل يدين) أى فما بينه وبين الله تعالى لا حيلة وان
بعد قال فى الحقيقة بعد ان لا علم لا اشتراك ولا تناول فيه وضعا للطلاق مع ذلك لا يتبادر الا الى
الزوجة بخلاف احدا كما فانه يتناول الاجنبية كما يتناول الزوجة وضعا تناولا واحدا فارتفع فيه
نسبة الاجنبية اهـ بصرف (قوله مهمة) أى فى بيان ما لو بدل حرف من لفظ الطلاق بالهاء (قوله
ولو قال تعالى الخ) خرج به الفقيه بما ذكره كناية فيه مطلقا سواء كانت لفته كذلك أم لا وقوله اعطيت
الزوجة الخ فى مفرع لو قال أنت دالقي باليد فيمكن ان يأتى فيه ما فى تألى بالهاء لان الدال والهاء أيضا
متقاربان فى الابدال الا ان هذا اللفظ لم يشتهر فى الالسة كاشتهار تانى فلا يمكن ان يأتى فيه القول
بالوقوع مع قصد النية اهـ (قوله وقعه) أى باللفظ المذكور الطلاق (قوله وكان) أى اللفظ
لذلك كرو وقوله صرحا فى حقه أى المعنى وأطلق مر انه كناية وقال يشاعل ان الاشهاد بالحق
غير الصحيح به بل كان القياس عدم الوقوع ولو نوى لاختلاف ما فهمت ان التلاق من التلاقي والطلاق
الاتفاق اهـ (قوله ان لم يطاوعه لسانه الخ) فيصد فى صراحة هذا اللفظ وقوله الاعلى هذا اللفظ
المبدل أى الحرف المبدل عن غيره كالهاء فى المثال الاول بدل الهاء (قوله والا) أى بان دواعيه لسانه
على الصواب ولم يكن ممن لفته كذلك فهو كناية (قوله لان ذلك الابدال له أصل فى اللغة) علمه لوقوع
الطلاق باللفظ المبدل مطلقا صريحا كان أو كناية وان كان التبادر من صنيعه أنه راجع لما بعد والا
وفى الحقيقة بعد التعليل المذكور مانعه ويؤيده افتناء بعضهم فمن حلف لا يا كل الينها ناء
المشاة انه يحسن بقوى بعض الدجاج ان كان من قوم يتفقون بالمشاة فى هذا أو نحوه اهـ وفى سم
مانعه فى فتاوى السيوطي بسط كبير فمى قال: زوجته أنت تاتى ناو يا به الطلاق هل يقع به طلاق
قال فاجبت الذى عندى أنه ان نوى به الطلاق وقع سواء كان عام أو وقتها ولا يقال انه بمنزلة ما لو قال
أنت تاتى فانه لا يقع به شئ لان حرف التسمية يرب من خرج الطامو يبدل كل منهما من الاخر فى
كثير من الالفاظ فابدلت التاء طام فى قولهم طرت بدمعورت أى سقطت وضرب يده بالسيف فاطرها
وترها أى قطعها وابدلت التاء طام فى نحو مصطفي وبهضرت أى تدمر ثم ابدل الوقوع من التناول بمسئله ما اذا
اشهر لفظ للطلاق كالحلال على قال ولا يظن أحد اختصاصه بلفظ الحلال على حوام ونحوه فانما
ذكره من على سبيل التمثيل فالضابط لفظ شتهر فى بلد أو فرق استعمله فى الطلاق وهذا اللفظ
اشتهر فى السنة العوام استعماله فيه فهو كناية فى حقهم عند النوى وصريح عند الرضى وأما فى حق
غيرهم من الفقهاء عوام يلزم يشتهر عندهم ذلك فى لسانهم فكانه لا يأتى قوله بأنه صريح قال
وأما من قال ان تألفان التلاق وهو معنى غير الطلاق فكلامه أشد سقطا من أن تعرض لردّه فان
التلاق لا يبنى منه وصف على فاعل اهـ وقوله وأما من قال الخ يريد كلام مر السابق (قوله ويقع

احدا كما طالق وقال
قصدت الاجنبية
لتردد اللفظ بينهما
فصحت اراقتها بخلاف
ما لو قال زنى بطالق
واسم زوجته زنى
وقصد اجنبية اسمها
زنى فلا يقبل قوله
ظاهرا بل يدين
(مهمة) هو لو قال
عائى اعطيت تلاق
فلا ياتى بالهاء وطلكتها
بالكاف أو دلقتها
بالدال وقع به الطلاق
وكان صريحا فى حقه
ان لم يطاوعه لسانه
الاعلى هذا اللفظ
المبدل أو كان ممن لفته
كذلك كما صرح به
الحلال البليغى
واعتد جمع متأخرون
وافق به جمع من
مشائخنا والافه
مكتوبة لان ذلك
الابدال له أصل فى
اللغة (و) يقع

بكناية) أصل المتن وبكناية فهو معطوف على قوله سابقا يصريح وهو مقابل له وقد رشح الشارح لفظ
 يقع حل معنى لا هراب لأن متعلقه مذكور وهو يقرب أول الفصل والكناية في اللغة الخفاء والإيماء
 إلى الشيء من غير تصريح فحلها كانت الألفاظ الالغائية فيها خفاء وإيماء إلى الطلاق من غير تصريح به
 سميت كناية (قوله وهي ما يحتمل الطلاق وغيره) أي الكناية لفظ يحتمل الطلاق ويحتمل غير
 الطلاق لكن احتماله الأول أقرب وفي ترغيب المشتاق ضابط الكناية أن يكون للفظ اشعار قريب
 بالمفرق ولم يسمع استعماله لغيره شرعا اه وذلك كقوله أنت ربته ما يحتمل الطلاق لكون المراد
 ربه من الزوج ويحتمل غير الطلاق لكون المراد ربه من الذين أو من العيوب وهكذا وتخرج بذلك
 ما لا يحتمل ما ذكره نحو قومي واقعدى وأطعميني وأسقيني وزودني وما أشبه ذلك فلا يقع به طلاق
 وإن نواه لأن اللفظ لا يصلح (قوله إن كانت مع نية الخ) فيسدى وقوع الطلاق بالكناية أي
 يقع الطلاق بالكناية إن كانت مع نية لا يقع الطلاق زائد في النية ومع فسد ربه أيضا ثم قال
 فإن لم ينو ذلك لم يقع إجماعا سواء الكناية أو غيرها فهي المقترن بها قرينة كانت بائن بنونة هجرته
 لأخيه نى أبدا وغيرها كاستنيز زوجة الآن أو وقع في جواب دعوى فانه إقرار وقد يؤخذ من
 ذلك ما يحسنه ابن الرفعة أن السكران لا ينفصل طلاقه ما التوقف على النية وهي مستحيلة منه فعمل
 نفوذ تصرفه السابق إنما هو بالصرح فقط ولأن تقول شرط الصريح أيضا قصد لفظه مطلقا
 أولعنه أو أقره والسكران يستحيل عليه قصد ذلك أيضا فكذا وقع به ولم ينظر في ذلك ككناهي اه
 يتصرف وكتب سم قوله قصد لفظ الخ فديقال المراد بهذا الشرط علم المصارف لأحقيقة
 القصد فلا دليل فيه كذا ذكره ولا وجه للايقاع عليه بالكناية ما يقر بأنه نوى وهو راد ابن الرفعة
 اه (قوله مقترنة بأولها) أي وإن عزت بقا آخرها استصحابا لحكمها في بقاها وتخرج بقوله أولها
 آخرها فلا يكفي إقراران النية لار انعطافا على ما مضى بعيد (قوله ويرجع إلى أصل ال وضع الخ)
 ويرجع إلى المباح اشتراط الإقرار بكل اللفظ وعبارته بشرط نية البداية إقرارا بها بكل اللفظ قال في
 المنقح فلو قارنت أوله وعزيت بقا آخره لم يقع طلاق اه فقصص أن الأقوال ثلاثة وتوقف صحتها
 كلها في ترجيح الجواهر على الأصل وعبارتها بشرط تأثير الكناية أن يكون لفظها مضمنا بنية الطلاق
 إجماعا وإن تكون النية قد قارنت أوله وفي المباح جميعه وفي أصل الروضة تكفي مقارنتها ولولا آخره
 وصحح كلا جماعة كابنته في الأصل مع بيان أن الأخير هو الأول وجه وتعليل الأول بان انعطافها على
 ما مضى بعيد بخلاف استصحاب ما وجد يجب عنه بيان هنا إنما ينظر إليه في العادات وأما غيرها
 فالقصد صون اللفظ عن نحو الحديثان وصونه يحصل بإقراران الشيء بجزء من أجزائه فليس هنا
 انعطاف يستبعد وإن الأول وجه أيضا لأن اللفظ المختلف في الإقرار به هو جميع أنت بائن مثلا لا بائن
 فقط اه (قوله وهي) أي البداية (قوله كانت الخ) أي بالكناية لأن كليات الطلاق لا تقتصر
 فصاد كرهيل هي كثر في الضابط فيها كل لفظ أشعر بالفرقة أشعارا فير ياولم يسمع استعماله فيه
 شرعا ولا عرفا ثم إن الشارح أتى في جميع هذه البدايات بالعلمى للموقع للطلاق وترك الاحتال الآخر
 لأن الأول هو المقصود (قوله أو حرمتهك) جهة قطعية وقرأ الفعل بتشديد الاء المتعوجة (قوله
 ولو تعارفوه مطلقا) أي أن ما ذكر من قوله أنت على حرام وما بعده كناية وإن أشهر عندهم في الطلاق
 وذلك لأن الفهريم قد يكون بغير الطلاق وقوله خلا للرافى أي حيث قال أنه صريح في الطلاق إن
 أشهر وعادة المباح ولو أشهر لفظ الطلاق كالحلال أو حلال الله على حرام فصرح في الأصح قلت
 الأصح أنه كناية والله أعلم قال في النسخة أي لا يملك تكرار في القرآن للطلاق ولا على لسان جهة التريفة
 اه (قوله ولو نوى تحريم غيرها) أي نوى بقوله أنت على حرام وما بعده تحريم غيرها أو وطئها
 أي أو أسأها أو جملها ولم يشوبه الطلاق (قوله لم تحرم) أي لما روى النسائي أن ابن عباس سأل

(بكنائية) وهي
 ما يحتمل الطلاق
 وغيرها كانت (مع
 نية) لا يقع الطلاق
 (مقترنة بأولها) أي
 الكناية وتيسرى
 بمقترنة بأولها هو
 ما رجه كسرون
 واعتمدوا الأسوى
 والشخص ذكر ما تبعها
 لمجم محققين ويرجع
 في أصل الروضة
 لا كفاء بالمقارنة
 لبعض اللفظ ولو
 لا نوى وهي كانت
 على حرام أو حرمتهك
 أو حلال الله على حرام
 ولو تعارفوه مطلقا
 خلا للرافى ولو نوى
 تحريم غيرها أو وطئها
 لم تحرم

من قال ذلك فقال كنت اى يستذو حنك عليك بجرام ثم تلا اول سورة التبريم اه تحفة (قوله عليه مثل كفارة عين) اى وعلى من قال أنت على حرام وبنى تحريم عنها او وطنها او نحو ذلك مثل كفارة العين حالا وان لم يطأها بعد ذلك كما لو قاله لامت اخذنا من قصصنا بى رضى الله عنها النازل فيها قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انتم على الاشرع عند اهل التفسير كما قاله البيهقي روى النسائي عن انس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطؤها اى هوى ما ربه أم ولد ابراهيم فلم تزل به ناشئة وحفصة حتى حرمها على نفسه فانزل الله تعالى ان تحرم ما أحل الله لك فغرضنا ان لا يحكم أى تحليلها وهو حل مائة ذمة بالكفارة الخ وانما قال وعليه مثل الخ لان هذا اللفظ ليس عيناً للعين ما كانت باسما له وصفاته ومحل وجوبها فى غير محذور حصة ومعدن محرمة كاخته المملوك كونه وذلك لصدقه فى وصفه من التبريم (قوله ولو قال هذا التوب أو الطعام) أى وأخوه وهما من كل ما ليس بوضع وقوله فلفظ لا شئ فيه اى لا كفارة فيه ولا تعريضاً لروى ومشرحه ولحرم النقص غير الابضاع كان قال هذا التوب أو الطعام أو الصد حرام على فلا كفارة عليه بخلاف الابضاع لاختصاصها بالاحتياط ولشدته قبولها التبريم بدليل تأثير الظاهر فيها دون الاموال وكالا موال فيما يظهر قول النقص لغير زوجة ولا أمة له أنت حرام على اه وفى المعنى لو لم كل ما يملك وله نسائه وأما زمة الذفارة كما علم مما مر ويكفيه كفارة واحدة كالزحف لا يكلم جماعة وكلهم اه (قوله وأنت خلية اى من الزوج) ويحتمل خلية من المال أو من العيال فاذا قصد الطلاق وقع والا فلا وقوله أوردته منه اى الزوج ويحتمل من الدين أو العيوب فلا يقع الا ان قصده (قوله وبأن) هو اللغة النحوى والقليل بانته وقوله اى مغارة بيان للمعنى المقصود بها وهو بصيغة اسم المفعول من الفراق ويحتمل أنه من العين وهو البعد بعد مكاتبه فلا يقع به الطلاق الا ان قصده (قوله وكانت حرة) انما كان كتابة لصلاحيته للمراد وهو زوال ملكه عنها الذى هو الاتفاق والبضع وغير المراد وهو زوال الملك عنها بالعتق مثلاً فاذا قصد المعنى الاول الذى هو معنى الطلاق وقع والا فلا (قوله ومطلقة بتغيب اللام) اى المفتوحة أو المكسورة وقوله وأطلقك انما كان مع الذى قبله من السكنة لا حتماً لهما الاطلاق من الوثاق والاطلاق من عصمة النكاح فاذا قصد المعنى الثانى وقع والا فلا (قوله وأنت كائى أو بنتى أو اختى) اى فى العطف والحنو وفى التبريم اى أنت حرمة على لاني طلقك كتحريم اى الخ فاذا قصد ابتاع الطلاق وقع والا فلا (قوله وكائى الخ) قال فى شرح الروض وانما لم يكن صريحاً بالانه انما يستعمل فى العادة للملاطفة وحسن المعاشرة اه وقوله لممكنة كونها بنته اى قال يا بنتى لوجه ممكنة كونها بنته وقوله باحتمال السن اى بان يمكن أن أمه له يولده مثلها وقوله وان كانت معلومة النسب اى من غيره وهو نافية لكونها بنتى من الفاظ الكناية (قوله وكاعتقك) اعلم ان كل لفظ صريح أو كناية فى الاعتاق ككتابة فى الطلاق وكل لفظ للطلاق صريح أو كناية كناية فى الاعتاق وذلك لالة كل منهما على ازالة ما يملكه وقوله وتركتك اى لاني طلقك ويحتمل تركك من التفقة وقوله وقطعت نكاحك اى لاني طلقك ويحتمل قطع الوطء عتك وقوله وأزلتك اى من نكاحى لاني طلقك ويحتمل أزلتك من داري وقوله وأحللتك يحتمل أحللتك للزوج لاني طلقك ويحتمل أحللتك من الدين الذى لي عندك بقول الشارح اى للزوج بيان للاحتيال الاول للرادعنا وقوله وأمر كك مع فلانة يحتمل فى الطلاق ويحتمل أمر كك معها فى المال أو فى العار وقوله وقد طلقك اى فلانة الوجه الحالية وقوله منه اى من القاتل لزوجته ما ذكر وقوله أو من غيره اى زوج غيره (قوله وكترجى) اى لاني طلقك ويحتمل من التزوج وهو مطلق الاختلاط اى اختلطى وأمر تجبى (قوله وأنت حلال لغيرى) اى لاني طلقك ويحتمل اذا طلقك

وعليه مثل كفارة
يمسح وان لم يطأ ولو
قال هذا التوب
أو الطعام حرام على
فاذا لا شئ فيه (و)
أنت (خلية) اى من
الزوج فعبارة بمعنى
فاعلة أو رتبة منه
(وبأن) اى مغارة
(و) كانت (حرة)
ومطلقة بتغيب
اللام أو أطلقك
(و) أنت (كائى)
أو بنتى أو اختى (و)
ك(بائى) لممكنة
كونها بنته باحتمال
السن وان كانت
معلومة النسب (و)
كاعتقك وتركتك
وقطعت نكاحك
(وأزلتك) أو أحللتك
للازواج وأمر كك
مع فلانة وقد طلقك
منه أو من غيره (و)
ك(ترجى) اى لاني
طلقك وأنت حلال
لغيرى

في المستقبل فانت حلال لعري أو انت حلال لعري من قبل أن تزوج بك (قوله بخلاف قوله للولي زوجها فانه صريح) أي في الأقرار بالطلاق كيوافق ما قدمه من أن قوله للولي ما ذكره اقرار بالطلاق وبغير هذا ما صرح به في التهمة من أن عندهم ألفاظا يجعلونها كناية في الأقرار ونصها وفي قوله بانه متى أوصيت على كناية في الأقرار به وقوله لولها زوجها اقرار بالطلاق وقوله لها تروحي وله زوجها كناية فيه اه وتوله فيه قال عرش أي في الأقرار اه (قوله واعتدى أي لاني طلقك) ويحتمل اعتدى من الغير الواطئ بشبهة مثلا ان اعتدى بمعنى عدى الايام مثلا كاعتد عليهم بالصفة اه شق (قوله وودعني من الوداع) أي لاني طلقك ويحتمل اجعلني عندى وديعة (قوله وتكذى طلاقك) يحتمل الطلاق الذي هو حل عصمة النكاح ويحتمل الطلاق الذي هو فك الزمان وقوله ولا حاجة لي بك يحتمل لاني طلقك كما قاله الشارع ويحتمل لاني قضيت حاجتي بنفسى من غير احتياج اليك (قوله ولست زوجتي) أي لاني طلقك ففني الزوجية مترتبة على الأنشاء الذي نواه ويحتمل لأما حكم معاملة الزوجة في النفقة عليك والقسم مثلا بل أترك ما ذكره المراد في بعض آثاره ووجبة طلبا أحصل ما ذكره ولو كان احتمالا لا غير ظاهر احتياج لنبأ الإيقاع وقوله ان لم يقع في جواب دعوى أي بان قال ذلك ابتداء وقوله والا فإقرار أي وان وقع في جواب دعوى بان ادعت عليه بانه تزوجته لطلب النفقة فأنكر وقال لست بزوجة فيكون اقرارا بالطلاق قال سم هل بشرط وقوع الدعوى عندها كم اه قال عرش أقول الظاهر انه لا يشترط اه وكعب الرشيدى على قول مرقا فإقراره بانصه رعايا في الدعاوى والبنات على خلافه فإقراره انتهى عبارة هناك ولوا دعت زوجة رجل فأنكر فخلعت العين المردودة بنت تزوجتها ووجبت وثبتها وحله أصابته لان انكار النكاح ليس بطلاق قاله الماوردى ويحل أصابته باعتبار الظاهر لا الباطن ان صدق في الانكار اه وقوله لان انكار الخ هذا هو محل المخالفة (قوله وذهب طلاقك) يحتمل أن المراد خرج وبى معنى طلاقك ان فعلت كذا ويحتمل أن المراد ذهب عنى فلا ربه بعد ان كنت مصدرا عليه وقوله أو سقط طلاقك يحتمل أن المراد سقط وطرح من لسانى الطلاق أي انى طلقك ويحتمل أن المراد سقط عنى طلاقك أي لا يقع على وقوله ان فعلت كذا راجع للصورتين والباء يحتمل أن تكون تاء المتكلم ويحتمل أن تكون تاء المخاطبة (قوله وكلا لك واحدون نتان) يحتمل أن المراد الاخبار بان الطلاق الذي يبين به واحدون نتان ويحتمل أن المراد إنشاء طلاق واحدون نتان أي انى أنشأت طلاقك بالذات (قوله فان قصد به الإيقاع الخ) يحتمل أنه راجع لذوله وكلا لك واحدون نتان وهو المتبادر من صنعه ويحتمل أنه راجع لجميع ما تقدم من ألفاظ الكناية وعليه فغيره يعود على المذكور (قوله وكلك الطلاق) أي فانه كناية وقوله أو طلقة أي أولات طلقة فانه كناية (قوله وكذا سلام عليك) أي فانه كناية وقوله على ما قاله ابن الصلاح أي محتملا لانه يقال عند الفرق اه معنى (قوله ونقله شخصانى شرح المهاج) لم يشقه عن أحد كما يعلم من عبارته ونصها و سلام عليك وكلى وأشرى خلافا لهم فهمسما اه وبقي من ألفاظ الكناية فجردى وتزودى واخر جى وسافرى ووقعى ونسترى وورثت منك والزى أهلك ونحو ذلك (قوله لا منها الخ) أي ليس من ألفاظ الكناية فمثل طلاقك عيب أو نقص وقلت كلك أو أعطيت كلك أو حكمك وليس منها أيضا خصوصى وأفعدى وأغناك الله وأحسن الله جزاك واغزلى والباب مفتوح وذلك لعدم اشعارها بالفرقة اشعارا تريبيا فلا يقع بها طلاق وان نواه (قوله فلا يقع به) أي بما ذكره ولو قالها أى باللفظ المذكور ومن قوله لا منها الخ لكان أنسب ما بعده فانه فيه أثم الضمير (قوله وان نوى الخ) غاية في عدم وقوع الطلاق باللفظ المذكور وقوله بها متعلق بمسأله نحو يحتمل أنه متعلق بنوى (قوله لاها الخ) تعليل لعدم الوقوع أى وانما لم يقع

بخلاف قوله للولي زوجها فانه صريح
 (واعتدى) أي لاني طلقك وودعني
 من الوداع أي لاني طلقك (و) كذا
 طلاقك ولا حاجة لي
 فسلك أي لاني طلقك ولست زوجتي
 ان لم يقع في جواب دعوى والا فإقرار
 (و) كذا نذهب طلاقك أو سقط طلاقك
 ان فعلت كذا (و) كذا طلاقك واحدون
 ونتان فان قصد به الإيقاع وقع والا فلا
 وكلك الطلاق أو طلقة وكذا سلام عليك على
 ما قاله ابن الصلاح ونقله شخصانى شرح
 المهاج (لا) منها (كلا لك عيب)
 أو نقص (واقلت أو أعطيت كلك أو حكمك)
 فلا يقع به الطلاق وان نوى بها
 الملقط الطلاق لانها ليست من الكينيات
 التي تحتمل الطلاق
 بالاعتساف

بها الطلاق وإن نواه لها ليست من الكليات التي تحتل الطلاق بل هي من الكليات
 التي تحتل الطلاق بنفسه وشروط الكناية الأولى كما تقدم عن تركيب الشقاق والتعسف هو
 ارتكاب الأمور الشاقة (قوله ولا أنراخ) أي ولا عبثا باسمه هذه اللفظة التي ليست
 من الكليات في الطلاق بل هي من قهر (قوله ولو نطق بلفظ من هذه اللفظة الملقاة) أي التي ليست
 من الكليات وذلك كلفظك عيب وما بعده (قوله فقال لا أنراخ) الأولى حذف ال و قوله
 مستفرا أي طالبا الأخبار ونحوه ما إذا قال ذلك فمتسا إنشاء الطلاق فإنه يقع بقوله نعم (قوله
 أنا أنراخ) حال من فاعل قال الماند على الزوج أي قال الزوج نعم طائنان الطلاق يقع باللفظ الذي
 نطق به أولا وهو طلاقك عيب مثلا (قوله لم يقع) أي الطلاق بقوله نعم طائنا ما ذكر وهو جواب
 لو (قوله كما أفتي به) أي بعدم الوقوع شيئا (قوله وسئل البقيني الخ) تأييد لغتوي شيئا
 المذكورة (قوله عا لقال لها) أي زوجها وقوله أنت على حرام مقول القول (قوله ولنن) أي الزوج وقوله أنها طلقت به ثلاثا أي بقوله لها أنت على حرام (قوله فقال لها أنت طالقة ثلاثا)
 أي بعد قوله لها ولأنت على حرام وسئل طائنا الخ حال من فاعل قال أي قال الزوج أنت طالقة
 ثلاثا لكونه طائنا وقوع الطلاق الثلاث بالعبارة الأولى أي قوله أنت على حرام (قوله فاجاب)
 أي البقيني وقوله بأنه أي الزوج (قوله لا يقع عليه طلاق بما الخ) بره نائيا في بعض نسخ الخط
 بانيا باله الموحدة وهو أنسب بقوله على الثمن المذكور وعلى ما في معظم النسخ من أنه بالناء المثلثة
 يكون قوله على الثمن المذكور متعلقا بحال محذوفة وتقدم بانيا ونحوه ما إذا قال ذلك لا بانيا له
 على الثمن المذكور فيقع به الطلاق ثلاثا لأنه صريح به (قوله ويجوز أن كان صدقه) أي الزوج
 في قوله أنه قال أنت طالقة ثلاثا بيا على الثمن المذكور وقوله أن لا يشهد عليه أي بوقوع الطلاق
 ثلاثا (قوله فرع) أي في بيان أن الكناية كتابة سواء صدرت من ناطق أو من أقرس فإن رأى بها
 الطلاق وقع لها طريق في فهم المراد كالعبارة وتعتبر في الأعراس إذا كتب الطلاق أن يكتب
 ان في قصص الطلاق أو يشير إلى ذلك (قوله لو كتب) أي إلى الزوجة أو إلى زوجها وفي المعنى فإنه
 تنبيه احتراز بقوله كتب عا لأمرا أحنيا فكتب لم نطق وان نوى الزوج كان أو أمرا أحنيا ان بقول
 لزوجته أنت بائن ونوى الزوج خلافا للضمير في قوله أنه لا فرق بين أن يكتب بسده وبين أن يلى
 على غيره له وقوله صريح طلاق أي كلفقتك أو طلقت بفتك وقوله أو كتابته أي كانت خلية أو
 بفتك خلية منى (قوله ولم ينو إيقاع الطلاق) أي بما كتبه ونحوه ما إذا نواه من غير تلفظ به
 فإنه يقع على الأظهر كما في التهاج ونصفه فان نواه لا يظهر وقوعه قال في المعنى لان الكتابة طريق
 في فهم المراد وقد اقترنت بالنية ولأنها أحد الخطابين فإزاء أن يقع بها الطلاق كاللفظ له (قوله
 فلفظ) أي فالمكتوب لفظ وان الكناية تحتل النسخ والحكمة بغيره بالقلم والمداد وغيرها (قوله
 ما لم يتلفظ الخ) قيل في كون المكتوب لفظا ونحوه ما لم يتلفظ به مع عدم النية فإنه يقع وقوله
 بصريح ما كتبه أي بما كتبه صريح في الطلاق فالإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف
 وأفاده أنه إذا تلفظ بالمكتوب الكائن ولم ينو إيقاع الطلاق لا يقع وهو كذلك إذا الكناية محتاجة
 إلى النية مطلقا سواء كتبت أو لم تكتب فتفصل ان التلفظ بالمكتوب من غير نية يقع به الطلاق إذا
 كان صريحا فان كان كناية فلا يندفع التلفظ به من النية (قوله نعم يقبل الخ) تنبيه لوقوع
 الطلاق بالتلفظ بالمكتوب من غير نية أي على الوقوع عما ذكر عند عدم النية إذا لم يقل
 أردت قراءة المكتوب لا إنشاء الطلاق والأصديق يعينه لاحتمال ما قاله أما إذا نوى عند الكتابة
 إيقاع الطلاق ثم تلفظ به وقال أردت قراءة المكتوب فلا يندفع قوله المذكور شيئا العبرة بالنية فيقع
 عليه الطلاق وإعلم ان الخلاف السابق في اقتران النية بأول الكناية أو جميعها أو بآي جزء مجزئ

ولا أنرا لا شهرها في
 الطلاق في بعض القهر
 كما أفتي به جمع من
 محقق مشايخ عصرنا
 ولو نطق بلفظ من
 هذه اللفظة الملقاة
 عند إرادة الفراق
 فقال له لا أنرا
 مستفرا أطلقت
 زوجتك فقال نعم
 طائنا وقوع الطلاق
 باللفظ الأول لم يقع
 كما أفتي به شيئا
 وسئل البقيني عا
 لو قال لها أنت على
 حرام ولنن أنها طلقت
 به ثلاثا فقال لها
 أنت طالقة ثلاثا
 وقوع الثلاث
 بالعبارة الأولى
 فاجاب بأنه لا يقع
 عليه طلاق بما أخبر
 به نائيا على الثمن
 المذكور انتهى
 ويجوز أن لا يشهد
 صدقه أن لا يشهد
 عليه (فرع) لو
 كتب صريح طلاق
 أو كناية ولم ينو إيقاع
 الطلاق فلفظ ما لم
 يتلفظ حال الكتابة
 أو بعدها بصريح
 ما كتبه ثم يقبل
 قوله أردت قراءة
 المكتوب لا الطلاق

في الكتابة أيضا (تنبيه) * تعرض للكتابة ولم تتعرض للإشارة وحاصله أن إشارة الآخر من المطلق
تعتد بها سواء كان قادر على الكتابة أم لا وسواء كان نرسه عارضا أو سليما إن فهم مطلقا بها كل
أحد كان قبل له مطلق فأشار بثلاث أصابع فصريحة وإن اخص بهم المطلق متوافقون فكتابة
وإن انضم المارقان وقيل إن لم يفهما أحد فقلو وتعرف نية الآخر فيما إذا كانت إشارة
ككتابة بأشارة أخرى أو كتابة ومثل المطلق في ذلك سائر العقود والحلول كالفتح والعق والاقارب
والإدعوى وغير هاتم لا يعتمد على الشاهد أو الصلة والخلف وقد تلحقها بعضهم في قوله
أشارة الآخر مثل نقطة * فيما عدا ثلاثة لانه لصقه
في الخلف والصلة والشهادة * تلك ثلاثة بلا زيادة

يعني لو حلف أن لا يتكلم فأشار بذلك لم يحث أو شهد بالإشارة لا تقبل لأنها يحتاج لها أو أشار في صلاته
لا تبطل صلاته ولو باع في صلاته بالإشارة أنه قد البيع ولا تبطل صلاته وبه يلزم ويقال لنا إنسان
يبيع ويشترى في صلاته عامدا أو لا ولا تبطل صلاته وتصوّر الخلف على عدم الكلام مع آخر
فإذا كان آخر طارعا على الخلف (قوله ولا يلحق الكتابة بالصرح) أي لا يلحقها من الصريح
بحيث لا يحتاج إلى نية وقوله طلب المرأة المطلق أي تقدم طلب المرأة المطلق على اللفظ الكتابي
بان تقول له متعلق فيقول لها أنت بريئة مثلا (قوله ولا فرق بينه غضب) الإضافة بيانية أي ولا يلحقها
أيضا بغير نية هي غضب (قوله ولا اشتراط الخ) أي ولا يلحقها به أيضا اشتراط بعض ألفاظ الكليات في
الطلاق كانت حرام على (قوله هو صدق منكرية) أي أو مثبتة بدليل النسخ الآية وقوله وبينه
متعلق بصدق (قوله في أمه الخ) متعلق بينه وبينه وفي معنى على أي يصدق بحلفه على أنه ماوى بالذنية
الطلاق (قوله فالتقول الخ) في معنى التحليل لما قبله ولو قال لان القول الخ لكان أولى (قوله اثباتا
ونفيما) منصوبان على القيصر المحلول عن المضاف أي فالتقول في اثبات النية أو نفيها وقوله قول النأوى
الأنسب قول المنفط بالكتابة إذ في حالة النفي لا معنى ناديا (قوله اذ لا تعرف) أي النية وهو تعليل
لكون القول في النية يقول النأوى وقوله أنه أي من النأوى (قوله فان لم يمكن الخ) مقابل لحدوث
أي هذا إن أمكن معرفة نية فان لم يمكن الخ وقوله مراجعة نية الإضافة لادني ملاسة أي مراجعته
في نية قولها لمعرفة نية لكان أولى وقوله موت الخ بالأسبسية متعلق بممكن أي لم يمكن بسبب
موت أو فقد (قوله لم يمكن الخ) جواب إن وقوله بوقوع الطلاق أي على من لم يمكن معرفة نية لفقده
أو موت (قوله لان الأصل بقاء الحصة) عليه عدم الحكم عليه بوقوع الطلاق (قوله فروغ) أي سعة
وانفراج الأول منها قد صرح به في كلامه قبل قوله وبه يكتفية (قوله من أمه زوجته فاطمة مثلا)
أي لو شهد أو عاشة (قوله فقال) أي الزوج وقوله ابتداء أي من غير تقديم سؤال وقوله أو جوابا أي
أجاب ذلك جوابا لطلب الطلاق وقوله فاطمة طالق مقول القول (قوله وأراد غيرها) أي أو قال أردت
فاطمة غير زوجتي (قوله لم يقبل) أي على الأصح وقيل يقبل كافي أو من شرطه ونصهما وإن
قال زوجتي طالق وأراد غير زوجتي قبل أن يسق استدعاؤها كذا نقله الأصل هنا عن فتاوى
الغفال والأصح عدم القول كما حرم به المصنف في الباب الخامس في الشك في الطلاق اهـ (قوله
ومن قال لا راته يا زين أنت طالق) أي ومن خاطبها أمه بقوله لها يا زين أنت طالق وقوله
واسمها عمرة أي والحال إن رآته اسمها عمرة لا زين (قوله طلقت) أي لم أره عليه وهو جواب من
وقوله للإشارة أي المعنوية الحاصلة بالنداء أو التوجه لخطاب والاقبال عليه بحرف من حرف
النداء (قوله ولأشار) أي أو زوج أي بشدائها وقوله وقال يا عمرة وقال بقوله يا عمرة لكان أولى إذ
الإشارة في المثال بالنداء وإن كان غير متعين (قوله واسم زوجها عمرة) أي كإشارتها إليها (قوله لم
تطلق) أي زوجته المسماة بعمرة لوجود القرينة الصارفة للفظ هنا وهي الإشارة إلى الأجنبية

لاحتماله ولا يلحق
الكتابة بالصرح
طلب المرأة المطلق
ولا فرق بينه غضب ولا
اشتراط بعض ألفاظ
الكليات فيه
(وصدق منكرية)
في الكتابة (يعني)
في انعناوى بها مطلقا
فالتقول في النية اثباتا
ونفيما قول النأوى إذ
لا تعرف إلا منه فان
لم يمكن مراجعة نية
موت أو فقد لم يمكن
بوقوع الطلاق لان
الأصل بقاء الحصة
* فروغ * قال في
العقاب من اسم
زوجته فاطمة مثلا
فقال ابتداء وجوابا
لطلبها الطلاق فاطمة
طالق وأراد غيرها لم
يقبل ومن قال لا راته
يا زين أنت طالق
واسمها عمرة طلقت
للاشارة ولأشار إلى
أجنبية وقال يا عمرة
أنت طالق واسم
زوجته عمرة لم تطلق
ومن قال أرايت طالق

(قوله مشير الاحدى امرأتيه) أى بان قال امرأتى هذه (قوله وأراد الاخرى) أى وقال أردت بأمرأتى طالق الاخرى لا المشار اليها (قوله قبل يعينه) قال فى شرح الروض ولا يلزمه بالاشارة شئ وقيل لا يقبل بل تطلقان جميعاً له (قوله ومن له زوجتان) (قوله اسم كل واحدة منهما) أى من زوجتيه (قوله وعرف أحدهما) أى أحد الاونين أى اشهر أحدهما وقوله من يدعى بدل محمد (قوله فقال) أى الزوج وقوله فاطمة بنت محمد الجملة مقول القول أى قال هذا القلت وقوله ونوى بنت زيد الجملة حالية أى قال ذلك حال كونه نواياً بنت محمد بنت زيد (قوله قبل) أى ما نواه ومنه ما لنوى بنت محمد الذى لم يشهر زيد فلو لم ينو بنت المشهور زيد ولا بنت محمد الاخر بل أطلق أوقف لصحة لم ينطق عليه بنت محمد معيناً بل يقع على أحدهما صحة ويلزمه البيان فى الحالة الاولى والتعيين فى الحالة الثانية كما صرح به فى متن التهاج فى صورة من قال لزوجته أحداً كما طالق وكما يستفاد من عبارة الروض وشرحه ونصهما وان كان أوازو جتيه معيين لمحمد وغلب على أحدهما عند الناس زيد فقال بنت محمد طالق لم ينطق بنت محمد معيناً حتى يريد نفسه أى المعين قد طلق بنته لأن العبرة فى اسم الشخص بشعبه أو به لا بشعبه الناس وقد تعدد الاسماء اه (قوله قال ضمناً) أى فى فتح الجواد لكن مع تصرف كما علم من عبارته وقوله لم يقبل أى قول الزوج أردت بفاطمة غير زوجتي وقوله فى المسئلة الاولى وهى من اسم زوجته فاطمة الخ (قوله نعم يقوله قول ارادته الخ) لم يتوجه هذا فى القفط بل جدها أحد احتسالى على السواء نصها بعد قول المصنف ولو قال زيد طالق وقال قصدت الاجنبية فلا يقبل على الصحيح وهل باقى بحث الاسنوى هنا فقبل منه تعين من نيب الى عرف لما طلاق منه أو من غيره أو يفرق لأن التبادر هنا زوجته أقوى فلا يؤثر فيه ذلك كل محمل اه (قوله ولو قال) أى الزوج وقوله زوجتي عائشة بنت محمد طالق الجملة مقول القول وقوله وزوجته خديجة أى والحال ان زوجته اسمها خديجة بنت محمد لا عائشة (قوله طلقت) أى زوجته (قوله لانه لا يصير الخطأ فى الاسم) عبارة التفتة الغناء الخطأ فى الاسم لقوله زوجتي الذى هو القوي بعدم الاشتراك فيه ويؤيده ما مر من صحة زوجتك بنى زيد وبولست له ابنت اسمها فاطمة لان التفتة لا اشتراك فيها بخلاف الاسم فاقناه بعضهم بعدم الوقوع نظر الخطأ فى الاسم غير صحيح اه (قوله ولو قال) أى الزوج وقوله لانه المكلف خرج به انه غير المكلف فقوله ما ذكر لا يحتمل التوكيد اذ شرطه أن يكون التوكيد مكلفاً (قوله قل لأمك أنت طالق) الجملة مقول قال وقوله ولم ير التوكيد أى ولا الاخر كما هو ظاهر فان أراد أحدهما تعين وقوله يحتمل التوكيد أى توكيد ابنه بطلاق أمه وهو جواب لو وقوله فاذا قال الضمير للستر يعود على الابن والبارز يعود على الموكل فيه وهو الطلاق مان يقول لها طلقك أو أنت طالق (قوله لها) أى لأمه وقوله طلقت أى أمه يقول الابن لها ما ذكر وقوله كما تنطق الكاف للتظهير وقوله به أى يقول الابن لها ما ذكر وقوله لو أراد الابن عند الامر التوكيد (قوله ويحتمل أنها تنطق) أى يقول الابن لأمه ما ذكر ويكون الابن مخبر بالامه بالحال التى وقعت منه وهى الطلاق وكان الاتساع أن يقول كافى الروض ويحتمل الاخبار أى اخبر أمه بما وقع منه فكانه قال يابنى اخبر أمك بافى طلقها وأعبارة الروض وقوله قل لأمك أنت طالق يحتمل التوكيد والاخبار وقال فى شرحه أى أنها تنطق ويكون الابن مخبراً بالحال اه (قوله قال الاسنوى ومدرك التردد) أى منشأ التردد بين المحمل على كالة والمحمل على الاخبار وقوله أن الامر بالامر بالنسبة الخ وذلك كان يقول الابن لأمه لا لأمه قل لأمك سافرى وأمر أمك فلتساق لأم ما مورة الابن وهو ما مور الاب فان جعلنا الامر من الابن كصدوره من الامر الاول وهو الاب كان أيضاً الامر بالاخبار بمنزلة الاخبار من الاب كما فى مثال الشارح وهو قول الاب لابنته قل لأمك أنت طالق

مشير الاحدى امرأتيه
وأراد الاخرى قبل
بينه ومن له
زوجتان اسم كل
واحدة منهما فاطمة
بنت محمد وعرف
أحدهما زيد فقال
فاطمة بنت محمد
طالق ونوى بنت زيد
قبل انتهى قال
شعبنا لم يقبل فى
المسئلة الاولى أى
ظاهراً بل يدن نعم
يقفه قبول لادته
الطلقة لها معها فاطمة
اه ولو قال زيد زوجتي
عائشة بنت محمد
طالق وزوجته
خديجة بنت محمد
طلقت لانه لا يصير
الخطأ فى الاسم ولو
قال لانه المكلف قل
لامك أنت طالق ولم
ير التوكيد يحتمل
التوكيد فاذا قال لها
طلقت كما تنطق به لو
أراد التوكيد ويحتمل
انها تنطق وكون
الابن مخبراً بالحال
قال الاسنوى ومدرك
التردد ان الامر بالامر
بالتى ان جعلناه
كصدوره من الامر
من الاول

ففيه أمر الان باخبار أمه بأنها طالق وهو بمنزلة قول الاب لها أنت طالق فيقع الطلاق بمجرد قوله
 فلان ما ذكر وان لم يجعله كصدوره من الأمر الأول فلا يكون الأمر بالأخبار بمنزلة الاخبار منه فلا
 يقع عليه الطلاق بمجرد الأمر بل بقول الابن لأمه المأمور به وهذا هو الأقرب بل ان الأمر بالامر بالامر
 ليس أمر بذلك الشيء كما هو مقرر في محله (قوله كان الأمر بالأخبار) أي الذي هو في مسئلتنا
 (قوله فيقع) أي الطلاق بمجرد قول الاب لانه قل لملك أنت طالق (قوله والافلا) أي وان لم يجعل
 الأمر بالامر بالامر كصدوره من الأول فلا يكون الأمر بالأخبار بمنزلة الاخبار من الاب فلا يقع
 الطلاق بمجرد الأمر (قوله قال الشيخ زكريا) أي في شرح الروض واعلم أن العبارة كلها من قوله
 ولو قال الخ في الروض وشرحه وصنعه بقيد خلافه وقوله وبالجملة أي فاقول قولاً متليفاً بجملة
 الكلام وحاصله وقوله فينبغي أن لا يتغير أي يطلب من الاب تفسير ما أراده عند أمره هل هو
 التوكيد أو الاجار أو يرديه أن لا يتغير أي يطلب منه ذلك ويمكن أن
 يكون المراد يطلب منه تعيين أحد هذين الشئين اما التوكيد واما الاجار فالمراد من التفسير
 التبعين فتنبه (قوله فان تعدد استفساره) أي عيوت أو فعد وقوله بل بالأخبال الأول وهو المحل
 على التوكيد وقوله حتى لا يقع أي لأجل أن لا يقع الطلاق حتى نعلمه وقوله بقوله أي قول الاب
 لانه ما ذكر وقوله بل بقول الابن أي بل يقع بقول الابن لانه ما ذكر (قوله لأن الطلاق لا يقع
 بالشك) عليه لعدم وقوعه بقول الاب وذلك للشك في كونه أراد التوكيد أم الاخبار (قوله ولو قال
 الخ) مروي في بيان تعدد الطلاق بنسبة العدد فيموذ أو فده الفقهاء ترجحه مستغلة وقوله طلقك
 أي أو نحوه من سائر الأسماء كانت طالق أو مسرحة أو مفارقة وكذا السكينة وذلك الغير الصحيح أن
 وكنية طلق امرأته البتة ثم قال ما أردت الا واحدة خلفه صلى الله عليه وسلم على ذلك بوردها ليدل على
 أنه لو أراد ما زاد علمه لوقع والا لم يكن له اختلافه فائدة وقوله ونوى عددان في فية العدد ما في فية
 أصل الطلاق في السكينة من اقتراحها بـ (الخذ أو أوله أو أي جزء منه) (قوله انتن) بدل من عددا
 وقوله أو واحدة معطوف على انتن وأفاده أن المراد العدد ما يشعل الواحد ولا كثر لا المصطلح عليه
 (قوله وقمع منوى) قال في الحقة لأن اللفظ لا يحتمل جهة بل دليل جواز تفسيره به كان كناية فيه فوقع
 قطعاً واستشكل بأنه لو نذر الاعتكاف ونوى أيامه في وجوبه وجوهان قال الزركشي وقا في الفرق
 أن الطلاق يخله السكينة بخلاف الاعتكاف اه وأيسر أي الفرق المذكور بشأن بل ليس
 بصحيح كما هو ظاهر والذي يقبه في الفرق أن التعدد في الأيام خارج عن حقيقة الاعتكاف الشرعية لأن
 المشارع لم يرها بعد معين بخلاف التعدد في الطلاق فانه غير خارج عن حقيقة الشرعية فكان
 المنوى هنا دخلاً في الغلبة لاحتماله ثم ما يخلفه ثم فاته خارج عن غلبته والتبوح حدها لا يؤثر في
 النذر اه وكتب سم ما نصه وقوله والذي يقبه في الفرق الخ قد يناقش في هذا الفرق بأنه لا خفاء
 ان معنى كونه نوى أياماً أنه نوى الاعتكاف في تلك الأيام والاعتكاف في تلك الأيام غير خارج عن
 حقيقة الاعتكاف كعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فليتأمل اه (قوله ولو في غير موطوءة)
 نعم في وقوع ما نواه أي يقع ما نواه من عدد الطلاق فيمن طلقها مطلقاً ما نواه كانت ممتد خلوها أم لا
 (قوله فان لم يشه) أي عدد الا واحد ولا كثر وقوله وقع طلاقاً واحدة أي وقع عليه طلاقاً واحدة
 (قوله ولو شك في العدد الخ) مثله الشك في أصل الطلاق ولو صرح به كسبيرة لكان أولى وبعبارة
 المتابع مع الحقة شك في أصل طلاق من غير أن يعلل هل وقع منه أو لا فلا يـ اجاباً أو في عدده بعد
 تحقق أصل الوقوع فالأقل لا اليقين ولا يـ في الصورتين وهو الأخذ بالأسوأ اه وقوله
 المقفوز أي كان شك في التلفذ بواحدة أو ما انتن وقوله أو المنوى أي ما تشك في أنه نوى في قوله
 طلقك ووقع طلاقاً أو كثر (قوله فيأخذ بالاقبل) أي له ذلك وقوله ولا يـ في الوردع أي وهو

كان الأمر بالأخبار
 بمنزلة الاخبار من
 الاب فيقع والافلا اه
 قال الشيخ زكريا
 وبالجملة فينبغي أن
 يستفسر فان تعدد
 استفساره غسل
 بالاحتمال الاول حتى
 لا يقع الطلاق بقوله
 بل بقول الابن لانه
 لأن الطلاق لا يقع
 بالشك (ولو قال
 ما تشك ونوى عددا)
 انتن أو واحدة
 (وقع منوى) ولو في
 غير موطوءة فان لم
 ينوه وقع طلاقاً
 واجد ولو شك في
 العدد المقفوز أو
 المنوى فيأخذ بالاقبل
 ولا يـ في الوردع

الاخذ بالاسواق قوله صلى الله عليه وسلم ادع ما بينك الى العالمر بينك فان شئت في وقوع طلقين منه
 أو ثلاث فلا حياء جعلها ثلاثا ولا ينسجها حتى تشكر زواجها (قوله فرغ) الأولى فرغان (قوله
 لو قال) أي الزوج وقوله طلقك واحد وتنتين مقول القول (قوله فيقع به الثلاث) علمه ان قاله
 للمدخل ٢٠ وان كان ظاهر صنيعه بقيد الاطلاق حيث قيد في المسئلة الثانية بالمدخل ٢٠ ما لم يقيد
 به هنا فان قاله لغیرها تقع واحدة فقط لانها تبين ما فلا يقع ما بعد هاتين وعبارة من الارشاد مع
 شرحه ولو قال لو ماؤه أنت طالق واحدة بل ثنتين أو عكسه وقع عليه ثلاث اه وفي الروض وشرحه
 ولو قال أنت طالق أنت طالق أو قال أنت مطلقة أنت مسرحة أنت مفارقة وكذا لو لم يكر رأنت فيقع به
 الثلاث لكن ان قصد الاستئناف أو اطلق فان قصدنا كيد الاولى بالآخر بين فواحدة أو ثا
 بالثانية فقط أو ثا كيد الثانية بالثالثة فثنتين فان قصدنا كيد الاولى بالثالثة فثلاث لتفضل
 الفاصل بين المؤد كد المؤ كد الشرط التوالى ولو قال أنت طالق وطالق وطالق أو أنت طالق وطالق
 فطالق أو بل طالق فثلاث يقع ولا يقبل منه ارادة التوكيد لوجود العاطف المتعنى بالمفارقة وحمل
 هذا كله في المدخول ٢٠ ايضا اما غير ما فلا يقع فيها الا واحدة وان قصد الاستئناف لانه تبين ما
 فلا يقع ما بعد هاتين ويخالف قولهم أنت طالق ثلاثا حيث يقع به الثلاث مطلقا مدخولا بها أولا لان
 ثلاثا تبين لمفارقة فليس مغاير المخالف العطف والتكرار اه بتصريف (قوله ولو قال للمدخل
 ٢٠) خرج غير ما فلا يقع فيها الا واحدة لانها تبين ما كما تقدم (قوله كما صرح به الشيخ زكريا
 في شرح الروض) هذه المسئلة مصرح ٢٠ في الروض لافي شرحه وعبارة الروض و يقع للمسوسة
 بقوله أنت طالق طلاقة بل طلقين ثلاث ثم قال وان قال لغیر مدسوسة أنت طالق ثلاثا أو إحدى عشرة
 طلقت ثلاثا أو واحد ومائة أو إحدى وعشرين أو طلقت نصف أو طلقت بل طلقين أو ثلاثا فواحدة
 قال في شرحه أي فواحدة فقط تقع لانها تبين ما العطف ما بعد هاتين ما بخلافه في إحدى عشرة
 لانه مركب فهو بمعنى المفرد اه (قوله ويقع طلاق الوكيل الخ) شروع في بيان الوكالة في
 الطلاق (قوله في الملاق) متعلق بالوكيل أي أنه وكيل في الاطلاق بان قاله الزوج وكنتك في أن
 تطلق زوجتي (قوله بطلقت فلانة) متعلق بيقع أي يقع بهذا اللفظ وقوله ونحوه أي نحو طلقت
 كسرت وفارقت وانت مطلقة أو مسرحة أو مفارقة (قوله وان رينو) أي الوكيل وقوله أنه
 مطلق لموكله أي موقع الاطلاق من موكله قال في شرح الروض بعده وقيل تعتبر نيته وعلى الاول
 بشرط عدم الصارف بان لا يقول طلقتك لغير الموكل أخذ اسمها في قبيل النيات أنه لو قال وكيل
 أقتص قتلته بشهوة تغضى لغير الموكل لزمه القصاص كذا في عليه الاستنوي ويحتمل الفرق بان
 طلاق الوكيل لا يقع الا لو كلفه بخلاف القتل اه (قوله ولو قال) أي الزوج (قوله أعطيت)
 مفعوله الاول محذوف أي أعطيتك بناء على ما في بعض النسخ من أن يبدل من النسخ والافلا (قوله
 أو جعلت بيدك) أي أو قال الزوج لا ثم جعلت بيدك (قوله طلاق زوجتي) تنازعه كل من
 أعطيت وجعلت (قوله أو قال له) أي قال الزوج لا ثم وقوله زوج بطلاقها أي اذهب وقوله
 وأعطها أي اباه (قوله فهو) أي قول الزوج للذكور وقوله تو كيد أي ذلك الآخر في الاطلاق
 (قوله يقع الخ) الاولى زيادة الواو وقوله بتطبيق الوكيل أي زوجة موكله (قوله لا يقول الزوج
 الخ) أي لا يقع بقول الزوج الموكل هذا اللفظ أي أعطيت وما بعده (قوله بل تحصل الفرقة)
 الاولى والاخرى ان يحذف هذا وما بعده الى قوله لا باعلامها وزيدوا لطف بان يقول عاطفا على
 قوله لا يقول الزوج ولا باعلامها الخ (قوله متى شاء) ظرف لقول الوكيل وقوله طلقت فلانة مقول
 قول الوكيل (قوله لا باعلامها الخبر) أي لا تحصل الفرقة باعلام الوكيل ايها الخبر وقوله بان
 فلا تخرج تصوير الخبر أي الخبر المصور والمبين بما ذكر (قوله ولا باعلامها الخ) معطوف على لا

• (فرغ) • لو قال
 طلقك واحد وتنتين
 فيقع به الثلاث كما هو
 ظاهر به أي بعض
 محقق علماء عصرنا
 ولو قال للمدخل ٢٠
 أنت طالق طلاقة بل
 طلقين فيقع به ثلاث
 كما صرح به الشيخ
 زكريا في شرح
 الروض (ويقع طلاق
 الوكيل في الاطلاق
 بطلقت) فلانة
 ونحوه وان لم يوصد
 الطلاق أنه مطلق
 لموكله (ولو قال لا ثم
 أعطيت) أو جعلت
 بيسلك (طلاق
 زوجتي) أو قال له روح
 بطلاقها وأعطها
 (فهو تو كيد) يقع
 الطلاق بتطبيق
 الوكيل لا يقول
 الزوج هذا للفتيل
 تحصل الفرقة من
 حين قول الوكيل
 متى شاء طلقت فلانة
 لا باعلامها الخبر بان
 فلا تارسل يبدى
 طلاقك ولا باعلامها
 إن زوجك طلق

بإعلامها (قوله وإذا قال) أي الموكل وقوله أي لوكيل وقوله لا تعطه أي الطلاق أي لا توقعه إلا في يوم كذا وقوله فيطلق أي الوكيل وهو جواب إذا (قوله ثم إن الخ) كالا استدراك من صحة إيقاعه بعده أي فصل حوازا إيقاعه بعد اليوم المعين مالم يقصد الموكل ذلك اليوم الذي عينه بخصوصه لا قبله ولا بعده ولا تعين ولا يجوز بعده كالأجور قبله وقوله طلق أي الوكيل وهو جواب أن وقوله فيه أي في اليوم الذي قصد تشييد وقوع الطلاق به وقوله لا بعده أي لا يجوز أن يطلق بعد ذلك اليوم المقصود التشييد به وبالأولى عدم الجواز قبله (قوله ولو قال لها الخ) شروع في بيان تفويض الطلاق إلى الزوجة وقوله أفرد الفقهاء مترجعة والأصل فيه الإجماع واستؤنس له بأنه صلى الله عليه وسلم خير نساءه بين المقام معه وبين مفارقتها لما نزل قوله تعالى يا أيها النبي قل لا زوجا لك من وجهه أنه لم يفوض إليهن سبب الفراق وهو اختيار الدنيا جازان بقوض اليهن المسبب الذي هو الفراق وقوله المكلفة أي ولو سقته حيث لا عوض والأبشتر ما فيها أن تكون ورثته وقوله مغيرا بصيغة اسم المفعول حال من قوله طلق نفسك مقدم عليه أي قال طلق نفسك حال كونه مغيرا أو بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل قال أي قال ذلك حالة كونه مغيرا أقوله لا معلقا له ويصح جعله صفة لصدر محضوف أي قال قولاه مغيرا ولكن بقرابصة اسم المفعول كالاول والأول أقرب لصنيعه وقوله طلق نفسك مثله مالم يفوض إليها بالكتابة كأن قال لها ابني نفسك ومنها المثال الآخر وقوله إن شئت ليس بقيدان أنهما فإن قدمه لم يقع طلاق أصلا لأنه يتعلق وسبقا فإنه مبطل قل له جل (قوله فهو) أي قوله المذكور وقوله تملك الطلاق أي لأنه يتعلق بغيره ما قبله نزع قوله ملكك طلاقك (قوله لا توكيل) أي على المخذوقين أنه توكيل كالمفوض طلاقها لاجنبي وعليه لا يشترط فور في تطبيقها نفسها كإي الوكالة وقوله بذلك أي بالطلاق (قوله ويبحث الخ) اعتده مره سم وقوله إن منه أي من التفويض وقوله طلقني أي قول الزوج مخاطب لزوجته مطلق في وقوله فقالت أي زوجته فوراً وقوله أنت طالق قال ع ش خرج به مالم قالت طلق نفسي فانه صريح لها أنها أتت بما تضمنه قوله طلقني اه (قوله لكنه كناية) أي لكر المذكور ومن قوله لها طلقني وقوله اه أنت طالق كناية بالاول كناية تفويض من الزوج والثاني كناية بطلاق من الزوجة (قوله فان نوى) أي بقوله طلقني التفويض أي تفويض الطلاق إليها أي ونوت هي بقوله اه أنت طالق فطلق نفسها كما صرح به في الفسخ وقوله طلقني أي بالثلاث أن نواها والافواحد من ثلث اه حل (قوله والا فلا) أي وإن لم ينو التفويض بها فلا يقع الطلاق ومثله مالم تنوحي الطلاق فلا يقع الطلاق (قوله ونرجع بتقيدي) أي الزوجة وقوله غيرها أي غير المكلفة (قوله لفساد عمارتها) تعليل لمخدوف أي فلا يصح التفويض بها ولا يقع منها طلاق لفساد عمارتها أي العبارة للظاهرة كالمعقود ونحوها (قوله وبمخير) معقود على بتقيدي أي ونرجع بمخير وكان الأولى بالحكاية فينبهه وقوله المعلق فاعل نرجع أي فلا يصح التفويض به (قوله فلو قال الخ) تفرع على الفرج (قوله لنا) أي بطل قوله المذكور ولا يصح أن يكون تفويضه لغيره إن نرجع على قول التملك وذلك لأن التملك لا يصح تعليقه كما إذا قال ملكك هذا العبد اذ لم يرأس الشهر بخلافه على قول التوكيل قال في الفسخ لم ير فيه أن يتعلق بطل خصوصه لا عموم الأذن (قوله وإذا قلنا الخ) أي وإذا نرجع على الأصح من أن التفويض تملك لا توكيل (قوله فيشترط الخ) جواب إذا وقوله لا وقوع الطلاق أي لعنه (قوله تطليقها) نائب فاعل بشرط أي تطليق نفسها أو قوله ولو بكتابة أي ولو كان التطليق الصادر منها لم يفت كناية كأن قالت أفت نفسي أو سمعت نفسي عليك ولو أنر القسامة عما بعده لكان أولى وقوله فوراً هنا معطى الشرطية وإنما اشترطت الفورية لأننا تطليق هنا جواب التملك فكان كقبوله وقوله فوراً (قوله بان لا يتخلل الخ) تصوير للفورية وقوله فاصل

وإذا قال له لا تعطه إلا في يوم كذا فيطلق في اليوم الذي عينه أو بعده لا قبله ثم إن قصد التشييد بيوم طلق فيه لا بعده (ولو قال لها) أي الزوجة المكلفة مغيرا (طلق) نفسك إن شئت فهو تملك لك للطلاق لا توكيل بذلك ويبحث أن منه قوله طلقني فقالت أنت طالق ثلاثا لكنه كناية فان نوى التفويض إليها طلق والا فلا ونرجع بتقيدي بالمكلفة غيرها لفساد عمارتها وبمخير المعلق فلو قال إذا حاد رمضان فطلق نفسك فلما إذا قلنا أنه تملك (فيشترط) لوقوع الطلاق المقصود بها (تطليقها) ولو بكتابة (فوراً) بان لا يتخلل فاصل بين تفويضه

أى ينقطع به القبول عن الإيجاب وقوله بين تغور عنه أى الزوج والطرف متعلق بفواصل أو بمصروف
صفة له أى فاصل واقع بين تغور عن الزوج لها وبين إيقاعها الطلاق (قوله نعم) استثناء من
اشتراط الغورية (قوله لانه) أى الفصل بقولها كيف يكون تطلق نفسى وقوله فصل بسري قال
في النسخة بعده وظاهره ان الفصل بسري لا يضرا إذا كان غير اجنبى كما مثله وان الفصل بالاجنبى
بضر مطلقا كسائر العقود ويرى عليه الأندلسى وفيه نظر لا تملك محض قلبك ولا على قواعده
فالذى يحق انه لا ضرر للسري ولو اجنبيا كالخلع اهـ ومثله في النهاية (قوله بطلت الخ) متعلق
بتطبيقها (قوله لا قبلت) أى لا يقيم الطلاق بقولها قبلت وعسارة النسخة وقول الزركشى عدوله
عن شرط قبولها الى تطبيقها يقتضى تعينه وهو مخالف لكلام الشرح والروضة حيث قال ان
تطبيقها يتضمن القبول وهو يقتضى الاستكفاء بقولها قبلت اذا قصدت به التطلق وان حقه ان
يتمول حالا قبلت طلقت والظاهر اشتراط القبول على الغور ولا يشترط التطلق على الغور اهـ بعيد
جدال الصواب تعينه وكلاهما لا يخالف ذلك لما قرنته في معناه ان هذا التضن أو جب الغورية
لا الاستكفاء بمجرد القبول لانه لا ينتظم مع قوله طلق نفسك وان قصدت به التطلق اهـ (قوله وقال
بعضهم كمنضمر الروضة الخ) هو بكسر الصادج مخنصر بصيغة اسم الفاعل وفي شرح الروض
ما نفع وما ذكره المصنف كبعض مخنصر الى روضته من عدم اشتراط الغور في ذلك على القول بان
التغور بعض تملك هو ما جزم به صاحب التنبيه وجهه ان الرفعة بان الطلاق لم يقبل التعلق سوي
في تملكه والاصل انفاذ كره تغر بما على القول بانه تركيل وصوبه في المختار وهو الحق اهـ (قوله
في متى شئت) أى في قول الزوج لها طلق نفسك متى شئت تأخير اداة التعلق فان دفع ما قبل ان
التغور من مجز فلا يبع تعليقه اذاده الجبرى (قوله تطلق متى شئت) أى تطلق نفسها متى
شئت لان متى التراضى كإساقى (قوله وجزم به) أى يقول بعضهم للذكور وقوله صاحب التنبيه
والكفاية صاحب التنبيه هو ابوصالح الاسقرائنى وصاحب الكفاية ابن الرفعة (قوله لكن المعقد
الخ) أى كسائر ان التعلق جواب التملك وهو شرط فيه الغورية (قوله وان أنى) أى الزوج
في صيغة التغور بغرض وقوله بغرض متى أى من كل اداة تدل على التراضى (قوله ويجوز له) أى الزوج
وقوله رجوع أى عن التغور بغرض البها وقوله قبل تطبيقها أى قبل ان تطلق نفسها وقوله كسائر
العقود أى انه يجوز فيها الرجوع بعد الإيجاب وقبل القبول (قوله فائدة) أى في بيان جواز تعليق
الطلاق وقد أقرده مترجمة مستقلة (قوله كالتلق) أى قياسا على التلق فانه يجوز تعليقه (قوله
بالشرط) متعلق بتعليق والمراد منها ادوات التعلق كان ومتى واذا وكلما كان دخلت الدار فانت
طالق ثم ان ادوات التعلق لا تقتضى بالوضع فورا فى الابدان بل هى فيه التراضى الا اذا وان مع المال
أوشئت خطانا كان قال انا أعطيتى ألفا وأوان أعطيتى ألفا فانت طالق وكذا ان قال انا أعطيتى ألفا
أوان ضمنت فى ألفا فانت طالق أو قال انا ضمنت أو ان شئت فانت طالق فلا تطلق الا ان أعطته الألف
أو ضمنت له أو شئت فورا لانه تملك على الصحيح أى فى النقي فتقتضى الغور لان فلو قال ان لم تدخلى
الدار فانت طالق لم يقع الطلاق الا بالياس من الدخول كان ماتت أو مات قبلها فصحت بالوقوع قبل
موتها أو موتها بما سبب الدخول وفائدة ذلك الارض والامدة فان كانت باثنا لم يرضها ولا ترثه فاذ ماتت هو
استدان العدة قبل موته بمن لا يسع الدخول وتعد عدة طلاق لا وفاة ولو أنى اذا وقال أنت طالق
اذ لم تدخلى الدار وقع الطلاق بمعنى زمن يمكن فيه الدخول من وقت التعلق ولم يدخل ولا يقتضى
الادوات أيضا تكرارا فى المعاق عليه بل متى وجد مرة واحدة من غير نسيان ولا كراهة ولا جهل
انفجحت العين ولا يؤثر وجوده فأنشأ لا كلما فاتها تنفيذ التلرار وقد نظم بعضهم قاعدة الادوات
فى قوله أدوات التعلق فى النقي للغور * رسوى وفى التبروت رأوها

وابلغها انم لوقال
لها طلق نفسك
فقلت كيف يكون
تطلق نفسى ثم قالت
طلقت وقع لانه فصل
بسرير (طلقت)
نفسى أو طلقت فقط
لا قبلت وقال بعضهم
كمنضمر الروضة
لا يشترط الغور فى
متى شئت فتطلق
متى شئت وجزم به
صاحب التنبيه
والكفاية لكن
المعقد كمال شفتا
انه يشترط الغورية
وان أنى بغرض متى
ويجوز له رجوع
قبل تطبيقها كسائر
العقود (فائدة)
يجوز تعليق الطلاق
كالتلق بالشرط

للتراخي الا اذا ان مع لها * لو شئت وكلما كرروها

وقد سأل بعضهم ابن الوردي بقوله

أدوات التعلق تخفى علينا * هل لكم ضابط لكشف غمها

فاجاب بقوله كلما التكرار وهي ومهما * ان اذا أي من متى معناها

للتراخي مع الثبوت اذ لم * يك معها ان شئت أو أعطها

أوضحنا والسلك في جانب النفسي لقوله لان غدا في سواها

وقوله للتراخي مع الثبوت أي بالتفصيل الذي ملته وكما يقع التعلق بالأدوات المذكورة يقع التعلق بالآوقات فتطلق وجودها فاذ قال أنت طالق شهر كذا أو في أوله أو رأسه أو غيره أو هلاله أو وقع الطلاق بأول جزء من الليلة الأولى منه أو أنت طالق في آخر شهر كذا أو لطفه أو فراغه أو تمامه أو وقع الطلاق بآخر جزء منه أو أنت طالق في نهار شهر كذا أو في أول يوم منه طلقت بغير اليوم الأول منه أو أنت طالق في أول آخر شهر كذا طلقت بآخر اليوم الأخير منه لانه أول آخره أو أنت طالق في آخر أوله طلقت بآخر اليوم الأول منه لانه آخر أوله أو أنت طالق في نصف شهر كذا طلقت بغير يوم خامس عشره وإن نقص الشهر أو في نصف نصفه الأول طلقت بطلع فجر الثامن لان نصف نصفه سبع ليال ونصف ليلة وسبعة أيام ونصف يوم والليل سابق النهار فاخذنا نصف الليلة الثامنة التي كان يستحقه النصف الأول وأعطيناه للنصف الثاني فقابلنا نصف ليلة نصف يوم فصارت ثمان ليال وسبعة أيام ونصف وسبع ليال ونحوها بنية أيام نصفاً آخر ولعلنا يبين الليل والنهار طلقت بالفرق وبأن علق نهاراً والغبر أن علق لليلان كلامهما عبارة عن مجموع جزء من الليل وجزء من النهار اذا فاصل في الحقيقة بينهما ويقع التعلق أيضاً بالصغرات كأنك طالق غداً أو غداً أو بعد ما وليست في حال سنة في الأول ولا في حال بدعة في الثاني فتطلق اذا وجدت الصفة بخلاف ما اذا كانت في ذلك الحال وقال سنأى أو بعد ما فتطلق في الحال (قوله ولا يجوز أن جوع فيه) أي في التعلق وقوله قبل وجود الصفة أي المعلق عليها وهي معلومة وأن لم يتقدم لها ذكر (قوله ولا يقع أي الطلاق) (قوله قبل وجود الشرط) القائم للاضمار اذا المراد به الصفة المعلق عليها (قوله ولو علقه) أي الطلاق وقوله بفعله شيئاً على أن يفعل هو بنفسه شيئاً كان دخلت الدار فأنت طالق ونخرج بفعله ما لعلقه على فعل غيره فان كان ممن يبالى بتعليقه بحيث يشق عليه طلاق زوجته ويجزئ له لصداقة أو نحوها وفعله ناسياً أو جاهلاً لم يرق أيضاً كما اذا علقه على فعل نفسه وان كان ممن لا يبالى بذلك وقع وقوله ففعله ناسياً الخ عبارة الحقيقة تنبيه مهم محل قبول دعوى نحو النفساني ما لم يسبق منه انكار أصل الحلف أو الفعل أما اذا انكره فشهد الشهود وعليه به ثم ادعى نسياناً أو جاهلاً لم يقبل كما يحسنه الاذمعي وتبعوه ما أنبت به مراراً للتناقض في دعواه فالغيب وحكم بقضية ما شهدوا به اه وفي رغبة المشتاق في أحكام الطلاق ما قصه حلف أنه يحامى زوجته في ليلة معينة فغير عن الوطء قبل تمكنه منه بأن وجدها حاضراً وطلع الغبر أو نسي أو جبد كره أو عن أو ماتت فلا خفت في الجميع للعذر اه وقوله لم يطلق لكن الجبرين منعقله قلوبه بعد ذلك عامداً على الاختيار حث (قوله ولعلنا الطلاق الخ) أي بان قال ان ضربتك بغير ذنب فانت طالق (قوله لم يحسن) أي فلا يقع عليه الطلاق لعدم وجود الصفة المعلق عليها وهي الضرب بغير ذنب لان الشتم ذنب وقوله ان ثبت ذلك أي شتمها أي بينة أو باقرارها (قوله والا) أي وان ثبت ذلك وقوله صدقت أي في عدم شتمها وقوله فتصلى أي على أنها ما شتمته ويقع الطلاق (قوله مهمة) أي في بيان حكم الاستثناء لا ونحوها وقد أقرده الفقهاء بترجمة مستقلة (قوله يجوز الاستثناء) أي لو نفعه في القرآن والسنة وكلام العرب بالاستثناء هو ما نفعه في الشيء وهو الوجود والصرف لان المسك

ولا يجوز الرجوع فيه قبل وجود الصفة ولا يقع قبل وجود الشرط ولو علقه بفعله شيئاً ففعله ناسياً للتعلق أو جاهلاً بأنه المعلق عليه لم يطلق ولو علق الطلاق على ضرب زوجته بغير ذنب فشتمه فضره بالمبحث ان ثبت ذلك والاصدق فتصلى (مهمة) * يجوز الاستثناء

نكاحهما والا لفرقة حاصلة من حين الردة (قوله أو الشتم) بالنصب عطف على حقيقة أي أو
 مرد الشتم وقوله فلا طلاق أي إن أو أدا الشتم لا يقع عليه الطلاق (قوله وكذا إن لم يرد شيئا) أي
 وكذا لا يقع عليه الطلاق إن لم يرد شيئا كغيره من الأفعال (قوله لا يصلح غله
 العصمة) إضافة أصل إلى ما به مطلقا وهو غله لعدم وقوعه عند عدم إرادته حتى وقوله وجرى
 ذلك لثبوت كبريائه ثانية له أي غلما كان موافقا لثبوت كبريائه عليه حاله عدم إرادته حتى لعدم
 وقوع الطلاق وقوله مراداه أي قوله ما كافر عند عدم إرادته حقيقة الكفر كفر التعمق ويحرم عليه
 ذلك ويعز به (قوله فرع في حكم المطلقة بالثلاث) أي أو انتسب في حق الحر والثاني في
 حق العبد وذلك الحكم هو أنه لا يجوز له راجعها إلا بعد وجوب خمسة شروط الأول انتضاء عدتها
 من المطلق والثاني تزويجها بغيره تزويجا صحيحا والثالث دخوله بأول أربع بنو نكاحها من الخامس
 انتضاء عدتها من ذلك وأما كراهة الصنف فمأخذ الأول ويمكن أن يرد أحده في قوله نكاح صحيح إذ
 النكاح في العبد مقاسد (قوله حرم الحر) أي على حر فالأمر بمعنى على وقوله من طلقها أي نكاح
 من طلقها أي نكح مطلقا نفسه أو وكيله أو علقه بصفة أو حدث تلك الصفة وقوله ولو قبل الوطء
 أي سواء طأها نفسه أو بعده وهو غاية للحرمة وقوله ثلاثا أي معا ومرة أو ثبوتها بالجموع الطلاق
 الثلاث كما ذكره أول الفصل والقول بحرمته ضعيف وكذا انتسب في حق الزاني (قوله ولعبد الخ)
 أي وحرم على عبيد ولو مدبر أن نكح من طلقها انتسب وذلك لأنه روي عن عثمان رضي الله عنه
 وزيد بن ثابت ولا يخالف لهما من الأصحاب والشافعي رضي الله عنه (قوله في نكاح أو أنكحة)
 مرتبط بكل من طلاق الحر وطلاق العبد والمراد بالجمع ما فوق الواحد فإذا تصور في الزاني
 الانتكاح ومعنى نكحها في أنكحة أو نكحها أو لا نكحها أو بعد انتضاء عدتها راجعها بنكاح
 جديد وهكذا (قوله حتى تتكبر زوجها غيره) أي تنتهي الحرية بنكاحها وزوجها ومم وجود
 بقية الشر وما إلى ذلك كان عبيدا بالاختلاف العبد الصغير لأن سببه لا يحرره على النكاح قال
 في الانتكاح فليصد ومما وقع لبعض الرؤساء واليه مال من الجيلة دفع المار من أن نكاحها مملوكه
 الصغير ثم بعد موته يملكها لينسخ النكاح وقد قيل إن بعض الرؤساء فعل ذلك وأعادها
 يوفق الله بينهما وتفرقا (قوله وأما الحر الصغير فيمكن لكن بشرط كونه يمكن جماعه ولكن لا يقع
 طلاقه إلا بعد بلوغه (قوله بنكاح صحيح) وذلك لأنه تعالى خلق الخلق بالنكاح وهو تعالى تناول
 النكاح الصحيح ونكح بالنكاح والوطء علق المين أو شبهة فلا بد في خروج الجميع القاسم
 لو شرط على الزوج الثاني في صلب العبد أنه إذا وطئ طلق أو فلا نكاح بينهما فإن هذا الشرط يقصد
 النكاح فلا يصح القليل وعلى هذا يجعل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الممل والممل له بخلاف
 ما لو شرط على ذلك قبل العقد ثم عقدوا من غير شرط مضر بن ذلك فلا يقصد النكاح به لكنه ذكره
 إذ كل ما لم يصرح به أو يؤول بكون أضار مكره (قوله ثم يطلقها إلى قوله معلوم) في بعض نسخ
 الخط كونه مقصودا مع افتراض ليكره وهو ولي وأولى منه تأخير عن قوله ما يتشاركونها ظاهر
 وفي بعض نسخ المطبع إسقاطه بالكسبة وهو خطأ والمعنى ثم بعد أن تسكن زوجها غيره بشرط أن
 يطلقها ذلك الغير وتنفق عدتها منه (قوله كاهو) أي المذ كرو من الطلاق وانتضاء العدة
 معلوم أي وإن لم يصرح به في الآتي (قوله أو يزوجها) معطوف على تسكن أي وحتى
 يزوجها قبله أي ولو كانت أو صانعة أو مظهرة أو معتدة عن شبهة طرأت في نكاح الحال أو محرمة
 بنسب أو كان هو محرما أو صانعا فصح القليل وإن كان الرطة حراما ونكح القليل الدر ولا يحصل
 بالوطء فيه القليل كالأب يحصل به القصصين وقوله حشفة أي ولو كان عليها نكاح كان لف عليها
 خرفة وقوله منه متعلق بمحذوف صفة لحشفة أي حشفة كانت من الزوج الآخر وهو قد يخرج

الردة أو الشتم فلا
 طلاق وكذا إن لم يرد
 شيئا لا يصلح بقاء
 العصمة وجرى أن ذلك
 لثبوت كبريائه
 كفر التعمق فرغ في
 حكم المطلقة بالثلاث
 حرم الحر من طلقها
 ولو قبل الوطء ثلاثا
 وليس بعد من طلقها
 نكح (في نكاح أو
 أنكحة حتى تسكن)
 زوجها غيره بنكاح
 صحيح ثم يطلقها
 وتنقض عدتها منه كما
 هو معلوم (ويزوج)
 قبلها (حشفة) منه

بما أراق بحسنة للغير مقطوعة وأدخلها فلا يكتفى (قوله أو قدرها) أي أوجب قدر المحسنة وقوله من
 فأخذها الجار والمفعول متعلق بمحذوف حال من قدرها أي أوجب قدرها حال كونهم فاقدها أي
 مقطوعها وتخرج به بالإيج قدر المحسنة وجودها كان بشئ ذكره ويدخل قدرها فلا يحصل به
 التحليل (قوله مع اقتضاض لغير) متعلق بوجوه شرط في التحليل أي بشرط في تحليل البكر
 مع الإيج المحسنة اقتضاضها فلا بد من إزالة البكر أو تولدوا كانت قورا (قوله وشرط كون الإيج
 بانتشار لا ذكر) أي بالفعل لا بالقوة على الأصح كما أفهمه كلام الأكثرين وصرح به الشيخ أبو
 حامد وغيره فاقبل أن الانتشار بالفعل لم يقل به أحد من دون قول الزركشي وليس لنا سكاك
 يتوقف على الانتشار الأهدأ وتخرج به ما إذا لم ينتشر لئلا أوعنه أو غيرهما فلا يحصل به التحليل
 حتى لو أدخل السلم ذكره بأصبعه من غير انتشار يحصل به التحليل وقوله أي معه أفاده أن الباء
 الداخلة على انتشار بمعنى مع وقوله وإن قل أي نصف الانتشار فانه يكتفى (قوله أو عين بنحو
 أصبع) غاية ثمانية نائب الفاعل خبر يعود على الانتشار أي وإن استعان الرأى عليه بنحو أصبع
 أي روي بنحو أصبع له أو لها عبارة الرأى وشرحه بشرط الانتشار لا أن تكون ضعف الانتشار
 واستعان بأصبعه أو أصبعها الفصل ذوق العسفة اهـ (قوله ولا بشرط) أي في التحليل وقوله
 إزالة أي العسفة (قوله وذلك) أي حرمتها عليه حتى تنكح الخ وقوله لا أن يوطئها أي الثالثة
 فلا تحلل له من بعد حتى تنكح زواج غيره (قوله والحكمة في اشتراط التحليل) أي وهو نكاحها
 زواجا غير موطنين بقوا وانقضت عتبتها (قوله التفرغ من استيفاء ما يملكه) أي الزوج من الطلاق
 ثلاثان كان حرا وثنتين كان عبدا أو وضع أمام الفلح حكمة اشتراط التحليل فقال وذلك لأن
 الله تعالى شرع النكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذي يملك فيه الرجعة لاجل الرجعة فكان
 من لم يقل هذه الرخصة صار مستحقا للمقربة ونكاح الثاني فيه غشاة على الأول اهـ وقوله
 غشاة أي حرارته المراد لا زواجه وهو الصعوبة (قوله ويقبل قولها أي المطلقة في تحليل) أي إذا
 ادعت أنها نكحت زواجا آخر وانه طلقها وانقضت عتبتها تصدق في ذلك لكن يمينها على ما سبق
 (قوله وانقضت عتبتها) معطوف على تحليل من عطف الخاص على العام إذا التحليل شامل له ولغيره
 من بقية الشروط (قوله عندا مكان) متعلق بيقبل أي يقبل قولها عندا مكانه بأن مضى زمن
 يمكن فيه التزوج وانقضت العدة (قوله وإن كذب الثاني الخ) غاية ليقول أي يقبل قولها
 في ذلك وإن كذب الثاني الذي هو المحلل في وطئه لها بان قال لها أنتي لم أطاك وقوله لعسر اثباته
 أي الوطء هو تحليل بقوله ما ذكر مع التكذيب المذكور ومقتضاه أنه لا يقبل قولها في أصل
 النكاح إذا أنكره الثاني إلا بعسر اثباته وليس كذلك بل يقبل قولها في ذلك وإن كذبها
 الزوج فيه نعم إن انضم معه الولي والشهود وكذلك الجميع فلا يقبل قولها كما هو صريح النسخة
 ونسها ويكره تزوج من ادعت التحليل زمن له كانه لم يقع في طئه صدقها وكذبها زوج عتبه
 في النكاح أو الوطء وإن صدقنا في نفه حتى لا يلزم مهر أو نصفه ما لم ينضم لتكذبه في أصل
 النكاح تكذيب الولي والشهود اهـ وفي قول على الجلال مانعه وتصديق في عدم الأصالة وإن
 اعترف بها المحلل فليس للأول تزوجها وتصديق في دعوى الوطء إذا أنكره المحلل والزوج كاتصدق
 إذا ادعت التحليل وإن كذبها الولي أو الشهود أو الزوج أو اثنتان من هؤلاء الثلاثة لا كذبها
 الجميع ويكره نكاح من ظن كذبها فيه ولو زوج عن التكذيب وسئل أو رجعت هي عن
 الأخبار بالتحليل قبلت قبل عقد الزوج لا بعده اهـ (قوله وإذا الخ) أصل المتن والأول نكاحها
 فقوله إذا ادعت الخ دخول عليه (قوله ولحق علمها) أي على النكاح وانقضت العدة قال
 الجعفي لا يحتاج إلى الحلف إلا إذا أنكر المحلل بعد طلاقه الوطء وقال ذلك ولها ما إذا: يعارض أحد

أو قدرها من فاقدها
 مع اقتضاض لغير
 وشرط كون الإيج
 (بانتشار) لذكر
 أي معه وإن قل أو
 عين بنحو أصبع ولا
 بشرط إزالة وذلك
 للثالثة والحكمة في
 اشتراط التحليل
 التفرغ من استيفاء
 ما يملكه من الطلاق
 (ويقبل قولها)
 أي المطلقة (في
 تحليل) إنقضت
 عدة عندا مكان
 وإن كذب الثاني
 في وطئه لها العسر
 اثباته (و) إذا ادعت
 نكاحا وانقضت عدة
 وحلفت علمها (حاز
 ١- لزوج الأول
 نكاحها)

وان ظن كذبها لان
 العبرة في العقود
 بقول اربابها ولا عبرة
 بظن لامتدته ولو
 ادعى الثاني الوطء
 وانكرته لم يحل
 للاول ولو قالت لم انكح
 ثم كذبت نفسها
 وادعت نكاحا
 بشرطه حاز للاول
 نكاحها ان صدقها
 (ولو اخيرته) أي
 المطلقة زوجها الاول
 (اتها تحلل ثم رجعت)
 وكذبت نفسها
 (قلت) دعواها
 (قبل عقد) عليها
 للاول فلا يجوز له
 نكاحها (لا بعده)
 أي لا يقبل انكارها
 التحليل بعد عقد
 الاول لان رضاها
 بنكاحه يتضمن
 الاعتراف بوجود
 التحليل فلا يقبل
 منها خلافه (وان
 صدقها الثاني) في
 عدم الاصابة لان
 الحق يتعلق بالاول
 فلم تقدر هي ولا
 مصدقها على رقبه
 كما أفتى به جمع من
 مشايخ الفقهاء
 (تمت) انما ثبت
 الطلاق كالانقار
 به بشهادة رجلين
 من عدلين فلا
 يحكم بوقوعه بشهادة

وصدقها الزوج الاول فلا يحتاج الى يمينها كما أفاده مشيختنا المختارون اهـ (قوله وان ظن كذبها)
 غايته في الجواز أي حاز للاول ذلك وان ظن كذبها وعبرة بالارض وشرح حوله أي الاول تزوجها
 وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعنا من تزوجها الا ان قال بعده
 تبين صدقها فله تزوجها لانه ما انكشف خلاف ما ظنه اهـ (قوله لان العبرة بالخ) علة الجواز
 نكاحها مع ظنه كذبها وقوله يقول اربابها أي أصحابها أي والزوج له العبرة بذلك منهم في الجملة
 وقوله ولا عبرة بظن الخ من جهة العلة وقوله لامتدته أي شرعي وعبرة بالتحقق وانما قيل قولها في
 التحليل مع فان الزوج كذبها ما امران العبرة في العقود يقول اربابها وانه لا عبرة بالظن اذ لم يكن له
 مستند شرعي وقد غلط المصنف كالامام المخالف في هذا ولكن انتصر له الاذرع وأطال اهـ (قوله)
 ولو ادعى الثاني) أي التحليل وقوله الوطء أي انه وطئها وقوله وانكرته أي الوطء (قوله لم يحل للاول)
 أي لان القول كاتقدم في المصدق قول ثاني الوطء (قوله ولو قالت لم انكح الخ) عبارة شرح الروض
 ولو قالت ان لم انكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت زواجا وطني وطلقي واعتدلت وامكن
 ذلك بصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقتي ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقتي الواحدة او اثنتين
 فله الزوج باغير تحليل فانه في الانوار ووجهه انها لم تبطل برجوعها حتى اغيرها وقد يقال
 ابطلت حق الله تعالى وهو التحليل اهـ (قوله وادعت نكاحا) أي تحلل به للاول وقوله بشرطه
 أي النكاح الذي يحل للاول بشرط مفرد مضاف فيم أي شرطه وهي كونه صحها وكونها
 وطئت فيه وكون الزوج المحلل طلقها وكونها انتقضت عندها (قوله حاز للاول نكاحها ان
 صدقها) خرج به ما لو كذبها فلا يجوز له نكاحها وانظر لظن كذبها هل يجوز له ان تزوج بها ايضا
 كما ظن يسبق انكارها أولا وعلى عدم الجواز فاطر الفرق بين ما هنا وبين ما تقدم من أنه يجوز له
 فيه نكاحها وان ظن كذبها يمكن ان يفرق بتقديم انكار النكاح هنا دون ما تقدم (قوله ي
 المطلقة) بيان للفاعل وقوله زوجها الاول بيان للفعول (قوله اتها تحلل) أي نكحت نكاحا
 صحها بشرطه السابقة (قوله ثم رجعت) أي عما اخبرت به وبين الرجوع وقوله وكذبت نفسها
 (قوله فقلت دعواها) أي الرجوع عن قولها الاول (قوله قبل عقد عليها) متعلق بقيل أو يحذف
 حال من نائم فاعله الذي قدره الشارح (قوله فلا يجوز له) أي للاول نكاحها وهو مفرغ على
 قول دعواها (قوله لا بعده) معطوف على قبل عقد وقوله أي لا يقبل الخ بيان لفهمه وقوله
 انكارها التحليل أي وهو دعواها التي عبر بها انفار وكان الانسب التعبير بها هنا ايضا (قوله لان
 رضاها بنكاحه) أي الاول وهو علة لعدم قبول ذلك بعد العقد وقوله يتضمن الاعتراف أي الاقرار
 منها بوجود التحليل وقوله فلا يقبل منها خلافه أي خلاف ما اعترفت به (قوله وان صدقها الثاني في
 عدم الاصابة) أي الوطء وهو غاية لعدم قبول انكارها بعد العقد وكان المناسب ان يقول في عدم
 التحليل لقد شرط من شرطه الاصابة وقوله لان الحق الخ علة لعدم قبول انكارها بعد العقد
 والمراد بالحق انتفاعه بالضع بسبب العقد (قوله على رقبه) أي الحق أي ازالته (فرع) هـ قال
 في الحقيقة وفي الحامى لو ابان زوجه ثم رجع وزعم موتها حل لاختها نكاحها بخلاف ما لو ابان
 زوجه واختها فرجعت أي الاخت وزعمت موتها لم يحل له اهـ (قوله تمت) أي فيما ثبت به الطلاق
 (قوله انما ثبت الطلاق) أي هي الزوج المتكره (قوله كالانقار به) أي بالطلاق بصورة
 ذلك ان قربا بالطلاق ثم شكره فاذا ادعى عايه باقراره به لا يقبل ذلك الا بشاهدين جلين (قوله بشهادة
 الخ) متعلق بثبت وقوله رجلين الخ ذكر ثلاثة شروط المذكورة والخبرة والعدالة فلو قدموا واحد
 منها لا يحكم بوقوع الطلاق كما بينه بعد التفرع (قوله فلا يحكم الخ) وذلك لانه مما يظهر للرجال
 غالبه ولا يقبل فيه شهادة النساء وقوله بوقوعه أي الطلاق وقوله بشهادة الاثنا أي على الطلاق

أولى الأقارب (قوله ولو مع رجل) غايته في عدم جواز الحكم بشهادة الأثلاث (قوله أو كن أو بها) أي ولو كانت الأثلاث أو بعضا فلا يقبل لما عطلت (قوله ولا بالعبد) معطوف على قوله بشهادة الأثلاث أي ولا يحكم بوقوعه بالعبد أي بشهادتهم وهذا مفهوم الحر به والذي قبله مفهوم الذكورة وقوله ولو صلح أي ولو كانت العبيد صلحا فلا يحكم بشهادتهم وقوله ولا بالناسق معطوف على قوله بشهادة الأثلاث أي ولا يحكم بالناسق أي بشهادتهم وهذا مفهوم العدالة (قوله ولو كان الخ) غايته في عدم جواز الحكم بشهادة الناسق (قوله بلا عذر) فيسقط في أخراج المكتوبين عن وقتها الذي يسقط به وتخرج به ما إذا كان بمنزلة الأبيكون مفسقا (قوله وبشرط للإدلاء) أي أداء الشهادة بالطلاق عند الحاكم وقوله من المأزاة بشرط لصحة الشهادة على الطلاق أداءه وقوله إن سمعاه أي المذكور ومن الطلاق الأقارب به فلا تقبل لشهادة الأصم بموقوله وبصر المطلق أي والمقرب به فلا تقبل لشهادة الأعمى فيه ولو أزان تشبه الأصوات وقيل كما كي الإنسان صوت غير مفهومة به إلا أن يقر شخص في أذنه فيسكه حتى يشهد عليه عند فاض أو يكون عاه بعد عمله والشهود عليه معروف الاسم والنسب فتقبل شهادته لحصول العلم بأنه المشهود عليه (قوله حين النطق به) أي بالطلاق (قوله فلا يصح تحملا) أي الشاهد به وهو ترفع على مفهوم الشرط الثاني أي أن يصير انقطاع دليل ما بعده وكان الأول أن يرفع عليه وعلى ما قبله وهو أن سمعاه بان يقول فلا يصح تحملا لكونهما أحين أو لم ير المطلق (قوله من غير أن ير المطلق) أي لمعنى قائم بها أو لظلمة (قوله لجواز اشتباه الأصوات) تغليل لعدم صحة التوصل الصادر من الزوج من صريح أو كتابة معطوف على أن سمعاه أي أو بشرط أن يبين الشاهد أن اللفظ الصادر من الزوج من صريح أو كتابة وهذا شرط للقبول (قوله ويقل فيه) أي في الطلاق (قوله شهادة أي المطلق وإنها) الذي أتى للشارح في باب الشهادة أنه لا ترد شهادة الفرع على أبيه بطلاق ضرورة وعبارته هناك ولا ترد على أبيه بطلاق ضرورة طلاقا بائنا أو أمته فتمت أمه حتى تقتبل قطعها هذا كله في شهادة حصة الخ اه ومثله في المباح ولم يرد كراين جروم أنه يجوز ذلك في مسئلتنا ثم أتت في الرض في باب الشهادة ما ذكره الشارح وصارته مع شرحه وتقبل شهادته على الأب بتطبيق ضرورة أمه وقطعها وإن جرت على أمه إذا عبرت بمثل هذا الجرح لا شهادته لأمه بطلاق أو رضاع إلا أن شهد لها حصة اه لكن الذي في العساة المذكرة شهادة الأب بطلاق زوجها لا شهادة أبيه به ويمكن أن يقاس على الأب فكما قبلت شهادة الأب بالطلاق قبلت شهادة الأب فصاعدا قال المؤلف هنا من قول شهادة أي المطلقة وإنها (قوله إن شهدا حصة) وهي ما قصدوا وجه الله فتقبل قبل الاستهاد ونحو ذلك ما لو شهد الأب حصة بل يتقدم دعوى فلا تقبل شهادتهما لما عطلت (قوله ولو نذرنا الخ) يعني لو ادعى الزوج أنه طلقها طلاقا معلقا وادعت هي أنه مفتر وأما ما بينت من متعارضتين بأن ثم نؤرخا بتأخيرين مختلفين بأن أطلاقا أو أرختا بتأخير واحد أو أطلعت أحدهما وأرخت الأخرى كما تقدم غير مرة قدمت بنية التعليق لأن معناه يادة علم بسماع التعليق والله سبحانه وتعالى أعلم

«(فصل في الرجعة)» أي في بيان أحكامها واذكرها عقب الطلاق لأنها ترتب عليه في الجملة أي فم إذا كان رجعا أو أصلها إلا ما عطلت من أحكام النكاح السابقة وهي الوجوب على من طلق أحدي زوجتيه قبل أن يرفي لها نيتها والحرمة فيما إذا ترتب عليها عدم القسم أو جرح عن الاتفاق والهرم أو حبس حسن الطلاق والنسب حيث كان الطلاق بدعيا والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى به ولو تهن أحق بردهن في ذلك أي في الهدنة أن أرادوا إصلاحا أي رجعة كما قال الشافعي رضي الله عنه وقوله تعالى الطلاق من أن فامسك بمعروف أو تريح باحسان والردو الأصل مفسر أن بالرجعة وقوله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فقال لي يا محمد راجع فخصه فانها صرامة قوامه وإنها

الأثلاث ولو مع رجل
أو كن أو بها ولا
بالعبد ولو صلح
ولا بالناسق ولو كان
الغيبسق بأخراج
مكتوبة من وقتها
بلا عذر وبشرط
للإدلاء والقبول أن
يسمعه ويهر
للمطلق حين النطق
به فلا يصح تحملا
الشهادة أمه إذا على
الصوت من غير أن
ير المطلق لجواز
اشتباه الأصوات
وإن بيننا لفظ الزوج
من صريح أو كناية
ويقبل فيه شهادة
أي المطلقة وإنها أن
شهدا حصة ولو
نذرنا بيتنا تعليق
وتعير قدمت الأولى
لأن معناه يادة علم
بسماع التعليق
«(فصل في الرجعة)»

زوجتك في الحنة وأركانها ثلاثة جمع ومحل وصيغة والمراجم الزوج أو من يقوم مقامه من وكيل فيما إذا كان إن راجع زوجته وحسمه وفي فيما إذا كان من قد وقع عليه الطلاق وكان الصلاح في الرجعة وشروطه أهلية عقد النكاح بنفسه بأن يكون بالغاً فلا تخاراً وشروط في المحل كونه زوجة موطوءة وفي معنى الوطء استدخال المني المسترم معينة فالبه للعل المطلقة بمجاناً مستوف عدد طلاقها وتكون الرجعة في العدة تفرج بالزوجية الاحتيم بالوطء أو بالحققة به المطلقة قبل الوطء وفي معنى فلا يصح رجعتها لينتجها بالطلاق قبل الدخول وبالمعينة للبهمة فلو طلق إحدى زوجتيه مبهمة ثم راجعها أو طلقها جميعاً ثم راجع إحدىهما مبهمة لم تصح الرجعة وبالقائه للمحل المرتبة فلا تصح رجعتها في حال رجعتها لأن مقصود الرجعة الحول ولردة تنافيه وكذا لو أنى الزوج أو ارتد معاً بالمطلقة المنسوخ نكاحها فلا رجعة فيها وإنما استرد بعد جسد وبمجاناً المطلقة بعض فلا رجعة فيها أيضاً بل يحتاج إلى عقد جديد ولم يستوف عدد طلاقها المطلقة فلا تحلل له إلا بحلل كالتقدم وبني العدة إذا انقضت عدتها فلا تحلل له إلا بعد جسد وشروط في الصيغة لقن بشعر بالردص بمجاناً كان أو كناية بشرط عدم التعليق ولو بمشيتها وعدم التأقيت فلو قال راجعتك إن شئت فقالت شئت لم تصح الرجعة وكذا لو قال راجعتك شهر أو لا تصح بالنسبة من غير لقن ولا بفعل كوطء خلافاً للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ثم لو صدر ذلك من كفار واعتقدوه رجعة ثم تزافوا البناؤا سلوا أقر زناهم ويقوم مقام لقن الكتاب مع النية وإشارة الأخر من المفهمة كسائر العقود وجميع هذه الأركان مع معظم الشروط تعلم من كلامه (قوله هي) أي الرجعة بفتح الراء وكسر هاء الأولى أفصح وقوله لفظة المرأة أي حتى على الكسر ولا يخالفه قول ابن مالك وفعلة لمرأة بكسمة * وفعلة لفظة بكسمة

لأن ذلك أغلبي لا كلي وقوله من الرجوع حال من المرة أي حال كون المرأة كائنه من الرجوع سواء كان من الطلاق أو غير فيكون المعنى الرجوع أي من الشرعي (قوله وشروطاً) عطف على لفظة قوله رجعة والمرأة من إضافة المصديق لقوله بعد حذف الفاعل أي رد الزوج أو إقامته مقامه للمرأة (قوله إلى النكاح) أي الكامل والأفهي قبل الرد في نكاح لأن لها حكم الرجعة في النفقة ونحوها كطهون الطلاق والظهار لأنه ناقص لعدم جواز التمتع بها (قوله من طلاق) متعلق برده وقيد أول رجعه به وطء الشبهة والظهار والألفان استباحة الوطء فيها بعد زوال المانع لا يسمى رجعة وقوله غير بائن قدمت أن خرج به البائن كالمطلقة بعض والمطلقة فلا توفد تقدم حكمهما وقوله في العدة أي عدة الطلاق وهو متعلق برده في ما إذا انقضت العدة فلا تحلل له إلا بعد جسد كالتقدم وقال بعضهم إن هذا لا يباح لأبها بعد ما نصير بالتأوفي النفقة والنهاية وغيرهما زيادة على وجه مخصوص بعد قوله في العدة بشارته إلى شروط الرجعة المعتبرة في صحتها وقيل عليها (قوله صرح رجوع بمفارقة) أي امرأة مفارقة أي فارقها زواجها وهو شرع في بيان شروط الرجعة كمرئهاستة إن يكون الفراق طلاقاً وإن لا يبلغ أكثره وإن يكون عتاقاً وإن يكون بعد وطء وإن يكون قبل انقضائه العدون إن يكون الرجوع بصيغة يوافق منها كون المطلقة قابلة للحل للراجع فلا أسلت الكافرة واستمرت وراجعها في كفر لم يصح كونها معينة كالتقدم التنبيه على ذلك (قوله بطلاق) متعلق بمفارقة (قوله دون أكثره) ظرف متعلق بمحذوف صفة لطلاق أي طلاق لم يبلغ أكثره (قوله فهو) أي أكثر الطلاق وقوله ثلاث لمرأى ثلاث طلاقاً بالنسبة للرجع وقوله وثلاث لمسد أي وهو بالنسبة للمسد نتيان (قوله بمجاناً) حال من الشكوة وهو طلاق وهو جائز عند بعضهم (قوله بلا عوض) بيان لمجاناً (قوله بعد وطء) متعلق بمفارقة أو بمحذوف صفة لطلاق (قوله أي في عدة وطء) أنظر هذا التفسير فإنه إن جعل تفسيره راد لقوله بعد وطء المتعلق بمفارقة أو بمحذوف صفة لطلاق لم يملعه هو بها أيضاً

هي لفظة المرأة من الرجوع وشروط الرجعة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة صرح رجوع بمفارقة بطلاق دون أكثره فهو ثلاث لمرأة وثلاث لمسد بمجاناً بلا عوض أي في عدة وطء

فبصرف التقدير بمقارفة في أثناء المدة أو مطلق كائن في أثناء المدة وهو لا معنى له وإن جعل قبله إذا
 متعلقا بوجوع كان مكررا مع قوله قبل انقضاء عدة إذا علمت ذلك فالصواب إسقاطه أو تأخير
 قوله قبل انقضاء عدته بكون تفسيره أنه لا ن قوله قبل انقضاء صديق بما إذا قرنت بالرجعة
 الانقضاء كما في البصري وفي هذه الحالة لا يصح الرجعة كإص عليه في الفتحة فتفسيره بما ذكر
 تخرج هذه الحالة (قوله قبل انقضاء عدة) متعلق بوجوع أي رجوع قبل انقضاء عدة أي قبل
 تمام عدة الزوج فلو وطلعت في حديثه بشبهه جعلت عنه فانها تنتقل لعدة الجمل من الشبهة وبعد ذلك
 تكمل عدة الطلاق فلو واجهها في عدة الشبهة صح لكونها رجعة قبل تمام عدة ولكن لا يستقيم
 راجعتي تقضها (قوله فلا يصح رجوع مفارقة الخ) شروع في أخذ محترقات القيود المارة
 (قوله بغير طلاق) محتر ذوقه بطلاق وقوله كفسخ قبل المفارقة بغير طلاق أي فلا يصح الرجعة
 فيه لأنه إنما شرع لدفع الضر فلا يليق به جواز الرجعة (قوله ولا بمفارقة الخ) معطوف على
 مفارقة بغير طلاق وقوله بدون ثلاث مع عوض محتر زوقه بمجانا وقوله تكمل قبل المفارقة بالمعوض
 وقوله لبيئتها على عدم صحة الرجوع فيه أي وانما لا يصح لبيئتها بالمعوض انتهى تلك نفسه به
 قوله ومفارقة قبل (وله) معطوف أيضا على مفارقة بغير طلاق وهو محتر زوقه بعد موطنه وقوله إذ
 لا عدة عليها له لعدم صحة الرجعة أيضا أي فلا يصح الرجوع في المفارقة قبل الوطء لأنه لا عدة عليها
 وشرط الرجعة أن تكون في عدة (قوله ولا من انقضت عدتها) الموصول واقع على مفارقة
 ومعطوف على مفارقة بغير طلاق أيضا أي ولا يصح رجوع المفارقة التي انقضت عدتها وقوله لأنها
 صارت أجنبية عنه له أي أنما لا يصح من انقضت عدتها لها ما صارت أجنبية بانقضاء المدة (قوله
 ويصح تجديدها) أي للمفارقة بالفسخ والمفارقة بعوض والمفارقة قبل الوطء والمفارقة التي
 انقضت عدتها (قوله باذن جديد) هذا في غير المفارقة قبل الوطء إذا كانت بكرا أمها فلا يشترط
 إذن جديدتها (قوله ولا بمفارقة بالطلاق الثلاث) معطوف أيضا على مفارقة بغير طلاق أيضا
 وهو محتر زوقه دون أكثره على سبيل الفصول الشوش ولعله أتركه لكونه المذكور في غير
 الأخيرة وأحد الخلاف في الأخيرة فإنه مخالف له كما بينه بقوله فلا يصح نكاحها أي المفارقة بالطلاق
 الثلاث الأبعد التحليل أي بان تنكح زوجها آخر ويطلقها وتنفق عدتها (قوله وإنا يصح الرجوع
 راجعت الخ) شروع في بيان الصيغة وقوله أو رجعت أي بتخفيف الجيم قال تعالى فإن رجعت
 الله (قوله زوجتي) تنازعه كل من راجعت ورجعت وقوله أو فلاتة أي هو مخير بين أن يقول
 زوجتي أو يقول فلاتة وبذلك كرامتها كفاطمة ومنه ما أوتي بصغير الحاطبة كراجعت وفي المنقح
 تنبيه لا يلزم مجرد راجعت أو راجعت وأخوه ذلك بل لا بد من إضافة ذلك إلى مظهر كراجعت فلاتة أو
 مضر كراجعت أو مشار إليه كراجعت هذه له (قوله وإن لم يقل الخ) غايته في صحة الرجوع
 راجعت الخ وهي التعميم أي يصح ما ذكره ويكون مبرحافه سواء أضافه إلى نفسه كالنكاح أو
 إلى تشديد التثنية أم لا (قوله لكن يسن) استدراك من محتمل بدون ذلك الموهوم أنه عرسه أيضا
 وقوله إن يريد أحدهما أي وهو إلى نكاحي أو إلى تشديد الياء وقوله مع الصيغة أي صيغة الرجعة
 بأن يقول رجعت زوجتي إلى نكاحي أو إلى (قوله ويصح) أي الرجوع وقوله رددتها إلى نكاحي
 أي أو إلى وهو مبرحاف أيضا لكونه مع الإضافة المذكورة قال م لان الرجوع له التبادر منه إلى
 الفهم ضد القول فقد يفهم منه الدلى أهلها بسبب الفراق فاشترط ذلك في صراحته خلافا لمجمع أه
 ومنه في الفتحة (قوله وبما سكتها) أي ويصح بما سكتها وهو صريح لا يشترط فيه الإضافة
 لكن تنسب فيه خلافا لما في الرفض من اشتراط ذلك فيه أيضا كالأرد (قوله وأما عقد النكاح الخ)
 أي أو ما يرى بأن صورته عقد النكاح على الرجعية بإيجاب وقبول فكذا يقر رجعة وذلك بان يندى

(قبل انقضاء عدة) فلا يصح رجوع مفارقة بغير طلاق كفسخ ولا مفارقة بدون ثلاث مع عوض تكمل لبيئتها ومفارقة قبل وله إلا عدة عليها أو لا من انقضت عدتها لأنها صارت أجنبية ويصح تجديدها كما هو باذن جديد وولي وشهود وهو آخر ولا مفارقة بالطلاق الثلاث فلا يصح نكاحها إلا بعد التحليل وإنما يصح الرجوع (راجعت) أو رجعت (زوجتي) أو فلاتة وإن لم يقل إلى نكاحي أو إلى لكن يسن أن يزيد أحدهما مع الصيغة ويصح رددتها إلى نكاحي وبما سكتها وأما عقد النكاح عليها بإيجاب وقبول فكذا يقر رجعة وذلك بان يندى

ولها بالاجاب بان يقول له ز وجئت بتي فيقول المرتجع قلت نكاحها فاصدا الى جهة وفي العبري
 فاذا جرى بينه وبين الولي عقد النكاح بالاجاب وقبول فهو كتابته في ال جهة لانما كان صريحا في شيء
 لا يكون صريحا في غيره كالطلاق والظهار فان نوى فيما اذا عقد على الرجعية بالاجاب وقبول
 الرجعية حصلت والا فلا ولا يلزم للمال الذي عقده اه وقوله فتحتاج الى ثمة ظاهرا ان الذي ينوي
 بقوله ز وجئت الارحام والمرتجع ينوي الارتجاع والظهار ان الذي لا يشترط فيه ذلك اذا كانت
 فيها ابراجع (قوله ولا يصح تعليقها) اي صيغة الرجعة ومثل التعليق التقيت فهو لا يصح ايضا
 كراجعتك شهر او قوله كراجعتك الخ تمثيل التعليق وقوله ان شئت هو بكسر الحمة والتاء فلو ضم
 التاء من شئت اوفتح الحمة فمن ان اوابدها باذ صحت الرجعة لافرق بين النعوى وغيره وقيل يفرق
 بين النعوى وغيره وهو المعتقد اه يجري (قوله ولا يشترط الاشهاد عليها) اي على الرجعة وهذا
 في الجسد لان الرجعة في حكم استدامة النكاح ومن ثم يجب لولي ولا ضاهوا لقوله تعالى وهو لهن
 احق برهن في ذلك ونظيره صلى الله عليه وسلم قال لعمره فليراجعها ولم يذكر فيها الشهادتي القديم
 يجب الاشهاد لظاهره انما شاهدوا نفي عدل منكم قال في المفتي و اجاب الاول بحمل ذلك على
 الاستصحاب كافي قوله تعالى واشهدوا اذا تابعتم للامن من الحجود وانما وجب الاشهاد على النكاح
 لانث الفرائض وهو ثابت هنا (قوله فروع) اي ثلاثة الاول قوله يحرم الخ الثاني قوله وتصلق الخ
 الثالث قوله ولو ادعى رجعة الخ (قوله يحرم القمع برجعية الخ) اي قبل الرجعة لانها مفاخرة
 كالبائن وايضا النكاح بغيره فحرمه الخ لانه منسند قال سم وعنى الز واجر من البكائر وطه
 الرجعية قبل ارتجاعها من معتق فخر به ثم قال وعدى هذا كبيرة انا صدر من معتق فخر به غير
 بعيد الخ آخر ما طالع في بيانه اه (قوله ولو مجرد تنذر) غاية لقد اي يحرم القمع سائر التمتع
 ولو كان مجرد التنظر سواء كان شهوة او غيرها (قوله ولا حدان طوى) اي ولا حد له المطلق الا لا
 رجعيان ومثما قبل الرجعة وان اعتقد فخر به وذلك الخ لاق الشهير في الاحتياج حصول الرجعة به
 ثم يجب عليه ما بالوطء من المثل للشبهة ولو راجع بعده لان الرجعة لا ترفع أثر الطلاق وتستأنفه
 عنه من تمام الوطء لكونه شبهة فاذا جلت منه او كانت حاملا فله راجعتها فاما ما لم تقض ولو فوع
 عدنا لمجل عن الجهتين واذا التحمل منه ولم تكن حاملا فله راجعتها فمما بقي من عدة الطلاق دون
 ما زاد عليها من عدة وطء الشبهة فلو وطئها بعد مضي قرآن مثلا استأنفت للوطء ثلاثة اقراء ودخل
 فمما بقي من عدة الطلاق والقرء الاول من الثلاثة واقعه من العدتين فراجع فيه والا ستران
 متحصن لعدة للوطء فلا رجعة فمما (قوله بل يعز) اي ان وطئ قال في شرح الروض ومثل
 الوطء سائر التمتع ويشترط في تميزه ان يكون عالما بالحرمة معتقدا فخر به عليه فان كان حاملا
 او معتقدا حله فلا يلزم له عذر (قوله ونصدق) اي الرجعية وقوله في انقضاء العدة متعلق
 بنصدق وقوله بغير الا شهر متعلق بانقضاء ونسج به ما اذا ادعت انقضاءها بالاشهر وانكر هو فانه
 يكون هو المصدق بينه وذلك لرجوع اختلافهما الى وقت الطلاق وهو يسئل قوله في اصله
 فكذا في وقته ان من قبل في شيء قبل في صفة وقوله من اقراء او وضع بيان لتفسير الاشهر وقوله اذا
 امكن اي انقضاءها على ادعته امانا انه يمكن لصغر او يأس او عقم او قرب من فيصدق هو بلايين
 في الصغرة على المغضو بالعين في الايسة ونحوها واعلم انه يمكن انقضاءها بوضع لتمام في الصورة
 الانسانية ستة اشهر عدد يقوى ما فتوينا ان يوم ولحظتان لحظة للوطء ولحظة للوضع من حين
 امكان اجتماعهما بعد النكاح ولصور عاثة وعشرين يوما ولحظتين ولحظة ثمانين يوما ولحظتين
 ويمكن انقضاءها بامر المرأة طلعت في طهر مسق محيض باثنين ولأثنين يوما ولحظتين لحظة للقرء
 الاول ولحظة للطعن في الحيضة الثالثة وذلك بان يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم يحض أقل

ولا يصح تعليقها
 كراجعتك ان شئت
 ولا يشترط الاشهاد
 عليها بل بسن
 * (فروع) يحرم
 القمع برجعية ولو
 مجرد تنظر ولا حدان
 وطوى بل يعز
 ونصدق بينهما في
 انقضاء العدة بغير
 الاشهر من اقراء
 او وضع اذا

الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن في الحيض لحظته وفي حيض بسبعة
 وأربعين يوما ولحظة من حيض قرأته بان يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض
 أقل الحيض ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظته ويمكن انتضاءها
 بها القبر مرة من أمة أو مبعضة طلقت في طهر سبق بحيض بستة عشر يوما ولحظتين بان يطلقها وقبدي
 من الطهر لحظته ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظته وفي حيض بأحد
 وثلاثين يوما ولحظة بان يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر
 أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظته فان جهلت انها طلقت في طهر أو حيض جعل أمرها على الحيض
 لاشك في انتضاء العدة والأصل بقاؤها وخرج بقولنا سبق بحيض ما لو طلقت في طهر لم يسبقه حيض
 فإلزام إمكان انتضاء الأقران القبر ثمانية وأربعين يوما ولحظة لأن الطهر الذي طلقت فيه ليس بقبر
 لعلم احتوائه بين حدين ولغيره اثنتان وثلاثون يوما ولحظة وإعلم ان اللحظة الأخيرة في جميع صور
 انتضاء العدة ما لا فرأيتين تمام القران الأخير لامن العدة فلا رجعة فيها ويجوز تقصير العقد عليها
 فيها على العقد وان المطلق في النفاس كهو في الحيض وسيصرح الشارح بمغفلة معاذ كرفي باب
 العدة ونحوها ذكرته هنا تحصيل الفائدة (قوله وإن أنكره) أي الانتضاء الذي ادعته وهو غاية
 لتصديقه بيمينه (قوله أو خالفت عاداتها) أي في الحيض بان كانت عاداتها في كل شهرين حصة
 فادعت انها حاضت في شهرين حصة (قوله لأن النساء الخ) علة لتصديقها بيمينها في ذلك ولو مع
 انكار الزوج له وقوله مؤقتات على أرحامهن أي على ما قبلها من حمل وغيره أي والمؤمن على شيء
 يصدق فيه (قوله ولادعي) أي المطلق طلاقا حبيبا وقوله رجعة مغفلة ادعي وقوله في العدة
 متعلق بوجه أي ادعي انه راجعها في أثناء العدة (قوله وهي منقضية) الجملة حاله أي ادعي ذلك
 والحال انها قد انقضت والمراد انه ادعي بعد انتضاءها أنه قد راجعها في العدة ونحوه بما اذا ادعي
 رجعة في العدة وهي باقية فيصدق هو لقدرته على انشاءها وقوله ولم تتكبح معطوف على الجملة
 الحالية قبله فيكون هو حالا أيضا أي ادعي ذلك والحال انها لم تتكبح غير ونحوه بما اذا أنكرت غيره
 ثم ادعي انه راجعها في العدة فان لم يتم بينة فتسمع دعواه لتخليتها فان أقرت غربته لمهر مثل
 الحياولة ولا يفسخ النكاح ثم ان مات الثاني أو طلقتها رجعت للأول بلا عقد عملا بأقرارها واستردت
 منه مفرغته له وأن أقام بينة بانه راجعها انفسح نكاح الثاني (قوله فان اتفقا الخ) جواب لو أي فلو
 ادعي ذلك فغيره تفصيل وهو انهما ما اتفقا الخ وقوله على وقت الانتضاء أي على الوقت الذي تنقضي
 العدة فيه لولا الرجعة وقوله كيوم الجمعة منال لوقت الانتضاء (قوله وقال) أي المطلق طلاقا حبيبا
 وقوله راجعت قبله أي قبل وقت الانتضاء الذي هو يوم الجمعة كيوم الخميس (قوله فقات) أي
 الرجعة وقوله بل بعد أي بل راجعت بعده أي بعد وقت الانتضاء كيوم السبت (قوله حلفت
 انها لا تعلم أنه راجع) أي قبل وقت الانتضاء الذي هو يوم الجمعة وانما حلفت على نفي العلم لان
 الرجعة فعل الغير وهو الزوج والحلف على فعل الغير انما يكون على نفي العلم فقط (قوله تصديق)
 أي الرجعة بخلفها على نفي العلم (قوله لأن الأصل الخ) علة لتصديقها وقوله قبله أي وقت
 الانتضاء (قوله فلو اتفقا الخ) الأولى أن يقول أو اتفقا كما في التباح عطفًا على اتفقا الأولى اذ هو
 من جملة التفصيل الذي صرح به اتفقا وقوله كيوم الجمعة قبل لوقت الرجعة المتفق عليه (قوله
 وقالت) أي الرجعة وقوله انتقضت أي العدة وقوله يوم الخميس أي وهو قبل يوم الرجعة وقوله
 وقال أي المطلق المذكور وقوله بل انتقضت أي العدة وقوله يوم السبت أي الذي هو بعد يوم
 الرجعة (قوله صدق) أي المطلق المذكور أي فتصريحه وقوله انها أي العدة وقوله
 ما انتقضت يوم الخميس أي بل يوم السبت (قوله لا تفاهما الخ) علة لتصديقه بيمينه وبني ما إذا لم

أمكن وإن أنكره
 الزوج أو خالفت
 عاداتها لأن النساء
 مؤقتات على
 أرحامهن ولوادعي
 رجعة في العدة وهي
 منقضية ولم تتكبح
 فان اتفقا على وقت
 الانتضاء كيوم الجمعة
 وقال راجعت قبله
 فقالت بل بعده
 حلفت انها لا تعلم أنه
 راجع تصديق لأن
 الأصل عدم الرجعة
 قبله فلو اتفقا على
 وقت الرجعة كيوم
 الجمعة قالت انتقضت
 يوم الخميس وقال بل
 انتقضت يوم السبت
 صدق بيمينه أنها
 ما انتقضت يوم الخميس
 لا تفاهما على وقت
 الرجعة والأصل
 عدم انتضاء العدة

يتفق على شيء بل اقتصر هو على أن الرجعة سابقة واقتصر على أن الانقضاء سابق صدق بعينه من سبق إلى القاضي فإن ادعى معاً أن قالت انتقضت عدي مع قوله راجعتك صدقت هي لأن الانقضاء ما يعمل غالباً إلا منه أو قوله الأصل الخ هذا من جهة العلم بل هو محطها وقوله قبل أي قبل وقت الرجعة (قوله ولو تزوج رجل مفارقتها) أي عقد رجل على مفارقتها بعد انقضاء العدة ومنه بالاولى معالوا راجعها في العدة وقوله ولو بخل أي ولو كان الفراق بخلف وهذا بناء على الأصح أن الخلف ينقص عدد الطلاق فالحل طلقة واحدة وتعود إليه إذا عقد عليها بقية الطلاق أما على مقابلته فلا طلاق حتى أنه تعود إليه ببقية (قوله ولو بعد أن تكسخت الخ) أي ولو تزوج بها بعد نكاحها تزوجاً آخر (قوله ودخوله بها) بالمر عطف على المصدر المؤول من أن وتكسخت أي تزوج بها بعد نكاحها آخر وبعد دخول الآخر (قوله عادت إليه) جواب لو وقوله ببقية أي قال زوج الآخر فياذا تزوجت لا يهدم الطلاق قبل استيفاء عده لأن عودها غير متوقف عليه فوجوده ردهم سواء بخل أو ما إذا تزوجت على آخر بعد استيفاء عدد الطلاق فإنه يهدم وتعود له كالزوجة الجديدة وقوله فقط راجع للبقية أي عادت إليه بالبقية لا غير أي فلا تعود إليه بكل عدد الطلاق وقوله من ثنتين بيان للبقية وهذا فيما إذا طلقها أو أحد فوكان المطلق حراً وقوله أو واحدة وهذا فيما إذا طلقها ثنتين وكان المطلق كذلك أو واحدة ولكن كان ورقفاً والله سبحانه وتعالى أعلم

قبله (ولو تزوج)
رجل (مفارقتها) ولو
بخل (بلون ثلاث
ولو بعد) أن تكسخت
(لزوج آخر)
ودخوله بها (عادت)
إليه (ببقية) أي بقية
الثلاث فقط من
ثنتين أو واحدة
(فصل) • الإيلاء
حلف زوج يتصور
وطؤه

• (فصل) • أي في بيان أحكام الإيلاء كالخصم بين القسمة والطلاق وذكره بعد الرجعة لصدقه للرجعية والأصل فيه قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر والتمسأ صدي فيها من وهو انما تعدي به على كذا لأنه ضمن معنى العدة كما قال للذين يؤلون من بعدن أنفسهم من نسائهم وهو حرام إلا إذا موهل هو صغيرة أو كبيرة بخلاف قبل أنه كبيرة كالتطهار والمندادانه صغيرة وكان طلاقاً في الجاهلية ففسر الشرع حكمه وخصه بالحلف على الامتناع من وطئه الزوجة مطلقاً أو أكثر من أربعة أشهر وأزكاته ستة حلف ومخوف به ويحلفون عليه ومدته صغيرة وزوجة وشرط في الخلف أن يكون زواجا مكلفاً مختاراً يتصور منه الجماع فلا يصح من غير الزاوج كسيد ولا من غير مكاف إلا السكران ولا من مكروه ولا من لا يتصور منه الجماع كجذوب وأشل وشرط في الخلف أن يكون واحد من ثلاثة أما اسم من أمعته تعالى أو صفة من صفاته تعالى وأما تعليق طلاق أوعق وأما التزام بالبدن كصلاة وصوم وغيرهما من القرب وسياق حكم ما إذا حلف بواحد منها وشرط في الصلوة عليه تركه وشرط في الإيلاء بحلقه على امتناعه من تمتعه به بغير وطئه ولا من وطئه في ذمها أو في قسماها في نحو حبض أو إحصاء أو شرط في المصلحة أن تكون زائدة على أربعة أشهر ولو كانت أربعة أشهر أو أقل فلا يصح كون الإيلاء بل بمجرد حلف وشرط في الصيغة لفظ شعراً بالله وهو ما صرح بقوله والله لا أعقب حشقتي في فركك أو لا أطوك أو لا أحامك ونحو ذلك وأما كناية كقوله والله لا أمسك أو لا أباضك أو لا أباشرك أو لا أنيك ونحو ذلك ثم إن الإيلاء المستكمل للشرط يرتفع حكمه بواحد من أربعة أمور بالوطء مدة الإيلاء والطلاق البائن وانقضاء مدة الحلف وموت بعض المصلوفين علمه في قوله لا ريب مع النساء والله لا أطوك وجميع ما ذكر يعلم من كلامه (قوله لا إلاء حلف الخ) أي شرعاً وأما لغة فهو مطلق الحلف قال الشاعر

وأكتب ما يكون أو المتي • إذا لي بيننا بالطلاق
وهو من آلي بالمد يولي بالمر إذا حلف وبادفه الجين والقسم ولذلك قرأ الرءاس للذين يعتمون
من نسائهم وقيل من الإلية بالتشديد وهي العين والجمع الإيلاء بالتخفيف كعطفه وعطايها قال الشاعر
قليل الإيلاء حافظ لبعينه • فإن سبقت منه الآلة ترت
وقوله زوج أي حراً كان أو ورقفاً وقوله يتصور وطؤه أي يمكن طلاقه لغيره به الصبي والمجنون

ونخرج بالاول المحبوب والاشل كما تقدم (قوله على امتناعه) متعلق بحلف وقوله من وطأ الخ متعلق بامتناع وقوله زوجته أى التى يتصور وطؤها وذلك بان يقول والله لا أطوك ومثله ما قال والله لا أحامك فان قال أردت بالوطء الوطء بالقدم والجماع الاجتماع لم يقبل ظاهر او يدل بانها فقهرى عليه أحكام الاسلام ظاهر او لا بانها باطنية الاسلام لا يملك حلف على الامتناع من الوطء فى الفرج بل على الامتناع من الوطء بالقدم فى الاولى والاجتماع فى الثانية وقوله مطلقا صفة لمصدر محذوف أى امتناعها مطلقا أى غير مقيد بـ و ذلك كان يقول والله لا أطوك ويسكت ومثله الاخلاق ما لو أبدت قوله والله لا أطوك أبدا (قوله اوفوق أربعة أشهر) معطوف على مطلقا أى أو امتناعا مقيدا بأكثر من أربعة أشهر وظاهره ولو لم يوسع الرفع الى القاضى وهو معتقد م وهجر وفائدته ذلك حيث فأنه بانها اتمت الابلا وان لم يترتب عليه الرفع الى القاضى واعتد زى وسماه لا بد أن يكون فوق أربعة أشهر بما يمكن فيه الرفع الى القاضى وعليه فلا مانع مما اذا كان الزائد على الأربعة أشهر لرباع الرفع الى القاضى اتم الاسلام وان كان اتم اتم الا بد أن يقطع طمها من الوطء تلك المدة ونحوه بقيد الفوقية على أربعة أشهر ما انزال والله لا أطوك أربعة أشهر فلا يكون مولاي بل يكون حالفا لان المرأة تنصرف على الزوجه هذه المدة كما روى عن سيدنا عمر رضى الله عنه أنه خرج ذات ليلة فسمع امرأة تشد لباسا وهي هذه

على امتناعه من وطء
زوجته مطلقا أو
فوق أربعة أشهر
كان يقول لا أطوك
أولا أطوك خمسة
أشهر أو حتى يموت
فلان فاذا مضت
أو بـ أشهر من
الابلا بلاوط فله
مطالبته بالغيثة

تطول هذا الليل واسود حانيه * وأرقى ان لا تحليل إلا مع
فوالله لولا الله أنى أراقبه * لحزن من هذا السر رجواني
مخافتى والحياء يصدنى * وأكرم على ان تتل براتيه

فقال عمر رضى الله عنه بعض بناته كم تصبر المرأة عن زوجها ما لت أربعة أشهر ويعمل صرهابها بعدا (قوله كان يقول الخ) أنى يتألم الأول للطلق والثانى للتدبيق أربعة أشهر (قوله أو حتى يموت فلان) معطوف على فوق أربعة أشهر أى أو يقول لا أطوك حتى يموت فلان وهو يفهم أن الفوقية على الأربعة الأشهر أكثر ولو فى ظنه بان يغلب على ظنه بقا ما علق به الى تمام العدة كائنا المذكور فان الموت مستبعد فلو كان فى سابق الواقع (قوله فاذا مضت الخ) مرتب على محذوف يتقدمه ويهمل المولى وجوبا كان أو رقيقا أربعة أشهر ولا فانما مضت أربعة أشهر الخ ويقطع الولد مانع من الوطء قام بها حيا كان كشوز أو حبسها أو مرضها أو غيرها كصوم فرض فاذا زال المانع منها تستأنف مدة الابلا ولا يقطعها حتى أو نفاس ولا مانع قام به كمنوبه ومرضه وقوله من الابلا الجار والمجرى ومثله محذوف حال من أربعة أشهر أى حال كونها مبتدئة من الابلا وهو الذى غير الرجعية أم أمها فبقيت من وقت الرجعة فانما طلقها طلاقا رجعيا ثم آلت منها فبقيت المدة حتى تراجع وقوله بلاوط متعلق بمضت أى مضت من غير وطء ونحوه ما اذا وطأها فى الأربعة الأشهر فيقبل الابلا ويلزمه كفارة العين فى الحلف بالله تعالى ومثله الوطء فى ذلك الطلاق الباز وموت بعض المخلوق عليها لما تقدم ان هذه الامور ترفع حكم الابلا وعبارة الارشاد وشرحه فان تمت هذه الأربعة ولم يخل الابلا وطءا أو غيره كزوال الملك عن القن المعلق عقه بالوطء طالت الخ اه (قوله فله مطالبته) أى القاضى أى بان تطلب من القاضى أن يطلب منه ذلك ثم ان ظاهر المصادة انها ترد الطلب بين الغيبة والطلاق وهو المتمدن خلا من قال انها ترتب تطلب منه أو الغيبة فان لم يرقى تطلب منه الطلاق وقوله بالغيثة يعنى القام وكسر هاء ما عودته من فاه اذ ارجع لرجوعه الى الوطء الذى امتنع منه وعمل مطالبته بالغيثة اذ لم يقدم به مانع شرعى كاحرام أو صوم واجب وبالا طالبته بالطلاق فقط لحرمه الغيبة عليه حيث نفي كان المانع القائم به طبيعيا كخوف بظمر وعجز عن اقتضاى بكرهه وحلف عليه طالبته بغيثة اللسان بان يقول اذا أردت فنت فستكتفى

بالوعد كما قال القائل قد صبرت عنك كوني بركة * ان فاته السق اخفته المواعيد
ولا تظالم بالوطه لانه عاجز عنه ويكفي منه ما يدفع به الاذى الذي حصل من اللسان ولو استقبل
للقشة باللسان لم يهل اذلا كلفة عليه في الوعد وقال في التفسير وشرحه ومجهل اذا استقبل يوما فاقول
ليني معة لان مدة الايام مقدرة باربعة أشهر فلا تزد عليها كثيرا من مدة التمكن من الوطاء عادة
كزوال نفاس وشبع وجوع وفراغ صيام اه (قوله وهي) أي الغيبة (قوله أو بالطلاق)
معطوف على بالغيبة أي أو طلاقه بالطلاق أي ان لم يبق وذلك لآية (قوله فان أبي) أي امتنع
من الغيبة ومن الطلاق وقوله طلق عليه القاضي أي بطريق النيابة عنه طلاقة واحسن وذلك كأن
يقول أو فعت علي فلا تنع فلان طلاقة أو حكمت عليه في زوجته بطلقة فلوزاد عليها لئلا ياتد وقد
تقدم ذلك ابن رسلان في زبدته فقال

حلقة أن لا يطأ في العسر * زوجته أو زائد عن شهر
أربعة فان مضت لها الطلب * بالوطه في فرج وتكفير وجوب
أو بطلاقها فان أباهما * طلق فرد طلاقة من حكما

وهي الرطة أو بطلاق
فان أبي طلق عليه
القاضي ويتعقد
الايام بالحلف بالله
تعالى وتعليق
طلاق أو عتق
أو التزام قرية وانما
وطى مختار عاطلة
أو دونها لزمته كفارة
يمين ان حلف بالله
(فصل)

(قوله ويتعقد الايام بالحلف بالله تعالى) أي أو صفة من صفاته وذلك كأن يقول والله أو والرحمن
لا أتوك خمسة أشهر وقوله وتعليق طلاق أو عتق أي على وطنها كأن يقول لها ان وطنتك فانت
طالتي أو فمبدي حر وقوله أو التزام قرية كأن يقول لله على صوم أو عتق أو الفدوه من ان وطنتك
(قوله أو انما وطي) أي في مدة الايام في القبل فخرج الدر واستنحال التي وقوله مختار أفيد لزوم
الكفارة أما الغيبة فتحصل بالوطه مكرها وكذا ناسيا أو جاهلا أو عذونا وهي كذلك باستنحالها
ذكره فلا مطالبة لها بعده ولا بحث ولا يضل الا بالان يبق قدر مدته فان وطى بعده ما عدا عالما
مختارا انحل الا بالمد وحش أيضا اه شق (قوله عاطلة) متعلق بوطى وقوله أو دونها أي دون
مطالبة (قوله لزمته كفارة يمين) أي وهي عتق رقبة أو اطعام عشرة مساكين لكل مسكين
مد أو كسوتهم فان عجز عن ذلك فصيام ثلاثة ايام وهي واجبة عليه لحسنه وأما المقفرة والرجعة
فان فاؤها ان الله غفور رحيم فلما عصى به من الايام فلا ينفقان الكفارة للمستقر وجوبها في كل
حش (قوله ان حلف بالله) فان حلف بالترام قرية فتخير بين ما التزم وكفارة اليمين أو بتعليق نحو
طلاق وقع عليه لوجوب المعلق عليه الذي هو الوطاء والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل) أي في بيان أحكام الظهار كزوم الكفارة اذا صار عاذا وذو كره عقب الايام لكونه مثله
في التفرير وكونه كان طلاقا في الجاهلية لاربعه فيه وهو اقعة مأخوذ من الظاهر معنى الاستعلام
فيه من استعلامي على شيء آخر وشرعا تشبيه الزوج بغير البان بان لم تكن حلاله وانما عيرها
بالظهار المأخوذ من الظاهر ولم يعبر وبالبيان المأخوذ من البطن مثلا مع انه يصح التشبيه بالبطن
لان صبغته المتعارفة في الجاهلية ان يقول ال جل زوجه أنت على كثر أرى وخصوصا الظاهر لانه
موضع الكوب والمرأة ككوب الزوج ففي قوله أنت على كظهر أي كانه تلويح به عن الكوب
فكانه قال أنت لا تركين كالباتركب الام والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى والذين يظاهرون
من نسائهم الا أنه وسبب زوالها ان أوس بن الصامت ظاهرا من زوجته خولة بنت حكيم وكان قد عصى
فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لها حرمت عليه وقالت يا رسول الله انظر في أمري معه
وفي لا أصبر عنه وهي منه صدة صفاران فمعتهم اليه ضاعوا وان ضعتهم إلى جاعوا فقال لها حرمت
فكررت ثلاث مرات فلما است منه اشتكت إلى الله تعالى وحدها وأفاقها فانزل الله قد
سمع الله قول التي تحادلك في زوجها الايات وقدر بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته
فاستوقفته زمانطا وياو وعظته وقالت له يا عمر قد كنت تدعي عيرا ثم قيل للامير المؤمنين فاتق

انه يا عمر فانه من ايقن بالموت خاف القوت ومن ايقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف بسبع
 كلامه اقليل له الامير لقومين اخف هذه الجوز هذا الوقوف فقال والله لو حسنتي من اول النهار
 الى آخره لزلت الالصالا لكتوبة ائند ومن هذه الجوز هي التي سمع الله قولها من فوق سبع
 سموات ايسع رب العالمين قولها ولا يسمع عمر والظاهر حرام من الكاثر لقوله تعالى فيه وانهم
 ليقولون منكر من القول وزورا ولان فيه اقدا على احواله حكم الله تعالى وتبديله وهذا اعظم من
 كثير من الكاثر وقضيته الفكر لولا لخالوا الاعتقاد من ذلك لو كانه اربعة مظاهر ومظاهر منها
 ومثبه به وصيغة وشروط في المظاهر كونه زوجا يصح طلاقه فلا يصح من غير زوج من اجني وان
 تكسر من ظاهر منها وسيد فاولا لامة انت على كظهر ارمي لم يصح ولا يصح من صبي وعنون ومكره
 لعدم صحة طلاقهم وشروط في المظاهر منها كونها زوجة ولو رجعة فلا يصح من اجنبية ولو مختلعة
 ولان امة تملو كجختلف الزوجة الامة فيصح الطاهر منها وشروط في المشبه به ان يكون كل اثنى
 او من اثنى محرم بنسب او رضاع او مصاهرة لم تكن حلاله قبل كاهمه وبنته واخته من النسب
 ومرضعة ابيه او امة وزوجة ابيه التي تكفيها قبل ولادته او معها فيما يظهر واخته من الرضاعة ان
 كانت ولادتها بعد ارضاعه او معه فيما يظهر فخرج بالاثني الذي كروا الختي لان كلامهم ليس محلا
 للتحريم بالهرم اخذ الزوج لان تحريمهما من جهة الجمع وزوجات النبي صلى الله عليه وسلم لان
 تحريمهن ليس للهرم بل لشرقه صلى الله عليه وسلم ويقولن ان تكمن حلاله قبل زوجه ابيه التي
 تكفيها بعد ولادته واخته من الرضاعة التي كانت موجودة قبل ارضاعه فلا يكون الشبيه بها
 ظاهرا لانها كانت حلالا وانما طرأ تحريمها وشروط في الصيغة لفظ بشعرها بظهار وفي معناه
 الكتابة واشاره الاخرس المفهومة ثم واما صريح كانت او اسك او يدك او نحو ذلك من الاعضاء
 المظهرة كظهر ارمي او كيدها او رجلاها وان لم يكن لها يد او رجل او نحو ذلك من الاعضاء المظهرة
 ايضا بخلاف الباطنية فبمعامل العقد كاليد والرجل والقلب ويخلف في الما بعد رجلا كاليد
 والرجل ولما كانت كانت كأي او كعنينا او غيرها ما يذ كر للكرامة كراسها فان قصد المظهر
 كان ظاهرا واقلوا جميع ما ذكر يعلم من كلامه تصريحها وتلويحها (قوله انما يصح الظهار من يصح
 طلاقه) فلا يصح من لا يصح طلاقه كالصبي والمجنون والمكره كما تقدم انما واعلم ان الظهار كان
 طلاقا في الجاهلية كالا بداء فقير الشرع حكمه الى تحريم المظاهر منها بعد العود ولو لم الكفارة
 ففيه شبه باليمين من حيث لزوم الكفارة وشبهه بالطلاق من حيث ترتب التحريم عليه ولذلك صح
 توقيته نظرا للاول وتعليقه نظرا للاثاني فاذا قال ان دخلت الدار فانت على كظهر ارمي تكون مظاهرا
 منها بدخولها الدار ولو قال ان ظاهرت من ضربك فانت على كظهر ارمي فاذا ظاهرت من الضربة صار
 مظاهرا منها على مقتضى التحيز والتعليق وتاقيته يكون يوم او بشهر او غيرها مما قولك انت على
 كظهر ارمي خمسة اشهر كان ظاهرا او ابلا فقيرى عليه احكامهم ما في النظر لايلا يصير عليه المرأة
 اربعة اشهر ثم طال به بالقيته والطلاق فان وطئ زال حكم الايلا وصار عا نفاق الظهار بالوطئ في المدة
 فيصحب عليه الزرع حالا ويجوز له وطؤها ثانيا حتى يكفر او تقضى المدة وكما يقيد بالزمان المقيد
 بالمكان كان قال انت على كظهر ارمي في مكان كذا فيصير عا نفاقا بالوطئ فيه فيصحب عليه الزرع حالا
 ولا يجوز وطؤها ثانيا في هذا المكان حتى يدكر (قوله وهو) أي الظهار وقوله ان يقول الخ وهذا
 باعتبار صورته الاصلية الكثيرة العالقة والافضل القول بالكتابة واشاره الاخرس المفهومة كما تقدم
 (قوله انت) أي او اسك او يدك ونحو ذلك من كل عضو ظاهر وقوله كظهر ارمي أي او بطنها
 او عنينا او يدها او رجلاها كما تقدم وقوله ولو يدون على أي ان الظهار هو قول ما ذكره كرسوا زاد لفظ
 على بعد انت او لم يزد كالمثال الذي ذكره (قوله وقوله) أي الزوج وقوله انت كأي أي او كعنينا او

انما يصح الظهار من
 يصح طلاقه وهو
 أن يقول لزوجته
 أنت كظهر ارمي ولو
 يدون على وقوله أنت
 كأي

١- مسماها عايد كره كرامة وقوله كنبه أى خان قصد به الظهار كان ظهارا أو افلا (قوله وكلام محرم) أى ينسب أو رضاع أو مصاهرة فإذا قال أنت على كظهر أختي من النسب أو من الرضاع أو كظهر (٣) أمز وجى كان ظهارا (قوله ليطرأ تحريمها) الجملة صفة لحرمانى محرم ليطرأ تحريمها على الظاهر ونرج به من طرأ تحريمها عليه كزوجته أو بنته أو أمز وجته أو زوجة أبيه بعد ولادته فإن هؤلاء كن حلالا ولا تحريم فمن طرأ فلو شمس زوجته واحدة منهن لم يكن مظاهرا منها كما تقدم (قوله وتلزمه كفارة ظهار) أى وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب فإن عتق فصيام شهرين متتابعين فإن عجز فأطعم ستين مسكينا السكك مسكين مد طعام فقهي مرتبة ابتداء وانتهاء بخلاف كفارة اليمين فإنها بخيرة ابتداء مرتبة انتهاء لانه بخير ابتداء من الأطعمة والكسوة والاعتاق فإن لم يقدر على هذه التحصيل صام ثلاثة أيام ومثل كفارة الظهار كفارة جماع نهار ورمضان ومثلها أيضا كفارة القتل إلا أنها بالأطعام فيها اقتصار على الوارد وقوله بالعود الباهية متعلقة بتلزم أى تلزمه الكفارة بسبب العود ولو لم تكن باهية فلا تسقط عنه الكفارة بهذا العود بالطلاق بعد مومثل الطلاق غير من أنواع العرقه وذلك لاستقرارها بالامساك بعد الظهار زمتا سبع العرقه وفي يشارق وظاهر عبارته وجوب الكفارة بالود فقط وهو أحد أوجه ثلاثة ناهيها وجوبها بالظهار والله يشرط ثلثها وجوبها جمعا وهو المعتقد الموافق لثلاثة وجوههم أن كفارة اليمين وجبت باليمين والجنب جمعا وينبى على ذلك أنه على الأخير يجوز تقديمها على العود لا بحيث يشترط سببان فيعوز تقديمها على أحد السببين وعلى الأولين لا يجوز تقديمها على العود لأن السببان بشرط على الثاني وسببا فقط على الأول وعلى جواز تقديمها عليه على الآخر أن كانت بغير الصوم فإن كنت به فلا يجوز تقديمها عليه؛ لأنه صفة ثابتة والعادة البدنية لا تقدم على وقتها (قوله وهو) أى العود وقوله أن يسكها رما يمكن فراقها فيه أى يسكت عن طلاقها بقدر نطق بما يقع به فراقها كلفلتك وأنت طالق ولو جاهدنا أو ناصبنا أو أناسى الامساك المذكور عودا لا نعاملها على ما خلفه ونقضه يقال قال فلان فلا وعادله أو فسه أى تقضه وما خلفه وذلك لأن قوله أنت على كظهر أى يقضى أن لا يسكها زوجة بعد فاذا أسكها زوجة بعد فقد عادى في قوله وعمل كونه الامساك المذكور يكون عودا في الظاهر غير المؤقت وغير المقتضى مكان وفي غير الرعية أما في الأول والثاني فلا يصير عائدا إلا بالوطء في الوقت أو في المكان وأما في الثالث فلا يصير عائدا إلا بالرجعة وقد تظلم ابن رسلان في زبده حاصل مسائل الظهار فقال

قول مكلف ولو من ذى * لعرسه أنت كظهر أختي
أو نحوها فإن يكن لا يعقب * طلاقها فصائد يجنب
الوطء كالخائض حتى تكفرا * بالعتق بنوى الغرض عما ظهرا
ورقبة مؤمنة بالله جعل * سليمة عما يخل بالعمل
إن لم يجديهم شهرين على * تابع الألفر حصلا
وعايز ستين مسكينا ملكا * ستين مسكينا كفارة حتى

والله سبحانه وتعالى أعلم

٢- (فصل في العدة) * أى في بيان أحكامها ككونها تحصل بوضع الحمل أو بالأفراء أو بالاشهر وانما آخر الكلام ملخصها إلى هنالقتها إلى المالى الطلاق وانما قدم الكلام على الأبل والظهار عليها لانها كانا طلاقا في الجاهلية قبل الطلاق تعلق بهما والاصل فيها الكتاب والسنة والأجماع وهي من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كما هو ظاهر وقولهم لا يكثر جاحدا لها غير ضرورية ينبئ جله على بعض تفاسيلها وانما كررت الأقرار المحقق بها الأشهر مع حصول البراءة بواحد

كنايه وكلام محرم
يطرأ تحريمها وتلزمه
كفارة ظهار بالعود
وهو أن يسكها زمنا
يمكن فراقها فيه
* (فصل في العدة) *

استظهار أي طلب الظهور وما شرعت لاجله وهو براءة الرحموا كفي بهامخ أنها لا تقيد بتيقن البرائة
 لان الحامل قد تحيض لكونه نادرا وهي من الشارع القديمة (قوله هي مأخوذة من العدد) أي لغة
 كأي فيده مقابلة الا في قول هي لغة اسم مصدر ولا عتد والمصدر الاعتداد (قوله لا شأنا) أي
 العدة بالمعنى الشرعي فهو بيان الحكمة تنبيه المعنى الشرعي بها فيكون تليلا لا لزوف أي ولما سميت
 المدة التي تترى فيها المرأة بالعدة التي هي مأخوذة من العدد لا شأنا تلك المدة على عدد أقرأه أو
 أشهر ولو أن هذا التعليق من المعنى الشرعي وزاد وجبت بذلك لكان أولى وأوضح (قوله غالبا)
 راجع لقوله على عدد أي ان اشتغالها على عدد هو في الغالب واحترز به عن وضع الحمل فانه لا عدد
 في صورته وعن عدة الامتة يشهر ونصف (قوله وهي) أي العدة وقوله شرعا أي في الشرع (قوله)
 مدة تترى فيها المرأة أي تنتظر وتنتع نفسها عن النكاح في تلك المدة وشملت المرأة الحرة والامة
 ونحو به بالرجل فلا عدة عليه قالوا في حالين الاول ما إذا كان معه امرأ أو مطلقا رجعا وأراد
 التزوج من لا يجوز مجها معها كاختها الثانية ما إذا كان معه أربع زوجات وطلق واحدة فمنهن
 رجعا وأراد التزوج بخامسة فلا يجوز له ذلك في الحالين المذكورتين الا بعد انتضاء العدة وفي
 كون العدة واجبة على الرجل فمما تقرر بل غاية ما فيه أنه تترى بلاتزوج حتى تنقضي العدة
 الواجبة على المرأة (قوله لمعرفة الخ) على التري أي تترى في تلك المدة لاجل معرفة براءة رجعا
 من الحمل وهذا بالنسبة لتغير الصغيرة والايسة والمراد بالمعرفة ما يشغل البطن اذا معاذا وضع الحمل يدل
 عليها شأن والرحم جلد متعلق في فرج المرأة كما ليس يجمع فيها في الرجل ومعنى المرأة فيخلق
 منها الولد (قوله أو لتعدد) معطوف على معرفة الخ فهو على ثالثة لترى أي أو تترى في تلك
 المدة لاجل التعدد وهذا بالنسبة للصغيرة والايسة وهو الغالب في العدة بدليل عدم الاكفاة بقره
 واحد مع حصول البرائة وبذلك وجوب عدة الوفاة وان يدخل بها قال في الفقه وقول الزكشي
 لا يقال فيها أي في العدة تبدل لانها ليست من المباديات المحضة يجب اه (قوله وهو) أي التعدد
 وقوله اصطلاحا أي في اصطلاح الفقهاء وقوله لا يعقل معناه أي امر لا تدرك حكمته بل الشارع
 تدنا به ثم ان في جعل ما خبر عن التعدد ما خبر اذا الامر الواقع عليه لفظ ما بمعنى التعدد وهو ليس
 عين التعدد وقوله عبادة كان أي كالعبادة وقوله وغيرها كالعدة في بعض أحوالها (قوله أو)
 لتضعها معطوف على معرفة الخ فهو على ثالثة لترى أي أو تترى لتضعها أي توجعها وتحنن
 يقال فجعت المصيبة أي أوجعت وفي الجبري وفي جمع التعدد مع التضع في فرقة الموت عن لا يولد له
 أو كانت قبل الدخول وقد يتجمع براءة الرحم مع التضع في يولد له في فرقة الموت وقد يتجمع
 الثلاثة كما في هذا المثال لان العدة فيها نوع من التبدد كما واجتماع الاصنام بعضها بعضا بعض
 مأخوذة من ذكر اولها تمامة خلو فتصور الجمع اه وقوله على زوج مات متعلق بشع أي التجمع
 على فراق زوج بالموت (قوله وشرعت) أي العدة وقوله صوتا في أنه لا يشغل نحو الصغيرة وغير
 المدخول في عدة الوفاة واجب بأنه حكمته وهي لا يزمر اطرادها وقوله عن الاختلاط فيه أن الرحم
 اذا دخله مني الرجل انسدة فلا يقبل منيا آخر فلا يتصور اختلاط واجب ما ان المراتب لا اشتباه
 (قوله يجب عدة لفرقة زوجي) شيئا مقابلة في قوله ويجب وفاة زوج وفي الجبري ومثل فرقة
 الحياة من جهة حيوانا ومثل فرقة الموت من جهة جادا اه (قوله بطلاق الخ) بالاسمية متعلق
 بفرقة أي فرقة حاصله بسبب طلاق (قوله أو فم نكاح) أي بعينه أو عينا ومثل الفسخ
 الانفساخ بلان أو وضاع أو غيره كعدة (قوله حاضر الخ) يحتمل جعله بدلا من زوج فيكون تعمما
 فهو يحتمل أن يكون مضافا إليه لفظ نكاح وقوله مدة طوله متعلق بغائب أي غائب مدة طوله
 وفي التقيد به تفر لانه على الاحتمال الاول يكون قوله حاضر أو غائب بطلان من الإطلاق ومن

هي مأخوذة من
 المدة لا شأنا على
 عددا أقرأه أشهر
 غالبا وهي شرعا مدة
 تترى فيها المرأة
 لمعرفة براءة رجعا من
 الحمل أو لتعدد وهو
 اصطلاحا لا يعقل
 معناه عبادة كان أو
 غيرها أو لتضعها على
 زوج مات وشرعت
 أصالة صوتا بالنسبة
 عن الاختلاط يجب
 عدة لفرقة زوجي
 بطلاق أو فسخ نكاح
 حاضر أو غائب مدة

الفسخ فبالنسبة للإطلاق لا فرق بين أن يكون المطلق غائباً مدة طويلة أو قصيرة ومنه بالنسبة للفسخ ولا ريد عليه ما ساقى في باب التعاقب من أن كثيراً من اختاروا في غائب تصدير تحصيل النفقة منه الفسخ لأنه لا يلزم من التعذر المذكور أن تكون المدعونة طيلة وعلى الاحتمال الثاني يكون قوله حاضر أو غائب مرتبطاً بالفسخ فقط ولا فرق فيه أيضاً بين أن يكون الذي نفقه غائباً مدة طويلة أو قصيرة لا يرد عليه ما ساقى في الأصل المتقدم اتفاقه (قوله وطئ) الجملة صفة ثانية لزوجه من الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرى بشرط في ثبوت العدة وطء الزوج لها ولابد أن يكون الواطئ ممن يمكن وطؤه كصبي تيماله وأن تكون ممن يمكن وطؤها ومثل الوطء داخل منه المحرم حال خروجه وحال دخوله على ما اعتده ابن حجر وحال خروجه فقط وإن لم يكن محترماً داخل منه المحرم حال دخوله على ما اعتده ممد وذلك كالذا احتل الزوج وأخت الزوجة منته وأخت منته وأخت منته وأخت منته وأخت منته فإن حسنا محترماً حال المفروج وغير محترماً حال الدخول وجب به العدة إذا طلق الزوج بعد مد وقيل الوطء على من عقد الثاني دون الأول لأنه اعتبر أن يكون محترماً في الحالين وفي سم ولو وطئ زوجته غائبا أنها أجنبية وجبت العدة بلا إشكال بل لو استنسلت هذا المأزوجة أخرى وجبت العدة فيها بظاهره وقوله في قبل أو دير تعميم في الوطء (قوله تخلاف ما ظالم يكن وطئ) أي ولم تدخل منه المحترم أي فلا عدة عليها وإن وجدت خلوة وذلك لقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقوهن من قبل أن تسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها (قوله وان تيقن براءة رحم) غايته في وجوب العدة على الموطوءة أي تحبب العدة عليها وإن تيقن ذلك وذلك لأن العدة إنما وجبت لعدم الأدلة ولأن القلب بها جهة التمسك كما تقدم (قوله كافي صغيرة وصغير) تمثيل للتيقن براءة زوجها وكون الزوج صغيرا ليس بقيد في تيقن براءة زوجها بل متى كانت صغيرة تيقن ذلك ولو كان كبيرا (قوله ولوطء الخ) معطوف على لفرقه أي ونجب عدة لوطء حصل مع شبهة كاتفة في حله (قوله كما في نكاح فاسد) أي كافي وطلته بنكاح فاسد فإن الوطء بالنكاح المذكور شبهة (قوله وهو) أي وطء الشبهة وقوله كماله بوجوب حد على الواطئ أي وإن أوجب على الموطوءة كالزنى المراهق باللعنة أو المعلنون بعاقة قتلهم العدة لا احترام الله (قوله لا يستقيم) أي الزوج وقوله بموطوءة شبهة أي زوجته التي وطئت بشبهة وقوله مطلقا أي استقناعا مطلقا كان أو غيره (قوله لا كانت) أي سواء كانت عدة الشبهة بالجملة أو بغيره من الأقراء والأشهر (قوله حتى تنقضي الخ) غايته في النفي أي لا يستقيم بها إلا أن تنقضي هلتها بوضع الحمل أو غيره فإذا انقضت هلته بذلك حاز له الاستقناع بها (قوله لا اختلال النكاح الخ) علة لعدم الاستقناع أي لا يستقيم بها لأنه لا اختلال نكاحه بسبب تعلق حق الغير بها وذلك الحق هو العدة وطء الشبهة (قوله قال شيخنا) أي ومن التعليل المذكور وهو اختلال النكاح بما ذكره وكتب ع ش على قول ممد ومنه يؤخذ حرمة نظرمناصه هذا بخلاف ما قبله فبطل الخطبة من جواز النظر لمعادين السرور الكسبة من العدة عن شبهة عبادته وخروج بالتي تحمل زوجته المعتدة عن شبهة ونحوها مة محسوسة فلا حمل له إلا نظرمناصه ما بين السرور الكسبة ويمكن الجواب بأن الفرض بما ذكره هنا مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم من ذلك اعتقادنا فليراجع وليتنامل على أنه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لأن النظر بلا شهوة لا بعد اعتقاد هذا بناء على أن الصغير في منه راجع للسن ما أن جعل راجعا لقول الشارح لا اختلال النكاح الخ لم يبعد الأخذ به وقوله لم يبعد الاختفاء أن الأشكال وهو الخلفاقة المذكورة لا يرتفع بذلك وقوله والخلوة بما بالرفع عطف على النظر أي ويجرم الخلوة بها (قوله وانما يجب لما ذكر) أي لفرقة زوج حي ولو وطئ شبهة وهو دخول على المتن (قوله بثلاثة قروء) الباء للتصوير متعلق بعدة أي يجب عدة مصورة بثلاثة قروء أي وإن طالت أو استجلبت الحيض بدواه

طويلة (وطئ) في قبل أو دير بخلاف ما ظالم يكن وطئ وإن وجدت خلوة (وان تيقن براءة رحم) كافي صغيرة وصغير (ولوطء) حصل مع (شبهة) في حله كافي نكاح فاسد وهو كل ما لم يوجب حدا على الواطئ (فرغ) * لا يستقيم بموطوءة شبهة مطلقا مادامت في عدة شبهة جلا كانت أو غيره حتى تنقضي بوضع أو غيره لا اختلال النكاح يتعلق حق الغير قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه يجرم عليه قمارها ولو بلا شهوة والخلوة بها وانما يجب لما ذكر عدة (بثلاثة قروء)

أو اختلفت عادته فيه أو كانت حامل من زنا لان حمل الزنا لا حرمه ولو جهل - ل الحمل ولم يكن لحوقه بالزوج بان ولدت لا كثر من أربع سنين من وقت امكان وطء الزوج لها حمل على انه من زنا من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها وعلى انه من شبهة من حيث عدم عقوبتها بسببه فان اتته بالامكان منه لحقه ولم ينتف عنه الالبان ولو اقرت بانها من ذوات الاقراء ثم كذبت نفسها وزعمت انها من ذوات الاشهر لم يقبل لان قولها الاول يتضح ان عدتها لا تقتضي بالاشهر فلا يقبل وجوبه فيه بخلاف ما لو قالت لا احيض زمن الرضا ثم كذبت نفسها وقالت احيض زمنه فيقبل افاده (قوله والقراء الخ) اعلم انه اختلف في الترميقيل انه مشترك بين الحيض والطمهر وقيل حقيقة في الطهر يجاز في الحيض وقيل عكسه ولكن المراد به هنا أي في الدنة الطهر كما روي عن عمرو بن وعائشة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين لقوله تعالى فليقلوهن لعدهتهن أي في الوقت الذي بشر عن فيه في العدة وهو زمن الطهر لان الطلاق في الحيض حرام ولو لا يصح ارا دته هنا والابساك الناسي ترك الصلاة أيام اقرا ثم اوقوله طهر بين دعي حجتني اضافة دعي الى ما بعده من اضافة الاعام للاخص فهي للبيان أي طهر كائن بين دمين هما حيضتان وقوله أو حيض ونفاس أي أو كائن طهرها بين دعي حيض ونفاس ونحو هذا الطهر فقرأ بينهما اذا طلقها زواجها وهي حامل من زنا أو وطء شبهة وكانت تحيض في جهلها فحاضت ثم طهرت ثم نفست فحسب هذا الطهر فقرأ الله بين حيض ونفاس ومثل الطهر بين ما ذكر الطهر الكائن بين نفاسين كان طلقت حامل من زنا أو من وطء شبهة ثم وضعت فترعت في عدة الطلاق ثم حلت من زنا فحسب الطهر بين النفاسين فقرأ ثم في بعد الوضع الثاني فقرأين آخرين ان لم يتقدم طهرها الذي طلقت فيه حيض ولا نفاس والا فترع واحد (قوله فلو طلق الخ) مفرع على كون الترم هو الطهر الكائن بين حجتين الخ أي فلو لم يكن - بل ذلك كان طلق من لم تحض أو لا أي من لم يسبق منها حيض ومنه لم تنفص كذلك وقوله ثم حاضت أي بعد الطلاق أي أو نفست (قوله لم يحسب الزمان الذي طلق فيه قرأ) أي لم يقدروا وقوله ان الخ عليه لعدم حسابه قرأ (قوله بل لا بد الخ) اضرب استقالي وقوله بعد الحيضة الخ الطرف متعلق بمحذوف صفة ثلاثة أي ثلاثة أطهار واقعة بعد الحيضة وقوله المتصلة بالطلاق أي بالطهر الذي طلق فيه (قوله وبحسب بقية الطهر طهر في غيرها) أي غير من لم تحض أو لا وهي التي حاضت لان بقي التي اثبات يعني اذا طلقت في طهر مسوق بحض ولو قل بحسب قرأ كما سبذ كره فربما في قوله فمن طلقت طاهرا الخ (قوله وتحسب العدة بثلاثة اقراء) الاولى اسقاطه لانه يغني عنه قوله سابقا في الدخول على ثلاثة قراء وانما يجب لاذ كرهت وليس هناك طول عهد حتى يقال انه اعاده لطلوه كما هو عادة المؤلفين (قوله على حرة تحيض) متعلق بنجب (قوله لقوله تعالى الخ) دليل على وجوب العدة عليها (قوله والطلقات يتر بصن) أي يتنزلن ويبعدن بنفسهن عن النكاح ثلاثة قراء أي أطهار (قوله فمن طلقت طاهرا) لا يخفك أن هذا مفرع على تفسير الترم بانه الطهر بين الحيضين وان قوله المار وبحسب بقية الطهر الخ مفرع عليه أيضا وهذا يؤدي مؤدى ذلك وزيد عليه فكل الملائم والاخصر أن يقدم هنا بحسب المفرع عليه ثم يعطف عليه قوله المار فلو طلق أو يجعل قوله فلو طلق بافراق محله و يقدم هذا أيضا ويجعله معطوفا عليه وعلى الحادثين محذوف وقوله وبحسب الخ فتنه (قوله وقد بقي الخ) الجملة خالية أي طلقت والحال انه بقي من طهرها الخلة (قوله انقضت عدتها الخ) جواب من (قوله لا طلاق الترم على أقل لحظة) أي فيصدق على الترمين مع بعض القراء ثلاثة قراء كما صدق على الشهرين مع بعض الثالث أشهر في قوله تعالى الخ أشهر معلومات (قوله وان وطئ فيه) غاية في اطلاق الترم على أقل لحظة (قوله أو حائضا) عطف على طاهرا (قوله وان لم يبق الخ)

والقراء هنا طهر بين دعي حجتين أو حيض ونفاس فلو طلق من لم تحض أو لا ثم حاضت لم يحسب الزمان الذي طلق فيه قرأ الخ لم يكن بين دمين بل لا بد من ثلاثة أطهار بعد الحيضة المتصلة بالطلاق وبحسب بقية الطهر طهر في غيرها وحبب العدة بثلاثة اقراء (على حرة تحيض) لقوله تعالى والطلقات يتر بصن بانفسهن ثلاثة قراء فمن طلقت طاهرا وقد بقي من الطهر لحظة انقضت عدتها بالطمين في الحيضة الثالثة لا طلاق القراء على أقل لحظة من الطهر وان وطئ فيه أو حاضا وان لم يبق من زمن الحيض الا

غاية مساعده فكان الاولى تأخير عنه (قوله فتتقضي عدتها الخ) أي ولا يحسب الحيض الذي طلقت فيه قرأ (قوله وزمن الطعن في الحيضة) أي الثالثة فيما اذا طلقت طهر أو الرابعة فيما اذا طلقت حائضاً وقوله ليس من العدة خبر المتسدا الذي هو لفظ زمن (قوله بل يتبين به) أي زمن الطعن في الحيضة وقوله انتقضاؤها بالاقراء السابقة عليه (تبيينه) وسكت المؤلف عما اذا طلقت وهي ذات نفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض أنه لا يحسب من العدة فلا بد من ثلاثة اقراء بعد النفاس كذا في المعنى وعش وسكت أيضاً عن عدة المستحاضة وحاصله أن عدة المستحاضة غير المتحصرة كانت أو مائة باقراؤها المردودة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر وعدتها تسعون يوماً من ابتداء دمها إن كانت حرة لا شغل كل شهر على حيض وطهر غالباً وعدة المتحصرة الحرة ثلاثة أشهر هلالية لا شغل كل شهر على حيض وطهر هذا اذا طلقت في أول الشهر كان علق الطلاق إياه أو طلقت في أثنائه فإن بقي منه ماسح حوضاً وطهر ما بان يكون ستة عشر يوماً فاحتسب قرأ الأشهر على حيض وطهر ما لم يحل قبله بعد شهرين هلاليين وإن بقي منه خمسة عشر يوماً أقل لم يحسب قرأ لاحتمال أنه حيض فتعد بعده ثلاثة أشهر أم لا رقة فقال البارزى تعد بشهر ونصف وقال البلقنى هذا قد يتخرج على أن الأشهر أصل في حقها وليس بمدة فالفتوى على أنها اذا طلقت أول الشهر اعتدت بشهرين أو وثلاثين كثره في سابقه والثاني أو دون أكثره في شهرين بعد تلك البقية وهذا هو المعتقد (قوله ويجب عليه ثلاثة أشهر الخ) أي لقوله تعالى واللاتي تشن من الحيض من نسائك أن لا تبيت فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن أي فعدتهن ثلاثة أشهر خذف المتد أو الحضر من الثاني دلالة الأول عليه وقوله هلالية أي لأعددية وقوله ما لم تطلق أثناء شهر قيد لكونها هلالية أي أن محل كونها هلالية إذا لم تطلق أثناء شهر بأن طلقت أوله (قوله والاقام الخ) أي والاقام تطلق الخ إن طلقت أثناء شهر تم الأول المتكسر من الشهر الرابع ثلاثين يوماً سواء كان المتكسر ناقصاً أو تاماً (قوله إن لم تحض) أي لصفر أوله أو وجبة منعته أو رقة الدم أي ولم تبلغ سن اليأس لم يتركز مع ما بعده (قوله أو حاضت أو لا) أي أو رأت الحيض قبل اليأس (قوله ثم انقطع) أي الحيض (قوله ويشت من الحيض) أي من عودتها (قوله بلوغها الخ) البلية صور اليأس أي إن اليأس مصور بلوغها الخ وقوله إلى سن إلى زائدة أو أصلية وبضم الهمل وهو بلوغ بمعنى وصول وقوله تناس فيه النساء أي كل النساء في كل النسا في كل الأزمنة باعتبار ما سلفنا خبره ويعرف قبل المتعبر في اليأس بأس عشرين أي نساء أو أمار هانم من الأيون الأقرب إليها فالأقرب يلتفتارهن طبعاً وخلقاً (قوله وهو) أي من اليأس وقوله اثنتان وستون سنة الخ عبارة بأنها موحدة ماعتباراً بلعقهم بالثنتين وستين سنة وفيه أقوال أخرى أقصاها خمس وثلاثون سنة وأدناها جنسون اه وفي شرح الروض ولا يبيى بطول مدة الانتظار احتياطاً وطلباً لليقين اه (قوله ولو حاضت الخ) المقام التقريب فلا ولا التعبير بالغائب بل الوارد وقوله لم تحض قط سياتي محتمر زموهوا الآسية وقوله في أثناء الخ متعلق بحاضت قوله اعتدت بالاطهار أي استأنفت العدة بالاطهار إجماعاً وذلك لأنها الأصل في العدة وقد سرت عليها قبل الفراغ من بدنها فتقتل إليها كالتميم إذا وجد اليأس في أثناء التيميم قال في المعنى ولا يحسب ما بقي من الطهر قرأ اه (قوله أو بعدها) معطوف على في أثناء ما الخ أي أو حاضت بعد العدة بالأشهر وقوله لم تستأنف العدة بالاطهار أي لا نجفها حيث لا يمنع صدق القول بأنها عتدتها بالأشهر بالأشهر من اللاتي لم يحضن (قوله بخلاف الآسية) هذا محتمر زموهوا لم تحض قط أي بخلاف الآسية إذا حاضت فإن فيها تنصيصاً لحاصله أنها إذا حاضت في أثناء الأشهر الثلاثة تجوزت الإقراء لأنها الأصل ولم يتم البذل ويجب ما مضى قرأ احتواشه بدمين تقضم إليه قرأ وإذا

لحظة فتتقضي عدتها
بالطعن في الحيضة
الرابعة وزمن الطعن
في الحيضة ليس من
العدة بل يتبين به
انتقضاؤها (و) يجب
عدة (بثلاثة أشهر)
هلالية ما لم تطلق
أثناء شهر والاقام
للتكسر ثلاثين (ان
لم تحض) أي الحرة
أصلاً (أو) حاضت
أولاً ثم انقطع
(و) يشت من
الحيض بلوغها إلى
سن تناس فيه النساء
من الحيض غالباً
وهو اثنتان وستون
سنة وقيل حصون ولو
حاضت من لم تحض
قط في أثناء العدة
بالأشهر اعتدت
بالأشهر أو بعدها
لم تستأنف العدة
بالاطهار بخلاف
الآسية

حاضت بعدها كان نكحت زوجها فلا يمتنع عليها إلا أن عدتها انقضت ظاهرا ولا ريبه مع تعلق حق الزوج بها وإن لم تنكح استأنفت العدة بالاقراءتين عدم بأسها وإنها ممن يحض من عدم تعلق حق بها (قوله ومن انقطع حيضها) أي قبل الطلاق أو بعده في العدة وماوى (قوله بلا علة) متعلق بانقطع وسياق مقابله في قوله ما من انقطع حيضها بعلة الخ وقوله تعرف الجملة صفة لعلية (قوله) تنزوج حتى تحيض أو تياس أي وإن طال سببها وذلك لأن الأشهر إنما شرعت للتحض وللأيسة وهذه غيرهما وفي عرش فانهما ينظر هل يندرجان في الجملة إلى التياس أم ينقض بثلاثة أشهر كتنظيم السابق في النفقة الظاهر الأول اه عميرة وهل مثل الرجعة النفقة أم لا فيه نظر أيضا والأقرب الأول لأن النفقة تابعة للعدة وقلنا بقائها وطريقه في الحاصل من ذلك أن يطلقها ببقية الطلقات الثلاث اه وقوله ثم تعد بالاقراء أي إذا حاضت وقوله أو الأشهر أي إذا استفهو على ألف والنظر للرب (قوله وفي القديم) الجار والمحرور خبر مقدم والمصدر المؤول بعد مبتدأ مؤخر (قوله وهو) أي القول القديم وقوله أنها أي من انقطع حيضها (قوله تربص تسعة أشهر) وفي قول قديم أصابت ربص أربع سنين لأنها أكثر مدة الحمل ثم إن لم يظهر حمل تعد بالأشهر (قوله ثم تعتد الخ) أي ثم بعد مضي تسعة أشهر تعد بثلاثة أشهر وفي الحقيقة وقيل ثلاثة أشهر لأن معرفة فراغ الرحم تحصل بالتسعة الأشهر المترتبة وحيث أنه كونهما تعد بعدها ما ذكر التبعد وقوله فراغ الدم عبارة عن النفقة فراغ الرحم اه وهي أولى لأن المراد فراغه من الحمل لا من الدم ولعل في عبارته بحر فبأنه انسخ وقوله أذهى أي التسعة الأشهر وهو علة لليلة أي وإنما كان يعرف فراغ الرحم بالانهايا غالب مدة الحمل (قوله وانحصر الخ) أي استدلل الشافعي لقوله القديم بأن سيدنا عمر قضى به مع ذلك هو ضعيف إذا اعتقد الجدي (قوله ومن ثم) أي يوم من أجل أن هذا القول قضى به سيدنا عمر ولم ينكر عليه (قوله ما من انقطع حيضها الخ) محترز قوله بلا علة تعرف (قوله كرضاع الخ) تمثيل للعلة التي تعرف وقوله ومرض أي وإن لم يرض رؤه كإمتهه إطلاقا ما اعتد ما ركشاه نهاية وقوله خلافا قال عرش لعنه يقول أن عدتها ثلاثة أشهر الحاقها بالانهايا (قوله فلا تنزوج الخ) أي لأن سيدنا عثمان رضي الله عنه حكم بذلك في المرض ورواه البيهقي بل قال الجوزي هو كالاجماع من الصامتة رضي عنهم وقوله اتفاقا هو محل الخلاف بينه وبين من انقطع حيضها بلا علة (قوله وإن طالت المدة) أي فلا يجوز لها التزوج وفي الخطيب قال بعض المتأخرين ويتعين التفتن لتعلم جهة الشهود هذه المسئلة فانهم يزوجون منقطعة الحيض لعارض أو غيره قبل بلوغ سن التياس ويمنونها بمردا لا تقطع آيسة ويكتفون بغيري ثلاثة أشهر ويستفرون القول بصبرها إلى بلوغ سن التياس حتى تصبر عجزا فليحذر من ذلك اه (قوله ونحب العدة لوفاء) مقابل قوله أول الفصل يجب العدة لفرقة زوجي (قوله حتى الخ) غايته في وجوب عدة الوفاة على المتوفى عنها زوجها أي يجب العدة عليها ولو كانت مطلقة طلاقا خارجا ما من طلقها طارعا جعنا مائة حل انقضاء عنها وحيث قد تنقل إلى عدة الوفاة يسقط عنها بقية عدة الطلاق فيجوز تسقط نفقتها بخلاف ما إذا مات عن بائن فانها لا تنقل الهابل تكمل عدة الطلاق لأنها ليست زوجة فلا تحبونها النفقة أن كانت حاملا وقيد بالحره حل أن يصح تقيده العدة بهار عدة أشهر وعشرة أيام لانها هي التي عليها إذا كر وأما الأمه فهي على النصف من ذلك (قوله وغير موطوءة) معطوف على حره جمعة أي ونحب عدة الوفاة على غير الموطوءة أن مات قبل أن يطأها لكونها صغيرة أو غير ذلك بخلاف فرقة الحياة فانها إن كانت قبل الوطء لا يجب عدة عليها لا يتم طلقها من

(ومن انقطع حيضها)
بعد أن كانت تحيض
(بلاعلة) تعرف
(لم تنزوج حتى
تحيض أو تياس)
ثم تعد بالاقراء أو
الأشهر وفي القديم
وهو مذهب مالك
وأجد أنها تربع
تسعة أشهر ثم تعد
بثلاثة أشهر ليعرف
فراغ الدم أذهى غالب
مدة الحمل وانحصر
الشافي بأن عمر
رضي الله عنه قضى
به بين المهاجرين
والأنصار ولم ينكر
عليه ومن ثم أتى به
سلطان العلماء
الدين بن عبد السلام
والبازي والري
واسعيل الحضري
واختاره البقيني
وشهنا ابن زياد
رحمهم الله تعالى ما من
انقطع حيضها بعلة
تعرف كرضاع ومرض
فلا تنزوج اتفاقا
حتى تحيض أو تياس
وإن طالت المدة
(و) يجب العدة
(لوفاء) زوج حتى
(على) حره (جمعة
(وغير موطوءة)

من قبل أن تمسوهن الخ قال في المفتي وانما لم يعتبر هتا الوطء كافي علة الحياة لان فرقة الوفاة لاساءة فيها من الزوج فامرت بالتفصيص عليه واتلها بالحزن بقرائه ولهذا وجب الاحداد كاسياقي ولا نها قد تسكر الدخول ولا تنازع ع مخالف المطلقه ولا من مقصودها الاضطرار حفظ حق الزوج ودون معرفة البرهه ولهذا اعتبرت الاشهر اه (قوله وان كانت ذات اقره) غايه في كون عدة الوفاة بالاشهر وحينئذ فكان الاولى تأخير عن قوله بأربعة أشهر وعشر أيام (قوله بأربعة أشهر وعشر أيام) أي بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة لان عدة الحمل مقدمة مطلقة تقدمت أو تأخرت عن الموت بان وطئت بشبهة في أثناء العدة وحلت فانها تقدم عدة الشبهة وبعد وضع الحمل تبني على هامض من عدة الوفاة فان كانت حاملا من زمان انقضت عدتها بمضي الأشهر ومع وجوده لانه لا حرمه ثم ان الاربعه الأشهر معتبرة بالالهة ما عدا اثنا عشر وقديقي منه أكثر من عشرة أيام والاعتبار ثلاثة من الالهة يكمل من الرابع ما بدأ من اربعين يوما ولو جعلت الالهة حسبها كاملة قال في الحقيقة وكان حكمه هذا العددا ما ان النساء لا يصبرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فجعلت مدة تعمعن وزيد العشر استظهارا ثم رأيت شرح مسند ذكر ان حكمه ذلك ان الاربعه أشهر يتبرك الحمل وتنفخ الروح وذلك يستدعي ظهور الحمل ان كان اه وقوله ولياليها في المفتي ما نصه تنبيه انما قال بلياليها لان الاو زاعي والاصم قال تمتد بأربعة أشهر وعشر ليال وتسعة أيام قال لان العشر تستعمل في الليالي دون الايام وروى ابن العرب تغليب صيغة التانيث في العدة خاصة فيقولون سرنا عشر او يريدون به الليالي والايام وهذا يقتضي انه لو مات في أثناء الليل ليلة الحادي والعشرين من الشهر ان هذه العشرة التي هي آخر الشهر لا تنكح مع أربعة أشهر بالهلال بل لا بد من تمام تلك الليلة والذي يظهر ان ذلك ينكح اه (قوله لا الكتاب الخ) دليل لكون عدة الوفاة بأربعة أشهر وعشر أيام أي وهو قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواتهم من انفسهن أربعة أشهر وعشرا وقوله والسنة أي والاجماع لكن في غير اليوم العاشر نظرا الى ان عشرا انما يكون لثلاث وهو اليا ليالي لا غير كما تقدم (قوله وتجب على المتوفى منها زوجها) صادق بالحامل من شبهة فيقتضي انه يجب عليها الاحداد لة الحمل وليس كذلك بل يجب عليها بعد الوضع ولو قال وتجب على المتدة من وفاة لكان أولى لعدم صدقه على ما ذكر وقوله العدة بما ذكر أي بأربعة أشهر وعشر أيام (قوله مع احساد) الظرف متعلق بمحذوف حال من العدة أي تجب العدة حال كونها معصوبة بالاحداد وهو من أحد و يقال فيه الحداد من حذلقه المتع واصطلاحا الامتناع من الزينة في البدن (قوله يعني يجب الاحداد عليها) أي على المتوفى عنها سائر زوجها وقوله أيضا أي كما يجب عليها العدة * واعلم ان ترك الاحداد كل للدة أو بعضها كبيرة فتعصى به ان حلت حرمة اترك ومع ذلك تنقضي عدتها ولو باهها وفتر زوجها بعد انقضاء العدة للاحداد عليها انقضاء عدتها كما لو بلغها طلاقا بعد انقضاء العدة فانه لا عدة عليها (قوله بأي صفة كانت) أي المتوفى عنها زوجها أي سواء كانت رجعية أو صغيرة أو غيرهما (قوله لا غير المتفق عليه) دليل لوجوب الاحداد وقوله لا يحل الخ بدل أو عطف بيان من الغير (قوله فوق ثلاث) أي أو ما الثلاث وما دونها فيصير فيها للمرأة الاحداد في نحو القريب من سيد وصديق وعملوك وصهر والاضابط من حزن لوفته فلها الاحداد عليه ثلاثة أيام ومن لا قلا كذا في البصري تغلا عن الزايد (قوله بأربعة أشهر وعشرا) متعلق بمحذوف بنسبه الشواوح بقوله أي أنه الخ وقوله أي يجب تفسير مراد لاهل الذي هو الحواز (قوله لان الخ) علة لكون المراد من الحل الرجوب وحاصله ان ما حاز بعد امتناعه أي فيه واجب فالاولك أن تقول ان ما حاز بعد الامتناع يصدق بالوجوب الجمع عليه كاهنا لا هو تنص الوجوب وبيان ذلك انه اول انفي الحمل بقوله لا يحل ثم أعيد تأييدا مستبنا باللفظ ثم قطع ان المراد به ما قبل

لصقرا وغيره وان كانت ذات اقره (بأربعة أشهر وعشر أيام) ولياليها للكتاب والسنة وتجب على المتوفى منها زوجها العدة بما ذكر (مع احساد) يعني يجب الاحداد عليها اضباي صفة كانت لا غير المتفق عليه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج بأربعة أشهر وعشرا أي فانه يحل لها الاحداد عليه هذه المدة أي يجب لان ما حاز بعد امتناعه واجب

الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله وللإجماع على إرادته) أي إرادة الواجب في الحديث
 لا الجواز وقوله الامحكي من الحسن البصري أي الاما نقل عنه من عدم وجوبه فلا يكون قاضيا
 للإجماع (قوله وذكر الإيمان) أي في الحديث وقوله للعالم أي أن الإيمان متولد من مؤمنة (قوله
 أولاته) أي الإيمان وقوله أبعث أي أشبعنا وأحاملها على الامتناع للمأمور به (قوله والآن
 الخ) أي وان لم نقل أن ذكر الإيمان للعالم أولاته أبعث فلا يصح التقييده لأن من لها إيمان
 كالذمية والمعاهدة والمستأمنة كذلك (قوله يلزمها ذلك) أي الاحداث بمعنى أن يلزمها به لورفع
 الأمر المتأفل سم بل ويلزم من إيمانها أيضا لزوم عقاب في الآية ثمة بناء على الأصح من مخاطبة
 الكفار بقروع الشريعة اهـ (قوله ويلزم الولي الخ) أي ويلزم الولي إيمان موليته صغيرة كانت
 أو مجنونة بالاحداث (قوله تنبيه) أي في بيان معنى الاحداث اصطلاحا (قوله الاحداث) مبتدأ
 خبرية وله ترك الخ (قوله على التوفيق منها زوجها) ودعلت ما فيه (قوله ترك لبس مصبوغ زينة)
 أي لبسها من أثار من حرير أو غيره كسواد أصفر أو أحر ونحوه يقولون زينة مصبوغ لانه يلبس
 احتفال ومنه كالاسود والآخر ولا فرق فلا يحرم عليها لبسه إلا أن كانت من قوم يترنون به
 كالعرب فحرم وقوله وان خشن غابة الحرمة (قوله ويباح إربس) هو بالمعنى أشمل للقر
 مطلق الحرير ومنه بالاولى قطن وصوف وكان لم تصنع (قوله وترك التطيب) معطوف على ترك
 الاول أي والاحداث الواجب عليها. فترك التطيب فحرم عليها التطيب في بدن أو ثوب أو طعام أو
 شراب أو كل وضابط الطيب المحرم عليها كل ما حرم على الحرم لكن يلزم ما هنا إزالة الطيب السكان
 معها حال الشرع في العسدة (قوله والتقى الخ) معطوف على التطيب أي والاحداث الواجب أيضا
 ترك التقى وقوله نهارا ملبسا ثلاث ترك لم الكرامة أن كان لغير حاجة فإن كان لحاجة فلا
 كراهة قال في المغني فان قيل لبس المصبوغ يحرم للافقلا كان هنا كذلك أحجب بأن ذلك يحرم
 الله به بخلاف الخالي اهـ وقوله يحل ذهب أوفضة متعلق بالتقى أي ترك التقى يحل ذهب أوفضة
 فلو تحل ذلك حرم لانه يترك في حشها كما قيل

وما الخالي إلا زينة لنقصه • يقم من حسن إذا الحسن قصرا

فأما إذا كان الجمال مؤثرا • كحشك ليحتج لي أن يزورا

وقوله أن يزورا أي يحسن ويزر من التزوير وهو تحسن الكذب (قوله ولو نحو خاتم) أي ولو
 كان ذلك الخالي نحو خاتم الخصال وسوارفاته يحرم (قوله أو قرط) هو بضم القاف وسكون الراء وهو
 حلز يعلق في شحمة الأذن وينبغي أن يعمل حرمة ما يحصل لها ضرر تركه والاحاظ لها لبسه
 (قوله أو تحت الثياب) أي أو كان الخالي لبسته تحت الثياب فيحرم (قوله اللهم عنه) تغليل
 لوجوب ترك التقى بحل ذهب أوفضة أي وإتباعا وجب ذلك للهي عن الحديث في رواية أبي داود
 والنسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال التوفيق عنها زوجها لا تلبس الخالي ولا تتجمل ولا تتخضب
 (قوله ومنه عموه) أي ومن الخالي الواجب تركه نحاس عموه ذهب أوفضة ومنه المموه بغير همان
 كان مما يحرم التزينة به (قوله ولو ثوب) معطوف على عموه أي ومن الخالي أيضا ولو ثوب فيحرم التزينة به
 لأن الزينة فيه ظاهرة قال تعالى يحلون فيها من أساورهن ذهب ولو ثوب أو لباسهم فها هو بر وهذا هو
 الأصح ومقابلته بقول لا حرمة بالتزينة به لانه يحصل للرجل (قوله ومنها العقيق) أي ومن الجواهر
 العقيق فيحرم علمه الخالي به (قوله وكذا نحو نحاس) أي وكذلك من الخالي نحو نحاس كرماس
 بالقد الآتي وحينئذ فتقيد الخالي فيحرم بكونه من ذهب أوفضة محله أن كانت من قوم لا يقبلون
 إلا جارا لا دليسا يقيدوه بحارة المغني والتقييد بذهب والنقطة فيهم جوار الخالي بغيرهما كتحاس
 ورماس وهو كذلك إلا أن تعود وقوه الخالي فيهما أو أسبا الذهب والنقطة بحيث لا يعرفان إلا بتأمل

وللإجماع على إرادته
 الامحكي من الحسن
 البصري وذكر
 الإيمان للعالم أو
 لأنه أبعث على
 الامتناع والآن
 لها إيمان يلزمها
 ذلك أيضا ويلزم
 الولي أمر موليته به
 • (تنبيه) • الاحداث
 الواجب على التوفيق
 عنها زوجها ولو
 صغيرة ترك لبس
 مصبوغ زينة وان
 خشن ويباح إربس
 لم يصنع وترك
 التطيب ولو لبس الخالي
 نهارا يحل ذهب أو
 فضة ولو نحو خاتم
 أو قرط أو تحت الثياب
 فلهن عنه ومنه
 عموه بأحد هما
 ولو ثوب ونحوه من
 الجواهر التي تحل
 بها ومنها العقيق
 وكذا نحو نحاس

أودوها بما فاتهما بحرم ما قال الأذعي والحنوبه بغير الذهب والفضة أي ما يحرم تزنيها كالتوبة
 هما وإنما اقتصر وأعلى ذكرهما اعتباراً بالقلب له (قوله إن كانت) أي المرأة بعد بقية الزوجة
 وقوله يتحلون بما أي بالنكاح والعاج وهو عظم الفيل (قوله وترك) (الاحتفال) صطف على ترك
 الأول أيضاً أي الواحد الواجب أيضاً ترك الاحتفال وقوله يأخذ أي ويحرم عما يتكفل به الزينة
 وقوله إلا الحاحية أي كمد فتكفل به لكن ليلا فقط وتصحها رابو يجوز للزور ورتها رابو أيضاً وذلك
 لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم نزل على أم سلمة وهي حادثة على أبي سلمة وقد حملت على غيرها صبوا
 فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو مسير لأطيب فيه فقال اجعليه بالليل وامسحيه بالأنهار (قوله يودهن)
 بالجر عطف على الاحتفال أي وترك دهن وهو يفتح الدال مراد به المصدر وقوله شعر رأسها أي ولحيتها
 إن كانت وبقيته شعور وجهها (قوله لا سائر البدن) بالجر عطف على رأسها أي لا يحب علم أترك
 دهن سائر شعور البدن وكما يحرم دهنها يحرم عليها خلاص وجهها بالاسفنج بالذال المهملة وهو
 ما تخذ من الرصاص يظلي به الوجه وبالدهان بكسر الدال المهملة وضمها وهو ما يظلي به الوجه للفتن
 وهو الحمر تأتي بوزنها بالتخفيف وهو المسمى عند العامة بحسن يوسف ويحكي أن الأمام أبي حنيفة رضي
 الله عنه كان إذا ذكر أحد عنده بسوء نهى عنه يقول

حسدوا الذي أذنم بنا لوالسعيه * فالكل أعداءه وخصوم
 كسائر الحسداء قلن زوجها * حسداً وبغضاً لله لدميم

أي معمول بالدهان المتقسم ويحرم عليها أيضاً خضاب ما ظهر من بدنها كالوجه واليدين والرجلين
 بنحو الحناء ونظيرها أصابعها وتصريف شعر طرفيها أي ناصيتها على جبهتها وتجميل شعر صدغها
 وحنها وجفها بالأكحل وندقيقه بالحنف وهو إزالة الشعر ما حول الحاجبين وأعلى الجبهة بالحنف الغف
 (قوله وحل تنظف بفسل) أي لراس أو يدين ولو بدخول جام ليس فيه نزع وحرم وحل أيضاً
 امتشاط بلا دهن واستعمال الحوسد وإزالة شعر لحية أو شارب أو أذن أو عانة أو فم غفر (قوله وإزالة)
 وسم بالجر عطف على غسل أي وحل تنظف بأزالة وسم (قوله كل تنبل) بالرفع عطف على
 تنظف أي وحل لها كل تنبل أذهوليس من أنواع الطيب (قوله ويندب أحمداً لبائن الخ) وفي
 قول قديم يجب كالنوى في عناز وجهها بجماع الاعتداع من الشكاح ورد بائنها أن غودت بطلاق نفسي
 محفوفة به أي منه وهو رمة وكة بسبب الطلاق ونفسها فاقتمه فلا تحزن عليه أو يخلع فاطلع اغما هو
 منها لكرهتها له أو بفسخ الفسخ ما أمنها أو منه لعب قائم بها فلا يلزم الإيجاب الأحادي (قوله لئلا
 يفضي الخ) علمه السدب أي وانما السدب لئلا يفضي تزنيها إلى فسادها (قوله وكذا الرجعية) أي
 وكذا ينسب الأحاديث الرجعية كأنه في الرضة كاص لها من أي نودع الشافعي رضي الله عنه ثم
 نقل عن بعض الأصحاب أن الأولى لها أن تزين بما عدا الزوج إلى رجعتها اه شرح المهرج (قوله)
 إن لم ترج عودته بالرجع قد يرد نيب الأحاديث الرجعية (قوله فينصب) أي التي تزني وهو مرفوع على
 محذوف أي أثار رحمت العود فينصب لها التي زني وعلى ما ذكره ابن جرير ما طلقه الأصحاب من
 أولوية التي زني لها (تنبيه) قال سم حيث طلب الأحاديث أو أصبح وتضمن تغيير لباس لأجل
 الموت كان مستثنى من حرمة تغيير لباس لثوب المقرة في باب الخناثر اه (قوله ونصب على المعتقة
 بالوفاء الخ) وذلك لقوله تعالى في الطلاق أسكنوهن من حيث سكنتم أي مكاناً من مكان سكننا كم ونظير
 فر بضم الفاء بنت مالك في الوفاة أن زوجها قتل سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ترجع
 إلى أهلها قالت أن تزوجي لم تري كني في منزل يملكه فأذن لها في الرجوع قالت فأنصرت حتى إذا
 كنت في الحجرة أوفى المجدداني فقال أمكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه
 أربعة أشهر وشرها جميعه الزمذي وغيره (قوله وبطلاق) معطوف على الوفاة أي وعلى المعتدة

وعاج إن كانت من
 قوم يتحلون بما
 وترك الاحتفال يأخذ
 إلا الحاحية وإن كانت
 سوادها ودهن شعر
 رأسها سائر البدن
 وحل تنظف بفسل
 وإزالة وسم وأكل
 تنبل وندب أحمداً
 لبائن يخلع أو
 طلاق ثلاث لئلا
 يفضي تزنيها لفسادها
 وكذا الرجعية إن لم
 ترج عودته بالرجع
 فينصب على
 المعتقة بالوفاء
 وبطلاق بائن

بطلاق وقوله بان من مفاد التيسير له أن المارقة بطلاق رجعي لا يجب عليها ملازمة المسكن وليس كذلك بيلس قوله بعد أمال الرجعية الخ ولو قال أو بطلاق ولو أننا أو بقوله وطال الخ ورجع غير الرجعية لمكان أولي وأنسب بقوله أمال الرجعية الخ تأمل (قوله أو فسخ) أي أو انقاسخ وندأو لعان أو رضاع حل (قوله ملازمة مسكن) فاعل يجب أي ويجب على المعتدة بالوفاء وما بعده ملازمة مسكن فلا يخرج نفسها منه وليس لزوج ولا غيره أن يخرج جهامته ولو وافقها الزوج على خروج منه بغير حاجة لم يخرج وعلى الحاكم التمسك منه لأن في العدة حقا لله تعالى وقدمت حيث وهي في ذلك المسكن قال تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا بن باتين بفاحشة مبينة والاضافة في قوله من بيوتهن لسكنانهن فيها والأفاليوت للأزواج وفسر ابن عباس وغيره الفاحشة المبينة بأن تدعو على أهل زوجها حتى يشتد أذاهم ومثل أهل الزوج جبراتها إذا اشتد أذاهم بها جاز أن يخرجها كأنه إذا اشتد أذاها بهم جاز نزعها (قوله كانت فيه الخ) الجملة صفة لمسكن أي مسكن موصوف بأنها كانت فيه عند الموت أو عند الفقرة أي باذن الزوج وكان لا تقامها حينئذ وأمكن بقاؤه فيه لاستحقاقه منفعة فان وفرت بوفاء أو غير ها وهي في مسكن لم يذن فيه بأن انتقلت من مسكنها الأول إلى المسكن الثاني بغير إذن الزوج لها فلهذا إن ترجع للأول وتعتد فيه ما عصى بها بذلك بخلاف ما لو انتقلت إليه بآذنه فلها تعتد فيه وجوابا وإن كان بعد من الأول أو رجعت إليه لأخذ متاع وذلك لأعراضها عن الأول بحق أو لم يكن لا تقامها فلا تكلف السكنى فيه كالزوجة أو لم يكن بقاؤه فيه كان تعاقبه حتى كرهه وقد يسع في الدين اعتد بوفائه من غير مولم مرض مشتركة بما قامتها فيه بغير المثل فتقتل منه إلى غيره (قوله إلى انتضاء عدة) متعلق بملزمة أي وتجب الملازمة إلى أن تنقضي العدة فإذا انقضت فلا وجوب (قوله ولها الخ ورجع نهارا) وذلك لئلا يرواه مسلم عن جابر قال طلقت خاتمي سلمي فأرادت أن تجعد ففعلها فزجرها رجل أن تخرج فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال جذبي عني أن تصدق أو تفعل بي مبروءة قال الشافعي رضي الله عنه وتخلل الأناصير بيب من منازلهم والمجذ لا يكون الانهيار أو ورد ذلك في البائن ويقاس به التوفيق منها زوجا وحاضا بدم يحويها الخ ورجع لما ذكره من لا يجوز لها ذلك كل معتدة لا تجب نفقتها أو لم يكن لها من يقضها أحادتها الخ ورجع في أنها إذا اشترط طعام وقطر ويبيع غزل لا حاجة أمان وجبت نفقتها من رجعية أو بائن حامل أو معتدة فلا تخرج إلا باذن أو ضرورة كالزوجة فلهن مديونيات النفقة (قوله لا ليلا) أي لا يجوز لها الخ ورجع في الليل مطلقا لذلك لأنه منتهى الفساد إذا لم يكن لها ذلك نهارا أي وأمنت كما يحسنه أبو زرعمة أنه تحفة وقوله ولو أوله أي لا يجوز لها الخ ورجع في الليل ولو كان في أوله (قوله خلافا لبعضهم) أي القائل بأن لها الخ ورجع أوله (قوله لكن لها الخ ورجع ليلا) استدلوا من امتناعه ليلا وانما حازله فيه للغزل ونحوه لما رواه الشافعي والبيهقي رحمه الله تعالى إن رجلا استشهدوا بأحد فقالت نسأؤهم يا رسول الله إننا نتوحيش في بيوتنا فنبيت عند أحدنا فأفعلن لن صلى الله عليه وسلم أن يحدد عند أحدنا فإذا كان وقت النوم تأوى كل واحدة إلى بيتها (قوله إلى دار حارة الملاصقة) أي لدارها ومثله ملاصقة الملاصقة المقابل وفي تقييده الجار بما ذكر إشارة إلى أن المراد به هنا الذي عرف في الوصية وهو الذي لم يتجاوز داره أو بعض دار من كل جانب فكان من الأربعين فهو جار ولو لم يكن ملاصقا ولا ملاصقة الملاصقة فلو أوصى لغيره انقسم على أربعين دارا من كل جانب وقوله لنزل وحدثت متعلق بخروج وقوله ونحوهما أي كقباطة (قوله لكن الخ) تنقيده لحوا الخ ورجع المذكور (قوله أن يكون ذلك) أي الخ ورجع إلى دار حارة أو المراد ما تروى عليه وهو مكثها عند جارتها أو وصح به قول أن يكون مكثها بقدر العادة ساكن أولى وقوله بقدر العادة وقال بعضهم

أو فسخ ملازمة مسكن كانت فيه عند الموت أو الفقرة إلى انتضاء عدة وطال الخ ورجع نهارا الشراء فسخ وطعام ويبيع غزل ونحوه احتياط لا ليلا ولو أوله خلافا لبعضهم لكن لها خروج ليس إلى دار جارة الملاصقة لنزل وحدث ونحوهما لكن بشرط أن يكون ذلك بقدر

تمسك عند سارتها لذلك حصه لم تكن معلوم الليل والافصرم عليها ذلك (قوله وان لا يكون عندها الخ) أي ويشرط أن لا يكون عندها أي للعندة أي في دارها التي هي فيه من يؤنسها ويحدها فان وجد من ذكر عندها فلا يجوز لها ذلك ولابد كره هذا الشرط الرمي (قوله وان ترجع الخ) أي ويشرط أن ترجع إلى دارها وتبيت فيه فلو لم ترجع بل باتت عند سارتها حرم عليها ذلك (قوله أداره جعبة فلا تخرج الا باذنه) مقابل قوله للعندة بالوفاة الخ والانسب بالمقابلة أن يقول أما الر جعبة فيجب عليها ملازمة السكنى أيضا ولكن لا تخرج الا باذنه أو يقول ما قدمته هناك وقوله الا باذنه هذا هو محل الخلاف بين الر جعية وغيرها فالأولى لا تخرج الا بالاذن والثانية لها الخروج ولو بلا إذن لحاجة إما حالة الضرورة فهما سواء في حوزا الخروج (قوله لان عليه) أي الخروج وهو على لا متناع الخروج عليها الا باذنه وألصق بضرورة وقوله كالزوجة السكاف للتظهير والمراد تظهير الزوجة الحقيقية فانها تتبع عليها الخروج الا باذنه لدونه فانما بجميع مؤنها (قوله ومثلها) أي الر جعبة بان حامل أي فيتعين عليها الخروج الا باذنه لدونه فانما بجميع مؤنها أيضا (قوله وتنتقل) أي للعندة مطلقا وفاة وغيرها جواز وقوله من المسكن أي الذي كانت فيه عند الموت أو الفارقة (قوله تلوف على نفسها) الألام تعليلية متعلقة بتنتقل أي تنتقل لاجل خوف على نفسها اذا ماتت فيه أي من مخو ربة الضرورة قال في القففة وظاهره انه يجب الانتقال حيث طئت فنته كخوف على فحوصع ومن ذلك أن ينصح قوم البدوية وتختل من القفلف اه وقوله أو ولدها أي وخوف على ولدها وقوله أو على المال أي وخوف على المال وقوله ولولفسرها أي ولو كان المال لفسرها وهو موضوع عندها على سبيل الامانة كوديعة وقوله وان قل أي ذلك المال والذي يظهر انه لا بد من ان يكون مقولا لا ذلوجه لحوزا الخروج والخوف على نحو حصة وفي القففة زيادة أو اختصاص (قوله وخوف هدم الخ) الأولى ان يقول من مخو رهم الخ فيبدل لفظ خوف بلفظة من مخو لان هذا هو الخوف منه وعبارة التلجأ مع القففة وتنتقل من المسكن لخوف على نفسها أو فحوصع ولدها أو مال ولولفسرها كوديعة وان قل أو اختصاص كذلك فما يظهر من مخو هدم أو غرق أو سارق أو تلوف على نفسها مادامت فيه من ربة الخ اه فلو عير من تلومال كان أولى ولدها حصل مخو ريف من النساخ باندل لفظه من مخو مخوف فنتبه (قوله وأذا ت بالجيران) الأولى والاخصر ان يقول كالتمهيج أو شدة تأذيها بالجيران لانه معطوف على خوف ومثل تأذيها بالجيران ما لو تأذي الجيران م اذنى شديد فحوصع زها الانتقال لما روى مسلم ان طاعمة بنت قيس كانت تبذو على أجانها فقتلها صلي الله عليه وسلم عنهم إلى بيت ابن أم مكتوم ولا يعارضه رواية نقلها الخوف مكانها لاحتمال تكرار الواقعة قال في القففة تنبيه بتعين محل المتن على ما اذا كان تأذيهم بارلم تعددها به والواجب أن تر كهم محل لها الانتقال حينئذ اه (قوله وعلى الزوج سكنى المفارقة) أي ويجب على الزوج سكنى المفارقة مطلقا وفاة أو مطلقا بان أو رجعي أو فسخ وفي الوفاة تكون السكنى في تركه حيث وجبت وتقدم على الدين المرسل في الذمة قال ع رش وتقدم على مؤنة التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة وليس هو من الدين المرسل في الذمة وبقي ان هذا اذا كان ملذمة أو يستحق منفعة مدته عنها بما حارة ويحتمل أنه اذا قلها في بيت معار أو مؤجروا نقصت المدة انها تقدم بأجرة المسكن على مؤن التجهيز أيضا ويحتمل وهو الظاهر انها تقدم بأجرة يوم الموت فقط لان ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم يرأهم مؤن التجهيز اه وفي القففة وسن للسلطان حيث لا تر كة ولا متبرع استكانتها من بيت أسال كذا أطلقه وهو لوقيل يجب سكوا فادينه بل أولى لان هنا حاله أيضا لم يعد اه (قوله عالم تسكن) أي المفارقة مطلقا ناضرة فان كانت كذلك فليس عليه سكاه ومثل الناضرة كل من لا نفقة لها عليه كصغيرة لا تحتمل الوطوع عبارة التمهيج وشرحه هذا حيث يجب نفقة على الزوج

العادة وان لا يكون
عندها من يؤنسها
ويؤنسها على
الوجه وان ترجع
وتبيت في بيتها أما
الر جعية فلا تخرج
الا باذنه أو لضرورة
لان عليه القيام
بجميع مؤنها
كالزوجة ومثلها بان
حامل وتنتقل من
المسكن لخوف على
نفسها أو ولدها وعلى
المال ولولفسرها
كوديعة وان قل
وخوف هدم أو سرق
أو سارق أو تأذي
بالجيران أو تأذي شديدا
وعلى الزوج سكنى
المفارقة ولو بأجرة
عالم تسكن ناضرة

أول متعارف فلا يجب سكني لمن لا تنقذ لها عليه من ناسر تؤول في العدة صغيرة فلا تحتمل الوطء أو أمة لا يجب
 نفقتها اه وقوله لا يجب نفقتها بان لم تكن مسجلة له ليلانها راجل (قوله وليس له مسكنها)
 أي ليس لازوج مسكنها أي المعتدة منه بطلاق ولو رجعا أو فسخ أو أمة الموت تعذر كما هو ظاهر
 وعمل هذا حيث كان المسكن واحدا فلو تعدى كان كانت الدار مشتركة على جرتين وسكن أحدهما
 جرتوا لا سحر جرتوا ذلك مع الكراهة ولو لم يكن محرم ان لم تعد المرافق كملحوظه واستراح وعمر ورق
 وأغلق باب بينهما أو سد فأن التحدت اشتراط المحرم كالمثل لم تكن الاجرة واحدة وقوله ولا دخول الخ أي
 وليس له دخول محل هي أي المعتدة ساكنة فيه أي وان لم يكن على جهة المساكنة (قوله مع انتفاء
 نحو المحرم) الطرف متعلق بكل من مساكنة ومن دخول المتغيين أي ليس له المساكنة المقارنة
 لانتفاء نحو المحرم وليس له الدخول المقارن لانتفاء نحو المحرم من زوجة أخرى أو أمة وأما أجنبية
 فان وجد محرم لها نصبر غير يحتشم بحيث يمنع وجوده وقوع خلوة بها والمحرم له أن يزوج
 أخرى أو أمة أو امرأة أجنبية وكل منهن نفقة محتشم حاز ذلك لكن مع الكراهة وانما خلوة رجل
 بأمرأتين نفقتين يحتشمهما بخلاف خلوة امرأة برجلين لما في وقوع فاحشة من امرأة محضور مثلها من
 المسلمانها تحتشمها ولا كذلك الرجل مع منسلة (قوله فغير الخ) لما كان امتناع المساكنة
 والدخول المفهوم من النفي السابق قد يكون على طريق الاستصحاب فلا يتعين للغير صريح بالتحريم
 وقوله ذلك أي المذكور من المساكنة والدخول عليها (قوله لأن ذلك الخ) عمله التحريم أي
 وانما صرح ذلك عليه لا يبيح إلى الخلوة المحرمة قال في المغني وإن في ذلك ما ضر أربابها وقد قال تعالى
 ولا تضاؤروهن حتى يصيرا عليهن أي في المسكن اه (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ذلك يبرأ
 يلزمها أن تنقمه من مسكنها والدخول عليها وقوله أن قدرت عليه أي على المنع المذكور (قوله
 وكما تقدم حرمها ذكر) أي بالافراء أو بالأشهر (قوله أي غير الحرة) وهي من فهارق ولو
 مبعضة وقوله بنصف من عدة الحرة أي فعدة ذوات الأشهر شهر ونصفا وتعد ذوات الأقران
 بتكميل المنكسر كما ساقى وهذا في غير الوفاة أما فعدة شهرين ونجسة أيام ولو كانت من ذوات
 الأقران (قوله لانها على النصف) أي لأن غير الحرة حارة على نصف الحرة أي وأقول سببنا عمر
 رضي الله عنه وتعد الأمة بقرآن وقوله في كثير من الأحكام أي كما تقدم في القسم أن المرأة يملتين
 وللأمة ليلة وكما ساقى في باب الحدود أن شاء الله تعالى أنها إذا زنت الحرة المكافئة بعمدة أو تقرب
 عام أو الأمة على النصف وإذا شربت الأولى الخمر فحد أربعين والامعة على النصف وغير ذلك ونوح
 بالكثير القليل كضرب المدة في العنة ومدة زفاف وكس الحيض وأهله وأكثره وكينونتها
 بالثلاث فمما أذا زوجت على روابها نفق - يعمها سوا الحرة (تنبيه) لو عتقت في عدة رجعية
 فكسرت فتكمل ثلاثة أفرار لأن الرجعية كالزوجة في معظم الأحكام فكانها عتقت قبل الطلاق
 بخلاف ما إذا عتقت في عدة يمينية لأنها لا كالأجنبية فكانها عتقت بعد انتفاء العدة أما لو عتقت مع
 العدة كأن خلق طلاقها أو عتقها بشئ واحد فانها تعد عدة حرة وفي عكس ما ذكر بان سارت الحرة
 أمة كان التحقت بداء الحرب فتكمل عدة حرة على أوجه الوجهين (قوله وكل الطهر الثاني) أي
 مع أنها إذا كانت على النصف كما ذكره فقهه أن تكون عتقها قرأ ونصفا وقوله إذا نظهر اه عمله
 التكميل وجعله في شرح الرض عليه له في قبلها وعبارته وإنما كملت القراءات في تعدد تبعضه
 كالطلاق إذا نظهر الخ اه وهي أولى وانما تعذر تبعضه لأن كبر الطهر لا آخره ولا يتغير
 عادتاه لانه بما أنها تتخالف عادتاهما احتيط لذلك وأوجبوا عليها تكميل القراء وقوله نصفه أي
 الطهر وقوله الاظهار ركه أي لا يظهر النصف الاظهار والكل أي لا يتبين ويتضح لنا الاذا تمام فلهو
 الكل وتام ظهوره يكون بعد الدم (قوله فلا بد الخ) تفريع على العلة أو على المعلل وقوله من الانتظار

وليس له مسكنها
 ولا دخول محل هي
 فيه مع انتفاء نحو
 المحرم فغير عليه
 ذلك ولو أعسى وان
 كان الطلاق رجعيا
 لأن ذلك يبرأ إلى
 الخلوة المحرمة بها
 ومن ثم لم يمهله
 أن قدرت عليه (و)
 كما تقدم حرة بما
 ذكر (تعد غيرها)
 أي غير الحرة (نصف)
 من عدة الحرة لأنها
 على النصف في كثير
 من الأحكام (وكل
 الطهر الثاني) إذا
 يظهر نصفه إلا
 بظهور ركه فلا بد من
 الانتظار إلى أن يعود
 الدم

أى تنتظر نفسها وتبرص فلا تزوج وقوله الى أن يعود الدم أى فإذا عادت مدة الانتظار والبرص
فيكون لها بعد ذلك أن تزوج لانقضاء العدة (قوله وتعدان الخ) لما انتهى الكلام على عدة الحائض
شرح في بيان عدة الحامل وقوله أى الحره والامة بيان لآلف التثنية وقوله لوفاء متعلق بتعدنان أى
تعدنان عدة وفاء وقوله أوغـ يرها أى الوفاة أى غير عدة الوفاة كعدة الطلاق أو النسخ (قوله وان
كانتا حيضان) غاية ليكون عدة الحامل موضع الحمل وحيثما كان الأولى تأخير عن قوله بوضع
حمل (قوله بوضع حمل) متعلق بتعدنان والمراد تنقضي عدهما بوضع حمل وذلك لقوله تعالى وأولات
الاحمال اجلن أن يضعن حملهن وهو مخصص لقوله تعالى والمطلقات يتر بصن ما بينهما ثلاثه قرو
ولأن القصد من العدة برأه الرحم وهي حاصله بالوضع ثم أنه يتوقف انقضاؤها على اتصال جميع
الولادة أو التزويج ببعضه متصلا أو منفعا لا يتوقف أيضا على وضع الولد الأخير من توأمين بينهما
أقل من ستة أشهر فإن كان بينهما ستة أشهر فلا كراهة في حمل آخر وقوله جلنا أى الحره والامة
وقدره لا حمل تعلق الجار والمجرور به ولا حاجة لتقديره ويكون الجار والمجرور بعده صفة لحمل
أى حمل منسوب إلى صاحب العدة من زوج أو واطى شبهة ونحوه ما إذا كان منسوباً إليه فلا
تنقضي العدة به ثم إن كان الحمل برطبة شبهة انقضت عدة الشبهة بوضعه ثم تعد للزوج وإن كان من
زنا فوجوده كعدمه إذا احترامه فإن كانت من ذوات الأشهر فإن لم تحض قبل الحمل اعتدت بها أو
من ذوات الأقراء اعتدت بها وعليه لو زنت في العدة وجلت من الزنا لم تنقطع العدة (قوله ولو مضغة
الخ) غاية ليكون عدة الحامل بالوضع أى تعد بذلك ولو كان موضعها من الحمل مضغة فتصور
لو بقيت في طئها ومثله بالادى قالو كان قهاصوره آدمى بالفعل وعبارته التهاج مع النطفة وتنقضي
بمضغة قهاصوره آدمى خفية على غير القوابل أخبر بما يربط بين الحزيم أهل الخبر ومنهم القوابل لأنها
حينئذ تسمى جلوا عبر بابا خبر لانه لا يشترط لفظ شهادة الا اذا حدث دعوى عند قاض أو محكم وإذا
اكتفى في الاحبار بالنسبة للأمن فليكتف بقابلها كاهو ظاهر أخذهم من قولهم لمن غاب زوجها
فأخبرها عدل بموته أن تزوج باطنها فإن لم يكن فيها صور وخفية ولكن قال أى القوابل مثلا لا مع
تردهى أصل آدمى ولو بقيت تحفظت انقضت العدة بوضعها أيضا على المذهب لثبوت برأه الرحم بها
كالم بدلى اهـ وقوله فليكتف بقابلها أى بالنسبة للباطن أما بالنسبة للظاهر فلا بد من أربع
قوابل بشرط عدل الثمن كما في سائر الشهادات أو رجلين أو رجل وأمرأتين (قوله لا بوضع علة) أى
لا تنقضي العدة بوضع علة وذلك لأنها تسمى دحالا جلولا لا يعلم كونها أصل آدمى ومثلها بالاولى
المنطقة (قوله يلحق ذا العدة الخ) أى بشرط أن لا تسكن آخر أو نكحته ولكن لم يمكن كون الولد
منه بان كان صبيلا أو مسوحا أو ولده لدون ستة أشهر من نكاحه كما سيعلم مما بعده وقوله الى أربع سنين
متعلق بمحذوف أى اذا وضعت لستة أشهر ولحظتين أو أكثر وتنتهى الكثرة بوضعه لاربع سنين
لأنها أكثر مدة الحمل بدليل الالتزام وحكي عن مالك أنه قال جاور تاتراة بن جند بن عجلان امرأه صدق
وزوجها رجل صدق حملت ثلاث بطن في اثنتى عشرة سنة فجعل كل بطن أربع سنين (قوله من
وقت طلاقه) أى تحسب الاربع سنين من وقت فراقه بتخصير أو تعليق وهذا محمول على مقارنة
الوطء للفراق والاربع ادت مدة الحمل على أربع سنين مع أنهم حصرها أكثر مدة الحمل لأربع سنين
مع ملاحظة الوطء فقط وفي شرح المباح من وقت إمكان العلوق قبل الفراق ثم قال فيه واعتبارى لآدة
في هذه من وقت إمكان العلوق قبل الفراق لأن الفراق الذى عبر به أكثر لأصحاب هو ما اعتدوه
الشصان حيث قالوا فاعلموا طهرا لاهل اهـ (قوله لان أنت به الخ) أى لا يلحق ذا العدة أن أنت الخ
ومثله في عدم العلوق به ما لو أنت به من لم تسكن آخر لا أكثر من أربع سنين من وقت الوطء لعدم
الإمكان (قوله وامكان لان يكون منه) أى من غير ذى العدة (قوله بان أنت به الخ) تصوير

(وتعدنان) أى
الحره والامة لوفاء أو
غيرها وإن كانتا
حيضان (وضع حمل)
جلتا لصاحب العدة
ولو مضغة تتصور ولو
بقيت لا بوضع علة
(فرغ) يلحق ذا
العدة أنزل الى أربع
سنين من وقت
طلاقه لان أنت به
بعد نكاح لغير ذى
العدة وامكان لان
يكون منه بان أنت
به لستة أشهر بعد

نكاحه (وتصدق المرأة (٥٠) (في دعوى (انتقضاءعدة) بغیر اشهران (امكن) انتقضاؤها وان خالفت عادتھا وكذا

لا مكان كونه منه وقوله بعد نكاحه أي الغير وبين المصنف حكم ما إذا أمكن كونه من الأول أو من الثاني وبقى عليه بيان حكم ما إذا أمكن كونه منهما كان ولده لستة أشهر من وطء الثاني ولدون أربع سنين من طلاق الأول وحاصله انه يعرض على قاتلها ان الحق باحدهما فكلما كان منه فقط وقدر حكمه أو الحق بهما أو نفاه عنهما أو اشتبه عليه الامر انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه ومثله ما لو فقد القاتل كان من بسماعة القصر وأما إذا لم يكن كونه منهما كان ولده لدون ستة أشهر من وطء الثاني ولا كثر من أربع سنين من وطء الأول فهو مني عنهما (قوله وتصدق المرأة الخ) فكذا كرهذا يبينه في آخر فصل الرجعة فيل فصل الاول وقد تقدم الكلام عليه (قوله) وأما انتقضاء أي لاعتد وقوله ستة أشهر أي عديده وهي مائة وعشرون يوما من حين امكان اجتماعهما بعد النكاح اه شق وقوله ولخنتان أي لحظة للوطء ولخنة للوطء وهذا في وضع التام أما في غير ذلك كان بصورهما مكان انتضاء العدة بوضع مائة وعشرون يوما ولخنتان وان كان مضطعا فمكان ذلك غيرهما ثمانين يوما ولخنتان (قوله وبالأقراء) معطوف على بالولادة أي وامكان انتضاء العدة بالأقراء طلق في طهر أي سبق بحيض ثمانين يوما ولخنتان لحظة للقرء الأول ولحظة للطعن في الحيضة الثالثة وبيان ذلك بان يطلقها وقتي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر وهو خمسة عشر يوما ثم تحيض كذلك ثم تطعن في الحيضة الثالثة لحظة (قوله وفي حيض الخ) معطوف على في طهر أي وامكان انتضاء العدة بالأقراء طلق في حيض سبعة أو ثمانين يوما ولحظة أي من حيضة رابعة وبيانه بان يطلقها آخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر ثم تحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة وقد تقدم الكلام كله مع بيان عدة الامتوا بالمصنف فارجع اليه ان شئت (قوله فائدة ينيخ تحليف الخ) أي يجب عليه فإمراد من الانشاء الواجب كما يفيد عبارته فيما مر حيث جزم بذلك وهي وتصدق يمين في انتضاء العدة بغیر الأشهر ومثله في متن الارشاد وعبارته مع الشرح واثباتا ع الزوجان فادعت انتضاء العدة بيمينكن وضع أو أقراء سددتان خلعتان وان خالفت عادتھا العسر إقامة البينة وانما هما على ما في رجعه فان نكحت صدق ان أراد رجعة اه (قوله ولا يقبل دعواها الخ) يعني المرأة المطلقة لو تزوجت على آخر ثم ردهم ادعت بأنها تزوجت عليه وعدتها لم تنقض بقصد فساد النكاح لا يقبل دعواها اذ لا نكاح لان رضاهما بالنكاح عنده بضمن الاعتراف بانتضاء العدة (قوله ولو ادعت بعد الطلاق الخ) يعني اذا اختلفا بعد الطلاق في ادخول وعدمه فادعت في الدخول لاجل أن تأخذ المهر كله وأنكر هو الدخول بها ويشتر المهر صدق هو بيمينه وقوله لان الاصل عدمه أي الدخول وقوله وعليها العدة الخ أي ويجب عليها العدة مع سقوط المهر وقوله مؤخذة الخ أي لو جوب العدة عليها وقوله وان رجعت أي عما أقرت به وهو غاية لو جوب العدة عليها (قوله فرغ لو انقضت العدة الخ) المتأنيذ كرهذا الفرغ في باب الرجعة بعد قوله ولو ادعى رجعة وهي منقضية ولم تنكح الخ أويذ كرهذا هنا وذلك لان ما هنا محتمر زقوله هناك ولم تنكح (قوله فادعي مطلقها) أي طلاقا رجعا كما هو ظاهر وقوله عليها أو على الزوج الثاني أي أو عليها معاها ومائة خلو (قوله فائنت) أي مطلقها فالصغير المستتر يعود له ومثله ضمير له لا في وقوله ذلك أي ما ادعى من الرجعة ومثله ضمير به لا في وقوله أوم ثبت أي ذلك بالبينة وقوله لكن أقرا الخ قيد فيها فلا يثبت ذلك وقوله أي لمطلقها (قوله) أخذها أي انزعهما مطلقا من الزوج وسواء خيل بها أم لا (قوله ما يستلزم فساد النكاح) أي وهو الرجعة وذلك لأنه اذا ثبت الرجعة لم يصح نكاحها لانها زوجة (قوله ولها عليه) أي الثاني وقوله مه للثلث أي للمدعي لفساد النكاح (قوله فلا أنكر الثاني الرجعة) أي مع انكارها

الزوج اذ يصبر عليها
أقامة البينة بذلك
ولا يهاجم فتنه على
ما في رجعه أو امكان
الانتضاء بالولادة ستة
أشهر ولخنتان
وبالأقراء طلق
في شهران وثلاثون
يوما ولخنتان وفي
حيض سبعة أو ثمانين
يوما ولحظة (فائدة)
ينبغي تحليف المرأة
على انتضاء العدة (ولا
يقبل دعواها) أي
للرأة (عدم انتضاءها)
أي العدة (بعد
تزوج الآخر) لان
رضاءها بالنكاح
يتضمن الاعتراف
بانتضاء العدة فلو
ادعت بعد الطلاق
الدخول فأنكر صدق
بيمينه لان الاصل
عدمه وعليها العدة
مؤخذة لما أقرارها
وان رجعت وكذبت
نفسها في دعوى
الدخول لان الانكار
بعد الاقرار غير مقبول
(فرغ) لو انقضت
عدة ثلث رجعية ثم
نكحت آخر فادعي
مطلقها عليها أو على
الزوج الثاني رجعة
قبل انتضاء العدة
فائنت ذلك بينة أو
لم يثبت لكن أقرا أي
الزوج الثاني له به
أخذها لا بدت بالبينة أو الاقرار ما يستلزم فساد النكاح ولها عليه بالوطء مه للثلث فلو أنكر الثاني الرجعة لها

صدق بيمينه في
 انكاره لان النكاح
 وقع صحها والاصل
 عدم الرجعة
 اقررت هي دون
 الثاني فلا يأخذها
 لتعلق حق الثاني
 حتى تبين من الثاني
 اذ لا يقبل اقرارها
 عليه بالرجعة مادامت
 في عصمته لتعلق
 حقه بها اما اذا بان
 منه قسم الاول فلا
 عقوبات وجوب
 الاول قبل بينوتها
 مهر المثل للمحولة
 الصادرة منها بینه
 وبين حقه بالنكاح
 الثاني حتى لو زال
 أخذت المهر لارتفاع
 المحولة ولو تزوج
 امرأة كانت في حيلة
 زوج بان ينفذ ذلك
 ولو باقراها به قبل
 نكاح الثاني فادعى
 عليها الاول بقاء
 نكاحه وان لم يطلقها
 وهي تدعى أنه طلقها
 وانقضت عدتها منه
 قبل أن تنكح الثاني
 ولا ينفذ بالطلاق
 خلفاً لأمه بطلقها
 أخذها من الثاني
 لانها أقرت بالرجعة
 وهو اقرار صحيح اذ لم
 تنفقا على الطلاق
 (وتنقطع عدة) بغير
 حمل (بجملته)
 مفارق لمفارقة
 (رجعية فيها)

لها أيضاً والا كانت عين المسئلة الثانية وقوله صدق بيمينه فلو تنكح عن العزم حلف الاول
 وأخذها (قوله) أقرت هي دون الثاني أي فانه أنكر ذلك وحلف عليه (قوله) فلا يأخذها
 أي مطلقاً وقوله لتعلق حق الثاني أي بها وهو استحقاق الانتفاع بالضع (قوله) حتى تبين من
 الثاني أي بغيره أو صريح أو إطلاقاً بان (قوله) فلا يقبل اقرارها عليه أي على الثاني أي
 بالنسبة للثاني وهو عليه لعدم أخذها لاني تبين وقوله بالرجعة متعلق باقراره وقوله مادامت في
 عصمته أي الثاني وقوله لتعلق حقه أي الثاني وقوله بها أي بالمفارقة بالرجعة لا الاول (قوله) اما اذا بان
 الاول فاذا بان ان لا نه مغايرة السابقة وقوله منه أي من الثاني (قوله) قبل قسم الاول أي مدعى
 الرجعة وقوله بلا عقد أي لأنه ادعى الرجعة وهي لا تحتاج الى عقد (قوله) وأعطت وجوباً الاول أي
 الزوج الاول المدعى للرجعة وقوله قبل بينوتها أي من الثاني وبعبارة الرض وشرحه وقبل ذلك أي
 زوال حق الثاني بحسبها لا الاول مهر مثله المحولة أي لانها حالت بينهما بين حقه بالنكاح الثاني
 حتى لو زال حق الثاني رخص المهر لارتفاع المحولة (قوله) للمحولة أي لا لفصله وحكم الذي
 للمحولة أنه يكون كالمهر من غيره بخلاف الذي لفصله فإنه لا يكون كذلك بل يستبد به ويملكه من
 تسلمه وقوله بینه أي الاول وقوله وبين حقه أي وهو الانتفاع بالضع كما تقدم وقوله بالنكاح الثاني
 متعلق بالصادرة أي انها صدرت منها بسبب نكاحها الثاني (قوله) حتى لو زال أي النكاح الثاني
 بينوتها منه وقوله أخذت المهر أي من الاول وقوله لارتفاع المحولة على الاخذ (قوله) ولو
 تزوجت امرأة الخ الفرق بين هذه المسئلة وبين ما قبلها انه في هذه المسئلة وقع الاختلاف في أصل
 الطلاق وفيما قبلها في الرجعة مع الاتفاق على الطلاق وقوله في حيلة بالياء التثنية قال في القاموس
 الحيلة خبط يشبه من بطن الدجاء الى حقه وقوله في حيلة بالياء التثنية قال في القاموس
 نسخ الخط بالياء الموحدة وهو الموافق للرض والمراد على كل أنها تحت عهد من زوج (قوله) بان ثبت
 ذلك أي كونها تحت زوج بالياء للتصور (قوله) ولو باقراها أي ولو ثبت ذلك باقرارها
 وقوله بها أي بكونها كانت تحت زوج (قوله) قبل نكاح الثاني متعلق باقرارها واحترز بهما
 اذا أقرت بالرجعة لا الاول بعد نكاح الثاني فإنه لا يقبل اقرارها عليه نظراً لما لو تنكحت باذنها ثم ادعت
 رضا عنهما فإنه لا يقبل ولا يصح جعله متعلقاً بثبت لانه يفيد انه اذا ثبت ذلك بينه بعد نكاح الثاني
 لا تقبل فلا يأخذها وهو لا يصح (قوله) فادعى عليها الاول أي الزوج الاول الذي كانت تحت حيله
 (قوله) بقاء نكاحه مفعول ادعى وقوله وان لم يطلقها معطوف على بقاء نكاحه أي وادعى أنه لم
 يطلقها (قوله) وهي أي من تزوجت على غير زوجها الاول وقوله أنه أي الاول وقوله وانقضت
 عدتها منه أي وانه انقضت عدتها منه أي الاول وقوله قبل أن تنكح الثاني أي انظر متعلق بكل من
 طلقها وانقضت عدتها وقوله ولا ينفذ بالطلاق أي والحال أنه لا ينفذ نكاحها بالطلاق (قوله) خلف
 أي الاول المدعى عليه الطلاق (قوله) أخذها أي الاول وقوله من الثاني أي الزوج الثاني (قوله)
 لانها أقرت له بالرجعة أي مما اذا ثبتت بالافراو أي ولانها ثبتت بالينة (قوله) وهو أي
 اقرارها بالرجعة أقرار صحيح وقوله اذ لم تنفقا أي الزوج الاول والرجعة وهو عليه لعدة الاقرار
 وقوله على الطلاق أي الزوج للرجعة بخلاف المسئلة السابقة فانها اتفقوا على الطلاق وادعى
 بعدم رجعة فاذا أقرت هي بما دون الثاني لا يقبل اقرارها كما تقدم (قوله) وتنقطع عدة) مروع
 في حكم معاشرة المفارق للعدة وقد ترجمه الفقهاء بترجمة مستقلة (قوله) بغير حمل) خرج به عدة
 الحمل فلا تنقطع بما ذكر بل تنقضي بوضعه مطلقاً (قوله) بمخالطة الخ) بالمعسبة متعلقة بتنقطع
 وقوله مفارق بقرأ يصغفاسم التماثل وقوله المفارقة بقرأ يصغفاسم المفعول أي بزوجته مفارقة أي
 فارقها وزوجها وقوله رجعية صفة للمفارقة (قوله) فيها أي في العدة وهو متعلق بمخالطة أو بمجنون

صفة لها أي مخالطة حاصله في العدة (قوله لا بائن) معطوف على ربيعة أي لا تنقطع العدة بمخالطة
مفارق لا بائن لانه لا شبهة لقراشه وعبارته المقتضى لان مخالطتها محرمة بلا شبهة فاشبهت المرفق بما لا
أثر لمخالطة اهـ وقوله ولو بخلع غابة في البائن أي ولو كانت بينهما سبب خلع فخالطها لا تنقطع عدتها
بالمخالطة (قوله كخالطة الزوج زوجته) قيد في المخالطة التي تنقطع العدة بالخالوة والجور ومتعلق
بمخوف صفة لمخالطة أي مخالطة كاتمة كخالطة الزوج زوجته وذلك بان يدوم على حالته التي كان
معها قبل الطلاق من النوم معها بالليل أو النهار أو الخلو بها كذلك وغير ذلك وقوله بان كان الخ تصوير
للمخالطة المذكورة وقوله يتخلى بها أي بالرجعية (قوله ويتكهن عليها) على معنى من كاهوم مصرح
بأن في بعض نسخ الخط والمراد التمكن من الاستمتاع بها وقوله ولو في الزمن اليسير غاية في الاختلاس بها
والتكهن منها أي ولو كان ماذ كرم يحصل في زمن يسير قال الرشيدى هو صادق بما اذا قل الزمن
جدوا ولم له غير ادواته انما احقر زبه عن اشتراط دوام المعاشرة في كل الازمنة (قوله سواء أصل الخ)
نعميم في انقطاع العدة بالاختلاص لتكهن منها أي لا فرق في ذلك بين أن يكون حصل منه وطء أولا
وأفاده بان المسافر في انقطاع العدة على وجود الاختلاص والتكهن بحيث لو اراد الوطء لا يمكن (قوله
فلا تنقضي العدة) أي زمن المخالطة وان طال الزمن جدا كما مر سنين وهو مفرغ على انقطاع العدة
(قوله لكن اذا زالت الخ) استدراك من قوله وتنقطع عدة الخ رفع به ما يورثه من انقطاع من وجوب
الاستئذان وقوله المعاشرة عبر بها هنا وفيما تقدم بالمخالطة فتمتوا وارتكاب فتن من التمسير
مؤداهما واحد (قوله بان نوى الخ) تصوير الزوال المعاشرة وهو يقيد بها لا لزوال الألبسة (قوله
كانت) بالبناء للعلوم أي كانت هي عدتها وهو جواباذا وقوله على ماضى متعلق بمخوف حال
من الضمير المستتر أي حال كونها بانية للعدة على ماضى منها قبل المباشرة والمراد انها لا تستأنف
عدة بعدية بعد زوال المعاشرة ومحل ما ذكر ان مضى زمن بعد الطلاق بلا معاشرة فان لم يمض زمن
بعده لا معاشرة وان استمرت المعاشرة من حين الطلاق استأنفت العدة من حين زوالها (قوله وذلك
شبهة الفرائس) اسم الإشارة يعود على المذكور من هدم انقضاء العدة والاشارة على معنى اللام
أي وانما لم تنقضي العدة بالمخالطة في الرجعية لوجود شبهة للاستفراس بها وهي كونها كالزوجة في
الاحكام المار بربانها غير مرة وعبارته المقتضى فلا تنقضي عدتها وان طال المدة لان الشبهة قائمة وهو
بالمخالطة مستفرس بها فلا يحسب زمن الاستفراس من العدة كالزوجة غير في العدة وهو جاهل
بالحال لا يحسب زمن استفراسه من العدة اهـ (قوله كالزوجة الخ) السكافى للتظهير والفاعل
يعود على مطلق مخصص والمفعول يعود على امرأة أجنبية في عدة طلاق رجعي أي هذا نظير ما لو كبح
مطلقة من غير مطلقا رجعا في العدة وهو جاهل بالحال فانها تنقطع ولا يحسب زمن استفراسه هكذا
يتم في حل العادة كما تنطبق به عبارة المقتضى المشار فلو عبر منه لكان أولى لان عبارته توهم ان الزوج
نكح المطلقة منه مطلقا فلا رجعا في العدة وهو لا يصح لانه ان اراد بالنكاح من قوله نكحها
المعقد فهو باطل لانه تقدم ان العقد على الرجعية رجعية لكن بالنية وان اراد به الوطء فلا يصح
أيضا لانه يلزم عليه أن يكون المظفر عين المظفر به فتأمل وقوله حال الذي في التفتة والنهاية جاهلا
فأمل في عبارته تأخير فاعلم من النسخ وقوله في العدة متعلق بنكحها (قوله فلا يحسب) جوابا
ولا حاجة اليه مع ما بعده لانه قد علم من كاف التظهير وقوله زمن استفراسه أي من نكح المعتدة من
غيره وقوله منها أي العدة (قوله بل تنقطع) أي المعتدة وقوله من حين الخلو أي بها ولو لم يوطئ
(قوله ولا يبطل ١٢) أي بالخلو وقوله ماضى أي من العدة (قوله فتبني عليه) أي على ماضى
وهذا هو معنى عدم بطلان ماضى بها وقوله ذالمت أي الخلو (قوله ولا يحسب) أي من العدة
وقوله الاوقات أي التي لم تحصل فيها خلو (قوله ولكن لا رجعة الخ) استدراك من المتن أي

لا بائن ولو بخلع
كخالطة الزوج
زوجته بان كان
يتخلى بها ويتكهن
عليها ولو في الزمن
اليسير سواء حصل
وطء أم لا فلا تنقضي
العدة لكن اذا زالت
المعاشرة بان نوى انه
لا يعود اليها كالتحلي
ما مضى وذلك لشبهة
الفرائس كزوال نكحها
حالات في العدة فلا
يحسب زمن استفراسه
فما قبل تنقطع من
حين الخلو ولا يبطل
بها ماضى فتبني
عليه اذا زالت ولا
يحسب الاوقات
للمخالطة بين الخلو
(و لكن لا رجعة)
له عليها

لا تنقطع عنها بالخاطئة في العدة قول كن لاربعة الخ ولو أبقى المتن على حاله ولم يرد أداة الاستدراك
 لكان أولى وإنما يجزئه الراجعة بعدها لا حتماً والتقليط عليه فهي كالبائن بعدهم في حدتها
 الأصلية إلا في حقوق الطلاق خاصة كما صرح به المؤلف والمحصل هي بعد انقضائها الأصلية
 كالبائن في تسعة أحكام في أنه لا يصح رجعتها ولا تورث بينهما ولا يصح منها الإلزام ولا لعان
 ولا نفقة ولا كسوة ولا يصح خلعها بمعنى أنه إذا خلعها وقع الطلاق رجحاً ولا يلزم العوض ولذلك
 قال بعضهم ليس لها أثر بلحقها الطلاق ولا يصح خلعها إلا هدموا إذا مات عنها لا تنتقل لعدة الوفاة
 وكالرجعية في خمسة أحكام في حقوق الطلاق وفي وجوب سكاه وفي أنه لا يحد بوطئها وليس له
 تزوج نحو اختها أو أربيع سواها (قوله أي بعد العدة) أي بعد انقضائها أو المراد صورته أو الإقلا
 يعصم لأن الغرض في هدمها أن تنتقض بسبب الخاطئة وقوله على العقد مقابلته بنيت الراجعة
 بعدها وفي شرح الرض ما نصه ومات قبله كاصله من البغوى من عدم نبوت الراجعة هو ما جزم به في
 التهاج ونقله في الموضعين وفي الشرح الصغير من الأئمة قال في المهمات والمعروف من
 (٣) المذهب المقتضى به نبوت الراجعة كما ذهب إليه القاضي ونقله البغوى في فتاوه من الأصحاب
 فالأقوى نقل اختيار البغوى دون منقوله وذكره هو الزركشي لكن يدرى من نقل البغوى له من
 الأصحاب نقل الرافعي مقابلته عن الصغيرين والأئمة كما مر (قوله وان لم تنقض حدتها) الأولى إسقاطه
 لأن فرض المسئلة في الرجعية الخاطئة وهي لا تنتقض عدها بسبب الخاطئة (قوله لكن بلحقها
 الطلاق إلى انقضائها) أي العدة الصورية (قوله أنه لا مؤنة لها) أي عليه وقوله بعدها أي بعد
 العدة الصورية (قوله وزجره) أي بما رده البلقنى (قوله فقال لا تورث الخ) لا يلبس على المدعى
 فلفل في العبارة سقطا يعلم من عبارة النفقة ونهها ومؤنتها عليه إلى انقضاء العدة لكن الذي رجه
 البلقنى أنه لا مؤنة لها وزجره بغيره فقال لا تورث بينهما ولا يصح إلامنها ولاظهار واللعان
 ولا مؤنة لها ويجب لها السكنى لأنها بائن إلا في الطلاق ولا يحد بوطئها أي بمعنى فالساقط من عبارتها
 الذي كان عليه أن يأتي به هو قوله ولا مؤنة لها كان عليه أن يأتي به وقوله ولا يحد بوطئها أي أشبهه
 اختلاف العلماء في حصول الراجعة بالوطء كاتقدم في بابها (قوله تمت) أي في بيان تناخل العدين
 (لواجتمع عدها شخص الخ) ذكر حكم اجتماع عده من جنس واحد كتحقق واحد سبق عليه
 ما إذا كانا من جنس له أيضاً كحمل وأقراء كان طلقها ما لا ثم ووطئها أو طلقها ما لا ثم
 ووطئها أو أحدهما وحكم ذلك كحكم ما إذا كانا من جنس واحد فتدخا لخل وتنفضان بوضعهما وإذا
 كانا من جنسين سواء كانا من جنس كان في عدهما زوج أو ووطئاً شبهة فوطئت من آخر شبهة أو
 نكاح فاستغلا لا يخل لعدة المستحق بل تعدد لكل منهما عدة كاملة وتقدم عدة الطلاق على وطئه
 الشبهة وإن سبق وطئه الشبهة الطلاق لاقوتها باستنادها إلى عقد بائن أو كانا من جنسين كان وجد
 حل من أحد الشخصين فكذلك لا يداخل لكن عدة الحمل تقدم مطلقاً سواء كان من المطلق أو من
 الوطئ شبهة فعبارة إذا كان من الأول فهو طئت شبهة تنقض عدة الطلاق بوضعه ثم بعد من
 النفاس فتعد بالاقراء في عكسه تنقض عدة الشبهة بوضعه ثم تعد أو تكمل الطلاق فتحصل أن
 الأقسام أربعة وذلك لأن العدين إما أن يكونا من جنس واحد أو أن يكونا من جنس
 أو من جنسين (قوله مطلقاً) أي سواء كان الوطئ شبهة أم لا كما يدل عليه التقيد بوضعه أن وطئه
 الرجعية لا يكون الأشبه فلا يصح التعميم المذكور وأجيب بأن المراد الشبهة فيها شبهة الفاعل
 بأن طئها وزجره غير المطلقة أو كان حالها معذوراً بانه يحرم عليه وطئها (قوله أو البائن) معطوف
 على الرجعية أي أو ووطئاً مطلقاً البائن وقوله بشبهة مطلقاً ووطئاً أي ووطئاً شبهة والمراد شبهة
 الفاعل كافي الذي قبله ونسج ما لو وطئها بغير شبهة بان كان طئها بانها المطلقة فلا عدة للوطئ لانه

(بعدها) أي بعد
 العدة بالأقراء أو
 الأشهر على المتمد
 وإن لم تنقض حدتها
 لكن بلحقها الطلاق
 إلى انقضائها الذي
 رجه البلقنى أنه
 لا مؤنة لها بعدها
 وزجره بغيره فقال
 لا تورث بينهما ولا
 يحد بوطئها (تمت)
 لواجتمع عدها شخص
 على امرأة أو ووطئاً
 مطلقاً الرجعية
 مطلقاً أو البائن شبهة

غير محترم لكونه زنا (قوله تكفي عدة الأخيرة) هي هنا عدة الوطء أي تقضي عما سبق من عدة الطلاق
وقوله منهما أي العدين عدة الطلاق وعدة الوطء (قوله فتعدان) هذا هو معنى الاكتفاء بالعدة
الأخيرة منهما (قوله من فراغ الوطء) أي وهو إخراج المشقة حل بحجري (قوله وتندرج)
أي تندخل وقوله فيها أي العدة الأخيرة وقوله بقية الأولى أي عدة الطلاق هنا أي فيكون قدر
تلك البقية مشتركا أو اقعا من الجهتين (قوله فإن كرر الوطء) أي مطلقا في الرجعية وبشبهة
في البائن (قوله استأنفت أيضا) أي من فراغ الوطء وندرج في عدته بقية الأولى وهكذا (قوله
أسكن لارجعة الخ) استدرأ من اندراج بقية الأولى في عدة الثانية وقوله حيث لم يسبق من الأولى أي
عدة الطلاق الرجعي وذلك كان وطئها بشبهة بعد قرأين من عدة الطلاق ولم يراجعها إلا بعد تمام القرء
الثالث فلا تصح الرجعة فإن بقي منها بقية كان راجعها في القرء الثالث صححت الرجعة * (فائدة) *
فديجب على المرأة أربع عدد وذلك كالوطئ في عدة ففترعت في العدة فلما قرب انقضاءه باعتقت
فانها تنتقل لعدة الحرائر فلما قرب انقضاءها مات زوجها فانها تنتقل لعدة الوفاة فلما قرب انقضاءها
وطئت بشبهة وجعلت منه فانها تنتقل لعدة الحمل (قوله فرع في حكم الاستبراء) أي تحريمه
الاستمتاع بالامة التي حدث له ملكها حتى يستبرأ وقد أفرد الفقهاء ما يباح مستقلا وإنما ذكر
عقب العدة لاشتراكهما في أصل البراءة فخص هذا الاسم لانهما كشيء فيه باقلا ما يدل على براءة
الرجع كمنه في ذوات الحيض وشهري ذوات الأشهر بخلاف العدة فانه لما يكف فيها بذلك خصت
باسم العدة المأخوذة من العدد لا شفا لها عليه خالوا الأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم في سبأ
أوطاس ألا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض حضة وأوطاس بضم الهمزة أفصح
من فتحها اسم وادمن هو وزن عند حنين وقاس الشافعي وضأ عنه غير المدنية علمها بجامع
حدوث الملك ومن لا تحيض من تحيض في اعتبار قدر الطهر والحيض وهو شهر غالبا (قوله وهو) أي
الاستبراء وقوله شهر الخ أي أو المدة فهو طلب البراءة وقد يطلق بمعنى تحصيلها أو الانصاف ٢٠ كافي
قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه أي حصل برائتهما وانصف سبأ
(قوله تر بص من فها راق) أي صبر وانتظار من فها راق ولوم حضة والمتر بص ٢١ هو السيد فها
إذا أراد التمتع بها وأوترز وبها أوهي نفسها غما إذا زال فراشها عنها بعتقها فلا بد من أن تر بص وتنتظر
نفسها بنفسها ولا يجوز لها أن تزوج حالاً وقد يكون الاستبراء في الحرة كما إذا كان لها ولد من غير
زوجها ومات ذلك الولد فانه بسن له استبرأؤه لانهما يكون حاملين الحمل الحائض من الأم
غير ثمنه السدس ولو عبر بالمرأة كافي من الحج المنهج لكن أولى أنجوها الحرة وغرها وقوله عند
وجود سبب مما يأتي وهو جنون الملك أو زوال القرائن وهذا باعتبار الأصل والغالب والافتد يجب
الاستبراء بغير ذلك كأن وطئ أمة غيره نظر أنها أمة فخص فيها الاستبراء لانها في نفسها مملوكة
والشبهة شبهة ملك العيين وخروج سبب من أمة ما لو تنهاز وجته الحرة فانهما يتعدى ثلاثه قروا
زوجته الامة فتعقد قرأين (قوله للعالم الخ) عليه تقدير أي وانما شرع التبرص للحصول العلم
بالبراءة وهذا من تعجل وقوله والتعبد وهذا في البكر ومن استبرأها ما تعاقبل بيعها والمشتراة من
صبي أو امرأة (قوله يجب استبراء) أي على السيد بالنسبة له إذا أراد التمتع بامته وأوترز ويوجبها بعد
أن وطئها أو علم بالنسبة لوال الغرائس عنها بعتقها بموته أو اعتاقها فحبس عليها أن تستبرئ بنفسها
بنفسها فلا يحمل لها أن تزوج قبل ذلك كما تقدم وقد يستحب الاستبراء كافي الحرة السابقة ولو كافي
الامة التي اشتراها زوجها فتستبرئ استبراء بالعتق وولد النكاح عن ولد ملك العبد فانه في النكاح
ينعقد مملوكا ثم يعتق بالملك وفي ملك العبد ينعقد مملوكا ثم يعتق بالملك وولد ملك العبد فانه في النكاح
يستحب لها الكهانة قبل بيعها استبرأؤها ليكون على بصيرة (قوله لحل تمتع) تعليل لوجوب الاستبراء

تكفي عدة الأخيرة
منها فتعده من
قراغ الوطء وتندرج
فيما بقية الأولى فإن
كرر الوطء استأنفت
أي لا لكن لارجعة
حيث لم يسبق من
الأولى بقية (فرع)
في حكم الاستبراء
وهو شرط رخص من
فيها راق عند وجود
سبب مما يأتي للعالم
ببرائه راجعاً أو للتعبد
(يجوب استبراء) لحل
تمتع أو

أى وانما واجب لاجل حل التمتع بها وقوله أو تزويج معطوف على تمتع أى أو لحمل تزويج فلا يحل
 للسيد أن تزوج أمتة على غيره إلا بعد استبراءها لكن بشرط أن يكون قد وطئها وبعلم منه أن
 الاستبراء إنما يجب على الرجل دون المرأة لأنها لا تستنجح بجواربها ولا بشرط وجوب الاستبراء في
 صورة التزويج الآية أن تكون الأمة موطوءة لم يدها وهذا لا يتناقض في المرأة اهـ (قوله
 بملك أمة الخ) ذكر لوجوب الاستبراء سبعين ملك الأمة أى خدمته وزوال فراشه ورد على الأول
 ما لو فقت المكاتب كناية بحجة الكتابة أو فقتها السيد عند حجرها من النجوم فيجب استبراءها مع
 عدم حدوث الملك وما لو أملت الأمة المريدة والسيد المريد أو السلما معا بعد درتهما فانه يجب
 استبراءها مع عدم ذلك ورد على الثاني ما لو اراد تزويج موطوءة مستولدة كانت أو غيرها فانه يجب
 استبراءها قبل تزويجها مع انها عند ارادة التزويج لم يزل فراشه عنها واجب بان هذين شيان باعتبار
 الاصل والغالب وهذا الصور حلت على خلاف ذلك وقال بعضهم ما ذكر ليس بسبب حقيقة
 والسبب في الحقيقة انما هو حمل التمتع أو زوم التزويج ولكل منهما اسباب من اسباب الأول الملك
 ومن اسباب الثاني وطء الأمة التي يريد تزويجها ويمكن حمل كلام المؤلف عليه بجعل قوله لحل تمتع
 أو تزويج محله لزوم وجوب الاستبراء وجعل الباعث قوله بملك الخ سببية مرتبطة بحمل التمتع لا وجوب
 الاستبراء في المتن أى يجب الاستبراء لاجل حل التمتع ولا لاجل حل تزويجها والأول يحصل بسبب
 ملك الأمة والثاني يحصل بزوال الفراش عنه على اللفظ والفشر المرتب (قوله ولو معة) غايته في
 وجوب الاستبراء ملك الأمة أى يجب بذلك لو كانت الأمة التي استبرأها معة وقوله شبهة مثلاً
 وعادة الحمل قوله ولو معة أى فيجب عليها الاستبراء بعد انقضاء العدة وهذا بالنسبة لحل التمتع أما
 بالنسبة لحل التزويج فيمكن فيه انقضاء العدة وهذا كله ان كانت العدة تقريه فان كانت العدة
 فلا استبراء وتقطع بملك لها والصلوب أن معتدته يجب عليها الاستبراء أيضاً لكن تنقطع العدة
 بالفارق بين معتدته ومعة غيره انما هو انقطاع العدة وعدم انقطاعها اهـ وهذا محله في ارادة
 التمتع أما في ارادة التزويج فيجب الاستبراء كما صرح به في الروض (قوله بشر الخ) الباسية
 متعلقة بملك أى ان الملك حصل له بسبب شرائه للأمة وقوله أو اراد أى لها وقوله أو وصية أى باله مع
 قبولها وقوله أو وصية أى باله وقوله مع فرض قيد في الجهة اذ هي قوله لا تملك بوقوله أوسى أى حاصل منه
 لها فهذه كلها اسباب الملك وقوله بشرطه أى بوجود شرط السي أى التملك به وقوله من القصة أو اختيار
 تملكه ان شرطه ولو تنوع الخلاف يعنى انه اختلف فيما يحصل به التملك بالسي فقيل القصة أى
 قصة الامام السبي على المستحقين وهو الرابع وقيل اختيار التملك أى بان يقول كل واحد منهم
 اختارت نصيبى وهو زوج وفى الجبرى مانصه وعن الجوينى والفقهاء وغيرهم انه يحرم وطء
 السراى الذى يجلب من الزوم والهند والترك الآن ينصب الامام من بقى القنات من غير نظم أى
 بقرن خمس الخمس لاهله اهـ سم والمعتمد حوازلوط لاحتمال ان يكون السراى من لا يارمه
 التحميس كذى ونحن لا نبحر بالشك مر اهـ وسيد كر الشارح مسئلة حكم السراى المتصلوبة
 من الزوم والهند فلا قلن شفعة فى اوامر باب الجهاد باسطة من هذا (قوله وان تيقن برافرحم) غايته
 لوجوب الاستبراء أى يجب الاستبراء وان تيقن الخ للتعبد كما مر (قوله كصغيرة) تمثيل للتيقن
 برافرحمها (قوله ويكر) فى كون البكر تيقن برافرحمها نظر لانه يمكن شفعه باستدخال المتى من
 غير وطء واجب بان ذلك نادراً فلا يبره (قوله وسواء املكها الخ) تعمم فى وجوب الاستبراء
 فهو معطوف على العامة ولو قال ولو كره من صى الخ عطف على كصغيرة لكان أولى وأخصر اذ من
 افراد من تيقن برافرحمها (قوله فيجب) أى الاستبراء هو تزويج على الغاية وعلى التعميم وقوله
 فيما ذكر أى الصغيرة وما بعدها (قوله بالنسبة لحل التمتع) أى وأما بالنسبة لحل التزويج فيجب

تزويج (بملك أمة)

ولو معة بشرطه أو

ارث أو وصية أو وصية

مع قبض أوسى

بشرطه من القصة أو

اختيار تملك (وان

تيقن برافرحم)

كصغيرة ويكر سواء

أملكها من صبي ام

ارثه ام من بائع

استبرأها قبل البيع

ففيها فبأذ كمر

بالنسبة لحل التمتع

الاستبراء كافي الروض وشربه وعبادتهما وان اشترى أمة غير موطوءة أو أمة من امرأة أو وصي أو أمة
استبرأها البائع فله تزويجها بالاستبراء فان اعتقها فله تزويجها قبل الاستبراء وإن كان
الرشد طلب حيلة مستطاة للاستبراء فله أن يبيع من الخفية اعتقها ثم تزويجها أو قوله
استبرأها البائع الجملة صفة أو قوله فله تزويجها أي على الغير وهو جواب أن وقوله فله تزويجها
أي لنفسه (قوله وزوال فراش) عطف على بملك أمة أي يجب الاستبراء عليها بزوال فراش أي
ملك وقوله أي السيد وهو قيد في الفراش ونزوحه ما لو اعتق أمة المزوجة أو المعتدة ممن زوج فلا
استبراء لام البت فراشا السيد ولا بالاستبراء الحمل المتع أو التزويج مجزئ مشغولة بحق الزوج من
الزوجة أو عدة النكاح وقوله عن أمة متعلق بزوال وقوله موطوءة نزع غير هاته الاستبراء عليها
بعقها (قوله غير مستولدة ومستولدة) نعم في الموطوءة (قوله به قها) متعلق بزوال والناء
سمية (قوله أي اعتاق) بيان لما يحصل به العتق أي أن العتق الحاصل لها تارة يكون باعتراف
السيد لها وتارة يكون بموته (قوله كل واحدة منهما) أي من المستولدة وغيرها (قوله أموته)
عطف على اعتاق وتصور عتقها بموته بما إذا كانت مستولدة أو مدبرة لأن غيرهما لا يعتق بالموت
بل يقتل الملك للورثة (قوله لأن استبرأ الخ) استثناء من وجوب الاستبراء على من زال فراشها
بالعتق أو بالموت أي يجب عليها الاستبراء إلا أن استبرأها سيدها قبل اعتاقها وكانت غير مستولدة فلا
يجب عليها وصار التفسير وشربه ولو استبرأه أي قبل العتق مستولدة فانه يجب عليها الاستبراء
لما زال استبرأ فله غير هاته أي غير مستولدة ممن زال عنها الفراش فلا يجب الاستبراء فتزوجا حالا
اذلا تشبهه من كونه بخلاف المستولدة فان تشبهها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زال فراشها اه
ولو صنع الشارع كصنعها كان أولى وأوضح (قوله غير مستولدة) مفعول باستبرأ وقوله ممن زال
عنها الفراش بيان للعراق الذي هو لفظ غير والمراد زال عنها الفراش بالاتفاق الذي استبرأها قبله
وحاصل هذه المسئلة أنه لو استبرأ السيد أمة غير المستولدة بان مضت مدة الاستبراء وهو لم يطأها قبلها
ثم زال فراشها عنها بالاتفاق فلا استبرأ عليها فلها أن تتزوج حالا (قوله فلا يجب) أي الاستبراء عليها
وهو مفرغ على مفهوم قوله لأن استبرأها أو جواب شرط محذوف أي فان استبرأها كما ذكر فلا يجب
استبرأه ولو حذفه لكان أخضر وأولى لأنه يعلم من استثنائه مما يجب الاستبراء فيه (قوله الخ)
اضراب انتقالي (قوله اذلا الخ) عليه لعدم وجوب الاستبراء وقوله هذأي غير المستولدة التي
استبرأها سيدها قبل زال الفراش (قوله بخلاف للمستولدة) أي فان تشبهه المشكوكه قال في الصحة
والفرق بين غير المستولدة وبين المستولدة تظاهرا إذا لولا لانتبه للمشكوكه بخلاف الثانية لثبوت
حق الحرية لها فكان فراشها أشبه بفراش المرأة المشكوكه أه بالمعنى وقوله أشبه بفراش المرأة
وهي تجب عليها العدة اه (قوله ويجزئ بل لا يصح الخ) هذا عيذ أن السبب في الاستبراء دم التزويج
وهو يؤيد ما تقدم من بعضهم أن السبب الحقيقي إحداث التمتع ووزم التزويج وقوله تزويج
موطوءة أي أو موطوءة غيره ان كان الماء مختزما أو أدر تزويج الغير واحدة ولم يكن الدائم استبرأها
قبل البيع كما علم من التفصيل الذي ذكره الشارع (قوله قبل مضى استبرأ) في الصحة وإنما
حل بيعها قبله مطلقا لأن القصص من الثمر ملك العين والوطء قد يقع ودلا بخلاف النكاح لا يقصد
به الأول وه (قوله حذر من اختلاط الماهين) أي اشتباها حديثا بالآخر فليس المراد حقيقة
الاختلاط لانه تقدم أن الرحم لا يحتوي على ما يمين (قوله أها غير موطوءة) صادق صورتين بما
اذم توطأ أصلا بما اذا وطئها غيره وقد أدهما بقوله فان كانت الخ (قوله فله) أي المالك
والناسب للتعاقب أن يقول فلا يحرم تزويجها وقوله تزويجها أي قبل مضى مدة الاستبراء وكذا
يقال فيما بعد موقوفه مطلقا أي من كل أحد (قوله لو موطوءة غيره) أي أو كانت موطوءة غير

وزوال فراش له
(عن أمة موطوءة)
غير مستولدة أو
مستولدة بعقها أي
باعتق السيد كل
واحدة منهما أو
موته لأن استبرأ
قبل اعتاق غير
مستولدة ممن زال
عنها الفراش فلا
يجب بل تزويج حالا
اذلا تشبهه هذه
مشكوكه بخلاف
المستولدة (و) يحرم
بل لا يصح تزويج
موطوءة أي المالك
(قبيل مضى
استبرأ) حذر من
اختلاط الماهين اما
غير موطوءة فان
كانت غير موطوءة
لاحد فله تزويجها
مطلقا أو موطوءة
غيره

المالك المديلتز ويجهان كانت موطأه أو البائع لها قبل استبراء أو موطأه بشبهة أو زنا (قوله)
 (قوله) أي للمالك الذي هو المشتري وقوله تزويجهما عن المأثمته أي على من المأثمته مولأ فرق فيه
 بين أن يكون الماء محترماً لا مضطمة بالاستبراء عند أم لا ويلحق ذلك ما بعده (قوله وكذا
 من غيره) أي وكذلك أنه أن تزويجهما عن غير من الماء منه لكن بشرط أن يكون الماء غير محترم بأن
 كان موطأه لها زنا أو غيرهما لكن مضطمة بالاستبراء منه أي عند صاحب الماء قبل انتقالها
 للمشتري (قوله ولو اتفق موطأه أنه فله نكاحها بالاستبراء) أي كما يجوز أن يشفع للمضطمة منه إذا
 اشتتلا هنا ومن ثم لو اشترى أمه فروجها لبايعها الذي لم يوطأها غير موطأه استبراء كالواضع
 فأراد بايعها أن تزويجها وخرج بموطأه ومثلها من لم توطأ أو وطئت زناً واستبراءها من انتقلت منه إليه
 من موطأه غير موطأه غير محرم فلا يحل له تزويجها قبل استبراءها وان اعتقها أنه تحته وقوله من وطئها
 فاعل خرج (قوله وهو) مبتدأ خبره حيضة وقوله أي الاستبراء أي قدره وقوله لذات أقراء حال من
 المتداعى رأى أو من الخبر مقدم عليه وهو الموضع لمجيء الحال من النكرة (قوله حيضة كاملة)
 أي كان الصبر منها بالحيض وفي العدة بالظهر لأن الأقراء فيها متكررة وتعرف البراءة بتكرار
 الحيض ولا تكرار هنا فيعدها الحيض الدال على البراءة من الحيض فالتقطع حيضها صيرت إلى أن تحيض فاستبراء
 يحيض فان لم تحيض صيرت إلى سن اليأس ثم استبرئت بشهر على نحو ما تقدم في العدة وأقل مدة
 أمكان الاستبراء إذا جرى سببه في الظهر يوم وليلة ولحلتان وفي الحيض ستة عشر يوماً ولحلتان
 (قوله فلا تكفي بقيتها) أي الحيضة أي لا يحصل هذه البقية من الحيض الاستبراء بخلاف بقية الظهر
 في العدة فإنها تحيض فأول الفرق أن بقية الظهر تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهذه تستعقب
 الظهر ولا دالة له على البراءة (قوله ولو وطئ الخ) أي لو وطئ السيد أمته في الحيض أي قبل مضى
 مدة الاستبراء كإيدل عليه أتم العدة ولو صرح به كالروض وشرحه لكان أولى وصارته الروض وشرحه
 فرع وطئه السيد أمته قبل الاستبراء أو في أثناءه لا يقطع الاستبراء وان تم به لقيام الملك بخلاف العدة
 فان حبلت منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كالوطئها ولم تحبل أو حبلت منه في أثناءه لمحلته
 بانقطاعه لتمامه قال الامام هذا إن مضى قبل وطئه أقل الحيض والا فلا تحل له حتى تضع كالوطئها
 قبل الحيض اهـ (قوله فحبلت منه) أي الواطئ (قوله فان كان) أي الحبل وقوله قبل مضى
 أقل الحيض الطرف، تعالى فحبلت خبر كان أي فان كان حاصل قبل مضى أقل الحيض وهو يوم
 وليلة (قوله انقطع الاستبراء) أي انقطع الحبل باعتبار الاستبراء بالحيض واعتبار الاستبراء بالوضع
 فأذا وضعت حل موطأها كما يفيد قوله وبقي التحريم إلى الوضع أي بقي تحريم الوطئ عليه إلى أن تضع
 فأذا وضعت ارتفع التحريم ولا يلزم استبراء ثان بعد الوضع (قوله كالوطئ الخ) الكافي للتنظير
 أي هو تنظيرها لموجب الأمه ونوطئ لها في حال طهرتها فإنه يبيح التحريم إلى الوضع فإذا وضعت
 ارتفع (قوله وان حبلت بعد مضى أهله) أي الحيض وهو يوم وليلة (قوله كفي) أي مضى
 أهله في الاستبراء أي حبل له بعده انتفع بها ولا يصير إلى الوضع (قوله لمضى حيض الخ) عليه لقوله
 كفي أي وانما كفي ذلك لمضى حيض كامل لها قبل الحمل (قوله ولذات أشهر) معطوف على
 لذات أقراء أي والاستبراء لذات أشهر وهو قوله من مضى الخ بيان لذات الأشهر وقوله شرأ أي مالم
 تحض فيه فان حاضت فيه استبرئت بالحيضة لا بما صارت من ذوات الأقراء اهـ عـش (قوله)
 والحامل معطوفاً ضاعى ذات أقراء أي والاستبراء لامة حامل وقوله لا تعتمد بالوضع أي ليس
 لها عدة بالوضع وهو قيد في كون الاستبراء حتى للحامل وضع الحمل وخرج به ما لو كانت تعتد
 بالوضع بأن ملكه معتدة من زوج أو وطئها أو عتقت حاملاً من شبهة وهي فراش له سيداً فلا
 يكون الاستبراء بالوضع بل بزمانها من تسبرئ بعده (قوله وهي) أي التي لا تعتمد بالوضع وقوله التي

فله تزويجهما عن
 المأثمته وكذا من
 غيره ان كان الماء
 غير محترم أو مضت
 مدة الاستبراء منه
 ولو اتفق موطأه
 فله نكاحها ولا
 استبراء (وهو) أي
 الاستبراء لذات أقراء
 حيضة كاملة فلا
 تكفي بقيتها الموجودة
 حاته وجوب الاستبراء
 ولو وطئها في الحيض
 فحبلت منه فان كان
 قبل مضى أقل
 الحيض انتقطع
 الاستبراء وبقي
 التحريم إلى الوضع كما
 لو حبلت من وطئها
 وهي طاهرة وان
 حبلت بعد مضى
 أهله كفي في الاستبراء
 لمضى حيض كامل
 لها قبل الحمل (ولذات
 أشهر) من صغيرة
 أو أسة شهر والحامل
 لا تعتمد بالوضع أي
 بوضع الحمل وهي التي
 حلها من الزنا

جملها من الزنا أى ولم تحض فان حاضت كفت حفصة ولا عبرة بالجمل ولو كانت من ذوات الشهور
 ومضى شهر فكذلك والحاصل ان الاستبراء في الحامل من الزنا يحصل بالاسبق من الوضع والحفصة
 فمن تحض وبالا سبق من الوضع والشهر في ذوات الاشهر (قوله أو المسبية الحامل) أى من كافر
 وأباعد كرها وما بعدها ان الجمل قد يكون من غير زنا ويكون الاستبراء بالوضع وان دفع بذلك حصر
 بعضهم الحامل التى لا تعتمد بالوضع فى التى جملها من زنا وقال لانه ان كان من سيدها ما صارت به أم ولد
 ولا يصح بيعها وان كان من زوج انقضت عدتها به ولا يدخل الاستبراء في العدة بل بحسب الاستبراء
 بعدهم ويكون الولد في هذه وقتيا وان كان من شبهة انقضت عدة الشبهة بوضعه والولد حرم ونفيم الواطئ
 فحتمه السيد الأمة ولا يصح بيعها وهى حامل به لان الحامل بحر لا تباع فيتعين أن يكون الجمل من الزنا
 وحاصل الدفع اننا لانسم أنها تنصرف في ذلك بل نادرة تكون حاملا من زنا وتارة تكون غيرها كالسبية
 اللذ صكورة وما بعدها (قوله أو التى هى حامل من السيد الخ) أى والأمانة التى هى حامل من
 السيد ثم زال عنها فرأشه بصفتها لها ليس لها عدة الوضع فإذا رام تزويجها بالبدن من استبراءها
 ويكون استبراءها بالوضع (قوله سواء الخ) تعميم في الأخيرة وهى الحامل التى زال فرأش السيد
 عنها الحق أى لا فرق فيها بين أن تكون مستولدة من قبل هذا الجمل بأن ولدت منه أو لا ثم وطئها
 وحانت منه ثم اعتقاها أو لم أن تزوجها فيكون استبراءها بالوضع والتعميم الذى ذكره وساقط من عبارة
 التحفة والنهاية (قوله وضعه) أى والاستبراء لحامل وضع الجمل للحصول البراءة به وللشهر السابق
 (قوله لو اشترى نحو وثنية) أى كحسوسة (قوله أو مرتدة) أى أو اشترى مرتدة (قوله فاضت)
 أى الوثنية ونحوها والمرتدة (قوله ثم بعد فراغ الحيض) الطرف متعلق بقوله ما صلت بعده وقوله أو فى
 أناته أى الحيض (قوله ومثله) أى مثل الحيض الشهر أى فلو صلت بعده أو فى أناته لم يكف
 مضى الشهر عن الاستبراء قال فى التحفة وكذا الوضع على ما صرح به اهـ (قوله لم يكف حيضها الخ)
 أى فلا بد من استبراء نان بعد الاسلام وقوله أو نحو أى الحيض من الشهر أو الوضع وقوله فى الاستبراء
 متعلق بكفى (قوله لانه الخ) عليه لعدم الاكتفاء بما ذكر فى الاستبراء وقوله لا يستعقب ان
 جعلت السنين والثلاثة زائدتين فما بعده فاعلم بما حذفت مفعوله أى لا يعتقه ويشترط به حل
 التمتع وان جعلنا لطلب فما بعده مفعول والفاعل ضمير مستتر يعود على المنة كزمن الحيض
 ونحوه أى لا يستأنز ويطلب حل التمتع واعتراض التعليل الذى كورانه يأتى فى المهرمة أى اذا
 اشترها محرمة فاضت ذل التحال فانه يعتد به مع انه لا يستعقب الحل (قوله الذى هو) أى حل
 التمتع بعد مضى الحيضة أو الشهر القصد فى الاستبراء أى وهذا القصد لم يحصل بما ذكر فلا يكتفى فى
 الاستبراء بذلك قال القفال كل استبراء لا يتعلق به استباحة الوطء لا يعتد به أى الاستبراء المهرونة
 قبل انفسك الزهرن فيعتد به لا به يحل للراهن ووطؤها باذن المرتهن فهى محل الاستمتاع وقرى ابن
 حجر بينها وبين ما لو اشترى عبدا ما نون له فى التجارة أمة وعليه دين حيث لا يعتد باستبراءها قبل
 سقوط الدين فليس للسيد وما عا أنه يجوز للسيد ووطؤها باذن العبد والغرماء حل اهـ جعل
 وقوله وقرى ابن حجر صارت و يفرق بينهما وبين ما قبلها بانه محل ووطؤها باذن المرتهن فهى محل
 للاستمتاع بخلاف غيرها حتى مشرة المانون لانه حقاى الحجر وهو لا يعتد بانه فان قلت هى تباع
 له باذن العبد والغرماء فساوت المهرونة قلت الاذن هنا لنذر لا خلا فى جهة تعلق العبد والغرماء
 بخلافه فى المهرونة اهـ بخفى (قوله وتصدق المملوكة بلا يمن فى قولها حاضت) أى تصدق
 فى انقضاء الاستبراء قال فى التحفة واذا صدقناها فكذبها قبل محل له ووطؤها فاساعلى ما لو ادعت
 التعليل فكذبها بل أولى أو لا يفرق محل نظر والاول اوجه اهـ (قوله لانه) أى الحيض لا يعلم الا
 منها وهو على تصديقها لا يمن فى قولها ذلك قال الجبىرى ولا لها نكاحات لم يقدر السيد على الخلف

أو المسبية للحامل
 أو التى هى حامل من
 السيد وزال عنها
 فرأشه بفتح سواء
 الحامل المستولدة
 وغيرها (وضعه)
 أى الجمل (فرع)
 لو اشترى نحو وثنية
 أو مرتدة فاضت ثم
 بعد فراغ الحيض
 أو فى أناته ومثله
 الشهر فى ذات الاشهر
 أصلت لم يكف حيضها
 أو نحو فى الاستبراء
 لانه لا يستعقب حل
 التمتع الذى هو
 القصد فى الاستبراء
 (وتصدق المملوكة
 بلا يمن فى قولها
 حاضت) لانه لا يعلم

على عدم الحيض فلا سيد وطؤها بعد الطهر وهذا حيث أمكن كالتصدق الحرة في انقضاء عمتها حيث
 أمكن لانها مؤمنة على رجها اه (قوله وورم في غير مسية تمتع الخ) وهل هو كبيرة أو لا فيه نظر
 والاقرب الاول لكن لا يخفى أن الوطء وإن كان حرألا لعدم الاستبراء لكنه ليس زنا بل جود شهوة
 الملك وحمل حرمة على تخلف الزنا فان خافه حازه لأفاده ع ش وغيره (قوله ولو بغض نظر بشهوة) أي
 ولو كان التمتع بغض نظر شهوة فانه يحرم وفي ما صنفه قوله ويحرم الاستمتاع بالمسرة أن قد يشعل
 الاستمتاع بغض شعرها ونظرها من أو نظر شهوة يجر ثباتها المتفصل وهو غير بعيد ما لم يوجد جند نقل
 بخلافه (فرع هـ) وقع السؤال استطراداً من النظر لاجل الشرائع يجوز إذا كان بشهوة كافي
 نظر الخطية أو يرق فيه نظر اه بتصريف (قوله وورم) يفيد عدم تقيد به فإذا كان بشهوة وتقيد
 الخ نظر بما إذا كان بشهوة أم بهجره الملس ولو بغض شهوة (قوله قبل الخ) متعلق بـ (قوله لا دانه
 الى الوطء المحرم) عليه حرمة التمتع لكن بغض الوطء والالم يصح لانه صبر المعنى يحرم التمتع بالوطء لا دانه
 الى التمتع بالوطء ولا معنى له (قوله والا حتم الخ) عليه ثانية حرمة التمتع مطلقاً سواء كان بوطء
 أو غير موقوفه انها حامل بصر أي بان وطئت بشهوة أو وطئها سبيها (قوله فلا يصح نحو سبيها) أي
 وإذا كانت حامل بصر فلا يكون سبيها صحيحاً وإذا لم يكن صحيحاً لا يجوز للشترى أن يتبع بها لانها باقية
 على ملك البائع (قوله نعم الخ) استدراك من حرمة التمتع بما دفع به ما يتوهم من حرمة الخلوة أيضاً
 وقوله لتحل بالخلوة بها أي لتفريق الشرع أمر الاستبراء الى أمانته نعم إن كان مشهوراً بالزنا وعدم
 المسكة تحل بينه وبينها (قوله أمانى المسية الخ) هـ قابل قوله غير مسية وقوله بغير الوطء الخ انها
 فارقت المسية غير هاتين ما كها ولو حالاً فلا يحرم فيها الاحتمال السابق وانما حر وطؤها صيانة
 لها أن يختلط بما سوى الحرمة ولم ينظر والاحتمال كونها لم يملكها سبيها بالندرة
 وقوله لا الاستمتاع بغيره أي لا يحرم عليه الاستمتاع بغير الوطء وقوله من تقبل ومن بيان بغير الوطء
 (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) لتعليل حرمة الوطء وعدم حرمة غير موقوفه لم يحرم الخ أي في الخبر
 المسار أو القرع وهو قوله في سبأ أو طاس إلا أنه أحاطل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض
 حضة وقوله من أمانى المسية وقوله غير أمانى الوطء (قوله مع غلبة الخ) فيه إن هذا لا يختص
 بالسبأ فلا يشترط المدعى وقوله الى من الأمامة بالنسبة لا متدأداً لا بدى وكان حقه من إن بدوى
 النظر اليهن ليكون مقابل امتداد الأعين وقوله سبأ الحسن أي خصوصاً في الغلبة المذكورة
 الأمانى الحسن (قوله ولان ابن عمر الخ) معطوف على قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ (قوله من
 سبأ أو طاس) وقيل من سبأ أو طاس أو جمع بينهم ما بان جلولاً كانوا معاوين لجوازن لكونهم
 خلفهم أي معاهدين لهم فيمكن أن السبأ ما من جوازن أو من جلولاً وقصودها في الموضع المسمى
 بأوطاس فتكون الجارية الواقعة لا من عمر من جلولاً أو قصصة ابن عمر رضى الله عنه انه اتفق أن
 واحدة من نساءهم فلما نظروا فيها كارتى أي سيف فضة فلبسها الصبر عن تقبلها
 والناس ينظرونه ولم ينكر أحد عليه فصار أراجاء سكوتها لا يقال الإجماع لا ينعتق في حياته صلى
 الله عليه وسلم لا نقول المراد لم ينكر عليه أحد من الصحابة بعد موته صلى الله عليه وسلم لا يقال
 تقبله لها خار لم يرد لا نقول لعله اعتقد عدم جود أحد عنده فقوله والناس ينظرون أي وهو
 لم يعلم بذلك وأنه فعله اغتاضه لكفاراً واحتجاده (قوله والحق الماوردى الخ) قال سم ظاهر
 كلامهم بخلافه اه (قوله بالمسبة) متعلق بالحق وقوله في حل الاستمتاع هذا هو وجه الالتحاق
 وقوله كل الخ مفعول الحق وقوله من لا يمكن جعلها أي أمة لا يمكن جعلها لانه منه كسر ولياس وحل
 من زنا موجود في طلبها إذا حمل لا تصور أن تحمل على جعلها الحاصل (قوله كصية الخ) تمثيل
 لتي لا يمكن جعلها (قوله لا تصير أمة الخ) وهذا بخلاف الزوجة فانها تصير فراساً بغير الحلوة بها حتى

الامنها (ورم في غير
 مسية تمتع) ولو بغض
 نظر شهوة ومن
 (قبل تمام استبراء)
 لا دانه الى الوطء
 المحرم ولا حتم انها
 حامل بصر فلا يصح
 نحو سبيها نعم تحل
 له الخلوة بها أمانى
 المسية بغير الوطء
 لا الاستمتاع بغيره
 من تقبل ومن
 لانه صلى الله عليه
 وسلم لم يحرم منها غيره
 مع غلبة امتداد
 الأعين والأيدى الى
 من الأمانة سبأ
 الحسن ولان ابن عمر
 رضى عنه قبل أمة
 وقعت في سهمه من
 سبأ أو طاس والحق
 الماوردى وغيره
 بالمسبة في حل
 الاستمتاع بغير الوطء
 كل من لا يمكن جعلها
 كصية وأبنة
 وحامل من زنا
 (فرع هـ) لا تصير
 أمة فراساً السيد ما

إذا أولدت للأماكن من النسوة الحقه وإن لم يعترف بالوطه والفرق أن مقصود الشكاح الخشع والولادة كشي فيه بالأماكن من الخلو ملك الجين قد يقصده التبارع والاستخدام فلا يكتفي فيه بالأماكن من الوطه اهـ شرح المنهج (قوله الأوطه منه) أي من السيد ومثل الوطه دخول مائه المحرم فيه وقوله في قلمها خرج به الدر فلا تصير فرأينا بالوطه فيه وقبل تصير فرأينا ما فعله إذا أولدت للأماكن منه بلغة (قوله يعلم ذلك) أي الوطه وقوله بأقراءه أي السيد وقوله به أي الوطه وقوله أو ببينة أي على الوطه أو على أقراءه به (قوله فإذا الخ) تفرع على كونها تصير فرأينا أو عبارة الثقة مع الأصل وإذا تقرر أن الوطه يصير فرأينا فإذا أولدت للأماكن الخ (قوله للأماكن من وطئه) أي عند الأماكن أو مع الأماكن فاللام بمعنى عند أو مع والمعنى أنها إذا أولدت ولدا يمكن أن يكون من وطئه بأن يكون بين زمن الولادة وزمن الوطه سنة أشهر (قوله الحقه وإن لم يعترف به) أي بان سكنت عن استحقاقه وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم الحق الولد زمة بمجرد الفرائض أي بعد عمله الوطه برحى أو اختياراً فنفي الولد بعد أقراءه بالوطه ودعى استبرأه بعد الوطه بحضة وقبل الوضع بسنة أشهر وحلف على ذلك لم يبقه الولد وذلك لأن الوطه الذي هو المفعول عليه في الصفوف عارضه دعوى الاستبرأه عبي على بعض الأماكن ولا نعول عليه في ملك الجين والله سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في الثقة) • أي بيان أحكامها وأعلام أن الثقة ثلاثة أسباب الزوجية والقرابة والملك وذكر في هذا الفصل الأولين وذكر الثالث في فصل الخصائص وكما في الأولى ذكره في هذا الفصل جمعا بين الأسباب وبدا بغيره لآزوجه لآزوجه أقوى لكونها معاوضة في مقابلة التكنين من التبع ولا تسقط بعض الزمان وأثر ثباتها لزوجها في الشكاح وبعدها كان طلقته وهي حامل أو كان الطلاق رجعيا والأصل فيها الكتاب والسنة والأجاع فمن الأول قوله تعالى وعلى المولود زكوة وكسوتهن بالمعرف ومن الثاني خبر اتفقوا لله في النساء فأنكم أخذتموهن بأمانة الله تعالى واستقلتم فروجهن بكلمة الله تعالى ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعرف (قوله من الاتفاق) برده على أن الثقة مصدر مجرد عن الاتفاق مصدر يزبد ولا يشق الجرد من المزبد يمكن أن يجاء بأن المراد ما أخوف من الاتفاق والأخذ أوسع دائر من الاشتقاق (قوله وهو) أي الاتفاق وقوله الخارج أي دفع ما يسمى ثقة لمن يستحقه ثم إن الاتفاق لا يستعمل إلا في الخبر كان الأصراف لا يستعمل إلا في غيرهم ومن بلاغات الزخشي لا صرف في الخبر كما لا خبر في الصرف وهو مرد الهز إلى الصدر (قوله يجب) أي وجوباً موسعاً فلا محبس ولا لازم لكن لو ما لسته وجب عليه الدفع فان تركه مع القدرة عليه أثم حل يجبر (قوله المدا لا تقي) أي ذكره في المتن ثم إن المؤلف قد عرفنا ما فعله لا لفعول وجعل الفاعل يجب من صنع المتن خبراً وقدره مبتدأ (قوله وما عطف عليه) أي المدا لا تقي وهو مبدأ ثم ونصف أي وما يتعلق به من الأدم وما به (قوله لآزوجه) متعلق بيجب (قوله ولو لم أقوم بضعة) الغاية للتعميم أي لا فرق في وجوبها ذكراً لآزوجه بين أن تكون أمة أو تكون حرة ولا فرق أيضاً بين أن تكون محصنة أو مبرئة (قوله مكنت من الاستمتاع بها) أي بان عرضت نفسها عليه كان تقول إنني مسئلة نفسي المكن فاعتز أن تملك حيث شئت وأن تأتيني وحمل ذلك إذا كان في بلدها فإن غاب عن بلدها رقت الأمر إلى الحاكيم ليكتب إلى حاكم بلد آزوجه ليعلمه الحال فيهيئ إليها ما يربك في الاتفاق عليها فإن لم يفعل شيأ من الأمرين فرضها القاضي في مالها من حين إمكان وصوله وهذا إن كانت بالغة فاقبله فإن كانت صغيرة أو مجنوناً فالعبرة بعرض ولها لأنه هو المظالم بذلك ولا بد من التمكن التام فلم يكن وقتاً كان تمكنه الليل دون النهار وفي دار دون دار فالثقة لها وتخرج فيمكنها من الاستمتاع بها ما لم تمكنه من ذلك فهي ناشرة ولا ثقة لها وقوله ومن نقلها الخ أي ومكنته من نقلها إلى حيث شاء آزوجه وتخرج به لمواتمتت من ذلك فهي ناشرة أيضاً ولا ثقة

الأوطه منه في قبها
ويعلم ذلك بأقراءه به
أو ببينة فأن أولدت
للمكان من وطئه
ولدا الحقه وإن لم
يعترف به
• (فصل في الثقة) •
من الاتفاق وهو
الانحراج (يجب) المدا
الآزوجه وما عطف عليه
(زوجية) ولو أمة
ومرصة (مكن)
من الاستمتاع بها
ومن نقلها إلى حيث
شاع عند أمن الطريق
والمقصود لو بر كوب
يجر غلبت فيه

لها وقوله عند أمن الطريق وللقصد فينبغي اشتراط تمكين نفسها له من نقلها الى حيث شاء أى بشرط ذلك اذا كان كل من الطريق والمقصد آمنا والا فلا بشرط فلو امتنعت من ذلك حيفتد فليست بناشرة وعليه نغتها وقوله ولو ركب بصر الخ غاية في اشتراط التمكين من النقل معه أى بشرط ذلك ولو كان النقل يكون ركب بصر لانه يلزمها البانته اليه على الاوجه كما في فتح الجواد وقوله غلبت فيه السلامة قيد في ركب بالهر ونحوه ما لو لم تغلب فيه السلامة فلا بشرط ان تمكن من نقلها الذي يحصل ركبوه بمعنى لو امتنعت من ذلك لاسكون ناشرة فلا تسقط نغتها (قوله فلا تحجب) أى المذكورات من المذموم اعطف عليه وما يتعلق به ويصح عوده على المؤن المعلومه من المقام وهو تفرس على قوله مكنت المجهول قيد الجواب وقوله بالعقد أى وقبل التمكين وذلك لانه يجب المهر فلا يوجب عوضين ولانها محمولة بسبب جهل حال الزوج من سار أو اعسار أو توسط والعقد لا يوجب جمل الانجها ولا نهى الله عليه وسلم تزوج عائشة ونهى الله عنها وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع سنين ولم ينقل انه أنفق عليها قبل الدخول فلو كانت النفقة واجبة بالعقد لسانها اليها ولو وقع لنقل (قوله خلا للقديم) أى القائل بوجوبها بالعقد كالمهر يلبس وجوبها للبرصة أو لتقامو كثر الرشد من مانته وقوله والقديم تحجب بالعقد أى وتستقر بالتمكين كما عرح به الجلال ثم قال عقبه فان امتنعت سقط اه وانظر ما عرح به بالقديم عليه ولعله يظهر ذلك في الموات أحدهما قبل التمكين فيستحق مؤنتها بعد العقد وقبل الموت (قوله وانما تحجب بالتمكين بوما فيوما) أى وتحجب بفجر كل يوم كما يصرح به وانما وجبت به لان الواجب كما سيأتي الخبز فيحتاج الى طعمه وعنه وغيره فلو حصل التمكين ابتداء في أثناء اليوم وجبت بالقط حتى لو حصل وقت الفرو وبك يقع كبر اوجبت كذلك ونحوه بقول ابتداء ما لو كان ذلك بعد نزول بان كانت ناشرة ثم مكنت نفسها في أثناء اليوم فلا تحجب نفقة ذلك اليوم لانها تسقط بالنشور فلا تعود بالطاعة (قوله وبصدق هو بعينه الخ) أى لو اختلف الزوجان في التمكين وعدمه بان ادعته هي وأذكره هو ولا يشترط صدق بعينه لان الأصل عدمه ولو تنكر من العين حلفت هي عين الردواستحققت النفقة لان العين الردودة كالقرار أو كالبينة (قوله وهي الخ) أى ونصدق هي فيما لو اتفقا على التمكين وادعى ونشوزها بعد وهى عدمه أو ادعى هو الاتفاق عليها وادعت هي عدمه وذلك لان الأصل عدم النشوز وعدم الاتفاق وقوله والاتفاق عليها بالبرص على النشوز (قوله وانما مكنت من يمكن التمتع ا) من واقعة على الزوج وهى فاعل الفعل ومفعوله محذوف أى لو امكن التمتع الزوجة التي يمكن التمتع بها زوجهما وجبت عليه المؤن وقوله ولو من بعض الوجوه أى ولو كان التمتع جامعا من بعض الوجوه لا من كلها (قوله وجبت مؤنتها) أى على الزوج بها (قوله ولو كان الزوج طفلا) غاية لوجوب المؤن لها عليه وهى للرد على من قال لا تحجب عليه لانه لا يستمتع بها بسبب هو معدن وفيه وجبة التمتع مع شرح م د والظاهر انها تحجب لكثرة ما يمكن يمكن وطؤها وان لم تبلغ كما هو ظاهر على ما غير لا يمكن وما اذا عرضت على وليه لان النافع من جهته والثاني لا تحجب لانه لا يستمتع بها بسبب هو معدن وفيه فلا يلزمه غرم انتهت (قوله وان عجزت عن وطء الخ) ظاهر ضيقه انه غاية لقوله وجبت مؤنتها المرتب على من يمكن التمتع بها ورد عليه انه لا يلزمه قوله بعد لان عجزت بالصفر لانه يغفل المعنى لان عجزت أى من يمكن التمتع بها بالصفر ولا يخفى ما فيه لو قدم الشارع هذه الغاية على قوله وانما مكنت الخ لكان أولى لانه يصير عليه غاية لقوله وانما تحجب بالتمكين وهو ظاهر كما في فتح الجواد ومبارته وتحجب لها بالتمكين وان عجزت عن وطء الخ ما ذكره الشارع وحاصل المعنى انها تحجب للمؤن بالتدليس وان عجزت عن وطء بسبب غير الصفر وذلك لان المرض يطرد برول ومنه الجنون والرتق وان كان لا يزول لكنه قد رضى به مع ان

السلامة فلا تحجب
بالعقد خلا للقديم
وانما تحجب بالتمكين
بوما فيوما وصدق
هو بمنع في عدم
التمكين وهى في
عدم النشوز
والاتفاق عليها واذا
مكنت من يمكن
التمتع بها ولو من
بعض الوجوه
وجبت مؤنتها ولو
كان الزوج طفلا
لا يمكن جماعه اذ
لا منع من جهتها وان
عجزت عن وطء بسبب
غير الصفر كرتق أو

الفتح يمكن بغير الوطء في الجميع وهو كافٍ من بعض الوجوه كما صرح به قبل وقوله أو جنون أي
مقارن للفتيم أرواحاً بعد (قوله لأن عزت بالصغر) أي لا يجدان عزت بالصغر وعيادة للتهاج
مع شرح م ر والأظهر أن لا تنفقه ولا مؤنة لصغيرة لا تحتمل الوطء وإن سلمت له لأن تعذر وطئها
لحق قائم بها فليست أهلاً للفتح والثاني لها النفقة لأنها حيث عنده وذوات الاستمتاع بسبب هي
فيه معذورة كالمرضة والرقاء وقرق الأول بما رقى التعليل اه (قوله فلا نفقة لها) الأول استغاطه
لأن معنى قوله لأن عزت الخ لا يجب المأثور عزت وقوله وإن سلم الخ إنما لم يسم وجوب النفقة
لها (قوله إذ لا يمكن التمتع بها) أي أولاً من وجه وهو عدم لدم وجوب النفقة (قوله بخلاف
من تحتمله) أي الوطء وهو محتمر زقوله لا تحتمل الوطء (قوله ونبت ذلك) أي يمكنه الموجب
لنفقة وقوله باقراره أي الزوج وقوله وبشهادة البينة به أي بالإقرار وقوله أو بأنها في غيبته الخ
أي ونبت ذلك بشهادة البينة بأنها في حال غيبته بأذلة للطاعة قال عر ش وهذا يحتاج إليه إذا
لم يسبق تمكين منها أوصق نشوز والا فالقول قولها في عدم النشوز من غيبته وقوله ونحو ذلك بالمر
معطوف على إقراره أي ونبت بخلاف ذلك كرفع أمرها لعلها كموافقتها ما سلمت له (قوله ولها ما سلمت
بها الخ) أي لزوجة إذا أراد زوجها أن يسافر سفرًا ولو كان مطالبه بالنفقة مدته سفره ولم يزم
القاضي لحاقها في منعه من السفر حتى يترك لها النفقة عنه أو بوجه من ينفق عليها أي أو
بذلقتها كما صرح به الشارح قال في الحنفية ويرفق بينهما وبين من له دين مؤجل فإنه لا يمنعه وإن
كان يحمل عقب الخروج بأن الدائن ليس في حبه فهو مكناه من السفر الطويل بالنفقة ولا منفق لآدى
الزوجة فيهما إذا تقصيرتها وهي في حبه فهو مكناه من السفر الطويل بالنفقة ولا منفق لآدى
ذلك إلى إضرارها بما لا يطاق الصبر عليه لاسيما الفقيرة التي لا يجد متفقاً اقتضت الضرورة
الزاهية بقاء كفالتها عند من ينفق به اه وهذه المسئلة مكررة مع قوله الآخر في يوجب من أراد
سفرًا طويلاً بطلاقها أو تركه من ينفق عليها من مال حاضر فكان المناسب الاقتصاد على
أحدهما وعلى الثانية أولى لأن فيها زائدة الطلاق (قوله ولور حجة) غاية لوجوبها ذلك لزوجة
أي يجب ما ذكر لها ولو كانت ذريرة حكا كالرجعية (قوله وإن كانت) أي الرجعية وقوله حائلاً
أي غير حامل (قوله أي يجب لها ما ذكر) أي وهو المدلّ على وقام عطف عليه ولو أبطل ما ذكر
بالآخر في لكان أولى (قوله ما عدا آلة التنظف) أي أمه أي فلا يجب عليه لها من مالها ما يزيل الوسخ
فقط كما سيذكره (قوله لبقا محسنة لها) عليه لوجوبها للرجعية (قوله ولا متناعه) متعلق
بما بعده أي لم يجب لها آلة التنظف لامتناع الزوج عنها أي عن الاستمتاع بها لكونه قد أطلقها
(قوله ويسقط مؤنتها) أي الرجعية ما يسقط مؤنة الزوجية أي بما يتصور فيها كالنشوز بخلاف
الرجعية وقوله كالنشوز أي يخصه من الخرج عن السكن والسفر والدوام أنشوزها بامتناعها
عن الاستمتاع بها فلا يتصور فيها (قوله وتصديق) أي الرجعية وقوله في قدر أقرانها أو ادعت
من أقرانها أي طهرها تسع وعشرون يوماً فالمراد هي وإن أقرانها حجة عشر يوماً فله صدقت هي
لأنها مؤمنة على ما قررها (قوله أن كذاها) قيد في البين (قوله والى) أي وإن لم يكن كذا فلا يمين
عليها (قوله ويجب النفقة) الأولى التمييز هنا وفي جميع ما يأتي بالمؤنة لأنها تجعل الكسوة والسكن
بخلاف النفقة فإنها خاصة بالقوت والحامل البائن يجب لها النفقة والكسوة والسكن لا الأولى فقط
وعادة المتزوج مع شرجه ولا مؤنة من نفقة وكذا الحائل بالزواج يجب لحامل الخ اه وقوله أيضاً
لا يجب لرجعية وقوله المطلقة حامل الخ إنما وجبت لها لأنه وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن
ولأنه كالمتزوج برجها لا اشتغاله بعائته ثم إن وجوب النفقة لها بسبب الحمل لا للجمال على الأصح لأنها

مرض أو جنون لأن
عزت بالصغر بار كانت
طافه لا يمتثل الوطء
فلا نفقة لها وإن
سلمها الولي إلى الزوج
إذ لا يمكن التمتع بها
كالناشرة بخلاف من
تحتمله ونبت ذلك
باقراره وبشهادة
البينة به أو بأنها في
غيبته بأذلة للطاعة
ملازمة للسكن
ونحو ذلك ولها
مطلبتها بما إن
أراد سفرًا طويلاً
(ولور حجة) وإن
كانت حائلاً أي يجب
لها ما ذكر ما عدا
آلة التنظف لبقا
حسنة لها وقدرته
على التمتع بها بالرجعية
ولا متناعه منها لم
يجب لها آلة التنظف
ويسقط مؤنتها ما
يسقط مؤنة الزوجية
كالنشوز وتصديق
في قدر أقرانها بيمين
أن كذاها ولا فلا
يمين ويجب النفقة
أي المطلقة حامل
بأن بالطلاق الثلاث
أو التحليم أو الغض

تأزم المعسر وتتقدر بالامداد بحسب سائر الزوج واعداه وتسقط بالنشوز ولا تسقط بمضي الزمان
ولو كانت الحمل لتقدر بتقدير كفايته وهي متعذرة ولم تجب على المعسر وسقطت تعني الزمان وقوله
بالطلاق الثلاث متعلق ببيان وقوله أو الخلع معطوف على الطلاق أي أو بائن بالخلع وقوله أو الفسخ
معطوف أيضا على الطلاق أي أو بائن بالفسخ وفيه ان عبارته بتقديران البائن الفسخ مع ملحقة مع ما به
تقدم ان الفسخ لا يحسب طلاقا فالأولى ان يقول ويجب للحامل بائن الخ ويجوز ان يفتى بطلان قوله
بغير مقارن متعلق بالفسخ أي الفسخ بسبب غير مقارن للعقدان يكون طرا بعده كرده أما اذا قارن
العقدان وجد حاله كسب أو غرور أو لافقة لم يفسخ به فان في النفقة لا يرفع العقد من أصله
هو وتوقف فيه م وقال الجمل هنا التعليل ضعيف والمغذاه رفته من حيثه ومع ذلك لا يتحقق
اه (قوله وان مات الزوج قبل الوض) غاية لوجوب النفقة لاطلاق الحامل أي تجب النفقة لها وان
مات قبل أن تضع حملها لماعلم ان الاصح ان النفقة تجب لها بالعمل لان البائن لا تنتقل لعدة
الوفاة ولان المؤمن وجبت قبل الموت فاغتر بها وفيها في الأيام لانه أقوى من الابتداء وادامات آخر جت
من تركه وقوله ما لم تنشر قبل وجوب النفقة ونرجع ما لو نشر بان نرجع من المسكن لغير حاجة
فانها تسقط نفقتها (قوله ولو انفق) أي الزوج عليها وقوله بطلنه أي الحمل وقوله بيان عدمه أي
تبين أن لا جمل وقوله رجع عليها أي بما دفعه لها بعد عدتها لانه بان أن لا شيء عليه (قوله أما اذا
انف) عجزت قوله بائن بالطلاق الثلاث الخ وقوله لا نفقة أي لها عليه وذلك لخبر البار في ليس
للمعامل المتوفى منها زوجة وانما نفقة قائما وجب فيها الوتوفى بعد يمتوتها لانها وجبت قبل الوفاة
فاغتر بها وفيها في الدوام لانه أقوى من الابتداء ولان البائن لا تنتقل الى عدة الوفاة كما مر T نفا (قوله
وكذا النفقة) أي أصلا لا على الزوج ولا على الواطئ بشبهة وقوله لزوجه الخ أي ولو كانت رجعية
أسكن بشرط فها ان تحمل من وطه الشبهة أما اذا الحمل فيجب لها النفقة لان عدة الطلاق حيثئذ
مقدم على عدة الشبهة كذا في قيم الجواهر وعبارته مع الأصل وتجب باز وجوب رجعية لا اذا تلبست
احداهما بعد شبهة بان وطئت الخ رجعية بشبهة وان لم تحبل أو أوال رجعية بها وحلت لانها تمسك
الزوجه ان تحال بينهما وبينها الى انقضاء العدة ولان الرجعية مشغولة بحق غيره واشترط حملها لان عدة
الشبهة لا تقدم الا حيثئذ كما مر اه بتصرف (قوله بان وطئت بشبهة) أي ولو كانت خا فاسد الباء
لتصور التلبس بعدة الشبهة (قوله وان لم تحبل) غاية في عدم وجوب النفقة (قوله لا تنقضاء العتدين)
عليه لعدم وجوب النفقة أي وانما لم تجب لانها العتدين منها الموجب للنفقة (قوله ان تحال الخ) عليه
للعلة أي وانما انتفى العتدين لانه محال بينهما وبينه الى انقضاء عدة الشبهة (قوله ثم الواجب الخ)
دخول على المتن وقوله عن م بيان أنه والزوجه هو الواجب رجعية والحامل البائن بما تقسم (قوله مد
طعام) خبر الواجب (قوله من غالب الخ) بيان للداي حال كونه كاتنا من غالب قوت محل اقامتها
سواء كان من برأ وغيره كالفقره وان لم يبق بها ولا لفته اذ لها الباء فان اختلفت غالب قوت
محل اقامتها وجب لائق به سارا وضده ولا عبرتها بقوله هو توسع أو بخلا (قوله لا اقامته) أي
لا من غالب قوت محل اقامته الزوج (قوله ويكفي) أي في راقعت من النفقة وقوله دفعه أي المد
ومنه بقية المأون ويكفي الوضع بين يديها مع السكن من الأحذ والدفق يكون لها ان كانت كاملة
والاولا لها وسيد غير المكتات وقوله كالدين في الذمة أي فاته يكن في دفعه من غير افتقار الى ايجاب
وقبول (قوله قال شصنا) أي في شرح الارشاد ونص عبارته ويكفي دفعه من غير ايجاب وقبول
كالدين في الذمة ومنه يؤخذ الخ اه وقوله ومنه يؤخذ انظر من أين يؤخذ ذلك فان كان من جعل
أدائه كاد الدين ففيه نظر لانه لا يدق وقوع ما دفعه عن الدين من قصد الاداء عن جهة الدين كما علم
من عبارة شرح الروض الاتية قريبا ولا تقدم عن ابن حجر في باب الضمان ونصه هناك قال السبكي

بغير مقارن وان مات
الزوج قبل الوض
ما لم تنشر ولو انفق
بغير بيان عدمه
رجع عليها اما اذا
بائن الحامل بعوض فلا
نفقة وكذا لا نفقة
لزوجه تلبست بعدة
شبهة بان وطئت
بشبهة وان لم تحبل
لانقضاء العتدين اذ
محال بينهما وبينها الى
انقضاء العدة ثم
الواجب وهو زوجة
عن م (مد طعام)
من غالب قوت محل
اقامتها لا اقامته
ويكفي دفعه من غير
ايجاب وقبول كالدين
في الذمة قال شصنا
ومنه يؤخذ أن
الواجب هنا علم
الصارف لا قصد

في تكملته شرح المؤلفين الامام حتى أدى للمدين بغير قصد شي حاله الدفع لم يكن شياً ولم يملكه
 المدفوع اليه بل لا بد من قصد الاداء من جهة الدين وكثير من الفقهاء يغلط في هذا ويقول اداء الدين
 لا يجب فيه النية اه وجرى عليه لزركشي وغيره اه وان كان من الاكتفاء بالدفع بقطع النظر
 من التشبيه فحتمل ويدل على هذا التقيد بقوله هنا في الثقة فقط لا في الدين الا انه يسد تأمل
 وقوله عدم الصارف أي أن لا يكون صارف يصرف الاداء من جهة الثقة بأن يشوبه مشايخ
 أدائها كالترع أو قضاء دينه الذي عليه لها غير الثقة (قوله خلافاً للمقري ومن تبعه) أي
 فانهم اشتغلوا بقصد الاداء في حاشية الجمل ما أنصفه قوله وعليه دفع حبان قال في شرح الروض بان
 يسلم لها بقصد ادائه ما زمة كسائر الديون من غير افتقار الى لفظ اه وقضية قوله كسائر الديون
 اعتبار التصديق فيها (قوله على معسر) متعلق بالواجب الذي قدره الشارح أو يجب في المتن وقوله ولو
 بقوله أي ولو ثبت اعساره بقوله كان قال انما معسر وحلف على ذلك فانه يصدق بيمينه وقوله ما لم يتحقق له
 مال يقدر في دين اعساره بقوله وخرج به ما لم يتحقق ذلك فانه لا يثبت اعساره بقوله بل لا بد من البينة
 وصار دائماً في ولادعت سارز وجها صدق بيمينه ان لم يعهده مال والا فلا فان ادعى تلفه فقه
 تفصيل الوديعة اه وقوله فقه تفصيل الوديعة هو انه ان ادعى تلفه مطلقاً أي من غير ذكر سببه
 أملاً أو سبب خفي كسرقة أو ظاهراً كسرقة عرف دون عموه فانه يصدق بيمينه وان عرق عموه
 ولم يتم فيصدق بلا يمين وان ذكر سبباً ظاهراً أو جهول طولياً بيمينه بوجوه ثم يحلف انها تلفت به
 (قوله وهو) أي المعسر وقوله من لا يملك الخ بيان لضابط المعسر والمعنى ان ضابط المعسر هو من
 لا يملك شيئاً من المال يكون به غيره سكنين بان لا يملك شيئاً أصلاً أو يملك شيئاً منه يكون معه مسكناً فالمراد
 بالمعسر هنا مسكين الزكاة بالنسبة للمال أما بالنسبة للكسب فلا كما تفيد الغاية بعد فاذي المكتسب
 فقد كفايته كل يوم معسر هنا لا في الزكاة وبغير اعساره ومثله البسار والتوسط بطلوع فجر كل يوم
 لانه وقت الوجوب فتعتبر اعساده عند طلوع الفجر هذا اذا كانت بمكة عند ما لا يمكنه بعده
 فيعتبر عقب التمسكين (قوله ولو لمكتسباً) غاية للتن أي انه يجب على المعسر مد طعام ولو كان مكتسباً
 فاكتسابه لا يخرج من الاعسار ويهم ان يجعل غاية لضابط المعسر في الشرح أي ان ضابط المعسر
 هو الذي لا يملك الخ ولو كان مكتسباً افا كسابه لا يخرج من كونه لا يملك شيئاً وقوله وان قدر على
 كسب واسع غايه في المكتسب أي ان المكتسب معسر ولو قدر على الكسب الواسع فالقدر عليه
 لا يخرج من الاعسار في الثقة وان كانت تخفجه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة وكتب
 ع ش ما نصه قوله وان قدر زمن كسبه على مال واسع أي فهو معسر في الوقت الذي لا مال يدينه وان
 كان لو اكتسب حصل مالا كثيراً وموسر حيناً كسبه بومار بدمه مال وقت طلوع الفجر اه وفي
 سهم مائه قوله ومنه كسوب أي قادر على المال بالكسب فان حصل ماله من ظرفه بائناً بما ياتي في
 قوله ومسكين الزكاة معسر بانه قد يكون معسر اوقدياً أو غيره اه (قوله وعلى رقيق) معطوف على
 معسر أي ويجب مد ايضاً على رقيق أي من فيه رق ولو كان مكاتباً أو معصراً وذلك لضعف ملكه ان
 كان مكاتباً ونقص حاله ان كان معصراً وعشم ملكه ان كان غيرهما (قوله ومدان على موسر)
 معطوف على مد على معسر من عطف المضاف أي والواجب مدان على موسر وانما هو توازن المعسر
 والموسر في قدر الواجب لقوله تعالى لنفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلنفق عما آتاه الله
 وأما كون الواجب على الموسر خصوص المدين وعلى المعسر خصوص المدفوع لقياس على الكفارة
 بجامع ان كلاهما واجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما وجب في الكفارة لكل مسكين نصف
 صاع وهو مدان وذلك في كفارة نفق الملتق في النسك وأقل ما وجب له مد في كفارة نفق العيين وهو
 يكتفي به الزهد ويقنع به الرغب والساو جوا على الموسر الأكثر وعلى المعسر الأقل أو جوا على

الاداء خلافاً للمقري ومن تبعه
 (على معسر) ولو
 بقوله ما لم يتحقق له
 مال وهو من لا يملك
 ما يخرج من المسكنة
 (ولو مكتسباً) وان
 قدر على كسب واسع
 (و) على (رقيق) ولو
 مكاتباً وان كثر ماله
 (ومدان على موسر)

المتوسط ما بينهما لا يزناه بالمدن لقوله ذلك ولو امكن فتنامت به بالضر هذا ذلك فلا وجب عليه
 قدر اوسطاً وهو مذهبنا قال في النهاية وانما لم يعتبر في المراتب لوضوحها لا انما يصر بذلك ولا
 الكفاية كنفقة القريب لا كنفقة البعيدة والشعاع وما اقتضاه ظاهر خبره من انما يصر بذلك
 ووليك بالعرف من تقديرها بالانفاية الذي ذهب الى اختياره جمع من حيث الدليل وأطالوا القول
 فيه بحاجته عننا بل بقدر ما فيه بالكفاية فقط بل ما يحسب المعروف وحيث نقضاً كرهه هو
 المعروف المستقر في العقول كما هو واضح ولو فتح للنساء باب الكفاية من غير تقدير لوقع التنازع الى
 غاية فتن من ذلك التقدير الا لا يوافق بالعرف اه (قوله وهو) أي المومر وقوله من لا يرجع أي يصير
 فهو من رجع بمعنى صار ومعر لغيره وقوله مدين من فعل المصدر والمعنى ان ضابط لاوسر هو الذي
 لو كفتاه كل يوم مدين لا يصير معسر اوفي الجعري ما نصه قوله من لا يرجع الخ بان يكون الفاضل من
 ماله بعد التوزيع على العمر الغالب اوسنة مدين حل اه وقوله على العمر الغالب أي ان لم يتوسطه
 وقوله اوسنة أي ان استوفاه والحاصل ان المومر هو الذي عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب ويريد
 عليه مدين فان لم يكن عنده ما يكفيه العمر الغالب او كان عنده ما يكفيه لم يزده عليه شيء فمعر وان
 زاد عليه شيء لم يبلغ مدين فتوسط وفي حاشية الشراوي ما نصه وهناك ضابط لشخصين احصى من
 ذلك وهو ان من زاد دخله على رجة فموسر ومن استوى دخله ونحوه فتوسط ومن زاد رجة
 على دخله فمعر اه (قوله ومدون نصف الخ) معطوف ايضا على مدائح أي قالوا لا يجب مدون نصف على
 متوسط (قوله وهو) أي المتوسط وقوله من يرجع الخ أي من يصير بتكليفه مدين كل يوم معسراً
 (قوله وانما يجب النفقة الخ) هذا ليس دخلاً على المتن وانما هو بيان لكن الوجوب باعتبار تغير
 كل يوم وذلك لانه لو حصل دخلاً لا يقتضي ان قوله وقت طلوع الخ نقض كره فسل مع انه لم يذكره
 ولو زاد الشارح عند قوله اول الفصل وانما يجب بالتكليف بما في موقوفه طلوع الفجر ليعلم ان يكون
 دخلاً ومعنى كون وجوب النفقة بمنزلة وقت طلوع الفجر انها انما لها من حينئذ لا احتياجها
 الى طمئنه ونحوه كما مر ويلزم من اعتبار الوجوب وقت اعتبار يساره واعساره وتوسطه وقتها ايضا كما
 قلتمه فتنعت ما عنده عند طلوع الفجر فاذا وجبنا من يدعي كفاية العمر الغالب مدين فهو موسر
 فيلزمه في هذا اليوم مدين وتختلف ذلك بالارخص والاعلا وقوله العيال وكثرتهم حتى ان الشخص
 الواحد قد يلزم زوجته نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددنا لا نفقة متوسط او معسر (قوله ان لم نؤاكله)
 قيد للثمن أي يجب عليه المداخ ان لم تأكل عنده معه او وحدها او اوسل اليها الطعام فاكلته
 بحضرته او غيبته والاسقط وذلك لا طبق الا لاس عليه في زمنه صلى الله عليه وسلم وبعده ولم ينقل
 خلافه ولا أنه صلى الله عليه وسلم بين ان لمن الرجوع ولا قضاء من تركه من مات وقوله على العادة
 أي اكل كاتنا على العادة بان تناول كفايتهم من غير تملك ولا اعتناء وفي شرح الروض قال في
 المهمات والتصوير بالاكل مذهبنا على العادة يشربها اذا أكلته أو أعطته غير ما لم تسقط أي النفقة
 عنه اه وقوله لم تسقط أي ويرجع عليها ببدل ما أكلته أو أعطته كما هو ظاهر وقوله رضاهما متعلق
 بنؤاكله وهو قيد يسد كرمحز زو فوله وهي رشيدها بالجملة حاله وهي قيد آخر سد كرمحز زو ايضا
 وكون المعسر رضاه وهي رشيدها اذا كانت حرة وان كانت أمة فالبرقة فيها اذا اوجنا نفقتها على
 الزوج بان كانت مسئلة له ليلاً ونهاراً برضا سيدها المطلق التصرف لارضاعها (قوله فلو اكلت الخ)
 محترز قوله على العادة وكان المناسب ان يذ كرم مفهوم التطويق المستكمل للقبول بان يقول فان اكلته
 على العادة رضاه وهي رشيدها يجب عليه المداخ ثم بعد ذلك يذ كرم مفهوم القبول (قوله وجب
 لها تمام الكفاية) أي قسطها بالمتفاوتين ما اكلته وبين كفايتها في اكلها المعتاد وانظر هل ولو
 كان قدر الكفاية حادثة اذ على الواجب شرعاً ولا يلزم ان يكون قدره والذي يؤخذ من كلام

وهو من لا يرجع
 بتكليفه مدين
 معسراً (ومدون نصف
 على متوسط) وهو
 من يرجع بذلك
 معسراً وانما يجب
 النفقة وقت طلوع
 الفجر كل يوم فموسر
 لم نؤاكله على العادة
 رضاه وهي رشيدها
 فلو اكلت معه دون
 الكفاية وجب لها
 تمام الكفاية على

الثاني ونصه قوله ان كلفه من الكفاية والارحمت بالتفاوت هل المراد التفاوت بين ما كلفه
 وكفايتها وبين الواجب شرعا فيه تنظر وفيه الثاني اذ الواجب شرعا هو الا لازم له دون ما زاد
 عليه الى حد الكفاية اذا كانت اكثر منه اه وقوله على الاوجه منه في فتح الجواد ومفاده ان مقابل
 الاوجه هو ما لا يجب لها تمام الكفاية فانظر فانه لم يصرح به في الحقيقة والنهاية والاسي وغيرها
 (قوله وتصديق الخ) اي اذا ادعت عليه ان ما كلفه دون الكفاية وادعت منه تمامها وادعي هو
 انها كلفها تصديق هي اي باليمن لان الاصل عدم قبضها مانعته (قوله ولو كلفها الخ) اي
 اكرهها على ان تأكل معه من غير رضاها وهذا يحترق قوله رضاها وقوله او واكثه الخ اي او اكلت
 معه رضاها من غير اذن الولي حال كونها غير رشيدة لصرفها او جنونها او سقمها وقد جرح عليها بان
 اسرف سقمها المقارن للبلوغ او طرأ وجرح عليها والالم يجمع لاذن الولي ومثلها كما تقدم ما لو كانت فتنة
 ولو رشيدة ليمان سبها المطلق التصرف والا فويله وقوله لا اذن ولي فان كان باذنه سقطت نفقتها
 به قال في الفتنة واكتفى باذن الولي مع ان قبض غير المكفلة لقولنا الزوج باذنه يصير كالوكيل في
 الاتفاق عليها ونظامه ان عمله ان كان لها فيه حظ والام بعد باذنه فراجع عليه بما هو مقدر لها اه
 ومنه في النهاية (قوله فلا تسقط الخ) جوابا لوقوله به اي بالكل معه (قوله وحيدته) اي حين اذلم
 تسقط نفقتها وقوله هو اي الزوج وقوله متطوع اي بما كلفته معه (قوله فلا رجوع له بما كلفته)
 تفرع على كونه متطوعا بالنفقة ومحل ما ذكر ان كان غير محصور وعليه الا فاوله الرجوع كذا في
 مد (قوله خلافا للبقيني) اي في قوله انها تسقط نفقتها به كافي المعنى وعبارته واتي بالبقيني بسقوطها
 بذلك قال وما تقدم الدوى غير معتد اه (قوله ولو زعمت) اي الرشيدة الا كلفه معه رضاها وقوله
 انه متطوع اي انه قام باطعامها معه التبرع بالنفقة باقية وقوله وزعم انه مؤدع النفقة اي انه
 قام بذلك النفقة (قوله صدق بعينه على الاوجه) اي كما لو دفع لها شيئا ادعي كونه عن المهر وادعت
 هي الهدية فانه للصدق باليمن ومقابل الاوجه ما في الاستقصاء من انها صدق بلايين كما في النفقة
 ونصها ولو قالت له قصدت باطعائي التبرع فنفقت باقية فقال بل قصدت النفقة صدق بلايين على
 ما في الاستقصاء والقياس وجوبها اي باليمن اه (قوله وفي شرح المباح) اي مع المتن لان قوله سقطت
 نفقتها من وعادة الشرع فقط بل قال شارح او اضافها رجل اكرامه اه (قوله اكرامه) اي
 للزوج وحده فان كان لهما فبني سقوط النصف اوله لم يسقط شيء اه ع (قوله وكاف الخ) اي
 يكاف الحماكم من اراد سراطو بلا بعد طلبها للنفقة طلاقها او تركه من ينفق عليها اي نفقة يتفق
 عليها من مال حاضر اي سبقه عند مواعاة المال عند من ذكر كونه على موسم مقر باذل وجهة
 نظاره طرقت العادة استمرارها فان لم يفعل شام من ذلك منعها الحماكم من السفر (قوله ويجب
 ما ذكر) اي المالد والولدان والمولد والنصف (قوله بادم) هو بضم الهمزة والادال المهملة او سكونها
 ما يؤكل كل به الحزم عايطيمو يصلحه فيصير ملاغا للنفس فهو من اسباب الصحة وافضله اللحم ثم
 اللبن ثم عمل الفحل وفي الحقيقة والنهاية ويجب الاذرى انه اذا كان القوت نحو لحم اولين اكتفى به
 في حق من يعتاد قياته وحده اه ويجب لها ايضا الفاكهة التي تغلب في اوقاتها تنوخ
 ومشمس وتين ونحو ذلك وما جرت به العادة من الكحل والملك والنقل في العيد والتهو والادحان
 ان اعتادت شربها وما يطلبه المرأة عند ما يسمى بالرحم مما يسمى بالمخوفا اذا اعتيد ايضا ويجب
 السراج اضافة اول الليل لجران العادة ذلك والضايط انه يجب لها كل ما جرت به العادة وقوله اي
 مع ادم فانه ان اليا معني مع وقوله اعتيد اي جرت به العادة فالعادة هي المحكمة في ذلك فان جرت
 عادة بلدها شيء من انواع الادم اتعت هذا ان كان في بلدها ادم غالب فان لم يكن فيها ادم كان
 يكون فيها ادمان على السواء يجب الاثني بحال الزوج من يسار او اعسار ويختلف الادم باختلاف

الاوجه وتصديق
 هي في قدر ما كلفه
 ولو كلفها مؤا كلفه
 من غير رضاها او
 واكثه غير رشيدة بلا
 اذن ولي فلا تسقط
 نفقتها به وحيدته
 هو متطوع فملا
 رجوع له بما كلفه
 خلافا للبقيني في ومن
 تبعه ولو زعمت انه
 متطوع وزعم انه
 مؤدع النفقة صدق
 بعينه على الاوجه
 وفي شرح المباح لو
 اضافها رجل اكراما
 له سقطت نفقتها
 ويكلف من اراد
 سراطو بلا طلاقها
 او تركه من ينفق
 عليها من مال حاضر
 ويجب ما ذكر
 (بادم) اي مع ادم

الفصول فصب في كل فصل ما يعتاده الناس فيه قال في التفتة حتى القوا له فيكفي من الادم على ما اقتضا كلاهما اه وكب سم قوله فيكفي عن الادم المتجه اليه يجب ان المتعبر في قدرهما ما هو الاثني بامثاله وانما ان اغنت من الادم بان تاتي عادة التام بها لم يجب معها ادم آخر والاوجب اه (قوله وان لم تأكله) أي يجب لها ما جرت به العادة من الادم وان لم تأكله لانه حقها (قوله كمن الخ) تمثيل للادم (قولا وزيت) أي الزيت الطيب ومنه الشرح وهو دهن السمير وورد فيه كلوا الزيت وادهنوا به فانه من صفة مباركة وفي رواية فانه طيب مبارك (قوله ولو تنازعافيه) أي في الادم من السن والزيت والشرأفي قدره وقوله أوفي اللحم أي قدره وقوله قدره قاض باجتهاده أي لانه لا تقدر فيه سمان جهة الشرع وقوله معاونا في قدر ذلك أي الادم وقوله بين الموسر وغيره هو المتوسط والمصري في نظر القاضي باجتناحه المدم من الادم فيقرضه على الموسر ويضاعفه على الموسر ويجعل ما بينهما على المتوسط وينظر في اللحم الى عادة الحمل من اسبوع وغيره (قوله وتقدير الحاوي كالنصف الخ) في التفتة وتقدير الشاقي بمكة من اوزيت جلاو على التقريب هو أوقية قال جمع أي حجاز وهي اربعون درهما لا ينفذ بشوي نحو اثني عشر لثا لا تقي عنها شيئا واصل على الدهن لانه كل الادم واخفه مؤنة اه (قوله ويجب ايضا لحم) اقارده عاقبه فيغير دانه ليس من الادم وقد يطلق اسم الادم عليه فيكون من ذكر انما امر بعد الامام لفضله ويدل على كونه ادم حديث سيد ادم أهل الدنيا والاخرة اللحم افاذا لم يجري وقوله اعتد قدر او وقضا صارة المجمع ويجب لحم يلحق به كعادة الحمل قال في شرحه قدر او وقضا اه ومنه التماس هو أوى لأن معنى عبارة المؤلف يجب لحم معاد من جهة القدر والوقت اوفي القدر والوقت ومعاده انه لا يجب لحم وليس معتادا كذلك ولا يخفى ما فيه فلو صنع كمنعها كان اولى وقوله قدر او وقضا أي ونوعا وكيفية من كونه مطبوخا او مشويا او نحو ذلك وقوله بحسب ساراه أي وبغير بحسب ما يلحق به سارا واعسارا وتوسطا ولا يتقدر بشئ الا لا توقف فيه (قوله وان لم تأكله) غايته في وجوب اللحم أي يجب على العادة وان لم تأكله وزجته وقوله ايضا أي كيجب على الادم وان لم تأكله (قوله فان اعتد مرة في الاسبوع) أي فان جرت العادة تأكله مرة واحدة في الاسبوع (قوله فالأولى كونه يوم الجمعة) أي فالأولى ان يكون اكله في يوم الجمعة (قوله فاما في الاسبوع) وقوله فاما في الاسبوع فالأولى ان يكون ذلك في يوم الجمعة يوم الثلاثاء (قوله والنص) مستند وقوله دخل لحم بل منه وقوله محمول خبره أي وتقدير اللحم في النص برطل على العسر ودرطيل على الموسر محمول على قوله اللحم في أيام الشاقي بصري أي فاعتدتم فيها ما ذكر قال في التفتة وقول جمع لا يراد على النص لان فيه كفاية لمن يتبع ضيف اه (قوله فتراد) أي على ما في النص وقوله بحسب عادة اللحم أي على الزوجة (قوله والوجه انه الخ) في التفتة ويحت الشان عدم وجوب الادم يوم اللحم ولها احتيال بوجوبه على الموسر اذا أوجبنا عليه اللحم كل يوم ليكون احدهم ماعنده والاخر عشاء واعتد الا ذرعي الاول اه وفي شاة اللحم قال اوشكيل والذي يظهر توسط بين ذلك وهو انه يجب طعم اللحم نصف الادم المعاد في كل يوم ان كان اللحم لا يكتفي بالآخرة واحدة وهذا التفتة كالتامين اذ لا يخفى غيره فيقال ان اعطاه من اللحم ما يكتفي به في الوقتين ليس لها في ذلك اليوم ادم غيره وان لم يسطها الا ما يكتفي به الوقت واحد وجب أي نصفه قال في التفتة شوري اه وقوله اركفاه الخ قيد في انتفاء وجوب الادم يوم اللحم وقوله را الا اوزار لم يكتفاه اذ عشاء وقوله وجب أي الادم والمراد تمام كفايته منه وبه وافقت عبارة المؤلف التفتة قيل الذي ذكره اوشكيل (قوله ومع ملح الخ) معطوف على ادم وصريح في المعطوف بمعنى الى اعمه وللعبة ولوصح بها كان أولى لانصل حاله

اعتد وان لم تأكله
كمن وزيت وسمير
ولو تنازعافيه أوفي
الحكم الا في قدره
قاضي باجتهاده معاونا
في قدر ذلك بين الموسر
غيره وتقدير الحاوي
كالنصف باوقية زيت
أو من تقسرب
ويجب ايضا اللحم
اعتد قدر او وقضا
بحسب ساراه واعساره
وان لم تأكله ايضا
فان اعتد مرة في
الاسبوع فالأولى
كونه يوم الجمعة أو
مرتين فالجمعة والثلاثاء
والنص ايضا رطل
لحم في الاسبوع على
العسر ودرطيل على
الموسر محمول على قوله
الحكم في أيامه صبر
فتراد بقدر الحاجة
بحسب عادة اللحم
والاوجه انه لا آدم
يوم اللحم ان كفاها
عشاء وعشاء ولا
وجب (مع ملح)

يلزم ان مع معطوفه على السام ومن دخول مع معطوف على مستخول الياء ولا يصح حذف الاسم على
الحرف وهذا يقال في جميع ما يأتي أي ويجب ما ذكر مع آدم ومع ملح وقوله وحطب أي ومع حطب
أي ونحوه من كل ما يوقفه (قوله وما شرب) في شرح م ر ويجب لها أيضا ما نشر به كما انفحه
قوله آلات كل وشرب لانه اذا وحب الطرف وجب القطر وف وأما قدره فقال الزكشي والدميري
الظاهر انه الكفاية قالوا يكون امتاعا لا تملك كاحتي لومضت عليه مدة ولم تنشر به لم تملكه واذا شرب
غالب اهل البلدة لما وخواصها هذا وجب ما يليق بالزوج اه لكن مقتضى كلام الشافعي
وغيرهما انه تملك وهو المعتقد اه (قوله لترفع الحياة) عليه لوجوب ما الشرب وقوله عليه أي
على ما الشرب (قوله ومع مؤنة) أي تتعلق بالتوت وبالادم (قوله كاجرة طعن الخ) متميل
للمؤنة المتعلقة بما ذكره وجوب ما ذكره في قول ذلك بنفسه والا فلا جرة تولى بواجته أو كنه
جاء استحقاقه بوجهه بانه بطاوع الفجر تلزمه تلك المؤنة فلا تسقط عما فعلته وقوله وعن الخ أي
وأبو عجم وأبو شيز وأبو طير وفي ع ش ما نصه وقع السؤال في الدرس هل يجب على الرجل
اعلام زوجته بانها اتجيب علم أحد مته بما جرت به العادة من الطبخ والكس ونحوهما بما جرت
به عاداتهن أم لا وأجابه من الظاهر الاول لانها اذا تعلم بعدم وجوب ذلك ظنت انه واجبونها
لا تستحق نفقة ولا كسوة ان لم تفعله فصاروا كأنها مكروهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها
فيه حل انه لا يجب لها جرة على الفعل لتقصيرها بعدم العلم بالسؤال عن ذلك اه (قوله عالم تكن
من قوم الخ) فيلزم وجوب جرة المالك كوراث عليه (قوله وجزم غيرهما) أي غير ابن ربيعة
والاذري وقوله بانه لا يفرق في أي وجوب المؤمن بين أن تكون من قوم اعتادوا ذلك بانفسهم أم لا
(قوله ومع آلة) أي ويجب ما ذكر مع آلة أي يلقى به ولا يستبرأ لها (قوله كقصعة) يقع
القاف في المثال لا تنفخ الخزانة ولا تكسر القصعة وقوله وكوز آلة الشرب بعينه الجرة وقوله وقدر
ومغرفة مثلالا لآلة الطبخ وهي بكسر الميم ما يفرغ به وقوله وباريق هذا مثل الالة الوضوء
فكان حقه أن يزيد بعد قوله وشرب وضوء (قوله من خشب الخ) راجع للقصعة وما بعدها
وقوله ولا يجب أي ما ذكر من القصعة وما بعدها من نحاس نعم أن أطرد عاده أمثالها يكونه نحاسا
وجب اذا لم يعمل عليه فيما يجب لها عليه عادة أمثالها م ر (قوله ويجب لها) أي للزوجة ولو
رجعية ومثله الخامل البائن كامر (قوله ولو معصرا) هو من لا مال له أو له مال لا يكفي له لزوج
على العمر الغالب كما تقدم (قوله أول كل ستة أشهر) أي من وقت التكمين واستشكل تغييره
بسته أشهر وان تبع فيه شيخ الاسلام بما اذا وقع التكمين في نصف فصل الشتاء مثلا فانه يلزم عليه
انه لا تتم الستة أشهر الا في نصف فصل الصيف وعكسه من المعلوم ان ما يلزم من الكسوة في
الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف فيلزم على تغليب نصف الشتاء انه يلزم في نصف الصيف ما ليس
لا زام فيه وسقط ما كان لازما فيه وعلى تغليب نصف الصيف انه سقط في نصف الشتاء ما كان
لا زام فيه ويلزم فيه ما ليس لازما وكل باطل ولذلك عرفت المتأخر بقوله أول شتاء وأول صيف والمراد
بالشتاء ما يشعل الربيع وبالصيف ما يشعل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وان كانت في
الاصل أربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف قال في القصة هذا ان وافق أول وجوبها
أول فصل الشتاء والأعطيت وقت وجوبها ثم جمعت بعد كل ستة أشهر اه وقوله أعطيت الخ أي
بالقسط قال ع ش بان يعتبر قعة ما يدفع اليها من جميع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر ما مضى قبل
التكمين ويجب فيها ما بقي من القيمة فيستري لها من جنس الكسوة ما سواه والخيرة لها في تعيينه
اه وفي سم ما نصه قال الدميري والظاهر أن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة
هذه المدة فلو كانوا في بلاد التي فيها تلك المدة لفرط الحرارة أول دأبها ما اتبع عاداتهم وكذلك لو

وحطب (وما شرب)
لترفع الحياة طيه
(و مع مؤنة)
كاجرة طعن وعجم
ونحوه وطعن عالم تكن
من قوم اعتادوا ذلك
بانفسهم كما جزم به
ابن الرقة والاذري
ويزم غيرهما بانه
لا يفرق (و مع آلة)
الطبخ أو كل وشرب
كقصعة وكوز
وجرة وقدر ومغرفة
و باريق من خشب
أو خزف أو حجر ولا
يجب من نحاس
وصيني وان كانت
شريفة (و يجب
لها على الزوج ولو
معسر المول كل ستة
أشهر

كانوا يعتادون ما يبيح سنة كالا كسبة الوشقة والملاود كاهل السراة بالسبب للهمة والاشبه اعتبار
 عادتهم اه (قوله كسوة) بكسر الكاف وضعها وانما وجبت لما روى الترمذي أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال في حديث وحقق عليهم أن تصنعوا ألين في كسوتهم وطعامهم وقوله تكفها
 طولاً وضخامة أي المتبر كفايتها وهي تختلف بطولها وقصرها وضخامتها ولها فلا يكفي ما ينطق
 عليه اسم الكسوة فأنزل بكفها ولو اعتاد أهل البلد تصغيرها كتب إلحاح لم يصبر ذلك وانما لم يقدم
 الكسوة كالنقطة لاشاهدة كفاية البدن للمناعة من وقوع تنازع فيها وتختلف أوضاعها
 باختلاف البلاد أو رد وجودتها وضدها يسارها ومصددها فيفاوت بين الموسر وغيره في الجودة
 والرداءة لا في حد دل الكسوة لانه لا يختلف بذلك (قوله فالواجب قيص) قال في المغني هو نوب خط
 يسترجع البدن وفي ذلك اشعار بجوب الخطاطة على الزوج وبصره في الروضة كاصلها (قوله)
 ما لم تكن الخ) قيد في وجوب القيص (قوله فصيان) مفرغ على مفهوم القيص أي فان كانت
 من اعتدن الأزار والرداءة هما صحيان دون القيص (قوله وأزار) معطوف على قيص أي والواجب
 أيضا أزار (قوله وسراويل) الأزار بمعنى أو وهو نوب يحيط ستر أسفل البدن ويصون العورة
 وهو مرب مئوئ عند الجمهور وقيل مذكر اه مغني (قوله وخارج) معطوف على قيص أيضا
 (قوله أي مقنعة) تفسر لغصا وهي بكسر اللام ثمن من القماش يوضع على الرأس (قوله ولولامة)
 أي فانه يصحبها (قوله ومكعب) بكسر الميم وسكون الكاف وتضعف العين أو بضم الميم ورفع
 الكاف وتشديد العين وقوله أي ما يلبس في رجلها تفسر برادله وذلك كالسداس والساج
 والصرمة وكالتقابان جرت العادة به (قوله ويعتبر في نوعه) أي المكعب وقوله عرف بلذها أي
 لا يلبده (قوله نعم الخ) استدراك من وجوب المكعب لها (قوله وبحب ذلك) أي عاذا كرم
 القيص وما بعده وقوله لها أي الزوجة ونحوها ماعمر وقوله مع لحاف لشاة أي مع زيادة لحاف في
 الشتاء (قوله يعني وقت البرد) أي أن المراد بالشتاء الذي يراد فيه الحاف وقت البرد وفي غير وقت
 الشتاء (قوله وزيد في الشتاء الخ) لا يحسن ارتباطها فيه ولولا ومع جباخ عطاها في مع لحاف
 أكان أولى وأخصر وقوله محشوة أي بالطن أو نحوه كصوف وفي المغني فان اشتد البرد فيستان أو
 فروان فأكتر بقدر الحاجة واذ لم تستغن في البلاد بالرداءة الثياب عن الوقود وجب لها من الخطب
 والقيم بقدر العادة اه (قوله أما في غير وقت البرد الخ) مقابل قوله مع لحاف لشتاء الخ (قوله)
 فصب لها الخ) الانصب ما يغالبه أن يقول فلا تحجز زيادة محشوة وقوله أو نحوه أي الرداءة كالمنفعة
 أي المدة التي تلحق بها وهي غير لحاف الشتاء كإبدل عليه مضارة المغني ونصها ونحب لها ملحفة تبدل
 بالحاف أو الكساء في الصيف اه (قوله ان كانوا الخ) قيد في وجوب الرداءة ونحوه والغدير يعود
 على قوم هذه الزوجة وقال ان كانت من قوم الخ لكان أولى وقوله يعتادون فيه أي في غير وقت
 البرد وقوله غطاء غير لباسهم أي غطاء زائد على لباسهم أي ما يلبسونه من القيص ونحوه كالأزار
 والرداء (قوله أو ينامون عرا) معطوف على يعتادون أي أو كانوا ينامون عرا أي يعتادون
 النوم عرا أي مجردين من لباسهم والمراد يعتادون ذلك مع استعمال غطاء آخر بده وليس المراد أنهم
 يعتادون ذلك من غير غطاء لانه حينئذ تنكشف عورتهم وهو حرام كما هو مقرر معلوم (قوله كما هو
 السنة) الضمير يعود على العري عند النوم أي أن العري عند النوم هو السنة والمراد العري فيه
 أيضا الضمير من ثيابهم التي يلبسونها مع استعمال غطاء لها لا التبريد مطلقا من غير اعتدال غطاء لان
 هذا مخالف للسنة لأن السنة أن تترك عليه كشف العورة المحرم ومن صرح بأن العري عند النوم
 هو السنة العلامة الزم في شرح التماح في باب شروط الصلاة وعبارته هناك ولو تأمل في نو بكثر
 فيه دم الراغب الحق بما يقوله متابع لما خلفته السنة من العري عند النوم ثم رأيت ما صوره سؤال

كسوة تكفها أطولا
 وضخامة فالواجب
 (قيص) ما لم تكن
 من اعتدن الأزار
 والرداءة فيصان دونه
 على الأوجه (وأزار)
 وسراويل (وخارج)
 أي مقنعة ولولامة
 (ومكعب) أي ما
 يلبس في رجلها
 ويعتبر في نوعه عرف
 بلذها قال الماوردي
 ان كانت من يعتدن
 أن لا يلبس في
 أرجلهن شيئا في
 اليسون لا يجب
 لأرجلهن ويجب
 ذلك لها (مع لحاف
 لشتاء) يعني وقت
 البرد وفي غير الشتاء
 وزيد في الشتاء جبة
 محشوة أما في غير
 وقت البرد وفي وقت
 الشتاء في السداد
 الحارة فصب لها رداء
 أو نحوه أن كانوا ينامون
 يعتادون فيه غطاء
 غير لباسهم أو ينامون
 عرا كما هو السنة

رفع العلامة السيد محمد بن عبد الرحمن الاهدل رحمه الله تعالى في المراد من التعري في تطهير العصابة
 المذكورة فاحاب رحمه الله تعالى بانواعه ما قرره فيه ولغظه ما مثل ما المراد بالتعري في قول الاعاب
 ولو نام في ثيابه فكثر فهداهم الراغب التحق بما يقوله منها بعد مخالفة السنة من التعري عند النوم
 اه فاحاب المراد بالتعري التعري عن اللباس الذي كان على بدنه ثم اخذ غطاء غير لباسه أو يقرعها
 سوى الأزار كما يدل على ذلك الاحداث الواردة في ذلك والنس المراد بالتعري التعري عن جميع الثياب
 على البدن فان ذلك يؤدي الى كشف العورة لغير ضرورة وذلك حرام بل معدود من جهة الكسائر
 كما في الزواجر اه ملخصا وقوله أو يقرعها سوى الار اه هذا احتمال ثان في المراد من التعري والاول
 الذي اقتصر عليه اولى وذلك لان الحكمة في سنية التعري خوف اصابة الحاسة للبدن عند
 النوم وهو لا يشعر به وهي غير معتبرة لان النوم فيه ينزل منزلة العمد في اصابة الحاسة كما تفيد
 العبارة المأثورة اذا كان لا لباسا زاره انتفت الحكمة المذكورة فبقية (قوله فان لم يعتادوا النوم
 غطاء) أي غير لباسهم بل انما يعتادون النوم فمهم هذا مقابل قوله ان كانوا ممن يعتدون فيقطعاه
 غير لباسهم وانما اقتصر عليه ما يات بمقابل قوله أو ينامون عرا وهو اولى بناموا عرا لان ذلك يغني
 عنهم ذلك لانه يلزم من كونهم لم يعتادوا عند النوم غطاء غير لباسهم بل انما يعتادون النوم فيه انهم
 لم يناموا عرا (قوله لم يجب ذلك) أي الرداء ونحوه بل الواجب عليه لباسهم فقط وعبارة المتعني قال
 الر ويا في غير ولو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره اه (قوله ولو
 اعتادوا ثوبا بالنوم واجب) ان كان المراد اعتادوا ثوبا بالنوم غير لباسهم كان عين قوله فيجب لها رداء
 أو حذو بالنسبة للحالة الاولى أي قوله ان كانوا ممن يعتادون فيه غطاء وان كان المراد انهم يعتادون
 ثوبا مع التعري من لباسهم أغني عنه ذلك بالنسبة للحالة الثانية أي قوله أو ينامون عرا وعبارة
 الفحمة وتختلف عددها أي الكسوة باختلاف محل الزوجة رداء أو من ثمن لو اعتادوا ثوبا بالنوم
 واجب كما جزم به بعضهم وجودتها وضدها بلباسه وضدها ولو صنع المؤلف كصنيع شيخه كان
 اولى (قوله ويختلف جودة البدن والماء) عبارة المباح مع المتعني وجنسه أي الكسوة فكل أي
 ثوب يخدمه لانه لباس أهل الدين وما زاد عليه ترفه وروعة ويختلف ذلك بمحال الزوج من يسار
 واعتدائه وتوسط فيحتمل لمرأة الاول من لبسه والثاني من غليظه والثالث مما ينبت ما هذا ان اعتدته فان
 جرت عادة البلد لثبته بكتان أو حرر وجب في الادمع وجوب التفاوت في مراتب ذلك الجنس بين
 المومر وغيره عملا بالمادة والثاني لا يلزمه ذلك بل يقتصر على القطن لما مر وتعتبر الهادة في الصفاة
 ونحوها ثم لو جرت العادة بلبس الثياب الرفيعة التي لا تستر ولا تصح فيها الصلاة فلا يعطها منها
 اه (قوله وضدها) أي الجسوة وهي الرداء وقوله بلباسه أي الزوج وهو متعلق بمتن وقوله
 وضدها أي اليسار وهو الاعصار وعبادته لا تنحل حالة التوسط بين الجسوة والرداء بين اليسار
 والاعصار ويمن ان يقال ان المراد بالضد مطلق الخلاق المراد بضد الجسوة خلافها وهو صادق بمحالة التوسط
 بمحالة التوسط وبمحالة الرداء والمراد بضد اليسار خلافه وهو صادق بالاعصار وبمحالة التوسط
 (قوله ويجب عليه) أي الزوج (قوله توابع ذلك) أي الكسوة (قوله من نحو الخ) بلباس
 للتوابع وقوله ثمة فهو ضاف الى ما بعده وهي ما يتصل باليسار بل وقوله وزم مطوف على نحو
 من طيف الخاص الى العام وهو بكسر الزاي واحد از دار القيص كما في المختار وقال في المصباح زر
 الرجل القيص زرا من باب قتل ادخل الازار في العري اه وقوله وخيط وأجود خياط معطوفان
 أيضا على نحو ثمة (قوله وعليه) أي ويجب على الزوج مطلقا مومرا كان أو متوسطا أو مسرا
 لكن تفاوت بينهم في الدخلة وقوله فراش أي كرا حقه مضربه وثيرة أي لينة وقطيفة أي دثار
 تحمل أي له خلو ويجب لها أيضا ما تعد عليه من يساط ثخين له وبرة كسيرة وهو المسمى بالسجادة

فان لم يعتادوا النوم
 غطاء لم يجب ذلك ولو
 اعتادوا ثوبا بالنوم
 وجب كما جزم به
 بعضهم ويختلف
 جودة الكسوة
 وضدها بلباسه
 وضدها ويجب عليه
 توابع ذلك من نحو
 ثمة سراويل ووزر
 نحو قيص وخيط
 وأجود خياط وعليه
 فراش ولومها

في الشتاء وتطعم بكسر النون وقتهما مع اسكان الطلوع وقتها وهو الجلد كالفرع وفي الصيف بالنسبة
 للوسر وتحوّل إلى الشتا وحصر في الصيف بالنسبة للعسر وتقدم قريبا وجوب ما تنطبق به
 كالماضي في الشتا والرداء في الصيف واعلم أنه لا يجب تجديد ما ذكر من القراش وما بعد في كل
 فصل كالسوسة بل يجب تخلصه كما احتاج لذلك تجدد ما جرت به العادة وهو المسمى عند الناس
 بالتجديد (قوله وخسدة) بكسر الميم وهي ما يوضع الرأس عليها ومجيت بذلك لوضع الخسدة عليها
 (قوله ولو اعتادوا على السرير) أي اعتادوا النوم عليه وقوله وجب أي السرير ولو اعتادوا النوم
 على فرش المجلس لم يجب غيره (قوله يجب تجديد السوسة الخ) أعاده مع أن قوله فيما تقدم
 ويجب لها أول كل سنة الخ بقيد مفاده لأجل التقييد بقوله التي لا تدوم سنة ولا أجل بيان حكم
 ما إذا تلفت في أثناء الفصل (قوله التي لا تدوم سنة) فإن كانت تدوم سنة كالأسيجة الزينة
 فلا يجب تجديد لها في كل فصل كما تقدم (قوله بان تعطاها الخ) تصور لتجديدها (قوله ولو
 تلفت) أي السوسة وفي العجري قال المنوفي وكذا لو تلفت أو غرقت قبل أو أن التمرق في لثمة
 نومها فيها وتعاملها عليها بأزمه لا يدل أيضا (قوله ولو لا تنصير) غابة في التلف (قوله لم
 يجب تجديد لها) أي السوسة لأنه وفها ما عليها كالنقعة إذا تلفت فيدها فلا يجب عليه إعطاؤها
 نفسها (قوله ولها عليه الخ) أي يجب لها وجوه ولو أمته على الزوج وقوله آلة تنظف أي ماله دخل
 في التنظيف أي إزالة الوسخ والنجاسة الذكرية فعمل نحو الإحانة مما يغسل فيه مثل تخوم ترك
 بقم الميم وكسر هذا أتمم لدفع صنان أما إذا لم تنبع كان كان يندفع بماء وتراب فلا يجب (قوله
 وإن غاب عنها) أي يجب عليه آلة التنظيف وإن غاب الزوج عنهم ولو كانت الغيبة طويلة وتظاهر
 هذا عدم الاكتفاء بما ذكر بل شتمنا فقط وحينئذ تجدنا مع قوله لا شيء ليس لحامله بآن ومن
 زوجها غائب الأماز بل الشتم الخ الآن يقال أن المراد آلة التنظيف ماله دخل في التلف ولو لم
 بعض الوجوه وهو ما ينزل الشتم فقط فلا بد من الغاية المذكورة سابقة من عبارة النقعة وهو
 أولى (قوله لا احتياجا إليها) أي إلى التنظيف وهو صفة لوجوب آلة التنظيف وقوله كالادم أي
 نظير ادم في وجوبها (قوله فيها) أي من آلة التنظيف وقوله سدر هو صبر النيق وقوله ونحوه
 أي كصابون وأشنان وغاسول (قوله كسط) بضم الميم وسكون الشين أو صنها وبكسر الميم مع
 سكون الشين ما تمشط به المرأة شعرها وهو متقبل لشعرها بالنسبة للشعر ومتقبل لآلة التنظيف
 بالنسبة للثمن (قوله وسواك) قال سم هو ظهران احتيج إليه للتنظيف الفم لتغير لونه أو ربحه
 أما لو لم يحتج إليه لذلك بان لم يكن فيه تغير مطلقا وانما احتاجت لغيره وأقامه سنية الاستيكاك
 ففي وجوب نظرها (قوله وخلال) هو بكسر الخاء ما تخلل بصناتها ومثله المديري وهو ما تفرق
 به شعر رأسها (قوله وليه دهن الخ) أي ويجب عليه دهن لآسها الخ أي ما دهن الكل فتقدم
 في ادم (قوله وكذا الخ) أي وكذلك يجب الدهن لجميع بدنها وقوله ان اعتيدوا جمعها بعد كذا
 أي أنه يجب الدهن لجميع بدنها إن جرت العادة به والا فلا يجب (قوله من شرج) بيان للدهن وهو
 بقم الشين دهن السمسم يتبع في نوع الدهن عادة بلدها فان أدهن أهل زيت كالشام أو شرج
 كالفرع أو من كالحجاز وجب كذلك وكذلك يتبع في قدره العادة ولو لم اعتيدوا أن يكون مطبعا
 ينفعهم أو ورد وجد أيضا (قوله فيجب الدهن الخ) مفرغ على عذوف كان الأولى التصريح
 به وهو ويعتبر في تعيين زمنه العادة والمخاض يعتبر في تعيين نوعه وقدره زمنه عادة محلها (قوله
 وكذا دهن لاسراجها) أي وكذلك يجب لها دهن لاسراجها تحبب العادة وعبارة للعنى سكونا عن
 دهن السراج والظاهر كما قاله بعض المتأخرين وجوبه ويتبع فيه العرف حتى لا يجيب على أهل
 البوادي شيء اه وعبارة العجري ويجب لها زيت السراج بول الليل ونقضية تقيدهم

وخسدة ولو اعتادوا
 على السرير وجب
 * (قوله) * يجب
 تجديده السوسة التي
 لا تدوم سنة بان
 تطاها كل سنة
 أشهر من كل سنو لو
 تلفت أثناء الفصل
 ولو لا تنصير لم يجب
 تجديد لها ويجب
 كونها جسيمة
 (و) لها عليه (آلة)
 تنظف لبدنها
 وتو بها وإن غاب عنها
 لا احتياجا إليها
 كالادم فيها سدر
 ونحوه (كسط)
 وسواك وخلال
 (و) عليه (دهن)
 لراسها وكذا لبدنها
 ان اعتيد من شرج
 أو من فيجب الدهن
 كل أسبوع مرة كما
 يحسب العادة وكذا
 دهن لاسراجها

بأول الليل عن وجوبه كل الليل اذا برت العادة بأسراج كل الليل ويمكن توجيهه بأنه خلاف السنة اذا
 نسين اطفاله عنه النوم والاقرب وجوده جلا بالمادة توان كان مكررها كوجوب الحمام لمن
 اعتاده اه بحذف (قوله وليس لحامل الخ) مثلهما الرجعية كما به سلم من عبارة النهاية ونصها
 والاوجه علم وجوب آلة التنظيف لباث حامل وان أو جينا نقتضا كالرجعية ثم يجب لها
 ما يزيد شتمها فقط الخ اه وقوله والوضوء معطوف على الشتم من العطف بالمرادف (قوله ويجب
 عليه) أي الزوج وقوله للماء أي أوغنه وقوله بسبب متعلق بالواجب أي الواجب بسبب الزوج
 أي أنه هو السبب في وجوبه عليها كان لأصها فارتأت أو جامعها (قوله كف غسل جماع) تمثيل
 للفعل الواجب بسببه والاولى حذف المضاف وجعله تمثيلا للسبب وقوله ونفاس يعني ولا تقولوا لا
 بل لان الحاحه اليه من قبله به يعلم انه لا يلزمه الاماء الغرض لا السنة اه تحذف في عرش مانعه
 وقم السؤال في الدرس على الوان قطع دم النفاس قبل مجاوزه غايه أو أكثره فاخذت منه أجرة الحمام
 واعتقلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب عليه ابدال الأجرة لتسليم انه من بقايا الاول وعذرهما في
 ذلك أم لانيه نظر والجواب عنه ان الظاهر ان يقال لا يجب ابداله قياسا على ما دفع لها ما احتجاج اليه
 من الكسوف ونحوها وتلف قبل مضي زمن يجهل مدته عادة حيث لا يبدل اه (قوله لاحيض) بالجر
 صطف على جماع أي لا يجب عليه الماء للفصل من الحيض وان وطئ فيه أو بعد انقطاعه فيما يظهر
 لا يلبس بسببه وقوله واحتلام والحق به استحلاله لانه كرموه بانهم أو غمغى عليه لا تنقضاء صنفه
 كقيل زناه ولو لم يكرهوا ولا دنياه من وطئ فيه اه هذه عليها دون الواطئ وبه يعلم ان العلة مركبة
 من كونه زواجا وبغضه اه شرح م د (قوله وقيل فحس) انظر هو معطوف على ماذا فان جعل
 معطوفا على حوض أو أداته لا يجب عليه الماء للفصل ما تنجس من بدنها أو من جهلها وليس كذلك
 بل يجب عليه ذلك وان لم يكن يتسببه كما تنطافها بل أولى وان عطف على غسل جماع صار تمثيلا للفصل
 الواجب بسببه وأما حديث ثمانية لا يجب عليه الماء للفصل القياسية الا اذا كانت بسببه مع انه ليس
 كذلك لانه يجب عليه الماء لمطافها وان عطف على قوله للفصل الواجب مع ذلك وأما وجوبه
 عليه مطلقا لأنه بعد من صنفه لما يلزم عليه من نزع بق المعطوفات فكان الأولى أن يسلك مسلك
 شتمه في التعبير وعبارته ويلزمه أيضا وضوءه وجب لتسببه فيه وحديثه خلاف ما وجب لغيره
 ذلك كان تلافا ما عايناهم يظهر وما غفل ما تنجس من بدنها أو ثيابها وان لم يكن يتسببه كما اقتضاء
 اطلاقهم كما تنطافها بل أولى اه وقوله ولا ما موضوعه الأولى حذف المضاف ويكون معطوفا على حوض
 لانه مع وجوده وعطفه عليه نصر التقدير ولا يجب عليه الماء ما موضوعه وفي ذلك تركا كذا لا تحصى
 والحاصل كان حق التمييز ما بينته لك وقوله الا اذا تنقضه أي الوضوء وقوله بلسه يعني ان تكون
 الاضافة من اضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي ليس الزوج اياها (قوله لا عليه طيب)
 معطوف على قوله ولها عليه آلة تنظف أي لا يجب عليه لها طيب أي لانه لا يادة التلذذ فهو حقه فان
 اراده ما ولزنها استعماله وقوله لا القطع ربح كره أي كانه الحيض فغصب عليه لها من الطيب ما
 تقطعه به (قوله ولا كحل) أي ولا يجب كحل ومثله الخاضب لما تقدم اتفاقا في التحفة ونقل الماوردي
 انه صلى الله عليه وسلم لعن المرأة السائلة أي التي لا تحتضب والمرأه أي التي لا تستكمل من المرمية يقتضين
 أي البياض ثم جعله على من فعلت ذلك حتى يكرهها ويغارها وفي رواية ذكرها غير ما في بعض المرات
 الستة والمرأه الكلام في المراجعة لكرهه الخاضب أو حرمته لغيرها اه (قوله ودواء) عطف على
 طيب أي لا يجب عليه دواء لمرضها او منعه لاحتجاج اليه المرأة بعد الولادة فلان بل ما به فيها من الوجع
 الحاصل في بدنها ونحوه فلا يجب عليه أفاة ع وش وقوله وأجر طيبه معطوف على طيب أيضا
 أي ولا يجب عليه أجرة طيب أي حايجه فاصدقنا وانما التجب عليه كالدواء لانها لحفظ الأصل

وليس لحامل بائن
 ومن زوجها غائب
 الا ما يزيد الشتم
 والوضوء على المذهب
 ويجب عليه الماء
 للفصل الواجب بسببه
 كفصل جماع ونفاس
 لاحيض واحتلام
 وفصل نجس ولا ماء
 وضوء الا اذا تنقضه
 بلسه (لا) عليه
 (طيب) لا لقطع
 ويكرهه ولا كحل
 (ودوله) لمرضها
 وأجره طيب

وهو لا يجب عليه كالأجيب عارة الدار المستأجر قوا آلة التنظيف فأنها تنظر غسل الدار وكسبها
 أناده الجبري (قوله ولها) أي الزوجة ولور جبقو منها البائن الحامل وقوله طعام أيام المرض
 الخ أنما وجب لها ذلك لأنها محسوسة له (قوله وتصرفه الخ) أي ولها أن تصرفه لأنه حقها (قوله
 تنبيه الخ) الأولى تأخير عن قوله ولها عليه مسكن لأنه متعلق به أيضا كإنبه عليه بقوله أما المسكن
 الخ (قوله يجب الخ) أي تبس وقوله في جميع ما ذكر متعلق بيجب وقوله من الطعام الخ بيان لما
 وقوله وآلة ذلك أي الطعام والادم وقوله والكسوة والفرش أي ومن الكسوة والفرش وقوله وآلة
 التنظيف أي ومن آلة التنظيف (قوله أن يكون تمليكاً) للصدر والمؤول فاعل يجب أي يجب بمعنى
 تبس كونه تمليكاً لها لا امتناعاً وقيل هو امتناع ويبنى على هذا الخلاف أنه على الأول بشرط أن
 يكون ملكاً للزوج وان الحرة وسد الأمة كل منهما يتصرف فيه بما شاء من بيع وغيره إلا أن نصيب
 على نفسه أو يضيئ سيد الأمة عليها طعام أو غير مما يضر هافه فله معها من ذلك الحق التمتع
 ويبنى عليه أيضاً أنه لا يقط بمسئرا ولا مستعار قال في الرض وشرفه فلو لبست المستعار وتلف
 فضمته بلزم الزوج أنه لا يتبعه وهي ثابتة عنه في الاستعمال والظاهر أن له عليها في المسأرا جرة
 المثل لأنه أنما أعطاه ذلك عن كسوتها اه وقوله بالدفع أي العرة أو لسيد الأمة وقيد في شرح الرض
 الدفع المذكور بشرط قصد أداما الزمة كسائر الدون ومثله في النهاية وعليه وضعها بين يديها
 من غير قصد شيء لا بعنده وفي سم خلافة ونصه قوله وتملكه بمجر ذلك قدم ولا يتعبد بشرط قصد
 الدفع عازمه بل يكفي عن قصد المذكور الوضع بين يديها مع التمكّن من الأخذ اه (قوله دون
 الإيجاب وقبول) أي دون اشتراط إيجاب وقبول (قوله وتملكه هي) أي الزوجة وما الحق بها (قوله
 فلا يجوز أخذ) أي ما ذكر من الطعام وما بعده وهذا تبرع على كونها تملكه بالقبض (قوله
 أما المسكن) مقابل قوله ويجب في جميع ما ذكر من الطعام الخ (قوله فيكون امتناعاً) أي حكمه أن
 يكون امتناعاً أي انتفاعاً بتمليكاً لها لا بتمتعه (قوله حتى يسقط) أي فيسقط غنى تفرعية والفعل
 بعده مرفوع (قوله لا يجر بالانتفاع) عليه أن يكون امتناعاً وفيه دليل الشيء نفسه إذا امتناع
 هو الانتفاع كما سريه الجبري فان قلت هو على لقوله فيسقط بمعنى الزمان قلت هو مفرع على كونه
 امتناعاً كما عرفت والقاعدة أن المرفع عليه على المرفع قصير مكرامه لأن التقدير عليه فيسقط
 بمعنى الزمان لأنه امتناع لا يجر بالانتفاع لموا قال بدل هذه الآية كافي شرح المنهج لأنه لا بشرط
 أن يكون ملكه كان أولى (قوله كالخادم) السكاف للتنظير أي أن المسكن مثل الخادم في كونه
 امتناعاً وهذا بخلاف نفقة فهي كنفقتها وهي تمليك لا امتناع وعارة النهم والمسكن والخادم
 امتناع لا تمليك قال في شرحه لما رآه لا يشترط كونها ملكه اه (قوله وما جعل تمليكاً الخ) بيان
 لما يترتب من التملك غير ما قدمته وقوله صبرد يصحضي الزمان أي إذا مضت منه وهو لم يكسها أو
 ينفق عليها فالنفقة أو الكسوة لجميع ماضى من ثلاثين سنة من إقامته لها لأنها استحققت ذلك في ذمته
 وفي النفقة ما نصه مرفوع ادعت نفقة أو كسوة ما مضى كفي في الجواب لا يستحق على شيئا وكذا نفقة
 اليوم لأن عرف التمكين على ما بحثه بعضهم وفيه نظير بل الأوجه أنه يكفي وأن عرف ذلك لأن نشوز
 لخطبة يسقط نفقة جميعه وتصدق بينهما في عدم النشوز وعدم قبض النفقة اه (قوله ويعتاض
 عنه) أي عما جعل تمليكاً أي أنه يجوز أن تستبدل الطعام الواجب لها بغيره وكذا الكسوة (قوله
 ولا يسقط) أي ما جعل تمليكاً وقوله موت أي حصل لها أوله وقوله أثناء انقضاء أي أو اليوم وما
 الائتاء على العقد والموت أو الفسخ فاقبل كلها لها ولا يقال كيف تعجب كلها ببعض لحظة
 من الفصل لأن تقول ذلك جعل وقتاً للإيجاب فيلحق في الحال بين قليل الزمان وكثيره ومن ثم ملكتها
 بالقبض وجاز لها التصرف فيها بل لو أعطاه نفقة وكسوة مستقبلة جاز وملكها بالقبض وجاز لها

ولها طعام أيام المرض
 وأدمها وكسوتها
 وآلة تنظفها وتصرفه
 للسدواء وغيره
 (تنبيه) ويجب في
 جميع ما ذكر من
 الطعام والادم وآلة
 ذلك والكسوة
 والفرش وآلة التنظيف
 أن يكون تمليكاً
 بالدفع دون إيجاب
 وقبول وتملكه هي
 بالقبض فلا يجوز
 أخذها منها إلا ما شاء
 أما المسكن فيكون
 امتناعاً حتى يسقط
 بمعنى الزمان لأنه مجرد
 الانتفاع بالخادم وما
 جعل تمليكاً بصبر
 ذنب بعض الزمان
 ويعتاض عنه ولا
 يسقط بموت أثناء

الزهر فليها كتحليل الزكاة يستردان حصل ما عان اه تحفة تصرف (قوله ولها عليه مسكن)
 أي ويوجب الزوجه على زوجها مسكن أي يثبت له لأن المطلقة يجب لها ذلك لقوله تعالى أسكنوهن
 ما من الزوجه أولى (قوله تأمن فيه) شرط في المسكن أي بشرط فيه أي الا كسفاهه ان تأمن الزوجه
 فيه وقوله لو خرج عنها أي تأمن ان اذ اخرج عنها وتر كها فيه (قوله على نفسها) متعلق بتأمن قال ع ش
 يؤخذ منه انه لا يجب عليه ان ياتي لها بمائة خمسة حيث امتت على نفسها فلو لم تأمن أبدل لها المسكن بما
 تأمن على نفسها فيه فثبت له فانه يقع فيه الغلط كثيرا اه وقوله وما لها أي واختصاصها وقوله وان
 قل أي المال فهو غاية لاشتراط الأمان فيه (قوله للحاجة الخ) تعليل لوجوب المسكن عليه وقوله بل
 للضرورة اليه أي المسكن والاضراب اتعالى (قوله يليق بها عادة) شرط آخر للمسكن وكان على
 الشارح أن يقدريه ما ناسبه كان يقول ولا بد أن يليق بها ونحوه والله أي انه بشرط في المسكن أن
 يكون لا تقامها بحسب العادة بان يكون من دأوا وحجرة أو غيرها كشمرا وصفوا وخصب أو قصب
 وانما اعتبر المسكن بحالها بخلاف الثقة والكسوة باعتبار حالها بساوا غيره لان المعتبر فيهما
 التحليل منه وفيه الامتاع فروعى حاله فبما حالها فيه ولا هما اذ لم يليقها بما يكتفي ابدلها بما لا يفتق
 فلا اضرب بخلاف المسكن فانها ملزمة بما لا يفتقر من مقتضيه وماذا لم يكن لا تقاؤه بعضهم

ما كان امتناعا كسكن وجب * لما تفرع حالها تب

وان يكن تملكها كالسكنة * فحال الزوج راعاه الا الزوجه

(قوله وان كانت من لا يعتادون السكنى) أي يجب لها المسكن وان كانت من قوم لا يعتادون المسكن
 قال في فتح الجواد الذي ظهر في هذه انه يعتبر الاطلاق وان كانت من أهل المثل الذي يريد ساكنها
 به فيعتبر بمن يملكها من أهل نسا وغيره فليزجر في مهر المثل وغيره اه وفي النهاية ما نصه وذكر
 أن الصلاح ان له تقلد وجهه من حضري لا ديفيوان نشن عيشها لان نفقتها مقدرة أي لا تز بدولا
 تنقص وأما حشوة عيش البادية فهي بسبيل من الخروج عنها لا بدال كما قال وليس له سد طاق
 مسكنها عليها ولا إغلاق الباب عليها عند خوف حقوق ضرر له من فقعه وليس له منعها من تخويز
 ونخاطة في منزله اه وما ذكره آخر اتبع جملة على غير زمن الاختراع الذي يريد اه وفي ما ذالم
 بتعذر به في سد الطاقات محمول على طاقات لا سقى فقها واذا له السد بل يجب عليه كما أتى به
 آل الدرجه الله تعالى أخذ من اقتداء ابن عبد السلام بوجوبه في طاقات ترى الأجنب منها أي وعلم
 منها تعمروهم اه (قوله ولو معار ومكثرى) غاية في المسكن وهي التعميم أي لا فرق بين أن
 يكون ملوكا له أو معار أو مكثرى وذلك لحصول المقصود بما ذكر (قوله ولو سكن الخ) لو شرطية
 جوابها قوله لم يلزمه أسرة (قوله باذنها) أي له في السكنى معه (قوله أو في امتناعها) أي أولم يكن
 باذنها لكن كانت بمنعته من الانتقال معه إلى بيته أو باده (قوله أو في منزل الخ) معطوف على قوله
 في منزلها أي أو سكن معاه في منزل نحو أبيها كامها (قوله باذنه) أي نحو أبيها أي أو منعه من النقلة
 (قوله لم يلزمه أسرة) عبارة لفتى سقط حق السكنى ولا مطالبة لها بآسرة سكنها معها الخ اه (قوله
 لان الاذن العري الخ) هذا التعليل فاصر على صودة الاذن وكان عليه أن يذيعه لان امتناعها
 أو منع نحو أبيها من النقلة معه أمانة على رضاها أو رضاها وبسكنى الزوج فهو بمنزلة الاذن ولو
 سكن معهما السكنى وعدم الامتناع من النقلة معه لزمته الأسرة (قوله ينزل على الاعادة) أي
 يحصل على اعادة السكن وقوله والامانة معطوف على الاعادة من عطف اللازم اذ الاعادة عقد
 يتضمن اباحة الانتفاع بالمعار (قوله وعليه) أي ويوجب على الزوج وقوله ولو معسر الغاية لارد
 أي يجب على الزوج الاخذام ويستوى فيه للوسر والوسط والمعسر (قوله خلافا لمخ) أي
 فالتين يعلم وجوبه على المعسر واحتدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب السيد تناقضا على سيدنا

الفصل (و) لها (عليه)
 مسكن) تأمن فيه ملو
 خرج عنها على نفسها
 وما لها وان قل للحاجة
 بل للضرورة اليه
 (يليق بها) عادة
 وان مسكنت من
 لا يعتادون السكنى
 (ولو معار) ومكثرى
 ولو سكن معها في
 منزلها باذنها أو
 لامتناعها من النقلة
 معه أو في منزل نحو
 أبيها باذنه لم يلزمه
 أسرة لان الاذن العري
 عن ذكر العوض
 ينزل على الاعادة
 والامانة (و) عليه
 ولو معسر اخلا بالمعسر

على رضى ، عنهم اخذوا الاصره قال في التحقير بدان لم يثبت انهما تنازعا في ذلك فلم يوجبهما وأما
بحر دعوى ايجابه من غير تنازع فهو لما ساء به عليه صلى الله عليه وسلم من المسامحة بحقوقه وحقوق
أهله على انهما واقعة حال محتملة فلا دليل فيها اه (قوله أوفنا) معطوف على معسرا أى ولو كان
الزوج فنام كما بنا أو غيره (قوله اخذوا سره) وفي المفتي مانصه أنهم قوله اخذوا ان الزوج قال أنا
أخذها بنفسي ليستطفي مؤنة الخادم لم يلزمها الرضا به لانها تسقى منه وتعتبر بموافاقها قالنا
أخذه بنفسي وأخذها من الخادم أو ما يأخذ من نفقه لم يلزمه الرضا بذلك لانها تصير بمنزلة اه ملخصا
(قوله واحدة لا أكثر) ظاهره وان احتاجت الى الأكثر وهو كذلك الان مرضت واحتاجت
لاكثر من واحدة فيجب قدر الحاجة كذلك في البصري (قوله لانه) أى الاخداً وهو تعليل
لوجوب الاخداً عليه وقوله من العاشرة بالعرف أى الأمور بها (قوله بخلاف الامه) أى
بخلاف الزوجة الامه فلا يجب اخداؤها ولو مصة عالم تكن مريضه لان العرف على ان تخدم نفسها
لتقصها وقوله وان كانت جيلة أى أو كانت تخدم في بيت سيدها (قوله تخدم) الجملة صغلة توهو
شرط في وجوب الاخداً لها أى يجب الاخداً لها بشرط أن تكون عن تخدم وقوله أى تخدم
منها أأدبه ان الشرط أن يكون مثلها ممن تخدم سواء هي خدمت بالفعل أو لم تخدم به فلو كان مثلها
لا تخدم ولكن هذه خدمت بالفعل في بيت أهلها لا يجب على الزوج اخداؤها وقوله عند أهلها
متعلق بتخدم أى ان العبرة في خدمة مثلها بيت أهلها (قوله فلا عرة الخ) عترة زوجه عند أهلها
يعنى لو ارتفعت في بيت زوجها أو ترفهت فيه بحيث صار يليق بحالها في بيت الزوج الخادم لم يجب
كأصحه به الشيخ أبو حامد في تعليقه وأقره في الروضة (قوله وانما يجب عليه الاخداً الخ) الأولى
والاخصر أن يقول والاخداً الواجب عليه يكون بعره الخ اذ لا معنى للحصر وللألفية وعبارته تحتاج
وعليها أن يليق بها خدمتها نفسها اخداً ما بعره أو أمته أو مستأجرة الخ اه وحاصل ذلك ان له
الاخداً بكل ما يحصل المقصود به لكن بشرط حل النظر من الجانبين فله ذلك بعره ولو مصة وقول
ان الرفعة لها الامتناع من التبرع لثمة بردان المنه عليه لا علم او بامة أو أمته أو مستأجرة فوصى غير
مراحمه وبنحو محرم لها وملكها وما وعطسوا لا بنحو مراحمه ولا نذمت مع مسلمة لمرة انظر ولا
بنفسه أى الزوج لانها تسقى منه وتعتبر به كما تقدم (قوله صحتها) الجملة صغلة فلو الضعيف المستتر
يعود إليها والبارز يعود على الزوج اه إلى الاخداً بعره صحتها زوجته والمراد صحتها اقتضاهما من
غير استئجار لها بل بالنفقة فقط (قوله أو مستأجرة) أهله الاخداً مستأجرة للخدمة (قوله
أو بحرم) أى زوجته (قوله أو ملكها لها) أى وله وكان أمه أو عبد أو غيرها من أراحمه وقوله ولو عبد
غاية في المملوك لها ولا فرق بين أن يكون صغيراً أو كبيراً (قوله أو بصي) الأولى حذف الباء
كأننى قبله وقوله غير مراحمه فان كان مراحمها لا يجوز اخداًها (قوله فالواجب الخادم الذى عينه
الزوج مدالح) الفاء فاه النصيحة الواقعة في جواب سؤال حاصله اذا وجب الاخداً عليه فما
الواجب عليه الخادم من النفقة فتجاب بان الواجب الخ الخ انه لا يخفى ما في عبارة من إيهام ان الواجب
للخادم مطلقا ما ذكره من ان غيبه تفصيلاً وهو انه ان كان مستأجر فعليه أجره فقط وان كان ملكاً
فعليه كفايته سواء كانت مداونتها أو تريد أو تنقص فليس عليه نفقة مقدرة وان كان حرة صحتها أو
محرم أو ملكاً لها فله ما ذكره بقوله مدونات ومن إيهام التقيد بالذى عينه وهو ان الذى عينته
هى ليس لها ما ذكره مع ان معنيها اذا فرض به كعينه في التفصيل للذكور ويدل لما ذكرته
عبارة فتح الجواب ونصها ان الخادم ان لم يعينه الزوج بان كان ملكاً وجب له كفايته من غير تقدير
وان عينه فان كان مستأجر لم يجب له غير أجره وان كان ملكاً أو حرة صحتها ورضى الزوج وجب
لن عينتها منهما ما عينتها وصح كل يوم مدالح اه بحذف وأصرح منها عبارة التباح ونصها فان

أوفنا (اخداً سره)
واحدة لا أكثر لانه
من العاشرة بالمعرف
بخلاف الامه وان
كانت جيلة (تخدم)
أى تخدم مثلها مادة
عند أهلها فلا عمة
بترفهها في بيت
زوجها وانما يجب
عليه الاخداً ولو
بعره صحتها أو
مستأجرة أو محرم و
ملكها ولو عبد
أو بصي غير مراحم
فالواجب الخادم
الذى عينه الزوج

أخضعها بحجة أو أمة بأسرة فليس عليه غيرها أو بأمته أنفق عليها بالملك أو بمن حجبها لزمه نفقتها
 وجنس طعامها إلى التي حجبها جنس طعام الزوج (قوله سدوثك) قال في الصفة
 ووجهه أن نفقة الخادمة على المتوسط ثلثا نفقة الخدومة عليه فعمل الموسر كذلك إذا لم والثالث ثلثا
 المدن (قوله على موسر) اللاتم أن يقول عليه أي الزوج أن كان موسرا أو مدان كان معسرا
 أو متوسطا (قوله ومتوسط) أيضا الحق به بالمعسر في الخادم لا في الزوجة لأن مدوا نفقة الخادم على
 سد الضرورة (قوله مع كسوة) أي ومع آدم له على الصبي لأن العيش لا يتبع بدونه وهو كافي للنفقة
 كجنس آدم الخدومة ودونه نوا وأما قدره فهو بحسب الطعام وفي وجوب اللحم وجهان والذي يتبعه
 ترجحه منهما اعتبار عادة البلوقوله أمثال الخادم أي واللائق بالخادم دون ما يليق للخدومة جنسا
 ونوعا (قوله من قبض الخ) بيان لكسوة (قوله ومقتنة) تقدم بيانها والاولى ذكرها به بقوله
 وزاد للخادمة لأهم تقدمه ان المقنعة مشتركة بين الخادم والخادمة وليس كذلك عبادة فتح الجواد
 ويزاد ذكرهما وأننى مقتنة وجاروخا ومقتنة اه وعبادة شرح المنهج وقدر الكسوة قصص
 ونحو مكعب وللد كرهو قيم وللثاني مقتنة ونحو وردا لماحتها إلى الخروج ولكل جبة في الشتاء
 لاسراويل وله ما يقرشه وما ينطفي به كقطعة لبد وكساء في الشتاء بارية في الصيف ونحو اه
 وكتب القيرى على قوله لاسراويل مانصه هذا منى على عرف قديم وقد اطرأ للعرف الآن بوجوبه
 للخادمة وهذا هو المعتدنى اه (قوله ويزاد للخادمة خف ومقتنة) أي ملالة وقوله إذا كانت
 تخرج فينبى زيادة ما ذكر (قوله وانما يجب الخف والمقتنة للخدمة على المعتد) قال سم والاوجه
 كما أقامه الشيخ أي شيخ الاسلام وجوب الخف والردا للخدمة أيضا فانها تحتاج للخروج إلى الحمام
 أو غيرها من الضرورات وان كان نادرا مورش اه (قوله لان الخ) على لعدم الوجوب (قوله
 والاحتياج اليه) أي إلى الخروج وقوله نادرا رأى والتادرا لاحكامه (قوله تنبيه ليس على خادمها الخ)
 عبادة النفقة وفي المراد بخدماها الواجب خلاف المعتدمنه ما ليس على خادمها الا ما يخصه مالى
 آخر ما ذكره الشارح وزاد عليه وله منعهما من ان تتولى خدمة نفسها لتغزو بمؤنة الخادم لانهما قصر
 بذلك مسئلة اه وقوله الا ما يخصها أي الا الامر المختص بها وسيد كرهت زه وقوله واحتياج اليه
 فنبذوا كان الامر يخصها لكن لا يحتاج اليه فانه لا يجب على الخادم فعله (قوله كعمل الماء الخ) تمثيل
 للامر الذي يخصها واحتياج اليه وقوله لتسقم هو تضم الميع مع فتح التامو الخامو مع الغسل وقوله
 والشرب معطوف على التسقم أي وكعمل الماء للشرب (قوله وصبه على يديها) أي وكصب الماء
 عليه فهو معطوف على حل (قوله وغسل الخ) معطوف على حل أيضا أي وكغسل خرق الحيش وقوله
 وأنيط معطوف أيضا على حل أي وكالطبخ لا كلها (قوله اما ما لا يخصها) أي بل يخص الزوج وقوله
 كالطبخ الخ تمثيل للذي لا يخصها وقوله لا كله أي الزوج وقوله وغسل ثيابه أي وكغسل ثيابه أي
 الزوج (قوله فلا يجب) جواب اما وقوله على واحد منهما أي من الخادم والزوجة والانسب بالمقابلة أن
 يقول فلا يجب على الخادم إلا لا يجب على الزوجة (قوله بل هو) أي ما لا يخصها عما ذكر (قوله
 فيوفيه) أي فيوفى الزوج مما لا يخصها بل يخصه وقوله بنفسه أو بغيره أي بوفيه أي بغيره ارشد بنفسه
 وان شاء بغيره باستجار أو غيره (قوله مهمات الخ) اللاتم ذكرها في آخر التنبيه المار في قيل قوله
 ولها مسكن أو يؤثر التنبيه من قوله ولها مسكن كما ثبت على هذا هناك وذلك لانه لا غناى كرهاها
 مع ان غاها قد تقدم في باب الهبة لكونها لها تعلق بالتنبيه المذكور ومن جهة لها كالتنبيه لما
 ذكر فيه من كون الطعام والكسوة والفرش ملكه بمجرد الدفع اليها ولا يحتاج ذلك إلى إيجاب
 وقبوله وبانه ان ظاهر هذا أنها تملك ما ذكره بالدفع اليها مطلقا سواء كان من جنس الواجب عليه
 أم لا مع انه ليس كذلك بل لا بد من تقييده بكونه من جنس الواجب عليه والا فلا بد من لفظ

ملوثك على موسر
 وسد على معسر
 ومتوسط مع كسوة
 أمثال الخادم من
 قبض وازاد مقتنة
 وزاد الخادمة خف
 ومقتنة اذا كانت
 تخرج وان كانت قنة
 اعتادت كشف الرأس
 وانما يجب الخف
 والمقتنة للخدمة
 على المعتد لان له
 منعهما من الخروج
 والاحتياج اليه لتغزو
 الحمام نادرا (تنبيه)
 ليس على خادمها
 الا ما يخصها واحتياج
 اليه كعمل الماء
 لتسقم والشرب
 وصبه على يديها
 وغسل خرق الحيش
 والطبخ لا كلها اما
 لا يخصها كالطبخ
 لا كله وغسل ثيابه
 فلا يجب على واحد
 منهما بل هو على
 الزوج فيوفيه بنفسه
 أو بغيره (مهمات)
 من شرح للنجاح
 لشعنا

الايجاب والقبول أو قصد الهدية ويستغاد التقيد بالذ كور من اللهجات والمراد من معطما
 ويدل لما ذكرته سياق الحققة ونصها بعد كلام وظاهر انها على الاول أى على ان المذ كورات من
 الطعام وما بعده تملك لا امتاع تملكه بمجرد الدفع والاخذ من غير لفظ وان كان زائدا على ما يجب لها
 لكن في الصفة دون الجنس فيقع عن الواجب مجرد اعطائه لان الصفة الزائدة وقعت تابعة فلم يخرج
 للفظ بخلاف الجنس فلا تملكه الا باللفظ لانه قد يعبرها قصد التملك لها ثم يستتر جمعها واحتشد
 فكسوتها الواحدة لها باقية في ذمته وفي الذك في الواشترى حلها او ديباحا الى آخر ما ذكره المؤلف
 اه فتنبه (قوله الواشترى) أى الزوج وقوله حلها او ديباحا أى ونحوه ما من كل ما يقض للزينة
 (قوله وزينهاه) أى زين الزوج وزوجته بالذ كور من الحلى والديباح (قوله لا يصير الخ)
 الجملة جواب لأوى لا يصير المذ كور من الحلى والديباح ملكا لها بنفس الزوجين المذ كور بل انما
 يصير بصور الايجاب والقبول منهما أو قصد الهدية منه لها بذلك (قوله ولو اختلفت هي
 والزوج في الاهداء العارية) أى فادعت هي انه اهدى لها الحلى والديباح المذ كورين وادعى
 هو انه لم يهدهما لها وإنما جعلها عند ما عارية (قوله صدق) أى الزوج لان الأصل عدم التملك
 (قوله ومنه وارنه) أى مثل الزوج في ذلك وانه يعنى لو اختلفت هي ووارث الزوج في الاهداء
 والعارية صدق الوارث (قوله ولو جهز) أى اعطى الاب بنته وهذه المسئلة ذكرناها هنا
 استطرادى لانها ليس لها تعلق بالزوج والزوج (قوله بجهز) هو بفتح الجيم ويجوز الكسر
 الامتعة (قوله تملكه الخ) جوابا للسئلة الثانية وكان حقه أن يصرح بهذا ايضا في المسئلة الاولى
 (قوله والقبول الخ) أى ان ادعت البنت انتم ملكها بالاه بايجاب وقبول وادعى هو انه لم يملكها
 فالقول قول الاب في انه لم يملكها (قوله ويؤخذ عما تقرر) أى من انها لا تملك ما ذكرنا بالايجاب
 والقبول (قوله ان ما يعطيه الزوج) أى الزوج وجته وقوله صلحة اسم لثنى المعطى لاجل الصلحة اذا
 غضبت وقوله أو صاحبتيه اسم لثنى المعطى صبح الز واج يسمى صبيحة (قوله كاعتبد) أى اعطاء
 الصلحة والصباحة ببعض البلاد (قوله لا تملكه) أى ما اعطاه الزوج لها من الصلحة والصباحة
 (قوله لا يلفظ) أى مفيد للتخلد ويصح أن يقرأ من غير تنوين يكون هو وما بعده مضافين الى
 اهداء (قوله خلا فالمر) أى في باب الهبة من انها تملكه من غير لفظ ونص عبارة هناك ونقل
 شيئا من زياره عن قنابى ابن الحارث اذا اهدى الزوج للزوجة بعد العقد نسبه فانها تملكه
 ولا يحتاج الى ايجاب وقبول ومن ذلك ما يذهب لمرءة صبح الز واج مما سعى صبيحة في
 عرفنا وما يذهب اليها اذا غضبت أو تزوج عليها فان ذلك تملكه المرءة بمجرد الدفع اليها انتهت ثم ان
 قوله هنا الحناطى وهناك ابن الحياط يعلم انه موقع بغيره في التسمية ولم يعلم الاصح منهما (قوله واقتامه
 الخ) مبتدأ وقوله غير صحيح خبره (قوله بانه) أى الحال والثان (قوله أو اعطاها) أى زوجته
 قبل الدخول وقوله مصر وقال السرى أى لوجة الز واج وقوله ودفع أى أو اعطاها دفعا أى مهر او قوله
 وصباحة أى أو اعطاها صباحة (قوله فنشرت) أى بعد ان اعطاها ما ذكر (قوله استرد) أى
 الزوج وهو جوابا له وقوله الجميع أى جميع ما ذكر من مصر وفي العرس والدفع والصباحة
 (قوله اذ التقيد بالنشوز الخ) تعليل لعدم الهبة وقوله لا تاتى في الصباحة أى لا تاتى فيها (قوله
 لما قررت فيها) أى في الصباحة وهو تعليل لعدم تاتى النشوز فيها وذلك لانه ان دفعها لها لفظ
 الاهداء أو قصد صارت ملكا لها سواء وقع منها ذلك أم لا (قوله انها كالصلحة) في عبارة
 الصفة اسقاطا لفظه انها وهو الاول لانه لا يثبتها مستغاداته فروعها كالصلحة أولا ثم انفس عليها
 الصباحة مع انه لم يصنع كذلك (قوله لا تمان تلفظ الخ) هاهنا الذى قرره فيلمز تعليل الثنى
 بنفسه فالاولى ان يبدل لام التعليل عن اليانية وقد حلت معنى الهبة المذ كورة آتيا (قوله فليس

واجب) أي عليه (قوله) فإذا صرفته بأذنه ضاع عليه) أي سواء وقع منها نشوز أم لا وبغض منه
 أنها لو تصرفه أو صرفه لأذنه لا يضيع عليه بل هو باق على ملكه في الأول وتقرمه في الثاني
 (قوله) وأما الدفع) أي المهر فإن كان قبل الدخول استردده اسم كان يحتمل أن يعود على النشوز
 المعلوم من السياق وضمر استردده يعود على الدفع بمعنى المهر المقرض وقوله قبل الدخول وهو الذي
 ربط المتدبر بالجملة الواقعة خبراً أو يحتمل أن يعود على الدفع المذكور ويقدر مضاف ومتعلق
 والتقدير على الأول وأما الدفع الواقع قبل النشوز كما هو أصل فرض المسألة فإنه كان النشوز وقع
 قبل الدخول أيضاً استردده على الثاني وأما الدفع فإن كان تسليماً وقع قبل الدخول استردده بالنشوز
 الواقع قبله أيضاً والأول أقرب إلى صنيعه وأولى لما في الثاني من كثرة الخذف ثم أنه إذا استردده بقبه
 عنده إلى يزوال النشوز وحصول التحكين فإذا زال النشوز وحصل التحكين رده كله لها الأولى
 طلاقها فإذا ظلتها رد لها النصف وأخذ هو النصف وكان حقه أن يسترد منها النصف فقط لأنه هو
 الذي يستحقه على تقدير أنه يطلقها ولذلك كتب السيد عمر على قول الصفة استردده مناصه محل تأمل
 أن أو يداس ترداد جميعه اه ولعل ما ذكرته هو وجه التامل ثم إن في رأيت في الروض وشرحه في باب
 الصدق ما يوافق ما ذكرته من استرداده ونص عبارة لو امتنعت من تسليم نفسها بلا عذر وقد بادر
 بتسليم الصدق لم يستردها به بالمبادرة كما لو عمل الدين المؤجل فإنه لا يستردده اه ومثله في فتح
 الجواد (قوله) والأفلا) أي وإن لم يكن النشوز حاصل قبل الدخول فلا يستردده على الاحتمال الأول
 أي وإن لم يعط الدفع لم قبل الدخول بل أعطى بعده فلا يستردده على الثاني (قوله) لتقرر) أي الدفع
 وقوله به أي بالدخول (قوله) فلا يسترد بالنشوز) لأجابه إليه لأنه عين قوله فلا (قوله) ونسقط الخ)
 المراد أن يسقط ما يتعلق علم الزوج من أول الأمر وإن كان السقوط فرع الوجوب فقل ما في الأثناء على ما في
 المسقط جمعي انتهى المذهب من أول الأمر وإن كان السقوط فرع الوجوب فقل ما في الأثناء على ما في
 الابتداء ومسمى الكل سقوطاً وقوله المؤن المراد بها ما يتعلق بالسكن (قوله) بنشوز) متعلق بنسقط
 وقوله منها متعلق بمعدوف صفة للنشوز أي نشوز حاصل من الزوجه (قوله) اجعاً) مرتبط بقوله
 تسقط أي تسقط بالاجعاع (قوله) أي بخروج الخ) تفسير للنشوز (قوله) وإن لم تأتم) غائبة في
 سقوط المؤن بالنشوز أي تسقط به وإن لم تكن تأتم به وتسقط أيضاً ما ذكره وإن قدر على ردها
 للطاعة وتركه (قوله) كصغيرة الخ) تمثيل لقبر الأئمة بالنشوز (قوله) ومكرهه) قال عرس
 ومن ذلك ما يقع كبراً من أهل المرأة يأخذونها مكرهين لها من بيت زوجها وإن كان قصد هم
 بذلك ما صلح شأنها كمنهم للزوج من التقصير في حوائجها منع النفقة أو غيرها اه (قوله) ولو ساعة
 أو ولو لحظة) غائبة في سقوط المؤن أي تسقط المؤن بالنشوز ولو نشزت ساعة أو لحظة فلا يسترط
 نشوزها في كل اليوم أو كل الفصل فلو عادت للطاعة في بقية اليوم أو بقية الفصل لا تعود نفقة ذلك
 اليوم ولا كسوة ذلك الفصل بل تتفق على نفسها ببقية ذلك اليوم وتسكن نفسها ببقية الفصل ثم بعد
 ذلك اليوم يتفق عليها الزوج بعد ذلك الفصل بكسوها وفي حاشية المجلد ما نصه وهذا كله ما لم
 يتنعم به أي بالنشوز فإن تمتع بها ولو لحظة لم تسقط بل تجب نفقة اليوم بكاملها وكسوة الفصل بكاملها
 على معتد به وإن قبل بالتقسيم على زمن التمتع وغيره اه شخصاً وفي قول على الحلال ولا
 تعود بعده للطاعة في بقية اليوم أو الفصل ما لم يستمتع به على المعتد كما تقدم اه (قوله)
 فتسقط نفقة ذلك اليوم الخ) مفرع على سقوطها بنشوزها ساعة أو لحظة أي إذا نشزت ساعة
 أو لحظة تسقط نفقة ذلك اليوم كله وذلك الفصل كله قال سم يقي النشوز بالنسبة إلى يوم ولا يجب
 كل فصل كالعرش والأواني جبة البرد فهل يسقط ذلك استرداً للنشوز ولو لحظة في مدة قائماً
 أو كيف الحال لا لا ندعي فيه تردد واحتمالات يرجع ويرد الرجوع وقال أيضاً بقي السكن فأنظر

واجب فإذا صرفته
 بأذنه ضاع عليه
 وأما الدفع أي المهر
 فإن كان قبل الدخول
 استردده والأفلا لتقرر
 به قلاً يسترد بالنشوز
 (وتسقط) المؤن كلها
 (بنشوز) منها اجعاً
 أي بخروج من طاعة
 الزوج وإن لم تأتم
 كصغيرة ومجنونة
 ومكرهه (ولو ساعة)
 أو ولو لحظة فتسقط
 نفقة ذلك اليوم
 وكسوة ذلك الفصل

ما سقط منه بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل أو زمن النشوز فقط حتى لو اطاعته
بعد الخلعة استحققه لأنه غير مقدر زمن معين فيه نظر ولا يعد سقوط سكنى اليوم واليلة الواقع
فهما النشوز اه قال الجعري والظاهر أن مثل السكنى غير هامن الفرس والغذاء وغيرهما اه
(قوله ولا نوزع) هذا لازم لسقوطها كل اليوم وكل الفصل (قوله ولو جعل سقوطها) أى
النفقة وقوله بالنشوز متعلق بسقوط (قوله فأنفى) أى عليها ما لا يملك (قوله رجح عليها)
أى إذا نفي له أنها كانت ناشرة (قوله عن يحنى عليه ذلك) أى سقوطها بالنشوز والظاهر أن المراد
بمن يحنى عليه ذلك غير الفقيه ولو كان مخالفا للعلماء أنه هذه المسئلة من فروع المسائل الدقيقة
(قوله وانما لم يرجع) أى عليها فى صورة النكاح وعلى سيدها فى صورة الشرء وهذا وارد على
رجوع الزوج عما انفقه علم عند جعله بالنشوز وقوله فاسد صفة لكل من نكاح وشراء (قوله)
وان جعل ذلك) أى الفساد هو غاية لعدم الرجوع (قوله لأنه شرع في عقدهما) أى النكاح
والشرء والاضافة للبيان أن المراد بالنكاح والشرء المقيد بغير دليل وصفهما بالفساد فيه أن هذا
التعليل لا يحد شيئا لأن من جعل سقوط نفقتها بالنشوز كذلك شرع في عقدها على أن يضمن
مؤنتها ولو قال لا يملك أى النكاح نكاح فاسد ولو للشرء بشرء فاسد فصحت حسبه وبقيت
والناشرة ليست كذلك لأن أولى ثم رأيت العلامة الرشيدى كتب على قول النهاية لأنه شرع
الح ما نصه فيه وقفة لا يحنى اه ولعل وجهه ما ذكرته تأمل (قوله ولا كذلك هنا) أى وليس
فى صورة جعله بسقوط نفقتها بالنشوز شارعا في عقدها على أن يضمن مؤنتها وقد علمت ما فيه (قوله)
وكذا من الح) أى ومن من أنفق في نكاح الح من وقع عليه طلاق باطنا لا شرع في عقدها
على أن يضمن المؤن وضع اليد على ما ذكره الأولى أن يقال لأن هذه المطلقة طلاقا باطنا تحت حبس
الزوج وتمكنه وقوله باطنا وذلك بان علق طلاقها بالثلاث على شئ فوجد الشئ المعلق عليه وهو لم
يعلم به (قوله ويحصل النشوز) دخول على المتن (قوله بمن الزوج الزوجة من تمتع) أى ولو
بحسبها طلاقا أو يحنى وإن كان الحاس هو الزوج واقتضاء كلام ابن المقرئ واعتاده والدرجة الله
تعالى يؤخذ منه بالا إلى سقوطها بحسبها ولو يحنى للطلاق بدنه وبنيها كما أنفى به والدرجة الله
تعالى أو باعتدائها بوجه شبهه اه نهاية وكتب الرشيدى قوله وإن كان الحاس هو الزوج هو
غاية فى قوله أو يحنى فقط كما يعلم من النسخة اه وعمل كون المنع المذكور يحصل به النشوز إذا
لم يكن على وجه التبدل أى الحبب وانما الحال والافلا تكون ناشرة به (قوله ولو يقو لى)
أى ولو منعت من التمتع يقو لى كظركا ن غطت وجهها أو تولت عنه وإن مكنته من الجماع فإنه
يحصل النشوز به (قوله أو يوضع يمينه) أى ولو منعت من التمتع فى موضع مفاد عينه كيدها
ونفذه فاته يحصل النشوز به (قوله لأن منعت منه لعذر) أى لا يحصل النشوز إن منعت
زوجها عن التمتع بالعذر (قوله ككبر آلتها) مثال للعذر لكن فى غير المس إذا هو ليس هذا
فى منع المس (قوله بحيث لا تختمه) نصير لكبرى حال كون الكبر مصورا بمحالة لا تختمها
الزوجة (قوله ومرض الح) معطوف على كبرى أو كبرض قائم بها ضرر موجوده الوطء فلا
يحصل النشوز بمنعها من الوطء حيث (قوله وفرح فى فرجها) معطوف على مرض عطف الحاس
على العام (قوله وكفو حيفض) لاحقة زيادة الكاف كالذى قبله وانما تسقط النفقة به وبما
قبله من الاعذار أنه اما عذر دائم ككبر أو كبر أو يطرأ أو يزول كفو الحيفض والمرض هو
معدوم وفيه وقد حصل التسليم الممكن ويمكن التمتع به من بعض الوجوه (قوله وبثت كبر
آلتها) قال عرش وسكت عن بيان ما ثبت به المرض والقياس أنه لا يثبت إلا رجلين من الأطباء
لأنه مما اطلاع عليه الرجال غالباً اه وقوله بأقراره أى الزوج وهو متعلق ببثت وقوله أو برجلين

ولا توزع على زعافى
الطاعة والنشوز ولو
جعل سقوطها بالنشوز
فأنفق رجح عليها
أن كان عن يحنى عليه
ذلك وانما لم يرجع
من أنفق في نكاح
أو شراء فاسد وإن
جعل ذلك لأنه شرع
في عقدهما على أن
يضمن المؤن بوضع
اليد ولا كذلك هنا
وكذا من وقع عليه
طلاق باطنا ولم يعلم به
فأنفق مدة ثم علم فلا
يرجع بما انفقه على
الأوجه ويحصل
النشوز (بمنع)
الزوجة الزوج (من)
تمتع ولو يقو لى
أو بوضع يمينه (لا)
أن منعت منه (لعذر)
ككبر آلتها بحيث
لا تختمه ومرضها
بضررعه الوطء وفرح
فى فرجها وكفو
حيفض وبثت كبر
آلتها بأقراره أو
برجلين من رجال

معطوف على بأمر أو قوله من رجال اثنتان أي من الرجال الذين لهم معرفة بالثان ولما خصهم
 لانهم غالباً لهم اطلاع على الآلات حال فميزون بين صغيرها وكبيرها (قوله ويحتالان) أي
 الرجال و قوله لا تشاؤد كره بأي إذا كانت معرفة الكبر متوقفة عليه وقوله بأي حيلة متعلق
 بحتالان وقوله غير الإيجذ كره في فرج محرم أمابه فيحرم وقوله أودبه معطوف على فرج محرم من
 حطف الخاص على العام (قوله أو بأربع نسوة) معطوف على بأمر رأي وبثبت كبراً لثبته
 بأربع نسوة أي شهدا عن (قوله فأن لم يكن معرفته) أي كبراً لثبته (قوله ألا ينظرهن) أي
 الأربع النسوة وقوله البها أي إلى الرجال وزوجه وقوله مكشوف الفرجين حال من ضمير البها
 وقوله حال منصوب باستقام الحافض أي نظرهن في حال انتشار عضوه أي ذكره (قوله حاز) أي
 النظر وهو جواب أن وقوله ليشهدن على الحوازم (قوله فرغ لها الخ) قد تقدم ذكره في باب
 الصدقات وانما أعماده من الترتيب عليه علم حصول النشوز وسقوط النفقة به وكان الاختصار أن
 يقول ولعدم اقتضاه إياها الصدقات الحال أصالة قبل الوطء عطف على كبراً لثبته وذلك لأنه من
 جهة الأذى (قوله الحال أصالة) أي ابتدأ من وجعها إذا انكسها به من أجل ثم حل فليس لها
 الامتناع من القتح لأنه قد وجب عليها التحكيم قبل الحلول (قوله قبل الوطء) متعلق بمنع (قوله
 بالنفقة) حال من مقدار رأي قبل وطئها حال كونها بالنفقة ولو عبر بكامله كما عبره في باب الصدقات
 لكان أولى للفرج الجنونة (قوله اذهب الامتناع) لتلبي لقوله لها منع الخ وهو عين المعلن كما
 لا يخفى وقوله حينئذ أي حين إذا كان قبض الصدقات الحال (قوله فلا يحصل الخ) هذا هو غرض
 كونها لها الامتناع وقوله ولا تسقط الخ عطف لازم على ملزم وقوله بذلك أي بامتناعه القبض
 الصدقات وفي قد فرغ الحوازم عدم السقوط عما إذا كانت عنده ومن عازبه فلا تسقط مؤنتها
 بذلك إذا كانت عنده لغيرها اهـ (قوله فأن نعت) أي تمتع بها فالفعل محذوف وقوله لقبض
 أصدقات المؤجل أي وإن حل قبل الامتناع وهو محترز قوله الحال (قوله أو بعد الوطء) محترز
 قوله قبل الوطء وقوله طاعة حال من محذوف واقع مفعولاً للصدر كما تقدم (قوله فسقط) أي
 التثنية وهو جواب أن (قوله فلو تمتعته لذلك) أي لقبض الصدقات الخ (قوله بعد وطئها) متعلق
 بمنعته وقوله مكروه أو صغيرة هذا محترز قوله بالنفقة فخرار وقوله ولو يتسلم إلى أي مالم يكن تسليحه
 أصلحه كما صرح به في باب الصدقات والغاية رابعة لقوله أو صغيرة فقط (قوله فلا) أي فلا تسقط
 نفقتها لأنها إذا وطئت غير كاملة لها أن تمتع نفسها بعد السكال الآن يسلمها إلى بصلته ومثله ماله
 وطئت مكروه فلها أن تمتع نفسها بعد زوال الإكراه (قوله ولو ادعى وطأها الخ) يعني لو ادعى وطء
 من منعتة نفسها لقبض الصدقات الحال أصالة بتسكينها نفسهاه وطلب منها أو من وطئها تسليمها إليه
 وادعت هي عدم تسكينها نفسهاه وامتنعت من التسليم فانها هي المصدقة في ذلك وعبارته إلى وض
 وشرحه فصل القول قول من شكر الوطء من الزوجين بعينه وإن وافق على جريان خلوته لأن الأصل
 عدمه فالو ادعى وطأها بتسكينها وطلب تسليمها إليه فأنكرته وامتنعت تسليم المهر صدقت أو
 ادعت جاعها قبل الطلاق وطلبت جميع المهر فأنكره صدق اهـ (قوله وطلب) بصيغة الماضي
 عطف على ادعى ومتعلقة محذوف أي منها أو من وطئها (قوله فأنكرته) أي الوطء بتسكينها نفسها
 له (قوله وامتنعت) أي لأجل قبض الصدقات الحال (قوله صدقت) أي باليمين ولا تسقط
 نفقتها (قوله وخروج من مسكن) معطوف على بمنع من تمتع أي ويحصل النشوز أيضاً بخروج
 من مسكن (قوله أي المصل) تغشوا لراحم من للسكن أي أن المرامنة المصل الذي رضى نافعاً متافيه
 سواء كان محله أو عملها أو محل إبتها (قوله ولو لم يداخ الخ) غاية لتكون الخروج بعد نشو أي
 بعد الخروج نشوزاً ولو كان لم يداخ مريض أو كان زوجاً غائباً وقوله بتفصيله أي الخروج بالنسبة

الختان ويحتالان
 لا تشاؤد كره بأي
 حيلة غير الإيجذ كره
 في فرج محرم أودر
 أو بأربع نسوة
 لم يكن معرفته لا
 ينظرهن البها
 مكشوف الفرجين
 حال انتشار عضوه
 حاز ليشهدن
 (فرغ) لها منع
 القتح لقبض الصدقات
 الحال أصالة قبل الوطء
 بالنفقة ختارة إذ لها
 الامتناع حينئذ فلا
 يحصل النشوز ولا
 تسقط النفقة بذلك
 فإن منعت لقبض
 الصدقات للمؤجل
 أو بعد الوطء طاعة
 فسقط فلو منعت
 لذلك بعد وطئها
 مكروه أو صغيرة
 ولو تسليم إلى غلا
 ولو ادعى وطأها
 بتسكينها وطلب
 تسليمها إليه فأنكرته
 وامتنعت من التسليم
 صدقت (خروج
 من مسكن) أي المصل
 الذي رضى نافعاً متافيه
 فيه ولو يبتها أو يبيت
 أبها ولو لم يداخ وان
 كان الزوج غائباً
 بتفصيله الآتي

(بلاذن) منه ولا

فإن كان الزوج غائبا وقوله لا شيء في أي قرينة بقوله ومنها إذا تراجعت على غير وجه التشويز
 في حاصله أنه إذا كان الزوج غائبا ونحوه حتى سلاذنه لمعاداة أو زيارة قريب لم يتعمه أو يرسل
 إليها بل يمكن تشويزها والاعتدال تشويزا (قوله بلاذن الخ) متعلق بنحوه أي يحصل التشويز بنحوه
 منه لأن أصله من الزوج وأصله من الزوج وبأنه أو نزلن رضاه فلا يحصل منه
 التشويز (قوله غروها) مبتدأ خبره قوله عصيان وتشويز وهذا نص في محله على ما قبله وقوله
 أو معادة غير محرم أي قريبها بالزوج لمعاداة المحرم أي القرين بمفلا يكون عصيانا أو شورا
 لكن بشرط أن لا يتعمه منه (قوله إن لها اعتقاد العرف) أي يؤول إلى بطلانها أو تلتن رضاه وقوله
 الدال أي ذلك العرف وقوله على رضا أمثاله أي الزوج وقوله بمثل الخ متعلق برضا (قوله وهو)
 أي ما أخذ لا الذي غيره من كلام الإمام (قوله ما تعلم الخ) قيد في كونه مختلفا أي محتمل كونه
 مختلفا لا ما تعلم بأن الزوج غير زائدة مقطوعة من أمثاله أي تفرد منهم (قوله في ذلك) أي في مثل
 الخروج الذي تريد (قوله تنبيه يجوز لها الخروج الخ) هذا كالأصل تنبيه عما قبله فكأنه
 قال الخروج من المسكن عصيان وتشويز إلا في هذه المواضع (قوله منها) أي المواضع التي يجوز
 لأجلها الخروج وقوله إذا أشرف البيت أي كله أو بعضه الذي يفتنى منه كلوه وانظر اه تحفة
 (قوله وهل يكفي قوله الخ) أي إذا أدى الزوج عليها بانها ترضى عن خروجها وتوافقها هي أنها
 ترضى خشية أم دام البيت وليس هناك قرينة تدل على ذلك فهل يكفي قوله المذكور فلا
 تسقط نفقتها أولا يكفي مجرد قوله المذكور إذا انضم إليه قرينة تدل على عاقلة الانهزام (قوله)
 قال شعثا كل أي من الشقين محتمل وقوله والآخر بل الثاني من مقول قول شعث وهو أنه لا بد من
 قرينة تدل عليه (قوله ومنها) أي من المواضع التي يجوز لأجلها الخروج (قوله إذا خافت على
 نفسها أو مالها) قال في النهاية ويصح أن الاختصاص الذي له وقع كذلك اه وكسب عرش قوله
 أو مالها أي أن قبل أخذ من إطلاقه هنا وتقيده الاختصاص بما له وقع ولعله عسر في المال كونه
 ليس تافها حاد يمكن بعيدا اه (قوله ومنها) أي المواضع المذكور وقوله إذا تراجعت إلى القاضي
 لطلب الخ أي إذا تراجعت إلى القاضي لاجل طلب حقها من زوجها أو المراد تراجعت لطلبها
 القاضي حقها من الزوج (قوله ومنها) أي من المواضع المذكور وقوله من زوجها لتعلم العلوم
 العينية أي كالواجب تعلمه من العقائد والواجب تعلمه ما يصح له لا تو الصيام والمخوضوها (قوله)
 أو لاستفتاء أي لأمر يحتاج إليه بخصوصه وأرادت السؤال عنها تعلمها إذا أرادت المحض والمجلس
 على لتستفيد أحكاما تنتفع بها من غير احتياج إليها حالا أو محضورا مع العطف فلا يكون عذرا
 (قوله حيث لم ينفها) بقيد يجوز الخروج لتعلم ما ذكر أي محل جواز ذلك إذا لم ينفها الزوج الثقة عن
 الخروج لذلك أما إذا غناها عن ذلك كان كافيا لمحتاج إليه فلا يجوز لها الخروج وقوله أو نحو
 عمرها أي بوجوب نفقتها نحو عمرها من أجل له النظر كمسبها قال في التحفة بعد من ظهر أنها لو
 احتاجت للخروج في ذلك وخشي عليها منه فتشاور زوجها غير ثقة أو امتنع من أن يعلم أو يسأل لها
 أجبه القاضي على أحد الأمرين ولو بان يخرج معها أو يستأجر من يسأل لها اه وقوله فيما استظهره
 شعثا راجع لقصور عمرها (قوله ومنها) أي من المواضع التي يجوز لها الخروج لأجلها وقوله إذا تراجعت
 لا كسب نفقة أي لأجل كسب نفقتها وقوله بتجارة متعلق بكسب وقوله أو سؤال أي سؤال
 الثقة أي طلبها على وجه الصدقة وقوله أو كسب أي عمل صفة (قوله ومنها) أي للمواضع المذكور
 (قوله إذا تراجعت على غير وجه التشويز) يقيد التقيده أن الخروج من زيارة أو معادة قريب قد
 يكون على وجه التشويز وأنه حينئذ يسقط الثقة والتحليل إلا في قوله لأن الخروج لذلك لا بعد
 تشويزا يقيد بخلافه ويشترط منع تدافع بين مفاده ومفاد التحليل وجبارة فتح الجواهر ليس فيها ذلك

في غيبة الزوج عن
البلد بلا إذن زارة أو
صانعة ريس اجنبي
أو اجنبي على الاوجه
لان الخروج لذلك
لا يعد نشوزا هـ
قال شيخنا وظاهر
ان عمل ذلك ان لم
يتمعها من الخروج أو
يرسل لها بالمتع
(وبسفرها) أي
يخروجها وحدها
الى محل يجوز القصر
منه للسفر ولولا زارة
أو بها أو للمع (بلا
اذن) منه ولو فرضه
مالم تنظر كان حلالا
جميع أهل البلد
أوبقى من لا تأمن
معه (أو) باذنه
ولكن (لغرضها) أو
لغرض اجنبي فتسقط
المشقة على الظاهر
لعدم التمكن ولو
سافرت باذنه لغرضها
مما يقتضي المرح
في الايمان فيما اذا
قال لزوجه ان
خرجت لغرض الجماع
فانت طالق فخرجت
لها ولغيرها اتها
لا تطلق عدم السقوط
هنا

ونفسا وتسقط بالخروج الان لم يعد نشوزا كان خرجت للطلب حقها منه أو لزارة أو للعبادة لاحد
من محارمها بلا إذن مع تلبسه بغيبة عن البلد اه فالاولى اسقاط التقيد بالمد كوراويز يا قيسل
قوله زارة الخ لقنا كان خرجت زارة الخ ويكون غيبا للخروج الذي ليس على وجه النشوز كافي
عبادة فتح المواد المذكورة (قوله في غيبة الزوج عن البلد) قال سم خرجت وجهها فغيته
في البلد فهو نشوز اه قال ع ش و ينفى ان مثل غيبته عن البلد و جهام حضور حيث
اتخذت العرف رضامثل ذلك ومن ذلك ما لو جرت عاده بانه اذا خرج لا يرجع الا آخر النهار مثلا
فلما خرجت للعبادة فتقوهوا اذا كانت ترجع الى بيتها قبل عوده وعلقت منه الرضا بذلك اه وقول
ع ش موافق لما اخذه الاذرى من كلام الامام ان لها اعتمادا العرف الدال على رضا أمثالها الخ
(قوله لزارة أو عبادة) مضان لما بعد ما في قرآن من غير تنوين وعبادة المتهاج زارة ونحوها
وكتب سم قوله وقوهوا منه موت أبها وشهود جنازة فنانة الزركشي عن المحوى شارح التنبيه
مقبيل حضوره اه وقوله فنانة أي من أمليس لها الخروج لوت أبها ولا شهود جنازته وقوله
مقبيل حضوره أي محمول على الزوج الحاضر في البلد وذلك لتكفيها من استئذانه وقوله قريب قال في
الخفة قضية التعبير هنا القريب بانه لا فرق بين الحرم وغيره لكن قضية تغيير الزكشي بالمحرم وتبعه
في مخرج الرض تقيد به بالمحرم وهو مقصده اه وقوله اجنبي أو اجنبيه أي ليس من المواضيع التي
يجوز الخروج لها اذا خرجت زارة أو عبادة اجنبي أو اجنبيه وقوله على الاوجه مقابلة بقول لها
الخروج للزارة والعبادة مطلقا سواء كان لقريب أو نحوه (قوله لان الخروج لذلك) أي لزارة أو
عبادة قريب وهو تعليل لكون الخروج زارة أو عبادة القريب حائرا لتأنيده ناسخة (قوله وظاهر
ان عمل ذلك) أي كون الخروج المذكور لا يعد نشوزا وقوله ان يتمعها أي قبل السفر وقوله
أو يرسل لها بالمتع قال ع ش أي أو يدل القربنة على عدم رضامخروج وجهها فغيته مطلقا اه
(قوله وبسفرها) معطوف على منع من تمتع أي يحصل النشوز أيضا بسفرها أي مطلقا سواء كان
طولا أو قصيرا ولا ينافي هذا قول الشارح بعد أي يخرج وجهها الى محل يجوز القصر منه لانه لا يلزم
من خروجها اليه ان تكون سفرها طولا (قوله أي يخرج وجهها وحدها) تفسيره ان السفر الذي
يحصل النشوز به (قوله الى محل يجوز القصر منه) أي وهو خارج السور ان كان أو العمران وقوله
للسافر أي سفرها طولا وهو متعلق بصحور (قوله ولولا زارة الخ) غاية لحصول النشوز بخروجها
وحدها أي يحصل بخروجها أي ولو كان ذلك الخروج زارة أو بها أو للمع ولو قال أو لنفسك لكان
أولى ليشمل العمرة (قوله لا اذن منه) أي الزوج والجار والمهرور متعلق بمخوف حال من سفرها
أي يحصل النشوز بالغرق حال كونه بغير اذن من الزوج وقوله ولو لغرضه أي ولو كان سفرها بلا
اذن لغرض الزوج أي حاجته فيحصل به النشوز (قوله مالم تنظر) قيد في حصول النشوز
بالسفر المذكور أي محل حصول النشوز بسفرها بلا اذن منه تنظر الى لسفروا فلا يحصل النشوز
به وقوله كان الخ يمتثل لحاله الاضطراب وقوله لا جرم أهل اللداي تغرقوا عنها قال في القاموس
حلالا القوم عن الموضوع ومنه حلوا وخلصوا أو تفرقوا اه وقوله أوبقى من لا تأمن معه أي أولم
يحل جميع أهل البلد ولكن بقي من لا تأمن معه على نفسها أو مالها (قوله أو باذنه الخ) أي يحصل
النشوز بسفرها باذنه أيضا ولكن كان سفرها لغرضها أو لغرض اجنبي (قوله فتسقط المأون) مفرع
على جميع ما قبله والمراد المأون ما يشتمل الكسوة فتسقط كسوة ذلك الفصل كما تقدم وتقدم أيضا
الخلاف في المسكن فلا تنقل وقوله لعدم التمكن أي بسبب سفرها المذكور (قوله ولو سافرت باذنه
لغرضها) أي الزوج والخوجه أو اجنبي بدلها (قوله فتقتضي المرح) مبتدأ خبره قوله عدم
السقوط وقوله في الايمان متعلق بالمرح وقوله فيما اذا قال الخ يدل من في الايمان يدل بعض وقوله ان

خرجت لغير الحام فانت طالق الجملة مقول القول وقوله خرجت لها أي خرجت بقصد الذهاب
 إلى الحمام وبقصد غيره وأعلم أنه يوجد في غالب النسخ خرجت لها ولغيرها ثابت الضمير
 وهذا مبني على أن الحام مؤنث وهو خلاف الغالب وفي حاشية عباد على الشنور ما نصه قوله
 وحامات هذا بناء على أن حامات مذكر وهو قول جل أهل اللغة وقال بعض أهل اللغة الحام
 مؤنث اه وقوله أنها لا تطلق أن وما بعد ما في تأويل مصدر بدل من المرح أو صفي بيان له أي
 لغة قضى الذي يرجع في الإيمان وهو أنها لا تطلق علم سقوط المؤن وقوله هنا أي فيما إذا سافرت لغيرها
 (قوله أكن نص الام والمقتصر يقتضي السقوط) أي سقوط المؤن هنا فيما سافر ولم يدم وجوب المقعة
 إذا ارتد ما عا ولا نه إذا اجتمع مقتض وما نرى يقدم للمانع (قوله لا يسفرها معه) أي لا يحصل النشوز
 يسفرها مع زوجها إلا أن معهما من الخرج مع سفر جرح ولم يقد على ردّها فيحصل النشوز به
 وسقط المؤن وقوله بانه ليس بقيد كإيدل على ذلك عبارة القموي ولا أن سافرت معه ولو لحاجتها
 بلاذن وان عصت اه ومثلهما صارت شرح المتع ثم إن هذا محتمل زقوله يسافر وحدها وقوله ولو في
 حاجتها أي ولو سافرت معه لاجل قضاء حاجة نفسها (قوله لا يسفرها بانه حاجته) اه ولا يحصل
 النشوز يسفرها وحدها بانه حاجته وهذا محتمل زقوله بلاذن منه وقوله ولو مع حاجته الأولى
 اسقاطه لانه يقتضي عنه قوله فيما تقدم ولو سافرت بانه لغيرها مع ما إذا لغير صادق أو لو باحتج (قوله
 فلا تسقط المؤن) مفرع على قوله لا يسفرها الخ أي وإذا لم يحصل النشوز بما ذكر فلا تسقط المؤن به
 (قوله لا تهاجرك) أي في الأولى وهي ما إذا سافرت معه وكان الأولى زيادته بدليل المقابلة (قوله
 وهو) أي الزوج (قوله المقتضى لطفه في الثانية) وهي ما إذا سافرت وحدها بانه (قوله ولا تمتنع
 من المقعة معه) أي ليسفر معه وقوله ليجزئ النفقة أي لا تقدم من أنها لا تجب إلا أن مكنته من
 المتع بما ومن ثقلها إلى حيث شاء (قوله إلا أن كان) أي الزوج وهو استثناء من عدم وجوب النفقة
 إذا امتنع من النفقة معه (قوله فبعض) أي النفقة (قوله ويصير متعها الخ) أي ويصير بسبب
 التمتع بما كانه معاف من النفقة معه ورضي بقاءها في محلها وقوله حيث تدعى حين إذا امتنع من
 النفقة والغرف متعلق ببقعه (قوله وقضيتها) أي ما ذكر في الجواهر من أن امتناعها من النفقة
 مع التمتع بها لا يسقط النفقة وقوله بربان ذلك أي عدم سقوط النفقة بالتمتع وقوله في سائر صور
 النشوز أي في سائر أنواع النشوز الذي يتأق منه هنا كالخروج من المسكن وأما الذي لا يتأق
 كالنوع الأول منه وهو منعه من التمتع بها لانه إذا امتنع فكيف يقال إذا تمتع بها لا تسقط نفقتها
 إلا أن قال يتأق التمتع مع كراهتها ومنعها منه بان يمتنع أقهر أعنها وقوله وهو أي الاقتضاء
 المذكور وقوله محتمل في النفقة بسببه من وزع فيه لا يجدي وما عرفت مسافر متع بغير إقامته من
 وجوب نفقتها لتكسبها وإن أتمت بعضه صريح نفسه وظاهر كلام الماوردي أنها لا تجب إلا زمن
 التمتع دون غيره فربما يكفي في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه بعد النشوز وكذا الليل اه وقوله
 صريح فيه أي في ربان ذلك في سائر صور النشوز (قوله وتسقط للمؤن) اللانها لطفه ان يقول
 ويحصل النشوز وإن كان يلزم سقوط المؤن وقوله أضاف إلى أن تسقط بما قبله (قوله باغلاقتها الباب
 في وجهه) أي ويعيوسها بعد لطف وطلاقة وجهه وبكلام خشن بعد أن كان بلين لانه إذا ذكر كله
 بعد نشوزا (قوله ويدعوها لافانها كذا) أي وتسقط للمؤن يدعوها ما ذكر لانها لا تكون
 إلا عن كراهة فتعد نشوزا في العرف (قوله وليس من النشوز شعبة ما إذا لم يلق) لانه قد يكون
 لسوء الخلق (قوله وإن استغقت التاديب) غائبة في كون ما ذكر من الشتم والاباء ليس من
 النشوز أي ليس منه وإن كانت تستحق عليه التاديب قال الجعفي والمؤن لها هو الزوج فيقول
 تاديبا بنفسه ولا يرفعها إلى القاضي لان فيه مشقة وعار أو تركه الاستمتاع فيما بعد وتوحشا

لمسكن نص الام
 والمقتصر يقتضي
 السقوط لا يسفرها
 (معه) أي الزوج
 بانه ولو في حاجتها
 ولا يسفرها بانه
 لحاجته ولو مع حاجة
 غيره فلا تسقط المؤن
 لا تهاجرك وهو المقتضى
 لطفه في الثانية
 الجواهر وغيره من
 الماوردي وغيره لو
 امتنع من النفقة
 معه لم تجزئ النفقة
 إلا أن كان يمتنع بها في
 زمن الامتناع يجب
 ويصير متعها فاعرفوا
 من النفقة حيث تدعى
 انتهى قال شيخنا
 وقضيتها ربان ذلك
 في سائر صور النشوز
 وهو محتمل وتسقط
 للمؤن أيضا باغلاقتها
 الباب في وجهه
 ويدعوها لافانها
 بانها كذا وليس
 من النشوز شعبة
 ما إذا لم يلق وان
 استغقت التاديب

للقول بمختلف ما لو شئت أحييتا قال الزكريا وينبغي تخصيص ذلك بما اقله لمن بينهما عداوة والا
فحينئذ الرفع الى القاضي اهـ (قوله مهمة لوتر وحت زوجة المفقود الخ) هذه المهمة مختصرة من
عبارة الروض وشرحه ونصبها فصل زوجة المفقود لموتهم موته لا تزوج غيره حتى يتحقق أى
ثبت بعدلين موته أو طلاقه وتعد له لا يتحقق موته في حقته ما له وعق أم ولده وكذلك في فراق زوجته
ولأن النكاح معلوم بيقين فلا يزال الايقين ولو حكم كما حكم نكاحها قبل تحقق الحكم بموته نقص
لها لفته للقياس الجلي ويسقط بنكاحها غيره ونفقها عن المفقود لانها ناشرت به وان كان فاسدا وكذا
قسط عنه ان فرق بينهما واخذت وعانت الى منزله وبستر السقوط حتى يعلم المفقود عودها الى
طاعته لان النشوز انما يزول حينئذ ولا نفقة لها على الزوج الثاني اذ لا زوجة بينهما ولا رجوع له
بما أنفقه عليها لانه متبرع الا فبما كلفه من الاتفاق عليها بحكم كما حكم فبرجم طابعه ما لو تزوجت قبل
ثبوت موته أو طلاقه بان المفقود ميتا قبل تزوجها بمقدار العدة ضم الزوج وخلوه من السابق في
الواقع فاشبهه بالوابع مالاً يبه يظن حياته فان ميتا اهـ (قوله قبل الحكم بموته) أى حكم القاضي بموته
بينه يشهد به أو باجتهاد عند مضي مدة لا يعيش منه الهام في غالب العادة فان تزوجت بعد الحكم
بموته ثم تبين حياته لا تسقط نفقتها لانها ليست ناشرت به انما (قوله سقطت نفقتها) أى عن المفقود
(قوله ولا تعود الخ) يعنى لو تبين بعد موته ولا تعود نفقتها عليه الا بعد عمله بعد عودها الى طاعته
والعريق بينهما وبين زوجها الثاني لان نكاحها عليه فاسد (قوله يجوز لزوج الخ) ويجوز له
معها ايضا من كل سم وعرض لها خشيته الهلاك ومن تناول متنى كتم وكراث وبصل وجل دفعا
للضرر ولا تمنعها من نحو غزل في منزله الامع من سقي من اخذها من بينهما لعضا وطره (قوله ولو
لموت أحد أو بها) أى له ذلك ولو كان الخروج لموت أحد أو بها (قوله ومن ان تمكن من دخول
الخ) أى وله منعها من ان تمكن من دخول غير خادمة واحدة فلتزله اما هي فليس له منعها ان كانت
من تخدم فان كانت ممن لا تخدم فله منعها من ان تمكن من دخولها وان انفقت عليها كافي النعم
ونفس هارته وله منع من تخدم من زياد تخادم آخر من مالها ولو لا تخدم ان تصد خادمة وان أنفقت
اهـ وقوله ولو لزوج ابوابها أى لو كان ذلك الغير أبوها أو ابنا أو قولا من غيره أى غير زوجها الا ان
أى حال كون ذلك الا من زوج غيره (قوله لكن يكره منع أبوها) أى من دخول منزله (قوله
حيث لا عذر) أى في المنع فان كان عذر كفسق أبوها أو اساءة خلقها بحيث يحملانها على النشوز
وتزويجها عن الطاعة فلا يكره منعها (قوله ان كان المسكن الخ) مقابل لمحذوف أى ما تقدم من
جواز المنع له من تمكن دخول غير خادمة واحدة اذ لا يمكن المسكن ملكها ان كان ملكه أو
مساكنه فان كان ملكها لم يمنع الخ وقوله لم يمنع شيامن ذلك لاولى لم يمنع ذلك ويحذف لفظ شياء ولغز
من الجارة لان اسم الاشارة تدل على تمكنها من دخول غير خادمة واحدة فقط وهو شئ واحد ولا
يصح عودها على جميع ما تقدم من منعها من الخروج من المنزل ومن منعها من التحسين المذكور لان
له منعها من الخروج مطلقا سواء كان مسكنها أو مسكنه ثم رأت هذه الفظة سرت له من عبارة فتح
المواد ونصها له منعها من ان تمكن من دخول غير خادمة ولو لزوجها أو ابنتها له منعها ايضا من
دخولها وانما اجهم منه وله انما سائر أموالها ما عدا ما عداها من منزله نعم ان كان المسكن ملكها لم
يمنع شيامن ذلك اهـ وهو ظاهر فمساكن المتقدم اشياء متعددة فان كان المسكن ملكها ليس له
ان يمنع شيامن (قوله تمت) أى في بيان بعض أحكام تتعلق بالنشوز الجلى والنشوز الخفى وحاصله
أنها اذا نشرت نشورا جليا أى ظاهرا كان رجعت من المنزل ثم غاب عنها زوجها وعادت الى الطاعة
بعودها الى المنزل في حال غيبته فلا يجب عليه مؤنتها ولو علم ذلك ثم ان رفعت أمرها لعلها كمواظلت
له التسليم وكبالحا كهلها كم بلغه لم يعلم بالحال ويحضر فور البتة لها أو يرسل من يستلها عنه فن

• (مهمة) • لو تزوجت
زوجة المفقود غيره
قبيل الحكم بموته
سقطت نفقتها ولا
تعود الا بعلمه عودها
الى طاعته بعد
التفريق بينهما
• (قائلة) • يجوز
للزوج منعها من
الخروج من المنزل ولو
لموت أحد أو بها
أو شهود جنازته ومن
ان تمكن من دخول
غير خادمة واحدة
لمنزله ولو لزوجها أو ابنتها
من غيره لكن يكره
منع أبوها حيث
لا عذر فان كان
المسكن ملكها لم يمنع
شيامن ذلك الا عند
الريسة • (تمت) •

علم ذلك ولم يفعل ما ذكر وجبت عليه وهو غائب في فرض القاضي لها من ماله الحاضر ان كان
والا فيقتضى لها عليه وان نشرت نشوزا خفيا مكان اذنت بعد الطول ثم غاب عنها زوجها
او امتنع من تمتع بها ولم يخرج من المنزل ثم غاب وعادت الى الطاعة باسلامها في الصورة الاولى
ورجوعها عن الامتناع من التمتع في الثانية فتجب لها الزوج بمصر ذلك ولو لم ترفع امرها الى
الحاكم لم يكن بشرط ان يعلم بذلك بان ترسل له بعد عودها الى الطاعة (قوله) لو نشرت بالخروج من
المنزل (قوله) أي كان نشوزها بسبب خروجها من المنزل (قوله) غفاب أي الزوج (قوله) وأطاعت
أي الزوج في حال غيبته (قوله) بخروجها للمنزل (قوله) متعلق بأطاعت وانظر ما سدرج تحت قوله
نحو مما يحصل بالعود الى الطاعة وهو ساقط من عبارة لغني وهو أولى (قوله) لم تجب مؤنثا
جوابا (قوله) في الاصح مقابلة يقول مؤنثا تجب لعودها الى الطاعة فان الاستحقاق زال
بخروجها عن الطاعة فأذا زال العارض عاد الاستحقاق اه نهاية (قوله) لخروجها عن قبضته
أي الزوج وهو لغة لعدم جواب مؤنثا وعبارة لغني لا تنفعا التسليم والتسليم اذا حصلان مع
القبضة اه وهي أولى من عبارتنا (قوله) فلا بد من تعديده (قوله) أي تسليم نفسه اه وقوله) وتسليم
أي منه (قوله) ولا يحصلان أي التسليم والتسليم وقوله) مع القبضة أي غيبة الزوج والمرد لا يحصلان
بغير الطرفين الذي سذكره (قوله) فالطريق في عود الاستحقاق أي لحال غيبته وقوله) ان
يكتب الحاكم أي بعد ان ترفع امرها الموت تطهره التسليم وعبارة نعم الجواب ودوننا حصل بذلك بان
تعفى وكذا لقاضي بلده ليثبت عودها للطاعة عنده أو تثبت هي ذلك عند قاضي بلدها ثم ينهبه الى
قاضي بلده ليعلمه فاذا سلم خرج فوراً أو وكل من يذهب اليها ويستلها وتجب المؤمن من حين التسليم
فان امتنع قدره مدته يمكن عودها فيها ثم بعدها يفرض نفقتها في ماله ان كان والا اقترض عليه أو اذن
لها ان تنفق لترجع فان جهل موضعه كتب القاضي لقضاء البلاد الذين ترد عليهم التواقل من بلده
عاد فان لم يظهر فرضها من ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا بما يصرفه اليها لاختلال موته أو طلاقه
ويجوز ذلك كله فيما لو غاب الزوج من بلدها وأرادت القرض عليه ابتداء اه (قوله) فاذا سلم
أي الزوج بعد عودها الى الطاعة وعاد اليها من سفره (قوله) أو أرسل الخ) معطوف على عادى أو لم بعد
ولكن أرسل من يتسلها (قوله) أو ترك ذلك أي العود اليها أو إرسال من يتسلها وقوله) لغرض عذر
خرج بهما اذ امنعه من العود أو التوكيل عذر فلا يعود الاستحقاق ولا يفرض عليه القاضي شيئا لعدم
تقصيره (قوله) وقضية الخ) متداخلة أخره ان النفقة تعود الخ) وقوله) قول الشافعي أي ان النفقة تجب
بالعقد فيقول القول بمحذور معلوم مما سبق ومن التعليل الا في وقوله) تعود عند عودها للطاعة
أي مطلقا سواء حصل تحديد تسليم وتسليم أم لا وهذا هو مقابل الاصح المنار (قوله) لان الموجب في
التقديم الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل انه هو عين القول القديم فلا يجمع ان يؤتى بما يجعل عليه
قبضته واذ اعلمت ذلك فكان الاولى بتقديمه على قوله) ان النفقة تعود الذي هو خبر عن قضية الخ)
وحد في الامر مع لفظ في التقديم وجمعه مقولا لقول الشافعي في القديم بان يقول وقضية قول
الشافعي في القديم ان الموجب أي النفقة للعقد لا التمكن ان النفقة تعود الخ) (قوله) به قال مالك
أي يقتضي قول الشافعي القديم قال مالك (قوله) وصرحوا الخ) منه يقتضي انه لا يبدل للقضية
لذكورة وليس كذلك لان القضية المذكورة متفرقة في النشوز الجلي وهو الخروج من المنزل
وما صرحوا به مفروض في الخفي وهو الردق بينهما فرق فلا يجمع أن يكون تأييدا وساقه في النفقة
لاجل بيان مخالفة النشوز بالردة للنشوز بالخروج عن السكن وذكره عقب قوله) ولا يحصلان
من القبضة لفظ وبه فارق نشوزها بالردة الخ) اه فلو صنع كصنيع شيخه لكان أولى وقوله) ان
نشوزها بالردة أي الحاصل بسبب الردة وقوله) يزول أي النشوز فتسحق النفقة من وقته لكن حيث

لو نشرت بالخروج
من المنزل فغاب
وأطاعت في غيبته
بمخروجها للمنزل لم
تجب مؤنثا مادام
غائبا في الاصح
لخروجها عن قبضته
فلا بد من تحديد
تسليم وتسليم ولا
يحصلان مع القبضة
فالتسليم في عود
الاستحقاق أن
يكتب الحاكم إلى
قاضي بلده ليثبت
عودها للطاعة عنده
فاذا سلم وعاد أو أرسل
من يتسلها أو ترك
ذلك لغرض عذر عاد
الاستحقاق وقضية
قول الشافعي في
التقديم أن النفقة
تعود عند عودها
للطاعة لان الموجب
في التقديم العقد
لا التمكن وبه قال
مالك وصرحوا ان
نشوزها بالردة يزول
باسلامها مطلقا

اعلمته بكافي عرش وقوله مطلقاً أي هو حاصل تجديد تسليم وتسليم بالطريق الذي ذكره
أهلاً (قوله زال المسقط) أي النفقة وهو الرتبة وكتب الرشدي قوله زال المسقط أي مع كونها
في قبضته ليفارق تطهيره اهـ (قوله وأخضعته) أي من كون النشوز بالردة وزول بالاسلام
مطلقاً زال المسقط وجعلها تناسية بين المأخوذ والمأخوذة من النشوز في كل منهما مخفي (قوله
لونشرت في المنزل) أي نشرت توهي في المنزل بنوع مخفي من أنواع النشوز (قوله تعاد الطاعة)
أي بصر مع لفظ يدل عليه وقوله عادت نفقتها أي مطلقاً أيضاً زال المسقط وهو معها نفسها منه
(قوله وهو كذلك على الأصح) هذا من جملة كلام الأذري فكان ينبغي أن يزيد قبله انقل قال
اه رشدي قال في النفقة بعده قال وحاصل ذلك الفرق بين النشوز الجلي والنشوز الخفي اهـ ويقبه
إن مراده بعدوها الطاعة إرسال اهلامه بذلك بخلاف تطهير في النشوز الجلي وانما قلنا ذلك لأن
عودها للطاعة من غير عمله بعيد كما هو ظاهر وهل اشهادها عند غيبته وعلمها كم كاعلامه
فيه نظر وقياس ما روي في تطايره نعم اهـ ومثله في النهاية (قوله ولو التمس زوجة الخ) هذه
مسئلة مستقلة فكان الأولى أن يقول فرع لو الخ كعادته وكافي في النفقة وقوله من القاضي متعلق
بالتست (قوله أن يفرض الخ) المصدر المؤول مفعول التمس وقوله فراض عليه أي على زوجها
الغائب (قوله اشترط) أي في فرض القاضي لها فرضاً وقوله ثبوت النكاح أي بعدلين وقوله
واقامتها بالرفع عطف على ثبوت المضاف أي واشترط أيضاً إقامة الزوجة في مسكن الغائب ويحتمل
أنه يلجس عطف على المضاف إليه وقوله وحلفها بالرفع لا غير معطوف على ثبوت أيضاً أي واشترط
حلفها على أنها تسحق النفقة لكونها قد مكنته ولم تنشر وقوله واتهم بتقص أي وحلفها على أنها
لم تبقي من زوجها الغائب نفقة مستقلة وهي مدعية القبية (قوله فيثبت) أي حين ذهبت
نكاحها واقامتها في المنزل وحلفها على ما ذكر فرض القاضي لها عليه نفقة للمعسر ولو كان
ما يفرضه من الدراهم قال في النفقة بعده هو يظهر أن عمل ذلك أي الفرض للمد كور أن كان له مال
حاضر بالقدر يد لا تخضع له إلا فلا فائدة للفرض إلا أن يقال له فائدة هي منع الخصام من الحكم
بسقوطها بمضي الزمان وأيضاً فيتمثل ظهور مال له بعد فقائه عنه من غير احتياج لرفع اليه اهـ
(قوله إلا أن ثبت ساره) أي يفرض لها نفقة للمعسر (فائدة) تتعلق بالمد كور في
سم مانصه مثل شخصاً الشهاب الرمي عن امرأة غاب عنها زوجها وتترك معها أولاد أصغار ولم يترك
عندها نفقة ولا أقام لها منفقاً وصاحته مملكتها وولدها وحضرت إلى ما كلف شافعي وأنها
له ذلك وشكت وتضررت وعلم منه أن يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم من
نفقتهم تقدماً معيناً في كل يوم وأذن لها في أنفق في ذلك علمها وعلى أولادها وفي الاستدانة عليه عند
تقدير الأئمة من ماله والرجوع عليه بذلك وقيل ذلك منه فهل التقدير الفرض صحيح وإذا قدر
الزوج لزوجه نفقة فليس كسوتها عليه حين العقد تقدراً كما يكتب في وثائق الأئمة وموضع على ذلك
مدق ومطالبتة بما قدر لها من تلك المدة وأدعت عليه بذلك عند ما كلف شافعي واعتز به وألزمه فهل
إلزامه صحيح أم لا وهل أداها الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة وأثبتت وسألت لما كم
الشافعي أن يقدر لها من كسوتها الماضية التي حلفت على استحقاقها تقدراً وأجابها بذلك وقدر لها
كما تقبله القضاة إلا أن قوله له ذلك أولاً وهل ما تفعله القضاة من الفرض للزوجة والأولاد من
النفقة والكسوة عند الغيبة أو الحضور تعدا صحيح أولاً فأجاب تقدير الشافعي في المسائل الثلاث
صحيحاً الحاجة داعية إليه والصحة تقتضيه فله فعله ويتأب عليه بل قد يجب عليه اهـ (قوله
فرع في منع النكاح) أي بالاعسار المأمون وقد ترحم الفقهاء له بباب مستقل والأصل فيه خبر
لدارقطني والبيهقي الآتي وحاصل الكلام على ذلك أنه إذا أعسر الزوج مالا وكسباً لا تقابل

زوال المسقط وأخذ
منه الأذري أنها لو
نشرت في المنزل ولم
تفرض منه كان منعه
نفسها فغاب عنها
ثم عادت للطاعة
عادت نفقتها من غير
قاض وهو كذلك
على الأصح ولو التمس
زوجاً غائباً من
القاضي أن يفرض
لها فرضاً عليه اشترط
ثبوت النكاح
واقامتها في مسكنه
وحلفها على استحقاق
النفقة وانما لم تبقي
منه نفقة مستقلة
مستقلة فيثبت
يفرض لها عليه نفقة
المعسر إلا أن ثبت
ساره (فرع في منع
النكاح

نفقة أو كسوة أو مهر وجب قبل وطء ولم تصبر زوجته قبلها النفق بالطريق إلا في بيانه أو ما امتنع
 من الاتفاق وهو موسر أو متوسط أو معسر لا عن أقل نفقة أو كسوة أو مضار أو بائس فليس لها
 النفق وإن انقطع خبره على العقد الذي عليه التودي والراقى (قوله وشرع) أي النفق وقوله
 دفع الضرر للزوجة أي نصرها بما يعلم النفقة أو الكسوة أو المهر (قوله يجوز لزوجة الخ) أي ويجوز
 لها الصبر فهي مخيرة بين النفق وبين الصبر (قوله أي بالنفقة عاقلة) أي ولو كانت صغيرة فهي
 كالشديدة هنا (قوله لا لولي غير المكلفة) أي لا يجوز للنفق لولي غير المكلفة وكذا لولي المكلفة
 بالولي وعادة النفقة والنسأ به لا لولي إلا حتى صغيرة تحتونة الخ اه وإعبار النفق لولي
 لأن النفق بذلك يتعلق بالشهوة والطبع فلا يرفض لغير مستحقه وإذا لم يحجز النفق له تكون النفقة في
 مالها إن كان والأفعلى من تزعم قبل النكاح وإن كانت تصبر دينا على الزوج (قوله فيمنع
 الخ) فاعل يجوز وقوله أي زوج أفاده أن من نكحته موصوفة وقوله أعسر الخ الحاصل شرط
 هذه المسئلة تحسم تعلم من كلامه الأول الأصناف من مالها امتنع مع عدم الأعيان الثاني كونه
 بالنفقة أو الكسوة أو السكن أو المهر بشرطه الثاني في خرج مالها أعسر بقوله الأدم الثالث كون
 النفقة لها خرج من مالها أعسر بنفقة الحامد الرابع كون الأعيان بنفقة الصبر فخرج مالها أعسر
 بنفقة الموصر أو المتوسط مع القدرة على نفقة المصير الخامس كون النفقة مستقبلة فخرج مالها أعسر
 بالنفقة الماضية (قوله ما لا وكسبا) منصوبان على الغير أي أعسر من جهة المال ومن جهة
 الكسب فليس عند مال ولا قدرة على كسب يتفق عليهما من أحدهما (قوله لا يقا به) صفة
 لكسبا وليس بقيد بل مثل الاتفاق غيره إذا أراد تحمل النفقة مباشرة كافي النفقة وقوله لا لا صفة
 ثانية وتخرج به المرام فلا أثر لقدرته عليه قبلها النفق قال في النسخة وأما قول الماوردي والرواني
 الكسب بقوس الخ كالمعلم ويقوسه أنه هو حرمة له أو التل فلا ضمان وجبه وكذا
 ما يعطاه فمحم وكأن لانه عن طيب نفس فهو كالمسقة ففرويه بأن الوجه أنه لا يلزم لصانع محرم
 لا يطبقهم عنه أنه لا يلزم لصانع آية التقدير نحوها وما يعطاه نحو المصاعب ما يعطاه آية لاهية فلا
 وجه لما قالاه (قوله باقل نفقة) متعلق بأعسر وقوله يجب أي النفقة في المستقبل والمراد يجب
 لها بدليل قوله في المفاهيم لا بنفقة الحامد وكان الأولى التصريح به لأن هذا كرهه مجتهد (قوله
 وهو) أي أقل النفقة مد (قوله أو أقل كسوة) معطوف على أقل نفقة أي أو أعسر باقل كسوة
 وقوله يجب أي لها في المستقبل كالذي قبله (قوله كقمتص الخ) تمثيل لأقل الكسوة (قوله
 بخلاف الخ) مرتبط بخمسون يعلم من عبارة النفق إلا في ثقلها تقدير مواردا باقل الكسوة ما لا بد
 منه كقمتص الخ بخلاف نحو مواردا بل الخ إلا أن قوله وفرش وما بعد لا يناسب كرههنا لا ليس
 من أنواع الكسوة وعبارة فتح الجواد ليس فيها ذلك ونصها مع الأصل أو عن أقل كسوة وهي
 كسوة المعسر إلا بقاها ولو غابا بقيدان الصلاح المعص أي المفهوم من لفظ أقل بما لا يمنه
 تخمار ووجه شفاء بخلاف نحو عمل وسراويل واختصاره أن ركنت وهو منجه اه زيادة سيرة إذا
 علت ذلك فكان الأولى للشارح أن لا يذكره هنا وأن يذكره ما قدرته وقوله وفرش الخ في ع
 ما نصه ومحت مر العجز الخ عجز الأيدي منه من الفرش بأن يرتب على عدمه الحامد والتودي على
 البلاط والرخام المضر ومن الأواني كالذي يتوقف عليه فتحه والذرب اه سم (قوله لعدم بقاء الخ)
 لتعليل لجواز العجز بالأعيان باقل النفقة وأقل الكسوة وقوله بدونها أي أقل النفقة وأقل
 الكسوة (قوله فلا يفسخ بالأعيان بالآدم) هذا محتمل زعمه من أقل نفقة يتناول أن المراد باقل
 النفقة ما يتقدم النفس بدونها كالأشياء المبيحة للشارح بقوله فما تقدم وهو مد أي لا غيره وقوله وإن لم
 يسع القوت أي بدون الأدم فالتماحق محض وقوله ولا بنفقة الحامد رعلت أن هذا محتمل زعمه قدرته

وشرع دفع الضرر
 للزوجة (لزوجته
 مكلفة) أي بالنفقة
 عاقلة لا لولي غير
 المكلفة (نفق نكاح
 مسن) أي زوج
 (أعسر) ما لا وكسبا
 لا يقا به (باقل
 نفقة) نحو هو مد
 (أو أقل) كسوة
 يجب كقمتص ونحو
 وجبة شفاء بخلاف
 نحو سراويل ونعل
 وفرش ونحوه والأواني
 لعدم بقاء النفس
 بدونها فلا يفسخ
 بالأعيان بالآدم وإن
 لم يسع القوت ولا بنفقة
 الحامد ولا الهز من
 النفقة الماضية
 كنفقة الأدم

وهو لفظ لها وقوله ولا بالهز عن الثقة الماضية بمجرز قوله ثقة تجب ومثل الهز عن الثقة الماضية الهز عن الكسوة الماضية أيضا فلا يفسح به واعلم أن ما ذكر من الادم وثقة الخادم والثقة الماضية وان كان لا يحصل الفسخ بالهز عنها يصح ديننا حتى في ذمة المعسر لهما في مقابلة التمكن وقدم وجوب قوله كثقة الادم تمثيل للثقة الماضية وقوله وما قبله أي قبل الادم (قوله) لتز بها الخ) علة له لم جواز الفسخ بالهز عن الثقة الماضية فقط لا كما يفهمه صنيعه أنه علة لجميع ما قبله أي وإنما لم يجر الفسخ بالهز عنها لأنها منزلة منزلة دين آخر غير الثقة الماضية المكتاتبة عليه لها وتوضيح ذلك أنها إذا كان لها دين غير دين الثقة هبذو وجها وأعسر به فليس لها الفسخ بهذا ذلك دين الثقة الماضية لأنها منزلة منزلة (قوله) أو أعسر عسكن) معطوف على أعسر باقل الخ أي ويجوز فسخ تكاح من أعسر عسكن ولم يقل باقل مسكن كسابقه لعدم تصور الأقل فيه إذا الواجب على المعسر مسكن لائق بحاله بخلاف سابقه فان الواجب فيه حاميا لائق بحاله يسارا أو أعسارا أو توسعا في تصور وفيه ما أقل ووسط وأكثر وإنما كان لها الفسخ بهز عن المسكن أشد الحاجة إليه كالثقة وخالف بعضه فعله كالادم وهو ضعيف (قوله) وإن لم يصادوه) غايته في كونها لها الفسخ بالأعسار بالمسكن أي لها الفسخ بذلك وإن لم يصاد أهل محلها المسكن (قوله) أو أعسر بمجرز الخ) معطوف على أعسر باقل ثقة أيضا أي ويجوز له الفسخ تكاح من أعسر بمجرز لكن بشرط أن يعرض كورة في كلامه أن يكون واحدا بتجسية وبدونها وأن يكون حاله أن لا تقبض منه شيئا وأن يكون أعساره قبل ومثلها ثقة لأفسخ بأعساره بغير الواجب كقوضة قبل الفرض وذلك لأنها إذا قوضت لولها المهر بان قالت له زوجي بما شئت فلا يجب على الزوج الأبعد أن يفرضه على نفسه أو يفرضه لها كم عليه كما تقدم ولا بغير الحال ولا بعد مضى أمته شيئا ولا بعد الوطء (قوله) أو واجب) صفة له وهو الشرط الأول وقوله حال ثقة ثانية وهو الشرط الثاني وقوله لم تقبض منه شيئا المحل صفة ثالث وهو الشرط الثالث وقوله حال الخ هو الشرط الرابع وقوله به أي بالمهر (قوله) قبل وطء طائفة) أي قبل وطئها حال كونها طائفة (قوله) فلها الفسخ) أي إذا أعسر بالمهر بدليل سابق كلامه لو لم يرتبط بجميع ما قبله وأعادهم أنه معلوم لأجل العلة بعده وهي قوله للهز الخ (قوله) عن تسليم العوض) هو المهر (قوله) مع بقاء العوض بحاله) هو البضع وذلك لأن تلقه إنما هو بالوطء فإذا لم يوطئ على - وهو القاعدة أنه إذا لم يسلم أحد العاقلين العوض وكان العوض باقيا بعينه رجع فيه بالسك وفسخ العقد (قوله) وخيارها) أي في الفسخ وقوله حيثئذ أي حين إذا أعسر بالمهر المذكور وليس المراد حيثئذ أعسر باقل الثقة و باقل الكسوة وبالمسكن وبالمهر فيكون راجعا لجميع ما قبله لأنه غير محصور في الفور بقا خاصة في الخيار بالأعسار بالمهر وأما ما عدها فليس يصح المؤلف بأنه بعد تفرش وطء الفسخ بمهل ثلاثة أيام وحيثئذ فلا يكون فورا يا وقوله هبذو الخ قال عس أمار رفع نفسه فليس فورا يا فلو أنكرت مدة ثم ارادته مكنت والفرق أنه بعد الرفع ساع لها الفسخ فتأخر هارضا بالأعسار وقبل الرفع لم تستحق الفسخ الآن لعدم الرفع المستحق لأن القاضي لاستحقاقها الفسخ وقوله فوري قال في شرح الروض وعلم من كونه على الفور بعد الطلب أنه لا يمهل ثلاثة أيام ولا نحوها وبصرح الماوردى والروافى قال الأذرى وبأس بواضح بل قد يقال بان الامهال هنا أولى لأنها تنصرت بتأخر الثقة بخلاف المهر اه (قوله) فيسقط الفسخ) أي خياره فليس لها الخيار بالفسخ إذا أنكرته بلا عذر عن الرفع إلى الحاكم أو عن الامهال على ما قاله الأذرى واستوجبه سم وقوله كجهل مثال للعذر فإذا جهلت أن الخيار فوري وأنكرته عن الرفع المذكور لها الفسخ بعد ذلك (قوله) ولا فسخ بعد الوطء) أي طائفة وكان حقه إن يذكره كذا ذكره

وما قبله لتز بها
منزلة دين آخر (أو)
أعسر (عسكن)
وإن لم يصادوه (أو)
أعسر (بمجرز) واجب
حالم تقبض منه
شيئا حال كون
الأعسار به (قبل
وطء) طائفة فلها
الفسخ بالهز عن تسليم
العوض مع بقاء
للعوض بحاله
وخيارها حيثئذ
عقب الرفع إلى
القاضي فوري فيسقط
الفسخ بتأخيره بلا
عذر كجهل ولا فسخ
بعد

العصر وقوله ان غلب ذلك أي ان كان عدم وجود من يستعمله غالباً نادراً أي ونعذرت النفقة لذلك كما في حاشية الجمل نقل عن الر وض وشرحه ونص صارت له وان كانت تحصل البطالة على الجملة أي العمل بان لم يجدوا من يستعملهم وتعذرت النفقة لذلك وكان ذلك يقع غالباً نادراً حازها الفسخ لتضررها اه وفي النهاية فلو كان يكتسب في كل يوم ما يفي بثلاثة ثم يبطل ثلثه ثم يكتسب ما يفي بها لا فسخ لعدم مشقة الاستدانة فيحصل فساد كالسور ومثله نحو سابع يشق في السبوع ثم بأثره ثني بنفقة الأسبوع ومن يجمع له أسبوع في يوم منه وهي ثني بنفقة جميعه وليس المراد ان يصيرها أسبوعاً بالنفقة وانما المراد انه في حكم واحد نفقتها وبنفق بما استدان له مكان الوفاة و يعلم من ذلك انامح كوننا نعلمها من مطالبته ونامر به الاستدانة والانتفاق لا نفسخ عليه ولو امتنع لما تقروا انه في حكم المومر للمنتع اه (قوله أو يعرض) معطوف على بقية ما له أي ويعتق الهجر انما يعرض مانع كعرض جمعه عن الكسب ولا يضمن تعيد ذلك بكونه لا يتوقع زوال المانع عن قرب كما يفيد عبارة النفقة والنهاية ونصها ما لا أثر له وان رجي برؤيه قبل مضي ثلاثة أيام اه وفي الر وض وشرحه فلو أبطل من كان يكتسب في الأسبوع نفقة جميعه الكسب أسبوعاً لعارض فمضت تضررها لا لامتناع له من الكسب فلا تفسخ اه (قوله فائدة) أي في بيان حكم ما اذا كان عند زوجة الغائب بعض ماله وكان معسر إجماع (قوله من صدق الخ) بيان الذين الحال وقوله أو غيره أي غير الصداق كدرك نفقة المدة الماضية أو الحاضرة أو دين آخر غيرها (قوله وكان عندها) أي زوجة الغائب وقوله بعض ماله أي الغائب وقوله ودبعة أي على سبيل الدبعة والأمانة (قوله فهل لها) أي زوجة الغائب وقوله ان تستقل أي من غيرها كم وقوله ياخذها أي بعض مال الغائب وقوله لدهن أي لأجل دينها الصداق أو غيره وقوله بل ارفع هذا هو معنى استقلالها (قوله ثم) أي بعد أخذها ما يفي بمقابلة دينها وقوله تفسخ به أي بالانصراف بالنفقة أو نحوها معام وقوله أولاً أي أولاً تستقل به بل لا بد من الرفع إلى الحاكم (قوله بل ترفع الأمر إلى القاضي) أي وهو به ذلك ما ذن لها في أخذها بعد ثبوت دينها عليه عنده (قوله لان النظر الخ) عليه لعدم جواز استقلالها بالأخذ (قوله ثم الخ) استدراك من قوله ليس لها الاستقلال الخ وقوله ان علت أنه أي القاضي وقوله لا بأذن لها أي في أخذها عند هامن مال الغائب لدينها (قوله حازلها الخ) جوابان (قوله واذ فرغ المال) أي المودع عندها والمناسب واذ أخذت المال في معة ابنة ماله عليه (قوله وأرادت الفسخ باعصار الغائب) أي بالنفقة أو بالصداق أو نحوهما (قوله فان الخ) أي في ذلك تفصيل وهو انه ان لم يعلم الخ وقوله المال أي الذي كان عندها لزوجه الغائب وأخذته لدينها (قوله ادعت) أي عند القاضي وهو جواب ان وقوله اعساره أي عسر وقوله وأنه لا مال الخ أي وأدعت أنه لا مال لزوجه الغائب حاضر في البلد وقوله ولا ترك نفقة أي وأدعت اعلم بترك لها نفقة (قوله وأثبتت الاعسار) أي ببينة أو بأقاربه كما ساق (قوله على الآخرين) أي كونه لا مال له حاضر وكونه لم يترك لها نفقة (قوله ثانوية الخ) أي لأجل البراءة من الكتاب وعل هذا اذ ترك لها نفقة فان لم يترك لها نفقة أصلاً فلا حاجة اليه كما هو ظاهر وقوله به لم يترك النفقة أي وبعدم وجود مال (قوله ومضت بشرطه) أي الفسخ وهي ملازمتهما للسكن وعدم صدور نشوز منها وحلفها عليهما (قوله وان علم المال) مقابل قوله فان لم يعلم المال أحد (قوله فلا بد من بينة بقرائه) أي فلا بد في فسخها بالاعسار من بينة تشهد بفراغ المال المودع عندها وقوله أيضاً أي كانه لا بد من بينة على الانصراف ومن حلفها على أنه لا مال له حاضر ولا ترك نفقة مستقلة (قوله فلا فسخ الخ) وذلك لاقتضاء الاعسار للثبت الفسخ وهي متمكنة من خلاص حقها في الحاضر بالخا كم بان يلزمه بالحس وغيره وفي الغائب يفت الخا كم إلى قاضي بداره (قوله على المعتد) لا لانه التعبد بقوله بعد ان لم ينقطع خبره لان المعتد علم الفسخ مطلقاً لا ينقطع

أو يعرض ما يمتعه
عن الكسب (فائدة)
لذا كان لمرأة على
زوجها الغائب دين
حال من صدق
أو غيره وكان عندها
بعض ماله ودبعة فهل
لها أن تستقل
ياخذها منها بالرفع
إلى القاضي ثم تفسخ
به أولاً ما جاب بعض
أصحابنا ليس للمرأة
المذكورة الاستقلال
ياخذ حقها بل ترفع
الأمر إلى القاضي لأن
النظر في مال الغائبين
للقاضي ثم ان علت
أهلاً بأذن لها الأثني
ياخذها منها حازها
الاستقلال بالأخذ
واذا فرغ المال
وأرادت الفسخ باعصار
الغائب فان لم يعلم
المال أحد ادعت
اعساره وأنه لا مال له
حاضر ولا ترك نفقة
وأثبتت الاعسار
وحلفت على الآخرين
ثانوية بعدم ترك
النفقة عدم وجودها
الآن ومضت
بشرطه وان علم
المال فلا بد من بينة
بقرائه أيضاً انتهى
(فلا فسخ) على المعتد

(بامتناع غيره موسرا)

أو متوسطا له ن
الانفاق حضر أو غاب
(ان لم ينقطع خبره)
فان انقطع خبره ولا
مال له حاضر جاز لها
الفسخ لان تعذر
واجبها بانقطاع خبره
كعذره بالا صا ركا
جزء به الشيخ زكريا
وخالفه تليده شيئا
واختار جمع كثير من
من محقق المتأخرين
في غائب تعذر تحصيل
النفقة منه الفسخ
وقواه ابن الصلاح
وقال في فتاويه
اذا تم ذرت النفقة
لعدم مال حاضر مع
عدم امكان اخذها
منه حيث هو كتاب
حكمي وغيره لكونه
لم يعرف موضعه أو
عرف ولكن تعذرت
مطالبته عرف حاله في
السار والاعسار أو
لم يعرف فلها الفسخ
بالحاكم والافتاء
بالفسخ هو الصحيح
انتهى ونقل شيئا
كلامه في الشرح
الكبير وقال لا أثره
وأفتى بما قاله جمع
من متأخري البن
وقال العلامة المحقق
الطهري ما دوى في
قوانينها الذي يختاره
تبعاً لآلة المحققين
انه اذا لم يكن له مال

خبره أو لا فالصواب اسقاطه (قوله بامتناع غيره) أي غير من أعسر باقل النفقة أو أقل الكسوة أو
بالمسكن أو بالصدق في بشر وطه وهو صادق بالموسر والمتوسط بالمعسر القادر على نفقة المعسر بنفقته
بعد موسرا أو متوسطا أي أو مسرا قادر على ما ذكر (قوله من الانفاق) متعلق بامتناع أي فلا
فسخ بامتناعه من الانفاق أي أو لكسوة أو بالمسكن أو للهر ومنه امتناع القادر على الكسوة بن
الاكتساب بخبره لما حكم على الاكتساب (قوله حضر أو غاب) الجملة في محل نصب حال من غير
أصح حال كون غير المعسر حاضرا في البلد أو غائبا عنها (قوله ان لم ينقطع خبره) للمتمداته في امتنع
من الانفاق وهو قادر على نفقة المعسر بنفقته الفسخ مطلقا حضر أو غاب انقطع خبره أو لا عبارة تشرح
مر وشمل كلامه من تعذر تحصيلها منه لغيبته وان طال وانقطع خبره فقد صرح في الام بانه لا
فسخ ما دام موسرا وان انقطع خبره وتعذر استيفاء النفقة من ماله أي ولم يعلم غيبته ماله في مرحلتين
أخذها ما في المذهب نقل كقوله لا الذي وأفتى به لوالدرجة الله تعالى وان اختار كثير من الفسخ
وجزم به الشيخ في شرح منعه اه ومثله في النفقة وفي قبل مانعه قوله لا فسخ بغير موسر ولا
متوسط سواء حضر أو غاب وان انقطع خبره بان توصلت القوافل الى لا ما كسر التي تكن وصوله اليها
ولم تجز به وان لم يبلغ العمر الغالب سواء غاب موسرا أو معسرا أو جعل حاله وان شهدت ببنه بانه غاب
معسرا لو شهدا ما اعتد به شيئا زكي وم وقال الا الذي انه نص الشافعي وما نقل بما يخالف ذلك
مردودين لو شهدت البينة انه معسر الا ان اعتمادا على اعساره السابق على غيبته من غير ان تشرح
بذلك فثبت ولها الفسخ بذلك وقال شيخ الاسلام في المنهج وغيره بوجوبه العلامة للبلأوى وغالب
المتأخرين ان لها الفسخ بانقطاع خبره موزعي أيضا لو شهدا بمردودين في بعض حواشيه وهو غير معتمد
له اه (قوله فان انقطع خبره الخ) مفهوم ان لم ينقطع (قوله ولا مال له حاضر) أي في البلد فان كان
له مال حاضر امتنع الفسخ ومثله ما اذا غاب ماله دون مسافة القصر فبفتح الفسخ لانه في حكم الحاضر
(قوله جاز لها الفسخ) جواب ان (قوله لا تعذر واجبها) أي لزوجه من النفقة والكسوة ونحوهما
معسرا وهو على الفسخ وقوله بانقطاع خبره العائليه متعلقة بتعذر (قوله كعذره) أي
الواجب بالدار والمهر وخبر ان (قوله كما جزم به) أي يجوز الفسخ عند انقطاع خبره (قوله وخالفه
تليده شيئا) عبارة بعد كلام يفرق شيئا في شرح منعه به بالفسخ في منقطع خبره لا مال له حاضر
مخالف لما نقول كما علمت اه وقد علمت ان مر مخالف أيضا له (قوله واختار الخ) هذا قول ثالث
أعم مما جزم به شيخ الاسلام وهو ضعيف أيضا (قوله في غائب) أي زوج غائب وهو متعلق باختار
وقوله تعذر تحصيل النفقة أي سواء كان التعذر بانقطاع خبره أم لا ومثل النفقة سائر ما يجب لها إذ
لا فرق بين أنواع ما يجب لها (قوله الفسخ) مقول واختار (قوله وقواه) أي ما اختاره كثير من (قوله
وقال) أي ابن الصلاح في فتاويه (قوله اذا تم ذرت النفقة) أي أو نحوها من كل ما هو واجب لها كما
علمت (قوله لعدم مال حاضر) علم التعذر (قوله مع عدم امكان اخذها) أي النفقة وقوله منه أي
من الزوج الغائب وقوله حيث هو أي في المسكن الذي هو مستقره وقوله بكتاب متعلق باخذها
وقوله حكمي نسبة للعالمكم بان ترفع أمرها للحاكم بطلبه أو يكتب كتابا للعالمكم بطلبه (قوله وغيره) أي غير
الكتاب الحكمي (قوله لكونه لم يعرف الخ) علم لعدم امكان اخذها منه (قوله أو عرف) أي موضعه
(قوله ولكن تعذرت مطالبته) أي لكونه طالما مثلاً (قوله عرف حاله) أي من تعذر اخذ النفقة
منه وقوله في السار والاعسار في معنى من البياسة لحاله وقوله أو لم يعرف أي حاله من ذلك (قوله فلها
الفسخ) الجملة جواب اذا (قوله والافتاء بالفسخ) من مقول ابن الصلاح وقوله هو الصحيح ضعيف (قوله
ونقل شيئا كلامه) أي كلام ابن الصلاح وقوله في الشرح الكبير هو الامداد (قوله وقال في آخره)
أي وقال شيئا في آخر كلامه وقوله وأفتى بما قاله أي ابن الصلاح (قوله ان لم يكن له مال

كما سبق لها التفسير وإن كان (٩٢) فظاهر للنسب خلافه لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولقوله صلى الله

عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة ولأن مدار الفسخ على الأضرار ولاشك أن الضرر موجود فهاذا لم يمكن الوصول إلى الثقة منه وإن كان موسرا أقصر الفسخ هو ضرر المرأة وهو موجود لا سيما مع إحصائها فكون تعذر وصولها إلى الثقة حكمه حكم الأضرار انتهى وقال تليسه شبهة لاختلاف المحققين ابن زاذي فتاويه وبالجملة فالمنع الذي جرى عليه إرفاقه والنزوى عدم جواز الفسخ كما سبق والخيار الجواز وجزم في قضا له أخرى بالجواز (ولا) فسخ بأضرار بنفقة ونحوها أو بغير (قبل ثبوت أضرار) أي الزوج بأقراره أو بنبذة ذكر أضرارها الآن ولا تكفي بينة نصكرت أمهات معسر أو يجوز للينة الاعتقاد في الشهادة على استحباب حاله التي غاب عليها من أضرار أو يسار ولا تسئل من أن لكأنه معسر الآن فلو

القائمه وقوله مال كما سبق أي حاضر مع عدم إمكان أخذها منه حيث هو (قوله لها الفسخ) جواب إذا (قوله لقوله تعالى وما جعل) علة لتكونها لها الفسخ (قوله بعثت بالحنيفية) أي بالمرق الحنيفية أي السائغة من سائر الأديان إلى الدين الحق القيم وقوله السمحة أي السهلة التي لا يكلف فيها أحد الأوسعه وقوله ولأن مدار الفسخ على الأضرار أي أصل الفسخ ترتب على أضرار الزوجة (قوله موجود فيها) أي في المرأة وقوله إن لم يكن الخ قيد في وجود الضرر فيها وقوله وإن كان موسرا غاية في وجود الضرر حيثئذ (قوله أنسر الفسخ الخ) الأولى حذف وهذا الاختصار على قوله بعد لا سيما لأنه عين قوله ولأن مدار الفسخ الخ (قوله فيكون نفعرا) مفرغ على كونها اذ لم يكن له مال كما سبق وقوله حكمه حكم الأضرار أي هو كونه ثبت الفسخ (قوله وبالجملة) أي فأقول قولا ملتبسا بجملة الكلام وحاصله (قوله عدم جواز الفسخ كما سبق) أي على الوصف الذي سبق وهو كونه في غائب تعذر تحصيل الثقة منه (قوله والمختار الجواز) أي جواز الفسخ وهو ضعيف كما علمت (قوله وجزم) أي ابن زاذي وقوله في قتاله أخرى أي غير هذه الفتا التي اختارها الجواز وقوله بالجواز أي جواز الفسخ حيثئذ (قوله ولا فسخ بأضرار بنفقة الخ) هذا كالتقدير لجواز الفسخ بالأضرار المار فكأنه قال محله إذا ثبت الأضرار والألم بغير الفسخ (قوله ونحوها) أي الثقة كالسوة والمسكن (قوله قبل ثبوت الخ) الطرف متعلق بمحذوف خبر لا أي لا فسخ كائن قبل ثبوت الأضرار (قوله بأقراره) متعلق بثبوت (قوله أو بينة) معطوف على أقراره (قوله قد ذكر) أي البينة في الشهادة وقوله إحصاءه الآن أي إذا أرادت البينة تشهد بالأضرار لا بد من أن تقول أنه معسر الآن سواء كانت معتقدة في ذلك على ما كان من إحصاءه حال الغيبة أم لا بدليل وقوله ويجوز للينة الخ (قوله ولا تكفي الخ) المقام للترتيب على قوله قد ذكر إحصاءه الآن أي فلا تكفي بينة ذكر إحصاءه وهو معسر وذلك حال طر والفتي له بعد غيبته والذي يظهر أن الأقرار مثل البينة فلا بد من أقراره بأنه معسر الآن فلو أقر بأنه كان معسرا فلا يكفي لقوله كونه (قوله ويجوز للينة الخ) يعني يجوز للينة الأقدام على الشهادة بأضرارها الآن اعتمادا على حالة الزوج التي غاب وهو من ليس بها وهي الأضرار وشملها القاضي وإن علم أنها انما شهدت معتقدة على ما كان عليه وقوله أو يسار الأولى أسقاطه إذا الكلام في الأضرار (قوله ولا تسئل الخ) أي ولا يسأل القاضي البينة إذا شهدت بالأضرار ويقول لها من أن لكأنه معسر الآن (قوله فلو صرح بمسئته) أي فلو صرح الشاهد بمسئته في شهادته بأضرارها الآن وهو استحباب حاله التي غاب وهو من ليس بها والاولى أن يقول فلو صرح بمسئته ما تبأت الضمير العائد على البينة وقوله بطلت الشهادة في الخفة ما يقتضي تعقيد البطلان بما إذا ذكرته على سبيل الشك لا على سبيل التقوى وبوصفها بعد كلام بل شهدت بنبذة أنه غاب معسرا فلا فسخ ما لم تشهد بأضرارها الآن وإن علم استنادها للاستحباب أو ذكرته تقوى لا لشك كما يأتي اه وساقى للشرح مثل هذا في آخر فصل الشهادات نقلنا عن ابن أبي الدم وعارته هناك وشرط ابن أبي الدم في الشهادة بالتسامع أن لا يصح بان مستنده الاستفاضة ومثلها الاستصحاب ثم اختار وتبعه السكي وغيره أنه ان ذكره تقوى لم يعلمه بان جزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة أو الاستصحاب معقت شهادته والأفلا اه بحنف (قوله عند قاض) متعلق بثبوت (قوله أو بحكم) قال في الثبابة بشرطه اه وكتب ع ش قوله بشرطه أي بان يكون محله ولو لمع وجود قاض أو مقلد وليس في البلد قاض ضرورة اه (قوله فلا بد) أي في صحة الفسخ وقوله من الرق إليه أي رفع أمرها إلى من ذكر من القاضي أو المحكم ولا بد أنضامن ثبوت إحصاءه عنده (قوله فلا ينفذ) أي الفسخ منها وهو مفرغ على فلا بد الخ وقوله قبل ذلك أي قبل الرفع إليه (قوله ولا يحجب عدتها) أي إذا انفقت بالشروط

المذكورة

صريح بمسئته بطلت الشهادة (عند قاض) أو بحكم فلا بد من الرفع إليه فلا ينفذ ظاهر أو لا باطنا

قبل ذلك ولا يحجب عنها الأمن الفسخ

قال شفتان فقد

فاض وتحكم بعملها أو
عجزت عن الرفع
الى القاضي كان قال
لا يفتخ حتى تطيق
مالا استقلت بالفتخ
للضرورة وتنفذ
ظاهرا وكذا باطنا
كما هو ظاهر خلافا لمن
قيد بالاول لان الفتخ
مبنى على اصل صحيح
وهو مستلزم للنفوذ
باطنا ثم لا يتغير
واحد جز موايدك
انتهى وفي فتاوى
شفتان ابن زياد لو
عجزت المرأة عن بيته
الاعصار حازا لها
الاستقلال بالفتخ
انتهى وقال الشيخ
عليه السلام في
فتاواه اذا تضرع
القاضي أو تضرع
الاثنان منه فقد
الشهود أو غيبتهم فلها
ان تشهد بالفتخ
وتتمخ بنفسها كما
قالوا في المرفن اذا تاب
الرهن وتضرع اثنان
الرهن عند القاضي
انه يبيع الرهن دون
مراجعة قاض بل
هذا أهم وأعم وقوعا
انتهى (ق) اذا تفرقت
شرط الفتخ من
ملازمته المسكن
التي غاب عنها وهي
فيه

المذكورة وقوله الامن الفتخ أي لا من الرفع للقاضي (قوله قال شفتان) أي في الفتخ (قوله فان فقد
فاض الخ) مفرغ في كلامه على عدم جواز الفتخ حتى ثبت اعصاره عند قاض أو يحكم وقوله بعملها أي
الزوجة والحار والهر ومتعلق بقصد أي فقد في عملها من ذكر (قوله أو عجزت عن الرفع الخ) أي أو
لم يفتخ القاضي أو الحكم لكن عجزت عن الرفع وقوله الى القاضي أي أو الحكم ولو قال أو عجزت عن الرفع
اليه الضير المائد على من ذكر من القاضي والحكم لوقى بالمراد ومن الاظهار في محل الاضمار والمراد
بالهر المهر الشرعي لان المهر الحسي وهو الفقد قد ذكره بقوله فان فقد قاض (قوله كان قال الخ)
تمثيل للمرفن الرفع ويحمل أيضا بما اذا فقد الشهود أو غاب أو وقوله لا يفتخ حتى تطيق مالا قال عجز
ظاهره وان قل وقياس ما في النكاح من ان شرط جواز العدول عن القاضي للحكم غير المجهد حيث
طلب القاضي مالا ان يكون له وقع جريان مثله هنا اهـ (قوله استقلت بالفتخ) أي بشرط الامهال
الا تي وهو جواب ان (قوله ونفذ) أي الفتخ اذا استقلت به (قوله نظاهرا) أي بحسب ظاهر الشرع
فلها ان تزوج بعد انتفاء العدة (قوله وكذا باطنا) أي بنفذ باطنا أي بحسب ما بينه وبين الله
(قوله خلافا لمن قيد) أي النفوذ وقوله بالاول هو نفوذ ظاهر فقط (قوله لان الفتخ الخ) علة للنفوذ
مطلقا ظاهر او باطنا وقوله على اصل صحيح هو الاعصار بامره وقوله وهو أي بناؤه على أصل صحيح مستلزم
لنفوذه باطنا ولا ينافيه ان شرط نفوذه ثبوت الاعصار عند القاضي أو الحكم لان عمله اذا لم يفتخه
(قوله جز موايدك) أي بالنفوذ باطنا عن جزئه شيئا الاسلام في شرح الروض ونص عبارة فان
استقلت بالفتخ لعدم ما كموحك عم وعجزت عن الرفع فنظما هو او باطنا للضرورة اهـ (قوله وفي
فتاوى شفتان ابن زياد الخ) هو مع ما بهد تأييدا قاله شفتان بن حجر والحاصل الذي يستفاد من
هذه القول ان محل وجوب الرفع الى القاضي أو الحكم وثبوت الاعصار عنده عند الامكان فان لم
يمكن ذلك لفقد القاضي أو الحكم أو لطلبه مالا أو لفقد الشهود أو غيبتهم حاز لها الفتخ بنفسها مع
الشهاد عليه (قوله لو عجزت المرأة عن بيته الاعصار) أي لفقدهم أو لغيبهم (قوله حاز الخ) جواب
لو (قوله اذا تضرع القاضي) أي والحكم (قوله أو تعذر الاثنان) أي أو لم يتضرع القاضي ولكن
تضرع اثنان الاعصار عند مو قوله لفقد الخ علة تعذر الاثنان أي وانما تعذر اثنان الاعصار لفقد
الشهود أو غيبتهم من البلد (قوله فلها ان تشهد بالفتخ) جواب اذا وفاد هذا انه لا يضمن الاشهاد
ولم يترض ابن حجر لذلك ويمكن ان يقال ان عدم تعرضه له لكونه معلوما انه لا يضمن الاشهاد على
الفتخ (قوله وتفسخ بنفسها) أي وتستقل بالفتخ بنفسها لتعذر القاضي (قوله كما قالوا الخ)
أي قياسا على قولهم في المرفن الخ وقوله اذا تاب الرهن أي وقيل للاجل وأراد المرفن استيفاء
حقوقه (قوله وتضرع اثنان الرهن) أي لفقد الشهود أو غيبتهم أو لكون القاضي يطلب مالا (قوله
انه) أي للرهن وهو مقول القول وقوله يبيع الرهن أي المرفن وقوله دون مراجعة قاض أي من
غير ان يراجع المرفن القاضي (قوله بل هذا) أي شفتان بنفسها عند تعذر القاضي أو الشهود
وقوله أهم أي من يبيع المرفن الرهن عند تعذر ذلك لتضررها بعدم الفتخ وقوله وأعم وقوعا أي
أكبر وجودا وأحصولا (قوله فاذا تفرقت شرط الفتخ من ملازمته المسكن الخ) فيه انه لم يبين
فما تقدم ان شرط الفتخ ملازمته الخ وصنعه بوجه أنه قد تقدم منه ذلك أو بضاهه ليست
شرطا للفتخ لانه قد نص على ان شرط الفتخ الاعصار بامره والاعصار قبوله أي ان يكون باقل
النفقة أو الكسوة والمسكن أو المهر وان ثبت عند القاضي باقراره أو بينه وتقولوا لعل أن شرط النفقة
شرط للفتخ بالاعصار بطريق التزم اذا اراد بالاعصار بغيره النفقة ولا يقال ذلك الا اذا
كان تابا عليه وهو لا يثبت عليه الا ملازمته المسكن ونحوه من كل ما لا يسقط النفقة فكان ينبغي
ان ينص عليه بان يقول بشرط الفتخ شرط النفقة ولو قال فاذا ثبتت اعصاره عند القاضي أو

المحكم في القاضي ثلاثة أيام ثم يغيب هو أو ياذن لها فيه ولا يجوز التصريح بالإشترط ملازمتها
 للسكن وعدم صدور نشوز منها وحلقها عليها وعلى أن لا مال له حاضر ولا ترك تنفق لكان أولى
 وأسك (قوله وعدم صدور نشوز منها) عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله
 وحلفت عليها) أي على ملازمتها للسكن وعدم صدور نشوز منها وقوله وعلى أن لا مال له حاضر ولا ترك
 لها تنفقة (قوله) وأثبتت الاعسار أي باقراره أو بيته وقوله بفحوا التنفقة متعلق بالايسار (قوله على العقد) أي
 في أن الفسخ إنما يجوز لها بالايسار (قوله وتعدر تحصيلها) جهة تعلية معطوفة على جهة وأثبتت
 الاعسار ويحتمل أن يقرأ تعدر بصيغة المصدر فيكون معطوفا على الاعسار أي وأثبتت تعدر
 تحصيلها وقوله على المختار أي في أنه يجوز لها الفسخ إذا غاب وتعدر تحصيل التنفقة منه وهو ضعيف
 (قوله يميل القاضي الخ) جواب إذا (قوله والمحكم) أي أو يميل المحكم إذا فقد القاضي وقوله ثلاثة
 من الأيام صفة لموصوف محذوف أي يميل وجوابها لا ثلاثة أيام بل بالها (قوله) وإن لم يستعمله
 الزوج غايته في وجوبها حال القاضي أو المحكم المدة المذ كورة والسكن والتدخل طلب أي يجب
 الأهمال وإن لم يطلب الزوج من القاضي المصلحة (قوله ولم يرج الخ) معطوف على القاية فهو غاية
 أي يجب الأهمال للزوج المدة المذ كورة وإن لم يرج الزوج حصول شيء في المستقبل ينفقة عليها
 (قوله) لا يتحقق اعساره عليه للإهمال (قوله في فسخ) متعلق بهيل وقوله لغير اعساره بهم متعلق
 بغيب وخروج به الفسخ لا اعساره بالمهر فانه لا مهلة فيه بل يكون على الفور عقب الرفع إلى القاضي كما
 صرح به بقوله فانه أي الفسخ بالايسار بالمهر على الفور وقد علمت عند قوله وخيارها زوري ما نقله
 في شرح الروض عن الأذري من أن الفور يعلستوا صحة وإن الأهمال فيه أولى لانه إذا ثبت في
 الاعسار بالتنفقة التي ضررها تأخيرها أكثر فليثبت في الاعسار بالمهر بالاولى (قوله) وأقي شفعنا
 أنه لا أهمال الخ) أي بل تعذر الفسخ عقب ثبوت الاعسار (قوله ثم بعد المبال الخ) أي ثم بعد مضي
 مدة الأهمال المذ كورة (قوله يغيب هو) أي ولو بعد رضاها باعساره أه فتح المواد (قوله)
 اثناه رابع) عبارة للمحتاج صحة الرابع (قوله في لرجل) متعلق بمحذوف صفة تخبر أي الخبر
 الوارد وقوله لا يجذبها الجملة حال من الرجل وقوله بنفق على امرأته الجملة صفة لشيء وقوله يفرق
 بينهما يدل من لفظ خبر أو عطف بيان له أو مفعول لقول محذوف أي قال عليه السلام فيه يفرق
 بينهما وبعبارة فتح المواد ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام في الرجل لا يجذبها بنفق على امرأته يفرق
 بينهما وهو وإن أعله ابن القطان أسكن بعضه عمل عمر وعلى وأبي هريرة رضي الله عنهم بقضيته قال
 الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم أحدا من العامة خالفهم ومعهم عن عبيد بن المسيب أن ذلك سنة قال
 الشافعي رضي الله عنه وبشأن يكون سنة الذي صلى الله عليه وسلم أه (قوله وقضي) أي حكم
 وقوله به أي بالخبر المذ كورة أي بمقتضاه (قوله ولو قضيت بالها كم على غائب) أي ثبت اعساره
 عنده وقوله لا يسطل أي الفسخ وقوله إلا أن ثبت أنها تعلم عبارة التنفقة فرع حصر المنفوخ نكاحه
 وادعى أن له بالبلد المال الخفي على بيته الاعسار لم يكنه حتى يفرض بيته بذلك أو بأنها تعلم وتقدر عليه
 بحيث يسطل الفسخ قاله القرطبي في الاحتياج إلى إقامته البيته بغلها وقد رتبها نظر ظاهر لانه بان
 بيته الزوج دونه مؤسره وهو لا يفسخ عليه وإن تعدر تحصيل التنفقة منه كما مره ومنه في النهاية
 وفي حاشية المجل مانعه وانظر على قول شيخ الإسلام ومن تبعه لو حضر وادعى أن له مالا بالبلد هل
 يقبل قوله أو يسطل الفسخ أولا أه (قوله وسهل الخ) أي وانها سهل عليها أخذ التنفقة من المال
 الذي تعلمه في البلد (قوله بخلاف نحو الخ) مفهوم قوله وسهل عليها أخذ التنفقة منه أي بخلاف
 ما لو ادعى ماله في البلد وعلمت به لكنه لا يسهل عليها أخذ التنفقة منه كعقار وعرض لا يتيسر بيعه

منها وحلفت عليها
 وعلى أن لا مال له
 حاضر ولا ترك تنفقة
 وأثبتت الاعسار
 بفحوا التنفقة على العقد
 أو تعدر تحصيلها
 على المختار (يميل)
 القاضي أو المحكم
 وجواب ثلاثة من
 الأيام وإن لم يستعمله
 الزوج ولم يرج حصول
 شيء في المستقبل
 ليحقق اعساره في
 فسخ لغير اعساره بمهر
 فانه على الفور وأقي
 شفعنا أنه لا مهلة في
 فسخ نكاح الغائب
 (ثم) بعد المبال
 الثلاث ببلد الها
 (يغيب هو) أي
 القاضي أو المحكم
 أثناء الرابع لخبر
 الدارقطني والبيهقي
 في الرجل لا يجذبها
 بنفق على امرأته يفرق
 بينهما وقضي به عمر
 وعلى وأبو هريرة
 رضي الله عنهم قال
 الشافعي رضي الله
 عنه ولا أعلم أحدا من
 العامة خالفهم ولو
 قضيت بالها كم على
 غائب فعادوا على أن
 له مالا بالبلد لم يسطل
 كما أقي به القرطبي إلا
 أن ثبت أنها تعلمه
 وسهل عليها أخذ

فانه لا يسقط به الفسخ لانه حينئذ كالمسلم وقوله لا يقبر بيعة أي ان احتج الى بيعه بان لم تغلته
لأول بالثقة كما هو ظاهر وكتب ع ش قوله لا يقبر بيعة لعل المراد لا يقبر بيعة بعد مدة قربة
فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصر اهـ (قوله أو تفسخه) معطوف على قوله بفسخه هو وقوله
باذنه انما توقف فسخها على اذنه لانه محتد فيه كالعتق فلا ينفذ منها قبل ذلك ظاهرا ولا طنا وقوله
أي القاضي أي والمحكم (قوله بلغة فسخت الشكاح) متعلق بكل من الفعلين السابقين أعني قوله
أولا وبفسخه هو وقوله ثانيا أو تفسخه (قوله فلو سلم نفقة الرابع) أي قد رد عليها حل وهذا
مفهوم قيد ملحوظ به وقوله باذنه وهو ما لم يسلم لها نفقة الرابع (قوله لا تفسخ الخ) جواب لو والاولى
فيه أن يقول تفسخ وقوله بعامضي أي من نحو النفقة (قوله لانه صار ديننا) علمه لعدم الفسخ أي
لا تفسخ بعامضي اذا سلمها نفقة اليوم الرابع لان عامضي من النفقة صار ديننا عليه ولا فسخ بالا حصار
بالدين قال في شرح المنهج ووسلم بعد الثلاث نفقة يوم وتوافق حل عليها بعامضي ففي الفسخ احتمالان
في الشرحين والروضة بل لا ريب وفي المطلب الرابع جمعه اهـ (قوله ولو أعرس) أي من أمهل المدة
الذكر وقوله بعد ان سلم نفقة الرابع متعلق بأعرس وقوله بنفقة الخامس متعلق بأعرس أيضا
(قوله بنت على المدة) أي بنت الزوجة الفسخ على مدة الامهال الماضية بمعنى أنه بعددها وتفسخ
الآن وقوله ولم تستأنفها هو معنى الشاء على المدة المارة أو لازم له (قوله وظاهر قولهم) مقول القول
محذوف أي بنفقة الخامس وهو ثابت في عبارة القصة والنهاية فله في الشرح ساقط من التماسخ
(قوله أنه الخ) المصدر والمؤول من أن الفتوحة واسمها وخبرها خبر ظاهر (قوله استأنفتم) أي
مدة الامهال فلا تفسخ الا بعد مضي ثلاثة اشهر من بعد اليوم الرابع الذي وقع الاتفاق فيه (قوله
وهو) أي الاستئناف الذي هو ظاهر قولهم المذكور ومحمل (قوله ويحتمل أنه الخ) وعليه يقتضي
على عامضي اذا أعرس بنفقة السادس لان المحفل أقبل من ثلاثة وقوله ان تخلت ثلاثة أي فصلت
ثلاثة أيام بنفق فيها بين الاعصار الاول الذي مضت عدة الامهال له وبين الاعصار الثاني والحاصل
الضابط على هذا الاحتمال أن يقال انتهى أي أنفق ثلاثة متواليات وعز استأنفت وان أنفق دون الثلاث
بنت على ماقبله (قوله أو أقل فلا) أي أو تخلت أقل من الثلاثة فلا يجب الاستئناف بل تبني وتفسخ
حالا كالتمسك المسار (قوله ولو تبرع رجل بنفقته لم يلزمها القبول) أي لفساخه من لئنه ومن ثم لو
سلمها للزوج وهو سلمها لزمها القبول لا تنفاد لئنه ثم ان عمل عدم لزوم قبول تبرعه اذا لم يكن أصلا
للزوم ولا سيادة فان كان أصلا بأب أو حداوان علل لزمها القبول لكن بشرط أن يكون الزوج تحت
جزءه وكذلك ان كان سيدها أو وجهه في الاول أنه بقدر دخول ما تبرع به في ملك المؤدى عنه ويكون
الولي كانه وهب وقبل له أو وجهه في الثاني أن علقة السيد بته أم من علقة الوالد بولد وبحت بعضهم
أن تبرع ولد الزوج الذي يلزمه اعفائه كذلك غير لزمه القبول (قوله بل لها الفسخ) الاضرب
انتقال (قوله لها الخ) الجار والمجرور وخبر مقدم وقوله الخروج مبني على مؤخر وقوله في مدة
الامهال متعلق به (قوله والرضا بأساره) أي وفي مدة الرضا بأساره وذلك لانها في حالة أساره
مخيرة بين الفسخ وبين الرضا بأساره مع عدم الفسخ فاذا رضيت لها الخروج في مدة الرضا بأساره وقوله
قهر عليه أي بالنهر على زوجها العسر (قوله لسؤال الخ) متعلق بالخروج أي لها الخروج
لاجل طلب نفقة أو اكسابها وقوله وان كان لها غاة في جواز الخروج لماذا كراي يجوز لها
الخروج لماذا كراي وان كان لها مال بكنها النفقة أو أمكن كسبها في بيتها من غير خروج (قوله
وليس له منعها) أي من الخروج لماذا كراي في النهاية والوجه تعقيب ذلك بعدم الرية والا
منع من الخروج أو خروج معها اهـ ومثله في النفقة (قوله لان حبسها) أي حبس الزوج
أي منعه لها من الخروج وغيره (قوله لها هو) أي الحبس وقوله في مقابلة اتفاقه عليها أي فاذا

لا يقبر بيعة فانه
كالمسلم (أو) تفسخ
(هي بانته) أي القاضي
بلغة فسخت الشكاح
فلو سلم نفقة الرابع
فلا تفسخ بعامضي
لانه صار ديننا ولو
أعرس بعد ان سلم
نفقة الرابع بنفقة
الخامس بنت على
المدة ولم تستأنفها
وظاهر قولهم
أنه لو أعرس بنفقة
السادس استأنفها
وهو محتمل ويحتمل
أنه ان تخلت ثلاثة
وجب الاستئناف أو
أقل فلا كما قاله
شيخنا ولو تبرع رجل
بنفقته لم يلزمها
القبول بل لها الفسخ
(فرع) لها في
مدة الامهال والرضا
بأصاره الخروج
نهارا قهر عليه
لسؤال نفقة أو
اكسابها وان كان
لها مال أو أمكن
كسبها في بيتها
وليس له منعها لان
حبسها التماسخ في
مقابله اتفاقه عليها

لم يرد الاتفاق فليس له حبسها (قوله وعليها الخ) أي ويحبس عليها الرجوع الى مسكنها أي
الذي رضى به الزوج وقوله لا يلحقه الرجوع (قوله لأنه وقت الايواء) أي لأن الليل وقت
الايواء أي السكن والراحة وهو وقت الرجوع ليل في الجبري نقلا عن ع ش ويؤخذ
منه أنه لو توقف تحصيلها أي الراحة على مبيتها في غير منزله كان لها ذلك اه وقوله دون العمل أي
ليس الليل وقت العمل والشغل (قوله ولها منعه من القتع) عبارة النهائية ولها منعه من القتع
بها كما قاله النجاشي ووجهه في الروضة وقال الروابي ليس لها ذلك وجل الأذرع وغيره الأول على
أنها ر أي وقت التحصيل والثاني على الليل وبه صرح في الحاوي وتبعه ابن الرفعة انتهت ومثله في
التعفة (قوله قال شيخنا وقياسه الخ) خالفه في النهاية وعبارةها والأوجه عدم سقوط نفقتها مع
منعها له من الاستمتاع زمن التحصيل فان منعه ذلك في غير مدة التحصيل سقطت من المنع (قوله
فروج) أي ثلاثة الأول قوله لا يفسخ الخ الثاني قوله ولو زوج أمته الخ الثالث قوله ولو أفسر الخ
(قوله لا يفسخ في غير مهر الخ) أي لا يجوز للسيد الأمانة إذا زوج أمته أو أفسر الزوج بغير المهر من
الثقة والكسوة والسكن أن يفسخ النكاح مطلقا ولو حكمت غير مكففة لأن الفسخ بذلك يتعلق
بالشهوة والطبع للزوجة لا يدخل للسيد فيه وما يجب لها من ذلك وإن كان ملكا له لكنه في الأصل لها
وتلقاها السيد من حيثها لا يملك أما إذا أفسر بالمهر فله الفسخ به مطلقا لأنه محض حقه لا يتعلق بالأمانة
بمؤاخره وعليها في وفاته ولا تفي في مقابلة البضع فكان الملك فله السيد بها وبه شبه ذلك عما إذا منع هذا
وأفلس للشرع بالثمن يكون حق الفسخ للبايع لا للشرطي قال في الثقة ثم المبيضة لا يفي الفسخ فيها
من موافقتها والسيد أي مالك البضع كما عقده الأذرع أي بأن يفسخا معا أو بواحد منهما
الآخر كما هو ظاهر اه ومنه في النهاية وشرح المعنى (قوله وليس له منعها من الفسخ بغيره) أي
ليس للسيد إذا أرادت أمته الفسخ بعبارة بغير المهر أن يمنعها منه لأن حق قبضه لها وفي الروض
وشرحه وتستقل الأمانة بالفسخ للثقة كما تفسخ بغيره ومنه ولا لها صاحبته في تناول الثقة فإذا
أرادت الفسخ لم يكن للسيد منعها ولو كانت الأمانة صغيرة أو مجنونة أو اختارت المقام مع الزوج لم يفسخ
السيد امره ولا أن الثقة في الأصل لها ثم تلقاها السيد لا يملكها فيكون الفسخ لها لا للسيد اه
(قوله ولا الفسخ به الخ) لفظ فسخ يحتمل أن يكون معطوفا على منعها فهو روج وضعير به عليه
يحتمل عوده على غير المهر وهذا هو الملامم الأقرب لبلاب منه من التقييد والتعليل ويحتمل عوده على
المهر والمعنى على الأول وليس للسيد الفسخ بغير المهر عند رضاها بعبارة أو كونها غير مكففة وفيه
ان هذا من قوله ولا يفسخ في غير مهر السيد أمه وعلى الثاني وليس للسيد الفسخ بالمهر أي بالاعسار
به عند رضاها بعبارة وهو باطل لأن السيد الفسخ به مطلقا ويحتمل أن يكون معطوفا على الفسخ
فهو جبر ورويجري في ضمير به الاحتمال المذكوران والمعنى حينئذ وليس للسيد منعها من
الفسخ بغير المهر على أن الضمير يعود عليه أو ليس له منعها من الفسخ بالمهر على أن الضمير يعود عليه
والأول مكرر مع ما قبله والثاني باطل لأن الفسخ بالمهر يتعلق بالسيد لا بغيره وعبارة لا يفسخ مع شرحه
ولا يفسخ في غير مهر السيد أمه بل لأن كانت غير صبيحة مجنونة الخاؤها إليه بأن يترك واجبا ويقول
لها افحصي أو أصبري على الجوع أو العرى دفعا للضرر منه أما في المهر فله الفسخ بالاعسار لا محض
حقه اه وعبارة فخر الجواد مع الاشارة وتفحص من فهارق دون سيدها الثقة أو كسوة أو مسكن
ويمنع سيد لها خاصة لأنه محض حقه وليس له منعها من الفسخ بغيره ولا الفسخ به عند رضاها أو
عدم تكليفها لأن الثقة في الأصل لها الخ اه فانت ترى المؤلف خلط صدر عبارة التمهج بهمز
عبارة فخر الجواد فوجب عدم الالتئام في عبارته فكان عليه أن يسلك مسلك العبارة الأولى أو
مسلك العبارة الثانية ويحذف قوله ولا الفسخ به فيكون التقييد والتعليل بعد تعريض بقوله لا يفسخ

وعاها رجوع الى
مسكنها لئلا نه وقت
الايواء دون العمل
ولها منعه من القتع
بها نهارا وكذلك
لها لكن تسقط
نفقتها من ذمتهم
للمنع في الليل قال
شخصا وقياسه أنه
لا نفقة لها زمن
تزوجها للكسب
اهم (فروج) لا يفسخ
في غير مهر السيد أمه
وليس له منعها من
الفسخ بغيره ولا الفسخ

في غير مهر لسيد أمة (قوله عند رضاها الخ) متعلق بقوله ولا الفسخ به بناء على احتمال الرفع مع احتمال عود الضمير على غير المهر أي وليس للسيد الفسخ بنفي المهر عند رضاها بأصوابه أو عدم تكليفها أن ترض به وكانت مكلفة فهي التي يناسر الفسخ لا السيد أما على بقية الاحتمالات فهو متعلق بقوله لا فسخ في غير مهر لسيد أمة ومثله التعليل بعده (قوله لان النفقة الخ) أي ليس للسيد الفسخ بنفي المهر لان النفقة في الأصل لها وان كانت تقول بعد ذلك من حيث ان الامة لا تملك شيئاً (قوله بل لهاؤها) أي ليس له الفسخ بنفي المهر عند رضاها لكن له الجاؤها إلى الفسخ لكن محله اذا كانت مكلفة اذ لا تغد من غيرها وقوله بان لا يتفق عليها تصور الجاؤه فعني الالقاء لا لا يتفق عليها ولا يوجبها حتى تفسخ اذا فسخت أنفق عليها أو استختمها أو زوجها على غير موافق نفسه مؤنتها (قوله دفع الضرر عنه) تعليل لجواز الالقاء (قوله ولو زوج أمته بسيد الخ) مثله ما لو زوج أمته باصل له يلزمه اعفاء فلا فسخ لها ولا له انتمت عليها (قوله فلا فسخ لها) أي قلامة وقوله ولاه أي للسيد وقوله انتمت أي الامة وكذا مؤنة العبد في بعض النسخ مؤنتها فكون الضمير عائداً عليهما وقوله عليه أي على السيد (قوله ولو أعسر سيد المستولدة) أي منه وقوله عن نفقتها متعلق بأعسر (قوله قال أبو زيد أجزأ الخ) وقال في النهاية أجزأ على تخليتها الكسب لتنفق عنه أو على إيجارها ولا يجبر على عتقها وتزويجها ولا يعها من نفسها فان عجزت عن الكسب أنفق عليها من بيت المال قال القموني ولو نالها مولاه لم يعمل له مال ولا لها كسب ولا كان يتعامل بالرجوع إلى وجهه أي زبده بالزوج أو إلى السلفة وعدم الضرر اهـ (قوله فائدة الخ) المناسب تقدم هذه الفائدة وذكرها في شرح قوله فلا فسخ ان لم ينقطع خبره (قوله لو فقد الزوج قبل التحكين) أي غابا وانقطع خبره قبل أن تمكث الزوجة من نفسها ثم ان هذا يقتضي تقدماً لخلاف المارق ينقطع الخبر بالمكنة وهو أيضاً مقتضى كلامه المار اخذ ومفروض في موسر أو متوسط مجتمع من الانفاق ولا يقال ان مجتمع الا اذا وجب عليه ولا يجب عليه الابد التحكين (قوله فظاهر كلامهم انه لا فسخ) أي قولاً واحداً وانظر لم يجز فيه الخلاف المار في منقطع الخبر بعد التحكين بجميع الضرر في كل وقدر أن مدار الفسخ على الضرر ولا شك انما حصل لها وتمكن أن يفرق بينهما بان الفسخ انما هو لا اعسار بالنفقة أو تعذرها باعطاء خبره والمفقود قبل التحكين لم يجب عليه نفقة حتى يقال انه أعسر بها وتعذر تحصيل النفقة منه فتنبه (قوله ومذهب مالك رحمه الله تعالى) في الباجوري مذهب المالكية اذا غاب الزوج ولم يترك لها ما لا تنفق عليه فلو فعل ذلك مالكي ثم حضر الزوج فلا شيء نفقه اهـ بالمعنى (قوله لا فرق) أي في جواز الفسخ (قوله اذا تعذر النفقة) أي بقيت وقوله وضربت المدة معطوف على تعذر النفقة (قوله وهي) أي المدة وقوله عنده أي عند المالك رضي الله عنه وقوله لتفحص عنه على ضرب المدة المذكورة عنده أي تعسر بالمدة لاجل التفحص عنه أي السؤال والتفتيش عنه (قوله ثم يجوز الفسخ) أي ثم بعد ضرب المدة المذكورة يجوز لها الفسخ عندهم (قوله تمت) أي في بيان حكم مؤنة الاقارب للاصول والفرع والاصل في وجودها للاصول قوله تعالى في حق الابوين وصاحبهما في الدنيا معروفاً وقوله تعالى وصيناك بالانسان بالديه احساناً ومن المعروف والاحسان القيام بكفايتهما عنهما جاحتهما وخيرا عليهما باكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهما ولا ياجدا ولا يجلداً ملحوقون هما في ذلك والاصل في وجوبها للفرع وقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن اذا حبس الاجرة تارضاع الاولاد يقتضي ايجاب نفقتهن وقوله عليه الصلاة والسلام لهن خذني ما يكفينك ووليك بالمعروف رواه الشيخان وأولاد الاولاد ملحوقون بهم (قوله يجب على موسر) أي من اصل أو فرع والكلام على التوزيع فان كان للموسر فرعاً فيجب عليه الكفاية لاصله وان كان

به عند رضاها بأصوابه
أو عدم تكليفها
لان النفقة في الأصل
لها بل لهاؤها إليه
بان لا يتفق عليها
وقول لها انتمت
أو جوعى دفع الضرر
عنه ولو زوج أمته
بسيده واستقدمه فلا
فسخ لها ولا له اذ
مؤنتها عليه ولو أعسر
سيد المستولدة عن
نفقتها قال أبو زيد
أجزأ على عتقها أو
تزوجها (فائدة)
لو فقد الزوج قبل
التحكين فظاهر
كلامهم انه لا فسخ
ومذهب مالك رحمه
الله تعالى لا فرق بين
الممكنة وغيرها اذا
تعدت النفقة
وضربت المدة وهي
عند شهر لتفحص
عنه ثم يجوز الفسخ
(تمت) يجب على
موسر ذكر أو أنثى

أما يجب عليه الكفاية لفرعه وقوله ذكرا أو أنى تعميم في الموصى (قوله ولو بكسب) غاية للموصى
وهي لرد أي يجب عليه ولو كان يساره بسبب قدرته على كسب يلق به وهذا بقيد أنه يجب على الأصل
اكتساب نفقة فرعه وهو كذلك إذا كان عاجزاً عن الكسب كافي سم وعبارته يجب على الأصل
القادر اكتساب نفقة فرعه العاجز نحو زمانه كصغر لا مطلقاً اه وقوله يلق به ولا بد أن يكون
حلاً لا نضواً عبارة التحفة مع الأصل ولزم كسوبا كسب أي المؤمن في الأصح أن حل ولا يق به وإن لم
يجر عاقبته به لأن القدرة بالكسب كسب بالمال في نصريح الزكاة وغيرها وإن لم يلزمه أي الكسب لو فاه
دين لم بعض به لأنه على التراخي وهذه فورية ولغة هذه وانضباطها لا يجب لأجلها أي المؤمن
سؤال زكاة أو قبول هبة فإن فعل وفصل شيء مما رأت في نفسه اه (قوله بفضل) متعلق بموصى
أي يجب على موصى بفضل الخ فإن لم يفضل شيء مما رأت في نفسه اه (قوله بفضل) متعلق بموصى
ولقوله صل الله عليه وسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلاهاه فان فضل عن أهلها شيء
فلتد في قرانتك وقوله عن قوته أي حاجته من كل ما لا يغني له عنه كسكن وملبس وفرش وما وضوء
وقوله وقوت عونه أي حاجته من يؤمنه من زوجته وخادمها وأولاده وقوله يومه وليته الضمير فيها
يعود على الاتفاق المعلوم من المقام والطرف متعلق بفضل أي موصى بفضل عن قوته وقوت عونه
في يوم الاتفاق وليته أي التي تأخرت عنه (قوله وإن لم يفضل عن دينه) أي يجب عليه ما ذكر وإن لم
يكن فاضلاً من دينه (قوله كفاية الخ) فاعل يجب وهو مضاف إلى ما بعده إضافة على معنى اللام أو
من أي يجب على موصى كفاية لنفقة الخ لقوله عليه السلام خذ ما يكفك ولو بالكحلوون ولو بالكحلوون
اشباعاً شعياً بقدر معة على التردد والتصرف ولا يجب ما زاد على ذلك وهو المالقة في اشباعه كالأب كفي
سد المرقى وتعتبر حاله في سنه وزادته ورغبته وقوله مع آدم ودواء أي وسكن وعبارة العجبري
دخل في الكفاية القوت والادم والكسوة وخالف القوي في الادم وتجب الكسوة بما يلق به بل دفع
الحاجة والسكن وأجرة الفصد والحمامة وطبيب وشرب الادوية ومؤنة الخادم إن احتاج إليه زمانه
أو مرض اه ثم لا يباع الكفاية الفرس بما يباع لادين من عقار وغيره كالسكن والخادم والمركوب ولو
احتاجها لاسم مقدمه على وفاة الدين فيبيع فيها ما يباع فيه بالاولى قال في شرح المهج وفي كيفية
بيع العقار وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لأنه يشق ولكن يقتصر عليه
إلى أن يجمع ما يسهل بيع العقار له ورجح النووي في نظيره من نفقة العدة الثاني فليرجع هنا وقال
الاذنعي أنه الصحيح أو الصواب قال ولا ينبغي قصر ذلك على العقار اه (قوله لاصل) متعلق بكفاية
وكتجب الكفاية له فتجب له الحاجة له وزوجته إن وجب إعفافه بان احتاج إلى السكاح وقوله
وإن علا أي الأصل وقوله ذكرا أو أنى أي لا فرق في الأصل بين أن يكون ذكراً أو أنثى (قوله وفرع)
معلوف على أصل وقوله وإن نزل أي الفرع ولو كان من جهة البنات فمثل ولد الابن وولد البنت
وقوله كذلك أي ذكرا أو أنثى (تنبيه) اقتصاره على الأصل والفرع يخرج غيرهما من سائر
الآثار كالإخوة والأخت والعم والعمة وأوجب أبو حنيفة رضي الله عنه نفقة كل ذي عرق بشرط
اتفاق ادين في غير الأبعاض كما قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وأجاب الشافعي رضي الله عنه
بان المراد مثل ذلك في نفي المضارة كما قيل ما بن عباس وهو أعلم بكتاب الله تعالى أقام في الغني (قوله)
إذا لم يكفها أي الكفاية قال في المهج وشرحه وكان من معصومين وعجز الفرع عن كسب
يلقب به ثم قال ويعد كراي من تقييد الفرع بالهجز أو الإطلاق في الأصل على أنهم لو قدر على كسب
لا تقي بها وجبت لاصل لافرع لعظم حرمة الأصل الخ اه وقوله من أي كلاً أو بعضاً قال في حاشية
الجل فليعص يجب عليه نفقة فرعه به بنسبها كما في شرح مردخا لأن قال يجب عليه بقدر ما فيه من
الخير يقول قال لا يجب عليه شيء عبارة الحطيط على التماح وأما البعض فإن كان من نفقة فعليها نفقة

ولو بكسب يلق به
بفضل عن قوته
وقوت عونه يومه
وليته وإن لم يفضل
عن دينه كفاية نفقة
وكسوة مع آدم ودواء
لاصل وإن علا ذكر
أو أنى وفرع وإن
نزل كذلك إذا لم
يملكها

تامة لتمام ملكه فهو كسر الكل وقيل بحسب ربه وان كان منقفا عليه فبعض نفعته على القرب
والسيد بالنسبة الى عبته من رز و ح و ب هـ (قوله وان اختلافنا) غاية في وجوب الكفاية أى فحب
الكفاية للاصل أو الفرع مطلقا سواء اختلفا في الدين أو اختلفا فلا يضر في ذلك اختلاف الدين فحب
على المسبب نفعه الكافر لكن بشرط العصمة وعكسه لعدم الادلة ولو جرد للوجوب وهو البعضية فان
قبل هـ لا كان وجوب النفعه كالميراث في اشتراط اتقان الدين أعجب بان الميراث مبني على الموالاة
والمناصرة ولا موالاة ولا مناصرة عند اختلاف الدين والنفعه مبنية على الحاجة وهي موجودة عند
الاتفاق وعند الاختلاف (قوله لان كان أحدهما الخ) مفهوم قيد له وقد يعلم من عبارة المنهج أى
تجب الكفاية لاصل وفرع ان كانا معصومين لان كان أحدهما حريا أو رتبا أو مائلا فالتجب لكفايتها
لانها ماسة وهما ليسا من أهلها لانه لا حرمه لهما اذا مر الشارع بقتلها (قوله قال شيخنا في شرح
الارشاد) وان كان زائبا الخ) عبارته وجب قوام بعض له من أصل أو فرع معصوم لا رتبا وحري وكذا
زان محصن وتارك الصلاة بشرطه أخذ من التبعية معصوم وقبيلها ما على من قبلها ما اذا علمت
ذلك فالمراد حكم قوله بالحق وقوله بشرطه أى بشرط عدم عصيته وهو ان يكون قد مره الامام بها
واستتابه فمفهوم (قوله خلا لاسما) فانه في شرح التاج) عبارته وهل يلحق به ما لم يرد والمرى في نحو
زان محصن بجميع الاهداء أو يفرق بانها مائة اذن على عصمة نفسها فكان المانع منهما اختلافه
فان توبته لا تصحوم ويس له الشرع نفسه وكذا الشهود على ما يأتي فكان من أهل المصداق لعدم
مانع قائم به بقدر على اسقاطه كل محفل والاتفاق أو جهاه قال ع ش ومقتضى ما عطل به ان مثله أى
الزاني المحصن قاطع الطريق بعد بلوغ خبره للامام اهـ (قوله ولا ان بلغ فرع الخ) هذا مفهوم قيد ملحوظ
يعلم من عبارة المنهج أيضا وهو غير الفرع عن كسب يلحق به أى فلا تجب الكفاية على الأصل
ان بلغ فرع وترك كسبه قدرته عليه وكان لا تقامه خلاف الأصل تجب به وان ترك كسبا لا ي
بمنه لما تقدم وبشي من الاول ما لو كان مستغنيا بلع شرعى ورجى منه الغنايات والكسب فيه
فحب كفايته حيث لا يكف الكسب وفي حاشية المحل وقع السؤال عما لحفظ القرآن ثم نبيه
بعد البلوغ وكان الاشتغال بحفظه ببعض الكسب هل يكون ذلك كاشتغاله بالعلم لا بالاجواب
عنه ان الظاهر ان يقال فيه ان تعين طريقا بان لم ينسب القرآن في غير اوقات الكسب كان لا اشتغال
بالعلم والا فلا اهـ وخرج بقوله بلغ ما اذا لم يبلغ كفايته تكون على الولي مطلقا ولو كان مكسبا
وترك الكسب اختيارا ثم يجوز له ان يجعل على الاكساب اذا أطلقوا بنفق عليه من كسبه
اختار لذلك ولو أخذ نفعه الواحدة له عليه (قوله ولا اثر لقدرته أم أو ينت على النكاح) أى في وجوب
كفايتها فحب لهما الكفاية مع القدرة عليه وفي البعيرى قال زى وقدرته أم أو البنت على
النكاح لا تسقط نفعها وهو واضح في الاوهام البنت فحب نظر اذا حليت وامتنعت لان هذا من
باب التكسب والفرع اذا قدر عليه كلفه الا ان يقال ان التكسب بذلك بعد عداها (قوله لكن
تسقط الخ) الاولى حذف أداة الاستدراك ووضع حرف المطفئ موضعها وعادة الحققة وتزوجها
تسقط نفعها بالعقد وان كان الزوج معصرا لم تغض لغيره بايجاب نفقته كذا قيل وفيه نظر لان
نفعها على الزوج انما تجب التحسين كما مر فكان القياس اعتباره الا ان يقال انها بقدرتها عليه
مغفرة لحقها وعليه فعمله في مكافئة فقيرها لا بد من التحسين والالم تسقط عن الابغضان نظرا اهـ (قوله
وفيه) أى سقوط نفعها بالعقد نظر وهو غير ظاهر على القديم من أنها تجب بالقدن (قوله لان
نفعها الخ) عليه النظر (قوله وان كان الزوج معصرا) غاية لقوله تسقط نفعها بالعقد أى تسقط
نفعها به وان كان الزوج معصرا لا يملك نفعها وقوله لم تغض فيسقط نفعها بالعقد أى تسقط
الزوج أى على ما لم تغض النكاح بالا عا ران فحقت استقصت النفعه على الاصل أو الفرع (قوله

وان اختلافنا لا لان
كان أحدهما حريا
أمر تدان قال شيخنا
في شرح الارشاد ولا
ان كان زائبا محصنا
أو تارك الصلاة خلا
لما قاله في شرح التاج
ولا ان بلغ فرع
وترك كسبا لا ينافي
ولا اثر لقدرته أم أو
ينت على النكاح
لكن تسقط نفعها
بالقدن وفيه نظر لان
نفعها على الزوج انما
تجس بالتحسين كما مر
وان كان الزوج
معصرا لم تغض

ولا تصير مؤن القريب الخ) أى لا تصير مؤن القريب الاصل أو الفرع بقوته بعضى الزمان دينا عليه بل تسقط بذلك عنوان تعدى المتفق بالمتنع وذلك لانها لو جبت لدفع الحاجة الخارج متواساة وقد زالت بخلاف نفقة الزوجة وفى حاشية الجمل ما نصه قال بعضهم قد علم من ظاهر كلامهم المذكور أن فى النفقة المذكورة أى نفقة القريب ثمانية امتناع من حيث سقوطها بعضى الزمان وثانية اباحة من حيث عدم تصرفهم انفسا كله وثالثة تجليد من حيث ملكتها بالادفع من غير صيغة وعدم استردادها منه لو انفسيا كلها اهـ قل على الجلال اهـ (قوله الا باقراض فاض الخ) أى قاتها حينئذ تصير دينا عليه ويشتربا في اقتراض القاضى ان ثبت عندنا احتياج الفرع وغنى الاصل وقوله لفعية متفق متعلق باقراض واللام للتعليل وقوله أو منع أى أو لمنعه من الاتفاق عليه وقوله صدر منه أى من المتفق (قوله لا باذن منه) أى لا تصير دينا باذن صادر من القاضى فى الاقتراض وما ذكره هو الذى جرى عليه شيخ الاسلام فى شرح المنهج وقال فيه خلافا لما وقف فى الاصل أى من صبر زوجها دينا بالثمن صوابه الاصل ولا تصير دينا بالقرض فاض أو اذنه فى اقتراض اهـ قال فى القضية والثبات يقتضى انها لا تصير دينا الا بعد الاقتراض اهـ (قوله ولو منع الزوج أو القريب الاتفاق) أى امتنع من الاتفاق على من يجب عليه الاتفاق له (قوله أخذها المستحق) أى من مال الزوج أو القريب الموصى وعادة المتفق وللقريب أخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان وجد جسداه ولو كان لم يجد فى الاصل والاستقراض ان لم يجد له الا وعجز عن القاضى يرجع ان شهد اهـ قال فى الثبوت والاوجه جبر بان ذلك فى كل متفق اهـ (قوله فرع) الاولى فروعه لانه ذكر ثلاث فروعه الاول قوله من له أب وأم الخ والثاني قوله ومن له أصل وفرع الخ الثالث قوله ويجب على أم الخ (قوله من له أب) أى وان علا وقوله وأم أى وان علت (قوله فنفتقه على الأب) أى ولو كان بالغا استعها بالمال كان فى ضرره ولم يوصى به عند السابق (قوله وقيل هى) أى النفقة عليهما أى على الأب والأم معا وقوله لبالغ أى عاقل وانما وجبت له عليهما لاستواءهما فى بخلاف ما إذا كان صغيرا أو مجنونا خبر الأب بالولاية عليهما (قوله ومن له أصل وفرع) أى وهو باعز وقوله فعلى الفرع أى فنفتقه على الفرع وان بعد كذا بيوان ابن لان حصو يشه أقوى وهو أولى بالقيام بشأن أبيه لعظم نعمته وقيل انها على الاصل وقيل عليهما لاشتراكهما فى العصة (قوله اوله) أى من أسره وقوله يحتاجون من أصول وفروع أى وغيرهما ممن تلزمه نفقته كزوج وحامها بدليل قوله بعد ثمز وجته وصارة العصة ومن لم يحتاجون من أصوله وفروعه أو أحدهما مع زوجة وضاق موجوده من الكل اهـ (قوله قدم نفسه) أى للمحدث ابدأ بنفسك الخ وقوله ثم زوجته أى لان نفقتها كذلك لانها لا تسقط بفنائها ولا بعضى الزمان لانها لو جبت عوضا والنفقة على القريب مواساة قال فى القضية وهران مثل الزوجة خادمها وأم ولده اهـ وقوله وان تعددت أى الزوجة فيقدم للمتعددين الزوجات على بقية الاقارب (قوله ثم الاقرب فالأقرب) أى ثم قدم الاقرب فالأقرب من أصوله وفرعه فيقدم الأب على الجد والأب على ابن الابن (قوله ثم لو كان الخ) هذا مفهوم قوله قدم الاقرب فالأقرب أى فان استوفى القريب خالف الحكم ماذا كره بقوله قدم الخ فلو ذكره لاعلى وجة الاستدراك بل على وجه المفهوم لكن أولى وقوله الابن الصغير ويقدم الرضيع والمرضى على غيره (قوله ثم الاب) قال فى القضية الاوجه ان الاب المجنون مستوفى الولد الصغير والمجنون ويقدم من اختص من أحد مستوفى من قريبه بمرض أو ضعف كما تقدم بنت ابن على ابن بنت أضعفها وارتأوا أو أباب على أبى أم لانه وجد أو ابن ابن زمن على الاب أو ابن غير زمن ولو استوى جمع من سائر الوجوه وزع ما يجده عليهم ان سدهم من كل والا فروع اهـ بتصرف (قوله ثم الولد الكبير) أى الماقل (قوله ويجب دلى أم ارضاع ولدها للبا) أى لان الولد لا يعيش

ولا تصير مؤن القريب بقوته دينا عليه الا باقتراض فاض لفعية متفق أو منع صدر منه لا باذن منه ولو منع الزوج أو القريب الاتفاق أخذها المستحق ولو بغير اذن فاض (فرع) من له أب وأم فنفتقه على أب وقيل هى عليهما لبالغ ومن له أصل وفرع فعلى الفرع وان نزل أوله يحتاجون من أصول وفروع ولم يقدر على كفائتهم قدم نفسه ثم زوجته وان تعددت ثم الاقرب فالأقرب نعم لو كان له أب وأم وابن قدم الابن الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير ويجب على أم ارضاع ولدها للبا

بدونهما البأول أقوى ولا تستدبنيته الاب قال في التحق موع ذلك لما طلب الاجرة عليه ان كان ثمنه
 أجرة كما يجب اعطاه المطر بالبدل اه وفي عرش فلوا امتعت من ارضاعه ومات فلان ذ كره
 ان يشرف عدم الضمان لانهم يحصل من اقل بحال عليه سبب الهلاك قياسا على مال الواسك
 من المطر واعتده شغنا الخ اه (قوله وهو) أي البأول بقرا بالهمز مع التصريح وقوله اللين أول
 الولادة أي اللين النازل أول الولادة والني في الحقيقة والنهامة هو ما ينزل بعد الولادة (قوله ومدته) أي
 البأول وقوله بسيرة أي قليلة (قوله وقيل يقدر) أي البأول مدته (قوله وقيل بسبعة) أي وقيل
 يقدر بسبعة أيام والمقدّم به يرجع في قدره الى اهل الخبرة (قوله ثم بعدله) أي بعد ارضاع البأول
 وقوله ان لم تجد أي للارضاع وقوله الاهي أي الام وقوله أو اجنيبة أي اولم توجد الاجنيبة (قوله
 وجب ارضاعه على من وجبت) أي من الام أو الاجنيبة اقامو حقتا للطفل (قوله ولها) أي
 للرضعة منها وقوله طلب الاجرة عن ثلثه مؤتمنه بارز المقصود ولها طلب الاجرة من مالها ان كان والا
 فمن ثلثه نفقته اه (قوله وان وجدنا) أي الام أو الاجنيبة وقوله لم تجبر الام أي على الارضاع
 وذلك لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له أنى يرضى فان تعسا قستم في الارضاع فامتنع الاب من
 الاجرة والام من فعله فسترضع له أي للاب أنى ولا تتركه الام على ارضاعه حل جلال (قوله
 خلية كانت) أي الام وقوله أوفى نكاح أبيه أي أو كانت في نكاح أبي الطفل (قوله فان رغبتم
 أي الام وقوله في ارضاعه أي بولي بآية منه وقوله فليس لايه من ارضاعه لانها اشفق على
 الولد من الاجنيبة ولينها له أصغر وأوفى خرج بآية غيره كان كانت منك وحقة غير أبيه فله منها
 (قوله الا ان طلبت) أي الام فوق أجرة المثل أي أوتبرت من ارضاعه اجنيبة أو رزيت ما قبل من أجرة
 المثل دون الام فله منها من ذلك وعبارته الرزى وشرحه فلو وجبت متبرعة بارضاعه رزى من أمه
 ودفعه الى المتبرعة لرضعها ان لم يتبرع أمه بالارضاع لان في تكليفه الاجرة مع المتبرعة اضارابه
 وكالتبرعة الراضية بدون أجرة المثل اذا لم ترض الام أو الاجرة الراضية بآية فلتل اذا لم ترض الام أو
 باكر منها ولو ادعى وجودها أي المتبرعة أو الراضية عاذا كروا أنكرت هي صدق بعينه لانها تدعى
 عليه أجرة والاصل عدمها ولا نهى شق عليه إقامة البينة انتهت (قوله وعلى أب أجرة مثل الخ) أي اذا
 رغبتم الام في الارضاع وطلبت أجرة المثل وأجبت فعلى الاب تلك الاجرة لكن شرط أن لا يوجد
 متبرع بالارضاع فان وجد رزى منها حيث لم يتبرع به ودفعه للمتبرع وكان الاخصر والاسهل للشراح
 أن يختلف هنا وما بعد مو يزيد عقب قوله الا ان طلبت فوق أجرة المثل ما زدت أعني أوتبرت
 بارضاعه الخ تأمل (قوله وكثير عراض بما رزيت) فعل لعطفه دون ساقطة من النسخ قبل ما
 والاصل وكثير عراض بدون ما رزيت به وعبارته فتح الجواد وكثير عراض بدون أجرة المثل اذا لم ترض
 الام أو الاجرة أو بدون ما رزيت به وان كان دونها اه (مهمة) اذا أرضعت الام بآية المثل استفتت
 النفقة أن لم ينقص ارضاعها بمعه والافلا كما لو سافرت لحاجتها بآية فانه لا نفقة لها هكذا قاله
 الشبان قال في النفقة واعتبرهما الاذرى بان ذلك فعلا اذا لم يهجرها في سفرها والافلا النفقة وهو
 هنا صاحبها فلتستحقها ويرقى بان من شأن الرضاع أن يشوش الفتى على البان وجد ذلك بحيث
 فات به كمال التحسين سقطت والافلا في نظر وانها للصاحبة اه والله سبحانه وتعالى أعلم
 * (فصل) أي في بيان أحكام الحضانة ونفقة المملوك والحضانة بفتح الحاء لغة الضم وشرعا
 ما سببه كره بقوله تربيتا فثبت لكل من له أهلية من الرجال والنساء لكن الاناث اللق بهما لانهن
 بالمحضون اشفق وعلى القيام بها اصبر وبأمر التربية بصبر واذا نزع في الاهلية فلا يمن تزوجا عند
 الحاكم وموتها في مال المحضون ثم الابن ثم الام ثم هو من محال في المسلمين فتكون المؤنة في بيت المال
 ان انتظمه والا فلي ميا سير المسلمين (قوله والاولى بالحضانة) أي الاحق بها وهو مبتدأ خبره

وهو اللين أول الولادة
 ومدته بسيرة وقيل
 يقدر بثلاثة أيام
 وقيل بسبعة ثم بعدله
 ان لم توجد الاهي أو
 اجنيبة وجب
 ارضاعه على من
 وجدت ولها طلب
 الاجرة عن ثلثه
 مؤتمنه وان وجدنا لم
 تجبر الام خلية فان
 أوفى نكاح أبيه فان
 رغبتم في ارضاعه
 فليس لايه منها الا
 ان طلبت فوق أجرة
 المثل وعلى أب أجرة
 مثل لام لارضاع
 ولها حيث لا متبرع
 بالرضاع وكثير عراض
 عارضين
 * (فصل) والاولى
 بالحضانة

قوله الآية أم وما بينهما اعتراض وإنما كانت أولى بغير البيهقي إن امرأة قالت يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وثديي له سقاء وإن أباه طلقني وزعم أنه يزوجني فقال أنت أحق به ما لم تنكحي قال في الحقيقة والنهاية نعم يقدم عليها ككل الأقارب زوجة محضون بآق وطوق لها وزوج محضون تطبيق الوفاء اه واعلم أن المسقيق للحضنة إن تحضن أمنا أقدم الأم ثم أمهاتها ثم أمهات الأب ثم أخت ثم بنت ثم بنت أخت ثم عمّة وقد تظلمها بعضهم فقال
 أم فامهات شرط أن ترث * فامهات والد القدح دورث
 أخت نخلت فبنت أختها * فبنت أخ يا صاح مع عمته

وان تحضن ذكورا ثبتت الحضنة لكل قريب وارث ولو غير محرم وترتيبهم كترتيب ولاية النكاح لا الأثر فيقدم المجدل الأخت هنا وإن لم يقدم عليه في الأثر ولا تسلم مشبهة لقهر محرم بل تسلم لثقة وهو بعينها وإن اجتمع الذكور والأناث قدمت الأم ثم أمهاتها ثم الأب ثم أمهاته ثم الجد لأب ثم أمهاته ثم الأقرب فالأقرب من الموصى ذكرا كان أو أنثى فتقدم الأخوة والأخوات على غيرهما كالماله والعمة فإن استويا تر با قدمت الأنثى لما تقدم من أن النساء أبصر وأصغر فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ فإن استويا ذكورة أو أنثوية كالأخوين أو بنتين قدم بقرعة من نزلت قرعته على غيره وأنكحتي كالأخ كرهنا فالأحوال ثلاثة أحماح الأناث فقط أحماح الذكور فقط اجتماعهما والمصنف رحمه الله تعالى اقتصر على الحالة الثالثة كما ستري ولم يستوفها (قوله وهي تربية من لا يستقل) أي يفعل ما يصلحه ويقيه عما يضره كأن يعمده بغسل جسده وثيابه ودهنه وكلمه وربطه في المهد وغير ذلك والمراجع لا يستقل من لا يقوم بأموره كصغير ومجنون قال في الروض وشرحه المحضون كل صغير ومجنون ويختل وقوله إلى التمييز أي تستمر التربية إلى التمييز قال في التفتة واختلف في انتهائها في الصغير فقبيل البلوغ وقال الماوردي بالتمييز وما بعده إلى البلوغ كقوله والظاهر أنه خلاف لفتلى ثم يأتي أن ما بعد التمييز يخالف ما قبله في التمييز وتوابعه اه وهذا بالنسبة للصغير وأما المجنون فتستمر تربيته إلى الأفاقه (قوله لم تزوج بائنا) أي زوج آخر أي غير أبيهم بشرط فيه أن لا يكون له حق في الحضنة كم الطفل وابن عمه والأفلا تنسقط حضنتها بالتزوج عليهم وهذا أحد شروط الحضنة للمنظومة في قول بعضهم

الحق في حضنة الجميع * تسع شرائط بلامنازع

بلوغه وعقله حريته * إسلامه لمسلم عدالته

أقامته سلامة من ضرر * كبر سن وفقد البصر

ومرض يديم مثل الفالج * كذا خلوهما من التزوج

الاذا تزوجت باهل * حضنة وقد رضي بالطفل

وعدم امتناع ذات الدار * من الرضا لو باخذ الأجر

وقوله أقامته أي في بلد المحضون ولو أراد الحاضن سفر أو وفقر انتقلت الحضنة إلى غيره عن هو مقيم في بلدهم فإن أراد أحد الأبوين سفر انتقله من بلده إلى بلد آخر فالأب أولى بحضنته من الأم ولا يضر سفرهما من الطريق والمقصود حفظ النسب لأنه لو ترك مع الأم لأضاع نسبه ومثل الأب ببقية العصبية وقوله وعدم امتناع الخ يعني يشترط إذا كان المحضون رضيعا وكانت الحاضنة ذات لبن أن لا تمتنع من أرضاعه فإن امتنعت منه سقطت حضنتها وقوله لو باخذ الأجر يعني لو رضيت ترضعه بالأجرة ووجدت متبرعة تسقط حضنتها أيضا فلو شرط جواها معذوف (قوله فامهاتها) أي الأم ويشترط أن يكن وارثا فلا حضنة لقهر الوارثات كأم المجدلة الفاسدة وهي أم أبي أم ويجعل الترتيب للذكور ما لم يكن للمحضون بنت والأقدم في الحضنة عند فقد الأم هي الجدات وتقدم أنه إذا

وهي تربية من
 لا يستقل إلى التمييز
 أم لم تزوج بائنا
 فامهاتها

كان له زوجة أو زوج يقسمان على مآثر الآداب حتى الآيون (قوله وان علت) ان أعيد الضمير
للامهات فذكره مستدرك لانهن جمع مضاف لغير فقيهم وان أعيد للام كان ذكر الامهات
مستدركا فالاولى حذفه (قوله فامهاته) أي الابو بشرط أن يكون وارثا فلا حصانة لغيرهن
كالجدة الغاسدة للمارة (قوله فاخت) أي للعضون ولو كانت لام (قوله فبنت أخت غبنت أخ)
انما قدمت الاولى على الثانية لانه اذا جمعت الاخت مع الاخ قدمت الاخت وبنت المقدم مقدمة
على بنت غيره وقوله ففعمه انما اخترت عن الحالة لا بما تلي يذكر والحالة تلي بانتي وما كان مبدل بانتي
يقيم في هذا الباب على المثل يذكروا على انه تقدمت أخت وخالة وحملة لابون عليهن لانه زيادة قربانتهن
ويقدم من اذا كن لاب عليهن انما كن لام لقوة الجبهة (قوله والمميز الخ) أفاده ان الترتيب السابق
انما هو في المحصون غير المميز وأما المميز فيكون عند من اختاره ولو على خلاف الترتيب السابق
ومن التمييز ما يسبغ سنين أو ثمان تقريباً وقد يتقدم على السبع وقد يتأخر عن الثمان والمدار
على التمييز لا على السن قال ان الرفعة تعتبر في تميزه ان يعرف أسباب الاختيار وذلك موكل بالقل
الحاكم وقوله أسباب الاختيار هي الدين والهمة وذكره المال وغير ذلك مما يغني الى مثله لاحدهما
(قوله ان افرق أبواه من النكاح) أي وصلها للعضة تنفرج بالأول ما اذا لم يفرق فافاه يكون عندهما
ونرج بالثاني فما اذا لم يصلح الأحدهما فانه تبين وما اذا لم يصلح واحدهما فانه تنقل الكفالة
لن بعدهما ان يصلح والا غيرهما كما هو جواب ما من يصلح لها قال سم وبني أن يكون كالافراق
من النكاح ما اذا لم يفرق فانه لست كما لا يجتمعان بأن اختلف محلها وكان كل منهما لا باقي للآخر
لان ذلك في معنى الافتراق من النكاح وكذا اذا كان بآبته لكن أحيانا لا يتأق فيها القيام بحاله
اه (قوله كان عند من اختاره منهما) أي للغير الحسن انه صلى الله عليه وسلم خير غلامين أبيه
وأمه وانما يدعي بالعلم المميز ومنه العلامة أي فان اختار الاب سلم اليه وان اختار الام سلم اليها فان
اختارها معا فرع بينهما وسلم لن نحو جترته منه لموله بعد اختيار أحدهما اختيار الآخر
لانه قد نظهر الامر على خلاف ما قلناه كان نظن ان في الاب غير افضله ان فيه أثر أو يتغير حال من
اختاره أو لا فصول الى من اختاره ثانيا وهكذا حتى اذا تكر منه ذلك نقل الى من اختاره ثالثا
ان ذلك لفته تميزه والترك عند من كان عنده قبل الغير وكما يقع التمييز بين الآيون يقع أيضا عند
قد أحدهما بين الذي لم يقدم من الآيون وبين غيره عن له الحضنة وعند فكلهما معا يقع بين
غيرهما كذلك فاذا كان المقود الاب يقع التمييز بين الام والجدان وحدثان لم يوجد وقع التمييز
بينها وبين من على حاشية النسب كآخ وعم واذ تقدمت الام وقع التمييز بين الاب والاخت لغير أب
فقط بان كانت شقيقة أو لام أو بين الاب والحالة ان لم توجد الاخت واذ تقدمت الام وقع بين الاخت أو
الحالة وبقية العصة على الواحدة قال في التحفة وتأخر كلامهم ان التمييز لا يجري بين ذكرين
ولأثنين اه (قوله ولاب اختيار الخ) أي ويجوز لاب اختاره المحصون أن يمنعه من زيارته أمه ان
كان أنثى وذلك لتألف الصيانة وعدم الخروج والام أولى منها بالخروج لانه يترتب في التحفة
واقفاه ان الصلاح بان الام اذا طلبها أرسلت اليه المحمول على معذرة عن الخروج لئلا تلحقه
أمرض أو منع فحوز وج يظهر ان محل الزام ولي البنت بغير وجه الام عند غيرها بناء على
ما ذكره لا ريب في الخروج قوية والام يلزمه اه وقوله لا الذ كراي ولا يمنعه من زيارة
أمه لئلا يكون ساعيا في العقوق وقطع الرحم هو أولى منها بالخروج لانه ليس بعورة فان منعهم
عليه (قوله ولا تمنع الام الخ) يعني لا يمنع الاب المختار الام من زيارة ثانيا وبنتها في بيته بل يمكنها من
دخوله لذلك عبارة شرح البهجة واذ زارت لا يمنعها الدخول لست موثقي لها بغيره فان كان البيت
ضيقا نرج ولا تطيل المكث في بيته وعدم منعها الدخول لازم كما صرح به الماوردي فقال يلزم

وان علت فاب فامهاته
فأخت نغالة فبنت
أخت غبنت أخ فعمه
والمميز ان افرق أبواه
من النكاح كان عند
من اختاره منهما
ولاب اختاره منع
الاثنى لا الذ كزيارة
الام ولا تمنع الام من

الاب ان يحكمها من الدخول ولا يوليها على ولدها انتهى عنه موق كلام غيره ما نفهم علم الوجوب وبه
أفتى ابن الصلاح فقال فان جعل الاب يدخلها الى منزله أترجمها اليها فان آمن أن يستعملها الى الام
فان امتنع الزوج من ادخالها الى منزله تطرقت اليها والبغت خارجة وهي داخله ثم نقل عن بعضهم
ان الدخول من غير اطمالة لغرض الزيادة لا يمنع منه انتهت (قوله على العادة) أي كيوم من
الاصح لافي كل يوم قال في النهاية الا أن يكون منزلهما قريبا فلا بأس بدخولها كل يوم اه قال
عش وقد يتوقف في الفرق بين قرية المنزل وبعيدته فان المشقة في حق البعيدة انما هي على الام
اه قال الرشدي ثم ظهر ان وجه النظر للعرف فان العرف أن قرب بيت المنزل للحار يتردد كثيرا
مخلاف بعيد اه (قوله والام أولى بغير منهما) أي الابن والبغت لانها اهدى الى المرافقة ولهما
وقوله عند الاب أي في بيت الاب وقوله ان يرضي أي الاب بغير رضهما في بيته وقوله والا فعندها أي
وان لم يرض أن يكون القربى في بيته فليكن عندهما في بيتها وبعدهما الاب ولعترز حيث شئت في
هذا الحالة وفي التي قبلها من الخلوة المحرمة (قوله وان اختارها ذلك كراخ) هذا مقابل قوله ولا ب
اختارها وكان المناسب في المقابل أن يقول بدل قوله ولا ب اختارها فان اختارها ذلك كراخ لم يمنع من
زيادة أمه أو أختي فله منعها ثم يقول ولا تمتع الام الخ ثم يقول وان اختارها الخ (قوله فعندها لايلا)
أي فيكون عند الام المختارة لايلا وقوله وعنده نهارا أي ويكون عند الاب نهارا وذلك لعله الامور
الدينية والدينية على ما يليق به وان لم يكن لا تقابل به فاذا كان أبوه جارا وهو عاقل حافظ حبا
قالذي يليق به ان يكون عالما مثلا واذا كان أبوه جاهلا وهو يلبد جدا والذي يليق به مثلا ان يكون
جاهلا فيؤنبه بالذي يليق به من أدب ولده صغيرا سر به كبير او يقال الادب على الاتباع والصلاح على
الله تعالى يوما أحسن قول بعضهم

علم ينبت ان أردت صلاحه * لا خير في ولدها لم تضرب
أوما ترى الاقلام حين قصامها * ان لم تقدر رؤسها لم تكتب
وقال آخر
من الاله على العباد كثيرة * وأجلهن نجابة الاولاد
فضح العصا أدبا لهم كي يسلكوا * سبل الرشاد ومنع الازهاد

(قوله واختارها) أي الام وقوله أختي أي محضونة أختي (قوله فعندها أبدا) أي فيكون عند الام
ليلا ونهارا وذلك لاستواء الزمنين في حقها اذا لايق بها سترها ما أمكن (قوله ويزورها الاب)
أي مع الاحتراز عن الخلوة وقوله على العادة يقتضي منعها من
زيارتها لايلا به صرح بعضهم لما فيه من التعمق واليقظ فظاهر أنها لو كانت مسكن زوج لها لم يحز
لهدخولها الاذن منه فان لم يذن أن يرحلها ليراهوا يتفقدوا لها ولا حظها بقيام تاديبها وتعليمها
وتحمل مؤنتها وكذا حكم الصغير غير المميز والمجنون الذي لا تستقل الام بضبطه فيكونان عند الام
ليلا ونهارا ويزورها الاب ولا حظها من علم وعليه ضابط المجنون اه (قوله ولا يطلب
أحضارها عنده) أي لتألف الصيانة وعدم الخروج كما (قوله ثم ان لم يحضر) أي المجنون المميز
ذكرنا كان أو أختي وقوله واحد منهما أي الاب والام (قوله فالام أولى) أي من الاب لأن
الحضنة لها ولم يحضرها (قوله وليس لاحدهما الخ) يعني اذا كان المحضون رضعا فليس لاحد
الابوين أي أو غيرهما من له الحضنة عند فقدهما فطمع عن الرضاع قبل مضى حولين قال في
النهاية لانهما تمام مدة الرضاع فان تنازعا أجيب الداعي الى كمال الحولين اذا كان القطام
قبلهما أصح للولد فيجاء بمطالبه كطمع عند حمل الام أو مرضها ولم يوجد غيرها اه (قوله ولهما
قطعه الخ) أي اذا تراضيا فلهما فطمع قبل مضى حولين لقوله تعالى فان أراد افضالا عن تراض
منهما وشاورا رأيا لاهل الخبرة ان ذلك يضروا فلا جناح عليهما وقوله ان لم يضروا أي القطم قبلهما

زيارتها على العادة
والام أولى بغير منهما
عند الاب ان يرضي
والا فعندها وان
اختارها ذكر
فعندها لايلا وعنده
نهارا أو اختارتها
أختي فعندها لايلا
ويزورها الاب على
العادة ولا يطلب
أحضارها عنده ثم
ان لم يحضر واحد
منهما فالام أولى
وليس لاحدهما
فطمع قبل حولين
من غير رضا الآخر
ولهما فطمع قبلهما

بأن كفى عن اللبن بالطعام (قوله ولا جنهما بعد حولين) أي ولا جنهما فطمعه من غير رضا الآخر بعد معنى حولين وذلك لاستكمال مدة الرضاع ولم يقيد بضم الضمير كالذي قبله نظرا للغالب إذ لو فرض أن الغنم يضره بعدهما الضعف خلقته أو لشدة حر أو برد لم لا يبدل أجرة الرضاع بعدهما حتى يجتزئ بالطعام ويجبر الادم على ارضاعه بالاجر تان لم يوجبه رها مادق الصفه (قوله ولهما الخ) أي ولا يورين الزيادة في الرضاع على الحولين (قوله حيث لا ضرر) أي بالزيادة عليهما فان حصل ضرر به الزيادة علم ما قبلس لهما ذلك (قوله لكن أفنى الخناطى) هو جماعهم ملة ونون معناه الخناطى تجاوز وقال وهو من صيغ النسب منسوب إلى الخنطة قال ابن مالك ومع فاعل وفعال فعمل * في نسب أفنى عن الياققل

لكن زادوا عليه ماء النسب لتأكيد النسبة قال ابن السمعاني لعل بعض أحداده كان يبيع الخنطة وهو أبو عبد الله الحسين له مصنفات كثيرة في الفقه وأصوله اه ذكره الاستوى في المهمات اه يجرى (قوله بأنه بسن عدلها) أي الزيادة اقتضار على الوارد وقوله إلا الحاجة أي فلا سئل عدلها والحاجة كشدة حر أو برد (قوله ويجب على مالك الخ) شروع في بيان نفقة المالك من الأرقاء وغيرهم وقد أفرده الفقهاء بفصل مستقل والناسب تقديمه على الخصائفة (قوله كفاية رقيقه) أي لأن السيد ملك كسبه وتصرفه فيه قتلته كفايته والمعتبر كفايته في نفسه باعتبار حاله زهاده ورغبة كافي نفقة الغير بل ولا بد من راحة حال السيد أيضا سار أو أضرار فحب ما يليق بحاله من رفيع الجنس وخسيسه (قوله إلا مكاتباً) أي ولا يجب كفايته على سيده ولو كانت الكتابة فاسدة لاستقلاله بالكسب نعم إن عجز نفسه ولم يقض سيده كفايته فعليه كفايته ومثل المكاتب الأمة المسلمة لزوجه إلا أنها وإن عجزت فلا يجب كفايتها على السيد (قوله ولو ألقى الخ) غايه في وجوب كفاية الرقيق أي يجب كفاية رقيقه ولو لم يتفق السيد به كان أعمى أو زماً أي أو مستأجراً أو موصى بنفقة أبداً أو معاراً وذلك لخبر المملوك طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل إلا باليق وخبر كفى بالمعنأ أن يجبس عن ملوكه قوته و هما مسلم وقيس بما فهمه افاق معناه من سائر المذن (قوله ولو غنيا) في هذه الفاية نظر إذا العبد لا يملك شيئاً حتى أنه يتصف بالثني اللهم إلا أن يقال أنه قد تصور أن يكون غنياً فما إذا كان مبعوضاً وكان يشبهه وبين سيدهما بأقوى ملك ببعضه الحر في اليوم الذي ليس به تتكون كفايته عليه ولو ملك أمولا كثيرة أو يقال إن ذلك بحسب الظاهر بأن كان ماذنوا له في التجارة أو يقال أنه ما على القول القديم بأنه يملك إذا ملك سيده وقوله أو كولا أي ولو كان كثيراً لا كل بحيث يزدفيه على أمثاله فإنه يجب كفايته (قوله نفقة وكسوة) منصوبان على التخيير لقوله كفاية ومثلها سائر مؤنه حتى ما يطهره ولو سافر أو تراجعهما احتجابه (قوله من جنس الخ) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لنفقة وكسوة أي نفقة وكسوة كائنين من جنس المتعاقب له من أرقاء البلد والحاصل يجب كفايته من غالب قوت أرقاء البلد من قمح وشعير وذرة ونحو ذلك ومن غالب أدمهم من ممن وزيت ومن غالب كسوتهم من ظنن أو صوف ونحو ذلك فلا يجب أن يكون طعامهم من طعام سيده ولا أن يكون أدمهم من أدم سيده ولا أن تكون كسوته من كسوة سيده ولكن بسن ذلك (قوله ولا يكتفى) أي في كسوة الرقيق سائر العورة لأن فيه اهانة وتحقيره (قوله وإن لم يتأذبه) أي لغير حر وروحه غايتا لعدم الاكتفاء بسائر العورة (قوله ثم إن أعيد) أي سائر العورة كسلاد السودان وهو أسدره من عدم الاكتفاء بسائر العورة (قوله كفى) أي سائر العورة وقوله إذا لم يتحقر عليه له قال في النهاية فلو كانوا لا يسترون أصلاً وجب سائر العورة لحق الله تعالى بوثوقه من التعليل أن الواجب ستر ما بين السرة والركبة اه قال عرش أي ولو أنى وينبغي أن عمله إذا لم يرد أن اجب حيث تراها إلا جانب والواجب ستر جميع بدنهما اه (قوله وعلى السيد) المقام

نظم يضره ولا جنهما
بعد حولين ولهما
الزيادة في الرضاع
على الحولين حيث
لا ضرر ولكن أفنى
الخنطى بأنه بسن
عدلهما إلا الحاجة
ويجب على مالك
كفاية رقيقه إلا
مكاتباً ولو ألقى أو
زماً ولو غنياً أو كولا
نفقة وكسوته من
جنس المتعاقب له
من أرقاء البلد ولا
يكتفى سائر العورة
وإن لم يتأذبه ثم إن
أعيد ولو ببلاد العرب
على الأوجه كفى إذا
لا يتحقر حيثن وذلى
السيد من دونه
وأمر الطبيب عند

لا ضار ولو لحقه لكان أخسر ويكون قوله بعد عن الخ معطوف على نفقة وكسوة وقوله من دوائه
 مثله سائر المثل كطهارته كما علمت (قوله وكسب الرقيق) مبتدأ خبر الجار والمجرور بعلمه أى
 وكسب الرقيق يكون معطافاً للسيد (قوله بنفقة منسبه) أى ينفق عليه من كسبه وقوله ان شاء
 أى الاتفاق منه والأخ غير (قوله ويسقط ذلك الخ) أى يسقط ما ذكر من النفقة والكسوة وعن
 الدواب وأجرة الطبيب بمعنى الزمان فلا يصير ديناً عليه إلا باقتراض القاضي بنفسه أو ما ذمه وقوله
 كنفقة القريب أى قيساً على نفقة القريب بجامع وجوب الكفاية (قوله وبسن أن ينأوله الخ)
 أى وبسن السيد أن يعطى رقيقه بما ينتم هو به وذلك لخبر أنما هم أخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم
 فمن كان أخوه فتح به فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه وقوله من طعام الخ بيان لما ينتم
 به (قوله والأفضل اجلاسه معه لا كل) أى لستناول القدر الذى يشتهيه فإن لم يفعل أو امتنع هو من
 حواسه معه توفير المغلر وغله في الدسم لقمة كبيرة تسد مسدداً للصغرة تهيج الشفة ولا تقضى
 التهمة ولقمتين ثم ينأوله خبر المصحين إذا أتى أحدكم خادماً بطعامه فإن لم يجلسه معه فليأوله لقمة
 أولقمتين أو أكلة أو كلتين ما نهى عن رموه وعلاجه والمعنى فيه يشوف النفس لما شاهدته وما يقطع
 شهوتها اه نهاية وقوله فليرغ أى يرى وقوله أحدكم مغفول مقدم وخادمه فاعل مؤثر (قوله
 ولا يجوز أن يكافه) أى الرقيق الخبر السابق وقوله كالنواب أى كما لا يجوز أن يكلف الدواب ما ذكر
 وقوله علا لا يطقه أى لا يطبق الرقيق الدوام عليه فيجرم عليه أن يكلفه علا يقدر عليه يوماً أو يومين
 ثم يجر عنه وكذلك النواب يجرم عليه أن يحملها ما لا يطبق الدوام عليه (قوله وان رضى) أى بما
 لا يطقه وهو هنا بعد عدم الجواز وقوله اذ يجرم عليه أى الرقيق وهو علة لتحذوف أى وان رضى فلا يعتبر
 رضاه اذ يجرم عليه ان يضر نفسه وعارة ع ش وبني الماوراء السيد في الأعمال الشاقة من تلقاء
 نفسه فهل يجب على السيد منعه من أفعاله تطرأ الأقرب عدم الوجوب لأنه الذى أدخل الضرر على
 نفسه وبمحل المنع لأنه قد يؤدي الى ضرر يجر الى أتلافه أو مرضه الشديد وفي ذلك نقول بمالية على
 السيدية كمنه فينسب إليه فينزل منزلة مالو ما يضر أتلافه اه (قوله فإن أئى السيد الاذالك) أى
 تكليفه من العمل على الدوام ما لا يطقه وكذا الوجه على كسب محرم وقوله يبيع عليه أى باعه لما حكم
 قهره من (قوله ان تعين البيع طريقاً) أى في خلاصه ما لم يمتنع من تكليفه ذلك إلا به (قوله
 والأو سر عليه) أى وإن لم تعين البيع طريقاً بقاؤه عليه وفي المعنى ما نصه تنبيه قد علم مما تقدم أن
 القاضي إنما يبيعه إذا تعذر أحارته كذا كره الجرحا في وصاحب النسيه وان كان فضية كلام
 الرضا وأصلها ان الحاكم يحجر بين بعه وأحارته هذا في غير المستولدة أمهات فيعلم الكسب أو
 يؤمر بالبيع على حق اه (قوله أما في بعض الاوقات) مفهوم قوله على الدوام (قوله فيعوزان
 يكلفه علا شافاً) قال في فتح الجواد ونظره ان عمله ان أمن عاقبة ذلك الشاق بان لم يخف منه مخدور
 يتم ولولا ذلك وان كان ما خلا اه (قوله ويتبع العادة في أراحته الخ) عبارة الروض وشرحه ويتبع
 السيد في تكليفه رقيقة ما يطبقه المادة في أراحته في وقت القيلولة والاستمتاع وفي العمل طريق
 الحرار ويرمى به من العمل ما لا يلبس ان استعمله نهاراً أو ليلته ان استعمله ليلاً وان اعتادوا أى السادة
 الخدمة من الأرقاء من أرام طريق الليل لطوله اتبع عاداتهم وعلى العبد بذل الجهد وترك الكسل
 في الخدمة اه وقوله وقت القيلولة الأولى كوقت القيلولة (قوله والاستمتاع) أى وقت الاستمتاع أى
 القنع فيما اذا كان رقيقه من رجا (قوله وله منعه الخ) أى وللسيد ان يمنع رقيقه من صوم التطوع
 وصلاة التطوع وعصاة فتح الجواد وله منعه من نقل نحو صوم وصلاة تنفصيلة السابق في الزوجة على
 الأوجه اه وقوله بنفصيلة السابق حاصل التفصيل الذى ذكره فيها أنه اذا كان الزوج حاضراً
 وليس به مانع وما لو كان نحو الصوم فلا غير راتبه فله منعها منه بخلاف ما اذا كان غائباً أو به مانع

الحاجة وكسب
 الرقيق لسيد بنفقة
 منه ان شاء ويسقط
 ذلك بعض الزمان
 كنفقة القريب
 ويسن أن ينأوله بما
 ينتم به من طعام
 وأدم وكسوة الأفضل
 اجلاسه معه لا كل
 ولا يجوز أن يكافه
 كالنواب على الدوام
 عملاً لا يطقه وان
 رضى اذ يجرم عليه
 اضرار نفسه فان أبى
 السيد الاذالك يبيع
 عليه أى ان تعين البيع
 طريقاً أو سر عليه
 أما في بعض الاوقات
 فيعوزان يكلفه علا
 شافاً ويتبع العادة
 في أراحته وقت
 القيلولة والاستمتاع
 وله منعه من نقل

كاسوام أو كان نحو الصوم فرضاً وكان نقلاً أو تاباً فليس له في الجميع منعها ولا تسقط المأثم بنفسه
وأنت خير بان التفصيل المذكور لا يظهر إلا في الأمة التي يريد الاستمتاع بها وفي شرح الرض في
باب الصوم وأنه في الأمة المباحة ليس بها كرامة وغير المباحة كاخته والعبدان تغضد بالصوم
الطوع لضعف وغيره لم يجز بغير إذن ولا جازد كرمي المجموع وغيره اهـ (قوله وعلى ما لا يخ)
أى ويجب على مالك علف وهو يسكون الادم الفعل ويقصه المألوف وذلك لمرمة الروح وغير
الصحيين أنه صلى الله عليه وسلم قال دخلت امرأة النار في هرة حبستها إلهي أعطتموها لاهي أرسلتها
نا كل من خشاها الأرض بفتح الحاء وكسر ها أي هو أمها وقوله دابته أي التي لم يردبها ولا ذبحها
بجل منها كما في القنفذ والنهاية أما إذا أراد ذلك حالاً مان كان شارباً في البيع في الأولى ومعتاملاً
لا سباب الذبح في الثانية فلا يجب عليه ذلك وقوله المخرمة سيد كرمي هذا (قوله ولو كلباً محترماً) هو
غير المغرور وهو غايه في الدابة التي يجب على مالكها علفها وفيها إقرار إذا كلب لا مالك وانما ثبت عليه
اليد كسائر الاختصاصات فلو قال وكذا ما يختص به من نحو كلب محترم لكن أولى وأعلم أن الكلب
ينقسم إلى ثلاثة أقسام محترمة وهذه الاخلاق في عدم احترامها من ذنب قتلها وما يقع من اصطاد أو
حراسه هذه الاخلاق في احترامها ومعرفة قتلها ولا يقع فيها لاضرر وهذا فيه خلاف ومعتدل على
فيه أنه محترم (قوله وسقها) عطف على علف أي وعليه سقها أي وسأمر ما يتبعها قال في النهاية
والواجب علفها وسقها حتى تفصل لأول الشئ والرى دونها يتمازج وجوب علفها وسقها
الحظ لم احتيايد ههنا ان تعينا ولم يبا عاظم قال ويجب على مالك الفصل أن يتيقن به من العلف في
الكوارة وقد راجعها لم يكن فيها غير من الاقل لزمه ذلك وان كان في الشئ وتعدنر وجها كان
المتيقن أكثر فام شئ مقام العلف في غذائها لم يتعين العلف قال الرافعي وقد قيل يشوي بحاجة
وبلقها باب الكوارة فتم كل منها ويجب على مالكه ودوا القراما تفصيل ورفق الثوب ولو بشرائه وأما
تخليته لا كلفان وجد ثلاثه يكفى بغيره فانه يجوز تشييعه عند حصول نوله وان هلك به كالجو ذبح
الحيوان اهـ (قوله ان لم تألف الخ) يندفع وجوب العلف عليه والسقي وقوله الرعى أي والشرب في
طريقها (قوله ويكفها) هكذا وحذف النسخ التي يابدين بصورة المخرم وليس بظاهر بل الصواب
ويكفها بصورة المرفوع وتكون الواو والياء للمعنى هذا ان لم تألف الرعى حال كونه كافياً لها وقوله
والأى بان الفقه حال كونه كافياً كفى إرسالها له عن العلف وقوله والشرب أى ان كان في رماها
نحو غدير نثر بمنه والازمة السقي كما هو ظاهر وقوله حيث لا مانع أى من الرعى والشرب كتنج أو
سبع فان وجد مانع فلا يفي إرسالها لذلك (قوله فان لم يكفها) أى الدابة لمرسة للرعى وقوله لزمه
أى المال والثوب والتمكيل أى التكميل كفايتها (قوله فان امتنع الخ) عبارة ملطبة فان امتنع
المالك عاذ كره له مال أجده الحاك في الحيوان لما كوله على أحد ثلاثة أمور يسعه أو نحوه عما
يزول ضرره به أو علف أو ذبح أو جرح في نفسه على أحد من يسعه أو علف ويحرم ذبحه ههنا من ذبح
الحيوان إلا لا كله فان لم يفعل ما أمره الحاك به ناب عنه في ذلك على ما رآمو يقصده الحال فان لم يكن
له مال باع الحاك له الدابة أو جرحاً منها أو أكرها عليه فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها اهـ
وهذا يعلم ما في عبارة الشارح حيث لم يفصل فهاين من كان له مال ومن لم يكن له حيث سكنت عن
الأمر الثالث أعني إجبارها على العلف وعن حكم غير لما كوله (قوله فان أى) أى ما أجبره الحاك به من
إزالة ملكه أو الذبح (قوله فعل الحاك) أى بنفسه أو ما ندونه وقوله الأصغر من ذلك أى من إزالة الملك
أو الذبح (قوله ورفق كدابة في ذلك كله) أى بما يتأتى فيه وهو أنه يجبر السيد على إزالة ملكه
عنه ان امتنع من الاتفاق عليه فان أبى باعها الحاك عليه وأما الذي يتأتى فيه ولو حنفى لفظ
التوكيل لكان أولى بل وقوله المذكور يفتى منه قوله المار في الرقيق فان أبى السيد أن يبيع الخ

صوم وصلاة وعلى
مالك علف دابته
المخرمة ولو كلباً محترماً
وسقها ان لم تألف
الرعى ويكفها والا
كفى إرسالها للرعى
والشر حيث لا مانع
فان لم يكفها الرعى لزمه
التكميل فان امتنع
من علفها أو إرسالها
أجبر على إزالة ملكه
أو ذبحها لما كوله فان
أى فصل الحاك
الأصغر من ذلك
ورفق كدابة في
ذلك كله

(قوله) ولا يجب علف غير المحترمة) أي غير دابته المحترمة وانظر ما مفاده هذه الاضافة لا يقال مفادها الاختصاص لأننا نقول الفواسق لا تثبت عليها بل لا حد بملك ولا باختصاص تأمل شو برحى يمكن أن يقال الاضافة تأتي لادنى ملازمة وما هنا كذلك اهـ بجري وجل ومن الواضح انه مع عدم وجوب العلف عليه يمتنع عليه حبسها حتى تموت جوعا لمجرد اذا قتلت فأحسنوا القتل (قوله وهي) أي غير المحترمة الفواسق الخمس وقد نظمها بعضهم فقال

خمس فواسق في حل وفي حرم * يقتل بالشرع عن جاه بالحكم
كل عقور غراب حية وكذا * حذارة فارة تحذ واضع الكلم

وفي البعير ما نصه قال في المصباح الفسق أصله خروج الشيء على وجه الفساد وسببت هذه الحيوانات فواسق استعاره وامتناعها من أسكنة خشنه وأذا هن اهتم أن عبارة الشارح تقتضي حصر غير المحترم في الفواسق الخمس لاجتماع معرفة الطرفين وليس كذلك اذ في منها أشياء كالب والنسر ونحوهما فلو قال كل فواسق بالكاف لكان أولى (قوله ولا يجب علف الخ) قال في المختار يجب علف الضم حلبا بفتح اللام وسكونها اهـ وقوله لا يضرب أي قدرا لا يضربها وقوله ولا يولد لها أي ولا يضرب ولدها أي لا يذبحه ولا يذبحه بل قال لا يجب علفه بل كان له يذبحه ولا يولد لها وجب عليه تكميل غذائه من غيرها وانما يجب العلف من ربه اهـ نهاية (قوله وحرم ماضر أحدهما) أي التي الهى الصبي عنه (قوله ولولقة العلف) في الحقيقة تخصيص ألقابها بما ضر الام وهو الظاهر أي ولا يجب ماضرها ولو كان الضر والحاصل لها من الحلب بسبب قلة العلف وعيارة الحليب ولا يجوز الحلب اذا كان يضرب بالبهمة لقلته وظفها ولا ترك الحلب أيضا اذا كان يضربها فان لم يضربها لم تكن للاضاعة اهـ (قوله والظاهر ضبط الضر) أي الذي يحرم ارتكابه في الحلب وقوله بما يمنع على حذف مضاف أي يترك ما يمنع أي القدر الذي يمنع وأخذ ما عاده وقوله من غوامها لهما أي الولد وأمه واذا كان هذا هو ضابط الضر يكون الواجب حينئذ عليه ترك القدر الذي ينمو به أمثاله ما أو أخناه عاده (قوله وضبطه فيه بما يحفظه من لوث) انظر ما رجح الضائر البار زقوا الظاهر ان الثاني والثالث يعودان على الولد المعلوم من المقام وأما الاول فظاهر السياق انه يعود على الضر وهو مشكل اذ ضبطه حينئذ ليس بما يحفظه من اللوث بل بما لا يحفظه والائتواء قوله بعد المخرج عليه فالواجب الترك لما في وعارة شرح الروض والواجب في الولد كإكمال الروابي وأن يترك له ما يقيه حتى لا يموت قال في الاصل وقد يتوقف في الاستثناء هذا قال الاذرى وهذا التوقف هو الصواب الموافق لكلام الشافعي والاصحاب اهـ ومنه في النهاية ونصه قال الروابي والمراد أن يترك له ما يقيه حتى لا يموت قال الرافعي وقد يتوقف في الاستثناء هذا الخ وكتب عن ش قوله وقد يتوقف الخ فيقال يجب أن يترك له ما ينمو به أمثاله اهـ (قوله ويسن ان لا يبالغ الخ) أي لم يخرج داعي اللين (قوله وان يقص) أي ويسن ان يقص اختصاره أي لا يؤخذها قال في فتح الجواد ويحرم حلبها مع طول فخره ان آذاها اهـ (قوله ويجوز الحلب ان مات الولد) يحط الجواز قوله بأي حيلة كانت والا فحواز الحلب فعله من قوله سابقا ويجب ما لا يخ الخ وقيد ذلك بموت الولد لان الغالب عند موته ذهاب اللبن أو قلته ما لم يتحلب على نحو حة والعمرب يشون حله بتراب أو نحوهم فيحلبونه أمامها فيحلبون لها ثم يتركها لا يذهب لبنها أو يقل (قوله ويحرم التهرش بين الهائم) أي تسليط بعضها على بعض قال في القاموس التهرش التهرش بين الكلاب والافساد بين الناس والمهاوشة تهرش بك بعضها على بعض اهـ (قوله ولا يجب عارة الخ) لما انتهى الكلام على حكم ماله روح شرع في بيان حكم الماروح له وحاصل الكلام على ذلك ان الماروح له كتمان ودان لا يجب عمارته لا تنفاه حرمة الروح وهذا اذا كان المالك له رشيدا اما اذا كان غير رشيد فيلزم وليه عمارته داره وأرضه وحفظ عمره وزرعه وكذا وكيله وانظر وقف واذا لم يجب العمارنة

ولا يجب علف غير المحترمة وهي الفواسق الخمس ويجب مالك النوب ما لا يضربها ولا يولد لها وحرم ماضر أحدهما ولولقة العلف والظاهر ضبط الضر بما يمنع من غوامها وضبطه فيه بما يحفظه من الموت توقف فيه الرافعي فالواجب الترك له قدر ما يقيه حتى لا يموت ويسن أن لا يبالغ الحلب في الحلب بل يبقى في الضر شيوان يقص أطراف يده ويجوز الحلب ان مات الولد بأي حيلة كانت ويحرم التهرش بين الهائم ولا يجب عمارته داره وأرضه

لا يكره تركها الا اذا أدى الى الحراب ف يكرهوا ايضا ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان لما فيه
من اضافة المال فان قيل اضافة المال تقتضي التفرع اوجب ان عمل الحرمة محبت كانت الاضافة
ناشئة من فعل كالقائه متاع في البحر بلا خوف وري الدواب في الطريق بخلاف ما اذا كانت ناشئة
عن ترك عمل كانهما فاتها لا يكره تركها بل يكره تركها (قوله بل يكره تركه) أي التعمير لما هو من
لفظ عماره وفي بعض نسخ الخط تركها أي العماره وهو الاول في الموافق لما في النسخ وقوله ان أي ان يترك
بغير امر فان قيل ان العماره التي يكره تركها لا تكون الا دواقره بنو العاربة فينبغي خلافه اوجب
بان الفرض ان الدواقره التي يكره ترك عمارتها ليست بنو بالكلية وانما فيها بعض مواضع نوبه
تحتاج الى اصلاح ولو ترك غير بنو بالكلية بحيث يصير لا تصلح للسكنى وقوله بغير عماره متعلق بترك أي
يكره الترك لها لا عمارها اذا كان بغير مكان لم توجد عماره فلا يكره تركها (قوله كترك
سقي زرع وشجر) أي فاته يكره (قوله دون ترك زراعه الارض وغيرها) أي فلا يكره (قوله ولا يكره
عماره لها جوارح طالت) قال عرش بل يقتحب العماره وان ترس على تركها فمفسده بغواطلاع
الفسقه على رعيه مثلا قال في القناه وان يادع على العماره خلاف الاول وير ما قبل يكرهتها وفي صحيح
ابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يجر في نفقته كلها الا في هذا التراب وفي أبي داود
كل ما انتفع به ابن آدم في التراب فهو عليه وبال يوم القيامة الا ما أي الاما لا يمنعه أي عالم يقصد
بالانفاق في البناء مقصد اصلاحا كما هو معلوم اه وقوله مقصد اصلاحا ومنه أن يتنفع بقلته بصرها
في وجوه القرب أو على عياله اه عرش (قوله والاحبار الدالة الخ) قال في الزواجر أخرج ابن أبي الدنيا
عن عمار بن ياسر قال اذا فرغ الرجل من ما فرغ سبعة اذرع نوذي يا انسق الفاسقين الى ابن زواجر داود من
أنس رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه فرأى قبة مشرفة فقال ما هذه
قال اصحاب هذه لقائل من حل من الانصار فسكت وجلها في نفسه حتى اذا جاء صاحبها رسول الله صلى
الله عليه وسلم اسلم عليه في الناس فأعرض عنه صنع ذلك مرارا حتى عرف الرجل الغضب في وجهه
والاعراض عنه فبكى ذلك الى اصحابه قال والله اني لا نكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا ارج
فأرى قبلك فرجع الرجل الى قبه فهدمها حتى سواها بالارض فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذات يوم فلم يرها قال ما فعلت القبة قالوا شكنا الصاحب اعراضك عنه فاخبرناه فهدمها فقال اما ان
كل ناعو بال على صاحبه الاما لا أي الاما لا يمنعه اه ومن الاخبار ما روى عن عبد العزيز بن رزاه
كان لا يبيت بيتا ويقول سنقر رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لم يضع لبنته على لبنته ولا قصبة على قصبة
وعن مسيرة قال ما بين عيسى عليه السلام بنيان قاط فقبيل له الا تبيت بيتا فقال لا ترك بعدي شيامن
الدنيا اذكر به ومن ابن مطيع انه تظروا الى داره فاجبه حسنا فبكي ثم قال والله لولا الموت لكنت
بلك مسر وداوولا ما نصير اليه من ضيق القبول ولقرت بالدنيا أعيننا ثم بكي حتى ارتفع صوته (قوله
محملة) خبر الاحبار أي ما فيها (قوله على من فعل ذلك) أي ما زاد على سعة اذرع وقوله الخلاص الام
تعليلها متعلقة بفعل أي فعله لاجل الخلاص والسكبر على الناس اما اذا كان لاجل ذلك فلا يمنع من
الزيادة المذكورة (قوله والله سبحانه وتعالى اعلم) أي من كل ذي علم قال الله تعالى وفوق كل ذي علم
عليه أي حتى ينتهي الامر الى الله سبحانه وتعالى فهو اعلم من كل ذي علم وكان للصنف قصد بذلك
التبري من دعوى الاجلعية في باب العلم من جميع الضاري في قصة موسى مع الخضر على نبينا وعليهما
الصلوة والسلام ما يقتضي طلب ذلك حيث سئل موسى عن اعلم الناس فقال انما اقتب الله عليه اذ لم
يرد العالم اليه أي كان يقول الله اعلم وفي القرآن العظيم الله اعلم حيث يجعل رسالته ومن لم يزل
لا يعلم ان يقول الله ورسوله اعلم (خاتمة) نسأل الله حسن الختام ويكره ملا انسان أن يدعو على نفسه
أو على ولده او ماله او خليفته لم يكره مسلم في آخر كتابه وافي داود عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال

بل يكره تركه الى
أن يترك بغير عذر
كترك سقي زرع
وشجر دون ترك
زراعه الارض
وقرصها ولا يكره عماره
لحاجة وان طالت
والاحبار الدالة على
منع ما زاد على سعة
أذرع محمولة على من
فعل ذلك للخلاء
والانفاق على الناس
والله سبحانه وتعالى
اعلم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على أموالكم لا توافقوا من ألسنة ساعة يستل فيها طعنه فيسبب به وأما خبرنا الله لا يقبل دعا حبيب على حبيبه بضعف والله سبحانه وتعالى أعلم
 ﴿باب الجنابة﴾

أى فى بيان أحكامها كوجوب القود والدية والتعير بها أولى من تعير بعضهم بالجراح وذلك لأنه يخرج القتل بالسر ونحوه كالمنقح ويخرج إزالة المعاني كالسمع فيقتضى أن الحكم فيها ليس كالحكم في الجراح وليس كذلك وقد تقدم حكمه تأخير الجنابات عن المعاملات والنكاح والرداءها هنا الجنابة على الأبدان وأما الجنابة على الأموال والأعراض والأنساب وغير هافستأنى فى كتاب الحدود والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتل وخبر لا يحمل دم امرئ مسلم شهيد أن الله لا اله الا الله وفى رسول الله الا احدى ثلاث الشيب الزانى والنفس بالنفس والتارك لذنبه المفارق للصماعة وشرع القصاص فى الجنابات حفظاً للنفوس لان الجاني اذا علم انه اذا جنى ينقص منه انكسار الجنابة فيترتب على ذلك حفظ نفسه ونفس الغني عليه كما شرعت الحدود الانسية حفظاً للأنساب والعقول والأموال والاديان ثم ان مذهب أهل السنة والجماعة أن القتل لا يقطع الاجل وان من قتل مات باحله خلافاً للعترة فى قولهم القتل يقطع الاجل متسكين بخبر ان المتقول يتعلق بقاتله يوم القيامة ويقول يارب ناخى وقتلنى وقطع ارجلى وهو متكلم فى اسناده وبتقدير صحته فهو منظور وفيه لظاهر من أنه لو لم يقتل لكان يحل أن يعيش أو محمول على مقبول سبق فى علم الله تعالى بانه لو لم يقتل لكان يعطى اجلاً اذا قال صاحب الجومرة

﴿باب الجنابة﴾
 من قتل وقطع
 وغيرهما والقتل
 ظلماً أكبر للكفار
 بعد الكفر والقود
 أو العفو لا يتبى
 مطالبته أو توبه
 والفعل المزهق ثلاثة

وميت بمصره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

(قوله من قتل وقطع) بيان للجنابة وقوله وغيرهما أى الجرح الذى لا يزهق وازالة المعاني كالسمع والبصر ونحوهما (قوله والقتل ظلماً) هو ما كان عداً بغير حق (قوله أكبر العكسائر) رد الكفر أى أكبر سئل صلى الله عليه وسلم أى الذنب أعظم عند الله قال ان تجعل لله نداً وهو خلقك قيل ثم أى قال ان تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك رواه الشافان وخبر لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها راء وأما وداد باسناد صحيح واعلم أن توبة القاتل تصح منه لان الكافر تصح توبته فهذا أولى لكن لا تصح توبته الا بسلام نفسه لو دمه القاتل ليقصوه عنه أو يعفوا عنه على مال ولو غير الدية أو مجاناً فاذا تاب توبه صححة وسلم نفسه لو دمه القاتل راضياً بقضاء الله تعالى عليه فاقتصوا منه أو عفو عنه سقط عنه حتى الله بالتوبة وحق الودنة بالقصاص أو بالعفو عنه وأما حق الميت فيبقى متعلقاً بالقاتل لكن الله عوضه خبر أو يصلح بينهما فى الاخر فان لم يرب ولم يقصص منه بقيت عليه الحقوق الثلاثة ثم اذا أمر على ذلك الى ان مات فلا يقتل عذابه بل هو فى خطر المشنة كسائر أصحاب الكبار غير الكفار فان شاء الله غفر له وأرضى الخصوم وان شاء عذبه لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به يغفر ما دون ذلك لمن يشاء وان عذبه لا يخلد فى النار وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها محمول على المسفل لذلك وأما رد الماله ولو فيه المكش الطويل فان الدلائل تتأهت على أن عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم (قوله والقود) أى القصاص وهو متعلق بالفعل الذى بعده وقوله أو العفو أى على مال أو مجاناً وقوله لا يتبى مطالبته أى توبه هذا اذا تاب عند تسليم نفسه للقود أو عند العفو عنه من الورثة توبه صححة والقصاص عليه المطالبة من الله لمأملت ان الحقوق ثلاثة حتى الله تعالى حتى الورثة وحق القاتل والحق الاول لا يسقط الا بتوبه صححة (قوله والفعل) أى جنس الفعل بديل الاخبار عنه بثلاثة توالم رد بالفعل لما يشمل القول كشهادة الزور وكالصباح وقوله المزهق أى المخرج للروح وهذا القيد لا مفهوم له لان غير المزهق تاتى فيه

الثلاثة الاقسام التي ذكرها وصار شرح المصنف هي أي الجنابة على البدن سواء كانت برهقة الروح أم غير برهقة من قطع ونحوه ثلاثة الخ وقوله ثلاثة أي ولا رابع لها ووجه ذلك ان الحائي ان لم يقصد عين الجنى عليه بان لم يقصد الجنابة أصلا كأن زلقت رجله فوقه على إنسان فقتله أو قصد الجنابة على زيد فاصاب عرقها أو الخطأ المقتض سواء كان بما يقتل غالبا أو لا وان قصد عين الجنى عليه فان كان بما يقتل غالبا فهو العمد المقتض وان كان بما لا يقتل غالبا فهو شبه العمد قال ابن رسلان في زبدته فعمد بعض هو قصد الضارب شخصاً بما يقتله في الغالب والخطأ المرى لشخص بطلا * قصد أصاب بشراً افتتلا ومثبه العمد بان يرى الى شخص ما يقتل غالبا يكتل

(قوله عمد) أي بعض وقوله شبه عمد ويقال له ذاع رخطا وخطا عمد وخطا شبه عمد حقيقة مركبة من شائبة العمد وشائبة الخطأ وقوله وخطا أي بعض (قوله لا قصاص الا في عمد) أي للاجتماع (قوله بخلاف شبه) أي العمد فلا قصاص فيه بخلاف الا ان في قتل عمد الخطأ قتل السوء والعصاة من الاصل وقوله والخطا أي بخلاف الخطأ فلا قصاص فيه لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتصبر برقة مؤمنة وتؤدية مسلة الى أهله (قوله وهو) أي العمد وقوله قصد فعل أي قتل وخرج به ما اذا لم يقصد كأن زلقت رجله فوقه على إنسان فقتله فلا قصاص فيه لانه خطأ وقوله ظلما الا في حذفه لانه سيذ كر شر وطأ لا قصاص كلها وبذلك ومعها والمراد كونه ظلما من حيث الاتفاق يخرج بها اذا قصد بحق كالقتل قودا أو دفعاً للصائل أو لبائغ أو بغير حق لكن لا من حيث الاتفاق أي اذ هاني الروح كان اسحق حرقته فقد نصفت فاته لا قود فها بل هو في الاول حائر وفي الثاني وان كان غير جائر لكنه من حيث العلول عن الطريق المسحق الى غيره لا من حيث الاتفاق (قوله وعين شخص) معطوف على فعل أي هو صديق شخص أي ذاته وخرج به ما لو قصد اصابة زيد بما لا يصاب السهم عرأ فلا يلزمه القود لا لم يقصد عين المصاب (قوله يعني الانسان) أي ان المراد بالخص الانسان لا ما شغل الانسان وغيره وقوله اذ لو قصد الخ لتعيل ليكون المراد من الشخص الانسان أي وانما كان المراد من الشخص الانسان لا مطلق شخص لانه لو قصد شخصاً ظنه عليه أو تخلفه أو نحوهما فمراهقه تبين انه انسان كان قتله له خطأ لا عمد الا انما هو قصد الشخص الذي هو الظنية هو لم يقصد الانسان المصاب في هذا التعيل نظر لانه يقتضي انه اذا قصد انسانا عند المرى وأصاب انساناً آخر غيره كان عمداً مع انه خطأ كما تقدم اذا علمت ذلك فكان المناسب ان يقيد الانسان المقتل بالخص المصاب وبأن يبدل صورة التعيل المذكورة بصورة التفريع بان يقول فلو قصد شخصاً الخ والصورة الملل بها خارجة بقوله قصد عين شخص وذلك لانه اذا رمى شخصاً على زعم انه ظنية ثم تبين ان المصاب المرى انسان فهو لم يقصد عين المصاب وقتل المرى كالصورة المقدمة تأمل (قوله بما يقتل) متعلق بقصد أي قصده بما يقتل أي بشئ يقتل في الغالب ولو بالنظر لبعض الحال كقوله لا ترفق بالقتل وعلم منه بالاولى ما لو قصد عمداً يقتل قطعاً وخرج به ما لو قصد بما يقتل لا غالباً بان كان نادراً كقوله زارة الحياض بغير مقتل ولم يظهر لها أثر أو لا غالباً ولا نادراً بان كان على حسوه كضرب غيره متوال في غير مقتل فانه شبه عمد ولا قود فيه كما يصح به (قوله جارحاً) أي الذي يقتل (قوله كقوله زارة الخ) تمثيل لجارح والمراد بالآلة كافي الجبري عن زى ابرة الحياض أما السلة التي تحاط بها الطروف فهي مما يقتل غالباً بطلما سواء كان في مقتل أو لا وقوله بمقتل مصدر ممي أو يد به المكان ومثله ما لو غر زهافي بدن نحوهم أو تخيف أو صغبر أو كانت مسمومة وقر زهافي كبر وقوله كدماغ الخ تمثيل للمقتل في الغنى المقتل بفعل المنة الغريفة واحد المقاتل وهي المواضع التي اذا أصبت قتلت كعين ودماغ وأصل أذن وحلق ونقرة الخ اه وقوله وخاصرته أي ما بين رأس الورك وأخضر في الجنب

عمدوشه عمد وخطا
(لا قصاص الا في
عمد) بخلاف شبه
والخطا (وهو قصد
فعل) ظلماً (و) عين
(شخص) يعني
الانسان اذ لو قصد
شخصاً ظنه ظلياً فبان
انساناً كان خطأ
(بما يقتل) غالباً
جارحاً كان كقوله
أبرة بمقتل كدماغ
وعين وخاصرة واحليل
ومثانه وعجان

ومثله الحصر والكنع وقوله واحبل هو مخرج البول من ذكر الانسان واللين من التسدي وقوله
ومثانه هي موضع الولد أو موضع البول إذا ذلك كله في القاموس وقوله ويجان بكسر الجيم (قوله
وهو) أي الهان المحل الذي من الحصى والدبر (قوله أولا) أي أولا يكون جارحا (قوله كجوبع
الخ) تمثيل لما لا يكون جارحا (قوله وسعر) أي وكبره فإذا قتل به اقتبس منه وفي الحنفية ما نصه وم
قبل هذا الكتاب أنه لا ضمان على القاتل بالعين وإن تعمد ونقل الزكشي عن بعض المتأخرين أنه
أقنى بأن لولي الدم قتل ولي قتل مورثه بالحال لأن فيه اختصارا كالسائر وحينئذ ينبغي أن ياق
فيه تفصيلا اه وفيه نظير الذي يفهمه خلافه لأن غايته أنه كمان تعمد وقد اعتد به منه دائما قتل
من تعمد النظر إليه على أن القتل بالحال حقيقة إنما يكون للهدر لعدم نفوذ حاله في مجرم اجبا اه
وقوله تفصيله أي الساس وهو أنه إذا قاتل قتلته بغيري وكان يقتل غالبا فيكون عمدا فيه القود
وإن كان يقتل نادرا فاشبهه عمدا وقال أخطأت من اسم غيره لخطأ وقسمه اليد على العاقلة (قوله
وقصدهما) مبتدأ خبر شبهه عمدا (قوله أي الفعل والنقص) تفسير لصغر قصدهما قال في الحقيقة
والثانية وإن لم يقصد عينه اه (قوله بغيره) متعلق بقصد أي قصدهما بغير الشيء الذي يقتل في
الغالب (قوله شبه عمدا) أي يقال له شبه عمدا اعتراض في الغنى على ضابطه المذكور فقال برده على
طرده التعزير وفحواه أنه قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالبا وليس شبه عمدا بل خطأ وعلى عكسه
ما لو قال الشاهدان الزاجعان لم نعلم أنه يقتل بقولنا وكان بمن يخطئ عليهم ذلك فحكمه حكم شبه العمدا
مع وجود قصد النقص والفعل بما يقتل غالبا اه (قوله سواء أقتل كثيرا) تعميم في غير الذي
يقتل في الغالب وأما به ان الكثرة لا تنافي عدم الغلبة وهو كذلك انقذ يكون الشيء كثيرا في نفسه
وليس بغالب وقوله أم نادرا أي أم قتل نادرا لكن بحيث يكون سدافي القتل وينسب إليه القتل
عادة لا خوف على ما لا ينسب إليه القتل عادة لأن ذلك مصادقة قدر فلا شيء بقوله ولا بد ولا غيرهما
وقد أفاض الشارح هذا التقييد بالتفصيل بقوله بعد كضر به يمكن عادة الخ (قوله كضر به الخ) تمثيل
لأن ادولان الصبر الواحدة يندر القتل بها ولم يعمل الكثير ومثاله نحو الضرب الكثير غير المتوالي في
غير مقتل كما تقدم وقوله يمكن عادة حالة الهلاك عليها كما إذا كانت بنحو سوط (قوله بخلافها) أي
الضربة وقوله بخوف كسب أو متدبيل (قوله أو مع خفتها) أي أو كانت الضربة بنحو عصا مثلا لكن
كانت خفيفة جدا (قوله فهدر) أي لا شيء فبالأقصا ولا بد ولا غيرهما (قوله ولو غر زارنا الخ)
المقام للترقب وحاصل مسئلة الأبره أن غر زاه في مقتل أو في بدن خفيف أو صغير فعمدا مطلقا
وإن لم يكن معه ألم فإن غر زاه في غير ذلك كبدن كبير قال تأمل بذلك فعمدا بضوا الأقسامه عمدا وإن
غر زاه في الأوتول كجلدة عقوب فهدر لعنا بأنه لم يمت به والموت عقبه موافقة قدر وقد علمت المراد
بالأبره فلا تغفل (قوله كالية ونغد) تمثيل لغير القتل (قوله أو لم حتى مات) أي تألم تألما شديدا دام به
حتى مات (قوله وإن لم يظهر أثر) أن شرطية جوابها قوله فشه عمدا ولا ينسب بما قبله وإن لم تألم
(قوله ومات حالا) أي أو بعد زمن يسري عرفا فيما يظهر اه تحفة (قوله شبه عمدا) قال في الحقيقة
كالضرب بسوط خفيف اه (قوله ولو جسه الخ) الانسب تأخير هذه المسئلة وذكرها في التنبيه
الآتي لأن منع الطعام والشراب من أسباب الهلاك لا من مباشرته وقوله كان أغلق بابا عليه مثال
للحبس والأغلاق ليس تمثيل مثله ما لم ينقله ووضع عليه حارسا يمنع من ذلك وقوله ومنعه الخ
عطف على جملة حبسه قال في الثابتة ونخرج بحسبه ما لو أخذ بمفازة قوته أو لسه أو ما أو ان علم هلاكه
به ومنعه ما لو امتنع من تناول ما اعتد به عليه خوفا أو حزنا أو من طعام خوف عطش أو من طلب ذلك
أي وقد جوز زاجاته لذلك فما يظهر فلا قود بل ولا ضمان حيث كان حر الاتم لم يحدث شبهه صنعافي
الاول وهو القاتل لنفسه في البقية قال الفوارق وكذا لو أمكنه الهرب بلا مخاطرة فذكر كما أرفق

وهو ما بين الحصى
والدبر أولا كجوبع
وسعر (وقصدهما)
أي الفعل والنقص
(بغيره) أي غير ما
يقتل غالبا (شبه عمدا)
سواء أقتل كثيرا أم
نادرا كضر به يمكن
عادة حالة الهلاك
عليه بخلافها بخوف
أو مع خفتها جدا
فهدر ولو غر زارة
بغير مقتل كالية
ونغد وتألم حتى مات
فعمدا وإن لم يظهر أثر
ومات حالا شبه عمدا
ولو حبسه كان أغلق
بابا عليه ومنعه
الطعام والشراب أو

الفعل وهو القتل الذي لا يقتل غالباً (قوله يجب قصاص بسبب) هو ما يؤثر في تحصيل ما يؤثر في
التلف كالأكراماته يؤثر داعية في القتل في المكروه وهذه الداعية تؤثر في التلف وخرج به الشرط
فانه لا يؤثر في الفعل ولا يحصل بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كغيره
مع الترتيب فيها فان القتل هو التفتي جهته والمحصل هو الترتيب فيها التوقف على الغير ومن ثم يجب
فيه قودم المطلقة السبب تارة يكون حسيباً كالأكراماته تارة يكون عرفياً كقديم الطعام المسموم الى
الضيف وتارة يكون شرعياً كشهادة الزور وقوله كباشرة السكاف للتأثير أي تطلب مباشرة القتل فانه
يجب بها القصاص وهي ما أثر في التلف وحصله فتحصل أن المباشرة ما ذكر وأن السبب ما أثر في
التلف فقط ولم يحصله ومنه منع الطعام السابق والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصله وتقدم المباشرة
على السبب ثم هو على الشرط كما سيذكره (قوله يجب) أي القصاص وقوله على مكروه بكسر الراء
أي مكره ما سواه ما كان ما لم يكن ما لم يكن ما لم يكن ما لم يكن ما لم يكن ما لم يكن ما لم يكن ما لم يكن
فانه كالأكراماته يشترط لوجوب القصاص عليه أن يكون عالماً بأن المقتول أدى سواء علم به
المكروه بفتح الراء لا بشرط لوجوبه على المكروه بفتح الراء أن يكون عالماً به أيضاً سواء علم به المكروه
بكسر الراء لا بشرط توقف وجوب القصاص على علمهما معاً والمحصل أن المكروه والمكروه ما لم
يكونا عالماً بأن المقتول أدى أو جاهلين به أو الأول عالماً والثاني جاهلاً أو بالعكس فيجب القودم على
كل منهما في الصورة الأولى وفيجب الدية على عاقلة في الثانية لأنه خطأ ويجب القودم على المكروه
بكسر الراء وحده في الثالثة وعلى عاقلة المكروه بفتح الراء نصف الدية والاربعة بعكس الثالثة وقوله
بغير حق خرج به ما إذا أكره الامام آخر على قتل من اسحق القتل فلا شيء فيه أصلاً (قوله بأن قال
أقتل هذا) أي اشارة لا شيء عليه كما علمت وخرج بقوله هذا المشار به لمن قال له اقتل نفسك
والاقتلت فقتله وما قال له اقتل زيداً أو عمر اقتله ما أوجبهما فلا قصاص على المكروه بكسر الراء
لانه ليس بأكرامه حقيقة لا لعماد المأمور به والخوف به في الصورة الأولى فمكراهته اختار قتل نفسه
ولتوقع من تعين عن المقتول الى المكروه بفتح الراء في الثانية فصار له اختيار في القتل فالتود يكون
عليه (قوله وعلى مكروه أيضاً) أي ويجب القصاص أيضاً على مكروه بفتح الراء لكن بشرط علمه بأن
المقتول أدى كما علمت قال في الحقيقة قيد الغوى وجوب القودم عليه بما إذا لم ينظر أن الأكراماته يبيع
الاقدام والالم يقتل حرماً وأفرج لان القصاص يسقط بالشبهة شعب منه بعد تسليمه على ما إذا
أمكن تخفيف ذلك عليه اه وانما وجب القصاص عليه من أنه مكروه لانه أن نفسه بالبقاء وان كان
كالآفة فهو كالضطر الذي قتل غيره لئلا كله فان عليه الضمان وقيل لا قصاص عليه لعدم
خبره عن أمي الخطأ والسيان وما استكرهوا عليه (قوله وعلى من ضيف الخ) أي ويجب
القصاص أيضاً على من ضيف بمسوم ومنه التضيف به دس السم في طعام المقتول وقوله بمسوم
يقتل غالباً عبارة الحقيقة بمسوم يعلم كونه يقتل غالباً فإذا كان لا بد من علم المضيف بذلك فلو لم
يعلم به فلا قودم وخرج بقوله غالباً إذا كان يقتل لا غالباً فيه الدية لا القودم وقوله غير أي صبي
كان أو مجنوناً وهو مفعول ضيف (قوله فان ضيف به) أي بالمسوم الذي يعلم أنه يقتل غالباً
وقوله غير أسوأه كان بالغالماً (قوله أو دسه) أي السم وقوله في طعامه أي الممنوع وخرج به ما أودسه
في طعام نفسه فكل من منعه بعد الدخول له وقتله فانه هدر وقوله الغالب أكله منه أي الذي
يغلب كل الممنوع ذلك الطعام قال سم هذا الفيلد وقع في التهاج وغيره من كب الشخين ولم
يذكره الا كرون وهو تقييد لحصل الخلاف المذكور حتى يتأتى القول بوجوب القصاص والا
فدعيته العبد واجبة مطلقاً سواء كان الغالب أكله منه أو لا خلافاً ما ذكره كثير من الشراح
من أنه إذا لم يكن الغالب أكله منه نبي على ذلك شيخنا الشهاب الرمي بقول الشارح الآتي

(تنبيه) يجب
قصاص بسبب
باشرة فيجب على
مكروه بغير حق بأن
قال اقتل هذا والا
لاقتلت فقتله وعلى
مكروه أيضاً على من
ضيف به موم يقتل
غالباً غير محرم فان
ضيف به غير أودسه
في طعامه الغالب
أكله منه

فهدو عنوع اه (قوله فاكه جاهلا) أي بان فيه سمها وخرج به مالوا كله طامه ومات فاته
 يكون هدرا (قوله فشه جد) لا يخفى أن هذا لا يصدق عليه حد شبه العدل تقدم لانه تقدم أن
 يكون بما لا يتلف غالبا لأن يكون ذلك خصوصا بالآلة وهذا في السبب تأمل ح لا يجبري (قوله
 قبله دته) أي دته شبه العمد (قوله ولا قود) أي على المضيف أو الداس السب (قوله لتناوله
 الطعام باختياره) هذا هو الفارق بينه وبين غير المميز (قوله وفي قول قصاص) أي وفي قول يجب
 قصاص على المضيف أو الداس السب (قوله لتغزره) أي من ذكر من المضيف أو الداس أي التغزير
 الحاصل منه للميز لا كل فهو كالا كراه وفرق بأن في الأكرام الجاهلون هذا (قوله وفي قول لا تمي)
 أي لا قصاص ولا دية (قوله تغليبا للبائسة) قال في النسيان بمورد بان محل تغليبها حيث اضجر السبب
 معها كالمسك مع القاتل ولا كذلك هنا اه وقوله كالمسك مع القاتل يعني إذا أمسك شخص آخر
 فجاء آخر وقته فالقتل على القاتل لا على المسك تغليبا للبائسة (قوله وعلى من ألقى) من واقعة
 على المميز القاتل على الحركة ومفعول ألقى محذوف والمعنى يجب القصاص على من ألقى على الحركة التي
 غير مو قوله في ماله أي جارا أو كدوم مثل الماء النار ولو قال كلقى الشيء فعلا لا يمكنه القصاص من كان
 أولى وقوله مغرق أي مثله وخرج به مالوا القاتل في ما غير مغرق كما من سبب يمكنه الخلاص منه عادة فكذلك
 فيه مضطرب ما حتى هلك فانه هدرا لا ضمان فيه ولا كفارة لانه هلك لنفسه وقوله لا يمكنه القصاص منه
 أي من الفرق فيه كلمة وقت هبها وقوله بعوم البائسية متعلقة بالقصاص وقوله أو غيره أي غير
 العوم (قوله وان التقه حوت) غاية في وجوب القصاص أي يجب القصاص على الملقى وان التقه
 الملقى بفتح القاف حوت وقوله ولو قبل وصوله للماء أي ولو وقع التقام الحوت له قبل أن يصل الماء
 (قوله فان أمكنه القصاص) مفهوم قوله لا يمكنه القصاص منه وقوله ومنه منه أي القصاص بذلك وقوله
 عارض أي بعد الاتقان كان العارض موجودا عند الاتقان القصاص حل وقوله كوج وريح
 تمثيل للعارض وقوله فهلك أي الملقى (قوله فشه عمد) أي فالنعل المذكور هو الاتقانه عمد
 (قوله فمعه دته) مفرغ على كونه شبه عمد أي فيلزمه في هلاك من أمكنه القصاص ومنعه منه عارض
 دية شبه العمد (قوله وان أمكنه) أي القصاص وقوله فتر كه الخ أي فتر كه لا للعارض بل خوفا
 أو عنادا (قوله فلا دية) أي على الملقى ولا كفارة عليه أيضا قال في التقه والثبابة لانه هلك لنفسه
 نالاصل عدم العتة ومن شلزمته الكفارة اه وقوله لمزمته أي لمزمته من أمكنه القصاص وتر كه
 الكفارة لقلته نفسه اه ش (قوله فرغ) الأولى فرعان لانه ذكرهما الأول قوله لو أمسكه الخ الثاني
 قوله ولا قصاص الخ (قوله لو أمسكه شخص الخ) مثله مالوا القاص من مكان عال فقلناه آخر بسبب وقده
 نصفي أو حفر بئر أو فاهما آخر فالقصاص على القاتل المردى (قوله ولوللقتل) أي ولو كان أمساكه
 لاجل قتله والقالة للرد على الإمام مالك رضي الله عنه القاتل انه إذا أمسكه للقتل يكون القصاص
 عليه مالا نه شريك اه يجبري وقوله فالقصاص على القاتل أي الأهل للضمان أما غير الأهل
 كعمنون أو سبع ضار أو حية فلا تراه لانه كالا والقود على المسك (قوله ولا قصاص على من
 أكره) من واقعة على المكره بكسر الراء والقول مبنى للعلوم ومفعوله محذوف أي على الذي أكره
 غيره وقوله على معبود شجرة أي أو على رول بئر (قوله فزلق) أي فصعد الشجر فزلق وفي الصباح
 زلقت القدم زلقا من باب تعصب ثبت حتى سقطت اه (قوله بل هو) أي أكرهه على معبود
 الشجرة شبه عمد لانه لا يقصده بالقتل بل بالوقيل هو عمد فبما القصاص لتسبه في قتله فاشبهه مالوا
 رماه بسهم (قوله ان كانت) أي الشجرة وهو قيد لكونه شبه عمد وقوله بممازق أي من الشجر
 الذي يزلق على مثله في الغالب وقال سم المعتدات شبه عمد وان لم تزلق غالبا أو التقيد بالزلاق
 غالبا لاجل الضعيف وهو ان ذلك عمد رم اه (قوله والأخطا) أي وان لم تكن مما يزلق على

فأكله جاهلا فشه
 عمد قبل زنه دته ولا
 قود لتناوله الطعام
 باختياره وفي قول
 قصاص لتغزره وفي
 قول لا تمي تغليبا
 للبائسة وعلى من ألقى
 في ما مغرق لا يمكنه
 القصاص منه بعوم أو
 غيره وان التقه
 حوت ولو قبل وصوله
 الماء ان أمكنه القصاص
 بعوم أو غيره ومنه
 منه عارض كوج
 وريح فهلك فشه
 عمد فمعه دته وان
 أمسكه فتر كه خوفا
 أو عنادا فلا دية
 (فرغ) لو أمسكه
 شخص ولوللقتل فقتله
 آخر فالقصاص على
 القاتل دون المسك
 ولا قصاص على من
 أكرهه على معبود
 شجرة فزلق ومات
 بل هو شبه عمد ان
 كانت مما يزلق على
 مثله غالبا أو الأخطا

مثله فهو خطأ وسياق بيان ما يترتب على الخطأ وشبه العمد (قوله وعدم قصد أحدهما) أى أو عدم قصدهما معاً أى الفعل وعن الشخص والمثال الأول من مثاليه يصلح له (قوله بأن لم يقصد الفعل الخ) تصور لعدم قصد أحدهما وإعراضه يلزم من عدم قصد الفعل عدم قصد الشخص إذ يستحيل فقد قصد الفعل دون فقد قصد الشخص وإن كانت جوارته تنقيد خلافه (قوله كأن زلق الخ) تمثيل لعدم قصد الفعل (قوله أو قصد) أى الفعل فقط ولم يقصد الشخص (قوله كأن رى الخ) تمثيل لقصد الفعل فقط ومنه من رى زياً افتأطاً السهم وأصاب عمراً أو رى إنساناً ظننه شهيراً فبان إنساناً فهو خطأ فى الصورتين لأنه لم يقصد عين الشخص العاصب وقوله لطف هو الغرض الذى يرى السوي يسمى بالنشأن قال فى المصباح الهدى بغضتى كل شئ عظيم مرتفع ويطلق أيضاً على الغرض اهـ (قوله خطأ) الأولى حذف الفاء كما حذفها من سابقه لا تخبر وهو لا تدخل عليه الفاء الأبرى وطه مفقودة هنا (قوله ولو وجد شخص الخ) شروع فى بيان حكم الجنابة من اثنين وقد ترجمه فى التمهاج بفصل مستقل (قوله أى حال كونها الخ) إذا كان معاً متعلقة بمحذوف حال من شخصين وفيه عجيء الحال من النكرة وهو ضيف وأداة أيضاً أنها تدل على الاتحاد فى الزمن وفيه خلاف فى قوله نعلب ومن تبعه ومنه ابن مالك عفا بقول أمانا رضى الله عنه فى أن من قال لزوجه إن ولدتما معاً فأتما طالقاً أنه لا يشترط وقوع الطلاق الاقتران بالزمن وبمعنىهم حمل قول ابن مالك على ما إذا لم توجد فى زمان واحد حدثت على الاقتران فى الزمان والقرينة هنا قد وجبت وهى قوله بعد أو وجداه مرتباً وقوله بأن تقادراً فى الإصابة أى وإن لم يتقارنا فى ابتداء الرى (قوله فعلان) نائب فاعل وجد وقوله من هذان للروح أى غمران لها (قوله مذفغان) بكسر الفاء المشددة وقوله أى مصرعان تفسير للمذفغان إذ التذيق الاسراع (قوله كسر للرقبة) أى صادر من أحدهما وقوله وقد لقيت أى صادر من الآخر لكن الفعلان وقعا معاً (قوله أولاً) أى أول ما يوجد منهما فعلان مذفغان فقول الشارح أى غير مذفغين حل معنى ولو عبر بما عبرت به لكان أولى (قوله كقطع مصزون) أى اشتركا فى ما وقع كل واحد منهما فى آن واحد (قوله أى جرحين) التفسير لا يصلح هنا فاعلمه حصل تحريف من النسخ بإبدال أو بأى وعادة الضمة أو جرحين أو جرح من واحد اهـ وهى ظاهرة والمراد أو جرح جرحين بأن اشتركا فىهما أو جرح كل واحد جرحاً فى يده ويشتد فى ذلك أن يكون كل واحد لوانفرد لقتل (قوله أو جرح من واحد وعشر مثلاً من آخر) لكن يشترط ما مر أنه لو انفرد جرح الواحد لقتل وكذلك انفردت الأبراج العشرة لقتلت (قوله فقاتلان) أى فهما قاتلان فهو خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب ولو وجد (قوله فيقتلان) أى بشرط القصاص الآية (قوله اذرب جرح الخ) علة لكن بالنسبة لعمدة الأخيرة أعنى قوله أو جرح من واحد وعشر من آخر كما هو ظاهر وقوله نكابة أى تأخير (قوله فان ذفف الخ) مفهوم قوله مذفغان وقوله أحدهما أى الفعلين وقوله فقط أى دون الفعل الآخر (قوله فهو) أى الذى ذفف فعله بالضرر بمودع معلوم وقوله فلا يقتل الآخر أى الذى لم يذفف فعله (قوله وإن شككتنا فى تذفيف جرحه) أى الآخر الذى لم نوجب قتله وللاشم إبدال جرحه بفعله أذهوا عم يصدق بالجرح ويقط العضو والقاعدة المذكورة لعدم قتل الآخر (قوله لأن الأصل عدمه) أى عدم تذفيف جرحه وهو تعليل لمحذوف أى وإنما نقلته إذا شككتنا فى تذفيف جرحه لأن الأصل عدمه (قوله والقول لا يجب بالمشك) أى مع سقوطه بالمشبهة اهـ نهاية (قوله أو وحداً) أى الفعلان وقوله أى بالنقص المقتول وقوله مرتباً بأن لم يقتربنا فى الإصابة وهو مفهوم قوله معاً (قوله والقاتل الأول) جملة مركبة من مبتدأ وخبر أى فالقاتل هو الأول أى الذى جرحه أولاً أو قطع عضوه أولاً (قوله إن أنهاه) أى أوصله بجنايته إلى

(وعلم عدم قصد أحدهما) بأن لم يقصد الفعل كأن زلق أو وقع على غيره قتله أو قصد فقط كأن رى لمسك فإصاب إنساناً ومات (خطأ ولو وجد شخص) ممن حال كونها معترنين فى زمن الجنابة بأن تقارنا فى الإصابة (فعلان من هذان) للروح (مذفغان) أى مصرعان للقتل (كسر للرقبة) (وقد) للهيئة (أولاً) أى غير مذفغين (كقطع) مصزون (أى جرحين) أو جرح من واحد وعشر مثلاً من آخر فأتما معاً فقاتلان (فقتلان) فىقتلان اذرب جرح له نكابة باطناً أكثر من جرح فان ذفف أى أسرع للقتل أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الآخر وإن شككتنا فى تذفيف جرحه لأن الأصل عدمه والقول لا يجب بالمشك (أو) وجنايته منها (مرتبة) بالقاتل (الأول) إن أنهاه إلى حركة مذبوح

حكمة مذبح وحيدة تعطى حكم الاموات وهذا قبل كون القتال هو الاول (قوله بان لم يبق الخ)
 تصور لانها تاتي وصوله الى حركة المذبح أي يتصور وصوله الى حركة مذبح عما اذا لم
 يبق فيه بسبب الجرح ادراكه وابصار ونطق وحركة وقوله اختبارات صفة للاربعة قبله قال في
 الحقيقة وأقسم التيقيد بالاختيار انه لا أثر لبقاء الاضطرار فهو معه في حكم الاموات ومنه ما لو قد بينه
 وخرج بعض احشائه من عمله نحو ما قطع عروته معه فانه وان تكلم بمنطقه كطلب من وقع له ذلك
 ما فشر به ثم قال هكذا يفعل بالجرح ان ليس من رويته واختياره في منع الحكم عليه بالوت بخلاف حاله
 بقيت احشائه كلها مجملها فانه في حكم الاعمال انه قد يعيش مع ذلك كما هو مشاهد حتى فيمن ترق
 بعض امعائه لان بعض المهر فعمل فيه ما كان سببا للحياة مدة بعد ذلك اه وفي المعنى ما تدهوان
 شك في وصوله الى حركة مذبح ورجع الى اهل الخبرة كما قال الرافي أي وعمل يقول عدلين منهم ومائة
 للمذبح تسمى حالة اليأس وهي التي لا يجمع فيها السلام ولا رد ولا شيء من التصرفات فيقتل فيها
 ما له لورثته الحاصلين - يستدلان لحدوث واثباته فليس برتبه (قوله بعد الثاني) أي لم يتك
 حكمة الميت (قوله وان حتى الثاني قبل انها الاول لها) أي الى حركة المذبح (قوله وذفف) أي
 الثاني أي يجره (قوله كثره) الذي بمعنى اللام أي كثر صادر منه أي القبول ويجعل أن تكون
 البلاء بمعنى من والضمير يعود على الثاني وقوله بعد جرح هو بغير الجرح لانه مثال الفعل وهو مصدر
 أما الاثر الحاصل بالجرح فهو جرح بالضم اه عرش (قوله فالقاتل الثاني) أي فعله القصاص لان
 الجرح الصادر من الاول انما يقتل بالسراية الرقية الصادر من الثاني انما يقطع أثره ولا فرق بين
 أن يتوقع البرء من الجراحة السابقة أو يتبين الهلاك بها بعد يوم أو أيام لان له في الحال حياة مستقرة
 وقد نهد عرف في هذه الحالة وعمل بعدهم وسباه اه معنى بعض زيادة (قوله وعلى الاول) أي ويجب
 على الجراح الاول وقوله قصاص العضو أي ان كان عمدا وقوله اموال أي ان كان غير عمد (قوله
 بحسب الحال) أي من عمدا ووضعه على التوزيع المار (قوله وان لم يذفف الثاني) أي لم يسرع جرحه
 في الهلاك وهذا مفهوم قوله وذفف أي الثاني وقوله أيضا أي كالاول (قوله ومات الجاني) أي عليه
 وقوله بالجنايتين أي الواقعتين من الاول ومن الثاني مع عدم تذفيهما (قوله كان قطع الخ) تمثيل
 للصنايتين اللتين لم يذفقا (قوله فقاتلان) خبر لمتداخلة أي فقاتلان فيقتل قصاصا فقاتلان
 (قوله لو جرح السراية) على ثبوت كونهما قاتلين بالجنايتين الصادرتين منهما وقوله منهما أي
 من الجنايتين قال في المعنى بعد العلة المذكورة ولا يقال ان اثر القطع الثاني ازال اثر القطع
 الاول اه (قوله لو انعمت الجراحة) أي برئت قال في القصاص لقدم الجرح تراجع الى البرء
 اه (قوله فان قال الخ) جواب لو (قوله انها) أي المحمي من الجرح (قوله بالقود) أي يلزم الجراح
 (قوله والا فلا ضمان) أي وان لم يقل عدلا لطلبها من الجرح فلا ضمان أي فلا يلزمه شيء لا قصاص
 ولا غيره من حيث الهلاك وأما من حيث الجرح فيلزم ما ترس عليه (قوله بشرط الخ) شروع
 في بيان شروط الأخذ بالقصاص المتعلقة بالقتل وبالقتيل وبالقاتل وكان الاول ان يذ كراولا
 أركان القود ثم يذ كرا متعلق بكل من الشروط كما صنع في المنهج وعبارة أركان القود في النفس
 ثلاثة قاتل وقاتل وشروطه أي في القتل عامر أي من كونه عمدا لعلما وفي القتل عصمة ثم قال
 وشروط في القاتل أركان التزام الاحكام ومكادات حال جنابة اه (قوله أي للقصاص في النفس) أي
 لاخذ القصاص بالنسبة للنفس وقوله في القتل متعلق بشرط (قوله كونه) أي القتل وقوله عمدا
 ظلم اخر ان عن الكون من جهة نقصان وقد تقدم أن المراد بكونه ظلمانا من حيث الاتلاف (قوله
 فلا قود في الخطا) أي لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة وهو وما بعده مفهوم
 قوله عمدا وقوله وغير الظلم مفهوم قوله ظلمنا (قوله وفي قاتل عصمة) أي وشروط في قاتل وجود

بان لم يبق فيه ادراك
 وابصار ونطق وحركة
 اختبارات وان حتى
 الثاني وان حتى
 الثاني قبل انها
 الاول البلاء وذفف
 كثره بصدر جرح
 فالقاتل الثاني وعلى
 الاول قصاص العضو
 اموال بحسب الحال
 وان لم يذفف الثاني
 ايضا ومات الجاني
 بالجنايتين كان قطع
 واحد من الكوع
 والا تفرق المرفق
 فقاتلان لوجود
 السراية منهما
 (فرع) لو انعمت
 الجراحة واسفرت
 المحمي حتى مات فان
 قال عدلا طلب انها
 من الجرح فالقود
 والا فلا ضمان
 (شرط) أي للقصاص
 في النفس في القتل
 كونه عمدا لعلما فلا
 قود في الخطا وشبهه
 الصمد وغير الظلم
 (وفي قاتل عصمة)

عصمة قال في القصة من أول أجوبة الحنابلة كالرجي إلى الزهري (قوله بإيمان) أي مع عدم
 نحو صيال وقطع طريق للخبر العقيم فإذا قالوا هو صوماني فلهما مع وأموالهم لا يجمعها (قوله أو أمان
 يجمعن دمه) أي يفتكله (قوله بمقدمة أو عهد) أي أو أمان غير دولوس إلا إذا كان يقول
 شخص أنت تحت أمانى أو ضرب بالرق عليه لانه يصير معرلاً للسلبين وما لهم في أمان ولو قال لا تقتل بكاف
 التخييل أشمل الأمان جميع ذلك ودليل أن عقد الذمة أي الجزية يجمعن الدم قوله تعالى فأتاؤا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين
 أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون ودليل الثاني والثالث قوله تعالى وإن أحد
 من المشركين استنابك فأجره (قوله فهدر الخ) أي لعدم العصمة في الجميع ولقوله تعالى
 فأتاؤا المشركين حيث وجدتموهم وقوله والذين يدينون الجزية عن يدهم للذين يدينون الجزية فأتاؤا والمراد
 يهدرون حق معصوم لأعلى مثله كإستغفار ما في الفرق بينه وبين الحرب حيث أهدر مطلقاً
 الترتيل لم يترد إلا الأحكام فخصم على مثله ولا كذلك الحرب (قوله وزان محصن) أي هو يهدر زان
 محصن وقوله قتله مسلم خرج به ما لوقته غير المسلم كذبي غير حري أو مرتد فانه يقتل به أما الحرب فلا
 يقتل به كإسباني قال في القصة مع الأصل والزاني المحصن إن قتله ذبي والمراد به غير الحرب أو مرتد فقتل
 به إذا تسلب لهما على المسلم ولا حق لهما في الواجب عليه اه وقوله ليس أي القاتل المسلم وقوله
 زانياً عنصراً أي أو تحوه من كل مهدر كإسباني كره (قوله سوا الخ) تعميم في إهدار الزاني المحصن
 وقوله بينة هي في الزاني أربعة شهود (قوله أم باقراد) معطوف على بينة أي أم ثبت زناه باقراده فانه
 زنى وقوله لم يجمع عنه أي من إقراره فإن رجع عنه قتل فانه إن علم رجوعه بكافي القصة (قوله
 الزاني المحصن) فاعل نرج (قوله فيقتل) أي الزاني المحصن وقوله به أي يقتله الزاني المحصن الذي
 هو مثله (قوله ما يراه الإمام يقتله) فيدق قوله به ونرج به والمراد به فلا يقتل به بل ولا ضمان
 عليه (قوله ويظهر أن يلحق بالزاني المحصن) أي القاتل لثمة وقوله في ذلك أي كونه يقتل إذا قتل
 مثله (قوله كل مهدر) نائب فاعل يلحق (قوله كترك صلاة) أي كسلب أحد الأركان لها
 وامتناعه منها والأفوه معصوم ولا عبرة بأمر غير الإمام (قوله وقاطع طريق مقتله) أي إن قتل
 في الطريق من يكافئه (قوله والحاصل أن للمهدر معصوم الخ) أي بشرط المكافأة فما ساقى فلا
 يرد عليه ما إذا كان القاتل يرد أو القاتل مسلماً زانياً محصناً أو قاطع طريق فأنسيذ كران المسلم
 ولو مهدر بايعوزناً لا يقتل بكافر لعدم التكافؤ بينهما في الإسلام وقوله في الإهدار متعلق بمثله أي
 مثله في مطلق الإهدار (قوله وان اختلفا) أي المهدران وقوله في سببه أي الإهدار أي كترك صلاة
 قتل زانياً محصناً (قوله ويد السارق) بالنصب عطف على المهدران وإن يد السارق وقوله مهدة
 الأعلى مثله أي على سارق مثله فانه لا تكون مهدة تعلى مقيطاً سبها إذا خفي عليها (قوله سوا
 المسروق منه وغيره) أي سواء كان ذلك المثل الذي لا تهدر يد السارق بالنسبة إليه من سرق منه
 وغيره (قوله ومن عليه قصاص الخ) أي ومن وجب عليه قصاص كأن كثره عن ليس عليه ذلك في
 العصمة وقوله في حق غير المسحق متعلق بما تناق به الخمرافي حق المسحق فليس هو كغيره فلو قتله
 المسحق لا يقتل ولو بغير إمرار الإمام (قوله فيقتل فانه) أي من عليه قصاص إذا كان غير المسحق
 (قوله ولا قصاص على حري) أي ولادة أيضاً إذا قتل غريم في حال حرابته (قوله وإن عصم بعد) أي
 بعد حنائه بإسلام أو عقد ذمة وقوله لعدم التزامه أي للأحكام وهو علة لكونه لا قصاص عليه
 لو قتل (قوله ولما تواتر الخ) علة ثانية لكون الحرب لا قصاص عليه أيضاً (قوله من عدم الآفاد
 بيان لما أي من عدم أخذ القود من اسم (قوله كوخني قاتل حرة) أي فاته عليه الصلاة والسلام
 لم يقتله لانه قتل في حال حرابته نعم قاله عليه السلام إن استطعت أن تغيب عن وجهك فافعل لانه

بإيمان أو أمان يجمعن
 دمه بمقدمة أو عهد
 فهدر الحربى أو المرتد
 وزان محصن قتله
 مسلم ليس زانياً
 محصناً سواه أثبت
 زناه بينة أم باقراد لم
 يجمع عنه وخرج
 بقولى ليس زانياً
 محصناً الزاني المحصن
 فيقتل به ما يراه
 الإمام يقتله قال
 شمسناو يظهر أن
 يلحق بالزاني المحصن
 في ذلك كل مهدر
 كترك صلاة وقاطع
 طريق مقتله
 والحاصل أن للمهدر
 معصوم على مثله في
 الإهدار وان اختلفا
 في سببه ويد السارق
 مهدة الأعلى مثله
 سواء المسروق منه
 وغيره ومن عليه
 قصاص كغيره في
 العصمة في حق غير
 المسحق فيقتل فانه
 ولا قصاص على حري
 وإن عصم بعد لعدم
 التزامه ولما تواتر
 عنه صلى الله عليه وسلم
 وعن أصحابه من عدم
 الآفاد من اسم
 كوخني قاتل حرة
 رضي الله عنهم

عليه الصلاة والسلام جزئ على عمرنا شديدا وقد استشهد في أحدرضى الله عنه (قوله بخلاف
الذي) منه المرتد لا لزامه الأحكام كالم (قوله فعلية القود) أى القصاص اذا قتل غيره لا لزامه
للأحكام وقوله وإن أسلم أى الذى بالقود يبقى عليه اذا لا سلام ينبت ولا يرفع (قوله وشرطى قاتل
تكليف) أى وعدم جواز أيا ضلنا نقتصر قربان الحرف لا قود عليه وكان عليه أن يزيد ذكر
ويؤخر قوله المتقدم ولا تقصص على حى الخ عنه (قوله فلا يقتل صبي ومجنون) أى لعدم تكليفهما
وقوله حال القتل هو منصوب بأسقاط الحافض متعلق بكل من صبي ومجنون (قوله والمذهب
وجوبه) أى القود قال فى النهاية وفى قول لا وجوب عليه كالمجنون أخذنا ما روى فى الطلاق فى تصرفه
اه (قوله على السكران المتعدي) منه كل من تعدى ما زلة عقله (قوله فلا قود الخ) مفهوم
قوله المتعدي الخ وقوله على غير متعديه أى يتناول المسكران كره على ضرب من مسكر أو ضرب مماثلته
دواء أو ما فذا هو مسكر قال عرش ويصدق فى ذلك وإن قامت قرينة على كذبه لا شبهة فيسقط
القصاص عنه ونحب الدية اه (قوله ولو قال كنت وقت القتل صبي الخ) قال فى الرضى وإن قامت
بينتان يجهنونه وعقله تعارضتا اه قال سم وينبى أن يجرى ذلك اذا قامتا بصاه أو بلغه اه
ولو قال أنا صبي الآن وأمكن صدق من غير حلف لأن الخلف لا يثبت صباه لو ثبت لبطلت يمينه
فى تخلفه ابطال لتخلفه وقوله وأمكن صباهه أى فى وقت القتل وخرج بقوله وأمكن صباهه اذا لم
يمكن صباهه بأن كان عمره نحو عشرين سنة مثلا وكان القتل من قبل بسنة مثلا (قوله أو مجنونا) أى
أوقال كنت وقت القتل مجنونا وقوله وعهد مجنونه أى لو لم يمتقط أو هو قيد خرج بهما اذا لم يعهد
جونه فلا يصدق (قوله فيصدق يمينه) جواب لو والضمير يعود على المدكور من مدعى الصبا
والجنون وفى القصة مانصه ولو اتفقا على زوال عقله وادعى الجنون والى السكر صدق القاتل يمينه
ومثله كما هو ظاهر ما لو زال العلم أن تعدى وقال الولي بل بما تعدت به اه (قوله ومكافاة) معطوف
على تكليف أى وشرط مكافاة (قوله أى مساواة) أى من المقتول لقاتله وقوله حال حنابة أى فلا
عبر عما حدث بعده ما لو قتل مسلم كافرا لا يقتل بمولان بالمسلم بعد لعدم المساواة حال الجنابة (قوله
بأن لا يفضل) فاعله يعود على القاتل وقوله فتيه مفعوله وألّا يتصور المكافاة (قوله بإسلام
الخ) الأحسن تعلقه بيفضل المتى أى بأن لا يفضل القاتل على فتيه بإسلام فإن فضل عليه فلا يقتل
ولا يفضل عليه بجرية فإن فضل عليه بها لا يقتل به ولا يفضل عليه باصالة فإن فضل عليه بها بأن
يكون القاتل أصلا والمقتول فرعاً فلا يقتل ولا يفضل عليه بسيادته فإن فضل عليه بها بأن يكون القاتل
سيداً والمقتول عبداً فلا يقتل به (قوله فلا يقتل مسلم الخ) هذا مفهوم قوله بإسلام وان لم يقتل
المسلم بالكافر غير الجارى إلا لا يقتل مسلم بكافر وقوله بكافر أى لو ذم مباحلا لا الامام أى حنيفة
رضى الله عنه حيث قال يقتل المسلم بالمدى ووافق الامام الشافعى رضى الله عنه على عدم قتل المسلم
بالكافر مطلقا الامام مالك والامام أحمدوا صحق رضى الله عنهم وحكى أنه رفع إلى أبى يوسف مسلم
قتل كافرا فحكم عليه بالقود فأتاه رجل برقعة ألغاه اليه من شاعر يكتى بالمرض يوقفها هذه الايات

يا قاتل المسلم بالكافر * جرت وما العادل بالحاضر
يا من يبيد دماء وأطرافها * من فقهاء الناس أو شاعر
جار على الدين أبو يوسف * يقتله المسلم بالكافر
فأمر جمعوا ويكفوا على دينكم * وأصلطوا قالوا جرح الصابر

فاخذ أبو يوسف الرقعة ودخل بها إلى هر بن الرشيد فاجره بالحال وقرأ عليه الرقعة فقال له الرشيد
تبارك هذا الأمر بحيلة ثلاثا يكون منه قنة فخرج أبو يوسف وطالب أولياء المقتول باليمين على صحة
الذمة واداء الجزية فلم يأتموا بها فأسقط القود وحكى بالديه وهذا اذا كان مقضيا إلى استنكار التنفوس

بخلاف الذى فعلية
القود وإن أسلم
(و) شرطى قاتل
تكليف فلا يقتل
صبي ومجنون حال
القتل والمذهب
وجوبه على السكران
المتعدي يتناول
مسكر فلا قود على
غير متعديه ولو قال
كنت وقت القتل
صبي أو مجنونا
جونه فيصدق يمينه
(و مكافاة) أى
مساواة حال حنابة
بأن لا يفضل فتيه
حال الجنابة (إسلام
أو حرة أو أوصاله) أو
سيادة فلا يقتل مسلم
ولو مهدرا بخورنا
بكافر

واتشاور القتل كان العبدول عنه أحق وأصوب وإعائه يقتل الذي أو المعاهد أو المرتب عنه ولو أسلم
القاتل بعد ذلك كما قال الحنابلة لا يقتل من ذكر بالمسلم أيضا لأنه إذا قتل بمنه فممن فوقه أولى (قوله
ولا ربح فيه ربح) هذا مفهوم قوله أو ربح أي ولا يقتل من ربح فيه ربح لقوله تعالى الحر بالحر والبحر بالعبد
والعبد بالحر لا يقتل من يصدر أو الدارقني وحكي إلى ويأتي أن بعض فقهاء ناسن سئل في مجلس
أمره أن يقتل الحر بالعبد فقال أقدم حكاية قبل ذلك كنت في أيام فتحي بيغداد فقامت ذات ليلة على
شاطئ نهر الدجلة إذ سمعت غلاما يترجم ويقول

نذروا بدي هذا القزأ فإنه * رما في سهمي مقتله على عمد

ولا تقتلوه أني أنا عبده * ولم أرحا قط يقتل بالعبد

فقال له الأمير حسبك فقد أغضبني عن الدليل وقوله نذروا بدي أي نذروا وهو الدية لئلا ينطق قوله بعد
ولا تقتلوه فواصل أنه يقتل الرقيق بالرقين مطلقا سواء استويا كعتن ومكاتبين أم لا كأن كان
أحدهما قاتلا أو تمردا أم مكاتباً أم لم يدم لا يقتل مكاتب بقتله وان سواه دقاً أو كان أسله
على المعتد لغيره عليه ببيادته والفضائل لا يقابل بعضها ببعض (قوله أو أصل بقرعه) هذا مفهوم
قوله أو أصالة أي ولا يقتل أصل بقتل قرعه وان نزل الخبر لا يقابل من أبيه وواحدكم وجهه
وبقية الأصول كالأب وبقية الفروع كالابن والمعنى فيه أن الأصل كان سبباً في وجود الفرع فلا
يكون الفرع سبباً في علمه وكما لا يقتل الأصل إذا قتل فرعه كذلك لا يقتل إذا قتل عتيق الفرع
أو أمه أو زوجته ونحوهم من كل ما للفرع فيه حق لأنه إذا قتل بمناته على الفرع نفسه فلا
لا يقتل بمناته على من له فيه حق أولى وأعلم أنه أسقط مفهوم قوله أو سيادة فكان عليه أن يريه
بأن يقول ولا يسد بقرعه (قوله أو يقتل الفرع بأصله) أي بشرط المكافاة في الإسلام والحرية
وستبقى المكاتب إذا قتل أباه وهو يملكه بأن اشتراه أميراً فإنه لا يعق عليه فلا يقتل به كالمروم ويقتل
المحارم بعضهم ببعض فلا تميز (قوله أو يقتل جمع واحد) أي يقتلهم واحداً لكن بشرط وجود
المكافاة ويجب على كل واحد كفارة (قوله كأن يرحوه برحاحات) أي كأن يرح الجمع واحداً
برحاحات محمد أو بمقتل وقوله لها أي الجراحات وقوله دخل في الزهوق أي خرج الروح وفاد هذا
أنه لا يشترط أن تكون كل واحدة من الجراحات تقتل غالباً أو انقربت بل الشرط أن يكون لها دخل
في الزهوق وخرج به ما لم يكن لها دخل في الزهوق بأن كانت خفيفة بحيث لا تؤثر في القتل فلا اعتبار
بها ولا تميز على صاحبها (قوله وان غش بعضها) أي الجراحات وهو غابة في الجراحات التي توجب
القتل للجمع وقوله أو تفاوتوا في علمها أي كان صدر من واحد برحاح واحد ومن آخر أكثر وهكذا
وهو غابة أيضاً ما ذكر (قوله وان يتواطوا) أي يتوافقوا على قتله بأن يرح كل واحد منهم
اتفاقاً (قوله وكان الغزو) معطوف على قوله كأن يرحوه فالفي التحفة وكان ضرر يوهض بات وكل
قاتلة لو انقربت أو فتر قاتلة وتواطوا اه وقوله وتواطوا راجع لغير القاتلة وانما يعتبر والتواء في
الجراحات مطلقاً لا يقيدها بالهلاك غالباً (قوله لما روى الشافعي الخ) عليه لتكون الجمع يقتلون
براحد أي ولا نه لولم يحسب عند الاشتراك للسلطان كل من أراد قتل شخص استعان بغيره واتخذ الناس
ذلك خريفة لسفك الدماء فوجب القصاص عند الاشتراك لحقن الدماء (قوله غيلة) بكسر الميم المصيبة وهي
أن يتخفى ويقتل في موضع لا يراه فيه أحد وقوله أي خديعة تفسير لها وقوله بموضع خال متعلق
بقتلوا (قوله وقال) أي سببنا عمر وقوله ولو تمألا أي اجتمع وقوله أهل صنعاء إنما خصهم لأن القاتلين
كانوا منهم بجبري (قوله ولم ينكر عليه) أي ولم ينكر أحد من الصحابة على سيدنا عمر (قوله فصار)
أي الحكيم يقتل جمع واحد جماعاً (قوله وللولي العفو عن بعضهم) أي وقيل الباقين وقوله على حصه
من الدية أي على أخذها بخص ذلك البعض من الدية (قوله باعتبار عدد الرؤس) أي فلو كانوا عشرة

ولا ربح فيه ربح
وان قتل ولا أصل
بقرعه وان سفل
ويقتل الفرع بأصله
(ويقتل جمع
بواحد) كأن يرحوه
برحاحات لم يدخل في
الزهوق وان غش
بعضها أو تفاوتوا في
علمها وان لم
يتواطوا وكان الغزو
من عال أو في بحر لها
روى الشافعي رضي
الله عنه وغيره ان عمر
رضي الله عنه قتل
خمسة أو سبعة قتلوا
وجلا غيلة أي خديعة
بموضع خال وقال
ولو تمألا عليه أهل
صنعاء لقتلهم به
جميعاً ولم ينكر عليه
فصار جماعاً وللولي
العفو عن بعضهم
على حصته من الدية
باعتبار عدد الرؤس

مثلاً وضعا واحدا منهم أخذ عشر الدية لأنه الذي يخصه ولو زعت الدية عليهم (قوله دون الجراحات) أي دون اعتبار الجراحات وإنما تعتبر لأن تأثيرها لا يضبط بل قد تزيد نكابة الجرح الواحد على جراحات كثيرة هذا في صورة الجراحات وأما في صورة الضربات فالمعتبر عددها لا عدد الرأس فلو كانوا ثلاثة وضربوا واحد ضربين وواحد ثلاثا فاعلى الأول سدس الدية وعلى الثاني ثلثها وعلى الثالث نصفها لأن مجموع الضربات مستقوزع الدية عليهم بنسبة ما لكل من الضربات إلى المجموع قال في القصة وفارقت الضربات الجراحات بأن تقي تلاقها ظهر الدين فلا يعظم فيها التفاوت بخلاف هذه اهـ (قوله ومن قتل جمارا يقتل بأولهم) فإن قتلهم دفعة واحدة قتل بواحد منهم بالقرعة ولداين الديات من تركه لمعذر القصاص ولو قتل غير الأول في الأولى وغير من غير جت فرعته في الثانية عصى ووقع قتله قصاصا للباقي الديات قال في الهبة ولو قتل أولياء القتل جميعا وقع القتل عنهم مو زعاعطهم فيم جمع كل منهم إلى ما يقتضيه التوزيع من الدية فإن كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقوله ثلث الدية اهـ (قوله وتصارعا) أي طرح كل صاحبه على الأرض يشدق وتولد من ذلك قتل أو كسر عضو قال في القاموس الصرع الطرح على الأرض اهـ (قوله ضمن بقوداودية) أي بحسب الحال من عدوا غيره (قوله كل الخ) فاعل ضمن وقوله منها أي من التصارعين وقوله ما تولد مفعول ضمن وقوله من الصراعة متعلق بتولد أي ضمن كل ما نشأ في الآخر من الصراعة فادامات كل منها أحدثت به كل من تركه الآخر (قوله لأن كلال الخ) تعليل لضمان وقوله لم ياذن أي لا آخر وقوله فيما يؤدي أي في التصارع الذي يؤدي إلى نحو قتل وقوله أو تلف عضو موقوف على نحو من عطف الخاص على العام (قوله ونظهر أنه لا آخر الخ) أي لا عبرة بما جرت به العادة من عدم المطالبة فيما تولد من الصراعة (قوله بل لا بد في انتفاها) أي المطالبة وقوله من صرح بالاذن أي بان يقول كل واحد للآخر صارحنى وأذنت لك في كل ما تقدر عليه عما يؤدي إلى قتلى أو شئ أو نحو ذلك فإنه حينئذ لضمان على كل مما تولد في الآخر بالصراعة (قوله تنبيهه) أي فيما يرجب القصاص في غير النفس عما يأتي (قوله يجب قصاص في أعضاء) أي أطراف وهي خمسة عشر اذن عين جفن أنف شفة لسان سن لحي يدرجل حلق ذكر البان اثنيان شفران وكما يجب القصاص في الأطراف كذلك يجب في إزالة ما ضبط من المعاني وهو ستة بصر سبع بطش ذوق شم كلام أماما لا يضبط منها كالنطق والصوت والمضغ والبطش والمشي وقوة الأحبال والأماناء والجماع والعقل فلا قود فيه ويجب أيضا في الموضع من الجروح وهي الجراحة التي تصل إلى العظم بعد نفق الجلد التي عليها ثم إن بر العظم لصغر الجرح كقرف زارة وصلت اليه دون غيرها منها كالخارصة وهي ماسق الجلد للبال والداية وهي التي تشغف وتدميه والباضعة وهي التي تقطع اللحم بعد الجلد المتلاصقة وهي التي تغوص في اللحم ولا تبلغ الجلد التي ينمو بين العظم والهيأة وهي التي تكسر العظم والمتكته وهي التي تنقله من محله إلى محل آخر وإنما يجب في الموضع دون غيرها لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها بان يقاس مثلها طولاً وعرضا من عضو الشايج ووضع بالوصى ونحوه بخلاف البقية (قوله حيث أمكن من غير ظلم) أي حيث أمكن القصاص من غير تعد إلى مال الخقيق وذلك بان يكون العضو الذي قطعه الجاني له مفصل وقطعه من المعصل كرقق وكوع ومفصل القدم والركبة أو لم يكن له مفصل لكن له نهايات مضبوطة كالعين والاذن والجفن والاذن والشفة واللسان والذكر والاثنيان أماما لا يمكن القصاص فيه من غير ظلم فإلّا قصاص فيه ككسر العظام لعدم الوثوق بالمسألة لأنه لا يضبط ثم إن أمكن في كسر السن يقول أهل الخبره وجب كأن يكون أصل الجنابة بنحو منشار أو ميرد فتشترس الجاني كذلك (قوله كيد الخ) تمثيل للأعضاء التي يمكن القصاص فيها من غير تعد (قوله واثنين) أي بعينين ويشتراط لوجوب

دون الجراحات ومن
قتل جمارا يقتل
بأولهم * (فرع)
لوتصارعا مثلا ضمن
بقوداودية كل منها
ما تولد في الآخر من
الصراعة لأن كلام
يأذن فيما يؤدي إلى
قتل وتقتل أو تلف
عضو قال اشعنا
ويظهر أنه لا آخر
لأداة اذان لا المطالبة
في ذلك بل لا بد في
انتفاها من صريح
الاذن * (تنبيه)
يجب قصاص في
أعضاء حيث أمكن
من غير ظلم ككيد
ورجل وأصابع
وأنامل وذكرواثنين
وأذن وسن ولسان
وشقوة ومن وجفن
ومارن أنف

القصاص فيهما قطعهما بجحدتهما بخلاف قطعهما دون جلدتهما بان سلهما منهما مع بقاتهما
 فلا تؤخذ فيهما العذر الا ان تضاماً حيثئذ (قوله وهو) أي المارن مالان من الانث (قوله وبشرط
 لقصاص الطرف) بقدر اعماء ما يكونه لقص العن وقوله والجرح فيه أنه لم يزد كقصاص الجرح
 فياقتدم فكان الأولى الاقتصار على الأول وقوله ما شرط للنفس أي لقصاص النفس أي فيقال
 هنا بشرط في قطع الطرف أن يكون عمداً وليس بشرط في المقطوع منه عصية وبشرط في المقاطع
 تكليف ومكافاة سابقة والحاصل كل من لا يقتل بشخص لا يقطع بقطع طرف ذلك الشخص فلا
 يقطع الصبي والمجنون بقطع طرف غيرهما كما لا يقتلان به ولا يقطع الولد بقطع طرف والده كما لا يقتل
 به ولا يقطع المسلم بقطع طرف الكافر كما لا يقتل به ولا يقطع الجرح بقطع طرف العبد كما لا يقتل به
 وهكذا وبشرط أيضاً زيادة على ما تقدم شرطان أحدهما الاشتراك في الاسم الخاص للطرف
 المقطوع كالنبي والنبي واليسرى باليسرى ويستفاد هذا الشرط من قوله بعد ولا يؤخذ من الخ
 ثانيهما أن لا يكون بأحد المصنوعين لمحو مثل فلا يقطع يد أو رجل بمصصة بشلا ولا تؤخذ من مصصة
 بمصصة عمية ولا لسان ناطق بانترس لعدم المماثلة (قوله ولا يؤخذ من الخ) هذا مفهوم قيد
 الاشتراك في الاسم الخاص الذي طواه ولم يذكروه وكان الأولى ذكره ليرتب عليه ما ذكر (قوله
 وأعلى بأسفل) أي لا يؤخذ من طرف أعلى بقطع أسفل كعفن أعلى بجفن أسفل وكشفة عليا بكشفة
 سفلى (قوله ولا قصاص في كسر عظم) أي لعدم التوافق بالمماثلة فيه لانه لا ينضبط كامر (قوله ولو
 قطعت الخ) عبارة التوفيق مع الأصل وله أي المقطوع بعض ساعده أو فخذة أو مسبق القطع كسر أم لا
 كما أتت كلاً، مهنا مع قوله الآتي لو كسر عصفه وأبانه قطع أقرب بمفصل إلى موضع الكسر
 وإن تعدد ذلك الفصل ليستوفي بعض حقه وحكومة الباقي لانه لم يأخذ عوصاعته وفيما إذا كسر
 من الكوع له التقاط أصابعها وانما لها وإن تعددت المفصل لعدم قدرته على حمل الحثابة
 ومفصل غير ذلك وافهم قوله أبانه انه لا يدق وجوب القود من الفصل بعد الكسر واعتداه بالقبض
 وغيره فلو كسر بلا فصل لم يقتصر منه بقطع أقرب بمفصل اه بخفف (قوله و بقطع جمع) أي
 أيدهم (قوله بيد) أي يقطعها (قوله تتعاضدوا عليها دفعة) خرج به ما إذا لم يتعاضدوا كذلك بان
 تمرر قبل بعضهم عن بعض كأن قطع واحداً من جانب وآخر من جانب حتى التقت الحليتان فلا
 تقطع يد واحد منهما بل على كل منهما حكومة تليق بجنايته وقوله بدأي أو بمنقل كأن أبانوها
 بضر بتاجتمعوا عليها كما في النفس وقوله فابانوها أي ولو بالقوة مخرج م أي كان صارت معلقة
 بالجلدة اه ع ش (قوله ومن قتل) من واقعة على الجاني والفعل مسبق للعلوم (قوله بجحد) أي
 أو بمنقل كجرح (قوله أو خنق) بكسر النون مصداق اه تحفة ونهاية موكب الرشيد في قوله بكسر
 النون مصداق أي كذب ومضارع يخنق بضم النون كما قاله الجوهري وجوز فيه الفارابي اسكان
 النون وتبعه المصنف في تحريمه فقال ويجوز اسكان النون مع فتح الحاء كسر هاقال وحكي صاحب
 المطالع فتح النون وهو شاذ غلط وقوله اقتص الانسب بما بعده بناؤه للعلوم وقوله فاعله ضمير مستتر
 يعود على المستحق ومتعلقه محذوف أي اقتص المستحق منه بمنزلة ويجعل أن يكون البناء للجهول
 وقوله ان شاء ضربه يعود على المستحق ومفعوله محذوف أي ان شاء المثل فان شاء السيف اقتص به
 وان لم يرض الجاني لانه أسهل وأسرع في القتل وقوله بمنزلة ما فعل أي أخذ منه المستحق القصاص
 بمنزلة ما قتل به (قوله أو بسحر) معطوف على قوله بجحد أي ومن قتل بسحر بقص منه بالسيف لا غير
 له من المثل هنا حرمة ومثل السحر نحوه من كل ما يحرم فعله كلو أو تخريفه قصص فيهما بالسيف
 لا غير لا يقال ان النجوس والغريق يحرم فعلهما أيضاً فكيف بقصهما لا نأخذ النجوس
 ونحوه بأسحر فعلهما من حيث انه يؤدي إلى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلا يمتنع بخلاف

وهو الان منه وبشرط
 لقصاص الطرف
 والجرح ما شرط
 للنفس ولا يؤخذ من
 يسار وأعلى بأسفل
 وعكسه ولا قصاص في
 كسر عظم ولو قطعت
 يد من وسط ذراع
 اقتص في الكفوف في
 الباقي حكومة و يقطع
 جمع يندحما لوا
 عليها دفعة واحدة
 بعد دفعا بانوها من
 قتل بعدد أو خنق
 أو نجوس أو تغريق
 بما اقتص ان شاء
 بمنزلة أو بسحر فيسيف

فحو الحمر فانه يحرم من حيث ذاته وان آمن الاتلاف به ثم ان محل قتل السامو بالسحر اذا كان عمدا بان
قال قتله بصري وكان يقتل غالبا فان كان تادرافسه عمدا وقال اخطأت من اسم غير من خطي فليس
الدية على العاقلة ان صدقوا والا فعليه وقد تقدم هذا التفصيل أول الباب (تنبيه) ه قال في الثقة
تسلم السحر وتعلمه حرامان مفسقان مطلقا على الاصح ومحل الخلاف حيث لم يكن فعل مكفرو ولا
اعتادوه يحرم فعله ويقسق به أيضا ولا يظهر الا على فاسق اجاعا فجماعتهم مثل الامام اجدع من يطلق
السحر عن السحر وقتل لا بأس به واخذ منه حل فعله لهذا الفرض وفيه نظر بل لا يصح اذا بطله
لا يتوقف على فعله بل يكون بالرق الجائرة وبهوها مما ليس بشعر وفي حديث حسن النشرة من عمل
الشيطان قال ابن الجوزي هي حل السحر ولا يكاد يفد عليه الا من عرف السحر اى بالنشرة
التي هي من النضر عرمة وان كانت نقصه بخلاف النشرة التي ليست من السحر فانها مباحة
كما بينا بالاخذ وذكرها كصفات وظاهر المتقول عن ابن السيب جواز حله عن الغير ولو بشعر قال
لانه حينئذ صلاح لا ضرر ولكن خالفه الحسن وغيره وهو الحق لانه دلت عليه من شأن العالم به الطبع
على الاسداد والاضرابه فقطع الناس عنه اسوا سوا هذا رد على من اختار حله اذا تعين رد قوم يخشى
منهم قال كيجوز زعم الفلاسفة المرقولة اى السحر حقيقة عند أهل السيرة يؤثر بخومض وبضياء
وفرقة اه (قوله موجب العمد) بفتح الجيم اى ما يوجب العمد يقتضيه وهو مستدخيره قوله قود وهو
بفتح الواو (قوله سى ذلك الخ) اى انما سعى القصاص بالقود لانهم اى المستحقين بقودون الجاني
بجبل وغيره الى قتله (قوله والدية) هي شرعا المال الواجب للجناية على المرقى نفس او قيعادونها
فقطعت الاروش والحكمومت والاصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فقدر برؤية مؤمنة
ودية مسلمة الى اهلها وخبر الترهذى الاتقى (قوله منسقوطه) اى القود عن الجاني وقوله بعفو
متعلق بسقوط وقوله عنه اى عن القود وعن الجاني وقوله عليها اى الدية وذلك بان يقول المستحق له
عفوت عنك على ان تعطيني الدية (قوله او بعفو) المراد بغيره موت القاتل بجنابة او غير هائل
الاقتصاص منه ولا يعمل قتل الوالد له فان الواجب فيه الدية تشديدا والكلام هنا في سقوط القود
بعد ثبوته وفي عرش ما يقتضى ان المراد ان الغريم ما شمل قتل الوالد له وعليه يكون المراد بالسقوط
ما شمل عدم ثبوته بالكلية اه بحري ملخصا (قوله بدل عنه) اى عن القود قال في شرح المنهج اى
على ما قاله الداروى وجزم به الشافى والوجه ما اقتضاه كلام الشافى والاصحاب وصرح به المال وصى
في قود النفس انها بدل ما جنى عليه والا لزم المرأة قتلها الرجل دية امر أو ليس كذلك اه (قوله
ولو صفا المستحق عنه) اى عن القود وعن الجاني وقوله محانا اى بالمال والمراد صرح بذلك بان قال له
عفوت عنك بلا شيء بقوله او مطلقا اى او عفاته عفو او مطلقا اى من غير تعرض للدية بان قال له
عفوت عنك واطلق (قوله فلا تضى) اى يجب على الجاني (قوله وهى) مستدخيره مائة بعير (قوله
لقتل حر) تخرج به الرقيق فقيه الغيبة بلغت ما بلغت تشييم الله بالذواب بجماع الملكية وقوله مسلم تخرج
به الكافر فقيه ثلثة دية المسلم ان كان كتابيا وثلث خمس دية ان كان نجوسا وقوله معصوم اى
غير جنين وتخرج غير المعصوم كزنا حصن وقاطع طريق ومرتد تارك صلاته في بلاد يه فيه ولا
كفار توقيده سم بما اذا لم يكن القاتل منه وصرح عازدته الجنين فقيه الغرة عداومة (قوله
مائة بعير) اى لان الله تعالى اوجب في الاية دية بيننا النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب حرم وبن
حزم في قوله في النفس مائة من الابل رواه النسائى وصححه ابن حبان ونقل ابن عبد البر وغيره فيه
الاجماع وان أول من سنها ما تصد المطلب وقيل غيره ثم ان محمل كونها مائة انا صاغر القتل من حر
ما ترم للاحكام انا صاغر من رقيق فان كان قاتل الغير القليل او مكاتب او لولة فالواجب اقل الامرين
من قيمة القن والدية او بمعضا وبعضه القن مملوك لغير القليل فالواجب من جهة الحرية القدر الذى

(موجب العمد)
قود اى قصاص
مضى ذلك قود لانهم
يقودون الجاني بعيل
وغيره قاله الاذهرى
والدية) عند سقوطه
بعفوه عنها او
بغير عفو (بدل) عنه
فلوعفا المستحق عنه
محانا او مطلقا فلا شيء
(وهى) اى الدية لقتل
حر مسلم ذكر معصوم
(مائة بعير)

يناسبها من الدية كصنف ومن جهة الرقية أقل الأمرين من قعدة بأقبحه ليقرب أو الباقي من الدية أما
القرن القليل فلا يتعلق به شيء إذا السبيل لا يجب له على قته شيء أو صدر من غير ملتزم الأحكام كالخبر في
فلا تعلق عليه أصلاً كما (قوله مثله) بالنصب حال من مائة لتقصيصها بالاضافة وبالرفع خبر
لمبتدأ محذوف أي وهي مثله (قوله في عدوشه) أي في القتل عمداً أو شبهه الجار والمجرور
متعلق بمثله (قوله أي ثلاثة أقسام) بيان لعني كونها مثله (قوله فلا تعلق لتفاوتها بعدد) أي
بل المتداول كونها تقسم ثلاثة أجزاء وإن كان بعضها أكثر عدداً كالقسم الثالث فإنه أربعون
(قوله ثلاثون حقة) وهي الماهات ثلاث سنين مبيت بذلك لأنها استحققت أن يطررها الغسل أو أن
تركب ويحمل عليها (قوله وثلاثون جذعة) وهي ما لها أربع سنين مبيت بذلك لأنها أجنحت
أي أسقطت مقدم استنائها (قوله وأربعون خلفه) قال في المصباح الخلفة بكسر اللام اسم فاعل
يقال خلفت خلفاً من باب تبع إذا جعلت فهي خلفه مثل تبعه اه وعند الجمهور لا جمع لها من
لأنها بل من معناها وهي تخاض بمعنى الحوامل وقال ابن سبويه تجمع على خلفات وقوله يقول
خبر من متعلق بحمال بعني أن جعلها بنت يقول عدلين من أهل الحيرة (قوله وخمسة) معطوف
على مثله أي خمسة أقسام متساوية في العدد لعدم زيادة بعض الأقسام على بعض وكان الماشي
قبله أن يأتي بهذا التفسير وقوله في خطأ أي في القتل خطأ الجار والمجرور ومتعلق بخمسة (قوله)
من بنات تخاض متعلق بخمسة أيضاً وبنت الخاض هي الماهات وتدخلت في الثانية (قوله وبنات
لبنون) هي الماهات ستان ودخلت في الثالثة وقد سبق الكلام في أن كاتع على بيان ما ذكر وإنما
أعدته هنا بعد العهد (قوله وحقاق وجذاع) قولان وحقات وجذعات لكان أولى إذا اعتبر فيها
الأنثى قال مردلان إبراهيم الله كور منها لم يقل به أحد من أصحابنا اه (قوله من كل) الجار والمجرور وخبر
مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر وضميرتها يعود على الذكور رأت من بنات الخاض وما بعده (قوله لخبر
الرمذي) دليل لكونها مثله بالنسبة للعدوشه وخمسة بالنسبة للخطا قال سم لفظه بالنسبة
للعمد من قتل عمد يرجع إلى أولياء المقتول أن شاؤا أو أقبلوا أو أن شاؤا وأخذوا الدية وهي ثلاثون
حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه اه (قوله إلا أن وقع الخطأ الخ) استثناء من كونها خمسة
في الخطأ أي هي خمسة فيه إلا أن وقع القتل خطاً في حرم مكة فلا تخمس بل تثبت مطلقاً سواء كان
القاتل والمقتول فيه أو كان فيه أحدهما إن كان القاتل فيه والمقتول في الحرام أو بالعكس أو كلاهما
بالحل لكن قطع السهم في مروه هو الحرم هذا إذا كان المقتول مسلماً فإن كان كافراً فلا تعلق
ديته بالتثليث لأنه ممنوع من دخول الحرم واختلاف ابن حجر والرمي في تغليظها بما ذكره فإذا
دخله لضره وتوقلت فيه فقال الأول تعلق وقال الثاني لا قال الخطيب وهو الوجه (قوله أو في أشهر
حرم) معطوف على في حرم مكة فهو مستثنى أيضاً عما تقدم أي والأنا وقع القتل خطاً في أشهر
الحرم أي في بعضها سواء كان المقتول مسلماً أو كافراً (قوله ذي القعدة) يدل من أشهر حرم وهي
بضع العاقل على المشهور وهي ثلاثون تقودهم عن القتال فيه وقوله وذى الحجة بكسر الحاء على المشهور
سعى بذلك لوقوع الحج فيه وقوله والحرم يضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المتفوحة هي بذلك لأن
أول تحريم القتال كان فيه على ما قيل وقيل تحريم الحجة على اليمين فيه وقوله ورجب بالصرف إذا
لم يرد به معين كما هنا فإن أريد به معين منع من الصرف هي بذلك لأن العرب كانت ترجع أي تغلظه
ثم إن عداه على هذا الترتيب جعلها من سنين قال في شرح مسلم هو الصواب خلافاً لما بدأ بالحرم
لأنه من سنة واحدة (قوله أو حرم رجم) معطوف على أشهر حرم فهو مستثنى أيضاً عما تقدم
أي والأنا وقع القتل خطاً في حرم رجم (قوله بالاضافة) أي اضافة حرم إلى رجم أي حرم نشأت
بحرميته من جهة الحرم أي القربا واحتر زبلك عن الحرم الذي لم تنشأ بحرميته من الحرم بل من

مثله في عدوشه
أي ثلاثة أقسام
فلا تعلق لتفاوتها
عدداً ثلاثون حقة
وثلاثون جذعة
وأربعون خلفه
أي حاملاً يقول
خبرين وخمسة
في خطأ من بنت
خاض و بنات
(لبون وبني لبون
وحقاق وجذاع)
من كل منها عشرون
خبر الرمي وغيره
(الا) أن وقع الخطأ
(في) حرم مكة أو
(في) أشهر حرم ذي
القعدة وذى الحجة
والحرم ورجب أو
حرم رجم بالاضافة
كما و أخت

الرضاع أو المصاهرة كنت هم هي أخت من الرضاع أو أم زوجة فانه لا تغلط دية بالتثليث (قوله
 فثلاثة) خبره يند اعشوف أي غمى مثله في الثلاثة أقسام (قوله كما فصله) أي التثليث فيها
 (قوله ولعلم) متعلق بما بعده وقوله حرمه الثلاثة أي حرم مكة والأشهر الحرم والحرم والرمح وقوله
 زوج عنها أي هي عن القتل فيها وقوله بالتغليظ من هذا الوجه أي وهو التثليث وإعمال دية العمد
 مغلظة من ثلاثة وجوه كونها مثله وكونها مجهولة وكونها على الجاني بدية لها تخففة من ثلاثة
 أوجه كونها غنمة وكونها مؤجلة وكونها على العاقلة ودينه فيه المحذور الخطا الواقع في الثلاثة
 لذ كورقة مغلظة من وجه واحد وهو التثليث وتخففة من وجهين وهما التأجيل وكونها على
 العاقلة (قوله ولا يلحق بها) أي هذه الثلاثة والكلام على التوزيع بالنسبة للمجموع أي ولا يلحق
 بحرم مكة حرم المدينة لاختصاص حرم مكة بحرمها الصدقة دون حرم المدينة ولا الإحرام في
 غير الحرم لأن حرمته عارضة غير مسفرة ولا يلحق بالأشهر الحرم رمضان وإن كان سيد الشهور لأن
 المتبع في ذلك التوقيف (قوله ولا يلحق حرم رضاع ومصاهرة) عترة زفوله حرم كذا الأثر لما كان
 الرحم غير محرم كبت الم (قوله ونرج الخطا) أي الذي يغلط فيه إذا وقع في واحد من الثلاثة
 المارة وقوله ضلها العمد وشبهه (قوله فلا يرتدوا جميعا) أي فلا يرتد التغليظ في واجبهما
 وهو الدية وقوله هذه الثلاثة أي بوقوعهما في واحد من هذه الثلاثة وقوله اكتفا بغيرهما من
 التغليظ أي بالغلط لا يغلطان بغيرهما (قوله وأما دية الانثى) لم يتقدم له مقابل
 وهو عترة زفوله فيما تقدم ذكره وبين عترة زفول بين عترة زلت بقية القيود وكان عليه أن يبينها وقد
 علمها وقوله نصف دية الذكر أي سائر دية البيهقي دية المرأة نصف دية الرجل والمحق بالانثى هنا
 الخفي لأن زيادته عليها مشكوك فيها ففي قتل المرأة أو الخفي خطأ عترة زلت خاص وعترة زلت
 لبون وهكذا وفي قتلها أو قتله عمد أو شبه عمد خمس عشرة حقة وخمس عشرة حقة وعشرون
 خلفة (تم) قال في الاقتناع يدخل التغليظ والتخفيف في دية المرأة والذي يفهم من له صفة في
 قطع الطرف وفي دية الجرح بالنسبة لدية النفس ولا يدخل قيمة العبد تغليظ ولا تخفيف بل الواجب
 قيمته يوم التلف على قياس سائر المقومات والتغليظ في قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه إطلاقهم
 وصرح به الشيخ أبو حامد وإن كان مقتضى النص خلافه ولا تغليظ في الحكومات كقتله الزركشي
 عن نصر مجمل الماوردي وإن كان مقتضى كلام الشيخين خلافه اه (قوله ودية عمد على جان)
 استدأخبره الجار والمجور وبه أي بدية عمد كاتمة على الجاني وقوله مهلة أي حالة لا نصب حال من
 الضمير المستتر في الجرح ويجعل أن يكون بالرفع خبر الجار والمجور وقوله كسائر (قوله كسائر
 أبدال المتلفات) أي غاتها مجهولة على من ألتفها (قوله ودية غيره) أي غير العمد وقوله من شبه الخ
 بيان للغير وقوله وان تثلث أي بدية الخطأ بان وقع في المواضع الثلاثة للتقدمة (قوله على عاقلة) جمع
 عاقل على غير قياس يجب بذلك لعقلهم الإبل بغنا حار المستحق وقيل لتصلهم من الجاني العقل أي
 الدية (قوله مؤجلة ثلاث سنين) قال في شرح المنهج والظاهر تساوي الثلاث في القيمة وإن كل
 ثلث آخر سنته اه وما ذكر من تأجيلها ثلاث سنين محله في حق دية نفس كاملة بإسلام وحرية
 وذكوره فإن كانت غير كاملة فإن كان المقتول كافرا مصوما قتل دية بسنة أو كان ذوقا
 فإن كانت قيمته قدر دية نفس كاملة فتؤجل ثلاث سنين في آخر كل سنة قدر تلك الدية وتوافدت
 على ذلك زاد في التأجيل والحاصل التأجيل في الرقيق بحسب قيمته ولا يتقدر ثلاث سنين بل قد
 يزيد عليها وقد ينقص عنها أو كان غير ذكر إن كان أنثى أو ختن فدته تؤجل سنتين تؤخذ
 في السنة الأولى قدر ثلث دية النفس الكاملة وهو ثلاث وثلاثون نول وفي السنة الثانية الباقي وهو
 سدس (قوله على القتي منهم) أي من العاقلة وهو هنا من يملك زاندا على كفاية بموته بقبية

(قوله) كما فصله جمع

من المصاهرة رضى

الله عنهم وأقرهم

الباقون ولعلم حرمه

الثلاثة زوج عنها

بالتغليظ من هذا

الوجه ولا يلحق بها

حرم للمدينة ولا

الإحرام ولا رمضان

ولا أثر لحرم رضاع

ومصاهرة ونرج

بالخطأ ضلها فلا يرتد

واجمعها بدية الثلاثة

اكتماء بما فيها

من التغليظ وأما دية

الانثى فنصف دية

الذكر (ودية عمد

على جان مهلة)

كسائر أبدال المتلفات

(ودية غيره) من

شبه عمد وخطا وإن

تثلثت (على عاقلة)

لجاني (مؤجلة

ثلاث سنين) على

الغنى منهم نصف

دينار والمتوسط ربع

العمر الغالب عشر بن دينار او قوله نصف دينار مبتدأ خبر ما جار والمجرور قبله وقوله والمتوسط أى
 وعلى المتوسط منهم ربع دينار وهو هنا من جملة زائد على ذلك أقل من عشر بن دينار و فوق ربع
 دينار و يعتبر الفنى وغيره آخر السنة (قوله كل سنة) ظرف متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور
 قبله أى نصف دينار كائن على الفنى فى كل سنة و ربع دينار كائن على المتوسط فى كل سنة (قوله
 فان لم يقوا) أى العاقلة بالواجب وقوله فمن بيت المال أى فى بيت المال وقوله فان تعدد
 أى بيت المال بان كان غير منتظم وقوله فعلى الجاني أى فى أى الدية يكون على الجاني (قوله لخبر
 العاصمين) دليل على كون دية غير العمد تكون على العاقلة ولفظ الخبر على أى هريرة رضى الله عنه
 ان امرأتين اختستا فخذت احداهما الاخرى بحجر فقتلها وما فى بطنها فقتل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان دية جنيته لغيره عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها وفى رواية وان العقل على
 حصبتها وفى رواية لآبى داود برأ الولد من العقل (قوله والعنى فى كون الخ) أى والحكمة فى
 ذلك وقوله فهم أى شبه العمدة والخطأ (قوله ان القاتل فى الجاهلية) أى قبل الاسلام وقوله
 كانوا الخ خبر ان وقوله بنصر فالجاني منهم أى من القاتل والمراد كل قبله تنص الجاني منها (قوله
 ويمنون) أى القاتل وقوله أولياء الدم أى المسقين وقوله أخذ حقهم أى استغناء النصاص
 (قوله فابذل الشرع الخ) أى جعل الشرع بدل تلك النصف والجمعة من منعهم أولياء الدم حقهم
 بذل المال أى دفع المال لأولياء الدم (قوله وخص تعملهم) أى العاقلة للدية وقوله بالخطأ وشبه
 العمد متعلق بخص أى خص هما وقوله لا يسمأ أى الخطأ وشبه العمد وقوله بما يذكر أى وقوعه
 (قوله فغشت اعانته) أى الجاني فهما وقوله ثلثا بنصر رأى الجاني وهو تعليل لحسن اعانته
 وقوله بما هو معدو رقبته أى من الخطأ وشبه (قوله وأجلت لدية عليهم) أى على العاقلة (قوله
 رفقاهم) أى بالعاقلة وهو جعله لعل الدية مؤجلة عليهم (قوله وعاقله الخ) بيان لضابط
 العاقلة التى تصمم الدية (قوله المصح على ارضهم) خرج به ذوو الارحام فلا يسألون الا ان عدت
 عصبات النسب والولا فوبت المال (قوله انا كانوا ذكورا) خرج بهم الاناث والخنثى فلا
 يعقل نعم ان بان ان الخنثى ذكر فخرج حصته التى اداها غير موقوفه مكلفين خرج غيرهم من
 الصبيان والنسائين فلا يعقلون و يشترط فهم أيضا الحرية والاتفاق فى الدين فلا يعقل الرقيق
 ولولا كتابنا ولا مسلم عن كافر وعكسه وقوله غير اصل وفرع خرج الاصل والفرع فلا يعقلان (قوله
 ويقدم منهم) أى من العصبات وقوله الاقرب بالاقرب أى يقدم الاخوة لآبى بن عم بالبنوة
 وان سفلوا ثم الاعمام لآبى بن عم بالبنوة ثم عمتى الجاني الذى ذكر ثم عصته الاصل وفرعه كاصل
 الجاني وفرعه ثم عمتى العمتى ثم عصته الا الاصل والفرع كأم ثم عمتى أى الجاني ثم عصته الا
 الاصل والفرع وهكذا ابدا ولا يعقل عتيق عن معقته كالآبى ثم فان فقد العاقل عن ذكره كعقل ذوو
 الارحام ان لم ينتظم أمر بيت المال وان انتظم عقل فيؤخذ منه قدر الواجب فان لم يكن بيت المال
 فكل الواجب على الجاني بناء على ان الدية تصب عليه ابتداء ثم تعمله العاقلة وهو الاصح (قوله
 ولا يعقل الخ) المقام للفرع على قوله على الفنى الخ وكان الاولى تقديمه عنده وقوله فقير هذا
 مفهوم قوله على الفنى والمتوسط وقوله ولو كسو بأى فلا يستبر كسبه هنا وقوله و امرأه أى ولا تعقل
 امرأته وهذا مفهوم ذكر كوروا المناسب ان باقى فيه ومما بعده بصيغة الجمع بان يقول ونساء وخنثى
 وغير مكلفين وقوله وخنثى هذا مفهوم قوله ذكر كورا أيضا وقوله وغير مكلف عترة زمكفنين (قوله
 ولو عدت) بالبناء للفعول أى فقدت (قوله فى الخصل الذى يجب تعصمها منه) أى وهو محرر
 الدافع من جان أو عاقلة أو اقرب يحل اليه (قوله حسا) أى فقدت فى الحس بان لم توجد فى الخصل
 المذكور أصلا وقوله أو شرعا أى أو فقدت فى الشرع (قوله بان وجبت الخ) هو وما بعده مثالا

كل سنة فان لم يقوا
 فمن بيت المال فان
 تعدد فعل الجاني لخبر
 العاصمين والعنى فى
 كون الدية على العاقلة
 فهم جان القاتل فى
 الجاهلية كانوا
 يقومون بنصرة
 الجاني منهم ويمنون
 أولياء الدم أخذ
 حقهم فابذل الشرع
 تلك النصف بسئل
 لال وخص تعملهم
 بالخطأ وشبه العمد
 لانهما بما يذكر لاسما
 فى متاعى الاسلحة
 غشت اعانته ثلثا
 يتضرر بما هو معدور
 فيه وأجلت الدية
 عليهم رفقاهم وعاقلة
 الجاني عصباته المصح
 على ارضهم بنسب او
 ولا اذا كانوا ذكورا
 مكلفين غير اصل
 وفرع ويقدم منهم
 الاقرب بالاقرب ولا
 يعقل فقير ولو
 كسو باو امرأته وخنثى
 وغير مكلف (ولو
 عدمتا بل فى الخصل
 الذى يجب تعصمها
 منه حسا أو شرعا
 بان وجبت فيه
 بأكثر من ثمن الخصل

للفقد الشرعي وقوله فيه أى فى الحمل الذى يجب تحصيلها منه (قوله أو بعدت الخ) أى أو وجدت
 بشئ المثل لكن بعدت عن الحمل الذى يجب تحصيلها منه وقوله وعظمت المؤنة والمشقة أى فى
 نقلها من الحمل الذى هو فيه وضبط الأمان عظم المؤنة بأن يزيد مجموع الأمرين من مؤنة احضارها
 وما يدفعه فى شئها فى عمل الاحضار على قيمتهما حمل الفقد (قوله فالواجب قيمتها) هذا أن لم يحمل
 الدافع فإن أمهل بأن قال له المستحق أنا أصبر حتى توجد الأبل لزمه أمثاله لأنها الأصل فإن أخذت
 القيمة فوجدت الأبل لم ترد قلت ترى الأبل لا تنصل الأمر بالأخذ اه يحيرى (قوله وقت وجوب
 التسليم) أى تسليم الأبل (قوله من غالب نقد البلد) أى أن القيمة تكون من غالب نقد البلد أى
 محل الفقد الواحد تحصيلها منه وفى سم مانصه هل المراد بالحمل المذكور بلده أو أقرب البلاد
 إليه حيث فرض فقدها منهما بعد وجودها فهما وقد يؤيد الأول أن بلده هى الأصل ولا معنى
 لاعتبار غيرها مع عدم وجود شئ فيه اه (قوله الواجب عندهما) أى الأبل (قوله فى النفس
 الكاملة) متعلق بالواجب (قوله ألف منقال ذهب) والمعتبر فيه وفيها بعد المضروب بالنخالص
 قال فى النسخة والتهامة ولا تغلظ هنا على الأصح اه ومقابلها يقول إن غلظت الديه ولو لم نوجه
 واحد زيل عليها فنقد التلظ فى النانير ألف وثلاثمائة وثلاثون ديناراً وفى
 الفضة ستة عشر ألف درهم (قوله تنبيه) أى فى بيان ما يتعلق بقطع الأطراف من وجوب دية
 كاملة أو نصفها أو عشرها أو نصف العشر (قوله وكل عضو مفرد) أى كاللسان والذراع أو حسنة
 (قوله فيه جال ومنفعة) نرجعها لجال فيه ولا منفعة كالذراع واللسان والآنرس خلقها
 كان الحرس أو عارضاً فإن فيه حكومة لأن الشرع لم ينص على ما يجزئيه ولم يبينه فوجب فيه
 حكومة وهى جزء من الديه تنبته إلى دية النفس كنسبة ما نقص من قيمته بسبب الجناية لو كان
 رقيقاً لهم أسليفاً لو كانت قيمة الجنى على يده مثلاً كان رقيقاً عشره ولو لم يكن عليها وصارت للجناية
 أنفسه والنقص عشر فوجب فيه حكومة النفس وهو عشر من الأبل (قوله إذا قطعه) أى ذلك العضو
 (قوله وجب فيه) أى فى العضو المقطوع وهو جواب إذا وجه الشرط والجواب خبر كل (قوله
 مثل دية الخ) أى فى التخليط وضده والتجديل وضده وقوله صاحب العضو أى المقطوع وقوله إذا
 قتله أى خطأ أو شبه عمد (قوله وكذا كل عضو) أى ومثل العضو المقطوع فى وجوب دية
 كاملة كل عضو من جنس واحد المراد كل عضو من فقهما جال ومنفعة أما ما لا منفعة فهما
 ولا جال كأن يكون فهما مثل فقهما الحكومة كإبر (قوله فقهما) أى العضوين المقطوعين
 الكائنين من جنس واحد وقوله الدية أى الكاملة (قوله وفى أحدهما) أى العضوين اللذين من
 جنس واحد وقوله نصفها أى الدية (قوله فى قطع الأذنين الدية) أى إذا كان القطع من أصلهما
 بغير انضاح سواء كان سمياً أم أصم وذلك لخبر عمرو بن حزم فى الأذن حسون من الأبل واه
 الدار قطنى واليهبى ولأنهما عضوان فهما جال ومنفعة فوجب أن تسكمل فقهما الدية فإن حصل
 بالجناية انضاح وجب مع الدية أرض والجناية فى بعض الأذن يقطعه وتقدر بالباحة ولو ألبسهما
 بالجناية علم ما يجب لو سكتما تقدر كدية كالأضرب بده فقلت ولو قطع أذنين باستين بجناية أو
 غيرهما حكومة (قوله ومثلهما العنان) أى ومثل الأذنين العنان أى فجب فقهما دية كاملة
 لخبر عمرو بن حزم بذلك وحكى ابن المنذر فقهما الإجماع ولاهما من أعظم المخارح نفعاً فكانتا أولى
 بإيجاب الدية وفى كل عين نصفها ولعين أحول وهو من فى عينه خلل دون بصرو عين أعشى وهو
 من يسيل دمه غالباً مع ضعف رؤيته وعين عمور وهو ذاهب حس إحدى العينين مع بقاء بصره فى
 الأخرى وعين أخفش وهو صغير العين المصروعين أعشى وهو من لا يبصر لئلا وعين أبهر وهو من
 لا يبصر فى الشمس لأن المنفعة باقية بأعين من ذكره ومقدار المنفعة لا ينظر إليه (قوله والشفتان)

أو بعدت وعظمت
 المؤنة والمشقة
 (قوله الواجب قيمتها)
 وقت وجوب التسليم
 من غالب نقد البلد
 وفى القديم الواجب
 عند عملهما فى
 النفس الكاملة
 ألف منقال ذهب أو
 اثنا عشر ألف درهم
 فضة (تنبيه)
 وكل عضو مفرد
 جال ومنفعة إذا قطعه
 وجب فيه دية كاملة
 مثل دية صاحب
 العضو إذا قتله وكذا
 كل عضو من جنس
 إذا قطعهما فقهما
 الدية وفى أحدهما
 نصفها فى قطع
 الأذنين الدية وفى
 أحدهما النصف
 ومثلهما العنان
 والشفتان

أى ومثلها أيضا الشئان في قطعهما معا دية كاملة وفي كل شفة نصفها عليا صكانت أو سفلى
 رقيقة أو غليظة صغيرة أو كبيرة وإنشالهما كقطعهما وفي شفتها بالان تحكومة ولو قطع شفة
 مشقوقة وجبت ديتها الاحكومة الشق (قوله والكفان بأصبعهما) أى ومثلها أيضا الكفان مع
 أصبعهما وأصبع مفرد مضاعف جميع الاصابع ففي قطعهما مع الاصابع دية واحدة فقط لانها
 كالعضو الواحد دليل قطعهما فى السرقة دليل قوله تعالى فاقطعوا أيديهما وفي قطع احدهما
 النصف وعمل ما ذكر ان قطعت من مفصل الكف وهو الكوع فان قطعت من فوق الكف وجب
 مع دية الكف حكومة كالمزنى بقوله مع أصبعهما اذ لم تقطعها معا بان قطعت الاصابع أو لائم
 بعينده قطعت الكف فكل حكمه ففي كل أصبع عشر الدية وفي الكف حكومة (قوله والقدمان
 بأصبعهما) أى ومثلها أيضا القدمان مع أصبعهما أى أصابعهما ففي قطعهما معا دية واحدة
 فقط وخرج بقوله مع أصبعهما اذ لم تقطع مع الاصابع بان قطعت الاصابع أو لائم بمدة
 قطعت القدمان فكل حكمه كالمزنى (قوله وفي كل أصبع) أى أصلية أما الزائدة ففيها حكومة وفي
 كل ثلاثة من أصابع السدين أو الاربعة من غير اسم ثلث العشر لان كل أصبع له ثلاث اُصابع لا
 لانها في ثلثه في ثلثه نصفها على النقط واجب الاصبع (قوله وفي كل سن) أى أصلية تامة
 منخورة غير مثقلة صغيرة كانت أو كبيرة بمضاه أو سودا من خر بغير الدية الأصلية الزائدة وهى الخارجة
 عن سمات الأسنان الأصلية فثلاثة نباتاتها فحقها حكومة كالأصبع الزائدة وبقيد التامة ولو كسر
 بعض الظاهر منها فبقية سقطه من الأرض وبقيد المشقوقة ما وقع سن صغير أو كبير بغير فنتظر فيه
 فان بان فسد الثلث فكل المشقوقة وان لم يتبين الحال حتى مات فقبحا الحكومة وبقيد غير المثقلة
 المثقلة أى المتحررة فان بطلت منفعتها فقبحا الحكومة وقوله خمس من الابل وهى نصف العشر
 قال فى المنهج وشرحمون قطعت الانسان كلها وهى اثنتان وثلاثون فصبا به وان زادت على دية فقبحا
 مائة وستون بعراوان اتحد الجاني لظاهر خبر عمر وولوزادت على ثنتين وثلاثين فهل يجب لما زاد
 حكومة أو لكل سن منه اذ سن وجهان بلائر جميع للثنتين وجميع صاحب الأنوار الاول والثقوى
 والبقيتين الثانى وهو الوجه (تمت) تجب دية كاملة فى ذهاب واحد من المعاني كالسمع والبصر
 والكلام والذوق والمعض وغيرهما تقدم اول الباب وتجب ايضا فى المارد وهو مالان من الأنف
 مشغلا على طرفين وحاجز وفي كل من الثلاثة ثلث الدية وفى العينين وهما العظميان اللذان تثبت
 عليهما الأسنان السفلى فان زال معهما شئ من الأسنان وجبت دية ايضا لان كلامهما له منفعة
 مستقلة وفى الجفون الاربعة ولو كانت لا عمى لان فيها جالا ومنفعة وتدخل حكومة الاهدا بديتها
 ولو أزال الاهداب فقط وجبت فيها حكومة كسائر الشعر ان فسد من بيتها لان القائمة بقطعها الزينة
 والجمال دون المقاصد الأصلية وان لم يفسد من بيتها وجب التعزير فقط ويجب ثلث الدية فى مأمومة
 وهى الجراحة التى تلخز بطة الدماغ ولا تخرقها وفى جافته وهى جراحة تنفذ الى جوف باطن بحبل
 للقتل أو البواء كبطن أو طريقه كصدور وفى ثلث لسان وثلث كلام ومامر من أحد طرفى الأنف
 أو الحاجز ويجب ربعها فى جفن واحد من جفون العين وفى ربع شئ مما مر كربع الاذن واللسان
 فتصل ان الزاجب فى دية غير النفس من الطسرف والجرح والمعنى قد يكون دية كاملة وقد يكون
 نصفها وقد يكون ثلثها وقد يكون ربعها وقد يكون نصف عشرها وقد يكون نصف عشرها وقد علت
 أمثلتها كلها فتنقن (قوله ولو ثبت القود للورثة الخ) شروع فى بيان مقتضى القود ومستوفيه
 (قوله العصبه) بدل من الورثة وهى كل من ليس له فرض مقدرة وقوله وذى الفروض الاولى
 وذوى بصغة الجمع وهم كل من له فرض مقدرة كالزوجة والام والاخ من الام (قوله بحسب
 رثهم) متعلق بثبت أى ثبت القود لجموع الورثة بحسب رثهم أى يوزع عليهم بحسب رثهم

والكفان بأصبعهما
 والقدمان بأصبعهما
 وفى كل أصبع عشر
 من الابل وفى كل سن
 خمس (و) يثبت
 (القود للورثة)
 العصبون ذى الفروض
 بحسب ارثهم المال

كالدقة فانها ثبتت لهم بحسب ذلك والقود ثبتت لهم بطريق التلقي عن الميت لا ابتداء على العقد
فاذا نفي عنه على مال تعلق به الدين وجهرته لان ذلك من جهة تركه لثبوت وقيل ثبتت لهم
ابتداء فلا ريب في الدين من المال الذي عني عليه في هذا (قوله ولو لمع بعد القرابة) غاية في بونه
لورثة أي ثبتت القود لهم بحسب ما قسم مطلقا سواء كان اؤنه ثابته لهم مع قرابته بغيره أو بعبدة
أو مع عدمهما أو أساسا جوارا أو متاعا مع رجوع الرجوع ثبوته لكل وارث بغيره أو تعصيب بحسب اؤنه
المال سواء اؤرث بنسب وان بعد كذا رحمه ان ورنائه ام بنسب كالأزواجين والمعتق والامام فمن
لا وارث له يستغرق انتهت (قوله كذا رحمه) تتميل لذي القرابة البعيدة وقوله ان ورنائه أي اذ
الرحم أي بان فقد أو باب الاستحقاق ولم ينظم بيت المال (قوله أو مع عدمها) أي القرابة (قوله
كأحد الأزواجين) تتميل للورثة العادمة للقرابة (قوله تنبيه) أي في بيان ما اذا كان المستحق
للقود غير كامل أو كان غائبا (قوله بحسب الجاني) أي بحسبه الجاني كما هو با من غير خوف على
طاسوني ولا حضور غائب ضبط الحق مع عنده مستغنى وانما توقف حسن الجاني لثبوتها
لأجل العمل على مله بالساحة فصار طاعة العمل كذا في القصة (قوله إلى كمال الصبي) أي فيستلزم
حتى يكمل بالبلوغ ومنه المحذور فمتناظر حتى يكمل بالافاق وانما انتظر ذلك لان القود للثبوت ولا
يحصل باستغناء غيره المصدق له من ولي أو حاكم أو نية الورثة فان كان الصبي والمجنون فقيرين
عناجين للنفقة حازولي المجنون غير الوصي العقول الدينة دون ولي الصبي لان غاية تنتظر بخلاف
المجنون وفي عرش ماله ولو استوفاه أي القود الصبي في حال صباه فينتهي الاعتداده وقوله من الورثة
أي حال كون الصبي من الورثة وقوله بالبلوغ متعلق بكامل (قوله وحضور الغائب) معطوف
على كمال أي وبحسب الجاني إلى حضور المستحق للقود الغائب وقوله أو اذنه أي الغائب لبيعة الورثة
في أخذ لقود (قوله فلا يخلو بكفيل) مفرع على قوله بحسب الجاني أي واذا كان الجاني بحسب أي
وجو با فلا يترك مطلقا من غير بحسب ضمان وقوله لانه أي الجاني وقوله دهر ب بضم العين مضارع
هرب بفتحها مثل طلب وقوله فيغتر الحق مفرع على الحرب (قوله والكلام الخ) أي
والكلام المذكور في الجاني من كونه بحسب إلى كمال الصبي أو حضور الغائب ولا يخلو بكفيل محله
في حان غير فاعط طريق (قوله اما هو) أي فاعط الطريق (قوله اذا تحتم قتله) أي بان أخذ المال
وقتل (قوله فيقتله الامام) في شرح الروض فاعط الطريق امره إلى الامام لقتله لكن يظهر ان
الامام اذا قتله يكون له الصبي الذي قتله أي فاعط الطريق لان قتله لم يقع عن حقه اه وقوله
مطلقا أي سواء كان المستحق صبيام لا غائبا ام لا (قوله ولا يستوفى القود الا واحدا الخ) أي ويقتنع
اجتماعهم على قتل أو نحو قتل ولا يجمعهم الامام من ذلك لوارثه لان فيه تعديا ومن ثم لم كان
القود بقوا فارقا جاز اجتماعهم كإصحابه بالقبض اه شرح مد وقوله او من غيرهم أي او واحد
من غير الورثة وبتنفيذ الغير في قود نحو طرف ولا يجوز ان يكون مستوفيه منهم لانه بما لا يفي ترديد
الا آفة تشدد عليه (قوله بتراض منهم) أي من الورثة كلهم اذا كان المستوفى واحدا من غيرهم وقوله
أو من باقهم أي الورثة اذا كان المستوفى واحدا منهم فالكلام على سبيل التام غير المرتب (قوله
أو بقرعة بينهم) معطوف على بتراض وما ذكره يختص بما اذا كان المستوفى واحدا منهم أي
ويستوفى القود واحدا منهم بقرعة اذا لم يتراضوا أي يتفقوا على شيء أو إرادة التماس مع شرح الرمي
وليتفقوا على مستوف لهوا لا بان لم يتفقوا على مستوف وقال كل انما مستوفيه فقره يجب على الامام
فعلها بينهم فمن عر حله استوفى باذن الحاكم له منعه وطلب الاستيفاء بنفسه بان يقول لا تستوف
وانما استوفى انتهت (قوله ولو بدار الخ) المقام للتفرع أي فلو أصرع أحد المستحقين في القتل من غير
اذن الباقين (قوله فلا قصص عليه) أي على المبادر لان له حقا في قتله في هذه الحالة قال في النهاية

ولو لمع بعد القرابة
كذا رحمه ان
ورنائه أو مع عدمها
كأحد الأزواجين
والمعتق وصبيته
(تنبيه) وبحسب
الجاني إلى كمال الصبي
من الورثة بالبلوغ
وحضور الغائب أو
اذا فلا يخلو بكفيل
لانه قد يهرب فيفوت
الحق والكلام في
غير فاعط الطريق اما
هو اذا تحتم قتله
فيقتله الامام مطلقا
ولا يستوفى القود الا
واحدا من الورثة
أو من غيرهم بتراض
منهم أو من باقهم
أو بقرعة بينهم اذا لم
يتراضوا ولو بادر
أحد المستحقين فقتله
عالمنا محريم المبادرة
فلا قصاص عليه
ان كان

ثم لو حكاكم عنهم من المبادرة بقتل جرما أو باستقلاله بقتل جرما كالوجهل تخريم المبادرة اه
ومنه في النفقة (قوله قبل عقومته) أي من المبادر بالقتل وقوله أو من غيره أي أو قبل عقوم غيره
من بقية الورثة (قوله والأقلمة التقصاص) أي وإن لم يكن القتل قبل العقومته أو من غيره بأن
كان بعده فيجب على المبادر من المستحقين التقصاص والمستحق له ورثة الماني الذي يورثه بقتله ولقطة
ورثة المني عليه أو لأقسط الدية من تركته لغوات التوديع واختبارهم (قوله ولو قتل) أي الماني
من غير اذن المستحقين (قوله أخذ الورثة) أي ورثة المني عليه أو لا (قوله من تركه الماني) أي لانه
هو القاتل لمورثهم فهو المطالب بالحق وقوله لا من الأجنبي أي لا تؤخذ من الأجنبي لانهم ليس لهم
حق عليه والحق إنما هو لورث الماني على الأجنبي الذي خني عليه فلما أن يقتض منه أو يعفو عنه
(قوله ولا يستوفى الخ) أي لخطره واحتياجه إلى النظر لاختلاف العلماء في شروطه قال في شرح
المنهجي ثم لا يحتاج إلى الرقيق في رقبته إلى الأذن ولا مضطر لا كل من له عليه قودولا منفردا لراه أحد
ويعرض الأنبات اه وقوله لا ياذن الامام ويتعين عليه أن لا ياذن الألعاف بالاحتفاء أهل له أما
غير العارف أو غير الأهل ككاشيخ والزم والمراة فلا ياذن له في الاستفتاء وقوله أو أناته أي الذي
تناولت ولايته إقامة الحدود عليه اه مر (قوله فان استقل) أي المستقى وقوله به أي بالقود وقوله
عزراي عزرو الامام التمسز بالانق معلى حسب ما يراه (قوله نفقة) أي في حكمه ماني في الجراذا
أشرفت السفينة على الفرق من جواز اللقاء أو وحوه و- وصل الكلام على ذلك أنه اذا أشرفت
سنة بنفقهام متاع وركاب على فرق وخيف غرقها بما فيها يجوز طرح متاعها عند توهم النجاة بان
استدلاله وقرب الناس ولم يغدا اللقاء الا على بدو أو عند غلبتهن النجاة بان لم ينش من علم
الطرح الا نوع خوف غير قوى حفظ الروح ويجب طرح ذلك عند غلبته النجاة مع قوة الخوف لو لم
يطرح وينبغي للمالك اذ انولى اللقاء بنفسه أو غيره بأنته العام له تقديم الاخف قيمة من المتاع والحيوان
حفظ المال حسب الامكان فان لم يق من وجب عليه اللقاء حتى حصل الفرق وهلك شيء أو أتم ولا
ضمان (قوله يجب عندهم الحيوان) أي شدة اضطرابه بسبب كثرة الامواج فيه وتعرض المؤلف
لحالة التوجوب ولم يتعرض لحالة الجواز وقد علمنا في الحاصل المائر (قوله وخوف الفرق) أي خوفا
قويا بحيث يغلب الملاك لو لم يطرح ولا فلا يجب كما علمت (قوله اللقاء) فاعل يجب (قوله من المتاع)
بيان لغیر الحيوان (قوله لا سلامة الخ) عليه لو جوب اللقاء غير حيوان أي يجب اللقاء لاجل سلامة
حيوان محترم ولو كذا (قوله والقاء الدواب الخ) معطوف على القاء غير الحيوان أي ويجب القاء الدواب
لاجل سلامة الأذى المحترم (قوله ان تعين) أي القاء الدواب بان لم يكن في دفع الفرق غيره فان أمكن
غيره في دفع الفرق لم يجب بل لا يجوز اذ في فرض وشرحه وقوله لدفع الفرق أي فرق الأذى
المحترم (قوله وان لم ياذن المالك) غايته لو جوب اللقاء في الصورتين أي يجب اقامه ما ذكر من المتاع
أو الدواب سواء لم ياذن المالك لهما فيه أو لم ياذن لانه يضمن الملقى فيما اذا كان بغیر الاذن كما صرح
به (قوله أماله المهدر) مفهوما محترم الذي هو قيد في الحيوان وفي الأذى (قوله تحريم) أي وككلب
عقور وتارك الصلاة بعد أمر الامام وقاطع الطريق (قوله ولا يلقى) أي في البحر وقوله لاجله أي
المهدر وقوله مال مطلقا أي سواء كان متاعا أو دواب (قوله بل ينبغي أن يلقى هو) أي المهدر قال في
التعفة ونو يذهب في الأذى انه لو كان ثم أسرى وظهر للامام المصلحة في قتلهم بدأهم قبل المال اه
وقوله بل أهم أي في القائم في البحر قبل المال (قوله لاجل المال) أي سلامته (قوله ويحرم القاء
السيد لا الاحرار) أي سلامة الاحرار وكذلك يحرم القاء كافر مسلم وجاهل لعلم متبحر ولوا نرد وغير
شريف لشرف لا شرف الجميع في أصل التكريم وان تفاوتوا في الصفات وحينئذ فيكون كلهم
فاما ان يغرقوا كلهم أو يسلموا كلهم (قوله والدواب الخ) أي ويحرم القاء الدواب لاجل سلامة مالاروح

قبل عقومته أو من
غيره أو اقل عليه
التقصاص ولو قتل
أجنبي أخذ الورثة
الدية من تركته
الماني لا من الأجنبي
ولا يستوفى المستحق
القود في نفس أو
غيره الا ياذن الامام
أو نائبه فان استقل
به عززه (نفقة) اه
يجب عند حصان
البحر وخوف الفرق
القاء غير الحيوان من
المتاع لسلامة حيوان
محترم والقاء الدواب
لسلامة الأذى
المحترم ان تعين لدفع
الفرق وان لم ياذن
للمالك أماله المهدر
كثير في وزن حصان
قلنا بل لاجله مال
مطلقا بل ينبغي أن
يلقى هو لاجل المال
كما قاله شيخنا ويحرم
القاء السيد لا الاحرار
والدواب لا لاروح

له من الائمة (قوله ويضع ما أتاه) أي من غير الحيوان لاجل سلامة الحيوان المحترم ومن اللواب لاجل سلامة الائمة المحترم ولا يتألف الضمان لعدم الاتصاف في الاتصافاته واجب مطلقا كما صرح به لان الاتصاف وعدمه يتساق فيه ما لا يتساق في الضمان لانه من باب خطاب الوضع (قوله ولو قال) أي شخص من ركب السفينة وقوله لا ترى شخص آخر غير المالك وقوله ألق الخ الجملة مع قول القول وقوله متاع زيد نوح به ما لوقاله ألق متاعك وعلى ضمانه فاعلم ان الاتصاف ضمانه وان لم يكن له في السفينة شيء لم يحصل النجاسة لانه نفس اتلا فافترض بجميع يعرض فصار كونه اعتق حسداً على بكذا فاعتق بخلاف ما لو اتصاف على قوله ألق متاعك ففعل فلا ضمان ويشترط لضمان الاتصاف شرطان أن يخاف الغرق وأن لا يتحصن المالك بغيره فائدة الاتصاف بان يتحصن بها النفس أو اجسدي أو أحدهما مع المالك (قوله ضمانه الملقى) أي لانه المباشر للاتصاف قال في الحنفية: ثم إن كان الأمر أعمياً بما يقتضيه وجوب طاعة أمره ضمن الاتصاف لأن ذلك آتاه اه (تنبيه) قال في المفتي سكت المصنف عن المضمون أهو التمسك ولرؤية القرض أو التمسك في المثل والتمسك في التمسك أو التمسك مطلقا فاهم كلامهم الأخير وإن كان الملقى مثلياً ورعيه البلقين لما في إيجاب التمسك من الإجماع وبزعم في الكفاية بالوسط ووجهه الأذرع وهو كما قال شخصي أو جهة من كلام البلقين خلافاً لبعض المتأخرين وتعتبر فيه الملقى حيث أو جهته قبل جهته البصر لاقعة حيث قد تصرف وفي الأرض وشرحه مانعه فرع لولف البصر الملقى فيه على الساحل وظفر نابه أنه المالك واسترد الضامن منه عين ما أعطى إن كان باقياً وبذلك إن كان تألفاً ما سوى الأرض الحاصل بالفرق فلا سترده اه (قوله فرع ألقى أو اسحق الخ) عبارة الحنفية في فصل عدة الحامل فرع اختلاف في التسبب لاسقاط ما لم يصل لحد نفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوماً والذي يقصده وفافان العمد وغيره المحرمة ولا يشكل عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما ما إن حال نزوله محض جالدياً فيما للحياة وجهه مختلفا بعد استقراره في الرحم وأخذ في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالامارات وفي حديث مسلم أنه يكون بعد اثنين وأربعين يوماً أي ابتداء كبر في البقرة ويحرم استعمال ما يقطع الحمل من أصله كما صرح به كثير وهو ظاهر اه والذي رجحه رده بعد نفخ الروح يحرم مطلقاً ويجوز قبله ونص عبارته في باب أمهات الأولاد به كلام قال الدمي لا ينجي أن المرأة قد فعل ذلك بصعل زناً وغيره ثم هي أما أمه فعلت ذلك بأن مولها هو الواطئ لها وهي مسئلة الفراق أو بآذنه وليس هو الواطئ وهي صورة لا ينجي والنقل فيها عجز وفي مذهب أبي حنيفة شهر في فتاوى فاضلهم وغيره أن ذلك يجوز وروى تكلم الفرائد على ما في الأحياء بكلام متين غير أنه لم يصرح بالتحريم اه والراجح تحريمه بعد نفخ الروح مطلقاً وجواز قبله اه (قوله يحمل سقى أمته) الامة ليست بقيد كما يعلم ذلك من عبارة الحنفية في السكاح ونص عبارته واختلفوا في جواز التسبب إلى الغاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فقال أبو اسحق المرزوي يجوز زلق النطفة والعلق وتقل ذلك عن أبي حنيفة الخ اه (قوله طلقاً) المراد بالاطلاق هنا وفيها ما يميل إلى طلقه والمضغ وده لهما مدنف في روح (قوله وكلام الأحياء يدل على التحريم) أي وليس صريحاً فيه وعبارته بعد أن قرأ العزل خلاف الأولى وليس هذا كالتصحيح والوادي قتل الأمهات لانه حنابلة على وجود حاصل فأول مراتب الوجود وقع النطفة في الرحم فستلج بماء المرأة فاستادها حنابلة فأن صارت علقة أو مضغاً فالحنابلة أغش فإن نفخت الروح واستقرت الخلقة زادت الحنابلة فتعاضت اه (قوله قال شخصي الخ) عبارته فرع ألقى أو اسحق المرزوي يحمل سقى أمته لستط ولدها ما دام علقة ومضغو وبأن الحنفية فقالوا يجوز مطلقاً وكلام الأحياء يدل على التحريم مطلقاً وهو الأوجه كما روي في فصل عدة الحامل وقد علمت عبارته أنه (قوله حاشية) أي في بيان وجوب الكفارة (قوله يجب الكفارة الخ) أي لقوله تعالى ومن قتل

فهو يضع ما أتاه بلا
أذن ماله ولو قال
لرجل ألق متاع زيد
وعلى ضمانه أن
مالك تفعل ضمانه
للملقى لا الاتصاف (فرع)
أفنى أبو اسحق
المرزوي يحمل سقى
أمته دواء لاسقط
ولدها ما دام علقة
أو مضغو وبأن
الحنفية فقالوا يجوز
مطلقاً وكلام الأحياء
يدل على التحريم
مطلقاً قال شخصي وهو
الأوجه (حاشية)
يجب الكفارة على
من قتل

مؤمناً خطاً فحضر رقة مؤمنة وخبروا إليه أن الاستع قال أتينا إلى النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل فقال اعتقوا عنه رقة بعث الله بكل عضو منها عضواً منه من النار وأما روادود وصحبه الحاكم وغيره وقوله على من قتل أي على كل قاتل ولو كان كافراً غير حرى أو صيباً أو مجنوناً أو عبداً أو أمة ولا فرق في القتل بين أن يكون مباشرة أو تسبب أو شرط فدخل فيه شاهد الزور والمكره بكسر الهمزة وفتح الراء وحرف ينزعه وانا واعلم أنه لا كفارة في القتل بالحال كان توجه ولي بجعله إلى الشخص فقتله كما أنه لا ضمان فيه بقود ولا دية كإمر من الثقة ولا في القتل بالدماء كما تقتل ذلك من جماعة من السلف قال مهرا بن ميمون حدثنا عبد الله بن جابر بن مطرف بن عبد الله بن الشخير أنه كان يمشي وبين رجل كلام فكتب عليه فقال مطرف اللهم إن كان كاذباً فامته نقر ميتاً فرفع ذلك إلى زياد فقال قتلت الرجل فقال لا ولكنك دعوته وافقت أحداً ولا في القتل بالعين كما لا ضمان فيه بالقود ولا دية كإمر وإن اعترف به وإن كان ذلك حقاً وينسب للامام حبس العائن أو أمره بلزوم يمشي برقة من بيت المال ما يكفيها إن كان فقيراً إلا ضرره أشد من ضرر الهجوم الذي منعه عمر من مخالطة الناس وينسب للعائن أن يدعو لعين إن يقول له بسم الله ماشاء الله لا حول ولا قوة إلا بالله اللهم بارك فيه ولا تضره أو يقول حصنتك بالحي القيوم الذي لا يموت أبداً ودفعته عنك السوء بالحق لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وهكذا ينبغي للإنسان إذا رأى نفسه سليماً وأحواله مستقيمة أن يقول ذلك ولو في نفسه وكذلك ينبغي للشيخ إذا استكثر تلامذته أو أوسعن حالهم أن يقول ذلك ومنه الولد في ولده وفي الأثر كما رآه هذا ذكر الامام أبو محمد القاضي حسين من أصحابنا رحمه الله في كتابه التعليل في المنهج قال تكرر بعض الابنیه صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين إلى قومه يوم فاستكثرهم وأعجبهم فمات منهم في ساعة سبعون ألفاً فوحى الله سبحانه وتعالى إليه أنك عنهم ولو أنك أذعنتهم حصنتهم لمهلكوا قال وباي شيء أحصنهم فأوحى الله تعالى إليه تقول حصنتك بالحي القيوم الذي لا يموت أبداً ودفعته عنك السوء لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قال الملق عن القاضي حسين وكان عادة القاضي رحمه الله أن انظر إلى أصحابه فأعجبه سمعهم وحسن حالهم حصنتهم هذا المذكور اهـ (قوله من يجرم قتله) أي من كل نفس معصومة عليه فدخل فيه نفسه لا إتهما معصومة عليه وعبد نفسه ودخل أيضاً الزاني المحسن ونحوه من كل ماهر إذا كان هو أي القاتل مهدياً رامة لما أنه معصوم بالنسبة لئله وخرج به الحري في وكل مهدي إذا لم يكن القاتل مثله وباغ وصائل ومقتص منه قتله المستحق فلا كفارة في قتله كما لا ضمان فهم بقود ولا دية كإمر (قوله خطاً كان) أي القتل وقوله أو عبداً أي أو شبه عبد لكن يجب في الخطأ على التراضي وفي العمد شبهة على الفور نداء كاللائم (قوله وهي) أي الكفارة وقوله عتق رقة أي اعتاق رقة أي مؤمنة شائعة من العيوب الخفية بالعمل والكسب (قوله فإن لم يجد) أي الرقة بشر وطها والمراد لم يجد لها حساباً ففقد أو شرعاً بان وجدها با أكثر من ثمن مثله أو وجدها بثمن وعجز عنه وقوله فصيام شهرين أي فعله صيام شهرين مع التيقو بشرط فيها ما مر في باب الصوم من تعيينها وتعيينها بكونه من الكفارة ولا يشترط نية التتابع على المتقدمان بحرف الشرع من الصيام فلا اطعام على الأصح نعم لو مات أطعم عنه بدلاً من الصوم الواجب كإمر في باب الصوم وقوله متتابعين أي بأن لا يفصل بين أيام الصوم فاصل فيقطع التتابع بفطر يوم ولو بعد ذلك بأن في الصوم كرض بخلاف العذر الذي ينافي كعتون وحض ونفاس فلا يقطع التتابع وإعلم أن صوم الغرض من حيث التتابع وعده ثلاثة أنواع الأول ما يجب فيه التتابع وهو صوم رمضان وكارة الظهار وكفارة العتق وكفارة الجماع في نهار رمضان بمجموع صوم النذر الذي شرط فيه التتابع الثاني ما يجب فيه التفريق وهو صوم الختم والقرآن وفوات النسك وترك الواجب فيه وصوم النذر المشروط فيه

من يجرم قتله خطاً
كان أو عبداً وهي
عتق رقة فإن لم يجد
فصيام شهرين
متتابعين

انتهى في الثالث ما يجوز فيه الاثران وهو قضاء رمضان وكفارة الجماع في النسيك وكفارة الجعن
وفدية الخلق والصدقة والشجر واللبس والطيب والاحصار وتقليم الاظفار ودهن غبر الرأس أو
اللبية في الاحرام وصوم النذر المطلق والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب في الردة) *

أى في بيان احكامها اذا نالته واحتبنا جميع المسلمين منها وانما ذكر هذا الباب بعد ما قبله لانه
جناية مثله لكن ما تقدم من أول الجناية الى هنا متعلق بالنفس وهذا متعلق بالدين واخره جناية دم
وان كان هذا أهم لكثرة وقوع ذلك اه ع ش وحاصل الكلام على أنواع الردة انها تنقسم في ثلاثة
أقسام اعتقادات وأفعال وأقوال وكل قسم منها ينشعب شعبا كثيرة فمن الأول الشك في الله أو في
رسالة رسوله أو في شيء من القرآن أو في اليوم الآخر أو في وجود الجنة أو النار أو في حصول الثواب
للطيع والعقاب للعاصي أو في ما هو مجمع عليه مما هو معلوم من الدين بالضرورة أو اعتقاد قدس صفة
من صفاته تعالى أو تحليل ما هو حرام ومن الثاني السجود لصنم أو صنم أو مخلوق آخر ومن الثالث
قوله لمسلم يا كفر أو يا هديم الدين قاصدا بالاول ان دينه الملتبس به وهو الاسلام كفر وبالثاني
ان ما هو منصف به لا يسعى ديننا وقوله لو آخذني الله بترك الصلاة مع ما تافيه من المرض والشدّة

فلا يفي أو قوله أنا أفضل بغير تقدير الله عندنا من يقول فعلى هذا ينقد ر الله تعالى أو قوله لو
شهد عندى جميع المسلمين ما قبلتهم استهزأ بهم ومضرة أو قوله لا فتى عندنا طعنه جواب سؤال
استفتاه فيه أى شيء هذا الشرع ويرى الجواب استغناء بالشرع أو قوله وقد ارى بحضور مجلس علم
أى شيء يعمل بمجلس العلم أو لعنة الله على كل عالم قاصدا الاستغناء ان لم يرد الاستغراق والام
يشترط الاستغناء لشموله الانبياء والملائكة أو قوله يكون الاسعد قواد ان صليت اوصيت اوما
أصبت خيرا من ذلك أو الصلاة لا تصلح لي قاصدا بذلك الاستغناء أو الاستهزاء أو قول مريض
طال مرضه توفي مسلما أو كافرا ان شئت أو قول معلم الصبيان اليهود خيرا من المسلمين لانهم يقضون
حق معلمى اولادهم لكن ان قصد التحريم المطلقة وما يجتنى منه الكفر والمعاذ ان الله تعالى يتم رجل
اسمه من اسمه الذى صلى الله عليه وسلم ذا كرا النبي والكلام بكلام الدنيا عند سماع قرآن أو
اذان أو قوله لا تقرأه هؤلاء كالأول أو قوله لا صلح وجهه كالخنزير أو أنار يد المال سوا مكان من حلال
أو حرام وأعلم انه يجري على السنة العامة جله من أنواع الكفر من غير ان يعلموا انها كذلك فخص
على أهل العلم ان يبينوا لهم ذلك لعلهم يحسنونه اذا علموا لئلا يحبط أعمالهم ويخلون في أعظم
العذاب وأشد العقاب ومعرفة ذلك أمر مهم جدا وذلك لان من لم يعرف الشر يقع فيه وهو لا يدري
وكل شر سببه الجهل وكل خير سببه العلم فهو النور والمين والجهل بسنن القرآن وقد استوفى الكلام
على جميع أنواع الردة ببيان المختلف فيه منها والتفق عليه من جرف كتابه المعنى بالاعلام بقواطع
الاسلام من أركانها لا طاعة لجميع ذلك فعليه بالكتابة المذكورة (قوله الردة لغة الرجوع) أى عن
مطلق شيء الى غيره سواء كان رجوعا عن الاسلام الى غيره وهو الكفر أو عن شيء آخر الى غيره فالهوى
اللفظي أعم من الشرعي كما هو الغالب (قوله وهى) أى الردة وقوله أخفى أنواع الكفر أى اغفلت من
غيرها من بقية أنواع الكفر وذلك لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فميت وهو كافر الآية وقوله
تعالى ومن يرتد غير الاسلام ينفل من قبل منه وتخير الجنازى من بدل دينه فاقتلوه (قوله ويحبط
بها العمل) أى الحاصل منه قبل الردة فكانه لم يعمل شيئا ويرتب على ذلك وجوب مطالعته به في
الآخرة وقوله ان اتصل بالموت فان لم يتصل به بان أسلم قبله فلا يحبط بها العمل وانما يحبط بها
ثوابه فقط فيعزله العمل بمجر دافع الثواب ويرتب على ذلك انه لا يحبط عليه قضاؤه ولا يطالب به في
الآخرة (قوله فلا يجب اعادته) مفرغ على مفهوم قوله ان اتصل بالموت وهو فان لم يتصل

• (باب في الردة) •
(الردة) لغة الرجوع
وهى الخش أنواع
الكفر ويحبط بها
العمل ان اتصل
بالموت فلا يجب اعادته
عبادته التى قبل

بالموت فلا يحيط عمله فلا يجب اعادته ولعله سقط هذا اللفظ من النسخ (قوله وقال أبو حنيفة يجب
 أي الاعادة لانها يجب بها عند العمل مطلقا ولم يتصل بالموت (قوله وشرا) معطوف على آفة
 (قوله قطع مكاف) من اضافة المصدر لفاعله وتخرج به الكفر الاصل فلا يسي ردوه في تقارقه في
 أو وممن أن المرتد لا يقر بدينه فلا يقبل منه الا الاسلام وانه لزم احكامنا لان ايمانه لمسا
 بالاسلام وانه لا يرد مع نكاحه ومنها تحريم ذبيحته ولا استقراره ملك ولا ينادى ولا يمين عليه
 ولا يرث ولا يورث بخلاف الكافر الاصل في جميع ذلك (قوله فقلوا) أي زيدا أي لا تأخذ بها وقوله
 من صبي ومجنون أي وسكران غير متعد بكرة (قوله ومكره عليها) أي وتلقون من مكره عليها القول
 تعالى الأمن أي كرم قوله مطمئن بالإيمان (قوله اسلاما) أي دوام اسلام وهو معقول قطع وتخرج به
 قطع الصلاة ونحوها فلا يسي رد (قوله بكفر) متعلق بقطع وقوله عز ماتمير تحول من المضاف
 والاصل بعزم كفر (قوله حالا أو مالا) يعني ان العزم على الكفر يقطع الاسلام سواء عزم أن يكفر
 حالا أو عزم أن يكفر غدو مثل العزم عليه التردد فيه فيكفر به أيضا (قوله فيكفر به حالا) أي فيكفر
 بعزمه على الكفر في المآل أي المستقبل حالا (قوله أو قولاً أو فعلاً) معطوفان على عزماهما
 منصوبان على التمييز أيضا لان المعطوف على غير تمييز وهما محمولان عن المضاف أيضا والتقدير أو
 قول كفر أو فعله وقد علمت بعضا من الاقوال المتكثرة في الافعال كذلك ومن الاول أيضا غير ما تقدم
 ان يقول الله ثالث ثلاثة ومن الثاني غير ما تقدم ان باقي معهما أو كتب لم شرعي أو ما عليه اسم
 معظم في آخره ولو لم يظهر وأما ضرب القصة مثلا للاولا الذين يتبعون منه بالواهم أو منهم بها
 من بعد فقل عرش الظاهر انه ليس كفر لان الظاهر من حال القصة انه لا يزال الاستغفار بالقرآن
 ثم يبنى حرمة لا شعاعه بعدم التعظيم كما قاله جبال الروح بالكراسة على وجهه (قوله باعتقاد الجار
 والمجرور متعلق بمحذوف صفة لما قبله وظاهر عبارته ان الاعتقاد هو ما بعده من العناد والاسْتِهْزَاء
 مختصان بالقول والفعل وليس كذلك في الثاني الثلاثة أيضا في العزم على الكفر كما صرح بذلك في
 القصة والها بغير مع عليه يكون مع اعتقاد أو عناد أو استهزاء أو قال بعضهم لا يذهب الاستهزاء في
 العزم وقوله أي معه أو ادان بالاعتقاف مع (قوله أو مع عناد) أي بان عرف انه الحق باننا أو امتنع أن
 يقر به كان يقول الله ثالث ثلاثة أو يبعد لصم عناد الذين يخاصهم مع اعتقاد ان الله واحد وان
 اليهود لا يكون الله (قوله أو مع استهزاء) مثل من للاستهزاء في القول بما اذا قيل له قل انك كافر
 فانه سنة فقال لا أفعله وان كان سنة أو لو حاق بالتي ما قبلته بالمرد بالغة في تبعيد نفسه أو طلق
 فان التبادر منه التبعيد كما اتفق به والدرجة الله تعالى تعال السكبي في انه ليس من التنقص قول من
 سئل في شيء لوجه في جبريل أو الذي ما فعلته اه (قوله بخلاف الخ) مقابل قوله باعتقاد به معه أي
 ان هذه الثلاثة أعني العزم على الكفر أو قوله أو فعله تنقطع بالاسلام ويحصل بها الرد بالاعتقاد أو
 العناد والاسْتِهْزَاء أما اذا لم يقتصر بها بل اقتربت بسبق لسان أو حكاية كفر أو غير ذلك فلا تنقطع
 الاسلام ولا يحصل بها الرد وقوله ما لو اقترن بها أو اقعة على الثلاثة الاول أعني العزم والقول والفعل
 وضرب به بعد علمه أو قوله كسب لسان الخ تمثيل لما يخرج به عن البعير وقوله أو حكاية كفر أي
 كثر غيرة كان يقول قال فلان أنا الله مثلا وقوله أو خوف أي كان يكون في بلاد الكفر وأمره
 بالسجود لصم فجعله خوفا منهم أن يقتلوه ولم يسجدوا مثل ما ذكر من سبق لسان وما بعده
 الاجتهاد فيما لم يقم الدليل القاطع على خلافه كاعتقاد المعتزلة عدم رؤو به الباري في الآخرة أو عدم
 هذا القول أو تعميمه فلا يكفر ون بذلك لانه اقترن به اجتهاد (قوله وذا قول الولي) أي مثل ما اقترن
 به ما يخرج من الرد قول الولي في حال غيبته أنا الله فلا يقبل لعدم تكليفه حينئذ بعبادة المغني
 وتخرج بذلك من سبق لسانه الى الكفر أو أكره عليه فانه لا يكون حر يد أو كذا الكلمات الصادرة

الرد وقال أبو حنيفة
 يجب وشرا (قطع
 مكاف) مختار قلوا
 من صبي ومجنون
 ومكره عليها اذا
 كان قلبه مؤمنا
 (اسلاما بكفر زما)
 حالا أو مالا فيكفر
 به حالا (أو قولاً أو
 فعلاً باعتقاد) لذلك
 الفعل أو القول أي
 معه (أو مع) (عناد)
 من القائل أو الفاعل
 (أو مع استهزاء)
 أي استغفار بخلاف
 ما لو اقترن به ما يخرج
 من الرد كسب
 لسان أو حكاية
 كفر أو خوف قال
 شيخنا كسبه وكذا
 قول الولي حال غيبته
 أنا الله ونحوه مما وقع
 لائحة من المعارف
 كابن عربي واتباعه

من الأولياء في حال غيبتهم وفي أمالي الشيخ ابن عبد السلام الولي إذا قال أنا الله عز العزير
 الشرعي ولا ينافي الولاية بالأهم غير معصومين وينافي هذا قول التشيع من شرط الولي أن يكون
 محمداً فلا يكون من شرطه أن يكون معصوماً فكل من كان للشرع عليه اعتراض فهو مغرور
 مخادع فالولي الذي تواتر أفعاله على الموافقة وقد نسل ابن مريم بن الحسين الملاحم قال أنا الحق
 قد وقف فيه وقال هذا رجل خفي على أمره وما أقول فيه شياً أو حتى يكفر بذلك القاضي أبو عمرو والجبند
 وقفها عصره وأمر المقدور بنصر به الفسوط فإن مات والأضراب القساوى فإن لم يمت فخطت يده
 ورجلاه ثم ضرب عنقه ففعل به جميع ذلك المستحقين في ذى الحجة سنة تسع وثلاثمائة والناس مع
 ذلك يختلفون في أمرهم فمنهم من يبالغ في تعظيمهم ومنهم من يكفره لأنه قتل بسيف الشرع ويرى ابن
 المقرئ تباعد عنه على كفر من شئت في كفر طائفة كان عري الذين تظاهر كلامهم عند غيرهم الاتحاد
 وهو بحسب ما فهموه من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء على اصطلاحهم إذا لفظ المصطلح
 عليه حقيقة في معناه الاصطلاحي مجازي غير المعتبر لمنهائهم معتقدهم صحيح وأما من اعتقد
 ظاهرهم من جهة الصوفية فإنه يعرف أن اسطر على ذلك بعد ترفقه صار كافراً اه وفي شرح الروض
 به كلام والحق أن هؤلاء أي الطائفة كان عري في مسكون أخبار وكلامهم جار على اصطلاحهم
 كسائر الصوفية وهو حقيقة عندهم في رأيهم وإن افترق عن غيرهم من أولئك فظاهره عنده كفر
 إلى تأويل إذا لفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه الاصطلاحي مجازي غير فاعتقد منهم لمعناه معتد
 لمعني صحيح وقد نص على ولا يثبت أن عري في جماعة علماء عارفين بالله منهم الشيخ ناج الدين بن عطاء
 الله والشيخ عبد الياقوت ولا يقدح فيه في طائفة تظاهر كلامهم المذكور عند غير الصوفية لما
 قلناه ولا به قد يصدر عن العارفين بالله إذا استغرق في بحر التوحيد والعرفان بحيث تشغل ذاته في
 ذاته ومصفاته في صفاته ويبعد عن كل ما سواه عبارات تشرع بالحلول والاتحاد لقعود العارفين
 بيان طاله الذي ترقى أو ليست في شيء منها كما قاله العلامة السعد التفتازاني وغيره اه وفي
 حاشية الامري في عبد السلام الناس في التوحيد متفاوتون فالعامة الإسلامية انصهر وأعلى علم
 ظاهره لا الله والله ومنهم من ترقى إلى معرفة ما يمكن بالبراهين الفكرية ومنهم من فتح عليه أمور
 وجدانية ومنهم من ذاق السكينة بالله وبالله فرضي بكل شيء من هذه الحشمة كما سبقت الإشارة
 إليه خبره ومنهم من غاب عن المعارف وتوغل في سكره حيث قال أنا الله أو ما في الحشمة لا الله أو ما في
 الكون إلا الله فمنهم من عذرهم بذلك ومنهم من عاقبهم بالسكينة على خبر أن شاء الله تعالى حيث
 صح الأصل اه (قوله وما وقع) مستند أخبره غير مراد به ظاهره والمعنى أن ما وقع في عبارات القوم
 مما يؤهم الكفر كالكمالات للتقدم غير مراد به ظاهره بل له معنى صحيح عندهم اصطلاحاً اه
 (قوله كاللجني على الوفيين) أي المتورين البصيرة (قوله نعم يحرم الخ) استدراك على كون
 ما وقع من هذه الطائفة غير مراد به ظاهره بل له معنى صحيح عندهم (قوله مطالعة) فاعل يحرم
 فانها) أي مطالعة كتبهم وقوله مزلة قدم أي موضع زللها والمراد من مطالع كتبهم وهو لا يعرف
 حقيقة اصطلاحهم بكون ذلك سبباً في زلله وتروجه عن سنن أهل الحق والاتباع فامة إلى سنن
 أهل البدع والضلالة (قوله ومن ثم) أي ومر أجل انهارت مزلة قدم (قوله وقول ابن عبد السلام
 الخ) عبارة القصة وقول ابن عبد السلام يزدولي قال أنا الله ولا ينافي ذلك ولا به لأنه غير معصوم
 فيه نظراً لأنه إن كان غائباً فهو غير مكلف بالحرز كما لو لم يقبل ولا فهو كافر ويمكن جهة على ما إذا
 شككت في حاله في غير رفقته ولا يتكلم عليه بالكفر لاحتمال عذره ولا يعلم الولاية لأنه غير معصوم
 اه (قوله وذلك) أي المكفر قولا أو فعلاً أو عزماً لكن الامثلة التي ذكرها بعضها بناسب الأول
 وبعضها بناسب الثاني وبعضها بناسب الثالث فتسكون على التوزيع وقوله كني صانع أي وجوده

بحق وما وقع في
 حازتهم مما بهم
 كفر اغبر مراد بظاهرة
 كاللجني على الوفيين
 نعم يحرم على من لم
 يصرف حقيقة
 اصطلاحهم وطريقهم
 مطالعة كتبهم فانها
 مزلة قدم له ومن ثم
 ضل كثير ونعتروا
 بظواهر ما وقع قول ابن
 عبد السلام يعز
 ولما قال أنا الله فيه
 نظراً لأنه كاف
 مكلف وهو كافر
 لاحتمال وإن طاله حال
 القضية المسانعة
 لتكليفه في وجه
 لتعزير اه وذلك
 (كفي صانع)

وهو الله سبحانه وتعالى والذي في الصانع البهيمية وهم طائفة ترعون ان العالم لم يزل موجودا كذلك بالاصنام ومنه في صفة من صفاته الواجبة له تعالى اجامعا كالتمس والبقاء ونكر لفظ صانع لانه هو الوارد في حديث الطبراني والحاكم اتقوا الله فان الله فاتح السموات والارض (قوله ونبي) أي نبوته والمراد نبي من الانبياء الذين يجب الايمان بهم تفصيلا وهم الخمسة والعشرون المذكورون في القرآن وقد تلهمهم بعضهم في قوله

حتم على كل ذي التكليف معرفة * الانبياء على التفصيل قد علموا

في تلك جهنماتهم تسعة مائة * من بعدهم وبقي سبعة وهم

ادريس هود شعيب صالح وكذا * ذوالكفل آدم المختار قد ختموا

(قوله أو تكذبه) أي نبي من الانبياء ومثل التكذيب تنقيصه بأي متقص كان كأن صغره به مد احتقره ومنه تكذيبه الكذب عليه فلا يكون كفرا وان كان حراما قال في التفتة وقول الجويني ان الكذب على نبي صلى الله عليه وسلم كفر بالغ ولدا امام الحرمين في تزييفه وانه زلة اه (قوله ويجمع عليه) أي انكار ما اجمع على اثباته أو على نفسه فنخل فيه جميع الواجبات المجمع عليها وجميع الهرمات كذلك ودخل أيضا القرآن فن أنكر وجوب شيء من الواجبات كالصلاة والصوم أو حرمة شيء من الهرمات المجمع عليها كالزنا واللواط وشرب الخمر أو أنكر شيئا من القرآن ولو أنه كفر بذلك وسبب التكفير به كافي في التفتة ان في انكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة تكذبا للنبي صلى الله عليه وسلم وقوله معلوم من الدين بالضرورة أي معلوم من أدلة تدنا عليها يشبه الضروري الذي لا يحتاج الى نظر واستدلال بحيث استوى في معرفته العامة والخاصة قال القرافي

ومن لم يسلّم ضرورة جحد * من ديننا يقتل كفرا ليس حد

(قوله من غير تأويل) متعلق بجحد أي جحد من غير تأويل أي أو يتأويل قطعي البطلان بجحد أهل الجامعة وجوب الايمان بدموته صلى الله عليه وسلم فالتن بناء لا يجب الايمان الا في حياته لا ينقطع شر ستموته كبقية الانبياء فهذا التأويل باطل قطعه لأن شر بعته صلى الله عليه وسلم باقية الى يوم القيامة أما ما كان يتأويل غير قطعي البطلان بجحد كفر فرعون واثبات ايمانه تمسكا بظاهر قوله تعالى قال آمنت الآية فلا يكون مكفرا لوجود تأويل وان كان فاسدا لأن الايمان لا ينفع عند باس الحياة بان وصل لا آخر رفق كالفرد غر تو ادراك الفرق في الآية من ذلك كما هو واضح لكنه غير قطعي الفساد والحاصل كفر فرعون بجمع عليه لما ذكره لكن من جحد ذلك لا يكفر لوجود تأويل ما قال وفي التفتة بعد كلام وبما تقرره خطا من كفر القائلين باسلام فرعون لا تاوان اعتقدنا بطلان هذا القول لكنه غير ضروري وان فرض انه مجمع عليه بناء على انه لا عبرة بتخالف أولئك اذ لم يعلم ان فهم من بلغ مرتبة الاجتهاد اه (قوله وان لم يكن فيه نص) غاية في تكفير حاد بجمع عليه أي يكفر به وان لم يكن لهذا المجمع عليه نص من القرآن أو السنة كالأجاء السدوقي (قوله كوجوب الخ) تمثيل للمجمع عليه فاذا جحد كفر وقوله نحو الصلاة أي كالصيام والزكاة الخ (قوله وتحليل نحو البيع والنكاح) عطف على وجوب أي وتحليل الخ أي فهو مجمع عليه فن جحد كفر (قوله ونذب الراتب) أي السنن الراتب أي فهو مجمع عليه فن أنكره كفر وقوله والعبد عطف على الراتب أي ونذب العبد أي صلاته قال في الاعلام وفي تعليق البغوي من أنكر السنن الراتب أو صلاة العبد ين كفر والمراد انكارهم وعيها لانها معلومة من الدين بالضرورة والمنكر هشة الصلاة زعمانه أنهم لم ترد الا جملة وهذه الصفات والنشر وطلم ترد بنص على متواتر بكفر أيضا اجامعا اه (قوله) يختلف مجمع عليه الخ محذور قوله معلوم من الدين بالضرورة وقوله لا يسرفه الا لخواص أي دون العوام قال عس ظاهره وان علمه ثم أنكره وهو للعقد وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام ما يخالفه

(و) نبي (نبي) أو تكذبه (و) جحد مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة من غير تأويل وان لم يمكن فيه نص كوجوب نحو الصلاة المكتوبة وتحليل نحو البيع والنكاح ونصيريم شرب الخمر والباطل والنا والمكس ونذب الراتب والعبد يختلف مجمع عليه لا يعرفه الا لخواص ولو كان فيه نص

كاستحقاق بنت الابن
السدس مع البنت
وكمرة كحاح العتدة
الغير كآلة النوى
وغيره وبخلاف
المعتود كن قرب
همده بالاسلام
(ومعجود لخلوق)
اختيارا من غير خوف
ولونيا وان أنكر
الاستحقاق أول مطابق
قاسه حوارحه لان
ظاهرا له بكذبه وفي
أصل الروضة عن
التهديب من دخل
دار الحرب فبعد
لصنم أو تلفظ بكفر ثم
ادعى الكراهة فان
فعله في خلوته لم يقبل
أوبين أيدهم وهو
اسير قبل قوله أو تاجر
فلا تخرج بالعبود
الركوع لان صورته
تقع في العادة لخلوق
كثيرا بخلاف اليهود
قال شيخنا نعم يظهر ان
محل الفرق بينهما
عند الاستلاق
بمخلاف ما لو قصد
تعظيم مخلوق
بالركوع كما عظم
الله تعالى به فانه لاشك
في الكفر حيثند اه
وكشي الى الكنائس
زهم من زنادا وغيره
وكالقاما فيه قرآن
في مستقندر

اه (قوله كاستحقاق بنت الابن السدس) تمثيل للمجمع عليه الذي لا يعرفه الا المخاص أي من جده
لا يكفر به (قوله وكمره متكاح العتدة) أي من جدها لا يكفر قال ع ش أي مع اعترافه بأصل
العتدة والأفان كآلة العتدة من أصلها كقرئ بونه بالنص وعلمه بالضرورة اه (قوله بخلاف المعتود)
معتر زعيم لم يخلوا أي وجد مجمع عليهم من غير عذر وكان الأولى التصريح به (قوله كن قرب همده
بالاسلام) تمثيل للذنور ومثله من ثنائيا بة بعدد عن العلماء (قوله ومعجود لخلوق) معطوف
على نفى صانع أي كعبود لخلوق سواء كان متصفا أو معصا وغلو فانه بهما فيكفر به لأنه ثابت لله
ثم يكافا في الاعلام سواء كان اليهودي في دار الحرب أم في دار الاسلام بشرط أن لا تقوم قرينة على
علم استنائه أو عذره وما في الحلية عن القاضي عن النص أن المسلم لو عبد لصنم في دار الحرب لم يحكم
برده ضعيفا وواضح أن الكلام في المختار اه (قوله اختيارا) تخرج للكفر كان في دار الحرب
وأكرهه على العبود لمعوضه وقوله من غير خوف لاحاجة لأنه يفتى عنه ما قبله (قوله ولونيا)
أي ولو كان المخلوق نبيا فانه يكفر بالمعبود (قوله وان أنكر الاستحقاق) أي يكفر بالمعبود
لخلوق وان أنكر استحقاقه واعتداه به مستحق لله تعالى خاصة وقوله أول مطابق الخ حقه على ما
قبله من عطف العام على الخاص قال في الاعلام في الوقوف وشرحهما من صدق بمأخذه به التي صلي
المنه عليه وسلم ومع ذلك عبيد للشمس كان غير مؤمن بالإجماع لان معبوده لم يابل ظاهره على انه
ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر فلذلك حكمنا به عدم إيمانه لان عدم العبود لغير الله داخل في
حقيقة الإيمان حتى لو علم أنه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقادا للهية بل عدا لوقله مطمئن
بالتصديق لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله وان أجرى عليه حكم الكفر في الظاهر اه (قوله من دخل
دار الحرب) أي من المسلمين (قوله لم يعبود) أي من دخل دار الحرب وقوله لصنم أي وأجود كنس
(قوله أو تلفظ بكفر) معطوف على عيبه لصنم (قوله ثم ادعى الكراهة) تخرج به ما إذا لم يدعه فيه
بذخره مطلقا (قوله فان فعله) أي المذكور من اليهود أو التلفظ بالكفر والجملة جواب من وقوله في
خلوته أي ليس بين أيدهم وقوله قبل أي لان قرينة حاله تكذبه (قوله أو بين أيدهم) معطوف
على الجار والمجرور قبله أي أوقعه بين أيدهم وقوله قبل أي لان قرينة حاله وهي أسره وكونه بين
أيدهم قصدقه (قوله أو تاجر) معطوف على إسرائيل فان فعله بين أيدهم وهو تاجر فلا يقبل لان
علمه الاصيل على كذبه (قوله وتخرج بالعبود الركوع) أي فلا يكفر به ولو كنهه بحرم (قوله لان
صورته) أي الى الركوع وهو علة لعدم كفره بالركوع (قوله بخلاف اليهود) أي فان صورته لا تقع في
المادة لخلوق (قوله ان محل الفرق بينهما) أي الركوع والعبود وقوله عند الإطلاق أي عند عدم
قصد شيئا أو عند قصد تعظيمه لكن لا تعظيم الله قال الصيرفي والحاصل ان الاختصاص لخلوق
كما يفعل عند ملاقاته العظام ام عند الإطلاق أو قصد تعظيمهم لا تعظيم الله تعالى وكفران قصد
تعظيمهم تعظيم الله تعالى اه (قوله فانه) أي من قصد تعظيم مخلوق بالركوع كعظيم الله وقوله
لاشك في الكفر أي كفره قال عوض عن الضمير وقوله حيثند أي حين اذ قصد ما ذكر (قوله وكشي
الى الكنائس) معطوف على كعبود لخلوق أي والمكفر أيضا وكشي الى الكنائس حالة كونه متلبسا
زهم أي يمشيهم التي يتلبسون بها كان يشد على وسطه زنادا وهو خيط غليظ فيه ألوان شتى
الوسط فوق الثوب أو يخطفوق الشباب وعوض لا ابتداء للحيلة عليه كالكتف وأما الخلقونها أو وضع
الربطة فيكفر بذلك وأفهم قوله وكشي الى الكنائس زهم أنه لو قصد أحدهما كان مني الى
الكنائس لان زهم بل يرى المسلمين أو تاجر زهم من غير مني إليها لا يكفر وهو كذلك (قوله وكالقامه
ما فيه قرآن في مستقندر) أي فيكفر به قال في الاعلام والمراد بالاستقندر الاستقصاء مطلقا بل والقدر
الظاهر كما صرح به بعضهم ثم قال وكالقامه المصحف ونحوه في القدر تاليف الكتب أو غيرهما من المساجد

نفس ولو قيل ان تلويح الكعبة بالفتح الطاهر كذلك لم بعد الا ان كلامهم ربما ياباه اه وقال
 في التفتة وقضية قوله كالتقاء ان الالتقاء ليس بشرط وان عاسة شئ من ذلك بقدر كفر أضوا في اطلاقه
 نظر ولو قيل لانهم قرينة تدل على الاستمرار لم بعد اه وقال هم اختلفوا في مشايخنا في معنى القرآن
 من لوح المتعلم بالصاق فافتي بعضهم محرمه مطلقا وبعضهم محرمته ان يصق على القرآن ثم مسحه
 وبجله ان يصق على نحو حرفه مسحها اه وقال ع ش ما جرت العادة من الصاق على اللوح
 لازالما قبله ليس بكفر وينبغي علم حرمته أيضا ومنه ما جرت العادة به ايضا من مضغ ما عليه قرآن و
 نحوه للتبرك به أو لصاتبه عن الخاصة اه (قوله قال الرواني أو علم شرعي) قال في الاعلام أيضا وهل
 مراد الرواني بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير والفقه وانما كالنحو وغيره وان لم يكن فيها
 آثار السلف أو يختص بالحدث والتفسير والفقه الطاهر الاطلاق وان كان بعينه المترك في ورقة
 من كتاب نحو مثل اسم معظم اه (قوله ومنه) أي العلم الشرعي وقوله عاينه اسم معظم
 أي من أسماء الله أو أسماء الانبياء أو الأئمة (قوله وتردد في كفر) عطف على نفي صانع أي
 وكرد في كفر هل يفعله أم لا فإنه يكفر به حالا قال في شرح الروض لان استدامة الإيمان واحدة
 والتردد بنافها اه فان قلت التردد من أي قسم من الأقسام السابقة هل هو من العزم أو الفعل أو
 القول قلت يحتمل أن يكون من العزم لان المراد به القصد مطلقا سواء كان مع حزم أو مع تردد ويحتمل
 ان يكون من الفعل و مراد به ما يشمل الفعل الفعلي ويحتمل أن يكون من الثالث ما مراد من التردد
 التردد السابق ولكن للوافق لقلبي كما هو ظاهر (قوله وكسفير مسلم) أي باب قال ليا كافر وقوله
 لذنبه أي لاجل ارتكابه ذنبا من الذنوب وهو ليس يقيد بل مثله بالاولى ما اذا كفر من غير ذنب
 وقوله لا تاويل أي فيكفر به ان كفره لا تاويل للكفر ككفر العمة مثلا والافلا يكفر (قوله
 لا بهي الاسلام كفرا) عليه تقدير أي فيكفر من كفر مسلما من غير تاويل لا بهي الاسلام المتلبس
 به ككفره قد صرح به صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الرجل لاهييا كافر فقد باءنا أي ورجع بكلمة
 الكفر (قوله وكالرضا بالكفر) أي فيكفر به قال في الاعلام ومن المكفرات ايضا ان يرضى بالكفر
 ولو ضحا كان سأل كافر يريد الاسلام ان يلقنه كلمة الاسلام فلم يفعل أو يقول له اصبر حتى أفرغ
 من شغلي أو خطبتي ولو كان خطيبا وكان يشير عليه بالاسلام ولم يكن طالبا للاسلام فما يظهر
 اه (قوله فيكفر في الحال) نغرس على جميع ما مر من نفي صانع الى هنا دليل قوله في كل ما مر وقوله
 لما فاته أي ما رلا لاسلام (قوله وكذا يكفر من أنكر أعجاز القرآن) أي لانه جمع عليه معلوم من
 الدين بالضرورة (قوله أو رفا منه) أي أو أنكر حرام من القرآن أي أو أنه عا عليها كبهلة
 الخلل التي في بسطها ما بهلة الفاتحة فلا يكفر من نفاها منها لعدم الاجماع عليها ومنه ما لو زاد فيه
 آية معتقدا انها منه فيكفر به * (تنبيه) قال شيخنا الاستاذ العارف به به المذاق سيدنا السيد احمد
 ابن زين دحلان في كتابه في النحو يدان منه قد كفر بعضهم من وقف على نحو قوله تعالى وقالت
 لهم وادعوا يسدا بقوله عزير ان الله أو وقالت النصارى وابتدأ بقوله المسيح ابن الله أو وقالت اليهود
 وابتدأ بقوله يدا الله مغلوطة أو وما أنتم معر حتى وابتدأ بقوله اني كبرت والله محققون انه لا يخلق
 القول بالكفر ولا بالحرم بل ان كان مطروبا ابتداء بعد غير معتقدا لعنا لا يكفر وان اعتد
 به ككفر مطلقا ووقف أم لا وعليه يجعل كلام من أطلق فان وقف متعمدا غير معتقدا المعنى حرم ولم
 يكفر اه (قوله أو محبة أي بكر) أي أو أنكر محبة أي بكر رضى الله عنه فيكفر به لثبوتها بالقرآن
 وفي أنكارها تنكذب للقرآن وظاهره انه لا يكفر بانكار محبة غيره وفي رسالة شيخنا الاستاذ في
 فضل أبي بكر رضى الله عنه ما نصه ومن الآيات الدالة على فضله قوله تعالى فاني اثنين إذ هما في الغار
 إذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا أجمع المسلمون على ان المراد بالصاحب هنا أبو بكر رضى الله عنه

قال الرواني أو علم
 شرعي ومنه بالاولى
 ما فيه اسم معظم
 (وتردد في كفر)
 أفعله أولا وكسفير
 مسلم لذنبه بلا تاويل
 لانه سمي الاسلام
 كفرا وكالرضا بالكفر
 كان قال لمن حالسناه
 تلقين الاسلام أصبر
 ساعة فيكفر في الحال
 في كل ما مر لما فاته
 الاسلام وكذا يكفر
 من أنكر أعجاز القرآن
 أو رفا منه أو محبة
 أبي بكر

ومن ثم من أنكر صحته كفر اجما ولا كذلك انكار صحة غيره اه وفي العبري قال الشهاب
 الرمي لوقال أبو بكر لم يكن من الهابة كفر ولو قال ذلك لعبري أي بكفر لم يكفر وفيه نظر لان الاجماع
 من عند علي في محبة غيره والنص وارد شائع قلت وأقل الدلائل حات أن يمدى ذلك إلى عمرو وعثمان وعلى
 رضي الله عنهم لان محبتهم يعرفها الخاص والعام من النبي صلى الله عليه وسلم فخلق صحة أحدهم
 مكذب للنبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله أو قذف عائشة رضي الله عنها) أي كونك يكفر من
 قذف عائشة لان القرآن نزل براءتها في قذفها اجماها الله تكذيب القرآن (قوله) وبكفر في وجه
 الخ) قال في الاعلام وفي وجه حكام القامضي حسين في تعليقه انه يلحق بسب النبي صلى الله عليه
 وسلم سب الشيخين وعثمان وعلي رضي الله عنهم فقال من سب الهابة فسق ومن سب الشيخين أو
 الحسنين بكفرا أو فسق وعبرة القوي من أنكر خلافة أي بكر يدع ولا يكفر ومن سب أحدا من
 الهابة ولم يستحل يفسق واختلاف في كفر من سب الشيخين قال الزركشي كالسبي وينبغي أن
 يكون الخلاف اختصاصا لا مراحا به أمالوسه لكونه محما يسافيني القطع بتكفيره لان ذلك
 استنفذ في حق الهبة وفيه تصريح بالنبي صلى الله عليه وسلم وقدر في الترمذي انه صلى الله عليه
 وسلم رأى أبا بكر وعمر فقال هذان السموم والصبر وهكذا القول في شأن غيره من الهابة وقد ثبت
 عنه عليه الصلاة والسلام انه قال يقول الله تعالى من أذى لي وليا فقد أذنته بالحرب وفي رواية فقد
 استحل عماري ولا شك أن تحقق ولاية العشرة من أذى واحدا منهم فقد أذى الله تعالى بالهاجرة بقلوب
 قيل يجب عليه ما يجب على الهارب لم يعد ولا يلزم هذا في غيرهم الأمن بتحقيق ولا يثبت بأخبار
 الصادق اه (قوله لا من قال الخ) أي لا يكفر من قال لخصمه قد ارتكب من الحلف بالله تعالى
 لا أزيد الحلف بالله تعالى بل بالطلاق أو الاعتاق (قوله أو قال رؤيتي أياك كروية بملك الموت) أي
 لا يكفر بذلك ولا بكفرا بضم قال لمسلم سلب الله الأيمان أو لكافرا لا زكك الله الأيمان لانه مجرد
 دعاء عليه بتشديد الأمر والقوة بعقله ولا يدخل دأرا الحرب وبشر به معهم المنجروا كل لحم الخنزير
 ولان صلى غير وضوء متمم أو ينفس أو إلى غير القبلة ولم يستحل ذلك ولا نفي حل ما كان
 حلالا في زمنه قبل تحريمه كأن يمتنأ لا يجره انه أجز ولا نفي شداله نار على وسطه أو وضع قلته
 الهوس على رأسه أو دخل دار الحرب للخصارة أو لتقليص الأسارى ولان قال النصرانية حبر من
 اليهودية ولان قال لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها صر بذلك كله في شرح الروض (قوله تنبيه ينبغي
 للفتي) أي يتعين عليه وقوله ان يخطأ الخ أي أن يخطأ طريق الاحتياط في الاقتناء بتكفير أحد فلا
 يفتي بذلك الا بعد الغص الشديد واليقين الشديد (قوله لعظم خطره) أي التكفير ذلك الأمر بما
 كفر مسلما لفظ غير مكفر فكفر وقوله وغلظة عدم قصده أي المكفر وقوله سمائي خصه وصامن
 العوام فانهم يتلفون بكلمات مكفرة ولا قصدون معناها (قوله وما زال اعتنا على ذلك) أي على
 الاحتياط فيه قال في الفتوة بعد مختلف اعتناء الخفية فانهم توسعوا بالحكم بمكفرات كثير مع قولها
 التأويل بل مع تبادلهم فيها رأيت الزركشي قال مما توسع به الخفية ان غالب في كتب القنوي نقل
 عن مشايخهم وكان المتوعدون من متأري الخفية ينكرون أكثرها بخلاف قولهم يقولون
 هؤلاء لا يجوز تقليدهم لانهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخرجوها على أصل أي حقيقة لانه خلاف
 عقيدته فاعتنوا أن معاصرا لا يحققها والامان فلا ترقعه الا بيقين فليتنبه لهذا ولهم من يبدلوا إلى
 التكفير في هذه المسائل منا ومنهم فخطأ عليه أن يكفر لانه كفر مسلما له لخصه اه (قائمة) قال
 الفرزاني من زعم أنه مع الله حالا أسقط عنه نحو الصلاة وتحريم نحو شر بالخنزير وحقيقته وان كان
 في الحكم بجلود في النار نظر قتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لان ضررأ كراهه (قوله) ويستتاب
 الخ) شروع في بيان ما يجب على من ارتدوا إلى الله تعالى بنبئ عامر وحاصل ذلك ما يجب عليه

أو قذف عائشة
 رضي الله عنها يكفر
 في وجه حكام
 القامضي من سب
 الشيخين أو الحسنين
 والحسين رضي الله
 عنهم لا من قال لن
 أراد تحليفه لا أريد
 الحلف بالله سئل
 بالطلاق مثلا وقال
 رؤيتي أياك كروية
 ملك الموت (تنبيه)
 ينبغي للفتي أن يخطأ
 في التكفير ما لم يكن
 لعظم خطره وغلظته
 عدم قصده سيما من
 العوام وما زال اعتنا
 على ذلك قد عينا
 وحديثا (وبستاب)
 وجوبه (بارتد)

العمود وهو الدين الاسلام ولا يحصل الا بالتلفظ بالشهادتين والاقلاع عما وقعت به الردة والندم على كل ما صدر منه والزم على أن لا يعول عليه ويجب عليه ايضا قضاء ما فات من واجبات الشرع في حدة القدرة فاذا فعل ذلك كله حكم عليه بالعمود الى الاسلام لقوله تعالى قل الذين كفر وان ينهوا يغفر لهم ما قد سلفون غير فاذا قالوها عصوا مني دماءهم واموالهم فان لم يعدلوا بنفسه وجب على الامام أو نائبه أن يأمر بذلك أو بان يقول له تسوا رجوع لدين الاسلام والاعتكاف وقوله وجوبا أي استاتبة واجبة والفرق بينهما بين تارك الصلاة حيث ثبت استاتبته أن يرجع الى المرد يقتضي تخليده في النار ولا كذلك جريمة تارك الصلاة (قوله ذكر أوانتي) تعميم في المرد (قوله) لانه كان محترما بالاسلام) على الاستاتبة أي انما يستتيب أولا ولم يقتل من غير استاتبة لانه كان محترما بالاسلام أي ولا تمسك الله عليه وسلم أرفق امرأته إذ ثبت أن تعرض عليها الاسلام فان أسلمت والاقتلت (قوله) وبما عرضت له شبهة) كالملة الثانية للاستاتبة أي ولا ندر بما عرضت له شبهة اقتضت ردته فيس في ازالتها قال في النسخة بل الغالب انها أي الردة لا تكون عن حيث يحض اه وقال في الرض وشرحه ولسال المرد قبل الاستاتبة أو بعدها انما شبهة عرضت له فغير بعد اسلامه لانه لان الشبهة لا تقصر فحقه أن يسلم ثم يستكشفها من العلم اهنا كما معه الغرالي وفي وجه الشبهة منه (قوله قتل) أي كفر الاحد افلا يجب نسله ولا سكتة فلا يصح على عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين لخروجهم بالردة (قوله أي قتله الحاكم) فلو قتله غيره عز لا فينايته على الامام وحمله اذا كان المرد در امان كان دقيقا جاز للسيد قتله في الاصح لانه مملوك فله فعل ما يتعلق به من تاديب ونحوه (قوله بضرب الرقبة) متعلق بقتل أي قتل بضرب رقبة بسيف وقوله لا يفره أي غير ضرب الرقبة بسيف كإسراق وتفرق وتلك غير اذا قتلتم فاحسوا العقوبة (قوله بلاء) وال متعلق بجعل من قوله يستتاب وقوله قتل كما يدل عليه تفسيره بعد (قوله غير البضاري الخ) دليل للقتل حالا (قوله) فاذا أسلم الخ) الاولى تقدم على قوله ثم ان لم يتب الخ لانه مفرع على الاستاتبة أي فاذا امتثل أمر الامام وتاب بان عاد الى الاسلام مع اسلامه وترك وقوله وان تكررت منه غاية لهجة اسلامه اذا أسلم وقوله لا لطلاق النصوص راجع للقاية أي تقبل توبته وان تكررت منه الردة لا لطلاق النصوص كقوله تعالى قل الذين كفر وان ينهوا يغفر لهم ما قد سلفوا غير فاذا قالوها عصوا مني دماءهم واموالهم (قوله) ثم يعزرون تكررت دته) استمدواك من محبة اسلامه اذا تكررت منه الردة أي يصح اسلامه مع تكررها لكنه يعزرون يادعتوا به الدين وقوله لا في اول مرة عطف على محذوف أي فيعزرون في المرة الثانية والثالثة لا في اول مرة اما فيهما فلا يعزرون وقوله اذا تاب متعلق بيعزرون (قوله) خلافا لما زعمه جهة القضية) أي من تعزير في اول مرة وتوبعارة الحقيقة ولا يعزرون في المرة الاولى خلافا لما يغلبه جهة القضية اه (قوله تنه) أي بيان ما يحصل به الاسلام مطلقا على الكافر الاصل وعلى المرد (قوله) انما يحصل اسلام الخ) عبارة عن الصفة ولا ينفك الاسلام مطلقا في النجاة من الخلود في النار كما حكى عليه الاجماع في شرح سلم من التلفظ بالشهادتين الخ (قوله بالتلفظ بالشهادتين) متعلق به صلواتنا توقف محبة الاسلام عليه لان التصديق القلبي امر باطني لا اطلاع لنا عليه فعمله الشارع منوطا بالنطق بالشهادتين الذي مدار الاسلام عليه وقوله من الناطق خرج به الآخر س فلا يطالب بالنطق بل اذا قامت قرينة على اسلامه كالاشارة كفي في حصول الاسلام (قوله) فلا يكفي ما قبله من الايمان) أي في اجراء احكام المؤمنين في الدنيا عليه مناه على أن النطق شرطا في الايمان أو في النجاة من النار بناء على أن شرطه والمحال اختلاف في النطق بالشهادتين هل هو شرطا في الايمان لاجل اجراء الاحكام عليه أو شرط منه أي يز منه فلهما بالاول محققا

ذكر أوانتي لانه كان محترما بالاسلام وربما عرضت له شبهة فتزال (ثم) ان لم يتب بعد الاستاتبة (قتل) أي قتله الحاكم ولو نائبه بضرب الرقبة لا يشير به بلا امهال) أي تكون الاستاتبة والقتل حال غير البضاري من بدل دينه فاقتلوه فاذا أسلم مع اسلامه وترك وان تكررت دته لا لطلاق النصوص ثم يعزرون تكررت دته لا في اول امره اذا تاب خلافا لما زعمه جهة القضية (تنه) انما يحصل اسلام كل كافر أصلي أو مرد بالتلفظ بالشهادتين من الناطق فلا يكفي ما قبله من الايمان

وان قال به الفزالي

و جمع محققون ولو
بالهجمة وان احسن
المرسلة على المنقول
المعتد لا ينفذ لقتها
بلاقم ثم بالاعتراف
برسالته صلى الله عليه
وسلم الى غير العرب
من يشكرها فزيد
العيسوي من اليهود
محمد رسول الله الى
جميع الخلق أو البراءة
من كل دين يخالف
دين الاسلام فزيد
المشرك كفرت بما
كنت اشركت به
وبرجوه عن
الاعتقاد الذي اراد
بسيه ومن جهل
القضاة ان من ادعى
عليه عتدهم ردة أو
حاجهم بطلب الحكم
باسلامه يقولون له
تلفظ بما قلت وهذا
غلط فاحش فقد قال
الشافعي رضى الله
عنه اذا ادعى على
رجل انه ارتد وهو
مسلم كشف عن
الحال وقتله قبل
أشهد ان لا اله الا الله
وأشهد ان محمدا
رسول الله وأنت
برئ من كل دين
يخالف دين الاسلام اه
قال شصتاو يؤخذ
من تشكره رضى
الله عنه فلفظ أشهد
انه لا يثبت في محله

الاشاعر قال ما ترديده وغيره هو يرتب عليه ان من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله
غير مؤمن في الاحكام الدنيوية ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمصدق فهو مؤمن في الاحكام
الدنيوية غير مؤمن عند الله وذهب الى الثاني قوم محققون كالامام ابي حنيفة وجماعة من الاشاعرة
وعليه فيكون الايمان عند هؤلاء اسما للعلمي القاطع واللسان جمعا وهما التصديق والاقرار و يرتب
عليه ان من صدق بقلبه ولم يتنقله الاقرار في غير ما روي لا كتر مع القدرة على ذلك لا يكون
مؤمنا لا عندنا ولا عند الله تعالى وهذا ضعيف والمعتقد الاول (قوله وان قال به) أى بالاكتفاء
بما في قلبه من الايمان (قوله ولو بالهجمة) أى يحصل الاسلام بالتلفظ بالشهادتين ولو اقر بها
بالهجمة وقوله وان احسن العرب بغيره بالغة وكلاهما الرد (قوله لا ينفذ الخ) أى لا يكتفي في حصول
الاسلام الا ببيانهما بلفظهما للعارف بثقل اللغة وهو لا يفهم المراد منهما (قوله ثم بالاعتراف)
عطف على بالتلفظ أى انما يحصل الاسلام بالتلفظ وبالاقرار لفظا برسالته صلى الله عليه وسلم
وسلم الى غير العرب بقوله من يشكرها حال من الاعتراف أى حالة كون الاعتراف المشروط من
يشكر رسالته الى غير العرب ويرى قول انها خاصة بالعرب (قوله فزيد العيسوي الخ) قال في الاسنى
العيسوية فرقة من اليهود تنسب الى ابي عيسى اسحق بن يعقوب الاسطى كان في خلافة المنصور
يعتقدها صلى الله عليه وسلم رسول الى العرب خاصة وخالف اليهود في أشياء غير ذلك منها انهم
القبائح اه وقوله محمد رسول الله الاول أن يقول بعد محمد رسول الله الى جميع الخلق لان المزيدي الجار
والخير ووقف (قوله أو البراءة) ظاهر صنعه الله معطوف على محمد رسول الله الخ ويكون المعنى
أوزيد البراءة من كل الخ وهو صريح بحجارة الفتح ونصها انم العيسوي لا يفي حجة اسلامه أن يقول
بعد محمد رسول الله الى جميع الخلق أو يبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام اه (قوله فزيد للمشرك
الخ) لا يناسب تفرقه على ما قبله فالاولى الايمان أو الاستئذان قبل انفا (قوله وبرجوه الخ)
عطف على قوله بالاعتراف يعنى انما اعتقد مكفر من المكفرات فلا يسمع البطى بالشهادتين من
رجوه عن اعتقاده قال ع ش كان يقول يرتفع كذا فيبرأ منه ظاهر ما في نفس الاعراف العيرة
بما في نفسه اه (قوله ومن جهل القضاة) الجار والمجرور خير مقدم والمصدر المؤول من ان
واسمها وخبرها بعده مبتدأ مؤخر (قوله ان من ادعى عليه عتدهم) أى عند القضاة وقوله ردة
أى أنكرها وقوله أو حاجهم بطلب الحكم باسلامه أى بعد ان نسبت اليه الرد وقوله يقولون أى
القضاة له أى ان ادعى عليه ردة أو حاجهم بطلب الحكم باسلامه وقوله تلفظ بما قلت أى بما نسب
اليك من القضاة الرد وهذا مقول يقولون (قوله وهذا) أى ما يقولون له غلط فاحش لما لمز عليه
من اعادة تلفظ الشفاعة لسانه (قوله فقد قال الشافعي الخ) استدلال على كون ما نسبته للقضاة
غلطا حاشا وقوله اذا ادعى على رجل أى عتدى وقوله لم كشف عن الحال أى عن السبب الذي اراد
به (قوله وأشهد أن محمدا رسول الله) في القصة لسقاط أو العطف وكسب سم عليها هذا النص
فيه تصريح بان لا يشترط عطف احدى الشهادتين على الاخرى وبواقفه قولهم ولو أن كفر غير
عيسوى حكم باسلامه بالشهادتين مع ان الاذان لا عطف في شهادته اه (قوله يؤخذ من تكرره)
أى الامام الشافعي رضى الله عنه وقوله لفظ أشهد مقول تكرره وقوله انه نائب فاعل يؤخذ وقوله
لا يثبت أى من التكرير قال سم ينفى ان ينفى عنه العطف بى في حاشية العلامة الجاوي
على الجوهره فانه صلا يثبت لفظ أشهد وتكرره لا يشترط ان ياتي بحرف العطف على ما قاله
الزادى ورجع اليه الرمى آخر فلا يكتفى ابدال لفظ أشهد بغيره وان كان مرادنا فيه من معنى
التعبد ولا يثبت ترتب الشهادتين ومولا التمام قال وماتقدم من الشرط مبنى على المعتد في
منه بنامعاشر الشافعية وبه قال ابن عرفة من المالكية حيث قال لا يثبت ان يقول أشهد ان لا اله الا الله

الله واشهد أن محمداً رسول الله وخالف الأبي شخصان عرفه فقال لا تبعن ذلك بل يكفي كل ما يدل على الإيمان فالقول الله واحد ومحمد رسول الله كفى وبحجوماته الأبي لبعض من الشافعية وهو العلامة ابن حجر واللو وي ما يوافقهم أيضاً فيكون في المسئلة قولان لأهل كل من المذهبين قال المصنف في شرحهما أو لم أرى بالتعبيل اه (قوله وهو) أي وجوب التكبير (قوله في الكفارة) أي في ما يهلوقوله وغيرهما أي غير الكفارة (قوله لكن خالف فيه) أي في وجوب التكبير (قوله وفي الأحاديث ما يدل لكل) أي من وجوب التكبير وعدمه (قوله بالإيمان بالبعث) متعلق بأمر والبعث عبارة عن أحياه الموتى وإخراجهم من قبورهم بعد جمع الأجزاء الأصلية وهي التي من شأنها النقاء من أول العمران وينسب أيضاً أمره بجميع ما يجب بالإيمان من هذاب القبر ونعجه وسؤال منكر ونكير والميزان والصراف والنار والجنة ونحو ذلك مما أخبر به نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم (قوله ويشترط لنفع الإسلام) أي لكونه مقصفاً في الدار الآخرة (قوله مع مامر) أي من التناقض بالشهادتين (قوله تصديق القلب بوحديته) أي بان الله واحد في ذاته وصفاته وأفعاله ولابد أيضاً من تصديقه بما يحمله سبحانه وتعالى وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه تفصيلاً ومجموع ذلك واحد وأما بعض عقيدة فقد تقدم بيانها أول الكتاب ثم بعد ذلك تصديق بان الله تصف بكل كمال منزوع عن شائبة النقصان (قوله ورسله) معطوف على وحديته الله تعالى أي ويشترط تصديق الغلب برسله أي بان الله رسله أرسلهم فضلائهم ووجه للعباد ليعلموا الناس الشرائع والأحكام وأما لا يعلم عددهم إلا الله تعالى لقوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك لكن ما قام الدليل بعرفتهم تفصيلاً يجب تصديق القلب بهم كذلك هو هؤلاء هم الخمسة والعشرون المذكورون في القرآن وما قام الدليل بعرفتهم إجمالاً يجب تصديق القلب بهم كذلك ولا بد من تصديقه بما يجب لهم عليهم الصلاة والسلام من الصدق والأمانة والتبليغ والقطانة وما يستحيل عليهم من اضداد هذه الأربعة وما يجوز في حقهم من الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية (قوله وكتبه) معطوف على وحديته أيضاً ويشترط تصديق القلب بكتبه أي المنزلة من السماء على الأنبياء والمراد بها ما يشتمل الصف وأختلف في عددها والمشهور أنها مائة وأربعة المنزل على شيت سنون وعلى إبراهيم ثلاثون وعلى موسى قبل التوراة عشرين والكتب الأربعة أعني التوراة والإنجيل والزابور والفرقان ويشترط أيضاً تصديق القلب بعلامته وهم أجسام لطيفة نورانية لا يأكلون ولا يشربون ولا ينامون شأنهم الطاعات ومسكنهم السموات لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (قوله واليوم الآخر) أي ويشترط تصديق القلب باليوم الآخر وهو يوم القيامة وأوله من وقت الحشر إلى ما لا يتناهى على الصميم وقيل إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار أو متى باليوم الآخر لأنه آخر أيام الدنيا يعني أنه متصل بآخر أيام الدنيا لأنه ليس منها حتى يكون آخرها وسمى بيوم القيامة لقيام الناس فيه من قبورهم وقيامهم بين يدي خالقهم وقيام المحبة لهم وعليهم ويشترط أيضاً تصديق القلب بما يقع فيه من هول الموقف أي ما ينال الناس فيه من الشدة والتلذذ للموقف قيل ألف سنة كافي آية المهددة وقيل خمسين ألف سنة كافي آية سال ولا تنافي لأن المدد لا مفهوم له وهو مختلف باختلاف أحوال الناس فيطول على الكفار ويتوسط على الساقين ويخفف على الطائعين حتى يكون كصلاة ركعتين (قوله فان اعتقد هذا) أي ما ذكر من وحدانية الله تعالى والكتب واليوم الآخر (قوله ولم يأت بماسر) أي بالشهادتين (قوله لم يكن مؤمناً) أي عندنا وعند الله أن قلنا بالشرعية أو عندنا فقط أن قلنا بالشرعية كما مر ويحل ما ذكر إذا لم يكن عدم الإتيان بما من إيمان عرضت عليه الشهادتان ما في كان كذلك فهو كافر مطلقاً على القولين (قوله وان أتى به) أي بما من من الشهادتين وقوله بلا اعتقاد أي لماسر من

الإسلام وهو ما يدل عليه كلام الشافعي في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الأحاديث ما يدل لكل اه وينسب أمر كل من أسلم بالإيمان بالبعث ويشترط لنفع الإسلام في الآخرة مع مامر تصديق القلب بوحديته الله تعالى ورسله وكتبه واليوم الآخر فان اعتقد هذا ولم يأت بما من لم يكن مؤمناً وان أتى به بلا اعتقاد

الوحدانية وما بعدها (قوله ترتب عليه الحكم الديني) أي فهو مؤمن عندنا في الدنيا ويرتب عليه الأحكام الدينية فمن مناجته وأكل ذبخته ومن غسله وتكفئته والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين بعد موته لحديث أمّرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر وليس مؤمنا عند الله بل هو منافق في الدرك الأسفل من النار ثبتنا الله على الإيمان وورقنا التمتع بالنظر إلى وجهه الكريم في الجنان بحاجه سيدنا محمد سيد ولد عدنان آمين والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الحدود)

أي باب في بيان الحدود وأسبابها والحدود جمع حد وهو لفظة المتع وشريعها ما ذكر من الجلد أو الرجم ونحو ذلك من كل عقوبة مقدرة وصيغت بذلك لئلا يمتنعها من ارتكاب الفواحش وشرعت حفظ الكليات السنة المتظومة في قول القائل

وحفظ دين ثم نفس مال نسب * ومنها عقل وعرض قد وجب

فشرح القصاص حفظ النفس وقتل الردة حفظ الدين وقد تقدم وحدنا حفظ النسب وحد القذف حفظ العرض وحد المرقعة حفظ المال وحد الشرع حفظ العقل وبين ذلك أنه إذا قتل القاتل أنه إذا قتل قتل أن تكف عن القتل فكان ذلك سببا لحفظ النفس وهكذا يقال في الباقي وأعلم أن ارتكاب الكبائر لا يسلب الإيمان ولا يحيط الطاعات إذ لو كانت محبطة لذلك لزم أن لا يبقى لبعض العصاة طاعة والقائل بالأحاطة يحيل دخوله الجنة قال السبكي والأحدث الدالة على دخول من مات غير مشرك الجنة بلغت مبلغ التواتر وهي فاصحة لظهور المعتزلة القائلين بخلود أهل الكبائر في النار ذكره المناوي (قوله أو لها) أي أول الحدود وقوله حد الزنا هو بالقصر لغة مجاز يقو بالمصلحة تجمية (قوله وهو) أي الزنا وقوله أكبر الكبائر بعد القتل أي لقوله تعالى ولا تقربوا الزنا أنه كان فاحشة وسامعيا ولا جامع أهل المال على تحريمه يحل في ماله قط ولهذا كان حده أشد الحدود في الجملة (قوله وقيل هو) أي الزنا وقوله مقدم عليه أي على القتل لأن فيه حنا على التمسك على العرض وفي عرش مانصه وفي كلام بعض شراح الجامع الصغير أن أكبر الكبائر الشرك بالله ثم قتل النفس وإن ماورد ذلك من السبع الموبقات وغيرها كالزنا لا ترتب فيه وإنما يقال في كل فرد منه من أكبر الكبائر اه (قوله يجلد وجوبا) أي لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة حدة وقوله فاجلدوا أمر وهو للوجوب وقوله امام أو نائبه هذا إذا كان الزاني حرا أو مبعضا فإن كان رقبا لا يقتضيه الإمام بل يجوز للسيد أن يحدوه ولو بغير إذن الامام كما سيذكره غير مسلم إذا زنت امرأة أحدكم فليصدّها وخبر أي داود والنسائي أقبحوا الحد ودعوا مملكت إيمانكم (قوله دون غيرها) أي الإمام أو نائبه فلا يستوفى الحد وقوله خلا للقتال أي القاتل بأن لا يغير الإمام أن يستوفيه (قوله حرا) خرج الرقيق فلا يجلسه مائة بل نصفها كما سيذكره وقوله مكفلا أي ولو حكا ففعل السكران المتعدي بغيره ونحوه العصي والمجنون والسكران غير المتعدي فلا يجادون ولا يبدان يكون المكلف مقررا للأحكام ونحوه الحر والمستأمن وأن يصح كون واضح الذكورة ونحوه الخنثى المشكك إذا أوجب آله الذكورة في فرج فلا يحد لأن الإبلاحة لا يسمي زنا لاحتمال أنوثته وكون هذا عضوا زائدا (قوله زنى بإبلاج حشفة) أي إدخال حشفة ولا بد فيها أن تكون أصلية ومتصلة بفرج إبلاج غير الحشفة كاشبعه أو الحشفة الزائدة فلو احتمل أن يكون الواسطة الأصلي بالزائد أو الانفصال فلا حد في جميع ما ذكرناه لا يسمي زنا (قوله أو قدراها) أي أو إبلاج قدر الحشفة وقوله من فاقها هاتج به ما لا ينبغي ذكره وأدخل قدر الحشفة مع وجودها فلا حد لأنه كادخال بعض أصبع اه بحسرى (قوله في فرج الخ) متعلق بإبلاج ويشترط فيه أن يكون واحدا لا حد في إبلاج فرج الخنثى المشكك لأنه لا يسمي زنا لاحتمال كون هذا الهل زائدا أو قسما

ترتب عليه الحكم الديني فظاهرا
(باب الحدود)
أو لها حد الزنا وهو أكبر الكبائر بعد القتل وقيل هو مقدم عليه (بحد) وجوبا (امام) أو نائبه دون غيرها خلا للقتال (حرا) مكفلا (زنى) بإبلاج حشفة أو قدراها من فاقها في فرج أدى حى

الفرج فرج نفسه كأن أدخل ذكره في فميه قال الصيرفي ونقل عن بعض أهل العصر خلافه
 فاحذروا وقوله آدمي حي سابق محتر زهما (قوله قبل أودر) بدل من فرج ثم يحتفل علم
 تنوينهما وإضافتهما إلى ما بعدهما ويحتمل تنوينهما وما بعدهما بدل من آدمي وقوله ذكر أواني أي
 ولو صغيرا فلو ألبس مكلف ذكره في فرج صغيره ولو بنت يوم فانه يحسد كأن المرأة المكلفة لو أدخلت
 ذكر صبي ولو ابن يوم في فرجها ماتا تحسد (قوله مع علم تحريره) أي الزنا والتلف متعلق بزني أو
 بالبالغ ونسج به الجاهل بالتحريم فلا يحسد بخلاف الجاهل بوجوب المصم عليه بالتحريم فانه يحسد
 (قوله فلا حد فاحذرة الخ) محتر زقوله بالبالغ انذلا بالاج في فرج في جميع ذلك وقوله واستثناء
 أي تعمد طلب استخراج المني وقوله يبد نفسه أو غير حليته فان كان يبدها فلا حرمة ولا تعذر وبالأولى
 عدم وجوب الحد (قوله بل يعز زفاعل ذلك) أي عاذ كرم من المفادنة والمساخقة والاستثناء وانما
 عز ولحرمة (قوله ويكره) أي الاستثناء وقوله يفويدها أي حليته (قوله كتمكينها) الإضافة
 من إضافة المصدر للفعول بعد حذف الفاعل أي كتمكين الزوج باباها من العت والعتب بذكر
 فانه يكره عليه ذلك (قوله لانه) أي عاذ كرم من الاستثناء يبدها أو كتمكينها من العت بذكر
 وهو علة الأكره وقوله في معنى العزل أي عزل المني عن الحليته وهو مكره (قوله ولا يزوج الخ)
 أي ولا حد بالبالغ في فرج حمة أو ميت أي لانه مما ينفر الطبع عنه فلا يحتاج إلى الزجر عنه قال في
 شرح الروض ليكن يعز له وهذا محتر زقوله آدمي حي (قوله ولا يجب ذبح البهيمة لما كولة) أي
 إذا طوت (قوله خلافان وهم فيه) أي في وجوب ذبحها وهذا مبني على وجوب الحد على الفاعل
 قال في الروض وشرحه قال في الأصل وقيل يحسدوا طي البهيمة وعليه قتل حد قتلته مطلقا وقيل
 قتله إن كان محصنا وعلى وجوب القتل لا يخص القتل به بل يجب به إلى البالغ فبما ذبح البهيمة
 لما كولة ولو بالبالغ في درها وعليه جل حديث الترمذي وغيره من أني بهيمة فاقته ولو وقتلوا البهيمة
 بخلاف غير لما كولة لما في قتلها من ضياع المال بالكلية ولما كولة إذا ذبحت محل أكلها لأنها
 مذكاة اه مذكاة في المعنى اختلوا في علة ذلك أي وجوب ذبح البهيمة عند القاتل به فقيل لا خجل
 أن تأتي بوله مشوا لطلق فعل هذا لا نذبح إلا إذا كانت التي وقد أتاهما في الفرع وقيل إن في بقائها
 نذكارا للفاحشة فيعير بها وهذا الأصح فعلى هذا لا فرق بين الذكرو والانثى اه (قوله وانما
 يحسد من ذكر) يصح أن يكون الفعل مبنيا للعلوم والموصول فاعله وهو واقع على الإمام أو نائبه
 ومفعوله محذوف أي وانما يحسد الإمام أو نائبه من المكلف الخ أو الفاعل ضم مستتر يعود على الإمام أو
 نائبه والموصول مفعوله وهو واقع على الحر المكلف الخ ويصح أن يكون مبنيا للجهول والموصول
 نائب فاعل وهو واقع على الحر المكلف الخ (قوله ما تم من المحدثات) منصوب على المفعولية المطلقة
 لصدد (قوله ونفرب عاما) أي من بلد الزنا تنكح لاله وإعدادا من موضع الفاحشة وإعلام أن شروط
 التفر ب سعة وأنها أن يكون باعرا الإمام أو نائبه فلو تفر ب نفسه لم يحسب نائباً أن يكون إلى
 مسافة القصير فأكثروا فلا يكفي مادونهما وأصل الأخبار أنه غالباً فلا يحصل له الإباحة بالبعد عن
 الأهل والوطن ثالثاً أن يكون إلى بلد معين فلا يرسله الإمام إرسالاً وإذا عين له الإمام حمة فليس
 له أن يختار غيرها وأيهما أن يكون الطريق والمقصد آمناً خامساً أن لا يكون بالبلد الذي يقرب
 إليه طاعون لانه يحرم الدخول في البلد الذي فيه الطاعون والخروج منه لغرض حاجة سادساً أن يكون
 عاماً في الحر ونصف عام في الرقيق سابغاً أن يكون التفر ب عاماً أو نصفه ولا فلا يجوز التفر ب لأن
 الإباحة لا يحصل بالمفرق وذكر المؤلف منها ثلاثة وفي المعنى ما نصه تنبيه أفهم عطفه التفر ب
 بالوأنه لا يشترط الترتيب بينهما أي بين الجار والتفر ب فلو قدم التفر ب على الجار سادساً اه (قوله
 ولا) واجمع لكل من قوله مائة من الجلدات وقوله ونفرب عاما وان كان ظاهر العبارة يقتضي أنه

قبل أودر ذكر أو
 اتفق مع علم تحريره
 فلا حد فاحذرة
 ومساخقة واستثناء
 يبد نفسه أو غير
 حليته بل يعز
 فاعل ذلك ويكره
 يفويدها كتمكينها
 من العت بذكر
 حسي يعزل لانه في
 معنى العزل ولا
 بالبالغ في فرج حمة
 أو ميت ولا يجب ذبح
 البهيمة لما كولة
 خلافان وهم فيه
 وانما يحسد من ذكر
 (مائة) من الجلدات
 (ونفرب عاما) ولاه
 لمسافة قصراً كثر

مختص بالثاني فافرق الجلدات فان دام الالبه لم يضر وان زال الالبه كان الماضي تحسین لم يضر
 أيضا لانها حد الرقيق فقد حصل حذف الجملة وان كان دونها ضرر وجب الاستئناف أو فرق العام
 أو نصفه استئناف من أول العام وقوله لمسافة القصير متعلق بغير فلا يكفي التقير سينادون مسافة
 القصير لانه في حكم الحصر لتواصل الاخبار فيها اليه والمقصود ايجاشه بالبعد عن الأهل والوطن وقوله
 فاكثر أي من مسافة القصير أي على حسب ما رآه الامام (قوله ان كان الواطئ أو الموطوءة سرا) الأولى
 أن يقول ان كان من ذكر من الحر المكاف الذي زنى بالاجح بكراته وقول ومنه في ذلك الموطوءة
 وذلك لان شترها كون الواطئ حر اقدم صرح به فيلزم بالنسبة اليه السكراد وهذا قيد للعلمانة
 والتقريب عاما (قوله وهو) أي البكر وقوله من لم يبط أو نوطأ في نكاح صحيح أي بانوطئ أو وطئت
 من غير نكاح أصلا أو بنكاح لكنه فاسد أما انوطئ أو وطئت في نكاح صحيح غير حم لانه حينئذ
 محصن (قوله ان زنى مع من حل) أي لا يخلط مائة و بغير عام ان زنى ظنا حل الزنا لعدوه وقوله
 بان ادعاء أي الحبل وقوله وقد قرب الخ تخرج به ما اذا ادعاء وهو بين المسلمين فلا تقبل دعواه ويحدد
 قال عرش ويتخذ من هذا اجواب سادته وفق السؤال عنها وهي ان شخصاً وطئ جارية بزوجته
 واحبها معا بها جملها وان ملك زوجته ملكا وهو أي الجواب عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد
 رقيقا لعدم خفاء ذلك على مخالطها (قوله أومع تحلل عالم الخ) أي ولان زنى باعتبار مذهبه
 ولكن وجدنا لم يحكم على ذلك الوطء بانه حلال وليس بزنا فانه لا يخلط به ولا يغرب ولا يعاقب عليه في
 الاستنزال وجود الشبهة وقوله بعد بخلافه مرجع بما لا يعتد بخلافه كإباحة الشيعة ما فوق الأربع
 فاذا وطئ زاندا علم بن محدد (قوله لشبهة اباحت) علم لعدم الحاصل والتقريب أي وانما لم يحدد و بغير
 لشبهة اباحت العالم وطء وهذا الشبهة تسمى شبه الطريق أي للمذهب أو ما يشبهه الفاعل فهي فمن
 وطئ أجنبية خانا فانها زوجه وشبهه الحبل تكون فيمن وطئ أمة مشتركة وكوطءه الأصل جاري بقوله
 ولا حادثة بها أيضا وقد تقدم الثلاثة ببعض في قوله

الذي أباح البعض حمله فلا * حمله والطريق استعمالا
 وشبهة لتفصيل كان أتى * حرمة يظن حلالا مبتدئا
 فأتى اشتراك الحقن وسين * هذا الأخير بالحل فاعلمن

(قوله وان لم يلقه) أي العالم وهو غائب لعدم الجلد والتقريب عند وجود شبهة عالم وقوله الفاعل أي
 الزاني (قوله كنكاح بلاولي) مثالا اذا زنى مع تحليل عالم (قوله أو بلاشهود) أي وكنكاح بولي
 وبلاشهود وقوله كذهب مالك قال في النهاية على ما اشهر عنه لكن المعروف من مذهبه اعتبارهم
 في صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد (قوله بخلاف الخالي عنها) أي عن الولي وعن الشهود فانه
 يصح فيه الحد لعدم الشبهة ولا تفرق (في داود لعدم الاعتداده هذا ما جرى عليه ان جري وجرى
 مر على أنه يعتد به وأنه شبهه بسقطها الحد ونص عبارة النهاية أو بلاولي وشهود كما نقل عن داود
 وصرح به المصنف في شرح مسلم لجمله من أمثلة نكاح المتعة الذي لا حد فيه جريه مؤقتا بدون
 ولي وشهود فاذ اتفق مع وجود الثابت المتقضي لضعف الشبهة فلا يلتزم مع انتفائه بالاولى وقد
 أتى بذلك الولد رحمه الله تعالى اه (قوله وكنكاح متعة) معطوف على كنكاح بلاولي فهو
 مثال لما اذا زنى مع تحليل عالم: كاح المرأة إلى مدة وهو باطل لكن لو كبح به شخص لم يحد لشبهة
 ابن عباس رضي الله عنهما واعلم أن نكاح المتعة كانه باعتم نسخ يوم خيبر ثم ابرع يوم الفتح ثم نسخ
 في أيام الفتح واستقر به إلى يوم القيامة وكان فيه الخلاف في الصدر الاول ثم ارتفع وأجمعوا على
 تحريمه قال بعض المهاجرين رضي الله عنهم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما بين فركن والباب
 وهو يقول أيها الناس اني كنت أذن لكم في الاستمتاع ألا وان الله سمع ما إلى يوم القيامة فمن كان

ان كان الواطئ أو
 الموطوءة سرا (بكر)
 وهو من لم يبط أو نوطأ
 في نكاح صحيح (لا)
 ان زنى (مع من حل)
 بان ادعاء وقد قرب
 عهده بالاسلام أو
 بعد عن أهله (أومع)
 تحلل عالم) يعتد
 بخلافه لشبهة اباحت
 وان لم يلقه الفاعل
 كنكاح بلاولي
 كذهب إلى حنفية
 أو بلاشهود كذهب
 مالك بخلاف الخالي
 عنها ما وان نقل عن
 داود وكنكاح متعة
 نظر المصنف ابن
 عباس

عنده ممن شئ فليقل سبيلها ولا تأخذوا عني تتبعوهن شيئا وعن امامنا الشافعي رضي الله عنه لا أعلم شيئا حرم ثم أصبح ثم حرم الا المتعة وما نقل عن ابن عباس من جوازها رجح عنه فقد قال بعضهم والله ما نارق ابن عباس الدنيا حتى رجح الى قول الهذلي في تحريم المتعة ونقل عنه انه قال خطيبا يوم عرفة وقال ايها الناس ان المتعة حرام كلبتقوا الدم والحزيرة وقعت مناظر بين القاضي يحيى بن اكرم وامير المؤمنين المأمون فان المأمون نادى يا باحة للمتعة قد غلب يحيى بن اكرم وهو متغير بسبب ذلك وجلس عنده فقال للمأمون له مالي اراك متغيرا قال لما حدث في الاسلام قال وما حدث قال النداء بقليل الزنا قال المتعة زنا قال نعم للمتعة زنا قال ومن اين لك هذا قال من كتاب الله وسنة رسوله اما الكتاب فقد قال الله تعالى فدا فلي المؤمنون الى قوله والذين هم لقرو وجههم ما ظنوا من الاعلى ازا واجهم او ما ملكت ايديهم فانهم غير مملومين فمن ابتغى وراء ذلك فاوكله هم العادون يا امير المؤمنين زوجة المتعة ملك الجن قال لا قال فمضى الزوجة التي عند الله ترث وتورث وتلحق الولد وهاتم اطمعنا قال لا قال فقد صار متجاوز هذين من العادين واما السنة فقد روى الزهري بسندنا على بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال اقر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نادى بالنبى عن المتعة وتحرر بها بعد ان كان امر اقالفت للمأمون للحاضرين وقال اتخفون هذا من حديث الزهري قالوا نعم فقال للمأمون استغفر الله نادوا بقريم المتعة وقد تقدم معظم ذلك في باب النكاح عند قول المؤلف ولا مع تأيقت وتقدم هناك ايضا تفسير نكاح المتعة بتفسير غير هذا التفسير الذي ذكرته هنا (قوله ولومن معتقد تحريمه) أي لا يحد ولو صدق هذا اللذ كور من النكاح بالزنى وبالشهود او نكاح المتعة ممن معتقد تحريمه وعبادة الرض وشرحه وبسقط بالشبهة في الجهة أي الطريق وهي اما بعض العلماء الوطعية كالتكاح بالزنى كذهب أي حنيفة أو بلاشهود كذهب مالا يجوز نكاح المتعة كذهب ابن عباس ولو اعتقد المولج القهر في هذه الشبهة نظرا لاختلاف العلماء اه (قوله نعم ان حكم حاكم) استدراك من عدم الحد اذا زنى مع تحليل عالم وقوله باطل النكاح أي أو بالفرقة بينهما ووقع الوطع على الواطئ به وقوله حد أي قطعاً وقوله لا ارتفاع الشبهة حد أي حين اذ حكم الحاكم باطل النكاح المتعلق فيه وفي النفس ما نصه تنبيه محل الخلاف في النكاح المذكور كقوله لا ووردى أن لا يقارنه حكم فان حكم شافعي بطلانه حد قطعاً او حنفى أو مالكي يهتلم بحد قطعاً اه (قوله ويحد) أي من ذكر من الحر المكلف الحد المار وهو مائة جلدة وبغير باضاعاً ما (قوله في مستأجرة للزنا) أي في ماله امرأة استأجرها لاجل ان يزنى بها (قوله اذلاشبهة) أي موجودة وهو تعليل للحد في المستأجرة (قوله لعدم الاعتماد) أي وانما انتفت الشبهة في المستأجرة لان عقد الاستمارة باطل ولا يثبت العقد الباطل في وجبه من الوجوه (قوله وقول أبي حنيفة انه) أي الاستمارة الزنا وقوله شبهة أي فلا يحد به وقوله تنافيه الجملة خبر قوله وكتب سم مانصه مما يمنع هذه المناقاة ان اكراه شبهة دافعة للحد مع انه لا يثبت النسب اه وقوله الاجماع على عدم ثبوت النسب بذلك أي بذلك الاستمارة والمراد بذلك الوطع الحاصل بالاستمارة أي ولو كان شبهة لثبت النسب به (قوله ومن ثم) أي ومن اجل ان قول الامام تنافيه الاجماع الخ وقوله ضعف مدركه بضم الميم مصدر مجي بمعنى ادراك والمراد بمدرك منه الحكم من تحصيل اه بجري وقوله ولم يراع خلافه قال في الحق بعد هذا ما اوردته شارح عليهم هو لا يتم الا لو قال انه شبهة في اباحة الوطع وهو لا يقل بذلك بل بأنه شبهة في درء الحد فلا يرد عليه ما ذكرنا الذي يرد عليه اجماعهم على انه نواشترى مرة فوطئها أخر افتقر بها حذولم تعتبر صورة العقد القاسد اه (قوله وكذا في محبة) أي وكذا يحد في وطء محبة أي اباحته الوطع وقوله لان اباحة الخ عليه الحد وقوله هنا في الوطء وقوله لغوا في فلا يعتد به (قوله ومحرم عليه) بالجر عطف على محبة أي وكذا يحد في وطء محرم

ولومن معتقد تحريمه
من حكم حاكم باطل
النكاح المتعلق فيه
حد لا ارتفاع الشبهة
حيث قاله الماوردي
ويحد في مستأجرة
للزنا به اذلاشبهة
لعدم الاعتماد بالعقد
الباطل بوجه وقول
أبي حنيفة انه شبهة
تنافيه الاجماع على
عدم ثبوت النسب
بذلك ومن ثم ضعف
مدركه ولم يراع
خلافه وكذا في محبة
لان اباحة هنا لغوا
ومحرم عليه لتوثن
أولغو بينونة كبرى

عليه وقوله ثونن للام للاحل متعلقة بحرمه أى بحرمته عليه لاجل ثونن وقوله أولئحو يبنونة كبرى
 أى أوحرمته عليه لئحو يبنونة كبرى وهى التى تكون بالطلاق ثلاثا ويدخل تحت النكاح والضاع
 والمصاهرة والقرابة (قوله وان كان قد تزوجها) غاية لخدمه طوله الحرمه عليه بما ذكر أى يحد
 بوطئها وان كان قد عد عليها لان العقل ليس بنسبه وقال الامام أحمد وأبو حنيفة يبقل ويؤخذ به الحديث
 فيه صححه يحيى بن معين وقوله خلافا لى حنفية أى فى قوله ان صورة القعدشيه وفى المغنى مانصه
 فروع لادعى المجهل بغير الموطأ ونسب لم يصدق ليعد المجهل بذلك قال الاذيعى لان المجهل مع
 ذلك النسب ولم يظهر لنا كذبها فالتأخر تصديقها وتحريرها ضاع فقولنا أظهرهما كما قال الاذيعى
 تصديقها ان كان عن يحنفى عليه ذلك أو بغيرهما يكونها مزوجا لا معدة وأمكن جهله بذلك صدق
 بيمينه وحديثه هى دونه ان علمت تحريم ذلك اهـ (قوله أاما محوسية تزوجها الخ) قال فى الروض وشرحه
 وترجى بالوثنية المحوسية فيها كما فى الاصل عن النبوى أنه يحسد الحد وعن الزوايا لا يجب للطلاق
 فى صحة نكاحها وهذا نقله الزوايا فى التعبير عن النص قال الاذيعى والزركشى فهو المذهب اهـ
 وقوله فلا يحسد بوطئها أى المحوسية (قوله للاختلاف فى حل نكاحها) علم لعدم الخلاف فى اختلافها
 فيه لان المحسوس كان لهم كتاب منسوب الى زراشت فطابيد لم يرفع على الاصح (قوله ولا يحد بالابلاخ
 فى قبل علو كمة الخ) عبارة التفرع مع الاصل ولان كان مع شبهة فى المجل كالابلاخ فى قبل أمة علو كمة
 له لكنا حرمت عليه بنحو محرمية بنسب أو غيره أو ثونن أو تميم أو اسلام ونحو شركة لغيرها فيها
 وكابلاخ فى قبل أمة فرع ولو مستولدة لشبهه للآل فكما عدا الاخير وشبهه الاعاقف الواجب له فى
 الجملة فيها وأظهر كلاهما وجوب الحد بالابلاخ فى ذرا الاخيرتين وفيه نظر بينته فى الاصل اهـ
 (قوله أو شركة لغيره) أى شركة بابتة لغير الوالى معه فى الأمة للموطأ (قوله أو تميم أو تميم
 معطوفان على نحو محرمية معطوف الخاص على العام أى أوحرمت عليه علو كمة بسبب ثونن أو تميم
 (قوله ولا بابلاخ فى أمة فرع) أى ولا يحد بابلاخ فى أمة فرع وقوله ولو مستولدة أى ولو كانت أمة
 فرع مستولدة (قوله لشبهه الملك) أى لا يحد فى وطئها لذك كورت لقيام شبهة الملك فى غير الصورة
 الاخرى وهى الابلاخ فى أمة الفرع (قوله وشبهه الاعاقف فيها) أى فى الصورة الاخرى أى لان
 مال الولد كله محل الاعاقف الاصل والأمة من جهة مال الولد (قوله وأما حد تحريق) أى وتقر به فى
 الكلام كنفاه وهو محتر زفوله ان كان را وقوله محسن أو بكر يدل من ذى رق أو عطف بيان
 والمحسن ضد البلر وقوله ولو مبعضا أى ولو كان ذوالرق مبعضا (قوله فتمس الخ) جواب اما وقوله
 وتقر به بالجر عطف على حد الحر أى ونصف تقر به (قوله فيجلدا الخ) بيان لنصف حد الحر وتقر به
 (قوله ويحد الرقيق الامام أو السيد) فعدم لا يتعين فيه الامام بل السيد ان يحد بنفسه لغير المارقان
 تنازع اقدم الامام (قوله ويرجم) هو من باب نصر (قوله بان يامر الخ) تصور لرجم الامام أو نائبه
 فغنى وجهه ان يامر الناس الخ فاستاد الرجاء على سيدل المارز العلى (قوله فمروء) وسن لامرأة
 حقرة الى صدرها ان لم يثبت زناها باقرار ثلاثا تكشف بخلاف ما اذا ثبت بالقرار فلا تسن لها الحكمها
 الحربان وحقت (قوله بجماعة معتدلة) خرج بالمعتدلة المحسبان للحنفية ثلاثا طول تعديه
 والعصيان ثلاثا فنفى عقوبة التكميل المقصود وليس لمرجم به تقدير لاجسا ولا عددا فقد
 نصيب الاجام ومقاتله فموت سر يعاقد يبطى موته (قوله ان كان) أى الزانى محسنا واعلم ان
 الاحسان لغة للنعم قال تعالى ان تصنعكم من يأسكم وشرا عبادة عن البلوغ والعقل والحربة والوطء فى
 نكاح صحيح (قوله حتى يموت) أى رجم حتى يموت (قوله اجاموا) روى الشافعى عن عمرو بن لوط عن
 انه خطب فقال الرجم على من زنى اذا كان محسنا وقال ان الله بعث محمد أنبيا و أنزل عليه كتابا وكان
 فيها أنزل عليه آية الرجم فلو نأها وعيناها وهى الشيخة والشيخ اذا زنيا فارجموها البته نكالا من

وان كان قد تزوجها
 خلافا لى حنفية
 لانه لا عبرة بالعقد
 الفاسد أاما محوسية
 تزوجها فلا يحد
 بوطئها للاختلاف فى
 حل نكاحها ولا يحد
 بابلاخ فى قبل علو كمة
 له حرمت عليه بنحو
 محرمية أو شركة
 لغيرها فيها أو ثونن
 أو تميم ولا بابلاخ
 فى أمة فرع ولو
 مستولدة لشبهه الملك
 فيما عدا الاخره
 وشبهه الاعاقف فيها
 وأما حد ذى رق
 محسن أو بكر ولو
 مبعضا فنصف حد
 الحر وتقر به فيجلد
 خمسين ويقر نصف
 عام ويحد الرقيق
 الامام أو السيد
 (ويرجم) أى الامام
 أو نائبه بان يامر
 الناس ليطوبوا به
 فمروء من الجوانب
 بحجارة معتدلة ان
 كان (محسنا) رجلا
 كان أو امرأة حتى
 يموت اجاموا

الله عز وجل حكيم قال وقد جرم النبي صلى الله عليه وسلم ورجمه بعد وكان ذلك بمحض من العصابة
ولم ينكر عليه (قوله) لأنه صلى الله عليه وسلم رجمه مع الزنا والغامدية) أي أمر برجمهما قال العيصي
تلاهم من أمر الزنا بالغامدية وليس كذلك بل هو رجمي بأمر أتوهي زنت برجل آخر وروى أبو داود
والنسائي عن يزيد بن أبي نعيم عن أبيه أي نعيم قال كان معاوية بن مالك في جبري هزل فاصاب بخاربة
من الحصى تسمى فاطمة وقيل غير ذلك وكانت أمة لا يهزل فقال أبو هزال أنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فأخبره بما صنعت له لم يستغفر لك فإمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك وأقر عنده
أربع مرات فأمر برجمه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عز قبل رجمه لو سترته بتوبته لكان
خير لك وأما الغامدية فهي امرأة من غامد من الأزد وفي حديثها القدا تابت توبة لو تابها صاحب
مكس لغفر له أم لم يغفر له أم لم ينس للزنا ولكل من ارتكب معصية أن يستر على نفسه فغير من أبي
من هذه القاذورات شيئا قبل ستر الله تعالى ذننه من أبدى ثأصغته أنما عليه الحد واما الحكم
(قوله) ولا يجتمع الزنا مع الزنا في بعد الإحصان أما لو زنى قبله ثم زنى بعده فانه يجب جلدته ثم رجمه
على الأصح من وجهين في الزنا وهو المعتدل لهما معقوبتان مختلفتان فلا يتداخلان لكن يسقط
التعريب بالزنا (قوله) وتعرض عليه توبة) أي ويستحب أن تعرض على الزاني المحسن قبل الزنا
توبة لتكون خاتمة أمره (قوله) وبشر به فإجابته (قوله) ولو سلا ركعتين) أي ويحب
طلب عند الزنا مع ما بشر به فإجابته (قوله) ولو سلا ركعتين) أي ويحب أيضا الصلاة ركعتين إذا
طلبها (قوله) ويعتد بقوله بالسيف) أي فلا رجم بعده إذا تدينه بقوله لكن فات الواجب وهو
الزنا مع الزنا (قوله) والمحسن مكلف) أي وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستداه قبل لامعني لا اشتراط
التكليف في الإحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الحد وروى ابن معين هو أن حد نفسه يوم أن
اشتراطه لوجوب الحد لا تسحبته محسنين بتكرار ما تكرر فلهما ويطبق بالمكلف هنا أيضا
السكران أم تحفة وقوله حرم أي كله مسلما كان أو كافرا لأنه صلى الله عليه وسلم رجم اليهودي كما
في الصحاح زاد أبو داود وكان قد أحصنا (قوله) وطئ أو وطئت) أي حال الكمال باللوغ والعقل
والحرمة فلا بد من وقوعه حال الكمال عما ذكرناه لا بد أن يكون الزنا حال الكمال فلا رجم الزنا
كان كاملا في الحالين وإن تداخلهما نقص كمنون ورق بخلاف ما لو وطئ وهو ناقص بأن كان صبيًا
أو مجنونًا ثم زنى وهو كامل فلا رجم ولا بد أن التام إذا استدخل المرأة ذكره من حيث أنه صار محسنا
وليس بمكلف عند الفعل لأننا نقول هو مكلف استحسانا بالحاله قبل النوم والإحصان الكامل من
رجل أو امرأة يكون محسنا بوطء ناقص كالأنا كاملين (قوله) قبل) متعلق بكل من الفعلين قبله
والباء مستغلة في تعدية بالنسبة للاول وفي الظرفية بالنسبة للثاني والوارد به على الاول ذكر الواطئ
وعلى الثاني فرج المرأة ويحتمل جعلها للظرفية مطلقا وقد لكل منهما متعلق أي وطئ يذكركم أصلي
في قبل أو وطئت به في قبلها أو زنى بالقبل الذكر فلا يحصل بالوطء به محسن كالمحصل به تحمّل
(قوله) في نكاح صحيح) أي عقد صحيح وهو متعلق بكل من الفعلين أيضا وإتمام العقد برفي الإحصان
الوطء في نكاح صحيح لأن بقضى الواطئ الشهوة واستوفى اللذة فحقه أن يتمتع من الحرام فإذا وقع فيه
غلط عليه بالزنا (قوله) ولو في حيض) أي يكون محسنا بالوطء الذي كور ولو وقع في زمن حيض أي
أو نحوه من كل ما يحرم الوطء معه مومة عارضية كالوطء في نهار رمضان أو في الأرواح أو في علة تشبه
(قوله) فلا إحصان لصي أو مجنون) يحتمل زوجه مكلفا وإتمامه يكون محسنا لنفسه معافا لبر جان وإتماما
يؤيدان أن كان لهما نوع تمييز بما زنى بهما من الوقوع في الزنا وقوله أو في أي ولا إحصان لقن فلا
برجم وذلك لأنه على النصف من الحر كما تقدم والبرجم لا نصف له وهذا محتمل زوجه أو قوله وطئ أي
من ذكر من الصبي والمجنون والفقير وقوله في نكاح أي صحيح (قوله) ولا إن وطئ في ملك يمين) أي

لأنه صلى الله عليه وسلم
وسلم رجم معاوية
والغامدية ولا يجتمع
مع الزنا مع نكاح صحيح
الوطء وتعرض عليه
توبة لتكون خاتمة
أمره ويؤثر بصلاة
دخول وقتها ويحب
لشربها كل صلاة
ركعتين ويعتد بقوله
بالسيف لكن فات
الواجب المحسن
مكلف حرم وطئ أو
وطئت قبل في نكاح
صحيح ولو في حيض
فلا إحصان لصي أو
مجنون أو في وطئ في
نكاح ولا إن وطئ
في ملك يمين أو نكاح
فاقد

والاحسان لمن وطئ في ملك عين وهو محتر زقوله في نكاح وقوله أو نكاح فاسد محتر ز قوله صحيح
 (قوله ثم زني) معطوف على وثني في نكاح ووطئ في ملك العين أي ولا احسان نصبي أو مجنون أو فتن
 وطئ ثم زني ولمن وطئ في ملك العين ثم زني ولا حاجة اليه اذ الكلام في بيان مفاهيم قيود الاحسان
 (قوله وأترو جوابا رجم) قال في الارض وشرحه ويؤثر وجوب احد والله كقطع السرقة فليس
 برجي زواله وشبهه وروى بالبرع واعتدال الزمان لئلا يهلك المحدثون لان حقه تعالى مبنية على
 أساسه بخلاف حقوق الأتبعين كقصاص وحقوق قنن فلا تؤثر لانها مبنية على المضائية لا الرجم
 فلا يؤثر شيء مما ذكر ولو ثبت زناه باقراره لان نفسه مستوفاة ويؤثر العمل وانقضاء الغطاء ولو كان
 الحمل من زنا كما في استيفاء القصاص اهـ (قوله لوضع حمل) أي الى وضعه وقوله وغطام أي والى
 فطم الرضيع فاذا وضعت ومضت مدة الرضا عرجت (قوله لارض الخ) أي لا يؤثر الرجم لاجل
 مرض وقوله برجي برؤمته هو ليس بقيد بل مثله بالاولى ما لا يرجي برؤمته كرفي المتهاج قولنا انه ان
 ثبت باقراره يؤثر بند ذلك لانه يسيل من الرجوع (قوله وهو برد) معطوفان على مرض أي ولا
 يؤثر الرجم لاجل حر وبرد مغرطين (قوله نعم يؤثر الجلد الخ) لانه في الاستدراك اذ الكلام في الرجم
 فالاولى حذف اذ الاستدراك والاثبات برأوا العطف في محلها وقوله لهما أي لحر وبرد مغرطين الى
 اعتدال الوقت (قوله ومرض برجي برؤمته) أي ويؤثر الجلد ايضا لمرض برجي برؤمته فان لم يرج
 برؤمته لا يؤثر ولا تنفك السباط على الايام وان احتل التفريق بل يضرب في الحال اذ انما ينتظر
 لكن لا يضرب بسباط لئلا يهلك بل يضرب بعشكال أي عرجون عليه مائة غصن مرة فان كان عليه
 خمسون غصنا فترتين فان برؤمته به بذلك اجزاء الضرب به (قوله ولو كونهما حملا) أي ويؤثر
 الجلد لذلك كما يؤثر الرجم (قوله لان القصد الردع) عليه لتأخير الجلد (قوله ويثبت الزنا باقرار
 حقيق) خرج الحكمي وهو العين المردودة بعد نكول التحميم كان ادعى شخص على آخر انه زني وأراد
 تحميله على اعلم برن فنشكل ثمردا لعين على المدعي خلف العين المردودة وقتها كما لا قرار لكن لا يثبت
 بها الزنا في حق المدعي عليهم وانما يسقط بها الحسن والقاف وقوله مفصل قال الجعري كان يقول
 أدخلت مشقة فرج فلا تة على سبل الزنا ولا بد أن يذكر الاحسان أو عدمه اهـ وقوله تلزم ما في
 الشهادة أي من اعتبار التفصيل فيها كما يأتي (قوله ولو باشارة أخرى) غايته في الاقرار أي يثبت
 بالاقرار ولو كان الاقرار باشارة أخرى لكن بشرط ان يفهمها كل أحد (قوله ولو مرة) غاية ثانية
 للاقرار أي أي يثبت بالاقرار ولو كان الاقرار مرتوي للرد (قوله ولا يشترط الخ) المقام للتفريع وقوله
 تكرره أي الاقرار أربع مرات وقوله خلافا لاي حنيفة أي أو احد فانهما اشترطا أن يكون الاقرار
 أو بالحد يثماهر لان كل مرة مقام شاهد أو اجاب أئمتنا ما نصلى الله عليهم وسلم انما كرمه على
 ما عرف خبره لانه شك في عقله ولهذا قال اهـ لم يحنون ولم يكرمه في العامدة (قوله وبينة) معطوف
 على اقرار أي يثبت الزنا بأبوابه وهي أربعة تشهدوا له تعالى والاثني باتين الفاحشة من نساءكم
 فاستشهدوا عليهم أو بة منكم (قوله فصل الخ) يعني انه يشترط في البينة ان تفصل وتقصيها
 يكون بد كرامة في حال احتمال ان لا حدو طم أو بد كرامة الكيفية أي كيفية أو عدمه من ادخال
 المشقة أو قدرها لاحتمال ارادة الماشرة فبما دون الفرج بقولها انه زني وذ كرمكان الوطء وزمانه
 لان المرأة قد تغفل في مكان دون مكان وفي زمان دون زمان ولو اختلفت البينة في مكانه ووقته بطلت
 الشهادة (قوله كاشهد الخ) تمثيل للشهادة المستكملة للقيود السابقة (قوله ولو أقر) أي الزاني بالزنا
 (قوله ثم رجع عن ذلك) أي عن اقراره (قوله قبل الشروع) متعلق برجع وقوله أو بعده أي
 بعد الشروع (قوله بفحوا كذبت الخ) متعلق برجع أيضا (قوله وان قال الخ) نافية لقد رأى قبل
 رجوعه بذلك وان قال بعد الرجوع كذبت في رجوعه ولو أقره هذا فانية من قوله سقط الحد لكان

ثم زني (وأقر) وجوبا
 (رجم) كعدو (لوضع
 حمل وغطام) لارض
 برجي برؤمته منه وهو
 برد مغرطين نعم
 يؤثر الجلد لهما
 وليس برجي برؤمته
 منه أو كونهما
 حاملا لان القصد
 الردع لا القتل
 (ويثبت الزنا
 باقرار) حقيق
 مفصل تلزم ما في
 الشهادة ولو باشارة
 أخرى ان يفهمها كل
 أحد ولو مرة ولا يشترط
 تكرره أو باشارة
 لاي حنيفة (وبينة)
 فصلت بد كرامة
 بها وكيفية الادخال
 ومكانه ووقته
 كاشهد أنه أدخل
 حشفته في فرج فلانة
 يحمل كذا وقت كذا
 على سبل الزنا (ولو
 أقر) بالزنا (ثم رجع)
 عن ذلك قبل الشروع
 في الحد أو بعده فهو
 كذبت أو ما زنت
 وان قال بعده كذبت

أولى للاستفهام من تقدير ما ذكر (قوله أو كنت فاختت) معطوف على قوله فهو كذبت فيكون متعلقاً بقوله رجس أيضاً أي أوجع بقوله كنت فاختت فخلتته زنا أو قررت به (قوله وإن شهد حاله يكذبه) أي يقبل الرجوع بما ذكر وإن شهد حاله يكذبه أي في خلته أن المفاخرة زنا بان يكون من لا يخفى عليه ذلك (قوله بخلاف ما أقررت به) أي بخلاف قوله بعد إقراره أنا ما أقررت به فلا يقبل به الرجوع (قوله لانه) أي قوله ما أقررت به وقوله مجرد تكذيب للجنة الشاهدة أي ما أقراره سم (قوله سقط الحد) جواب لوفوقل بعد سقوطه عنه بالرجوع وجب على قاتله الله فلا القود لا اختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع وأفهم قوله سقط الحد أن غيره لا يسقط عنه كهم من قال زنت بها مكرهة ثم رجع عن قوله وهو كذلك كما صرح به في فتح الجواد وقال لانه حق آدمي وفي سم لوأقر بالزنا فهل تسقط عدالته بأقراره بالزنا ثم يعود حكمها رجوعه فيه تنظر اهـ (قوله لانه الخ) عليه تسقوط الحد (قوله عرض لما عزر بالرجوع) أي بقوله عليه الصلاة والسلام له طلق فلت أعتك لمست أبك جنون (قوله فاولا لانه لا يقيد) الصواب حذف لا كإفي التعقوا النهاية وذلك لأن لولا تقديم امتناع الجواب لو جود الشرط فلو كانت لا ثابتة لكان المعنى ثبت امتناع عدم التعرض لوجود عدم الافادة وهو غير مستقيم لأن القصد ثبوت الافادة لا عدمها (قوله ومن ثم سم الرجوع) أي ومن أجل أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض لما عزر بالرجوع من لمن أقر بذلك الرجوع عن إقراره ويتوب بينه وبين الله تعالى فإن الله يقبل توبته إذا أخلص نيته (قوله وكان في قبول الرجوع عنه) أي عن الإقرار به وقوله كل حد لله تعالى أي كل موجب حد الذي يقرب به ثم رجع عنه الموجب وبذل له تمثيل الشارح بعد قوله كثر بالغ اذهول يصح تمثيلاً للحد وانما هو لوجوب (قوله بالنسبة لقطع) راجع لسرقة أي يقبل الرجوع في السرقة بالنسبة لسقوط الحد عنه وهو القطع أما بالنسبة للسل المسروق فلا يقبل رجوعه بل يؤخذ منه (قوله وأفهم كلامهم) للناسب وأفهم قولي ولو أقر ثم رجع لأن ما ذكره مفهوم قوله وإن كان هو مفهوم كلامهم أيضاً (قوله لانه) أي الزنا (قوله لا يتطرق إليه) الضمير عائداً على الزنا لكن بتقدير مضاف أي لا يتطرق إلى اثباته بالبنود رجوع (قوله وهو كذلك) أي ما اتهمه كلامهم من عدم تطرق الرجوع إليه كذلك (قوله لكنه) أي الزنا أي حده يتطرق إليه أي إلى حده السقوط وقوله بغيره أي غير الرجوع (قوله كدعوى ورجية) أي لمن زنى بها وهو متين كدعوى أي وكدعوى بان هذه الاحتمية التي زنى بها نظر أنها حليته ففي جميع ما ذكر سقط عنه حد الزنا بالثابت بالبنود حوالاً منهم فوقه قال عليه السلام ادرؤا الحدود والشهادات (قوله وتأنها حد القذف) أي وتأن في الحد وحده القذف والقذف لغة الرمي يقال قذف النواة أي رماها وشربها الرمي بالزنا في معرض التعبير أي في مقام هو التعبير أي التوبيخ والغاية ثلاثة أصري وكتابه وتعرض لالاول وهو ما اشتهر فيه ولم يحتمل غيره كقوله جل أوامر أذنبت أو زنت ففتح الله وكسرها وأزاني ولا ضرر الحن بالتذكير لثبوت وعكسه والثاني هو ما احتل القذف واحتل غيره كقوله زناات المهر في الحسل أو غيره وهو كذا لانه ظاهره يقتضي الصدود كقوله جل يافأقر يافاسق يا خبيث ولا رم أمتافأقر فيا خبيته فاسقة وأنت تحبين الخلو أو الظلمة أو لتردين بدلا من فان نوى به القذف حد الا فلا إذا ادعى عليه بانه أراد ما أنكروا صدق فيعينه في أنه ما أرادته والثالث هو مالا يحتمل ظاهره القذف كقوله لتغيره في خصومة أو غيرها ما بين الحلال أو ألت زنا أو ليست أي زانية فليس بقذف وإن نواه (قوله وهو) أي القذف وقوله من السبع للموقات أي للمهلكات من أوبقته القنوب إذا أهلكته وهي السحر والشرك بالله تعالى وقتل النفس التي حرم الله الابالله وأكل الربوا كل مال اليتيم والتولى يوم الزحف وقذف المصنات أي الحرائر البريات (قوله وحده قافى)

في رجوعى أو كنت فاختت فخلتته زنا وإن شهد حاله يكذبه فيما استظهره شيخنا بخلاف ما أقررت به لانه مجرد تكذيب للجنة الشاهدة به (سقط) الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عزر بالرجوع فاولا لانه لا يقيد لما عرض له به ومن ثم سم له الرجوع وكاننا في قبول الرجوع عنه كل حد لله تعالى كسر بوسرقة بالنسبة لقطع وأفهم كلامهم أنه إذا ثبت بالبنوة لا يتطرق إليه رجوع وهو كذلك لكنه يتطرق إليه السقوط بغيره كدعوى ورجية وهلك أمة ولنكونها حلية وتأنها حد القذف وهو من السبع الموبات (وحده قافى)

(الخ) وذلك لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بربعة شهداء فاحملوهم ثمانين جلدة وقوله صلى الله عليه وسلم لعل أن أميئتين قذف زوجته بشر يك بن محصنة البينة أو حلفي ظهرك وما قال صلى الله عليه وسلم له ذلك قال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق بلتص البينة فجعل صلى الله عليه وسلم يذكر ذلك فقال هلا والله الذي بعثك بالحق نبيا في الصادق وليزول الله ما يرى يظهرى من الحديث زلت آية اللعان (قوله مكاف) أى بالنظر عاقل فلاح على صبي ومجنون لثب الأذى بقذفهما لعدم تكليفهما لكن يعززان إذا كان لهما نوع يتميز وقوله مختار تخرج المكروه بغير المرأة فلاح على عدم قصد الأذى بذلك وقوله ملتزم للأحكام أى فلاح على غير الملتزم لها كالحريم وقوله عالم بالقرين يخرج الجاهل به لقرينه من الإسلام فلا يجد (قوله محصنا) مفعول قاذف (قوله وهو) أى الحصن أى ضابطه وقوله هنا أى فى حد القذف واختاره من المحسن فى حد الزنا فهو غير المحسن هنا من حيث أن الذي يشترط هنا كالإسلام والعفة لا يشترط هناك والحاصل شرط وط

الاحسان هنا خاصة الإسلام والبلوغ والعقل والحرم بقوعته من وطه يحسد به وعن وطه يحرم علو كته وعن وطه زوجته فى ذمها وشرط الاحسان هناك أى فى حد الزنا والبلوغ والعقل والحرمية والوطى فى نكاح صحيح (قوله مكاف) خرج الصبي والمجنون لا يجد قاذفهما وقوله مخرج الزريق فلا يجد قاذفه لنقصه وقوله مسلم يخرج الكافر مطلقا فلا يجد قاذفه لما تقدم وفى الجبري لو نازع القاذف فى حرية القذف أو فى إسلامه صدق القذف بيمينه اه وقوله عفيف الخ مخرج غير العفيف من ذلك فلا يجد قاذفه لما تقدم وقوله من زنا وطه درجبلته أى ومن وطه علو كته محرم له كافى شرح المنهج فالمعتبر عقته من هذه الثلاثة فلا تبطل عقته بغيرها ولو كان حراما كوطه وزوجه فى عتبه شبهة لأن القرين معارض نزول كوطه أمة ولله ثبوت النسب حيث حصل عاقل من ذلك الوطعم انتفاء الحد كوطه فى نكاح حاسد كوطه من كونه بلاولى أو بلاشه وقلقوا النسبة وكوطه زوجته أو أمته فى حيض أو نفاس أو أحرام أو نحو ذلك (فرعان) ولو زنى مرة نؤفى قبل أن يجد قاذفه سقط الحد عن قاذفه لأن الاحسان لا يتحقق بل نطق قطفه وإزنايدل على سبق منه فكأنه وقت القذف كان غير محصن ومن زنا مرة ثم صلح بان صلح حاله بعد محصنا أبدا ولازم الحد والقصاص من أوع خلق الله تعالى وأزهدهم لأن العرض إذا احترم بالنالم برز خله بما طراه من العفة فان قيل قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب لكن لا نسب بان هذا بالنسبة إلى الآخرة (قوله ثمانين جلدة) مفعول مطلق لحد وذلك لأن الآخرة لا تقبل شهادة وإن لم يقذف وانما قدرت شهادتهم بالقذف لغتهم به انهو كبيرة كافى آخر الآية حيث قال وأولئك هم الفاسقون (قوله والا فاربين) أى وإن لم يكن القاذف حرا بل كان رقيقا فجدا راربين لأنه على نصف الحر (قوله ويحصل القذف الخ) أى ويحصل القذف بلفظ يدل عليه أماصر يحاق به أو كناه كما تقدم وجب ما ذكره من الصريح ما عدا ما عتقت وبالوطى فاتها من الكتاب بل أن الأول مأخوذ من القنن وهو التسكر فهو محمل له والقذف والثاني محمل

لإرادة كونه على ذم قوم لوط وقوله زنت هو شيا المخالط القنن حتم منه أو بطلت (قوله ومن صريح قذف المرأة أن يقول لانيها من زيد الخ) أى ولو كان متغيبا لكان كنهه قال به ذلك بعد استحقاقه أمافه فكنا نقبيل فان قال أردت تصديق النافي فى نسبة أمه إلى الزنا فاقذف لها أو أردت أن النافي نقاد وأنتفى نسبة منه شرعا وأنه لا يشبه مخطأ أو خطا صدق بيمينه يعزى باللائمة اه

مكاف عتقنا رملتم
للأحكام عالم بالقرين
(محصنا) وهو هنا
مكاف حر مسلم
عفيف من زنا ووطه
درجبلته (ثمانين)
جلدة أن كان
القاذف حرا ولا
فاربين ويحصل
القذف زنت
أو زانى أو عتقت
أو بطلت أو لا بك
فلان أو بالائط
أو بالوطى وكذا يابسا
قصة لأمرة ومن
صريح قذف المرأة
أن يقول لانيها من
زيد مثلا لست ابنه
أولست منه

شريك (قوله لا قوله لانه لست ابي) أي ليس من صرح حنفى المرأ بقوله لانه ما ذكر بل هو من
 الكتابة فيسئل حيث ذن قال أوتت منهم من زنا قاذف لانه أو أياه لا يشبهى حائنا ولا خلقا فيصدق
 بيمينته والفرق بين قول الأبلول وما ذكر وبين قول الأحنى ما تقدم أن الأبلول احتجاجة إلى نادب
 ولم يجعل ما قاله على التأديب بخلاف الأحنى (قوله ولو قال) أي شخص أما كان أو غيره وقوله كان
 أي قوله للذكور وقوله قاذف لانه أي الولد عبارة عن المسمى فرع قال في الحاوى في باب اللعان لو قال
 لانه أنت ولد زنا كان قاذفا لانه قال الدمري وهذه مسئلة حسنة ذكرها ابن الصلاح في فتاويه
 بخلاف من قبل نفسه وكان لم يطلع فيها على نقل وزادته بعض روايتهم اهـ (قوله ولا يحد أصل القذف
 فرع) أي وإن علا الأصل وسفل الفرع (قوله بل يعزى) أي الأصل للأب لا للأبنة الحاصل منه لفرعه قال
 في المفتى فإن قيل قد قالوا في الشهادات أن الأصل لا يحبس في وفاء دين فرعه مع أن الحبس تعزير
 أحجب بان حبسه لا دين قد يطول لزمه فذهب عليه بخلاف التعزير بها فانه قد يحصل بقيام من
 مجلس ونحوه وموت ثبت فهو الحق الله تعالى لا الحق الولد ولا يحد بالقذف ولده لا يحد بالقذف وورثة
 الولد اهـ (قوله كقذف غير مكلف) أي فانه لا يحد بل يعزى ثم انه يحتل تنوين اسم الفاعل وما
 بعده بجر ووصفة له أو منصوب به ويحتل عدم تنوينه وما بعده بجر وود بالإضافة لا غير والمعنى
 على كل صحيح إذا تكليف شرط في حد القاذف والمقذوف فاذا قل من أحد هما فاحدهما لا حد على
 واحد منهما (قوله ولو شهد بزوج أو بعة) أي شهادته رجال أحرار مسلمون كاثنتون دون أربعة
 أي أقل من أربعة قد دون ظرف غير متصرف مصفة لفاعل محذوف وهذا هو الصحيح الذي جرى
 عليه سيبويه والبرص يورون جري الكوفيين على أنهما من الظروف المتصرفه فعليه فاعل شهد
 (قوله أو نساء أو عبيد) أي أو شهادته نساء أو عبيد ولو زادوا على أربعة (قوله حدوا) أي لأنهم
 في غير الأولى ليسوا من أهل الشهادة وحذف الأولى من الوقوع في أعراض الناس بصورة
 الشهادة قول في البخاري أن عمر رضي الله عنه حد الثلاثة الذين شهدوا زنا القسيرة من شعيرة رضي الله
 عنه ولم يخالفه أحد قال في الحقيقة والثابت ولهم أي لحدون الأربعة تخليفه أنه لم يكن نكلا وحلقوا
 لم يحدوا اهـ (قوله ولو قاذفان) أي صدر من كل منهما قذف لصاحبه وقوله بتقاصا أي لم يسقط
 حد هذا بقذف الآخر ولا العكس بل لكل منهما حد على الآخر وذلك لأن شرط التقاص اتحاد
 الجنس والصفة وهو متغير هنا للاختلاف تأثر الحد من باختلاف العددين غالبا (قوله ولقاذف
 تخلف مقدوفه) أي رجاه أن ينكح المقدوف فحالف القاذف ويسقط عنه الحد (قوله وسقط
 أي حد القذف وقوله بغفواي عنه كلفه فلو غفاه عن بعض لم يسقط عنه شيء وقوله من مقدوف متعلق
 بمحذوف صفة لغفواي عنه صدر من مقدوف (قوله أو وارتبه الحائر) أي أو بغفوا صدر من وارت
 للمقدوف الحائر أي لجميع الركن كمتخرج الحائر غيره كان غفاه بعض الورثة فلا يسقط منه شيء وذلك
 لأنه يرث الحد بجميع الورثة الحاضرين غير موزع بل ثبت كله جملة لكل واحد بدلا عن الآخر ولو
 غفاه بعضهم عن حصته فللباقين استيفاء جميعه لانه عاروا العار لزم الواحد كما لزم الجميع وكما يسقط
 الحد بالغفوا يسقط باقاة البينة على زنا المقدوف وباقرا المقدوف به وارت القاذف الحد (قوله
 ولا يستقل المقدوف الخ) أي بل الذي يستقل به الإمام أو نائبه فلو استقل به المقدوف لم يقع الوقوع
 ولو كان باذن الإمام أو القاذف فان علمت القاذف به قتل المقدوف عالم يكن باذن القاذف وإن لم تعلم
 لم يحد حتى يرأى من الإمام الأول (قوله وزوج قذف زوجته الخ) ظاهره أنه ذلك وسقط عنه الحد
 وليس كذلك بل لا يسقط عنه إلا إذا أقام بینه على زناها أو لاعن زوجته (تنبيه) وأما إن افتقاه
 عقوا اللعان بأبوا ذكره بعد الطهار والسارح رحمه الله تعالى لم يتعرض له أصلا ويناسب ذكر
 نذرة تتعلق به هنا وحاصلها أن اللعان شرعا كلمات خمسة جعلت كالحجة للضطر إلى عطف الزوجة

لا قوله لانه لست ابي
 ولو قال لولده أو ولد
 غيره ما يولد الزنا كان
 قذفا لانه (ولا يحد
 أصل) لقذف فرع
 بل يعزى لقاذف غير
 مكلف ولو شهد بزوج
 دون أربعة من
 الرجال أو نساء أو
 عبيد حدوا ولو
 قاذفان لم يتقاصا
 ولقاذف تخلف
 مقدوفه ما زنى قط
 وسقط بغفوا من
 مقدوف أو وارتبه
 الحائر ولا يستقل
 المقدوف باستيفاء
 الحد وزوج قذف
 زوجته

التي لم تستغفر الله أو إلى نفي ولد علم أو ظن فنتامؤ كذا أنه ليس منه ظاهرا كأن لم يظأ أو ولدته لليون
سنة أشهر من الولد والقنفذ لثقبه حيث ذواحب وهي أن يقول إذا قذف زوجته أربع مرات أشهد
بأنه أفيق من الصادق فيما رويت به هذه من أن زنا وان يقول الخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من
الكاذبين وذلك لقوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنهم فشهدوا أحدهم
أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين ويحصل
باللعان أشبه كاتفتاه نسب فتاهه حيث كان ولما ساق في العصم أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما
وألقى الولد إلى أمه وودعه بالحد منه الثابت لها بالقنفذ وكذا الذي أن كان قد قذفته في قفذه وسماه
في لعانه وكثير من المرأة عليه مؤيد بالخبر الصحيح إلا عنان لا يجتمعان وكما يجاب الحد عليها أن تلعن
فإن لا حنة ولا حد ذلك لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن
الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين وكان نفاخ النكاح ظاهرا أو باطنا
(قوله التي علم زناها) أي كأن زناها نفي كأن أخبره عدل التواتر برزاهما أن لم يعلم زناها ولم يظنه
ظنامؤ كذا حرم عليه قذفها ولما نهاها وكان هناك ولداً له بليغته القراش وقوله وهي في نكاحه
الجملة حال من زناها أي علم زناها والحال أنها هي في نكاحه فان علم زناها وليست هي في نكاحه فليس
له أن يقذفها من قذفها وحده وليس له إيمان لعدم احتياجه لقذفها حيث ذكراً اجنبية (قوله ولو يظن
ظنامؤ كذا) تأمل هذه الفاية تصدقوله علم زناها الأولى أو ظن بأولها طرفة بطل (قوله مع
قرينة) حال من ظننا أي أو ظنه ظننا مع هوأ بقرينة الأولى أن يقول بقرينة بقاء التصور بطل
مع القفظة للصاحبة وذلك لأن الظن يحصل بالقرينة مع الشيوع لأمها (قوله كأن زناها الخ)
تمثل للقرينة وقوله أو رأه أي أو رأى الاجنبي خارجاً من عند زوجته أي أو رأى جلامها مراراً
في محل رية أو مرة تحت شعار واحد وهو ما ولي المسلم الثياب (قوله مع شيوع بين الناس)
متعلق بالظن قبله وبمحل جملة متعلق بمحذوف صفة للقرينة أي مع قرينة مع هوأ بيشوع فلا
تكتفي بالقرينة وحدها لأمه بما رأى الاجنبي دخل عليها الخوف أو سرقة أو نحوها وأدخلت هي
على الاجنبي لذلك الشيوع وحده لانه قد يشعه عدوها أو من طمع فيها ولم ينظر بشئ (قوله أو
مع خبر ثقة) معطوف على قوله مع قرينة وعارضة التقفظة وكأخبار عدل رواية أو من اعتقد صدقه
عن معاً بنة زناها وليس عدوها ولا له ولا للزاني قال بعضهم وقد بين كيفية الزنا لا يظن ما ليس
بزنا زنا وكان زناها به واعتقد صدقها اه (قوله أو مع تكرار الخ) معطوف على قوله مع قرينة
أو على قوله أو مع خبر ثقة وقوله أو بنة أي الزوج وقوله لهما أي زوجته والاجنبي وقوله كذا أي في
الخلوة أو خارجاً من عندها وقوله مرات معقول مطلق مؤ كذا لقوله تكرار إذا تعدد بينهم من
التكرار (قوله ووجبني الولد) أي فوراً فان أبو بلاه بطل حقه من النفي فيلقته الولد بخلاف
ما إذا كان بعد زنا بنة الخبر لا فاعر حتى يصح أو كان مريضاً أو مجوساً لم يمكنه إعلاء القاضي
بذلك أو لم يجد القاضي فاعر حتى يبيعه فلا يبطل حقه في ذلك إن تمر عليه الإلهاد بأمان على النفي
والإبطل حقه ثم إن علم زناها أو ظنه ظنامؤ كذا قذفها ولا عن ولا بد أن يذكر في الوطى كلمات
اللعان الخمسة بأن يقول أشهد بالله أفيق من الصادقين فيما رويت به هذه من أن زنا وان هذا الولد ليس
مى أو هذا الولد من زنا فان لم يعلم زناها أو ظنه فلا يجوز له قذفها كما تقدم ويقتصر على النفي باللعان
لجواز كونه من شبهة أو زوج سابق بأن يقول أشهد بالله أنه لمن الصادقين في أن هذا الولد ليس مني
وقوله إن يتبين أنه ليس منه أي أو ظنه ظنامؤ كذا وذلك بأن لم يظها في القبل ولم تستحل ماله
المحترم أصلاً أو طمغنا فيه أو استحل طمغناه المحترم ولكن ولده لليون سنة أشهر من الولد ولا يظن
منه من القنفذ أو فوق أربع سنين من الولد فان لم يكن يعلم أو يظن أنه ليس منه حرم عليه النفي

التي علم زناها وهي
في نكاحه ولو يظن
ظنامؤ كذا مع قرينة
كأن زناها واجنباً
في خلوة أو زنا خارجاً
من عندها مع شيوع
بين الناس بأنه زنى
بها أو مع خبر ثقة أنه
زنا بنية أو مع
تكرار رؤيته لهما
كذلك مرات أو وجب
نفي الولد إن يتبين أنه
ليس منه

والقذف (قوله وحيت لا ولد ينفيه الخ) هذا مقابل لقد رأى ما من جواز القذف وجوب نفى
 الولد اذا كان هناك ولدي ينفيه فان لم يكن هناك ولد فلا ولي له ان يسترحمها مع امسا كلها اوسع ملاقتها
 فهو مخير في ذلك فقله بعد وان يطلقها الخ بيان لهذا المآل وقوله فان احبها امسكها في العيرى
 قال الخبزي في نفسه تصریح بان له امسا كلها مع علمها بانها تاتي القاحشة اه (قوله انك تسب شخص آخر
 فلا تنزل عن راسه) اي غير ابي داود ان زينب لما سبت عائشة رضي الله عنها قال لها النبي صلى الله
 عليه وسلم سبها وان اسفه فقد استوفى حق نفسه ويبقى على الاول اثم الا ابتداء ما فيه من الاذى والاثم
 حتى الله تعالى قال في القصة كذا قاله غير واحد هو الذي ينفيه انه لا يبقى عليه الا الثاني لانه اذا وقع
 الاستيقاض بالسب للمآل فامى ابتداء يبقى على الاول الثاني حتى يكون عليه اثم وانما الذي عليه الاثم
 المتعلق بحق الله فاذا مات ولم يتعاقب عليه لم يلحقه اثم بل يعف عنه اه يتصرف وقوله بقدر ما سبه قال حل
 اى عدد الاثام ما ياتي به السب لان الذي ياتي به السب قد يكون كذا وقنفا وهو لا يسب نظره
 وقوله لا يحل الا كذب فيه ولا قذف بيان للقدر الصادر من الثاني فهو متعلق بمحذوف حال منه اى حال
 كون هذا القدر الذي يسبه به ليس فيه كذب ولا قذف وليس بياناً للواقعة على السب الصادر
 من السب الاول ويحل على ذلك عبارة شرح المنهج ونصها وانما يسبه به ليس كذا ولا قنفا وهو كذب
 عليها العيرى قوله بما ليس كذا ولا قنفا وان كان ما قى به الاول كذا وقنفا وقد يقال في هذا
 لم يسبه بقدر ما سبه حل ويدفع بان المراد قدره عند الاسفة كذا كره اه (قوله كذا لا يخلو
 ويا احق) تمثيل للمالا كذب فيه ولا قذف وذلك لانه ليس هناك احد يكاد ينفلح من ذلك والاحق
 هو من يفعل الشيء في غير موضعه مع علمه بقبه وفي الصباح الحق في سادق العقل (نتبه) قال في
 الغنى يجوز الظلم ان يدعو على ظلمه كقوله الجلال السيوطي في تفسير قوله تعالى لا يحب الله الجهر
 بالسوء من القول الا من ظلم قال بان يخبر عن ظلم ظالمه ويدعو عليه اه ويخفف عن الظالم بدعاء
 المظلوم لمسا رواه احمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز قال بلغني ان الرجل ليظلم مظلوماً فلا
 يزال المظلوم يشتم الظالم وينقمه حتى يستوفى حقه وفي الترمذي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من دعا على من ظلمه فقد استنصر وفي كتاب الطائفة للقاضي ابي يوسف ان
 امرأ من بني اسرائيل كانت صوامعة قوامعة سرق لها امرأة حاجة فبنت ريش الدجاجة في وجه
 السارقة وعجز واخذ الله من وجهها فسالوا عن ذلك بعض علماء ثم فقالوا لا يزال هذا الریش الا
 بلصا ثم عليها فلم تزل تكرر ذلك حتى سقط جميع الریش اه (قوله ونالها) اى الحدود (ح الشرب)
 اى شرب كل مسكر وهو من الكبائر لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الخمر والميسر اى القمار والانتصاب
 اى ما ينصب اليه بدن دون الله والازلام اى القناعات التي يضرب بها رجس من عمل الشيطان
 فاجتنبوا لهمكم تفلحون لقار يد الشيطان ان يوقع بينكم المداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم
 عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الخمر وشاربها
 وساقيها وممتاعها وبائعها ومعاشرها ومعتصرها وحاملها والمحملة اليه زاذ في رواية وكل غنما وقوله
 عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يشرب الخمر وقوله عليه الصلاة والسلام احتذوا
 الخمر فانها مفتاح كل شر وقوله عليه الصلاة والسلام اذا تناول العبد كأس الخمر نادا الايمان انشدك
 بالله ان لا تدخ على خافي لا استقرأنا وهو في موضع واحد فان شرب به بقرته مغفرة لم يعد اليه اربعين
 صباحا فان تاب تاب الله عليه وسلم من عقبه شيئا لا رده عليه الى يوم القيامة (واعلم) ان في شربها
 عشر خصال مذمومة تقع في الدنيا اولها اذا شربها يصير بمنزلة الجنون ويصير مصحكة للصبيان
 ومذمومة عند العقلاء الى هذا اشار ابن ابي روي بقوله

واهم الخمر ان كنت فتى * كيف يسى في جنون من عقل

وحيت لا ولد ينفيه
 فالاولى له الشتر عليها
 وان يطلقها ان
 كرها فان احبها
 امسكها الماصح ان
 رجلا اتى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال
 امرأتى لا تريد لامن
 فقال طلقها قال اتى
 احبها قال امسكها
 (فرع) اذ اسب
 شخص آخر فلا تنزل
 ان يسبه بقدر ما سبه
 محالا كذب فيه
 ولا قذف كباطال
 ويا احق ولا يجوز
 سب اسمه وامه
 هو نالها حد الشرب

ثانيها أنها من جهة العقل متفقة لئلا تها أن شر بها سبب للعداوة بين الاخوان والاصدقاء رابعها
ان شر بها يمنع من ذكر الله ومن الصلاة خامسها ان شر بها يحمل على الزنا وعلى طلاق امراته وهو
لا بدوى سادسها انها مفتاح كل شر سابعها ان شر بها تؤذى الحفظة الكرام بالرائحة الكريهة
ثامنها ان شر بها أو حب على نفسه أربعين جلد فان لم يضرب في الدنيا ضرب في الآخرة بسياط من
نار على رؤس الاشهاد والناس يتظنون اليه والاثام والاصدقاء تأسفها أنه أغلق باب الجحيم على نفسه
فلا ترفع حسنة ولا تدفع اثم أربعين يوما عاشرها أنه يحاطر بنفسه لانه يخاف عليه أن يزع الايمان
منه عند موته وأما العقوبات التي في الآخرة فلا تحصى كشر الجحيم والرقوم وقوت الثواب
وغير ذلك (واعلم) ان الحجرة كان شر بها جازا في صدور الاسلام ثم حصل الغريم بعد ذلك في السنة
الثالثة من الهجرة بعد احدى في تفسير البغوي ما تصوجه القول على تحريم الجحيم ان الله أنزل في الخبر
أربع آيات ترتب عليها وهي ومن غمرات النقيض والاعتاب فتحدون منه سكر اور زقا حسنا فكان
المسلمون يشربونها وهي لهم حلال يومئذ ثم ان عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وجاعق من الانصار أتوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله أفننا في الخمر والميسر فامسما من جهة العقل مصلحة
لئلا فارق الله تعالى سبلونك عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير ومنافع للناس الى ان صنع
صديق من بن عوف طعاما فدعا أناسا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأتاهم بخمر فشربو
وسكروا وحضرت صلاة المغرب وتقم بعضهم لبعض هم فقرأ قل يا أيها الكافرون اعيد ما تصدون
بمحنف لا التافئة فانزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
فغرم السكر في أوقات الصلاة فلما نزلت هذه الآية تركها قوم وقالوا لا خير في شيء يحول بيننا وبين
اصلاتنا تركها قوم في أوقات الصلاة وشربوها في غير أوقاتها حتى كان الرجل يشرب بعد صلاة العشاء
فيصبح وقد زل عتته السكر ويشرب بعد صلاة الصبح فيصحو اذا ما وقت ان ظهر وانفخذ عتبان من
مالك طعاما ودعا رجالا من المسلمين فيهم سعد بن أبي وقاص وكان قد شرب لهم رأس بعير فأكلوا
وشربوا الخمر حتى أشبعت منهم ثم انهم اتفقوا واعتدعتان وانتسبوا وتنادوا الاشعار فأنشد سعد
قصيدة فيها هو لا انصار ولا خير لقوم معاذ خذر جل من الانصار في العير فضر به رأس سعد فضجبه
نصفه ثم خافه فأنطق سعد في رسول الله صلى الله عليه وسلم وشكاه الى انصارى فقال عمر اللهم بين
لنا في الخمر بينا شافنا فانزل الله تعالى تحريم الخمر في سورة المائدة قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
انتم الخمر والميسر الى قوله فهل انتم منتهون وذلك بعد غزوة الاحزاب ايام فقال عمر انتم بينا يا رب اه
(قوله ويحسد) أي بسوط أو عصا معتدلة أو نعل أو اطراف ثياب يساوي الكفان أنه صلى الله
عليه وسلم كان يضرب بالجر يدو النعال وفي البخاري عن أبي هريرة أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم
بسكران فامر بضر به فقام من ضرب بيده ومثام من ضرب ببعله ومثام من ضرب بشو بهو يفرق الضارب
الضرب على الاعضاء فلا يجتمع في موضع واحد لانه قد يؤدي الى الهلاك ويحتمل القتال وهي
المواضع التي يسرع الضرب فيها الى القتل كالقلب وقرة الفجر والفرج ويحتمل الوجه أيضا لقوله
صلى الله عليه وسلم اذا ضرب أحدكم فليقلق الوجه لانه يجمع الحامس بخلاف الرأس فلا تجتنبه لانه
مقطي بالعمامة غالبا (قوله أي الامام أو نائبه) أي ابا الذي يستوفي الحد الامام أو نائبه لا غيرهما
(قوله مكلفا) أي لو حكي فدخل السكران المتعدي بسكره ولا بد أن يكون ملتزما بالاحكام فخرج
الحري لعدم التزامه لها والذي أيضا لانه لا يلزم بالذمة مالا يعتقد (قوله عالما بقرم الخمر) أي
ويكون ماثرا بهنرا (قوله شر باخ) الخلة صفة لمكلف أي كلمة اموصوفا بكونه شرب خمر أي
أو كل ما يان جلد الخمر أو كل خلاف ما لو احتقر به بان أدخله دمه واستعط به بان أدخله أنفه فلا
يجب ذلك لان الحد لا يجر ولا حاجة اليه هنا وقوله خمر أي صرفا لغير ضرور وفوقه وان لم يسكر

(ويحسد) أي الامام
أو نائبه (مكلفا)
غشارا (عالما)
بقرم الخمر (شرب)
لغير

لظلمته وان كان قد بدا وهو ما يقي في أسفل اناته تخيلنا وترج بالصرف المأثور به في ما استهلك فيه
تصليح من له طعم ولا لون ولا ربح وأو كل خير أعز من دققة به أو مجامع به أو مجبوتها وفيه فلا حد
بذلك لاستهلاكه عن الخمر بخلاف المأثور به في القلم الملبوخ به أو عس به أو ثور دققة فانه يحده
لنقامته ونوعه بغير ضرر ودها لخص بلقمة أى شرق لها لم يجد غير ما ساغاهه فلا حد عليه
لوجوبها عليه انقاذ نفسه من الهلاك فهذه خصصه واجبة قلوا وجد غيرهم ولو بولأ ماغاهه وسوم
اساغها بالخمر ولكن لاحده على العقل لثبته (قوله وحقيقته) أى حقيقة الخمر اللقوة ما ذكر
وعليه ما طلاق الخمر على المسكر من غير عصر العنب مجاز وقوله المسكر من عصر العنب انما معنى خرا
لكونه يصير العقل أى ستره (قوله وان لم يقتل بالزبد) أى وان لم يرم به قال في الصباح الزبد
يقص من العر وغيره كالرغوة اه (قوله فقصر غيرها) أى غير الخمر المتخذة من عصر العنب
كانتخذة من الأنثى وقوله قياسى أى بالقياس على المتخذ من عصر العنب بجميع الاسكار فى كل
(قوله أى بغير الخ) أى ان كونه قياسا لغيره على فرض عدم ورودها ياتى من خبر الصحين
وخبر مسلم وقال سم لاجابة اليه من على جواز القياس مع وجود النص (قوله والاه) أى بان
فرض ورود وده وقوله فيعلم منه أى بما ياتى وقوله أن تحريم الكل أى ما اتخذ من عصر العنب وما
اتخذ من غيره والامام والاخصر في الجواب أن يقول فهو مخصوص عليه (قوله وعند أقولهم) معطوف
على قوله عند أكثر المجاهدين أى وحقيقته عند أقولهم كل مسكر وهذا هو ظاهر الاحداث تحدث كل
مسكر خمر وكل خمر مرام (قوله ولكن لا يكفر مسهل المسكر) عبارة التوبة ولكن لا يكفر مسهل
قد لا يسكر من غيره اه وكتب الرشيدى عليها بخلاف مسهل اكبر منه فانه يكفر خلافا لابن
عمر اه (قوله للخلاف فيه) أى فى المسكر من غير عصر العنب وقوله أى من حيث الحسن دفعه
مأية ل ان الخلاف ليس فيه مطلقا بل فى القليل منه وهو القدر الذى لا يسكر وحاصل الدفع أن يقال
ان للراد أن الخلاف فيه من حيث جنسه وهو يصدق بالقليل والكثير والمراد القليل وقوله محل
قلبه أى وهو القدر الذى لا يسكر يبدل قوله بعد ما اسكر الخ (قوله بخلاف مسهل) أى المسكر
وقوله من عصر العنب متعلق بمحذوف حال من ضمير مسهل وقوله الصرف خرج غير الصرف وقد
تقدم الكلام عليه وقوله الذى لم يطع أى بخلاف ما لو طبع على صفة يقول بحلها بذلك الصفة بعض
المذاهبا ع (قوله لانه يجمع عليه ضرورى) على أنه ذوق أى بخلاف مسهل من عصر العنب
الخ فيكفر به لانه يجمع عليه ضرورى أى لان تحريمه مجمع عليه وفى معنى الخطيب ولم يستحسن
الامام إطلاق القول بتكفير مسهل الخمر قال وكيف تكفر من خالف الاجماع ونحو لان كفر من رد
أصله وانما ينهجه وأول كلام الامام على ما اذا صدق المصنف على أن تحريم الخمر ثبت شرعا ثم حله
فانه رد للشرع حكاية عنه الزاوى ثم قال وهذا ان من فطر في سائر ما حصل الاجماع على اقتراضه
فتجاهه أو خمر بمنافته وأجاب عنه الزنحاني بان مسهل الخمر لا يكفر لانه خالف الاجماع فقط بل لانه
خالف ما ثبت ضرورته من دين محمد صلى الله عليه وسلم والاجماع والنص عليه اه (قوله وخرج
بالقيود المذكورة) أى فى حله من شرب المسكر وهو كونه مكلفا اختيارا عما لم يقصر به الخمر
شرب لغيره أو خرا (قوله ولا حد على من الخ) أى لاجرمه اضافى معظمه ما وقوله بشئ منها أى من
أضدادها (قوله من صبي الخ) بيان لثبته (قوله ومكره) انه المصوب فى حلقه فهو واجب عليه أن
يتقاه بعذر والاكراه (قوله وجاهل بقصره) بخلاف ما كان المشايخ وجهل وجوب الحد
عليه فانه يجب عليه الحد لانه كان من حقه حيث علم الحرمة أن يمنع عن الشرب فلما شرب مع ذلك
غضب عليه بان يجب الحد وقوله أو يكفره أى أو جاهل بكونه خرا كأن شربه ينلته ما أو نحوه فلا
حد عليه للعدو يصدق في دعواه الجهل بعينه (قوله ان قر بالخ) قيد فى عدم حله بالجهل (قوله

بداو خرا) وحقيقته
عند أكثر المجاهدين
المسكر من عصر
العنب وان لم يقتل
بأن يدفع غير
قياسى أى بغير
عدم ورود ما ياتى
والانفس يعلم منه أن
تحريم الكل مخصوص
عليه وعند أقولهم كل
مسكر ولكن لا يكفر
مسهل المسكر من
عصر غير العنب
لخلاف فيه أى من
حيث الحسن لحد
قلبه على قول جماعة
أما المسكر بالفعل
فهو مرام اجابا كما
حكاية الخفية
فضلا عن غيرهم
بخلاف مسهل من
عصر العنب الصرف
الذى لم يطع ولو فطره
لانه يجمع عليه
ضرورى وخرج
بالقيود المذكورة
فيه أضدادها فلا
حد على من اتصف
بشئ منها من صبي
وجنون ومكره
وجاهل بقصره
أو بكونه خرا ان
قرب اسلامه أو بعد

ولا على من شرب لتداوى) أى ولا حطى من شرب بالخير للتداوى وقوله وان وجد غيرها أى غير الخمر
من الطاهرات الشبهة وهو غايه ما تعلمه الحديث (قوله وان حرم التداوى بها) أى بصرفها
وهو غايه تأنيده كرواها حرم التداوى بها لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستل عن التداوى به قال
أهل البيت بدوا ولست بداءه ومخرج خبر الله لي يجعل شفاة متى قيس حرم عليها وما دل عليه القرآن ان
فيها منافع انما هو قبل فخر بها وأما بعده فآله سبحانه وتعالى سلبها منافعها وتخرج بصرفها ما اذا
سلبت في دواء فهو زالت التداوى به إذ لا يجتمع ما يقوم مقامه من الطاهرات كالتداوى بالنخس غير
الخمر كلهم المستعمل بالشرط لذلك (قوله فائدة) أى في بيان ضابط حرمه شر بالخمر (قوله
كل الخ) مستدأخبره حرم فله الخ (قوله من خمر) بيان للشراب وهو المتخذ من عصير العنب وقوله
أو غير هاتى غير الخمر وهو المتخذ من نقيع التمر والزبيب وغيره (قوله حرم فله وكثيره) قال في المفتى
وخالف الامام أبو حنيفة في القدر الذي لا يسكر من نقيع التمر والزبيب وغيره واستند لأحدث
معلولة بين المضاف وأيضاً أحدث القصر من متأخر تفويض العمل بها اهـ (قوله غير العصيين) أى
وغير أنها كم من قليله السكر كثيره وغيره السكر كثيره فله حرام (قوله ويجد شراباً وان لم يسكر)
أى جميع المادة الفساده كما هو تقبيل الاحنية والخسوة والافاضة الى الوطء الحرام (قوله أى
متعاطيه) تفسير لقوله شار به أى ان المراد بالشار بالمتعاطى له سواء كان الشراب أو غيره وكفى المفتى
وبعبارته تنبيه المراد بالشار بالمتعاطى شر ما كان أو غيره وسواء فيه المتفق على فخر به والمتخلف فيه
وسواء مدموماته مطبوخة ونبيته وسواء أتناوله معتقداً فخر به أم أباحته على المذهب لضعف أدلة
الاباحه (قوله وخرج بالشراب ما حرم من الجامدات) أى ما عدا حامد الخمر ما هو فحده متعاطيه كما
مر (قوله فلا حد فيها) أى الجامدات وقوله وان حرمت الصواب حلف هذه والاقتصار على ما بعده
لان الكلام في ما حرم من الجامدات تأمل (قوله بل التعزير) أى بل فيها التعزير (قوله ككثير
النج الخ) تقبيل لما حرم من الجامدات (قوله والحشيشه) أى وكثير الحشيشه وأعلم ان العلماء قد
ذكروا في مضار الحشيشه تقوامة وحشر بن مضرة دينية ودنيوية منها الهاتور والانسان
والصداع وقساها العقل والبدن والاستغماول الجذام والبرص وسائر الاراض وافشاء السرور انشاء الشر
وهذا باب الحماو عدم المروءة وغير ذلك ومن أعظم فائحتها انها تنسى الشهادة عند الموت وجميع فائحتها
موجود في الاقيون والنج وغيرهما ويزيد الاقيون بان فيه تغيير الخلقة كما هو مشاهد من أحوال
من يتعاطوا وما أحسن ما قيل في الحشيشه

قل لمن يأكل الحشيشه جهلاً • ما حسم اقل حشيشه شر معيشه
دبة العقل بدرة فلان • ما سغبها قد بدته بحشيشه

والبدرة (٣) كقاف القاموس كبس فيه ألف وأربعة آلاف درهم أو سبعة آلاف درهم (قوله
ويكره كل يسير منها) أى من هذه الثلاثة والمراد باليسير أن لا يؤثر في العقل ولو تخدر او فتورا
والكثير ما يؤثر فيه كذلك فيجوز تعاطى القليل مع الكراهة ولا يجرم ولكن يجب كنه على العوام
لثلاث متعلقات كثيرة يعتقدونها قليل وقوله من غير قصد المداومة مفهومه أنه اذا تعاطاهم
فصد حرم فآله (قوله وبياح) أى كل ما ذكر من الثلاثة (قوله حاجة التداوى) مطلقاً سواء
كان كبيراً أم قليلاً وان كان ضاراً عبرته انه مختص بالقليل قال في الروض وشرحه فرع مزيل
العقل من غير ادشربة كالبنج والحشيشه حرام لان زاته العقل لاحد فله لانه لا يلد ولا يطر بولا
يدعوقه الى كثيره بل فيه التعزير وله تناوله ليزيل عقله لقطع عضو متاع كل اهـ (قوله أربعين
جلدة) مفعول مطلق لقوله ويجلده الامام وأتاه جلدة أربعين وذهب الائمة اثنتان الى
انه ثمانون ويجب تولى الصبر بان يحصل الزجر والتنكيل فلا يجوز أن يفرق على الايام والساعات

(أربعين) جلدة
(٢) قوله كما في
القاموس الخ عبارته
كبس فيه ألف أو
عشرة آلاف درهم
أو سبعة آلاف دينار
اه فتأمل وحرواه

لعدم حصول الإلزام المقصود من الحدود والضابط أتمان فخال زمن نزول فيه الإلزام الأول لم يكف على
 الأصح ومحمد أنه ذكر فاعثا والانتفي جالسة ويجعل عند المرأة تحريم أو امرأة تلف عليها أيها إذا
 اكتسفت ويجعل عند انتفخي تحريم لا رجل أجنبي ولا امرأة أجنبية ويكفي الحد للحد كور ولو تعدد
 الشر بمرارا كثيرة قبل الحدود حديث الأبر بقتل الشارب في المرة الرابعة منسوخ بالإجماع (قوله إن
 كان حرا) ساقى بمختره (قوله في مسلم الخ) دليل على أنها أربعون (قوله يضرب في الخمر) أي في
 شربه (قوله أربعين) أي في غالب أحواله صلى الله عليه وسلم والاف قد جلد عثمانين كافين جامع عبد
 الرزاق اه حل (قوله فصل عشر بن جلدة) أي لانه حد يتعصفت نصف على الرقيق كحد الزنا
 (قوله وإنما جلد الإمام الخ) دخول على المتن (قوله إن ثبت) أي شربه الخمر وقوله بأقراره أو شهادة
 رجلين أي لأن كلام الأقرار وشهادتهم ذكر حجة شرعية ولا يشترط فيما تفصيل بل يمكن
 الأخلاق في أقرار من شخص بانه شرب خمر أو في شهادة بسر بمسكر بانه شرب بفلان خمر أو لا يحتاج أن
 يقول وهو مختار لم لأن الأصل عدم الإكراه والغالب من حال الشارب علمه بما شربه فنزل الأقرار
 والشهادة عليه (قوله لا يربح الخ) أي لا يثبت شر بالخمر يربح خمر وهيته سكر وقوله لا احتمال أن
 يكون شر بغالطا أو مكرها والحديد أو الشبهو كذلك لا يثبت رجل وامرأتين لأن البيئة ناقصة
 والأصل رامة القذمة وكتبه على قول النخبة وهيته سكر ما نفيه بقدر هيته الظاهر أنه غير ضروري
 اه (قوله وعد عثمان) مستأخرا بجهاده وقوله بالقي ممتنع بحد وقوله اجتهد له أي لسيدينا
 عثمان رضي الله عنه أي فقد ثبت رضي الله عنه الحد لشارب الخمر بالقي (قوله ويجد الرقيق
 أيضا) أي كما يحد بأقراره أو بشهادة رجلين وقوله بلم السيد أي أنه شرب الخمر وقوله دون غيره أي
 غير الرقيق فلا يجزأ لقاضي علمه والفرق أنه حاز السيد ذلك لإصلاح ملكه (تتم) لا يحد السران
 في حال سكره لأن المقصود منه الردع ولزجوا للتسكيل وذلك لا يحصل مع السكر بل يثور وجوبا
 إلى إقامته بل يردع فان حد قبلها في الاعتداده وجهاً أحصهما كما قاله اللقيني الاعتداده ولا في
 الله فليطأ أي داود وغيره لا تمام الحدود في المساجد ولا احتمال أن يتأثر من جراحته (قوله
 جزم صاحب الاستقصاء) عبارة القصة تنبيه جزم صاحب الاستقصاء جعل إسقامها للهِائم ولزركشي
 احتمال أنها كالأدبي في امتناع إسقامها إياها للامطش قال لانها تشرع في جعلها قهراً من قبيل
 المال اه والأولى تعليله بان فيه اضراؤها وإضرار الحيوان حرام وان لم ينف قال والمقه منع
 إسقامها لها للامطش لانه من قبيل التمثيل للحيوان وهو متعصم وفي وجهه غير يب حل إسقامها للخيول
 لتزداد حواشي شدة في جرحها قال والقياس حل امها متعصم وحشيش وبنج للبعوض وان تحترق
 وينظر حوازيه لا تدعى حرام ولم يحد غير ذلك ون تحذر لان الحد لا يزيد في الجوع اه (قوله جعل
 استقامتها) أي الخمر في الأضافة من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أي إسقام الشخص إياها
 وقوله للهِائم متعلق بالمصدر (قوله ولزركشي احتمال) مستأخرا بجهاده وقوله انها الخ المصدر والمقول
 بدل من احتمال أو خبر لمبتدأ محذوف وقوله في حرمة إسقامها أي الخمر وقوله لها أي للهِائم (قوله
 ورابعها) أي ورابع الحدود وقوله قطع السرعة هي لفظة أخذ الشيء خفية وشرطاً أخذ المال خفية
 من حرز مثل بشرط وهي من الكبار لقوله عليه الصلاة والسلام لا تزي الزاني حين يزي وهو مؤمن
 ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن وفي رواية إذا فعل ذلك فقد قطع ريقه الأسلام من عنقه
 فان تاب تاب الله تعالى عليه وقوله عليه السلام لعن الله السارق يسرق البيضة فقطع يده يسرق
 الحمل فقطع يده والمراة البيضة بيعة الحديد التي تساوي ربع دينار والمراة بالحمل حمل تساوي
 قعما ذكره والناق ما يأتي من أشرطة القطع في السر أو أن تساوي ربع دينار وقوله عليه
 السلام لا يجعل لأحد أن يأخذ عه أخيه بغير طيب نفع منه وقوله عليه السلام إن دم السلم وعرضه

كان (حرا) ففي مسلم
 عن أنس كان صلى
 الله عليه وسلم يضرب
 في الخمر بالجر يد
 والنعال أربعين
 جلدة ونحو جرح بالجر
 الرقيق ولو لمعضا
 فصل عشر بن جلدة
 وإنما جلد الإمام
 شارب الخمر إن ثبت
 (بأقراره أو شهادة
 رجلين) لا يربح خمر
 وهيته سكر وقوله
 وعد عثمان رضي
 الله عنه بالقي
 اجتهد له ويجد
 الرقيق أيضا بسلم
 السيد دون غيره
 * (تتم) * جزم
 صاحب الاستقصاء
 جعل إسقامها للهِائم
 ولزركشي احتمال
 أنها كالأدبي في
 حرمة إسقامها لها
 ورابعها قطع السرعة

والسرايم (قوله ويقطع الخ) أي لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ولما قطعوا أواله لا الهري البيت الذي شكك به على أهل الشريعة في الفرق بين المدينة والقطع في السرقة وهو يد بخمس مئة مصلوديت * ما بالها قطعت في ربع دينار

أما به القاضي عبد الوهاب المالكي قوله
وقاية النفس أغلاها وأرخصها * وقاية المال فأنهم حكمه البارى
عز الأمانة أغلاها وأرخصها * قل الحياطة فأنهم حكمه البارى

وقال ابن الجوزي المسائل عن ذلك ما كانت أمانة كانت قيمة فلما خانت هانت وأركان السرقة الوجبة للقطع ثلاثة مسروق وسارق وسرقه بشرط في المسروق كونه بيع دينار أو ما قيمته ذلك وكونه عر زاهر ومثله وإن لا يكون للسارق فيه ملك وإن لا يكون له فيه شبهة وبشرط في السارق أن يكون القاطع لا مختاراً لمثل مال لا يحكم عالمياً بالغريريم وإن لا يكون مأذوناً من المالك (قوله أي امام) يعني أن الذي يستوفي القطع في غير الرقبة الإمام أو نائبه فلو فرضه للسارق لم يقع الموقع بخلاف ما لو فرضه للمسروق منه فيقع الموقع وإن امتنع من التفرغ من له مخافة أن يرد ذلك إليه فيؤدى إلى اهلاكه أو قطعها أحد بلا إذن الإمام عز ولا قضاة وتعديه عليه ولا ضمن شيأ من مات بالسراية لأنها مفسدة ومات ولمن قطعها تولد من مستحق أه شق (قوله وجواباً) أي حال كون القطع وجوباً أي واجبالاً له في الآية السابقة وهو وجوب بيع الغرض بعد دفع الأمانة وأما نقل من سيدنا معاوية رضي الله عنه أنه عفا عن سارق حين أنشدته أمه

عيني أمير المؤمنين أعيدتها * بعفوك أ تلقى نكالا لثمتها
فلا خير في الدنيا وكانت خبيثة * إذا ما نحالي فارقتها يمينها

فهو مذهب صحابي فلا رد (قوله بعد طلب المالك) متعلق بقطع أي بقطع الإمام بعد طلب صاحب المال للقطع وقوله وثبت السرقة أي عند مجيأه ولا يقطع قبل ذلك ولو قطع لا يقع الموقع (قوله كوع بين) مفعول بقطع أي تقطع به الجني من مفصل الكوع ولو كانت ميمية أو ناقصة كفاقد الأصابع أو زادت خلة أو عر وضاد أو سرق مراراً قبل قطعه لالتحاد السبب كالوزن أو سرق مراراً فإنه يكتفى بمعد واحد كما مر فإن سرق ثانياً بعد قطعه قطعته جله اليسرى من مفصل القدم فإن سرق ثالثاً قطعته اليسرى كذلك فإن سرق رابعاً قطعته جله اليمنى فإن سرق بعد ذلك عر ولا يقتل كما سبذ كرهه وقوله بالغ جبراً وبإضافة بين اليوم بشرط أيضاً أن يكون عاقلاً مختاراً لمثل مال لا يحكم عالمياً بالغريريم ولا يقطع على صبي ومجنون ومكروم (قوله سرق الخ) الجملة صفة للمال وقوله أي أخذ خفية تفسير لسرق (قوله ربع دينار) مفعول سرق أي سرق ربع دينار أي فاضداً لخبر مسلم لا يقطع بمسارق الأفرع ربع دينار فصاعداً أو أعلم إن العبرة في المضروب من الذهب بالوزن فقط فلا يعتبر فيه القيمة والعبرة في غير المضروب بالوزن والقيمة معاً ولو كان وزنه دون ربع دينار لم يقطع به وإن بلغت قيمته ربع دينار لكانت وزنه دون ربع دينار وبلغت بالقيمة ربع دينار فلا تفرق القيمة الصنعة ولو كان وزنه ربع دينار فأكثروا لم يبلغ قيمته ذلك فلا قطع به أيضاً كربع دينار سيكة أو حلماً ويخوذ ذلك كفراسة الذهب لا ساوياً به بمضروب أو العبرة في غير الذهب ولو من النضة بالقيمة فقط فلو سرق من النضة ما يبلغ قيمته ربع دينار قطع به وإن لم يبلغ وزنه ذلك وكذا لو سرق شيأ ساوياً ذلك حتى المصنف وكتب العلم الشرعي وما يتعلق به وكتب شعر رافع مباح وكذا الكسب التي لا يحل الاتفاق بها إن بلغت قيمة ورغوا جلدها فصاها أو أناه أو التقدين أن يبلغ بدون صنعة نصاً بالآل أن أثره من الحرز يلزم كسره فلا قطع حيث ذكروا كل ما سلب الشرع على كسره كرمالوطنيور وضمنه صليب لأن إزالة العصية مطلوب به شرعاً صار شبهة لكن محل ذلك أن قصد بائنه تسديره

(ويقطع أي الإمام
وجواباً بعد طلب
المالك وثبت السرقة
كوع بين بالغ
ذكرنا كان أو أنفي
سرق أي أخذ
خفية ربع دينار)

فإن قصد السرقة ببلغ مكسر نصا يقطع به لأنه سرق نصا بامن حرز منه كمال كسره في الحرز ثم أخرج
وهو ببلغ نصا بانه يقطع به كما يقطع بآنا الخمر أو أنا البول أن ببلغ نصا بقصد بآخر إجماع السرقة فإن
قصد بآخر أجازوا قفلا يقطع لأن ذلك مطلوب شرعا ولا يقطع فيما لا يقطي كخسر ولو عتمة وخنزير
وكلب ولو معلول وحلمته بلا دية لأن ما ذكره لا قيمة نعم إن صار الخمر خالقا قبل أن يجره من الحرز
أو دبح الخلد قبل ذلك ولو دبح السارق له وكل منهما ساوي نصا يقطع به ويقطع شوب رب أي بال
في حبه تمام نصا وإن جهل السارق لأنه أخرج نصا بامن حرز منه بقصد السرقة والجهل بحبسه
لا يؤثر كالمجهول بصفته (قوله أي من قال) تفسير للدينار وقوله ذهبا تميز لتقال (قوله مضروبا
خالصا) حالان من ربيع دينار أي حال كون الربيع الذي يقطع به مضروبا فلا يقطع عما إذا كان ربيع
دينار سيكة ولا يساوي قيمة مضروب كما سيذكر هو حال كونه خالصا فلا يقطع عما إذا كان ربيعا
مقشوشا (قوله وإن تحصل من مقشوش) أي إن المقشوش في السرقة وإن يكون زنه ربيع دينار
خالصا ولو تحصل ذلك من مقشوش مسروق (قوله أو قيمته) معطوف على ربيع دينار أي أو سرق
ما يساوي قيمته ربيع دينار من عرض ودرهم وقوله بالذهب الخ الباجي من وهي متعلقة بمجهول
حان من المضاف إليه العائد على ربيع الدينار أي حال كون ذلك الربيع المعسر تقويم غيره به من
الذهب المضروب الخالص قال في التبعة فإن لم تعرف قيمة بالدينار تقوم بالدرهم ثم بالدينار فإن
لم يكن يعمل السرقة نأثر انتقاله لأقرب محل الناهية ذلك كما هو قياس تطاثره اهـ (قوله وإن كان
الربيع جماعا) أي يقطع به ولو كان جماعا أعجز زهم فلا يشترط في الربيع اتحان المالك (قوله
فلا يقطع الخ) مفهوم قوله مضروب أو قوله بكونه أي السرقة ربيع دينار وقوله سيكة حال من ربيع
دينار أي حال كونه سيكة أي غير مضروب وقوله أو حليا معطوف على ربيع دينار أي أو بكونه حليا
وقوله لا يساوي أي كل من السيكة والحلي وبما مضى وبأمر أدق فقبح ما لا يساوي ربيع دينار خالصا
مضروبا (قوله من حرز) متعلق بسرق أي سرق ذلك من حرز منه فلا يقطع فلا إذا أخذ من
غير حرز له المالك يمكنه منه بتضييعه ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لا قطع في شيء من الماشية
الأقرب أو أوه المراح أي أو ما يقوم مقامه من حافظ راها (قوله أي موضع الخ) تفسير للحرز فيه
الشارة إلى أنه اسم مصدر يعني اسم المفعول أي حرز فيه وقوله بحرز فيه أي يحفظ فيه مثل ذلك
المسروق وقوله عرفا أي أن الحكم في الحرز العرف لأنه لم يفسط في الشرع ولا في التبعة فرجع فيه
إلى العرف وضبطه الغزالي بما لا يعد صاحبه مضطرا (قوله ولا يقطع الخ) مفهوم قيد المعطوف
في كلامه وهو أن لا يكون للسارق فيما سرقه شبهة وقوله بما السارق فيه شركة أي يسرق
للسارق فيه شركة وإن قل نصيبه فيه لأن في كل جزء حقا ذلك شبهة وقوله ولا يملكه أي ولا يقطع
بأخذ ملكه من يغيره ولو بالدهوى بأن ادعى بصدان سرقة أنه ملكه فلا يقطع به لاحتمال ما انتصاه
فيكون شبهة وسمى هذا الإمام الشافعي رضي الله عنه السارق التلويك (قوله وإن تعلق به فهو
دهرن) غاية لقوله ولا يملكه أي لا يقطع عليه وإن كان رهونا أو مؤجرا (قوله ولو اشترك
اثنان) هذا مفهوم مرجع ضمير سرق وهو البالغ انمنطوقه أن الذي يقطع به هو البالغ الذي سرق
ربع دينار ومفهومه أنه إذا كان بالغان سرقا ربيع دينار لا يقطع بهما وقوله في إخراج نصا به
هنا ربيع دينار بخلافه في الزكاة (قوله لم يقطع واحصنهما) أي من المشتركين وذلك لأن كل
واحد لم يسرق نصا وبالمراد لم يقطع ولا واحد ولو قال لم يقطع بهما لكان أولى لئلا يؤهم أن المراد أن
قطع واحد يقطع فصدق بأناته لاثنين مع أنه لا يصح ذلك (قوله ونرج يسرق ما لو اختلس الخ)
الاختلاس أخذ المال جهرا مع الاعتماد على الحرب والنهم أخذه كذلك مع الاعتماد على القوة
والغلبة (قوله معتدا بالهرب) حال من فاعل اختلس (قوله أو انتهب) معطوف على اختلس وقوله

أي مثقال ذهبا
مضروب بالصابون
تحصل من مقشوش
(أو قيمته) بالذهب
المضروب الخالص
وإن سكتان الربيع
جماعة فلا يقطع
بكونه ربيع دينار
سيكة أو حليا
لا يساوي ربيعا
مضروبا (من حرز)
أي موضع بحرزه
مثل ذلك المسروق
عرفا ولا يقطع بما
للسارق فيه شركة
ولا يملكه وإن تعلق به
مخوهرن ولو اشترك
اثنان في إخراج نصا
فقط لم يقطع واحد
منهما ونرج يسرق
ما لو اختلس معتدا
بالهرب أو انتهب
معتدا بالقوة

معدا القوة حالاً بضامن فاعل انتهب (قوله فلا يقطع هما) أى بالاختلاس والتهيب مثلهما حالاً
 خان بجدهم نحو دبعة وقوله للغير الصريح به أى الوارد به أى بعدم القطع فى الاختلاس والتهيب ولنفذ
 ليس على التختلص والانتهب والحائن قطع خصمه الترمذى وقوله ولا مكان دفعهم الاولى دفعهم بها أى
 التختلص والانتهب ولو زاد صدق قوله أو انتهب أو حائن ولو اتي فى الخبر وناسب جمع الضمير لكن يبقى
 عليه أن يجمع الضمير فى قوله لا يقطع وما هو المقصد من التحليل بيان الفرق بين السارق وبين غيره
 ممن ذكر وحاصله أن السارق يأخذ المال خفية ولا يتأتى منعه بالسلطان وغيره وكل من التختلص
 والانتهب يأخذ المال جهرة معاً فمتأتى منعه بالسلطان وغيره والحائن يعطيه المالك المال
 بنفسه فربما شهد عليه فمتأتى أخذ حقه منه بالحاكم إذا خان بعد ذلك فإن لم يشهد عليه فهو المقصود
 (قوله بخلاف السارق) أى فإنه لا يتأتى دفعه بالسلطان لأنه أخذ المال خفية فالتكليف إذا اطلع عليه
 تقطع يده (قوله لا حال كون المال مفصوباً) أى أنه لا يمكن مفصوباً حال عقابه وهو ربيع دينار والمراد
 بالمال ربيع الدينار ولو عبر به لكان أنسب عقابه (قوله فلا يقطع سارقه) أى يدسارق المال
 المقصوب وقوله من سرز الغاصب متعلق بسارقه ويعلم بالاول عدم قطع يد سارقه من غير سرز الغاصب
 (قوله وإن لم يعلم) أى السارق (قوله لأن المالك الخ) على لعدم قطع يد سارق المال المقصوب أى
 لا يقطع لأن مالك المال لم يرض بالسرقة (قوله أو حال كونه فيه) أى أنه لا يمكن مفصوباً حال كونه
 والمحرور متعلق بمعدون حال عقابه أيضاً وهو ربيع دينار (قوله فلا يقطع الخ) مفرغ على قوله أو
 حال كونه فى مكان مقصوب وقوله أيضاً أى كونه لا يقطع فيما إذا كان المال المسروق مقصوباً
 (قوله لأن الغاصب الخ) على عدم قطع يد السارق من سرز مقصوب أى وإن سارقاً يقطع يده لأن
 الغاصب الموضع الذى أثر فيه ماله ممنوع أى شرعاً من أن يحرز فيه ماله (قوله بخلاف نحو مستاجر
 ومعار أى بخلاف سرز مؤجر ومعار وسرق منه فقطع السارق منه لأن المالك لم يستجره مستقراً
 لثمنه (قوله وبخلاف الحرز الخ) الأنسب ذكره به بدقوله عرفاً (قوله باختلاف الاموال)
 إنما اختلف باختلافها لأنه قد يكون الشيء سرزاً فى مال دون مال أى فحيز الدار ومقتضى سرز
 آتية أو مائة فبسرها حرز بيت الدور وبيت الخانات وبيت الاسواق المتبعة وغيرها وقد صدق
 سرز على نقد ونحوهما ونوم ونحوهما كما يصح دسار على متاع أو تيسر سرز له ورأسه سرز
 لعمامة وجبه سرز لثيابه وأصبعه سرز لخاتمته وجبه سرز لثيابه وقوله والاحوال أى وبخلاف
 ذلك باختلاف الاحوال فقد يكون الشيء سرزاً فى حال دون حال فالدار المتصلة عن العمارة سرز
 فى حال ملاحظة قوى يقطعان بها ولو فتح الباب أو نائم مع اغلاقه والمتصلة بالعمارة سرز باغلاق الباب
 مع ملاحظة ولو نائم أو وضع مفتاحه مع غيبته من أمن بها أو الامع فمقصود ماله لا نهاراً ولو مع غيبته
 زمن خوف ولو نهاراً أو زمن أمن لا بالاول والباب مفتوح فليس سرزاً وقوله والاقوات أى وبخلاف
 ذلك باختلاف الاوقات فقد يكون الشيء سرزاً فى وقت دون وقت بحسب صلاح احوال الناس
 وقضاء وقوة السلطان وضيقه (قوله غرر الثوب) أى التفتيش وهو تفرج على اختلافه
 باختلاف الاموال وقوله والنقد أى ونحوه كاللؤلؤ (قوله الصدوق المقتل) أى ونحوه من كل
 موضع حصين بخرانه (قوله والامتنعة) أى سرز الامتنعة كما كبر وقوله ونحوه حارس قيدي كون
 انك كبر سرز الامتنعة أى بشرط كونها سرزاً أن يكون عندها حارس يحرسها على العادة وهذا
 بالنسبة للبلد أما بالنسبة الى الهارب فكفى ارضاء نحو شكة وشراع لار الجيران والمارة ينظرونها قال فى
 الفروض وشرحه وانضم العطار والبقال ونحوهما الامتنعة وبطها يحجب على باب الحانوت وأدعى
 عليها شكة أو خالف لو حجب على باب حانوته غير زبد ذلك بالدار ولو نام فيه أو غاب عنه لأن الجيران
 والمارة ينظرونها قال والحانوت المغلق بالاحراس سرزاً مع البقال فى زمن الامن ولو ليس بالامتنعة

فلا يقطع هما للغير
 الصريح به ولا مكان
 دفعهم بالسلطان
 وغيره بخلاف
 السارق لاخذ خفية
 فشرع قطعه زبراً
 (لا) حال كون
 المال (مقصوباً)
 فلا يقطع سارقه من
 سرز الغاصب وإن لم
 يعلم أنه مقصوب لأن
 مالكه لم يرض بأخذه
 به (أو) حال كونه
 فيه أى فى مكان
 مقصوب فلا يقطع
 أيضاً سارقه من سرز
 مقصوب لأن
 الغاصب ممنوع من
 الاكراه بخلاف
 نحو مستاجر ومعار
 وبخلاف الحرز
 باختلاف الاموال
 والاحوال والاقوات
 غرر الثوب والنقد
 الصدوق للمقتل
 والامتنعة لدا كبر

البرازيليا اه (قوله ونرم بمعد) مبتدأ خبره سر زله وقوله أو شارع أى أو حمراء وقوله على متاع
متعلق بنوم وقوله ولو بنوم أى نومه على المتاع سر زله سواء كان مقتر شاة أو متوسدا أى جاعلا له
كالرسالة التى يوضع عليها الرأس عند النوم وعمل هذا أيضا كان التوسد سر زله والا كان توسد
كيسافيه نقد أو جوهرا فلا يكون سر زله (قوله لأن وضعه) أى لأن كان النائم وضع المتاع بقر به
ومثل النائم الناهل عنه والأولى حذف لا زيادة الواو وعبار قال وض وان وضع متاعه بقر به
حمراء أو بمعد أو شارع وأعرض عنه كان ولا يظهره أو دخل عنه بشاغل أو نام فليس بمر زاه
(قوله لا ملاحظ) أى حارس فان كان هناك ملاحظ قوى ولا زجه أو كثر اللاحظون ولو وجدنا فهو
سر زله فيقطع من سرقة وقوله يمنع أى ذلك الملاحظ وقوله بقره أى يمنع بسبب قوة وقوله أو استغانة
أى أو يمنع بسبب استغانة أى طلب عن يغنيه على دفع السارق (قوله أو انقلب) أى النائم عنه أى
عن متاعه وقوله ولو بقلب السارق أى سواء كان انقلابه عنه بنفسه أو بقلب السارق فلا قطع بزلزال
المرز قبل أخذه قال فى النهاية وأما قول الجوزي وابن القطن لو وجب لأصاحبه نائم عليه فالقاء
عنه وهو نائم قطع فرود فقطصر ح القوى بعلمه لانه قد دفع المرز ولم يتسكه وقد علم من كلامهم
الفرق بين هتك المرز ودرغه من أصله اه وقوله هتك المرز أى كفى نقب السارق الجدار وقوله
ودرغه من أصله أى إزالته من أصله كما هنا فان نومه على متاعه سر زله فإذا قلبه عنه فقد زال ذلك المرز
(قوله فليس سر زاله) جوابان (قوله ويقطع) أى السارق (قوله بمال وقف) التركيب توصيفي
كأيدل عليه تفسيره بمدو يصح جعله اضافيا على جعل الاضافة من إضافة الموصوف للصفة (قوله
أى بسرقة مال موقوف على غيره) فان وقف عليه أو كان هو أحد الموقوف عليهم فلا قطع لانه
مستحق له وكذلك لا يقطع لو كان السارق أو الموقوف عليه أو ابنه للشبهة ثم لا فرق فى القطع بسرقة
المال الموقوف على غيره بين أن يكون للثالث فيه لله أو للوقوف عليه أو للوقف (قوله ومال مسجد)
أى أو يقطع بسرقة مال مسجد قال الجوزي ويلحق به سائر الكعبة فيقطع سارقه على المذهب ان خط
عليه بالاحتياط محرز ويبقى أن يكون سائر المير كذلك ان خط عليه ولا قطع بسرقة معصف
موقوف للقرآن عليه أو للمجدد ولو غير قارى لشبهة الانتفاع به بالاستقناع القارى منه كقناديل
الاسراج اه (قوله كابه) تمثيل لمال المسجد ومثل الباب كل ما أحد الخصصه وعبارته وأبنته
كالسقف والسبايك (قوله وقنديل زينة) أى القنديل المعدل زينة وسبايك مفهومه (قوله
لا بوضو حصره) أى لا يقطع بسرقة بوضو حصره من كل ما يفرش فيه (قوله وقناديل تسرج) أى
ولا يقطع بسرقة قناديل تسرج فيه (قوله وهو مسلم) قيد فى عدم القطع أى على عدم قطعه بسرقة
ما ذكر من الحصر والقنديل اذا كان السارق له مسلما أما اذا كان ذميا فيقطع به قال زى وكذا
مسلم لا يقطع الانتفاع بها بان اختص بطاقتي فليس هو منهم كما هو قضية التعليل اه (قوله لأنها)
أى الحصر والقناديل ونحوهما وهو على لعدم القطع بسرقة ما ذكرى وإنما لم يقطع بده بسرقتها
لانها إنما اعتلت للانتفاع بها وذلك السارق أحد المستحقين للانتفاع فله شبهة الانتفاع قال فى
التفصيف فكان كبيت المال اه (قوله ولا بمال صدقة) معطوف على لا بوضو حصره أى ولا يقطع
بسرقة مال صدقة وقوله أى كاة تفسير للصدقة هنا (قوله وهو مستحق لها) قيد فى عدم قطع
السارق من مال الصدقة أى على عدم قطعه اذا كان السارق مستحقا لها وقوله لا بوضو فقر الباء
سببه متعلقة بمسحق أى مستحق للصدقة بسبب وجود وصف فقره وقوله أو غيره أى غير وصف
الفقر ككونه غاربا أو غارما (قوله ولو لم يكن الخ) الأولى التفرع بالغاء لان المقام بقضيه ولو شرطية
جوابا لقوله قطع وقوله له أى السارق وقوله فيه أى فى مال الصدقة وقوله كفى الخ تمثيل للسارق
الذى ليس له حق فى مال الصدقة (قوله وليس غارما) هو على ثلاثة أقسام كما تقدم فى باب الاز كاة

وتم حارس ونوم
بمعد أو شارع على
متاع ولو بنوم
سر زله لأن وضعه
بقر به بلا ملاحظ
قوى يمنع السارق
بقوة أو استغانة أو
انقلب عنه ولو قلب
السارق فليس سر زاه
له (ويقطع بمال وقف)
أى بسرقة مال
موقوف على غيره
(و) مال مسجد
ككابه وساربه
وقنديل زينة (لا)
يفصو (حصره)
وقناديل تسرج وهو
مسلم لأنها اعتلت
لانتفاع بها (ولا
بمال صدقة) أى
زكاة (وهو مستحق)
لها بوصف فقر أو
غيره ولو لم يكن له فيه
حق كفى أخذ مال
صدقة وليس غارما
لاصلاح ذات البين

والمراد به هنا من استدان دنال السكين فتتسب بين طائفتين فيعطى ما يقتضى به دينه ولو كان غنيا
 ترخصا للناس في هذه المكرمة وقوله لا صلاح ذات السنين أى لا صلاح الحال الواقع بين القوم والمراد
 للسكين الفتنة الواقعة بين القوم (قوله قطع) أى الغنى أى يده (قوله لا تنفاه الشبهة) حله للقطع
 أى وإنما يقطع لأن شبهة الانتفاع متنبهة (قوله ولا يعمال مصالح) معطوفة أيضا على يده
 حصر أى ولا يقطع بسرقة مال يصر فى مصالح المسلمين كعمارة المساجد وسد الثغور ونحو ذلك
 (قوله كبيت المال) أى الذى لم يفرز لغيره أمانة لم يفرز لغيره من له سهم مقدور كدوى القرى فيقطع
 به وعمارة التماجر مع شرح م ومن سرق بيت المال وهو مسلم إن أقر زلما ثقة ليس هو منهم لم يقطع
 لا تنفاه الشبهة والأبان لم يفرز فالأصح أنه إن كان له حق فى المسروق كمال مصالح ولو غنيا فلا يقطع أه
 (قوله لأنه) أى السارق فى بيت المال حقا وهو عليه لعدم قطع السارق من بيت المال وقوله
 لأن ذلك الحاله لعله أى وإنما كان له فيه حق وإن كان غنيا لأن ذلك قد يصر فى الخ وقوله فيتقطع
 به أى بما ذكر من المساجد والباطات وقوله من المسلمين أأدبه أنه بشرط لعدم القطع بالاسلام فلو
 كان ذميا وسرق من مال المصالح قطع به ولا تنظر إلى اتفاق الامام عليه عند الحاجة لأنما ينقطع
 عليه للضرورة وبشرط الضمان كإفى الاتفاق على المضطروا ما انتفاعه بالقطار والباطات فليست تبعية
 من حيث أنه فاطر بلاد الاسلام لا اختصاصه بحق فيه (قوله ولا يعمال بعض) معطوف أيضا على
 لا يصر حصر الخ أى ولا يقطع بسرقة مال بعض الناس وقوله من أصل أو فرع بيان لبعض وفى هذا
 البيان نظر الأصل ليس بهضمان الفرع ولو صرح بكسبه بقوله ولا يعمال أصل أو فرع لكان أولى
 وعبارة الرضى وشروحه ولا يقطع بمال فرعه وإن سفل وأصله وإن علما يبين ضمان الاتحاد ولأن
 مال كل منهم مأمور صد الحاجة الآخر ومنها أن لا يقطع يده بسرقة مال بمضائق سائر الأقارب
 أه وكما لا يقطع الأصل والفرع بسرقة مال الآخر لا يقطع رقيق كل منهما بسرقة مال الآخر لأن
 القاعدة أن من لا يقطع بمال لا يقطع بموقفه (قوله وسيد) معطوف على به أى ولا يقطع
 رقيق بسرقة مال سيده لأنه كيد وهو شبهة استحقاقه النفقة فى مال سيده ولو لمعصا ومكانا لأنه
 قد يهر نفسه فصرقنا كما كان ولذلك لا يقطع السيد بسرقة مال مكاته (قوله شبهة استحقاق
 النفقة) تبلى لعدم القطع فى المسائلين سرقة مال البعض ومال السيد أى وإنما يقطع بمال السارق
 من مال البعض أو السيد لو حود الشبهة وهى استحقاق النفقة وقوله فى الجملة أى من بهضمان الجوه
 وهو ما إذا كان البعض المتفق عليه فقرا وما إذا كان الرقيق غير مكاتب لأن المكاتب تنفقه على
 نفسه لا على سيده (قوله ولا يظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أى لعدم الأدلة وشبهة استحقاقها
 النفقة والكسوة فى ماله لأن الزوجين لهما التهمة زوجة وعدودة به فلو رقت البعض والآخر وأيضا لغيره أنه
 ليس لها عند شيء منهما فإن فرض أن لها شيئا من ذلك حال السرقه وأخلته بقصد الاستيفاء لم
 يقطع ومقابل الظاهر قول أن الأول لا يقطع على واحد من الزوجين للشبهة لأنها تسبق النفقة وهو
 يستحق الحجر عليها الثانى يقطع الزوج وحدها لأن لها حقها فى ماله بخلافه ومال هذا لا ادعى أأاده
 المغنى (قوله أى سرقة الخ) أأاده أن فى الكلام مضامين مقدرة بعد الباء الجارة لأجل تخصيص
 العباد وقوله ماله أى الآخر وقوله للفرع عنه أى المحفوظ عن السارق بسبب جعله فى حوزة
 (قوله فإن عاد الخ) مرتبط بقوله ولا يقطع أى الامام كوع بين بالغ (قوله بعد قطع ماله) أى من
 مفصل الكوع وخروج به مال سرق قبل قطع ماله فإنه يكتفى بقطعه كما علم بعمارة وقوله إلى السرقه
 ثانيا متعلق بعاد (قوله فتقطع رجله اليسرى) أى بعد أن جعل يده الحق لا ينفى التوالى إلى
 المثلث وهكذا يقال فيما بعده وقوله من مفصل الساق والقدم أى من المفصل الذى بين الساق
 والقدم (قوله فإن عاد ثانيا) أى إلى السرقه بعد قطع رجله اليسرى (قوله فتقطع يده اليسرى)

ولا غازي ما يقطع لا تنفاه
 الشبهة (و لا يعمال
 مصالح) كبيت
 المال وإن كان غنيا
 لا يقطع فيه حق لأن
 ذلك قد يصر فى
 عمارة المساجد
 والباطات فيتقطع
 به الفنى والغنى من
 المسلمين (و لا يعمال
 بعض) من أصل أو
 فرع (وسيد)
 شبهة استحقاق
 النفقة فى الجملة
 (والأظهر قطع أحد
 الزوجين بالآخر)
 أى بسرقة ماله الفرز
 عنه (فإن عاد) بعد
 قطع ماله إلى السرقه
 ثانيا (ف) تقطع (رجله
 اليسرى) من مفصل
 الساق والقدم
 (فإن عاد ثانيا قطع
 يده اليسرى)

من كوعها) أى من مفصل كوعها وهو كما تقدم أول الكتاب الذى بلى إمام اليد (قوله فان عاد رابعا) أى إلى السرة بعد قطع يده اليسرى وقوله فتقطع رجله اليمنى واعلم انه انما كان القطع من خلاف لئلا يغترب عليه جنس النعته من جهة واحدة فتضعف حركته كفى قطع الطريق وقد روى الامام الشافعى رضى الله عنه باسناده عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وحكمة قطع اليد والرجل اتفهما آلة السرة بالاختار والنقل ومحل ما ذكر من الترتيب انما كان له أربع اذ هو الذى نأتى فيه الترتيب اما اذا لم يكن له الا به من الاربع فيقطع فى الأولى ما يقطع فى الثانية بل يقطع فى الأولى ما يقطع فى الرابعة بان لم يكن له الا رجل واحدة حتى لا يملك يديه ويحكمها قبلها تعلق الحق بها (قوله ثم ان سرق بعد قطع ما ذكر) أى من أعضائه الاربعه وذلك كان سرق بضعه أو رأسه (قوله عزز ولا يقتل) أى على الماله ولا يهريق فى نكاله بعدما ذكر الا التعزير (قوله وما روى) متداخرا منسوخ وقوله قتله أى السارق بعد المرة الرابعة (قوله أو مؤول) أى واذا كان غير منسوخ بالفرض فهو مؤول به عليه السلام انما قتله بعد المرة الرابعة لتكون السارق اتم على السرة (قوله بل ضعف الخ) ما تقدم من الجواب بالنسخ أو التأويل مبنى على تسليم أن الروى عنه صلى الله عليه وسلم صحيح ثم انتقل عنه الى الجواب بان المروى لا يمتنع به لانه ضعيف أو منكسر (قوله ومن سرق مرارا الخ) هذا مفهوم تشديد القطع ثانيا والتأويل رابعا اذا كان العود حصل بعد القطع (قوله لم يلزمه) أى السارق المتكرر نعمته السرة وقوله الاحد واحد أى كالأولى أو سرب مراراته يكتفى فيه بمعد واحد (قوله فتكتفى بمنه من الكل) أى فيكتفى قطع بمنه من كل المرات وقوله لاتحاد السبب أى وهو السرة وقوله فتدخلت أى الحدود وأى اندرج بعضها فى بعض لوجود الحكمة وهي الزجر لاتحاد أسبابها وانما تعددت الكفارة فعلا وليس أو تطيب فى الاحرام فى محال مع اتحاد السبب لان فيه حقا لا يدى لصرفها اليه فلم يتداخل بخلاف الحد (قوله وتثبت السرة برجلين) هذا بالنسبة للقطع مع المال اما بالنسبة للال فقط فتثبت برجل واحد أو اثنين أو برجل واحد وبين ذلك بدعوى المالك أو وكيله المال فلو شهد واحدا لم يثبت بشهادتهم أيضا لأن شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة اليه غير مقبولة (قوله كسائر العقوبات) أى فانها تثبت برجلين وقوله غير الزنا أى اما هو فلا يثبت الا بأربعة كما تقدم (قوله واقرا من سارق) معطوف على رجاين أى وتثبت أيضا باقرار السارق بالمال الذى سرقه وقوله بعد دعوى عليه فيبقى الاقرار ولو أقربه قبل دعوى من المالك عليه ثبت به المال فقط ولا يثبت به القطع الا ان طلب المالك ماله (قوله مع تفصيل) متعلق بتثبت بالنسبة لرجلين وللأقرار (قوله بان تبين الخ) تصور للتفصيل أى والتفصيل مصور ببيان السرة أى أخذ المال خفية وذلك لانه ربما أخذه بالاعتساف أو التهم فلا قطع وبيان السروق منه هل هو زور بدو محرم وذلك لانه ربما كان يكون أصلا أو فرعا فلا قطع بالسرة منه وبيان قدر السروق كربع دينار لانه قد لا يكون نصا أو لا قطع وبيان الخرز كصندوق أو ثوب أو ثوب لانه قد لا يكون حرز أو السروق فلا قطع (قوله وتثبت السرة) أى بالنسبة للقطع مع المال وقوله خلافا لما اعتد به من أى من أنه لا يقطع ما وعلوه بان القطع حق الله تعالى وهو لا يثبت بالعين مردودة وضع عبارته بغير أن معناه الجمع المذكر وضمير عند موهوه خلافا ما عليه شفه من اعتماد عبارته والمتنول للعقد لا قطع كما ثبت باحدنا اه ومنها النهاية والمغنى (قوله بعين الخ) متعلق بتثبت وقوله رد يحتمل قرأته بصيغة المصدر وكون محمورا بالاضافه منى من اضافة الموصوف الى الصفة أى من مردود وقوله يحتمل قرأته بصيغة الماضى والجملة صفوقه كبر الصغير فيه باعتبار الحلف وقوله من المدعى عليه متعلق برده وهو السارق وقوله على

من كوعها (ذ) ان عاد رابعا فقطع (رجله اليمنى ثم) ان سرق بعد قطع عازكر (عز) ولا يقتل وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قتله منسوخ أو مؤول بقتله لاحتمال بل ضعفه الدارقطنى وغيره وقال ابن عبد البراه منكر لا أصل له ومن سرق مرارا لا قطع لم يلزمه الاحد واحد على المعتد فتكتفى بمنه من الكل لاتحاد السبب فتدخلت (وتثبت) السرة (برجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (واقرا) من سارق بعد دعوى عليه مع تفصيل فى الشهادة والاقرا بان تبين السرة والمسروق منه وقد روى المسروق والخرز بضعه (و) تثبت السرة أيضا خلافا لما اعتد به من (يعين) (رد) من المدعى عليه

على المدعى لانهما
 كافر والمدعى عليه
 (وقيل رجوع مقر)
 بالنسبة لقطع خلاف
 المال فلا يقبل
 رجوعه فيه لانه حق
 آدمي (ومن أقر
 بعقوبته لله تعالى
 أي بموجبهما كرتنا
 وسرقه وشرب خمر
 ولو بعد دعوى
 فلقاض) أي يجوز
 له كما في الروضة
 وأصلها لكن نقل
 في شرح مسلم
 الإجماع على نفيه
 وحكا في البحر عن
 الأصحاب وقضية
 تخصيصهم القاض
 بالجواز ومنه على
 غيره قال شهاب وهو
 محتمل ويحتمل أن غير
 القاض أولى منه
 لامتناع التلقين
 عليه (نعم رضي) له
 (رجوع) عن الأقرار
 أو بالانكار فيقول
 لعلي فاختلت أو
 أخذت من غير حرز
 أو ما علمته خرا لانه
 صلى الله عليه وسلم
 عرض لما خر وقال لمن
 أقر عنده بالسرقة
 ما أخلاك سرق
 ونوح بالتمريض
 التمريض كارجع
 عنه أو أجمعه فياخره

المدعى متعلق بأقراره وهو المسروق منه (قوله لانهما) أي العين المردودة وهو عليه ثبوت السرقة
 بالعين المردودة (قوله وقبل رجوع مقر بالنسبة لقطع) قال سمرقاني بالسرقة ثم يرجع ثم كذب
 رجوعه قال الدارمي لا يقطع ولو أقر بها ثم أقمت عليه البينة ثم رجع قال القاضي سقط عنه القطع على
 الصحيح لان الثبوت كان بالأقرار اهـ (قوله بخلاف المال) أي بخلاف رجوع بالنسبة للمال
 (قوله فلا يقبل رجوعه) أي من أقراره وقوله فيه أي في المال وقوله لانه أي المال حق آدمي أي وهو
 مبني على المساحة بخلاف القطع فانه حق الله وهو مبني على المساحة (قوله ومن أقر بعقوبته لله
 تعالى) نوح حق الآدمي فلا يحل التعمير به بل رجوع عنه وان لم يقدر الرجوع فيسبأ وجهه
 بان فيه جلا على محرم فهو كمتاع العبد العاد وقوله أي بموجبهما كرتنا (قوله كرتنا
 الخ) تمثيل لموجب العقوبة (قوله ولو بعد دعوى) غايته في الأقرار أي ولو كان أقراره بعد دعوى عليه
 (قوله فلقاض) القاض أوقف في جوابين الشرطية والجارية والمجرى رجوع مقدم وقوله بعد دعوى رض الخ
 مبتدأ مؤخر (قوله أي يجوز له) تفسير مراد قوله فلقاض والمراد يجوز له ذلك جواز امتنوى الطرفين
 فهو جائز وليس بمنع بوجوب ما ذكره الاستدراك بعد وأما به انه ليس المراد بالجواز ما ذكره
 المراد به النيب وانما جاز ذلك لستر القبيح وتبديل المذنب وغيره من حرم مسأسته لانه في الدنيا
 والاشرة (قوله الإجماع على نفيه) أي التعمير رض قال في النهاية بقوله العبد الأول أي عدم النيب اهـ
 (قوله وحكا) أي الإجماع على نفيه (قوله وقضية تخصصهم القاض الخ) يفهم التخصيص من
 تقديم الجواز والمجرى (قوله رسته) أي التعمير رض وقوله على غيره أي غير القاض (قوله وهو) أي
 ما اقتضاه التخصيص من التعمير (قوله ويحتمل أن غير القاض الخ) هو من مقول قول شعبه وقوله
 أولى أي بالجواز من القاض قال في النهاية وهو الأول وجه اهـ (قوله لامتناع التلقين عليه) علمه
 للاولوية أي وانما كان غير القاض أولى بالجواز منه لان القاض يتمتع عليه فلا يجوز من غيره ما لا
 يتمتع ذلك على غيره فاذا جاز التعمير رض من القاض الذي يتمتع عليه ذلك فلا يجوز من غيره ما لا
 (قوله نعم رضي) له أي القرض قال في النسخة أن كان جاهلا بحوب الحد قد عذر على ما في العزيز ولكن
 توقف الأذرى ويؤيد توقفه ان له التعمير رض ان علم أن له الرجوع فكذلك علم أن عليه الحد اهـ
 وقوله رجوع عن الأقرار متعلق بتعمير رض أي نعم رضي بالرجوع عنه (قوله أو بالانكار) معطوف
 على قوله رجوع أي أو نعم رضي بالانكار أي لموجب العقوبة لا للمال وعارة التصرف أو فهم قوله
 بالرجوع انه لا يرضى له بالانكار لان فيه جلا على الكذب كذا قيل وفيه نظر لما في الزنا ان
 انكاره بعد الأقرار كالرجوع عنه ثم يأثم صرحوا بان له التعمير رض بالانكار ونال رجوع ويحجب
 عما علمه بان تشوف الشارع الى رد الحدود التي النظر الى تضمن الانكار للكذب على انه ليس
 صريحا في نفي أمره اهـ وانظر كيف بصو والتعمير رض بالانكار بموجبه الحد ولعل صورة ذلك
 ان يقول له لعلك ما سرت لعلك ما زنت ويبدأ ذلك بحرف النفي وعليه فيكون التعمير رض بالرجوع
 أهم منه لانه لا يتخصص بحرف النفي (قوله فيقول الخ) بيان لصور التعمير رض بالرجوع وقوله لعلك
 فاختلت هذا بالنسبة للتعمير رض بالرجوع عن الأقرار بالانكار وقوله أو أخذت من غير حرز أي أو لعلك
 أخذت من غير حرز وهذا بالنسبة للتعمير رض بالرجوع عن السرقة وقوله أو ما علمته خرا أي أو لعلك
 شربته وأنت لم تعلم بانتم وهذا بالنسبة للتعمير رض بالرجوع عن الأقرار بشرب الخمر (قوله لانه الخ)
 علمه لجواز التعمير رض (قوله عرض لما خر) أي المقر بانما قوله لعلك خلت أو غرت أو نظرت (قوله
 وقال) أي عليه الصلاة والسلام وقوله ما أخلاك بكسر الهمزة على الألف وفيه ما على التماس أي
 ما أخلاك (قوله ونوح بالتمريض التمريض) أي بالرجوع أو بالانكار (قوله كارجع تمثيل
 للتمريض بالرجوع وقوله أو أجمعه تمثيل للتمريض بالانكار (قوله فياخره) أي القاض وقوله أي

بالتصريح (قوله لا تمنع) عليه السلام به (قوله ويجرم التعريض عند قيام البينة أي لمافيه من تكذيب الشهود) وقوله ويجوز للقاضي أيضا أي لا يجوز له التعريض من قبل أن يقرأ (قوله بالتوقف في حد الله تعالى) أي بالتوقف في أداء الشهادة فعما وجب حد الله تعالى كشر بالجور والزنا وغير ذلك وعجابه المغني وهل لها كمن أمرض الشهود بالتوقف في حدود الله تعالى وجهان أحدهما في زيادة الرخصة ثم إن رأى المصلحة في الستر والأفلا فالأدعي ولم يصرحوا بأن التصريح لا يجوز أو مكرهه والظاهر أن مرادهم الأول اهـ (قوله إن رأى) أي القاضي وقوله المصلحة في الستر أي على من أنصف بشئ من هذه القاذورات (قوله والأفلا) أي وإن لم ير المصلحة في الستر فلا يجوز التعريض لهم بالتوقف (قوله وبه يعلم) أي بمموم وقوله والأفلا الصافي بما يرتب على ذلك من المفسدة كضياع المروق ونحوه وموقوله أنه أي القاضي أو المال والثاني وقوله لا يجوز له أي للقاضي وقوله التعريض أي للشهود في التوقف عند أداء الشهادة وقوله ولا لهم التوقف أي ولا يجوز للشهود التوقف عن ذلك وإن عرض القاضي لهم به وقوله إن ترتب على ذلك أي على التوقف من أداء الشهادة فيما يوجب حد الله كالسرقة وقوله ضياع المروق أي المال المروق وقوله أو أحد الغير بالرفع عطف على ضياع أي أو ترتب على ذلك وجوب حد على الغير كأن شهد ثلاثة بالزنا فحبس على الإيصال بالتوقف في الشهادة ولا يجوز للقاضي التعريض به به ثلاثين وجهه على الثلاث من القذف (تنبيه) لم يتعرض المؤلف للشفاعة في الحد ثم رأيت المغني نص على ذلك فقل وأما الشفاعة في الحد فقال المصنف في شرحه وسلم أجمع العلماء على تحريمها بعد بلوغ الإمام وأنه يحرم تشفيعه فيه وأما قبل بلوغ الإمام فأما إذا أكره العلماء أن لم يكن المشعوع فيه صاحب شر وأذى للناس فإن كان لم يرتفع اهـ (قوله خاتمة في طاع الطريق) أي في حكم مانع المرور في الطريق فالقاطع بمعنى المانع مأخوذ من القطع بمعنى المنع وقطع الطريق هو الدورز لا ختم أو قتل أو إرباب مكاره اعتمادا على القنوت ثبت برجلين لا برجل واحد أو ثلث كسر وقولك فكرهتها الأصل فيه قوله تعالى فاعلموا أن الله ورسوله يسعون في الأرض فسادا إن يهملوا أو يصدوا أو يقطع أي يهدمهم وأرجلهم من خلاف أو ينفقوا من الأرض أي أن يقتلوا أن قتلوا أو يأخذوا المال أو يصدوا مع القتل أن قتلوا وأخذوا المال أو يقطع أي يهدمهم وأرجلهم من خلاف أن أخذوا المال فقط أو ينفقوا من الأرض أن أخافوا السبل ولم يقتلوا ولم يأخذوا المال كما فسره ابن عباس رضي الله عنهما بذلك فعمل كلمة أو على التوسيع لا على التقييد (قوله لو علم الإمام قوما) أي ملتزمين للأحكام بخلاف من مكافين ولو حكموا بالذكو وإن زادها فليس بالتصديق بها أو بشئ منها من هو يروى معاهدا أو صرى أو يجهنون أو مكره قاطع طريق وقوله يخيفون الطريق أي المار فيها بسبب وقوفهم فيها ولا بد أن يكون لهم شوكة أي قوة بحيث يقامون من يبرز لهم وتخرج بذلك المختاسون لانتفاء الشوك فليسوا بقاطع بل حكمهم قودا أو ضما كما حكم غيرهم (قوله) ولم يأخذوا (علا) أي نصابا سرقة فصدق بما أخذوا دون ذلك ولو لم يزمهم في هذه الصور وضع التعريض (قوله ولا قتلوا نفسا) أي ولم يقتلوا أحدا ممن يرعاهم (قوله عزهم) أي الإمام وهو جواب كونه وقوله وجوب نأى نعر برأوا أحاطه (قوله بحبس) متعلق بعرضه وقوله وغيره أي غير الحبس بما رآه الإمام من ضرب وغيره لا تركها بهم معصية لا حد فيها ولا كفارة ولا إمام ترك ذلك إذا ذاعته معصية وانما وجب التعريض لاجل ردعهم عن هذه الورطة العظيمة (قوله وإن أخذ القاطع المال) أي نصاب السرقة ولا بد أن يكون من هو زمته ولا شبهة له فهو لا يأخذ القاطع كافر في السرقة وقوله ولم يقتل تخرج به إذا قتل وسد كركمهم (قوله قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى) أي وجوبه فلو قطع الإمام مع اليد اليمنى الرجل اليمنى ضمن الرجل اليسرى كان عامدا أو أفا له ولا يجوز نزع عن قطع اليسرى ثلثة قوله تعالى من خلاف (قوله فإن عاد) أي القطع الطريق وأخذ المال ولم يقتل أيضا وقوله

لأنه أمر بالكذب
ويحرم التعريض
عند قيام البينة
ويجوز للقاضي أيضا
التعريض للشهود
بالتوقف في حد الله
تعالى إن رأى المصلحة
في الستر والأفلا وبه
يعلم أنه لا يجوز له
التعريض ولا لهم
التوقف إن ترتب
على ذلك ضياع
المروق أو أحد الغير
كحد القذف
• (خاتمة في طاع
الطريق لو علم الإمام
قسوما يخيفون
الطريق ولم يأخذوا
مالا ولا قتلوا نفسا
عزهم وجوبا
بحبس وغيره وإن
أخذ القاطع المال
ولم يقتل قطعت يده
اليمنى ورجله
اليسرى فإن عاد
فرجله اليمنى ويده
اليسرى وإن قتل
قتل حنوا وإن عفا
مسحق القود

فرجله اليمنى اى قطع رجله اليمنى ويده اليسرى (قوله وان قتل) اى عمدا عدوا وان لم يأخذ نصابا
 قتله الامام حتما فلو قتل خطأ وشبهه عدوا ولا عدوانا فان قتل مرتدا او زانيا بمحصنا او تاركا للصلاة بعد
 امر الامام او من يستحق عليه التعاصم فلا يقتل (قوله وان عفا الخ) غاية فى قتله (قوله وان قتل)
 اى عمدا عدوانا كما مر (قوله واخذ نصابا) اى نصب السرقة وهو ربيع دينار كما مر وقوله قتل اى
 قتله الامام او نائبه اى ما مر بذلك وقوله ثم صلب اى على خشبة او نحوها وقوله بعد غسله الخ اى ان كان
 مسلما وقوله ثلاثة ايام اى صلب ثلاثة ايام ومجمله ان لم ينجس قبلها فان نجس قبلها انزل ولو ان صلب بعد القتل
 زيادة فى التنكيل وزجر الغفوة ولذلك لا مقام عليه الحد الا فى مكان يشاهد فيه من ينزجر به وانما
 كان ثلاثة ايام ليظهر الحال ويتم التنكيل ولان طاعى الشرع اعتبار ارقى مواضع كسيرة وغاية لما
 زاد عليها فلذلك يعتبر فى الشرع غالبا (قوله ثم ينزل) اى ثم بعد صلبه ثلاثة ايام على نحو خشبة مثلا
 ينزل ويدفن (قوله وقيل ينقى وجوبا حتى يتبرى) اى ولو زاد على ثلاثة ايام (قوله وفى قول نصب
 حيا) اى لانه عقوبة بفعل به حيا وقوله فلا قال فى الصفقة الذى يظهر ان المراد به اذى من ينزجر
 به عن فطره اه واعلم ان محل قتله وصلبه هو محل محاربه الا ان لا يمر به من ينزجر به فاقرب محل
 اليه (خاتمة) نسأل الله حسن الختام فسط عقوبات تخص القاطع من تختم قتل وصلب وقطع
 رجل وكذا يشترطه من قطع الطريق قبل القدرة عليه لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان
 تقدر واعلمهم فاعلموا اننا غفور رحيم بخلاف ما لا يخصه كالقود وضمان المال فلا سقط عنه بها
 امانته بعد القدرة عليه فلا يسقط بها شئ من ذلك وان صلح عمله لمعهم الا بية والفرق ان التوبة
 قبل القدرة لا تهمة فيها وبعد ما فيها تهمة دفع الحد ولا تسقط سائر الحدود والمقصود بالله تعالى كعد
 زنا وسرقة وشرب خمر بالتوبة لا صلى الله عليه وسلم حدث من ظهرت توبته وقيل تسقط بها قياسا على
 حد قاطع الطريق نعم تارك الصلاة يسقط عنه ما مطلقا وهذا الخلاف بحسب الطاهر اما فيما بينه
 وبين الله فثبت محنت توبته يسقط بها سائر الحدود فطعا ومن حد فى الدنيا لم يعاقب فى الآخرة على
 ذلك الحد بل اجماعا صلبا ما عسى الله عنه ثم اقيم عليه حده كقوله تعالى فاعلم
 على الامر ارجع ان لم يتبوا لله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل فى التعزير) اى فى بيان موجبه وما يحصل بهو التعزير لثلاثة التاديب وشرب عانا بدلى ذنب
 لاحديه ولا كفارة كما يؤخذ من كلامه والاصل فيه قبل الاجماع آية واللاقى تخافون نشوزهن
 الا بما حاز الضرب عند مخالفة فكان فيه تنبيه على التعزير وقوله صلى الله عليه وسلم فى سرقة
 النمر اذا كان دون نصاب غرم مثله وجلدت نكال رولاه او داود والنساء بمعناه وروى البيهقي ان
 عليا رضى الله عنه سئل عن رجل باساق باخيت فقال يعزروه ويغفرون الحد من ثلاثة اوجه
 احدها اختلافه باختلاف الناس الثانى جواز الشفاعة والعفو عنه بل بسحبان الثالث التالف به
 مضين خلافا لاقى خيفة وما لا ترضى الله عنهما (قوله ويعز رضى الامام ونائبه) اى او السيد او
 الاب او الزوج كما سيذكره (قوله لمعصية) متعلق بعز رولاهم تعليلية اى يعز رولاهم لمعصية
 معصية وقوله لاحد لهاى المعصية وهو قد نصح به المعصية التى فيها الحد كانا فلا تعزير فيه وقوله
 ولا كفارة تخرج المعصية التى توجب الكفارة كالقتل بالطيب فى الاسواق لا تعزير بضائبه (قوله
 سواء كانت) اى المعصية وهو تعميم فيها وقوله عقالة تعالى اى كشهادة الزور وموافقة الكفار فى
 اعيادهم ونحوها ومسك الحيات ودخول النار وغير ذلك وقوله ام لا آدمى اى ام حقا لا آدمى وقوله
 كبائسة الخ تمثيل له (قوله غالبا) راجع لقوله ويعز رولاهم لمعصية ولقوله لاحد لهاى لا كفارة
 بدليل كلام الشارح الا فى فبين محترز التقيد بالعلية فى الثانى بقوله وقد يشرع التعزير بلا
 معصية الخ وفى الاول بقوله وقد ينفى مع انتفاء الحد الخ وفى الثالث بقوله وقد يجمع التعزير على الكفارة

وان قتل واخذ
 نصابا قتل ثم صلب
 بعد غسله وتكفينه
 والصلاة عليه ثلاثة
 ايام حقا ثم ينزل
 ويصلب ببق وجوبا
 حتى يتبرى ويسيل
 صديده وفى قول
 يصلب حيا قليلا ثم
 ينزل فيقتل

(فصل فى التعزير)
 (وعز ر) اى الامام
 او نائبه (لمعصية لاحد
 لهاولا كفارة) سواء
 كانت حقا تعالى
 ام لا آدمى كبائسة
 اجنبية فى غير فرج
 وسب ليس بقذف
 وضرب فليس حقا
 (غالبا) وقد يشرع
 التعزير بلا معصية

الح (قوله) كن يكتسب بالهوى أى كالطبل والشقرة فلأمام أن يعز رومان لم يكن مثله معصية ومثله
 العصى والمخونون إذ فعلوا ما يعز وعليه بالغ العاقل فيعز ران وان لم يكن فعله ما معصية وقوله الذى
 لا معصية فيه يعلم بالاولى التميز برعلى اكتساب الهوى الذى فيه معصية ولا حذفها ولا كفارة
 كالعب بالاولى قال الجبري ومن ذلك ما جرت العادة في مصر من امتحان من يدكر حكاية مضحكة
 وأكترها كاذب فيعز ران ذلك الفحل ولا يستحق ما يأخذ عليه ويحسده الى دفعه وان وقعت
 صورة الاستهزاء لا تعلى ذلك الوجه فاسداه (قوله وقد يتقنى) أى التميز برفى ارتكاب معصية
 (قوله كصغيرة الخ) أى وكفى قطع شخص أطراف نفسه (قوله لحدث الخ) دليل لاستفاء التعزير
 مع انتفاء الحد والى الكفارة (قوله أقبلوا ذوى الخ) أى تجاوزوا عنها ولا تؤاخذوهم علمها وقوله
 عزائهم جمع عزته وهى الصغيرة التى لا معصية فيها كما هو أحد وجهين وقيل أول زلة ولو كبرت صدرت
 من طبع (قوله الا الحدود) أى فلا تقيلوهم فيها (قوله وفى رواية زلاتهم) أى يدل عزائهم (قوله
 وفهمهم) أى ذوى الهيات وقوله من ذكر رأى من لا يعرف بالشر وعبارته التى اقتضى كلام
 للمصنف ثلاثة أمور الاول تميز برضى المعصية التى لا حذفها ولا كفارة ويستثنى منه مسائل الاولى
 اذا صدق من ولى لله تعالى صغيرة فانه لا يعزركا قاله ابن سعد السلام قال وقد جعل أكر الناس
 فرعوناً والولاية تسقط بالصغيرة ويشهد لذلك حديث أقبلوا ذوى الهيات عزائهم الا الحدود
 رواه أبو داود قال الامام الشافعى رحمه الله تعالى والمراد بذوى الهيات الذين لا يعرفون بالشر فيزل
 أحدهم الرلة وتولى بقلته بالا لى لان ذلك لا يطع عليه فان قيل قد عذر وعمر رضى الله عنه غير
 واحد من مشاهير الصحابة رضى الله عنهم وهم رؤس الاولياء وسادات الامم ولم يذكر أحد احب
 بان ذلك تكرر منهم والكلام هنا فى أول زلة زلتها طبع الخ اه (قوله وقيل هم) أى ذوى الهيات
 وقوله أصحاب الصغار أى مع علم الاصل ورعلها كما هو ظاهر (قوله وقيل من يندم الخ) أى وقيل
 هم من يندم على الذنب ويوب منه وناظره أنه لا فرق فى الذنب بين أن يكون كبيرة أو صغيرة
 والاأساوى هذا القيل مافيه (قوله وكقتل من رآه برى باهله) معطوف على قوله كصغيرة
 أى من رأى شخصاً برى باهله أى وهو محض فقتله اتقى عنه الحدود الكفارة والتعزير لم يندمه
 ومقتضى السياق أن قتله المذكور معصية لان الكلام فى ارتكاب معصية اتقى فيها التعزير
 مع انتفاء الحد والكفارة وهو كذلك ولا يناقيه قوله بعد ويحل قتله باطلا لان ذلك مقرر وض فمن
 ثبت زناه بأربعة وقوله المذكور بعد مقرر وض فممن لم يثبت زناه كما استتف عليه ويفرق بين من
 ثبت زناه فلا يجوز قتله با مكان رفعه لها كمن يبين من لم يثبت زناه فهو زناه بعد زنه حيث رآه برى
 باهله ويحجز عن اثباته وقوله لاجل الحمية أى يعذر فى ذلك لاجل الحمية أى ارادة المنع عما يطلب منه
 حيايته وفى المختار لجملة العار والافتة اه (قوله ويحل قتله باطلا) الضمير يعود على من رآه برى
 باهله والعار فيها سقط يعلم من عبارة الصفة ونفسها بعد قوله وكقتل من رأى الخ هذا ان ثبت ذلك
 والا حصل له قتله باطلا وأقيد بظواهر اه وقوله هذا ان ثبت الخ أى ما ذكر من انتفاء الحد
 والكفارة والتعزير ان ثبت زناه بأربعة فان لم يثبت حل قتله باطلا ولا كن يؤخذ منه القود ظاهرا
 (قوله وقد يجامع الخ من الكفارة) أى وقد يجامع الحد أيضا كالوقطعت يد السارق وعلقت فى عنقه
 زائدة فى نكاحه وقد تجتمع الثلاثة الحد والكفارة والتعزير كالزنى بامه فى حوف الكعبة فى رمضان
 وهو صائم معتكف يحرم فانه يلزمه العتق لافادة صوم يوم من رمضان بالمجماع ويلزمه البدنة
 لافادته احرام بالمجامع ويلزمه الحد لان الزنا والتعزير لقطع الرحم وانتهاك البيت (قوله كمجامع
 حليته فى نهار رمضان) أى فيجب فيه التعزير مع الكفارة والقضاء ومثله الظاهر فانه يجب عليه
 التعزير بها واليمين الغموس أى الفاجرة سميت بذلك لانها تنقسم صاحبها فى الشار أو فى الآثم

كن يكتسب بالهوى
 الذى لا معصية فيه
 وقد يتقنى مع انتفاء
 الحد والكفارة
 كصغيرة صدرت من
 لا يعرف بالشر لحدث
 محضه ابن حبان
 أقبلوا ذوى الهيات
 عزائهم الا الحدود
 وفى رواية زلاتهم
 وفهمهم الشافعى
 رضى الله عنه من
 ذكر وقيل هم
 أصحاب الصغار
 وقيل من يندم على
 الذنب ويتوب منه
 وكقتل من رآه برى
 باهله على ما حكاها ابن
 الرقة لاجل الحمية
 والقضب ويحل قتله
 باطلا وقد يجامع
 التعزير الكفارة
 كمجامع حليته فى
 نهار رمضان

فصعب هذا لك أيضا (قوله ويحصل التعزير) دخول على المتن (قوله بضرب غير مبرح) أي غير شديد مؤلم قال في المغني فان علم أن التأديب لا يحصل إلا بالضرب المبرح فمن المحقق أن له ليس له فعل المبرح ولا غيره قال الرافعي وشبهه أن يقال بضربه بضرب غير مبرح أقامة لصورة الواجب قال في المهمات وهو ظاهر اهـ (قوله أو صفع) معطوف على ضرب أي ويحصل التعزير بصفع وقوله وهو أي الصفع وقوله يجمع الكف بفتح الجيم أي ضمها مع الأصابع وليس بتعديل منه بسطها (قوله أو حبس) معطوف على ضرب أي ويحصل التعزير بحبس (قوله حتى عن الجمعة) أي حتى يحبس عن حضور الجمعة (قوله أو توبيع بكلام) أي ويحصل التعزير بتوبييع أي تهديد بكلام لانه يفيد الردع والزجر عن الجريمة (قوله أو تغرب) أي ويحصل التعزير بتغريب عن بلدته إلى مسافة القصير اذ هو إلى العادونه ليس بتعزير كما في الزنا (قوله أو أقامة من مجلس) أي ويحصل التعزير بإقامته من المجلس (قوله أو نحوها) أي ويحصل التعزير بنحو ذلك كوراث ككشف رأس وتسويد وجه وخلق رأس لمن يكرهه أو ركة جوارحه أو كسوا أو اللغو وإن به كذلك بين الناس (قوله عبارها) بيان لغوها أي من كل عقوبة مما راجع اهـ وقوله العزير أي الامام أو نائبه وقوله حسنا وقد راجعنا نصوبان على التمييز أي من جهة حسنها وقدرها بحسب ما رآه ناديا والمجاسل أمر التعزير بمفوض إليه لا يتقاه تقديره شرعا فيصير فيه حسنا وقد راجعنا إذا اجتماعه أن يجمع بين الامور المتقدمة وله أن يقتصر على بعضها بل له تركه رأسا بالنسبة لحق الله تعالى لا عراضه صلى الله عليه وسلم عن جماعة أسبقوه كالغالب في الغنمة أي الحاشئ فيها وكلاوي شذقه في حمله صلى الله عليه وسلم للزبير رضي الله عنه ولا يجوز ترك التعزير إن كان لا دعي ونحو الشفاعة فيه وفي غيره من كل ما ليس بمحدد تستحب أقوله تعالى من شفيع شفاعته حسنة يكن له نصيب منها ولغير العاصين عن أي موسى إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه وقال اشفعوا ثم رجاو بقضى الله على لسان نبيه ما شاء (قوله لا يخلق لحية) معطوف على بضرب أي لا يحصل التعزير بخلق لحية وصريحه عدم الاجزاء قال سم على مناهج وليس كذلك بل يحزى وإن كان لا يجوز وصف عبارته صريح هذا الكلام أن خلق اللحية لا يحزى في التعزير لوفعه الامام وليس كذلك فما ظهر والذي رأيت في كلام غيره أن التعزير لا يجوز بخلق اللحية وذلك لا يقتضي عدم الاجزاء وله مراد الشارح اهـ (قوله ونظاره) أي مظهره من التعزير بخلق اللحية حرمة خلفها لاهـ (قوله وهو) أي المنع من التعزير بالخلق القضي للتعزير انما يشأت على القول بحرمة الخلق مطلقا وقوله اما على كراهته الخ أي اما إن جرى ناعلى القول بكرهية الخلق فلا وجه لنتعزير به وقال في النهاية لا يعزير بخلق لحية وإن كنا بكرهية وهو الاصح اهـ وقوله اذا رآه الامام أي رأى التعزير بخلق اللحية زاجرا له عن الجريمة قال في النصفة بعده فان قلت فيه تبديل وقد نهينا عن التبديل قلت ممنوع لا يمكن ملازمة ليد حتى تعود فقامت انه يحبس دون سنة اهـ (قوله ونجس أن ينقص التعزير راجح) أي لغيره من راجح حتى في غير حقيقه من المتدين وراه البهقي وقوله عن أربعين ضربا هذا إذا كان التعزير بالضرب فان كان بالمس أو بالتغريب فحسب أن ينقص عن سنة في الحر وفي غيره يجب أن ينقص عن نصف سنة (قوله وعز راب) أي بضرب وغيره وهذا ما بعده كالاستئذان من قوله ونعزير أي الامام أو نائبه له صفة الخ وصرح في المغني بالاستئذان المذكور وعبارته وقضية كلامه انه لا يستوفيه أي العزير بالامام واستثنى منه مسائل الاولى للاب والام ضرب الصغير والمجنون زجرهما عن سي الاخلاق واصلاحهما قال شيخنا ومثلها السب موعظة الدمري وليس للاب تعزير بالمع والام كان سبها على الامر وتعبها شبهة الشبهة للعلم أن تؤدب من يتعلم منه لكن اذن إلى الثالثة لزوج ضرب وزجرها لولا يتعلق به من حقوقه عليها وليس له ذلك لخلق

ويحصل التعزير
(بضرب) غير مبرح
أو صفع وهو الضرب
بجمع الكف (أو
حبس) حتى عن
الجمعة أو توبييع بكلام
أو تغريب أو إقامة
من مجلس ونحوها
مما رآه العزير حسنا
وقد راجعنا لحيته
قال شيخنا ونظاره
حرمة خلفها وهو انما
يجب على حرمته التي
علم أكثر المتأخرين
أما على كراهته التي
عليها الشبهة
وتأخرون لا وجه
لنزع اذا رآه الامام
انتهى ويجب أن
ينقص التعزير عن
أربعين ضربا في
الحر وعن عشرين في
(غيره) وعز راب
وان خلا

الله تعالى لانه لا يتعلق به الربا بل سبب ضرب رقيقه لحقه اه بحذف (قوله الحق به الخ) أى
والحق الرافى الام بالاب في تعزيرها الصغيرة قال ع ش ظاهره وان لم تكن وصية وكان الاب والجد
موجودين ولعل وجهه ان هذا لكونه ليس تصرفا في المال بل لمصلحة تعود على المحجور عليه
سوغ فيه ما ليساع في غيره اه (قوله وان علت) أى الام فلها ان تعزير (قوله وما ذونه) معطوف
على أب أى وعزير ما ذنون الاب ايضا (قوله كالعلم) أى فاذا اذن له الاب بالتعزير فله ذلك ولو كان
بالفاو اذ لم ياذن له فيه فليس له ذلك كافي للصفة والتهامة وقال في شرح الروض قال الاذرى وسكت
الخوارزمي وغيره عن هذا التقييد والاجماع الفعلي مطرد من غير اذن اه ومنه العلم الشيخ مع
الطلبة فله تاديب من حصل منه ما يقتضى تاديبه فيما يتعلق بالتعلم قال الجبيري وليس منه
ما رتب به العاد من ان المتعلم اذا توجه عليه حق لغيره باقى صاحب الحق الشيخ وبطلب منه ان
يخلصه من التعلم منه فاذا طلبه الشيخ منه ولم يوفه فليس له ضرب ولا تاديبه على الاستماع من توفية
الحق فلو عزره الشيخ بالضرب وغيره حرم عليه ذلك لانه لا ولاية له عليهم اه (قوله صغيرا) مفعول
عزير وقوله وسبقها أى أو عجزونا (قوله بارتكابهما) السامسية متعلقة بعزير رأى عزير الاب
أو ما ذونه صغيرا أو سبقها بسبب ارتكابهما ما يليق وقوله عزيرهما أى أى متعلمهما من الانصاف
بذمهم الاخلاق أى أو اخلأ حالهما وهو على التعزير (قوله ولعلم الخ) مكرور مع قوله كالعلم وأيضا
هذا يقتضى علم اشتراط الاذن وما تقدم يقتضى الاشتراط (قوله وعزير زوج زوجته لحقه) أى
بالنسبة لحق نفسه وقوله كنشوزها تمثيل له أى فاذا نكرت أى أو تركت حقها من الحقوق المتعلقة
به فله تعزيرها على ذلك (قوله لالحق الله تعالى) أى لا تعزيرها بالنسبة لحق الله تعالى ومجمله كافي
للصفة والتهامة ما لم يطل أو ينقص شيئا من حقه والا كان شر بتخر الفحصل فغور منها له بسبب
ذلك أو ينقص نفسه بها بسبب راحة الخ فله تعزيرها على ذلك (قوله وقضيته) أى قضية منع
تعزيرها لحق الله تعالى وقوله انه لا يضربها على ترك الصلاة أى لا يحاق الله تعالى (قوله وأفتى
بعضهم) هو ابن البرزى وقوله بوجوبه أى ضربها على ترك الصلاة قال في التفتة بحث ابن
البرزى يسلم الموحدة انه يلزمه امر زوجته بالصلاة فى أوقاتها وضررها عليها وهو متعبد حتى في
وجوب ضرب المكفلة لكن لا مطلقا بل ان توقف الفعل عليه ولم يخس أن ترتب عليه مشوش
للعشرة بعسر مداركه اه وتقدم الكلام على هذه المسئلة فى أول الكتاب (قوله كما قال شيخنا) أى
فى فتح الجواد وعبارته وأفتى بعضهم بوجوبه والوجه جواز كايته مع ما يتعلق به فى الأصل اه
(قوله والسيد تعزير رقيقه لحقه وحق الله تعالى) أى لأن سلطته أقوى من غير مواسر فى الزنا
(قوله وانما يزمن من الفعل مثنى للعلوم وقاعه ما بعده وهو واقع على الاب وما ذونه والزوج والسيد
ويجمل بناؤه للجهول وما بعده نائب فاعل ويكون واقعا على المحجور والزوج والرفيق وقوله بضرب
أى ان كان التعزير به وقوله غير مبرح أى شديد لم يكفر (قوله فان لم يقدت تعزير) أى من ذكر
وقوله لا يبرح أى بضرب مبرح (قوله ترك) أى التعزير برأسا وهذا بخلاف التعزير بالصادر من
الامام فانه يعزير بضرب غير مبرح وان لم يقدت تعزير عن المفتى نقلا عن الرافى وفي فتح الجواد يعزير من
مر وان لم يقدت النحول والوجه اذ لم يقدت تعزير به لا يبرح فيترك لاه مهلاك أى لا يبدى الى الهلاك
ومنه يؤخذ حد المبرح بانه ما خشي منه هلاك ولو نادرا اه وقوله وغيره لا يفيد أى ولا ن غير المبرح
لا يشد شيئا لاحاقه اليه (قوله وسئل شيخنا الخ) تأييد لقوله وانما يعزير من م بضرب غير مبرح الخ
(قوله عن عبد الملوك) متعلق بسئل (قوله عصى) أى العبد (قوله وخالف أمره الخ) هذا هو معنى
العصيان فلو قال بان خالف أمره ولم يتخذه الخ لكان أولى (قوله هل لسيد الخ) هذه صورة السؤال
(قوله أن يضربه) أى عبده المذكور (قوله أم ليس له ذلك) أى أم ليس له ان يضربه ضرا غير

والحق به الرافى الام
وان علت (وما ذونه)
أى من اذنه فى
التعزير كالعلم
(صغيرا) وسبقها
بارتكابهما مالا
يليق انخرالهما عن
سبي الاخلاق ولعلم
تعزير المتعلم منه
(و) عزير (زوج)
زوجته (لحقه)
كنشوزها الخ الله
تعالى وقضيته انه
لا يضربها على ترك
الصلاة وأفتى بعضهم
بوجوبه والا وجه
كما قال شيخنا جوازه
وللسيد تعزير رقيقه
لحقه وحق الله تعالى
واقفا يعزير من م
بضرب غير مبرح
فان لم يقدت تعزير به
مبرح ترك لانه مهلك
وغيره لا يفيد وسئل
شيخنا عبد الرحمن بن
زباد رحمه الله تعالى
عن عبد الملوك عصى
سيده وخالف أمره
ولم يتخذه مخدمه
مثله هل لسيد ان
يضربه ضرا غير
مبرح أم ليس له ذلك

الى أحد حكم الشرع فيقول للمالك أن يمنع عن الضرب المبرح أم ليس له ذلك وإذا منع المالك مثلا ولم يمنع فهل للمالك أن يبيع العبد و بسم غنم الى سيده أم ليس له ذلك و بما ذابيعه بمنزل الثمن الذي اشتراه به سيده أو بما قاله المقومون أو بما انتهت اليه الرضات في الوقت فاجاب اذا امتنع العبد من خدمة سيده الخدمة الواجبة عليه شرعا فلا سيد أن يضر به على الامتناع ضرا بغير مبرح أن اذا الضرب بالمد كور وليس له أن يضر به ضرا بغير ما يمنعه المالك من ذلك فان لم يمنع من الضرب المذ كور فهو كالو ملكة من العمل مالا يطبق بل أولى اذ الضرب بالبرح و بما يؤدي الى الزهوق بجماع القريم وقد أتى القاضى حسين بأنه اذا كف مملوكه مالا يطبق انه يباع عليه بشئ المثل وهو ما انتهت اليه الرضات في ذلك الزمان والمكان

مبرح (قوله وإذا ضرب به) أى العبد العاصى (قوله ويرفعه) أى رفع العبد أو غيره بسبب ضربه المبرح أى شكاسيدته فالفعل منى للجهول والجار والمجرور نائب فاعله (قوله فهل للمالك أن يمنع) أى السيد (قوله أم ليس له ذلك) أى أم ليس للمالك أن يمنع عن ذلك (قوله وإذا منع المالك) أى عن الضرب بالبرح وقوله مثلا أى أو ثابته (قوله ولم يمنع) أى السيد عن الضرب بالبرح (قوله فهل للمالك أن يبيع العبد) بسم غنم الخ لم يجز من هذه المسئلة بالضرر أو حواء كان يعلم بالفرق من قوله انه يباع عليه أى يبيعه فحر عليه والذي يبيع كذلك هو المالك ومن المعلوم أن المبيع ملك للسيد وقبته كذلك فيسألها المالك له (قوله و بما ذابيعه) أى وإذا أراد يبعه فبأى شئ يبيع العبد به فما ركبت مع ذابيعه كلمة واحدة ويحتل عدم التركيب فتكون ما استغفاميتوقا موصولة بدل من ماوالعائد محذوف أى وبما الذى يبيعه هو الاظهر الأول (قوله بمنزل الثمن) بدل من الجار والمجرور قبله والقياس ذكر أدلة الاستغفام قبله لتضمن المبدل منه معنى هزلة الاستغفام فلا يقول ابن مالك وبذلك المضمن المجرى بل * همزا كذا أسيد أم على (قوله وإذا كان المقومون) أى أو يبيعه بما يقوله المقومون أى للسلع (قوله أو بما انتهت الخ) أى أو يبيعه بما انتهت أى وصلت اليه الرضات في وقت البيع (قوله فاجاب) أى العلامة عبد الرحمن بن زياد رجه الله (قوله اذا امتنع الخ) اذا تضرط جوا به لاجاله فلا سيد الخ وقوله الخدمة الواجبة عليه أى على العبد وقوله أن يضر به على الامتناع أى من الخدمة المذ كورة وقوله ضرا بغير مبرح مفعول مطلق مبين للتوع وقوله ان اذا الضرب بالمد كور هو غير المبرح (قوله وليس له أن يضر به ضرا بامبرحا) مقابل قوله فلا سيد أن يضر به ضرا بغير مبرح (قوله ويمنعه) أى السيد (قوله من ذلك) أى من الضرب بالبرح (قوله فان لم يمنع) أى السيد وقوله من الضرب بالمد كور هو المبرح وفيه اظهار في مقام الاضمار (قوله فهو) أى السيد أى حكمه وقوله كالو كلفه من العمل مالا يطبق أى حكم السيد الذى كلف رقيقه من العمل مالا يطبق وسيد كرهه بياوقوله بل أولى أى بل هذا الذى لم يمنع من الضرب المذ كور أولى من الذى كلف رقيقه ما ذكر بالحكم الذى سيد كره (قوله اذا الضرب الخ) علة للاولية (قوله بجماع التخريم) أى فى كل من الضرب المبرح ومن التكليف بما لا يطاق وهذا بيان لوجه التشبه فى قوله فهو كالو كلفه الخ ولو قدمه على الاضراب وعطنه لكان أولى (قوله انه يباع عليه) بدل من أنه الاولى و جواب اذا محذوف بدل عليه هذا البدل ولو قال وأقضى بانه يباع عليه مملوكه اذا دفع الخ كان أولى (قوله وهو ما انتهت الخ) أى من المثل ما انتهت اليه أى وصلت اليه ووقفت عنده رغبة الراغبين فى دفعه لشره اذك العبد وقوله الرضات بفتح الغين جمع رغبة بسكونها وقوله فى ذلك الزمان أى زمان البيع وقوله والمكان أى مكانه وهو بلد السيد الذى العبد فيها والله سبحانه وتعالى أعلم

* (فصل فى الصيال) * أى فى بيان حكمه أى وفى بيان حكم الختان واتلاف البهايم فهذا الفصل معقول ذلك كله كاستغفام عليه وانما ذكر عقب التميز لانه يناسبه فى مطلق التعدي اذا التزم به التعدي على حق الله أو حق عباده والاصل فى الصيال قبل الاجماع قوله تعالى من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وتسعية الثانية اعتدوا بمشاكله والا فهو جزاء للاعتداء الاول وخبر الجارى أنصرأ خاك فلنالم أو مغلول ماوال مسائل ثلاث ونصره منعه من ظلمه وفى مستند الامام أحمد بن حنبل رضى عنه من أذل عنده مسلم فلم ينصر وهو قادر أن ينصره أنه الله تعالى على رؤس الخلائق يوم القيامة (قوله وهو) أى الصيال لقمة ما ذكر وأما شره فاعفوا الووب على معصوم بغير حق وقوله الاستغفاله أى فهو ما حوز من حال اذا استطال وعطف الووب عليها تنصير أى المجهوم والعدو والفر (قوله يجوز للتخص الخ) أى عند غلبة ظن صياله فلا يشترط لجواز الدفع تبلس

انتهى * (فصل فى الصيال) * وهو الاستغفاله والووب على الغير (يجوز) للتخص (دفع) كل (صائل)

الصائل بصياله حقيقة وقوله دفع كل صائل أي ولو أدمه حاملا فاذا صالت على انسان ولم تندفع الا يقتلها مع جملها جاز على المعتد ولا ضمان وفرق بينها وبين الحانية حيث تؤثر قتلها بان المعصية هناك قد انقضت وهما موجودتان مشاهدتان دفعها وهي الصائل وكذا يقال في دفع الهرطوخا على الصائل على طعام أو نحو اه شق (قوله مسلم الخ) تعمير في الصائل وسائر التعمير في الموصول عليه وقوله مكلف وغيره تعمير فان في الصائل أيضا وغير المكلف كصبي ومجنون وهيمة (قوله على معصوم) متعلق بصائل زجر غيره كالحربي والمربط وارك الصلاة بعد اداء الامام فلا يجوز للشخص دفع الصائل عنهم وله دفع من دنى والدفع ولد وسيلعن عبده لانهم معصومون (قوله من نفس الخ) بيان للعصوم أي الموصول عليه وهو كالتعمير أي لا فرق في الموصول عليه بين أن يكون نفسا أو طرفا أو منفعة أو بعضا وغير ذلك قال في النهاية فان وقع صائل على الجميع في زمن واحد ولم يمكن الا دفع واحد فواحد قدم النفس أي وما يسرى اليها كالجرح فالْبضع فالمال فالطرفة فالحقير أو وقع الصائل على صبي بلاط به أو امرأة تزني بها قدم الدفع عنها كاهوا وجه احتمالين وانقضاء كالمهم لان حد الزنا يجمع عليه ولما يخفى من اختلاط الانساب في التطور له شرعا اه وقال ابن جبر في الصورة الاخيرة يقدم الدفع عن الصبي الملو ط به لان القوا لا طريق الى حله وقال الخطيب يقتصر بينهما لتعارض المعنى (قوله أو طرف) يقتضيان العضو كإبر (قوله أو منفعة) ان كان المراد منفعة دار أو دابة مثلا ان سكن الاولى ويركب الثانية فظاهر ولا يخفى عنه ما قبله ولا يقال ان منفعة ما ذكر داخله في المال لاننا نقول هي لاشتمالها على العرف وان قيلت بمال (قوله أو بضع) أي فضلا كان أو دبر ام آدمي أو هيمة ولو بضع مربية والدفع عن بعضها للاحترامها بل من باب ازالة التلذذ وان كان الواطئ لها سر يبالا ان الزنا يجمع في ملكه من المثل (قوله ومقتضاه) أي البضع أي مقدمات الحال فيه وهو الوطء (قوله أو مال) معطوف على نفس وقوله وان لم يقول أي يقابل بمال وقال في شرح المنهج ومال وان قل واختصاص بكمالية اه واستشكل ذلك بما روي في السرقه من اشتراط انصاب لقطع اليد واجب بان ما ينزبر به السارق وقطع اليد امر محقق لا يجوز العدول عنه لنص القرآن فاشترط له أن يكون المال المسروق محققا وهو ربيع دينار أو أكثر وما ينزبر به الصائل يقتل غير محقق لعدم النص عليه فيجوز العدول عنه الى ما دونه فليس شرط تقدير المال الموصول عليه وقوله على ما اقتضاه اطلاقهم راجع للغاية أي ان عدم اشتراط القول في المال جاز على ما اقتضاه اطلاق الفقهاء المال الذي يجوز الدفع عنه أي أنهم لم يقدره بقبول ولا كثيرا قال في التحفة بعده وبوده أن الاختصاص هنا كالمال مع قولهم قليل المال خير من كثير الاختصاص وبمحتمل تنقيح الضرب بالمقول اه وقوله تنقيح الضرب أي تنقيح الدفع بنحو الضرب كالقطع والقتل وقوله بالمقول أي باخذ الصائل مثلا (قوله كتر) مثال لغير القول (قوله أو اختصاص) معطوف على نفس ويصح عطفه على مال وكذا كل معطوف باو يجوز عطفه على الاول وعلى ما قبله وقوله كحد مية تمثيل للاختصاص (قوله سواء كانت) أي المذكورات من النفس وما بعدها (قوله وذلك) أي ما ذكر من جواز دفع الصائل ثابت للحديث الصحيح وقوله أن الخ يدل من الحديث أو عطف بيان له وقوله قتل بالبناء المجهول وقوله دون دمه أي لاجل الدفع عن دمه الخ قال القرطبي دون في الاصل ظرف مكان يعني أسفل وتحت وهو تنقيص فوق وقد استعملت في هذا الحديث بمعنى لاجل (قوله ويلزم منه) أي من كونه شهيدا اذا قتل وهذا بيان لوجه دلالة الحديث على جواز دفع الصائل وحاصله انه لما جاز للقتول لاجل الدفع شهيد اذ التزما على أن له القتل والقتال كإيمان من قتله أهل الحرب لما كان شهيدا كان له القتل والقتال وقوله أي وما يسرى اليها أي أو ما يؤدي الى

مسلم وكافر مكلف وغيره (على معصوم) من نفس أو طرف أو منفعة أو بضع ومقتضاه كقبول ومعانقة أو مال وان لم يقول على ما اقتضاه اطلاقهم كعبه أو اختصاص بكمالية مستفسر وكانت للدافع أم لغيره وذلك للحديث الصحيح ان من قتل دون نفسه أو ماله أو أهله فهو شهيد ويلزم منه ان له القتل والقتال أي وما يسرى اليها

كالجرح (بل يجب) عليه أن لا يخف على نفسه أو مصلحته (عن يرضع) أو مصلحته ولومن غير آثار به (ونفس) وطواعته (قصدها كافر) أو هيمة أو مسلم غير محقون الدم كزنان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق تحتم قتله فصرم الاستسلام لهم فإن قصد هما مسلم محقون الدم لم يجب الدفع بل يجوز الاستسلام بل يسن للأمر به ولا يجب الدفع عن مال لا روح فيه لنفسه (وليدفع) الصائل المعصوم (بالأخف) فالأخف (أن أمكن) كهرب فزجر بمكلام فاستغاث أو تخصن بمصانة فضر بيده فبسط فيعضا فقطع فقتل لأن ذلك جواز للضر وروا لا ضرورة للأنقل مع إمكان الأخف فتنى خالف وعدل إلى وتبمع إمكان الأكفاه بدونها ضمن بالقود وغيره نعم لو أقيم القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب وعمل رعاية الترتيب أيضا غير الفاحشة

القتل والقتال وقوله كالجرح مثاله (قوله بل يجب) اضرب انتقالي (قوله ان لا يخف الخ) قيد في وجوب الدفع بالنسبة لنفس الغير ويضعه أي فان خاف لا يجب عليه لحرمة الروح وقوله الدفع فاعل يجب (قوله عن يرضع) متعلق بالدفع ولا فرق فيه بين أن يكون الصائل كافرا أو غيره وقوله ومصلحته أي البضع كالثقل والمفاحضة والمعاينة (قوله ولومن غير آثار به) أي يجب الدفع ولو كانت لضع لغير آثار به أي ولو كان لهيمة (قوله ونفس) أي له أو لغيره وهو معطوف على يرضع وقوله ولو لو كذا أي ولو كانت النفس المصول عليها مملوكة فانه يجب الدفع عنها (قوله قصدها) أي النفس (قوله أو مسلم غير محقون الدم) أي غيره مصوم الدم بأن كان همدرا (قوله كزنان محصن الخ) تمثيل للغير محقون الدم (قوله وقاطع طريق تحتم قتله) أي بأن أخذ المال وقتل (قوله فصرم الاستسلام لهم) أي للكافر والهيمة وغير محقون الدم وذلك لأن الاستسلام للكافر فيه ذل ديني والهيمة يذبح لاستبقاء الأذى فلا وجه للاستسلام لها وغير المعصوم كذلك (قوله فان قصدها) أي النفس له أو لغيره (قوله لم يجب الدفع) أي دفع المسلم الصائل عن النفس (قوله بل يجوز الاستسلام) محله إذا لم يكن المصول عليه ملكا فخرج من ملكه أو طالما توجد في زمانه وكان في بقائه مصلحة عامة والأخص الدافع عنه ولا يجوز الاستسلام (قوله بل يسن) أي الاستسلام وقوله للأمر به أي في خبر كثر خبرا تقي آدم أي قابيل وهابيل وغيرهما المقتول وهو هابيل لكونه استسلم للقاتل ولم يدفع عن نفسه ولذا استسلم سيدنا عيسى رضي الله عنه وقال لعبيده وكانوا أربع مائة ممن ألقى منهم كلامه فهو حر (قوله ولا يجب الدفع عن مال) محله ما لم يتعلق به حق كرهن وإحارة والأوجب الدفع عنه وقوله لا روح فيه خرج ما فيه روح كبيعة فانه يجب الدفع عنها لكن بشرط أن يقصد الصائل أن يلاها أو أن لا يخاف الدافع على نفسه وقوله لنفسه متعلق بمحصول صفة لمال ومفعوله أنه إذا كان لغيره يجب الدفع عنه مطلقا وليس كذلك بل لا يجب إلا إذا كان مال مجسود أو ودعة تحته أو وقفا ثم جرى الغرض إلى حلي وجوب الدفع عن مال الغير مطلقا أن أمكنه من غير مشقة دين أو خسران مال أو نقص جاه ممكن أن يكون الشارح تبمع في ذلك تأمل (قوله وليدفع) أي الشخص المصول عليه وهو شرع في بيان كيفية الدفع وقوله الصائل مفعوله وقوله المعصوم ساقى عثره (قوله بالأخف فالأخف) أي من الأنواع التي تأتي الدف بها (قوله أن أمكن) أي الدفع بالأخف وساقى عثره (قوله كهرب فزجر الخ) بيان للأخف على الترتيب أي بعيدا بالهرب لأنه أخف من غيره فاذ لم يندفع به فبالزجر بالكلام أي نهيه به فإذا لم يندفع به فبالاستغاث أو التخصن من الصائل بمحصن يستتر فيه فاذ لم يندفع بذلك فبالضر فاذ لم يندفع به فبقطع عضو من أعضائه فاذ لم يندفع به فبالقتل ولا قود عليه ولا دية ولا شكاو ومفعول وجوب الترتيب بين الزجر والاستغاث أن ترتب على الاستغاث ضرر أو قود من الضرر المترتب على الزجر كأن ترتب عليه ساءل كما هو كجائر والأقلا ترتب بينهما مواظرة للمجاهد عدم الترتيب بينهما مطلقا (قوله لأن ذلك الخ) محله لو وجوب الدفع بالأخف فالأخف أي وأما وجوب الدفع بذلك لأنه أمانا للضرر (قوله ولا ضرر ودة للأنقل) أي الأشد ضررا (قوله مع إمكان الأخف) أي مع إمكان الدفع بالأخف (قوله فتنى خالف) أي المصول عليه الترتيب المذكور (قوله وعدل إلى) أي رتبة (قوله أي أشد) أي مع إمكان الأكفاه (قوله أي في الدفع وقوله بدونها أي التي تبعة المعدول لها (قوله ضمن بالقود وغيره) أي كالتبعة والكفار وتبعية الهيمة والرتبة (قوله نعم الخ) استدراك من وجوب ليد بالأخف فالأخف المتقضى لو وجوب الترتيب وقوله بينهما أي بين الصائل والدافع (قوله واشتد الأمر عن الضبط) أي شرح الأمر أي أمر الدافع عن ضربه بالترتيب السابق (قوله سقط مراعاة الترتيب) أجوابه ولو اختلفا في ذلك صدق الدافع (قوله أيضا) لا محل لها هنا ويمكن أن يلقس لها محل من الاستدراك المذكور أي أن محل رعاية الترتيب غير الفاحشة كإلحاقها في غير حالة النعم القتال

(قوله فلورأما الخ) مفرع على مفهوم في غير الفاحشة أي أمانها فاستقط رعاية الترتيب فلو رآها الخ
 وفاعل رأى يعود على الدافع ومفعوله يعود على الصائل (قوله فله) أي الدافع أن يبدأ في الدفع بالقتل
 ويسقط الترتيب (قوله وان اندفع يدونه) غاية في جواز بدنه بالقتل أي له ذلك وأن اندفع الموج في
 أخنية بدون القتل قال سم كلام الشيعين مصرح بخلاف هذا وعادة العباد كالروض وأمسله
 فان اندفع بغير القتل فقتله فالقودان لم يكن محصاه ولهذا قال شيخنا الشهاب الرمي العقد خلاف
 ما قاله المساوردي والرواية وإنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة اهـ (قوله لانه) أي الموج في أخنية
 وقوله في كل لحظة مواقع أي مجامع لها وقوله لا يستدرك السين والتمازائدتان والمراد لا يدرك أي
 لا يحصل منه من الوقاع بالآتاة من قنائة أي بالآتاة والترخي يعني أن البصلة التي يدفع بها
 بالأنف فلا تخف هو مواقع فيها والقصد منه منعه وأساو لا يكون ذلك إلا بالقتل وفيه أن العلة
 المذكورة لا تظهر إلا بالنسبة لما إذا لم يدفع عن الوقاع إلا بالقتل أما بالنسبة لما إذا كان يدفع
 بغيره فلا تظهر لانه لا يصدق عليه أنه في كل لحظة مواقع لا يحصل منه منعه بالآتاة لانه قد أنكب
 بغيره عن الوقاع (قوله فله) أي عاذ كرم من البدء بالقتل (قوله وقال شيخنا) أي في فتح الجواد
 وقوله وهو أي ما قاله المساوردي الخ من بدنه بالقتل وقوله في المحسن أي بأن كان بالغاه لا واطنا
 في نكاح صحيح كأم وإنما كان ما ذكرنا ظاهره لا يستحقه القتل بغيره هذه الفاحشة (قوله أما
 غيره) أي غير المحسن (قوله فالمقصد انه لا يجوز قتله إلا أن أدى الخ) أي فان لم يؤد الدفع بغير القتل
 إلى عاذ كرم يحجز الدفع بالقتل وهذا يفيد أنه قد ينشأ عن الوقاع بغير القتل (قوله وأذا لم يمكن الخ)
 محتر زقوله إن أمكن وقوله أما إذا كان الصائل الخ محتر زقوله المصوم فهو جازع على دفع غير المرتب
 (قوله فرع) مناسبة ذكره هنا من حيث وجوب الدفع والأفلس فيه صيال الآن يقال إن
 مرتكب النكاح مسائل مجاز على الشرع من حيث عدم امتثاله (قوله يجب الدفع عن منكر) أي
 ولأدى إلى القتل ولا ضمان عليه بل يناب على ذلك عبارة الثقة قال الأمام ولا يخص الحسلاف
 بالصائل بل من أقدم على عزم قتل فلا حاد منه حتى بالقتل قال الأصوليون لا واهل الفقهاء هم قال
 الرافعي وهو المتقول حتى قالوا إن علم شر بخر أو ضرب بطنه أو في بيت شخص إن بهم عليه ويرى بل
 ذلك فان أوثاقا تلهم فان قتلهم فلا ضمان عليه ويناب على ذلك وظاهر أن محل ذلك عالم يخص فتنه من
 والجار لأن التعرير بالنفس والتعرض لعقوبة ولا الجور ممنوع اهـ ومثله في النهاية والروض
 وشرحه (قوله ولولا القتال) أي ولو كان الحيوان ملكا للقتال فله منه من قتلته لحرمته الروح
 ونوح بالقتل التذكية فليس له منه منها إن كان بما يذكره وكان ملكا لذكره كمن كاهر ظاهر (قوله
 ووجب ختان الخ) مناسبة ذكره هنا من حيث أن من تعدى بختان الصبي أو المحدث من غير إذن
 الولي وهلاك المحدث خضته كإن من تعدى في دفع الصائل بعدم الترتيب في المرتبة السابقة يضمن
 أيضا وقوله للمرأة والرجل نزع الثمن فلا يجب ختنه بل لا يجوز زنى ما في الروض والجموع لأن
 الجرح مع الاشكال ممنوع (قوله حيث لم يولد مختونين) أي فان ولدا كذلك فلا يجب الختان
 (مائدة) روى أن نبينا صلى الله عليه وسلم ولد مختونا كثلثة عشر نبيا وقد تظلمهم المسعودي
 في قوله

وان ترد المولود من غير قلقة * بحسن ختان نسمة وتغضلا
 من الأنبياء الطاهرين فها كهم * ثلاثة عشر باتفاق أولى العال
 فآدم شت ثم نوح عليه * شعيب للوط في الحقيقة قد تلا
 وموسى وهود ثم صالح بعده * ويوسف ذكر كما افهم لتغضلا
 وخطله يحيى سليمان مكمل * لعدتهم في الخلف جامان تلا
 ختام الجمع الأنبياء محمد * عليهم سلام الله مسكا ومندلا

فلورأما قد أوج في
 أخنية فله أن يبدأ
 بالقتل وإن اندفع
 بدونه لانه في كل لحظة
 مواقع لا يستدرك
 بالآتاة قاله المساوردي
 والرواية وإنه يجب
 ذكرها وقال شيخنا
 وهو ظاهر في المحسن
 أم غيره فالمقصد انه لا
 يجوز قتله إلا أن أدى
 الدفع بغيره إلى مضي
 زمن وهو متامس
 بالفاحشة انتهى
 وأذا لم يمكن الدفع
 بالأنف كان لم يجد إلا
 نحو سيف فيضرب
 به أما إذا كان الصائل
 غير معصوم فله قتله
 بالدفع بالأنف لعدم
 حرمته (فرع) *
 يجب الدفع عن
 منكر كشر بفسكر
 وضرباً له فهو قتل
 حيوان ولولا القتال
 (ووجب ختان)
 للمرأة والرجل حيث
 لم يولد مختونين

لقوله تعالى أن اتبع
 ملة إبراهيم ومنها
 الختان اختن وهو
 ابن ثمانين سنة وقيل
 وأجب على الرجال
 وسنة للنساء ونقل
 عن أكثر العلماء
 (يسلخ) وعقل
 اذ لا تكليف قبلهما
 فعبى بهما
 فورا وعقل الزكشي
 وجوبه على ولي عيز
 وفيه تفرقا لأوجب
 في ختان الرجل
 قطع ما يغلي حشفته
 حتى يتكشف كلها
 والمرأة قطع جزء
 عليه الاسم من اللصمة
 للوجوده بأصل
 الفرج فوق ثقبه
 البول تشبه عرف
 الذئب وتسمى البظر
 بموحدة مفتوحة
 فحصة ساكنة ونقل
 الأردبيلي عن الإمام
 وكان ضعيف الحلقة
 بحيث لو ختن خيف
 عليه بختن الآن
 يغلب على الظن
 سلامته وينسب
 تحصيله سبع يوم
 الولادة فلا يتابع فإن
 أخرته ففي الأربعين
 والألفي السنة
 السابعة لها وقت
 أمره بالصلاة ومن
 مات بغير ختان لم
 يحنن في الأصح وسن
 انهار ختان الذكور

والمندل اسم لعود الجذور وغلب غير آدم عليه والاقهول مولد انتهى عرش (قوله لقوله تعالى الخ)
 دليل لوجوب الختان وقوله أن اتبع ملة إبراهيم يعني أن الذي لم يوح اليه في مكان في ملة
 إبراهيم فاتبعه وحيد يكون اتباعه فيه نوحى من عند الله تعالى لأنه تابع لغيره بلا روى اه
 بحري (قوله ومنها) أى ومن ملة إبراهيم الختان أى وجوبه كإحدى المذهب فدل على المنعى وأن دفع
 ما يقال لم يعلم أن الختن عند مواسم والأمر بالاتباع شلها اه بحري (قوله اختن)
 أى إبراهيم بالقسم اسم موضع وقيل آله للبخار وقوله وهو ابن ثمانين سنة وقيل وهو ابن مائة
 وعشرين والأول أصح وقد يحمل الأول على حسابه من النبوة والثاني من الولادة (قوله وقيل
 وأجاب الخ) أى الختان وأجاب الخ (قوله ونقل) أى هذا العقل (قوله يسلخ وعقل) متعلقان بعب
 (قوله اذ لا تكليف قبلهما) أى قبل السلخ والعقل وهو على لوجوب الختان عاذا كر (قوله
 فعبى) أى الختن بعدهما إلى السلخ والعقل فورا قال في النسخة إلا أن خيف عليه منه فيؤخر حتى
 يغلب على الظن سلامته منه وأمره به بحيث لا إمام فإن امتنع أجبره ولا يضعه إن مات إلا أن يغلبه
 به في شدة أمر أو يدفعه نصف ضمانه ولو بلغ عجزه أو لم يجد ضمانه اه (قوله ويحنن الزكشي الخ)
 صار دفع الجواز ويحنن الزكشي وجوبه على ولي عمر توقف صحة صلته عليه لعنق القلفة وعدم
 إمكان غسل ما تحتها من الخباسة فيه نظرا لأنه لم يتخاطب بوجوب الفسل حتى يلزم وليه ذلك اه (قوله
 فالأجاب الخ) شر وعرق بيان كيفية الختن وقوله في ختان الأولى حتى لا يما الصدور وهو الغدل
 وأما الختان فهو موضع القطع (قوله قطع ما يغلي حشفته) أى وهو القلفة بضم القاف قال عرش
 ينبغي انهاء الذائبت بعد ذلك لا يجب أن ألها المحصول الفرض ما قبل أولا اه وقوله حتى يتكشف
 أى الحشفة كلها (قوله والمرأة الخ) أى والواجب في ختان المرأة قطع جزء يقع عليه اسم الختان وتقلبه
 أفضل لخبري داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال لثانته أسمى ولا تهكي فإنه أعظم للراء
 وأحب البصل أى يافته في لغة النجاشع وفي رواية أخرى للوجه أى أكثر ثباته ومنه وقوله من
 اللصمة متعلق بقطع وقوله فوق ثقب البول حال من اللصمة أى حال كونها فوق ثقب البول وهو
 ثم كسبا قبله (قوله تشبه) أى اللصمة الكائنة فوق ما ذكر وقوله عرف الذئب بضم الهمزة اللصمة
 الجمرات التي في ذراعه (قوله وتسمى) أى اللصمة المذكورة (قوله ونقل الأردبيلي) هو جزء من مفتوحة
 ورأسها كثة مثل مفتوحة وباء مكسورة صاحب الأنوار (قوله ولو الخ) جله الشرط والجواب
 مفعول نقل أى نقل هذا اللفظ وقوله كان أى الذي برادختته وقوله ضعيف الحلقة خبر كان
 وقوله بحيث الخ تصور لضعيف الحلقة أى أنه مصور بحالة هي أنه لو ختن ليف عليه الهلاك (قوله
 لم يحنن) جواب لوالأولى فلو خولف وحنن ضمنه من ختنه بالقول أو بالمال بشرطهما من المكافاة
 في القود والعصمة في المال كإمر ومن ختن مطبقات لم يضعه إن كان ولها أو ماؤنه فإن كان أجنبيا
 ضمنه لتصلبه بالهلك كذا في شرح المنهج (قوله إلا أن يغلب على الظن سلامته) أى فإنه يحنن
 (قوله ونسب تحصيله سبع يوم الخ) أى أنه صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين رضي الله عنهما
 يوم سابعهما وبكره قبل السابع ولا يحسب من السبعة يوم ولادة لانه كلما أتقوى عليه وبه
 فارق الحقيقة حيث حسبها يوم الولادة من السبعة ولا تها فندب الأسراع إليه (قوله فإن أخر)
 أى الختن عنه أى سابع يوم الولادة وقوله في الأربعين أى فحنن في الأربعين من الولادة (قوله والا)
 أى وإن لم يحنن في الأربعين فحنن في السنة السابعة قال عرش وبمعناها بنى وجوبه على الولي أن
 توقف صحة الصلاة عليه اه وهو مؤيد لجواز الزكشي السابق (قوله لأنها) أى السنة السابعة
 وقت أمر الصبي بالصلاة (قوله لم يحنن) أى بعد موته في الأصح (قوله ويسن انهار الخ) قال في
 النسخة بعده كذا نقله جمع منافع أن الحاج المالكي وسكنوا عليه وفيه نظران مثل هذا الثابت

يليل و ردهه صلى الله عليه وسلم فان اردلان ذلك امر استحسانى لم يناسبه الجزم بسفيه وظاهر
 كلامهم في الالائم ان الالطه اوسنة فبها الآن قال لا يلزم من نذب ولعة الختان اظهاره في المرأة اه
 (قوله وأما مؤتة الختان) أى من أجرة الختان وشراء أدوية وغير ذلك (قوله في مال المغنون) أى
 لانه لم يحنه (قوله نعم الخ) أى نعم ان لم يكن عنده مال فهو واجبة على من تلزمه مؤتة (قوله
 ويجب ايضا) أى كيجب الختان (قوله قطع سر المولود) الاولى سر بخذف التاء لان السرة لا تقطع
 اذ هي الموضع الذي يقطع منه السر والمخاطب بقطعها الاولى ان حضر والاخر علم بعين تارة وكفاية
 اخرى كارضاعه لانه واجب قورى لا يقبل التأخير فان غرط فلم يحكم القطع او بخواريط الآتى ضمن
 وقوله بعد ولادته أى عقبها وقوله بخنجر وبها متعلق بقطع (قوله لتوقف الخ) عليه لوجوب
 القطع بعد بخواريط وقوله عليه أى على القطع المذكور (قوله وحرم تنقيب أنف مطلقا) أى لصى
 أو صبي ومعاراة الخفوق ونظير في ثرق الأنف بحلقة تعمل فيه من فضة أو ذهب انه حرام مطلقا لانه
 لازمة في ذلك بخنجر لاجلها الا عند فرقة قليلة ولا عبرة بهما مع العرف العام بخلاف ما في الآذان
 فانه زينة للنساء في كل محل اه قال ع ش ومع حرمته ذلك فلا يحرم على من فعل به ذلك وضع
 الخزام لانه زينة ولا النظر اليه اه (قوله واذن صبي) أى حرم تنقيب اذن صبي والاولى لصبي اذ لفظ
 اذن من التثنية فهو متون وقوله قطع اصبع في أنه لا خلاف في حرمة وليس كذلك لان السلامة
 الرمي استوجبه الجواز مطلقا في الصبي والصبي كما يعلم من عبارته فلتراجع (قوله وصبيته على
 الاوجه) أى حرم تنقيب اذن صبيته على الاوجه (قوله لتعليق الخ) متعلق بتنقيب وقوله الحق
 جمع حلقة (قوله كاصرح به الخ) أى كاصرح به بغير تنقيب الاذن في الصبي والصبيته الغزالي
 وغيره (قوله لانه) أى التنقيب وهو تعليل الحرمة وقوله يدع اليه حاجة أى لم يدع إلى ذلك الا بلام
 حاجة (قوله وجوزه) أى التنقيب في خصوص الاذن مطلقا للصبي والصبيته وليس راجعا
 لتنقيب الأنف ايضا كانه يتبادر من كلامه (قوله واستدل) أى الزركنى وقوله بما في حديث
 أم زرع اعلم ان هذا الحديث أخره الأئمة بالنسبة وله ادب كثيرة أشهرها ما ذكره وله ايضا طرق
 كثيرة بعضها موقوف وبعضها مرفوع والمرفوع كافي رواية صدقته بن مصعب عن عائشة رضى
 الله تعالى عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عائشة كنت لك كائى زرع
 لام زرع فقلت يا رسول الله وما حدث أى زرع وام زرع قال جلست احدى عشرة امرأة فتعاقدن
 وتعاهدن ان لا يبتعن من اخبارنا زواجهن شيئا فقالت الاولى زوجي لحم جل غث على رأس جبل
 وعرا لاسهل فيرتقى ولا سمين فينتقل قالت الثانية زوجي لا تخرجه ابنى أخاف ان لا اذره ان اذكره
 اذ كرم عرو مجرة قالت الثالثة زوجي العشق ان انطقى ما نطقى وان أسكت اعطى قالت الرابعة
 زوجي كليل تهامة لا حرو ولا حرة ولا حقة ولا سامة قالت الخامسة زوجي اب دخل فهو ابوان
 نرج اسد ولا سال عساهد قالت السادسة زوجي ان كل لف واب شر اب اشتف وان اضطرع
 التف ولا يوج الكف ليعلم البت قالت السابعة زوجي عيانيا أو غيايا طباها كل داله داهيهك أو
 ذلك او جمع لك ذلك قالت الثامنة زوجي المس من ارنس والريح من زرنب قالت التاسعة زوجي
 رفيع العماد طوبى له الراد قريب البيت من الناد قالت العاشرة زوجي مالك ومالك
 مالك خير من ذلك له ابل كسيرا المبارك قليلات المسارح ادا سمعت صوت للزهر ايقن انهن هوالك
 قالت الحادية عشرة زوجي ابو زرع وما ابو زرع اناس من حلى اذنى وملا من شعهم عضدى
 ويحسني فصبحت الى نفسي وجد في اهل غنمة ينشق فجعلنى في اهل سهيل واظبط ودانس ومنق
 فعنده اقول فلا اقم واروقه تصعب وامر بها تنعم ام اى زرع فام اى زرع عكوهما رادح وبنها
 فساح ابن اى زرع فسا بن اى زرع مضجعه كسل شطبة وتشبعه ذواع الجفرة يفت اى زرع

واخفا ختان الانثى
 وأما مؤتة الختان في
 مال المغنون ولو غير
 مكلف نعم على من
 تلزمه تنقبته ويجب
 أيضا قطع سر المولود
 بعد ولادته بعد نحو
 ربطها لتوقف
 امساك الطعام عليه
 (وحرم تنقيب أنف
 مطلقا واذن صبي
 قطعاً وصبيته على
 الاوجه لتعليق
 الحق كاصرح به
 الغزالي وغيره لانه
 ابلام لم يدع اليه
 حاجته وجوزه
 الزركنى واستدل
 بما في حديث أم زرع
 في الصحيح وفيه تناو
 قاضيان من المنفعة

رقيق العباد أي شر يف الذ كرها الصيت وقوله طوبى للنجاد بكسر النون جائل السف
 وطوبى يستلزم طول القامة وهو الراد وقوله عظيم الكرم والجود على سبيل الكناية
 وقوله قريب البيت من النادى أى قريب المنزل من النادى الذى هو جمع القوم وقوله وقالت العاشرة
 زوجى مالك أى اسمه مالك وقوله ومالك استفهام تعظيم وتفهيم فكأنها قالت مالك شئ عظيم
 لا يعرف لعظمته فهو خير مما يشئ عليه وقوله مالك نصير من ذلك أى من كل زوج سبق ذكره
 وقوله ابل كبريات المبارك جمع مبرك وهو محل بروك الصبر وقوله قليلات المسارح جمع مسرح وهو
 محل تسريح المشاة والمراد أنه لا استعداد للضيوفان بتركها باركة بقضاء مته كثيرا ولا بهما
 للرجى الا قليلا حتى اذا نزل به ضيف كانت حاضرة عنده ليسرغ اليه بلباسها أو لمجها وقوله اذا سمعن
 صوت المزهر بكسر الميم أى الله وذلك الذى يضرب به عند الثناء وقوله أيقن ابن هو الك أى مقصورات
 للضيف وقوله وقالت الحادية عشرة زوجى أبوزرع وما أبوزرع الاستفهام للتعظيم وقوله أنا س
 من حل اذنى أى ملا اذنى من الحل وهذا هو محل استدلال الزركشى وتلطف في الثقة في الاستدلال
 به بأن وجود الحل فيها لا يدل على حل ذلك الطريق السابق وقوله ومالا من شعص عضدى المراد
 وجعنى ميمية بالترية في التميم وخصت العضدين بالذكرك لانهما اذا جنيا من سائر الجسد
 وقوله وبجعتى فجعت الى نفسى أى فرحتى وعظمى فرحت وعظمت الى نفسى وقوله وجدنى فى
 أهل غمة بالتصغير أى فى أهل غم قليل وقوله بشق بفتح الشين اسم موضع وقوله يغعلنى فى أهل
 صهيل وأطيط ودانس ومتى أى غملى الى أهل خيل ذات صهيل وابل ذات أطيط وبقربوس
 الزرع ومتى شقى الحب وتظف وقوله فعنده أقول فلا أقم أى فاتكلم عنده بأى كلام فلا
 ينسبني الى القم لكرا متى عليه ولحسن كلامى لديه وقوله وارقد فاصح أى فاقام الى أن يبدل
 الصباح ولا يوقظني لخدمته وقوله وأمر بفاتقم أى أروى وأدع الماء أكثره عنده مع قلته عند
 غيره وقوله أم أبوزرع لما مدحت أبازرع انتقلت الى مدح أمه وقوله فأم أبوزرع استفهام
 تعظيم وتفهيم وقوله حكومها راجع ضم العين والكاف وفتح الراء والدال أى أعد لها عذبة ثقيلة
 وقوله وبيتها فاساح بفتح الفاء أى واسع وقوله ابن أبوزرع لما مدحت أبازرع وأمه انتقلت
 الى مدح ابنه وقوله مضجعه كـ شطبة أى محل أشجاره وهو الحنب كـ شطبة مسلوحة من جريد
 النخل والمراد أنه فى غاية اللطافة وقوله وتسبعة فراع الجفرة فيه إشارة الى قلة أكله وقوله بنت أبى
 زرع لما مدحت أبازرع وأمه وأبنته انتقلت الى مدح بنته وقوله طوع أيها وطوع أمها أى هى
 مطيعة لهما بأية فهمما وقوله ومل كسانها أى مالتة لكسانها الضخامتها وسجها وهذا ملحوظ فى
 النساء وقوله وغن جاريتها المراد من حاضرتها وانما أغنيتها لغيرتها منها بسبب مزيد جمالها وحسنها
 وقوله حارية أبوزرع لما مدحت من تقدم انتقلت الى مدح جاريتها وقوله لا تبث حدشنا بيشنا
 أى لا تفش كلامنا الذى نتكلم به فيما بيننا نشر والديانها وقوله ولا تبت ميرتنا تنقينا أى لا تتقل
 طعنا من أن لا لمانتها وصديانها وقوله ولا تملا بمتنا تعشينا أى لا تحسل بمتنا علو من القمامة
 والكناسة حتى يصير كانه عشب الطائر بل تصلحوه خلقه لشارتها وقوله قالت أى أم زرع خرج أبو
 زرع أى من البيت لسفره والاطاب تخض البناء للجهول أى اسبقه الذين يخرجون لسفره الى
 من اللين وقوله فتى أبوزرع فى سفره وقوله بلعبان من تحت خصرها نرائس المراد أنها ذات
 كفل تدلم بحيث اذا استلقت يصير تحت وسطها فجوة يجرى فيها الرمان فيلعب ولداهما ربي الرمانتين
 وقوله فطلعتى وتكلمها أى فبسبب ذلك طلعتى وتزوج على وقوله رجلا سراى أى شرى بقا وقوله ركب
 نمر يا بفتح النون وتشد بداليه أى فرسا وقوله وأخذ خطه يشدد الطاء الماكسورة أى دحما وقوله
 وأرجع على نعمائى أى أدخل على نعماء كثيرة وقوله وأعطانى من كل رائحة زواجى أعطانى من

كل جمعة اثنين اثنين وقوله وقال كل من أزرع أي وقال لي ذلك الرجل الذي تزوجته كل ما تاشين
 يأمز زرع وقوله وسرى أهلك أي أعطهم الميرة أي الطعام وقوله فلو جعت كل شيء أخرج تعني أن
 جميع ما أعطها لاسواى أصغر مني فقرب على لا يزرع وفي ذلك إشارة إلى قولهم ما ليس إلا الصبي
 الأول ولذلك كانت السنة تزوج البكر وقوله كنت لك كأي زرع لا يزرع أي في الألف والقطعة
 لا في الفرقة والحد (فالتشبيه ليس من كل وجه) أنه سبحانه وتعالى أعلم (قوله أنه لا بأس به) أي إن
 تنقيب الأذن لا بأس به مطلقا (قوله لا تهم) أي العرب وقوله كانوا يفعلونه أي التنقيب وقوله فلم
 ينسرك عليهم الخ هذا هو عمل الاستدلال وفيه نظر لأن التنقيب سبق في الجاهلية وسأوت النبي صلى
 الله عليه وسلم لا يدل على حله وزعم أن تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع لا يجدي هنا لأنه ليس
 فيه تأخير ذلك الأوسل من حكم التنقيب أو رأى من يفعله أو بلغه ذلك فهذا هو وقت الحاجة وأما
 متى وقع وانقضى ولم يعلم هل فعل بعد أو لا حاجة ما عدا لبيانهم لو كان نقل أنهم استروا على فعله
 بعد الإسلام ولم ينسرك عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الاستدلال به ولم يثبت ذلك كما نقله
 في الخفة من الغزالي ونصها ثم صرح الغزالي وغيره بحرمة تنقيب أذن الصبي أو الصدة لأنه لا يلام
 لم تدع إليه حاجة قال الغزالي الآن يثبت فيه من حمة النقل رخصة ولم تبلغوا وكانه أشار بذلك إلى
 رد ما قيل مما جرى عليه فاضحان من الخفة في فتاويه إلى آخر الشرح (قوله وفي الرعاية) اسم كتاب
 (قوله يجوز) أي التنقيب في الأذن (قوله لغرض الزينة) أي يتعلق المحل (قوله ومقتضى كلام
 شخصنا في شرح التهاج) عبارته والمحاصل أن الذي يقتضى على الفواعل من ذلك الصبي مطلقا
 لأنه لا حاجة له فيه بفقر لاجل ذلك التعذيب ولا تطرأ لما يتوهم أنه زينة في حقه مادام صغيرا لأن
 الحق أنه لا زينة فيه بالنسبة إليه وبقرضه وعرف خاص وهو لا يعسده إلا في الصبي لما عرف أنه
 زينة مطلوبة في حقهن قديما وحديثا وقد جوز صلى الله عليه وسلم اللعب لمن للصحة فكذلك هذا
 وأيضاً جوز الألفه لولم يصر في مالها فيما يتعلق بزينة البسوا وغيره مما يندوز واج إلى خطبتها
 وإن ترتب عليه فوت مال لا مقابل تقديم الصحة المذكورة كدونها غني أن يفقر هذا
 التعذيب لاجل ذلك على أنه تعذيب سهل محفل وتبرأ منه من يعامل بكن في تجوز تلك المصلحة
 مفسدة فوجه قائل ذلك فانه مهم أنه (قوله لما عرف أنه) أي التنقيب في الأذن زينة والمراد أنه
 سبب في الزينة الخاصة بتعلق المحل والافتقار للتنقيب لأنه زينة (قوله قديما وحديثا) أي
 جاهلية وإسلاما (قوله تمت) أي في بيان حكم ما تلغى البهائم (قوله من كان مع ذاية أي سواء كان
 مالها أو مستعبرها أو مستأجرها) ونصها أو وديعها أو مرتبها أو سواء كان من ذكر أو كها أو
 سائما أو قائدا أو اذا اجتمع الثلاثة أعني الرأب كسوا السائق والقاء بقصة من الضمان بالرأب كس على
 الأربع من وجهين ولو كان أعني ما يملك الضمان ألتاوا شخص عرش كون الضمان على
 الرأب كس على الأربع بما إذا كان الزام يبدى والألف الضمان على من الزام يبدى ولو اجتمع سائق وقائد
 دون الرأب الضمان عليهم مانع فمن ولو كان عليها كان الضمان على مقدم منهم إلا أن سيرها
 منسوب إليه وقيل عليهم إلا أن البدن هما أن لم ينسب إلى المقدم فعل كصغور مرض لا سمة
 له وحسب الضمان على المؤخر وهو الرديف وحده لأن فعلها حيث منسوب إليه وكذا لو كان المقدم
 غير ملتزم للأحكام كجر في هذا أن كانا على ظهرها فإن كانا في جميعهما متقاضيان كانا كافيا في محاراة أو
 شتد في الضمان عليهم ما لو ركب في الوسط ثالث اختص الضمان به عند العلامة الرمي وعند
 غيره الضمان على الثلاثة وقوله بغير الخ أي لا يلو من غير العاقل لا يضمن كان الرأب كس احتج
 صيدا أو جحرنا بغيره إذ الرأب كس ما تلتف شيئا الضمان على الاحتج وكان يضمنها إنسان بغيره إذ
 الرأب كس فرحت فالتفت شيئا الضمان على الناحس ولو كان بذاته الضمان عليه وكان يبدى بغيره أو

أنه لا بأس به لأنهم
 كانوا يفعلونه في
 الجاهلية فلم ينسرك
 عليهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وفي الرعاية للصبي
 يجوز في الصبي
 لغرض الزينة ويكره
 في الصبي انتهى
 ومقتضى كلام شخصنا
 في شرح التهاج
 جواز في الصبي
 لا الصبي لما عرف أنه
 زينة مطلوبة في
 حقهن قديما وحديثا
 في كل محل وفي جواز
 صلى الله عليه وسلم
 اللعب لمن بالصحة
 صورة للصحة فكذلك
 هذا أيضا والتعذيب
 في مثل هذه الزينة
 الداعية لرغبة
 الأزواج من سهل
 محفل ومقتضى تلك
 المصلحة فتأمل ذلك
 فانه مهم (تمت)
 من كان مع ذاية
 يضمن ما تلغى ليل
 ونهارا

انفلت دابته من يده فاستد شيا فلاضمان عليه لعلبته اله حيث نزلوا كان كانت الدواب مع راع
فهاجت ربيع وأظلم النهار فقرقت منه وأتلفت ذرعا مثلا فلاضمان على الراعي في الظاهر للعلبة
بخلاف ما لو تفرقت لثومها فأتلفت شيئا به يضمنه لغيره وقوله ما أتلفت له لاناها را قال في المنهج
وشرحه أى أوما تلف بولها أو روثها أو ركضها ولو لمعتا بطريق لأن الارتفاق بالطريق مشروط
بسلامة العاقبة كافي الخناخ والروشن وهذا ما جزم به في الروضة وأصلها في باب محرقات الأحرار
وهو الملقول عن نص الاموال صاحب جزم به في المجموع وفيه احتمال للامام بعدم الضمان لأن
الطريق لا تخلو منه ولتعمق منها الأسيل اليه وعلى هذا الاحتمال يرى الأصل كالروضة وأصلها هنا
اه وقوله وعلى هذا الاحتمال الخ اعنده اضافى النهاية والفتحة محل الـ حان فجا أتلفت له الدابة اذا لم
يقصر صاحبه فان قصر كان وضعه بطريق أو عرضة فلاضمان لغيره فهو المضيح لماله (قوله
وان كانت وحدها) أى وان كانت الدابة سائر وحدها أى وقد دارس لها في العصراء على الأصح في
الروضة وقال الراغب انه الواحده أوالواحدة في البلد فيضمن مطلقا للفتحة العادة قال في الفتحة
وقصده أن العادة لو اطرقت به أى دارسها في البلد أو في الحكم عليها أيضا كالعصراء الآن يفرق
بقلة ضرر المرسل بالبلد في تقويمه العادة على عدم الضمان ويؤيده قول الراغب ان الدابة في البلد
تراقب ولا ترسل وحدها اه وقوله لم يضمن صاحب الخ أى لم يثبت الصحيح بذلك الموافقة للمادة في
حفظه والخبر عن نهارا وحفظ الدابة لبلاد من ثم لو جرت عادة بلده بعكس ذلك انعكس الحكم أو يحفظها
فيها أى لبلادها را ضمن فيها كما يحتمل البقنى وقباص أنها لو جرت بعدمه فيها لم يضمن فيها اه
تحفة (قوله الآن لا يفرط في ربطها) أى ان الضمان عليه فيما أتلفت له لا الا اذا لم يفرط في ربطها بان
أحكمه ما أغلق الباب واحتاط على العادة مفرحت لبلادها فلو فتح لص الباب فانه لا ضمان عليه
حيث نزل عدم قصيره (قوله واتلاف نحو هرة) دخل فيه الطير والفحل فقولهم لا ضمان بارسال الطير
والفحل محمول على غير العادى الذى عهدا تلافه ميم وقال قل على الجلال انه لا ضمان مطلقا كما قاله
شعنا زى وخم وخالفهما شفتنا مر اه بصريحى وقوله عهدا تلافها أى الهى قولها الاولى تلافه بتذكير
الضمير والمراد عهد ذلك منهم تين أو ثلاثا وقيل يكفى مرة وخرج به التيمم بذلك منها فلاضمان
فيه على الأصح لأن العادة توجب حفظ الطعام عنها لا ربطها وقوله ضمن يفتح الضاد وتشديد الميم
المتنوعة وضميره المستقر يعود على المتداوه واتلاف والجملة خبره وقوله مالها أى نحو الهرة
والاولى أيضا أن يقول مالها بتذكير الضمير ولو قال كفى شرح المتن مضمين لذى البلد لكان أولى
لإيهامه تخصيص ذلك بالمالك وليس كذلك اذا المستعير والمستاجر ونحوهما كالمالك وقوله ان قصر
في ربطه أى نحو الهرة لأن هذا ينبغي أن ربط ويكفى شره ونحوه ما اذا أحكم ربطه وأغلق الباب
 واحتاط على العادة فالتحل من ربطه أو فتح لص الباب فخرج واتلاف فلاضمان (قوله وتفتح الهرة
الضاربة) أى المفترسة التى عهد منها ذلك وقوله على نحو طير متعلق بمحذوف صفة أى الضاربة
المجانبة على نحو طير وسبأ فى محترزه (قوله كصائل) متعلق بتدفع وقوله رعاة الترتيب السابق
متعلق أيضا بتدفع أى تدفع بالانخف والافخ كفى الصائل ولو أحر قوله كصائل عنه لكان أنسب
(قوله ولا تقتل ضارية ساكنة) أى لا يجوز قتلها حال كونها ساكنة غير جانية على شئ وقوله
خلاف الجمع أى قالوا انها تقتل الحاقا لها بالفواسق الجنس المأمور بقتلها فلا يصحها الاقتناء ووضع
اليد عليها * (تمة) * لو كان بداره كلب عقور أو دابة نجوح ودخلها شخص باذنه ولم يعلمه بالحال
فعضه الكلب أو جمعت الدابة ضمنه ولو كان الداخل بصيرا وان دخل بلاذنه أو أعلمه فلاضمان لانه
للمسبب في هلاك نفسه وكذلك لو كان ما ذكره خارا حاضرا ولو كان بجانب بابها فلاضمان لأن ذلك
ظاهر يمكن الاحتراز عنه والله سبحانه وتعالى أعلم

وان كانت وحدها
فأتلفت ذرعا أو غيره
نهارا لم يضمن لا
صاحبها أو لبلادها
الآن يفرط في ربطها
واتلاف نحو هرة
طيرا أو طعاما عهد
اتلافها ضمن مالها
ليس لنهارا ان قصر
في ربطه وتفتح الهرة
الضاربة على نحو طير
أو طعاما لتساكده
كصائل رعاة
الترتيب السابق ولا
تقتل ضارية ساكنة
خلاف الجمع لا مكان
العصر عن غيرها

• (باب الجهاد) •

أى باب في بيان أحكام الجهاد أى القتال في سبيل الله ما عوذ من المجاهدة وهى القتالة في سبيل الله
واعلم انه ورد في الجهاد من الآيات والأخبار ما يطول ذكره ويتعذر حصره فمن الاول قوله تعالى
كتب عليكم القتال وهو كرم لكم وقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله لقوله
تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخنوهم واحصرهم واقعدوا لهم كل مرصد وقوله تعالى
أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير وقوله تعالى إن الله اشترى من المؤمنين
أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون الآية ومن الثاني قوله صلى
الله عليه وسلم جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم واستمكم وقوله عليه السلام اغزوا في سبيل الله
من قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة والفراق ما بين الحربين وقوله عليه السلام إن في
الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض وقوله
عليه السلام ما أغرت قدما عدا في سبيل الله فحسه النار وقوله عليه السلام لا يلج النار رجل بكى من
خشية الله تعالى حتى يعود إلى الله في الضرع ولا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في فم فري مسلم
أبد أو قوله عليه السلام من رى بهم في سبيل الله كان له كمثل حجر وقوله عليه السلام من احتبس
فرسا في سبيل الله إيماناً بالله لتصدق بثاره سبعه وروثه في يومه يوم القيامة يعنى
حسانات وقدره في فضل الشهادة أيضاً كثير فمن ذلك قوله تعالى ولا تحسن الذين ذلوا في سبيل
الله أموالاً بل أحياه عند ربهم برزق من رحمتهم بما آتاهم الله من فضله وقوله تعالى والذين قتلوا في
سبيل الله قلن بقل أعصاهم سجد بهم وبصلى بهم ويدخلهم الجنة عرفاهم وقوله صلى الله عليه
وسلم إن للشهيدة عند الله سبع خصال أن يغفر له في أول دفعة من دمه ويرى مقعده من الجنة ويحلى
حلية الإيمان ويحارب من عذاب القبر ويأمن من القزع الأكبر ويوضع على رأسه تاج الزوارق المأقوتة
منه خير من الدنيا وما فيها ويرى وجنتين وسبعين زوجة من الحور العين ويشفع في سبعين من أهله
واعلم انه ينبغي لكل مسلم أن ينوي الجهاد في سبيل الله ويحدث نفسه به حتى يسلم من الوعيد الوارد في
ترك ذلك وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالقزم مات على شبهة من
النفاق وينفى الاكثر من سؤال الشهادة قال عليه الصلاة والسلام من سأل الشهادة بصدق
المعه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه نال الله العظيم أن يمن علينا بالشهادة والحسنى وزيادة
(قوله هو) أى الجهاد فرض كفاية أما كونه فرضاً بالاجماع وأما كونه على الكفاية فلهذا تعالى
لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم
فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلوا عند الله الحسنى ففاضل بين
المجاهدين والقاعدين وعند كلا الحسنى وهى الجنة والعاصى لا يبعد بها ولا فاضل بين مأجور
ومأزور وقال تعالى فلا تفر من كل فرقة منهم طائفة أى ومكنت طائفة لينتقموا أى الما تكون
في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم فأنهم على أن تنفر طائفة منهم فقط فدل ذلك على أن
الجهاد فرض كفاية لا فرض عين (قوله كل عام) أى لعله صلى الله عليه وسلم إياه كل عام منذ
أمر به كاحياء الكعبة فانه فرض كفاية في كل عام وقوله ولو مرة أى ولو فصل في كل عام مرة فانه
يكفى للمرة في الجهاد أى أهله وعبارة التقى أقل الجهاد مرة في السنة كاحياء الكعبة ولقوله تعالى أولاً
برون أنهم يقتلون في كل عام مرة أو مرتين قال مجاهد رلت في الجهاد ولان الجز به تحبيلدا عنه
وهى واجبة في كل سنة فكذلكها فان زاد على مرة فهو أفضل وتحصل الكفاية بان ينضم الامام
التفويض بكافئين لكافة مع احكام الحصون والحنادق وتقليد الامراء أو ما يدخل الامام أو نائبه
دار الكفر بالجيوش لقتالهم وجوب الجهاد وجوب الوسائل لا المقاصد انما المقصود بالقتال لقتالهم

• (باب الجهاد)
هو فرض كفاية
كل عام ولو مرة

الهداية وما سواها من الشهادة وأما قتل الكفار فليس بمقصود حتى لو أمكن الهداية فإقامة الدليل
بغير جهاد كان أولى من الجهاد اهـ بخلاف من حمل الاكفاء فيه غير قادر المصحح إلى زيادة فأن
احتج الجاهل بقدر الحاجة (قوله إذا كان الخ) قد يكون فرض كفاً أى أنه فرض كفاية
في كل عام إذا كان الكفار حاليين في بلادهم ينتقلوا عنها (قوله ويتعين) أى الجهاد أى يكون
فرض عين والاثم أن يقول وفرض عين الخ وقوله إذا دخلوا بلد نأى بلدة من بلاد المسلمين وبمثل
البلدة القرية وغيرها (قوله كإثباتي) أى في المتن في قوله وإن دخلوا بلدة ثلثين الخ (قوله وحكم فرض
الكفاية) أى مطلقاً جهاداً كان أو غيره (قوله أنه إذا فعله من فهم كفاية) أى لمقاومة الكفار
وإن لم يكونوا من أهل فرض الجهاد كالصليان والمجانين والنساء وذلك لأنه أقوى نكاحاً في الكفار
وقوله سقط المرح أى الاثم وقوله عنه أى عن الفاعل إن كان من أهله وقوله وعن الباقي أى الذين
لم يفعلوا الجهاد لحصول الكفاية بفعل من فيه كفاية (قوله وأما الخ) داخل في حكم فرض الكفاية
وقوله من لا عذر له من المسلمين فإن كان به عذر فلا يثم وقوله إن ترك كراهة كلهم وقوله وإن جملوا
أى يأمون بالترك وإن كانوا جاهلين بفرضية الجهاد عليهم قال في القصة أى وقد قصر وأتى جملهم به
أخذهم فوهم لتقصيرهم كالتأخر تجهيز ميت بقرى أى عن تقضى العادة شهده فانه يأم وأن
جمل موته لتقصيرهم بعدم الجش عنه اهـ (قوله وفروضها) أى الكفاية كثيرة ولما كان
شان فروض الكفاية مهمالاً كثيراً وخفانها ذكر جملتها هنا (قوله كقيام بحجهم دينية)
أى وقيام بعمل مشكلة في الدين وإنما كان ما ذكر من فروض الكفايات لتندفع الشبهات وتصفو
الاعتقادات عن تموجها المتدعين ومعضلات المحدثين ولا يحصل كمال ذلك إلا باتباع فروعها على
الكلام المنبذ على الحكميات والألبيات ومن ثم قال الإمام لوقى الناس على ما كانوا عليه في صفة
الاسلام لما أوجنا التشاغل به ورمناهم بناعته أى كإحسان الأئمة كالشافعي بل جعله أرفع عما
هذا الشرك فأما الاثم وقد توارث البدع ولا سبيل إلى تركها لتسلم فلابد من إعادتها على به
إلى المسالك الحق وتعمل به الشبهة في سائر الاستغفار بادة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفايات
وأما من استراب في أصل من أصول الاعتقاد فيلزمه السعي في إزالة حتى تستقيم عقيدته اهـ تحفة
(قوله وهي البراهين الخ) أى إن الحجج هي البراهين الدالة على إثبات الصانع سبحانه وتعالى وإثبات
ما يجب له سبحانه وتعالى من الصفات المتقدمة بيانه في أول الكتاب وإثبات ما يستقبل عليه منها
وقوله وعلى إثبات النبوات أى البراهين الدالة على إثبات ما يتعلق بالانبياء ما يجب لهم من الصفات
و يستقبل عليهم منها وقوله وما ورد به الشرع أى من كل ما أخبر به الشارع صلى الله عليه وسلم
من البعث والنشور والحساب والعقاب ودخول الجنة وغير ذلك (قوله وعلوم شرعية) أى
وقيام بعلوم شرعية فهو معطوف على مجموع وقوله كفسر الخ تمثيل لها وقوله زائد صفة لفقه
أى وفرض الكفاية منه القيام بإزالة ما لا بد منه أما القيام بما لا بد منه فهو فرض عين (قوله
وما يتعلق بها) معطوف على علوم شرعية وليس معطوفاً على تفسير الخ لإفادته أنه من العلوم الشرعية
مع أنه ليس منها والمراد بما يتعلق بالعلوم الشرعية ما يتوقف عليه من علوم العربية وأصول الفقه
وعلم الحساب المضطراية أو كقولنا ينشأ الآثار والوصايا فغلب الأمانة ذلك كل لشدة الحاجة إليه
(قوله بحيث يصلح للقبول الافتاء) مرتبط بعلوم شرعية فالإلتزام بالقيام به الذي هو فرض
كفاية أى يتصور القيام بها المسقط للرجح بأن يتلخص بمجالة هي أن يصلح لقتضاء أو الافتاء قال في
الهاية وإنما يتوجه فرض الكفاية في العلم على كل مكلف سوى كغيره يلد مكلفي ولو لمساغراته
لا سقط به لعدم قول فتواه وبسقط بالعمد المراد في وجه الوجهين وقوله غير يلد مع قول
لمصنف رحمه الله تعالى كإصلاح أن الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثمانية تسعة يعلم أنه لا يثم

إذا كان الكفار
ببلادهم ويتعين
إذا دخلوا بلدنا كما
بأى وحكم فرض
الكفاية أنه إذا فعله
من فهم كفاية سقط
المرج عنه وعن
الباقيين وأما كل
من لا عذر له من
المسلمين إن تركه
وإن جملوا وفروضها
كثيرة (مكتبة)
بجميع دينية) وهي
البراهين على إثبات
الصانع سبحانه وما
يجب له من الصفات
ويستقبل عليه منها
وعلى إثبات النبوات
وما ورد به الشرع
من المبادئ والحساب
وقير ذلك (وعلوم
شرعية) كفسر
وحدث وفقه زائد
على ما لا بد منه وما
يتعلق بها بحيث
يصلح للقبول والافتاء

على الناس اليوم بتعطيل هذا الفرض وهو باوع در حجة الاجتهاد المطلق لان الناس صاروا كلهم
بلداء بالنسبة اليها الى درجة الاجتهاد اه ومنه في التحفة (قوله الحاجة اليهما) الى أي القضاء
والاقتناء وهو عليه تصوبر القيام بها بما ذكر (قوله ودفع ضرر معصوم) يصح عطفه على قيام أي
وكف عن ضرر الخ و يصح عطفه على حجج أي وكالقيام بدفعه قال في التمهية هل المراد دفع ضرر من ذكر
ما يستلزم في أمالكفة قولان أحدهما أنها ما فصحت في الكسوة ما ستر كل البدن هل حسب ما
يليق بالحال من شتان فيصيف ويليق بالطعام والكسوة ما في معناه ما كسوة طيب و غن ذواه
وخادم منقطع كما هو واضح اه وقوله معذرة خرج به والمراد نازلة الصلاة فلا يجب دفع
ضررهم (قوله من مسلم الخ) بيان للمعصوم (قوله حائض) صفة له صوم وقوله هل يصل الحاجة الاضطراب
أما اذا وصل اليها فصبها طامعه على كل من عليه ولو لم يرتد ما عنده من كفارة ستم وان كان يحتاجه من
قرب (قوله أوعاؤه) معطوف على حائض (قوله أو نحوهما) أي نحو الحائض والمراد كرى (قوله
والخطاب به) أي بدفع الضرر وعن ذكر (قوله بمسازاد) متعلق بموسر (قوله عند اختلاف الخ) متعلق
بالمخاطب أي أن الخطاب بدفع الضرر والموسر عند علم انتظام بيت المال وعدم وفاءه كآه ونحوهما
بنفايته فان لم يتحمل ماذ كرأ وقت كان هذا لا يكون للموسر هو الخطاب به بل يكون دفع ضرره
من بيت المال أو من الزكاة وقوله وعدم وفاءه كآه أو نذر أو وقف أو وصية يستدعي حاجات المحتاجين
(قوله وأمر معروف) أي وكما يعرف أو قيسام بأمر الخ فهو بالمعروف معطوف على قيام أو على حجج كما
تقدم وأعلم أن مورد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الآيات والاختيار في كسر لا يكاد
يخصر عن الأول قوله تعالى ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ونهيون عن
المنكر وأولئك هم المفلحون ومن الثاني قوله عليه السلام من رأى منكرا فليغيره بيده فان لم
يستطع فليأمنه فان لم يستطع فليقلعه وذلك أضعف الإيمان وفي رواية أخرى ليس وراء ذلك يعني
الانكار والقلب من الإيمان منقل ذرة وقوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يرحم صغيرنا
ويوقر كبيرنا وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر (قوله أي وأجاب الخ) تفسير للمعروف أي أن المراد
به شيئا وأجاب الشارح والكف عن محرماته وقوله فتمل أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
وهو تقرير على تفسيره المعروف بما ذكر وبين ذلك أنه اذا أريد بالمعروف ما يشمل الكف عن
المحرم وأريد من الأمر اللغو وهو الطلب سواء عبر عنه بصيغة الأمر الاصطلاحي أو بصيغة النهي
صديق ذلك بالنهي عن المنكر أنه هو طلب الكف عن المحرم والقصد من ذلك كلفه ما رد على
اقتضاه على الأمر بالمعروف من أن مقتضاه أن النهي عن المنكر ليس من فرض الكفاية مع أنه
منها حاصل الجواب أن عبارته صادقة أيضا فلا يراد (قوله لكن محله) أي عمل وجوب الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر وقوله يجمع عليه صفة لكل من واجب ومن حرام والجمع عليه منهما
وهو ما عله وجوبه بالنسبة للأول ونحوه بالنسبة للثاني من الدين بالضرورة والأول كالصلاة والزكاة
والحج وغير ذلك والثاني كالأوقاف وشرب الخمر ونحوه بالجمع عليه المختلف فيه منهما فليس القيام
بهم فرض الكفاية فلا يرام الشافعي الحنفى بالسعة في الفاتحة كما أنه لا يفي للالكي عن استعمال
الماء القليل الواقع فيه نجاسة تفرغ ولا يرد حداث الشافعي حنفا شرب نبيذ يرى باحته لضعف أدلته
ولأن العبرة بعد الفاعل بقاؤه في الفاعل باعتداده فقط (قوله أوفي اعتقاد الفاعل) معطوف على جمع عليه أي
أو واحدا أو حرام في اعتقاد الفاعل فله أن يامر به أو ينهى عنه وان كان على خلاف اعتداده قال في
التمهية ولا ينكر العالم بمختلفاته حتى يعلم من فاعله أعتاده يخرج له حال ارتكابه لا احتمال تصحيحه
فقد القائل بمحله أو أنه جاهل بحرمته أو آمن ارتكابه عاريا بأحتمه بتقليد صحيح فلا يحمل الانكار
عليه اه (قوله والخطاب به) أي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله لم يخف الخ) قال

الحاجة اليهما ودفع
ضرر معصوم من
مسلم ونحوه ومستأن
حائض لم يصل الحاجة
الاضطرار أو عاؤه
نحوهما والخطاب به
كل موسر بما زاد على
كفائه سنة له ولمونه
عند اختلاف بيت
المال وعدم وفاء
زكاة (وأمر معروف)
أي واجبات الشرع
والكف عن محرماته
فتمل النهي عن
منكر أي المحرم لكن
محله في واجب أو
حرام يجمع عليه أوفي
اعتقاد الفاعل
والخطاب به لكل
مكلف لم يخف على
نحوه وهو مال وان
قول لم يغلب على نفيه
أن فاعله لم يذيقه
عندنا

في الرض وشرحه ولا يسقط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا لحرف منهما على نفسه او ماله او
 عضوه او بفسده او لنفوس مفسدة على غيره اكر من مفسدة المنكر الواقع او غلب على نفسه ان
 التركيب يذيقها موقية عندا اه (قوله وان علم عادة الخ) غايه لقوله والمخاطب به كل مكلف اى
 هو مخاطب بجزا ذكر وان علم عادة ان امره او نهي لا يقيد لما مور او انتهى شيئا قال في الرض وشرحه
 ولا يقتصر الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بمخوع القول بل عليه اى على كل مكلف ان يامر
 ونهي وان علم بالامانة فلا يقيد فان الذكري تنفع المؤمنين فلا يسقط ذلك عن المكلف بهذا العلم
 لعدم خبر من رأى منك الخ ولا يشترط في الامر والتاخي كونه معتزلا بما امر به معتزلا بما نهى عنه
 بل عليه ان يامر ونهي نفسه وغيره فان اخل احدهما لم يسقط الامر اه (قوله بان غيره) تصوير
 للتمهي عن المنكر للندح تحت الامر بالمعروف وعادة فيم الحواديد بقوله والمخاطب به الخ فعمله
 انكاره معتزلا بغيره الخ اه (قوله بكل طريق امكته) اى بكل شيء يمكن له ان يذيقه المنكر وقوله
 من يدان بيان للطريق وقوله فاستغاثه بالغير اى استغث بغيره لاجل ان يعينه على ازالة المنكر
 (قوله فان عجز) اى عن تعذيبه الخ وقوله انكره بقله قال في النسخة تنبيه ظاهر كلامهم ان الامر
 والنهي بالقلب من فرض الكفاية وفيه نظر ظاهر بل الوجه انه فرض عين لان المراد منه ما به
 الكراهة والانكار به وهذا لا يتصور فيه ان يكون الا فرض عين فتأمل فانه مهم نفيس اه (قوله)
 وليس لاحد البعث الخ) قال سيدنا الحبيب عبد الله الحدادي في نصائحه الدينية واعلم انه ليس بواجب
 على أحد ان يبعث عن المنكرات المستور في ينكرها اذا رآها بل ذلك محرم لقوله تعالى ولا تجسسوا
 واقول الذي عليه السلام من يتبع حورة أخيه يتبع الله ورواه الحديث وانما الواجب هو
 الامر بالمعروف عند ما ترى التاركين له في حال تركهم والانكار المنكر كذلك فاعلم هذه الجملة
 فانارنا كثيرا من الناس يغلطون فيها ومن المهم ان لا تصدق ولا تقبل كل ما ينقل اليك من افعال
 الناس وافواههم المنكرة حتى تشاهد ذلك بنفسك او ينقله اليك مؤمن تقي لا يجهل ولا يقول
 الا بالحق وذلك لان حسن الظن بالمسلمين امر لازم وقد كثرت بلاغات الناس بعضهم على بعض
 وعم التساهل في ذلك وقلت المبالاة وان وقعت الامانة وصاروا لشكوك وعند الناس من وافقهم على
 هوى أنفسهم وان كان غير مستقيم لله والمذموم عندهم من خالفهم وان كان عبدا صالحا فتراهم
 يمدحون من لا يستاهل المدح لمواقفته اياهم وسكونه على باطله هو يذمون من يخالفهم وينصهم
 في دينهم هذا حال الاكثر الامن عصم الله فوجب الاحترار والحفظ والاحتياط في جميع
 الامور فان الزمان مقتون وأمله عن الحقنا كيون الامن شامل الله منهم وهم الاقلون اه (قوله)
 والنفس) هو البعث عما يشكركم عنك من عيوب المسلمين وعوراتهم بحيث تذهب على البعث
 مرادف (قوله واقام الدور) اى الدخول فيها من غير اذن صاحبها (قوله بالظنون) متعلق بكل من
 المصادر السابقة (قوله ثم الخ) استدراك من قوله ليس لاحد الخ لا يبرهم انه ليس له ذلك ولو اخبره
 ثقة بشخص اخفى منك الخ) اى لا راد تفعل منك لا يتدراك لو فعل كالقتل والزلفاء لا يمكن تدراكهما
 بمن اخفى منك الخ) اى لا راد تفعل منك لا يتدراك لو فعل كالقتل والزلفاء لا يمكن تدراكهما
 بعد حصولهما بخلاف ما يتدراك كالغصب والسرقة فلا يلزم فيه ذلك فانه يمكن تدراك الغصب
 بعد غصبه والمسرقة بعد سرقة (قوله لزمه ذلك) اى ما ذكر من البعث والتجسس واقام الدور
 (قوله ولو توقف الانكار) اى للترك اى ازالته وقوله على الرفع للسلطان متعلق بتوقف (قوله)
 يجب) اى الرفع الى السلطان (قوله لمافية) اى في الرفع وقوله من هتك حرمة اى من كشف
 ووضعت حرمة التركيب وقد امرنا بسترها ما لم يكن وقوله وتقرى مال اى تقرىم السلطان للتركيب
 مالا وهذا ان كان المنكر الذي ارتكبه فيه تقرىم ماله او كان السلطان جاثرا ياخذ مالا انكالا (قوله)

وان علم عادة أنه
 لا يفعله بان غيره
 بكل طريق امكته
 من يد فلان
 فاستغاثه بالغير فان
 عجز انكره بقله
 وليس لاحد البعث
 والتجسس واقام
 الدور بالظنون نعم
 ان اخبره ثقة
 بمن اخفى منك
 لا يتدراك كالقتل
 والزنا لزمه ذلك ولو
 توقف الانكار على
 الرفع للسلطان لم يجب
 لمافية من هتك
 حرمة وتقرىم مال
 قاله ابن القسيري
 قال شيخنا

(وله) أي لان القسري وقوله احتمال بوجوبه أي الرفع للسلطان وقوله اذ لم ينزجوا امر تكتب
 المنكر بالرفع اليه (قوله وهو) أي هذا الاحتمال الاوجه (قوله صريح فيه) أي في هذا الاحتمال
 (تفه) يجب على الامام ان ينضم معتقدا بالمر وف ونهى عن المنكر وان كانا لا يختصان
 بالاعتساب فيعتن عليه الامر بصلاة الجمعة اذا اجتمع شر وطها وكذا بصلاة الصلوات قلنا انها سنة
 فان قيل قال الامام معظم الفقهاء على ان الامر بالمر وف في المنع منعت وبها ما استحب اوجب
 بان عمله في غير الاعتساب ولا يقاس بالوالي غيره ولهذا الامر الامام بصلاة الاستسقاء وصومه صابر
 واجبا ولا بالمر الخالفين له في المذهب بما لا يجوز ونهوا لانها مما عمار ونفرض اعلمهم او سنة لهم اه
 مفتي (قوله وتعمل شهادة) أي وتعمل شهادة او قيام بفعل شهادة فيعبري بالمر من العطف على
 قيام او على جميع فهو من فرض الكفاية (قوله على اهل له) أي القم على اهل بان يكون مكافرا اذا
 مر او تعدالة (قوله حضرا اليه) أي الى اهل الذي يجب عليه الفم (قوله او طلبه) أي او طلب
 المشهود عليه اهل الذي يريد الفم وقوله ان عذر بعد رجة قد في كون الفم يجب
 بالطلب أي محل وجوبه عليه بالطلب ان عذر والى الطالب للشهود عليه فان لم يعذر لا يجب الفم
 بالطلب وبعبارة المفتي وتعمل الشهادة ان حضر الشهود عليه فان دعي الشاهد الفم لا يجب عليه
 الا ان دعاه قاض او مأمور عزم او فعه اه (قوله وادائها) أي وكلاء الشهادة او القيام باداء
 الشهادة فهو من فرض الكفاية وقوله ان كان اكر من نصاب قيد في كونه فرض كفاية أي
 محل كون الاداء فرض كفاية على الفم ان كان اكر من نصاب والنصاب في الشهود يختلف في
 نحو ان تارة بعت في الاموال والعقود جلان او رجل وامرأتان ولما يظهر للرجال غالبا كساح
 وطلاق وعق ورجلان وهكذا وسيد كذا في باب الشهادة (نراه والا الخ) أي وان لم يكن
 الفم اكر من نصاب بل كان نصابا فقط فيكون الاداء فرض عين قال في المفتي تنبيه الفم
 يفارق الاداء من جهة ان الفم فرض كفاية على الناس والاداء على من تحمل دون غيره قاله
 المساور في باب الشهادة وفرض الاداء اعظم من فرض الفم لقوله تعالى ولا تتكفوا الشهادة
 اه (قوله وكأخيه الخ) عطف على قوله كقيام وانظر لم أعاد العامل والاولى عدم ذكره لتكون
 المعطوفات على نسق واحد فحيا الذمية أي قصدها بالنسك من جمع يحصل بهم الشعار فرض
 كفاية كل عام وقوله بجمع وعرفة لا يكتفي احيواها باحدهما ولا بغيرهما كالصلاة والاعتكاف
 ه (تنبيه) قال في المفتي ولا يشترط في القائم بهذا الفرض قدر مخصوص بل الفرض ان يحجها كل
 سنة بعض المكلفين قاله في المجموع قال الاستوى وبه اعتباره من عدد يظهرهم الشعار اه
 ونوزع في ذلك فان قيل كيف الجمع بين هذا وبين التطوع بالخ لا احياء الكعبة بالخ من
 فرض الكفايات بل وقد يجيئون كل سنة للجمع فهم يحبون الكعبة فمن كان عليه فرض الاسلام
 حصل ما القى به سقوط فرضه ومن لم يكن عليه فرض الاسلام كان قائما بفرض الكفاية فلا يتصور
 ح التطوع اوجب بان هاجهتين من حيثين جهة التطوع من حيث انه ليس عليه فرض
 الاسلام وجه فرض الكفاية من حيث الامر باحياء الكعبة فيدعي ان يقال هو تطوع من حيث انه
 ليس فرض عين وان يقال فرض كفاية من حيث الاحياء وان وجوب الاحياء لا يستلزم كون
 العباد فرضا لان الواجب المتعين قد يسقط بالانوب كاللغة المغة في الوضوء تفصل في الثانية او
 الثالثة والجلوس بين النجدتين بحجة الاستراحة واذا سقط الواجب المتعين بفعل للتدبير فرض
 الكفاية أولى ولهذا تسقط صلاة الخارعة عن المكلف بفعل الصي ولو قيل بتصور ذلك في العيد
 والصلوات والمجاين لكان وجها اه (قوله وتشيع جنازة) أي وتشيع جنازة فهو فرض
 كفاية ومثله غسل الميت وتنقيته والصلاة عليه (قوله ورسلام) أي وكرسلا م أي جوابه فهو

وله احتمال بوجوبه
 اذ لم ينزجوا اليه وهو
 الاوجه وكلام الروضة
 وغيره صريح فيه
 انتهى (وتعمل
 شهادة) على اهل له
 حضر اليه المشهود
 عليه او طلبه ان
 عذر بعد رجة
 (وادائها) على من
 تحملها ان كان اكر
 من نصاب والافهو
 فرض عين وكأخيه
 كعبه بجمع وعرفة كل
 عام وتشيع جنازة
 (ورسلا م) مستنون

فرض كفارة اذا كان المسلم مسلماً غير فاجر معتقل بمن صلاة ما كونه مقرضاً لقلوبه تعالى واذا
 حينئذ بقية غير اياها من اهل الجوارح او ردوها واما كونه كفارة فغير يجرى من الجماعة اذ امر وان يسلم
 احدهم يجرى عن الجوارح ان يرد احدهم وقوله مسنون صفة لسلام وتخرج به غير المسنون عما
 ميذ كره في قوله ولا يندب السلام على قاضي جامعة ولا يجبره (قوله من جمع) عن بمعنى على
 وهي وحدها متعلق بسلام أي ان رد السلام الكائن على جماعة فرض كفارة عليهم اذ اقام به
 واحد منهم سقط المخرج عن الباقي (قوله أي اثنين فما كثر) ولا بد ان يكونوا مكلفين او سكارى لهم
 نوع تمييز معناه (قوله ويختص) أي الى رد التواب (قوله فان ردوا كلهم) أي كل المسلم عليهم وقوله
 ولو ردوا أي ولو كان ردهم متناوليس في آن واحد (قوله انيسوا) أي كلهم وقوله تواب الفرض أي
 فرض الكفارة (قوله كالمصلين على الحنافة) أي فاتهم بشاؤون كلهم تواب الفرض فان قلت لم يسقط
 الفرض برد الصبي بخلاف قطره في الحنافة قلت لان التصديق للسلام هو منه اقرب للاجابة والتصدق
 هنا الا من وهو ليس من اهل (قوله ولو سلم جمع مرتبون) أي او دفعه (قوله فردرة) أي فاتهم
 بجواب واحد وقوله فاصدا جميعهم أي فاصدا الردي جميعهم وقوله وكذا لو اطلق أي لم يقصد شيئا
 وتخرج بذلك ما لا يقصد الا ابتداء فلا سقط به الفرض (قوله أجزاء) أي الردي عن الجميع (قوله ما لم
 يحصل فصل ضار) أي بين السلام والجواب فان حصل فصل ضار فلا يجرى فيه انه كيف يتصور
 عدم وجود فصل ضار بالنسبة لغير السلام الاخير المتصل بالجواب اذا كان المسلمون كثيرين او سلم
 واحد بعد واحد كما هو فرض المسئلة ثم وايستق المقتضى ما يوجب الاشكال ونص عبارته وظاهر كلام
 المجموع انه لا فرق بين أن يسلموا دفعة واحدة او متفرقين وهو كما قاله بعض المتأخرين بظاهر فيما اذا
 يسلموا دفعة واحدة أو تسلموا واحدا بعد واحد وكانوا كثيرين فلا يحصل رد لكلهم اذ قد مر ان
 شرط حصول الواجب ان يقع متصلا بالابتداء (قوله سلام امرأة على امرأة) أي فاته مسنون (قوله
 او نحوهم) بالمرعوف على امرأته أي سلامها على نحوهم والاولى حنفى لفتن تحولان ما اندرج
 تحته صرح به بعد (قوله او سيد أو زوج) أي او سلامها على زوج او سيد (قوله وكذا على اجنبي) أي
 وكذا دخل في المسنون سلامها على رجل اجنبي والحال انها عو ولا تشتهى (قوله ويلزمها) أي المرأة
 وقوله في هذه الصورة أي صورة كونها عو ولا تشتهى وقوله رد سلام الرجل أي اذا سلم الرجل عليها
 وهي عو ولا تشتهى لزمها ان ترد عليه لان سلامه عليها مسنون كسلامها عليه (قوله امام مشبهة
 الخ) مفهوم قوله لا تشتهى والحاصل يحرم الرد عند اختلاف الجنس بشرط اربعة كون الانثى
 وحدها وكونها مشبهة كون الرجل وحدها وانتفاء الهرم وقبحها كالزوجة (قوله ومثله)
 أي ومثل الردي حرمتها ابتداء فمقتضاها حرام (قوله ويكره رد سلامها) أي يكره على الاجنبي
 ان رد سلام للشبهة وقوله ومثله أي الردي الكرامة ابتداء السلام منه عليها (قوله والفرق)
 أي بين ابتداء ثواب ردها حيث حرما وبين رد وابتداءه حيث كرها وقوله ان ردتها أي الاجنبية
 المشبهة على الاجنبي وقوله وابتداءها أي ابتداء السلام منها عليه وقوله بطمعه لطمعه فيها أكثر
 بعض نسخ الخط اسقاط لفظ لطمعه وهو الصواب للموافق لما في القصة والارز من تحليل الشيء لنفسه
 والمراد ان كلاما من رد سلام الاجنبي او ابتداءها بالسلام عليه بطمعه ذلك الاجنبي فيها طمعا أكثر
 من طمعه فيها الحاصل رد عليها وابتداءها (قوله بخلاف ابتداءه وردة) أي فلا بطمعه كل
 منها فيها أكثر (قوله فله شئنا) أي قال ما ذكر من قوله ودخل في قول مسنون لا الفرق فقط وان
 كان هو ظاهر عبارته كما علم من الوقوف على عبارة شخص في القصة (قوله ولو سلم) أي اجنبي وقوله
 على جمع نسوة المتر كعب اضافي او توصيفي (قوله وجب الخ) جواب لو وقوله رد احدها من فلو رد
 كلهن جاز وان ثواب الفرض فالتعديدا احدها ليس بتعيين قال في المقتضى ولا يكره أي الردي على جمع

(من جمع) أي اثنين
 فأكثروا في الفرض
 من الباقي ويختص
 بالتواب فان ردوا
 كلهم ولو ردوا ثانيا
 ثواب الفرض كالمسلمين
 على الحنافة ولو سلم
 جمع مرتبون على
 واحد فردرة فاصدا
 جميعهم وكذا لو اطلق
 على الاوجه أجزاء
 ما لم يحصل فصل ضار
 ودخل في قول
 مسنون سلام امرأة
 على امرأة او نحوهم
 أو سيد أو زوج وكذا
 على اجنبي وهي عو
 لا تشتهى ويلزمها في
 هذه الصورة رد سلام
 الرجل امام مشبهة
 ليس معها امرأة أخرى
 فيحرم عليها رد سلام
 اجنبي ومثله ابتداءه
 ويكره رد سلامها
 ومثله ابتداءه أيضا
 والفرق ان ردتها
 وابتداءها طمعه
 لطمعه فيها أكثر
 بخلاف ابتداءه وردة
 قاله شئنا ولو سلم على
 جمع نسوة وجب رد
 احدها

انما يخفى قننة
 حيث تدور ج بقول
 من جمع الواحد فارد
 فرض عين عليه ولو
 كان المسلم صبياعيا
 ولابد في الابتداء
 وارد من رفع
 الصوت بقدر ما يحصل
 به السما الحق
 ولو في ثقل المعن
 ان مر عليه مرعا
 بحيث لم يلفه صوته
 فأنى يظهر كقائه
 شيئا انه يلزمه الرفع
 وسعه دون المدو
 خلفه ويجب اتصال
 الرد السلام كاتصال
 قبول البيع بيجابه
 ولا بأس بتقديم جلت
 في رد سلام الغائب
 لان الفصل ليس
 باجبي وحيث زالت
 الغور به فلاقضاء
 خلافا لما يرويه
 كلام الرواني
 ويجب في الرد على
 الاصم أن يجمع بين
 اللفظ والاشارة وتلا
 يلزمه الرد الان جمع
 له المسلم عليه بين اللفظ
 والاشارة (وابتداءه)
 أي السلام عند
 اقباله أو انصرافه
 على مسلم غير نحو
 فاسق أو مبتدع حتى
 الصبي المميز وان
 نلن علم الرد

نسوة أو نحو ذلك لا تنافي خوف القننة بل يسلب الابتداء به منهن على غيرهن وعكسه اه (قوله انما
 يخفى قننة حيث تدور أي حين اذ كن جمعا وهو على وجوب الرد (قوله تدور ج بقول من جمع الواحد)
 أي المسلم عليه الواحد وقوله فارد فرض عين عليه أي جواب السلام يكون فرض عين عليه لكن ان
 كان مكلفا (قوله ولو كان المسلم الخ) غايته في كونه فرض عين (قوله ولا بد في الابتداء والرد من
 رفع الصوت) أي فلا تسقط سنية الابتداء الرفع الصوت ولا تسقط فرضية الرد الا بذلك أيضا وقوله
 بقدر ما يحصل به السماع أي انه رفع كل من المتدني والارد صوته بقدر ما يحصل به سماع كل
 لا ترعاهما حقيقة ولو بالنسبة لتقبل المعن قال في الاذكار وائل السلام الذي يصبر به مسلما
 مؤديا عنه السلام ان رفع صوته بحيث يسمع المسلم به فانه لم يجعله يكن آتيا بالسلام فلا يجب الرد
 عليه وأقل ما يسقط به فرض رد السلام ان رفع صوته بحيث يسمع المسلم فان لم يسمع لم يسقط عنه
 فرض الرد كرها للتولي وغيره فقلت والسحب ان رفع صوته رفعا يسمعه به المسلم عليه أو عليهم
 سماعا حقيقيا واذا تشكك في أنه يسمعه من زادي رفعه واحتاط واستثنى ما لا نسلم على ايقاظ عندهم
 نيام فالسنة ان يخفف صوته بحيث يحصل سماع الاقط ولا يسقط التيام اه (قوله ثم الخ)
 استندوا على اشتراط حصول السماع الحقيقي وقوله ان مر الخ فاعل مر يعود على المسلم وكذلك صغير
 يبلغه وباقي الضمائر يعود على المسلم عليه المعنى اذا سلم شخص وهو مار بسرعة على آخر وبعد عنه
 بحيث انه اذا رد عليه لم يبلغ المسلم صوته يجب على ذلك الا آخر المسلم عليه ان رفع صوته طاقته ولا
 يجب عليه ان يسي خلقه سواء بلغه صوته أم لا (قوله ويجب اتصال الرد بالسلام) أي الصادر من المسلم
 نفسه أو من المبلغ فلا اتصال في كل شيء بحسبه فلا يعترض ويقال ان ذلك ظاهر فيما لو كان السلام
 حصل من المسلم مباشرة أما اذا كان بالتبليغ فلا يتصور أي لو فصل بينهما كلام اجبي أو سكوت
 طويل لم يسقط به الفرض (قوله كاتصال قبول الخ) أي تغلي وجوب اتصال قبول البيع بيجابه
 (قوله ولا بأس بتقديم جلت الخ) أي بان يقول فيه كإسائي وعليك وعليه السلام فالتفصل بعليك
 غير مضر لانه ليس باجبي أو هو مستثنى كأكبر به بعضهم (قوله وحيث زالت الغور به) أي في الرد
 أي لم يحصل رد فور أو الانسب ساقطه أن يقول وحيث لم يحصل الاتصال وقوله فلاقضاء أي فلا
 يقضى الرد بل بقوت عليه وإنما بذلك قال سم ونوید علم القضاء أو يصح به قول الاذكار فصل
 قال الامام أبو محمد القاضي حسين والامام أبو الحسن الواحدی وغيرهما بشرط أن يكون الجواب
 على الفور فان أخره رد لم يعد جوابا وكان أما ترك الرد اه فقله لم يعد جوابا وكان أما الخ يقتضى
 ذلك اذ لو كان يقضى لم يقل ترك الرد كان يقول بتأخير الرد اه (قوله خلافا لما يرويه كلام
 الرواني) أي من أنه يقضى اذا زالت الغور به (قوله ويجب في الرد على الاصم الخ) به يعلم الفرق بين
 ثقل المعن وبينه (قوله أن يجمع) أي الرد يحصل الافهام ويسقط عنه فرض الجواب وقوله بين
 اللفظ والاشارة أي بفصوله ويقضى من الاشارة عليه بان الاصم فهم بقننة الحال والنظر إلى فقه
 الرد عليه كلف في شرح الروض (قوله ولا يلزمه الرد الخ) أي ولا يلزم الاصم الرد على من سلم عليه الا
 ان جمع له من سلم عليه بين اللفظ والاشارة قال في الروض وشرحه فتحري إشارة الى ان من استندوا
 لان اشارته فاقعة بمقام العارضة (قوله وابتداءه أي السلام) يؤخذ من قوله ابتداءه انه لو أتى به بعد
 تكلم به بعينه فهو يفتل في تكلمه هو أو جهلا وعنده به انه لا يفوت الابتداء به فيجب جوابه اه
 تحفة (قوله عند اقباله) أي على شخص مسلم وقوله وانصرافه أي عنه أي اذا أراد أن ينصرف
 عنه يسن لتصرف ابتداء السلام عليه (قوله على مسلم) متعلق بالسلام وخرج به المكافر مالا يسن
 السلام عليه بل يحرم كإسكيد كره (قوله غير نحو فاسق أو مبتدع) سابق بخبر زهما (قوله حتى
 الصبي المميز) غايته في المسلم أي يسن السلام عليه ولو كان صبياعيا (قوله وان نلن علم الرد) غايته

في سنة ابتداء الإسلام على مسلم فلو أنهما عن قوله مستقل كان أولى (قوله سنة) قال الحليمي وإنما كان الرد فرصا لا ابتداء سنة لأن أصل السلام أمان ودعاء بالسلامة وكل اثنين من أحدهما آمن من الآخر يجب أن يكون الآخر آمنا مناهته فلا يجوز لاحدا أنسلم عليه غيره أن سبكت عنه فلا يخافه اه
واعلم إن أصل السلام ثابت بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقد قال سبحانه وتعالى فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة وقال تعالى وإذا جئتم قرية فسلموا بحسن منها أو ردوها وقال تعالى فقالوا سلاما قال سلام وأما السنة ففي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنهما أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الإسلام خير قال نطعم الطعام ونقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف وفيهما أيضا عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خلق الله نبي و جعل آدم على صورته طوله ستون ذراعا فلما خلقه قال اذهب فسلم على أولئك نفر من الملائكة جلوس فاستمع ما يجيبونك فانها تقبلك وتحية ذربتك فقال السلام عليكم فقالوا السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فاستمع ما يجيبونك وفيهما عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع عباد للرب وأما عن الخنازير فصمت العاقل ونصر الضعيف وعون الظالم وإنشاء السلام وأبرار القسم وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم (قوله عينا للواحد) حال من سنة أي حال كون السنة عينا أي سنة عين من الواحد (قوله وكفاية للجماعة) أي سنة كفاية إذا كان من جماعتها فإذا فعله واحد منهم فقد أدى المطلوب بسقط الطلبين عن الباقي قال ابن رسلان في زبده السنة المتأبين قد فعله * ولم يعاقب أمر وإن أهمه ومنه مسنون على الكفاية * كالتدبير بالسلام من جماعه

(قوله كالتحية للكل) أي فاتها سنة عين من الواحد وكفاية من الجماعة (قوله نذر الخ) دليل على سنة ابتداء السلام أي وإنما كان سنة نذر إن أولى الناس بالله أي رحته أو بدخول حنته من بداهم بالسلام (قوله وأقضى القاضي بان ابتداء أفضل) أي من الرد وإن كان واجبا (قوله كما أن أراء المعسر أفضل من اتقاره) أي مع أن الأرامنة والانتظار واجب (قوله وصيغة ابتداءه السلام عليكم) أي وصيغة رده عليكم السلام أو سلام ولوترك الواو حازوا أن كان ذكرها أفضل فان عكس فبهما بار قال في الابتداء عليكم السلام وقال في الرد السلام عليكم جاز وكفي فان قال في الرد عليكم وسكت عن السلام لم يجز إذ ليس فيه تعريض للسلام (قوله وكذا عليكم السلام) أي وكذلك يكفي في صيغة الابتداء عليكم السلام بتقديم الخبر (قوله أوسلام) معطوف على لفظ السلام أي وكذا يكفي عليكم سلام بالتنكير وتقديم الخبر (قوله لكنه مكرره) أي لكن الاتيان في الابتداء بعلينك السلام أو عليكم سلام مكرر ومضمر لكنه يعود على ما بعد وكذا لا على قوله أو سلام فقط وبعبارة الثبوتية ويجزئ مع الكرامة عليكم السلام ويجب فيه الرد عليكم السلام عليكم سلام اه
وقوله لله في أي في خبر الترمذي وغيره (قوله ومع ذلك) أي مع كونه مكررا وهو قوله يجب الرد فيه أي في هذا المكرره (قوله بخلاف) عليكم السلام أي فانه لا يجب فيه الرد لانه لا يصلح لا ابتداء السلام لتقديم واو العطف (قوله والافضل في الابتداء والرد الخ) قال النووي في الاذكار اتم أن الافضل أن يقول المسلم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فيأتي بصريح الجمع وإن كان المسلم عليه واحدا ويقول الجيب عليكم السلام ورحمة الله وبركاته ويأتي واو العطف في قوله وعليكم ومن نص على أن الافضل في البتة أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الامام أنقضى القضاء أبو الحسن للساوردي في كتابه الحاوي في كتاب السير والامام أبو سعيد المتولي من أصحابنا في كتاب صلاة

(سنة) عينا للواحد وكفاية للجماعة كالتحية للكل لخبر ان أولى الناس بالله من بداهم بالسلام وأقضى القاضي بان الابتداء أفضل اراء المعسر أفضل من اتقاره وصيغة ابتداءه السلام عليكم أو سلام وكذا عليكم السلام أو سلام ولكنه مكرر واللهي عنه ومع ذلك يجب الرد فيه بخلاف وعليكم السلام بالواو اذ لا يصلح للابتداء والافضل في الابتداء والرد الا تبيان بصيغة الجمع

الحجة وغيرهما ودليله ما روينا في مستند العارضي وسنأتي داود الترمذي عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليكم فردد عليه ثم جلس فقال النبي صلى الله عليه وسلم عشر ثم جاء فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فردد عليه فجلس فقال عشر ورحمة الله وبركاته ثم جاء فقال السلام عليكم فردد عليه فجلس فقال ثلاثون قال الترمذي حدثنا حسن وفي رواية داود من رواية معاذ بن أنس رضي الله عنه يروي عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرة فقال داود بن بعون وقال هكذا تكون الفضائل (قوله حتى إلى الواحد) أي يأتي المبتدئ بصيغة الجمع ولو كان للسلام عليه واحد أو باقي الراد بذلك أضالوا كان للسلام واحدا وقوله لأجل الملائكة أي نظرا لأن معهم الملائكة قال ابن العربي إذا قلت للسلام عليكم أو على جماعة الصالحين أو سلمت على الطريق فقلت السلام عليكم فاحضر في قلبك كل عبد صالح لله في الأرض والسماوات وميت وحى فان من في ذلك القام برديك فقل خلايقي ملك مغرب وألأرواح مطهر يبلغه سلامك الأول برديك وهو دعا فيستجاب فيك فتعلم ومن لم يبلغه سلامك من عبادة الله للمهم في حاله المشتغل به فانت قد سلمت عليه في هذا القول فان الله يثوب عنه في الرد عليك وتكون به ذائرا فالتحيات سلم عليك الحق فليعلم سبع أحاديث سلمت عليه حتى ثوب الله عن الكل في الرد عليك (قوله وزادنا) أي والأفضل زادوه ورحمة الله وبركاته ومغفرته لا تقدم آتاهن النووي وما روي عن أنس رضي الله عنه قال كان رجل يمر بالنبي صلى الله عليه وسلم برعي دواب أصحابه فيقول السلام عليك يا رسول الله فيقول له النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته وورضوا فقيل يا رسول الله تسلم على هذا سلاما تسلمه على أحد من أصحابك قال وما ينبغي من ذلك وهو يصرف بأجر بضعة عشر رجلا (قوله ولا يكتفي الأفراد لصحابة) أي ولا يكتفي الأفراد في السلام على الجماعة فلا يصح عليهم الرد (قوله ولو سلم كل) أي من اثنين ثلاثا (قوله فان تريا) أي السلامان بأن تقدم أحدهما على الآخر وقوله كان الثاني جوابا أي كان السلام الثاني كافيا في الرد أي ان قصد به الرد أو أطلق أو شرب أخذنا بعده وقوله ما لم يقصد أي المسلم الثاني به أي بسلامه الاستعداد وحده بان قصدوه وحدهم فكيف عن الجواب فيجب عليه رد السلام على من سلم عليه أولا (قوله والازم كل الرد) أي بان لم يترتب ان وقع سلامهما دفعة واحدة بل كل منهما كان برسالة الآخر (قوله يسأل إرسال السلام) أي رسول أو كتاب وقوله للكتاب أي الذي شرع له السلام عليه لو كان حاضرا بان يكون مسلما غير منحرف فاسق أو مبتدع (قوله ويلزم الرسول التبليغ) أي ولو بعد منطلوه بان نسي ذلك ثم ذكره لا مائة أه عشرين (قوله لانه) أي السلام المرسل أمانة (قوله ويجب ادائها) أي الامانة قال بعضهم والظاهر أنه لا يزم المبلغ قصد جعل الكتاب بل اذا احتج به ذكر بقوله أه وتلقر في الحقيقة وقال بل الذي يقضيه به بلزومه قصد جعله حيث لا مشقة شديدة فاعله لان اذا الامانة لم تكن بواجب أه (قوله وعه) أي ويحل لزوم التبليغ عليه وقوله ما انفارضى أي لقتلوا الأولى حنف لفتوا للاقتدار على ما بعدها وقوله بقول تلك الامانة أي وهي السلام المرسل للكتاب (قوله ما لو ردها) أي تلك الامانة وقوله فلا أي فلا يلزمه التبليغ (قوله وكذا ان سكت) أي وكذا لا يلزمه التبليغ ان سكت ولو ردها لفتا قال في الحقيقة بعد أخذها من قولهم لا نسلمنا كت قول وكالو حلت بين يديه وبعق سكتو ويحصل التفصيل بين أن تظهر منه قرينة تدل على الرضا وعدمه أه (قوله وقال بعضهم الخ) عبارة الثقة ثم رأيت منهم قال قالوا يجب على الموصي تبليغه ومعه الخ أه فالشارح تصرف فيها حتى جعل قوله وعه الخ من كلامه وانما تابع فيه شفعهم ائمن بقول البعض كما يعلم من آخر عبارة الثقة وقوله يجب على الموصي به تبليغه يعني اذا وصي شخص آخر ان يبلغ سلامه على من لم يسلما له يموت

حتى في الواحد لاجل
للاشكة والتنظيم
وزيادة ورجة الله
مكانه ومغفرته
ولا يكتي الافراد
لجناحه ويسلم كل
على الاخر فان تبا
كان الثاني جوابا
مام يقصده الانتهاء
وحده كما يحسن بعضهم
والان كلام الرد
(قرو ع) * سن
رسال السلام لقائت
وبزم الرسول
التبليغ لانه امانة
وبحسب ادواؤه
ما افترض بعمل تلك
الامانة اياهم واما
فلذلك ان سكنت
وقال بعضهم يجب
على المومني تسليمه

فعب على ذلك الشخص الموصى بفتح الصاد والسلام التبليغ (قوله ومعه) أي ومعه وجوب التبليغ على الرضى وقوله أن قبل الوصية أي لأنه بعد تكليفه الوجوب بغير الوصية وقوله يدل على الفصل أي تحمل أمانة السلام (قوله) ويلزم المرسل إليه الرد فوراً أي أن أتى الرسول بصيغة معتبرة كأن قال فلان يقول لك السلام عليك أو أتى المرسل بها كأن قال السلام على فلان فليقلعه عنى فقال الرسول له إذ يسلم عليك والحاصل لا بدق وجوب الرد من صيغة تبرع من المرسل أو الرسول بخلاف ما إذا لم توجه من واحد منهما كأن قال للمرسل سلم على فلان فقال الرسول لفلان زد يسلم عليك فلا يصح الرد (قوله وبه الخ) معطوف على باللفظ أي ويلزم للمرسل إليه الرد فوراً باللفظ أو بالكتابة فيما إذا أرسله السلام في كتاب غير الزم الدام باللفظ أو بالكتابة (قوله ونسب الرد في ضمن رد على المرسل كما يعلم من التفرع بقوله فيقول الخ (قوله والبداعة به) أي ونسب البداعة بالمبلغ في صيغة الرد السلام (قوله فيقول الخ) بيان لكيفية صيغة الرد بالمبلغ مع البداعة به وعلى المرسل أي فيقول المرسل إليه في الرد عليهم أو عليك وعليه السلام (قوله لغرض الشهر ربه) أي في نسب الرد على المبلغ مع البداعة به وذلك الخبر هو ما وأما أبو داود في سنته من غالب القطن من رد حل قاله حديثي أي عن حدي قال يعني أي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال آتته فأقرته السلام فأنبته فقلت أن أي بيان يقول وعليه السلام فقال عليك السلام وعلى أيك السلام (قوله ونسب البداعة بالمرسل) أي بيان يقول وعليه السلام (قوله ويحرم أن يبدأ به) أي بالسلام فنيا وذلك انتهى عنه في خبر يسلم فإن بان من سلم عليه معتقدا أنه مسلم فنيا استحسنه أن يسترد سلامه بأن يقول له رد على سلامي والقرض من ذلك أن يرضه ونظيره أنه ليس بينهما ألفه وروى أن ابن عمر سلم على رجل فقيل له أنه يهودي فغضه وقال له رد على سلامي قال النوى في الإذكار وروى في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبدأ اليهود ولا النصارى بالسلام فإذا التقيتم أحدهم في الطريق فاضطروا إلى أضيقة وروى في صحيح البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الكتاب يقولوا عليكم وروى في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سلم عليكم اليهود فاقبلوا أحدهم السام عليك فقل وعليك ثم قال قال أبو سعيد لأراد تحية ذي فعلها فبشر السلام بأن يقول هذاك الله وأنتم الله صباحك قلت هذا الذي قاله أبو سعيد لا بأس به إذا احتاج إليه وأما إذا لم يتبع إليه فلا اختيار أن لا يقول شيئاً من ذلك بسطه وإن شاء وأخطأه صورة مودة ونحن مأمورون بالاعلان عليهم ونهون عن ودعهم فلا تفرع رواه الله اعلم اه (قوله وستتنبه) أي الذي وجوبه أن كان ذلك الذي مع مسلم قال النوى في الإذكار أيضاً إذا مر على جماعة فيهم مسلمون أو مسلم وكثافة السنة أن يسلم عليهم ويقصد المسلمين أو المسلمين وروى في صحيح البخاري ومسلم عن أسماء رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على مجلس فيه اختلاط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود فسلم عليهم النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله) ويسن لمن دخل الخ قال في الروض وشريحه من دخل داره فليسلم ندباً على أهله لخبر أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال له يا بني إذا دخلت على أهل مسلم يكن ركعة عليك وعلى أهل الرواة الترمذي وقال حسن صحيح أو تدخل موضعاً خالياً عن الناس فليقل ندباً للسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لما روى مالك في موطئه أنه بلغني أنه يستحب ذلك وقال تعالى فإذا دخلتم بيوتاً فسلطوا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة وليقل ندباً قبل دخوله بسم الله ويدعو بما أحب ثم يسلم بعد دخوله لخبر أبي داود إذا واجى الرجل بينه فليقل اللهم أنى أسألك خير المولى وخير للخير بسم الله ولجنا وبسم الله خرجنا وعلى الله توكلنا ثم يسلم على أهله اه (قوله) ولا ينسب السلام على قاضي حاجة الخ أي لقاضي عنه ولا من مكالمته بعيدة عن

ومعه كما قال شيخنا
أن قبل الوصية بلفظ
يدل على الفصل
ويلزم المرسل إليه الرد
فوقاً باللفظ في الأرسال
وبه أو بالكتابة فيها
ونسب الرد أيضاً على
المبلغ والبداعة به
فيقول عليك وعليه
السلام لغرض الشهر
فيه وحكي بعضهم
نسب البداعة بالمرسل
ويحرم أن يبدأ به
نياً وستتنبه وجواباً
بقوله أن كان مع
مسلم ويسن لمن دخل
محل خالياً أن يقول
السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين
ولا ينسب السلام
على قاضي حاجة بول
أو فاضل أو جامع أو

المروعة والادب ولا شنباً مضاعلي من في الحمام قال الرافعي لا تهبت الشيطان ولا تستغفله بالقتل اه
وقوله ول مضاف اليه لفظ حاحة والاضافة منه للبيان (قوله ولا على شارب) أي ولا شنب على شارب
أي في خمسه مائة مضاعلي قياس ما بعده وقوله لشنبه أي للذ كود من الشارب والا كرمافيه من
المساو القمعة (قوله ولا على فاسق) أي ولا شنب السلام على فاسق قال الامام النووي في الاذ كاد
وأما المستدع ومن اقترف ذنباً عظيماً لم يقبضه فينبى أن لا يسلم عليهم ولا رد عليهم السلام كذا
قاله البخاري وغيره من العلماء فان اضطرر الى السلام على الظلمة بان دخل عليهم وخاف ترتب مفسدة
على دينه أو دنياه أو غيرهما ان لم يسلم سلم عليهم قال الامام أبو بكر ابن العربي قال العلماء يسلم وينوي
ان السلام من أسماء الله تعالى المعنى الله عليهم رقيب اه (قوله بل يسن تركه) أي ترك السلام
في شارب عليه وقوله على مجاهر بفسقه حال من صغير تركه أو متعلق بنفس الضمير يشاء على القول
بجواز ذلك اذ انما على ما يجوز التعليق به (قوله وتر تكذب عظيم) القى نظره ان معطوف على
مجاهر ومثله ما بعده ثم رأيت العلامة الشاربي صرح به مستدلاً بمأثرة اللغة المعاصرة لمبارة
شارحاً تفصيل ان هؤلاء لا يسن ابتداء السلام عليهم وسن تركه بحيث شارب عليه وما عداهم من
مر تكذب عظيم وهو مخف لا يسن السلام عليه فقط وأما تركه فليس بسنة بل هو مباح (قوله
الاعلن) يحتل ارتباطه بقوله ولا على فاسق ويحتل ارتباطه بقوله بل يسن تركه قال ع ش ومن
الاعلن خوفاً ان يقطع نفقته (قوله أو خوف مفسدة) عطف على عذر من عطف الخاص على العام اذ
العذر شامل لخوف للفسدة (قوله ولا على مصل الخ) أي ولا شنب السلام على مصل الخ والحاصل
ضابط من لا شنب السلام عليه كل شخص مشغول بحالة لا يليق بالمروعة القرب منه فيها كذا في شرح
الروض (قوله ولا رد عليهم) أي ولا ردوا بح عليهم أي على قاضي الحاجة ومن بعده لان من لا يقبض
السلام عليه لا يلزمه رد مولى سلم عليه الا ما استثنى (قوله لا مع الخاطب) أي اذا سلم عليه وقوله فانه
يجب عليه ذلك أي الرأى مع ان السلام عليه مكروه وقيل لا يجب عليه الرد لتقصير السلم عليه وبعبارة
الغنى واذا سلم على حاضر الخطبة وقتلنا بالجسد لا يحرم عليهم الكلام في الرد ثلاثة أوجه أحدها
عنده الغوى وجوب الرد وصحة التفتيح والثاني استحبابه والثالث جوازه اه (قوله بل يكره الرد
لقاضي الحاجة الخ) أي لا يسن لهم عدم الكلام مطلقاً (قوله ويسن) أي الدلالة كل التقدم
وهو الذي سلم عليه واللقمة بضمه وقوله وان كانت اللقمة بضمه أي سن للدلالة كل التقدم
كانت اللقمة بانية بضمه أولاً (قوله فم سن الخ) استثنائاً من الاكل وهو في الحقيقة مفهوم التقييد
بقوله سابقاً في هذه اللقمة فانه يفهم منه انه اذا لم تكن في فقه شنب السلام عليه واذا نيب وجبرده
وبعبارة الغنى واستثنى الامام من الاكل ما اذا سلم عليه بعد اكله وتلاع وقبل وضع لقمة أخرى فيسن
السلام عليه ويجب عليه الرد وكذا من في فعل ترغ الثابت في الحمام كأي عليه الزكشي وغيره اه
(قوله ويسن الرد في الحمام) الاخصر حذف قوله ويسن الرد يكون قوله وان الخ معطوفاً على
للاكل وهو الاولى أيضاً يكون قوله بالقتل ثم يتطارد الاكل أيضاً (قوله ومب) أي وسن الرد لطلب
قال النووي والمبى يكره أن يسلم عليه لانه يكرهه قطع التلبية فان سلم عليه رد السلام باللفظ نص عليه
الشافعي واهبنا اه (قوله وصل الخ) أي ويسن الرد على سلم عليه وهو في الصلاة أو الاذان أو الإقامة
بالأشارة بالرأس أو باليد أو غير ذلك قال النووي في الاذ كادوا ما المصلي فيصبر عليه أن يقول وعليكم
السلام فان فعل ذلك بطلت صلاته ان كان ما لم يقصر به وان كان جاهلاً لم تبطل على أصح الوجهين
عندنا وان قال عليه السلام بلفظ الغيبة لم تبطل صلاته لانه دعاء ليس بخطأ المستحب ان رد عليه
في الصلاة بالاشارة ولا يتلفظ بشئ وان رد بعد الفراغ من الصلاة فلا بأس وأما المؤذن فلا يكره الرد
الجواب بلفظه المتعاد لان ذلك يسير لا يبطل الاذان ولا يحتل به اه وما يرى عليه الشارح في الاذان

استقبله ولا على شارب
أكل في هذه اللقمة
لشنبه ولا على
فاسق بل يسن تركه
على مجاهر بفسقه
و مر تكذب عظيم
لم يقبضه ومنه
الاعلن أو خوف
مفسدة ولا على
مصل ومؤذن ومقيم
وخطيب ومستمعه
ولا رد عليهم الاستمع
الخطيب فانه يجب
عليه ذلك بل يكره
الرد لقاضي الحاجة
والجامع والمستثنى
وسن للدلالة كل
وان كانت اللقمة
بضمه سن السلام
عليه بعد البلع
وقبل وضع اللقمة
بضمه يلزمه الرد
وسن الرد لمن في
الحمام ومب باللفظ
ولصل ومؤذن ومب

من رده بالاشارة والاقعد الفراغ خلاف ما ذكر (قوله بالاشارة) متعلق بما تعلق بقوله لمصلح
الح أي بوسن الرد بالاشارة لمصلح الح (قوله والاقعد الفراغ) أي وان لم يرد من ذكر من المصلح
والمؤذن وانقم بالاشارة فليرد بعد الفراغ أي من الصلاة أو الاذان أو الاقامة وما ذكر من سنة الرد
بالاشارة أو بعد الفراغ هو الأول وهو قبل يجب بعد الفراغ وعبارة المغنى ووسلم على المؤذن لم يجب
حتى يفرغ وهل الاحاة بعد الفراغ واجبة أو مندوبة لم يصرحوا به والأوجه كما قال البلقيني أنه
لا يجب اه (قوله أي أن قرب الفصل) أي بين السلام والرد قال عرش بان لا يقطع القبول عن
الاجاب في البيع اه (قوله ولا يجب) أي الرد وقوله عليهم أي على الأكل ومن في الجماع ومن بعده
وقد نظم الجلال السيوطي للسائل التي لا يجب فيها الرد فقال

رد السلام واجب الأهل * من في صلاة أو باكل شغلا
أو شراب أو فرامة أو ادبته * أو ذكر أو في خطبة أو تلبيه
أو في قضا مساحة الانسان * أو في اقامة أو الاذان
أو سلم الطفل أو السكران * أو شبهة يخشى بها الفتان
أو فاسق أو ناعس أو نائم * أو حلة التجماع أو تحاكم
أو كان في حمام أو مجنونا * أو واحد من بعده عشر ونا

بالاشارة والاقعد
الفراغ أي أن قرب
الفصل ولا يجب
عليه ويسن عند
التلاق سلام صغير
على كبير وماش
على واقف وراكب
عليه أو قليلين على
كثيرين (فوائد)
وحق الظاهر مكروه
وقال كثير من حرام
واقفي النووي بكرامة
الاختصاص بالراس
وتقبل نحو راس أو
يد أو رجل لاسيا
لنوعتي لحد يمين
تواضع لغني ذهب
ثلاث دونه وندب
ذلك لنوع صلاح أو
علم أو شرف لأن أبا
هشيم قبل بدع
رضي الله عنهما

وقوله أو شبهة يخشى بها الفتان (قوله ويسن عند التلاق) أي في طريق خروج بالتلاق
ماذا كان القوم جلوسا أو وقفا أو مضطجعين وورد عليهم غيرهم فالوارد يبدأ بالسلام مطلقا سواء
كان صغيرا أو كبيرا قليلا أو كثيرا (قوله سلام صغير الح) فلو عكس بان سلم الكبير على الصغير أو
الواقف على الماشي أو الماشي على الراكب لم يكره وإن كان خلاف السنة وقوله وماش على واقف
أي أو جالس أو مضطجع وقوله وراكب عليهم أي بوسن سلام راكب على كبير وماش وواقف
ولو كان الراكب صغيرا (قوله وقليلين على كثيرين) أي بوسن سلام قليلين على كثيرين قال
في شرح الروض فلو تلاقى قليل ماش وكثيرا كبعثا راضا اه وقوله تعارض أي فلا أولوية لأحدهما
على الآخر (قوله وحق الظاهر) أي عند السلام وقوله مكروه أي بخلافه رجلا قال يا رسول الله
لو رجل من أبلق أخاه أو صديقاه يعني له قال لا قال أو قبلت ربه وبقوله قال لا قال فباخذ بيده ويصافحه
قال نعم وراه الترمذي ولا تغتر بكثرة من يغلبه عن ينسب إلى علم أو صلاح أو غيره من خصال
الفضل فإن الاقتداء بما يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه
وما نهاكم عنه فانتهوا وعن الفضيل بن عباس ربه الله اتبع طريق الهدى ولا مضرك فلة السالكين
وأياك وطريق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين ومحل كراهة التقبيل إذا لم يكن للنوع صلاح أما إذا
كان ذلك فلا يكره بل ينسب كما سنص عليه قريبا (قوله وقال كثير من حرام) أي خصوصان وصل
إلى حدائق كوع (قوله واقفي النووي بكرامة الاختصاص بالراس) معقد (قوله وتقبل الح) معطوف
على الاختصاص أي واقفي بكرامة تقبيل الح ومحلها في غير تقبيل الأمر الحسن الوجه أما هو فمصرم بكل
حال سواء قدم من سفر أم لا والمعاينة كالقبيل بل أولى وقوله لاسيا النوع غني أي خصوصا إذا كان
لنوع غني ودخل تحت نحو ذنوبه وشوكته ووجهه وقوله لحد يمين الح تميل لكرامة التقبيل لنوع
غني وقوله من تواضع أي من أظهر التواضع سواء كان بتقبيل أو قيام أو غير ذلك (قوله ويندب ذلك)
أي التقبيل قال الأمام النووي في الأذكار إذا أراد تقبيل يد غيره كان ذلك كراهة وصلاحه أو
علمه أو شرفه وصيانتها أو نحو ذلك من الأمور الدينية لم يكره بل يستحب وإن كان لغناه ودنيا موثرته
وشوكته ووجهه عند أهل الدنيا ونحو ذلك فهو مكروه شديد الكراهة وقال التلوي من أصحابنا
لا يجوز قاضا رائي أنه حرام وينافي من أبي داود عن زارع رضي الله عنه وكان في وفد عبد القيس

قال فجعلنا ابتداء من درواخلنا قبل بدلتني صلى الله عليه وسلم ورجله ثم قال وأما تقبيل الرجل خدوله الصغير وأخيه وقبلة غيره فله من أطرافهم نحو ما على وجه الشفقة والرحمة والطف ومحبة القرابة فسنة وصك ذلك قبلته ولد صدقه وغيره من صفات الأطفال على هذا الوجه وأما التقبيل بالشهوة فغيره بالاتفاق وسواء في ذلك الولد وغيره بل النظر إليه بالشفوة حرام اتفاقا على أقرب والأجنبي اه (قوله وبسن القيام فيه فمغضبة ظاهرة) أي أكراما أو رאו احترامه الأرياء وقوله من نحو صلاح بيان للفضيلة وقوله أو ولادة أي وبسن القيام لمن له ولادة كالأب وأم وقوله أو ولاية أي ولاية حكم كأمير وقاض (قوله معصية بصيانة) قال عرش راجع للصحيح اه والمراد بالصيانة العفة والعبد التوفيق وهو ما أمرو كل من ذكر ليس فيه صيانة بان كان طامعا أو ظالما فلا بسن له القيام (قوله أولين برجي خيره) أي وبسن القيام لمن يتوقضه قال السيد عمر البصري لعل المراد الأخير الذي كلفه حتى لا يتناقى الحديث المأواه وقوله أو يتخنى ثمرة أي يتخاف ثمرة لم يقبله (قوله ويحرم على الرجل أن يصالح) أي الحديث الحسن من أحسان يقتل الناس له فيما قبله بموافقة من الناس (قوله وبسن تقبيل الخ) أي لا يرى عن عائشة رضي الله عنها قالت قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في يدي فأتاه فترع الباب فقام إليه النبي صلى الله عليه وسلم فحرقه فاعتقه وقبلة قال الترمذي حديث حسن (قوله كشييت طامس) أي فهو سنة عندنا واختلاف أصحابنا في وجوبه فقال القاضي عبد الوهاب هو سنة ويجزئ كشييت واحد من الجماعة كمنهنا وقال ابن زين يلزم كل واحد منهم واختاره ابن العربي المالكي اه اذ كان (قوله بالغ) سيد كرم قاله (قوله جدد الله تعالى) فيد سيد كرم حرة ولابد أيضا أن لا يزيد على ثلاث وأن لا يكون بسبب الألفاسن التتميت (قوله ويرجك الله) أي أن التتميت يكون بمرجك الله أو ربك أو يرجك الله أو رجك الله (قوله وصغير ميز) معطوف على بالغ وهو مفهومه أي كشييت صغير ميز ولم يقصد في الحقيقة النهاية الصغير بكونه بمنزلة أول ما يرى عليه الشارح هو الظاهر لأن التتميت لا بسن إلا بعد الحمد وإذا كان غير مبرر فلا تصوره منه حد وقوله بفعل أصلحك الله أي أن التتميت الصغير يكون بمناصحه كما أصلحك الله أو أنشأ الله إنشاء صالحا أو بارك الله فسلك ولم يفرق النووي في الآذ كاربين ما شئت به الكبير والصغير (قوله فانه) أي التتميت سنة أي لمار وأما بغير رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله يحب العباس وبكره التناوب فاذا عطس أحدكم فوجد الله تعالى كان حقاً على كل مسلم سعه أن يقول له بركك الله وأما التناوب فافهم من الشيطان فاذا تناب أحدكم فليرده ما استطاع فإن أحدكم إذا تناب فخلت منه الشيطان قال العلماء والحكمة في ذلك أن العباس منه محمود وهو خفة الجسم التي تكون لقله الاخلاط وتخفيف الغذاء وهو أمر متبوع باله لانه ضعف الشهوة ويسهل الطاعة والتناوب بضد ذلك (قوله على الكفاية ان مع جماعة) أي العباس والحمد عقبه فالعمل بحقوق فاذا نحت واحد سقط الطلب عن السابقين لكن الأفضل أن يشتم كل واحد منهم بالبعدى المتقدم (قوله وسنة عن ان مع واحد) قال في الآذ كان كافرا جماعة فسمعهم بعضهم دون بعض فالتساراه شتمهم معمدون غير موحدى ابن العربي خلافا في تتميت الذي لم يسمع الحمد اذا مع تتميت صاحبه فقيل يشتمه لانه عرف عطاسه وجده بشتمت غيره وقيل لا لانه لم يسمعه اه (قوله اذا جدد الخ) أعاد لاجل بيان اشتراط العقوبة وبيان أن الحمد سنة عن العباس ولو قال أو لاجد الله عقب عطاسه بأن الخ ثم قال بعد قوله فانه سنة عن كالحمد للعباس فانه بسن الخ لسكان أنصر وأسبق وقوله عقب عطاسه لم يقصد به في الحقيقة والنهاية وشرح الرض والاذ كار فليراجع (قوله بان الخ) تصور العقوبة وقوله بينهما أي العباس والحمد وقوله فوق الخ أي مقدار

وبسن القيام لمن فيه فضيلة ظاهرة من نحو صلاح أو علم أو ولادة أو ولاية معصية بصيانة قال ابن عبد السلام أولين برجي خيره أو يتخنى ثمرة ولو كان كافرا خشي منه ضررا عظيما أن يعجب فيأمرهم وبسن تقبيل قادم من سفر ومعانقته للاتباع كشييت طامس بالغ أحد الله تعالى ويرجك الله أو رجك الله وصغير ميز الله بفعل أصلحك الله فانه سنة على الكفاية ان مع جماعة عن ان مع واحد اذا جدد الله العباس الميز عقب عطاسه بان لم يقتل بينهما فوق سكة تنقص أوى

فانه يسئله أن يقول
عقبه الحمد لله وأفضل
منه الحمد لله رب
العالمين وأفضل منه
الحمد لله على كل حال
وخرج بقول حمد الله
من لم يحمده عقبه
فلا يسن التشييت له
فإن شك قال يرحم
الله من حمده ويسن
تذكره الحمد وعند
قولي الطاس يشته
ثلاث ثم يدعو له
بالشفاء ويسريه
المصل ويحمد في
نفسه إن كان مشغولا
بفعل أو جماع
ويشترط رفع بكل
بحيث يسمعه صاحبه
ويسن للطاس
وضع شيء على وجهه
وخفض صوته
ما أمكنه واجابة
مشتمه بفعل يديكم
الله ويصل بالاسم
أو يفر الله لكم اللامر
به

فوق الخ فلفظ فوق صفة موصوف محذوف هو الفاعل أو لفظ فوق هي الفاعل لانها من الترويض
المشتركة (قوله فانه يسئله) أي للطاس عينا وقوله أن يقول عقبه أي الطاس وذلك لحديث إذا
عطس أحدكم فليحمد الله تعالى (قوله وأفضل منه) أي من الحمد لله الحمد لله رب العالمين وقوله
وأفضل منه أي من الحمد لله رب العالمين الحمد لله على كل حال وذلك لحديث من عطس أو نجي
فقال الحمد لله على كل حال رفع الله عنه سبعين داء أهونها الجذام * (قائمة) من قال بعد الطاس
عقب حمد الله اللهم ارفعني ما لا يكتفي وبنيا ما يوتي واحفظ على عقل ودين واكفي شر من يؤذي
أعطاء الله سؤاله أه يجزي (قوله من لم يحمده) أي أو قال لفظا آخر غير الحمد وقوله عقبه الأولى
استأنه لانه ليس داخل في المخرج بالحمد أو يقول وخرج بقول عقبه ما إذا لم يحمده عقبه (قوله فلا
يسن التشييت له) أي للطاس الذي لم يحمد الله تعالى عقبه (قوله فإن شك) أي شخص في أن
الطاس جد أولا (قوله قال) أي الشاك وقوله يرحم الله من حمده أي ولا يقول رجلك الله بالطاب
(قوله ويسن تذكره الحمد) أي يسن تذكره من طاس ولم يحمد الله تعالى الحمد لانه أعانه على
معروف ولسا روى من سبق الطاس بالحمد أمن من الشوص أي وجع الصرس والقوس أي وجع
الاذن والقوس وهو وجع البطن وتعلمها بعضهم فقال

من يبتدىء طاسا بالحمد يامن من * شوص ولوص وعلوص كذا ورذا

(قوله وعند قولي الطاس يشته ثلاث) أي لسا روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا عطس أحدكم فليتمتع بجليه ما ن زاد على ثلاث فهو تركوم ولا يشمت
بعد ثلاث قال النووي في الأذكار واختلف العلماء فيه أي في تركوم فقال ابن العربي المالكي
قيل يقال له في الثانية أنك تركوم وقيل يقال له في الثالثة قويل في الرابعة والأصح أنه في الثالثة قال
والصحيح فيه أنك لست بمن شمت بعد هذا لأن هذا الذي يكثر تركوم مرض لاخفة الطاس فإن قيل
فإذا كان مرضا فكان ينبغي أن يدعى له أو شمت لانه أحق بالداء من غيره فالجواب انه يستحب أن
يدعى له لئلا يكتن غير دواء الطاس للشرع بل دعا المسلم للسلام بالعاقبة والسلامة ونحو ذلك
ولا يكون من باب التشييت اه (قوله ويسريه) أي الحمد للمصل قال في الأذكار إذا عطس في صلاته
يستحب أن يقول الحمد لله وسبع نفسه هذا مذهبا ولا يصحاب مالك ثلاثة أقوال أحدها هذا
واختاره ابن العربي والثاني يحمد في نفسه والثالث قاله بعضنا لا يحمد جهر ولا في نفسه اه (قوله
ويحمد في نفسه الخ) أي يجزي القاطع الحمد في قلبه من غير أن تلتفت بهما إن كان الطاس مشغولا
بول ونحوه كقائه والتفسير للذكو وحصل الفرق بينهما بين الحمد سرا أو جاهلا ان معنى الحمد سرا
أن يتكلم بما يحب سبع نفسه ومعنى الحمد في نفسه سرا أو على قلبه من غير أن يتكلم به ويناب على
هذا الحمد وليس لنا ذكر يناب عليه من غير لفظ الا هذا كما تقدم أول الكتاب في آداب داخل الخلاء
(قوله ويشترط رفع) أي رفع الصوت وقوله بكل أي من الحمد والتشيت وقوله بحيث يسمعه صاحبه
أي بحيث يسمع أحدكم حال السر فالحمد يرفع صوته بالحمد بحيث يسمعه المسمت والمسمت يرفع صوته
بالتشيت بحيث يسمعه الحمد (قوله ويسن للطاس وضع شيء على وجهه وخفض صوته ما أمكنه)
أي لسا روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عطس وضع يده
أو يديه على فيه وخفض أو خفضها صوته وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إن الله عز وجل يكره الصوت بالتثاؤب والطاس وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التثاؤب أربع والعطسة الشديدة من الشيطان (قوله
واجابة مشتمه) أي ويسن للطاس أن يجيب مشتمه أي من قال له رجلك الله وقوله بفعل الخ متعلق
باجابة (قوله للامر به) الأولى بهاى واجابة المشتم وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم إذا عطس أحدكم

فليقل الحمد لله وليقل له أخوه أو صاحبه رجلك الله فاقال له رجلك الله فليقل يديك الله ويصلح
 بالك أي شائكم (قوله) وسن للتائب (الخ) أي للمحدث لما تقدم (قوله) وسن (الخ) أي وسن له
 ستره عند التائب لما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إذا تاب أحدكم فليسك يده على فخذ الشيطان يدخل وقوله ولوقى الصلاة أي ولو كان
 التائب في الصلاة ولا ينافيه ما تقدم في باب الصلاة من أنه يكره للصلي وضع يده على فخذ الله إذا لم
 تكن حاجة كالنائب وشبهه وقوله بيده اليسرى متعلق بستر (قوله) وسن أخاية الداعي أي
 المتداعي له وقوله بليك أي بان يقول له بليك فقط أوليك وسعدك وسن أيضا أن يرحب بالقدام
 عليه بان يقول له مرحبا وأن يدعو لمن أحسن إليه بان يقول برك الله خيرا أو حفظك الله أو نحوهما
 للأخبار المشهورة بذلك (قوله) والمجاهد فرض كفاية (الخ) شرع في بيان شروط المجاهد الذي هو
 فرض كفاية أما الذي هو فرض عين فلا يشترط فيه هذه الشروط كما سذكره (قوله) على كل مسلم
 أي فلا جهاد على كافر ولزم بالقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار خاطب
 به المؤمنين دون غيرهم ولأن الذي يغايبه الجزية لا يندب عنه لا ليلب عنا (قوله) مكلف أي بالغ
 عاقل (ولو حكى فدخل السكران المتعدي فلا جهاد على صبي لأن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابن عمر
 يوم أحد وكان إذ ذاك ابن أربع عشرة سنة وأحازه يوم الخندق وكان إذ ذاك ابن خمس عشرة سنة ولا
 على مجنون لقوله تعالى ليس على الضعفاء إلا سنة فليس لهم الممانين لضعف عقولهم وقيل الصبيان
 لضعف أيديهم (قوله) لرفع القلم عن غيرهما أي عن غير البالغ والعاقل (قوله) ذكر أي واضح
 الذكورة ولا جهاد على امرأة أو خنثى مشكل لضعفهما غالبا ولقوله تعالى يا أيها النبي جرح المؤمنين
 على القتال ولقد المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء غير البيهقي وغيره من عاتية رضي الله عنها
 قتلت بأمر رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحجج والعمر وتوجه الحج جهادا لكونه
 مشغلا عن محاربة النفس والتعب والمشقة (قوله) لضعف المرأة عنه أي من الجهاد ومثلها الخنثى
 (قوله) أي كنه (قوله) فلا يجب على ذي رق أي ذكر إذا كان أوتى وقوله ولو لم يكن أي أو مديرا
 (قوله) وإن أذن له سيده أي فلا يجب عليه ولو أمر مفعلا يجب عليه امتثال أمره لأن المجاهد ليس من
 الاحتكام المستحق للسيد فإن الملك لا يقتضي التعرض للهلاك نعم للسيد استعجاب غير المكاتب
 معه في الجهاد للخدمة (قوله) لضعف أي ذي رق أي أو لقوله تعالى وتجاهد في سبيل الله
 بأموالكم وأنفسكم ولا مال للفریق ولا نفس له يملكها فلم يشمله الخطاب (قوله) مستطيع أي الجهاد
 بأن يكون مجتهدا واحدا ما يكفيه ذهابا وإيابا بأضلاع مؤمنة من تلزمه مؤنته كذلك والمأصل
 الاستطاعة المعتبر في الحج معتبرة هنا ما ملأ أمن الطريق فليس معتبرا هنا ما اعتبر في الحج فلو كان
 الطريق مخوفا من كذا أو لصوص مسلمين لا يمتنع الجهاد لأن مبتدئ على ارتكاب المخاوف فصحت فيه
 ما لا يحتفل في الحج (قوله) أي المستطيع وقوله سلاح أي يصلح لقتال العدو (قوله) فلا يجب أي
 المجاهد على غير مستطيع وذلك لقوله تعالى ليس على الأعرج جرح ولا على الأعرج جرح ولا على
 المريض جرح (قوله) كاطع أي لا يدين أو أوال جليل أو واحدة منهما (قوله) وقاد معظم أصابع
 يده أي أو أشل معظمها وإنما يجب الجهاد مع ذلك لأن المقصود منه البطش والتكابة وهو
 مفقود فيها وتخرج معظم فقد الألف ونقوله أصابع يده فمقدم معظم أصابع رجله فلا ترفها
 لا مكان البطش والتكابة بذلك (قوله) ومن به عرج بين أي ولوقى رجل واحد وتخرج بالين
 لعرج اليسر الذي لا يمنع المشي فإنه لا يؤثر (قوله) أو مرض تعظم مشقته أي بان كان يتعنه من
 الركون والقتال الأبعث فسيدي يجب أن لا يحتتمل عادة كحصى مطبقة بخلاف المرض الذي لا يتعنه
 عن ذلك كصداع خفيف ووجع ضرس وحصى خفيفة فإنه لا يؤثر (قوله) وكادام مؤن أي لنفسه

وسن للتائب ود
 التائب طاقته وستر
 فيه ولوقى الصلاة
 بيده اليسرى وسن
 أخاية الداعي بليك
 والمجاهد فرض كفاية
 (على) كل مسلم
 (مكلف) أي بالغ
 عاقل لرفع القلم عن
 غيرهما (ذكر)
 لضعف المرأة عنه
 غالبا (س) فلا يجب
 على ذي رق ولو لم يكن
 ومبعض وإن أذن له
 سيده لضعفه
 (مستطيع) له سلاح
 فلا يجب على غير
 مستطيع قطع
 وأعلى وقاد معظم
 أصابع يده ومن به
 عرج بين أو مرض
 تعظم مشقته وكادام
 مؤن وركوب في سفر
 قصر

من تأزمه مؤنة
كافي الخ ولا على من
ليس له سلاح لان
عادم ذلك لا نصرة به
(وحرم) على مدني
موسر عليه دين حاله
يوكل من يعق عنه
من ماله الحاضر
(سفر) الجهاد وغيره
وان قصر وان لم يكن
مخوفاً او كان للطلب
علم ربا له لحق الغير
ومن ثم جاز في مسلم
القتل في سبيل الله
يكفر كل شيء الا الدين
(بلا ان فرم) أو
نظن رضد وهو من
أهل الاذن ولو كان
الغريم ذمياً او كان
بالدين دهن وثيق أو
كفيل موسر قال
الاسنوي في المهمات
ان سكوت رب الدين
ليس بكاف في جواز
السفر معتقداً في ذلك
على ما فهم من كلام
الشعبي هنا وقال
ابن الزقعة والقاضي
أبو الطيب والبتديهي
والقزويني لابد في
الحرمه من التصريح
بالمعوقه والقاضي
ابراهيم ابن غلبه
ولا يحرم السفر بل ولا
يمنع منه ان كان
معسراً او كان الدين
مؤجلاً وان قرب
حاله بشرط وصوله

وقوله وركوب أي وكما دمركوب حاساً أو ضرباً وقوله في سفر قصر قصد في الركوب فهو ليس
بشرط الا ان كان السفر سفر قصر فان كان دونه لم يشترط ان كان قادر على المشي والا اشترط (قوله
فاصل ذلك) فتل ذلك من قوله مؤنة وقوله وركوب واسم الاشارة بوجوبه أيضاً والمعنى وكما دم
المؤمن والركوب الفاضل من مؤنة من تأزمه مؤنة وذلك صادق بان لا يوجد أصلاً أو جداً
لكن غير فاضل من ذلك لان الثاني لما خذ من عدم يصح تسليط على القيد والقيود معاً أو على
القيود فقط (قوله ولا على من ليس له سلاح) أي ولا يحبس الجهاد على من ليس عنده سلاح وقوله لان
عادم ذلك الخ علمه لعدم وجوبه على من ليس عنده سلاح أي وانما لم يحبس لان عدم السلاح لا يحصل
به النصر على العدو (قوله وحرم على مدني) أي ولو للدرا (قوله موسر) أي بان كان عنده أزيد مما
يبيح للقتل فيما ظهر ويحق بالدين عليه وقوله عليه أي الموسر وقوله دين حاله سيد كرم عزه
(قوله يوكل الخ) أي فان يوكل من يؤدبه عنه من ماله الحاضر فلا يزعم السفر لكن بشرط ان ثبت
الو كالة ويعلم الدائن بالو كيل (قوله سفر) فاصل حرم وقوله الجهاد متعلق سفر (قوله وغيره) أي وغير
الجهاد كسج ونجارة (قوله وان قصر) أي السفر قال في التفتة نظير ضبط القصر هنا ضبط مونه
في التنقل على الدابة وهو ميل أو نحوه وحينئذ فليتبين ان ذلك فان التسهيل بقوله كثيراً اه (قوله
وان لم يكن مخوفاً) غايه في الحرمة أي يحرم السفر وان لم يكن مخوفاً بان كان آمناً (قوله أو كان للطلب
علم) غايه ثانية أي يحرم وان كان لاجل طلب العلم ولا حاجة لهذه الغايه لان ادراج طلب العلم في قوله أو
غيره (قوله ربا له لحق الغير) علمه الحرمة أي وانما حرم السفر ربا له وقحظاً وتقديماً للدين الذي هو
حق الغير وقال في شرح التمس تقديم الغرض المعين على غيره اه (قوله ومن ثم الخ) أي ومن أجل ربا له
حق الغير ورد في صحيح مسلم القتل في سبيل الله بكفر كل شيء الا الدين أي فلا يكره له كونه حق الغير
(قوله بلا ان غريم) أي دائن والمبار والمهر ومرتعلق بحرم أو بسفر أي فان كان بآذنه فلا يحرم رضاه
بأسقاط حقه قال في الثباة والحققة نعم لا تعرض للشهاده قبل يقف وسط الصف أو ما شئتة خفتا
للدين اه (قوله وهو من أهل الاذن) أي والحال ان ذلك الغريم من أهل الاذن أي والاضمان كان
مكافاً وشيذاً فلا يمكن من أهل الاذن حرم السفر مطلقاً ولو اذن ولا يجوز له ان يافئ في السفر ولو
أنفد فأنه لا يخلف لا معتد به (قوله ولو كان الغريم ذمياً الخ) غايه في حرمة السفر بلاذن أي يحرم السفر بلا
اذن الغريم ولو كان ذلك الغريم ذمياً او كان دهن وثيق في الدين أو ضامن موسر (قوله قال الاسنوي
الخ) حاصل ما استفيد من نقل ما ذكر أن بعضهم اشترط لجواز السفر بالاذن ان يكون ذلك الاذن
لقتل أو ان السكوت غير كاف وبعضهم لم يشترط ذلك وقال متى لم يحصل منع بالقتل جاز السفر مطلقاً
سواء حصل اذن بالقتل أو لا (قوله معتقداً) حال من فاعل قال وقوله في ذلك أي في ان السكوت ليس
بكاف وقوله على ما فهمم البناء للمجهول وقوله هنا أي في باب الجهاد (قوله والبند نهى) بناء مفتوحة
فدون ساكنة فidal متقو حة فتون مكسورة (قوله والقزويني) بقاف مفتوحة وزاي ساكنة
(قوله لا يفي الحرمة) أي حرمة السفر (قوله من التصريح بالمنع) أي منع الغريم السفر (قوله
ونقله) أي نقل ما قاله هؤلاء من أنه لا بمن التصريح (قوله ان كان معسراً) مفهوم قوله موسر
(قوله أو كان الدين مؤجلاً) أي ولا يحرم السفر بل ولا يمنع منه ان كان الدين مؤجلاً انه لا مطالبة
للمقتضه الا ان تعلم الخروج مع عيب السببه عند حلوله وقوله وان قرب حله غايه لعدم الحرمة
وقوله بشرط الخ تنبيه للغايه وقوله لا يحل فيه القصر أي لمكان يحل له السفر القصر كما جاز
السور والعمران وقوله وهو مؤجل أي والحال ان الدين باق على تأجيله فان حل قبل وصوله لم يحل
له التصريح بحرم السفر ومنع منه لانه حينئذ في البلد (قوله وحرم السفر لجهاد الخ) السفر ليس
بقيده بالنسبة للجهاد لا يحرم الجهاد بلاذن من الاصل مطلقاً سواء وجد سفر أم لا وذلك لان بزه

فرض عين ولقوله صلى الله عليه وسلم لمن استأذنه في الجهاد وقد أخبر بها ما إلى والد ابنه فقبها
 فجاهد وصحح الآلة قال ثم قال انطلق فما كرمها فان الحسنة تحت رجلها (قوله بلاذن أصل)
 متعلق بحرم أو بالسفر (قوله مسلم) خرج الكافر فلا يحرم الجهاد بلاذنه فلا يجب استئذنه
 لانها منه جملة فليست بمن كان عدوا للقاتلين (قوله أبو أمامة) بدل من أصل (قوله وان عليا) أي
 الأب والأم وكان القياس وان علوا بالاولاؤه وأوى يقال علوا علوا ثم رأيت ان علناه بالواو والياء
 فيقال في مضارعه يعلو ويعلو وعليه فما هنا على إحدى اللغتين اه عش زيادة (قوله ولو اذن
 من هو اقرب بمنه) غايته في حرمة السفر بلاذن أي يحرم السفر بلاذن من أحد الأصول وان اذنه
 أصل اقرب بمن المانع كان منعه جده واذنه أبوه (قوله وكذا يحرم الحج) أي كانه يحرم السفر
 للجهاد وج التلوع بلاذن أصل يحرم السفر للقتال بلاذنه وقوله لم تغلب فيه السلامة متظاهرا منه
 قيد حتى في السفر للتصير وعبارة الفسخ صريح في كونه قيدا في الطول أما التصير فهو مطلقا
 ونصها تنبيه سكت المصنف عن حكم السفر المباح كالتي تارة توحكمه انه ان كان قصيرا فلا يمنع منه
 بحال وان كان طويلا فان غلب الخوف فكالجهاد والا حازل الصحيح بالاستئذان والولد الكافر في
 هذه الاسفار كالسفر ما عدا الجهاد كما اه (قوله لا سفر لتعلم فرض) قال في النهاية ومنه كل واجب
 عيني وان كان وقته متسعا لكن يقصمه منعها من خروج حجة الاسلام قبل خروج قافلة أهل
 بلده أي وقته عادة أو أرادو لمعلم غايته بالوجوب إلى الآن اه (قوله ولو كفاية) أي ولو كان
 الفرض كفاية من علم شرعي كطلب حجة القنوي أو أنه كطلب نحو أو مصرف أو مطلق (قوله
 فلا يحرم) أي السفر لما ذكر لكن بشرط ان يكون أمنا أو قبل خطره ولم يجد يبلده من يصلح
 لكل ما يريد أو رجا بقرينة زيادة فراغ أو ارشادا ستاذن ان يكون وشيئا وان لا يكون أمر دجيلا
 الا ان يكون معه محرم يأمن على نفسه وقوله عليه أي الفرع وقوله وان ياذن أصله غايته في عدم
 الحرمة (قوله وان دخلوا الحج) المناسب تقدم هذا على قوله وحرم سفر الحج لا مبرر بقوله والجهاد
 فرض كفاية وذكره في المنهج مفهوم فيذكر كره لقوله الجهاد فرض كفاية وذلك التقيد بقوله
 والكفار ببلادهم وكان الأولى للشارح ان يذكر التقيد المذكور بعد قوله والجهاد فرض كفاية
 وقبل قوله على كل مكلف الحج كاصح في المنهج وكما صنع هو نفسه أول البلبا نظره ثمة ان الدخول
 ليس بقيد فله ما لو صار بينهم وبين البلد دون مسافة القصر وقوله بلدة مثل البلدة القرية وقوله
 لنا أي المسلمين ومثل كونها لنا كونها للجميع ولو زاد الشارح لفظة مثلا بعد قوله بلدة وقوله لنا
 لكان أولى (قوله تعين الحج) جواب ان وقوله على أهلها أي البلدة التي لنا وللجميع (قوله أي
 تعين الحج) تفسير مراد تعين الجهاد (قوله الدفع بما أمكنهم) أي بأي شيء استطاعوا ولو بجارية أو
 عصا (قوله وللدفع مرتب ان الحج) التقصد من هذا بيان كيفية الدفع وان فيها تنجيلا (قوله ان
 يحفل الحال اجتماعهم) أي يمكن اجتماعهم بان لم يجمع عليهم العدو وقوله وتاهبهم لصر بأي
 استعدادهم له (قوله فوجب الدفع) الفاء للتفريع والأولى التحصير بالمضارع أي فني هذه المرتبة
 يجب الدفع مطلقة من غير تقييد بشئ وقوله على كل منهم أي على كل واحد واحد من أهل البلد
 وعن دون مسافة القصر وقوله بما يقدر عليه متعلق بالدفع الواجب عليه (قوله حتى على الحج) أي
 يجب الدفع حتى على من لا يلزمه الجهاد (قوله نحو حقير الحج) تمثيل بقول لا يلزمه الجهاد (قوله بلاذن
 عن مر) أي من الأصل ووب الدين والسيد أي والزوج وان لم يتقدم له ذكر (قوله ويستقر ذلك)
 أي عدم وجود الاذن في هؤلاء وقوله لهذا الخطب العظيم أي لهذا الامر العظيم الذي هو دخول
 الكفار في بلاد المسلمين وقوله الذي لا سبيل لاهماله أي تركه أي هذا الخطب (قوله وتاينيهما) أي
 تائيه المرتبتين ان يقصاهم الكفار أي يهجموا عليهم ويحيطوا بهم (قوله ولا يتسكنون) أي

بلاذن (أصل)
 مسلم أبوامر وان
 طيلوا وان من هو
 اقرب منه وكذا
 يحرم بلاذن أصل
 سفر لم تغلب فيه
 السلامة للقتال
 (لا) سفر (لتعلم)
 فرض ولو كفاية
 كطلب المصروف
 القنوي فلا يحرم طيه
 وان ياذن أصله (وان)
 دخول أي الكفار
 (بلد) تاسين
 الجهاد (على أهلها)
 أي يتعين على أهلها
 الدفع بما أمكنهم
 وللدفع مرتبان
 احدهما ان يحفل
 الحال اجتماعهم
 وتاهبهم لصر
 فوجب الدفع على كل
 منهم بما يقدر عليه
 حتى على من لا يلزمه
 الجهاد نحو حقير وولد
 ومدن وعبد وامرأة
 فيها قوت بلاذن عن
 مرو يغفر ذلك لهذا
 الخطب العظيم الذي
 لا سبيل لاهماله
 وتاينيهما ان يقصاهم
 الكفار ولا يتسكنون
 من اجتماع وتاهب

كفار أو يعلم أنه يقتل
 أن أخذه عليه أن
 يدفع عن نفسه بما
 أمكن وإن كان من
 لاجهاد عليه لامتناع
 الاستسلام للكافر
 * (فروع) * وإذا لم
 يمكن تاهب لقتال
 وجوز أسر أو قتله
 قتال واستسلام إن
 علم أنه ان امتنع منه
 قتل وأمنت المرأة
 فاحتة أن أخذت
 والاعتين الجهاد فن
 علم أو نزل أنه ان أخذ
 قتل عننا امتنع عليه
 الاستسلام كإرنا
 ولو أسروا مسلما يجب
 التهوض بهم فوراً على
 كل قادر لخلاصه إن
 دعى ولو قال لكافر
 أطلق أسيرك وعلى
 كذا فأطلقه لزمه
 ولا يرجع به على
 الأسير الآن أدله
 في مفادته فيرجع
 عليه وإن لم يشترط له
 الرجوع (و) تعين
 على (من دون مسافة
 قصر منها) أي من
 البلدة التي دخلوها
 فيها وإن كان في
 أهلها كناية لا يهزم في
 حكمهم وكذا من
 كان على مسافة
 القصر إن لم يكف
 أهلها ومن يلزم
 فيصير فرض من في
 حق من قرب فرض كفاية في حق من بعد أي وهم من على مسافة القصر ولا يظهر
 تفرع هذا على ما قبله إلا لو زاد بعد قوله وكذا على من كان على مسافة القصر بقدر الكفاية فيهم
 منه حيثئذ لا يلزم جميعهم الخروج بل يكفي في سقوط المخرج عنهم خروج قوم منهم فهم كفاية
 ولعل في كلامه سقما من التامع وهو ما ذكر (قوله) ومن على من هو من أهل فرض الجهاد) خرج
 من هوليس من أهله كرىض وأما فلا مفعليه بأصنافه وقوله أنصرف عن صف خرج بهما لا

غلب على غلبته أنه إذا
ثبت قتل لعدوه صلى
الله عليه وسلم
الفرار من الزحف
من السبع الموبات
ولو ذهب سلاحه
وأمكن الرمي بالحجارة
لم يجزئه الانصراف
على تناقض فيه
وزم بعضهم بأنه إذا
غلب ظن الهلاك بالثبات
من غير نكايه فهم
وجوب الفرار (أخلم
يزيدوا) أي الكفار
(على مثلين) الآية
وحكمه وجوب مصارعة
الضعف أن المسلم يقاتل
على إحدى الحسينين
الشهادة والقصور
بالفتنة مع الأبر
والكفار يقاتل على
الفوز بالدين فقط أما
إذا زادوا على المثلين
كثتين وواحد هن
مائة فيجوز الانصراف
مطلقاً ورم جمع
مجهدون الانصراف
مطلقاً إذا بلغ المسلمون
اثني عشر الفاطرين
يغلب اثني عشر ألفاً
من قلة وبه خصت
الآية ويجاب بأن
المراد من الحديث أن
الغالب على هذا
العدد الظفر فلا
تعرض فيه لحزمة
فرار ولا لعدوهم كما هو

التي مسلم مشر كين فانه يجوز انصرافه عنهم ما وان طلبهم ما ولم يطلبه (قوله بعد التلاقي) أي تلاقى
الضعف فإن كان غلبه فلا يحرم (قوله وان غلب على غلبته الخ) غلبة في الحرمه أي يحرم الانصراف
وان غلب على غلبته انما ثابت في الضعف قتل وكسبهم على قول الضعفة وان غلب على غلبته الى آخره
ما نصه الأفعيا باقي قرياعن بعضهم اه وقوله الأفعيا باقي الخ سيد كرم المؤلف انصافه وقوله وزم
بعضهم الخ (قوله بعد الخ) أي ولقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا انكفوا عن الذين كفروا واذا حلفوا
توليهم الأعداء وقوله الفرار من الزحف أي الفرار من الصف لا جمل زحف الدفاد الى جهة صف
المسلمين وقوله من السبع الموبات أي للمهلكات وقد تقدم بيانها في غير مرة (قوله ولو ذهب سلاحه
الخ) مثله ما لو مات مركوبه وأمكنه الجهاد واجلها يمنع عليه الانصراف (قوله على تناقض فيه)
أي على تناقض في عدم جواز الانصراف وقع في كلامهم (قوله وزم بعضهم بأنه) أي الحال والثاني
وقوله اذا غلب ظن الهلاك بالثبات أي بنبأه في الصف وقوله من غير نكايه فهم أي من غير أن
يحصل منه نكايه أي قتل وانجنا في الكفارة قال في المصباح نكيت في العمدوا نكيت والاسم
النكايه اذا قتلت وأنتجت اه بخلاف وقوله وجب الفرار أي لقوله تعالى ولا تقوا ما يدعيكم الى التهلكة
(قوله إذا لم يزيدوا الخ) متعلق بحرم أي حرم الانصراف إذا لم يزيدوا على مثلين وبما عدا ذلك فهو
قانونهم اه وقال في شرحه وان زادوا على مثلين كآية أو ما عمن مائتين وواحد ضعفاهم قال
وخرج ما إذا لم تقاومهم وان لم يزيدوا على مثلين فيجوز الانصراف كآية ضعفاهم مائتين والواحد
أقويه اه وهي أولى لان العبد بالقاومة لا بالعهد ولا يتناقض ذلك الآية بقاها منظر فيها المعنى وهو
القاومة المأخوذة من قوله صار توبة عبارة الضعفة وانما راعى العدد عند تناقض الأوصاف ومن ثم لم
يخص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه ولا راكبوا من بل الضابط كما قاله الزركشي كاللغتين ان
يكون في المسلمين من القوة ما يغلب على الثلث أنهم يقاومون الزائد على مثلهم ويرجون الظفر بهم أو
من الضعف ما لا يقاومهم اه (قوله الآية) هي قوله تعالى الا ان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم
ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين باذن الله والله مع
الصابرين وهي خبر بمعنى الامر أي تنصير مائة لمائتين (قوله وحكمة الخ) أي الحكمة في كوننا
ما مودرن بالصبر على مقاتلة ضعفنا من الكفار ان المسلمين يقاتلون على إحدى الحسينين اما الفوز
بالشهادة ان قتلوا واما الفوز والظفر بالفتنة مع حصول الأبر ان لم يقتلوا واما الكفار فائتوا يقاتلون
على الفوز والظفر بالدنيا فقط فكان الحاصل للمسلمين بسبب الجهاد ضعف ما هو حاصل للكفار
فوجب عليهم ان يصبروا على ملاقاته ضعفهم من الكفار (قوله اما إذا زادوا الخ) مفهوم قوله اذا
لم يزيدوا على مثلين او قوله كائنين وواحد من مائة قد علمت ان العبد بالقاومة وعلمها لا بالعدد
فلا تغفل (قوله فيجوز الانصراف) أي عن الصف وقوله مطلقاً أي غلب على الثلث الهلاك ام
لا يقولوا اثني عشر ألفاً لا (قوله ورم جمع مجهودون الانصراف مطلقاً) أي إذا زادوا على مثلين لا ام
وقوله اذا بلغ الخ في الحرمه (قوله خبر الخ) علمه الحرمه وقوله ان يغلبوا بالناظر للعدو وثابت
فاعله ما بعده وقوله من قلة متعلق به أي لمن يغلب جيش جيشنا بلغ اثني عشر ألفاً من أجل قلة بل هو
إذا بلغ هذا المقدار فهو كثير ولا مدغفيلاً فيهم الخبر حيث نلناه لا يجوز الانصراف لانهم كثر (قوله
وبه خصت الآية) أي وبهذا الخبر خصت الآية السابقة المتضمنة ان المسلمين انما يقاتلون
الضعف ولو زادوا على اثني عشر ألفاً يقال ان حصل ذلك علم يبلغ المسلمون هذا المقدار فان بلغوه
قاتلوا مطلقاً ولو زاد الكفار على ضعفهم (قوله ان الغالب على هذا العدد) أي الذي في الحديث
وقوله الظفر أي بالاعداء ولو زاد الكفار على ضعفهم (قوله فلا تعرض فيه) أي في الحديث وهذا
هو محط الجواب (قوله كما هو) أي كون المراد منه ما ذكره واضح (قوله وانما يحرم الانصراف)

واضح وانما يحرم الانصراف ان قاتلوا منهم

الامتنع من القتال أو
 مقبره الى فئة مستفيد
 بها على السلو ولو
 بعيد (ورق ذراري
 كفار) وعبيدهم
 ولومسلمين كاملين
 (باسر) كما يرق حري
 معهود الحري بالقتل
 أي يصرون بنفس
 الاسر أرقاء لنا
 ويكونون كسائر
 أموال النعمه ودخل
 في الذراري الصبيان
 والمجانين والنسوان
 ولاحدان وطى غانم
 أوأوبه أو سيدة أمة في
 النعمة ولو قبل
 اختيار العلك لأن
 فيها شبهة ملك
 ويعزدها بالقتل
 لأجاهل به أن عزز
 لقرب اسلامه أو بعد
 محله من العلاء
 (فرع) يحكم
 بالسلام غير بالغ
 ظاهرا وباطنا أما
 تتعالى السالى المسلم ولو
 شاركه كافر في سبيته

أما د لاجل الاستئناس بهله والأفهوم صرح به فيما قبل ولو قال وحمل حومة الانصراف اذ لم يكن
 مقرف الخ لكان أولى وأخصر وقوله ان قامناهم للناسب لعبارة ان يقول ان لم يردوا على مثلنا
 (قوله الامتنع من القتال الخ) استقام من عموم الاحوال أي يحرم انصراف المسلم عن الصف في جميع
 الاحوال الا في حالة كونه مقرفا للقتال أي ما تلا من محله ومتقلا عنه لاجل مصلحة القتال بان كان
 قصده الانتقال لمكان أرغم من مكانه أو أصوب منه ليكن من العدو أو في حالة كونه مقبزا أي
 ذاهبا الى فئة من المسلمين يستفيد بها أي يستنصر بها على العدو فلا يحرم (قوله ولو بعيد) أي
 ولو كانت الفئة التي قصدها بعيدة (قوله ورق الخ) شروعا في بيان ما يفعل بالاسرى وقوله ذراري
 جمع خذرية وهم الصغار قال في المصباح الذرية فعلية من الدروهم الصغار وتجمع على ذريات وقد
 تجمع على ذراري وقد أطلقت الذرية على الآباء أيضا اه (قوله وعبيدهم) أي وورق عبيدهم
 قال في شرح التمهيد والمراد ورق العبيد اسراؤه لا تجديده اه وقيل ان الرق الذي فهم من ول بالاسر
 ويختلف ورق آخر لنا ومثلهم المعوض بالنسبة لبعضهم الرقيق ويأتي في بعضهم الحر التفسير بين المن
 والنداء والاسرافاق لا القتل تفصيل الحق الدم وقوله ولو مسلمين غايبه ورق العبيد أي ورق عبيدهم
 ولو كانوا مسلمين كاملين (قوله باسر) متعلق بسرق والمراد به الاستيلاء والقتل (قوله كما يرق
 حري معهود الحري بالقتل) الكلف للتظرف في كون الحري اذا قهر حريسا آخر اسرقه قبل ذلك
 (قوله أي يصرون الخ) تفسيره ادلارفاق الذراري والعبيد بالاسر (قوله ويكونون) أي الذين
 اسرقوا بالاسر وقوله كسائر أموال النعمة أي ففوضون الخمس لاهله والباقي للغانم لانه صلى الله
 عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال (قوله ودخل في الذراري الخ) في دخول المجانين
 والنسوان البالغين نظر الآن بأن يكون على سبيل المازان راديا لذراري كل من ينتمي للكفر وعن
 تحب مؤتمته عليهم (قوله ولاحد) أي لازم (قوله أن وطى غانم) أي واحد من الغانم (قوله
 أوأوبه) أي أوأوبه الغانم وقوله أو سيدة أي سيدة الغانم وقوله أمة مقبول وطى (قوله في النعمة) الحار
 والمحر وصفة لأمة أي أمة كاتبة في النعمة التي غفها المسلمون (قوله ولو قبل اختيار العلك) غائبة
 لعينها الحدأي لأحد ولو قبل ان تدخل في ملكه والدخول فيه يكون باختيار العلك بان يقول
 اخترت نصيبى ذلك لان الملك في النعمة انما يحصل بعد اختيار كل العلك لتخصيه (قوله لان فيها
 شبهة ملك) حله لعدم الهداي وانما لم يجد بوطه أمة النعمة لان فيها شبهة الملك (قوله ويعزدها
 بالقتل) أي يعزدها بالامام بما رآه أي يلزمه المهر للشبهة كوطه الأب حار به انته فان أحبلها لم
 يثبت الاستيلاء وان كان مومرا لعدم الملك لزمه ادراش الولادة لحصة غيره كذا في شرح الروض
 (قوله لأجاهل به) أي لا يعزدها بالقتل بالقتل لكن بشرط أن يكون معذورا بان قرب الخ (قوله
 فرع) الخ لما ذكر ان ذراري الكفار سترقون بالاسر فرع على ذلك انه يحكم عليهم بالاسلام تعام
 للمسلمين الذين أسروهم وذلك ضمن ذلك تبعيتهم فيه أيضا لاحد الاصول (قوله يحكم بالسلام غير
 بالغ) أي ذكرنا كان أو أنى أو خفى أو الجنون البالغ كالصغير سواء بلغ مجنونا أو بلغ عاقلانا جن على
 الأصم (قوله ظاهرا وباطنا) وقد يحكم عليه بالاسلام بظاهر فقط كما لو وجد لقيط في دار الاسلام
 أو في دار كفار وفيها مسلم فإنه يحكم عليه به تبعا للاداء والفرق بين من يحكم عليه بالاسلام بظاهر
 وباطنا وبين من يحكم عليه به بظاهر فقط أنه في الاول ولو وصف الكفر بعد بلوغه يصير مرتدا
 فيستتاب فان تاب ترك والاقتل وفي الثاني يشين انه كافر أصلي وليس مرتدا (قوله أما تبعا للسالى
 المسلم) أي ولو كان غير مكلف بشرط ان تبعته له ان يكون منفردا عن أبوه بحيث لا يكون
 معه أحدهما في جنس وأحد غنمة واحدة فان لم يكن كذلك فلا يتبع السالى بل يتبع أحد
 أبوه لان تبعية الأصل أقوى من تبعية الفرع (قوله ولو شاركه كافر) أي يحكم عليه بالاسلام

تعالى الساسى المسلم ولو شاركة فى السى كافر تغلبها الجانب المسلم (قوله) وأما متعلا أحد أصوله (أى من جهة الأب والأول) وأن لم يكونوا ورثين وأن به سوا فان قيل إطلاق ذلك يقتضى الحكم على جميع الأطفال بالإسلام باسمهم أجمعهم عليه الصلاة والسلام أوجب بان الكلام فى جدي نسب إليه بحيث يعرف به (قوله) وإن كان أسلامه قبل علوقه (أى يحكم عليه بالإسلام تبعاً وإن كان أسلام أحد أصوله قبل علوقه أى قبل أن تعلق به أمه أى تحمل وفيه أنه لا معنى لهذه العبارة ذلك لأنه إن أسلم أحد أصوله قبل العلوق أو بعده فقد انعقد الحمل مسلماً بالإجماع ولا يقال إنه حكم بالإسلام فيه تبعاً وإن أسلم بعد العلوق فالحكم بالإسلام يكون على الحمل لأعلى الصبي كما صرح به الباقى وروى وعبارته ومثل الصبي الحمل فى أسلامه بالإسلام أحد أوجه أو أحد أصوله وهو وقتك أن تحمل به أمه فى حال كقرأه وبسائر أصوله ثم أسلم أحد أوجه أو أحد أصوله قبل انقضاء أو بعده وقبل تمييزه أو بعده وقبل بلوغه أمالو كان أحد أوجه أو أحد أصوله مسلمات وقت علوقه فقد انعقد مسلماً بالإجماع ولا يضر ما بطرأ بعده ذلك من ردة أحد أوجه أو أحد أصوله اهـ (تنبيه) خرج بقوله تبعاً فى الصورتين أسلامه استقلالاً كان نطق بالشهادتين فلا يعتمد مودك لأن نقطة بالشهادتين أما خبر أو إنشاء فان كان خبراً فخبره غير مقبول وإن كان إنشاء فهو كقوله وهى باطلة وأما أسلام سيدنا على رضى الله عنه فقد اختلف فى وقته فقيل أنه كان بالغاً حين أسلم كقوله القاضى أبو الطيب عن الإمام وقيل أنه أسلم قبل بلوغه وعليه الأكثر وأجاب عنه البيهقي بان الأحكام إنما صارت معلقة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي وهو الصحيح (قوله) فلأقرأ أحدهما (أى المحكوم عليه بالإسلام تعال الساسى) والمحكوم عليه به تبعاً لأحد الأصول وقوله فهو مردن من الآن أى من وقت إقراره بالكفر لا كقرأ كافر أصلى وخشيد يستتاب فان تاب تركه لا يقتل كما ر (قوله) ولهم أو أمير (أى أمير جيش (قوله) خيار فى أسير كامل) أى من الكفار الأصليين أما إذا كان من المرتدين فلا خيار فيه بل يطالبه الإمام أو الأمير بالإسلام فقط (قوله) يلوغ الخ) متعلق بكامل أى أن كاله يكون يلوغ وعقل وذ كورة وهو يقتل فلم يكمل بمادة كرهان كان صبيلاً ومجنوناً أو نقي أو غني أو رقيقاً فلا خيار فيه بل يسرق بغير دالاس فقط كما ر (قوله) بين أربع خصال) متعلق بخيار أى هو غير بين أربع خصال وهذا بالنسبة لغیر البعض إمامهم فيقتصر فهم الإمام بين ثلاثة أشياء فقط كما ر (قوله) من قتل الخ) بيان للاربع الخصال ثم إن محل القتل إذا كان فيه أحد أصوله كالأخوات وأعراس المسلمين وإظهار وقتهم وقوله بضرب الرقعة لا غير أى لا يفرق ولا يفرق ولا بغير ذلك من أنواع القتل (قوله) ومن عليه) أى إتمام عليه وهو معطوف على قتل وقوله بقطعة سيده متعلق بمن أى من عليه يقتله سيده بغيره وإطلاقه من الأسر من غير مقابل وقيل ذلك الإمام إذا كان فيه إظهاره من المسلمين (قوله) وفداءه) معطوف على قتل أيضاً وهو بكسر الفاء مع المداد ويقفه مع القصر وقوله بأسرى من أى يرد أسرى من المسلمين والينا ومنهم الذين والمراد دفع لهم أسرى أسرى يدفعون الينا أسرىنا (قوله) أو مال) معطوف على أسرى أى أوقده إما خذلهم منهم سواء كان من مالهم أو من مالنا تحت أيديهم (قوله) فيخمس) أى المال الذى نأخذة كقيمة أموال الفتنه (قوله) أو بنحو سلاخا) معطوف على بأسرى أى أوقده بأخذ نحو سلاخا الذى أخذوه منا (قوله) وينادى سلاحهم بأسرانا) يعنى نعطيهم سلاحهم الذى أخذناه منهم ودرأسنا الينا (قوله) لا يمال) أى لا يغادى (هم الذى أخذناه) يدفع مال الينا فال فى الفقة إلا أن ظهرت فيه مصلحة لتأطروا تامالاً ببقية عبود ويزرق بينه وبين منع بيع السلاح لهم مطلقاً ولو ظهرت مصلحة فيه بان ذلك فيه إغاثتهم إبتداء من الأخادق ثم غرقه بالمصلحة وهذا عرف الدوام يتعلق بالإمام فإزان بنظره إلى المصلحة اهـ زيادة (قوله) استرقاق) معطوف على قتل أى من استرقاق أى ضرب بالرق ولو لوثنى أو عرى أو بعض شخص

واما بنا احد اهل
وان كان اسلامه
قبل عوفه فلو اقر
جدهما بالكفر
بالحلوه فهو رند
من الان (ولامام)
او امير (خيسارفي)
اسير (كامل) بلوه
وعقل وذ كورة
وور (بين) اربع
خصال من (قتل)
بعض بالرقبة لا غير
(ومن) عليه بقلية
بنيه (وفداه)
اسرى عسا او مال
بمنس وجو باو
فخسلاوناو فنادي
بلاهم باسرا على
لاوجه لاجال
(اسرافان)

اذا رآه مسلحاً ولا يرى الرق الى ياقبه على الاصح فيكون معصياً (قوله فيقول الخ) مقرر على قوله
 ولا امام خيار الخ وأشار به الى أن التعبد بالخيار فيه مسامحة لانه انما يكون عند استواء الخصال (قوله
 الاخط للمسلمين) أي الاصلي والانتقم للمسلمين أي وللإسلام وذلك لأن خط المسلمين ما به ودوامهم من
 الغنائم وحفظ معصوم في الاسترقاق والقتل حفظ للمسلمين وفي المن والقتل خط للإسلام وهذا ان ظهر
 له الاخط فان لم يظهر له حسبهم حتى يظهر له الاخط فيفعله لانه امر راجع الى الاجتهاد لا الى التشهي
 فيؤخر ظهوره والى صوابه (تنبه) فقال في الثقة لم تعرضوا فيما علمت الى أن الامام لو اختار خصمه له
 الرجوع عنها أو لا ولا الى أن اختياره هل يتوقف على لفظ أو لا والذي يظهر له في ذلك تفصيل لا بد منه
 أما الأول فهو انه لو اختار خصمه ظهر له بالاجتهاد انها الاخط ثم ظهر له به ان الاخط غير هاتان كانت
 رقالم يحزمه الرجوع عنها مطلقاً لان الفاسقين وأهل الخمس ملكوا بمجرد ضرب الرق فلم يملك ابطاله
 عليهم وقتل احواله الرجوع عنه تقليداً لحقن الدماء ما يمكن واذا ما زرجوع مقرب بمخول تأخير
 تشبهه وسقط عنه القتل بذلك فهنا أولى لان هذا بعض حق الله تعالى وذلك فيه شائبة حتى أدى
 أو فداء ومن لم يعمل بالثاني لاستلزامه نقض الاجتهاد بالاجتهاد من غير موجب كما لو اجتهاد الحاكم
 وحده لا ينقض حكمه بالاجتهاد فان تم ان كان اختياره أحد هما السبب ثم زال ذلك السبب وتبينت
 الصلة في الثاني على عمل بقضيته وليس هذا نقض اجتهاد بالاجتهاد بل يشبه النص لا والموجب
 الاول بالكلية وأما الثاني فهو ان الاسترقاق لا بد فيه من لفظ بيل عليه ولا يكفي فيه مجرد الفعل
 بالاستخدام لانه لا يستلزمه كذا القداء ثم يكفي فيه لفظ مستلزم الدليل مع قبض الامام له من غير
 لفظ بخلاف الخصالين الاخيرتين لمصوبهما بمجرد الفعل اه وقوله أما الاول أي أما التفصيل في الاول
 وهو كونه لو اختار خصمه له الرجوع أو لا وقوله وأما الثاني أي وأما التفصيل في الثاني وهو كون
 اختياره هل يتوقف على لفظ أم لا (قوله ومن قتل أسيراً الخ) قال في الاقناع تنبيهه لا يقتل من ذكر
 أي النساء والعبيان والمجانين والعبيد لله من قتل النساء والصبيان والباقي في معناه ما كان قتلهم
 الامام ولو بشرهم وقتلهم من قبعتهم الفاتنين كسائر اموال الغنمة اه وقوله فان قتلهم الامام مثل
 الامام غيره وهذا في قتل الناقصين اما قتل الكاملين فان كان بعد اختيار الامام القتل أو قبله فلا
 ضمان الا التعزير وان كان بعد اختيار الامام للقداء امان كان بعد قبضه القداء وقبل وصول الكافر
 لما منه ضمن بالدينه يأخذ الامام منها قدر القداء والباقي يورثه وان كان بعد وصوله لما منه فلا
 ضمان وأما ان كان القتل بعد الممن فان كان قبل وصوله لما منه ضمن بالدينه يورثه وان كان بعد وصوله
 لما منه فلا ضمان اه بجري (قوله أو كاملاً) أي أو قتل أسيراً كاملاً ولا يملكه بامر وقوله قبل القبض فيه
 متعلق بقتل المقدور أي قتله قبل ان يختار الامام فيه شيئاً من الخصال الاربع ومفهومه انه اذا كان
 بعد القبض لا شيء عليه أصلاً لا تعزير ولا غيره مع انه ليس كذلك بل فيه تفصيل يعلم من عبارة الجبري
 لسارة اتفاق قوله عز راي القاتل وهو جواب ان الملة ذرعة مع شرطها (قوله وإسلام كافر كامل) خرج
 الناقص فلا يعتد بإسلامه الا بتعاصيد كركمحه (قوله بعد أسيراً) أي وقبل اختيار الامام فيه شيئاً
 فان كان بعد اختيار الامام فيه خصمه من الخصال تعين ما عدا القتل اه بجري (قوله بهم) (قوله به) (قوله
 من القتل) الجملة خبر اسلام (قوله غير الخ) دليل على عصمة دم من أسلم الخ (قوله حتى يشهدوا ان
 لا اله الا الله) أي وان مجاد رسول الله أن يقال أن لا اله الا الله صارت على الشهادتين اه زى (قوله
 فانافا رواها) أي كلمة التوحيد (قوله وأموالهم) فيه ان الاموال لا نعصم بسلامه به بالاسر محصل
 الاستدلال قوله بدماءهم وكان الاولى ذكر هذا الخبر بعد قوله واسلامه قبله بعصم دما وما لا بجري
 (قوله بالاحتقار) أي بحق الدماء والاموال والانساب التي تقتضي جواز قتلهم وأخذ أموالهم اه ع ش
 وذلك كالقودون كاذ (قوله ولبيد كرهنا) أي ولم يذكر المصنف هنا في اسلامه بعد الاسر كما

في فعل الامام أو نائبه
 وجوب الاخط للمسلمين
 لاجتهاده ومن قتل
 أسيراً كرا مل زمته
 قتله أو كاملاً قبل
 القبض فيه عز فقط
 (واسلام كافر)
 كامل (بعد أسيراً بعصم
 دمه) من القتل غير
 العاصين أمرت أن
 تأتلي الناس حتى
 شهوا أن لا اله الا
 الله فانافا رواها عصمو
 مني دماءهم وأموالهم
 الا يحقها ولم يذكر
 هنا

ذكره بلفظ قوله واسلامه قبله وكان حق التعبير أن يقول ولم يذكر حرمة التكلم الآن يقال أنه ارتكب التعبير (قوله وماله) مفعول به ذكر (قوله لأنه) أي الاسلام بعد الامر وقوله لايصحه أي المال لأن المقدور عليه بعد غنيمته (قوله إذا اختار الامام رقه) قال الرشدي فثبت هذا القيدانه اذا اختار غير الرق بعصم ماله وانظر مع قوله الا^٢ قوم من حقها أي الاموال أن ماله المقدور وعليه بعد الامر غنيمته ولم أر هذا القيد في غير كلامه وكلام الصفة اهـ (قوله ولا صغار اولاده) معطوف على قوله وماله أي ولم يذكر هنا صغار اولاده (قوله للعلم باسلامهم الخ) عبارة الصفة للعلم باسلامهم تبعاً لمن كلامه الا^٢ اذا التقيد فيه بقبل التلفظ لا فائدة عموم العصمة ثم بخلافها هنا لما ذكر في المال وأما صغار اولاده فالملفظ في صورتين واحداً وزعم المخالفة بين ما هنا وتم وان عموم ذلك مقيد بهذا فلا يتبعونه في اسلامه بعد التلفظ ولا يصحوم به عن الرق ليس في محله لتصر محتمل بتبعيته قبل التلفظ بعده كذلك اهـ فلعن في العبارة مستطامن الناسخ يعلم من العبارة ما ذكره وقوله تعالاه أي لاصله الذي اسلم (قوله وان كانوا الخ) غايته في التسمية أي يتبعونه في الاسلام وان كانوا ابدان الحرب وقوله او ارقاء أي او كانوا ارقاء بان ساهم مسلولون او قهرهم سريون (قوله واذا تبعوه) أي الاصل الذي اسلم وقوله وهم احرار أي والحال انهم أي صغار اولاده احرار (قوله لم يرقوا) جواب اذا (قوله) لا متناع طر والرق الخ) حله لعدم استرقاقهم وقوله على من قاون اسلامه يشتم أي على الشخص الذي قاون اسلامه حرته (قوله ومن ثم) أي ومن اجل امتناع طر والرق على من ذكر وقوله اجمعوا على ان الحرب المسلم خرج الرقيق المسلم فسيو يسرق اذا كان للعربيين كما تقدم وقوله لا يسي أي لا يؤسر وقوله ولا يسرق عطف لازع على ملزم لانه يلزم من عدم محبة صبيبه عدم محبة استرقاقه (قوله او ارقاء) معطوف على احرار أي واذا تبعوه في الاسلام وهم ارقاء لم ينقض رقههم أي فلا يصحهم اسلام ابيهم من الرق لان امرهم تابع لساداتهم لانهم من اموالهم (قوله ومن ثم) يعني ومن اجل أن الرق لا ينقض بطر واسلامه تعالى ابيهم بل يسرق رقههم مع الاسلام وقوله ثم حكم باسلامه أي ذلك الصغير وقوله تبعاً لاصله أي اصل ذلك الصغير بان اسلم أحد اصوله وقوله حاز سبيبه واسترقاقه أي صح سبي ذلك الصغير واسترقاقه أي لانه رقيق حر في ولم ينقض رقه باسلامه تبعاً وريق الحربى يجوز سبيهم واسترقاقه ولو كان مسلماً (قوله ويبقى الخيار الخ) مرتبط بالمتن يعني ان اسلامه انما يصحهم من القتل فقط ويبقى الخيار في باقي الخصال كما كان من غير عن الاعتناق في كفارة العين يبقى خياره في الباقي من خصائصه وقوله من المن الخ بيان لباقي الخصال (قوله وحمل جواز المفاداة الخ) قال ع ش ينبغي ان مثله أي العمداء المن بالاولى مع ارادته الاقامة دار الحرب بابه (قوله ان كان له) أي في دار الكفر عشرة أي جعله يأمن معها على نفسه وماله فان لم يكن له ثم عشرة كما ذكر لتجوز مفادته ومثله المن (قوله واسلامه قبله) هذا مفهوم قوله واسلام كافر بعد اسر (قوله أي قبل اسر) أي اسر الامام او امر الجيش وقوله بوضع ايدينا عليه متعلق بأسر (قوله بعصم دما الخ) الجملة خبر اسلامه (قوله أي نفسا الخ) اشار بهذا التفسير الى انه ليس المراد بالدم سفكه بالقتل كالمقدم فمن اسلم بعد الامر بل المراد به النفس والمراد بعصمتها من القتل ومن غيره كالرق فقوله عن كل امر أي من الخصال السابقة من القتل والرق والمفاداة (قوله ومالا) أي وعصم مالا أي من غنمه (قوله بدارنا او دارهم) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لالا أي مالا كاتحاد دار المسلمين او بدار الكفار (قوله وكذا فرعه الحر الصغير) أي وكذا بعصم اسلامه فرعه الحر الصغير لتبعيته له في الاسلام فقيده بالحر لان الرقيق سبي ويسرق ولا يتبعه الاسلام كما علمت وقوله الحر الصغير خرج الكبير فلا يصحه اسلام اصله وقوله والمجنون عند السبي أي وكذا يصح ولدا المجنون عند الامر ولو طرأ جونه بعد البلوغ كامر ومثل الصبي والمجنون المحمل في عصمه اسلام ابيه لانه يتبعه

وماله لانه لا يصحه
اذا اختار الامام رقه
ولا صغار اولاده للعلم
باسلامهم تعالاه وان
كانوا ابدان الحرب
ارقاء واذا تبعوه في
الاسلام وهم احرار لم
يرقوا لا متناع طر و
الرق على من قاون
اسلامه حرته ومن
ثم اجمعوا على ان الحرب
المسلم لا يسي ولا
يسرق او ارقاء لم
ينقض رقههم ومن
ثم لم يملك نرى صغيراً
ثم حكم باسلامه تبعاً
لاصله حاز سبيبه
واسترقاقه ويبقى
الخيار في باقي الخصال
السابقة من المن او
الغداة او الرق وحمل
جواز المفاداة مع ارادته
الاقامة في دار الكفر
ان كان له ثم عشرة
يأمن معها على نفسه
ودنه (و) اسلامه
قبله أي قبل اسر
بوضع ايدينا عليه
(بعصم دما) أي نفسا
عن كل امر (ومالا)
أي بعصم مالا فانما
دارهم وكذا فرعه
الحر الصغير والمجنون
عند السبي عن

في الاسلام كما نرى ان من سببت أمه قبل اسلام أبيه ثبت رقه بسبب الام مع الحكم باسلامه تبعاً له
ولكن لا يبطل اسلام رقه كالتفصيل وقوله من الاسترقاق متعلق ببعض المقدور بعد كذا (قوله
لا زوجته) يعني أن اسلام الكافر لا يعضم زوجته من الاسترقاق ولو كانت حاملاً لاحتلالها
فان قيل اذ قصد الكافر الجزية عصم زوجته لكونه حراً من عقد الجزية عن استرقاقها فكان
الاسلام أولى بذلك أجيب بان الزوجة تستقل بالاسلام فلا يجعل فيه نابعة لان ما يمكن استقلال
النفس به لا يجعل فيه نابعة لغيره ولا تستقل الجزية بفصل فيه نابعة لان ما يمكن استقلال
النفس به لا يجعل فيه نابعة لغيره (قوله فاذا سببت) أي زوجها وقوله ولو بعد الدخول غايتها وقوله
انقطع نكاحه أي ينقطع النكاح ولو كان السبي حصل بعد الدخول بها وهي للرعد على القائل بأنه
ان كان السبي بعد الدخول بها انتظرت العدة قبلها فتعق فيها فقدم النكاح كالردة (قوله انقطع
نكاحه حالاً) أي انفسخ نكاحه حالاً أي حال السبي وذلك لا يمنع امساك الامة الكافرة في نكاح
المسلم كما يمنع ابتداء نكاحها (قوله واذا سببت زوجان أو أحدهما) أي أو كانا من أو أحدهما
حراً فقط وروى بان كان غير مكلف أو أرفقه الامام بان كان مكلفاً أملاً أو كافر فيقين سوا مسيئاً أم أحدهما
فلا ينقطع نكاحهما اذ لم يحدث روق وانما انتقل للملك من شخص الى آخر وذلك لا ينقطع النكاح
كاليصح والمهبة (قوله انفسخ النكاح بينهما) محله في سبي زوج صغير أو مجنون أو مكلف اختار
الامام رقه فان من علمها وفادى به استمر نكاحه حيث لم يحكم برقوقه بغيره سبي وحده وبقيت بدار
الحرب (قوله لما في خبر مسلم) دليل لانفساخ النكاح بينهما اذا سببت أو أحدهما (قوله انهم)
أي الصهاينة وهو بيان لما في خبر مسلم (قوله يوم أو طاس) بقية المهزمة في المختار وقال في ل هو بضم
المهزمة انفسخ من قطعها اسم وادى هوازن عند سببت اه (قوله من وطئ المسلمات المتزوجات) أي
اللاقي كن متزوجات قبل السبي (قوله والمهنتان) أي حرمات عليهن المهنتان فهو معطوف
على ما قبله في الآية (قوله غرم الله تعالى المتزوجات الاسلاميات) أي واستثنى منهم من سبي
منهن فاحل نكاحهن وهذا يدل على انه ينفسخ بالنسبة الى النكاح والام لا يحل نكاحهن (قوله فرغ)
الاولى فرعان (قوله لو ادعى أسير) أي كامل اذ لا دعوى لا تتبع الامنة وانما ادعى ذلك لاجل ان
لا يصح سببه فلا يصح استرقاقه (قوله قد أرق) أي قد اختار الامام رقه ومفهومة انه اذا ادعى قبل
ان يرق يقبل حتى بالنسبة لرق فانتظره (قوله لم يقبل في الرق) أي لم يقبل ما ادعاه بالنسبة لرق
فيستد امر الرق الذي اختاره الامام فيه اماً بالنسبة للقتل والمفاضة يقبل (قوله ويجعل مسلماً من
الان) أي ويحكم باسلامه من وقت دعواه ذلك (قوله ويشتاخ) هذا كالتقيد لقوله لم يقبل
أي ان يحل عدم قبوله اذ لم يثبت اسلامه الذي ادعاه بالبينه فان ثبت بها وهي رجل وامرأتان قبلت
فلا يجره أسره ولا استرقاقه ولا غير ذلك (قوله ولو ادعى أسيرته مسلم) تأمله فان كان كافر ادعى
اسلامه قبل أسره فهو عين ما قبله وان كان المراد بعد أسره فاقبله فصل فيه بقوله فان أخذ من
دارنا نحن ولم يقبل فيما ادعى أنه أسير قبل الاسر والظاهر ان المراد الاول وقصده بيان تقيد بقوله
فيما تقدم لم يقبل في الرق للقبض قبوله بالنسبة لغير الرق وقوله ويجعل مسلماً من الان بما اذا
أخذناه من دارنا فان أخذناه من دارهم فلا يقبل مطلقاً ولا يحكم عليه بالاسلام لكن كان المناسب
والاخصر في التعبير حيث كان هذا هو المراد ان يقول بعد قوله ويجعل مسلماً من الان ان أخذناه
من دارنا فان أخذناه من دارهم فلا يجره ان هذا يقتضي انهم يجوز قتلهم اذا أخذناهم من دارهم
ولو قالوا نحن مسلمون فانتظره ثم رأيت عرض بحث في ذلك واختار استفسارهم وعبارته فرغ أسره
تفرغوا ونحن مسلمون أو أهل فمعه صدقوا بأيمانهم ان واحد في دار الاسلام وان هو جدوا في دار
الحرب لم يصدقوا جزم به الرقي في آخر الباب اه سمع على منعه وقضية عدم تصديقهم جواز قتلهم

الاسترقاق لا زوجته
فاذا سببت ولو بعد
الدخول انقطع
نكاحه حالاً واذا
سببت زوجان أو
أحدهما انفسخ
النكاح بينهما لما في
خبر مسلم انهم لا تمتنعوا
يوم أو طاس من وطئ
السبيات المتزوجات
نزل والمهنتان أي
المتزوجات من النساء
الامام لم تكن إيمانكم
غرم الله تعالى
المستزوجات الا
المسلمات (فرغ)
لو ادعى أسير قد أرق
اسلامه قبل أسره لم
يقبل في الرق ويجعل
مسلماً من الان
ويثبت بشاهد
وامرأتين ولو ادعى
أسير أنه مسلم فان
أخذ من دارنا صدق
بيمينه أو من دار
الحرب فلا

امع قوهلم نحن مسلمون وقد يقال القياس استبعادهم فان نطقوا بالشهادتين تركوا والافتقار الى الخ اه
 (قوله واذا ارق الحربي) بالبناء للجهول أي واذا ارق الامام أو أمير الجيش الحربي (قوله وعليه مدين
 سلم اوذي) مثل من عليه الدين من له الدين فاذا ارق فان كان دينه على مسلم او ذي لم يسقط وان كان
 على حربي يسقط والمسايل صور المقام ست لانه اذا ارق من عليه الدين امان ان يكون دينه على مسلم او ذي
 أو حربي واذا ارق من له الدين امان ان يكون من عليه الدين مسلماً أو ذمياً أو حربياً ولا يسقط في هذه
 الصور كلها الا دين حربي على مثله اذا ارق أحدهما (قوله لم يسقط) أي الدين فيبقى من ماله
 ان غنم بعد رقه وان زال ملكه عنه بالرق قياسا للرق على الموت فان غنم قبل رقه أو مملع بقض منه
 فان لم يكن له مال أو لم يقض منه بقي في خدمته الى أن يعق قبطا اليه اه (شرح المنهج) (قوله وسقط)
 أي الدين ان كان حربي مفهوماً قوله لم يسقط اوذي والفرق بين الحربي وغيره ان مال الاول غير محترم
 بخلاف الثاني (قوله ولو اقترض حربي من حربي) أي أو كان له عليه مدين معاوضة كصدائق وقوله
 أو غير مالمجر معطوف على حربي الجورين أي أو اقترض حربي من غير الحربي من مسلم او ذي
 أو معاهد أو مستامن (قوله أو اشترى) أي الحربي في وقوله منه أي حربي آخر (قوله ثم أسلم) أي
 الحربيان معا ورتب أي أو أعطيا الجزية أو أخذ امانا وعارة المنهج ثم عصم أحدهما باسلام
 أو امان مع الاسترا دونه اه (قوله لم يسقط) أي الدين الملتزم بعقد القرض أو الشراء (قوله لا التزامه)
 أي الدين وهو على لعدم السقوط وقوله بعدد صحيح أي وهو القرض أو البيع (قوله ولو تلف) مفهوم
 قوله اقترض أو اشترى المتعصى وجوده اذا اتلاف لا عقده وقوله على حربي ليس بقيد لكل يفهم
 من قوله الا في لو اتلف مال مسلم او ذي لم يرضه (قوله فأسلم) أي الحربيان معا ورتب (قوله
 أو أسلم للتلف) في شرح الروض وكلاهما اسلام أحدهما وتقيدهما بالاصل باسلام للتلف ليسان
 محل التلاف اه (قوله فلا ضمان) أي على التلف (قوله لانه) أي التلف لم يلزم أي في خدمته
 شأنا بعقد وقوله حتى يستدام حكمه أي حكم الملتزم بالعقد وهو الضمان وأفهم التحليل المذكور ان
 ما اقترضه المسلم أو الذي من الحربي يستحق للطالفة به وان لم يسلم لا التزامه بعقد أفاده ع (قوله
 ولان الحربي الخ) معطوف على لانه لم يلزم الخ (قوله فاولى مال الحربي) أي مال الحربي للتلف
 اولى بعدم الضمان (قوله لو فهر حربي دانه) أي لو فهر حربي مديون دانه الحربي وقوله أو سيده
 أي أو فهر عبدي سيده الحربي وقوله أو زوجة أي أو فهر حربي زوجة أي زوجة فاطلاق
 الزوج بلا تعلى المرأة هو القياس ومثله ما لو فهر امرأة زوجها (قوله ملكه) أي ملك القاهر
 المقهور وقوله وارفع الدين أي سقط بالنسبة للصورة الاولى (قوله والرق) أي وارفع الرق بالنسبة
 للصورة الثانية (قوله والنكاح) أي وارفع النكاح بالنسبة للصورة الثالثة (قوله وان كان
 المقهور كاملا) أي ملكه ما وارفع ما ذكر وان كان المقهور كاملا يساوغ وعقل وحي فيؤذ كورة
 قال في شرح الروض قال الامام ولم يعتبر وفي القهر قصد الملك بعندي لا يمنعه فقد يكون للاستخدام
 أو غيره اه (قوله وكذا ان كان القاهر بعضا للمقهور) أي وكذا ان كان القاهر ولدا للمقهور
 أو والداه فزاده البعض ما يشمل الاصل والفرع وان كان في اطلاقه على الاصل تسمع (قوله ولكن
 ليس للقاهر) أي الاصل أو الفرع وقوله يسع مفهومه البعض أي الاصل أو الفرع (قوله لعنقه
 عليه) أي به ذموت الملك بالقهر يعق عليه (قوله خلا لليهودي) مقتضى السياق أنه يخالف في
 عدم حواز البيع (قوله مهمة) أي تتعلق بما سبي من بلاد الروم ونحوها وحاصل الكلام على
 ذلك انه ان كان حربيا مسلما فلا يصح سبيهم ولا استرقاقهم وان كان كافرا فان علم أن السبي له كافر
 صح سبيهم واسترقاقهم وحازر أو وسائر التصرفات فيه أو علم أنهم مسلم سباهم باخلاص أو غلبا أو غير ذلك
 فان علم أن الامام خمسة كسائر أموال الغنية أو قال كل من أخشى أهوله فكذلك يصح شرأه وسائر

وتأليفهم

التصرفات قطعاً وان علم انه لم يخمسها أولم يقل ذلك فلا يصح شرأؤه ولا سائر التصرفات قطعاً ووقع الخلاف فيما اذا احتل ان الباقي كافر واحتمل انه مسلم والعقداته يصح شرأؤه لا لاحتمال الاول (قوله في السراي) جمع سرية وقوله والاراء معطوف على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله المجلدين) أي المأخوذ من وقوله من الزوم والمهند أي ونحوهما كالترك والسودان (قوله) وحاصل معتمد مذهبنا فيهم أي في السراي والاراء المجلدين من الزوم والمهند (قوله أن من لم يعلم كونه غنية لم تخمس ولم تقسم) أي بان علم انه غنية تخمس وقسمت أو جهل ذلك (قوله) يحل شرأؤه أي من لم يعلم كونه غنية لم تخمس ولم تقسم (قوله) وسائر التصرفات فيه أي ويحل فيه سائر التصرفات كالحبة والحق والرهن والإجارة (قوله لا احتال الخ) حله لحمل ذلك أي وانما حل شرأؤه لا احتال ان الذي أسره في أي أودى (قوله فانه لا يخمس عليه) حله للعلم أي وانما حل شرأؤه اذا احتل ان سايه في أي أودى لان ما أسره في أي أودى الذي لا يخمسه الامام عليه بل يستقل به ليكون ليس غنية للسليين (قوله وهذا) أي كون لا تسره سرياً أو ذمياً كثيراً نادراً (قوله) فان تحقق ان أخذته مسلم أي وان لم يخمس الامام لم يشك موهوماً فهو قول من لم يعلم كونه الخ وقوله بغوصه فمتعلق بأخذه (قوله لم يجز شرأؤه) أي لانه غنية للسليين وهي لا تملك الا بعد التخييس والتسعة (قوله انه لا يخمس عليه) أن وما بعده في تاو بل مصدر يدل من الوجه الضعيف أو عطف بيان (قوله فنقول جمع الخ) مبتدأ خبره حله تبين حله الخ وهذا جواب شرط مقدوم قد دره واذا علمت ان حاصل معتمد مذهبنا ما ذكر من التفصيل فنقول جمع الخ (قوله ظاهر الخ) مبتدأ خبر ما جاءه والحرور بعد ما وجهه مقول القول وفي الحقيقة تظاهر بصيغة الماضي بمعنى اتفق وقوله على منع وطه السراي أي على رمة ذلك لعدم محذورائهم (قوله الا ان نصباح الخ) أي الا ان يرى الامام من قسم الغنائم فان ولي فلان منع وقوله ولا جور وتعلم موجود في القاضيان يعطى كل ذي حق حقه اما اذا وجدنا بان اعطى بعض الغنائمين رسم الباقي فمتنع وطوهم (قوله تبين حله) أي القول المذكور وقوله على ما علم أي تبين ان الغنائم هي التي لا بد كور من السراي المسلمون (قوله وانه لم يسبق) أي وعلم انه لم يسبق الخ وقوله من أخشينا فقهوله فاعل يسبق أي لم يسبق من أميرهم هذا القنط (قوله لموازه) أي لموازا ان يسبق من الامير المذكور ذلك أي محته عند الائمة الثلاثة وعبارته الموقف آخر باب الز كانه لا يصح شرط الامام من أخذ شيا فقهوله وفي قول يصح وعليه الائمة الثلاثة اه واذا حاز قول الامير المذكور حاز الاخذ بقوله كافي الرشدي وعبارته ان يقوله المذكور وكل من أخشينا اختص به أي عند الائمة الثلاثة لا عند الشافعي الا في قول ضعيف اه واذا حاز الاخذ بقوله الامير لم يهتم عند الائمة الثلاثة فيصع وطه السراي ويبطل قول من ظهر الكتاب الخ الا ان يحصل على ما ذكره المؤلف (قوله وفي قول للشافعي) معطوف على عند الائمة الثلاثة أي لموازا في قول ضعيف للشافعي (قوله بل زعم التاج الفزاري الخ) وعليه فصل وطه السراي مطلقاً لعمدة شرائن وقوله وله أن يحرم الخ معطوف على اسم ان وخبرها أي وزعم الفزاري ان للامام أن يحرم الخ (قوله لكن رد) أي ما زعم التاج الفزاري وقوله المصنف أي النووي وقوله فانه متعلق برده (قوله وطريق من وقع بيده غنية لم تخمس أي والمخلص بل من وقع بيده شيء من الغنائم التي لم تخمس بقيننا شرأؤه أو وصية أن يدفعه مسقطه ان كان معلوماً ثم بعد ذلك ان شاء اشتراه منه بعد حديد ويحل وطوهم حينئذ (قوله والا فلا قاضي) أي وان لم يعلم المستحق أي ولم يأس منه دليل التشبيه الا في فريد للقاضي ليعقله عنده حتى يعلم المستحق فعيطه (قوله كالمال الضائع) الكتاب للتظهير أي ان هذه الغنائم التي لم تخمس تطير المال الضائع في أنه يدفع للقاضي ليعقله عنده (قوله أي الذي الخ) بيان لعقد

تخمس ولم تقسم يحل شرأؤه وسائر التصرفات فيه لا احتال ان أسره البائت له أو لا في أودى فانه لا يخمس عليه وهذا كثير لا تدر فان تحقق ان أخذته مسلم فهو سرقة أو اختلاس لم يجز شرأؤه الا على الوجه الضعيف انه لا يخمس عليه فنقول جمع مستقدمين فظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطه السراي المجلدين من الزوم والمهند الا أن نصب من يقسم الغنائم ولا حيف تبين حله على ما علم أن الغنائم المسلمون وان لم يسبق من أميرهم قبل الغنائم من أخشينا فقهوله لموازه عند الائمة الثلاثة وفي قول للشافعي بل زعم التاج الفزاري انه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا تخميسها وله أن يحرم بعض الغنائم لكن رده المصنف وغيره بانه مخالف للاجماع وطريق من وقع بيده غنية لم تخمس ردها المستحق علم والا فلا قاضي كالمال الضائع أي الذي لم يقع اليأس من صاحبه

المال الضائع ومشبه في القيد المذكور من وقع يند من الغنائم (قوله والا) أي بأن وقع
 اليأس من ماله كانه ملك بيت المال وعلى قياسه يقال هنا ذاق وقع اليأس من مستحق الغنيمة
 يكون ملكا لبيت المال (قوله فلن له فيه الخ) تقر بـ على كونه لبيت المال أي وإذا صار
 ملكا له فلكل من كان له في بيت المال حق الظفر به أي بالمال الضائع الذي ليس من ماله كـ (قوله
 ومن ثم الخ) أي ومن أجل أن من كان له حق في بيت المال له الظفر به كان للمعتدين وصل له
 شيء أي أهمل شيئا يستحقه من بيت المال حل أخذه وإن كان بقية المستحقين مظلومين وقوله كما
 يعني في كلام الغنيمة في كتاب قدم التي والغنيمة وعبارته هناك فأنتم منع السلطان المستحقين
 حقوقهم من بيت المال في الأحياء قبل لا يجوز لأحدهم أخذ شيء منه أصلا لأنه مشترك ولا يدرى
 حصته منه وهذا أغلو وقيل يأخذ كفايته يوم بيوم وقيل كفايته سنة وقيل ما يسطى إذا كان قدس
 حقه والباقيون مظلومون وهذا هو القياس لأن المال ليس مشترك كائين المسلمين ومن ثم من مات
 وله فيه حق لا يستحقه وارثه اهـ وخالفه ابن عبد السلام فنع الظفر في الأموال العامة لأهل الإسلام
 ومال الممانين والأيام وما ذكره الفزالي أو جهنم إذ كره ابن عبد السلام اهـ يخفف (قوله نعم
 الورع الخ) مرتبط بقوله يعمل شرا أو في أول المبحث يعني أنه إذا لم يعلم كونه غنيمة لم يخص بعمل شراؤه
 وسائر التصرفات لكن الورع لم يرد التسري الخ ويخفف أن يكون مرتبطا بقوله فربما حل له أخذه
 وبطلان الأصل صريح النهاية وقول المؤلف بعد أن يشتري ثانيا أنه يبيع على أموقع الشراء أمته أو لا وفي
 صورة حل الأخذ ليس فيه شره أصلا وقوله إن يشتري ثانيا أي بمن ثاب غير الذي اشتري به أولا
 وبشرط أن يكون غن من مثله اهـ ع ش وقوله واليأس بالرغم عطف على عدم التخصيص أي ولأن
 الغالب اليأس من معرفة ماله كأي السراي (قوله فيكون) أي الذي لم يخص وأيس من معرفة
 ماله كـ وقوله ملكا لبيت المال أي ككل ما ليس من معرفة ماله كـ اهـ رشيد (قوله ته) أي
 في ذكر مسائل تتعلق بالهبة وهي مصادرة أهل الحرب على ترك القتال مدعيتهم ثانيا وبعض لا
 لأجل سبيل الجزية وهي جائزة ولا واجبة والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى تراهم من الله ورسول
 الآية وقوله وإن جهنم والسلم فاجتمع لها وأركانها ثلاثة الأول العاقدة وهو الامام وأما ثانياه ان كانت
 الهدنة للكفار مطلقا أو لأهل إقليم أو لم أو لمندلان فيها خطر اغتصاب ترك الجهاد فأنقضت بها
 فإن كانت لبعض كفار إقليم جاز أن يكون الوالي وإن يكون الامام وإنما يعتقدها من ذكر المصلحة
 كضعفها فله عدو أهبة وكرهه إسلام أو بدلية أو أمانتهم لنا أو تقهم عن الاعانة علينا الثاني
 المدعو هي أو بعة أشهر فاقول أن كان بناقوة عشرين سنة فاقول أن كان بناضعف حتى زادت المدنة على
 أربعة أشهر في الحالة الأولى وعلى عشرين سنة في الحالة الثانية بطل العقد في الزائد وصر في الجائز
 تقرقا للصحة فإن لم يذ كر في عقد الهدنة مدة أصلا بطل مطلقا لأنه يقتضي الثانية الثالثة الصيغة
 وهي كهادنتكم أو أودعتمكم مثلا على ترك القتال مدة كذا وإذا صححت الهدنة وجب علينا الكف عنهم
 وفما بالهدنة حتى تنقضي مدتها أو ينقضوها هم بنصرهم منهم بنقضها أو يقتلنا أو قتل مسلم أو ذمي
 بدارنا عينا (قوله يعتق رقيق حري) هو ترك كسبا ضايفا والمردقته مطلقا والمستولة أو مكاتبها
 وقوله إذا هرب باي من سيده الحرى وقوله ثم أسلم أي بعد الحرب وقوله ولو بعد الهدنة أي ولو وقع
 الإسلام بعد الهدنة فانه يعتق عليه لأن الهدنة لا تجب أمان بعضهم من بعض قال في الروض
 وشرحه ولو هارب قبل الهدنة أو بعد هاتم أسلم عتق لانه إذا طاعه فاهر السيد ملك نفسه بالقر فعتق
 أو أسلم هارب قبل الهدنة فكذا يعتق لوقوع فهر حال الإباحة أو بعده فلا يعتق لأن أموالهم
 مخطورة حينئذ فلا يملكها بالسلب بالاستيلاء اهـ (قوله أو أسلم ثم هرب قبلها) أي الهدنة وقوله وإن لم
 يهاجر البناغاية لعقده بما ذكر أي يعتق عليه بما ذكر وإن لم يهاجر أي يات إلى المسلمين (قوله

والا كان ملك بيت
 المال فلن له فيه
 حق الظفر به على
 المعتد ومن ثم كان
 المعتد كما أن من
 وصل له شيء يستحقه
 منه حل له أخذه
 وإن ظلم الباقيون نعم
 الورع لم يرد التسري
 أن يشتري ثانيا من
 وكيل بيت المال
 لأن الغالب عدم
 التخصيص واليأس
 من معرفة ماله كـ
 فيكون ملكا لبيت
 المال انتهى * (ته) *
 يعتق رقيق حري إذا
 هرب ثم أسلم ولو بعد
 الهدنة أو أسلم ثم هرب
 قبلها وإن لم يهاجر

لا عكسه) أى لا يتفق في عكس المذكور (قوله بان أسلم الخ) تصور العكس (قوله ثم هرب أى بعد
 الاسلام (قوله فلا يتفق) أى على سبيل الحرب لأن أموالهم مختلوة وعليها حيث لا يملكها المسلم
 بالاستيلاء كما يتفق (قوله لكن لا يرد إلى سيده) استدراك من عدم عتقه حيث يدفع به ما يتوهم منه
 من تمكن السيد منه (قوله فان لم يفتقه الخ) مقابل لمخوف أى فان عتقه أو باع على مسلم فذاك
 واضح وان لم يفتقه ولم يبعه عليه بأه الامام على مسلم أو دفع له فتيته من بيت المال وأعتقه عن كافة
 المسلمين والولاية يكون لهم جميعاً (قوله وان أتاها بعد الهدنة) فاعل الفعل قوله بعد حذو كرم كاف
 وقوله وشرط وضمن جامعهم الينا الجملة الحالية أى بالحال انهم شرطوا علينا في هذا الهدنة ان يرد اليهم
 من جاء منهم الينا (قوله مسلماً) حال من فاعل جاء ومن فاعل أتاها وهو قوله حر ولو رفعه وجعله
 صفة رابعة لكان أولى (قوله فان لم تكن الخ) جواب ان أتاها أى وان أتاها من ذكر مسلماً فقيه
 تفصيل فان لم تكن له عشرة أى جماعة ثم أى فى بلاد أهل الحرب تخميه فلا يجوز زرده اليهم وان كان
 له ثم عشرة تخميه يرد اليهم بطولهم أى فان طلبه غير عشرته لم يرد وان كان تخميه إلا ان يقتدر المطلوب
 على قهر الطالب والحرب منه فبذلك لا يرد اليه صلى الله عليه وسلم أبابصر لما حاق في طلبه
 رجلا ن قتل أحدهما في الطريق وهرب منه الآخر (قوله بالقضية بينه وبين طالبه) تصور
 لرد عتقى زده اليهم ان يحل بينه وبين طالبه (قوله بلا اجبار الخ) أى أنه يحل بينه وبين طالبه من
 غير ان يجبره على الرجوع مع طالبه لحرمة اجبار المسلم على اقامته بداء الحرب ولا يلزم المطلوب
 الرجوع مع طالبه بل يجوز له ان يخفى فتنه وذلك لانهم يلزمه اذا العاقد غيره ولهذا لم ينكره صلى الله
 عليه وسلم على أى بصير امتناعه ولا قتله لطالبه بل سر ذلك ممن ثم من ان يقال له سر الاثر جمع وان
 رجعت فاهرب متى قدرت افاذه في النجاة (قوله وكذا لا راد الخ) أى كانه لا يرد من ليس له ثم عشرة
 تخميه كذلك لا يرد صبي ومجنون وهو مفهوم قوله مكاف وقوله وصفاً الاسلام أم لا أى نظفاً
 بالشهادتين أم لا وانما قال وصفاً ولم يقل اسماً لعدم صحة الاسلام منهما (قوله وامرأة أى وكذا لا يرد
 أمرأة أى لثلاثها وازوجها وبنو زوجها صحرى وقوله وخشنى أى وكذا لا يرد خشنى وهما مفهوم
 قوله ذكر وبق عليه مفهوم قوله هو والرفيقى فلا يرد أيضاً لانه جاء مسلماً رافعاً السيد وتقدم
 بيان كونه يفتق عليه أم لا (قوله أى لا يجوز زرده) تفسير مراد قوله وكذا لا يرد الخ اجابته
 حكمه وهو عدم الجواز (قوله لضعفهم) لانه لعدم جواز ذلك أى لا يجوز لضعفهم أى الضعفى
 والمجنون والمرأة والمجننى قال في النجاة فان كل الضعفى أو المجنون واختاره مكناه منهم اه (قوله
 ويغرمون لتأقية رفيق اردن) أى وهرب من االيهم وقد شرطوا علينا ان لا يردوا من جاءهم مرئداً
 من اقال في المنهج وشرحه ولو شرط عليهم فى الهدنة زردتهم جاءهم من االيهم الوفاء به علماً بالشرط
 سواء كان رجلاً أم امرأَةً أو رقيقاً فان اوافقوا قاضون العهدة لضعفهم الشرط وجاز شرط عدم
 زده أى يرتد جاءهم من االيهم ولو امرأة ورقيقاً فلا يلزمهم زرده صلى الله عليه وسلم شرط ذلك في مهادنة
 قريب ويغرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فان عاد اليها لودنا اليهم قيمة الرقيق دون مهر المرأة لان
 الرقيق يدفع قيمته يصير ملكاً لهم والمرأة لا تصير زوجة اه (قوله ودون المهر المرد) أى اذا ذهب
 اليهم فلا يلزمهم شئ فيه أن لا قيمة للحرب (خاتمة) نسال الله حسن انجام العقود والى تفيد الكفار
 الا من ثلاثة الهدنة والامان والخزيرة وقد علمت ما يتعلق بالهدنة وانها تختص بالامان وأوائمه
 واما الامان فلا يختص به بل يجوز لكل مسلم محتار غير صحرى ومجنون وأسير ولوامرأة وعبد او فاسقاً
 وسقيماً امان جماعة من أهل الحرب حصو وبن قبل أمر وذلك لقوله تعالى وان أحسن الشركين
 استأرك فاجر موخير الصديقين ذمة المسلمين واحدة سعى بها ادناهم أى بفعلها وعقدها مع الكفار
 ادناهم فمن أحقر مسلماً أى نقض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وتخرج مسلم الكافر

الينا لا عكسه بان
 أسلم بعد هدنة ثم
 هرب فلا يتفق لكن
 لا يرد إلى سيده فان لم
 يفتقه بأه الامام من
 مسلم أو دفع لسيده
 فتيته من مال المصالح
 وأعتقه عن المسلمين
 والولاية وان أتاها بعد
 الهدنة وشرط رد من
 جاءهم الينا وذكر
 مكلف مسلماً فان
 لم تكن له ثم عشرة
 تخميه لم يرد والارد
 عليهم بطولهم بالتضادة
 بينه وبين طالبه ولا
 اجبار على الرجوع
 مع طالبه وكذا
 لا يرد صبي ومجنون
 وصفاً الاسلام أم لا
 وامرأة وخشنى أسلماً
 أى لا يجوز زردهم ولو
 لثغالب لضعفهم
 ويغرمون لتأقية
 الرقيق

فلا يصح إمامته لأنه منهم وبمختار المكره وبما بعده الصبي والمجنون والأسير فلا يصح إمامتهم وخرج
 بالمصروعين غيرهم وضابطه أن يؤدي الأمان إلى إبطال الجهاد في تلك الناحية فلا يصح من الاستعداد
 حينئذ أمان لا يطلعه شعار الدين وأعظم مكاسبا للمسلمين واتخاذ عقد الأمان بإيجاب صريح كما متك
 وأجرتك ولا تخفى ولا بأس عليك أو كنهه تحوكن كيف شئت ومنها الكتابة وبقبول اللامان ولو عا
 بشعر به كترك القتال ويدخل في الأمان لعرضي بدارنا ما له من ولده الصغير والمجنون وزوجه
 أن كان بدارنا وكذا ما معه من مال غيره أن كان المؤمن له إمام فإن آمنه غيره فلم يدخل أهله ولا
 ما لا يحتاجهم من ماله إلا شرط دخوله ما وكذا يدخل فيه أن كان إدارهم وشرط دخوله ما إمام
 لا غيره وأما الجزية فتقتصر بالإمام أو نائبه كالدنة وهي لغة اسم خراج يجعل على أهل الذمة وشرعا
 مال يلتزمه كافر بقصد مخصوص والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا
 باليوم الآخر ولا يحرمون محارم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوفوا الكتاب حتى
 يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون وما رواه البخاري من أنه صلى الله عليه وسلم أخذ من محروس
 هجر وكال سنوهم سنة أهل الكتاب وما رواه أبو داود من أخذ طاه من أهل نجران وفسر أعطاه
 الجزية في الآية بالتزامها بالعقد والصغار هم بالتزام أحكامنا التي يعتقدها كحرمته من زنا وسرقه
 بخلاف التي لا يعتقدها كحرمته شرب مسكر ونكاح مجوسى محارم فاتهم لا يلتزمونها الآية لا زعمهم
 الانتقاد للأحكام التي يعتقدها وأركانها خمسة أعقد ومعقوله ومكان ومال وصيغة وشرط فيها
 ما روي في البيع من نحو اتصال الإيجاب بالقول وهي إيجابا كافر ترك أو أذنت في إقامته كبدارنا على
 أن تزلما أو كذا وتقداد والحكمنا أو قبولا كفتلنا أو وضينا وشرط في العقد كونه اماما أو نائبه فلا
 يصح عقدها من غيره لأنه من الأمور السكينة فقتناج إلى نظروا جهاد وشرط في المعقوله كونه
 متمسكا بكتاب كذا أو قول القبل وزبور أو ذكر كراهي صبي ومجنون وشرط في المكان قوله لا تقرب
 فيمن كافر ولو ضيما إقامة بالحجاز وهو مكة والمدن أو العاصم موطر قها وقرأها كالمطائف مكة وخيبر
 للدينه وشرط في المال عند قوتنا كونه بدارنا أكثر كل سنة من كل واحد لقوله صلى الله عليه
 وسلم لعائشا بعثي إلى اليمن خذ من كل حاكم أي محتد بدارنا أو أباود أو غيره ويسن للامان أن يشاع
 غير الفقير عند العقد في قدر ما يعقده بان يقول للثوسط لا أعقد إلا بدينارين وللوسر لا أعقد إلا
 بأربعة دنانير ويسن للامان أيضا أن يشترط عليهم الضم فقلن يمر عليهم من المسلمين الجاهدين وغيرهم
 وينضم عقد الجزية أربعة أشياء أحدها أن يؤدوا الجزية مائة الفضة والصغار ثمانمائة من تجرى عليهم
 أحكام المسلمين فيصنون ما يتلفونه عليهم من نفس ومال فالثاني أن لا يدكروا الإسلام الأصغر
 رابعها أن لا يفعلوا ما يفسد ضرر على المسلمين كرفع ناهلهم على بناء حارسهم كابوابهم من يطلع على
 عورات المسلمين وكذا لاتهم أهل الحرب على هورتهلنا وكذا منهم مسلم الكفر وكذا في علة طان
 فعلا ذلك انتقض عهدهم ويجب على الإمام إذا اخطأوا بأن يأمرهم بليس القبار وهو تقبير اللباس
 بأن يخطب الذي هو على من يشاء يخالف لون ثوبه وشدة الزنار وهو يخطب غليظ يشد في الوسط فوق الثياب
 وبغير ذلك مما هو مذكور في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب القضاء)

أي في بيان أحكام القضاء من كونه فرض كفاية أو فرض عين أو مندوبا أو مكرها أو ماموما
 يتعلق بذلك من شروط القاضي وإنما انثر إلى هنا لا بهجى في جيم ما قبله من معاملات وغيرها
 (قوله أي الحكم بين الناس) أي المترتب على الولاية وهذا معنى القضاء شرعا أما القضاة فهو أحكام
 التي يكسر الهمة أي إقناعه وامضاؤه أي تنفيذه وله معنى أيضا اعتدلت كالمدين وهو اتحاد الله
 الأشياء مع زيادة الأحكام والاتقان عند التاثير بدينهم وأراد الله الأشياء في الأزل على ما هي

(باب القضاء)
 بالمسألة الحكم بين
 الناس

عليه فيما لا يزال عند الاشاعة منهم (قوله والاصل فيه) أي والدليل عليه قبل الاجماع (قوله تعالى) أي وقوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس (قوله وأن احكم بينهم) أي احقض بينهم (قوله وأخبار) أي والاصل فيه اخبار (قوله وفي رواية بدل الاولى) أي قوله فله أجور ان وقوله عشرة أجور لا ينافي هذا الرواية الاولى لان الاخبار بالتبديل لا ينافي الكثير ولجواز انه أعلم بالأجور فاجبر بها بالعشرة فاجبر بها (قوله أجمع المسلمون على أن هذا) أي مافي خبر المصنفين من كون المصنبة أجور ان وعشرة أجور القطع له أجر واحد (قوله في حاكم الخ) أي مفروض في حاكم عالم مجتهد (قوله أما غيره) أي أما حاكم غير العالم المجتهد (قوله فاشتم بجميع أحكامه) أي لانه لا يجوز له الحكم حيث (قوله وان وافق الصواب) غايه في انعمه بذلك قال في الصحة بعد الغايه وأحكامه كلها مردودة لان اصله اتفاقية اه وصار المغني مثله ونصها ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا لان اصله اتفاقية ليست عن أصل شرعي اه واذا علت ما ذكر تعلم أن في عبارة سقطا من النسخ وهو الملل بالله التي ذكرها عنى لان اصله اتفاقية وقوله في الصحة وأحكامه كلها مردودة محله كما سبق وكذا في الرشيدي عالم بوله فوشكه والاولا تكون مردودة (قوله ومع خبر القضاة ثلاثة الخ) يحكى أنه كانت القضاة في بني اسرائيل ثلاثة فكان أحدهم فولى مكانه غيره ثم قضوا ما شاء الله أن يعضوا ثم بعث الله لهم ملكا فيصنعهم فوجد رجلا سبق بقرعة على ماء وخلفها محله فدعاها الملك وهو راكب فرس ساقعتها الجهلة فقضاها فقالوا بيننا القاضى فماذا الى القاضى الاول فدفع اليه الملك ديرة كانت معه وقال له احكم بان الجهلة الى قال بماذا احكم قال أرسل الفرس والفرس والقروا الجملة فان تبع الفرس فمضى الى فارس له اقمعت الفرس لحكم بها له وأتيا القاضى الثاني لحكم كذلكوا أخذ فرسا وقال القاضى الثالث فدفع له الملك ديرة وقال له احكم بيننا فقال اني حاض فقل الملك سبحان الله أيحيى الذى ذكر فقال له القاضى سبحان الله أتدله الفرس بقرعة وحكم بها لصاحبها اه فتضى على الاربعين وعن أبي هريرة رضى الله عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وفى قضاء المسلمين ثم غلب عدله جوره فله الجنة واغلب جوره عدله فله النار أن ترجمه أبو داود وقال عليه السلام عجمي هجر الى الله تعالى وقال الهى وسيدى عبدتك كذا وكذا سنة ثم جعلتني في أس كنيف فقال أما ترضى أن عدلت بك من مجالس القضاة رواه ابن عساكر ولذلك امتنع الاكارم من قبول القضاة ما عرض عليهم كان عمر رضى الله عنه جافانه له تنع منه لما سألته عفا نرضى الله عنه القضاة وعرض على الحسين بن منصور النيسابورى قضاء نيسابور فامتنى ثلاثة أيام ودعا الله فمات في اليوم الثالث وامتنع منه الامام الشافعى رضى الله عنه لما استدعاه امامون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه الامام أبو ذؤيب فرفضى الله عنه لما استدعاه القصور ورفضه وضربه وحكى القاضى الطبرى وغيره ان الوزراء ان الفران طلب باعلى بن خيم ان تولية القضاء فغير بمنعهم على دوره فمؤمن عشر بن يوما فأقبل فيه

وطبناو الباب على اى على * عشر بن يوم اليل فاولى

وليت القضاء وليت القضاء * لم يك شيئا توليته

فاوقفنى في القضاء القضا * وما كنت قدما تفتيته

(وقال آخر)

فيا ليتنى لم أكن قاضيا * وباليها كانت الغاضيه

(قوله وفسر الاول) أي ففسر النبي صلى الله عليه وسلم الاول فالفسر هو النبي كاندل عليه عبارة انطيط ونصها وقد روى الاربعة والحق والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاء ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فاما الذى في الجنة فرب جل عرف الحق وقضى به والذى في النار

والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله فاحكم بينهم بالقسط واخبار تغير المصنفين اذا حكم حاكم أي ايراد الحكم فاجتهد ثم اصاب فله أجور وان اذا حكم فاجتهد ثم اخطأ فله أجر وفي رواية بديل الاولى فله عشرة أجور قال في شرح مسلم أجمع المسلمون على أن هذا في حاكم عالم مجتهد أما غيره فالأشتم بجميع أحكامه سواء وافق الصواب لان اصله اتفاقية بعد الغايه وافق القضاة ومع خبر القضاة ثلاثة فاض في الجنة وقاضيان في النار وفسر الاول بانهم عرف الحق

رجل عرف الحق بخارفي الحكم ورجل قضى للناس على جهل (قوله والآخران) بكسر الهمزة
 أي وقصر الآخران أي فسرهما النبي صلى الله عليه وسلم كما علمت (قوله وما جاء في التحذير عنه)
 أي وما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في التحذير عن القضاء (قوله فقد ذبح بغير سكن) هو
 كتابة عن هلا كه سبب القضاء (قوله محمول) خبر ما جاء في قوله على عظم الخطر فيه أي في
 القضاء أي فينبغي ترك الدخول فيه (قوله أو على من يكرهه القضاء) فيه أن الكراهة لا توجب
 هذا الوعد الشديد اه يجرى وفي المتن ما تصدق ورمدن الترغيب والتحذير بأحاديث كثيرة ولا
 شك أنه أي القضاء من عظم إذا قام العدو بحقه ولكنه خطر والسلامة فيه بعدة إلا أن عصمه
 الله تعالى وقد كتب سلمان الفارسي إلى أبي الدرداء رضي الله تعالى عنهم لما كان قاضيا بين
 المقدس إن الأرض لأمة من أحد أو ثمانية قدس المرء عليه وقد بلغني أنك جعلت طليبا لأدوى
 فان كنت ترى في نعمائك وإن كنت مطسقا فخران تقتل أحدا فتدخل النار بما لا يجزى ليس
 بطبيب ولا مطب اه (قوله هو) مبتدأ خبره فرض كفاية (قوله أي قبوله الخ) تفسير للضمير
 الواقع مبتدأ وقوله من متعدد من صالحيه له أي للقضاء (قوله فرض كفاية) أما كونه فرضا فله
 تعالى كونه اقواما بالنسبة وأما كونه على الكفاية فلا نه أمر بمجرى أو نهى عن منكر وهما
 على الكفاية وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا إلى اليمن فأخبر فقال يا رسول الله بعثني أقضي
 بينهم وأنا شاب لا أدري ما القضاء فغضب النبي صلى الله عليه وسلم صدم وقال اللهم اهدني نبت لسانه
 قال فوالذي فلق الحقور بالأسنة ما شككت في قضاءه بين اثنين واحتلف النبي صلى الله عليه وسلم
 عتاب ابن أسيد على مكته والباوقاضيا وقد معاذ القضاء الجن وبعث عمر رضي الله عنه أبا موسى
 الأشعري إلى البصرة فلو كان القضاء فرض عين لم يكف واحد أفاده في المتن (قوله في الناحية) هي
 مسافة العدوى دون مازاد (قوله بل أسنى الخ) أي بل القضاء أسنى أي أفضل فرض الكفايات
 وذلك للاجتماع مع الاضطراب إليه لأن طابع البشر بمحبة على النظام وقيل من نصف من نفسه
 والامام الاظم مستعمل بها وهم منه فوجب من يقوم به وكان أسنى فرض الكفاية (قوله فان
 امتنع الصالحون له) أي للقضاء وقوله منه متعلق بامتنع فالضمير يعود على القضاء أيضا وقوله أموا أي
 وأجبر الامام أحدهم (قوله أماتولة الخ) مقابل قوله هو أي قبوله وعصاره للمتن وحس بقبول
 التولية إيقاعها للقاضي من الامام فانها فرض عين عليه اه (قوله في اقليم) أي كالمندو جاوى وانجاز
 (قوله ففرض عين عليه) أي على الامام ويتعين على قاضي الاقليم أن يولي شخصه فيما يجز عنه (قوله ثم على
 ذي شوكة) أي ثم هو فرض عين على ذي شوكة أن لم يوجد الامام (قوله ولا يجوز اخلا ما الخ) وانما الخاطب
 بذلك الامام أو من فوض إليه الامام الاختلاف كقاضي الاقليم وقوله مسافة العدوى هي التي لو
 خرج منها بكرة أي من مألوع الغمر لبلد الحما كمرجع الهيا يومه بعد فراغ زمن الخافضة المعتدلة من
 دعوى وجواب واقامة منه حاضر وقد تدهاها والعبرة بسر الانتقال لانه منصف وقوله من فاض أي
 أو خليفته (قوله فرع لأبدن تولية من الامام أو أماتولة الخ) فيه أن هذا عين قوله أول أن تولية
 الامام أو نائبه فرض عين الخ فكان لا يسلك ولا يخسر أن يقول بعد قوله ثم على ذي شوكة ثم على
 أهل الحل والعقد الخ وبعد قوله مع رضا الباقيين يأتي بقوله أولا ولا يجوز اخلا مسافة العدوى عن
 فاض ثم يأتي بقوله ومن صريح التولية الخ وإعلم أنه يشترط في التولية أن تكون للمصالح للقضاء فان
 لم يكن صالحا لم تصح توليته أو بائنا المولى بكسر اللام والمولى يقتضيه أو لا ينفذ حكمه وإن أصاب فيه
 الاضرار وبان ولي سلطان ذو شوكة مسالما فاستغنى قضاءه للضرورة لئلا يتعلل مصالح الناس
 كما سيذكره ويالهيقي والحاكم من استعمل عاملا على المسلمين وهو يعلم أن غيره أفضل منه وفي
 رواية جلال على عصابة وفي تلك العصابة من هو أراضى الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين (قوله)

وقضى به والآخران
 بمن صرف وما جازى
 الحكم ومن قضى على
 جهل وما جاء في
 التحذير عنه تخبر من
 جعل قاضيا فقد ذبح
 بغير سكن محمول على
 عظم الخطر فيه أو
 على من يكرهه
 القضاء أو يحرم
 (هو) أي قوله من
 متعدد من صالحيه
 (فرض كفاية) في
 الناحية بل أسنى
 فرض الكفايات
 حتى قال الفرز إلى أنه
 أفضل من الجهاد
 فان امتنع الصالحون
 له منه أموا أما تولية
 الامام أو نائبه
 لا حدهم في اقليم
 ففرض عين عليه ثم
 على ذي شوكة ولا
 يجوز اخلا مسافة
 العدوى عن فاض
 (فرع) لأبدن
 تولية من الامام
 أو أماتولة ولين تعين

فان فقد الامام قبولية) يقرأ بالجرأى فلا بد من تواسية وقوله أهل الحل والعقد أى حل الامور
 وعقد هامن العلماء وجمه الناس للتيسر احصائهم (قوله أو بعضهم) أى بعض أهل الحل والعقد
 ولو كان واحدا لكان مع رضا الباقرين (قوله ولو لا) أى الصالح القضاء وقوله أهل جانب من البلد أى
 من أهل الحل والعقد (قوله صم) أى ما ذكر من التولية وقوله صحت بناء التائب لكان أولى وقوله
 فيه أى في ذلك الجانب وقوله دون الآثر أى دون الجانب الآخر من البلد فلا تصح التولية بالنسبة
 إليه لكن يحل له ان يرض به أهله والا صحت (قوله ومن صريح التولية الخ) مرتبط بمذهب أى
 ويشترط في صحة التولية الصيغة من إيجاب وقبول ومن صريح التولية أى إيجابا وليتك أو قلدتك
 القضاء (قوله ومن كتابتها) أى التولية (قوله عليك فيه) متعلقان بكل من حولت واعتقدت (قوله
 ويشترط القبول) أى من المولى يعقب الامام وقوله لفتاى أى بان يقول قلنت ذلك أو تولىته (قوله وكذا
 فورا الخ) أى وكذا يشترط أن يكون فورا فيما اذا كان المولى يفتق الامام حاضرا (قوله وعند بلوغ
 الخبر في غيره) أى ويشترط أن يكون القبول عند بلوغ خبر التولية بكتاب أو رسول فيما اذا كان غير
 حاضر (قوله وقال جمع محققون الخ) معتقد قال سم لا يعتبر القبول لفتاى بل يكفي فيه الشرع بالفعل
 كالوكيل كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى ثم يزيد بالرد اه (قوله ومن تعين في ناحية) أى
 للقضاء بان يوجدف ناحية أى بلد من على دون مسافة العسوى صالح له غيره (قوله لزمه قبوله)
 أى القضاء لفتاى محالاه (قوله وكذا طلبه) أى وكذا يلزمه طلبه القضاء تعينه له وفي المخفى ما نصه
 تنبيه على وجوب الطلب اذا قلن الاجابة بجحته الاذرى فان تحقق في غلبه على غلبه مدعها لما علم
 من فساد الزمان وانتمس لم يلزمه فان عرض عليه لزمه القبول فان امتنع حتى وصل الامام اجباره على
 الاصح لان الناس مضطرون الى علم ونظره فاشبهه صاحب الطعام اذا امتنع المضطر فان قيل انه
 بامتناعه حينئذ يصير فاسقا لم يجعل قومه يجبر على انه يؤمر بالتوبة أولا فاذا تاب اجبر برأيه
 لا يفتق بذلك لانه لا يمتنع غالبا الامتثال للتصديرات الواردة في الساب واستبعاد من نفسه الفخر
 وعدم اعفاده على نفسه الامارة بالسوء وكيف يقتض من امتنع متولانا ولا يلا شافا اذا ما اجتهاده اليه
 وان المنجى له من هذا بالله وسخطه عدم التلبس بهذا الامر اه (قوله ولو يبدل مال) أى ان قدر
 عليه فاضلا عما يعتبر في الفطرة (قوله وان خاف من نفسه الجبل) أى يلزمه القبول والطبعون خاف
 من نفسه الجور والظلم واذا تولا ما حذر عنه كسائر فروع الاحيان (قوله فان لم يتعين فيها) أى في
 ناحية بان وحده من يصلح له غيره (قوله كره للفضول القبول والطلب) وذلك لئلا يدعى من عبد
 الرحمن بن سمراته قاله النبي صلى الله عليه وسلم لا تسال الامارة ويحذر كراهة ما ذكر حيث لم يفتقر
 الفضول لكونه أطوع في الناس أو أقرب الى التسلوب أو أقوى في القيام في الحق أو ازم لجلس الحكم
 والاجازة للقبول والطلب من غير كراهة (قوله ان لم يتبين الاصل) فان امتنع فهو كالمدوم ولا يكره
 للفضول ذلك (قوله ويحرم طلبه) أى القضاء قال في الروض وشرحه وان كان هناك قاض فان
 كان غيره مستحق القضاء كالحكم وان كان مستحقا للطلب لم يلزمه امر وان كان مقضولا فان فعل
 أى عزل وولى غيره فغفل عن ضرورة أى عساه او امتنع بمجهد الاصول الشرعية فلا يفتقر صرح به
 الاصل فما اذا بدلت مال ذلك والظاهر ان يتبدونه كذلك اه (قوله يعزل صالح له) أى القضاء فان كان
 غير صالح له فلا يحرم طلبه يعزل بل يسن ولو يبدل المال والعل أن الذي يحصل من كلامه ان يقول
 القضاء تعتر به الاحكام ما هذا الا بما في تعين في الناحية ويند بان لم يتعين وكان افضل
 من غيره ويكره ان كان مقضولا ولم يمتنع الا افضل ويحرم يعزل صالح ولم يقضولا (قوله وشرط قاض)
 هو مفرع من صفات قيم (قوله كونه أهلا الخ) فيه احاطة على مجهول الا ان يقال امكن في ذلك على شهرته
 وقوله لث مادات كلها أى لاسائر انواعها الذي تنوع بحسب المشهود به الى سبعة انواع كاسياقي

للقضاء فان فقد
 الامام قبولية أهل
 الحل والعقد
 في البلد أو بعضهم
 مع رضا الباقرين ولو
 ولاه أهل جانب من
 البلد صم فيه دون
 الآثر ومن صريح
 التولية وليتك أو
 قلدتك القضاء ومن
 كتابتها حولت
 واعتقدت عليك فيه
 ويشترط القبول
 لفتاى وكذا فورا في
 الحاضر وعند بلوغ
 الخبر في غيره وقال
 جمع محققون الشرط
 عدم الرد ومن تعين
 في ناحية لزمه قبوله
 وكذا طلبه ولو يبدل
 مال وان خاف من
 نفسه الجبل فان لم
 يتعين فيها كره
 للفضول القبول
 والطلب ان لم يتبين
 الاصل ويحرم طلبه
 يعزل صالح له ولو
 مقضولا (شرط
 قاض كونه أهلا
 للمادات)

بأنها في أيها (قوله بان يكون مسلماً) قال الماوردي وما جرت به عادة الولايات من نصب رجل من أهل الذمة فتقليد رياسته وزعامته أي سباده لا تقليد حكم وقضاه اهـ (قوله مكلفاً) أي بالغا عاقلاً (قوله لرس) أي تله (قوله ذكراً) أي بقينا (قوله عدلاً) العدالة لغة التوسط وشريعاً ملكة في النفس تنبع من اقتراف الكسائر والذرائل المباحة كما تقدم (قوله جميعاً) انما اشتراط الجمع فيه لأن الاسم لا يفرق بين اقراء وانكار وانشاء وأخبار وقوله ولو بالصياح غايته في كونه جميعاً أي ولو كان لاسمع إلا بالصياح في أذنيه فانه يكنى ولا يضر إلا الصعم الشديد بحيث لا يسمع أصلاً (قوله بصيراً) أي ولو بأحدى عينيه ولو كان يصير نهاراً فقط دون من يصير ليلاً فقط قاله الأذوي وخالفه الرمي ومن تبعه فمن يصير ليلاً فقط فقال يكنى كونه يصير ليلاً فقط كما يكنى كونه يصير نهاراً فقط (قائمة) (أ) مصر قوة في العين تدرك به الحسوسات كان البصرة قوة في القلب تدرك بها المعقولات فالبصرة للقلب مجزئة البصر العين (قوله فلا يولي من ليس كذلك) أي من ليس مستكمل للشروط المذكورة بان يكون كافراً أو صيباً أو عتقناً أو طبع جنونه أو أوروبقياً كله أو بعضه أو أنثى أو عتقناً أو فاسقاً أو أدم أو أعمى فلا يصح توليتهم لنقصهم (قوله ولا أعمى) فيه انه مندوح في قوله من ليس كذلك فلا يولي شي آخره (قوله وهو من يرى الخ) عبارة انصف فلا يولي أعمى ومن يرى الشجر الخ اهـ فلعن لفظه هو زائد من النسخ (قوله الشجر) أي الحسم وقوله ولا يميز الصورة أي ولا يميز صورة ذلك الشجر هل هي صورة زيد أو عمر أو غيره ذلك (قوله وان قربت) أي لا يميزها مطلقاً مع القرب ومع البعد (قوله يختلف من يميزها اذا قربت) أي الصورة فانه يصح توليته (قوله بحيث يعرفها) تصور لتمييزها بالها والمرا د بحيث يعرف انها صورة زيد بمسلاً (قوله ولو شكاف الخ) أي ولو كانت معرفتها بتكف وزيد تأمل فانه يصح توليته (قوله وان عجز عن فرامه المكتوب) أي فانه يصح توليته (قوله واختير محبة ولا به الاعمى) أي واختار بعضهم محبة ولا به الاعمى مستدلاً بانه صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على الصلاة وغيره من أمور المدينة وما الطراف وأجاب المانعون ولا به باحتمال انه استخلفه في أمور العامة من الحراسة وما يتعلق بها لا في خصوص الحكم الذي الكلام فيه (قوله كافي التمام عن نصب القضاء) أي بان يكون ذا عقل تام وقوة على تنفيذ الحق بحيث لا تؤثر من عقله أي لا يصاب في الحكم بان يحكم بخلاف الحق من أجل عقله ولا يتخدد من غرأ أي لا يتخدد من الحق بسيف غر ومخصص له قال في المغني وفسر بعضهم الكفاية بالآفة بالقضاء بان يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس جباناً فان كسرت من الناس يكون عالماً بدنا ونفسه ضعيفه عن التنفيذ والأزام والسطوة قطيع في حانه بسبب ذلك اهـ (قوله فلا يولي مغفل) هو الذي لا يضبط الأمور بان يكون مختل النظر والفكر لا كبر أو مرض أو غير ذلك (قوله ومختل نظر) أي فكر وعطفه على ما قبله من عطف التفسير وقوله بكبر أو مرض الباسية متعلقة بكل من مغفل ومختل نظر (قوله محتنداً) أي اجتهداً مطلقاً لا ما تنصرف إليه اللفظ عند الإطلاق وبذلك بيانه الاتي والاجتهاد في الأصل بذل المجهود في طلب المقصود ورافقه التمحيص والتوثيق ثم استعمال في استنباط الأحكام من الكتاب والسنة وغيره بحسب مقتضى المذهب وهو من يستنبط الأحكام من قواعد امامه كالفرقي ومحتند الفتوى وهو من يقتدر على التجميع في الاقوال كالرافقي والنووي والمقلد الصرف وهو الذي لم ينهل للنظر في قواعد امامه والترجيح بين الاقوال (قوله فلا يصح توليته جاهل) أي بالاحكام الشرعية (قوله ومقلد) أي لا يصح توليته مقلداً لامام من الائمة الأربعة (قوله وان حفظ الخ) غايته في عدم صحة توليته المقلد (قوله انحر عن ادراك غوامضه) أي مسائل مذهب امامه الصعبة قال في الحقيقة بسد مقرر رأته اذ لا يحيط بهما الاجتهاد مطلق اهـ وقال في النهاية المقلد هو من

كلها بان يكون مسلماً
مكلفاً اذ كره عدلاً
معملاً ولو بالصياح
بصره فلا يولي من
ليس كذلك ولا أعمى
وهو من يرى الشجر ولا
يميز الصورة وان قربت
يختلف من يميزها اذا
قربت بحيث يعرفها
ولو بتكف وزيد
تأمل وان عجز عن
فرامه المكتوب
واختير محبة ولا به
الاعمى (كافياً)
لقيامه بنصب القضاء
فلا يولي مغفل
ومختل نظر بكبر أو
مرض (محتنداً) فلا
يصح توليته جاهل
ومقلد وان حفظ
مذهب امامه انحر
عن ادراك غوامضه

حفظ مذهب امامه لكنه غير عارف بغوامضه وقاصره من تقرير أدلته لانه لا يصلح للتقوى والقضاء
 أولى اياه (قوله والمجتهد) أى المطلق (قوله من يعرف بأحكام القرآن) الباء زائدة وفي الكلام حذف
 مضافين أى من يعرف أنواع محال الاحكام ليتمكن من استنباطها منها أو يقدر على الترجيع فيها
 عند تعارض الأدلة (قوله من العلم الخ) بيان للمضاف الاول من المضافين الذين قدرتموا وليس بياناً
 للاحكام في كلامه كما يفيد من غير ما علمه من العلم ليس حكماً وانما هو محل له والعام لفظ يستغرق الصانع
 له من غير حصر كقوله تعالى ولا تطلوا أعمالكم والخاص بخلافه كقوله عليه الصلاة والسلام
 الصائم المتطوع أمر نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر والمحمل مالم تتضح دلالاته كقوله تعالى وآتوا
 الزكاة وقوله خذ من أموالهم صدقة لانه لم يعلم منها قدر الواجب والمبين هو ما تضمنت دلالاته والمطلق
 مادل على الماهية بتلخيص كناية الظاهر والمقيد مادل على الماهية بقيد كناية القلة والنص
 مادل دلالة قطعية والظاهر مادل دلالة ظنية قال في جمع الجوامع المنطوق مادل عليه اللفظ في محل
 النطق وهو نص ان أفاد معنى لا يحتمل غيره كزيد ظاهر ان احتمل غير مرجوحاً كاستداه
 والناسخ كاستقوال الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً
 والنسوخ كاستقوال الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لازواجهم متاعاً الى الحول والمحول والمحكم
 كقوله تعالى ليس كنهه شئ وهو السبع البصير فهذه نص في أنه لا يمانه شئ في ذاته ولا في صفاته
 ولا في أفعاله والمشابه كقوله تعالى الى الجن على العرش استوى (قوله بأحكام السنة) معطوف على
 بأحكام القرآن والمراد ان يعرف أنواع محال الاحكام من السنة أيضاً كما تقدم والسنة هي
 الأحاديث الشريفة وهي كل ما نسب لنبى صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال والأهمل والتقريب
 كان فعل بعض الأصحاب شيئاً أو قال شيئاً بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأقره عليه (قوله من
 المتواتر الخ) بيان لما قدرته أيضاً وليس بياناً لنفس الاحكام كما مر (قوله وهو) أى التواتر
 ما تعدد طرقه ما ندر واجمع من جميع يؤمن نواظروهم على الكذب قال البيهقي المتواتر ما ترويه
 جماعة يستعمل نواظروهم على الكذب من جماعة كذلك في جميع الطبقات والأحاديث ما ترويه
 واحد عن واحد أو أكثر ولم يبلغوا عدد التواتر اهـ (قوله والأحاد) بالجر عطف على التواتر
 (قوله وهو) أى الأحاديث حديثهم وقوله بخلافه أى بخلاف المتواتر وهو ما لم تعدد طرقه (قوله
 والمتصل) بالجر عطف على التواتر وقوله باتصال رواه أى المصور باتصال رواه بالسلب التصوير
 وكان الملائمة لمناقبة انما يقى به في صورته التعريف بان يقول وهو ما اتصلت رواه الخ (قوله
 ويسمى) أى المتصل باتصال الخ المرفوع (قوله وألى العاصي) معطوف على قوله اليه أى أو
 باتصال رواه الى العاصي ولم يرفع الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويسمى) أو المتصل الى العاصي
 الموقوف (قوله والمرسل) بالجر أيضاً عطف على المتواتر وقوله وهو قول السابقي الخ أى فهو ما سقط
 منه العاصي كما قال في البيهقيونية * ومرسل منه العاصي سقط * وهذا اصطلاح المحدثين وأما
 اصطلاح الفقهاء والاصوليين فهو ما سقط من سنده زواو أو أكثر سواء كان من أوله أو من آخره أو
 بينهما وبعبارة قول في حاشية شرح الورقات وأما اصطلاح المحدثين فالمرسل ما سقط منه العاصي
 وما وقف على العاصي موقوف وموقوف على السابقي مقطوع وما سقط منه راو مقطوع أو راو بان
 فنقطع من موضعين ان كان غير اتصال والافضل وما سقط أوله معلق وما أسند الى النبي صلى الله
 عليه وسلم مرفوع اهـ (قوله أو بحال الرواة) معطوف على بأحكام القرآن وأوجه في الرواوى
 ويعرف بحال الرواة لانه يتوصل به الى تقرير الاحكام (قوله قوة وضعفاً) منصوبان على التمييز
 أى من جهة القوة ومن جهة الضعف (قوله ومتواتر ناقلوه) أى بلغوا عدد التواتر وهو مستأنف
 (قوله وأجمع السلف) عبارة للصفة نعم متواتر ناقلوه أو أجمع السلف على قبوله لا يثبت عن عدله

والمجتهد من يعرف
 بأحكام القرآن من
 العام والخاص والمحمل
 والمبين والمطلق
 والمقيد والنص
 والظاهر والناسخ
 والنسوخ والمحكم
 والمشابه وأحكام
 السنة من المتواتر
 وهو ما تعدد طرقه
 والأحاد وهو
 بخلافه والمتصل
 باتصال رواه اليه
 صلى الله عليه وسلم
 ويسمى المرفوع أو
 الى العاصي فقط
 ويسمى الموقوف
 والمرسل وهو قول
 السابقي قال رسول
 الله صلى الله عليه
 وسلم كذا أو فعل
 كذا أو بحال الرواة
 قوة وضعفاً وما تواتر
 ناقلوه وأجمع السلف
 على قبوله لا يثبت
 عن عدله ناقله

وله الا كنهه بتعديل

امام عسرف محبة
منه في المرح
والتعديل ويقدم
عند التعارض الخاص
على العام والمقتد
على المطلق والنص
على الظاهر والمحكم
على المتشابه والناسخ
والتوصل والقوى
على مقابلها ولا تقصر
الاحكام في جسماته
آية ولا جسماته
حدث خلافا
لزامهما بالقياس
بانواع الثلاثة فمن
الجلي وهو ما يقطع
فيه بنى الفارق
قياس ضرب الوالد
على تافيهما ولا مساوي
وهو ما يبعد فيه
انتفاء الفارق كقياس
اراق مال النيم على
كله والا دون وهو
مالا يبعد فيه انتفاء
الفارق كقياس
الذرة على البرقي الى
جميع الطعم ولسان
العرب لغة ونحوها
وصرفها بلاغسة
واقوال العلماء من
الضامة فمن بعدهم
ولوفما يتكلم فيه
فقط لا لاخلافهم
قال ابن الصلاح
اجتماع ذلك كله انما
هو شرط للجهتد
الطلق الذي يقتضي

جميع ابواب

ناقله اه فعله تصكون الواو بمعنى او (قوله وله الخ) أي للجهتد الا كنهه بتعديل امام
لاوى الحديث أي قوله انه عدل وقوله عرف أي للجهتد وقوله جهة مذهبه أي الامام (قوله
في المرح والتعديل) أي شرح الروا وتعديلهم أي بيان انهم عدول او غير عدول (قوله
وقدم عند التعارض الخ) بيان لكيفية الترجيح عند تعارض الأدلة (قوله والناسخ والمتصل
والقوى) أي ويقدم هذه الثلاثة على مقابلها وهو المنسوخ والمقطع والضعيف (قوله ولا تقصر
الاحكام الخ) قال في النهاية ولا يقصر ذلك في جسماته آية ولا جسماته تعدد مثل الاستنباط
في الاولى من القصص والمواظع وغيرهما بضاولان المشاهدة قاضية بيط لانه في الثاني فان اراد
القائل بالجهتد في ذلك بالنسبة للاحداث المصحة السالفة من المعنى في صند او نحوها والاحكام
الخفية الاجتهادية كان له نوع فرعي ان قول ابن الجوزي انها ثلاثة آلاف ونحوه مردود بان
عالم الاحداث لا يتكاد تخلو من حكم او ادب شرعي او سياسة دينية ولكن اعقادها قعيا على اصل
معصم عنده جميع غالب احداث الاحكام كسنتي اودامي مع معرفة اصطلاحه وبالانسان فيه
من تقل ورد اه (قوله خلافا لزامهما) أي زاعم الاختصاص بالاحكام في جسماته آية ولا جسماته
حدث (قوله وبالقياس) معطوف على باحكام القرآن أي وبان يعرف بالقياس وقوله بانواعه
أي القياس بالجار والمجرور يدل من الجار والمجرور وقوله (قوله من الجلي الخ) بيان للأنواع
الثلاثة (قوله وهو) أي الجلي (قوله ما يقطع فيه بنى الفارق) أي بين القيس والقياس عليه
(قوله كقياس ضرب الوالد على تافيهما) أي في التعریم الثابت بقوله تعالى فلا تقتل الحمأ ومثله
قياس ما فوق الذرة بها في قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره (قوله ولا مساوي) معطوف
على الجلي (قوله وهو) أي المساوي وقوله ما يبعد فيه انتفاء الفارق الصواب وجود الفارق وعبارة
الصفة وهو ما يبعد فيه الفارق اه وهي ظاهرة (قوله كقياس اراق مال النيم على كله) أي
في التعریم الثابت بقوله تعالى ان الذين با كونا أموال اليتامى ظلمنا انما با كونا في بطونهم نارا
(قوله والا دون) معطوف على الجلي أيضا (قوله وهو مالا يبعد فيه انتفاء الفارق) عبارة عن الصفة
وهو ما لا يبعد فيه ذلك أي وجود الفارق وهي الصواب (قوله كقياس الذرة على البر) الذي في
الصفة والنهاية كقياس التفاح على البر جميع الطعم وهو أولى انقياس الذرة على البر من القياس
المساوي لانه يبعد فيه وجود الفارق بينهما انما القصد منهما واحد وهو الاقياس بخلاف قياس
التفاح على البر فانه لا يبعد فيه وجود الفارق بل هو قري باذا القصد من التفاح التفكه والتلذذ
بخلاف البر فالقصد منه الاقياس (قوله ولسان العرب) معطوف على باحكام القرآن أيضا أي
وبان يعرف بلسان العرب أي كل ما هم لغة ونحوها وصرها لانه لا يبعد فيها فهم الكتاب والسنة
انها يعرف عموم اللفظ وخصوصها ماطا فتوقيد بوجهه وبيانه وصيغ الامرو والهي والتعير
والاستفهام والاسما والافعال والحروف (قوله وباقوال العلماء) معطوف على باحكام القرآن
أي وبان يعرف باقوال العلماء اجتماعا واختلافا للتأليف الفهم في اجتهاده (قوله ولو فيما يتكلم فيه
فقط) أي يكفي معرفة الاقوال ولو في المسئلة التي يتكلم فيها فلا يشترط ان يعرف اقوال العلماء في كل
مسئلة بل في المسئلة التي يرد النظر فيها بان يعلم ان قوله فيها لا يخالف اجماعا (قوله اجتماع ذلك
كله) أي معرفته احكام القرآن والسنة والقياس ولسان العرب واقوال العلماء (قوله انما هو شرط
للجهتد المطلق) أي وقد فقد من بعد الجسماته مجسما يظهر لنا فلا ينافي لانه في نفس الامر يوجد
واقفه فطب القوت فانه لا يكون الاجتهاد اه يجري وفي المعنى مانصه قال ابن دقيق العيد ولا يخلو
العصر عن جهتد الا اذا ادعى الزمان وفرب الساعة واماتول الفزالي والقتال ان العصر خلاص
الجهتد المستقل فالظاهر ان المراد بجهتد قائم بالقضا فان العلماء يرعون عنه وهذا ظاهر لاشك

فيه اه (قوله امام قسلا) هو صادق بمقتضى المذهب ومقتضى الفتوى والمقتضى الصريح وقوله لا يعدو مذهب امام خاص أى لا يتجاوزوه وقوله فليس طبع الخ جواب أما (قوله ولو ابراع فيها) أى فى قواعد امامه أى بان يقدم الخاص منها على العام والمقتضى المطلق والنص على الظاهر وهكذا (قوله فى قوانين الشرع) أى قواعد (قوله فانه مع المذهب الخ) أى فان المقتضى الذى لا يعدو قواعد امامه بالنسبة لامامه المذهب كالمتبهد بالنسبة لنصوص الشرع فقواعد امامه فى حقه كنصوص الشرع فى حق امامه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل انهم مع المذهب الخ وقوله لم يكن له عدول عن نص امامه أى لا يجوز له أن يعدل عن نص امامه كالأسوخ للمذهب ان يعدل عن نص الشرع (قوله فان ولى سلطان) أى مطلقا ذشوكه كان أم لا بان حبس أو أسرد لم يخلع فان أحكامه تنفذ (قوله ولو كافرا) لم يذ كهذه الغاية فى التحفة ولا فى النهاية ولا غيرهما وهى مشكلة اذا السلطان شتر ما فيه أن يكون مسلما وأما الكافر فلا تصح سلطنته ولا تنفذ امامته ولو قلب ولو أشرها عن قوله أو ذشوكه وجعلها غايته لا نه عكن أن يكون كافرا أو عن قوله غير أهل وجعلها غايته لا تكون بالنسبة للثاني لرد على الأذرى القائل بعدم نفوذ تولية الكافر القضاء لكان أولى تأمل (قوله أو ذشوكه غيره) أى غير السلطان (قوله فى بلد) متعلق بمعدوف حال أى حال كون ذى الشوكه فى بلد أى ناحية وقوله بان انحصرت قوتها أى البلدة فيه أى ذى الشوكه والبلد لتصور كونه له شوكه فى بلده وعبارة التحفة والنهاية بان يكون ناحية انقطع غوث السلطان ضاها لم يرجعوا الى الله اه (قوله غير أهل) مفعول ولى (قوله كقتل الخ) تمثيل لغير الأهل (قوله أى مع علمه) أى المولى بامر الأمام سلطانا أو ذشوكه وقوله بمسوقه أى المولى بفتح اللام (قوله والاخ) أى وان لم يعلم به وقوله ولو علم فسقط لم يوله الوالوال على أى الحال أم لو كان يعلم بسقطه لم يوله وقوله فالظاهر الخ جواب ان الشرطية المدغمه فى لا النافيه وقوله كما جزم به شخص أى فى فتح الجواد (قوله وكذا لو زاد الخ) أى وكذا لا ينفذ حكمه لو زاد فسقط ما كان بشر بالتحرف فى المحقة تقصير بشر على خلاف العادة (قوله أو أرتكب مفسقا آخر) أى بان كان برزى فصار برزى وبشر بالتحرف (قوله على تردد فيه) أى فصار بعد كذا عن زاد فسقطه أو أرتكب مفسقا آخر (قوله وجزم بعضهم بنفوذ توليته) أى الفاسق مطلقا وقوله وان ولاء غير عالم بسقطه هذا هو الفارق بين ما جزم به بعضهم وبين ما ذكره قبل (قوله وكسب الخ) معطوف على قوله كقتل (قوله نفذ ما فعله) أى المولى سلطانا أو ذشوكه (قوله من التولية) بيان لما (قوله) وان كان الخ) غايته فى نفوذ التولية أى تنفذ التولية وان كان هناك أى فى الناحية المولى علمها غير الأهل بمقتضى (قوله على المقتضى) متعلق بنفذ (قوله فينفذ قضاء) مفرع على نفوذ التولية (قوله والضرة) قال السبكي يستفاد من ذلك انه لو زالت شوكه من ولا يموت وانحوه امتد لزال والضررة وانتهى لو أخذ شيئا من بيت المال على ولا به القضاء أو جوامك فى نظر الأوقاف استرد منه لان قضاءه انما ينفذ للضررة ولا كذلك المال اه بحجى (قوله وان نازع كثير وفاد كر) أى فى نفوذ قضاء من ولا للضررة وذا كان فاسقا وقوله وأطالوا أى فى نزاع وقوله وصوبه ان ركنى أى وقال انه لا ضرر ورة إليه بخلاف المقتضى قال فى الحقيقة بهدمه ويجب فان الفرض ان الامام أو ذشوكه هو الذى ولا على ما بسقطه بل أو غير عالم به على جزم به بعضهم فكيف حينئذ يفرغ على عدم تنفذ أحكامه للترتب عليه من الفتى لا تدارك خوفه وقد أجمعت الامة كما قاله الأذرى على تنفيذ أحكام الخلفاء الظلمة وأحكام من ولوه اه (قوله وماذا كرفى المقتضى الخ) أى ماذا كرفى المقتضى من انه اذا ولا سلطان أو ذشوكه تنفذ توليته محله ان كان ثم يهدوا لا تنفذ ولو لم يغير ذى شوكه ولا ينجى ما فى عبارة شخصه المذكورة إذ قوله سلطان صادق بذى الشوكه وغيره كإصر حبه هو اذا كان كذلك فلامعنى التقييد الذى ذكره بل لا يأتى نعم يصير للتقييد المذكور معنى لأبقى عبارة

المباح على حاله اوهي فان تعذر جمع هذه الشرط وقول سلطان له شوكه فاسقا او مقلدا انفذ قضاءه
للضرورة ففعله اختصاص التولية بذي الشوكه وحينئذ فيصير قوله وما ذكره رحمه الخ مخرجات
الرشيدي اعترض على قول الثبوت المضاف لقتول شخصه المذكور بما نصه قوله وما ذكره في المقلد عمله
الخ هذا الثاني لابي القاسم عن ظاهره الموافق لكلام غيره واما بعد ان حوله الى عام فلا موقع لهذا
هنا وحاصل المراد كما يؤخذ من كلامهم ان السلطان ذلوا فاعيا لشوكه نفقت توليته مطلقا
سواء كان هناك اهل للقضاء ام لا وان لا بالشوكه او ولا فاضى القضية كذلك فيشترط في
صحته توليته فقد اهل للقضاء انتهى (قوله والا الخ) اي وان لم يكن هناك مجتهد نفقت توليته للمقلد
ولو صدرت من غير ذي شوكه كسلطان محبوس او ماسور ولم يخلع كامر (قوله وكذا القاسق) اي
ومثل المقلد فما ذكر من التفصيل القاسق (قوله فان كان هناك عدل الخ) نص رحمه اعلم من
التشبيه (قوله اشتربت شوكه) اي في المولى بكسر اللام (قوله والا فلا) اي وان لم يكن هناك عدل فلا
شترط الشوكه (قوله كما يفيد ذلك) اي التفصيل المذكور (قوله الحق الخ) مقول قول ابن الرفعة
(قوله والا وجه ان فاضى الضرورة يقتضي عمله) اي يحكم بما علمه ان شاء كان يدي شخص على
شخص بما لو قدر ان القاضي اقرضاه اياه او مضمعه يقر به فله ان يحكم عليه بما علمه ويثبت المال عنه
(قوله ويحفظ مال التيمم) اي وله ان يحفظ مال التيمم (قوله ويكتب لقاض آخر) اي وله ان يكتب
لقاض آخر فاما اذا ادعى عنه على فاعبى بال مثل ان ثبت عنه بالينة فله ان يكتب الى القاضي بانه
القاض ليس يفتي له من مال الغائب الحاضر منه (قوله خلافا للمضمر في) اي الشتم الحميم المضمر في
في قوله ليس لقاضي الضرورة ان يحكم به الخ (قوله بلزمه بيان مستنده) اي اذا سئل عنه كما
افصح به في الحقيقة وسياق ايضا والمراد بعينه المستند اليه من بينه او نكول او نحو ذلك امر شدي
وذلك كما ان يقول مثلا ثبت عندي بالينة ان المال المدعي به عندك وحكمت عليك به (قوله ولا
يقبل قوله حكمت بكذا الخ) قال في الحقيقة وكان لا ضعف ولا يتهتم قال وعمله ان لم يمنع مولى من
طلب بيان مستنده اه وقوله من غير بيان مستنده فيه اي فيما حكم به (قوله ولو طلب التمسك) اي
المدعي عليه (قوله تبين الشهود) اي عينهم كزيد وعمر مثلا (قوله لم القاضي) اي القاسق
والقائم للاضرار فلو كان له لكان أولى (قوله والا) اي وان لم يبينهم لم ينفذ حكمه (قوله يندب
للامام) اي او نائبه (قوله ان باذن الخ) ان رده بعد ما في تناوب مصادراته فاعل يندب اي
يندب له اذنه للقاضي المولى بفتح اللام في الاستخلاف ليكون له هل له واقرب لفصل الخصومات
وتنا كذا ذلك عند اتساع الخطة فان نهاء الامام عنه لم يستخلف استخلافه اعمال عدم رضاه منظر غيره
فان كان ما فوض له اكثر مما يملكه القيام به اقتصر على الممكن وترك الاستخلاف اعمالا لا استخلاف الخصاص
كخليف وجماع بينه قطع انتقال بحواجز للضرورة الا ان نص على المنع منه فاداه مر (قوله
وان اطلق التولية) اي بان باذن له في الاستخلاف ولم ينه عنه وقوله استخلف فعلا لا يقدر عليه اي
فما عجز عنه لحاجته اليه وقوله لا غير اي لا يستخلف في غير ما لا يقدر عليه وهو المقتدر عليه لان قرينة
الحال تقتضي عدم الاختلاف فيه وقوله في الاصح مقابله يقول به خلف مطلقا بما عجز عنه وغيره
* (تنبيه) بشرط في الخليفة ما شترط في القاضي من = وانه اهل للشهادات كلها ومجتهدا الا ان
استخلف في امر خاص كجماع بنية وتحليف فيكي علمه بما يتعلق به من شرط البينة والتحليف
وبحكم الخليفة باجتهاده او باجتهاد مقلده بفتح اللام ان كان مقلدا ولا يجوز ان اشترط عليه ان يحكم
بخلاف اجتهاده او اجتهاد مقلده بفتح اللام لانه تعالى قد بطلان الله تعالى انما امر بالحق بالحق بالحق
* (قوله مهمة) اي في بيان كون القاضي يحكم باجتهاده ان كان مجتهدا او باجتهاد مقلده ان كان
مقلدا (قوله يحكم القاضي) اي اوليخته كامر (قوله باجتهاده) اي بما اذاه اليه اجتهاده من

ان كان محتمدا أو
احتملا مقلده ان كان
مقلدا وقضية كلام
الشعبي ان المقلد
لا يحكم بتفسير مذهب
مقلده قال الماوردي
 وغيره يجوز وجع ابن
عبد السلام والأزدي
 وغيرهما يحمل الاول
 على من لم ينته لربة
 الاجتهاد في مذهب
 امامه وهو المقلد
 العرف الذي لم يتأهل
 للنظر ولا للترجيح
 والثاني على من له
 أهلية لذلك ونقل
 ابن الرافعة عن
 الأصحاب ان الحاكم
 المقلد اذا بان حكمه
 على خلاف نص
 مقلده نقض حكمه
 ووافقته الذوق وفي
 الروضة والسبكي
 وقال الفزالي لا ينقض
 وتبعه الرافعي بخنا
 في موضع وشذافي
 بعض كتبه (فائدة) هـ
 اذ قلنا العاصي
 بمذهب لزمه
 موافقته والا لزمه
 التذهب بمذهب معين
 من الاربعة لا غيرها

المسائل (قوله ان كان محتمدا) أي اجتهادا مطلقا (قوله أو اجتهادا مقلدا) أي أو يحكم باحتياط
مقلده أي امامه فهو يقع اللام وقوله ان كان أي القاضي وقوله مقلدا بكسر اللام (قوله وقضية
كلام الشعبي الخ) آخره سم (قوله وقال الماوردي وغيره يجوز) أي الحكم بتفسير مذهب مقلده
بفتح اللام (قوله وجمع ابن عبد السلام والأزدي) أي بين قضية كلام الشعبي وقول الماوردي
وقوله يحمل الاول أي قضية كلام الشعبي (قوله وهو) أي من لم ينته لماد كسر (قوله المقلد
الصرف) أي المحض وبينه بقوله بعد الذي لم يتأهل للنظر أي ان المقلد الصرف هو الذي لم يتأهل
لنظر في قواعد امامه والترجيح بين الاقوال (قوله والثاني الخ) أي وجعل الثاني وهو قول الماوردي
وقوله على من له أهلية لذلك أي للنظر والسر جمع قال في الحقة بعده ومن ذلك الحسابي من جهة ان
العرف يرى بان تولية المقلد مشروطة بان يحكم بمذهب مقلده وهو متبعه سواء اهل لما ذكر وغيره
لاما ان قال له في عقد التولية على عادة من تتسلك له لم يعد مقلدا يحكم بتفسير مذهب امامه اه
(قوله ونقل ابن الرافعة الخ) مؤيد لكلام الشعبي (قوله وقال الفزالي لا ينقض) عبارة الحقة
وما فهمه كلام الرافعي من عدم النقض بناء على ان المقلد تقليد من شاعروا به في
جمع الجوامع قال الأزدي يعيد الوصل الصواب هذا الباب من أصله لما يلزم عليه من المقاصد
التي لا تخصي اه وقال غيره المقتضى على مذهب الشافعي لا يجوز له الاتباع بمذهب غيره ولا يتقدمه أي
لوقضي له حكم أو تولية لما تقرر عن ابن الصلاح نعم ان انتقل لمذهب آخر بشرطه وتبصر فيه جاز له
الاتباع اه (قوله وتبعه الرافعي) أي تبع الفزالي الرافعي في كونه لا ينقض وقوله بحسب أي انه
يحتمل ذلك من غير نص (قوله وشذافي بعض كتبه) أي وتبعه شذافي بعض كتبه (قوله فائدة)
أي في بيان التقليد وحاصل الكلام عليه ان التقليد هو الاخذ والعمل بقول المجتهد من غير معرفة
دليله ولا يحتاج الى التفقه به بل متى استشعر العامل ان عمله موافق لقول امام فقلده له وله شروط
سنة الاول ان يكون مذهبيا مقلدا بفتح اللام مدونا الثاني حفظ المقلد بكسر اللام شرط والمقلد بفتح
اللام في تلك المسئلة الثالث ان لا يكون التقليد مما ينقض فيه قضاء القاضي الرابع ان لا يتبع
الرخص بان يأخذ من كل مذهب بالاسهل لا بالتخيل بربقة التكليف من حقه قال ابن حجر ومن ثم كان
الاوجه ان يفسق به وقال الرمي الأوجه انه لا يفسق وارأى به الخلفاء ان لا يعمل بقوله في مسألة
ثم يعمل بضده فيها كان أخذ نحو دار بشقة الجوار تقليدا لا في حنيفة ثم يأخذوا ثم اشترافا فاسحق
وأحمد مثله بشقة الجوار فإرادان تقلد الشافعي ليدفعها فانه لا يجوز السادس ان لا يلق بين قولين
تتولد منهما حقيقة واحدة تركه لا يقول كل من الاماميين بها وادبعه هم بشرط اسما يعاونه بلزم
المقلد اعتقاد ايجابية ومساواة مقابلة للغير وقال في الحقة الذي رحمه الله ان جواز تقليد المفضول
مع وجود الفاضل وادبعه مأيضا شرط انما هو انه لا يفتي بحجة التقليد ان يكون صاحب
المذهب حيا وهو رددت اتفاق عليه الشنقان وغيرهما من جواز تقليد الميت وقال وهو الصحيح قال
في الحقة ومن أدى عبادة اختلف في محتملها من غير تقليد للقاتل بالبيعة لزمه اما ادنم الاصل لم يشأها
حال تلبسه به الكونه عاينا حيث ادمن لم يعمل بشأها حال تلبسه بها ممن من فرجه من لا نفسه أو
جهل القريم وقد عذر به فله تقلد الامام أي حنيفة رضي الله عنه في اسقاط القضاء ان كان مذهب
صحة صلاته مع عدم تقليده له عند الصلاة اه بالمعنى وقوله فله تقليد الامام أي حنيفة قول سم هو
صريح في جواز التقليد بعد الفعل اه (قوله اذ قلنا العاصي) اه قوله غير من العلماء الذين لم ينفوا
رتبة الاجتهاد كما ذكره سم عند قول الحقة قال المروي مذهب أصحابنا ان العاصي لا مذهب له
الخ فأنظره ان شئت (قوله لزمه المذهب) أي المشي والمجري على مذهب معين من المذاهب الاربعة
(قوله لا غيرها) أي غير المذاهب الاربعة وهذا ان لم يكون مذهبها فان دون جاز كافي الحقة ونصها

ثم هو ان عمل بالاول الانتقال الى غيره بالكلمة اوفى المسائل بشرط ان لا يتبدل (٢١٩) الرخص بان نأخذ من كل مذهب

بالاسهل منه فيفسق به على الاوجه وفي الخادم من بعض المعتامدين الاولى لمن ابتلى بوسواس الاخذ بالانحف والرخص لئلا يزداد فضج عن الشرع والضد الاخذ بالانقل لئلا يخرج عن الاحاطة وان لا يلق بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقبلها كل منهما في فتاوى منحا من فسادا ما في مسئلة زمة ان يجري على قضية مذهب في تلك المسئلة وجب ما يتعلق بها فيلزم من انحراف عن عين المسئلة وصلى الوجهها مقلدا لا في حنيقة منسلا ان يمسح في وضوءه من الراس قدر الناصية وان لا يسيل من يده بعد الوضوء ومما أشبه ذلك والاشكالك صلاته باطلا بائنا في المنهين فليفتن لذلك انتهى وواقته العلامة عبيد الله ابو خزيمة العسدي وزاد قل قد صرح بهذا الشرط الذي ذكرناه غير واحد من المحققين

بصور تقليد كل من الامة الاربعه وكذا من عداهم عن حفظ مذهب في تلك المسئلة ودون حتى عرفت شرطه وسائر معتبراته فالاجماع الذي ينفذ في غير واحد على منع تقليد العجائب يحمل على ما يقتضيه شرط من ذلك اه (قوله غلغل) أي ثم يجوز له الخ قال ابن الجبال اعلم ان الاصح من كلام المتأخرين كالشيخ ابن حجر وغيره انه يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب من المذاهب الدورية ولو مجرد التثني سواء انتقل دواما اوفى بعض الحادثة وان اتقى أو حكم وعمل بخلافه ما يلزم منه التلقيق اه (قوله وان عمل بالاول) أي بالمذهب الاول كمنهب الشافعي (قوله الانتقال الى غيره) أي غير الاول بالكلمة كان ينتقل من مذهب الشافعي الى مذهب أبي حنيفة رضي الله عنهما (قوله اوفى المسائل) أي او الانتقال في بعض مسائل لغير مذهب وقوله بشرط الخ يرتبط به أي يجوز له ان يتقلد في بعض مسائل بشرط ان لا يتبع الرخص (قوله بان يأخذ الخ) تصو رلتبع الرخص (قوله فيفسق به) أي يتبع الرخص وهذا مسمى عليه ابن حجر اما لم يري عليه الرمي فلا يفسق به ولكنه يأثم كما مر (قوله وفي الخادم الخ) هذا كالتمثيل لما قلناه فكأنه قال عمل اشتراط عدم تتبع الرخص فمن لم يتبدل بالوسواس اما هو فيجوز له ذلك وقوله من بعض المعتامدين أي الذين يأخذون بالاحوط في اعمالهم (قوله لئلا يزداد) أي القوسواس وهو عمل الاولوية وقوله فضج بالنصب عطف على يزداد أي فضج بسبب زيادة الوسواس عن الشرع منسلا لا ابتلى بالوسواس في التثنية في الوضوء أو براءة الفاتحة خلف الامام ومما يصره اكر الوقت في الوضوء اوفى الصلاة فله ان يترك التثنية ويقلد الامام با حنيقة فيه فانها سنة عنده او يقلد في ترك الفاتحة خلف الامام حتى يذهب عنه الوسواس (قوله والضد) أي والاولى لضد من ابتلى بالوسواس وهو الذي لم يتبدل به (قوله الاخذ بالانقل) أي بالاشد (قوله لئلا يخرج من الاحاطة) أي عن المباح لو لم يأخذ بالانقل (قوله وان لا يلق الخ) معطوف على قوله ان لا يتبع الرخص أي وبشرط ان لا يلق أي يجمع بين قولين (قوله يتولد الخ) أي ينشأ من القولين اللذين لفق بينهما حقيقة واحدة مركبة كتقليد الشافعي في مسح بعض الراس ومالك في طهارة الكسبي صلاة واحدة فلا يصح تقليد المذكور لانه لفق فيه بين قولين نشأ منهما حقيقة واحدة وهي الصلاة لا يقول بعضها كذا الامام من (قوله وفي فتاوى منحا الخ) مؤيد لاشتراط عدم التلقيق (قوله زمة ان يجري على قضية مذهب) أي على ما يقتضيه مذهب ذلك الامام الذي قلده في تلك المسئلة وقوله وجب ما يتعلق بها أي تلك المسئلة أي من استحكال شرطها وراعاة معاصيها واجتناب مصلحتها (قوله فيلزم من انحراف الخ) تعبيره بالماضي فيه وفيما بعده لا يلائم قوله بعد ان يمسح الخ فانه للاستعمال وانحراف وصلى لقضي فلا بد من ارتكاب تأويل في الاول بان يجعل معنى المضارع اوفى الثاني بان يجعل معنى الماضي أي فيلزم الشافعي الذي قصده ان ينحرف عن عين الغلبة ويصلى الى جهته مقلدا للامام افي حنيقة رضي الله عنه ان تكون طهارته على مذهبه بان يكون يمسح في الوضوء قدر الناصية وان لا يسيل منه دم بعد الوضوء فانه ناقض له عنده اوفى الشافعي الذي انحراف وصلى الى الجهة مقلدا للامام افي حنيقة في ذلك انه كان قد مسح الخ وقوله وان لا يسيل الخ معطوف على ان يمسح (قوله ومما أشبه ذلك) أي ما ذكر من مسح قدر الناصية وعدم سيلان الدم والمشي لئلا يفعل كل ما هو شرط له في الصلاة عند الامام افي حنيقة رضي الله عنه وترك كل ما هو مطلقا عنه (قوله والا) أي بالرمح مرة قدر الناصية أو سائل منه دم بعد الوضوء وكانت صلاته باطلة (قوله فليفتن لذلك) ادل للشره المذكور (قوله وواقته) أي الشيخ ابن حجر (قوله وزاد) أي العلامة عبيد الله ابو خزيمة (قوله قد صرح بهذا الشرط) أي وهو ان من قلدا اماما في مسئلة زمة الجريان على قضية مذهب فيها (قوله وقال شيخنا الحق ابن زياد الخ) فيه

من أهل الأصول والفقهاء منهم ابن دقيق العيد والسبكي ونحوه الاستوى في التمهيد عن العراقي قلت بل نقله الرافعي في العزير من القاضي حسين انتهى وقال شيخنا الحق ابن زياد رحمه الله تعالى في فتاويه

ان الذي فهمناه من أمثلتهم ان التركيب القادح ليس يتحقق اذا كان في قضية واحدة فمن أمثلتهم اذا تروا وليس تقليد الا في حنفية واقصد تقليد الشافعي (٢٢٠) ثم صلى فصلاته بطلان لا اتفاق الا ما بين على بطلان ذلك وكذا اذا تروا وليس بطلا

مخالفة لان جرو من وافقه فعلا اذا كان التركيب من قضيتين (قوله ان الذي فهمناه من أمثلتهم) أي التي يجوز فيها التقليد والتي لا يجوز (قوله ان التركيب القادح) أي المضر في التقليد (قوله ان يتحقق) صوابه ان يتحقق (قوله اذا كان) أي التركيب وقع في قضية واحدة كالطهارة أو الصلاة (قوله فمن أمثلتهم) أي التقيد المضر (قوله اذا تروا وليس) أي الاحتمالية (قوله تقليدا لا حنفية) أي في عدم نقض الوضوء بالأس (قوله واقصد تقليد الشافعي) أي في عدم نقض الوضوء بذلك (قوله ثم صلى) أي بذلك الوضوء (قوله لا اتفاق الا ما بين) أي الشافعي وأي حنفية وقوله على بطلان ذلك أي الوضوء لا يتناقض بالأس عند الشافعي ويخرج الهم عند أي حنفية (قوله وكذلك) أي مثل هذا المثال في البطلان وقوله اذا تروا وليس أي فرجه وقوله تقليد الامام ماله أي في عدم نقض الوضوء وقوله ولم يدلك أي لم ينبع الامام ماله كالفا في ذلك بل تبع الامام الشافعي في عدمه (قوله ثم صلى) أي بذلك الوضوء المبرر من ذلك (قوله لا اتفاق الا ما بين) أي الشافعي وما لا وقوله على بطلان طهارته أي لانه مس وهو مبطل عند الشافعي ولم يدلك وهو مبطل عند الامام مالك (قوله بخلاف ما اذا كان التركيب) أي الناشئ من التلقين قولين وقوله من قضيتين أي حاصل من قضيتين أي كالطهارة والصلاة مثلا (قوله فالتذييل لما اذا كان قضيتين) (قوله غير قادح في التقليد) أي غير مضره (قوله كما اذا تروا الخ) يتبيل لما اذا كان التركيب حاصل من قضيتين (قوله ومع بعض راسه) أي أقل من الناصية تقليد الامام الشافعي فيه (قوله ثم صلى الى الجهة) أي الى عن الكعبة وقوله تقليد الا في حنفية أي في ذلة بحصة الصلاة الى جهة الكعبة (قوله فالتذييل لما اذا كان) الجهة جواب اذا وقوله بحصة صلاة خبر الذي (قوله لان الامامين) أي الشافعي وأبا حنيفة وصوابا منهم ما وقوله لا يتقاعلى بطلان طهارته اذ هي محصة على مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله فان الخلاف في مجاله) أي فان الخلاف بين الامامين باق مجاله في تلك الطهارة فهي محصة على مذهب الشافعي وبطله على مذهب أبي حنيفة (قوله لا مقال يتقاعلى بطلان صلاته) أي لقد شر طهارة عند الشافعي وهو استقبال العين وقد شر طها عند أبي حنيفة وهو مسح قد ربح الرأس (قوله لا تقول الخ) على النبي (قوله من التركيب في قضيتين) أي صلى في قضيتين وهما الطهارة والصلاة كما (قوله الذي فهمناه) أي من أمثلتهم وقوله انه أي التركيب الواقع في قضيتين وقوله غير قادح في التقليد أي غير مضر ومؤثر فيه (قوله ومثله) أي مثل هذا المثال في التركيب من قضيتين (قوله في ان العورة السواتان) أي القبل والظهر فالواجب عند الامام أحمد سترهما فقط (قوله وكان) فعل ماض واجمعها بعد على المقلد للامام أحمد أي وكان المقلد للامام أحمد في قدر العورة ترك المضغنة مقلدا للامام الشافعي (قوله والاستسقاء) الواو عني أو (قوله الذي يقول الخ) الاولى في التعبير ان يقول التي يقول الامام أحمد وجوبها الى الثلاثة وهي المضغنة والاستسقاء والسجدة (قوله فالتذييل لما اذا كان) (قوله اذا قلده) أي قلده الامام أحمد (قوله لانهما) أي الامام أحمد والامام الشافعي وهو تعليل ظهور رخصة صلاته فمما ذكره وقوله لا يتقاعلى بطلان طهارته أي لان الشافعي يقول بهتها والامام أحمد يقول ببطلانها وقوله التي هي أي الطهارة وقوله قضية واحدة أي وهي التي يضر فيها التركيب (قوله ولا يتقدح في ذلك) أي في التقليد المذكور (قوله فانه) أي فان البطلان اتفق عليه وقوله تركيب من قضيتين هما ستر العورة والطهارة (قوله وهو) أي التركيب من قضيتين غير قادح في التقليد (قوله وقد رأيت فتاوى اللقيت الخ) مؤيد لما تقدم (قوله تمة) أي في بيان حكم

شهوة تقليد الامام مالك لم يدلك تقليدا للشافعي ثم صلى فصلاته بطله لا اتفاق الامامين على بطلان طهارته بخلاف ما اذا كان التركيب من قضيتين فالتذييل لما اذا كان ذلك غير قادح في التقليد كما اذا تروا ومع بعض راسه ثم صلى الى الجهة تقليدا لابي حنيفة فالتذييل لما اذا كان الامامين لم يتقاعلى بطلان طهارته فان الخلاف فيها بحمله لا يقال اتفقا على بطلان صلاته لانا نقول هذا الاتفاق نشأ من التركيب في قضيتين والذي فهمناه انه غير قادح في التقليد ومثله ما اذا قلده الامام أحمد في ان العورة السواتان وكان ترك المضغنة والاستسقاء أو التسمية الذي يقول الامام أحمد بوجوب ذلك فالتذييل لما فهمناه من أمثلته اذا قلده في قدر العورة لانهما لم يتقاعلى بطلان طهارته التي هي

قضية واحدة ولا يتقدح في ذلك اتفاقهما على بطلان صلاته فانه تركيب من قضيتين وهو غير قادح في التقليد كما يفهمه تبليهم وقد رأيت فتاوى الباقيين ما يقتضي ان التركيب بين قضيتين غير قادح انتهى لمخاض (تمة)

الاستفتاء (قوله يلزم محتاجا) أى إلى معرفة حكم من الأحكام الشرعية وقوله استفتاء الم عرف أهليته عبارة رافضة وشرحه يصح على المستفتى عند دعوى شبهة أن يستفتى من عرف علمه وعدالته ولو بأخبار ثقة عارف أو باستفاضة لذلك والأيان لم يعرفها يبحث عن ذلك بمعنى من علمه بسؤال الناس فلا يجوز استفتاء من انتسب إلى ذلك وانتصب للتدريس وغيره من مناصب العلماء بغير دانتسابه وانتصابه وقضية كلامه أنه يبحث عن عدالته وأضواء الشهور وكفى الأصل خلافه وبه يشعر قوله فلو خفيت عليه عدالته الباطنة اكتفى بالعدالة الظاهرة لأن الباطنة تعبر معرفتها على غير القضية اه (قوله ثم إن وجد) أى المحتاج وقوله مقتنين مفعول وجدها بمعنى أصابها لا يطلب إلا مفعولا واحدا (قوله فإن اعتقد أحدهما أعلم الخ) قال فى الر وض وعمل أى المستفتى يقتضى عالم مع وجود أو علم منه حوله قال فى شرحه بخلاف ما إذا علمه بان اعتقده أعلم كاصرح به بعد فلا يلزم البحث عن الأهل إذا جهل اختصاص أحدهما بآفة علم ثم قال فى الر وض فإن اختلفا أى القنسان جوابا ومفعولا نص قدم الأهل وكذا إذا اعتقد أحدهما أعلم أو أروع قدم من اعتقده أعلم أو أروع و يقدم الأهل على الأروع اه زيادة من شرحه (قوله قال فى الر وضة ليس لغت وعامل الخ) قال فى الثقة بعد أن نقل ما ذكره ونقل ابن الصلاح الإجماع فيه لكن جه بعضه على المقتضى والقاضى لما مر من جواز تقليد غير الأئمة الأربعة بشرطه وفيه نظرا لأنه صرح بمساواة العامل للمقتضى فى ذلك فالوجه عمله على عامل متاهل للنظر فى الدليل وعلم الر ارجح من غيره اه وقال فى القواعد وابن الجالى فى فتح المجد ادع أن القولين أو الوجهين أو الطرفين إذا كانا الواحد ولم يرج أحدهما فالمتقدم أن يعمل لنفسه بأيهما شاء إذا لم يكن أهلا للترجيح فان كان أهلا فلا يجوز له العمل إلا بالتبعية والترجيح فان رجح أحدهما فالقضى والحكم بالراجح مطلقا والمرجوح منهما إذا رجحه بعض أهل السيرة جرح يجوز تقليده للعمل فقط سواء كان المقلد أهلا للنظر والترجيح أم لا وإن لم يرج فمتنع تقليده على الأهل لا على غيره وإذا كان الوجهان والطريقان لاثنين ولم يرج أحدهما ثالث يجوز تقليد كل منهما فى الاقتضاء أيضا إذا لم يكن المقلد أهلا ويجوز لعمل نفسه فقط إذا كان التقليد من المتأهل للثمن ذلك ترجيح كل منهما من قائمه الأهل وإن رجح أحدهما ثالث فالقضى بالراجح مقتضى به بالترجيحين سواء كان المقتضى أهلا أم لا والمرجوح منهما يجوز تقليده لعمل النفس فقط ولومن المتأهل للثمن المذكور وهذا هو الحق الصريح الذى لا يخفى عنه لانه المنقول والمعتمد عندهما هو التناوب اه من مذكرة الأخوان المثقلة على مصطلحات القصة وغيرها (قوله أن يعتقد أحدهما) أى الوجهين أو القولين وأن وما بعدهما فى تأويل مصدر اسم ليس (قوله سلا تفرقه) أى سلا تامل وتفكر فى ذلك الاحد الذى يريد أن يعقده (قوله بلا خلاف) أى ليس له ذلك بلا خلاف وقد علمت أن عمله إذا كان أهلا للنظر والترجيح (قوله بل يبحث عن أرجحهما) أى الوجهين أو القولين (قوله بغير تناوب) متعلق بأرجحهما وهو بيان للمقتضى لا رد حجة فتأخر أحد القولين أو الوجهين أو قوت دليله أو نحو ذلك يقتضى الأرجحة (قوله وإن كانا) أى القولان أو الوجهان تبصر واحد وهو ناهى لكونه يبحث عن الأرجح عما ذكر (قوله ويجوز تحكيم اثنين) أى فى غير حد وتعذر لله تعالى أمهما فلا يجوز فهما التحكيم إلا طالب لهما معين (قوله ولو من غير خصومة) غائبة فى جواز التحكيم أى يجوز مطلقا سواء كان فى خصومة كان حكم خصمان ثالثا وفى غير خصومة كان حكم اثنين فى نكاح ثالثا (قوله كفى النكاح) أى افتاد على خاص بنسب أو معتق وهو متمثل للتحكيم فى غير الخصومة (قوله رجلا) مفعول تحكيم المضاف إلى فاعله (قوله أهلا للقضاء) صفة رجلا (قوله أى من له أهلية القضاء المطلقة) تفسير لراعى من الأهل للقضاء وتقديم ضابط من له أهلية مما ذكر وهو من له قدوة على استنباط

يلزم محتاجا استفتاء
عالم عدل عرف أهليته
ثم إن وجد مقتنين
فإن اعتقد أحدهما
أعلم تعين تقديمه قال
فى الر وضة ليس
لغت وعامل على
مذهبنا فى مسألة
ذات وجهين أو قولين
أن يعتقد أحدهما
بلا تظر فيه بلا
خلاف بل يبحث عن
أرجحهما بغير تناوب
وإن كانا لواحد
انتفى (ويجوز
تحكيم اثنين) ولو
من غير خصومة كما
فى النكاح (رجلا
أهلا للقضاء) أى من
له أهلية القضاء
المطلقة

لا في خصوص تلك الواقعة قط خلافا لمجمع متأخرين ولو مع وجود قاض أهل خلافا لروضة أما غير الأهل فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والأولاد إن كان المراد الثاني فافته الغاية بعد أني قوله وإن كان ثم يجتهد (قوله والأولاد) أي وإن لم يوجد قاض أهل على ما روي لم يوجد قاض أصلا أو وجد لكنه غير أهل حاز تحكيم غير الأهل وهو ضعيف كما يفيد الاستدلال بعد (قوله ولو في النكاح) أي ولو كان التحكيم في النكاح فإنه يجوز (قوله وإن كان ثم يجتهد) أي غير قاض (قوله كما جاز به) أي بما ذكر من عدم جواز تحكيم غير الأهل مع وجود الأهل وجواز تحكيمه مع عدم وجوده وقوله أنه لم يجز مع هذا شخصه وإنما ذكره وأما على ما مر منه في النكاح من أنه لا يجوز زعم وجود الحالكه ونص عبارة هنا وأما غير الأهل فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والأولاد وفي النكاح على ما مر فيه اه وقوله على ما مر أي في باب النكاح ونص عبارته هناك نعم لم يكن لها ولي جاز لها أن تقوض مع طلبها أمرها إلى مجتهد عدل فبها ولومع وجود الحالكه المجتهد أو إلى عدل غير مجتهد ولومع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها الأمام ووجدما كلهم وغير أهل كما مر رتبة في شرح الإرشاد اه (قوله لكن الذي افتاه) أي أفتي به شخصه ابن حجر وعبارته تقيد أن هذا هو ما جزم به في قوايه مع أنه جزم به في غيرها كما يعلم من عبارته في باب النكاح ثم إن هذا هو الذي جزم به في النهاية أيضا ونصها أنه لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاض ضرورة اه ونقله سم وأقره وهو المتمد وقوله ولو غير أهل أي ولو كان القاضي غير أهل قال البصري في مفتح التحكيم أن لو وجد القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله زبي عن م إذا كان القاضي باخذما لا لا وقع فيصور التحكيم جنته كما قاله حل اه (قوله ولا يجوز تحكيم غير العدل مطلقا) أي سواء مقيد القاضي أم لا (قوله ولا يفيد حكم الحكم) أي لا ينفع ويؤثر وقوله الأرضها أي الخصم من قبل المحكم هو بشرط استمراره إلى انتهائه قال في الحنفية نعم إن كان أحد الخصمين القاضي الذي له الاستقلال واستمر رضاه لم يؤثر عدم رضاه عنه لأن الحكم قائمه وقوله به أي بالحكم الذي يستحكم به وقوله لفظا أي بان يقول له حكمناك التحكيم بيننا ورضينا بحكمك وقوله لا سكنوا أي فلا يكتفي (قوله فيعتبر رضا الزوجين معا) قال غش أي فلا يكتفي بالرضا من ولي المرأة والزوج بل الرضا منهما يكونين أي باللفظ (قوله ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولي) هذا كالتمسك بما تقدم فكأنه قال محل جواز التحكيم في النكاح إذا لم يكن الولي غائبا ما كان مقتوذا الكليسة (قوله ولو لي مسافة القصر) أي لا يجوز التحكيم مع غيبة الولي ولو كانت غيبته على مسافة القصر (قوله إن كان ثم) أي في البلدة التي يراد التحكيم فيها (قوله خلافا لالان العماد) أي القائل بجواز غيبته ولو كان هناك قاض (قوله لانه) أي القاضي وهي على عدم جواز التحكيم حين انقضاء الولي (قوله بخلاف الحكم) أي أنه لا ينوب عن القاض فلا يجوز تحكيمه مع وجوده ألتب (قوله ولا يجوز له) أي الحكم أن يحكم بعلمه كقاض الضرورة كما مر وقوله على الأوجه أي عند ابن حجر وأما عند م فالأوجه عدم الجواز فلن يخطأ طرئته عن القاضي (قوله وينزل القاضي الخ) شروع فيما يقتضي انزال القاضي وما يذكره وقد أقره الفقهاء بفصل مستقل (قوله يبلوغ خبر العزل)

الأحكام من الكتاب والسنة والقياس والإجماع (قوله لا في خصوص تلك الواقعة) أي ليس المراد به من كان أهلا للقبض في تلك المسئلة الحادثة فقط وقوله خلافا لمجمع أي قالوا إن الشرط وجود الأهلية في خصوص تلك الواقعة لا مطلقا (قوله ولومع وجود قاض أهل) غاية في جواز تحكيم رجل أهل أي يجوز تحكيم الأهل ولومع وجود قاض أهل في تلك البلدة (قوله خلافا لروضة) أي القائلة بعدم جواز التحكيم مع وجوده (قوله أما غير أهل) مفهومه قوله أهلا (قوله أي مع وجود الأهل) انظر ما مراد بالأهل هل هو خصوص القاضي أو ما جمعه وغيره من الظاهر إن المراد الأول والأبأن كان المراد الثاني فافته الغاية بعد أني قوله وإن كان ثم يجتهد (قوله والأولاد) أي وإن لم يوجد قاض أهل على ما روي لم يوجد قاض أصلا أو وجد لكنه غير أهل حاز تحكيم غير الأهل وهو ضعيف كما يفيد الاستدلال بعد (قوله ولو في النكاح) أي ولو كان التحكيم في النكاح فإنه يجوز (قوله وإن كان ثم يجتهد) أي غير قاض (قوله كما جاز به) أي بما ذكر من عدم جواز تحكيم غير الأهل مع وجود الأهل وجواز تحكيمه مع عدم وجوده وقوله أنه لم يجز مع هذا شخصه وإنما ذكره وأما على ما مر منه في النكاح من أنه لا يجوز زعم وجود الحالكه ونص عبارة هنا وأما غير الأهل فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والأولاد وفي النكاح على ما مر فيه اه وقوله على ما مر أي في باب النكاح ونص عبارته هناك نعم لم يكن لها ولي جاز لها أن تقوض مع طلبها أمرها إلى مجتهد عدل فبها ولومع وجود الحالكه المجتهد أو إلى عدل غير مجتهد ولومع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها الأمام ووجدما كلهم وغير أهل كما مر رتبة في شرح الإرشاد اه (قوله لكن الذي افتاه) أي أفتي به شخصه ابن حجر وعبارته تقيد أن هذا هو ما جزم به في قوايه مع أنه جزم به في غيرها كما يعلم من عبارته في باب النكاح ثم إن هذا هو الذي جزم به في النهاية أيضا ونصها أنه لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود قاض ولو قاض ضرورة اه ونقله سم وأقره وهو المتمد وقوله ولو غير أهل أي ولو كان القاضي غير أهل قال البصري في مفتح التحكيم أن لو وجد القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله زبي عن م إذا كان القاضي باخذما لا لا وقع فيصور التحكيم جنته كما قاله حل اه (قوله ولا يجوز تحكيم غير العدل مطلقا) أي سواء مقيد القاضي أم لا (قوله ولا يفيد حكم الحكم) أي لا ينفع ويؤثر وقوله الأرضها أي الخصم من قبل المحكم هو بشرط استمراره إلى انتهائه قال في الحنفية نعم إن كان أحد الخصمين القاضي الذي له الاستقلال واستمر رضاه لم يؤثر عدم رضاه عنه لأن الحكم قائمه وقوله به أي بالحكم الذي يستحكم به وقوله لفظا أي بان يقول له حكمناك التحكيم بيننا ورضينا بحكمك وقوله لا سكنوا أي فلا يكتفي (قوله فيعتبر رضا الزوجين معا) قال غش أي فلا يكتفي بالرضا من ولي المرأة والزوج بل الرضا منهما يكونين أي باللفظ (قوله ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولي) هذا كالتمسك بما تقدم فكأنه قال محل جواز التحكيم في النكاح إذا لم يكن الولي غائبا ما كان مقتوذا الكليسة (قوله ولو لي مسافة القصر) أي لا يجوز التحكيم مع غيبة الولي ولو كانت غيبته على مسافة القصر (قوله إن كان ثم) أي في البلدة التي يراد التحكيم فيها (قوله خلافا لالان العماد) أي القائل بجواز غيبته ولو كان هناك قاض (قوله لانه) أي القاضي وهي على عدم جواز التحكيم حين انقضاء الولي (قوله بخلاف الحكم) أي أنه لا ينوب عن القاض فلا يجوز تحكيمه مع وجوده ألتب (قوله ولا يجوز له) أي الحكم أن يحكم بعلمه كقاض الضرورة كما مر وقوله على الأوجه أي عند ابن حجر وأما عند م فالأوجه عدم الجواز فلن يخطأ طرئته عن القاضي (قوله وينزل القاضي الخ) شروع فيما يقتضي انزال القاضي وما يذكره وقد أقره الفقهاء بفصل مستقل (قوله يبلوغ خبر العزل)

له ولو من عدل
(و) بنزل (ثانيه)
في عام أو خاص بأن
يلقه خبر عزل
مستقله أو الامام
لمستقله أن ذلك له أن
يستقل عن نفسه
أو أطلق (لا) حال
كون النائب نائباً (عن)
امام في عام أو خاص
بأن قال للقاضي
استقل عنّي فلا
ينزل بذلك وإنما
انزل القاضي ونائبه
(خبره) أي يلوغ
خبر العزل المفهوم من
ينزل لا قبل بلوغه
ذلك لعظم الضرر
في نقض أفضيته لو
انزل بخلاف
الوكيل فانه ينزل
من حين العزل ولو
قبل بلوغ خبره
ومن عدل عزله لم
ينفذ حكمه إلا الآن
يرضى بحكمه فيما
يجوز التصكيم فيه
(و) ينزل أيضاً
كل منهما بأحد
أمر (عزل نفسه)
كالوكيل (وجنون)
وانما وان قل
زمنهما

أي الصادر من الامام بأحد الأسباب الاربعة (قوله ولو من عدل) أي ولو كان يلقه الخبر أي وصل اليه من عدل واحد فانه ينزل به وعارضة الثقة وبحث الاذعي الاكتفاء في العزل بخبر واحد مقبول الرواية والقياس ما قاله الركني أنه لا بد من عدل الشاهد أو الاستفاضة كالتولية لا يقال بنعين على من علم عزله أو نزل أن يعمل باطلاً بمقتضى علمه أو نزل كما هو قياس تطاير لا تقول أيضاً نفسه ذلك ان قلنا عزله باطلاً قبل أن يلقه خبره وقد تقرر أن الوجه خلافه اه وإذا علمنا أن المؤلف وافق الاذعي في الاكتفاء بالواحد وخالف شيخه (قوله بنزل ثانيه) أي نائب القاضي الذي عزل ولو قاضي الاقليم لان القصد بالاستتابة المعاونة وقد زلت ولايته فطلبت المعاونة (قوله في عام) متعلق بنائبه أي نائبه في أمر عام كان أم لا في كل الاحكام وقوله أو خاص أي أمر خاص كعماح شهادة في حادثة معينة على ميت أو غائب (قوله بأن يلقه) أي النائب والمجاد والمجور ومتعلق بنزل أي ينزل النائب ببلوغه خبر عزل مستقله له وإضافة عزل إلى ما بعده من إضافة للصدر لفاعله (قوله أو الامام الخ) بالخبر عطف على مستقله أي أو يلقه خبر عزل الامام لمستقله قال في شرح الروض قال البقيني ولو يلقه الخبر ولم يبلغ نوابه لا ينزل حتى يبلغهم الخبر وتبقى ولاية أصلهم مسفرة حكماً وكان لم ينزل حكمه ويستحق مراتبه على سبب الثقة قال ولو بلغ النائب قبل أصله فالقياس أنه لا ينزل وينفذ حكمه حتى يبلغ الأصل اه (قوله أن أخذ الخ) أي ويحمل أنزاله ببلوغه خبر عزل الامام لمستقله ان كان الامام أدن له أن يستقل عن نفسه فان قال الامام له وليتك القضاء واستقل عن نفسك أو أطلق بأن قال له استقل ولم يقله عن نفسك ولا عنى ومثل ذلك ما نال ما بذل في الاستقلال (قوله لا حال كون النائب الخ) أي ولان كان فصاليتم أو وقف فلا ينزل وأنزال القاضي كذا لا تختل مصالحهما (قوله بأن قال) أي الامام (قوله فلا ينزل) أي النائب بذلك أي بانزل القاضي وذلك لانه خليفة الامام والقاضي انما هو سفير في التولية (قوله وانما انزل الخ) دخول على المتن (قوله لا قبل بلوغه ذلك) أي لا ينزل كل من القاضي ونائبه قبل بلوغ خبر العزل (قوله لعظم الخ) تعليل لكون العزل انما ينبت بعد بلوغ الخبر لاقده وقوله في نقض أفضيته أي في رد أفضيته الصادر منه بعد العزل في الواقع وقد ان يعلم به وقوله لو انزل أي لو حكم عليه بالانزال قبل بلوغ الخبر (قوله بخلاف الوكيل الخ) أي لان من شأنه عدم عظم الضرر في نقض تصرفاته (قوله فانه) أي الوكيل سواء كان وكيلاً عن صاحب المال مثلاً أو عن وكيل صاحب المال بان أدن له في أن يوكل من نفسه أو أطلق وقوله من حين العزل أي هرل الموكل صاحب المال له أو عزل صاحب المال لو كله (قوله ومن علم عزله الخ) كالاستتابة من عدم انزاله قبل بلوغه خبره فكانه قال ويحل عدم ثبوت انزاله بالنسبة لمن لم يبلغ به أمما بالنسبة له فيثبت ولا ينفذ حكمه له لعله أنه غير حاكم باطل أو قال في الثقة بعد نفيه ما ذكره عن الماوردي وانما يثبت ان صح ما قاله أنه غير حاكم باطلاً أم على ما اقتضاء اطلاقهم أم قبل أن يلقه خبر عزله باق على ولايته ظاهر أو باطلاً فلا يصح ما قاله ألا ترى أنه لو تصرف بعد العزل وقبل بلوغ الخبر بزوج من لاولي لها مثلاً يلزم الزوج باطلاً ولا ظاهراً انزالها اه (قوله الآن رضى الخ) أي فينفذ حكمه فيه وقوله فيما يجوز التصكيم فيه أي وهو ما كان غير محدود بعزله تعالى كإمر (قوله وينزل أيضاً) أي كما أنه ينزل ببلوغه خبر العزل (قوله كل منهما) أي القاضي ونائبه (قوله بأحد أمور) متعلق بنزل (قوله عزل نفسه) بلى من أحد أمور بالنسبة للشرح ومعطوف على خبره بالنسبة للجنون وحله مالم يتعين والا فلا ينفذ عزله لنفسه كما سيذكره (قوله وجنون وانما) معطوفان على عزل نفسه (قوله وان قل رمتها) أي الجنون والاعمال في فتح المواد كما اقتضاء اطلاقهم لكن مرفى نحو الشريعة أنه لا انزال به إلا ان كان زمنه بقدر ما بين صلايين فيجتم أن يقال هذا باطل ويحتل الفرق بأنه يحتاج

هنا ما لا يحتاج به ثم ولعل هذا أقرب له وقوله ولعل الخ جرى عليه في النصفة وعبارتها وأولولحظة
 خلافاً لما شرح له (قوله وفق) الختم نزل الإمام الأعظم به ما فيه من اضطراب الأمور
 وحدوث الفتن (قوله أي نزل فسق) يقرأ بالتون وتوافق الفعل من لم يعلم (قوله حال توليته)
 ظرف متعلق بـ يعلم للتي أي لم يعلم موليه حال توليته إياه بفسقه الأصلي أو علم بملكته لم يعلم بإعازاد
 عليه حال التولية أيضاً فان علم موليه بذلك حاله فلا نزل به ما تنعم أنه أذن على سلطان أو ذو شوكة
 غير أهل تغذ فضاءه للضرورة وكلامه مصر يحق أن فسقه أو ما زاد عدله لم يطرأ بعد التولية بل هو
 موجود حال التولية إلا أنه لم يعلم موليه بكلامه مصر يحق في أنه طارئ بعد التولية ولو أبقى المتن
 على ظاهره لكان يمكن جعله عليه بخلافه بعد أن فصل فيه بين علم موليه به وعدم علمه به حال التولية
 فلا يمكن جعله عليه لأنه لم يكن موجوداً اذ ذلك حتى يفصل فيه بما ذكر (قوله وأذا زالت هذه
 الأحوال) أي الجنون والاعما والفسق وقوله لم تعلموا به أي لم ترجع له إلا بتولية جديدة من
 الإمام لأن ما بطل لا يعود إلا بتولية جديدة وقوله في الأصح مقابله يقول تعود من غير تولية جديدة
 قبلاً على الالابنا من ثم أبقى وفق ثم تاب تائه تعود له ولاية على موليه بعد ذلك (قوله ويجوز
 للإمام عزل قاض) أي لداروى أو دونه صلى الله عليه وسلم عزله أماماً صلى يقوم بصق في القبلة
 وقال لا يعلى بهم بعد ما بدأوا إذا هذا في إمام الصلاة عاز في القاضي بل أولى إلا أن يكون متعينا
 فلا يجوز عزله ولو عزل لم نزل له أنه شرح الروض (قوله لم يتعين) أي القضاء ما بان بوجد من يصلح
 للقضاء غيره (قوله يظهر عزل) متعلق بعزل وقوله لا يقتضي انزاله إلى المحلة صفة لخلل أي خلل
 موصوف بكونه غير مقتضى لانزاله فان اقتضاه لم يجرى إلى عزل الإمام له لانزاله بنفس ذلك الخلل
 المتقضى له وهو كالفسق والجنون إلى آخر ما تقدم (قوله كثر الخ) تمثيل للخلل الذي لا يقتضي
 انزاله وقوله الشكوى أي من الرعية بسبب ضررهم منه وقوله فيه أي في القاضي (قوله وبأفضل
 منه) معطوف على يظهر عزل أي ويجوز عزله بوجد أفضل منه وإن لم يظهر فيه خلل دعابة
 للأصلح السليمن ولا يجب العزل لذلك وإن قلنا أن ولاية المفضل لا تتقدم وجود الفاضل لأن
 الغرض حدوث الأفضل بعد الولاية فقدم فيها أضاف في التحفة (قوله بمصلحة) معطوف أيضاً
 على يظهر عزل أي ويجوز عزله بسبب وجود مصلحة في العزل كسكين فتنة ولولم يعزل يخاف من
 خلقها وقوله سواء أعزله عنه أم يبدونه أي سواء عزله بذلك مع وجود مصلحته بوليه في مكانه أم دونه
 فالباجمعي مع وهي مضافة لخصوف (قوله وإن لم يكن شيء من ذلك) أي من المذكور ومن ظهور
 خلل ووجود أفضل منه وظهور مصلحة وقوله لم يجوز عزله لأنه عث أي وتعرف الإمام بصان عنه
 وقوله ولكن بنفذ العزل أي مع إثم المولى والمتولى بهذا لماعة السلطان قال في النهاية وهذا في الأمر
 العام أم الوظائف الخاصة كاماً متوآذان وتصوف وتدريس وطلب ونحوها فلا تنزل أو بإها
 بالعزل من غير سبب كما في جمیع متأخرين وهو العقد ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف
 ما يقتضي خلاف ذلك له وقوله خلاف ذلك أي وهو العزل من غير سبب بان قال الواقف وللناظر
 عزله وتولية آخر من غير سبب (قوله أما إذا تمين الخ) مفهوم قوله لم يتعين (قوله بان لم يكن شيء)
 أي في تلك الناحية من يعلم القضاء غيره (قوله فيخرج الخ) جواب أما (قوله ولا ينفذ) أي عزله
 (قوله وكذا عزله لنفسه حيثنذ) أي وكذا يحرم عزله لنفسه مع علم نفوذه حين اتدعيت للقضاء (قوله
 بخلافه في غير هذه الحالة) أي بخلاف عزله لنفسه في غير حالة التعمين (قوله فينفذ عزله لنفسه) أي ولا
 يحرم وهو مترجع على قوله بخلافه الخ وقوله وإن لم يعلم موليه غاية في النفوذ (قوله ولا ينزل قاض)
 أي ولو قاض ضروره إذا لم يوجد جتهد صالح أمامه وجوده فان رجى توليه انزل ولا فلا تامة في
 انزاله عن أه جبري ومثل القاضي في عدم انزاله الأمير والمختص ونظر الجيش ووكيل

(وفق) أي ينزل
 فسق من لم يعلم
 موليه بفسقه الأصلي
 أو الزائد على ما كان
 حال توليته وإذا
 زالت هذه الأحوال
 لم تعلموا به التولية
 جديدة في الأصح
 ويجوز للإمام عزل
 قاض لم يتعين ظهور
 خلل لا يقتضي انزاله
 ككثرة الشكاوى
 فيه وبأفضل منه
 وبمصلحة كسكين
 فتنة سواء أعزله
 عنه أم يبدونه وإن لم
 يكن شيء من ذلك لم
 يجوز عزله لأنه عث
 ولكن ينفذ العزل
 أما إذا تمين بان لم
 يكن شيء من يصلح غيره
 فيهم على موليه
 عزله ولا ينفذوك إذا
 عزله لنفسه حيثنذ
 بخلافه في غير هذه
 الحالة فينفذ عزله
 لنفسه وإن لم يعلم
 موليه (ولا ينزل
 قاض بموت أمام)
 أعلم

ولا ياترأله لظلم

شدته الضرر بتعطيل
المحاولات وخرج
بالامام القاضي فينتزل
نواحيه (ولا يقبل
قول متولي في غير محل
ولائه) وهو خارج
عنه (حكمت بكذا)
لانه لا يملك انشاء
الحكم حينئذ فلا
ينفذ قراره وبما أخذ
الزكشي من ظاهر
كلامهم انه اذا ولي
بما لم يتناول مزارعه
وبساتينها فلو زوج
وهو باحد دهما من
هي بالبلد واعكس لم
يصح قبل وفيه نظر
قال شيخنا والنظر
واضح في الذي يقفه
انه ان علت عادة
بتسوية او عدمها
فذلك والا اتجه
ما ذكره اقتصارا على
ما نص عليه وافهم
قول المتهاج انه في غير
محل ولا ينفذ منه فيه
تصرف استباحه
نظره للقاضي بيع
ماله بتم وتقرر في
منطقه قال شيخنا
وهو ظاهر (ك) ما
لا يقبل قول
(ممنزول) بعد انزله
وعكس بمقارفة
جلس حكمه حكمت
بعدمه لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ

بيت المال وما شبه ذلك (قوله ولا ياترأله) أي الامام الاعظم بسبب كفره او عزله لنفسه (قوله
لظلم شديد) إضافة لظلم الى ما بعده البيان أي لظلم هو شدة الضرر وفي الحقيقة والنهاية لظلم
الضرر فقط بدون زيادة قد تنزه هو الاولى وقوله بتعطيل المحاولات الباسية متعلقة بظلم أي ان
عظم الضرر حاصل بسبب تعطيل المحاولات أي الاحكام لو انزل القاضي بانزله الامام او بموته
(قوله فينتزل نواحيه) أي القاضي وقوله بموته أي القاضي أي أو بانزله بمار كامر (قوله ولا يقبل
أي الابينة وقوله قول متولي في غير محل ولا يته أي اولي أي أهل محل ولا يته زى (قوله وهو) أي غير
محل ولا يته وقوله خارج عنه أي تصرف قال في الحقيقة لا خارج عنه خلافا لمن وهم فيه الا ان
يريد ان مواليه قيد بولائه بذلك المجلس اه (قوله حكمت بكذا) مقول القول سواء افاهها
على وجه الاقرار او على وجه الانشاء (قوله لانه) أي المتولي في غير محل ولا يته وقوله لا يملك
انشاء الحكم حينئذ أي حين اذ كان في غير محل ولا يته (قوله فلا ينفذ قراره) أي بالحكم في غير
محل ولا يته (قوله من ظاهر كلامهم) أي الفقهاء (قوله انه الخ) المصدر المنسلك مفعول اخذ
(قوله لم يتناول) أي تولى المفهوم من ولي أو حكمه المعلوم من المقام وقوله مزارعه أي البلد
وقوله وبساتينها عطف خاص على عام (قوله فلو زوج) أي القاضي وهو تفرع على قوله
يتناول الخ وقوله وهو أي القاضي وقوله باحدهما أي المزارع أو البساتين (قوله من هي بالبلد)
مفعول زوج (قوله أو عكسه) أي بان زوج من هو في البلد من كانت في احدى (قوله لم
يصح) أي التزوج وهو جواب لو (قوله قبل وفيه نظر) أي وفيما اخذه الزكشي من ظاهر
كلامهم أي في امسلافه نظر (قوله والنظر واضح) وجه انه قد يقتضي العرف تبعية للمزارع
أو البساتين للبلد فلا يصح اطلاق القول بعدم نفوذ حكمه فيها حينئذ (قوله بل الذي يقفه الخ)
حاصله انه ان ارد صرف بالتسوية نفذ حكمه فيهما والا فلا ينفذون لم يطرده في التسوية ولا
غيرها اقتصر على ما نص عليه فلا يتجاوز (قوله بتسوية) أي تبعية المزارع والبساتين للبلد
وقوله او عدمها أي التسوية (قوله فذلك) أي واضح أي فيعمل بما جرت به العادة (قوله والا)
أي وان لم يعل عادة لا تسوية ولا غيرها وقوله اتجه ما ذكره أي الزكشي من انه اذا ولي ببلد يتناول
مزارعه وبساتينها (قوله اقتصارا الخ) عليه لا اتجه ما ذكره أي وانما اتجه ما ذكره ان علت عادة
بتسوية او عدمها اقتصارا على المحل الذي نص الامام عليه في الولاية وهو هنا البلد فيقتصر عليها ولا
يتجاوز حكمه غيرهما من البساتين والمزارع (قوله انه الخ) المجمل مقول قول المتهاج أي ان القاضي
بالنسبة لغير محل ولا يته كائن كعزله (قوله انه لا ينفذ الخ) المصدر المنسلك مفعول افهم وقوله فيه
أي في غير محل ولا يته وقوله تصرف فاعل ينفذ وقوله استباحه بالولاية المجمل صفة لتصرف أي
تصرف موصوف بكونه استباحه بسبب الولاية (قوله كايحار وقف) مثال للتصرف الذي يستتبعه
بالولاية ولا ينفذ منه ان كان في غير محل ولا يته وقوله نظره للقاضي أي النظر على ذلك الوقف كائن
للقاضي (قوله وبيع مال الخ) معطوف على ايحار وقف أي وكبيع مال بتم وتقرر برأى في وظيفة
وهما متالان أيضا للتصرف الذي يستتبعه بالولاية ولا ينفذ منه ان كان في غير محل ولا يته (قوله قال
شيخنا وهو) أي ما انفهمه قول المتهاج (ظاهر) وقال بعده كزوي من ليست بولائه وظاهر هذا
انه لا يصح استخلافه قبل وصوله لمحل ولا يته من يحكم بها فاقف بعضهم بعده اه (قوله لا
يقبل قول ممنزول) أي قاض ممنزول والكاف للتنبيه (قوله بعد انزله) متعلق بقول (قوله
وعكس) معطوف الى ممنزول أي ولا يقبل قول عكس بعد مقارفة المجلس الذي وقع الحكم فيه (قوله
حكمت بكذا) مقول لقول كل من الممنزول والحكم (قوله لانه) أن المذكور من الممنزول والحكم
ولو قال لانهما لكان أولى (قوله حينئذ) أي حين انصد القول المذكور وبعد الانزال وبعد

مغارفة مجلس الحكم (قوله ولا يقبل اقراره) أي بعد الاقرار وبعد المرافعة للملك كقوله
 به أي بالحكم (قوله ولا يقبل أيضاً) أي كالأقبل حكمهما حيثند (قوله شهادة كل منهما) أي
 من العزل والحكم ومثلهما التولي في غير محل ولا يشه ولو قال شهادة من ذكر ليسهل الجمع لكان
 أولى وقوله بحكمه خرج بهما وشهدان فلا تفرق في محله بكذا فيقبل (قوله لانه) أي كلامهما
 وقوله يشهد بفعل نفسه أي على فعل نفسه أي والشهادة على ذلك غير صحيحة قال في التفتة وفارق
 الرخصة بأن فعلها غير مقصود بالآيات مع ان شهادتها لا تضمن تركية نفسها بخلاف الحكم فبهما
 اه (قوله الا ان شهد الخ) استثناء من عدم قبول شهادته على فعل نفسه أي لا يقبل ذلك الا ان شهد
 كل منهما بحكم كما لم ولم يصفه لنفسه بأن قال أشهدانه حكم كما لم هذا أو ثبت هذا عندنا كم ولا يعلم
 القاضي الذي حصلت الدعوى عندنا من هذا الحكم حكم الشاهد الذي شهد به فتقبل شهادته لانه لم
 يشهد على فعل نفسه ظاهر أو احتمال المثل لا أثر له وقوله ان لم تكن فاسقاً فيقبل قبول الشهادة من
 المذكور وخرج بهما اذا كان فاسقاً فلا تقبل شهادته لا تنافي شرط الشهادة (قوله فان علم القاضي)
 أي المشهود عنده وهو مفهوم قوله ولا يعلم الخ وقوله انه أي الحكم الذي شهد به وقوله حكمه أي
 الشاهد (قوله لم يقبل شهادته) جواب ان قال في التفتة وقد يشكل عليه ما في فتاوى البغوي
 اشترى شهادته لنفسه منه غاصب فدعى عليه به وشهد له البائع بالملك مطلقاً قبلت شهادته وان علم
 القاضي انه البائع له كن رأى غنياً يد شخص يتصرف فيها تصرف الملاك له ان شهد له بالملك
 مطلقاً وان علم القاضي انه يشهد بظاهر اليد فيقبله وان كان لو عرف به لم يقبل ثم رأت الغري نظري
 مسئلة البيع وقد يجب بان التهمة في مسئلة الحكم أقوى لان الانسان مجهول على تركه بحكمه
 ما لم تكن بخلاف المثلين الأخيرين اه (قوله كالصرح به) أي بانه حكمه عند ادائه الشهادة
 فلا تقبل شهادته (قوله لم يقبل قوله) أي القاضي وقوله بمثل حكمه أي ولا يشه وهو ما بعده
 متعلقان بلفظ قوله ومثل أن يكونا متعلقين بمحذوف حال من ضمير قوله أي وقبل قول القاضي
 حال كونه كائن في محل ولا يشه وحال كونه قبل مرله وقوله حكمت بكذا مطلق القول (قوله وان
 قال بعلي) غاية في القبول أي يقبل قوله ما ذكره وان قال حكمت بعلي أي لا يبيته ولا اقرار (قوله
 لقد برته على الانشاء حيثند) أي حين إذ كان في محل ولا يشه ونسب العزل (قوله حتى لو قال) حتى
 تفر ببيعة أي فلو قال القاضي وقوله على سبيل الحكم أي لا على سبيل الاخبار وقوله نساء هذه القرية
 منذ أخبره طوائف (قوله أي المصورات) عبارة التفتة ومحت الاذني ان محله أي قول قوله
 المذكور في مصورات والافه وكان مجازف وفي قاض مجتهد ولو في مذهب امامه قال ولا ريب
 عندي في عدم نفوذ من جاهل أو فاسق اه (تجمل قبل) جواب لو (قوله ان كان الخ) فيقبل القبول
 أي محل قبول قول القاضي ما ذكر ان كان مجتهد أو قوله ولو في مذهب امامه أي ولو كان مجتهداً في
 مذهب امامه فانه يكتفي ولا يشترط أن يكون مجتهداً مطلقاً (قوله ولا يجوز لقاض أن يتبع) يقرأ
 بتشديد التاء وأصله يتبع بتمامه فادغم أحد ما في الآخر وعبارة الفتح أن يتبع بالفتح من غير
 ادغام وقد عقد في الرض وشرحه لهذا المسئلة فصلاً فقال فصل في جواز تتبع القاء أي حكم من قبله
 من القضاء للصالحين للقضاء وجان أحدهما من واختاره الشيخ أبو حامد وإنهما من المتبع لأن الظاهر
 منه السداد به بجزء الغاملي وجميعه الغادق وقوله الماوردي إلى جمهور البصريين واقتضاه كلام
 الاصل في الباب الآتي فان تظلم شخص من معزول أو نأته سألته عما يريد منه لا سارع إلى احضاره
 فقد يقصد ابتذاله فان ادعى بأن ذكره اتبعه معاملته أو اتلاف مال أو عيباً أخذها في نصب أو نحوه
 أحضره موفصل خصوصاً منه كثره وكذا الوادي عليه رشوة تتلبس الرأ أو حكماً بعد من مثلاً إلى
 بشهادة عديد أو غيرهم ان لا تقبل شهادته وان لم تعرض للاخذ أي أخذ المال المحكوم به منه فان

فلا يقبل اقراره ولا
 يقبل أيضاً شهادته
 كل منهما بحكمه لانه
 يشهد بفعل نفسه الا
 أن شهد بحكم كما لم ولا
 يعلم القاضي انه حكمه
 فتقبل شهادته ان
 لم يكن فاسقاً فان علم
 القاضي انه حكمه لم
 تقبل شهادته كالم
 صرح به بقبول
 قوله بمثل حكمه
 قبل مرله حكمت
 بكذا وان قال بعلي
 لقد برته على الانشاء
 حيثند حتى لو قال
 على سبيل الحكم نساء
 هذه القرية أي
 المصورات طوائف
 من أرواحهن قبل
 ان كان مجتهداً ولو في
 مذهب امامه ولا
 يجوز لقاض أن
 يتبع حكم قاض قبله
 صالح للقضاء

أقام على المعز ول بعد الدعوى عليه مينة أو أقر المعز ول حكم عليه والاصدق بيمينه كسائر الامانة اذا ادعى عليهم خيانة ولعموم خبر البينة على المدعي واليمين على من أنكر الخ اه (قوله وليسوا القاضي الخ) مسافر غ من شروط القاضي شرع في الامر المطلوب منه وفي المحرم عليه و بدأ بالاول فقال وليسوا الخ (قوله بين الخصمين) أي وان وكلا فلا يرفع الموكل على الخصم لان الدعوى متعلقة به أيضا بدليل انه اذا وجبت يمين وجب تخليفه وكثير بوكل خلاصا من ورطة التسوية يشمو بين شخصه وهو جعل فيج (قوله في كرامهما) متعلق بيسواى ولدوقا كرام الخصمين أي بسائر وجوه الاكرام وفي الكلام اصدافاء أي وفي عدم اكرامهما كطلاقة وجه وضدها وقيام وضدهم وتظر التمسما وضدهم وهكذا (قوله وان اختلفا سرفا) أي فضيلة وهو غايبة التسوية وعمله ما لم يختلفا بالاسلام والكفر والافتحان بغير السلم على الكافر في سائر وجوه الاكرام كان يجلس المسلم اقرب اليه كما جلس سيدنا علي رضي الله عنه يجتنب شرع في خصومة له مع جودى وقال له لو كان خصمي مسلما لجلست معه بين يديك لكنني جعلت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لاسا ولهم في المجالس رواه البيهقي (قوله وجواب سلامهما) معطوف هو وما بعده على اكرامهما من عطف الخاص على العام وعبارة للمع وليسوا بين الخصمين في الاكرام كقيام ودخول واستماع طلاقة وجه الخ اه وهي أولى من عبارة المؤلف (قوله والنظر اليهما) أي وايسوفي النظر الى الخصمين فلا ينظر لاحدهما دون الآخر لئلا ينكسر قلب الآخر (قوله والاستماع للكلام) أي وايسوفي في استماع كلامهما فلا يسمع كلام احدهما دون الآخر (قوله وطلاقة لوجه) أي وايسوفي طلاقة لوجه أي اظهار النفس لهما فلا ينص أحدهما بطلاقة لوجه لهما (قوله والقيام) أي وايسوفي القيام أي القيام لهما فلا يقوم لاحدهما دون الآخر لهما ولقيام لاحدهما ولم يعلم انه في خصومة ينبغي ان يقوم للآخر أو يتعذر بانهم يعلم احدهما في خصومة (قوله فلا ينص أحدهما أي الخصمين وهو تفريع على قوله وليسوا الخ وقوله ينبغي لما ذكرنا من جواب السلام والنظر والاستماع للكلام وطلاقة لوجه والقيام (قوله ولو سلم الخ) الاولى التفرع مع باقيه وقوله أحدهما أي الخصمين وقوله انتظر أي القاضي الآخر أي سلامه فيصيرهما معا في الجبري قال بعضهم ان ما ذكرهنا يخالف ما سبق في السير من ان ابتداء السلام سنة كفاية من جمع فاذا حضر جمع وسلم احدهم كفي عن الباقيين اه (قوله ويقتفر طول الفصل) أي بين الرد وسلام الاول وقوله للضرورة أي وهي المحافظة على التسوية (قوله أو قال له سلم) واعتقر هذا التكلم باجني ولم يكن قاطعا للرد ضرورة التسوية أيضا قال زى فلم يسلم ترك جواب الاول محافظة على التسوية اه قال الجبري وفيه انه يلزم عليه ترك واجب التفصيل واجب المخرج الان يقال للمخرج الاحتياط للمحافظة على التسوية اه (قوله ولا يمزج الخ) معطوف على قوله فلا ينص أحدهما أي ولا يمزج القاضي مع أحد الخصمين لئلا ينكسر قلب الآخر ويتضرر به وتخصيص المخرج بكونه مع أحد الخصمين ليس بقيد بل مثله بالاولى ما اذا كان مع الخصمين كما صرح به في الروض وشرحه ونفسهما ولينقل عليهما بقلبه وعليه السكنة فلا مزج معهما أو مع أحدهما ولا نه ولا يصاح عليهما ما لم يتر كاذبا فان تر كاذبا بنهرهما وصاح عليهما وتندب ان يجلسا بين يديه ليعتزا وليكون استماعه لكل منهما سهلا واداءا لسلامة الا ان يكونا رجلا واما آخر غير محرم فقيما عدنان اه (قوله وان شرف الخ) غايمة لقوله لا ينص الخ أي لا ينص أحدهما بذلك وان شرف بيلم أو سربة أو نحوهما وكان الاولى تقديمه على قوله ولو سلم أحدهما الخ (قوله والاولى ان يجلسهما) أي الخصمين بين يديه لهما ترقا ولو اجلس أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره ما زلكنه خلاف الاولى (قوله فرع) الاولى فروع (قوله لوازدم مدعون) أي في مجلس الحكم وقد جاؤا مرتين

(وليسوا القاضي بين الخصمين) وجوابي اكرامهما وان اختلفا سرفا وجواب سلامهما والنظر اليهما والاستماع للكلام وطلاقة الوجه والقيام فلا ينص أحدهما بشئ مما ذكر ولو سلم أحدهما انتظر الآخر ويقتفر طول الفصل للضرورة أو قال له سلم ليجسما معا ولا يمزج معه وان شرف بيلم أو حرية والاولى ان يجلسهما بين يديه (فرع) ولوازدم مدعون

وعرف السابق بدليل قوله بعثمان استنوا أو جهل سابق (قوله قدم الأسبق فالأسبق) أي المسلم
 أما الكافر فيقدم عليه المسلم المسبوق قال في التحفة والمرة يسبق المدعي لامتدوا الحق وبحيث يلتقي
 أنه لو جاء مدع وعده ثم مدع مع خصمه ثم خصم الأول قدم، من جامع خصمه (قوله كفت
 ومدرس) أي في فرض العين أو الكفاية أما في غير الفرض كالمدرس و زيادة التبصر على ما بشرط
 في الاحتياط المطلق فالتقدم بالمشئة والاختيار (قوله فيقعدمان) أي الملقى والمدرس ومفعول الفعل
 محذوف أي يقعدمان من جاء يستغنى أو يتعلم وقوله يسبق متعلق بيقعدمان وهذا إن كان ثم سبق
 وعرف السابق بدليل ما بعد (قوله فان استنوا) أي في محبتهم عند القاضي أو الملقى أو المدرس
 فهو مرتبط بالمجسوع ولو قدم الكلام على ما يتعلق بالقاضي ثم قال كفت ومدرس لكان أولى وقوله
 أو جهل سابق أي جهل من جاء ولا الهمة وقوله أفرع أي بينهم إذا لم يحل أحدهم على الآخر وحيث
 يقدم من نحو جرحه قال فيروض وشرحه فان كثر وأوسع الأرقام كتب الرافع أي كتب
 فيها أسماءهم وصبت بين يدي القاضي ليأخذها واحدتها ويدي، من نحو اسمي في كل مرة
 ويسبق إن يرتب ثمة يكتب أسماءهم يوم قضاء لميلير تر تبهم ولو قدم الأسبق غيره على نفسه
 حاز ولا يقدم سابق وقارع أي من نحو جرحه لا يدعو واحدة وإن اتحد المدعي عليه دفعا
 للضرر وعن الباقيين فان كان له دعوى أخرى انتظر فراغهم أو حضر في مجلس آخر وسحبته عند
 اجتماع الخصوم عنده تقديم مسافرين مستوفين أي متبينين للسفر وخائفين من انقطاعهم عن
 رفقتهم إن تأخروا عن المقيمين ثلاثين يوما وبالقليل بتقديم نسبه طلبا للستر ولو كان المسافرون
 والنامدعي عليهم فانه يسحب تقديمهم بدلها ومنهم من كانت خفيفة بحيث لا تقتر بالمقيمين في
 الأولى وبالرجال في الثانية ضاررا بئنا يقدم المسافر على المرأة القيمة صرح به في الأناوار المحذوف
 (قوله وقال شيئا) أي في فتح الجواد ونص عبارة مع الأصل كفت ومدرس في فرض عين أو كفاية
 فيقعدمان وجواب يسبق إلى مجلسهما ولو قيل حضوره أيا ما على مارق القاضي فان استنوا
 أو جهل سابق فيقره بفتوى أو درس واحد ثم إن ظهر له جواب المسبوق فقط قدمه بحته لا ادعى
 وباق في تقديم سفر أي مسافرين ونساء مارقا في غير الفرض قال بعضهم كالمدرس وقوله فالتقديم
 بمشئة الملقى أو المدرس وظاهر أن هذا ليس فرض العين مع ضيق الوقت يقدم كالمسافر بل أولى أه
 وإذا تأملتها تعلم أن عبارة شارحنا مختصة منها إلا أنه أدخل في الاختصاص من حيث أنه لم يستوف
 الكلام على القاضي أولا ومن حيث أنه أطلق في الملقى والمدرس ومن حيث أن قوله وظاهر أن طالب
 فرض الخ يوم ارتباطه بالقاضي بالملقى والمدرس مع أنه مرتبط بالآخرين فقط (قوله ويسحب
 كون مجلسه الخ) ويسحب أيضا أنه إن باقى المجلس واكتفى ويسلم على الناس بمناء ومجالا وإن
 مجلس على مرتفع كد كوكري ليسهل عليه النظر إلى الناس ويسلم عليهم المطالبة بين يديه
 وإن يقتر عن غير مدعى كرتبة وصادرة وطلسان وعمامة وإن كان زاهدا متواضعا ليعرفه الناس
 وليكون أهيب للخصوم وأرفق به وأن يستقبل القلة في جلوسه لأنها أشرف الجهات وإن يدعو عقب
 جلوسه بالتوفيق والسداد أو إلى أن يقول كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فصار به أم حلة اللهم
 أف أعود ذلك أن أصل أو أضل أو أزل أو أزل أو أعلم أو أعلم أو أجعل أو يجعل على وكان الشعبي بقوله
 إذا خرج إلى المجلس التضاوم بزيده أو اعتدى أو يعتدي على اللهم أعني بالعلم وزني بالعلم
 وزني التقوى حتى لا أنطق بالألق ولا أقضي إلا بالعدل وإن بشاور الأئمة والعقلاء عند
 اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة قال تعالى لبيد صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر فالحسن
 الصرى كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عن المشاورة ولكن أراد الله أن تكون سنة الحكماء
 وخرج بقولنا عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة الحكم للمعوم بنص أو إجماع أو قياس على

قدم الأسبق فالأسبق
 وجوبا كفت
 ومدرس فيقعدمان
 وجوبا يسبق فان
 استنوا أو جهل
 سابق أفرع وقال
 شيئا وظاهر أن
 طلب فرض العين
 مع ضيق الوقت يقدم
 كالمسافر ويسحب
 كون مجلسه الذي
 يقضي فيه فسيما بارزا

فلا حاجة للشاؤ وتقيه وان تنظر اولا في حال اهل الحبس لانه عذاب عليهم فمن اقر بحق منهم فعل به مقتضا من ادعى منهم انه مظلوم بالحبس طلب من خصمه حجة ان كان حاضرا فان لم يقدموا صدق المحبوس بينهما واطلقه وان كان غائبا كتب اليه ليؤخر عاجلا هو او وكيله فان لم يحضر صدقه بينهما واطلقه ايضا لكن يحسن ان يأخذ منه كفلا ثم بعد فراغه من النظر في حال المحبوسين ينظر في حال الاوصياء فمن ادعى منهم وصاية انبتا عنده بيعة ثم بحث من حاله وتصر فيها فمن وجدته عدلا فوافقه ومن وجدته فاسقا وشك في عدلته ترك المال منه ووضعه عند عدل ومن وجدته عدلا وضعا فوافقه ومن وضع اليه ثم بعد ذلك ينظر في امانة القاضي المنصوب من على المحاضر ثم في الوقف العام والمال الضال والقطعة بسحب ايضا ان يقض كاتبا لصاحبة اليه فان القاضي قد لا يحسن الكتابة وان احسنها فلا يتعز لها غالبا ويستتر في الكاتب ان يكون عدلا لا يخون فيما يكتبه ساذكر احوال كتابة محاضر وسجلات وكتب حكمية ليعلم كيفية ما يكتبه والمحاضر جمع محضر وهو ما يكتب فيه محضر فلان وادعى على فلان بكذا الى آخر ما يقع من الخصمين من غير حرم والسجلات جمع سجل وهو ما يسجل فيه الحكم بعد الدعوى ويحفظ في بيت القاضي والكتب الحكمية هي المروفة الا ان بالحجج وهي ما يكتب فيه ذلك ويكتب القاضي عليه خطه ثم يعطى القاضي وان يقضه مترجين ترجمانه كلام من لا يعرف لغته من خصم او شاهدا وان كان ثقيل السمع اتخذ مسمعين ايضا بشرط ان يكون كل من المترجم والمسمعين من اهل الشهادة وان يقضه مسمعا واسعا للتعزير واداء الحق واقرته على المجهول لشغفه له وأجرة المسمعان على صاحب الحق ودره تكسر الدال وفتح الراء المشددة للتاديب بها واول من اتخذها سيدنا عمر رضي الله عنه وكانت من فعل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت اهيمن من سبغ الحجاج وما ضرب بها احدا على ذنب عدا له بل بتوبته (قوله ويكره ان يقض المصداق) أي لا عنذر فان وجد عنذر مكشدة سر او ردو ريح او مطر فلا يكره (قوله صوتا له) أي حفظا للسجد وقوله من اللطع وارتفاع الاصوات أي الواقعين بمجلس القضاء عادة وعطف ارتضاع الاصوات على اللطع من عطف التفسير (قوله نعم ان اتفق عند جلوسه فيه) أي في المهددة لانه اقرها وقوله قضية الخ فاعل اتفق (قوله فلا بأس بفصلها) أي القضية أي أو فصلها أي القضية أي لا إعادة له مما قبل ولا يكره ذلك في المسجد على ذلك يحمل لما عهده صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه من القضاء في المسجد ثم ان جلس في المسجد مع الكراهة او دونها منع المحبوس من الخوض فيه بالمناجعة والمشاغرة ونحوهما ولا يدخلونه جميعا بل يقعدون خارجا ويصحب من يدخل عليه خصمين خصمين (قوله وحرم قبوله الخ) شروع فيما يحرم على القاضي وهو الهدية وما في معناها كالغنيمة والهدية العارية ان كانت لثغرة تقابل بآخرة كسكنى دار وكوب خاية بخلاف التي لا تقابل بآخرة كقطع سكين وغرلة بفر بالوكال صدقة والزاكاة على ما ساق فيهما (قوله أي القاضي) خرج به المقتضى والواظ ومعلم القرآن فلا يحرم عليهم قبول الهدية ان ليس لهم رتبة الا لزم لكن ينبغي لهم التزمن ذلك (قوله هدية) بقر آخر تنون لانه مضاف الى ما يعمد وهو مغول المصدر انضاض الى فاعله وقوله من لا إعادة له أي بالهدية أي يهدئها للقاضي والجار والمحرور ومثلق بمادة ومثاله الطرف بعده (قوله وكان الخ) الجملة معطوفة على جملة لا إعادة له أي وحرم قبوله هدية من له عادة بها الخ (قوله لكنه) أي من له عادة بالهدية وقوله زاد في القدر أي قدر الهدية كان كانت عادته قبل الولاية اهداء عشرة مثلاً اهداها وقوله أو الوصف أي كان كانت عادته قبلها اهداها ثوب كان فاهدى له بعد ما توبس وواختلف هل يحرم في صورة الزيادة قبول الجميع أو الشئ الزائد فقط وينبغي ان يقال كافي الذم ان لم تميز الزيادة بجنس أو قدر حرم قبول

ويكره ان يقض المصداق
وجلسا للمحكم صوتا له
عن اللطع وارتفاع
الاصوات نعم ان اتفق
عند جلوسه فيه
قضية أو قضيتان
فلا بأس بفصلها
(وحرم قبوله) أي
القاضي (هدية من
لا إعادة له مما قبل
ولاية) أو كان له عادة
بها لكنه زاد في

القدر

الجميع ان كان الزيادة وقع فان لم يكن لها وقع فلا عبرة بها وان تغيرت بمجنس أو قد حرمه أو الزيادة فقط ولا يحرم قبول الاصل (قوله ان كان الخ) فيدق حرمته بقوله هدي بمن ذ كرى محل حرمه ذلك ان القاضي حالف محل ولا يشه سواء كان المهدي من أهل محل ولا يشه أو لم يكن من محل ولا يشه ودخل بها في محلها وكذا لو أرسلها مع رسول ولم يدخل بها فصرم قبوله على الرأى عند بعضهم كما سيذكره (قوله وهدي) بالنصب معطوف على هدية أى وحرم قبوله هدية من له خصوصية عند حاضرة (قوله أو من أحسن منه) معطوف على من له خصوصية أى وحرم قبوله هدية من ليس له عند خصوصية حاضرة ولو لم يكن أحسن واستمرته بانه سخاصم (قوله وان اعتادها الخ) غاية في الصورتين أى يحرم قبوله هدية من له خصوصية أو من سخاصم وان اعتاد القاضي الهدية منه قبل ولا يشه أى وان كان في غير محل ولا يشه فيصرم عليه أن يأتى قبولها (قوله لا هنا الخ) على الحرمة القبول في جميع الصور وقوله في الأخيرة مراده بانه من له خصوصية وما عطف عليه وقوله تدعو الى الميل اليه أى الى المهدي المذكور فيقدمه على خصمه وربما يحكم به بغير الحق وقوله وفي الأولى مراده بانه من لا عادة لها وما عطف عليه وقوله سبها أى الهدية الأولى بذكر الشئ من عن أى جيد الساعدي ما بال العامل تستعمله فيما يتناهى ول هذا من علمك وهذا أهدي الى أفلا مقدي بيت أبيه أو أمه فنظر هل يهدي له أم لا فالذي نفس محمدي لا يغل أحدكم منها شيئا الا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه ان كان بغير حاجه له رغا وان كانت قرصا بها لها خوار وان كانت شاة بها تبيع فقد بلغت أى حكم الله الذي أرسلت به في هذا اليكم (قوله وقد سمعت الاخبار) هذه بغير هدايا العمال منها قوله عليه السلام هدايا العمال وفي رواية الامرا غلوا بضم الغين واللام وهو الخيانة والمراد انه اذا أهدي العامل للامام أو نائبه شيئا فقبله فهو خيانة منه للسلطان فلا يتخص به من غيرها ما رواه أبو يعلى هدايا العمال حرام كلها وانما حل له صلى الله عليه وسلم قبول الهدية لانه معصوم فهو من خصوصياته روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها كان يقبل الهدية وينيب عليها بخلاف غير من الحكام ولا الامور فانه رشوة فصرم عليهم خوفا من الزبغ عن الشرع والميل مع الهوى أفاده الجبيري (قوله والا) أى وان لم يكن له عادة له بان كان له عادة لان نفي التثنية وقوله انه يهدي بالبناء للعلوم وضمير مع الذي قبله يرجع للمهدي وضمير اليه يرجع للقاضي (قوله ولومرة) أى ولو كان الاهداء اليه مرة واحدة فانه لا يحرم (قوله أو كان في غير محل ولا يشه) معطوف على مدخول لو المقدر رأى ولو كان القاضي في غير محل ولا يشه فانه لا يحرم والأولى ان يأتي في الغاية بما هو مستعد بان يقول أو كان في محل ولا يشه (قوله أو لم يزد) الأولى التفسير بالوالة لانه مع ما بعده فيدفعين كان له عادة نعم وان كانت له عادة ولم يزد عليها لم تكن له خصوصية الخ جاز قوله سواء كان القاضي في محل ولا يشه أم لا والحاصل ان من له خصوصية في الحال أو مرتبة يحرم قبول هديته ولو كان القاضي في غير محل ولا يشه وان اعتاده قبل ولا يشه وأما غير من له خصوصية فان لم يكن للمهدي عادة بالهدية أو له عادة وزاد عليها قد روى صفة حرم قبول هديته أيضا اذا كان القاضي في محل ولا يشه فان كان للمهدي عادة بالهدية ولم يزد عليها قد روى صفة لم يحرم عليه قبولها سواء كان القاضي في محل ولا يشه أو غيره (قوله جاز قوله) جواب ان المدغم في النافية (قوله ولو جهز الخ) يعني لو أرسل المهدي هدية مع رسوله الى القاضي والحال انه ليس له بها كنه أى خصوصية ففي جواز القبول وجهان وفيه ان هذه الصورة داخلة تحت قوله وحرم قبوله هدية بمن لا عادة الخ ان هو صادق بما اذا جاء به الى القاضي أو أرسلها اليه ولم يجزى بنفسه ففي كلامه تدافع انما سبق يقتضي الحرمة بالاتفاق وهذا يقتضي جامع وجود الخلاف ويمكن أن يجاب بان ما سبق محمول على ما اذا جاء صاحبها بما فلا تدافع وصاروا للتحفة في شرح قول المصنف حرم عليه قبولها وسواء كان المهدي من أهل محل أم من غيره وقد جعلها اليه لانه

أو الوصف (ان كان في محله) أى محل ولا يشه (أو هدية من له خصوصية) عنده أو من أحسن منه بانه سخاصم وان اعتاده قبل ولا يشه لا هنا في الأخيرة تدعو الى الميل اليه وفي الأولى سبها الولاية وقد سمعت الاخبار العصمة بغير هدايا العمال والايان كان من عادته أنه يهدي اليه قبل الولاية ولو مرة فقط أو كان في غير محل ولا يشه أو لم يزد المهدي على عادته ولا خصوصية له حاضرة ولا مرتبة مما ز قبوله ولو جهزها له مع رسوله وليس له بها كنه في جواز

صار في عمله فلو جهز هاله مع رسول وليس له محام كفو وجهان الخ اه وهي ظاهرة فلو صنع كمنع
 شفعه لكان أولى (قوله ربح بعض شراح المتاح الحرمه) أى حرمه قبول القاضى للهدية في الصورة
 المذكورة (قوله وعلم عمار) أى من قوله ان كان في عمله المجهول قبل الحرمه قبوله هدية من لا عادة
 له أو من له عادة لكن زاد عليها (قوله أنه) أى القاضى لا يحرم عليه قبوله أى الهدية من لا عادة
 بها أو زاد عليها (قوله في غير عمله) أى حال كون القاضى في غير محل ولا يتعامل بالجار والتبر ومنه يتعلق
 بمحذوف حال من ضمير أنه (قوله وان كان المهدي الخ) غاية في عدم حرمه قبوله اذا كان في غير
 محل ولا يتبعه (قوله ما لم يستشعر الخ) فيلحق عدم الحرمه أى محل عدم الحرمه اذا لم يستشعر القاضى
 بان الهدية مقدمة لمصلحة مستقيم من المهدي فان استشعر ذلك حرم قبولها (قوله ولو اهدى له) أى
 للقاضى وقوله بعد الحكم أى للمهدي (قوله حرم القول ايضا) أى كما يحرم قبل الحكم (قوله ان كان)
 أى ما اهدى له وهو قيد في الحرمه وقوله محاراة أى يقصد به محاراة أى في مقابلته الحكم (قوله والا
 فلا) أى وان لم يقصد أنه محاراة فلا يحرم قبوله (قوله كذا أطلقه) أى هذا كرم من التفصيل
 بين الحرمه ان قصدت المحاراة أو قصدت الممانعة (قوله ولا يتعين له) أى ما أطلقه بعض الشراح
 وقوله على مهده معناه الخ أى ان لم يكن معناه حرم القول مطلقا أو قصدت المحاراة أولا (قوله)
 وحيث حرم القول أو الأخذ) عبارة توضح الجواز أو الأخذ بالاولى ولو اقتصر على الاول لكان
 أولى (قوله لم يملك) أى القاضى وقوله ما أخذ أى من المهدي (قوله فبرده) أى رد القاضى
 ما أخذه وقوله لما السك أى المال المأخوذ (قوله ان وجد) أى المالك (قوله والا) أى وان لم يوجد له المالك
 وقوله فليت المال أى فبرده في بيت المال (قوله وكأهدية الهبة) أى في الحرمه بقبوله هاله من
 كونه ليس له عادة قبل الولاية أو له عادة وقد تمتع كون القاضى فيه ساقى في محل ولا يتبعه وجود
 خصومة مطلقا وجبت عادة أم لا كان في محل ولا يتبعه أم لا وفي عدم الحرمه ان انتفعت بقبوعها (قوله)
 والضيافة) أى كأهدية هذا بعيدان الضيافة غير الولية وهو كذلك اذا لضيافة تختص بالطعام الذي
 يصنع للنزل عنده والولية تختص بالطعام الذي ينادى عليه لكن رأيت في المصباح عرف الولية
 بتعريف شامل للضيافة وعبارته الولية باسم اكل طعام يتخذ لجمع اه وعليه فتكون الضيافة من
 افراد الولية ويكون بينه وبين قوله لا يتبعه بركه حضور الولية تدافع اذ هو هنا أطلق ان الضيافة
 كأهدية وقعا ساقى فصل تفصيلا غير التفصيل المذكور في الهدية (قوله وكذا الصدقة)
 أى ومن الهدية في التفصيل المذكور بين الحرمه بالقبول لما رويها ما يتناغم الصدقة (قوله)
 وجوز له السك الخ الفرق بين ما قاله السك وبين ما رآه السك أطلق الجواز فيما اذا لم يكن له عادة
 ولم يقصد به اذا لم يكن في محل ولا يتبعه خلاف ما رآه من قبل ذلك وقوله ولا عادة بالاولى ما اذا كان له
 عادة (قوله ونخصه) أى خص السك جواز القول عن لا خصومة له ولا عاقبة في تفسيره معاذ لم يعرف
 المتصدق ان هذا المتصدق عليه هو القاضى أى ولم يعرف القاضى عن المتصدق كما يدل لذلك عبارة
 تفسيره ونخصه كما في الرشدى ان لم يكن المتصدق عارفا بانه القاضى ولا القاضى عارفا بعينه فلا شك
 في الجواز انتهت وكما صرح به الشارح في باب الوقف (قوله وبحث غيره) أى غير السك وقوله
 القطع أى الحرم حصل أخذه أى القاضى ان كان (قوله ولا يبنى تقيده) أى المحل وقوله بما ذكر
 أى بما اذا لم يتبدل هناك خصومة ولا عادة ولم يكن للزكي عن يعرف القاضى أى ولا القاضى يعرفه
 (قوله وتردد السك في الوقف عليه) أى على القاضى وقوله من أهل عمله الجار والمجر ورجال من
 الوقف أى حال كونه صادرا من أهل عمله (قوله والذي يتجه فيه) أى في الوقف على القاضى وقوله
 وفي التندر أى على القاضى (قوله انه) يصح عود الضمير على القاضى ويصح عوده على الواقف أو
 التندر لما خوذ من الوقف والتندر وقوله ان عينه الضمير المستتر يعود على الواقف أو التندر والبارز

قبوله وجهان ربح
 بعض شراح المتاح
 الحرمه وعلم عماره
 لا يحرم عليه قبولها
 في غير عمله وان كان
 المهدي من أهل عمله
 ما لم يستشعر بأنها
 مقدمة لمصلحة مستقيم
 أو اهدى له بعد الحكم
 حرم القول أيضا ان كان
 محاراة له أو لا فلا
 كذا أطلقه بعض
 شراح المتاح قال
 شيخنا ويتعين حله
 على مهده معناه
 اهدى اليه بعد
 الحكم وحيث حرم
 القول أو الأخذ لم
 يملك ما أخذ منه
 المال أو فليت المال
 كأهدية الهبة
 والضيافة وكذا
 الصدقة على الأوجه
 وجوز له السك في
 حليته قبول
 الصدقة عن لا
 خصومة له ولا عادة
 ونخصه في تفسيره بما
 اذ لم يعرف المتصدق
 انه القاضى ويحت
 غيره القطع بحل
 أخذه ان كان قال
 شيخنا ولا يبنى تقيده
 بما ذكر وتردد
 السك في الوقف
 عليه من أهل عمله
 والذي يتجه فيه وفي
 التندر أنه ان عينه

بعد على القاضى وقوله ما منه متعلق بعينه أى بعينه ما به ما قال وقت هذا على فلان القاضى أو
 نذرت هذا عليه وخرج بها ما ذالم بعينه ما به ما قال وقت هذا على من يتولى القضاء فى هذه الولاية
 أو نذرت عليه أو على الساجد كان القاضى منهم فانه يصح لانه لم يقصد بعينه حال الوقف (قوله)
 وشرطنا القبول أى قلنا ان القبول من الموقوف عليه والمنذور له شرط قال عرش وهو معتد
 فى الوقف دون النذور اه فان لم يقل انه شرط فلا يكونان كالحدية (قوله كان) أى المذكور
 من الموقوف والمنذور وقوله كالحدية له أى للقاضى فعصر عليه قبوله وعليه حينئذ يكون الوقف
 من منقطع الاول فيكون باطلا (قوله ويصح ابرأؤه) أى القاضى وقوله عن دينه أى الدين الذى
 عليه (قوله اذلا بشرط فيه) أى فى الاراء قبول وهو تعميل لاهل اراء القاضى من الدين الذى
 عليه (قوله ويكره للقاضى حضور الولاية) المراد بهما شغل وعة العرس وغيره او لا يتأق هذا
 ان ولاية العرس اجابتهما واجبة لان عمله فى غير القاضى لاهلها فلا يجب عليه كما تقدم فى بابها (قوله)
 التى خص بها) أى بالولاية وحده (قوله وقال جمع يحرم) أى فيما اذا خص بها وحده قال فى شرح
 الروض قال الا نرى وما ذكر من كراهته حضوره لها فيما اذا اتخذت له أئمة الرافى من التهذيب
 والذى اقتضاه كلام الجمهور ان ذلك كالحدية وهو ما أورده القنورى والامام والقنزالى اه (قوله)
 أو مع جماعة آخرين) معطوف على قوله وحده أى خص به مع جماعة آخرين غيره (قوله ولم يعتد
 ذلك) أى تخصيصه بها وحده أو مع آخرين قبل الولاية فان اعتد بذلك لمها فله حضوره ولا يكره
 (قوله بخلاف ما اذا لم يقصد بها خصوصا) أى ولم يقصد بها ايضا فى عموم الاغنياء كفى فتح الموافاة
 لا يكره ولا يحرم بل تسن الاجابة حينئذ (قوله كالوا اتخذت) أى الولاية وهو تعميل لما اذا لم يقصد
 بها القاضى خصوصا (قوله وهو منهم) الجملة كحالية أى والمحال ان القاضى من جملة الجيران أو
 العلماء واعلم ان عمل هذا التفصيل ان كانت الولاية لقصر خصم فان كانت له من عليه المحذور مطلقا
 سواء كانت خاصة له أو عامة كفى فى الروض وشرحه وصار بها وليس له حضور وامة أحد الخصمين
 حال المحصنة ولا حضور وامة حاولوا فى غير محل ولا يتعمق الليل ويحبب فخرهما تقبلا بان عم
 المولم لنداء لها ولم يقطعه كثرة الولايم عن الحكم بخلاف ما اذا قطعته عن غير كفا فى حق الجميع وله
 تخصيص اجابة من أمة اختصاصه بها قبل الولاية ويكره له حضور وامة اتخذت له خاصة أو
 للاغنياء ودعى فهم بخلاف ما لو اتخذت الجيران أو العلماء اه (قوله يجوز لغير القاضى أخذ
 بسبب النكاح) يعنى اذا هدى الزوج لقصر القاضى من ولّى المرأة المخطوبة أو وكيلا أو هي نفسها
 لاجل تزوجه عليها أو قبول الهدى منه وتقدم للشرح فى باب الهبة وباب الصدقات ان من دفع
 لمخطوبته أو وكيلا أو ولم اعطاه أو غيره لم تزوجه ما قد فعل الفقهاء جميع على من أقضه وعله ابن
 حجر بان قرينة سبق الخطبة تغلب على الظن انه انما سبقت ودفع اليه التمتع الخطبة ولم يتم اذ دفعه منه
 حوا قبولها وعدم رجوعه بعد العقد (قوله ان لم يشترط) أى غير القاضى على الزوج ما به
 لا يزوجه بتمتة مثلا لا يعمل فان اشترط ذلك حرم قوله قال فى التحفة فى أو اثر باب الهبة وحيث دلت
 قرينة ان ما يعطاه انما هو للبيعة حرم الاخذ ولم يملكه قال القزالى لاجماع وكذا لو امتنع من فعل أو
 تسليم ما هو عليه الا بعمال كزوج بنته اه (قوله وكذا القاضى) أى وكذلك يجوز له ما هدى
 اليه بسبب النكاح بان كان هو ولّى المخطوبة (قوله حيث جاز له المحذور) انظره فان الكلام
 فيما يدفع اليه على سبيل الهدية وليس فى ذلك حضور وامة حتى يشترط ذلك تأمل (قوله ولم
 يشترط) أى القاضى على الزوج لانه لا يزوجه مثلا لا يعمل أو نحوه وقوله ولا طلب أى القاضى منه
 ذلك فان اشترط أو طلب حرم عليه القبول الا لا يقابل ذلك بعمال (قوله وفيه نظر) أى فى قول يجوز
 أخذ القاضى الهدية مطلقا نظر ووجه ان القاضى لا يجوز له أخذ الهدية الا اذا عتد ذلك ولم يزد

بما معه وشرطنا
 القبول كان كالحدية
 له ويصح ابرأؤه عن
 دينه اذلا بشرط
 فيه قبول ويكره
 للقاضى حضور
 الولاية التى خص بها
 وحده وقال جمع يحرم
 أو مع جماعة آخرين
 ولم يعتد ذلك قبل
 الولاية بخلاف ما اذا
 لم يقصد بها خصوصا
 كالوا اتخذت للجيران
 أو العلماء وهو منهم
 أو لعموم الناس
 قال فى الباب يجوز
 لغير القاضى أخذ
 هدية بسبب
 النكاح ان لم يشترط
 وكذا القاضى حيث
 جاز له المحذور ولم
 يشترط ولا طلب اه
 وفيه نظر

على العادة قول: كن خصومة كما تقدم لا مطلقا فالنظر بالنسبة للقاضي فقط من جهة إطلاقه فيه
جواز الأخذ (قوله يجوز أن لا رزق) أي لقاض لا رزق له وهو يقع الرأسم للفعل ويكسر هاء اسم
الآثر وهو ما سبق اليك والمراد هنا الثاني (قوله ولا في غيره) أي غير بيت المال كن مباسير
المدين (قوله وهو غير معين للقضاء) أي والحال أن هذا القاضي الذي لا رزق له فعاد كغير
معين للقضاء ما كان يوجد من يصلح للقضاء غيره وما ذكر في جواز أن يقول لا أحكم بتشكك الأباورة
ونحوه ما إذا تعين للقضاء فصرم عليه ذلك وهذا مبني على الضعف أن الواجب العيني لا يقابل
بأمره ولا يصح أنه يقابل بأمره فالتعيين لتعليم الفاحشة أنه لا يمنع منه الأباورة وكذلك التعيين للقضاء
أن يمنع من الحكم الأباورة ولكن إن كان مما يقابل بأمره كما مبني على ذلك في قبض الجواز وعبارته
ولأن لا رزق له في بيت المال ولا في غيره وهو غير معين للقضاء وكان عمله مما يقابل بأمره أن يقول
لا أحكم بتشكك الأباورة أو رزق على ما قاله جمع وهو أقرب للنقول لكن في استثناء التعيين والعمل
يقابل بأمره بخلافه لقوله لا يلزم للتعين تعليم الفاحشة الأباورة لأن الأصح جواز أخذها على الواجب
العيني كما لا يجب بئلا طعام لم يضر بالالتزام البذل لفعل ذلك التعيين على مقال الأصح اه (قوله
وكان عمله) أي عمل من لا رزق له مما يقابل بأمره فإن كان عمله مما يقابل بأمره فليس له أن يقول
لا أحكم بتشكك الأباورة فوجرم عليه قبوله وألا يكها وتقدم للشارح في باب الإحادة أنه نقل عن
شخصه ابن زياد صرمة أخذ القاضي الإجماع على مجرد تلفين الأبحاب إذا كانت في ذلك (قوله وقال
آخرون يجرم) أي قوله ما ذكر وإذا حرم ذلك صرمة قبوله وألا يكها وأعطيت له (قوله وهو) أي
القول بالحرمية الإحوط (قوله لكن الأول) هو القول بالجواز أو بآي إلى القول به (تنبيه) اه
قال في المغني قبول الرشوة حرام وهي ما يبذل له بغير الحق أو ليجتمع من الحكم بالحق وذلك لخبر
لعن الله الراشي والمرتشى في الحكم واما ابن حبان وغيره ومحمود لأن الحكم الذي أخذ عليه
المسال أن كان بغير حق فالحكم المال في مقابلته حرام أو يجرى فلا يجوز توقيفه على المسال إن
كان له رزق في بيت المال وروى أن القاضي إذا أخذ الهدية فقد أكل الهبة وإذا أخذ الرشوة
بلغت به الكفر واختلف في تأويله فقل إذا أخذها مستحلا وقيل أراد أن ذلك طريق وسبب
موصول إليه كما قال بعض السلف أنها صير بدالكفر اه (قوله ونقض القاضي الخ) شروع
فيما ينقض حكم الحاكم وقد ترجمه في الزوض فصل مستقل وعبارته مع شرحه فصل فيما ينقض
من قضاة أي القاضي ولتقدم عليه قواعد فنقول المحقق فيما ينقض به القاضي ويقتضي به المغني
الكتاب والسنة والقول الإجماع وقد يقتصر على الكتاب والسنة ويقال الإجماع بصدور عن أحدهما
والقياس برأى أحدهما وليس قول الصافي أن لم ينتشر في الهبة حجة لا به غير معصوم عن الخطأ
فأشبهه التابعي ولأن غيره مساو به في أدلة الاجتهاد فلا يكون قوله حجة على غيره لكن يرجع به أحد
القياسين على الآخر وإذا اقررت أنه ليس بحجة فاختلاف الصافي في شيء كاختلاف سائر المتأخرين
فلا يكون قول واحد منهم حجة نعم إن لم يكن القياس فيه مجال فهو حجة كما نص عليه الشافعي في
اختلاف الحديث فقال روى عن علي رضي الله عنه أنه صلى في ليلة ستر ركعت في كل ركعت
سجدة وقال لو ثبت ذلك من علي لقتلته فإنه لا مجال للقياس فيه فالظاهر أن قوله توفعا اه فان
انتشر قول الصافي في الهبة ووافقه فاجاع خفي في حقه فلا يجوز له كبره بخلافه الإجماع
فان خالفوه فليس باجماع ولا حجة فان سكتوا بان لم يصروا بموافقه ولا بخلافه أولم ينقل سؤوت
ولا قول فغصة واما كان القول مجرد دعوى أم حكمان امام أو قاض لا لهم لو خالفوه لا اعتد به عليه
هذا إن اقتصروا أو لا يكون حجة لا احتمال أن يخالفوه لأم يبدو لهم والقياس على وهو ما قطع
فيه بنفي تأثير الفارق بين الأصل والفرع أو به تأثيره وغير جلي وهو ما لا يقطع فيه بذلك والحق

(تنبيه) يجوز أن لا
رزق له في بيت المال
ولا في غيره وهو غير
معين للقضاء وكان
عمله مما يقابل بأمره أن
يقول لا أحكم بتشكك
الأباورة أو رزق على
ما قاله جمع وقال
آخرون يجرم وهو
الإحوط لكن الأول
أقرب (ونقض)
القاضي وجوبا

كائن مع أحد المحدثين في الفروع قال صاحب الأقوال وفي الأصول والآخر غلطى ما جاور لقصد
 الصواب وتغير المحدثين إذا اجتهدوا حكم فأصاب فيه إيمان وإذا اجتهدوا خطأ فيه إيمانه
 (قوله حكما لنفسه أو غيره) أى حكما لصدم من نفسه أو صدم من غيره ولكن إذا صدم من غيره
 ونقصه سئل من مستند وقولهم لا سئل القاضي من مستند عمله إذا لم يكن حكمه نقضا وعمله
 أيضا كمال إذا لم يكن فاسقا أو جاهلا (قوله أن كان الخ) قيد في النقض أى عمل كونه الحكم
 نقض أن بان مخالفا للنص وقوله كتاب أو سنة يدل من قوله نص أو عطف بيان له وهذا أن كان
 القاضي محتمدا وقوله أو نص مقلده أى أو كان بخلاف نص مقلده بفتح اللام وهذا أن كان مقلدا لما
 تقدم أن نص المقلد بالنسبة للمقلد كمن الشارح بالنسبة للمحدث المطلق (قوله أو قياس جلى)
 عطف على نص أى أو كان بخلاف قياس جلى والمراد به غير الخفى فيعمل المساوى ويخرج به ما إذا كان
 بخلاف قياس خفى فلا ينقض الحكم به وعبارة الر ومن وشرحه فإن بان له الخطأ بقياس خفى ورجحه
 أى رأى أن رجحما حكمه باعتداده مستقبلا أى بقياس يتقبل من أخوات الحدادته ولا ينقض به حكما لا
 التلون المتعار فلا استقرار لها فلو نقض ببعض لما سافر حكم ولحق الأمر على الناس ومن عمر رضى
 الله عنه أنه شرك الشقيق في المشرقة بعد حكمه بجرماته ولم ينقض الأول وقال ذلك على ما قضينا
 وهذا على ما نقضى اه (قوله وهو) أى القياس الخ وقوله ما عطف فيه بالحاق الفرع أى المقيس
 للأصل أى المقيس عليه وذلك كالحاق الضرر بالتأنيب في فوه تعالى فلا تنقل لمعانى وكالحاق
 ما فاق الذرة بهائى قوله تعالى من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كما تقدم أول الباب (قوله أو إجماع)
 عطف على نص أى أو كان ذلك الحكم بخلاف الإجماع (قوله ومنه) أى ومن خلاف الإجماع
 ما خالف شرط الواقف من حكم بخلافه نقض (قوله وما خالف الخ) أى الحكم الذى خالف المذهب
 الأربعة فهو كالمخالف للإجماع أى فينتقض (قوله أو بر جوح) عطف على قوله بخلاف نص
 أى أو كان ذلك الحكم بقول مرجوح من مذهب امامه (قوله فيظهر الخ) مرتبط بقوله ونقض وهو
 كالنفس له أى فالمراد من نقضه اظهار بطلانه لا منه باطل من أصله وليس المراد به البطلان نفسه
 لإيمانه أنه كان صحها بم بطل وقوله ما ذكر من النص والقياس والإجماع (قوله وإن لم يرفع
 إليه) غاية في اظهار البطلان والفعل مبنى للجهول ونائبنا فعليه يعود على الأمر المخالف ما ذكر
 وضمير اليه يعود على القاضي أى يظهر القاضي البطلان مطلقا سواء رفع الخصمان الأمر المخالف لما
 ذكر إليه أم لا قال في الغنى وعلى القاضي اعلام المصنف بصورة الحال قال الماوردى ويجب على
 القاضي أن يعمل بالنقض كما يعمل بالحكم ليكون التخصيص الثانى مبطلا للأول كما صار الثانى
 ناقضا للحكم الأول فإن لم يكن قد سجل بالحكم لم يلزمه الإسهال بالنقض وإن كان الإسهال به أولى
 اه (قوله فهو ينتقضه) متعلق بظهر أى يظهر البطلان بصيغة تدل عليه كقضته وأبطلته وفحصته
 قال في النسخة إجماعا في مخالف الإجماع وقياسا في غيره (قوله تنبيه) أى في بيان عدم جواز
 الحكم بخلاف الرابع (قوله الإجماع) مفعول نقل (قوله على أنه) ضمير للعالم والشأن والممار
 والمجر ومرتعلق بالإجماع وقوله بخلاف الرابع متعلق بالحكم وقوله في المذهب متعلق بالراجح أى
 لا يجوز للقاضي أن يحكم بخلاف الرابع في مذهبه وهو المرجوح (قوله وصرح السبكي بذلك) أى
 بعدم الجواز (قوله وأمال) أى السبكي الكلام على ذلك (قوله وجعل ذلك) أى الحكم بخلاف
 الرابع في المذهب وقوله من الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى قال في النسخة وبه يعلم أن مراد الأولين بعدم
 الجواز عدم الاعتداد به فيجب نقضه وقال فيها أيضا قال ابن الصلاح وتبعوه وبنو حكم مره أهلية
 الترجيح إذا جرح قولهم رجوحا في مذهبهم بدليل جسد وليس له أن يحكم بشاذ أو غير يب في مذهبه
 إلا أن ترجع عنده ولم يشترط عليه التزام مذهب بالقط أو العرف كقوله على قاعدة من تقدمه اه

(حكما) لنفسه أو غيره
 أن كان ذلك الحكم
 (بخلاف نص) كتاب
 أو سنة أو نص مقلده
 أو قياس جلى وهو
 ما قطع فيه بالحاق
 الفرع للأصل (أو)
 إجماع) ومنه ما
 خالف شرط الواقف
 قال السبكي وما
 خالف المذهب
 الأربعة كالمخالف
 للإجماع (أو بر جوح)
 من مذهب فيظهر
 القاضي بطلان
 ما خالف ما ذكر وإن
 لم يرفع إليه بنحو
 نقضه وأبطلته
 (تنبيه) نقل
 العراقي وابن الصلاح
 الإجماع على أنه
 لا يجوز الحكم بخلاف
 الرابع في المذهب
 وصرح السبكي بذلك
 في مواضع من فتاويه
 وأمال وجعل ذلك
 من الحكم بخلاف
 ما أنزل الله

لأن الله تعالى أوجب على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم (٢٢٥) تقليدهم فيما يجب عليهم العمل

(قوله لأن الله تعالى الخ) تعليل لمحل الحكم بخلاف الرابع من الحكم بغير ما رآل الله تعالى (قوله أنه) أي والله الحلال وقوله نفى أي حكمه (قوله وقضيته) أي الافتاء بنقض الحكم وقوله والحالة هذه أي حالة كون الحكم كالتأخير الصحيح من مذهبه وقوله أنه أي الحال والشأن وقوله لافرق أي في نفى الحكم بغير الصحيح وقوله بين أن بعضه أي بقوله وضعه يعود على غير الصحيح والمقابل محذوف أي أولا (قوله تنبيه ثان) أي في بيان العقيدة في المذهب (قوله ما اتفق عليه الشنشان) أي النووي والرافعي وعلمه ما يتفق المتأخرين على أن ما اتفقا عليه سهواً وغلطاً (قوله فاجزم به النووي) يعني إذا اختلف كلام النووي والرافعي فالمعتمد اجزم به النووي * وأعلم أنه إذا اختلفت كتب النووي فالمعتمد لا يتقدم بشئ منها في الاعتدال عليه وأما غيره فمعتمد منها المتأخر الذي يكون تسع فيه لكلام الأصحاب أكثر كالجموع فالعقيد في التتبع في الوضوء فالتأخر وما اتفق عليه إلا كثر من كنهه مقدم على ما اتفق عليه الأقل منها وما ذكر في ما به مقدم على ما ذكر في غير ذلك فالفهم ما قاله ابن حجر وبتبعه ابن علان وغيره (قوله فالرافعي) أي فاجزم به الرافعي أن يلزمه النووي بشئ (قوله خارجه الخ) أي فإن اختلفوا لم يلزمه بشئ فالعقيد من كلامه أمارجه أكثر انقيادهم مارجه أعلمهم ثم أمارجه أودعهم (قوله قال شنهاذ) أي ما ذكر من كون العقيدة فما ذكر ما اتفق عليه الشنشان الخ وقوله ما أطلق أي أجمع واتفق (قوله والذي أوصى الخ) أي وهذا هو الذي أوصى به الخ فاسم الموصول معطوف على ما قبله وأعلم أنه إذا اختلف كلام المتقدمين عن الشنشان كشع الإسلام وتلاميذه فقد ذهب علماء مصر إلى اعتماد ما قاله الشيخ محمد الرمي خصوصاً في نهايته لا يهاق من حيث المؤلف إلى آخره في أو بعامة من العلماء فخذوها وصحوها ونهب علماء حضرموت وأكراد بن والحجاز إلى أن العقيدة ما قاله الشيخ أحمد بن حنبل كنهه بل في تحققة ما فهم من الإحاطة بصوص الإمام مع مزبد تسع المؤلف فيها ولقرأة المحققين لها عليه الذين لا يحصون ثم إذا لم يشر ضابطه فيبقى بكلام شيخ الإسلام ثم بكلام الحلي ثم بكلام الزبيري ثم بكلام ابن فاسم ثم بكلام غيره ثم بكلام عرش ثم بكلام الحلي ثم بكلام الشوري ثم بكلام الضافي ثم بكلام الخالف وأصول المذهب فتوهمه لم نقلت حضرة من أرض عراق إلى غير ما سمع الوقوف عليها وقد تقدم في خطبة الكتاب ما هو أبسط مما أضافه إليه ان شئت (قوله وقال اليهودي الخ) تأييد لما قبله (قوله ولا يقضي القاضي) أي أو تأييده (قوله أي لا يجوز الخ) تفسير للراد من نفي القضاء بخلاف العلم (قوله بخلاف علمه) أي بالشيء الخالف لعلمه قال بعضهم الصواب التعبد بما علم خلافه فإن من قضى شهادة من لا يعلم صدقهما ولا كذبهما قضى بخلاف علمه وهو نافذ اتفاقاً اهـ ورد في الثقة بقوله وهو عجيب فإنه فرضه فيمن لا يعلم صدقاً ولا كذباً فكيف يصح أن يقال إن هذا قضى بخلاف علمه حتى يرتد إلى المتن فالصواب صحة عارته اهـ قال في المتن وقوله ولا يقضي بخلاف علمه يتدرج فيه حكمه بخلاف عقيدته قال البيهقي وهذا يمكن أن يدعى فيه اتفاق العلماء لأن الحكم انشائي من حاكمها يتقدم اهـ (قوله وإن قامت به) أي بخلاف علمه بدنه وفي هذه الحالة لا يقضي بعلمه كالأقضي بالبين للعارض بينهما فيعرض عن القضية بالكتابة (قوله كذا ذهبت) أي البينة وقوله ترق الخ الافتاء الثلاثة تقرأ من غير تنوين لأضافتها إلى لفظ من الواقعة أجماعاً وصولاً وقوله يعلم أي القاضي وقوله شئت وأرجح لما ذهبت البينة بقره وقوله أو يثبتونها أي أو يعلم يثبتونها وهو أرجح لما ذهبت بالنكاح أي بقاءه ولم تبين منه وقوله أو علم ملكه أي أو يعلم عدم ملكه هذا المذهب وهو أرجح لما ذهبت بملكه له فالكلام على التوزيع مع ألفاء النشر للرب (قوله لأنه قاطع) أي جازمه وهو علمه لعدم جواز قضائه بخلاف علمه فيما إذا قامت به يثبت وقوله به أي بما شهدت به البينة وقوله حيثما أي حين أو ملك من يعلم شئ به أو يثبتونها أو عدم ملكه لأنه قاطع بطلان الحكم بحيث لا يجوز الحكم بالباطل محرم

اذ كان مخالفاً لعله وقوله والحكم بالباطل محرم من تمة العلة (قوله) ويقضى أى القاضى الخ) أى يجوز له ذلك (قوله) ولو قاضى ضرره) هكذا فى الحقيقة وقيدته فى النهاية بما اذا كان مجتهداً (قوله) بعله) متعلق بقضى قال فى شرح الروض لانه يقضى بالبنية وهى انما تنقيد متعلقاً بما فى أولى لكنه مكرره كما اشار اليه الشافعى فى الام غلورام البنية نفي الرية كان أحسن قاله الغزالي فى خلاصته اه (قوله) ان شاء) أى القضاء بعله (قوله) أى بطله المؤكد) تفسير العلم والوجه كما فى سم تفسيره بما يشتمل العلم والظن اذ قد يحصل له حقيقة العلم أو الظن لا تفسيره بخصوص الظن لمرجوع العلم به (قوله) الذى الخ) صفة لظنه وقوله يجوز بضم الياء مفعول الجزم وتشديد الواو المكسورة وقوله له أى القاضى وقوله الشهادة مفعول يجوز (قوله) مستنداً أى معتداً وهو حال من ضميره وقوله اليه أى الى ظنه المؤكد (قوله) وان استفاده) أى العلم وهو غايته للقضاء بعله يبنى أنه يقضى بعله مطلقاً سواء استفاده قبل الولاية أم بعدها وسواء أيضاً كان فى الواقعة بنية أم لا (قوله) نعم لا يقضى به) أى بعله استدراك من جواز قضاء القاضى بعله أى يجوز له ذلك لا فى الحدود والاعتزاز (قوله) لندب السرى) أى مع سوطها بالشبهة وقوله فى أسماها أى الحدود والاعتزاز وتلك الأسباب هى الزنا وشرب الخمر والسرقه قال فى الحقيقة نعم من ظهر منه فى مجلس حكمه ما يوجب تعزيراً عززه وان كان قضاءه بالعلم قال جزم من أثره وقد يحكم بعله فى حد الله تعالى كما اذا علم من مكافئه أنه أسلم ثم انظر لردة فيقضى عليه بموجب ذلك قال الملقيني وكما اذا اعترف فى مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه ف يقضى فيه بعلوه وان كان اقراره من الخمر فان اعترف خارجه ولم يقيد بحضرة الناس وكما اذا ظهر منه فى مجلس الحكم على رؤس الاشهاد نحو زردة وشرب خمر اه (قوله) اما حدود الادمين) أى الحدود المتعلقة بحقوق الادمين (قوله) يقضى فيها) أى فى حدود الادمين وقوله به أى بعله (قوله) سواء المال الخ) لا يصلح أن يكون تعميماً للحدود ودفعه عتوبات مقدرة كخمر والنساء ليس منها ولو قال فيما تقدم اما حقوق الادمين فيقضى الخ لكان أولى أنه شاملاً للمال والحدود (قوله) واذا حكم حكم) أى القاضى (قوله) لا بد ان يصرح باستناده) أى بما استند اليه وهو هنا بعله (قوله) فيقول الخ) تمثيل للحكم بالعلم مع التصريح باستناده (قوله) فان ترك أحد هذين اللغتين) أى التركيبين وهما قوله علمت الخ وقوله وقضيت أو حكمت الخ) وقوله لم ينفذ حكمه جواباً ان (قوله) ولا يقضى لنفسه) أى لا يجوز له أن يقضى لنفسه ومن غيره لانهمة فلو قضى لم ينفذ كما لا ينفذ سماعه شهادة لنفسه وانما اجازته تعزير من أساء أدبه عليه فى حكمه كحكمته على بالجو رثلاً يستخفف ويستمران فلا يسمع حكمه ويخرج بقوله لنفسه القضاء علم افعيوز وهل هو اقرار أو حكم وجهان العقد عند ابن حجر الثانى وعند مدر الاول قال الخطيب فى مقنيه واستثنى الملقيني صوراً تضمن حكمه فيها لنفسه وتتقنا لاوى ان يحكم لمجوز به الوصية وان تضمن حكمه استيلاء على المال المملوك به وتصرفه فيه الثانية الاوقاف التى شرط النظر فيها المالك أو صار فيه النظر اليه بطريق العموم لا تقارض نظرها الخاص له الحكم. هـ تهاوان تضمن الحكم استيلاء عليه وتصرفه فيه الثالثة الامام الحكم بانتقال ملك الى بيت المال وان كان فيه استيلاء عليه بمجهه الامامة والقاضى الحكم به أيضاً وان كان بصرف اليه فى حاكمية ونحوها اه تصرف ومثله فى الحقيقة والنهاية (قوله) ولا لبعض) أى ولا يقضى لبعض من أصله أو فرعه لانهمة أيضاً (قوله) ولا لشرى بيه فى المشترك) أى ولا يقضى لشرى بيه فى المال المشترك للتممة أيضاً قال الملقيني ويستثنى من ذلك ما اذا حكم بشاهدتين الشريك فانه يجوز لان المنصوص أنه لا يشاركه فى هذه الصورة قال ولم أر من تعرض لذلك ولا يقضى أيضاً لشرى بيه لانهمة ولو مكاتباً واستثنى الملقيني أيضاً من حكمه بجهته بعله قبل رقه بان جنى ملتم على ذى تم حارب وارفى فانه يجوز قال ويوقف ما ثبت له حينئذ الى عتقه فان مات فصار ذى الوقف المسمى مانعه قد يورثهم

(ويقضى) أى القاضى ولو قاضى ضرره وعلى الوجه (قوله) ان شاء أى بطله المؤكد الذى يجوز له الشهادة مستنداً اليه وان استفاده قبل ولايته نعم لا يقضى به فى حدود أو تعزير بعله تعالى كحد الزنا وسرقه أو شرب لندب السرى أسماها اما حدود الادمين فيقضى فيها سواء المال والنفود وحد القدنى واذا حكم بعله لا بد ان يصرح باستناده فيقول علمت ان له عليك ما ادعاه وقضيت أو حكمت عليك بعلنى فان ترك أحد هذين اللغتين لم ينفذ حكمه كما قاله الماوردى وتبعوه (ولا) يقضى لنفسه ولا لبعض من أصله أو فرعه ولا لشرى بيه فى المشترك

اقتصار المصنف على منع الحكمين ذكر جوازهم على العدو وهو وجه اختياره لما ورد في المشهور في
 المذهب أنه لا يجوز حكمه عليهم ويجوز أن يحكم له (قوله ويقضى لكل منهم) أي من القاضي
 نفسه والبعض والآخر بك وقوله غير أي غير القاضي الذي أراد الحكم لنفسه أو لمؤلفه من إمام
 الخ بيان لذلك الغير (قوله وقاض آخر) أي غير هذا القاضي الذي أراد القضاء لنفسه أو لمؤلفه (قوله
 ولو تابعا عنه) أي ولو كان القاضي الآخر تابعا من القاضي المذكور (قوله دفعنا لثمة) عنه
 لكونه يقضى لمن ذكر (قوله ولو رأى قاض الخ) أي أو شهد شاهدان أنك حكمت أو شهدت
 بما في هذه الورقة (قوله وكذا شاهد) أي وكذلك مثل القاضي الشاهد أي رأى ورقة فيها شهادته
 (قوله ورقة) مقول رأى وقوله بها حكمه أي في تلك الورقة مكتوب فيها حكمه وهذا بالنسبة
 للقاضي وقوله أو شهادته أي أو فهم شهادته وهذا بالنسبة للشاهد (قوله لم يعمل) أي من ذكر
 من الحاكم أو الشاهد وقوله به أي يضمنون ما في الورقة من الحكم أو الشهادة وفي العيبري وأشير
 كلامه بجواز العمل به لغيره وهو كذلك فلو شهد عند غيره بأن فلا تحكي كذلك لزمه تنفيذه إلا أن
 قامت بينة بأن الأول أنكر حكمه وكذا ما زى وكلامه فأصر على ما إذا شهد بالحكم اه (قوله
 في أمضا الخ) فيه أن هذا هو معنى العمل به الثاني فلو قال بأن مضيه ويكون تصور العمل لكان
 أولى وأخصر وفي التفتة والتهامة استقامه وهو أولى (قوله حتى يتذكر كرمحك أو شهد به) أي تفصيلا
 كافي للثقة ونصها حتى يتذكر الواقعة تنصلها اه وبديل قوله بعد ولا ينبغي الخ (قوله
 لا يمكن التزوير) هذا بناء على عمله على ما ذكرته وهو عدم العمل بشهادة شاهدين عليه بما ذكر
 وقوله ومنما تم الخ أي لا يمكن مشابهة الخط وهذا بناء على عمله على ما ذكره وهو عدم العمل
 بالورقة المكتوب فيها الحكم أو الشهادة وقولنا لا بناء على العمل به على عمله اه وأما
 ذكره بكون المراد التزوير والتزوير في الخط تنبيه (قوله ولا ينبغي تذكره) أي القاضي أو الشاهد
 وقوله أن هذا أي المكتوب بخطه وقوله فقط أي من غير أن يتذكر الواقعة تفصيلا وهذا مقابل لما
 ذكرته أولا بقولنا أي تفصيلا (قوله وفيه ما حوجه) أنظر ما رجح الضمير فإن كان الحكم والشهادة
 يضمنون في الورقة فغير متناه سلبا بعد ما لا ينبغي الخ وفي الحكم والشهادة وجه أن كان الحكم
 والشهادة الخ وفي ذلك ركا كذا لا تخفى وإن كان الورقة المكتوب فيها الحكم والورقة المكتوب فيها
 الشهادة فلا معنى له أصلا ثم ظهر الأول وأنه أوجب الأخطار في مقام الأضمار في قوله بعد أن كان
 الحكم والشهادة فكأن عليه أن يقول إن كانا بالف التثنية تأمل (قوله مصونة عندهما) أي
 محفوظة عند القاضي وعند الشاهد (قوله ووثق بانه) أي ووثق كل من القاضي والشاهدين بأن
 ما في الورقة خطه (قوله ولم يداخه فيه) أي في كونه خطه وقوله ريبه أي شك (قوله أنه يعمل)
 بدل من قوله وجه أو عطف بيان له قال في التفتة والتهامة والأصح عدم الفرق لاحتمال الريبة اه
 وقوله به أي يضمن ما في الورقة (قوله وله الخ) الجار والقيود خير مقدم وقوله حلف مبتدأ مؤخر وهو
 مستأنف (قوله أي الشخص) تفسير للضمير وأتى به دفعا لما تنوهم من عوده لما قبل بمذكور وهو
 القاضي (قوله حلف) يشمل العين المردودة واليمين التي معها شاهد اه بحري (قوله على استحقاق)
 لو قال كافي للثمة على ما له به تعلق كاستحقاق الخ لكان أولى (قوله أو أدائه لغيره) عطف على
 استحقاق أي وله حلف على أداء الحق الذي عليه لغيره (قوله اعتداد الخ) هو منصوب على الحال
 على تأويله بامر الفاعل أي له أن يحلف على ذلك حال كونه معصدا على ما ذكر قال في التفتة
 ودليل حل الخلاف بالخبر حلف عمر رضي الله عنه بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم أن من صادهو
 الدجال ولم يشكر عليه مع غيره هذا لا كثرين وإنما قال إن يكنه فلن تسلط عليه اه وقوله على
 إن أريد على متعلق باعتدائه أي إخباره باستحقاق الحق أو أدائه (قوله وعلى خط نفسه) معطوف

ويقضى لكل منهم
 غيره من إمام وقاض
 آخر ولو تابعا عنه دفعا
 للثمة (ولو رأى)
 قاض وكذا شاهد
 (ورقة فيها حكمه)
 أو شهادته (لم يعمل
 به) في أمضا حكم
 ولا أدائه (حتى
 يتذكر) ما حكم
 أو شهد به لا يمكن
 التزوير ومما
 الخط ولا ينبغي تذكره
 أن هذا خطه فقط
 وفيه ما حوجه أن كان
 الحكم والشهادة
 مكتوبين في ورقة
 مصونة عندهما
 ووثق بانه خطه ولم
 يداخه فيه ريبه
 أنه يعمل به (وله)
 أي الشخص (حلف
 على استحقاق)
 حقه على غيره أو
 أدائه لغيره (اعتداد)
 على اعتبار عدل
 وعلى خط نفسه
 على المعتد

على اختيار عدل وقوله على المعتد بربط بالمعطوف أي قوله الحلف اعتقادا على خط نفسه على الاعتقاد
وفارق القضاء والشهادة السابقين حيث لا يجوز فهمهما الاعتقاد على الخط بان العين تتعاقب به والحكم
والشهادة متعلقان بغيره (قوله وعلى خط ماذونه) أي واعتقادا على خط ماذونه أي رقيقة الماذون
له في التجار مثلاً فاذا وجسبدهم ورقة مكتوب فيها بخطه ان لا عند فلان ديناً كذا فمن كذا أو أوفى
أدبت عنك ما عليك من الدين حازه أن يحلف اعتقادا على خطه وقوله ووكيله معطوف على ماذونه
أي واعتقادا على خط ووكيله أي في بيع ماله ولو في الذمة أو قضاء الدين التي عليه فاذا وجد موكله
ورقة مكتوب فيها بخطه ان لا عند فلان ثمن كذا أو أوفى أدبت الدين عنك حازه أن يحلف اعتقادا
على ذلك الخط (قوله وشريكه) معطوف على ماذونه أيضاً أي واعتقادا على خط شريكه أي الماذون
له في بيع لئال المشترك ولو في الذمة وأداء الدين فاذا وجد شريكه ورقة مكتوب فيها ان لا عند
فلان ثمن كذا أو أوفى أدبت الدين عنك حازه أن يحلف اعتقادا على ذلك الخط (قوله ومورثه) معطوف
أي على ماذونه أي واعتقادا على خط مورثه فاذا وجد الوارث ورقة مكتوب فيها بخط مورثه ان
لي عند فلان كذا أو أوفى أدبت الدين الذي كان على حازه أن يحلف اعتقادا على الخط المذكور (قوله
ان وثيق) أي الشخص وقوله باماتته أي من ذكر من ماذونه وما بعده باعتبار الشرح أو مورثه
فقط باعتبار التثنية (قوله بان علم) أي الحالف وهو وصو بر للوثوق باماتته وقوله انه أي من ذكر
من ماذونه وما بعده أو المورث فقط على نسق ما قبله وقوله لا يتساهل في شيء من حقوق الناس
ضابط ذلك انه لو وجد في التذكرة لفلان على كذا سمعت نفسه يدفعه ولم يحلف على نفسه (قوله
اعتقادا بالقرينة) ههنا الحلف أي له أن يحلف اعتقادا أي اعتقادا على القرينة وهو خط ماذونه
وما بعده وفيه ان هذه العلة هي عين قوله اعتقادا على خط الخ (تتمه) له رواية الحدس اعتقادا
على خط كتبه هو أو غيره محفوظ عنده أو عند غيره متضمن ذلك الخط انه قرأ البخاري مثلاً على الشيخ
الفلاني أو انه سمعه منه أو انه أحازه عليه وان لم يتذكر قرأه ولا سمعاً ولا حازه لان باب الرواية
أوسع وعلى ذلك عمل السلف والخلف ولورأى خط شبهه بالاذن له في الرواية ونظر فحازه الاعتقاد
عليه أيضاً (قوله تنبيه) أي في بيان ما اذا خالف الظاهر الباطن أي حقيقة الامر (قوله والقضاء)
أي الحكم الذي يستغني عنه القاضي بالولاية فيما باطن الامر فيه بخلاف ظاهره وقوله الحاصل على أصل
كاذب أي المرتب على أصل كاذب مثل شهادة الزور (قوله بنفذ ظاهراً) أي بحسب ظاهر الشرع
وقوله لا باطناً أي لا ينفذ في الباطن أي فيما بينه وبين الله لقوله صلى الله عليه وسلم انكم تختصمون
الي ولعل بعضكم ان يكون الخ من بجمته من بعض فأقضى له بغيره وما سمع منه فن قضيت له من حق
أخيه شيء فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من النار وقوله الخ قال ع ش أي أقدر وقال الرشدي
أي بلوغ وأعلم والاول أنيب (قوله فلا يحل) أي ذلك الحكم حراماً كان أثبت بشاهدي زور ونكاحه
بامر أو قوله ولا يحكمه أي ولا يحرم حالاً كان ادعى عليه بانه طلق زوجته بذلك فلا يحرم عليه
باطناً ويحل له وطؤها ان أمكن لكنه يكره له متوهم في التوارث بينهما لا النفقة للسلوة ولونكحها
آخر فوطئها جاهلاً بالحال فشبّه وتجرم على الاول حتى تنقضي العدة أو طأها أو نكحها أحد
الشاهدين فنكحاً في الاشبه عند الشيعين اه معنى (قوله فلو حكم الخ) تبريع على الاول أعني
قوله فلا يحل حراماً (قوله بظاهر العدالة) يدل من شاهدي زور ولو قال كافي شرح الرمي ظاهرهما
العدالة لكان أولى (قوله لم يحصل الخ) جواب لو (قوله سواء المال والنكاح) تعميم في عدم
حصول الحل باطناً فيما حكم به بشاهدي زور (قوله أما المرتب) أي أما القضاء المرتب به ومقابل
قوله والقضاء الحاصل الخ وقوله على أصل صادق وهو ما يدل بنسب شهادة الزور (قوله فينفذ القضاء
فيه) أي في المرتب على أصل صادق وقوله باطناً أيضاً أي كاي نفذ ظاهراً وقوله قطعاً هذا ان كان في

وعلى خط ماذونه
ووكيله وشريكه
و (مورثه ان وثيق
باماتته) بان علم منه
أنه لا يتساهل في شيء
من حقوق الناس
اعتقادا بالقرينة
(تنبيه) هو القضاء
الحاصل على أصل
كاذب بنفذ ظاهراً
لا باطناً فلا يحل
حراماً ولا يحكمه فلو
حكم بشاهدي زور
بظاهر العدالة لم
يحصل بحكمه الحل
باطناً سواء المال
والنكاح أما المرتب
على أصل صادق
فينفذ القضاء فيه
باطناً أيضاً قطعاً

محل اتفاق المجتهدين مثل وجوب صوم رمضان بشاهدين والابان كان في محل اختلافهم فينفذ على
 الأصح مثل وجوب صومه بواحد ومثل شفعة الجوار (قوله وجاء في الخبر) أي ورد فيه وساقه
 دليلا على قوله بنقل ظاهر الأماطنا وقوله أمرت أن أحكم الخ أي أمرني الله أن أحكم بالظاهر والله يتولى
 السرائر قال في التفتة جزم الحافظ العراقي بأن هذا الخبر لا أصل له وكذا أنكروه الزبي وغيره ولعله من
 حيث نسبة هذا اللفظ خصوصه إليه صلى الله عليه وسلم أمما معنا فهو صحيح منسوبة إليه صلى الله
 عليه وسلم أخذ من قول المصنف في شرح مسلم في خبر أبي لم أؤمر أن أتعب من قلوب الناس ولا أشق
 بطونهم معناه في أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر كما قال صلى الله عليه وسلم اه (قوله
 ويلزم المرأة الخ) أي يجب عليها ما ذكر فلو سلمت نفسها مع القدر فعلى ما ذكر كراتمت به (قوله الحرب)
 أي من المدعي عليها ما ذكر وقوله بل والقتل أي بل يلزمها أن تقتله ولو سلم وعده أن لم ينفع
 بغيره وقوله أن قدرت عليه أي على المذكور من الحرب والقتل (قوله كالصائل على الضع) أي
 فانها يلزمها دفعه ولو بالقتل (قوله ولا تظر لكونه) أي الواطئ أي يلزمها ما ذكر ولا تظر لكونه
 بمقتضى الاباحة (قوله بمقتضى الاباحة) أي اباحة الوطء بالحكم كان يكون حنفيًا وعادة المغني كان
 قيل فعله عن يرى الاباح في كسيف يسوغ دفعه وقته أجيب بأن المسوغ للدفع والموجب له انتهاك
 الفرج المحرم بغير طريق شرعي وإن كان الطالب لا أم عليه كالأصل صي أو يحثون على بضع امرأة
 فانه يجوز لها دفعه بل يجب اه (قوله فان أكرهت) أي على الوطء بان لم تقدر على الحرب ولا
 على قتله فلا أم عليها ومثله أياها قال في التفتة ولا يخالف هذا قولهم الا كراه لا يبيح الزنا الشبهة سبق
 الحكم على ان بعضهم فيه عدم الأثم ما اذا بذرت حتى لم يبق حاسرة لكن فيه نظر ان كان هذا
 مرادهم بفرقوا بين ما هنا والا كراه على الزنا لان محل حرمة حيث لم يربط كذلك اه (قوله والقضاء
 على غائب) فهو في بيان حواجز القضاء المحاضر على غائب والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم
 لئن خذني ما كنت بك ولئن خذني ما كنت بك ولئن خذني ما كنت بك ولئن خذني ما كنت بك ولئن خذني ما كنت بك
 لهالك أن تآخذني وألباس عليك وأخوه ولم يقل خذني وقول عمر رضي الله عنه في خطبته من كان
 له على السبيغ بالغاء المكسور ردين فليأتا شذافا ناي عوماله وقامعوهين غرمانه وكان غائبا (قوله
 عن البلد) أي فوق مسافة المدوي اه يبحري (قوله وان كان) أي ذلك الغائب المدعي عليه وقوله
 في غير علمه أي في غير محل ولاية القاضي (قوله أو عن المجلس) أي أو غائب عن مجلس الحكم وقوله
 بتوار متعلق بغائب القسري أي أو غائب عن المجلس بتوار أي اختفاء خوفا وقوله أو تعزز أي امتناع
 من المحضو لا خوفا بل تقليا (قوله جائز) أي لما تقدم ولا تقاهم على - ما عاين الينته عليه بالحكم
 مثله ولان الغيبة ليست بأعظم من الضم والموت في العجز عن الدفع عن الغائب فاذا جاز الحكم على
 الصغير والميت فليجوز على الغائب أيضا (قوله في غير حقبة الله تعالى) أي في كل شيء سوى حقبة
 الله تعالى أمما هي فلا يقضى عليه بها لئلا يتأخر على الساهلة (قوله ان كان مدع جنة) فيد في جواز
 القضاء على الغائب أي يجوز القضاء عليه بشرط أن يكون مدع جنة أي وقد علم الحاكم وقت الدعوى
 على ما دل عليه كلامهم وان افترضه المقتضى وجوز - ما عاين اذا حدث بعد ما علم البينة أو تخلفها
 كذا في التفتة والمراد بالحجة هنا ما يشمل الشاهد والعين فمما يقضى فيه هما وعلم الحاكم وظاهر
 كلامه أنه اذا لم تكن جنة سمعت دعواه ولكن لا يحكم القاضي بها على غائب وليس كذلك فلا تتم له
 دعوى أصلا حيث قد فكنا الأولى للشارح أن يدخل على المتن بقوله وانما سمع دعواه ويقضى ما على
 لغائب أن كان مدع جنة (قوله ولم يقل هو الخ) سابق محترزه (قوله بل ادعي) أي طالب الحق على
 المدعي عليه الغائب وقوله بجموده أي للحق المدعي به وفي المعنى ما منسه تنبيه بقوم مقام الجحود ما في
 معناه كالواشترى عيننا وخرجت متحقة فادعي الثمن على البائع الغائب فلا تخلى أيتها تجمع وان لم

وجاء في الخبر أمرت أن
 أحكم بالظاهر والله
 يتولى السرائر وفي
 شرح المنهاج لشيخنا
 ويلزم المرأة الحكم
 عليها بشكاح كاذب
 الحرب بل والقتل
 ان قدرت عليه
 كالصائل على الضع
 ولا تظر لكونه بمقتضى
 الاباحة فان أكرهت
 فلا أم (والقضاء
 على غائب) عن البلد
 وان كان في غير علمه
 أو عن المجلس بتوار
 أو تعزز (جائز) في
 غير حقبة الله تعالى
 (ان كان مدع جنة
 ولم يقل هو) أي
 الغائب (مقر) بالحق
 بل ادعي جموده

يدكر المحمود واقسامه على البيع كافي في ادلاله على جوده قاله الامام والغزالي اه (قوله وانه
 يلزمه ما) أي وادعي ان الغائب المدعي عليه يلزمه تسليمه المدعي به الا ان وانه مطالب به فلو لم
 يدكر في الدعوى ما ذكر بان قال لي عليه كذا فقط فلا تسمع دعواه اذ في شر وطها ان يتعلق بها
 التزامه طالبة في الحال و بشرط ايضا لها بيان المدعي به وقدره ونوعه ووصفه كسابق (قوله
 فان قال) أي المدعي هو أي الغائب مقر وهذا صريح زقوله ولم يقل هو مقر (قوله وانا اقيم المحال)
 أي فيكون قد ثبت الحق عليه بالحق في الصفه ولا اثر لقوله تخافه ان ينسكركم خلافا للقبلي أي
 حيث قال ان تخافة انكاره متبوعه لمع ما ع الدعوى وقوله استظهارا أي طلبا لظهور الحق (قوله
 اوليكتب) معطوف على استظهارا أي ان اقامة الحق اما لاجل استظهار الحق او لاجل ان يكتب
 الخ ويصح عنه على تخافة أي لاجل التخافة او لاجل ان يكتب الخ وقوله بها أي بالحق أي بشروط الحق
 بها (قوله لم تسمع منه) جوابان قال في الحقة الا ان يقول وهو متعنت فها تسمع وقان في النهاية
 لا تسمع ولو قال ذلك اه (قوله لتصر به) أي المدعي وقوله بالمبا في لسماعها أي وهو الاقرار وذلك
 لانها لا تنقام على مقر (قوله اذ لا فائدة فيها) أي المحمود وهو علة التنازع (قوله نعم الخ) استدراك
 على عدم سماع الدعوى من المقر (قوله لا لكتب القاضي به) أي بشروط الدين بالينة (قوله
 بل ليوفيه منه) أي اقام الينة ليوفي القاضي دينه من ماله الحاضر (قوله فتسمع) أي الينة وهو
 جواب لو (قوله وان قال هو مقر) الاولى حذفه اذ لا استدراك مرتب على قوله هو مقر (قوله وتسمع
 ايضا) أي تسمع اذا ادعي جوده وقوله ان اطلق أي لم يدع جودا ولا اقرارا وانما سمعت في هذه
 الملة لانه قد لا يعلم جوده في غيبته ويحتاج الى اثبات الحق فيحصل غيبته كسكوته (قوله ووجب
 ان كانت الخ) أي ولم يكن للقائب وكيدل حاضر وقوله بدين أي له على الغائب وقوله او عين أي
 او دعما عنه او اعارة اياها او نحو ذلك وقوله او بصحة عقده معطوف على بدين أي او كانت الدعوى
 عليه بصحة عقد كان ادعي على الغائب انه اشترى هذا المبد منه بشره صحيح وانكره ذلك وقوله
 او ابراءه أي او كانت الدعوى عليه ببراءه أي بان الغائب ابراء الحاضر من الدين الذي له عليه وانكره
 (قوله كان حال الخ) تمثيل للاراء ولا يتصور بغير ما ذكر لان الدعوى على الغائب باسقاط
 حقه لا تسمع وعبارة المتني ولا تسمع الدعوى والينة على الغائب باسقاط حقه لان ادعوى بذلك
 والينة لا تسمع الا بعد المطالبة بالحق قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك ان يدعي على انسان ان
 رب الدين حاله به فيعرف المدعي عليه بالدين لربه هو بالحوالة ويدعي انه ابراءه منه او قبضه فتسمع
 الدعوى بذلك والينة اه (قوله فادعي) أي المدين الحاضر وقوله ابراءه أي ابراء الغائب اياه
 فالاضافة من اضافة المبر لفاعله مع حذف المفعول ويحتمل ان تكون من اضافة المصدر لقوله
 بعد حذف الفاعل (قوله تخليفه) فاعل وجوب قوله أي المدعي تقبيل الضمير واماده ان الاضافة
 من اضافة المصدر لقوله بعد حذف الفاعل أي تخليف الحاكم اياه وهو غير متين بل يصح ان
 تكون من اضافة المصدر لفاعله وحذف المفعول (قوله بين الاستظهار) هي التي لم يثبت بها حق
 وانما وجبت احتياطاً قال في الحقة ولا بطل الحق بتأخير هذا المين ولا ترد بالرد لانها ليست مكمله
 للبيعة وانما هي شرط للحكم اه (قوله ان لم يكن القائب متوازيا ولا متمززا) قيد في شرح
 الختم ايضا ونقل الجبري عن زكي أن المعتمد انه يجب تخليفه وان كان متوازيا او متمززا (قوله
 بعد اقامة الخ) متعلق بتخليفه أي تخليفه بعد اقامة الينة أي وبعد تعدلها (قوله ان الحق)
 أي على ان الحق وهو متعلق بكل من ينسب ومن تخليفه (قوله في الصورة الاولى) هي ما اذا كانت
 الدعوى بدين وقوله ثابت في ذمته أي الغائب وقوله الى الآن أي الى وقت الدعوى عليه (قوله
 احتياطاً الخ) علة لوجوب التخليف أي وجب تخليفه بذلك احتياطاً للقائب المحكوم عليه (قوله)

وانه يلزمه تسليمه له
 الا ان وانه مطالبه
 بذلك فان قال هو مقر
 وانا اقيم المحقة
 استظهارا تخافه ان
 ينسكركم اوليكتب بها
 القاضي الى القاضي
 باد الغائب لم تسمع
 حقه لتصر به بالمتاني
 لسماعها اذ لا فائدة
 فيها مع الاقرار نعم لو
 كان للقائب مال حاضر
 واهام الينة على دينه
 لا لكتب القاضي به
 الى حاكم بلد القائب
 بل ليوفيه منه فتسمع
 وان قال هو مقر
 وتسمع ايضا ان اطلق
 (ووجب) ان كانت
 بالدعوى بدين او عين
 او بصحة عقد او ابراءه
 كان حال الغائب على
 مدين له حاضر فادعي
 ابراءه (تخليفه) أي
 المدعي بين الاستظهار
 ان لم يكن القائب
 متوازيا ولا متمززا
 (بعد) اقامة الينة
 ان الحق في الصورة
 الاولى ثابت (في
 ذمته) الى الآن
 احتياطاً للحكم عليه

لأنه الخ) عليه العلة وقوله بما ادعى أى الغائب بشئ يبرئه كإدائه وإبراه (قوله) ويشترط مع ذلك
أى مع قوله فى الحلف أن الحق ثابت فى خدمته وقوله أ. يقول أنه الخ أى لأنه قد يكون عليه ولا يلزمه
أماؤه لتأجيل أو نحوه (قوله وأنه لا يعلم الخ) أى ويلزمه أيضاً أن يقول أنه الخ قال فى الثقة بناء على
الاصح أن المدعى عليه لو كان حاضراً أو طلب تخلف المدعى على ذلك أجيب اه وقوله فالحا أى
فى الشهادة مطلقاً وبالنسبة للغائب وقوله كفتى وعداوة تميل للقادر فى الشهادة (قوله) قال
شعنا فى شرح التهاجر وظاهر الخ) فيه أن هذا لا يظهر بعد تقييده فيما سبق بقوله فى الصورة
الأولى اذ يعلم منه أنه فى غيرهما لا يخلف بما ذكر وقوله إن هذا أى بما فى المتن فقط وهو أن الحق ثابت
فى ذمته وأما ما زاد عليه وهو أنه يلزمه الخ فبأنى فى جميع الصور وقوله فى الدعوى بعين أى ادعى
أنه جعلها وديعة عنده أو استأجرها منه أو نحو ذلك كما تقدم (قوله على ما يليق بها) أى كأن
يقول ادعى عليه ثوب مثلاً وهو باق تحت يدى يلزمه تسليحه إلى الوكيلين باقية (قوله) وكذا نحو
الاراء) أى وكذلك لا يأتى ما ذكر فى الدعوى بنحو إبراه كفتى وطلاق ويبيع بل يخلف فيه على
ما يليق به كان يقول فى الراء أنه أرى وأنه لا يستحق فى ذمته شيئاً وكان يقول فى الحق أن سيده
أعفته وفى الطلاق أن زوجهما طلقها وفى البيع اه باعى إياه بما صحهما (قوله) أمالو كان الغائب
الخ) مفهوم قوله أنه لم يكن الغائب الخ (قوله فيقتضى) أى الفاضى وقوله عليهم أى على المتوارى
والتعزز وقوله لتعصرهما أى بسبب التوارى والتعزز (قوله) قال بعضهم الخ عبارة الثقة أما
إذا كان له وكيل حاضر فهل يتوقف التخلف على طلبه وجهان وقضية كلامهما متوقفه عليه
واعتد بان الرفق واستشكله فى التوسع بأنه إذا كان له وكيل حاضر لم يكن قضاء على غائب ولم
يجب بعين جزاؤه فيه نظر لأن العبرة فى المحصونات فى نحو العيين بالموكل لا بالوكيل فهو قضاء على غائب
بالنسبة للعيين ويؤيد ذلك قول اللبني للقاضى سماع الدعوى على غائب أو أن حضر وكيله لو جرد
القيمة المستوعبة لهما عليه والقضاء ما يقع عليه أى فى الحقيقة أو بالنسبة للعيين فالجواب أن
الدعوى أن سمعت على الوكيل توجه الحكم اليه بدون موكله إلا بالنسبة للعيين احتياطاً لحق الموكل
وأن لا تمنع عليه توجه الحكم إلى الغائب من كل وجه فى ليعين وغيرها اه (قوله) كالأدعى شخص
على نحو صى) أى كمنحون والكاف للغير فى وجوب الحلف على المدعى وفى المعنى مانصه
للتنافى بين ما ذكره هنا وما ذكر فى كتاب الدعوى والقسامة من أن شرط المدعى عليه أن يكون
مكلفاً ملتزماً بالأحكام فلا تنهى الدعوى على صى ويحتمل أن يحمل ذلك عند حضور رولهما
فتكون الدعوى على الولي أماناً عند غيبته فالدعوى على المدعى كالدعوى على الغائب فلا تسهم إلا أن
تكون هناك بنتى ويحتاج سماعها إلى العيين اه وقوله لاولى له قال فى الثقة أوله ولولم يطلب فلا
يتوقف الجنب على طلبه اه ومنه فى النهاية (قوله) وميت معطوف على صى أى وكما
لو ادعى على أميت (قوله) ليس له وارث خاص حاضر أى بان كان له وارث غير خاص أوله وارث
خاص لكنه غير حاضر فى البلد (قوله) فاه أى المدعى على نحو الصى والميت وقوله يخلف أى بعد
إقامة البينة بما ادعاه وتعد عليها والاقتلاع سمع دعواه (قوله) لم امر أى احتياطاً للحكم عليه
الصى أو الميت (قوله) أمالو كان لنحو الصى ولولى خاص الخ) هذا خلاف ما جرى عليه شخه من
أن وجوب الحلف لا يتوقف على طلب الولي إذا جرد بالنسبة للدعوى على الصى والميتون كما
يعلم من عبارته المأثورة وتوقف على طلب الوارث الخاص إذا جرد بالنسبة للميت وقال الفرق بينه
وبين الولي واضح وجرى أيضاً على ذلك فى النهاية وكتب ع ش على قول الثماني بقول الفرق واضح
مانصه وهو أى الفرق أن الحق فى هذه تتعلق بالتركة التى هى الوارث فتركه لطلب الجنب
اسقاط لحقه بخلاف الولي فإنه إنما يتصرف عن الصبي بالصلحة اه والمؤلف تبع شيخه لا سلام

لأنه لو حضر له ما ادعى
بما يبرئه ويشترط مع
ذلك أن يقول أنه يلزمه
تسليحه إلى الوكيلين
فى شهوده فالحا
كفتى وعداوة قال
شعنا فى شرح التهاجر
وظاهر كمال البتة
أن هذا لا يأتى فى
الدعوى بعين بل
يخلف فيها على
ما يليق بها وكذا نحو
الاراء أمالو كان
الغائب متوارى أو
متعززاً فيقتضى
عليهما بلاء بعين
لتعصرهما قال
بعضهم لو كان
لله وكيل حاضر لم
يكن قضاء على غائب
ولم يجب بعين (كأنه
ادعى شخص على)
فهو (صى) لاولى له
(وميت) ليس له
وارث خاص حاضر
فانه يخلف لم امر
لو كان لنحو الصبي
ولى خاص أو للميت
وارث خاص حاضر
كامل

هذا ذكر كاعلم من عبارة شرح المنهج والاسمي ونص الثاني فان كان للثابت وارث خاص اعتبر
 في الحلف طلب الوارث لان الحق له في التركة ومثله ما لو كان لصي نائب خاص الخ اه (قوله اعتبر
 في وجوب التحليف) أي على المدعي وقوله طلبه أي طلب من ذكر من الولي والوارث التحليف
 من المدعي فالأضافه من إضافة المصدر لفاعله وحذف مفعوله ويحتمل أن تكون من إضافة
 المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل (قوله فان سكت) أي من ذكر من الوارث الخاص والولي وقوله
 عن طلبه أي المين المعلوم من السياق وقوله لعل أي بانه يعتبر في وجوب العين طلبه ما وقوله
 عرفه الخا كم أي بين له أن ذلك أن تحلفه (قوله ثم ان الخ) أي ثم بعد التعريف أن لم يطلب منه العين
 حكم عليه الخا كم بدون عين (قوله لو ادعى وكيل الغائب) أي إلى مسافة يجوز القضاء فيها على
 الغائب بان كان فوق مسافة المدعى أو في غير ولاية الخا كم وان قربت أفاده في الثقة وقوله على
 غائب أي إلى ما ذكر أيضا (قوله أو نحو صي) بالجر معطوف على غائب أي أو ادعى وكيل الغائب
 على نحو صي كم يحضرون (قوله أو ميت) أي أو ادعى على ميت أي وان لم يرته الأيت المال اه تحفة
 (قوله فلا تحليف) أي واجب على الوكيل (قوله بل يحكم) أي الخا كم وقوله بالبين أي التي أضافها
 الوكيل للمدعي وعلى حينئذ المال للمدعي به ان كان للمدعي عليه هناك مال (قوله لان الوكيل
 الخ) لتليل لعدم تحليف الوكيل وقوله لا يتصور حلفه على استحقاقه أي لا يمكن أن يحلف الوكيل
 على استحقاقه البق الذي ادعى به لانه ليس له وإنما هو للوكيل (قوله ولا على أن موكله يستحقه) أي
 ولا يتصور أن يحلف على أن موكله يستحقه إذ يحتمل أن موكله أراه ولو حلف فلا يستحق الموكل شيئا
 اذ لا يثبت للتخصص الحق بغير غيره (قوله ولو وقف الأمر الخ) من ثمة التعليل أي ولانه لو وقف الأمر
 الخ وقوله إلى حضور الموكل أي من العمل الذي هو فيه وكان بعيدا أو قربا وكان في غير ولاية الخا كم
 والا بان كان في عمل قريب وهو بولاية القاضي فلا بد من حضوره وتحليفه من الاستظهار اذ لا مشقة
 عليه في الحضور حيث لا يخلاف له ما بعد اوكاف غير ولاية الخا كم كذا في الثقة ومثل حضور
 الموكل في عدم وقوف الأمر اليه باو غ الصي وإضافة التحنن وقيام نائب عن المدعي لا وقوف الأمر إلى
 ذلك (قوله ولو حضر الغائب) أي المدعي عليه وقوله وقال أي بعد الدعوى عليه من وكيل الغائب
 بدنه له عليه وقوله أراه موكله مع قول القول وقوله أو وقفته أي أو قال وقفته وقوله فاحر فصل أمر
 والمخاطب الوكيل وقوله إلى حضوره أي الموكل وقوله لحلف في أي لأجل أن يحلف في بانه ما أراه
 أي أو ما وقفته (قوله لم يجب) جواب لو أي لم يجب ذلك الغائب الذي حضر إلى ما طلبه من التأخير
 (قوله وأمر بالتسليم له) أي أمر القاضي ذلك الغائب الذي قد حضر تسليم الحق للوكيل (قوله ثم
 ثبت الأراء) أي ثم بعد تسليم الحق يمكن من اثبات الأراء والتوفيق وتأخذ حقه وقوله بعد مبني
 على الضم أي بعد حضور الموكل وقوله ان كان الخ قد في الإثبات وقوله له أي للغائب الذي قد حضر
 وقوله به أي بالأراء وكذا التوفيق وقوله جهة أي بينة (قوله لا تلزمه وقف الخ) عمله لعدم إجابته (قوله
 أنه لم) أي للغائب الذي قد حضر وادعى عليه بالدين وهو استدراك على كونه لم يجب فيما طلبه وقوله
 إذا ادعى عليه أي الوكيل وقوله عمله أي الوكيل وهو مفعول ادعى وقوله به الأراء متعلق بعلمه
 ونحو الأراء التوفيق وقوله انه لا يعلم الخ المصدر المؤول منصوب بزعم المخالف وهو متعلق بتحليف
 أي له تحليفه بعدم علمه بان الموكل أراه موقوله مثلا أي أو وفاة الدين (قوله أوجه هذه الدعوى) عمله
 لكونه له تحليف الوكيل بما ذكر أي وإنما كان له ذلك لوجه هذه الدعوى وهي علمه بنحو إقراره لا
 أمر بضمونها بطلت وكالتة قال في المفتي فان قيل هذا يخالف ما سبق من أن الوكيل لا يحلف أوجب
 بانه لا يلزم من تحليفه هنا تحليفه ثم لان تحليفه هنا اتفاقا من جهة الدعوى بمحضه يقتضي اعترافه
 بضمونها ساقط مطالبته بغير وجه باعترافه من الوكيل كالأية في المحصول بخلافه بين الاستظهار فان

اعتبر في وجوب
 التحليف طلبه فان
 سكت عن طلبه الجمل
 عرفه الخا كم ثم ان لم
 يطلبه ماقتضى عليه
 بدونه (فرع) ولو
 ادعى وكيل الغائب
 على غائب أو نحو
 صي أو ميت فلا
 تحليف بل يحكم
 بالبينه لان الوكيل
 لا يتصور حلفه على
 استحقاقه ولا على أن
 موكله يستحقه ولو
 وقف الأمر إلى حضور
 الموكل لتمد واستيفاء
 الحقوق بالوكلاء ولو
 حضر الغائب وقال
 للوكيل أراه في
 موكله أو وقفته فامر
 الطلب إلى حضوره
 لحلف في بانه ما أراه
 لم يجب بأم بالتسليم
 له ثم يثبت الأراء بعد
 ان كان له به جهة لانه
 لو وقف لتعذر
 الاستيفاء ما وكلاء ثم
 له تحليف الوكيل اذا
 ادعى عليه علمه بنحو
 الأراء أنه لا يعلم أن
 موكله أراه مثلا لوجه
 هذه الدعوى

عليه (واذا ثبت)
عندما كرم (مال على
العائب) أو الميت
وحكم به (وله مال)
حاضر في علمه أودن
نابت على حاضر في
علمه (قضاء) الحاكم
منه اذا طلبه
المدعي (لان الحاكم
يقوم مقامه ولو
باع قاض مال نائب
في دين مقدم وأبطل
الدين بآيات افعائه
أو بتعوض فقد شاهد
استرد من الخصم ما
أخذ به وبطل البيع
للدين على الأوجه
خلفا للروايات
(والا) يكن له مال في
علمه ولم يحكم به فان
سال للمدعي انتهاء
الحال الى قاضي بلد
القائس اجابه (وجوبا
وان كان المكتوب
اليه قاضي ضرورة
مسارعة بقضائه
فينهي اليه سماع
بينته) ثم ان عدلها لم
يحتاج المكتوب اليه
الى تعدلها والا
احتاج اليه لمحكم بها
ثم يستوفى الحق
ونخرجها علمه فلا
يكتب به لانه شاهد
أذن لا قاض

حاصله أن المال ثابت في ذمة العائب أو الميت وثبوته في ذمة من ذكر لا ينافي من الوكيل اه
(تنبيه) قال في التحفة يكفي في دعوى الوكيل مصادقة الخصم له على الوكالة ان كان القصد اثبات
الحق لا تسلب لانه وان ثبت عليه لا يلزمه الدفع الاعلى وجهه مبرولا يبرأ الا بعد ثبوت الوكالة اه (قوله
واذا ثبت عندنا كرم) أي بان اقام للمدعي الحق عليه وحلف بين الاستظهار كما تقدم (قوله وحكم
به) أي بثبوت المال عنده على ذلك العائب وهو قد نجز به ما اذا ثبت نفسه ولكن لم يحكم به فلا
يقضه منه (قوله وله) أي للعائب أو الميت وقوله مال حاضر في علمه أي في محل عمل القاضي وولايته
(قوله أودن الخ) معطوف على له مال حاضر أي أو كان له دين ثابت على حاضر في علمه أي في محل عمله
قال في النهاية ولا يدارضه قولهم لا تسمع الدعوى: لدين على غريم الغريم اذ هو محمول على ما اذا كان
الغريم حاضرا أو غائبا ولم يكن دينه ثابتا على غريم الغريم فليس له لدعوى لثباته اه ومنه في
التحفة (قوله قضاء) أي الدين وقوله منه أي من المال الحاضر والدين (قوله اذا طلبه للمدعي) أي
اذا طلب للمدعي قضاء حقه من الحاكم ونرجح ما اذا لم يطلبه فلا يقضيه الحاكم منه (قوله لان الحاكم
يقوم مقامه) أي العائب وهو تعيل لكون الحاكم يقضيه من مال العائب الحاضر وعبارة لغني
لانه حق وجب عليه تعذروا ومن جهة من هو عليه فقام الحاكم مقامه كما لو كان حاضر أو امتنع اه
(قوله ولو باع قاض) أي أو نائبه (قوله في دينه) أي في قضا الدين الذي عليه (قوله فقبض) أي وصل
ذلك العائب الى البلد البيع (قوله وأبطل الدين) أي أبطل اذ أنه في ذمته وقوله بآيات افعائه أي
أداته لدائته والجار والمجور ومتعلق بأبطل (قوله أو بتعوض فقد شاهد) أي أو أبطله بدعواه فسق
الشاهد ونحوه من كل ما يبطل الشهادة (قوله استرد) أي القاضي وقوله ما أخذه أي الخصم من
القاضي (قوله وبطل البيع) أي يبيع القاضي مال العائب وقوله للدين أي للاحه والجار والمجور
متعلق بالبيع (قوله خلافا للروايات) أي الما قبل بعدم بطلان البيع وعدم استرداده ما أخذه
الخصم (قوله والا يكن الخ) الاولى أن يقولوا بالان لا يكن له مال وقوله في علمه أي محل عمل القاضي
(قوله ولم يحكم) الواو بمعنى أو ولو عبر بها كافي القصة لكان أولى وهو مفهوم قوله وحكم به (قوله
فان الخ) جواب ان المدعي في الناقية وقوله سال المدعي أو طلب من قاض بلد الحاضر (قوله
انتهاء الحال) أي تبليغ الامر الواقع عند قاضي بلد الحاضر من سماع بينة أو حكم (قوله الى قاضي)
متعلق بانتهاء (قوله اجابه) أي اجاب القاضي للمدعي بما سأل اياه (قوله وان كان المكتوب اليه)
الاول وان كان المتبى اليه سواء كتب اليه ام لا اذ الكتابة غير شرط وهذا يجري في جميع ما يأتي
(قوله مسارعة الخ) تعليل لوجوب الاجابة وقوله بقضائه أي حق المدعي من ذلك العائب (قوله
فينهي) أي قاضي بلد الحاضر وهو تفرغ على قوله اجابه وقوله أي قاضي بلد العائب (قوله
سماع بينته) أي انه سمع بينة المدعي (قوله ثم ارعدلها) أي عدل قاضي بلد الحاضر البينة
أي اثبت عدالتها وقوله لم يحتاج المكتوب اليه أي القاضي المكتوب اليه وقوله الى تعدلها أي اثبات
عدالتها عنده (قوله والاحتاج اليه) أي وان لم يعدلها قاضي بلد الحاضر احتاج القاضي المتبى
اليه الى تعدلها (قوله لمحكم) أي قاضي بلد العائب والجار والمجور ومتعلق ببنهي وقوله بها أي
البينة التي سمعها قاضي بلد الحاضر (قوله ثم يستوفى) أي قاضي بلد العائب المتبى اليه من
المدعي عليه الكثر في بلده الحق (قوله ونخرجها) أي بالبينة وقوله علمه أي القاضي بما ادعى به
المدعي (قوله فلا يكتبه) أي بعلمه لمحكم به المكتوب اليه (قوله لانه) أي القاضي اذا كتب
بعلمه يكون شاهداً آخضا وعبارة شمس ناز ورض لانه لم يحكم به هو كانه شاهد الشهادة لا تادى
بالكتابة اه وكتب السيد عمر البصري على قول التحفة ونخرج بها علمه ما نفسه فديقال ان حكم
بعلمه فظاهر انتهاء الحكم المستند الى العلم والا فهو شاهد حيث نزل على ما في العينة محمول على

الثاني وكلام السرخسي على الاول وأما قول البلقيني لان علمه الخ فاعلم ان ما حصل تأمل لانه انما يكون كالبيئة بالنسبة اليه لا بالنسبة للقاضي الا ترى انه لو كان القاضي لا يخرج حاضر افتقار له فاض اننا علم هذا الامر يجوز له الحكم بمجرد قوله فلي تأمل اه (قوله ذكره) أي ما ذكر من عدم كتابة علمه الى قاضي بلد الغائب وقوله في العدة بضم العين اسم كتاب للقاضي شرح (قوله) وخالفه السرخسي أي خالف صاحب العدة السرخسي فاحازر الكتابة بالعلم وبما رشح الرضوي أمالي السرخسي جواز و يقضي به المكتوب اليه اذا جاوزت القضاء بالعلم لان اخباره عن علمه كاخباره عن قيام البيئة اه والسرخسي وجنته مضبوطا بالعلم بفتح السين والراء وسكون الهمزة وكسر السين بعدها (قوله لان علمه) أي القاضي وقوله كقيام البيئة أي عنده أي و الاخبار به حازر فليكن الاخبار بعلمه كذلك (قوله) أي القاضي بـ بلد الحاضر (قوله) ان كتب أي الى قاضي بلد الغائب وقوله مع شاهد واحد أي انه مع شهادة شاهد واحد وقوله ليسمع الخ الام تعليلة متعلقة بجوز مقدار قبل قوله له ان الخ أي ويجوز له ان يكتب بذلك لاجل ان يسمع القاضي المكتوب اليه شاهد آخر غير هذا الشاهد (قوله) أو يحلفه بالنصب معطوف على ليسمع أي أو يحلفه فيما اذا كانت الدعوى على شيء ثبت بشاهد وبمين (قوله) أو يحكم بالنصب معطوف على ليسمع أو يحلف والفاصل يعود على المكتوب اليه وقوله له أي للدعي (قوله) أو ينهي اليه معطوف على فينهي اليه مع ما عينته وقوله حكما أي ينهي اليه ان في حكمت لفلان على فلان بكذا وكذا وقوله ان حكم فيدقق انها الحكم (قوله) ليستوفي أي قاضي بلد الغائب الحق من المدعي عليه وهو علمه لانها الحكم (قوله لان الحاجة الخ) تعليل لانها مع ما عينته أو بالحكم وقوله الى ذلك أي الانتهاء (قوله) الانتهاء أن يشهد الخ أي والانتهاء فسر وهان يشهد قاضي بلد الحاضر ذكرين عدلين بما جرى عنده من مع ما عينته أو حكم ليؤديه عنه قاضي بلد الغائب وهذا ان الشاهدان غير الشاهدين على اثبات الحق ولولم يشهدهما القاضي ولكن انشا الحكم بحضورهما فلما كان يشهدا عليه وان لم يشهدهما (قوله) ولا يكفي أي في الانتهاء غير عدلين (قوله) ولو في مال أي ولو كان الانتهاء في اثبات مال أو هلال رمضان لما علمت ان شهود الانتهاء غير شهود الاثبات (قوله) أو يستحب كتاب أي مع الاشهاد وقوله به أي بما جرى عنده من ثبوت الحق أو حكم وحاصل صورة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا عاقي الله وياك فلان وادعي على فلان الغائب المقيم في بلدك ثالثي الغلا في قام عليه شاهد من حلفت المدعي بين الاستظهار وحكمت له بالمال فاستوفته أنت منه واشهدت بالكتاب فلانا و زنا هذا اذا حكم عليه فان لم يحكم عليه قال بعد قوله وحلفت المدعي بين الاستظهار فاحكم عليه واستوف الحق منه واشهدت بالكتاب فلانا و فلانا و بسن ختمه بعد قراءته على الشاهدين بحضوره ويقول شاهد كافي كنت الى فلان بما سمعتهما وبضمان خطهما فاني ولا يكفيه ان يقول أشهد كان هذا خطي أو ان عاقيه حامي وينب أن يدفع للشاهد من نعمة أخرى بلا ختم ليطالعاها وتذكر اعتد الحاجة فان اشكر الغائب بعد احضاره ان المال المذكور وفيه عليه شهود عليه الشاهد ان عند قاضي بـ بلد يحكم القاضي الكاتب فان قال ليس المكتوب باسمي صدق بعينه لانه أخبر نفسه والاصل راعى نفسه هذا ان لم يعرف به فان عرف به لم يصدق فان قال لست انقص حكم قاضي بـ بلد عليه ان ثبت أن المكتوب باسمه باقرار أو بيعة ولا يلتفت الى انكاره انه اسمه حيث نذا لم يكن ثم من يشاركه فيه وهو معاصر للدي يمكن معاملته له بان لم يكن ثم من يشاركه فيه أصلا وكان ولم يعاصر للدي أو لم يمكن معاملته لان الظاهر انه المحكوم عليه حيث نذا فان كان هناك من يشاركه فيه معاصر للدي وأمكن معاملته له بعد ان اتوب اليه للكاتب أنه يطلب من الشهود زيادة تمييز الشهود عليه ويكتبهاو ينهيها فانها فان لم يجد زيادة تمييز وقف الامر

ذكره في العدة
وخالفه السرخسي
واعتد البلقيني لان
علمه قيام البيئة
وله على الاوجه ان
يكتب مع شاهد
واحد ليسمع
المكتوب اليه شهادا
آخر أو يحلفه به
له (أو) ينهي اليه
(حكما) ان حكم
(ليستوفي) الحق
لان الحاجة تدعو الى
ذلك (والانتهاء
يشهد) ذكرين
(عدلين بذلك) أي
بما جرى عنده من
ثبوت أو حكم ولا
يكتفي بغير عدلين ولو
في مال أو هلال
ومضان ويستحب
كتاب به

حتى يتكشف الحال فعلم من ذلك أنه يعتبر مع الأصاصه أماكن المصالحه كما صرح به الجرجاني
والسندقي وغيرهما فإذا ذلك كله في الانتفاع وحواشيه (قوله يذ كر) أي القاضي فيه أي
الكتاب وقوله ما يميز به المحكوم عليه أي الغائب المحكوم عليه أي أو الشهود عليه وعبارته المنهج
وشرحه ما يميز المحصن الغائب وهذا الحق اه (قوله من اسم) بيان لما وقوله أو نسب أي أو صفة
أولية (قوله وأسماء الشهود) أي على ما في الكتاب وأما ما هو الحق فلا يحتاج إلى ذكر أسماءهم
أن كان قد حكم فإن لم يحكم احتج إلى ذكرهم إن لم يعد لهم قاضي بلد الحاضر والأفقه ترك ذلك
كذا في المنهج وشرحه (قوله وتاريخه) أي يوزن كتر تاريخ الكتاب (تتمه) ما لو شافه القاضي وهو
في محل عمله قاضي بلد الغائب بحكمه بأن حضر قاضي بلد الغائب إلى بلد الحالك وشافه بذلك أمضاء
وتفذه وإذا رجع إلى محل ولايته بخلاف ما لو شافه القاضي وهو في غير محل عمله قاضي بلد الغائب
فلا يميزه كما قاله الأمام والغزالي ولو قال قاضي بلد الحاضر وهو في طرف محل ولايته حكمت بذلك
لغسلان على سلطان الذي يملكه اه ضاه وتنفذاً فضلاً أنه بلغ من الشهادة والكتاب وهو حيث تنفذاه
بعلمه (قوله والانهاء بالحكم) العبارة فيها أقوال الأصل والحكم انتهى ولو بلا كتاب (قوله بمعنى)
أي ينفذ (قوله ومعاق البينة) بالغير معطوف على بالحكم أي والانهاء بمعاق البينة في العبارة
قلماً بضاً أي ومعاق البينة انتهى (قوله لا يقبل الاقوف مسافة العدوى) أي لا يقبل الانهاء
بالمعاق إذا كان بين القاضي وبين مسافة العدوى والفرق بينهما بين الانهاء بالحكم أنه يتم
الأمر في معاق البينة مع سهولة احضارها في القرب دون المعد فلذلك قبل في المعدون القرب وفي
انهاء الحكم قد تم الأمر فزيق الا الاستيفاء فلذلك قبل مطلقاً (قوله اذ سهل) أي على قاضي بلد
الغائب وقوله احضارها أي البينة وقوله مع القرب أي بأن تكون المسافة مسافة العدوى فسادونها
(قوله وهي) أي مسافة العدوى وقوله التي يرجع منها الجدار والبحر ومرتبط بما بعده وقوله
مبكر أي خارج من محله قبل طلوع الشمس وقبل عقب طلوع القمر وقوله إلى محله متعلق
بما يرجع وهو ظاهر في مقام الاصل وقوله ليس لأى أوائله والمعنى أن مسافة العدوى هي التي
يرجع أول الليل إلى محله من خرج منه إلى بلد الحالك قبل طلوع الشمس وتعبيره بقوله ليس
لأننا في تعبيرهم بقوله يومه لأن أوائل الليل كالتأري في النهاية وعبارته لطيفة ومسافة العدوى
ما يرجع منها مبكر إلى محله يومه المعتدل اه قال ليعبر على ما ينبغي أن يذهب الجاهل بجمع
يومه المعتدل اه وسبب ذلك لأن القاضي بعدى من طلب احضار خصمه منها أي يمتنع على
احضاره (قوله فلو تضرع الخ) تفرغ على التعليل اه في اذ سهل الخ وعبارته الضغينة أو اخنق
للمطلب من التعليل المذكور أنه لو تضرع الخ اه ولو صنع للمؤلف كصنعه لمكان أولى وقوله مع
القرب أي قرب المسافة بين القاضي وبينه وقوله بغور من متعلق بتضرع أي تضرع احضار البينة بسبب
مرض أو نحو وتكون الطريق وقوله قبل الانهاء محلة قطعية واقعة جواباً لـ (قوله قال القاضي)
مقول القول جعله لوحض الغريم وقوله وأقره أي التفقه في قوله المذكور (قوله لو حضر
الغريم) أي غريم المدعي في البلد التي هو فيها (قوله وامتنع) أي الغريم (قوله من يسع مال
الغائب) أي عن البلد التي حضر فيها وقوله لو فاء دينه متعلق ببيع أي امتنع من البيع لأجل وفاء
الدين الذي عليه وقوله به أي بما له الغائب أي بشه اذا يسع وهو متعلق بوفاء (قوله عنه الطلب)
أي طلب المدعي حقه منه والطرف متعلق بامتنع (قوله ساغ للقاضي) أي جاز لقاضي بلد
المدعي بيعه وهو جواب لو وقوله لقضاء الدين أي لأجل قضاء الدين من غشه (قوله وإن لم يكن
المال يعمل ولا يشه) أي القاضي وهو غايه في جواز البيع ويتصور بيعه حينئذ بما إذا كان
المشتري من أهل بلد القاضي وقد رأى المال الغائب وبما إذا حضر مشتري من بلد المال الغائب

يذ كرفيه ما يميزه
المحكوم عليه من
اسم أو نسب أو ما
الشهود وتاريخه
والانهاء بالحكم من
الحاكم بمعنى مع قرب
المسافة وبمعناها
ومعاق البينة لا يقبل
الاقوف مسافة
العدوى اذ سهل
احضارها مع القرب
وهي التي يرجع
منها مبكر إلى محله
ليلا فلو تضرع احضار
البينة مع القرب بغور
مرض قبل الانهاء
(فرع) قال
القاضي وأقره ولو
حضر الغريم وامتنع
من يسع ماله الغائب
لو فاء دينه عند
الطلب ساغ للقاضي
بيعه لقضاء الدين
وإن لم يكن المال
يعمل ولا يشه

واشتراء منه أوله وكيل في الشراء عنه (قوله وكذا ان غاب عن العمل ولا يشه) أي وكذا ذلك يسوغ للقاضي بيع المال الغائب ان غاب الغريم الذي هو مال له أكن في عمل ولا يشه (قوله كاذ كره) أي ما بعد وكذا (قوله وقال) أي السكي والغري (قوله بخلاف مالو كان) أي الغريم الذي هو المالان في غير محل ولا يشه أي أنه لا يسوغ للقاضي بيع مال الغائب ويؤخذ من قوله بعد ومنه اذا غابها عن بيعه عدم جواز البيع بها اذا كان المال أيضا في غير محل ولا يشه (قوله لانه الخ) تعليل لما تقدمه من قوله بخلاف مالو الخ (قوله لا يمكن نيابة) أي التي هي وقوله عنه أي عن الغريم الغائب وقوله يستند أي حين اذا كان في غير محل ولا يشه قال في التحفة بعد هذا كره ونوزعا بتصريح التزالي كاماهه واقتضاء كلام الرافعي وغيره بانه لا فرق في المقار المقضي به بين كونه محل ولاية القاضي الكاتب وغيره ما قال الامام وان قيل كيف يقضى بيقعة ليست في محل ولا يشه قلنا هذا غلطه من حقيقة القضاء على الغائب فكأنه يقضى على من ليس بمحل ولا يشه فغيره ليس فيه كذلك عن هذا قال العلماء بمقتضى القضاء فاش في قرية يتخذ قضاؤه دائرة الا فاق ويقضى على أهل الدنايم اذا ساء القضاء على غائبه القضاء مالدار الغائب قضاءه على غائب والدار مقضى بها اه ثم قال وقد اعتمد بعضهم كلام السكي والغري فاذا بنى انهما القاضي الى القاضي بلد المال فهو مطلقا بين يديه للسالك فلا يجوز زال ان كان أحدهما في محل عمله فقال ما حاصله قال ابن قاضي شعبة وانما يمنع البيع ان غاب هو وماله عن محل ولا يشه أي فيمنه الى حاكم بلده فيها أو ماله كاذ كره الائمة ولا يجوز ان يبيع اذا غاب عنها وقول بعضهم يجوز هو اه (قوله وحاصل كلاههما) أي السكي والغري (قوله جواز البيع) أي بيع القاضي مال الغائب بمحل ولا يشه (قوله اذا كان هو) أي الغريم (قوله ومنه) أي البيع وقوله اذا غاب جاء الى الغريم وماله معا وقوله من أي عن محل ولا يشه القاضي (قوله لو غاب انسان الخ) أي غاب انسان من بلده من غير ان يجعل له وكيل فيها وقوله وله أي للانسان الغائب وقوله مال حاضر أي في البلد (قوله فانهي) بالبناء للجهول والجار والجرود بعده نائب فاعله والاصل فانهي شخص من أهل محله ما ذكر قال ع ش وبنى وجوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل محله اه (قوله لانه) أي المال الحاضر أو الحاكم فاضر يصلح عوده على كل منهما وقوله ان لم يسه الضمير المستتر يعود على الحاكم ولبارز يعود على اللال (قوله اخذل معظمه) أي فسد معظم المال (قوله لزمه به) أي لزم الحاكم بيع المال الى وحفظ ثمنه عنده (قوله ان تعين) أي البيع طريقا أي سببا لسلامته فان لم تعين لم يلزمه بيعه بل يبقه ويرضه أو يؤجره قال في الروض وشرحه والقاضي اقراض مال الغائب من ثمة ليحفظه بالذمة أي فيها وله بيع حيوان ثلوث هلا كموت حوته كقصه سواء فيه مال الثمن الغائب وغيره وله تأجيله أي اجارته ان أمن عليه لان المنافع تقوت بمضي الوقت ومال من لا يرجع معرفته له يبيعه وصرفه أي صرف ثمنه في الصالح وله حفظه اه بخلاف وقوله والقاضي قضيته حوازا ما ذكر عليه لا وجوبه فهو بخلاف ما ذكره الشارح وفي فتاوى أفعال ما يقتضي الجواز أيضا وقوله للقاضي بيع مال الغائب بنفسه أو قبله اذا احتاج الى نفقة وكذا اذا خاف فوته أو كان الصلاح في بيعه ولا خذله بالشفعة واذا قدم لم ينقض بيع الحاكم ولا يبيحاره اه (قوله وقد صرح الأصحاب الخ) الغرض من ساقية تقوية ما ذكره واذا كان فيه تفصيلا (قوله انما يتسلط على أموال الغائبين) أي انما يتصرف فيها ببيع ونحوه (قوله اذا أشرفت على الضياع) أي قربت من الفساد (قوله أو مست الحاجة إليها أي ألحمت الحاجة الى أموالهم وقوله في استيفاء حقوق متعلق بالحاجة وفي معنى اللام أي ألحمت الحاجة الى أموالهم لقضاء الحقوق التي ثبتت عليهم منها (قوله وقالوا) أي الأصحاب (قوله ثم في الضياع) أي في ما يؤل الى الضياع لولم يتصرف فيه اذا التفصيل ليس في الضياع نفسه والا صرح قوله بعد وعسر المراجعة

وكذا ان غاب عن العمل ولا يشه كاذ كره التاج السكي والغري وقال بخلاف مالو كان بغير محل ولا يشه لانه لا يمكن نيابة عنه في وفاة الدين حيثن وحاصل كلاههما جواز البيع اذا كان هو أو ماله في محل ولا يشه ومنه اذا غاب عنها (هـ) لو غاب انسان من غير وكيل وله مال حاضر فانهي الى الحاكم انه ان لم يسه اخذل معظمه لزمه ببيع ان تعين طريقا لسلامته وقد صرح الأصحاب بان القاضي انما يتسلط على أموال الغائبين اذا أشرفت على الضياع أو مست الحاجة إليها في استيفاء حقوق ثبتت على الغائب وقالوا ثم في الضياع تفصيل

قبل وقوع الضياع (قوله فان امتدت) طال الشوق له الغيبة أي غيبة مالك المال (قوله وعسرت
 المراجعة) أي مراجعة المال كما لصاحب المال في شأنه (قوله قبل وقوع الضياع) متعلق بالمراجعة
 (قوله ساع التصرف) أي جاز لها كم التصرف فيه يبيع ونحوه وقضيته عدم الرجوع بالآن يقال
 المراجعة ما قبل الامتناع فيصدق بالرجوع وهو المراد (قوله وليس من الضياع) أي المبيع
 للتصرف فيه وقوله اختلال أي فساق للمال بقوله لتلف المبيع أي معظم المال وقوله ولم يكن أي
 الاختلال ساريا وعطف هذا الجملة على ما قبلها من عطف أحد التلازمين على الآخر إذا لم يكن من
 عدم مريانه عدم تأديته لتلف المبيع والمعكس (قوله لا امتناع الخ) علة لعدم تبطل على قوله
 وليس من الضياع الخ أي وإذا كان ليس من الضياع الاختلال المذ كور فلا يبيعها كما لا امتناع
 بيع مال الغائب لمجرد الصحة وهذا يخالف ما مر عن فتاوى الفقهاء من أنه إذا كان الصلاح في يده
 فله ذلك (قوله والاختلال المؤدى الخ) هو مفهوم قوله لا يؤدى الخ وفي أخذه مفهومه ولها ختم مفهوم
 ما بعده أعني ولم يكن صار الخ يؤيد ما قرره عليه مولفني أن الاختلال يقتضي تلف معظم المال
 بعد ضياعه فيسوغ للأمام التصرف فيه قبله (قوله نعم الخ) استدراك على التفصيل في الضياع
 أي أن التفصيل المذ كور محله في غير الحيوان أما هو فتى ما حصل اختلال فيه تصرف فيه مطلقا ولو لم
 يؤد اختلاله إلى تلفه وقوله لحرمة الروح أي حفظا لحرمة الروح وهو علة البيع وقوله ولأنه أي الحيوان
 وهو معطوف على العلة قبله وقوله يباع أي يبيعها كما علمه محله أن تعين البيع والأمان أمكن
 تدارك الضياع بالاحادة كفي بها يقتصر على أقل زمن يحتاج إليه كما مر وقوله على مالكه أي فورا
 عن مالكه أو تباينة فعله بمعنى من هي متعلقة بمحذوف (قوله محضرة) متعلق ببيع أي يباع
 محضرة مالكه وقوله إذا لم ينق عليه أي إذا لم ينق على الحيوان (قوله ولو نهي الخ) معطوف
 على العلة قبله إضافة لحرمة البيع الحيوان أي ولا نهى المالك عن التصرف فيه امتنع التصرف
 فيه إلا في الحيوان فلا يتمتع حفظا للروح (قوله يحبس الخ) أي وأما نهى وقوله لا يتبع أي الرقيق
 المأرب من سيده وهو معطوف على يحبس (قوله إذا وحده) أي جدها كما لا يتبع (قوله انتظارا
 لسيده) حال على تأويله باسم الفاعل أي يحبس حال كونه منتظرا لسيده أو معقول مطلق لفعل
 محذوف أي وينتظر سيده انتظارا (قوله فان أبطل سيده) أي تراخي في طلبه بعده (قوله يباعه
 الخ) أي أو يؤجره إن أمن عليه (قوله فإذا جاء سيده فليس له غير الثمن) أي وليس له فسخ
 البيع لأن ما صدر من الإمام كان بنية شرعية عنه (تم) في القصة وهي تمييز بعض الأنصاء من
 بعض الأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين
 فأروهم منه فكان يجب إعطاء المذ كورين شيامن الثركا في صدر الإسلام ثم نسخ الرجوع
 وبقي الندب وأخبار تكبر القسمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم القسمة بين أوليها
 والحاجة داعية إليها يمكن لكل واحد من الشر بكن أو الشراكة من التصرف في نصيبه استقلالاً
 ونقل من سوء المصارف كاختلاف الأيدي وأركانها ثلاثة فاسم ومقسوم ومقسوم له وبشرط في
 القاسم المنسوب من جهة الإمام أهلية الشهادات وعلمه بالقسمة وكونه عفيفاً عن الطمع حتى لا يرتضي
 ولا يخون فإن لم يكن منصوباً من جهة الإمام بل تراضى عليه الشر بكن أو الشراكة ولم يحكموه في
 القسمة لم يشترط فيه إلا التكليف فإن حكمه واشترط فيه ما اشترط في منصوب الإمام وأعلم أن القصة
 على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالنظر للاجزاء المتساوية كقسمة التملات من حبوب وغيرها
 فقيرا الأنصاء كيلا في مكيل ووزن في موزون وتسمى هذه القسمة قسمة التشابهات لأن
 الأجزاء متشابهة قسمة وصورة وقسمة الأجزاء لكونها أفرزت لكل من الشراكة نصيباً ناتجاً
 القسمة بالتعديلات أي التقويم بأن تعدل السهام بالقسمة كقسمة أرض تختلف قيمة أجزائها بقوة

فان امتنع الغيبة
 وصرت المراجعة
 قبل وقوع الضياع
 ساع التصرف
 وليس من الضياع
 اختلال لا يؤدى
 لتلف المبيع ولم يكن
 ساريا لا امتناع يبيع
 مال الغائب لمجرد
 الصحة والاختلال
 المؤدى لتلف المبيع
 ضياع نعم الحيوان
 يباع لمجرد تطرق
 اختلال البيع لحرمة
 الروح ولا يباع على
 مالكه محضرة إذا لم
 ينق عليه ولو نهي
 عن التصرف في ماله
 امتنع إلا في الحيوان
 «فرع» يحبس
 المالك لا يتبع إذا
 وحده انتظارا لسيده
 فان أبطل سيده يباعه
 المالك وحفظته
 فإذا جاء سيده
 فليس غير الثمن

انبأت أو قربها أو بسماها كستان بعضه فخل وبعضه صلب وتكون الأرض بينهما نصفين
وساوي قبة ثلث الأرض مثلاً فمة ثلثها وثالثها القبة يرد وهي التي يحتاج فيها راد أحد
الشريكين للآخر مما أحيا كان يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة ثم رأوا شجرة مثلاً لا يمكن
قسمته فبر من يأخذ بالقبة فسط قبة الشجر والثور الشجر فلو كانت قبة كل من الثور والشجر مثلاً ألفاً
ودالاً ٢٨ خلت للثالث الجانب الذي فيه الثور أو الشجر خمساً ثمانية لهما نصف الألف والنوع الأول من أنواع
القمة الثلاثة فإز القم أي يقين به أن ما نرج لكل هو الذي ملكه لا يبيع والنوع الثاني ٢٩
بيع لكن لا يقتصر القم نحو بيع أو قليل أو قبول بل يقوم الرضا مقامهما ويشترط للقمة الواقعة
بالتراضي في الأنواع الثلاثة رضاها بعد نزع القرعة أن حكموا بالقرعة كان يقولوا أرضنا هذه
القمة أو بما ترحته القرعة بخلاف القمة بالأحجار وهو لا يكون إلا في قبة الإقرار والتعديل
دون الإقرار فلا بد خلعها أحوار فلا تعتبر فيها الرضا لأقل القرعة ولا بعد ما كان لم يحكمه وبالقرعة كأن
انفقوا على أن يأخذوا منهم هذا القسم والآخر ذلك القسم وهكذا يتراضهم كما يقع كثيراً فلا حاجة
إلى رضا آخر والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الدعوى والبنات *

ذكرهما عقب القضاء لمكونهما حالاً بقعان الا عند قاض أو محكم وأفراد الدعوى لان حقيقة واحدة
وان اختلف المدعي به وجمع البنات لا اختلاف أنواعها لأنها إما رجل أو رجلان أو أربع نسوة كما
سيأتي (قوله الدعوى لغة الطلب) منه قوله تعالى ولهم ما دعون أي يطلبون (قوله والبنات اثنتان)
أي كالألف جلي وقد توثقت بالثبوت بالدعوة فتألف دعوى فتجمع على دعوات كسبحة وسبعينات لكن المشهور
أن الدعوة بـ التاء تكون للدعوة إلى الطعام (قوله وشراً) عطف على لغة وقوله اخبار عن وجوب
حق أي ثبوت حق على غيره وهذا مثل الشهادة فالأولى أن يرد لفظه بأن يقول عن وجوب حق
له أي للشخص لتخرج الشهادة وقوله عندما كم قال في القصة وكانهم ألفاً لم يذكروا الحكم فنام عن ذكرهم
له فيما بعد لان التعريف للدعوى حيث أطلقت وهي لا تقادرنها إلا ذلك اهـ (قوله وجهها الخ)
الأولى تقديمه على قوله وشراً كما في القصة لان الجمع المذكر كور للدعوى بالمعنى التقوى لا المعنى
الشري لان حقيقة واحدة لا تعدد فيها كما تقدم فربما وقوله بفتح الواو وكسرها قال ابن مالك
وبالفتح والفتح على جمعا • صمراء والعدراء والقيس انما

(قوله كفتاوى) أي فانه بفتح الواو وكسرها (قوله والبنات الشهود) الأولى والبنات جمع بنوة
وهي الشهود لانه ذكرها في الترجمة كذلك (قوله سمو) أي الشهود وقوله أي البنات (قوله
لا بهم يتبين الحق) أي يظهر واسم ان ضمير الشأن محذوف (قوله وجمعا) أي البنات والأولى
وجعت أي البنات على بنات (قوله لا اختلاف أنواعهم) أي البنات والأولى لا اختلاف أنواعها
أي البنات وانما خلاف الأنواع يكون بحسب اختلاف المدعى به كما سيذكر في فصل الشهادات
(قوله والاصل فيها خبر العيصين) عبارة القصة والاصل فيها قوله تعالى وإذا دعوا إلى الله ورسوله
ليحكم بينهم ألا تتوخوا خبر العيصين الخ اهـ (قوله ولو يعطى الناس الخ) أي لو كان كل من ادعى شيئاً
عندنا لمحاكمهم يعطى بمجرد دعواه بلاينة لا دعى أناس الخ ولكن لا يعطون بدعواهم بلاينة فلم يدعوا
الخ (قوله دعاء رجال وأمواهم) قدم الدعاء مع أن الدعوى بالمأل أكثر لان الدعاء أول ما يقع فيها
المطالبة ويفصل فيها بين المتخاصمين يوم القيامة (قوله ولكن الخ) هي وإن لم تأت لفظاً على
قانونها من وقوعها بين نفي وإنابت لكنها جارية عليه تقدر لان لو تفسد الشيء إذا لم يعطى
الناس بدعواهم المهر فتقول لكن باليمين وهي على المدعى عليه الآتي الاعان والقسمه إذا اقترن بدعوى
الدم لو تهاين في جانب المدعى فيها (قوله وفي رواية) أي السبي وذ كرها به لما تقدم لان

باب الدعوى
والبنات • الدعوى
لغة الطلب وألفها
ثلاثين وشراً اعتبار
عن وجوب حق
على غيره عند
حكم وجهها دعوى
بفتح الواو وكسرها
كفتاوى والبنات
الشهود سموها لأن
بهم يتبين الحق وجمعا
لا اختلاف أنواعهم
والاصل فيها خبر
العيصين ولو يعطى
الناس بدعواهم
لا دعى أناس دعاه
رجال وأمواهم
ولكن اليمين على
المدعى عليه وفي
رواية

فما زادة فائدة وهي ان البينة على المدعي (قوله البينة على المدعي والعين على من أنكر) انما جعلت البينة على الال والعين على الثاني لان جانب الاول ضعيف لدعواه خلاف الاصل والبينة حجة قوية لبعدها عن التهمة وجانب الثاني قوى لموافقة الاصل في البراءة والعين حجة ضعيفة لقرهان التهمة فعمل القوي في جانب الضعيف والضعيف في جانب القوي (قوله المدعي الخ) لما كانت الدعوى تتضمن مدعى ومدعى عليه شرع في بيانها فقال المدعي الخ (قوله من خالف قوله الظاهر) وقيل هو من لو سكت ترك والمدعى عليه من لو سكت لم يترك قال في التحفة واستشكل أي التعمير الاول للمدعي بان الوديع اذا دعي الرد والتلف يخالف قوله الظاهر مع ان القول قوله ورد به يدي امر الظاهر هو بقاءه على الأمانة ورد به ما في الروضة وغيره ان الأمانة الذي يصدقون في الرديعتهم مدعون لانهم يدعون الردع ولا وهو خلاف الظاهر لكن اكتفى منهم بالعين لانهم أثبتوا أيديهم لفرض المال اه (قوله وهو) أي الظاهر وقوله براءة الدمة أي ذمة المدعي عليه مما ادعا للمدعي فلما لم يزوج والزوج قبل الدخول ثم قال الزوج اسلمها معا فلنكاح بان وقالت الزوجة بل اسلمنا ترافقا لنكاح فهو مدعى لان اسلامها معا خلاف الظاهر وهي مدعى عليها لموافقة الظاهر فحلف في برتفع النكاح وفي الجبري وقضية هذا ان القول قوله والوجه والعقد خلافه وهو ان القول قوله الزوج لان الاصل بقاء النكاح ولا يرتفع الا بيقين اه بالمعنى (قوله والمدعى عليه من وافقة أي الظاهر) أي ان ضابط المدعى عليه هو من وافق قوله الظاهر وتقديم ضابط آخر له غير هذا (قوله وشرطهما) أي المدعى والمدعى عليه وقوله تكليف قال سم اظهر مع قوله في اول باب القضاء على الغائب والقياس سماعها على ميت وصغير ومع قول المتن ويجريان في دعوى على صبي ومجنون اه بتصرف وقصد الاعتراض على اشتراط التكليف بالنسبة للمدعى عليه مع ان ما تقدم في القضاء على الغائب يقتضي عدم الاشتراط ثم رأيت العلامة الرشيدى كتب على قول النهاية والمدعى عليه المتصف بما مر منه أي الذي من جلته التكليف ولعل مراده المدعى عليه الذي تجري فيه جميع الاحكام التي من جلته الجواب والحلف والافتقار الصبي يدي عليه لكن لا فامة البينة اه (قوله والبرام للاحكام) أي احكام المسلمين قال في فتح الجواهر كذا في لاسرى ومعاهد ومستأن ثم سمع دعوى الاخيرين على مناهما وذنى ومسلم بل قد تضع دعوى الحربى كما يستتبع في الاصل اه وقوله في الاصل قال فيه بل الحربى نفسه تصح دعواه في بعض الصور بل الحربى الامان ان الاسير لو اشترى منه شئ ثم ادعى به حازمه ان يبعث اليه سمته أو فاسدا فعينه فحينئذ تصح دعواه فلا شك ذلك تصح دعواه فيما لو دخل حر بمان دارنا بمان فقتل احدهما الاخر فاذا قدم وارث المقتول أو سيده سمعت دعواه على قاتله اه (قوله فليس الحربى ملزما للاحكام) أي خلاص الدعوى منه وعليه قال سم وقد سمع دعوى الحربى اه أي في بعض الصور كما تقدم اتفاقا (قوله بخلاف الذي) أي فانه ملزم لما اقتضت الدعوى منه وعليه (قوله ثم ان كانت الدعوى) أي المدعى به ففى مصدر بمعنى اعم للفعول والاصح الاخبار عنها بقوله قود الخ وقوله قود الخ والحاصل ان ان كان المدعى به عقوبة لا دى وجب رفعها للماكم ولا يستقل صاحب الحق باستيفائها لو ان كان عقوبة لله فلا تسمع فيها دعوى لا تنافق المدعى فيها فالطريق في اثباتها شهادة الحسنة وان كان عنها اود نافعته تفصيل سيد كره الشارح وان كان منفعته فان كانت واردة على العين ففى كالمعين فله استيفاء ما بها بنفسه ان يخشى من ذلك ضرر او اولا ليد من ارفع الى الحاكم وان كانت واردة على الذمة فهو كالدين فان كانت على غير مجتمع طالبه به لولا ما خشي من ماله بغير مطالبته وان كانت على مجتمع وقد روى على تخصيصها بأخذ شئ من ماله فله ذلك بشرطه قال الرشيدى وضابط ما شتر فيه الدعوى عند من ذكر كل مالا تقبل فيه شهادة الحسنة وليس عاى اه (قوله

البينة على المدعي
والعين على من أنكر
(المدعى من خالف
قوله الظاهر) وهو
برامة الذمة (والمدعى
عليه من وافقه) أي
الظاهر وشرطهما
تكليف والبرام
للاحكام فليس الحربى
ملسنا للاحكام
بخلاف الذي ثم ان
كانت الدعوى قودا
أوحده قذف أو تعزيرا

وجب رفعها) أي الدعوى بما ذكرنا ضمير يعود على الدعوى بالمعنى المصدرى لا بمعنى اسم المفعول وقوله إلى القاضي مثله أمرا ونحوه عن ربحي الخلاص على يده والمقصود عدم الاستقلال بحرية بحري (قوله ولا يجوز للسق الاستقلال باستيفائها) أي الدعوى بمعنى المدعي بقوله خالف واستقل وقعت للموقع وإن أتم باستقلاله اه عس (قوله وكذا سائر العقود الخ) أي ومثل العقود وحدها القنف والتعزير بقى وجوب الرفع إلى القاضي وعدم جواز الاستقلال في استيفائه سائر العقود والنسوخ قال سمك له في غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجه أو رجعتها معاملة الزوجة جاز له ذلك فيما ينسويين الله تعالى إذا كان صادقا قلبا راجع اه (قوله كالنكاح) راجع للعقود أي فلو ادعى زوجة امرأة فلا بد في ثبوتها من الرفع إلى الحاكم (قوله والرجعة) أي فما إذا ادعى ما بعد انقضاء العدة أي ادعى بعد انقضاء العدة أنه كان راجعا قبلها والآن ادعى ما قبل انقضاء العدة فلا حاجة للدعوى والرفع إليها كما أنه لا فائدة في إثباتها اه بحري وهي راجعة للعقود (قوله وعيب النكاح) أي العيب الذي ثبت فسخ النكاح فهو راجع للنسوخ فليس للزوج أو الزوجة الاستقلال بفسخ النكاح بالعيب بل لا بد من الرفع إلى الحاكم (قوله والبيع) يحمل أنه معطوف على النكاح المضاف إليه عيب أي وعيب البيع أي الذي يثبت به فسخ البيع فيكون راجعا للنسوخ ويحمل أنه معطوف على النكاح الأول أي كالبيع فيكون راجعا للعقود (قوله واستثنى الماوردي) أي من عدم جواز الاستقلال باستيفاء أحد القنف أو التعزير بقوله من بعد عن السلطان أي أوفق بعمته وخاف من الرفع إليه عدم الثبوت من اثبات حقه أو غرم دواهم فله استيفاء حقه حيث لم يطع عليه من ثبت بقوله وأمن الفتنة اه عس (قوله فله استيفاء الخ) أي ومع ذلك لا يطع إلا أمامه فمن ردها فثبته عليه وقوله حدد قنف أو تعزير أي فقط فلا يستوفى العقود وقال ابن عبد السلام في آخر قواعد الوانفره بحسب لا يرى ينبغي أن لا يتعمد من القود ولا سيما إذا عجز عن اثباته اه وقوله ينبغي أن لا يتعمد أي شرعا فنعوض ذلك بأننا (قوله وله أي للخصم) مراده به الدائن بدليل قوله بعد من مال مدين له فكل ما له قاصر على الدين وكان الأولى أن يذكر كغيره العين أيضا فيقول وله بالقتنة أخذ عين ماله استقلالاً عن هي تحت يده وأخذها هو له من مال مدين بمأط الخ (قوله بلا خوف فتنة) الجار والمجرور متعلق بمعدوف حال من المصدر بعده أي له أخذها حال كون الأخذ كائنا بلا خوف فتنة (قوله عليه أو على غيره) أي لا يفرق في خوف الفتنة بين أن تقع على الأخذ نفسه أو على غيره (قوله أخذ ماله) بكسر اللام أي حقه الذي في ذمة المدين والمراد جنس حقه كإسبذ كرهو يصح قرأته بفتح اللام أي الشيء الذي هو ثابت له في ذمة المدين (قوله استقلالاً) أي من غير رفع للحاكم (قوله للضرورة) لتعليل لجواز الأخذ استقلالاً أي وانما جاز له الأخذ كذلك لوجود الضرورة قال حل وهي المؤنة ومشقة الرفع إلى الحاكم اه وإذا كان المراد بالضرورة ما ذكرنا مكر راجع قوله لا في قولان في الرفع للقاضي مشقة ومؤنة حيث لا يولى حذف هذا التعليل اكتفاء عنه بما سيأتي (قوله من مال مدين) متعلق بأخذه وقوله له متعلق بمدين وضمير يعود على الأخذ أي مدين للأخذ (قوله مقرر بمأط) أي موعده بالوفاء مرة بعد أخرى قال في الصباح مطلة بدته مطلا إذا سوف بوعده الوفاء مرة بعد أخرى اه وقوله به أي بالدائن (قوله وأحاده) أي منكر للدين وهو مقابل قوله مقرر (قوله أو متوار) أي يخفى بعد حلول الأجل خوفاً أن يطلبه الدائن (قوله أو متعزير) أي تمتنع من أدائه اعتقاداً على القوة والغلبة قال في المصباح يرمز أي اشتد كناية عن الأنفة وتعزير أي تقوى اه ولو قال كافي المنهج على تمتنع من أدائه مقرر كان أو حاحد السكان أخصر وأنسب بقوله لا في ولو كان الدين على غير تمتنع من الاداء بالمأط (قوله وإن كان على الجاحد الخ) غاية لجواز الأخذ (قوله أو دجا)

وجب رفعها إلى
القاضي ولا يجوز
للسق الاستقلال
باستيفائها لعدم
الخطر فيها وكذا سائر
العقود والنسوخ
كالنكاح والرجعة
وعيب النكاح
والبيع واستثنى
الماوردي من بعد
عن السلطان فله
استيفاء محد قنف
أو تعزير (قوله وله) أي
للخصم بلا خوف
فتنة عليه أو على
غيره (أخذ ماله)
استقلالاً للضرورة
(من مال مدين له)
مقرر بمأط به أو
حاحد له أو متوار أو
متعزير وإن كان على
الجاحد بينة أو وجا
أقراره ورفعها للقاضي

لأنه صلى الله عليه وسلم لم يدع لأحد من
 إليه شيء إلى غيبان
 أن تأخذ ما يكفها
 ولدها بالمعروف
 ولأن في الرفق للقاضي
 مشقة ومؤنة وإنما
 يجوز له الأخذ من
 جنس حقه ثم عند
 تعدد جنسه يأخذ
 غير مو بتعين في أخذ
 غير الجنس تقديم
 التقسيمي غيره ثم إن
 كان المأخوذ من جنس
 ماله يتكاد ويتصرف
 فيه بدلا عن حقه فإن
 كان من غير جنسه
 يبيعه المأخوذ بنفسه
 أو ما ذنبه له
 لأنفسه اتفاقا ولا
 لمصوره لا متناع
 تولى الطرفين وللثمة
 هذا إن لم يتصرف
 القاضي به لعدم حله
 ولا بدنة أو مع أحدهما
 لكنه يحتاج لمؤنة
 ومشقة ولا اشتراط
 أنه ولا يبيعه إلا
 بتقدير البلد (ثم إن
 كان جنس حقه
 تملكه) والا اشترط
 جنس حقه وملكه
 ولو كان المدين
 مجبور عليه بفلس
 أو متاعا عليه دين لم
 يأخذ إلا قدر حصته
 بالمضاربة إن عليها
 والا احتياط

أي البائن أقر أم أي المدين الجاحد وقوله لو رفعه للقاضي أي رفع دعواه عليه للقاضي (قوله لادته
 الخ) حله لجواز الأخذ (قوله أن تأخذ) أي من مال أبي سفيان وللصدر التمسك منصوب بترفع
 الحافض وهو متعلق بآذنه (قوله ولأن في الرفق للقاضي مشقة ومؤنة) أي في الجملة ولا افتد لا تكون
 مشقة ولا مؤنة فيه (قوله وإنما يجوز له) أي للمدائن الظاهر وقوله من جنس حقه أي الذي مله به
 وحده إياه (قوله ثم عند تعدد جنسه) أي بأن لم يوجد (قوله يأخذ غيره) أي أنه يأخذ من غير
 جنس حقه ولو لم يوجد له إذا كان الفريم مصدقا أنه ملكه فلو كان منكر ذلك لم يجز له أخذه وجها
 واحدا كإفي الثمانية والحققة (قوله وتعين في أخذ غير الجنس) أي غير جنس حقه وقوله تقديم
 التقسيمي غيره أي تقديم النقد أي في الأخذ ما يشتري به ما هو من جنس حقه (قوله ثم إن كان
 المأخوذ) أي المال الذي أخذه الظاهر (قوله بملكه) أي بملكه بغيره كملكه قال في الحققة
 وظاهره كالموضوعة الشرحين أنه لا يملكه بمجرد الأخذ لكن قال جرح بملكه بمجرد رفعه واعفاه الاستوى
 وغيره لأن الشارع أذن له في قبضه فكان كإقباض المالك له وهو متعنه اهـ (قوله ويتصرف) أي
 الاتخذ وقوله فيه أي في المأخوذ (قوله فإن كان) أي المأخوذ وقوله من غير جنسه أي جنس حقه
 قال في الحققة أو منه وهو بصفة أو رفعه (قوله فيبيعه) أي ولا يملكه من غير بيع وإن كان قد رده حقه
 (قوله بنفسه) متعلق ببيع أي يبيعه بنفسه أي استغلا من غير رفع للمالك كما يستقل بالأخذ (قوله
 لأنفسه) أي لا يبيعه على نفسه اتفاقا (قوله ولا لمصوره) أي في التهمة بهذه كما هو ظاهر (قوله لا متناع
 الخ) تعليل لعدم جواز البيع على نفسه أو مجبور به باطنا وقوله تولى الطرفين أي الإيجاب والقبول
 (قوله وللثمة) تعليل ثان له (قوله هذا) أي محل كونه يبيعه بنفسه للتدبير (قوله إن لم يتصرف
 القاضي به) أي لم يسأل عن القاضي عن الظاهر السالك تحت تدبير الغير وقوله لعدم الخ تعليل لعدم
 تبسركه وقوله علمه أي القاضي وقوله ولا بدنة أي موجوده تشهد بالحال وقوله أو مع أحدهما أي
 أو تبسركه مع العلم أو البدنة ولا يخفى ما في ذلك من الركاكة وعبارة دفع الجواد أو باع الظاهر
 بغير جنس حقه ولو بوجه مظهر به حيث لم يعلم القاضي الحال ولم يكن له بدنة تقتصر المدين
 بامتناعه وليس له تملكه فإن علم القاضي ببيع الأذنه وكذا لو كان له بدنة وعمله كإيجته بالقبض في
 الأول وقياسه له في حيث لا مشقة ومؤنة فوق العادة والاستقلال اهـ وهي ظاهرة (قوله لادته)
 أي الرفق للقاضي يحتاج إلى مؤنة ومشقة (قوله والاه) أي بأن تبسركه القاضي أو وحدته بنفسه مع
 وجود المشقة أو مع وجود المؤنة وقوله اشترط أنه أي أن القاضي في البيع وجهه شرحه في الروض
 فإن أطلع عليه القاضي ببيع الأذنه قال البلقي ولعله فيما إذا لم تحصل مؤنة ومشقة فوق العادة
 والأفلا يعدان به نقل بالبيع كما يستقل بأخذ الجنس وغيره اهـ (قوله ولا يبيعه) أي غير جنس
 حقه وقوله لا ينقد البلد أي الغالب (قوله ثم إن كان جنس حقه تملكه) واعلم أن هذا من المتن في
 غالب النسخ فبقية قضاء يكون اسم كان يعود على المأخوذ ولكن السارح تصرف فيه وجهه عائدا على
 نقد البلد ويوجد في بعض نسخ الخط أنه من السارح وعليه فعود الضمير على نقد البلد بظاهر (قوله
 تملكه) يأتي فيه ما تقدم (قوله ولا يشتري) أي وإن لم يكن نقد البلد من جنس حقه اشتري به
 جنس حقه قال في الحققة لا بصفة أرفع اهـ (قوله وملكه) أي ما اشتراه بنقد البلد الذي ليس من
 جنس حقه وظاهره أنه يملكه بمجرد الشراء وهو كذلك كإفي الحققة (قوله ولو كان المدين الخ)
 لشرطه جوازا فله يأخذ الأقرضه صته (قوله أو ميتا) أي أو كان المدين ميتا وقوله وعليه دين أي
 وعلى الميت دين آخر لشخص آخر (قوله لم يأخذ) أي الظاهر بحقه وقوله لا قدر حصته بالمضاربة
 أي قدر ما يخصه من أموال المهور وعليه أو الميت بعد المقاصة وتقسيمها على أرباب الدين (قوله
 إن عليها) أي قدر حصته وإن الضعير لا كسبه الثاني من المضاعف إليه (قوله ولا احتياط) أي

وان لم يعلم قدر حصته احتما قال ع ش أي فباخذ ما تبين ان اخذه لا يزدي على ما يخصه اه (قوله
وله) أي الشخص الدائن وقوله الاخذ أي نظرا وقوله من مال غريم غريمه أي كان يكون زدي على
عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فلز يدان ياخذ من بكر ما له على عمرو ويلزمه حينئذ ان يعلم الغريم
ياخذه حتى لا ياخذ ثانيا وان اخذ كان هو التام ولا يلزمه اعلام غريم الغريم اذ لا فائدة فيه ومن ثم
نوخش أن الغريم ياخذ منه ظلالا من فيما نظره اعلانه (قوله ان ينظر أي الدائن الذي هو زدي
المثال وقوله بمال الغريم أي غريم الدائن وهو بكر في المثال فان نظره لم يجز له الاخذ من مال غريم
الغريم (قوله ويجد غريم الغريم) يعني وكان غريم الغريم الذي هو بكر جاحد الغريم الذي هو عمرو
فلو كان مقر الغريم من الاداء لم يجز ليدان ياخذ منه شيئا (قوله اجاز له) أي الاخذ بنفسه فلو
وكل بذلك احتجنا لم يجز ان فعل ضمن للبائنة قال في القصة ولو قيل بجواز الاستعانة به لما عزم من نحو
الكسر بالكلية لم يسعد اه (قوله كسر باب أو قفل ونقب جدار) أي بشرط أن لا يكون
ما ذكر مرهونا أو مؤجرا أو للمهور عليه هـ فليس وقوله للدين متعلق بمحذوف صفة لكل من باب
وقفل وجدار و بشرط ما فيه أن لا يكون صبيبا ومجنونا أو غائبا لا يؤخذ من مالهم ان ترتب عليه
كسر أو نقب لم يذروهم خصوصا القايص وان لم يرتب على الاخذ كرازا وبهضم منع الاخذ
من مالهم مطلقا وعبارة التامية ويمتنع نحو النقب في غير متدد لنحو صفر قال الاذري وفي غائب
معذور وان جاز الاخذ اه (قوله ان تعين) أي المذکور من الكسر والنقب فان تعين ذلك
لم يجز فلو فصل ضمن (قوله وان كان معه بينة) أي يجوز له الكسر والنقب وان كان بينة معه
تشهد بالحق الذي له قال في القصة وان كان الذي له تافه القصة واختصاصا كما بينه الاذري اه (قوله
فلا يضمنه) مفرع على جواز الكسر والنقب وضمره يعود على المذکور من الساب والقفل والجدار
(قوله كالمائل) أي فانه لو تعذر دفعه الا بتألف ماله حاز ولا يضمن وعسارة القصة ولا يضمن
ما فوقه تختلف مال صائل تعذر دفعه الا بتألف اه (قوله وان خاف فتنة الخ) محتر زفوله لا خوف
فتنة وقوله أي مفسدة تفسر لقوله فتنة (قوله تقضي الى محرم) أي تؤدي تلك المفسدة الى ارتكاب
حرام وقوله كآخذه له أي المال اخذ الدائن لو اطاع عليه وهو مثال للمفسدة التي تقضي الى محرم اذا اخذ
مال الدائن حرام (قوله وجب الرفع) جواب ان (قوله أو توفعه) أي كاتبه ومحكم وكذا شوكة (قوله
لتسكنه) أي الدائن وهو تعليل لوجوب الرفع للقاضي وقوله من التخلص به أي من خلاص حقه من
الدين بالقاضي (قوله ولو كان الدين على غير متمنع) أي على قرعير متمنع من الاداء وهذا مفهوم
قوله بما طل الخ (قوله طاله) أي طالب الدائن مد منه غير المتمنع (قوله ولا يجل أخذه شئ) أي من
مال غير المتمنع من غير مطالبة وقوله به يضمنه بالفعل ويصح بالصدر (قوله لان له) أي للدين غير
المتمنع وقوله الدفع من أي ماله شاء أي بخلاف ما لو استقل بالآخذ فلا يبايأ بخشيا لا يسمح نفس
الدين به (قوله فان اخذ) أي الدائن شيئا من مال غير المتمنع من ادائه (قوله لزومه) أي الدائن
الاخذ وقوله رده أي لالدين (قوله وضمنه) أي ضمان الغصوب ان تلف (قوله ما لم يوجد الخ)
قيد للزوم الرد والضمان وقوله شرط التقاص وهو ان يكون الذي أخذه مثل الذي له عند الدين
حسنا وقد راد وصفة قال في المصباح فاصصته مقاصصا من باب قاتل اذا كان لك عليه دين
مثل ماله عليك فعملت الدين في مقابلة الدين اه (قوله فرغ) الأولى فرغان لانه ذكرهما الأولى
قوله له استيفاء الخ والثاني قوله له جدد الخ (قوله له) أي للدائن المعلوم من السياق وقوله استيفاء
الحاصل صورة المسئلة ان لمعرو مثلا متي ر يال على بكر واحدتي المتابن عليها بينته والاخرى
ليس عليها ذلك فادى بكر المائة التي علم البينة من غير اطلاعه على الاداء وانكر المائة التي بلا
بينته لعمرو وان يدعى عليه بالمائة الأولى بدل الثانية ويقم البينة على ذلك وان كان قد اداهما في

وله الاخذ من مال
غريم غريمه ان لم
ينظر بمال الغريم
ويجوز غريم الغريم
أو ما طسلا واذ احاز له
الاخذ نظرا اجاز له
كسر باب أو قفل
ونقب جدار للدين
ان تعين طريقا
لوصول الى الاخذ
وان كان معه بينة
فلا يضمنه كالمائل
وان خاف فتنة أي
مفسدة تقضي الى
محرم كآخذ ماله
لو اطاع عليه وحب
الرفع الى القاضي
أو نحوه لتسكنه من
التخلص به ولو كان
الدين على غير متمنع
من الاداء طاله
ليؤدي ما عليه فلا
يجل أخذه شئ له لان
له الدفع من أي ماله
شاه فان أخذه شيئا
لزمه رد وصحته ان
تلف ما لم يوجد شرط
التقاص (فرغ) هـ
له استيفاء دين له على

الواقع للضرورة (قوله واحدله) أى واحد ذلك الاستواء ذلك الدين (قوله بشهود) متعلق باستيفاء وقوله دين آخر له أى الدائن وقوله عليه أى على المدين الواحد وقوله قضى من ضمير علمهم أى قضى ذلك الدين الا آخر من غير علم الشهود به (قوله وله جحد من جحد) يعنى انا كان نزل بعبادة ريبال على عمر وولعمر وعلى زيد كذلك وليس علم ما بينة فأنكر عمر والدين الذى عليه زيد فصور زيدا حينئذ ان يجده ايضا (قوله مثل ماله) أى الواحد وقوله عليه أى على الدائن الاول (قوله فحصل التقاض) أى فكل منهم ما يجعل الدين الذى في ذمته في مقابلة الدين الذى في ذمة الآخر (قوله فان كان له) أى لمن يسوع له الحمد وقوله دون مالا آخر عليه بان تكون له تسون يالا والواحد عنده ما فخر يال مثلا وقوله جحد جواب ان وقوله من حقه أى حق الواحد وقوله بقدره أى بقدر حق نفسه وهو في المثال المذكور تسون يالا (قوله وشرط للدعوى الخ) اعلم انه بشرط لجهة كل دعوى سواء كانت تدعى أم بغيره كعه مسوس فقولان مال ستة شرط الاول أن تكون منفصلة بان يفصل المدعى ما يدعيه ونقصه يختلف باختلاف المدعى به ففي دعوى الدم يكون التفصيل بذلك كقولك عمدا أو خطأ أو شبهة عمدا فإدا أوشركته وفي دعوى نقد يكون بذلك كرجسه ونوعه وقدره وفي دعوى عين تنضب بالصفات كحيوان وجوب يكون بوصفها بصفات السلم وفي دعوى عقار يكون بذلك كرجهته وبلد وسنة وحدود وأربعه وفي دعوى الشكاح على حرة يكون بذلك كرجهته وطلوعه ورضاها ان كانت غيرة بمرو على أمة يكون بمأذ كرجهته عليه ذ كرجهته الفنت وقدمه من شرط الثاني أن تكون ملزمة للمدعى عليه فلا تسع دعوى هبة شئ أو بيعه أو الاقرار به حتى يقول وقبضته باذن الواهب ويلزم البائع أو المقر التسليم الى ذلك لا احتيال أن يقول الواهب كذلك لم تقبضها بأذنى فلا يلزمه شئ ولا احتيال أن يكون للبائع حق الحبس أو يكون المقر به ليس في يد المقر فلا يلزمه التسليم اليه الشرط الثالث أن عين المدعى عليه فلو قال قتله أحده ولاء لم تسع دعواه لا هام للمدعى عليه الشرط الرابع أن لا تناقضها دعوى أخرى فلو ادعى على واحد انفراده بالقتل ثم ادعى على آخر كقتله أو انفراده لم تسع دعواه الثانية لان الاولى تكذبها ولا يمكن من العود الى الاولى لان الثانية تكذب الشرط الخامس أن يكون كل من المدعى والمدعى عليه مكلفا ومثله السكران الشرط السادس أن يكون كل منهما ملزما للاحكام وقد تظلم بعضهم هذه الشروط بقلوبه لكل دعوى شروط ستة جمعت * تفصيلها مع الزام وتعيين

آخر واحدله بشهود
دين آخر له عليه
قضى من غير علمهم
وله جحد من جحد انا
كان له على الواحد
مثل ماله عليه أو أكثر
فحصل التقاض
للضرورة وقوله ان كان له
دون مالا آخر عليه
جحد من حقه بقدره
(وشرط للدعوى)
أى لصحتها حتى تسع
وتجوز الى جواب
(بتنقد) خالص أو
مغشوش (أو دين)
مثلي أو متقوم (ذ كرجه)
جنس من ذهب
أو فضة (ونوع)
وجهة وتكسر ان
اختلف بهما غرض
(وقدر)

أن لا تناقضها دعوى تغايرها * تكلف كل ونفي الحرب للدين
وكلاهما تؤخذ من كلامه ما عدا التعيين بعضها صراحا وبعضها ضمنا (قوله حتى تسع) أى تلك
الدعوى أى يجمعها التقاضى وقوله وتجوز الى جواب أى تجوز الخصم الى أن يجيب صاحب الدعوى
(قوله بتنقد) متعلق بالدعوى وقوله خالص أو مغشوش تعميم في النقد (قوله أو دين) معطوف
على نقد أى وشرط للدعوى بدين (قوله مثلي) أى ذلك الدين كأردب مسلم فيه أو مقرض
وقوله أو متقوم هو بغير الواو معطوف على مثلي وذلك كبدم مسلم فيه أو مقرض (قوله ذكر
جنس) ناظم فاعل شرط والمرداد بالجنس هنا ما كثر أفرادها واختلفت صفاتها لا الجنس النطقى
كأهو ظاهر قال في فتح المواد وقد نفى النوع عنه (قوله من ذهب أو فضة) بيان للجنس
(قوله ونوع) معطوف على جنس أى وشرط ذكر نوع كاشفي أو ظاهري وكريال يجيدى أو
فرانساوى كنفير نساوى أو مجيدى وهكذا (قوله وجهه وتكسر) معطوف أيضا على جنس
أى وشرط ذكر وجهه وتكسر وقوله ان اختلف بهما أى بالجهة والتكسر غرض وعادة الر وض
وشرحه وكذا بيان وجهه وتكسر نقدان أثر في قيمته بان اختلفت قيمتهما اما ان اختلفت قيمة النقد
بالجهة والتكسر فلا يحتاج الى بيانها اه بخلاف (قوله وقدر) معطوف على جنس أيضا

معطوف على الدعوى بنقد أى بشرط فى الدعوى بعقار وقوله ذكر جهة نائب فاعل شرط مقدرا
قبل قوله وفى الدعوى بعقار والجهة كالحجاز والشام وقوله وعمله أى وذ كرملة وهى بنتعتين
وتشديد اللام المفتوحة المعبر عنها بالحارة وقوله وحده وذ أى وذ كرملة وهى بنتعتين
والغرب والشام واليمن وبقي عليه ذكر البلد والسكة أى الزقاق وأنه فى ممتد داخل السكة أو بستره
وعبارة الرض وشرحه بين دفعوى العقار الناحية والبلدة والجهة والسكة والحدود الأربعة
وأنه فى ممتد داخل السكة أو بستره أو صدرها ذكره المقتضى ولا حاجة لذكر القيمة اه (قوله فلا
يكفى ذكر ثلاثة منها) أى من الحدود وقوله أذا لم يعلم أى العقار وهو قيد عدم الاكتفاء بذلك
(قوله فإن علم بإحدى منها) أى من الحدود الأربعة وقوله كفى أى ذكر ذلك الواحد (قوله بل
لو أغنت شهرته) أى العقار كأن وضع له اسم لا يشاركه فيه غيره كدائرة الندوة بمكة وقوله عن تحديده
أى بالحدود الأربعة وقوله لم يجب أى التحديد (قوله وفى الدعوى بشكاح) معطوف أيضا على
للدعوى بنقد أى وبشرط فى الدعوى بشكاح وقوله على امرأته متعلق بالدعوى وهى ليست بقيد بل
مثلهما الرجل فلا بد اعتدوا جميعا وجرى ذكر ما يأتى من العتق وشروط النكاح فانكر خلفت
اليمين المردودة فبقتز وجبها ووجبت مؤنتها وحل لها صبتها لان انكار النكاح ليس بطلاق
قوله الماوردى وحل أصابتها يكون ظاهرا لا باطنا صدق فى الانكار (قوله ذكر محنته) أى
النكاح وهو نائب فاعل شرط المقدرا أيضا وقوله وشروطه أى النكاح وذلك بان يقول نكحتها
نكاحا صحها بولي وشاهد روى فصحبها بالعدالة بوصف المرأة بالرضا ان كانت غير مجبرة قال فى شرح
الروض ولا يشترط تعيين الولي والشاهدین ولا التعرض لعدم الموانع لان الأصل عدمها ولكن نكحتها
اه وانما شرط الجمع بين ذكر الصفة وذكر الشروط مع كل واحد منهما يستلزم الاحتياط
فى النكاح (قوله من نحو دلى الخ) بيان للشرط ودخل تحت نحو السيد الذى يلى نكاح الأمة
وقوله عدول صفة لكل من روى وشاهدین (قوله ورضاها) معطوف على نحو دلى من عطف
الخاص على العام ولو قال كرضاها تمثيل لقومها ذكر لكان أولى وقوله ان شرط أى الرضا وقوله
بان كانت غير مجبرة تصرر بشرط الرضا قال فى القصة أما اذا لم يشترط رضاها كجبره فلا يشترط بل
لمزوجهما أب أو جد أو أهلها بان ادعى عليها اه وقوله بل لزوجهما الخ أى بل يتعرض له أو
لساكنه بان يقول نكحتهم من أبها أو جد لها أو هي عالة به (قوله فلا يكفى فيه) أى فى دعوى
النكاح وذكر الضمير مع أن المرجع مؤنث لا كسائه التذكير من المضاف اليه وقوله الاطلاق
أى بان لم يتعرض للشرط وقيل يكفى ذلك ويكون التعرض لذلك مستقصا كما اكتفى به فى دعوى
استحقاق المال فإنه لا يشترط فيه ذكر السبب بخلاف ولأنه ينصرف إلى النكاح الشرعى وهو
ما وجدت فيه الشروط اه نهاية (تنبيه) يستثنى من عدم الاكتفاء بالاطلاق على المقتضى
أن كسبه الكفار يكتفى فى الدعوى بها ان يقول هدمو جتي وان ادعى استمرار نكاحها بعد الاسلام
ذكر ما يقتضى تقريره فإداه الغنى (قوله فان كانت لزوجة أمه موجب) أى زيادة على ما روى وقوله
ذكر القهر الخ أى ذكر ما يسهل به نكاح الأمة من الشروط التى ذكرها وذلك بان يقول نكحتها
نكاحا صحها بولي وشاهدین وفى عاجز من مهر حو خائف العنت وليس تحت زوجة مرة (قوله
وفى الدعوى بعقد مالى) معطوف على الدعوى بنقد أيضا وبشرط فى الدعوى بعقد مالى أى
تعلق بالمال وقوله كسب وهبة تمثيل له وقوله ذكر محنته أى العتق وهو نائب فاعل شرط المقدرا
كأن يذيله (قوله ولا يحتاج إلى تفصيل) أى ولا يحتاج العقل للمالى أى الدعوى به إلى تفصيل
بذكر شروطه بل يكفى فيه الاطلاق وقيل يشترط فيه ذلك كان يقول بعته أيا يدعى محمدا بن
معلوم ونحن جائز أن التصرف وتفرقا عن تراض (قوله كفى النكاح) تمثيل لئلا يفتى بأنه يحتاج فيه

فلا يكفى ذكر ثلاثة
منها فالعلم علم
باربعة فان علم بواحد
منها كفى بل لو أغنت
شهرته عن تحديده
يجب (د) فى الدعوى
(شكاح) على امرأة
ذكر محنته وشروطه
من نحو (دلى)
وشاهدین عدول
ورضاها ان شرط
بان كانت غير مجبرة
فلا يكفى فيه الاطلاق
فان كانت لزوجة
أمه موجب ذكر
القهر عن ماهرة
وخوف العنت وأنه
ليس تحتة مرة (د)
فى الدعوى (بعقد
مالى) كسب وهبة
ذكر (محنته) ولا
يحتاج إلى تفصيل كما
فى النكاح لانه أحوط

الى التفصيل كما هو قوله لانه اى النكاح وهو علة لكون النكاح يحتاج فيه الى التفصيل وقوله
أحوط حكمائه أى من العقد المالى وكان المناسب العلة أن يقول لانه دون النكاح فى الاحتياط
(قوله وتلقوا الدعوى بتناقض) أى بوجود تناقض أى مناقض لها وذلك كان يدعى شخص على
انسان انه قتل مورثه وحده ثم يدعى ثانياً ويقول قتله آخر وحده أو مع الاول فلا تسمع الثانية
لناقضتها الاولى ولا يمكن الرجوع الى الاولى لناقضتها الثانية وعمل الغاء ما ذكر اذ لم يحصل اقرار
من المدعى عليه حينئذ فلو أخذ المدعى عليه مقرر صدقه المدعى فى اقراره بمضمون الاولى والثانية
لان الحق لا يندوهما وغلط للمدعى فى الاثرى بمحمل (قوله فلا يطلب الخ) تفريع على الغاها
(قوله كشهادة) أى كالغاء شهادة خالف الدعوى فالحال كافى للتنبؤ (قوله كان ادعى الخ) تمثيل
للغاء الشهادة ولم يخل لالغاء الدعوى وقد علمه وقوله بسبب أى كأثر مثلاً (قوله فذكر الشاهد
سبباً آخر) أى لهبة (قوله فلا تسمع) أى الشهادة (قوله فلما قاتلها) أى الشهادة وقوله ادعى
مفعول المصدر أو منصوب باسقاط الخافض (قوله وقضته) أى التعليل وقوله انه أى الشاهد
وقوله لو أجادها أى الشهادة وقوله قبلت أى الشهادة قال فى الثقة وبنى تقييده بشهور بالبدانة
اعتيد فهو سبق لسان أو نسيان اهـ (قوله وبه صرح الخ) أى بقبول الشهادة المعادة صرح الشيخ
اسماعيل الحضرى (قوله ولا تبطل الدعوى بقوله) أى المدعى وقوله شهدت فسقة الخ الجملة مقول
القول ونخرج الدعوى بنفس البينة فبطل بقوله المذكور ولا تقبل قال فى الروض وترجعه ومن
كذب شهوده مسقط ببنته لتكذيبه لها لا دعواه لا احتمال كونه محققاً بها والشهود مبطلين
لشهادتهم بما لا يعلمون وفى مثله قال الله تعالى والله يعلم انتم لسوا هؤلاء المنافقين لكان يكون
اهـ (قوله فله اقامة الخ) مفرع على عدم بطلان الدعوى أى واذا لم تبطل الدعوى فله اقامة بينة
أخرى أى غير بينته الاولى أمأهى فلا تقبل ثانياً ما لم تحصل توبة وتضى مدة الاستبراء والاقبلت كما
فى العبرى يقلل من سم ونص عبارته وقلولاً شهدت فسقة أو عصى ثم جاءه بعد فان مضت مدة
استبراء أو عتقت قلت شهادتهم والأفلا اهـ (قوله والخلف) هكذا فى الثقة واظهر المراد به فان
كان المراد ان له اقامة البينة مع الخلف فالتطلى لا يوجب خلع وان كان المراد ان له اقامة البينة قوله
الخلف يعنى انه مخير بينهما فلا يرجع اذا قبل منه خلع فقط وان كان المراد به خلع التطول بان
قال القاضى الخصم بعد جرح المدعى عن الاتيان بالبينة اخلف فافى الخصم ذلك صرح ولكنه بعد من
كلامه فتأمل (قوله ومن قامت عليه بينة) أى شهدت عليه بينة (قوله بحق) أى بشئ
حق عنده والجار والمهر ومعلق بقامت (قوله ليس له) أى لمن قامت عليه البينة وقوله بتحليف
المدعى أى على من قامت عليه البينة بحق وقوله على استحقاق ما ادعاه معلق بتحليف وقوله بحق هو
ضد الباطل وهو معلق باستحقاق أى ليس لمن قامت عليه البينة أن يحلف المدعى بان المدعى به
عليه سبحة حتى (قوله لانه) أى التحليف وهو علة لقوله ليس له الخ وقوله تكليف حجة هى اليمين
وهى حجة فى الجملة وقوله بعد حجة هى البينة (قوله فهو الخ) أى تحليف المدعى مع اقامة البينة
كالظن فى الشهود أى القدر فهم وهو مجتمع فكذلك التحليف بعد اقامة البينة مجتمع وهذا تعليل
ثان لقوله ليس له عبارة النهاية لانه كالظن فى الشهود والظاهر قوله تعالى فاستشهدوا شاهدين
اهـ (قوله نعم له تحليف الخ) استثنائه من امتناع التحليف مع اقامة البينة فكانه قال يمنع التحليف
مع اقامة البينة الا ان ادعى المدين انه معسر وأقام بينة على اعساره فللادان تحليفه بأنه ليس عنده
مال لا احتمال أن يكون له مال باطنا (قوله بأعساره) تنازع كل من تحليف والبينة (قوله لجواز
الخ) علة لكون الدائن أن يحلف المدين وقوله مال باطنا أى لم تطمع عليه البينة (قوله ولو ادعى
الخ) هذا استثناء أيضاً من امتناع التحليف مع اقامة البينة فكانه قال يمنع التحليف مع اقامة

حكمائه (وتلقوا)
الدعوى (بتناقض)
فلا يطلب من المدعى
عليه جوابها كشهادة
خالف الدعوى كان
ادعى ملكاً بسبب
فذكر الشاهد سبباً
آخر فلا تسمع فلما قاتلها
الدعوى وقضته أنه
لو أعادها على وفق
الدعوى قبلت وبه
صرح الحضرى
واقضاه كلام غيره
ولا تبطل الدعوى
بقوله شهدت
فسقة أو مبطلون فله
اقامة بينة أخرى
والخلف (ومن قامت
عليه بينة) بحق
ليس له (تحليف
المدعى) على
استحقاق ما ادعاه
بحق لانه تكليف
حجة بعد حجة فهو
كالظن فى الشهود
نعم له تحليف المدين
مع البينة بأعساره
لجواز أن له مال باطنا
ولو ادعى

البينة الا ان ادعى الخصم بعد اقامة البينة عليه انه ادعى الدائن حقه أو ان الدائن ارأه منه أو غير ذلك
 فله أن يحلفه على نفي ما ادعاه (قوله خصمه) أي خصم الدائن وهو المدين (قوله مستطاه) أي
 الحق (قوله كذاه الخ) تمثيل للسط وقوله له أي الحق وكذا خصمه منه بعد وفي النفي مانعه يستثنى
 من اطلاق المصنف الادعاء والاقوال الاجبر على الخ قد جعلت ثبته قبل قوله ولا يلزمه بينة ولا يبين قاله
 الدبيلي اه (قوله أو شرأته) بالجر عطف على أداته أي أو كثرأته أي الحق منه أي من المدي وذلك
 بان يدعى عليه بعد مثلاً في ذمتهم يقيم البينة على ذلك فيقول الخصم قد اشترت منه منك (قوله
 فيحلف) يصح قراءته بالبناء للجهول فيكون بضم الياء وفتح الحاء وتشديد اللام المفتوحة وضمة
 يعود على الدائن المدي عليه بالاداء ونحوه يصح قراءته بالبناء للعلوم فيكون بفتح الياء وسكون
 الحاء وكسر اللام والمناسب الأول وقوله على نفي ما ادعاه الخصم أي بان يقول وانما ناديت منه الحق
 ولا أراه أيامه ولا بعت عليه (قوله لا احتمال ما يدعيه) تعليل لكونه يحلف وعمل تخفيفه على نفي
 ذلك ان ادعى الخصم ذلك قبل قيام البينة والحكم أو بينهما ومضي زمن أمكانه والا فلا يلتزم دعواه
 كذا في شرح المنهاج (قوله وكذا لو ادعى الخ) أي كذا لا يحلف على نفي ما ادعاه لو ادعى الخ وهو
 مستثنى عما مر أيضاً وقوله علمه مفعول ادعى وضيمه يعود على من ادعى عليه بحق دائناً أو غيره وقوله
 ينسق شاهده أي الذي أقامه شاهده على حقه وهو مفر دمضاف فيعمل الشاهدين وقوله أو كذبه
 أي أو علمه بكذبه فهو بالجر معلق على ينسق وعبارة لروض وشرحه وان ادعى عليه ينسق الشهود
 أو كذبهم فله تخفيفه أنه لا يعلم ذلك لأنه لو أقر به لمفعوه كذا ان ادعى عليه بكل ما أقر به لمفعوه كان
 ادعى أقراره بكذا أي بالمدعى به الخ اه (قوله ولا يتوجه حلف على شاهد أو قاض الخ) عبارة
 لروض وشرحه ولا يجوز تخفيف القاضي ولا الشهود وان كان يتنفع الخصم بذلك بهما انفسهما
 من ان منصهما بأي التخلف اه (قوله ادعى) أي الخصم وقوله كذبه أي الشاهد في شهادته أو
 القاضي في حكمه وعبارة من التماح ولا يحلف قاض على تركه التلم في حكمه ولا شاهده تلم بكذب اه
 (قوله لانه) أي توجه الحلف علىهما وهو علمه لقره ولا يتوجه وقوله يؤدي الى الفساد أي وهو
 ضياع حقوق الناس وذلك لان التخلف كالطعن في الشهادة فلو أدى الى الفساد هناك أحد مرضي
 الطعن في شهادته أو في حكمه فاذن الشاهد والقاضي أنه يحلف امتنع الأول من الشهادة والثاني
 من الحكم فيؤدي ذلك الى ضياع حقوق الناس وهذا فساد عام هذا ما ظهر في معنى الفساد العام
 (قوله ولو نكل) أي مقيم البينة من الحلف وهو مرتبط بالصور الثلاث أعني قوله لم تخلف الخ
 وقوله ولو ادعى خصمه الخ وقوله وكذا لو ادعى الخ ومقيم البينة في الصورة الاولى المدين المسرف وفي
 الصورتين الباقيتين المدي بحق دائن كان أو غيره (قوله حلف للمدعى عليه) أي الجين المردودة
 وللمدعى عليه في الصورة الاولى الدائن وذلك لان المدين يدعى بانه معسر فطلب الدائن منه الجين
 ونكل منها فحلف الدائن حيث نكل الجين المردودة ولا تتعينة الأصار وفي الصورتين الباقيتين من
 عليه الحق وقوله وطلبت الشهادة أي بالأصار في الصورة الاولى وبشوب الحق في ذمة المدين في
 الصورتين الباقيتين (قوله واذ اطلب الامهال) أي من القاضي (قوله من قامت عليه البينة)
 من اسم موصول فاعل طلب المحلة بعده صلة الموصول (قوله أمهال القاضي) أي أمهل من
 طلب منه الامهال (قوله لكن يكفيل) أي لكن يجهله بشرط أن يأتي بكفيل عليه بحضوره اذ هرب
 (قوله والا) أي وان لم يأت بكفيل وقوله فيالتبرع عليه أي فيجهله مع التبرع عليه أي المحالفة عليه
 من مرفق للقاضي (قوله ان خيف هربه) راجع لاصل الاستدراك في الرشد (قوله ثلاثة)
 مفعول فيه لامهل أو نأمن المفعول للطلق أي امهال ثلاثة أيام (قوله لياقي) أي من طلب
 الامهال وهو علمه طلبه اياد أي طلب الامهال لاجل أن يأتي الخ وقوله بدافع أي بينة دافع فهو على

خصمه مستطاه كاداه
 له أو ارأه منه أو شرأته
 منه فيحلف على
 نفي ما ادعاه الخصم
 لاحتمال ما يدعيه
 وكذا لو ادعى خصمه
 عليه علمه ينسق
 شاهده أو كذبه ولا
 يتوجه حلف على
 شاهد أو قاض ادعى
 كذبه قطعاً لانه يؤدي
 الى الفساد عام ولو نكل
 عن هذه الجين
 حلف للمدعى عليه
 وطلبت الشهادة
 (و) اذا طلب الامهال
 من قامت عليه
 البينة (امهال)
 القاضي وجوبا
 لكن بكفيل والا
 فيالتبرع عليه ان
 خيف هربه (ثلاثة)
 من الأيام (لياقي)
 بدافع من نحو أداه

حذف مضاف اذا تاتي به اليه البينة لا الدافع الذي بينه بقوله من نحو اداء او ابراء او بحسب استفسار الدافع
ان لم يفسره وكان جاهلا لا يقدح فيهم ليس بدافع فاختلاف ما اذا كان عاديا (قوله ويمكن من
سفره) أي ان احتياج في اثباته اليه موقوف له بغيره أي الدافع أي بينه كما علمت (قوله ان ترد المدة من
أي مدة السفر وهو قيد لتسكينه من السفر وقوله على الثلاث أي التي هي مدة الامهال فان كانت
ترديد عليها لا يمكن منه وفي الصبري فرع لو قال لي بينة في المكان الفلاني والامر يزيد على الثلاثة
فغفوم كلامهم عدم الامهال فلو قضى عليه ثم حضر هابعد الثلاثة وقبلها سمعت غيره شوري
اه (قوله انها) أي الثلاث لا بعلم الضرر فيها وهو تعليل لكونه يعمل ثلاثة من الايام قال في القصة
ولو حضر بعد الثلاث فهو الدافع او شاهد او احد الامهال ثلاثا أخرى فتعديله او التكميل كما
صرح به الماوردي لكن ضعفه البقيني ولو عين جهة ولم يأت بينتها ثم ادعى أخرى عند انقضاء مدة
المهلة واستعمل لها لم يعمل أو اثباتها لم يعمل بقيتها اه وقوله ولو عين جهة أي للشيخ كاداء او ابراء
(قوله ولو ادعى) أي خفض وقوله رفق مقول ادعى (قوله بمجهول النسب) خرج به ما اظهره
فلا تسمع دعوى الرق عليه أصلا (قوله فقال) أي البالغ العاقل المدعي عليه بالرق (قوله انار
أصالة) أي (٧) لا يضرب على الرق أصلا وفي سم وقدر السؤال عما لو كانت أمه رقيقة وقال
انار الأصل فهل قبل قوله بيمينه أيضا لا احتمال لرية الأصل مع ذلك فهو وطشبة بقضى الحرية
أو لا بد من بينة لان الولد يسمع أمه في الرق فالأصل في ولد الرقة أنه هو الرق فيه نظر ولعل في الواحه
الثاني وبه أتى ممر مشكروا وبؤده تعليلهم بموافقة الأصل وهو الحرية أيضا يقال في ولد الرقة
ان الأصل فيه الحرية اه (قوله ولم يكن) أي المدعي عليه بالرق وقوله قد أقبله أي لم يدعي الرق
أي أولئك وعبارت شرح الروض ولم يسبق منه اقرار برق اه وهي أولى وقوله قبل أي قبل قوله انار
أصالة وخرج به ما لو أقر بالرق قبل ثم ادعى حرية الأصل فلا تسمع دعواه بها كما صرح به في القصة قبل
باب الجعالة وفي شرح الروض ونحوه ما لو قال أنا مدعي فلان فالمدعي السيد لا اعتراف المدعي بالرق وأنه
ال مدعي عليه البدو والبطيلة للسيد فلا تنقل بدعاه اه وقوله وهو رشده بالجملة حالية أي لم يكن
قد أقر به في حال كونه رشدا وفي التقييد به خلاف ذلك قال في القصة وهو رشيد على ما رقبيل
الجعالة ونص عبارته هناك وان أقر به أي الرق وهو المكلف وعن ابن عبد السلام ما يقتضي اعتبار
رشده أيضا وظاهر كلامهم خلافه اه وكتب سم قوله اعتبار رشده قد يؤيده انه اقرار بمال وشرطه
الرشد اقامه الآن بمنع ان الاقرار بالرق ليس من الاقرار بالمال وان ترتب عليه المال اه (قوله
حالف) أي مدعي الحرية (قوله فيصدق بيمينه) أي ان لم يأت مدعي الرق بيمينته والا قدمت (قوله
وان استقدمه) أي استقدم مدعي الرق مدعي الحرية وهو غايب تصديق الثاني بيمينه (قوله قبل
احكامه) أي انك لا مدعي الحرية الرق وهو لا مفهوم له كما هو ظاهر (قوله أو تداولته الايدي)
معطوف على الغاية فهو غاية أيضا أي وتداولته الايدي أي استعملته الايدي ما صار ينتقل
من يد إلى يد أخرى على سبيل الاستقدام أو الاجارة أو البيع (قوله لموافقة الأصل) تعليل لقوله
فصدق بيمينته وعبارت شرح الروض صدق بيمينته وان تداولته الايدي وسبق من مدعي رفق قرينة
تدل على الرق ظاهرا كاستخدام وحارة قبل بلوغه لان المدعي والتصرف انما يدلان على الملك فها هو
مال في نفسه وهذا بخلافه لان الأصل الحرية اه (قوله وهو) أي الأصل الحرية (قوله ومن ثم)
أي ومن أجل ان الأصل الحرية وقوله قدمت بيمينته الرق أي البينة المثبتة للرق وقوله على بينة الحرية
أي البينة المثبتة للحرية (قوله لان الأولى باع) حجة لعل مع علمه أي وانما قدمت بيمينته الرق لكون
الأصل الحرية لان مع بينة الرق زيادة تعلم أي على بينة الحرية بقرينة ذلك أن بينة الحرية انما علمت
بالأصل فقط وهو الحرية وبينته الرق علمت به وبطرق الرق عليها فعملها يزيد على علم الأولى بذلك وقوله

أو ابراء وملن من
سفره بغيره وان لم
تردد المدة على الثلاث
لانها لا بعلم الضرر
فيها (ولو ادعى رفق
بالنكاح عاقل مجهول
النسب فقال انار
أصالة) ولم يكن قد أقبله
بالمالك قبل وهو رشيد
(حلف) فيصدق
بيمينته وان استقدمه
قبل انكساره وبصرى
عليه البيع مرارا أو
تداولته الايدي
لموافقة الأصل
وهو الحرية ومن ثم
قدمت بينة الرق
على بينة الحرية لان
الأولى معها زيادة علم
بنقلها عن الأصل

(٧) قوله لا يضرب
على الخ كذا بابا له
وهو تحريف من
الناسخ ولعله لم يضرب
الخ اه معصمه

وتخرج بقولي أصالة
 ما قال أعطني أو
 أعطني من باعني لك
 فلا يصدق إلا بيئته
 وإذا ثبت حريته
 الأصلية بقوله يرجع
 المشتري به على بائعه
 بفنه وان أقر له بالملك
 لاه بناءه على ظاهر
 اليد (أو) ادعى رفق
 (مسي) أو مجنون
 كبير (ليس في يده)
 وكذبه صاحب اليد
 (لم يصدق إلا بيئته)
 من بيئته أو علم فاض
 أو عين مريدة لأن
 الأصل عدم الملك فلو
 كان الصبي يبيده أو
 بيد غيره وسدقه
 صاحب اليد حلف
 لخطر شأن الحربه مالم
 يعرف لقطعه ولا أثر
 لأنكاره إذا بلغ لأن
 اليد هبة فإن عرف
 لقطه لم يصدق إلا
 بيئته (أو فرع) *
 لا تسع الدعوى
 بدين مؤجل أن لم
 يتعلق بها الزام
 ومطالبة في الحال
 ويسمع قول البائع
 المبيع وقف وكذا
 بيئته أن لم يصرح
 حال البيع بملكه
 ولا سمعت دعواه
 لتحليف المشتري
 أنه باعه وهو ملكه

شكلا عن الأصل الضمير يعود على البينة الباسمية متعلقة بزيادة أي وأما كان معها زيادة علم
 سببا انتقالها عن الأصل الذي هو الحار بمقوله هبة بالخلاف هو الرق الذي يطرأ على الباسية الحربية
 (قوله وتخرج بقولي أصالة) أي من قوله أنا راسلة (قوله ما قال) أي مدعى الحرب يقدى الرق
 وقوله أعطني الخ بمقول القول (قوله لا يصدق إلا بيئته) أي لا يصدق مدعى العلق إلا بيئته
 بقية عليه لأن الأصل عدمه (قوله وإذا ثبت حريته الأصلية) مثله ما لو ثبت حريته العارضية
 بالعلق بالبيئته فيرجع المشتري على بائعه (قوله بقوله) أي بقوله أنا راسلة أي مع الدين كما هو
 ظاهر (قوله يرجع الخ) جواب إذا (قوله وان أقر) أي المشتري له أي البائع بالملك وهو غاية
 الرجوع بالثمن (قوله لانه) أي المشتري المقر وهو حله لتقدير أي فلا يضر إقراره لانه الخ وقوله بناء
 أي الملك وقوله على ظاهر اليد أي على ظاهر كونه تحت يده ونصرفه فإن الذي يظهر من ذلك أنه ملكه
 (قوله أو ادعى) مدفوع على مدخول لوقفي مسطرة عليه أي ضاى ولو ادعى شخص رفق مسي أو
 مجنون وقوله كبير مسخرة لمجنون (قوله ليس) أي من ذكر من الصبي والمجنون وقوله في يده أي في
 قبضته ونصرفه والضامير يعود على مدعى الرق (قوله وكذبه) أي كذب المدعى صاحب اليد أي
 بأن قال أنه ليس برقق وهذا إذا كان في يد غيره ولو لا فقد يكون ليس في يد أحدهما وحكم واحد
 (قوله لم يصدق) أي مدعى الرق (قوله من بيئته) هو مع ما يدهيان للبيعة وقوله أو عين مريدة
 أي من صاحب اليد (قوله لأن الأصل عدم الملك) أي ولا يترك هذا الأصل إلا ببيئته (قوله فلو
 كان الصبي يبيده) أي مدعى الرق وقوله وسدقه صاحب اليد انظر في مقام الامتياز وهو محترز
 قوله وكذبه صاحب اليد (قوله حلف) أي مدعى الرق أي يحكم له به باليمين (قوله لخطر شأن الحربه)
 تعليل للحلف (قوله ما لم يعرف لقطه) أي يحلف ويصدق به مالم يعلم أن قط صاحب اليد فالتصير
 يعود على صاحب اليد ما طاسوله كان هو مدعى الرق أم لا والاضافة من اضافة المصدر لغاها
 ويصح أن يعود على المدعى عليه بالرق والاضافة من اضافة المصدر لفعوله بعد حذف الفاعل (قوله
 ولا أثر لأنكاره) أي للمدعى عليه بالرق إذا لم ينم أن في بيئته صدق بها (قوله فان عرف لقطه) محترز
 قوله ما لم يعرف لقطه (قوله لم يصدق) أي من ادعى الرق سواء كان هو المقتط أو من كان تحت يده
 كما هو وقوله إلا بيئته أي لأن اللقب محكوم عليه بالحرم بظواهر اقل لا يزال عنها الامتداد فو هو
 البيئته (قوله لا تسع الدعوى بدين مؤجل) قال في التمهيد إلا أن كان بعضه حالا وادعى بجميعه
 ليطالب به بأجل سمعتاه (قوله أن لم يتعلق بها) أي بدعوى الدين المؤجل وقوله الزام ومطالبة في الحال
 أي ومن شرط الدعوى كاتقدم أن تكون ملزمة للمدعى عليه بالمدعى به في الحال (قوله ويسمع قول
 البائع المبيع وقف الخ) أي إذا باع عن غير ادعى الوقفية وأن البيع باطل جمعت دعواه والمراد سماعها
 بالنسبة لتحليف الخصم أنه باعه وهي ملكه وفائدة ذلك أنه بما ينحل تحليف البائع بأنها ليست
 ملكا وانما هي وقف وبطل البيع وهذا إن لم يكن عنده بيئته والأعمال بها ولا تحليف كما هو ظاهر
 (قوله وكذا بيئته) لعل الباعث زائدة من النسخة أي وكذا تسع بيئته أضافا وجد تحقوله أن لم يصرح
 حال الخ فقد لقطه وكذا بيئته أي وكذا تسع أن لم يصرح البائع حال البيع بأنها ملكه بأن اقتصر
 على البيع ولم يذكر شيئا (قوله ولا سمعت الخ) أي وان لم يصرح بأن صرح حال البيع بأنها ملكه
 ثم ادعى الوقفية جمعت دعواه فقط أي ولم تسع بيئته ولو قال والالم تسع بيئته وجمعت دعواه الخ لكان
 أنسب وقوله لتحليف الخ هذا في جمعت دعواه أي جمعت دعواه لأجل تحليف الخصم أنه باعه والمبيع
 ملك له لا وقف فإن حلف استقر البيع على صحته وإلا وإن نكل حلف البائع وبطل البيع وثبتت
 لوقفية وما ذكرته من الحل المذكور هو مقتضى صنيعة كالتفدية وتؤيد عبارة الأناور نفسها
 ولو ادعى البائع أنه وقف قال الفاعل لا تسع بيئته والتقييد بما يشعر بجماع دعواه وتحليف خصمه

وقال العارفين تسع اذ لم يصرح بأنه ملكه بل اختصر على البيع له وقوله تسع أي المتعدي
في الرض وشرحه على أنه اذا لم يصرح بانها ملكه جمعت دعواي بيبته واذا صرح بذلك لم تسع
دعواه ولا يبيته وعبارتهما ولو ادعى البائع وقعه ولم يكن قال حين البيع هي ملكي جمعت دعواه
للتخليص ويبيته والا أي وان قال ذلك لم تسع دعواه ولا يبيته وتقييد جماع دعواه يكونه بقل ذلك
من زيادته اخذ من المشتري الاتية وتظاهر ان عمل عدم جماعها قهرا اذ لم يذكر تأويل ولا لو قال
البائع لشتري منه بثلثي أو لا املكها ولا أن قد ملكتها ولم يكن قال حين البيع هي ملكي جمعت
دعواه ويبيته فان لم يكن له يبيته حلف المشتري أنه باعه اياها وهي ملكه وان كان قال ذلك لم تسع
دعواه ولا يبيته اه وقوله اذ لم يذكر تأويل أي لقوله أولا هي ملكي ثم قوله ثانيا هي وقف فان
ذكر تأويل جمعت دعواي بيبته والتأويل مثل أن يبيعها فلانها ملكه لم يكونه ورنها ولم يعلم
أن مورثه أوقفها ثم تبين له بعد البيع أنه قد وقفها فتسع دعواه الوقفية ويبتها والله سبحانه
وتعالى أعلم

هـ (فصل) في جواب

الدعوى وما يتعلق

به (إذا أقر المدعي

عليه ثبت الحق) بلا

حكم (وان سكنت عن

الجواب أمر القاضي

به) وان لم يسأل

المدعي فان سكنت

فحكمك (فترض

عليه العين) فان

سكنت أيضا ولم يظهر

صيه (فناكل) فحلف

المدعي وان أنكر

اشتراط انكاره ادعى

عليه واجزأته ان تجزأ

(فان ادعى) عليه

(عشرة) مثلا (لم

يكف) في الجواب

(لا ترمي) العشرة

(حتى يقول ولا بعضه

وكذا يحلف) ان

توجهت العين عليه

هـ (فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به) لما انتهى الكلام على بيان كيفية الدعوى شرع في بيان
كيفية الجواب وما يمكن منه وما لا يمكن والجواب شيان اما اقرار أو انكار وقوله وما يتعلق به أي
بالجواب وهو العين أو النكول (قوله إذا أقر المدعي عليه) أي بالحق لا بدعي أي وكان عن بصر اقراره
(قوله ثبت الحق) أي عليه لا بدعي وقوله بلا حكم أي من غير افتقار لحكم بخلاف ما اذا ثبت بالبيعة
فيقتصر الاله لان قبولها يقتضي نظر واجتهاد (قوله وان سكنت) أي المدعي عليه وقوله عن الجواب أي
الدعوى العينية وهو عارف أو جاهل أو حصلت له دشة وعلم أو تبين له بطلان ادعائه أو تبينه عند
ظهور كون سكنته لذلك واجب (قوله أمر القاضي به) أي الجواب بان يقول له أجبه (قوله وان
لم يسأل المدعي) غاية في أمر القاضي به أي بأمر بذلك وان لم يطلب المدعي من القاضي ذلك (قوله فان
سكنت) أي فان استمر على السكوت عن الجواب بعد أمر القاضي فحكمك انكراي فحكمك حكم المتكر
للدعي به وقوله فترض عليه العين بيان لذلك الحكم قال في الرض وشرحه يستصعب عرضها أي العين
على التأكل كل ثلاثا وعرضها على ما كنت عنها أكدمن عرضها على التأكل اه (قوله فان سكنت) المراد
به هنا السكوت عن الحلف بعد ان عرض عليه وليس المراد السكوت عن الجواب والا كان مكررا مع
قوله أولا فان سكنت فحكمك مكرره وقوله أيضا أي كما انه سكنت أولا عن الجواب (قوله ولم يظهر صيه) أي
سبب السكوت من جهل أو دشة والتمهل بقرأ البناء والعلوم وما بعد فاعله (قوله فناكل) أي
فكننا كل أي تمتنع عن الحلف قال في الرض وشرحه والسكوت عن الحلف بعد الاستحلف لا الدهش
ونحوه كضامة تنكول كما ان السكوت عن الجواب في الابتداء انكاره هذا مع الحكم به أي بالنكول
ليرتب عليه رد العين بخلاف ما لو صرح بالنكول فانه رد دعواه لم يحكم به وبخلاف السكوت لدهش
أو نحوه ليس نكولا وليس للقاضي أن يحكم بانه تنكول اه (قوله فحلف المدعي) أي العين المردودة
و ثبت ما الحق وهو تبرع على قوله كل (قوله وان أنكر الخ) مقابل قوله وان سكنت وهو
دخول أيضا على قوله فان ادعى الخ (قوله لشرط) أي لصحة انكاره وقوله انكاره ادعى عليه أي
به فالعائد على ما عذوف وقوله واجزأته معطوف على ما أي وانكاره واجزأته ادعى عليه وقوله ان
تجزأ أي ان كان له اجزاء العشرة الاثنية (قوله فان ادعى الخ) تبرع على قوله وان أنكر اشتراط
الخ (قوله لم يكف في الجواب) أي على سبيل الانكار وقوله لا ترمي العشرة فاعل بكفي قصد
لغظه أي لم يكف هذا اللفظ وقوله حتى يقول ولا بعضه أي فاذا قال ذلك تسع قوله أولا لا ترمي العشرة
كفي في الجواب (قوله وكذا يحلف) أي ومثل الجواب المذكور يكون الحلف فلا بد أن
يحلف على العشرة حتى يقول ولا بعضا (قوله ان توجهت العين عليه) أي بان لم توجد بينه من

للمدعي (قوله لان مدعها الخ) عليه لعدم الاكتفاء في الجواب وفي الحلف بقوله لا تلزمني العشرة
حتى الخ وقوله لكل جزء منها أي من العشرة (قوله فلا بد أن يطابق الخ) أي ولما يطابقها فإنني
المدعي عليه كل جزء منها وقوله دعواه أي دعوى المدعي (قوله فان حلف) أي للمدعي عليه على نفي
العشرة فإن قال والله ليس له عشرين عشرة دراهم (قوله واقتصر عليه) أي على نفي العشرة ولم يرد
عليه لفظ ولا بعضها وقوله فمنا كل أي فمونا كل وقوله عما دونها أي من الحلف عما دون العشرة
وفي هذه العبارة بعض اجمال لانه لا يكوننا كل ما يجر دخله على نفي العشرة بل لا بد بعد هذا الحلف
أن يقول له القاضي هذا غير كاف قل ولا بعضها فان لم يحلف كذلك فمنا كل عما دونها (قوله فلفظ
المدعي الخ) أي من غير تجديد دعوى وهو تفرع على التسكول عما دونها أي وإذا كاننا كل ما
دونها فلفظ المدعي على استحقاق ما دون العشرة وتأخذ ما حلف عليه وهو الجزء الذي دون العشرة
وان قل (قوله لان التسكول عن العينة) عبارة التخصف لا ياتي ان التسكول مع العينة كالقرار اه
فلعل عن في كلامه معنى مع الاصحرد التسكول ليس كالقرار (قوله وأدعي مالا) عطف على قوله
ادعي عليه عشرة (قوله مضافا للسبب) أي متعلقا بالسبب كالتقضى والادعاء (قوله كفا في
الجواب لا تستحق الخ) أي كفا في الجواب أن يقول ما ذكر ولا شرط فيه التضرع للسبب كان
يقول لم تفرضني شيئا وقوله أولا يلزمني الخ معطوف على قوله لا تستحق الخ أي وكفا في الجواب
لا يلزمني الخ (قوله ولو اعترف الخ) أي به في شرح المنهج في ضمن تعليل ذكره فلا كفا في
الجواب بلا يستحق على شيئا الخ نفس عبارة لان المدعي قد يكون صادقا ويعرض ما يسقط المدعي به
ولو اعترف به وادعي مسقطا طوبى بالبيئة وقد يجهز عنها فحدث الحاجة الى قبول الجواب المطلق اه
ومثله في التخصف والتهاية والمغنى وعبارة الأخير بعد قول المتأخر كفا في الجواب الخ ولا يشترط التضرع
لنفي تلك الجهة لان المدعي قد يكون صادقا في الاقرار وغير معرض عما سقط الحق من أداء أوباره
فلو نفي السبب كذب أو اعترف وادعي المسقط طوبى بالبيئة قد يجهز عنها فتقبل الاطلاق للضرورة اه
وإذا علمت ذلك فلعل في عبارته سقطا من النسخ وهو قوله لان المدعي الى قوله ولو اعترف وقوله به أي
بالمدعي به وادعي مسقطا أي من أداء أوباره وقوله طوبى بالبيئة أي على ذلك المسقط أي هو وقد
يجهز عنها (قوله ولو ادعي عليه ودعاه الخ) هذا كالاكتفاء من الاكتفاء في جواب دعوى ما أضف
السبب بقوله لا يلزمني تسليم شيء اليك وقوله فلا يكفي في الجواب لا يلزمني التسليم الخ أي لانه لا يلزمه
في الرد بغيره تسليم وانما يلزمه التخلية (قوله بل لا تستحق على شيئا) أي بل الذي يكفي في الجواب
أن يقول له لا تستحق على شيئا ومثله في الاكتفاء أن يقول هذمت الوديعة أو ردها أو ينكرها
من أصلها وعبارة المغنى في الجواب الصحيح أن ينكر الادعاء أو يقول لا تستحق على شيئا وهلكت
الوديعة أو ردها اه (قوله ويحلف الخ) مرتبط بجميع ما قبله وقوله كما أحاب أي فان أحاب
بالاخلاق كقوله لا تستحق على شيئا حلف عليه كذلك وقوله ليطابق الخ عليه لكون الحلف يكون
على وفق الجواب وعبارة ما جمع المغنى ويحلف للمدعي عليه على حسب جوابه هذا أو على نفي
السبب ولا يكلف التضرع لنفيه فان تفرع وأجاب بنفي السبب المذ كود كقوله في صورة التقرض
السائمة ما قرضني كذا أحاب عليه أي على نفي السبب كذلك ليطابق العينة الانكار (تنبيه) قضية
كلامه انما إذا أحاب بالاخلاق ليس له الحلف على نفي السبب وليس مراد بل لو حلف على نفيه بعد
الجواب المطلق جاز اه يحلف (قوله ولو ادعي) أي يخص وقوله عليه أي على شخص آخر (قوله
فانصكر) أي المدعي عليه المال المدعي به (قوله وطلب منه العينة) أي وطلب المدعي من المدعي
عليه العينة على نفي المدعي به (قوله فقال) أي المدعي عليه (قوله وأعطى المال) أي وأعطى
المال الذي ادعيت به من غير حلف (قوله لا يلزمه قبوله) أي لا يلزم المدعي أن يقبل المال قال ع

لان مدعها مدع
لكل جزء منها فلا بد
أن يطابق الانكار
والعينة دعواه فان
حلف على نفي العشرة
واقتصر عليه فمنا كل
عما دونها فلفظ
المدعي على استحقاق
ما دون العشرة وتأخذ
لان التسكول عن
العينة كالقرار (أو)
ادعي (مالا) مضافا
السبب كالتقضى
كذا (فمنا في
الجواب لا تستحق)
أنت (على شيئا) أولا
يلزمني تسليم شيء
اليك ولو اعترف به
وادعي مسقطا طوبى
بالبيئة ولو ادعي عليه
وديعة فلا يكفي في
الجواب لا يلزمني
التسليم بل لا تستحق
على شيئا ويحلف كما
أحاب ليطابق الحلف
الجواب ولو ادعي عليه
مالا فانكر وطلب منه
العينة فقال لا أحلف
وأعطى المال لم يلزمه
قبوله من غير اقرار

ومفهوه جواز القبول ويدل عليه قوله وله تخليفه الخ قال في التمهيد لو كذا لو كذا عن المدين وأراد
 المدي أن يخلف عين الدفقال خصمه أنا بئذ المال بلا عين فيلزمه الحاكم بأن يقولوا الحلف المدي
 اه (قوله وله تخليفه) أي وللمدي تخليف المدي عليه على نفي ما دعي به عليه لانه لا مأم أن
 يدعي عليه بعد دفعه بعله (تنبيه) يقع كثيرا ان للمدي عليه يجب بقوله ثبتت عايدته قطعا
 ألقا المدي بالاثبات لغيرهم أن ذلك جواب صحيح وقوله نظر ظاهر اذ طلب الاثبات لاستلزام
 اعتراؤه ولا انكارا قعدين أن لا يكفي منه بذلك بل يلزم التصريح بالاقراء أو الانكار أو يقع
 أيضا كثيرا ان للمدي عليه بعد الدعي عليه يقول ما بقيت أتحاكم عندك أو ما بقيت ادعي
 عندك والوجه أنه يجعل بذلك منكرات كلا فصاف للمدي ويستحق كذا في التمهيد وبسم (قوله
 لو ادعي عليه عينا) أي كائنة تحت يد المدي عليه ولا فرق في العين بين أن تكون عقارا أو عينا
 أو غيرهما (قوله فقال) أي المدي عليه ليست أي تلك العين في أي وقت قصر على ذلك (قوله
 أو هي لرجل الخ) عبارة التمهيد وشرحه أو أضافها لمن يتعدى خاصته كهي لمن لا يعرفه الخ (قوله
 أو لابي الطفل) أي أو هي لابي الطفل أي أو المفقون أو السفيه أو ما زاد على ذلك أهما ملكه
 أو وقف عليه أم لا كما هو ظاهر له تخفة (قوله أو وقف الخ) أي أو قال هي وقف على الفقراء
 أو مسجد كذا وقوله وهو أي المدي عليه تناظر فيه أي تناظر على الوقف على المسجد أو الفقراء قال حل
 فان كان الناظر غيره انصرفت الخصومة عنه إلى الناظر اه (قوله فالاصح الخ) جواب أو وقوله
 انه أي الحال والشأن وقوله لا تصرف الخصومة عنه أي من المدي عليه وذلك لان ما صدر منه
 بالنسبة للأولين ليس عتو ولا تهم بل يقر في البقية الذي يمكن نصب الخصومة معه وقوله ولا تتزع
 العين منه أي لان الظاهر ان ما في يده ملكه أو مستحقه وما صدر عنه ليس بمنزلة (قوله بل يحلفه
 المدي) أي يطلب منه الحلف وقوله انه لا الخ أي على انه لا يلزمه أن يسأل للمدي العين المدي بها
 (قوله رجاء الخ) علة لقوله يحلفه أي وانما يحلفه رجاء أن يقر أي بالعين المدي بها وقوله أو بشكل
 معطوف على يقر أي رجاء أن ينكر أي عن العين وهو يضم الكافي من باب دخل (قوله فحلف)
 أي المدي بين الردوه وراجع لقوله بشكل وقوله وثبتت الخ راجع لكل من الاقرار أو النكول مع
 الحلف وقوله له أي للمدي (قوله في الأولين) هما قوله ليست أي وقوله هي لرجل لا يعرفه (قوله
 والبديل للبيالة) أي أو ثبت له البديل للبيالة في البقية أي قوله هي لابي الطفل أو وقف على
 الفقراء أو مسجد كذا وذلك البديل هو التبعة وان كانت العين مثلية كافي عرش وفي البصري
 مانصه قوله والبديل للبيالة فيه بحث لان العين المردود متفيدة لانتزاع العين في المسائل كلها لان
 الفرض ان الخصومة لا تصرف عنه ثم ان قلنا انصرف الخصومة في مسئلة المحصور والوقف كما
 ذهب اليه الفرز اليك كذا في الأولين على وجه كان له الحليف انفرج البديل فاقاله شرح التمهيد
 هنا وهم منشؤه انتقال الظن من حالة الى حالة غيره سم وعبارته شرح الرض فحلف المدي
 وتثبت اه ولم يزد وهو صريح في ثبوت العين في جميع الصور (قوله أو يقيم المدي)
 معطوف على قوله بل يحلفه فالمدعي مخير بين تخليفه المدي عليه وبين اقامته البيينة وإذا اقامها
 يقضي له العين (قوله ولو أصر المدي عليه الخ) هذا قد علم من قوله سابقا ان سكنا أيضا قال كل
 فلا حاجة الى اعادة هنا ويمكن أن يقال انه أعاد لاجل تنبيه النكول بكونه بعد حكم القاضي به (قوله
 ان حكم القاضي بنكوله) زاد في شرح التمهيد بعده أو قال للمدي احلف بعد عرض العين عليه أي
 المدي عليه اه وكسب البصري قوله ان حكم الخ أي فلا يصيرنا كلاما مجردا للدعوى بل لابد من
 الحكم بالنكول أو يقول للمدي احلف اه وقد تقدم عن شرح الرض منه وزيادة (قوله وإذا
 ادعى أي اثبات الخ) شروع في بيان تعارض البينتين وكان المتأمل للؤلف أن يفرد بغيره بمقتضى

وله تخليفه (فرع)
 لو ادعي عليه عينا
 فقال ليست لي أو هي
 لرجل لا يعرفه
 أو لابي الطفل
 أو وقف على الفقراء
 أو مسجد كذا وهو
 تناظر فيه فالاصح أنه
 لا تصرف الخصومة
 عنه ولا تتزع العين
 منه بل يحلفه المدي
 انه لا يلزمه التسليم
 للمدين رجاء أن يقر
 أو بشكل فصاف
 المدي وتثبت له
 العين في الأولين
 والبديل للبيالة في
 البقية أو يقيم المدي
 بيئته إن شاء ولو أصر
 المدي عليه على
 سكوت عن جواب
 للدعي فمنا كل ان
 حكم القاضي بنكوله
 (وإذا ادعى) أي
 اثبات

مستقل (قوله أى كل منهما) أشار به إلى أنه ليس المراد أنهما ادعياها جميعا على أنها شركة بينهما بل المراد أن كلا ادعى ذلك الشيء لنفسه على حدة وقوله شيئا مقول ادعيا والمراد بالشيء هنا العين كما صير
 ب. فى التمازج (قوله فى ذلك) الجار والمفعول ووصفة لشيء أى شيئا كالتمازج ذلك (قوله لم يستند
 الخ) الجملة صفة للثانى ثالث موصوف يكون لم يستند ذلك الشيء أى لم يستند أو يقر به لو ادعى
 المدعين (قوله قل البينة) أى قبل إثبات ذلك لأحد بينته وقوله ولا بعدها أى ولم يستند بعد
 الإثبات بالبينة إلى أحدهما (قوله وأقام الخ) أى أقام كل واحد من المدعين بينته ثبت دعواه سواء
 كانتا مطلقتي التاريخ أو متفقته أو أحدهما مطلقة والآخر مؤرخة كما فى شرح الرض وقوله
 به الباععنى على متعلقة بأقاموا الضمير يعود على الشيء المدعى به (قوله سقطتا) أى البينتان وحلف
 الثالث المدعى عليه حينئذ لكل منهما عين خبر البينة على المدعى واليمين على من أنكره ويكون
 المدعى به له وأما خبر الحاكم أن رجلين أحدهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيع فقام كل
 واحد منهما بمائة أنه لم يفعله الذى صلى الله عليه وسلم بينهما فاجب منه بأنه يحفل أن العبر كان
 يدهما فاطل البينتين وقعه منهما (قوله لتعارضهما) أى البينتين وقوله ولا مرجع إلى الحال أنه لا
 مرجع موجودا لحد البينتين على الأخرى قال فى النهاية أى فاشبه الدليلين إذا تعارضتا لمرجع اه
 (قوله فكان كالبينة) أى فكان الشيء المدعى به عند التعارض البينتين كالبينة لا بينة عليه أصلا
 وصارة القصة فكان لا بينة اه (قوله فان أقر ذوال اليد) أى وهو المدعى عليه وهذا مفهوم قوله لم
 يستند الخ واللائم له أن يقول فان استند ذوال اليد وقوله لا أحدهما قال سم فلو أقر بانها لم يفعل
 تفعل بينهما اه وفى شرح التمازج بينهما وقوله قبل البينة متعلق بأقر أى فقبل قيام بينته
 وقوله أو بعدها أى البينة أى قيامها وقوله رجت بينته أى ينقض ذلك لأحد للقرعة لاقتضاءها
 بالاقرار ففعل حينئذ بمقتضاها (قوله أو ادعيا شيئا سيدهما) أى كان كان فراضا للسين عليه
 أو جارا لكين عليه أو دواسا كين فيها (قوله وأقاما بينتين) أى أقام كل واحد منهما بينته فان
 هذا الشيء كله (قوله فهو لهما) أى فذلك الشيء يبقى تحت يدهما كما كان وألا تعارض
 وكلامه يقتضى أنه لا يحتاج السابق منهما إلى إعادة السنة وليس مراد بل الذى أقام البينة أولا
 يحتاج إلى إعادة النصف الذى سيده لتقع بعد بينة الخارج بالنسبة لذلك النصف فان لم يفعل كان
 الجميع لصاحب البينة المتأخرة كفى الجبرى هذا إذا شهدت كل بينة بجميع الشيء كما علمت فان
 شهدت بينة كل واحد منهما بالنصف الذى قيد صاحبه فلا تعارض لأن البينتين لم يتواردا على
 محل واحد فيحكم القاضي لكل واحد منهما بما فيه مكن لامن جهة التساقط ولا ترجيح للبديل
 من جهة الترتيب بالبينة (قوله أذ ليس أحدهما الخ) لتعليل لكون الشيء يجعل لها قيام كل
 بينة على مدعى (قوله أما إذا الخ) فحينئذ يقتضى أن حكم هذه السنة مخالف لحكم ما إذا كان
 بينهما وليس كذلك بل هو منه كما يفيد قوله ففعل بينهما مع قوله أولا فهو لهما وبارة النهج
 أو يدهما أولا يدهما وكان الأولى أن يصنع كصنيعه وقوله لم يكن يبدأ أحدا قال سم كان
 كان عقارا أو متاعا لم يفرق بين المدعين عنده اه (قوله وشهدت بينة كل له بالكل)
 أى وشهدت بينة كل من المدعين له بكل ذلك الشيء قال سم وكذا البعض بالأولى بل لا تعارض
 حينئذ بينهما اه (قوله ففعل بينهما) جوابا لما أى ففعل الشيء المدعى به من المدعين أى التعارض
 فليس أحدهما أولى به من الآخر كما إذا كان يدهما معا (قوله وعمل التساقط إذا وقع تعارض)
 أى كفى الصور السابقة وقوله حينئذ يقر أحدهما الضمير للمدعين أى حيث لم يترتب بينة أحدهما
 وقوله مرجع متعلق بغير (قوله والا) أى بان تميز أحدهما بمرجع وقوله دم أى ذلك لأحد المتعزعا
 ذكر (قوله وهو) أى ذلك المرجع وقوله بيان نقل الملك أى من أحد المتدعين فلا تميز كان

أى كل منهما (شيئا
 فى ذلك) لم يستند
 إلى أحدهما قبل
 البينة ولا بعدها
 (وأقاما) أى كل منهما
 (بينة) به (سقطتا)
 لتعارضهما ولا مرجع
 فكان كالبينة فان
 أقر ذوال اليد لأحدهما
 قبل البينة أو بعدها
 رجت بينته (أو)
 ادعيا شيئا (يدهما)
 وأقاما بينتين (فهو
 لهما) إذ ليس
 أحدهما أولى به من
 الآخر أما إذا لم يكن
 يدهما أحدهما شهدت
 بينة كل له بالكل
 ففعل بينهما وعمل
 التساقط إذا وقع
 تعارض حيث لم يترتب
 أحدهما بمرجع ولا
 قدم هو يوان نقل

قالت احدهما هذه الدار ملك زيد وقال الآخرى هذه ملك عمرو وتلك لهما من زيد فتقدم الثانية لانها
 بينت انتقال الملك (قوله ثم البغية للبدعي) أى ثم الميرج أيضا كون البدعي على البدعي به ثابتة
 للبدعي وقوله أولن آخر له أى أو كون البدل من آخر للبدعي بالبدعي به كائن يكون في بد ثالث وأقر به
 لاحد المديعين والانسب الاول أن يقول ثم اقرار البدعي عليه به لاحدهما لان الغرض بيان الميرج
 والميرج هنا الاقرار بالمد كولا كون البدل من آخر الميرج وقوله أو انتقل له منه أى أو كون البدل من
 انتقل البدعي به منه لاحد المديعين كائن قالت احدى البيتين هى ملك زيد باشتراهما من عمرو
 واقتصرت على ذلك وقالت الاخرى هى ملك زيد باشتراهما من خالد وهى في يده قدمت الثانية
 (قوله ثم شاهدان) معطوف على بيان أى ثم الميرج أيضا شاهدان وقوله مثلا أى أو شاهد
 وأمرأتان كإساقى وقوله على شاهدتين متعلق بمخوف أى أو برجع الشاهدان على شاهد
 ثميين (قوله ثم سبق ملك أحدهما) معطوف أيضا على بيان أى ثم الميرج أيضا سبق ملك أحد
 المديعين أى سبق تاريخه وقد صرح به فى التصديق وقوله بد كمر زمن أى متقدم وهو متعلق بمقدور
 أى ويعلم ذلك السبق بد كمر زمن متقدم على الزمن الذى ذكره البينة الاخرى كان تقول احدى
 البيتين ونشهدا نملكه من منسنة وتقول الاخرى من منسنة شهر فتقدم الاولى كإساقى (قوله
 وبيان) بالمرحط على ذكر أى ويعلم سبق تاريخ الملك أيضا ببيان ان الذى للبدعي به وادعى
 ملك أحدهما كان شهدت احدى البيتين ان هذه الدابة ملكه وانها ولدت فى ملكه وشهدت
 الاخرى بانها ملك فلان واقتصرت على ذلك فتقدم الاولى على الثانية (قوله ثم بد كمر) الباء
 زائدة موقوفة على ما معطوف على بيان الاول أى ثم الميرج أيضا ذكرا كرسب الملك كسراه أو بهبة أو
 وصية أو ارب وقفيه ان بيان سبب الملك بد كمر بيان نقل الملك اذا كان كذلك فهو يغنى عنه
 (قوله أو ادعى) أى اتان (قوله يبدل أحدهما) الحار والمجرور متعلق بمخوف صفة لشئ أى
 شئ كاتبا يبدل أحدهما المديعين (قوله تصرفا أو امساكا) بيان لمعنى البدل أى ان المراد بالبد
 المحللية كالصرف أو الحسية كالامساك (قوله قدمت بيئته) أى ذلك الاحد الذى ذكروا
 المدعى به تحت يده (قوله من غير عين) أى من ذلك الاحد الذى العين تحت يده (قوله ان
 تأخر تاريخها) غايته فى التقديم أى قدمت وان تأخر تاريخها أى عن تاريخ بيئته غير ذى اليد
 ويسمى الخارج قال الجعفرى وعمله اذا لم تسند انتقال الملك من شخص واحد والا قدمت سنة
 الخارج ان كانت اسبق تاريخها كاذ كرم فى القوت عن فتاوى البغوى وغيرها واعقده الشهاب الرملى
 اه وسيد كرمه الشارح أيضا فى قوله ولو ادعى فى عين يبدل غيره انه اشتراها الخ (قوله أو كانت شاهدا
 ومينا) معطوف على الغاية فهو غايته أى أى قدمت بيئته صاحب البدوان كانت شاهدا ومينا
 وبينة الخارج شاهدين (قوله أو لم تبين سبب الملك) معطوف على الغاية أيضا فهو غايته أى قدمت
 بيئته صاحب البدوان لم تبين سبب الملك أى وبينة بيئته الخارج وقوله من ثم او غيره ميان لسبب
 ذلك (قوله ثم جها الخ) غاية لتقديم بيئته صاحب البدو قوله بيئته الباسية متعلقة بترجها (قوله
 ويسمى) أى صاحب البدل الداخل (قوله وان حكم بالاولى الخ) غايته أيضا لتقديم بيئته صاحب البدل
 واقر ما المراد بالاولى فان كان سنة الداخل فاقامه قوله بعد هذا ان اقامها بعد بيئته الخارج الخ وان
 كان المراد بيئته الخارج فلا منافاة لكن بر د عليه ان الاولى فى كلامه بيئته الداخل لا الخارج ولو لم لها
 سرت له من عبارة الثقة المستقيمة لان الاول فيها بيئته الخارج ونصها مع الاصل ولو كانت بيئته
 فاقام غيره مهيئته واقام هو بيئته قدم صاحب البدو يسمى الداخل وان حكم بالاولى قبل قيام الثانية
 اه وقوله أو يثبت بيئته الخارج سبب ملكه غايته أيضا لتقديم بيئته صاحب البدل أى قدمت وان
 يثبت بيئته الخارج سبب الملك وفيه ان هذه الغاية يغنى عنها الغاية الثالثة أعنى أو لم تبين سبب الملك

الملك ثم البدعيه
 للبدعي أولن آخر له به
 أو انتقل له منه ثم
 شاهدان مثلا على
 شاهدتين ثم سبق
 ملك أحدهما
 بد كمر زمن أو بيان
 أنه ولدت فى ملكه مثلا
 ثم بد كرسب الملك
 (أو) ادعى شئاً
 (يبدل أحدهما)
 تصرفاً أو امساكاً
 (قدمت بيئته) من
 غير عين وان تأخر
 تاريخها أو كانت
 شاهداً ومينا وبينة
 الخارج شاهدين أو
 لم تبين سبب الملك من
 ثم أو غيره ترجها
 لبيئته صاحب البدل
 ويسمى الداخل
 وان حكم بالاولى قبل
 قيام الثانية أو يثبت
 بيئته الخارج سبب

لان معناها كاتقدم قدمت بيته صاحب اليد مطلقا سواء تمت حسب الملك أم لا مع كون بيته
الخارج بيته ذلك (قوله نعم لو شهدت الخ) استثناء من المتن أعني قوله قدمت بيته أي صاحب
اليده كانه قال تقدم بيته صاحب اليد على بيته الخارج ان كان معاه زاد قطع والاقامت هي على
بيته صاحب اليد وقوله بانه أي غير صاحب اليد وقوله اشترا منه أي من صاحب اليد وقوله أو من
بانه معطوف على الجار والمجرور وقوله وخبره يعود على صاحب اليد أي واشتراه من الباتم على
صاحب اليد لكن لا بد من تقييد هذا بتقديم شراؤه على شراؤه صاحب اليد حتى يكون شراؤه صاحب
اليده باطلا لانه اشترا منه من الذي لا يملك وسيد كرا الشارح جعل المسئلة بقوله ولو ادعى في حين بيده غيره
انه اشتراهما من زيد من منسقين فأقام الداخر بيته أنه اشتراهما من زيد من منسقة قدمت بيته
الخارج لانها أثبتت ان بيته الداخل عاده بشرائه من زيد ما زال ملكه عنه وقوله مثلا راجع لقوله
اشتره أي أو غصبها ذلك الداخل أي أو البائع عليه أي شهدت بيته الخارج بان الداخل أو البائع عليه
غصبها منه (قوله قدمت) أي بيته الخارج. قوله لطلان اليد أي بالمعنى وقوله حيثند أي حين
إذا قام الخارج البيته انه اشترا الخ (قوله ولو أقام الخارج) أي غير صاحب اليد (قوله بان الداخل)
أي صاحب اليد وقوله أقره أي الخارج (قوله قدمت) أي بيته الخارج (قوله ولم تنفعه) أي
الداخل وقوله بيته بالملك أي بيته الداخل التي شهدت بالملك لان بيته الأقر لمعهما زاد على انتقال
الملك من المقر للمقر (قوله الا ان ذكر الخ) أي بان قالت بيته الداخل تشهدان هذا ملكه وهبه له
فكان المقر له قبل حيثند وتنفعه لان معاه زاد بانتقال الملك من المقر للمقر وقوله من المقر له أي
وهو الخارج وقوله إليه أي إلى الداخل وهو المقر (قوله هذا ان أقامها الخ) اسم الإشارة يعود على
تقديم بيته صاحب اليد أي محل تقديمه ان أقامها بعد قيام بيته الخارج ولو قبل تعديلها (قوله
مختلف مالوا أقامها قبلها) أي بخلاف مالوا أقام صاحب اليد بيته قبل بيته الخارج فلا تعدلها فإذا
أقام الخارج بيته استحق زرع العين منه فمحتاج حيثند إلى إقامة البيته لتدفع بيته الخارج (قوله
لأنها) أي بيته صاحب اليد وهو قبل لمخوف أي فلا تعدلها لأنها الخ وقوله انما سمع بعد ما هي
بعد بيته الخارج (قوله لان الأصل الخ) علة للعللة وقوله في جانه أي الداخل وذلك لانه مدعى عليه
وهو الذي يكون في جهة العين (قوله فلا يعدل عنها) أي العين وقوله مادامت كافية أي وهي كافية
مادام الخارج لم يقيم بيته اه بحجج (قوله فروع) أي ثلاثة الأول قوله لو أزيلت الخ الثاني
قوله ولو تدا عبادا الخ الثالث قوله ولو اختلف لز وجان (قوله لو أزيلت منه) أي الداخل والمراد
أزيل المال من تحت يده اما حسابا بان علم المال لمصلحة ولما حكم بان حكم عليه به فقط وقوله بيته اليه
مبينة متعلقة بأزيلت أي أزيلت بسبب بيته أي أقامها الخارج وحكم له بها القاضي (قوله ثم أقام)
أي الداخل الذي أزيلت يد وقوله بيته بملكه أي بيته تشهد بان هذا المال المزال من تحت يده ملك
له من قبل الأزالة وقوله مستند لخال من فاعل أقام أي أقامها حال كونه مستندا أي مضيقا لملكه
إلى ما قبل الأزالة أي مع استدامته إلى وقت الدعوى ويصح أن يكون حالا من ملكه ويكون بالبناء
للعقول أي بملكه حال كونه مستندا أي مضافا إلى ذلك قال في الخفة ونحوه بمستندا الخ تشهدانها
بملك غير مستند فلا تسامع اه (قوله واعتذر) أي الداخل أي اعتذر من عدم أقامتها مستنداة
الأزالة قال في شرح المهرج واعتذر له الاعتذار ذكره الأصل كالأرضة وأصلها قال المتقي وعندى
انه ليس بشرط والعذر انما يطلب إذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كسنة المراجعة قال الولي العراقي
بعد مثله ذلك ولهذا لم يتعرض له الخاوي اه وبحاب بانه انما شرط هنا وان لم يظهر من صاحبه
ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك لتفسيره فاحتبط بذلك ليسهل نقض الحكم اه وقوله كسنة المراجعة
أي كالقول اشترت هذ نجاة وباعه مراجعة بمانه وعشرة ثم قال غلطت من بمن متاع إلى آخر

ملكه نعم لو شهدت
بيته الخارج بانه
اشتره منه أو من
بانه مثلا قدمت
لطلان اليد حيثند
ولو أقام الخارج بيته
بان الداخل أقر له
بالملك قدمت علم
تنفعه مستند بالملك الا
ان ذكرت انتقالا
ممكنا من المقر له
هذا ان أقامها بعد
بيته الخارج بخلاف
مالوا أقامها قبلها
لأنها انما سمع بعدها
لان الأصل في جانه
العين فلا يعدل عنها
مادامت كافية
(فروع) لو أزيلت
يده بيته ثم أقام بيته
بملكه مستندا إلى
ما قبل إزالة يده
واعتمد بقية شهوده

فما اشترى ثمنها عشرة ع ش فقوله غلط هذا والعذر اه يحبري وقوله بنية شهوده المقام للاخبار قالوا قال بنية ماى البنية الى اقامها بعد كان اولى وقوله او جهه بهم معطوف على غيبة اى او اعتذر بجهه بالشهود قال قال القصة اى او يقضوهم اه (قوله سمعت) اى بنية الداخل وقيل لا سمع فلا ينقض القضاء الى هذا ذهب القاضى حسن ونقل عن الحر روى انه قال اشكلت على هذا المسئلة تيقا وعشرين سنة لم يقام من نقض الاجتهاد بالاجتهاد وترد حواى فيها ثم استقر فيها على انه لا ينقض اه معنى (قوله اذ لم تزل) اى بعد الداخل وقوله لا لعدم الحجة اى وقت الازالة (قوله وقد نهضت) اى الحجة بعد الازالة (قوله فينبقض القضاء) اى سطل الحكم بازالة العين من تحت يد الداخل وانباتها للخارج وترد بعد النقض الى الداخل (قوله لكن لو قال الخارج الخ) استدراك على قوله سمعت وقدمت الخ سمع بينه الداخل بعد بازالة العين من تحت يده مالم تشهد بينه الخارج بان الازالة حصلت بسبب شراء الخارج حقه وانكر الداخل ذلك فان شهدت بينه الخارج بما ذكر قدمت على بنية الداخل وهذا الاستدراك لا حاجة اليه هنا لانه يعنى منه الاستدراك الاول اعنى قوله لم لو شهدت الخ فالاول والاحصاء سقاطه (قوله لا يذم بنية) اى الخارج وقوله بانتقال الملك متعلق بزيادة والمراى الاخبار بانتقال الملك (قوله وكذا قدمت بينه) اى الخارج اى تبين بطلان يد الداخل وقوله لو شهدت اى بنية الخارج وقوله به اى الشئ وقوله ملكه اى الخارج وقوله وانما اودعه الخ فاعل الافعال الثلاثة يعود على الخارج وضمر البارز يعود على الشئ وقوله للداخل تنازع كل من الافعال الثلاثة (قوله اوانه الخ) عطف على اء ملكه اى او شهدت بنية الخارج بان الداخل غصب ذلك الشئ وقوله او بائعه بالنصب عطف على اسم ان وضمر يعود على الداخل وقوله منه متعلق بنصه اى غصبه هو او البائع عليه من الخارج (قوله واطلقت بنية الداخل) اى بان قالت هو ملكه واقتصرت على ذلك (قوله ولو بدا عيا) اى شخصان (قوله لاحدهما) اى المتداعيين وقوله متاع فيها يعنى على بالنسبة للدابة وعلى حقيقتها بالنسبة للبيعة وعبارة المعنى ولو بدا عيا بعد الاحدهما عليه متاع القول قول صاحب المتاع بيعته لانفراده بالاتفاق بخلاف ما لو بدا عيا بعد الاحدهما عليه فهو بملكه بالعبد لان كونه على العبر ارتفاع بقيد عليه والمنفعة فى لبس الثوب للعبد لا لصاحب الثوب فلا يملكه ولو بدا عيا جارية فاعلا واتفاقا ان الحمل لاحدهما قال البغوى فهى لصاحب الحمل اه (قوله والحمل) اى اولا واحدهما الحمل اوالزرع والاول بالنسبة للدابة والثانى بالنسبة للأرض (قوله قدمت بينته) اى ذلك الاحد الذى له المتاع او الحمل اوالزرع اى بائعهما او بينته (قوله على البنية الخ) متعلق بقدمت اى قدمت على البنية التى تشهد للاشتر بالملك المطلق بان قالت تشهد ان هذه الدابة والارض والدار ملاكول تعرض لشيء آخر (قوله لانفراده) اى ذلك الاحد المذكور وهو على لتقدم بينته وقوله بالاتفاق اى بالادلة لان متاعه عليها بالارض لان زرعه فيها وبالدار لان متاعه فيها (قوله فالبند له) اى لتفرد بالاتفاق (قوله فان اخص المتاع ببيت) اى من الدار (قوله فالبند فيه) اى فى البيت الذى فيه المتاع وقوله فقط اى وليس له البند ببيت غير الذى فيه المتاع (قوله ولو اختلف الزوجان فى امتعة البيت) اى فقال الزوج هي ملكى وقالت الزوجة هي ملكى (قوله ولو بعد العرفة) اى ولو حصل الاختلاف بعد فراقهما بطلاق أو غيره (قوله ولا بينته) اى لاحدهما موجودة (قوله ولا اختصاص لاحدهما يد) اى كذا كونه فى خزانه له أرصندوق مفتاحه بيده (قوله فلنكل) اى من الزوجين تخليف الآخر اى على دعواه (قوله فاذا حلفا) اى الزوجان (قوله جعل) اى المذمى به والاولى جعلت اى الامتعة ومنه يقال فى الاعمال بعد موته بنية ماى الزوجين اى نصفين (قوله وان صلح لاحدهما) انثائية وان كان ظاهر صيغة انهما شرطية فقط

او جهه بهم سمعت وقدمت اذ لم تزل الا لعدم الحجة وقد ظهرت فينبقض القضاء لكن لو قال للخارج هو ملكى اشترى منه منك فقال الداخل بل هو ملكى واقاما بينتين بما قال قدم الخارج لزيادة علم بينته بانتقال الملك وكذا قدمت بينته لو شهدت انه ملكه وانما اودعه او آخره او اعانه للداخل او انه او بائعه غصب منه واطلقت بنية الداخل ولو بدا عيا جارية او رضاء او دارا لاحدهما متاع فيها او الحمل او الزرع قدمت بينته على البنية الشاهدة بالملك المطلق لانفراده بالاتفاق فالبند فان اخص المتاع ببيت فالبند فيه فقط ولو اختلف الزوجان فى امتعة البيت ولو بعد العرفة ولا ينفقوا اختصاص لاحدهما يد فلنكل تخليف الآخر فاذا حلفا حصل بينهما وان صلح لاحدهما فقط

جوابه أقوله قضى الخ ويدل على ما قلته عبارة النهاية ومثلها عبارة عمر في حواشي السمعة ونسبها قال الشافعي رضي الله عنه إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فن أقام البيت على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقيم بيته فالقياس الذي لا يمدد أحدثي بالغلبة عنه أن هذا المتاع إن كان في أيديهما معا فحلف كل منهما لصاحبه على دعواه فإن حلفا جميعا فهو بينهما نصين وإن حلف أحدهما فقط قضى له به سواء اختلفا في دوام النكاح أم بعده واختلفا في وارثهما كما هما وصواهما يصلح الزوج كالسيف والنقطة والزوج كالتخلل والفزل وغيرهما كالدرهم ولا يصلح لهما كالحلف وهما أيمان وتاج الملوك وهما أيمان وقال أبو حنيفة إن كان في يدهما حلفا فهو لهما وإن كان في يدهما حلفا يصلح للرجل فلان زوج وما يصلح للأنثى فلان زوج والذي يصلح لهما يكون لهما وعند أحمد وما لا يترتب من ذلك واحتج الشافعي رضي الله عنه بأننا لو استعملنا الثنون لحكم في دباغ وعطار تداعيا عطر أو دباغا في أيديهما أن يكون لكل ما يصلح له وفيما تنازع موسر ومصر في الزولان نجعله للموسر ولا يجوز الحكم بالثنون اهـ (قوله أو حلف أحدهما) أي الزوجين دون الآخر (قوله قضى له أي قضى ذلك المدي) به ذلك الاحوال الفعل المذكور يحل جوابا لأن مقتضى قبل قوله حلف أحدهما أي وإن حلف أحدهما قضى له وذلك ليوافق ما قرره أنا من جعل إن غاية لا شرطية (قوله كالواختص باليد وحلف) هذا مفهوم قوله ولا اختصاص لاحدهما يبدى كما لو اختلف أحدهما موضع اليد عليه فإنه يقتضى له لكن بعد الحلف عليه (قوله وترج البينة) أي مطلقا وما كانت للداخل أو الخارج وقوله بتاريخ سابق أي على تاريخ البينة الأخرى (قوله فلو شهدت الخ) ترجع على ترجيح البينة بتاريخ السابق (قوله في عين) متعلق بالتنازع (قوله يدهما الخ) متعلق بمضمون صفة لعين أي عين كائنه يدهما أو يدهما أو يدهما يبدى وحرف بذلك ما إذا كانت يدهما أحدهما تقدم وتاخر تاريخها كما تقدم وكما ساقى في قوله وإذا كان لصاحب متأخرة التاريخ الخ (قوله ملك) متعلق بشهدت (قوله من سنة) متعلق بملك أي شهدت أنه ملكه من منذ سنة وقوله إلى الآن متعلق بملك أي شهدت به عليه من منسنة إلى الآن أي أنه مسطر إلى الآن ولا يمدن ذكر هذا المساقى في رسالته لو شهدت بيته بملك أمس ولم تعرض له لم أسمع (قوله وشهدت بيته أخرى) أي غير هذه البينة وقوله لا أثر أي لا أحد التنازعين الآخر وقوله بملك متعلق بشهدت وقوله لها أي لعين المدي بها وقوله من أكثر الخ هو الجار والمجرور بعده متعلقان بملك أيضا كالذي قبله وقوله كسنتين يقتيل لأكثر من سنة (قوله فترج الخ) جوابا لـ (قوله لا نها) أي بيته الذي أكثر وقوله أنبت الملك أي ملك العين الذي بها وقوله في وقت متعلق بأنبت وقوله لا تعارضها فيه الأخرى الجملة صفة لوقت أي وقت موصوف بكونه لا تعارض بيته ذي الأكثر فيه البينة الأخرى وذلك الوقت هو السنة الأولى وعبارة التحفة لا نها أنبت الملك في وقت لا تعارضها فيه الأخرى وفي وقت تعارضها فيه فيساقطان في محل التعارض ويعمل بصاحبة الأكثر فيما لا تعارض فيه والاصل في كل نابت دواءه اهـ (قوله ولصاحب التاريخ السابق) أي على صاحب التاريخ المتأخر وقوله أم لا أنبت له وقوله وزيادة حادثة أي كدولة عشرة حادثة في المدعي به (قوله من يوم ملكه بالشهادة) قال عرش أي هو الوقت الذي أرخت به البينة لا من وقت الحكم فقط اهـ (قوله لا نها) الأولى لا نها ما أي الأجرة والزيادة (قوله وإذا كان لصاحب متأخرة التاريخ) أي صاحب البينة التي تأخر تاريخها وقوله يبدى تصرفا أو حكما كالم (قوله لم يعلم أنها عادية) الجملة صفة ليد أي يدم موصوفة بكونها لم يعلم أن تلك الدعابة أي متعدية في جعل العين تحتها نصب أو بشره بالملك (قوله قدمت) أي متأخرة التاريخ قال في التحفة كراياي البستان أو أحدهما الاتقار لمن تشهد له من معين أم لا وإن اتخذ ذلك المعير لتساوي البنتين في إثبات الملك حالا

أو حلف أحدهما
قضيه كالواختص
باليد وحلف
(وترج) البينة
(بتاريخ سابق) فلو
شهدت البينة لأحد
التنازعين في عين
بيدهما أو يدهما
أولا يبدى أحدهما
من سنة إلى الآن
وشهدت بيته أخرى
للآخر بملك من
أكثر من سنة إلى
الآن كسنتين فترج
بيته ذي الأكثر لا نها
أنبت الملك في وقت
لا تعارضها فيه
الأخرى ولصاحب
التاريخ السابق أجرة
وزيادة حادثة من
يوم ملكه بالشهادة
لا نها فواتع ملكه
وإذا كان لصاحب
متأخرة التاريخ يبدى
لم يعلم أنها عادية
قدمت على الأصح

فستأطمان وتبقى اليد في مقابلة الملك السابق وهي أقوى اه (قوله ولو ادعى الخ) المقام للتفرع
فلو قال غلو بقاء التفرع لكان أولى وقوله بغيره الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لعين أي
عن كانه بغيره وقوله انه اشتراها الخ انوما به دها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر مقدر متعلق
بأدعي أي ادعى فيها بانه اشتراها من زيد من متدسّس وقوله فاقام الداخل أي الذي يبدله (قوله)
قدمت بينة للمخارج قال في الحقيقة ذيرتخذ عسافيا في مسئلة تعويض الزوجة أنه لا بد أن ثبت
المخارج هنا أنها كانت بيد رجل شرائه منه والابقت بيده من هي بيده اه (قوله لانها) أي بيته
المخارج (قوله بشرائه) الباسية متعلقة بعبادة وقوله ما زال ملكه ما اسم موصول مفعول المصدر
أي بشرائه الشيء الذي زال ملكه يدعنه قال في الحقيقة وانها يقول لا تظن لا محال أن زيدا استردها من
بائعها لا تخلو ان هذا خلاف الأصل والظاهر اه (قوله ولو اتحدت اربابهم الخ) مقابل قوله بتأريخ
سابق وهذا قد علم من قوله وأدعيها شيئا يبدل أحدها قدمت بيته وان تأخر تأويلها ففي كلامه شبه
التكرار وقوله أو أطلعت أي في الشهادتين ثم ضاقتا بجر وقوله أو أحدها أي أو أطلعت أحدها
أي وأرخت الأخرى وقوله قدم ذواليد أي كانه يقدم لو اختلف التأريخ لكن بشرط أن لا يعلم أن بيده
عادية كاجر (قوله ولو شهدت بيته عاك أمس ولم تعرض للمحال) أي بان قالت تشهدان هذا ملك
فلان أمس ولم تقل إلى الآن وهذا محترز للتبديد بقوله إلى الآن (قوله لم تسمع) أي البيعة وهو
جواب لو في المعنى انما ضمه تنبيه يستثنى من إطلاق المصنف عدم الجمع مسائل الأولى بالو ادعى وفي
نقص بيده وادعى آخراته كأنه له أمس وأنه اعتقوا أقام بذلك بيعة قبلت لان المقصود منها اثبات
العقود كمر الملك السابق وقع تبعا للثانية أو شهدت أن هذا المملوك وضعته أمه في ملكه أو هذه
الثمرة أثمرتها فخلته في ملكه ولم تعرض للملك ولو ادعى التفرع في الحال أنها تسمع الثالثة اذا شهدت أن هذا
الفرزل من قطنه أو أن هذا الطير من بيضه أو ألا يجوز من طينه الرابعة اذا شهدت أنها ملكه بالأمس
وربها قال العمراني حكى ما على الأصح وذكر أن البيع والمزني نقل ذلك الخامسة اذا شهدت أنها
ملكه بالأمس اشتراها من المدعي عليه بالأمس أو قرره المدعي عليه بالأمس ولم تعرض للمحال
قبلت السادسة لو شهدوا أن هذه الدار اشتراها المدعي من فلان وهو عليها ولم يقولوا هي الآن ملك
المدعي قبلت على ما يفهمهم كلام الجمهور اه بمحذوف (قوله كالاسماع دعوا بذلك) أي الملك
أمس من غير تعرض للمحال (قوله حتى تقول الخ) مرتبط بقوله لم تسمع أي لم تسمع البيعة حتى تقول
الخ أي اذا قالتما ذلك كررته وقوله ولم يزل ملكه أي لم ينقل ملكه عنه فهو من زال بزول التامة
وليس في هذا شهادة تنفي محض حتى يقال انها غير مقبولة (قوله أو لا تعلم الخ) معطوف على قوله ولم
يزل ملكه أي أو تقول لا تعلم من بالملكه (قوله أو تبين الخ) بالنصب محط على تقول أي وحتى تبين
سببه أي الملك (قوله كان تقول الخ) تمثيل لتبين السبب وقوله من شخصه أي وهو للمدعي عليه (قوله)
أو أقر أي انضم وقوله له أي للشيء وقوله به أي بالشر أو قوله أمس متعلق بكل من اشترى وأقر
(قوله لان دعوى الملك الخ) على لقوله لم تسمع ولا حاجة إليها للاستقناء عنها بقوله سابقا كالاسماع
دعوا بذلك انوه في معنى الملة وفي الحقيقة الاقتصا على الثاني وفي شرح المنهج الاقتصا على الأول
(قوله فكذا البيعة) أي لا تسمع (قوله ولو قال من يسد عن الخ) هذه الصورة من مفاهيم قوله
سابقا يعلم انها عادية (قوله وأقام به) أي بالشر من منتهى شهر (قوله فقالت زوجة السائق)
أي الذي هو فلان المتقدم وقوله هي أي تلك العين التي اشترتها أنت ملكي وقوله تعوضتها منه أي
أخذتها منه بعوض بطريق الشراء أو الهبة وقوله من منتهى شهر من متعلق بتعويضها (قوله وأقامت
به) أي بالملك أو بالتعويض من منتهى شهر (قوله فان ثبت) أي بينته أو بأقر المشتري وقوله
أما أي العين وقوله حكم بها لها أي حكم بالعين للزوجة لان يد الداخل عادية بشرائه عن لا يملك كما

ولو ادعى في عين يبد
غيره أنه اشتراها من
زيد من منتهى شهر
فاقام الداخل بيعة
أنه اشتراها من زيد
من منتهى شهر فقامت
بيعة المخارج لانها
أثبتت أن يد الداخل
عادية بشرائه من
زيد ما زال ملكه عنه
ولو اختلفت تاريخها أو
أطلعت أو أحدها
قدم ذواليد ولو
شهدت بيعة عاك
أمس ولم تعرض
للمحال لم تسمع كالاسماع
دعوا بذلك حتى
تقول ولم يزل ملكه
أو لا تعلم له من بلا أو
تبين سببه كان تقول
اشترها من شخصه
أو أقر له به أمس لان
دعوى الملك السابق
لا تسمع فكذا البيعة
ولو قال من بيده عين
اشترتها من فلان
من منتهى شهر وأقام
به بيعة فقالت زوجة
البايع منه هي ملكي
تعوضتها منه من
منتهى شهر وأقامت
به بيعة فان ثبت أنها
بيعت الزوج حال
التعويض حكم بها
لها

والا بقت بسد من
هي بينه الآن (و)
ترج (بشاهدين)
وشاهد وامرأتين
واربع نسوة فيها
يقبل فيه (على
شاهد معين)
للاجاع على قبول من
ذكر دون الشاهد
والعين (لا) ترج
(زيادة) نحو عدالة
أو عدد (شهود) بل
تعارضان لأن
ما صدره الشرع
لا يختلف بالزيادة
والنقص ولا رحلين
على رجل وامرأتين
ولا على أربع نسوة
(ولا) بينة (مؤرخة)
(على) بينة (مطلقة)
لم تعرض زمن الملك
حيث لا بد لاحدهما
واستوفاني أن لكل
شاهدين ولم تبين
الثانية سبب الملك
فتعارضان نعم لو
شهدت احدهما
بدن والاخرى بالآراء
ورجت بينة الآراء
لأنها لا تكون بعد
الوجوب بالاصل
عدم تعدد الدين ولو
شهدت بينة بالف
وبينة بالعين يجب
الغان

مر (قوله والاخ) أي وان لم يثبت تأييد لزوج حال التعويض بقيت العين بيد من هي بيده
الآن قال في النهاية كذا قيل والاوجه تقديم بنتها إلى الزوجة مطلقا لا اتفاقا على أن أصل
الانتقال من زنا فعمل باسبغهما آثارهما (قوله وترج) أي البينة وقوله بشاهدين الباء للتصوير
وهي متعلق بمحذوف حال من فاعل ترج أي وترج البينة حال كونها مصورة بشاهدين
وشاهد وامرأتين أو أربع نسوة عبارة عن النهج وبرج بالياء التحتية وعلها فانساق الفاعل يعود على
أحد المتعبر وهي فانه وقوله فيما يقبل أي النسوة فيه وهو ما يظهر للنساء غالباً كولد وحض
(قوله على شاهد معين) متعلق بترج وعمله في غير بينة الدخول كما يعلم بحار (قوله للاجاء) (الخ)
علة الترجيع وعبارة تشرح النهج لأن ذلك جهة الاجاع وأبعد عن جهة الخالف بالكسب في بينة
اه وقوله قبول من ذكر أي من الشاهدين أو الشاهد وامرأتين أو الأربع نسوة (قوله لا ترج)
أي البينة (قوله زيادة نحو عدالة) لفظ عدالة بقرآن غير متين لأنه مضاف إلى شهود أو إلى
نظيره وهو مثله لفظ عدل وجعل تحت مجموع عدالة بقية الصفات المعترضة في الشاهد كبر أو دونه ولبصار ومع
وعقل وقوله شهود فيه اظهار في مقام الاضمار أو شركة في الصار فلو قال لا ترجية نحو عدالتنا
أو عدد دعاء كان أولى (قوله بل تعارضان) أي البينتان وحمل التعارض على مبلغ زيادة احدهما
عدالتنا وترج والأرجح لا فائدة احتجنا العالم الضروري وهو لا يعارض أحاده في الصفقة والنهاية (قوله
لان الخ) علة لقوله لا ترج وقوله ما قدره الشرع أي الأمر الذي قدره وحده الشارع كعدد الشهود
هنا وقوله لا يختلف بالزيادة أي عدداً أو صفة كإمر وقوله والنقص أي عن تلك الزيادة لأن الذي
قدره الشارع لا يضر كإمر ظاهر (قوله ولا رحلين) أي ولا ترج رحلين الخ أي لكل المال المحجة في
الطرفين (قوله ولا بينة مؤرخة) أي ولا ترج بينة مؤرخة وهي المقيدة بزمن (قوله على بينة)
متعلق بترج المقصود به دلالة النافية وقوله مطلقة بكسر اللام اسم فاعل من أطلق وقد بينها بقوله لم
تعرض زمن الملك (قوله حيث الخ) متعلق بترج المقصود أي لا ترج البينة المؤرخة على السنة
المطلقة بل هما سواء حيث لا بد لاحدهما أن كانت لهما مالم أو لا أحد أو لثلاث غيرهما أم إذا
كانت اليد لاحدهما فترج بينة صاحبها وإن كانت مطلقة فلا بأس به من مظاهر الصار من أن
المؤرخة ترج إذا كانت اليد لاحدهما سواء كانت ميتة هي المؤرخة أو المطلقة (قوله واستوفيا) أي
المتدعيان وقوله في أن لكل شاهدين فإن لم يستوفيا في ذلك بان كان مع أحدهما شاهد معين ومع
الأخر شاهدان قدم الثاني سواء كانت بينته مطلقة أم مؤرخة كما مر (قوله ولم تبين الثانية) أي
الينة الثانية بسبب الملك كشر أو أوارث كما مر فإن بينت ذلك قدمت على غيرها مطلقاً (قوله
فتعارضان) مفرع على عدم ترجيح احدهما على الأخرى المتعاضد للاستواء قال في النهاية وتعدد
الشارح غير مرجح احتمال أن المطلقة لو فسرت فسرت بها أو أكثر من الأول اه (قوله نعم لو
شهدت الخ) أي وقد أطلقت أحدهما وأرجحت الأخرى كإمر الغرض وصرح به في شرح الروض
فهو استدراك على قوله ولا مؤرخة على مطلقة كما قال سبل اه بحجري وقوله وصرح به في شرح
الروض عبارة مع الأصل والمؤرخة كالطلقة لا تقدم عليها بل تساويها لأن المطلقة قد ثبتت الملك
قبل ذلك التاريخ نعم لو شهدت احدهما بالحق والاخرى بالآراء أو أطلقت احدهما وأرجحت الأخرى
قدمت بينة الآراء لأنها لا تكون بعد الوجوب اه (قوله لأنها) أي بينة الآراء وعبارة النصفة
لأنه أنما يكون بعد الوجوب اه فذكر الضعيف وهو أولى له ووجه على الآراء وقوله بعد الوجوب
أي وجوب الدين أي ثبوته أي فيكون مع بينة الآراء زيادة على قوله والأصل عدم تعدد الدين من
تتمة التحليل وأتى به لدفع ما يقال أنه ربما استدان منه دنائاً آخر فتسمع بينته (قوله ولو شهدت بينة
الخ) هنا الصورة والتي بعدها كالاستدراك من قوله والأصل عدم تعدد الدين وقوله يجب

ألفان إلى أحفال حدوث الف تانية عليهم تطلع عليه البيعة الأولى (قوله ولو أنبت) أي أحدهما وقوله اقرار زبده أي ذلك الأحد وقوله يدن أي على زيد ذلك الأحد (قوله فأنبت زيد اقراره) أي خلك الأحد المدعي وقوله بأنه لا شيء له أي ذلك الأحد وقوله عليه أي على زيد (قوله لم يؤثر) أي أثبت زيد اقرار ذلك الأحد بأنه لا شيء له عليه (قوله لا أحفال حدوث الدين بعد) أي بعد اقرار ذلك الأحد بما ذكر قال في القصة ولأن الشئ لا يرتفع بالنفي العقل اه وقوله العقل أي لهذا الدين وغيره (قوله فروع) أي حصة (قوله لو أقام بينة تشهد بذلك من غير أن تعرض الخ متعلق بمعدون هو الدابة أو هذه الشجرة ملكه وأقام بينة تشهد بذلك من غير أن تعرض لما سبق بالتأريخ بان قالت متعلق الجار والمجرور قوله أي أقام بينة تشهد بذلك من غير أن تعرض لما سبق بالتأريخ بان قالت تشهد أن هذه الدابة أو الشجرة ملك فلان واقصرت على ذلك (قوله لم يستحق) أي مقيم البيعة وقوله ثمرة ظاهرة ولا ولد منفصل لا علم يستحقهما إلا بهما ليسا من أجزاء العين ولذا لا يدخلان في بيعها ولأن البيعة لا تثبت الملك بل تظهر مفعلي تقدمه علم بالخطة فلم يستحق غراوتها خلاصا قبل تلك الخطة أنه حقة (قوله عند الشهادة) متعلق بكل من ظاهره ومنفصلا (قوله) ويستحق أي مقيم البيعة (قوله غير ظاهر) صفة للثمر أي الثمر غير البارز المؤثر (قوله عندها) متعلق بمعدون صفة لكل من الحمل والثر أي الموجودين عندهما أي الشهادة (قوله تعاللام) أي بالنسبة للعمل وقوله والاصل أي بالنسبة لثمر قال في القصة ولا عرقا محتمل كون ذلك لغير مالك اللام والشجر بقوى وصية لانه خلاف الأصل اه (قوله فإذا تعرضت الخ) مقابل قوله من غير تعرض لما سبق وقوله سابق على حدوث ما ذكر أي الثمرة الظاهرة والولد المنفصل وذلك بان قالت تشهد أن هذه الدابة أو الشجرة ملك فلان من مندرسة فينبذ كل ما يحدث في هذه السنة ليكون ملكا للشهود له وبعبارة النفسى فان تعرضت لوقت مخصوص ادعاء المشهود له فالحصل من التنازع الثمرة لو ان تقدم على وقت ادعاء الشهادة (قوله فيستحق) أي يستحق مالك الدابة أو الشجر مما ذكر من الولد المنفصل والثمر الظاهر ولو قال فيستحقهما بضمير التثنية العائد على الولد والثمر لكان أولى (قوله ولو اشترى شيئا) أي واقبض ثمنه (قوله فاخذ منه) أي فاخذ ذلك الشيء من المشتري بان ادعى شخص فيه بأنه ملكه وأقام بينة عليه واخذ منه وقوله بحجة أي ولومطلقة من تقييد الاستحقاق وقت الشراء وغيره وقوله غير اقرار سابق محترزه (قوله رجع على ثمنه) أي رجع المشتري على بائعه بما دفعه له قال البصري محل الرجوع عالم يكن يعلم عند البيع بأنه لا يملكه كان يتحقق أنه سارق أو عاصه واللام يرجع عليه بما دفعه له لا في مقابلته تسليبه لانه قد حصل أو يضاف على علم أنه لا يملكه كان كما يمتنع رجوعا أعطاه اه وقوله الذي لم يصدقه هذه الصلة جرت على غير من هي لآن الضمير المستتر يعود على المشتري والبارز يعود على الذي فكان حقه أن يبرز الضمير للمشتري أن يرجع على بائعه بشرط أن لا يصدقه في أن المدعي به ملكه فان صدقه في أنه ملكه وأن المدعي كاذب في دعواه يرجع عليه بشئ لا عرقا به بان التنازع غير وهو المدعي قال في النهاية ثم لو كان تصديقه له اعتمادا على ظاهره أو كان ذلك في حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك لعذر محيئ اه (قوله ولا أقام الخ) معطوف على صلة للموصول والفعل ضمير يعود على البائع الواقع عليه اسم الموصول فالصلة بالنسبة له جرت على من هي له أي رجع على بائعه الذي لم يقيم بينة بأنه اشتراه من المدعي به ثم باعه فان أقام بينة فعلى ذلك بعد أن حكم به للمدعي واخذ من المشتري فلا يرجع على بائعه بشئ إذا التزم غير وهو المدعي (قوله ولو بعد الحكم الخ) غايته في إقامة البيعة فهي راجعة للنفي (قوله بالثمن) متعلق بارجع أي رجع على بائعه بالثمن الذي دفعه له (قوله بخلاف ما لو أخذ الخ) مفهوم قوله غير قرار أي بخلاف ما لو أخذ ذلك الشيء من المشتري باقراره أنه ملك للمدعي فإنه لا يرجع على بائعه بشئ

ولو أنبت اقرار زيد له بدن فأنبت زيد اقراره بأنه لا شيء له عليه لم يؤثر لاحفال حدوث الدين بعد (فروع) لو أقام بينة بذلك حابة أو شهر من غير تعرض لما سبق بتأريخ لم يستحق ثمرة ظاهرة ولا ولد منفصل عند الشهادة ويستحق الحمل والثر غير الظاهر عندها تبعا للام والاصل فإذا تعرضت لما سبق على حدوث ما ذكر فيستحق ولو اشترى شيئا واخذ منه بحجة غير اقرار رجع على بائعه الذي لم يصدقه ولا أقام بينة بأنه اشتراه من المدعي ولو بعد الحكم به بالثمن بخلاف ما لو أخذ منه باقراره

أو يحلف للمدعي بعد
نكوله لأنه المصغر
ولو اشترى قناوافر
بانه فن ثم ادعى
بصره الأصل وحكم
له بما رجع بشنه
على بائعه ولم يضر
استرافه بقره لأنه
معتد به على الظاهر
ولو ادعى شراءه عين
فشهدت بينه بملك
مطلق قبلت لأهـا
شهدت بالمقصود ولا
تناقض على الأصح
وكذا لو ادعى ملكا
مطلقا شهدت له به
مع سببه لم يضر وإن
ذكر سببا وهم سببا
آثر نفي ذلك للتناقض
بين الدعوى والشهادة
هـ (فرع) • لو باع دارا
ثم قامت بينة حبة
أن أباها وقفها عليه ثم
على أولاده انتزعت
من المشتري ويرجع
بشنه على البائع
ويصرف له ما حصل
في حياته من الغلة
إن صدق البائع
الشهود والوقف
فإن مات مصرا
صرفت لأقرب الناس
إلى الواقف قاله الرافعي
كالغالب هـ (فرع) •

لأن إقراره للتفسير لا يكون حجة على البائع ولا ملزم له إن رجع عليه (قوله أو يحلف الخ) معطوف
على با قراره أي ويختلف ما لو أخذ منه بحلف المدعي العين المردودة من المشتري بدليل قوله بعد
نكوله فإن المراد به بعد نكول المشتري من العين بأن قال للمدعي له احلف إن هذا الذي اشتريته
ليس ملكي فينكح نصف المدعي ويأخذ بقوله ولا يرجع للمشتري على البائع لأنه يعتقد أن هذا
الدموى باسط عما هنا وقوله فتأوى رقتا ذكرها كان أو أني (قوله وافر) أي المشتري بانه فن (قوله
ثم ادعى) أي القن وقوله بصره لا الأصل أي بانه مرأسة (قوله وحكم له) أي للمدعي الحرية وقوله
بها أي بالحرية (قوله رجع) أي للمشتري وقوله بشنه أي الرقيق وقوله على بائعه متعلق برجع
(قوله ولم يضر) أي في الرجوع بالنظر وقوله اعترافه أي المشتري وقوله رفا أي ما اشتراه وقوله لأنه
أي المشتري وهو حلة لعدم الضرر وقوله معتد به أي في اعترافه نارق وقوله على الظاهر أي ظاهر
اليد (قوله ولو ادعى شراءه عين) أي ادعى الملكية وبين السبب (قوله بملك مطلق) أي لم يبين فيه
السبب (قوله قبلت) أي البينة (قوله لأنها شهدت بالمقصود) أي وهو الملك وأما السبب فهو
تابع له (قوله ولا تناقض) أي والحال أنه لا تناقض بين الدعوى والشهادة • وجود (قوله على
الأصح) متعلق بقبلت وعادة الثقة وفي الأثرين فتأوى القفال لو ادعى شراءه عين فشهدت بينة له
بملك مطلق قبلت لكن رد ما نصح إليها لا تنصح حتى تصرح له بالشره وفيه نظر بل لا وجه الأول
الخ هـ (قوله وكذا) متعلق بليضر بعد الواقع جواب لو أي لم يضر كذا أي كذا لو ادعى شراءه عين الخ
وعدم الضرر فيه لم يضر به وانما يضرهم من قوله قبلت وقوله ملكا مطلقا أي لم يضر كرسية وقوله
فشهدت أي البينة وقوله له أي للمدعي الملك المطلق وقوله به أي بالملك وقوله ومع سببه أي مع ذكر
سبب الملك (قوله لم يضر) أي ما زادته البينة من السبب قال في الثقة لأن سببه تابع له وهو المقصود
وقد وافقت البينة فيه الدعوى نعم لا يكون ذكرهم للسبب بحال التهم ذكره قبل الدعوى فما كان
أعاد دعوى الملك وسببه فشهدوا بذلك رجع حينئذ هـ (قوله وإن ذكر) أي للمدعي وقوله سببا
أي للملك كثيرا وقوله وهم أي ذكرهم أي الشهود وقوله سببا آخر أي كارت (قوله ضربك) أي
ذكرهم السبب الآخر في شهادتهم (قوله للتناقض الخ) قال في الثقة ويفرق بين هذا وما لو
قال له على ألف من ثمن عبد فقال للقره لا بل من ثمن دار بانه يفتقر في الإقرار ما لا يفتقر في الشهادة
المشترط فيها المطابقة للدعوى لاقية أي الإقرار هـ (قوله ولو باع) أي شخص (قوله ثم قامت الخ)
أي ثم بعد البيع قامت بينة حسبة وهي التي تشهد قبل الاستشهاد سواء سقت دعوى أم لا وهي
ما خوتة من احتساب بنذارة عند الله اعتد به ينوي به وجه الله تعالى (قوله أن أباه) أي أنا البائع
(قوله وقفها) أي الدار المسبقة وقوله عليه أي على البائع (قوله ثم على أولاده) أي ثمن بعده تكون
وقف على أولاده ولا بد أن تكون موقوف من بعدهم على جهة عامة كالغرة لئلا يصح شهادة الحسبة لها
سباق في الشارح أنها لا تصح إلا في حق مؤكدة كطلاق وعتق ووقف أنوجه عامة الخ (قوله
انتزعت) أي الدار وهو جواب لو (قوله ويرجع) أي للمشتري (قوله ويصرف له) أي للبائع أي
لذي وقف الدار عليه (قوله من الغلة) أي غلة الدار مثلا أي أجرها وهو بيان لما حصل (قوله
إن صدق البائع الشهود) أي في الوقفة (قوله والوا) أي وإن لم يصدقهم وقوله وفقت أي الغلة أي
تبقى موقوف ولا تصرف على أحد (قوله فإن مات مصرا) أي على عدم تصديقهم وقوله صرفت أي
الغلة وانظر حينئذ هل يبطل الوقف أولا مقتضى قوله لا قرب الناس إلى الواقف بثبوت الأول والأقل
صرفت إلى أولاد البائع من بعده لا لهم مذكورون في صيغة الواقف وأيضا أقولهم في باب الوقف
يشترط قبول من الموقوف عليه للعين والأبطل حقه وبطل أصل الوقف إن كان عدم القبول من

تجاوز الشهادة بل
 يجب ان المحصر الامر
 فيه على ان تنظر
 للمحاكمة استقامتها
 سبق من اوث وشراء
 وغيرهما اعتمادا على
 الاستصحاب لان
 الاصل البقاء للباحة
 لذلك والاعتبرت
 الشهادة على الاملاء
 السابقة اذ انطاول
 الزمن وعمله ان لم
 يصرح بأنه اعتقد
 الاستصحاب والام
 يسمع عند الاكثرين
 (ولو ادعى) أى كل
 من اثنين شيئا يد
 ثالث فان أقر به
 لاحدهما سلم اليه
 ولا أثر تخليفه
 (و) ان ادعى شيئا
 على ثالث (أقام كل)
 منهما (بينة أنه اشتراه)
 منه وسلم ثمنه (فان)
 اختلف تاديهما
 حكم للاسبق منهما
 تاديهما لان معناه زيادة
 علم (والا) يختلف
 تاديهما بان اطلقتا
 أو احدهما أو
 أرختا بتاريخ مقيد
 (سقطتا) لاستفالة
 أعمالهما فان أقر
 لهما أو احدهما
 فواضع والاحلف
 لكل عينا ويرجعان
 عليه بالثمن لنبوته
 بالبينة

الطن الاول يؤيد عبارة التهاج مع الثقة هناك والاصح ان الوقف على معين يستمر طيلة قبوله ان
 تامل والاقبول وليه عقب الايجاب أو بلوغ الخبر ولورد للوقوف عليه المعين بطل بمقتضاه وخرج
 بمقتضى أصل الوقف فان كان الراد الطن الاول بطل عليها ومن بعده فكم تقطع الوسط اه بخلاف
 (قوله بل يجب) أى الشهادة (قوله ان المحصر امر فيه) أى فى الشاهد بان لم يرد بخبره (قوله
 بذلك) متعلق بالشهادة (قوله استصحابا) خال من مرة رأى تجاوز الشهادة للشخص حال كونه
 مستصفا الخ وقوله المسبق أى السببق الشهادة أى وجد قبلها وقوله من اثنان بيان لما وقوله
 وغيرهما أى غير الارث والشراء كية (قوله اعتمادا على الاستصحاب) هو عين قوله استصحابا بالاولى
 اسقاطه (قوله لان الاصل البقاء) أى بقا مالك وهو قوله للعلة (قوله وللمحاكمة لذلك) أى للاعتداد
 على الاستصحاب فى أداء الشهادة وذلك لانه لا يمكن استمرار الشاهد من صاحبه دائما لا يفارق لحظة لانه
 متى فارقا أمكن زوال ملكه عنه فحضر عليه الشهادة (قوله والا) أى وان لم تجز الشهادة اعتمادا على
 الاستصحاب وقوله لتعسر الشهادة على الاملاء السابقة أى لانه يقال فيها لا يتخلل زوال ملكه عنها
 (قوله وبوجه) أى عمل قول الشهادة اعتمادا على ما ذكره وقوله ان لم يصرح أى الشاهد فى الشهادة
 بأنه اعتدلا استصحاب بان يقول أشهد انه ملك له الا ان اعتقادا على ما سبق من انه ورثه أو اشتراه (قوله
 والا) أى بان يصرح بذلك وقوله لم يسمع أى الشهادة قال فى النهاية لكن بقوله على ما اذا ذكر على
 وجه الريبة والتردد فان ذكره كحكاية حال أو تقوية قبلت معه اه (قوله ولو ادعى الخ) المسئلة الاولى
 قد تقدمت (قوله أى كل من اثنين) أى ادعى كل واحد من اثنين (قوله فان أقر) أى الثالث وان
 أنكر ما ادعاه ولا ينعكس لكل منهما عينا وترك يده وقوله به أى بذلك الثمن (قوله سلم) أى ذلك
 الثمن وقوله اليه أى الى الاحد المقر له (قوله وللأثر تخليفه) أى وللأثر تخليف المقر بان هذا
 الثمن ليس ملكه قال فى النهاية اذ لو أقر به له أيضا غرم له بده اه (قوله وان ادعى شيئا على ثالث) أى
 أنكرهما وانما عدل عن قوله فى المتن بيد ثالث الى ما قاله ليحل ما اذا لم يكن فى يد المانع كسأنى الإشارة
 اليه (قوله وأقام كل منهما) أى من المدعين وقوله انه اشترا لثمنه أى وهو ثمنه ان كان البيع بغير
 يد المالك يحتل ذلك كما بانى (قوله وسلم ثمنه) فبده لاجل قوله بعد ويرجعان عليه بالثمن (قوله
 فان اختلف تاديهما) أى كان شهد أحدى البيتين انه اشتراه فى رجوعه الى الآخرى انه اشتراه فى
 شعبان (قوله حكم للاسبق منهما) أى من البيتين قال سم ويلزم المدعى عليه للاثر دفع ثمنه لنبوته
 ببينة من غير تعارض فيه كما هو ظاهر وكلام الروض صريح فيه اه (قوله لان معهما) أى مع
 البينة التى هى اسبق تاريخ وقوله زيادة علم أى بشهود الملك فى وقت لا تعارضها فيه الا ترى قال
 فى التحقيق ان الثانى اشتراه من الثالث بعد ما زال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال عوده اليه لانه خلاف
 الاصل بل والظاهر اه (قوله ولا يختلف تاديهما) أى البيتين معا وهو صادق بثلاث صور بان
 لا يوجد تاريخ أصلا منهما وذلك بان اطلقتا معا اذا وجد تاريخ من أحدهما وبما اذا وجد
 منهما ولكن مقدم قد ينهيا بقوله بان اطلقتا الخ (قوله سقطتا) أى البيتان (قوله لاستفالة
 أعمالهما) أى لاستفالة العمل بمحال تعارضهما (قوله ثم ان أقر الخ) أى ثم بعد سقوطه ان أقر
 المدعى عليه بانه باع كلامهما أو أحدهما بالحكم واضح وهو انه فى الاولى ثبت البيع لاحدهما
 ورجع الاثر عليه بالثمن الذى سلمه له ليطلان البيع بالنسبة له وفى الثانية كذلك ثبت البيع
 للقر له ورجع الاثر عليه بالثمن (قوله والا) أى وان لم يقر وقوله حلف لكل منهما أى بانه
 ما باعه (قوله ويرجعان عليه بالثمن) قال فى شرح الروض اذ لا تعارض فيه لان بينة كل منهما
 شهدت بتوفيق الثمن وانما وقع التعارض فى الدار لا متناع كونها ملكا لكل منهما فى وقت واحد
 فسقطت فيها دون الثمن اه وعمل رجوعهما عليه بالثمن مالم تعرض البينة لقبض المبيع والا فلا

برجعان عليه لغير العقد بالقبض وليس على البائع عهد فيما يحدث بعده (قوله ولو قال كل
 منهما الخ) ههنا عكس المسئلة السابقة لان تلك في مشتريين وبائع وههنا في بائعين ومشتري
 ومقصودهما الثمن وفي ثالث العین (قوله والبيع الخ) أي والحال ان البيع قيد المدعي عليه (قوله
 بعثته بكذا هو ملكي) مقول القول قال سم وانظر لولاه وهو في يدي هل يكنى كإقديل عليه
 مافي التنبيه الا في اه (قوله والا) أي وان لم يقل هو ملكي لم تسع الدعوى (قوله فانكر) أي
 المدعي عليه الشراء منهما (قوله وقاما) أي دعيا البيع (قوله عما قاله) أي من البيع عليه
 (قوله فان اخذت ارضيتهما سقطتا) أي لا تمتنع كون العين ملكا لكل منهما في وقت واحد
 فحلف لكل منهما بما كان في يده وبينه وتبين له العين ولا لزمنه (قوله وان اختلف) أي
 تأخر بجهامشله ما لو اختلفا أو اطلقت احدهما أو ارضت الاخرى (قوله لزمه الختان) أي لان
 التنافي غير معلوم وان لم يكن بشرط ان تكون بينهما زمان يمكن فيه العقد الاول ثم الانتقال
 من المشتري الى البائع الثاني ثم العقد الثاني فالوعين الشهود زمانا لا تنافي فيه ذلك بل لم يزم الختان
 وحلف حينئذ لكل اه نهاية (قوله ولو قال الخ) شروع في حكمه ما لو اختلف مؤخر اذ ارسل
 والمستاجر في قدمه المستور كاثبات المدك كورومشله ما لو اختلفا في قدره الا بركان قال أبو ترك
 البيت بعشرة فقال بل أبو تركه خمسة أو فجهامعا كان قال أبو ترك البيت خمسة فقال بل أبو تركي
 جميع الدار بثلاثة (قوله وأما ما بينتین) أي اطلقتا واحداهما أو اخذت ارضيتهما وكذا اذا اختلف
 تأريخهما أو اختلفا انه لا يجوز الاعتدال اه تحفة (قوله تساقطتا) أي اليقين لتناقضهما
 في كيفية العقد الواحد قال في شرح الروض وغفران هذا الوشهد بينه بالف وأحرى بالعين
 حيث ثبتت الا لافان بانهما لا يتنافيان لان الشهادة بالالف لا تنافي الا في العین وهنا العقد واحد اه
 (قوله ثم يفسح العقد) أي عقدا لاحدا ونوسم للآ ترى أبو ترك مثل ما سكن في الدار (قوله لا يكتفي في
 الدعوى كالتشادة الخ) عبارة ارض وشرحه بشرط في دعوى المشتري من غير ذي البیان
 بقول المدعي اشترى بثمانه وهي ملكه أو سلطت امانه أرسله الى كالتشادة بشرط فبها ان يقول
 الشاهد اشتراه ان فلان وهي ملكه أو اشترى اها أو سلطت امانه أرسله اليه لا في دعوى الشراء من
 ذي بدلا بشرط فبها ذلك بل يكتفي ذكر البذلان البديل على الملك اه (قوله ادا كان) أي
 البائع غير ذي بديلان كان المبيع في يد شخص آخر غير البائع (قوله أو مع ذكر الخ) عطف على قوله
 مع ذكر ملك البائع أي أو الأامع ذكر البديل في ذلك لان البديل على الملك كإمر (قوله ادا كانت
 البيلة) أي البائع وقوله وتزعمه تعديا فيه به يكون حينئذ غير ذي بدليل قال حينئذ الفرق
 بين هذه الصورة والقبلي فبها ويمكن ان يفرق بينهما بحمل قوله في الصورة الاولى غير ذي بدلي
 ما اذا لم يكن تحت يده أصلا ونورته من أبيه ولم يستلمه من وكيله أو من وصيه وحل ما على ما اذا
 حصل تحت يده ولكن اتزعم منه ولو ائتمته كافي شرح الروض ا كان أولى (قوله ولو ادعى الخ)
 هذه المسئلة ذكرها في باب الشهادة (قوله هالا) مقبول ادعوا وقوله عينا الخ تعميم للكل
 (قوله لمورثهم) متعلق بمخبرهم صفه لا أي مالا ملكا لمورثهم (قوله وأقاموا شاهداهما) أي
 تعديا بملوثة مورثهم واتهموا بخصامهم اه نهاية (قوله وحلف مع بعضهم) أي وحلف مع
 الشاهد الذي آفاه وبعض الورثة قال في شرح روض فادخلوا كلهم ثبت الملك له وصار تركه
 تقضي منهما ديونهم وصاياهم اه (قوله على استحقاق مورثه الكل) أي المال ولا يقتصر على قدر
 حصته لانه انما ثبت الملك لمورثه وكذا الورثة وكلهم اذ ذكر (قوله اخذته منه) قال في شرح
 الروض يقتضي من نصيبه فسطه من الدين والوصية لا الجميع اه (قوله ولا تشارك) بالنسبة
 للمجهول وقوله فيه ثابت فاعده وضعية يعود على نصيبه الذي أخذه (قوله من جهة البينة) أي بينة

ولو قال كل منهما سحا
 والبيع في يد المدعي
 عليه بعثته بكذا
 وهو ملكي والا لم يسمع
 الدعوى فانكر وأقاما
 بينتین بما قالاه وما لهما
 بالثمن فان اتفقت
 تأريخهما سقطتا
 اختلف زمه المتناوان
 ولو قال اشترى البيت
 بعشرة مثلا فقال بل
 أبرقني جميع الدار
 بعشرة وأقاما بينتین
 تساقطتا فبها لافان
 ثم يفسح العقد
 (تنبيه) لا يكتفي في
 الدعوى كالتشادة
 ذكر كإمره الأامع
 ذكر ملك البائع افا
 كان غير ذي بدلي
 ذكر بعلنا كانت
 البيلة وزعمته
 تعديا (ولو ادعوا)
 أي الورثة كلهم أو
 بعضهم (مالا) عينا
 اودينا أو مضمونة
 (لمورثهم) الذي مات
 (وأقاموا شاهداهما)
 بلال (وحلف مع
 بعضهم) على
 استحقاق مورثه الكل
 (أخذته منه) ولا
 مشاركتيه (من جهة
 البينة

الورثة (قوله لان الحق مقتضاه) وقوله في حقه أي الحالف (قوله وغيره) أي
ولان غير الحالف قادر عليها أي الحق وقوله بالحلف متعلق بقادر (قوله وان بين الانسان الخ) علة
ثالثة لعدم المشاركة وقوله لا يعطى بها أي يعين الانسان وقوله غيره أي غير الانسان صاحب الدين
(قوله ولو كان الخ) مرتضى على محذوف تقديره ويطلب حق كامل لم يحلف بشكوه ان حضرق
البلد كان قد شرع في الخصومة أو شرع بها فلو كان بعض الورثة صيا الخ (قوله حلفا فابطلخ)
راجع للصي وقوله أو حضر راجع للقائب (قوله واخذ كل منهما) وقوله نصيبه أي
حصته (قوله لا إعادة دعوى وشهادة) أي لا نهما جدا ولا من الكامل خلافة عن الميت (قوله
ولو أقر) أي خصص بدني ليت (قوله فأنخذ بعض ورثته) أي الميت من ذلك الدين للقربة (قوله
ولو يفرد دعوى) غاية في الأخذ وقوله ولا إذن من حاكم أي في الأخذ (قوله فالبقية) أي بقية الورثة
وقوله مشاركته أي مشاركة بعض الورثة في القدر الذي أخذ (قوله ولو أخذ أحد شركائه) أي
الشخص وقوله في دار متعلق بشركاء أي شركائه في نفس الدار وقوله أو منفعتهما معطوف على في الدار
أي أو شركائه في منفعة الدار بان كان موصى بها جماعة (قوله ما يخصه) مفعول أخذ وقوله
أبهرت إيماننا (قوله لم يشارك فيه) أي فعلا أخذ ما يخصه من أجزائها (قوله بقية الورثة)
صوابه بقية الشركاء كما في بعض نسخ الخط والله سبحانه وتعالى أعلم

(مصل في الشهادات ١)

شروع في القسم الثاني من ترجمة الباب السابق وهو الدنات وانما أفرده بفصل مستقل لطول
الكلام على القسم الأول وهو الدعاوى ولان الباب ما اشغل على فصول فلا يقال انه في الباب السابق
ترجم للسنات ولين كراهية (قوله جمع شهادة) وانما جمعها لتوحيها كإيمانه والأصل فيها
قبل الإجماع آيات كقوله تعالى ولا تتقوا الشهادة وقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا
الشهادة لله وقوله تعالى واحتشبهوا شهدين من رجالكم وأخبار كبر العاصمين ليس لك إلا
شاهدك أو عينته أي ليس للشاهد على إثبات الحق على خصمك إلا شاهدك وليس لك في فصل
الخصومة بينك وبينه عند عدم البينة الإيمنة وكبر البهي والحاكم ومعهم أسانده أنه صلى الله عليه
وسلم سئل عن الشهادة فقال للسائل ترى الشخص قال نعم فقال على مثلها فاشهد وأدع وقوله على مثلها
الخ المراد ان كنت تعلم الشيء الذي تريد الشهادة به مثل الشخص فاشهد به وان كنت لا تعلمه فأتارك
الشهادة به وأركانها خمسة شاهد ومشهود به ومشهود عليه ومشهود له وصيغة وكلها تعلم من كلامه
(قوله وهي) أي الشهادة شرعا ما ذكر وأما لغة فمعناها الإطلاع والمعاينة كما في المصباح وقوله
أخبار الشخص الخ عرفها بعضهم بأنها أخبار عن شيء بلغة خاص وهو أولى لشمله لخصوه لال رمضان
بمختلف تعريف الشارع (قوله بحق على غيره) أي لغيره (قوله بلغة خاص) أي على وجه خاص
بأن تكون عند قاض بشرطه اه رشيدى والمراد باللفظ الخاص لفظ أشهد لا غيره فلا يكفي إبداله
بغيره ولو كان اللفظ لا فيه نوع تعبد (قوله الشهادة الخ) شروع في بيان ما يعتبر فيه شهادة
الرجال وتعد بالشهود وما لا يعتبر فيه ذلك وقوله لرمضان أي وتزايده كتهليل زكاة الفطر في اليوم
الأول ودخول شوال وصلاواته وأوج (قوله أي لبوته) أي رمضان وأما هذا التفسير بان
الشهادة ليست لنفس رمضان وانما هي لآبائه (قوله بالنسبة للصوم فقط) أي لا بالنسبة لمحاول
أجل أول وقوع طلاق كإقرار باب الصوم (قوله رجل) خبر عن الشهادة ولا يلزم تقدير رمضان
في الأول أو الثاني لتطابق المبدأ والخبر وذلك لان الشهادة ليست عن الرجل أذهي اسم معنى وهو
جثة وتقدره في الأول نحو الشهادة لرمضان ورجل وفي الثاني الشهادة لرمضان شهادة رجل ويصح ان
يكون رجل فاعلا لعل محذوف مع متعلقه والتقدير يكفي فيها رجل وهذا أقعد من جهة المعنى

لان الحق مقتضى حقه
وحده وغيره قادر
عليها بالحلف وان
بين الانسان لا يعطى
بها غيره فلو كان بعض
الورثة صديدا أو غائبا
حلف اذا بلغ أو حضر
وأخذ نصيبه بلا إعادة
دعوى وشهادة ولو أقر
بدني لم يت فأنخذ بعض
ورثته قدر حصته
ولو يفرد دعوى ولا
ان من حاكم فالبقية
مشاركته ولو أخذ
أحد شركائه في دار أو
منفعتهما ما يخصه من
أجزائها لم يشارك فيه
بقية الورثة كما قاله
شعنا

(فصل في الشهادات)

جمع شهادة وهي
أخبار الشخص بحق
على غيره بلغة خاص
(الشهادة لرمضان)
أي لبوته بالنسبة
لصوم فقط (رجل)

الا انه رد عليه ان حلف العامل لا يجوز الا مع الترتيب ولا قرينة هنا الا ان يدعي المقام ومثل ذلك
 يصح في جميع ما يأتي (قوله لا امر آتو حنفي) أي فلا يثبت سماعه لارضاء لنقصهما (قوله
 ولزنا ولواط) معطوفان على قوله لرمضان أي والشهادة تزنا ولواط أي واثباتا بيمينه أو ميمته (قوله
 أو يعقمن الرجال) أي لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاحسدوهم
 ثمانين جلدة ولان الزنا أجمع الفواحش وإن كان القتل أغلظ منه على الأصح فغلظت الشهادة فيه
 سترامن الله تعالى على عباده واشترطوا الأربعة فمعها تنهاهوا بالنسبة لاثبات الحسد والتعزير بأما
 بالنسبة لسقوط حصانه وعدالته ووقوع طلاق علق بزنا فثبت برجلين وقد يشكل على ثبوت
 ما ذكرهما ما في باب حد التقذف من أن شهادة مادن الأربعة بأربعة بارنا تنقصهم وتوجب حدم
 فكيف يصور هذا وقد يجب بان صورته أن يقولوا نشهد بزناه فتنقصهم أو وقوعه مذكر
 فتوقفا بقصد الخ يني عنهما الحد والفسق لانهما صراحيما يني أن يكون قصدهما الحاق العار
 به لئلا يهوما وجب حد التقذف (قوله يشهدون الخ) بيان لكيفية الشهادة بالزنا ولواط (قوله
 أنهم) أي الأربعة وقوله وأداهي الزنا ولواط (قوله مكلفا غنناوا) حالان من فاعل أدخل
 (قوله حشقتة) أي أو قدروها من مقطوعها وهو مقول أدخل (قوله في فرجهما) متعلق بأدخل
 ولا بد من تعيينها كنه أو غلظت وقوله بالزنا متعلق بأدخل أي على وجه الزنا ولا بد من ذكر ذلك أو
 ما يغيب معناه كأن يقول على وجه محرم (قوله لا يشترط ذكر زمان ومكان) أي زمان الزنا
 ومكانه (قوله الا ان ذكره) أي المذكر من الزمان والمكان وقوله أحدهم أي أحد الشهود
 الأربعة (قوله فصبسؤال الاقبن) أي عن الزمان والمكان (قوله لاحتمال) علة للوجوب وقوله
 وقوع تناقص أي انفاشوا عنهما وذلك كأن تذكر بقية الشهود زمانا أو مكانا غير الذي ذكره
 الشاهد الأول كأن يقول أحد الشهود أنا ذكر في أول النهار في المكان الغلاني وبقول الباقيون
 رأنا في آخر النهار في المكان الغلاني غير المكان الأول فهذا تناقض وخلف وقوع بينهم وهو
 بسقط الشهادة أي يبطلها (قوله ولادكر رأنا الخ) أي ولا يشترط ذكر رأنا أدخل حشقتة في
 فرجهما كدخول المرد في المكحلة والمرد بكسر اللام المسل (قوله بل يسن) أي ذكر رأنا
 كالرد في المكحلة (قوله وبكى للاقرار به) أي بالزنا أي وما الخ بمن اللواط واثباتا بيمينه
 والميمته وقوله اثنتان أي شهادة اثنتين وقوله كغيره أي كغير الأقرار بالزنا من الأقرار به بكفي فيها
 اثنتان (قوله ومسال) معطوف على لرمضان أيضا أي والشهادة لمسال (قوله عينا كان) أي
 ذلك المسال كدار ونوب وقوله أو منفعة أي لدار ونحوها (قوله وما قصد بهما) أي ولشيء الذي
 قصد منه مال (قوله من عقد) بيان لما وقوله مالي أي متعلق بالمسال (قوله أو حقي مالي) أي
 متعلق بالمسال ولم يخل له الإجمال واحد وهو الخيار (قوله كبيع) تمثيل للعقد المالي (قوله
 وحالة) معطوف على بيع عطف الخاص على العام ومنه جميع الأمثلة الآتية ماعدا الخيار فاتها
 للعقد الذي بيع من يدين فهي تمثيل أيضا للعقد المالي (قوله وضمان) هو مثال للعقد المالي
 أيضا وفي حوائج شرح المتن مع جعله مثالا للعق المالي وإيس كذلك انه عقد (قوله وقف)
 هو مثال أيضا للعقد المالي أي الذي قصد منه مال وفي حاشية الباجوري جعله من الحق المالي
 وليس كذلك انه عقد أيضا وكب الجعري على قول الحبيب تنبيه من هذا الضرب لوقف
 مانعه لان المقصود منه عقوده أو أثره وهي مال وصورة المسئلة ان شخص ادعى ملكا تضمن
 وفتية كان قال هذه الدار كانت لابي ووقفها على وأنت غاصب لها وأما شاهدوا حلف معه حكم
 له بالمالك ثم نصبر وبقا باقراره وان كان الرقب لا يثبت بشاهد معين قاله في البحر مر اه (قوله
 وفرض) هو وجوب ما بعد معاد الخيار من العقد المالي أما الخيار من الحق المالي كما علمت

واحد لا امر آتو حنفي
 (ولزنا) ولواط (أو بعة)
 من الرجال يشهدون
 أنهم مرادوه أدخل
 مكلفا غنناوا حشقتة
 في فرجهما بالزنا قال
 شفتنا الذي يفهم أنه
 لا يشترط ذكر زمان
 ومكان الا ان ذكره
 أحدهم فصبسؤال
 الباقيين لاحتمال
 وقوع تناقص بسقط
 الشهادة ولا ذكر
 رأنا كالمرد في
 المكحلة بل يسن
 وبكى للاقرار به
 اثنتان كغيره (ومال)
 عينا كان أو يدنا أو
 منفعة (وما قصد به
 مال) من عقد مالي
 أو حقي مالي (كبيع)
 وحالة وضمان
 ووقف وفرض وإبراه
 (ورهن) وصلح وخيار
 راجل

ومثله جناية تزوج مالا وجعل الجبري الاجل أيضا من الحق المالى وفيه نظر لانه لا بد أن يكون
مصرحاً به في العقد فهو من متعلقات العقد لا الحق (قوله رجلان الخ) خبر المبدأ المقدر قبل
قوله لى الى الشهادة لى الما وما قد به مال يكنى فهار جلان أو رجل وامرأتان أو رجل وعين
وذلك لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان أى ان لم ترغوا فى إقامة الرجلين وليس المراد
أنه لا يكنى الرجل والمرأتان الا عند تعدد الرجلين بل لى دليل الاجماع على خلافه ولعموم البلوى
بالمعاملات ونحوها توسع فى طرق اثباتها واستغنى فى التحفة من الاكتفاء بشهادة من ذكر الشركة
والقراض والكفالة وقال اماهى فلا بد فيها من رجلين فالم برضى الاولين اثبات حصصه من الربح اه
(قوله ولا يثبت شئ بامرأتين وعين) أى ولو فجا يثبت بشهادة النساء منفردات وذلك لعدم ورود
ذلك ولضعفها وانما إقامة المرأة مقام الرجل فى الرجل والمرأتين لوروده (قوله ولا يثبت شئ
معطوف على رمضان أى والشهادة لغير ذلك أى الذى كور من رمضان وما بعده وقوله أى
ما ليس بمال ولا يقصد منه مال تفسير آخر ذلك لالاسم الاشارة كإظهاره وكان عليه أن يزيد وما
ليس بمرضان ولا زنا لانها من جهة المذكور بل (قوله من عقوبة الله تعالى) بيان لما هو على
حذف مضاف أى من موجب عقوبة كثير وسرقة لانه الله هادته لها وقوله كند شرب أى
شرب خمر وهو قتل للعقوبة وقوله وسرقة أى وحسرة (قوله ألا آدمى) معطوف على الله أى
أو عقوبة لا آدمى وهو على حذف مضاف أيضا كالذى قبله أى موجب عقوبة لا آدمى (قوله
كقود) أى قصاص وهو قتل لعقوبة لا آدمى (قوله ومنع ارث) عطف على قود المجهول مثالا
لعقوبة لا آدمى وهو يفيد أنه مثال لها أيضا وفيه نظر لأن ارث من العقوبة مطلق أذية حسية
كانت أو معنوية تأمل (قوله بان آدمى الخ) تصورى منع الارث (قوله وما يظهر للرجال)
معطوف على رمضان أيضا أى والشهادة لما يظهر للرجال الخ وقوله غالباً أى فى غالب الاحوال وقد
لا يظهر على سبيل الندو وقد يتفق أن الرجل يطلق زوجه من غير حضور رجال بل بحضور
النساء ومع ذلك فلا عبرة بهن (قوله كسكاح) قال سم نقل عن ابن العباد يجب على شهود
النكاح ضبط التاريخ بالساعات واللفظات ولا يكنى الضبط بيوم العقد فلا يكنى أن النكاح عقد
يوم الجمعة مثلاً لا بد أن يزيدوا على ذلك بعد النكاح مثلاً ليلة أو ليلتين أو قبل العصر أو المغرب
كذلك لان النكاح يتعلق به لحاق الولادة ستة أشهر وليلتين من حين العقد فعليه ضبط التاريخ
بذلك الحق النسب وهذا ما انفعل عنه فى الشهادة بالنكاح اه وفى المفتى تنبيه يستثنى من النكاح
ما لو ادعت انه نكحها وطلقه أو طلقت شرط الصداق أو انه تزوجة فلان الميت وطلبت الارث فيثبت
ما ادعته برجل وامرأتين وشاهد وعين وان لم يثبت النكاح بذلك لان مقصودها المال ومن
الطلاق ولو كان بعوض وادعاء زوج فانه يثبت بشاهد وعين ويلغز به فيقال لانطلاق ثبت
بشاهد وعين اه (قوله ورجعة) ذكرها حتى على القول باشتراط الشهادتها والعقد خلافه فلا
تحتاج عليه الى ائساد أو افضلا من اشتراط الرجلين فيها (قوله وطلاق) أى بعوض أو غير مان
ادعته الزوجة فان ادعاء الزوج بعوض ثبت بشاهد وعين ويلغز به فيقال لانطلاق ثبت بشاهد
وعين زى وفيه ان الطلاق ثبت ما قدره والى ثابت بالرجل والعين انما هو العوض اه بجبري
قوله وقراض وكالة) على اشتراط الرجلين فهم ما وفى الوصاية وفى الشركة أن ار يدعوهما والولاية
فيها فان اريد اثبات المجل فى الكالة والوصاية واثبات حصته من المال فى الشركة وحصته من الربح
فهم وفى القراض قبل فهار جلان أو رجل وامرأتان أو شاهد وعين لان المقصود منها المال حينئذ
وقد تقدم التنبيه على بعض ذلك (قوله وودعة) أى ادعى مالها غصبى اليد لها وذواليد
انها وديعة فلا يمين شاهدين لان المقصود بالذات اثبات ولاية الحق له وعدم الضمان يترتب على

(رجلان أو رجل
وامرأتان أو رجل
وعين) ولا يثبت شئ
بامرأتين وعين ولا يغير
ذلك أى ما ليس
بمال ولا يقصد منه
مال من عقوبة الله
تعالى كند شرب
وسرقة ألا آدمى
كقود وحذف
ومنع ارث بان ادعى
بقية الورثة على
الزوج حصة الزوج
خالها حتى لا تراث
منه) وما يظهر للرجال
غالباً كسكاح
ورجعة وطلاق
منع أو معلق ودفن
نكاح وبلوغ (وعتق)
وموت وإصدار قراض
وكالة وكفالة
وشركة ووديعة

ذلك اه تحفة (قوله ووصاية) أى فالشهادة للوصاية أى بان فلانا وصى فلانا لا بدقهما من رجلين
لقله تعالى شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ائمة (قوله وروية هلال غير
رمضان) أى أمار روية هلال رمضان فتثبت بواحد كما تقدم والراجح عند غير شيخ الاسلام وابن حجر
أن روية هلال غير رمضان تثبت بواحد بالنسبة للعبادة كروية هلال رمضان فتقبل شهادة
الواحد لال شوال للأحرام بالجموع وصوم ستة أيام من شوال وهلال ذى الحجة لقوقوف وللصوم في غيره
ما عدا يوم العيد وهلال وجب للصوم فيه وهلال شعبان لذلك حتى لو نذر صوم شهر فشهدهوا أحد
هلاله وجب (قوله وشهادة على شهادة) أى بان شهدا اثنان على شهادة كل من الشاهدين بنوعه وقرض
لنسيتهما مثلا (قوله واقرا بعا لا شئت الأرجلين) وهو ما يظهر للرجل حال غالبا كالنكاح وما بعده
ولو قال واقرا هأى به المذكورات لكان أولى ومثل الاقرار بذلك الاقرار بما لا يثبت الا
باربعة رجال كالأمر بالطلاق وما لا يثبت ما أو رجل وعين معارف من المال أو ما يقصده مال
فكنى فيه ذلك أيضا كصرح به في الرض وعسيرة الضرب الثالث للمال وما المقصود منه المال
كالايمان والدين والعقود المالية وكذا الاقرار به يثبت برجلين ورجل وامرأتين اه فقوله وكذا
الاقرار به وعمل الاحتشاد (قوله لا رجل وامرأتان) أى ولا رجل وامرأتين (قوله لما روى مالك
الح) أى ولاته تعالى نص في الطلاق والرجعة والوصاية على الرجلين وصحبه الخبر في النكاح اه تحفة
وقوله مضت السنة أى استقرت بأنه أى على أنه الح أو حكمت ونسبة الحكم إليها مجاز والسنة
الطريقة أى شرعية صلى الله عليه وسلم وهى الأحكام الشرعية لا مقابل الفرض اه شرق
(قوله وقيس بالمدحكورات) أى في الخبر وهى الحدود والنكاح والطلاق وقوله غير هأى
المذكورات ثابت ما على قيس (قوله بما شاركها في المعنى) أى وهو كل ما ليس بمال ولا هو المقصود
منه ولا تكرر جوع الوصاية والو كالة للان القصدهما اثبات الولاية لل اه تحفة (قوله
ولما نطهر للنساء) معطوف على رمضان أيضا أى والشهادة للحق الذى يظهر للنساء وقوله غالباً أى
غالب الأحوال وقد يظهر للرجل على سبيل التدوير (قوله كولدته) أى ادعتا وانكرها للرجل
فتثبت بهن قال في التحفة اذا ثبتت الولادة بالنسبة ثبت النسب والارث تعالىان كلامها لا مزعجاً
لشهوده لا ينفك عنه ويؤخذ من ثبوت الارث فيما ذكر ثبوت حياة المولود وان لم يشرع له فى
شهادته بل بالولادة لتوقف الارث عليها أى الحياة فلم يكن ثبوته قبل ثبوتها أم الولد يشهد بالولادة بل
بحياة المولود فقط اه رهن لا يقبل لان الحياة من حيث هو ما يطلع عليه الرجل غالباً اه يحذف
(قوله وحيض) أى ادعتة لاجل العدة فانكر وفي الجعري ما نصه قوله وحيض هو صريح في إمكان
اقامة البينة عليه بصريح النووي في أصل الرضة ونفقه في تساويعه ابن الصباغ وصوبه
بعضهم خلافاً لما في الرضة كأصلها في كتاب الطلاق من تعدد اقامة البينة عليه ورجح بعضهم
ما هنا وجل في الطلاق من التعدد على التعسر اه وانما كان متعسر الان الدم وان شوهه بخجل انه
استحاضه (قوله وبكارة) أى فماذا نمر على في العقد ادعى زوجاته وولدها بنياً أو أراد الفسخ
وأبكرت ذلك وأدعت أنها بكر الى الآن وأقامت أربع نسوة على دعواها فقتلن وقوله وبسابقة
بعض نسخ الخط وثبوته بالو وهى ضد الكارة وصورتها أن يكون قد طلقها وأدعى انه طلقها وهى
بكر لتظهر المهر عليه فادعت انها تب وعته لها المستقر المهر كله لها وأقامت أربع نسوة على ذلك
فيقبلن (قوله ورضاع) أى اذا كان من الثدي أما اذا كان من انا فلا يقبلن فيه لان ذلك يطلع
عليه الرجل غالباً انهم يقبلن في أن هذا اللبن الذى في هذا الاناء من هذه المرأة لان الرجل لا يطلعون
عليه غالباً (قوله وعيب امرأة) أى كرتى وقرن ورج على فرجها مرة فكأنت أماً وقوله تحت
نباها المراد به ما يطلع عليه الرجل غالباً وخرج به عيب الوجه واليد من المرة فلا يثبت حيث لم

وصاية وروية انقضاء
عدة باشر روية
هلال غير رمضان
وشهادة على شهادة
واقرا بما لا يثبت
الأرجلين (رجلان)
لأرجل وامرأتان لما
روى مالك عن الزهري
مضت السنة من
رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه لا يجوز
شهادة النساء في
الحدود ولا في النكاح
ولا في الطلاق وقيس
بالمذكورات غيرها
فما شاركها في المعنى
(ولما نطهر للنساء)
غالباً (كولدته)
وحيض (بكارة)
وثبابة ورضاع
وعيب امرأة تحت
نباها

يعبر وجودها في الشاهد عند التحمل والادام في النكاح لتوقف محتمل على الشهود وعند الادام فقط في غيره فيميزان يقسمها وهو غير كامل ثم يؤدها وهو كامل (قوله فلا تقبل من صبي) أي لقوله تعالى من رجالكم والصبي ليس من رجالنا فلا تقبل شهادته ولو لم يله أو علمه خلافا للأمام مالك رضي الله عنه حيث قبل شهادة الصبيان في بياض بينهم من الجراحات عالم بغير قوافله ومعه نون أي فلا تقبل شهادته بالأجماع (قوله ولا بمن يرق) أي ولا تقبل الشهادة ممن فيمرق كسائر الولايات انفي الشهادة نفوذ قول على الغير وهو نوع ولا يله ولانه مشغول بمهمة سيدي فلا يتفرغ لتحمل الشهادة ولا لانها اه شرح الروض (قوله ولا من غير ذي رأة) أي ولا تقبل الشهادة من غير صاحب مرواة وهي بضم الميم لغة الاستقامة وشراحا ما سذكركه (قوله لانه) أي غير صاحب مرواة لاحيائه (قوله) ومن لاحيائه يقول ماشاء أي لقوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تسقى فامسح ما شئت (قوله وهي) أي المرواة مشرا ومعناها لغة ما تقدم وقوله ترقى الاناس أي القهر من كل دنس أي محسب لا اثم فيه أو فيه اثم كسفرة لقيمة وقوله مر فراجع فلادناس فالمراد من الدنس ما يفسد في العرف دنسا فهو لا ينضب بل يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال والاما كن وعسارة الحاجب والمرواة تخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه قال في المعنى لان الامور العرفية فلما تنضب بل يختلف باختلاف الأشخاص والازمنة والمكان وهي بخلاف العد القاطناتها لا تختلف باختلاف الأشخاص فان الفسق يستوي فيه الشريف والوضيع بخلاف المرواة فانها تختلف وقيل المرواة القهر زعماء بغير منه وبصحت به وقيل هي ان يصون نفسه عن الانداس ولا يشنعا عند الناس وقيل غير ذلك اه وقوله وقيل غير ذلك منه المرواة ترك ما نرزي عتاطيه لكونه غير لائق به عرفا وهذه التعاريف متقاربة من جهة المعنى واعلم انه يجوز تعاطي حارم المرواة لانها انصبت عليه الشهادة فيعبر عليه تعاطيه وقد فقدت المرواة الا ان الامن القليل من الناس وما احسن ما قيل فيها

مرت على المرواة وهي تنكب * فقلت علام تنقص الفتاة

فقلت كيف لا ابكي وأهمل * جميعا دون خلق الله ما روا

(قوله فيسقطها) أي المرواة وقوله الاكل والشرب في السوق أي ونحوه من كل مكان لا يعتاد فيه ذلك فالسوق ليس بقيد ومحل استقامتهم المرواة حيث لا عذر والا كان غلبه جوع أو عطش واضطر الى ذلك فيه أو كان صائما وقصد المبادرة لسنة القطر فلا يسقطها ومعه اه أيضا كما في النهاية فيمائلنا كل أوشر بنماذج الحانوت أمالوا كل داخل الحانوت وكان مستترافيه بحيث لا ينظره غيره من هو خارج فلا يضره ذلك ولم يرض هذا في النجفة ونصها قال البقيني أو كل داخل حانوت مستترا وتظر فيه غيره وهو الحق فيمن لا يلبق به ذلك اه (قوله والمثني الخ) بالرفع معطوف على الا كل أي ويسقطها المثني في السوق حال كونه كاشفا ما ذكر والمثني ليس بقيد وقوله أو بدنه أي غير العورة أما كشف العورة غرام (قوله لغير سوق) متعلق بكل من الاكل والشرب والمثني فان صدرت هذه الثلاثة من السوق فلا تسقط مرواة (قوله وقيل الحليلة الخ) بالرفع أيضا عطى على الا كل أي ويسقطها أيضا قبله الحليلة زوجة كانت أو أمه محضرة الناس وفي المعنى ما نصه قال البقيني والمراد بالناس الذين يستحيان منهم في ذلك والتعجيل الذي يستحيان منه انه لره فلو قيل زوجته محضرة تحواربه أو محضرة زوجاته لغيرها فان ذلك لا ينعمن ترك المرواة أو أما تقبل الرأس ونحوه ولا يخل بالرواة اه ينصرف ولا يرد على اقطام القبلة لما تقبل ابن عمر رضي الله عنهما أمته التي وقعت في سهمه لانه كان تقبل احسان لا غشاة الكفا ولا تمتع أو كان بيان الجواز ومثل القبلة في اسقاط المرواة وضع يده على موضع الاستمتاع منها من صدر ونحوه (قوله واكتاد الخ) بالرفع أيضا عطى على الا كل أي ويسقطها اكتاد ما به صحت من الحكايات بين الناس ومعه ان قصد صحت الجالس فان لم يقصده لكونه ذلك

فلا تقبل من صبي
ومجنون ولا بمن به
رق لنقصه ولا من
غير ذي مرواة لانه
لا حيائه ومن لا حيائه
له يقول ماشاء وهي
ترقى الاناس عرقا
فيسقطها الاكل
والشرب في السوق
والمثني فيه كاشفا
رأسه أو بدنه لغير
سوق وقبله الحليلة
محضرة الناس
واكتاد

طبعه لم يعد خادما لمرأته كما وقع ذلك لبعض أصحابه بوقى العده من تكلم بالكلمة بمنحك ماحلها
 هو يهاق النارسين عريفا (قوله أولعب شطرنج) بالجر عطف على ما مضى أي واكثار لعب
 شطرنج بحيث شغفه عن مهماته والكلام إذا خلا عن المال والآخرام كما سيذكره (قوله أوردقص)
 هو بالجر أيضا عطف على ما قبله واكثاره من والكلام أيضا حيث لم يكن تكذرا ولا هو حرام (قوله
 بخلاف قليل الثلاثة) أي ما مضى عطف على شطرنج وأوردقص فإنه لا يسقطها وعياضة طها أيضا كثار
 الغناء بكسر الغين والمد أو استماعه ويسقطها أيضا حرفة دينية كحجهم وكسز بل وبيع عن لا تليق
 به لا شمارها بالخدمة بخلافها ممن تليق به وإن لم تكن حرفة فإنه لا يسقطها (قوله ولا من فاسق) عطف
 على قوله من مضي أي ولا تقبل الشهادة من فاسق لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وهو ليس
 بعادل (قوله واختار جمع الخ) قال في القصة رده ابن عبد السلام بأن مصلحته أي المشهود له بما رخصها
 مفيدة للمشهود عليه وقوله قضى الحاكيم شهادة الأمل فالأمل انظر ما المراد به ولعله الأخف فسقا
 (قوله والعدالة الخ) هي لغة التوسط وشراعا مذ كرموه واحتساب الكبار والأصراع على الصغار
 وقيل هي ملكة في النفس تمنع من اقتراف الكبار والزنا مثل المباحة (قوله باحتساب كل كبيرة)
 أي بالتأباعد عنها وتركها وبما ربه من عموم السلف فتقيد أنه متى ارتكبت كبيرة انتفت عنه
 العدالة (قوله كالقتل الخ) أفادت كافي التنبيل مع الضابط لا في أن الكبار أشياء كبيرة قال في
 المغني قال ابن عباس هي إلى السبعين أقرب وقال سعيد بن جبير أنها إلى السبع مائة أقرب أنه وقد
 تعلم بعضهم جلة منها فقال

لذا رمت تعدا الكبار أخذنا * عن المصطفى والصعب كي تبلغ الغفر
 فتركه وقتل ثم مصرع الربا * فظلم النسيأ والغرر إذا زحف
 حقوق والحاد وتبدل هجرة * وسكر ومن برفى ويسرق أو قذف
 وزور وتقدر ببول نجسة * غلول وبأس أو من المكر لم يخف
 وأضرار موص متع ما ونجسة * ونسيان قرآن كذا سبه السلف
 وسوخلون والذي عهد أتي * بنار ولعن أو عذاب تخذوف

وقوله منع ما أي من ابن السبيل وقوله ونجسة أي مهرو بوى ونجسة أي ومنع نجسه وفي الزاوي
 أخرج الزبار سند فيه ضعف أكبر الكبار أشرك أنه وعقوف الوالد ومنع فضل الماء ومنع
 النخل (قوله واليمين الغموس) بفتح النجمة أي الغائبة وهي التي يبطل بها حق أو يثبت ما باطل
 وميت بذلك لأنها تنقص المال في الأثم في الدنيا وفي النار في الآخرة قال عليه الصلاة والسلام
 من حلف على مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان وقال عليه السلام من أقطع حق
 امرئ مسلم بينه ومعد أوجبا لله البار وحرم عليه الخنة فقال له رجل وإن كان شيئا سيرا يا رسول
 الله قال وإن كان قضيبا من أراك (قوله والفرار من لزحف) أي الانصراف من الضعف زحف
 الكفار على المسلمين وتقدم لكلام عليه في مجب الجهاد فارجع إليه ان شئت وقوله بلا عذرا ما
 إذا كان لعدو كرض وكالا انصراف من الصف لاجل أن يكمن في موضع ثم بهجم فلا يحرم (قوله
 وعقوف الوالد) أي ولو كافر وهو الظاهر وإن وقع في بعض الأحاديث التقييد بالمسلمين لأن
 الظاهر أنه جرى على الغالب ومعنى عقوتهما أن يؤذيهما أي ليس بالهين ومنه التأنيف قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من عقر والد به فقد عصي الله ورسوله وأنه إذا وضع في قبره ضعه القبر حتى
 تختلف أضلاله وأشد الناس عذابا باقي جهنم عاق لوالديه والرافي والمشر ك ما به سبحانه وتعالى وروى
 أرحم لا شكا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أباه وأنه يأخذ منه فدية ما إذا هوشم تنوكا على
 عصا فقال له كان ضعيفا أو ناقويا وفقيرا أو أناغيا فكنت لا أمنه شيئا من مالي واليوم أنا

ما مضى بينهم أولعب
 شطرنج أوردقص
 بخلاف قليل الثلاثة
 ولا من فاسق واختار
 جمع منهم الأذرى
 والعزى وآخرون
 قول بعض المالكية
 إذا فقدت العدالة
 وعزم القسق قضى
 الحاكيم شهادة الأمل
 فالأمل للضرورة
 والعدالة تعقوف
 (باحتساب كل
 كبيرة) من أنواع
 الكبار كالقتل والزنا
 والقذف به أو كل
 الربا ومال التيسيم
 واليمين الغموس
 وشهادة زور ويحس
 الكبيل أو الوزن
 وقطع الرحم والفرار
 من الزحف بالهذر
 وعقوف الوالد

ضعيف وهو قوي وأتقير وهو غني ويغفل على ما ألف بكى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عامر بن حجر ولا مدبر سمع هذا الأبي ثم قال للولد أنت وما لك لا يبك وشك الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم تكن سنة الخلق حين جعلت سنة أشهر قال إنها سنة الخلق قال لم تكن كذلك حين أضععت حولين قال إنها سنة الخلق قال لم تكن كذلك حين صهرت لك ليها وأعطت لك نهارها قال لقد جازتها قال ما فعلت قال جئت بها على حتى قال لما جازتها قال عليه السلام يا كم وعقوب والذين فإن الجنة يوجد بها من مسرة الفعام ولا يجد بها عاق ولا طعم رحم ولا شجر زان ولا جازازاره خيل أن الكبرياء لله رب العالمين اه بجيرى (قوله وقصبت قدر ربح دينار) أما غصبت مادونة فهو من الصغار قال في الروض وشرح هو غصبت مال خبر مسلم من اقتطع شرا من أرض فغلبا طوفه أنه أبا يوم القامة من سبع أراضين وقيل ما غصبتا يبلغ قبة ربح من قال كما يقطع به في السرفة وخرج فغصبت المال غصبت غيره كغصبت كلب غصبتة اه (قوله وتغويت مكتوبة) أي فهو من الكبار ثم لقوله تعالى أخاراعن أصحاب النجى ما سلككم في سقر قالوا إنك من المسلمين ولم نك نعلم المسلمين وكنا نقوض مع النافذين ولما روى أن من ترك الصلاة متعمدا فقد رتب الله له في الدنيا عذابا عظيما ومثل تغويت الصلاة تعدا تأخيرها عن وقتها أو تقديمها عليه من غير عذر كفر أو مرض لقوله تعالى خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا لا من تاب قال ابن مسعود رضى الله عنه ما ليس معنى أضاعوها تركوها بالكلية ولكن أخرها عن أوقاتها وقال سعيد بن السبب امام التابعين هو أن لا يصلى الظهر حتى تأتى العصر ولا يصلى العصر الا القرب ولا يصلى المغرب الا العشاء ولا يصلى العشاء الا الفجر ولا يصلى الفجر الا طلوع الشمس فمن مات وهو مصر على هذه الحالة ولم يتب أو عده الله بئى وهو وادى جهنم بعد فقره مشيد بفقره (قوله وتأخير زكاة) مثله بالاولى تركها بالكلية وقوله عدوا نأى عمدا وهو راجع لكل من تغويت الصلاة وتأخير الزكاة وخرج به ما إذا كان تقويت الصلاة لعذر ككسبان أو نوم أو كان تأخير الزكاة لعذر كان لم يحسن المستحق لما وقت وجوبها فلا رمة في ذلك مطلقا (قوله وثمة) هي نقل الكلام على وجه الانسداد سواء قصد الانسداد أم لا سواء نقله إن تكلم به فيه أو نقله إلى غيره كايه وانه مثلا وحصل الانسداد والمراد بالانسداد ضم ولا يحتمل ونقل الكلام ليس قيد بل نقل الإشارة والفعل كذلك وسواء نقله بكلام أو إشارة أو كتابة اه بجيرى وإنما كانت من الكبار لو روى الوعيد الشديد فيها فقد روى الشيطان لا يدخل الجنة قتلت أي غلام وروى أحمد والنسائي لا يدخل الجنة عاق ولا مدمن خمر ولا نائم (قوله وغيرها) أي غير اللذ كوراث (قوله من كل جريمة الخ) بيان للقير وهذا حد الكبير وعاقبه بشعوله صفات السنة كسرقته نكحته لا بها جريمة أي عصبية تؤذي بقله أكثر أي اعتنا بتركها بالدين وورقة الديانة أي ضعفها لكن مع شموله ذلك هو أولى من حدها بأهله التي توجب الحد لأن أكثرها لا حد فيه ومن حدها ما يقبضه ويعيش شديد نص الكتاب أو السنة لأن كثيرا مما عدوه ككثير ليس فيه ذلك كالظهار أو كل لحم الخنزير وكثير مما عدوه وصراف فيه ذلك كالنسيئة * واعلم أن العلماء أقاويل كثيرة في حد الكبير فقها المتقدم ومنها قول ابن الصلاح في فتاويه قال الحد للبلقي وهو الذى اختاره الكبيرة كل ذنب عظيم عظيم يصح معه أن يطلق عليه اسم الكبير فهو يوصف بكونه عظيما على الاطلاق ولها المراتب منها الإيجاب المحذومها ألا ما عد عليه بالعذاب التار ونحوها في الكتاب والسنة ومنها وصف فاعلها بالفسق ومنها اللعن اه ومنها قول البارزى في تفسيره التحقيق أن الكبيرة كل ذنب قرن به وعيداً ولعن بنص كتاب أو سنة أو علم أن مقصدته كسبته ما قرن به وعيداً أو حداً ولعن أو أكثر من مقصدته أو أشعر بتهاون مرتكبها فيه اه وقد استوعبها الشيخ ابن حجر في كتابه السمعى بالزواج من اقتراف الكبار

وغصبت قدر ربح
دينار وتغويت
مكتوبة وتأخير زكاة
عدوا نأى ونحو غيرها
من كل جريمة تؤذي
بقلة أكثر

وقال فيه واعلم ان كل ما سبق من الحدود انما قصود اياه التمر بـ فقط والافيه ليست بحسب جماعة
وكيف يمكن ضبط ما لا يطعم في ضبطه اه (قوله واجتناب اصرا على صغيرة) معطوف على اجتناب
كل كبيرة والاصرار هو ان يمضي زمن تمكنه فيه التوبة ولم يقبض قيل بان تركتها ثلاث مرات من
غير توبة وقال غيره الاصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها والارحانه الاستكثار من نوع او انواع
قوله الرافعي لكنه في باب الفضل قال ان الدوام على النوع الواحد كبريته به صرح الفراء في
الاحياء قال الزركشي والحق ان الاصرار الذي نصير به الصغيرة كبيرة اما تكرارها بالفعل وهو
الذي تكلم عليه الرافعي واما تكرارها في الحكم وهو العزم عليها قبل تكفيرها وهو الذي تكلم فيه
ابن الرقعة وتفسيره بالعزم فسر به للماوردي قوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وانما يكون العزم
اصرا بعد الفعل وقيل التوبة اه وفي الاحياء ان الصغيرة قد تكبر بغير الاصرار كما تستصغار
الذنب والعمر ورده وعدم المبالاة والفلة عن كونه بسبب الشقاوة والنهاون بحكم الله والاغترار بستر
الله تعالى وحله وان يكون علما يقتدي به وهو ذلك انه يحرم (قوله واصغائر) أي من نوع واحد
او انواع (قوله بان لا تغلب طاعاته صغائر) الذي يظهر ان الباء بمعنى مع وهي متعلقة باصرار الرافعي
والمعنى ان العدالة تتحقق باجتناب الاصرار المصاحب لعدم غلبة طاعاته معاصيه بان استويا او
غلبت المعاصي أما الاصرار المصاحب لغلبة الطاعات فتتقق العدالة بدون اجتنابه كما سيصرح به
ورأيت السيد عمر البصري كتب على قول النخعي بان لا تغلب الخ مانصه كذا في النهاية وفي هامش
أصله بخط تلميذه عبد الرؤف مانصه الظاهر ان لا أتدونه فيه نظرا لان الظاهر ان مراد الشارح تفسير
الاصرار المراد للضعف وحينئذ فيعين اثبات لا وما حذفت لا فاما يتأني لو كان المراد تفسير اجتناب
الاصرار وليس مرادا اه وهو يفيد ان الباء تصويرا لمراد الضعف من الاصرار وهو يعين ويدل على
ما ذكرته قول النخعي قبل عطف الاصرار من عطف الخاص على العام لما تقرر وان لم ينس المراد مطلقه
بل مع غلبة الصغائر او مساواتها للطاعات الخ اه وقوله بل مع الخ هو محل الاستدلال (قوله فتي
ارتكب الخ) فترجع على مجموع قوله باجتناب كل كبيرة واجتناب اصرا على صغيرة الخ المفيد
للإطلاق في جانب الكبيرة والتقييد في جانب الصغيرة وقوله مطلقا أي سواء غلبت طاعاته صغائره
أم لا (قوله او صغيرة) أي متى ارتكب صغيرة او صغائر وقوله داوم عليها أي اصر عليها لا وقوله
خلافان فرق أي بين الدوام أي الاصرار وعلمها والظاهر ان هذا الفارق يقول ان الدوام
عليها تنسب الشهادة مطلقا غلبت معاصيه أم لا كالكبيرة كما يدل على ذلك عبارة الروض وشرحه
ونصها فالاصرار على الصغائر ولو على نوع منها سقط الشهادة بشرط ذكره في قوله قال الجمهور ومن
غلبت طاعته معاصيه كان عدلا وعكسه فاسق اه فيؤخذ من قوله بشرط الخ ان خلافا الجمهور
لا يقولون به تأمل (قوله فان غلبت الخ) جواب متى المقدرة فقل قوله او صغيرة قال في النهاية ويحجه
ضبط الغلبة بالمعنى جاني الطاعة والمعصية من غير نظر لكثرة نواب في الاولى وعقاب في الثانية لان
ذلك أمر آخر ولا يتعلق بما نحن فيه اه وكتب عرض قوله من جاني الطاعة والمعصية أي بان تقابل
كل طاعة بكل معصية في جميع الايام حتى لو غلبت الطاعات على المعاصي في بعض الايام وغلبت
المعاصي في باقيها بحيث لو قربت جهة المعاصي بحملة الطاعات كانت المعاصي أكثر لم يكن عدلا اه
وقوله من غير نظر لكثرة الخ معناه ان الحسنه تقابل بسبب لا بعشر سننات وصارفة قل ومعنى غلبتها
مقابلة الفرد بالفرد من غير نظر الى المضاعفة اه قال في النهاية ومع ما علم ان كل صغيرة تأب منها
مرتكبها لا تدخل في العدا لذهاب التوبة العجيبة أثرها رأسا اه (قوله والصغيرة الخ) هي كل ذنب
ليس بكبيرة قال في الزواجر واعلم ان جماعة من الأئمة أنكروا أن في الذنوب صغيرة وقالوا بل سائر
المعاصي كبار منهم الاستاذ ابو اسحق الاسفريابي والقاضي أبو بكر الباقلاني وامام الحرمين في الارشاد

الديانة (و) اجتناب
(اصرا على صغيرة)
او صغائر بان لا تغلب
طاعاته صغائر متى
ارتكب كبيرة بطلت
هذه النسبة مطلقا
او صغيرة او صغائر
داوم عليها ولا خلافا
لن فرق فان غلبت
طاعاته صغائره فهو
عدل ومتى استويا او
غلبت صغائره طاعاته
فهو فاسق والصغيرة

وابن القشيري في المرشد بل حكاه ابن قورك عن الأشاعر واختاره في تفسيره فقال معاصي الله عندنا
كلها ككثائر وانما يقال بعضها صغيرة وبعضها كبيرة بالاضافة الى ما هو أكبر منها ثم قال وقال
جمهور العلماء ان المعاصي تنقسم الى صغائر وكثائر ولا خلاف بين الفريقين في المعنى وانما الخلاف في
التسمية والاطلاق لاجماع الكل على أن من المعاصي ما يندرج في العداة ومنها ما لا يندرج في العداة
وانما الاولون فروا من هذه التسمية فذكرها اسمية معصية الله صغيرة تنظر الى عظيمة الله تعالى وشدة
عقابه واجلاله عز وجل عن تسمية معصيته صغيرة لانها بالنظر الى باهر عظيمته كبرى كبريتولم
ينظر الجمهور الى ذلك لانه معلوم بل قسوها الى صغائر وكثائر لقوله تعالى وكره اليك الكفر والفسوق
والعصيان فعملها مرتبة لثلاثة وسبع بعض المعاصي فسوق فادون بعض وقوله تعالى الذين يجتنبون
كثائر الاثم والفواحش الا لطلب الاثم وسياق في الحديث الصحيح الكثرة سبع وفي رواية تسع وفي
الحديث الصحيح ايضا ومن كذا الى كذا كفارة لما بينهما ما احتجت الكثرة بنقص الكثائر ببعض
الذنوب ولو كانت الذنوب كلها ككثائر لم يسخ ذلك ولان ما عظمت مفسدة أحق باسم الكبير وعلى أن
قوله تعالى ان تجتنبوا كثائر ما بينهن عنه تكفر عنكم صفاتكم صريح في انقسام الذنوب الى كثائر
وصغائر وذلك قال الغزالي لا يلبق انكار الفرق بين الكبائر والصغائر وقد عرف من مدارك
الشرع اه (قوله كثر الاجنبية) أى غير حاجة اما اذا كان لحاجة كتمهل شهادة واستشفاء
فلا يحرم (قولا) ووجه رجعية أى من قبل الرجعة (قوله وهجر المسلم فوق ثلاث) أى من الايام
بلا سبب يقتضى ذلك وقد تقدم الكلام عليه في فصل القسم والنذور (قوله وليس رجل نوب
سور) أى غير حاجة اما اذا كان لحاجة كبر بوقل فلا يحرم كما في باب الجمعة (قوله وكتب لاحد
فيه) عبارة الرضوض وشرحه وكذب لاحديه ولا ضرر وقد لا يكون صغيرة كان كتب في شرعه
بمدح واطراء وامكن حمله على المبالغه فانه حائر لان فرض الشاعر تطهار الصلوة الصلوة الصلوة كاسياق
ذلك ونرجح في الهدى الضرر رماؤا وجدوا احداهما مع الكذب صغير كبيرة فذلك منه مضر وليس
كبيرة مطلقا بل قد يكون كبيرة كالكذب على الانبياء وقد لا يكون بل الموافق لغير الكيفية
ماها المعصية للوجبة لعداته ليس كبيرة مطلقا اه (قوله ولعن) عدما من هجر في الزجر ومن الكبائر
ان كان مسلما ونفسها سب المسلم والاستطالة في عرضه وتسبب الانسان في لعن أو شتم والديه وان لم
يسبها لعنه مسلمان الكبائر اه واللعن معناه الطرد والعن من رجعة الله وعمل من مته ان كان لعن
ولو فاسقا أو كافرا حيا أو ميتا ولم يعلم موته على الكفر لا محال أنه ختم له بالاسلام بخلاف من علم انه ختم
له على غير الاسلام كفر عوانى جهل وأى لم يوجبوا اجماعا لعن غير المعين بالشخص بل بالوصف
كلعنة الله على الكاذبين أو اللعين وقد ورد في النهي عنه شئ كثير فنقل قوله عليه السلام من
أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه قيل وكيف يلعنهما قال يسبأ بالرجل فيسبأ أباه ويسبأه
فيسبأ أمه وقوله عليه السلام ان العبد اذا آمن شيئا صنعت اللعنة الى السماء فتفتق أبواب السماء فونها
ثم تهبط الى الارض فتفتق أبوابها فونها ثم تأخذ عينا وشها لا فان لم تجلسها غارت جعت على الذي لعن فان
كان أهلا والارحمت على قائلها وقوله عليه السلام ليس المؤمن بالطعان ولا باللعان ولا بالفاحش
ولا بالذي أى التكلم بالفحش والكلام القبيح ومرتبه عليه السلام ما يكرهه الله عنه وهو يلعن
بعض رقيقة ما انتقلت اليه وقال لعانين وصديقين كلا ورب السمعة فاعتقه أو يكرهه الله عنه
يوثمد ثم طار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا أعود لعن رجل يكرهه الله عليه السلام لا تتبعنا
على يكره ملعون وقال عليه السلام لا تسبوا الذين ماتوا بوقت الصلاة وصريح ذلك قرب النبي صلى الله
عليه وسلم فقال رجل اللهم العنه فقال عليه السلام معناه يدعى الى الصلوة ولا تغتر فوث رجل
فلعن فقال عليه السلام لا تلعن ما فاتها نبت نبيان من الانبياء لآله العجوة وفي حديث لا تسبوا هانت

كثرت الاجنبية
ولسها وعلو رجعية
وهجر المسلم فوق ثلاثة
وبسبب هجر وليس
رجل نوب سور
وكتب لاحد فيه
ولعن ولوليهة أو كافر

الدابة فانها أيقظت كذا كراهه وقد قيل فيها شعر

لا تشقوا الرغوث أن امعه * بروغوث لك تلودرى

فيه شرب دم فاسد * وقوته لا يقاظ للفر

ولعن دجل الريح فقال عليه السلام لا تلعن الريح فانها مأمورة من لعن شياطين باهل رجعت
 اللعنة عليه وقوله ولوليهمة أوكافر أى نهى عن كراهه واستغنى عن هذه الأحاديث أن لعن
 الدواب حرام وبه صرح أئمتنا الظاهر أنه صغيرة ثم قال ثم رايت بعضهم صرح بأن لعن الدابة والذى
 المعين كبير فوقيده حرمه لعن المسلم بغير سب شرعى وفيه نظر والذى يتبعه ما مر من أن لعن الدواب
 صغير فوأما الذى فى جمل أنه كبير لا يستواء مع المسلم فى حرمة ما إذا نهى أو ما تقيده فقير صحيح أخليس
 لنا غرض شرعى يجوز لعن المسلم أصلا اه (قوله) ويسع معيب بلاذ كريب أى المشتري فانه حرام
 من الصغار ومحلها إذا علم البائع بالعيب والأفلا حرمه كما هو ظاهر (قوله) ويسع رفيق مسلم
 لكافر أى فانه حرام ولا يصح كما تقدم فى باب البيع لما فى ذلك من الإذلال للمسلم ولقوله تعالى ولن
 يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا نعم يصح فمأذنا كان يفتى عليه كما إذا كان المسلم أصلا أو
 فرقا المشتري الكافر لانه يستغنى عن المتى فلا إذلال ولا يحرم أيضا بيع المصنف لكافر ولا يصح كما
 تقدم لما فيه من الإهانة (قوله) ومحاذاة فاضى الحاجة الكعبة بفرجه أى فانه حرام استقبالا
 واستدبارا لكن بشرط أن يكون فى مصر اميدون سائر أو فى بنا عجم معد لقضاء الحاجة وذلك لحرمه إذا
 أتيت الفائط فلا استقبلوا القملة ولا تستدر وهابول ولا غائط ولكن شرفوا أو غروا وقد تقدم
 هذا فى أول الكتاب (قوله) وكشف العورة فى الخلو عشا أى من غير حاجة فهو حرام حينئذ فان
 كان الحاجة كاستغسال لم يحرم كما تقدم أول الكتاب فى شروط الصلاة (قوله) ولعب بئرد هو المعروف
 عند الناس بالطاولة وفى مسلم من لعب بالنرد فمكنا غصم يده فى لحم خنزير ودمه وفارق الشطرنج
 حيث يكره أن يخلل من المال بأن معقده الحساب الدقيق والفكر الصحيح فقيه تصحيح الفكر ونوع
 من التدبير ومعقد النرد الحزرد والقمين المؤدى الى غاية من السفاهة والحق قال العلامة الحمام
 ابن نباتة فى شرحه لسانه ابن زيدون وقد وضع النرد لآدمى من ولد سامان وهو أول الفرس الثانية
 تنبيه على أنه لا حيلة للسان مع القضاء والقدر وهو أول من لعب به فقيل نرد شر وقيل أنه هو
 الذى وضعه وشبهه به قلب الدنيا بأهلها بفصل بيوت النرد اثني عشر بيتا بعدد شهور السنة وعدد
 كلابها ثلاثين بعدد أيام الشهور وجعل القصص مثلا للقضاء والقدر وقلبها بأهل الدنيا وأن
 الإنسان يلعبه فيلعب بأسعافى القدر ما ربه وان اللاعب غير الفطن يتأق لها ما يتأق للفطن إذا أسعفه
 القدر فمأزهم الهندى الشطرنج (قوله) وقبىة وسكوت علها عبارة الروض وشرحه وقبىة للسر
 فسقه واستقامها بخلاف العلن لا تحرم غيبته بما أعلن به كإمرى النكاح وبخلاف غير الفاسق
 فينبغى أن تكون غيبته كبيرة وجرى عليه المصنف كاصله فى الوقوع فى أهل العلم وحلة القرآن
 كإمر وعلى ذلك محمله ما ورد فيها من الوعيد الشديد فى الكتاب والسنة وما نقله القرطبي من
 الإجماع على أنها كبيرة وهذا التفصيل أحسن من إطلاق صاحب العدة أنها صغيرة وإن نقله
 الأصل عنه وأقره وجرى عليه المصنف وقوله واستقامها الحص من قول الأصل والسكوت
 علم الالهة قد يعلمها ولا يسعها اه (قوله) وتقل بعضهم) مستأخبره قوله بمحل الخ (قوله) الإجماع
 على أنها أى القبىة (كبيرة) وقوله لما فيه من الوعيد الشديد على كونها كبيرة وروى فيها
 قوله عليه السلام من فقام مؤمنا بالمس فيه حبسه الله فى ردة الخبال رواه الطبرانى وغيره
 وردغة بسكون الدال وقهاه أرة أهل النار وقوله عليه السلام لما جرى فى حررت يقوم لهم أنظار
 من نحاس يمحسون صدورهم فقلت من هؤلاء يا جبريل قال هؤلاء الذين ياكلون لحوم الناس

ويسع معيب بلاذ كريب
 عيب ويسع رفيق مسلم
 لكافر ومحاذاة فاضى
 الحاجة الكعبة بفرجه
 وكشف العورة فى الخلو
 عشا ولعب بئرد لهما
 النبى عنه وقبىة
 وسكوت علها وتقل
 بعضهم الإجماع على
 أنها كبيرة لما فيها
 من الوعيد الشديد

ويقعون في أعراضهم وقوله عليه السلام في حجة الوداع إن دعاءكم وإعراضكم هو أم عليكم كرمه يومكم
 هذا في شهر كذا في بلد كذا وهذا من أدب الرائي باستطالة المرقع عرض أخيه ومن عائشة رضي الله عنها
 قلت للنبي صلى الله عليه وسلم حسنت من صفة كذا قال بعض الرواة تعني أنها قصيرة فقال عليه
 السلام قلت كلمة لو زجرت بها البحر لبرز حته أي لا تنتهت وغيرت وجهه وحوارجل إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم وأخبره أن قتاتين ظلتا صامتين فأعرض عنه أربع مرات وهو يذكر عليه ذلك ثم قال إنهما لم
 يصوما وكيف صام من ظلم هذا اليوم بأكل لحوم الناس أنه صبرهما أن كانتا صامتين فلتقيتا
 فرجع إليهما وأخبرهما فقامت كل واحدة طرفة من دم فرجع إليهما صلى الله عليه وسلم فأخبر فقال
 والذي نفسي بيده لو بقيتا في بطونهما لا كانتا النار وفي رواية فقال لا أحدهما غشي فقامت فصا
 ودعا وصليدا أو لمحا حتى ملأت نصف القدر ثم قال للأخرى غشي فقامت من في عودم وصديقه لم
 عيب وغير حتى ملأت القدر ثم قال إن هاتين صامتا عما أحل الله لهما وأطرا ناعلي ما حرم الله
 عليهما جلست أحدهما إلى الأخرى فغطتا نأكلان من لحوم الناس (قوله يجوز على غيبة أهل
 العلم وجهه القرآن) أي شد قبح أمرهم (قوله للعموم بالوحي بها) أي وانما جمل الاجماع على
 ذلك لا يرق على ما (قوله للعموم بالقيمة) فصل مرجع عظيم لم يجعل عليه (قوله وهي) أي
 القيمة وهو بيان لحدها وقدرتها به عليه السلام في قوله هل يدرون ما القيمة قالوا الله ورسوله أعلم
 قال ذكر كرك أكل بما كرهه قال أنكر أن كان في أبي ما أقول قال إن كان فيه ما تقول فقد اغتنته
 وإن لم يكن فيه فقد هنته قال في الزاوي وذكر الأخ في الحديث كالأية للعطف والتذكير بالسبب
 السامع على أن الترك منها كد في حق المسلم أكثر لأنه أشرف وأهم حرمة الله وقوله ذكر كرك المراد
 بالذكر التعرض بالأدلة لبيان القبح به وقوله ولو بغضا أشارت دخول تحت نحو العزم والكتابة
 والتعرض كأن يذكر عند غيره فيقول الحمد لله الذي ما ابتلانا بقوله الحياة أو بالدخول على السلامين
 وليس قصده بدعائه إلا أن يفهم عيب ذلك الغير ومثله كل ما يتوصل به إلى فهم المقصود كان يعنى
 مشبهة بل قال القرطبي أن هذا أعظم لأنه أبلغ من التصريح والتفهم وانكسر القلب (قوله غيرك)
 مفقود ذكر المضاف لفاعله والمراد بالغير ما عدا المسلم والذي وصل القرطبي رحمه الله تعالى عن غيبة
 الكافر فقال هي في حق المسلم محذورات ثلاث على الأنداء وتنقص ما خلقه الله تعالى وتضيع
 الوقت بما لا يبنى والاولى تقضي القريب والثانية الكراهة الثالثة خلاف الأولى وأما الذي
 فكما لم يسم فمبايع جمع إلى المنع من الأنداء لأن الشرع عصم بمعه وعرضه وماله وأما الحر في فليس
 بغيره على الأولى ويكره على الثانية والثالثة وأما المتدفع فإن كفره كالحرى والأفك المسلم وقوله
 المحصور والعين لو انحصر على القيد الثاني لكان أولى لأنه فيه مفسدات الأول ويزيد من ذلك غير
 المعنى كان يذم البغلاء أو المتكبرين والمراثين وتعرض لهم بالتنقص من غير تعيين أحد منهم
 فهذا لا يبعد غيبة (قوله بما كرهه) متعلق بذكر كرك أي إن تذكره بشئ يكرهه سواء كان في يده
 كقصير أو مودع أو غير ذلك أو في نفسه كأبوه أو كاف أو في خلقه كسبي الخلق عاجز ضعيف أو في فعله
 الدين ككذاب أو متهاون بالصلاة أو لا يحسنها أو اللادني كقتيل الأديب أو الاري لأحد يحتاج إلى
 نفسه أو كثير الأكل أو النوم أو في به كطويل الذيل وقصير ووجهه أو في داره كضيعة أو قلية المتابع
 أو دابته كبحر أو وحده كقتيل الزبينة أو زوجته ككثير الفروج أو عوز أو نحوكم عليه أو قلة
 النخاعة أو في خدمته كأتقى أو غير ذلك من كل ما يكرهه وأما أصل القيمة الحرمة وقد نتاج
 لغرض صحيح شرعي لا يتوصل إليه إلا بما يتحصر في ستة أسباب وقد تقدم الكلام عليها لكن
 يحسن ذكرها هنا لئلا يهاوى التغلظ فإن ظلم بالنسبة للجهول أن يتكلموا بظلم أن له قدرته على إزالة ظلم أو
 تخفيفه أو الاستعانة على تغييره منكرين كرم لمن يظلم قدرته على إزالته بقوله فلا يعمل كذا فإزيره

محول على غيبة أهل
 العلم وجهه القرآن
 للعموم بالسوى بها
 وهي ذكر كرك ولو بغو
 إشارة غير كرك المحصور
 المعين ولو عند بعض
 الغاطلين بما يكره

أوعى على نحره ومنعه منه والاستفتاء بان يقول لفت ظلمي فلان فهل يجوز له ما طرقت في الخلاص
منه أو تحصيل حتى منه أو نحو ذلك وتحذر المسلمين من الشر وهدمهم كبحر الراق والشهود والتجارب
بالعق فيصوز ذلك المتجاهر بما يتجاهر به دون غير والتعريف بنحوه لا عيش والاصم (تنبيه)
البواعث على الغيبة كثيرة وهي عامة وخاصة فالعامة ككسفي الفيت بد كرمساوي من انفسه
وكوافقة الاخوان ومخاطبتهم بالاسترسال معهم بما هم فيه أو ابداء نظير ما لا بد من غيبة انه لو سكت أو
أنكر استنقلوه وتفرع عنه ونظر لجهله ان هذا من المحاملة في الغيبة بل وقد يغضب لنفسهم انما هارا
للباحية في السراء والضراء فحوض معهم في ذكر المساوي والعيوب فبهلك والخاصة كالتهيب من
فعل غيره منكرا كان يقول ما أعجب ما رأيت من فلان أو عيب من فلان كيف يحب أمته وهي
فحقة أو كيف يقرأ على فلان الجاهل وهكذا وتعين عليك معرفة علاج الغيبة وهو بان تعلم انك قد
تعرضت بها لخط الله تعالى وعقوبته وانما تخط حسنا نك وبان تنظر في ما عشتا فتنقطع من أصله
اذ علاج الغيبة انما يكون بقطع سببها وما يتبعك في ذلك ان تدبر في عيوبك وتحتد في الطهارة منها
لتدخل في قوله عليه السلام ما في من شغلته عيبه عن عيوب الناس وما أحسن قول بعضهم

لمعرك ان في ذنبك استغلا * لنفسي عن ذنوب بني أمة
على ربي حياهم اليه * تنهي علم ذلك لا اليه
وليس بضائر ما قد أتوه * اذا ما الله أصلي ما لديه

عرفوا اللعب بالشرطي
بكر أوله وفنجه
مجدما ومهملا
مكروه ان لم يكن فيه
شرط مال مسن
الجانين أو أحدهما
أو تقويت صلاة ولو
نفسان بالاشتغال به
أولعب مع معتقد
تحريره

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لبعض اخوانه أو صديق استأشبه ان أردت أن تقع في أحد
وتدع مقدم نفسك فانك لاتعلم احدا أكثر عيبا منها وان أردت أن تعادي أحد افعدا لطن فليس
لك عدو أعدي منها وان أردت أن تحمد أحد افاجده فليس أحدا أكثر منهمة عليك أو لطف بك
منه وان أردت أن تترك شيئا فترك الدنيا فانك ان تركتها وتلك محمودا ولا تتركها وانت مذموم وان
أردت أن تستعدي في قاست عدلا وتقاتل ان لم تستعد له حل بك الحسرة والندامة وان أردت أن
تغلب شيئا فاطلب الاخرة فليس تالها الا بان تطلبها اللهم بصبر يا عيوب انفسنا عن عيوب غيرنا
يا كريم (قوله واللعب) مبتدأ خبره مكره وقال في شرح الروض واجتنب يا باحة ما عيبه بان الاصل
الاباحة بان فيه تدابير الحروب والكرهه بان فيه صرف العمر الى ما لا يجدي وبان عليها رضي الله
عنه م يقوم بعموم به فقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون اه (قوله ان لم يكن فيه) أي
في اللعب بالشرطي وهو في الكراهة وقوله شرط مال من الجاني أي جاني اللاعبين أي بان
شرط كل واحد منهما على الآخر ما لا يغلب وقوله أو أحدهما أي وان لم يكن فيه شرط مال من
أحد اللاعبين بان يخسر مالا ليلذه ان غلب بالبناء للجهول وبمسكه ان غلب وليس له على الآخر شيء
(قوله أو تقويت صلاة) معطوف على شرط مال أي وان لم يكن فيه تقويت لصلاة أي عن اذنا في
الوقت وقوله ولو نفسان أي سواء كان تقويته لهما عدا أو نسيانا نسيان عن الاشتغال باللعب به قال في
الزواج فان قلت لو استغرق اللعب به حتى أخرج الصلاة عن وقتها غير متعمد لذلك فما وجه تأنيبه
مع انه لا غافل والغافل غيره كاف فيسهل تأنيبه قلت محمل عدم تكليف الناس والغافل
حيث لم ينشأ النسيان والغفلة والمجهل عن تقصيره والا كان مكافأ آتيا ما في الغفلة فلما صرحوا به
في الشرطي من انه لا يعذر باستغراقه في اللعب حتى يخرج وقت الصلاة وهو لا يشعر لما قرأ هذه
الغفلة نشأت عن تقصيره بغير زبد كبايه وملازمته على هذا المكره حتى يضيع بسببه الواجب عليه وأما
في الجهل فلما صرحوا به من انه لو مات انسان فقت عليه مدة ولم يجهز ولا صلى عليه أثم جازوا ان لم يعلم
بموته لان تركه الجهل عن أحوال حاربه الى هذه الغاية تقصير شديد فلم يعذر القول بعصائه اه
(قوله أولعب) الأولى قرأته بصيغة الفعل وهو مع فاعله معطوف على ملخول يكن أي وان لم يكن

لعب به مع معتقة تخبر به كفى وما لى (قوله والى) أى بان كان فيه شرط مال من الجانبين أو من أحدهما أو كان فيه تقويت صلاة أو كان لعب به مع معتقة تخبر به وقوله فإجماعه الحرم في الصورة الأولى أن فيها اشتراط المال من الجانبين وهو بخلاف وفي الثانية أن فيها اشتراط مال من أحدهما وهو وإن كان ليس بمعارضه سابقة فائدة لأنه على غير آفة قتال وتعاطى العقود الفاسدة حرام وفي الثالثة تأخير الصلاة عن وقتها وفي الرابعة إعانة على حرم (قوله ويجعل ما حلف ذمه) أى لعب الشرع للمقتضى الحرم وقوله من الأحاديث والآثار من ذلك ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا لم يزلوا الذين يلعبون بهذه الآلام التردوا الشرع فما كان من الله وما فلا تسوا عليهم فانهم إذا أحقوا رأوا كبروا عليهم أجمعهم الشيطان يحنوهم فما حلق بهم كلما ذهب واحد منهم يصرف بصره عن الكره الشيطان يحنوهم فما زالوا يلعبون حتى يتفرقوا كالكلاب اجتمعت على جيفة فأكلت منها حتى ملأن بطونهم ثم تفرقت وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أشد الناس عذابا يوم القيامة صاحب الشاه يعنى صاحب الشرع فما ألتزمه يقول قتله والله ما شؤاله فتمت أو كذا على الله قال على كرم الله وجهه الشرع يفسر الأجماع ويرضى الله عنه على قوم يلعبون الشرع جيفة قال والله هذا خلقتم وقال أيضا رضى الله عنه صاحب الشرع فما ألتزمه يفتأ خبره من أن يسأله قال والله هذا خلقتم وقال أيضا رضى الله عنه صاحب الشرع فما ألتزمه الناس كذا يقول أحدهم قتلتم وما قتل وما ملأنا (قوله على ما ذكر) أى من شرط مال من الجانبين أو أحدهما أو تقويت الصلاة أو لعب به مع معتقة تخبر به (قوله وتسقط وعالج) مكرر مع قوله فما تقسم واكتار ما يصحك بينهم وألعب شرط فإجماعه فلا حاجة إليه (قوله وهو) أى لعب الشرع وقوله حرام عند الأئمة الثلاثة هم أوحينفة ومالك وأحمد بن حنبل رضى الله عنهم وإنما قالوا بالحكمة للأحاديث الكثيرة التي جاءت في ذمه قال في التحفة لكن قال المحقق لم يثبت منها حديث من طريق صحيح ولا حسن وقوله مجامعة من كبار الصحابة ومن لا يصح من التابعين بعدهم وعن كان يلعبه عباس بن سعيد بن جابر رضى الله عنه اه وقوله مطلقا أى بحد شرط أم لا كان هناك تخويت صلاة عن وقتها لا (قوله ولا تقبل الشهادة من مغفل) مختار وقوله يتقط وقوله ويغفل وتظن رأى ناقص عقل لا يضبط الأمور وعطفه على ما قبله من عطف المرادف (قوله ولا أصير في) أى ولا تقبل الشهادة من أصير في مشهود به سماع ولا من أعني في مشهود به بصر (قوله كما يأتي) أى عند قوله وشرط للشهادة بغير إقرار ويقول هو ومعهم وراهم بهذا الاعتذار عن عدم اشتراط الجمع والبصر هنا (قوله ومن يتقط الخ) المناسب تقديمه ذكره بعد قوله ويتقط (قوله ومن ثم) أى ومن أجل أن من يتقط ضبط ألفاظ الخ وقوله لا يجوز الشهادة بالمعنى أى فلو كانت صيغة البيع مثلا من البائع يمت ومن المشتري اشتريت فلا يعتد بالشهادة إلا إذا قال أشهد أن البائع قال بعت والمشتري قال اشتريت بخلاف ما لو قال أشهد أن هذا اشتري هذا من هذا لا يكفي فتنبيهه فانه يغفل فيه كثيرا اه ع (قوله نعم لا بعد حواجز التعبير ما دالدين عن الاسترحاب لا إجماع) قال في التحفة كما يشترط ذلك فلو لم قال شاهدوكه أو قال قال وكنتم وقال الاسترخاء فإجماعه أو أنه قيل أو قال واحد قال وكنتم وقال الاسترخاء فإجماعه أو قال قال فوضت إليه لم يقل لأن كلا أسند إليه لفظا معارفا له وكان الغرض أنهما يتفعا على اتحاد اللفظ الصادر منه والأفلام أن كلا مع ما ذكره في مرة ويجرى ذلك في قول أحدهما قال القاضى ثبت عندى طلاق فلانة والآخر قال ثبت عندى طلاق هذه وهى تلك فانه يكتفى اتفاقا اه (قوله وشرط في الشاهد أيضا) أى كما اشترط فيه التكليف وما بعده من الشروط البار وقوله عدم تهمة هي بضم ففتح وإنما اشترط عدمها لغير لا يجوز شهادة ذى الظنة ولا ذى الحنة والظنة بكسر الظاء وتشديد النون المفتوحة التهمة والخسة بكسر الخاء وفتح

والا إجماع ويجعل
ما حلف ذمه من
الأحاديث والآثار
على ما ذكره وتسقط
من وقتهم يداهمهم قد
شهادته وهو حرام
عند الأئمة الثلاثة
مطلقا ولا تقبل
الشهادة من مغفل
تظن ولا أصير في
صموع ولا أعني في
بصر كما يأتي ومن
التيقظ ضبط ألفاظ
الشهود عليه بخبر وفها
من غير زيادة فيها
ولا نقص قال شيخنا
ومن ثم لا يجوز
الشهادة بالمعنى ثم
لا بعد حواجز التعبير
ما دالدين عن
الاسترخاب لا إجماع
(و) شرط في الشاهد
أيضا (عدم تهمة

التيون المنفعة العداوة قال في القففة وضر حدونها أي التهمة فل الحكم لا بعده فلو شهد لأخيه مال
فبات وورثته قبل استيفائه كان بعد الحكم أحذوا والأفلا وكذا لو شهد بقتل فلان لأخيه الذي له
ابن ثم مات وورثته فان صاد وورثته بعد الحكم لم ينقض أو قبله لم يحكم له اه (قوله يجز نعم الخ) السام
للتصور مرتبطة بمحذوف صفة لتهمة أي تمت بمصورة يجز نعم الخ إلى الشاهد أي بتقصيل نعم إليه وقوله
أو ليس من لا تقبل شهادة له أي أو يجز نعم الخ إلى شخص لا تقبل شهادة ذلك الشخص ذلك الشاهد كان
يكون أسله أو فرعه (قوله أو دفع ضر) معطوف على يجز نعم الخ يعني أن التهمة تتصور أيضا بدفع ضر
وقوله عنه ضيمه راجع للأحد الدائر بين المذكورين أي الشاهد من لا تقبل شهادة له وقوله بها
أي بالشهادة وهو متعلق بكل من يوقف ودفع ضر (قوله فترد الشهادة بترقيقه) مفرع على مفهوم
الشرط أي فإذا وجدنا التهمة ردت الشهادة كشهادة السيل رقيقة لا تأتج تجز نعم الخ بالسيّد ومحلّه
أن يشهد له بالمال فان شهد أن فلانا قد فعلت فلانا فترد الشهادة بترقيقه (قوله ولو مكاتباً) غاية في
رد الشهادة بترقيقه أي ترد له ولو كان مكاتباً لا تملكه فله طهقة بماله بدليل منعه من بعض
التصرفات ولا تبيد العداوة به بجز أو تعجز كافي القففة (قوله ولغير الخ) معطوف على رقيقه
أي وترد الشهادة لغيره للشاهد قدمات وصورته كافي الجبري أن يدعي وارث الميت المدين يدين
للميت على آخره قيم الوارث المذكور دأن الميت بشهد مع آخر لبيت يدينه فلا تصح شهادة أدائن
لبيت التهمة لانه إذا أثبت بشهادته لغيره الميت شافقاً أثبت لنفسه المطالبة بالأصل وفادته
ومثله لغيره المصور عليه بغلس فلا تقبل شهادته لذلك (قوله وإن لم تستغرق الخ) غاية في رد
شهادته لغيره وقوله تركه أي التريم وهو معقول مقدم وقوله الدين فاعل مؤثر (قوله بخلاف
شهادته لغيره الموصر) أي المحي وقوله وكذا المعسر أي المحي وقوله قبل موته راجع لكل منهما
وهو محترز وقوله قدمات وعبارة القففة بخلاف غير المحي والموصر المبحر عليه يتعلق الحق بيمينته
وجعله في شرح المصع مفهوم شئ آخر وعبارته مع المنعج وترد شهادته بترقيقه وغيره مات أو جرح
عليه بغلس بخلاف جرحه بالسيف والمرض وبخلاف شهادة لغيره الموصر وكذا المعسر قبل موته والجرح
عليه يتعلق الحق حيث ينتميه لأعين أمواله اه بخلاف وقوله وبخلاف شهادة لغيره الخ مفهوم
قوله أو جرح عليه بغلس لأن مفهومه صادق بصورتين بما إذا كان موصراً فانه لا يجز عليه وما إذا كان
معسراً ولم يجز عليه في كتبهما تقبل الشهادة (قوله وترد لمعضه) أي وترد شهادة الأصل لفرعه
وبالعكس ولو بالرد أو التزكية لانه بعضه فكاكه شهد لنفسه فوجدت التهمة (قوله من أصل
الخ) بيان للراد من البعض أي أن المراد بما يشعل الأصل والفرع (قوله لا ترد الشهادة عليه) أي
على بعضه قال في القففة ومحلّه حيث لا عداوة بينهما أو لا فوجها والذي يقه منهما عدم القول
أخذاً بما حرر أن الأب لا يلب بته إذا كان بينهما عداوة ظاهرة ثم رأيت صاحب الأنوار جزم به اه (قوله
أي لأعلى أحدهما شئ) أي لا ترد الشهادة على أحدهما أي الأصل والفرع شئ وأما هذا التفسير
أن مرجع ضمير عليه الأحكام الدائر والاولى كما أثرت اليها راجع للبعض وهو صادق بذلك الأحكام
والأخصر حذف لفظ لا وقوله لا تهمه أي موجودة وهو محلّه لعدم رد الشهادة عليه (قوله ولأعلى
أي به) أي ولا ترد شهادة البعض على أي به والمراد بالبعض الجنس فيشمل الاثنين أو أكثر صحة الشهادة
بدر جلال وكذا قال في باقي وعبارته من التنازع وكذا تقبل شهادتهما على أيهما بطلاق ضرورة
أهمهما وقتها في الأظهر قال في القففة لضعف تهمة تقع أهمها بذلك اذ له طلاق أهمها متى شله مع
كون ذلك حسب تازمهما الشهادة اه (قوله طلاقاً) معقول مطلق لطلاق وقوله بأتنا هو ما
يكون بالثلاث أو بالخط (قوله وأمه تحت) أي وأم الشاهد تحت أبيه وهو ليس بيقيد وإنما في به
لأن التهمة انما تتوهم حينئذ (قوله أمار حتى) مقابل قوله بأتنا وقوله تقبل قط عالم يذ كرفي

يجز نعم إليه أو إلى
من لا تقبل شهادته
له أو دفع ضر عنه بها
(قوله الشهادة
لرقيقه) ولو مكاتباً
ولغيره لمات وإن
لم تستغرق تركه
الدين بخلاف
شهادته لغيره الموصر
وكذا المعسر قبل
موته تقتل لمعا
(و) ترد (لعضه)
من أصل وإن علا أو
فرع له وإن سفل
(لا) ترد الشهادة
(عليه) أي لأعلى
أحدهما شئ إذا
تهمتوا على أبيه
بطلاق ضرورة أمه
طلاقاً بأتنا وأمّه
تحت أمار حتى تقتبل
قطعا

الصورة السابقة ما يفيد الخلاف حتى يجوز هنا القبول فكان الأولى أن يرد في الصورة السابقة ما يفيد وهو في الظاهر كافي للمهاج (قوله هذا كله) أي ماذا كرم من عدم رد الشهادة على أبيه بطلاق الضرة بأثباتي الظاهر وعدم رده قطعاً إذا كان ترجيحاً وقوله في شهادة حسنة أي بان شهد ولما عليه من غير تقدم دعوى (قوله أو بعد دعوى الضرة) أي أن زوجها طلقاً أو أمانت ولديه شهدان به عليه (قوله فإن ادعى الابن) أي فإن ادعى الطلاق الأب في زمن سابق لاسقاط نفقة ماضية وأقام بعضه شهيد بذلك لتقبل شهادة لاه في الحقيقة شهادة للاب لاه عليه فالتمة موجودة قال في المغنى ولكن تحصل الفرقة بدعواه الخلع كما في باب اه (قوله وكذا لو ادعته أمه) أي وكذلك لا تقبل شهادة بعضه لو ادعته أمه طلاقاً ضرراً أو أمانته شهيد بذلك للتمة (قوله لو ادعى الفرع على آخر دين لموكله) أي في استيفائه من ذلك الآخر (قوله فإنكر) أي المدين إن عليه ديناً للوكيل (قوله فشده) أي بالدين وقوله أبو الوكيل أي الذي هو الفرع والمراد شهيد غيره (قوله قبل) أي أبو الوكيل والأولى قبلت أي شهادته (قوله وإن كان فيه الخ) الوكيل أو المال وإن صله وخبره به يعود على قبول شهادته أي تقبل شهادته والمحال إن في قبولها تصديق ابنه قال في الخصعة والثبابة تضعف التهمة جداً اه (قوله وتقبل شهادة كل الخ) أي لا تنفاه التهمة وقوله من الزوجين عمل القبول فمما لم يشهد الزوج برئاً ووجهه أو أن فلا تاذن في الإقرار لا تقبل على الرابع (قوله لا آخر متعلق بتقبل والمراد الآخر من الزوجين والاخيرين والصديقين قبل شهادة الزوجين ومنه وبالعكس أي لأن المال حاصل بينهما اعتد بطراً ويزول فلا يمنع قبول الشهادة كالشهد الأخير للستاجر بعكسه وتقبل شهادة الآخر لاجله وكذا بقية الحواشي والقصد من إصديقه وهو من صدق في ودائه بأن همه ما أمك قال سم وقيل ذلك أي في زمانه ونادى في زماننا وذلك لضعف التهمة لاجتماع التهمة الأصل والفرع أناده المغنى (قوله وترد الشهادته على تصرفه) يعني وترد شهادة ماذن له في التصرف كوكيل وولي ووصي في الشيء الذي هو محل تصرفه وهو المال مثلاً (قوله كأن وكل أو وصي) يقرآن بالنسبة للجهول وفيه نائب فاعلهما وخبره يعود على ما هو محل تصرفه وهو قبل لكون الشهادة تكون فيما هو محل التصرف وفي العبارة حذف أي ثم ادعى فيه فشده كل من الوكيل أو الوصي شوته للوكيل أو للقيم مثلاً وإيضاحه أن يكون المال قد بركة في بيع شيء مثلاً ثم ادعى شخص أنه ملكه فشده هو أي الوكيل بأنه ملك موكله أو أو صاه على شيء ثم ادعى آخر بعض مال اليتيم فشده هو أي الوصي بأنه ملك اليتيم فترد شهادته من ذكر للتمة (قوله لانه) الضمير يعود على معلوم من للعام وهو المأذون له في التصرف وكيلاً كان أو وصياً وهو عمله رد الشهادته فيما هو محل تصرفه وقوله ثبت بشهادته أي بثبوت المال لموكله أو اليتيم وقوله ولاية أي سلطته لنفسه على الشهود به أي فالتمة موجودة في حقه (قوله لهم لو شهد الخ) استندرك على رد شهادته من ذكر فيما ذكر وعادة شرح الرمي فإن عزل الوكيل نفسه ولم يحض في الخصومة قبلت أو بعدها أي الخصومة فلا وإن طال الفصل اه وقوله بعد عزله أي عزل الوكيل بالنسبة للوكيل أو عزل القاضي له بالنسبة الوصي (قوله ولم يكن خاصم) أي ولم يكن من ذكر خاصم المدي المال موكله أو اليتيم قبل العزل فإن خاصم ثم عزل لم تقبل (قوله قبلت) أي شهادته وهو جواب لو (قوله وكذا لا تقبل شهادة وديم) أي بان الوديعة ملك للوديع وقوله ومرت من رهنه أي ولا تقبل شهادة مرت عن أي أن الرهن ملك للرهن عنده (قوله التهمة بقاها) أي استدامة بقاها أي الوديع والمرتهن على الوديعة والزهن والتهمة تبطل الشهادة (قوله أماما ليس الخ) أي أمالي التي ليس وكيلا فيه أو وصياً فيه فتقبل شهادة الوكيل أو الوصي وعبارة المغنى وأفهم كلامه كعبه القطع بقبول شهادة الوكيل

هذا كله في شهادة حسنة أو بعد دعوى الضرة فإن ادعى الأب لعدم نفقة لم تقبل شهادته للتمة وكذا لو ادعته أمه قال ابن الصلاح لو ادعى الفرع على آخر دين لموكله فإنكر فشده به أبو الوكيل قبل وإن كان فيه تصديق ابنه وتقبل شهادة كل من الزوجين والاخيرين والصديقين لا آخر (و) ترد الشهادة بما هو محل تصرفه كان وكل أو وصي فيه لانه ثبت بشهادته ولاية فعلى المشهود به نعم لو شهد به بعد عزله ولم يكن خاصم قبله شهادة وديم لموكله ومرت من رهنه لانه لم يقبل شهادته أماما ليس وكيلاً أو وصياً فيه فتقبل

لوكه بماليس وكيل اقبه ولكن حكى الماوردى فيه وجهين واحصهما الفصحة اه (قوله ومن
 حبل شهادة الوكيل) أى ومن الحبل المصصة لشهادة الوكيل (قوله ما لباع) أى الوكيل
 شيئا لم يقبض عنه (قوله فانكر المشتري الثمن) أى بان ادعى ادعاءه اليه (قوله أو اشترى) أى
 الوكيل شيئا (قوله فادعى اجنبى بالمبيع) أى بانته ملكه (قوله فله) أى للوكيل وقوله ان يشهد لوكه
 بان الخ راجع للصورة الاولى اعنى صورته ما لباع الوكيل الخ وقوله له أى للوكيل وقوله عليه أى
 المشتري وقوله كذا أى الثمن وقوله أو بان هذا الخ راجع للصورة الثانية اعنى صورته اذا
 اشترى الخ فهو على الف والتميز المرتب وقوله ملكه أى وان يشهد بان هذا المبيع الذى ادعاه
 الاجنبى ملك الموكل (قوله ان حازه ان يشهد به للبائع) أى محل حوازه شهادته بان هذا ملك
 موكله ان حاز الوكيل ان يشهد به للبائع لو فرض أنه استشهد عليه بان يعلم أنه ملك له حقيقة (قوله
 ولا يذ كر) أى فى الشهادة أنه وكيل فان ذكر ذلك لا تقبل شهادته (قوله و صوب الاذرى حله)
 أى عاذر من شهادة الوكيل بما ذكره فى القصة بعده ثم توقف أى الاذرى فيه لمجمل الحاكم
 على الحكم الوصف حقيقة لم يحكم به بموجب بان لا اثر لذلك لان القصد وصول المتحقق لحقه اه
 وقوله باطنا أى بينه وبين الله بمعنى انه لا يعاقبه على ذلك (قوله لان فيه توصلا لفق) حله الحل
 باطنا أى وانما حل له ان يشهد بما تقدم لان فيه اتصال الحق للستحق وقوله بطريق مباح الذى
 يظهر انه متعلق بتوصلا وان المراد بالطريق المباح هى شهادة بما ذكره ان المشهود به ملك
 حقيقة للمشهود له واذا كان كذلك يكون من قبيل الاطهار فى مقام الاضمار لان التقدير وانما
 حازت الشهادة بما ذكره لان فهم توصلا لفقها (قوله وكذا لا تقبل براءة الخ) أى وكما لا تقبل
 شهادة الوكيل أو الوصى فيما هو عمل التصرف فيه لا تقبل الشهادة براءة الذى ضمنه الشاهد أو
 أصله أو فرعه أو رقيقة والضمان لا فرق فيه بين ان يكون من الشاهد نفسه أو من أصل الشاهد أو
 من فرع الشاهد أو من رقيقة فالشاهد فى الاول هو الضامن وفيما عدا ذلك غيره لان الضامن الاصل
 أو الفرع أو الرقيق والشاهد غير ذلك براءة الذى ضمنه من الدين الذى عليه ومثلها الاداء وقوله لانه
 أى الشاهد الضامن هو أو أصله أو فرعه أو عبده وقوله يدفع به الاولى بها أى بشهادته كفى القصة
 وقوله الغرم عن نفسه وذلك لانه لو لم يؤد المضمون ادين الذى عليه فالمطالبة بالضامن أى فالتممة
 موجودة وقوله أو عن الخ معطوف على عن نفسه ومن واقعة على الضامن الاصل أو الفرع أو الرقيق
 وقوله لا تقبل شهادته الضمير يعود على من وضعه له يعود على الشاهد والتقدير ولا تدفع الغرم عن
 أصله أو فرعه أو رقيقه الذين لا تقبل شهادتهم له لو أشهدهم أى فالتممة موجودة (قوله وترد الشهادة
 من عدو على عدوه) أى تحدث لا تقبل شهادة ذى غم على أخيه أو أبوه أو ابان ما به باسناد
 حسن والغرم بكسر الغين الغل والمقدوم فى ذلك من التهمة (قوله عداوة دينية) خرج بها
 الدينية أى المتعلقة بالدين كشهادة مسلم على كافر فقبل ولا بد ان تكون ظاهرة لان الباطنة
 لا يطلع عليها الاعلام الغيوب وفى مهم الطبرانى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سياتى قوم فى آخر
 الزمان اخوان العداية اعداء السر برقتل لنى الله أبوب عليه الصلاة والسلام أى شئ كان أشد
 عليك مما حاربك قال شماعة الاعداء وكان صلى الله عليه وسلم يستعيذ بالله منها فانسأل الله سبحانه
 وتعالى العافية من ذلك وقوله لاله أى لا ترد الشهادة لعدوه اذا تمهة حينئذوما احسن ما قبل
 ولملحة شهدت لها ضرتها * والفضل ما شهدت به الاعداء

ومن حبل شهادة
 الوكيل ما لباع
 فانكر المشتري الثمن
 أو اشترى فادعى
 اجنبى بالمبيع فله أن
 يشهد لوكه بان له
 عليه كذا أو بان
 هذا ملكه ان حازه
 أن يشهد به للبائع
 ولا يذ كر أنه وكيل
 و صوب الاذرى
 حله باطنا لان فيه
 توصلا لفق بطريق
 مباح وكذا لا تقبل
 براءة من ضمنه
 الشاهد أو أصله أو
 فرعه أو عبده لانه
 يدفع به الغرم عن
 نفسه أو عن لا تقبل
 شهادته له (و) ترد
 الشهادة (من عدو)
 على عدوه عداوة
 دينية لاله وهو من
 يحزن بفرحه وعكسه

(قوله وهو) أى عداوة الشخص وقوله من يحزن الخ عبارة التهاج وهو من يغضبه بحيث يغنى زوال
 نعمته ويحزن بسرويه ويرجح بمصيبه اه وهو بمعنى ما ذكره المؤلف وقوله وعكسه هو من

يفرح بمرتبته (قوله لو عادي الخ) مرتب على محذوف يعلم من عبارة التحفة ونصها وقد تنح
 العداوة من الجانبين ومن أحدهما فلوا بآدمي من يرد أن يشهد عليه وبالغ في خصومته فلم يجبه
 قبلت شهادته عليه اهـ ومثلهما عبارة النهاية والخطيب ونص الثاني وقد تكون العداوة من
 الجانبين وقد تكون من أحدهما فخصص برشادته على الآخر ولو عادي من يستشهد عليه
 وبالغ في خصامه ولم يجبه ثم شهد عليه ثم رد شهادته لا ينقض ذلك ذريعة إلى ردها اهـ وقوله
 من يرد الخ من واقعة على الشاهد وهو المعادي بفتح الدال وقوله ان يشهد عليه فاعلم يشهد
 يعود على من وهو العائد وضمر عليه يعود على المشهود عليه الذي هو المعادي بضم الدال والمعنى
 أن هذا المشهود عليه عادي الشاهد فبذلك العداوة لا تمنع شهادة الشاهد عليه والا تخذ الناس
 العداوة لذلك ذريعة ووصلها لذلك الشهادة عليه (قوله وبالغ) أي المشهود عليه وقوله في
 خصومته أي الشاهد (قوله فلم يجبه) أي لم يجيب الشاهد من بالغ في الخصومة (قوله قبلت
 شهادته) أي هذا الذي خصومته وقوله عليه أي على المشهود عليه الذي هو المعادي وللغاصم
 (قوله قبولها) أي الشهادة وقوله من رد العداوة أي فلو شهدوا لعدوه عليه قبلت ومثل الولد
 الأصل كافي المعنى ونص عبارة تخرج بالمعنى أصله وفرعه فتقبل شهادتهما إذا ما بلغ بينهما ما بين
 المشهود عليه اهـ (قوله ويوجه) أي يقول شهادة قول العدو وقوله بأنه لا يلزم من عداوة الخ قال في
 التحفة وزعم أنه ما بلغ في العداوة من أي عوانه ينبغي أن لا تقبل ولو بعد موت أبيه وإن كان الأصغر على
 ما قيل عند المالكية قبوله بعد موته لا في حياته ليس في محله لأن الكلام في ولده ولم يعلم حاله
 وحينئذ يبطل زعم أنه ما بلغ في العداوة من أبيه باطلاته أمام معلوم الحال من عداوة أو عدمها فله
 واضح اهـ (قوله ان من قذف آخر) أي قبل الشهادة كافي النهاية (قوله لا تقبل شهادة كل منها)
 على الآخر أي لا تقبل شهادة القاذف على المقصوف ولا المقصوف على القاذف لأن كلاهما
 لا الآخر (قوله وان لم الخ) غايته في عدم قبول شهادة كل وقوله حده أي القاذف (قوله وكذا الخ)
 أي مثل من قذف آخر في عدم قبول شهادة كل من ادعى على آخر أنه قطع عليه الطريق وأخذ ماله
 وقوله فلا تقبل شهادة أحدهما على الآخر أي لا تقبل شهادة المدعي بقطع الطريق على الآخر
 ولا شهادة الآخر عليه لعداوة بينهما (قوله قال شفتنا يؤخذ من ذلك) انظر من أين يؤخذ فإنه لا يلزم
 من عدم قبول الشهادة في القذف ودعوى قطع الطريق عدم قبولها في كل فسق ولعل في العبارة
 سقطها والمأخوذ منه ذلك يعلم من عبارة التحفة ونصها بعد نقله حاصل كلام الروضة الخ ويوجه بان
 رد القاذف والمدعي ظاهر لأنه نسبتهما إلى الفسق وهذه النسبة تقتضي العداوة عرفا وإن صدق
 ورد القذف والمدعي عليه كذلك لأن نسبته لارتأوا القطع تورث عند عدواؤه تقتضي أنه يتقم
 منه بهادة باطله عليه وحينئذ يؤخذ من ذلك أن كل من نسب آخر الخ اهـ وقوله وحينئذ يؤخذ من
 ذلك أي من ترجيح عدم قبول الشهادة في صورة القذف وصورة قطع الطريق بمحصل العداوة
 بينهما بسبب ذلك (قوله اقتضى وقوع عداوة) الجملة في محل حرفة لتسقي وذلك كسبب الحجر
 ونحوه (قوله ثم يتردد النظر) أي في قبول الشهادة من أحدهما على الآخر وعدم قبولها (قوله
 فمن اغتصاب الخ) متعلق بتردد أو بالنظر (قوله يجوز له غيبته به) يصح قراءته يجوز بفتح الباء
 وضم الجيم المتفقة وسكون الواو وغيبته بعده فاعلمه ويصح قراءته بضم اليا وفتح الجيم وتشديد الواو
 المكسور وتوغيبته معوله والفاعل ضمير يعود على مقسوق وعلى كل الجملة صفة لمفسق أي مفسق
 موصوف بكونه يجوز زان اغتصاب غيبته به (قوله وان أغتصب الخ) غايته في تردد الآخر وقوله السبب
 يجوز لذلك أي للفتنة وذلك السبب كالتحاهر به أو كماله له واعلم أن للزلفا اقتصر في النقل من عبارة
 شفعه على تردد النظر فيما ذكر ولم يذكر المحط وأيه عليه وكان عليه أن يذكر أنه من تنعيم

فلو عادي من يرد
 أن يشهد عليه وبالغ
 في خصومته فلم يجبه
 قبلت شهادته عليه
 (تنبيه) قال
 شفتنا ظاهر كلامهم
 قبولها من ولد العدو
 ويوجه بأنه لا يلزم
 من عداوة الأب
 عداوة الابن
 (فائدة) حاصل
 كلام الروضا أصلها
 أن من قذف آخر
 لا تقبل شهادة كل
 منهما على الآخر
 وأن لم يطلب القنوف
 حده وكذا من ادعى
 على آخر أنه قطع عليه
 الطريق وأخذ ماله
 فلا تقبل شهادة
 أحدهما على الآخر
 قال شفتنا يؤخذ
 من ذلك أن كل من
 نسب آخر أو فسق
 اقتضى وقوع عداوة
 بينهما فلا تقبل
 الشهادة من أحدهما
 على الآخر نعم يتردد
 النظر فمن اغتصاب
 آخر بمسقى يجوز له
 غيبته به وإن أغتصب
 الشيب يجوز لذلك

صارته ونفسها بعد قوله وإن أثبت السبب المحذور لذلك وقضية ما تقرر في الدعوى بالقطع أي قطع
 الطريق من أنه لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر وإن أثبت المدعي دعواه هنا كذلك وعليه
 فيفرق بين مسئلة القطع ومسئلة القضية بأن المعنى المحذور للقضية هو أن الكتاب هناك عرضه بنظمه
 للكتاب يجوز له الشارع الانتقام منه بالقضية غير المعنى المقصود الرد وهو أن ذلك الأمر يحمل على
 الانتقام بشهادة باطلة وذلك لما تقرر وقوعه من كل منهما فلم تقبل شهادة أحدهما على الآخر اه
 بعض تصرف (قوله فرع تقبل شهادة الخ) عبارة الروض وشرحه فرع تقبل شهادة أهل البدع
 كمنكري صفات الله وخلقه أفعال عباده وجوارز وشره يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصيدون في
 ذلك لما قام عندهم الإلطائية وهم أصحاب الخطاب الاسدي الكوفي فكان يقول بالهبة جعفر
 الصادق ثم ادعى الإلهية لنفسه فلا تقبل شهادتهم مثلهم وإن علمنا أنهم لا يسبحون دعاء ناولوا مالنا
 لنجوزهم الشهادة إن صدقوا في دعواه أي لانهم يرون جواز شهادة أحدهم لأصحابه إذا جمعه يقول
 لي علي فلان كذا فيصدقه بيمين أو غيرها ويشهد له أعقدا له لي أنه لا يكذب إذا كذب عندهم كثر
 والامنكري العلم لله تعالى بالمعلوم والميزنيات ومنكري حدوث العالم والبعث والحشر للأحسام
 فلا تقبل شهادتهم لكفرهم لأنكارهم ما لم يجيء الرسول به ضرر ودم لا من قال بخلق القرآن أو نفي
 الرؤية وما ورد من كفرهم مؤول بكفران النعمة لا الخروج عن الملة بدليل أنهم لم يلقوهم
 بالكفار في الأرض ولا النكحة ووجوب قتالهم وقسالمهم وغيرهما قالوا في شهادته رأيت
 أو سمعت فبطلت شهادته له لتصرفه بالعبادة وتقبل شهادته من سب الصحابة والسلف لأنه بقوله
 اعتقاد الأعداء أو توعدا فلا تكفر منا ولا الهوجه نحل ثم قال في شهادته رضي الله عنها كافر فلا تقبل
 شهادته لأنه كذب الله تعالى في أنها عصية قال الله تعالى إن الذين يرمون المحسنات العافلات الآية
 وقضى سائر المحسنات وجوب رد الشهادة فقبلها الأولى اه بالحرف (قوله لا تكفره بصدقة)
 يخرج من تكفره بصدقة كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر فلا تقبل شهادته كافر (قوله وإن
 سب الصحابة) غايته في قبول الشهادة من المبتدع أي تقبل الشهادة من المبتدع وإن كان سب
 الصحابة وعادة المقتني تنبيه قضية إطلاقه أنه لا فرق بين سب الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم والمرجع
 في زيادة الروضة قال بخلافه فذقي عائشة رضي الله عنها كافر أي لأنه كذب الله تعالى وقال
 السبكي في الحلييات في تكفير من سب الشيخين وجهان لا يماننا فان لم نكفره فهو فاسق لا تقبل
 شهادته ومن سب بقية الصحابة فهو فاسق مردود الشهادة ولا يقبل فيقل شهادته مقبولة اه فحل
 ما رجحه في الروضة غلطاً قال الأذري وهو كما قال ونقل عن جعفر التصريح به وإن الماوردي قال من
 سب الصحابة ولعنهم أو كفرهم فهو فاسق مردود الشهادة اه وقوله وهو المرجع في زيادة الروضة جزم
 به في الحقيقة والتمهاته (قوله وأدعي السبكي والأذري) عبارة التحفة وإن ادعى زيادة أن الغائية
 وقوله أنه غلط أي أن قبول الشهادة بمن سب الصحابة غلط (قوله وترد) أي الشهادة من مبادر
 شهادته (قوله قبل أن يسألها) بالنسبة للجهول أي قبل أن يطلب منه أدائها (قوله ولو لم يعد
 الدعوى) غايته في الرد أي تردعه مطلقاً سواء مبادر بها قبل الدعوى أم بعدها قال في المغني وترد قبل
 الدعوى جزموا وكذا بهما وقبل أن يستشهد على الأصح للتحمة والحشر العجيبين أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال خير القوم من قتلهم ثم قتلهم ثم قتلهم ثم قتلهم ثم قتلهم ثم قتلهم ثم قتلهم ثم قتلهم
 مقام الذم لهم وأما خبره سلم الأخير كم يحضر الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها فصحح على
 ما سمع فيه شهادة الحسبة اه (قوله لأنه) أي المبادر بالشهادة منهم (قوله نعم لو أعادها) أي الشهادة
 وهذا استثناء من رد شهادة المبادر فكانه لا ترد إلا أن أعادها وقوله في المجلس أي الذي شهد فيه
 أولاً بمبادرة وانظر هل هو قبيح أولاً وقوله بعد الاستشهاد أي بعد طلب الشهادة منه (قوله قبلت)

• (فرع) • تقبل
 شهادة كل مبتدع
 لا تكفره بصدقة
 وإن سب الصحابة
 وضوان الله عليهم
 كما في الروضة وأدعي
 السبكي والأذري
 أنه غلط (و) ترد (من
 مبادر) بشهادة
 قبل أن يسألها ولو
 بعد الدعوى لأنه
 منهم نعم لو أعادها
 في المجلس بعد
 الاستشهاد قبلت

(الا) في شهادة حسبة

وهي ما قصد بها وجه

الله فتقبل قبيل

الاستعداد ولو بسلا

دعوى (في حق

مؤكد لله) تعالى

وهو لا يتأثر رضا

الادى (كطلاق)

رجسى أو بائن

(وعق) واستيلاد

ونسب وهو عن

قود بقاء عدة

وانقضائها ولو بلغ

واسلام وكسر

ووصية وقف لغو

وجهة عامة وحق

لمبعد ترك صلاة

وصوم وزكاة

شهادة كغيره

رضاع ومعايرة

(تنبيه) * سمع

شهادة الحسبة عند

الحاجة لها فلو شهد

اثنان إن فلانا عتق

عبده أو أنه أخو

فلانة من الرضاع لم

يكف حتى يقول أنه

يسترقه أو أنه يريد

نكاحها وتزوج

بقول في حق الله

تعالى حق الادى

كقود وحده فنف

ويسع فلا تقبل فيه

شهادة الحسبة وتقبل

في حد الزنا وقطع

الطريق والسرقة

أى الشهادة للعامة وهو جواب لو (قوله الا في شهادة حسبة) استثناء من عدم صحة شهادة
المبادى والحسبة مأخوذة من الاحتساب وهو مطلب الاجرام (قوله وهى) أى شهادة الحسبة
(قوله فتقبل) أى شهادة الحسبة (قوله قبل الاستعداد) أى قبل طلب أداء الشهادة منه (قوله
ولو بلا دعوى) أى تقبل ولو من غير سبق دعوى قال الرشيدى وقضية الغاية إنها قد تتم بعد
الدعوى وتكون شهادة حسبة وليس كذلك فكل مصرح الاذرى وغيره أنها بعد الدعوى لا تكون
حسبة اهـ (قوله في حق مؤكده) متعلق بقول الشارح فتقبل الخ وعبارة التماجد وتقبل شهادة
الحسبة في حقوق الله تعالى وفيما له فيه حق مؤكده اهـ ومثلها عبارة المتبجح والمراد بالاول اعنى
حقوق الله تعالى ما كان متحصصا لله تعالى كالصلاة والصوم والحج والادنى اعنى ما له فيه حق
مؤكد ما كان فيه حق لا دعى وحق لله لا كحق القلب الشافى كالحلاق وجميعا كان أو بائنا لان
القلب فيه حق لله وكالمتقوا الاستيلاد والوصية والوقف لجهة عامة ونحو ذلك فعلى في عبارته
سقطا أو يقال ان المراد بالحق المؤكده ما يشمل المتخصص لله وغيره (قوله وهو لا يتأثر بالخ) أى ان
الحق المؤكده هو لا يتأثر برضا الادى أى لا يتغير ولا يرفع برضاه مثلا لو اتفق الزوجان
وتراضيا على ارتفاع الطلاق فإنه لا يرفع ولا يترضاها (قوله كالطلاق) يقتل الحق المؤكده
وقوله رضى صفة طلاق وقوله أو بائن أى ولو خلع المكن بالنسبة للفرق دون المال بان يشهد بذلك
لمنع من مخالفة ما يرتب عليه (قوله وعق واستيلاد) عبارة أثر وض وشرحه كالعتق والاستيلاد
لا في عقدى التدبير والكنانة وذا فهما الاستيلاد بانه بعضى الى العتق لا لجهة لهما ولا في شراء
الرقب الذى يقتن به وان تضمن العتق لكون الشهادة على الملك والعتق تبس وليس كالملك لان
المال فيه تابع وحق الذم امر مقصود فثبتته دون المال محال اهـ (قوله ونسب) انما كان مقام مؤكده
لأن الله كذا الانساب ومنع قطعها (قوله وعقود عن قود) انما كان حقا لله أيضا لان فيه احياء
نفس وهو حق لله (قوله وبما عده) انما كان حقا لله أيضا لان به تمتع على الشهادة بعبادة
الفرج عن استباحته وتمام الاذواج به وهى حق لله تعالى (قوله وانقضائها) أى العدة أى فيما اذا
طلقة ما زوجها طلاقا رجيا أو اراد ان تراجعها فشهدوا بانقضاء العدة ولما كان حقا لله لما يرتب على
الشهادة من صيانة الفرج من تمتع زوجها به من غير طريق شرعى (قوله لنسب وجهة عامة) متعلق
بكل من الوصية والوقف وعبارة الرضى وشرحه وفى الوصية والوقف اذا تمت جهتهما ولو اتمرت لجهة
العامة فدخل نحو ما أقر به القوي من انه لو وقف دار على أولاده ثم على الفقراء استولى عليها
ورثته وتملكوها فشهد شاهدان حسبة قبل انقراض أولاده بقبيلتها قبلت شهادتهما لان آخره
وقف على الفقراء لان خص جهتهما فلا تقبل فيهما لهما فمأخوذ خاصة اهـ (قوله وحق المسجد)
أى وحق منسحق للمسجد بوصية أو وقف فإذا شهد اثنان بان هذه الدار وقف على المسجد قبلت
شهادتهما (قوله انما سمع شهادة الحسبة الخ) قال فى المغنى وكيفية شهادة الحسبة ان الشهود يجيئون
الى القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره لنتشهد عليه فان ابتدأ وقالوا فلان زنى
فهم قدفة اهـ (قوله عند الحاجة اليها) أى شهادة الحسبة (قوله فلو شهد الخ) تبرع على
مفهوم قوله عند الحاجة اليها (قوله لم يكف) أى قوله مالذ كور في شهادة الحسبة وقوله حتى
يقولوا فلانة لم تعد الاستكفاء أى لا يكتفى ذلك حتى يقولوا فلانا الذى اعتق عبده يسترقه أو ان فلانا
أخو فلانة من الرضاع رضى أو تزوج بها فإذا قالوا ذلك أكتفى به في شهادة الحسبة لو حووا الحاجة وهى
الاسترقاق والتزوج (قوله ونسب) بقول في حق الله تعالى هذا عما يؤيدان في العبارة سقطا (قوله
حق الادى) أى المتخصص له (قوله فلا تقبل فيه شهادة الحسبة) قال فى المغنى لكن اذا لم يعلم
صاحب الحق به أهله الشاهد به ليستشهد به بعد الدعوى اهـ (قوله وتقبل في حد الزنا الخ) أى

لأنها محض حتى الله تعالى وكان الأولى أن يذكره بعد قوله كطلاق الخ ويسمى به (قوله وتقبل
الشهادة من فاسق بعتوبة) أي في غير الشهادة للمعادة إما هي بان شهد وهو فاسق فردت شهادته
ثم تاب وأعادها فأنها لا تقبل هذه المعادة منه (قوله حاصلة) أي التوبة وقوله قبل الفرغ أي
معانته سكرات الموت أما بعد ما فلا تقبل وذلك لأن من وصل إلى تلك الحالة آس من الحياة فتوبته
انما هي لعلمه باستقالة عوده إلى ما فعل (قوله وطلع الشمس الخ) معطوف على الفرغ أي وقد حل
طلوعها من مغربها أما بعده فلا تقبل توبته ونقل عن ابن العربي في شرح المصايب أنه قال اختلف
أهل السنة في أن عدم قبول توبته للذنوب إيمان الكافر هل هو عام حتى لا يقبل إيمان أحد ولا توبته
بعد طلوع الشمس من مغربها إلى يوم القيامة أو هو مختص بمن شاهد طلوعها من المغرب وهو يميز
فأما من يولد بعد طلوعها من المغرب أو ولد قبله ولم يكن عمره نقصاناً عجزاً ولم يشاهد الطلوع فيقبل
إيمانه وتوبته وهذا هو الأصح فليراجع اه بحجري وفي الر وض شرحه تجيب التوبة من المصيبة على
الغور بالاتفاق وتصح من ذنب دون ذنب وإن تكررت توبته وتكررت منه العود إلى الذنب ولا تبطل
توبته في حق الله تعالى قبل تسليحه نفسه ليقص منه ومنعه القصاص حينئذ من مسفقه معصية
جديدة لا تقع في التوبة قبل تقضي توبته منه ولا يجب عليه تجديد التوبة كلما ذكر الذنب وقيل
يجب أن تر كد حينئذ استهانة بالذنوب الأولى منع ذلك وسقوط الذنب بالتوبة بمنغنون لا مقطوع
به وسقوطه بالسلام مع الندم مقطوع به وثابت بالإجماع وإنما كان توبة الكافر مقطوعاً بالان
الإيمان بالأجماع الكفر والمصيبة قد تجتمع التوبة اه بعض تصرف وأعلم أنه ورد في فضائل
التوبة من الآيات والأحاديث شيء كثير فمن ذلك قوله تعالى ونوروا إلى الله جميعاً أي المؤمنين لعلمكم
تفعلون وقوله تعالى لا آمن تابو آمن وعمل عملها فاعاؤلكم يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله
دفعو راحمياً وقوله عليه الصلاة والسلام إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده
بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها ومسلم وقال عليه السلام إن من قبل المغرب
أنا مبرأ من ذنوبي ما أعصيت الله عز وجل للو بوم خلق السموات والأرض
فلا يبق له حتى تطلع الشمس منه رواء الترمذي رحمه الله اجعلنا من التائبين يا كريم (قوله وهي)
أي التوبة بقد صارت تفتقني إنيها الندم بالشرط الآتية وهو الموافق لحديث التوبة الندم
وقوله من حيث إنهم معصية عذرة الزاوج وإنما عذبه أي بالندم إن كان على ما فاته من رعاية حق
الله تعالى ووقوعه في الذنب حياء من الله تعالى وأسفاً على عدم رعاية حقه فلو ندب لحظ ذنوب كعار أو
ضياح مال أو تعبد بدن أو تكون مقتوله ولدهم بعت بكاذ كره أحماني الأصوليون وكلام أحماني
العقبة انا طي بذلك وإنما يصح حواه لأن التوبة بتعاقده هي لا تكون إلا الله تعالى فلا يعتد بها إن
كان لغرض آخر وإن قيل من خصائص التوبة أنه لا سبيل للشيطان عليها إلا ما طنة فلا تحتاج إلى
الاخلاص لتكون مقبولة ولا يدخلها العيب والار ما لم يطعم الخ معصية فهاها (قوله لا خوف عقاب
الخ) أي إن كان الندم من حيث خوف عقاب لو اطعم عليه أو كان من حيث غرامة مال عليه فإنه لا يعتبر
فيها ولا بعد تائباً (قوله بشرط اقلع عنها) أي عن المصيبة وقوله لا إلى بان تتركها من غير مهلة
وقوله إن كان متلبساً أي باله صيبة وقوله أو مصر على معاودتها الطاهر إن هذا يعني عنه قوله فما
سيأتي وعزم أن لا يعود ذنباً يفتني الأصرار على معاودتها تأمل (قوله ومن الأقلع رد
المقصود) الحاجة إلى هذا الاندراج في قوله ونور عن غلامه آدمي الذي هو شرط الأقلع
وسيصبح به هنا (قوله وعزم أن لا يعود إليها) معطوف على اقلع أي وبشرط العزم على أن لا يعود
إلى المصيبة قال في التحفة ومحل أن تصور منه والا كميوب تعذر زنا لم بشرط فيه العزم على عدم

(وتقبل الشهادة
من فاسق بعد
توبة) حاصلة قبل
الفرغ من طلوع
الشمس من مغربها
(وهي نيم) على
معصية من حيث
إنها معصية لا خوف
عقاب لو اطعم عليه
أو لغرامة مال
(بشرط اقلع)
عنها حالاً إن كان
متلبساً أو مصر على
معاودتها ومن
الأقلع رد المصوب
(وعزم أن لا يعود)
إليها ما عاش

المودله بالاتفاق اه (قوله وتروج عن ظلامة آدمي) معطوف على اقلع ايضاً وبشرط تروج
عن ظلامة آدمي وعبارة التفتة في الدخول على هذا مخرج بما يفهمه الاقلع للاعتناء به فقال ورد
ظلامة آدمي يعني المروج منها بأي وجه قدر عليه مالا كانت أو عرضاً حتى هو وحده قد ان غفلت
به سواء تخضعت له أم كان فيها مع ذلك حق مؤكداً لله تعالى كزكاته وكذا الحق كفارة وحيث غفروا اه
(قوله من مال) بيان للظلامة وقوله أو غيره كالعرض (قوله فيؤدى الخ) أي من عليه ظلامة وأراد
التوبة وهذا هو معنى المروج عن الظلامة (قوله ويرد المصوب ان يني) أي ان كان باقياً منه
(قوله وبده) أي أو يرد به ان كان قد تلف وقوله لمستحقه متعلق ببرد (قوله ويمكن الخ) أي ويمكن
الثابت الذي عليه ظلامة مستحق القود وحده القنف من الاستيفاء بان باقي اليسو يقول له أنا الذي
قتلت أو قذفت وزموني موجباً ان شئت فاستوف وان شئت فاعف (قوله أو يبرئ منه المستحق)
الظاهر أنه معطوف على مقدراً أي بعد التمكن يستوفيه منه المستحق أو يبرئ منه فهو غير في ذلك
(قوله لشهر الصبح) دليل اشتراط المروج عن ظلامة آدمي وعبارة الزاير والاصل في توقف التوبة
على المروج عن حق الآدمي عند الامكان قوله صلى الله عليه وسلم من كان لآخيه الخ ثم قال كذا
أورد الزركشي من مسلم والذي في صحيحه كما أتدرون من الغلس قالوا الغلس فينا من لا درهم له
ولا مناع قال ان الغلس من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة وقد شتم هذا وقضى
هذا أو كل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا يعطي هذا من حسناته وهذا من حسناته فان
فنيب حسناته قبل ان يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار رواه
الترمذي ورواه أنباري بلغ من كانت عنده مظلمة فليست له من أهله ليس هناك ديناً ولا درهم
من قبل أن يؤخذ لآخيه من حسناته فان لم يكن حسنات أخذ من سيئات آخيه فطرحت عليه
ورواه الترمذي بمعناه وقال في أوله رحم الله هذا كانت لآخيه مظلمة في عرض أو مال فغلبه فاستحقه
اه (قوله من كانت لآخيه عنده مظلمة) قال في القاموس المظلمة بكسر اللام وكشمة ما مظلمه
الرجل اه وقوله وكشمة أي هو وظلامة (قوله في عرض) أي من عرض فني معنى من البيانة
(قوله فليست له اليوم) أي في الدنيا وقوله قبل أن لا يكون دينار ولا درهم أي بنفع وهو يوم القيامة
(قوله فان كان له) أي ان كانت عنده مظلمة وقوله عمل أي صاغ (قوله يؤخذ منه) أي من عمله
(قوله والا) أي وان لم يكن له عمل أي صاغ (قوله أخذ من سيئات صاحبه) أي الذي له الظلمة (قوله
فجعل عليه) أي طرح عليه قال في التفتة ثم تحمله للسياآت تظهر من القواعد أنه لا يعاقب الا على
ما سببه معصية أعامن عليه دين لم يعص به وليس له من العمل ما يني به فاذا أخذ من سيئات الدائن
وجعل على الدين لم يعاقب به وعليه ففقدت محمله له تخفيف ما على الدائن لا غير اه (قوله وشمل
العمل) أي في الحديث وقوله الصوم أي فيؤخذ توبته ويعطى للظلم (قوله خلافاً لمن استثناءه)
عبارة التفتة فمن استثناءه فقد صوم اه (قوله فاذا تعذر رد الظلامة على المالك أو وارثه) عبارة
الروض وشرحه فان لم يكن مستحق أو انقطع خبره سلمها الى قاض أمي فان تعذر تصديق على الفقراء
ونوى الغرم له ان وجدوا مبركاً منه قال الاستوى ولا يتعين التصديق به بل هو غير بين ووجه
المصالح كلها والمعسر ينوي الغرم اذا قدر بل يلزمه التكسب لا يفا ما عليه ان عصى به لنصح
توبته فان مات معسر اطو على الآخرة ان عصى بالاستدانة كما تقتضيه ظواهر السنة المصدقة والا
فالظاهر أنه لا مطالبة فيها الا لمعصية منه والرافع الله تعويض الخلف اه بحذف (قوله فان
تعذر) أي القاض الثقة أي الامين بان لم يبرجد أو وجدوا كنه غير ثقة (قوله صرفها) أي
الظلامة (قوله فيما شاء) أي في الوجه الذي شاء من هي تحت يده وقوله من المصالح يسان لها
(قوله عند انقطاع خبره) الظاهر ان صغيره يعود على المستحق ولا حاجة اليه انا الكلام مفروض في

(وتروج عن ظلامة
آدمي) من مال أو
غيره فيؤدى الزكاة
لمستحقها وبرد
للمصوب ان يني
وبده ان تلف
لمستحقه ويمكن
مستحق القود وحده
القنف من الاستيفاء
أو يبرئ منه المستحق
لشهر الصبح من
كانت لآخيه عنده
مظلمة في عرض أو مال
فليست له اليوم قبل
أن لا يكون دينار ولا
درهم فان كان له عمل
يؤخذ منه بعد
مظلمته والا أخذ
من سيئات صاحبه
فجعل عليه وشمل
العمل الصوم كما
صرح به حديث مسلم
خلافاً لمن استثناءه
فاذا تعذر رد الظلامة
على المالك أو وارثه
سلمها القاض ثقة فان
تعذر صرفها فيما شاء
من المصالح عند
انقطاع خبره

انه متعذر وتقدره يكون بعدم وجوده أو بانقطاع خبره (قوله بنية الغرم) متعلق بصرفها وقوله له أى المسحق (قوله اذا وجدته) أى المسحق (قوله فان أعسر) أى فان كان من عند المظلمة معسرا (قوله عزه على الاداء) أى أداه التلازمة واضطاع المسحق لها وقوله اذا أسر متعلق بالاداء (قوله فان مات) أى المعسر وقوله قبله أى قبل الاداء (قوله انقطع الطلب عنه فى الآخرة) أى لا يطلب به هاهنا مستحقها فى الآخرة (قوله ان لم يصح بالتزامه) أى بالتزامه فى ذمته بان أخذته ليشرب بغيره أو ليزين به (قوله فالرجوع) معطوف على جملة انقطع والاولى التعبير بالاولى انقطع عنه الطلب الذى يرجى من فضل الله أن يحوسر المسحق فى حق (قوله وبشرط) أى كما اشترط ما مر لوجه التوبة وقوله عن اخراج صلاة أو صوم عن وقتها أى بان ترك الصلاة فى وقتها أو الصوم فى وقتها وقوله قضاءهما أى الصلاة والصوم وعبارته الزاوية الحادى عشر أى من شروط التوبة التدارك فما اذا كانت المعصية بترك نحو الصلاة والصوم تتوقف صحة توبته على قضاء ما وجبها عليه فوراً وفسقه بتركه كما مر فان لم يعرف مقداره عليه من الصلوات مثلا قال الغزالي تحريمه وقضى ما تحقق أنه تركه من حين بلوغه اه (قوله وان كثر) أى القضاء عما فاتة فيشترط لهصة التوبة فعل جميع ما عليه من الصلوات أو الصيام (قوله وعن القذف) معطوف على من اخرج الخ أى وبشرط أيضا صحة التوبة عن القذف الخ وقوله أن يقول العاقف الخ وفى الجبرى مانعه وانظر هذا القول يكون فى أى زمن ويقال لمن شربى اه وفى الزاوية الحادى عشر أى من شروط التوبة المسحول منه كالقذوف اه قال سم ولعله أنه لو أعمر مسحق القذف ترتب على ذلك فتنة فالوجه أنه لا يجب عليه اعلامه وبكفيه الندم والعزم على عدم المودود الاقلاع اه (قوله فذنى باطل) قبل لما أراد بهذا أن القذف من حيث هو باطل لا خصوص قوله انقذ يكون صادقا فلو اورد الجمهور على الاصطغري اشتراطه أن يقول كذبت فيما قذفته اه (قوله وعن الغيبة الخ) معطوف أيضا على من اخرج الخ أى وبشرط صحة التوبة أن يسقطها الخ وعبارته الزاوية الحادى عشر ولو بلغت الغيبة المقتاب أو قلنا انها كالكف والصدق لا توقف على بلوغ المخرج أن باقى المقتاب ويسقط منه فان تعذر لونه أو تعذر لقبه السابعة استغفر الله تعالى ولا اعتبار بتبديل الورثة ذكره الخناطى وغيره وأقرهم فى الرخصة قال فيها وأتى الخناطى بان الغيبة اذا لم تبلغ المقتاب كفاء الندم والاستغفاره وجرم به ابن الصباغ حيث قال بما يحتاج لاستقلال المقتاب اذا علم مادخله من الضرر والغرم بخلاف ما اذا لم يبلغه فلا فائدة فى اءالامه لتأذبه فليتب فاذا تاب أغناه عن ذلك نعم ان كان اتقصه عند قوم رجع اليهم وأعلمهم أن ذلك لم يكن حقيقة اه (قوله ولم يتعذر) أى الاستقلال وقوله بموت أى للمقتاب وقوله وأغيبه طويلا أى له أيضا (قوله والا) أى بان لم يتلبه أو تعذر الاستقلال منه كفى الندم (قوله والاستغفاره) أى للمقتاب وعبارته غير كالأرض وشرحه ويستغفر الله تعالى من الغيبة اه ويمكن الجمع بأن قال يستغفر لنفسه من المعصية الصادرة منه وهى الغيبة ويستغفر للمقتاب فى مقابلة غيبته له وذلك بان يقول اللهم اغفر لنا وله ثم اياه مصرحاه فى فتح الجواد وعبارته فان تعذر أو تعسر لقبه الصيغة استغفر له ونفسه مع ندمه ونظره أن الاستغفاره هنا شرط ليكون فى مقابلة تأذبه بلوغ الخبر اه قال سم فان استغفر الله ثم بلغته فهل يكتفى بالاستغفار أم لا والاوجه أنه يكتفى اه (قوله كالحاسد) أى فانه يكتفى فيه بالندم والاستغفار للسود هذا ما يقتضيه صنيعه وعبارته الحقة والظاهر أن كذا يكتفى بالندم والا فلا عن الحسد اه وعبارته الروض وشرحه ويستغفر الله من الحسد وهو أن يغنى زوال نعمة غيره وسر يلبينه وعبارته الأصل والحسد كالغيبة وهى أقيد ولا يخبر صاحبها أى لا يلزمه إخفاءه سارا المحسود قال فى الروضة بل لا ينسب ولو قيل يكبر لم يبعد اه وقوله وهى أقيد قال سم وكان وجهه الاقيدية أنها

بنية الغرم له اذا وجد فان أعسر عزه على الاداء اذا أسر فان مات قبله انقطع الطلب عنه فى الآخرة ان لم يصح بالتزامه فالرجوع من فضل الله الواسع نحو بعض المسحق وبشرط أيضا صحة التوبة عن اخراج صلاة أو صوم عن وقتها وقضاءهما وان كثر وعن القذف أن يقول العاقف ذنى باطل وأنا نادى عليه ولا أعود اليه وعن الغيبة أن يسقطها من المقتاب بلفظه ولم يتعذر موت أو غيبة طويلا والا كفى الندم والاستغفاره كالحاسد

تقيداً بضماناً على المسود لا بمن استعمله اه (قوله واسترط جمع متقدمون انه) أى الحال
والشان وقوله لا بد في التوبة من كل معصية من الاستغفار أى لنفسه وقوله أيضاً كالاسترط ما عرف
معصية التوبة (قوله وقال بعضهم يتوقف في التوبة الخ) أى يحتاج في معصية التوبة من الزنا على
استعمال زوج المزني بها أن يخفف فتنه وقوله واللاى بان خيف فتنه وقوله فليستخرج الخ أى فلا
يتوقف على الاستعمال سلبى يكفي التضرع إلى الله تعالى في أرضها الخاصم عنه (قوله وحصل
بعضهم الخ) قال في الزاوي بعد كلام وقضية ماذ كراهى الزنا من اشتراط الاستقلال في الحرم
الشامل للزوجة والمحام كاصر حوايه ان الزنا والواط فيه مباح لا آدى بتوقف التوبة منهما
على استقلال آثار المزني بها أو الموطوب به وعلى استقلال زوج المزني بها هذا ان لم يخفف فتنه والا
فليستخرج إلى الله تعالى في أرضها الخ ومنه وبوجه ذلك بانه لا شك أن في الزنا والواط المباح عار أى
عار بالآداب وتلج فرائض الزوج فوجب استقلالهم حيث لا عذر فان قلت منافي ذلك جعل بعضهم
من الذنوب بالتي لا تتعلق بها حق آدى وطء الاجنبية فيعادون الفرج وتقبلها من الصغار والزنا
ونسب النجم من التكبر وهذا صريح في أن الزنا ليس فيمحق آدى فلا يحتاج فيه إلى الاستقلال قلت
هذا لا يقوم به كلام الزنا لا لاجل وقدا لا ادعى عنه انه في غاية الحسن والعقيق فالمرء عادل
عليه دون غيره اه (قوله فلا يحتاج فيه) أى الزنا وهو تفرج على انه ليس فيه حق آدى وقوله
الى الاستقلال أى استقلال زوج المزني بها (قوله والاوجه الاول) أى ما قاله بعضهم من انه يتوقف
في التوبة من الزنا على الاستقلال (قوله ويسن الزنا الخ) أى لقوله عليه السلام من ابتلى منكم
بشي من هذه القاذورات فليست بستر الله تعالى (قوله الستر على نفسه) نائب طاعل يسن (قوله
بان لا يظهرها) أى المعصية وهو تصور الستر للمسنون (قوله ليعذر ويعزر) علة لا طاهر المعنى
فهو اذا أظهرها بعد ويعزر ويكون خلاف السنة وانما يظهرها لا يحد ولا يعزر ويكون مسنونا
(قوله لان يحد منها) معطوف على أن لا يظهرها والمعنى عليه يصور الستر بعدم اظهارها ولا
يصور بالتحدث بالمعصية الخ وهذا امر معلوم فلا تفتنى فيه وعبرة التحفة لان لا يحد بها زيادة
لالتأني بعد ان وهي ظاهرة وذلك لان معناها أن الستر للمسنون لا يصور بعدم التحدث بها تنكها
أو محامرة اذ يغيب حيث أن عدم التحدث بها سنة وان التحدث خلاف السنة فقط مع انصرام قطعاً
انما علمت ذلك فعل في العبارة استقامت لظن الامم بالناسخ تأمل وقوله تنكها أى استلذاذا بالمعصية
وقوله أو محامرة أى أو لاجل التحاهر بها (قوله فان هذا) أى التحدث بالمعصية تنكها أو محامرة
حرام قطعاً ونج بالتحديث لذلك التحدث لا لذلك بل يستوفى منه الحد الذى أوجبه للمعصية فهو
ايضاً محرام بل خلاف السنة فقط كما علمت (قوله وكذا اسن لمن أقر بشئ من ذلك) أى من المعاصي
وقوله الرجوع عن اقراره به قال في التحفة ولا يخالف هذا قولهم سن لمن ظهر عليه حد الله ان باقى
الامام ليتقم عليه لغوات الستر لان المراد بالظهور هنا أن طلع على زناه لئلا يثبت الزنا بشهادته
فيسن له ذلك أم الحد الذى أو القوله أو تميز برفعه لا اقراره ليستوفى منه وسن لشاهد الاول
الستر مالم يرضه في الاعتراف ووجه ان لم يتعلق بالترك ايجاب حد على الغير والا كذلة تشهدوا
بالزنا من الزنا الادام أعظم تركه وليس استغناء القود من بلا المعصية بل لا يسمعه من التوبة اه
وقوله لان المراد بالظهور هنا أى في قوله سن لمن ظهر عليه الخ قال سم قال في شرح الرض قال
ابن الرفعة والمراد به أى بالظاهر والشهادة قال والحق به ان الصباغ ما اذا اشتهر بين الناس اه (قوله
قال شيخنا الخ) عبارة في الزاوي وفي الجواهر لو مات المستحق واستحقه وارث بعد وارث فمن سقته
في الاشتره أو بعبارة اول آخر الوارثه وارثها من طاله صاحبه به فحده وحلف فله والا
انتقل إلى ورثته وادعى القاضى انه لو حلف عليه يكون للاول وقال لئلا في لو استحق الوفا وارث بعد

واسترط جمع
متقدمون أنه لا بد
في التوبة من كل
معصية من الاستغفار
أيضا وأقدمه بالبقية
وقال بعضهم يتوقف
في التوبة من الزنا على
استقلال زوج المزني
بها ان لم يخفف فتنه
والا فليستخرج الى
الله تعالى في أرضها
عنه وجعل بعضهم
الزنا بالمس في
حق آدى فلا
يحتاج فيه الى
الاستقلال والاوجه
الاول ويسن الزنا
ككل مرتكب معصية
الستر على نفسه بان
لا يظهرها بعد أو
يعزر لان يحد بها
تنكها أو محامرة فان
هذا حرام قطعاً وكذا
يسن لمن أقر بشئ من
ذلك الرجوع عن
اقراره به قال شيخنا

وارت فإن كان المستحق ادعاء وحلف قال في الكفاية فالطلب في الإثارة لأصحاب الحق بلا خلاف أو لم يحلف فوجوب الكفاية أجمعها ما تنسبه الرافعي للحنافلي كذلك والثاني للكل والثالث للأخير ولين فوقه نواب المتع قال الرافعي وإذا دفع لا إثارة ثم خرج عن منطمة العكس إلى الإقساموف وماطل اه لمخصا وقوله نواب المتع أي من وقام ما يستحقه (قوله وله) أي لمن مات وقوله دين أي على غيره وقوله لم يستوفه أي لم يستوف ذلك للبت الذين ممن هو عليه (قوله يكون هو) أي من مات لا ورثته وقوله الطالب به بكسر اللام اسم فاعل وقوله على الأصح مقابلة يعلم من العبارة المارة (قوله وبعد استبراء سنة) معطوف على قوله بعد توبة أي تقبل الشهادة من فاسق بعد توبته وبعد استبراء سنة قال في المغن واستنى من اشتراط ذلك صورته هنا غنى القس إذا تاب وأقر وسلم نفسه للعد لأنه لم يظهر التوبة عما كان مستورا عليه إلا عن صلاح فانه الماوردي والرافعي ومنها ما هو على الولي بالعقل ثم تاب زوج في الحال ولا يحتاج إلى استبراء كما حكاه الرافعي عن المفوي ومنها شاهد الزنا ذابوا حب عليه الحد لعدم تمام العد فإنه لا يحتاج بعد التوبة إلى استبراء بل تقبل شهادته في الحال على المذهب في أصل الروضة ومنها تأخر الوقف بشرط الواقف إذا فسق ثم تاب عادت ولا يشته من غير استبراء اه (قوله من حين الخ) من ابتدائية متعلقة بمحذوف صفة لسنة أي سنة مبتدأة من حين توبته فاسق وقوله فاعلم ففسقه قبل قبول شهادته عقب توبته كإثباتها (قوله لأنها) أي التوبة فليست وهو على اشتراط الاستبراء (قوله وهو منهم الخ) من تنمة العلة أي والغاسق الذي ظهر ففسقه منهم أي في إظهار توبته وقوله لقبول الخ أنه ناسب التهمة أي وإنما كان متحيا في إظهاره لأنه يقال رجائه إنما أظهرها لاجل أن تقبل شهادته وتعدو لآلته وعبارة الفقه وهو منهم بإظهارها للترجيع شهادته وهو دولا يشته فاعتبر ذلك لتقوى دعواه اه وقال غيره فوجه ذلك أي اشتراط الاستبراء التقدير من أن يقتض الساق مجرد التوبة بدو بعة إلى ترويع أقوالهم اه (قوله فاعتبر ذلك) أي الاستبراء يستوفيه لتقوى دعواه أي التوبة (قوله ولما قدرها) أي مدة الاستبراء وقوله بسنة الأصح أنها تقرر بيعة لا بتحديد فيتعذر مثل خمسة أيام لا ما زاد عليها اه بجري (قوله لأن الفصول الأربعة) هي الستماء البيع والصف والميراث (قوله في تبيع النفوس) أي تخرج بكهاواشتباها وهو متعلق بقوله بعد أثر ابنا وقوله بشهواتها الباء بمعنى اللام متعلقة بتدريج أي تبيع النفوس لشهواتها وصار تشرح لروض لأن لمضيا أي السنة المشغلة على الفصول الأربعة أثر في تبيع النفوس لما تشبهه فإذامضت على السلامة أشر ذلك بحسن المبررة اه والمراد أن لكل فصل من الفصول الأربعة تأثير في تخرج النفس لما تشبهه وتعداه فإن لم تترك نفسك لذلك فيها حتى مضت ذلك على حسن توبته وادققت التهمة عنه (قوله فإذامضت) أي الفصول الأربعة (قوله وهو على حاله) أي وهو باق على حاله بعد التوبة (قوله أشر ذلك) أي مضى الغم وهو باق على حاله (قوله وكذا لا بد في التوبة الخ) عبارة المخفي تنبيه اقتصار المصنف كالرافعي على الفسق يقتضي أنه إذا تاب عما أنجز المروءة لا يحتاج إلى استبراء وليس مراد دفع صرح صاحب التنبيه بأنه يحتاج إلى الاستبراء قال الملقني وله وجه فإن خازم المروءة صاوا باعتداده صحبه فلا بد من اختبار حاله وذكري المطلب أنه يحتاج إلى الاستبراء في التوبة من العدو أو سوا كانت فذالام لا كالقبية والنجمة وشهادة الزور اه وقوله من خازم المروءة متعلق بالتوبة وقوله الاستبراء لعل لغف من سقط من النسخ أي لا بد من الاستبراء (قوله فروع) أي سلاته الأولى قوله لا يتقدح في الشهادة الخ والثاني قوله ولا توقف الخ والثالث قوله ولا قوله الخ وعندها في الفقه فروعاً واحداً (قوله لا يتقدح في الشهادة) أي لا يؤثر فيها وقوله جهله أي الشاهد وقوله بقر وض نحو الصلاة والوضوء الذين يؤيدها أي ولم يقصر في العلم كافي النهاية فإن قصر فيه

من مات وله دين لم يستوفه ورثته يكون هو الطالب به في الأثرة على الأصح (و) بعد استبراء سنة من حين توبة فاسق ظهر فسقه لأنها قليلة وهو منهم لقبول شهادته وعود ولايته فاعتبر ذلك لتقوى دعواه وإنما قدرها الأكثرون بسنة لأن لفصول الأربعة في تبيع النفوس يشهونها أثراً بينها فامضت وهو على حاله أشر ذلك بحسن سريره وكذا لا بد في التوبة من خازم المروءة الاستبراء كإذ كره الأصحاب (فروع) لا يتقدح في الشهادة جهله بقر وض نحو الصلاة والوضوء الذين يؤيدها

لم تقبل شهادته لأن تركه من الكثرة كافي للتحفة ونقصه ينفي أن يكون من الذم أثر تركه ما توقف عليه صحة ما هو فرض عين عليه لكن من المسائل الظاهرة لا الخفية نعم مرأته لو اعتقد أن كل أفعال نحو الصلاة أو الوضوء فرض أو بعضها فرض ولم يقصد بفرض معين التولية صح وحينئذ لم يترك تعلم ما ذكره كبرية أيضاً ولا لا تخريفه بحال والوجه أنه غير كبرية لأنه ما عداه من تركه وأما افتاءه شيئاً بان من لم يعرف بعض أركان أو شرط نحو الوضوء أو الصلاة لا تقبل شهادته ليعتبر جملة على غير هذين القعنين لئلا يلزم على ذلك تقسيق العوام وعدم قبول شهادة أحد منهم وهو خلاف الإجماع الفعلي بل صرح أئمتنا بقبول شهادة العامة كما يعلم بما يأتي في قبيل شهادة الحسية على أن كثيرين من الفقهاء يجهلون كثيراً من شروط نحو الوضوء اهـ (قوله ولا توقفه في المشهود به) معطوف على جملة يفرض الخ أي لا يقدح في الشهادة تردد الشاهد في المشهود به كأن قال أشهد أن علي فلان مائة أو تسعين مترد في ذلك (قوله إن عاد) أي الشاهد وهو قبل عدم القدح في توقفه (قوله وجزم به) أي بالمشهود به (قوله فبعد الشهادة) أي من أو طه ولا يكفي إقصاره على جزمه بالمشهود به (قوله ولا قوله الخ) معطوف على قوله جملة أيضاً ولا يقدح في الشهادة قول الشاهد قبل أن تصدر منه هذه الشهادة لا شهادة في هذا النفي (قوله إن قال الخ) في عدم القدح في الشهادة بقوله المذكور وقوله نسبت أي الشهادة تعلقت لا شهادة في نفي كرهنا وشهدت (قوله أو أمكن حدوث المشهود به بدقوله) أي لا شهادة في بيان مضي زمن يمكن فيه إيقاعه (قوله وقد اشهرت حياته) أي من قال لا شهادة في ثم شهد ومعهومه أنه إذا لم تشهر حياته يكون قوله المذكور قادحاً في شهادته (قوله ولا يلزم الخ) كلام مستأنف وبإشارة للتحفة وحيث أدى الشاهد أداه معها لم ينتظر بية يجبرها الحاكم كما يصح ويندب له استفساره اهـ وقوله استفساره أي الشاهد أي طلب تفسير الشهادة وتفصيلها بأن سألته عن وقت تحملها وعن مكانه (قوله إن اشهر ضبطه وحياته) قيد في عدم لزوم استفساره (قوله بل سن) أي الاستفسار (قوله كترفة الشهود) أي فاتها تسع عند أدائه الشهادة بان تشهد القاضي كل واحد على حدته (قوله والا الخ) أي وإن لم يشهر ضبطه وحياته لم القاضي أن يستفسره وبإشارة للمنفى قال الامام والاستفصال عند استفسار القاضي غفلة في الشهود حتم وكذا إن رآه أمر وإذا استفسلهم ولم يفصلوا بحثهم أحوالهم فإن تبين له أنهم غير مغفلين قضى بشهادتهم المطلقة قال ومعظم شهادة العوام يشوبها غرور وسوء وجهل وإن كانوا عدولاً فباعتين الاستفصال كما ذكرنا وليس الاستفصال مقصوداً في نفسه وإنما الغرض تبين تبينهم في الشهادة اهـ وتعقب كلام الامام المذكور في التحفة فقال فيها والوجه ما أشرت إليه آنفاً أنه إن اشهر ضبطه وحياته لم يلزمه استفسار مولاه اهـ (قوله وشرط لشهادة بفعل) أي زيادة على الشرط المتقدم التي ذكرها (قوله كرهنا الخ) تمثيل للفعل (قوله ولا لادة) قال في التحفة وزعم ثبوتها بالسمع محمول على ما إذا ردها النسب من جهة الام اهـ وقوله محمول الخ وذلك لأن النسب يمكن فيه الاستغناء (قوله بأصا الخ) نائب فاعل شرط أي شرط بأصا لذلك الفعل مع إحصاء فاعله لمحمول القين به قال تعالى الآية شهد بالحق وهم يعلمون ولا غير السابق على مثلها أي الشخص فاشهد (قوله فلا يكتفي فيه) أي في الفعل أي الشهادة وقوله السماع من الغير أي بمحصل ذلك الفعل بان سماع إن فلا تاف في بقائه فلا يجوز له أن يشهد بالسماع المذكور (قوله ويجوز تعمد نظر فرج الزائنين) أي لهما هتك كرامة أنفسهما وقوله لتعمل شهادة على الجواز أي يجوز النظر لأجل العمل فإن كان لغيره فسقوا وردت شهادتهم وبإشارة لخطيبه مما تعطل شهادتهم بان إذا قالوا حانت عنا الفتاة فقرأ بناؤهم بالنظر لأقامة الشهادة قال الماوردي فإن قالوا تعمدت لغير الشهادة فسقوا ووردت شهادتهم اهـ (قوله وكذا المرأة الخ) أي وكذلك يجوز تعمدت لغير فرج امرأة وتلقوا قوله

ولا توقفه في المشهود
به أن عاد وجزم به
فبعد الشهادة ولا
قوله لا شهادة في
هذا إن قال نسبت
أو أمكن حدوث
المشهود به بدقوله
وقد اشهرت حياته
ولا يلزم القاضي
استفساره إن اشهر
ضبطه وحياته بل
يسن كترفة الشهود
والإلزام الاستفسار
(وشرط لشهادة
بفعل كرهنا) وقص
ورضاع وولادة
(أصا) له مع فاعله
فلا يكتفي فيه السماع
من الغير ويجوز تعمد
نظر فرج الزائنين
لتعمل شهادة وكذا
أمرأة لتلد لأجلها

لاجلها أي لاجل تحمل الشهادة ثوانت الضمير العائد على مذكرة كسبائه التأييد من المضاني إليه
 (قوله ولشهادة بقول) معطوف على شهادة بفعل أي بشرط لشهادة بقول (قوله كعتقاد) **(قوله لقتله)**
 تمثيل للقول (قوله هو) نائب فاعل شرط المقدّر (قوله وسع) معطوف على الضمير (قوله لقتله)
 هو وما بعده متعلقان بإبصار المفعول تنسب الضمير والأولى أن يذكّرهما بعد قوله أي إبصار
 وبقدر اسم متعلقان تناسبه أي سمع لقوله وعادة المتهاج مع التهمة والأقوال كعتقد وفسخ وإقرار
 بشرط جمعها وإبصار قائلها حال صدور ما منه ولوم من وراء تجاوز حاج فيما يظهر غير أن غير واحد
 قالوا تنكفي الشهادة عليها من وراء ما تنوب بخفيف يشق على أحد وجهين كإقتضاه ما سمعه الرافعي
 في نقاب المرأة الرقيق أم وقوله حال صدور أي القول (قوله فلا يقبل الخ) تقرير على مفهوم
 شرط القول وقوله ولا أعني في مرقى يعنى على مفهوم شرطه وشرط ما قبله وهو الفعل أي فلا يقبل
 في القول أي الشهادة به أصم لا يسمع شيئاً أي وأما الفعل فيقبل لمحصل العلم بالمشاهدة كما صرح به في
 التهاج (قوله ولا أعني في مرقى) أي ولا يقبل شهادة أعني في مرقى وهو الفعل مع فاعله بالنسبة للأول
 وقائل القول بالنسبة للثاني ومثل الأعني من يدرك الأشخاص ولا يميز بينهما يستغنى من ذلك صور
 تقبل شهادة الأعني فها على الفعل والقول منها ما إذا وضع يده على ذكر داخل في فرج امرأة أو دبر
 صومئلاً فامسكها ولم يمسح حتى شهد عند الحالكه ما عرفه بمقتضى وضع اليد فيقبل شهادته لأن
 هذا يبلغ من الرطوبة منها في النقص لا تلافى فمال جلس الأعني على بساط لغرفة فقصه غاصب
 أو ألقه ما مسكه الأعني في تلك الحالة مع البساط وتعلق بها حتى شهد عند الحالكه ما عرفه فتقبل
 شهادته ومنها ما إذا أقر شخص في أذنه بمحصول أو عتق أو مال رجل ممرى الاسم والنسب
 فسكّه حتى شهد عليه عند قاض فتقبل شهادته ومنها ما إذا كان عامداً بتحملة الشهادة والشهود له
 والمشهد عليه مع وفاء الاسم والنسب فتقبل شهادته لمحصل العلم به ومنها ما ثبت بالاستقضاة
 والشيوخ مع جمع كثير يؤمن توطؤهم على الكذب مثل الموت والنسب والعتق بمأسيات قريبا
 فتقبل شهادته فيه (قوله لا نسند أطرف التميز) أي المعروف وهو تليل لعدم قبول شهادة الأعني
 أي وإن علم تقبل لا نسند أطرف التميز عليه وقوله مع اشتباه الأصوات أي بقصاكي الإنسان صوت
 غيره فيشبهه صوته فلذلك لا تقبل شهادته حتى على زوجته اعتماداً على صوتها كغيرها خلافاً لما
 بهتبه الأذرى من قبول شهادته عليها اعتماداً على ذلك واتخاذ وزوالها اعتماداً على صوتها
 للضرر ودولان الرطب يجوز بالنسب بخلاف الشهادة فلا يجوز إلا بالعلم واليقين كما يفيد الخبر السابق
 وهو على مثلها شاهد (تنبيه) العمى هو فقد البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً أخرج المجاهد وهو
 ليس بضار في الدين بل المضار إنما هو عي البصرة وهو الجهل بدليل فاتها لا تعمى الإبصار ولكن
 تعمى القلوب التي في الصدور وضمير فاتها للقصة وما أحسن قول أبي العباس المرسى

(و) لشهادة (يقول)
 كعتقد وفسخ وإقرار
 (هو) أي إبصار
 (وسع) لقتله حال
 صدوره فلا يقبل فيه
 أصم لا يسمع شيئاً ولا
 أعني في مرقى لا نسند
 طرق التميز مع اشتباه
 الأصوات ولا يكتفى
 بهماع شاهد من وراء

يقولون الضرر فعلت كلا * بلى والله أبصر من بصير

سواد العين زار بياض قلبي * ليبتعنا على فهم الأمور

ولما عني سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنشد

إن يا أخنث الله من عني نورهما * فإن قلبي مضى ما به ضرر

أرى بقلبي دنياي وآخري * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

(قوله ولا يكتفى بماع شاهدان) لو حذف الفعل وجعل ما بعده معطوفاً على قوله ولا أعني لكان
 أحسن وأولى لأن هذا مفرع أيضاً على مفهوم اشتراط الإبصار وقوله من وراء عجب يصح جعل من
 اسم موصولة وتكون مفعول ماع أي ولا يكتفى بمعاضه من كان وراء عجب يصح جعلها مفعولاً
 متعلقة بمحذوف صفته لشاهد أي كان من وراء عجب المراد بانحجاب غير الشفاف أما هو كذا في كافي

حجاب وان علم صوته
 لان ما لم يكن ادراكه
 باحدى الحواس
 لا يجوز ان يعمل فيه
 بظلمة ظن لجواز
 اشتباه الاصوات قال
 شيخنا نعم ولعلمه بيت
 وحده وعلم ان
 الصوت عن في البيت
 حاز اعتقاد صوته وان
 لم يره وكذا لعلم
 اثنين بيت لثالث
 لهما وسعهما
 يتعاقدان وعلم
 الموجب منهما من
 القابل لعله بماك
 البيع او نحو ذلك
 فله الشهادة بما
 سمعه منهما اه ولا
 يصح تحمل شهادة
 على متقبة اعتقادا
 على صوتها كما
 لا يتصل بصيرفي
 ظلمة اعتقادا عليه
 لاشتباه الاصوات نعم
 لو سمعها فتعلق بها
 الى القاضي وشهد
 عليها حاز كالاعى
 بشرط ان تكشف
 نقابا يعرف القاضي
 صورتها وقال جمع
 لا يتعقد نكاح
 متقبة الا ان عرفها
 الشاهدان امما
 ونسبوا صورة

كامل (قوله وان علم) أى الشاهد وقوله صوته أى المشهود عليه (قوله لان ما لم يكن ادراكه
 الخ) أى لان ما لم يكن معرفته بقينا باحدى الحواس كالبرهان لا يعمل فيه بظلمة الظن المحاصلة
 بغيره كالسمع وما عرفته اندفع ما يقال ان السمع من الحواس والصوت يدرك به فالعلم غير صحيح
 وحاصل الدفع ان السمع وان سلم أنه من الحواس الا أنه لا يحصل به الادراك أى المعرفة بقينا بل يغيب
 غلبة الظن فقط لجواز اشتباه الاصوات والتي يغيب الادراك بقينا هاهنا والبصر فاذا أمكن به لا يجوز
 العمل بخلافه والحواس الظاهر تجس السمع والبصر والشم والذوق واللمس فلو ادرك الاعى شيئا
 بالشم وما به من الحواس حاز ان يشهد بحصول الادراك به بقينا فاذا اختلف المتبايعان في حرارة
 المبيع او جوهره او تغير رائحته او سواه نه او برودته حازت شهادة الاعى به (قوله ثم لعله الخ)
 استثناء من عدم الاكتفاء بسماع شاهدين ولا حجاب أى لا يكفي بذلك الا ان عرف الشاهدان
 هذا المشهود عليه القائل بكذا مثل ما لو في البيت وحده وعرف ان الصوت خرج من هذا البيت
 الذى فيه المشهود عليه وحده فله يكفي بسماع صوته ويجوز اعتقاده وان لم يره لمصوب اليقين بما
 ذكر (قوله وكذا لو علم الخ) أى وكذا يجوز للشاهد اعتقاد الصوت ويكفى به في جماع الشهادات لو
 علم اثنين كانه بين بيت وحده الا انك لهما معهما متعاقدان (قوله وعلم للوجوب) بكسر الميم قوله
 منهما أى من الاثنين وهو متعلق بالموجب وقوله من القابل متعلق بعلم على تخمينه معنى ميز وقوله
 لعله بماك المبيع علمه الموجب من القابل أى ان معرفته الموجب من القابل لكونه يعلم من
 قبل بماك المبيع وعادة الغنى وما حكاه الر وافي عن الاصحاب من أنه لو جلس باب بيت فيه اثنين
 فقط فسمع معاقفهما بالبيع وغيره كفى من ضرر و يز به الشك في بانه لا يعرف الموجب من
 القابل قال الاذرى وقضية كلامه انه لو عرف هذين هذا أنه يصح الفصل وتصور ذلك بان
 يعرف ان للبيع ملك أحدهما كالو كان الشاهد سكن بيتا أو فقهوا لأحدهما أو كان ماره فسمع
 أحدهما يقول بعني بيتك الذى سكنه فلان الشاهد الذى في جواره أو علم ان القابل في زاوية
 والموجب في أخرى أو كان كل واحد منهما في بيت بغيره والشاهد سلس بين الاثنين وغير ذلك اه
 (قوله او نحو ذلك) أى نحو ملك للبيع وهو القابل (قوله فله) أى للعالم بما ذكر وهذه نتيجة
 التشبيه بقوله وكذا (قوله ولا يصح تحمل شهادة على متقبة) أى على نفسها أو على كاحها كما
 يعلم ذلك من قوله قال جمع الخ والمتقبة بشون ثم تاهى التي غطت وجهها بالثياب قال في المغنى تشبه
 مراد المصنف والاصحاب بانه لا يصح الفصل على المتقبة لئلا يؤول ما تحمله اعتقادا على معرفة صوتها أما
 لو شهدا اثنين ان امرأتهم متقبة أقرت يوم كذا القلان بكذا فاشهدا ان تلك المرأة التي قد حضرت
 وأقرت يوم كذا هي هذه ثبت الحق باليتين كما لو قامت بيتهان فلان بن فلان أقر بكذا وقامت
 أخرى على ان الحاضر هو فلان بن فلان ثبت الحق اه ومثله في الصفقة والتهابة (قوله كما لا يتصل
 بصيرفي ظلمة) أى كما لا يتصل الشهادة وهو في ظلمة لا يرى القائل وقوله اعتقادا عليه أى على
 الصوت (قوله نعم لو سمعها الخ) عبارة الصفقة والتهابة وانهم قوله اعتقادا لئلا يؤول ما تحمله اعتقادا
 الخ اه وهى أولى من الاستدراك وضعر معها بعد على للمتقبة والمراد مع قولها ان السماع
 لا يتعلق بالذوق وقوله حاز أى ذكر من الشهادة عليها ولو قال حازت أى الشهادة عليها لكان أولى
 (قوله كالاعى) أى في آمان مع من يقره من بني فتعلق به حتى وصل الى القاضي فانه يجوز
 كامل (قوله بشرط ان تكشف الخ) فيه ان هذا شرط الحكم لا للشهادة ذاتي الكلام فيها ثم رأيت
 الرشدى كتب على قول التهابة بشرط ان يكشف نقابها الخ فانصه هذا شرط للعمل بالشهادة كما
 لا يخفى اه (قوله وقال جمع الخ) قال سم ان رأى الشاهدان وجهها عند العدة قدم وان لم يره
 القاضي العادة لانه ليس بماك نكاح ولا شاهد كالوز و يولى التسبب عليه التي لم يرها قط

بل لا شرط رؤية الشاهدين وجهها وفي انعقاد النكاح كمال اليه كلام الشارع في باب النكاح
خلاف حاقته مناصح الجمع المذكور اهـ وقوله كمال الخ صرح به الجعري فقال قال جعري يجوز
العقد علمامع عدم رؤيتهم معرفة باسمها ونسبها بان يشهدا على وقوع العقد بين الزوجين اهـ
وقوله اسمائونسا أي بان يستفيض أفعالها بنت فلان وقوله وصورة الواو بمعنى أو وقد عبر بها
في الاستغناء النهائية وهو أولى (قوله وله أي للشخص الخ) شروع فعبا يجوز فيه الشهادة اعتقانا
على الاستفاضة وذكرته نسبة أسبغية وهي النسب والعق والوقف والموت والنكاح والملك والوقف
عما ثبت في الأشياء وهي القضاء والميراث والتعديلال والرشد والألارث واستحقاق الزكاة والرضاع
وعزل القاضي ونضر الروجة والاسلام والكفر والسفاهة والمجمل والولادة والوصايا والحرية والقسامة
والنصب وقد تلهمها المناوي في قوله

ففي الست والعشرين تكفي استفاضة * وثبت سمع ادون علم باصله
ففي الكفر والتبرج مع عزل حاكم * وفي سفه أو ضد ذلك كله
وفي العتق والأوقاف والزكوات مع * نكاح وارث والرضاع وعصره
وابهائه مع نسبة وولادة * وموت وحمل والمضرب باهله
وأثرية ثم القسامة والولا * وحرية والملك مع طول نفعه

وانما ثبتت هذه الأمور بالاستفاضة لانها، ومؤيدة فاذ اتهمت باعسر إقامة البينة على
ابتدائها فاست الحاجة الى ثبوتها بالاستفاضة ولا شك أحدان السيدة عائشة رضي الله عنها ومن
أبوها وزوج النبي صلى الله عليه وسلم وان السيدة فاطمة رضي الله عنها بنت النبي صلى الله عليه وسلم
ولا مستند لذلك إلا السماع (قوله بلا معارض) سذكر محترزه (قوله شهادة على نسب) أي وإن لم
يعرف عين المنسوب اليه (قوله ولومن أم أو قبيلة) من معنى اللام أي أنه لا فرق في الشهادة بالنسب
بين أن يكون المنسوب اليه أباً أو أماً أو جداً أو قبيلة وذلك بان يقول أشهد أن هذا ابن فلان أو فلانة أو
من قبيلة كذا فائدة هذه الشهادة بالنسبة الى القبيلة استحقاق المنسوب اليها من وقف كان عليها
مثلاً (قوله وحق) معطوف على نسب أي وله شهادة على حق بما سجد كره (قوله ووقف)
معطوف أيضاً على نسب أي وله شهادة على وقف بما سجد كره وهذا بالنظر لاحاله أما بالنظر لشرطه
فقال الذوي في فتاويه لا يثبت بالاستفاضة شرط الرفق وتفاصيله بل إن كان وقفاً على جماعة
معينين أو جهات متعددة فثبت الغلبة بينهم بالسوية أو على مدرسة مثلاً وتعذر معرفة الشرط
صرف النظر الغلبة فيما رآه من مصالحها اهـ والأوجه جعل هذا على ما أفتى به ابن الصلاح شجعه من
أن الشرط أن يشهد بها مفردة لم يثبت بها وإن ذكرها في شهادته باصل الوقف سمعت لانه يرجع
حاصله الى بيان كيفية الوقف اهـ فتى (قوله وموت) انما كفي فيه بالاستفاضة لأن أسبغية
كثير منها ما يخفى ومنها ما يظن وقد عسر الاطلاع عليها فاقترض الحاجة أن يعتمد فيه الاستفاضة
(قوله ونكاح) واعلم ان حيث ثبت بالاستفاضة لا يثبت الصداق المسمى بها بل يرجع للمثل
(قوله وملك) أي مطلقاً أم المقيّد بيب فان كان مما ثبتت به بالاستفاضة كالزينة فكذلك وإن
كان مما لا يثبت به ما فلا (قوله بتسامع) متعلق بشهادة (قوله أي استفاضة) تفسير للتسامع
وفي الجعري تفاعلان الذي مرمى مائنه والفرق بين الخبر المستفيض والخبر المتواتر ان المتواتر هو
الذي يلتصق رواته بملقاً حالت المادة تواترهم على الكذب والمستفيض الذي لا ينتهي الى ذلك بل
أما الامن من التواطؤ على الكذب والامن معناه الوثوق وذلك بالنظر في المؤكد اهـ (قوله من جمع)
متعلق بتسامع (قوله أي تواطؤهم عليه) أي يؤمن تواطؤهم على الكذب (قوله لكثرة منهم) علمه
الامن (قوله فيقع الخ) تقرير على كونهم يؤمن منهم ذلك (قوله ولا يشترط سريتهم) أي

(وله) أي اقتضص
(بلا معارض شهادة)
على نسب) ولومن أم
أو قبيلة (وعتق)
ووقف وموت
ونكاح (وهذا بتسامع)
أي استفاضة (من
جمع يؤمن كذبهم)
أي تواطؤهم عليه
لكثرة منهم فيقع العلم
أو الظن القوي بخبرهم
ولا يشترط سريتهم
ولا ذكرتهم

الجميع للموع منهم أي ولا عدا التهم فيكن فيهم أن يكونوا اسما أو راء وقصة (قوله ولا يكتفي) أي في الشهادة بالاستغانة وقوله أن يقول أي الشاهد وقوله سمعت الناس يقولون كذا معقول القول وانما لم يكف وقوله المذموم ولا نجد ثبوتية في شهادته لانه شعر بفساد حزمه بالشهادة مع انه لا بد من الجزم بها كان يقول أشهد عوت فلان أو فلان فلا نأثر لأن أو فلان هذا لشيء ملك فلان أو فلان فلا نأثر في فلان (قوله له) أي التخصيص (قوله على ملك) هذا مكر مع قوله السابق وملك فالصواب الاعتقاد على هذا كما في المتن ج فانه اقتصر عليه وقوله به متعلق بالشهادة (قوله عن ذكر) أي من جمع يؤمن توطؤهم على الكذب (قوله أو يبد وتعرف الخ) معطوف على قوله به أي وله الشهادة على ملك اعتقاد على اليد مع التصرف فيه تصرف الملك كما كان له الشهادة اعتقاد على الاستغاضة وعادة الرض وشرحه من رأى جلا تصرف في شيء متبرعا عن أمثاله كالدار والعدد واستغاض في الناس انه ملكه جازنه أن يشهده بموافق لم يعرف سببه ولم تطل المدة وكذا يجوز ذلك لو انضم الى اليد تصرف مدته ولو تغير الاستغاضة لان امتداد اليد والتصرف بلا منازع يغلب على الثمن الملك اه (قوله كالسكنى الخ) تمثيل الحكمة تحت اليد مع التصرف وقوله والبناء والواقيش وفيما بعد بمعنى أواد كل واحد منها على حديثه كاف كما صرح به في التفتة وقوله والبيع المراد التخصيص بعمده والألف البيع برب الملك فكيف يشهده بالملك (قوله مدته طويلة) متعلق بتصرفه وانما جازت الشهادة بالملك حيث لا بد لان امتداد الأيدي والتصرف مع طول الزمان من غير منازع يغلب على الثمن الملك وقوله عرفنا أي ان المتصرف في طول المدة المعروف قال الشيطان ولا يكتفي بالتصرف مرة وقال الأنصاري بل ويرتب بل ومرارا في مجلس واحد أو أيام قليلة (قوله ولا يكتفي الشهادة بمجرد اليد) أي لا يكتفي الشهادة بالملك اعتقاد على مجرد اليد أي من غير تصرف وبعلم من هذا أن المراد اليد فصار اليد الحسية لا الحكمية وهو كونه تحت تصرفه وساطتته والامام مع قوله المذموم (قوله لانه) أي اليد وقوله لا تستلزمه أي الملك وذلك لان اليد عليه قد تكون بطريق الاجارة أو العارية (قوله ولا يجوز بالتصرف) أي لا يكتفي الشهادة بالملك اعتقاد على مجرد التصرف أي من غير يد (قوله لانه) أي التصرف المحرور وقوله قد يكون بنبابة أي وكاله وقد يكون بنفسه (قوله ولا تصرف بمدة قصيرة) عبارة شراح المنهج ولا يها أي اليد والتصرف معادون التصرف المذموم كان تصرف مرة أو تصرف بمدة قصيرة لا بد ذلك لا يحصل الثمن اه (قوله نعم ان انضم الخ) استندرك على اشتراط المدة الطويلة فهو مرتبط بامتن وقوله استغاضة أن المأثلة أي شيوخه أن الملك لهذا التصرف (قوله جازت الشهادة) أي بالملك وذلك لانه اذا جازت بمجرد الاستغاضة فلا يجوز بها مع التصرف أولى (قوله ولا يكتفي قول الشاهد أو يكتفي ذلك) أي ما ذكر من اليد والتصرف سنين بل لا بد من المدة الطويلة فيها معرفة أو الاستغاضة (قوله واستثنوا من ذلك) أي من جواز الشهادة باليد والتصرف في المدة الطويلة (قوله فلا يجوز الخ) أي فليس لمن رأى صغيرا في يد من يستغضه وبأمره ونهايه مدته طويلة أن يشهده بملكه وهذا خلاف ما استفاد من عبارة شرح لروض المارة (قوله الا ان انضم لذلك) أي لليد والتصرف وقوله السماع من ذي اليد انه أي بان قال وهو عدى مثلا ولا بد أيضا من السماع من الناس كما يستفاد من الحقيقة والنباهة وادتها الان انضم لذلك السماع من ذي اليد ومن الناس اه قال عرش أي لا يكتفي السماع من ذي اليد من غير سماع من الناس ولا عكسه اه (قوله للاحتياط في الحرية) تعليل له لم جواز الشهادة بملكه بمجرد اليد والتصرف وكسب الرشيد على قول النهاية للاحتياط لحرية ما نصه يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان التزاع مع الرقيق في الرق والحرية ما لو كان بين السيد وبين آخر يدعي المأثلة ظاهرا بمجرد اليد والتصرف في الحرية فيه بمجرد اليد والتصرف في مدته طويلة هكذا ظهر فراجع اه (قوله وكثرة استخدام الأحرار) عليه ثانية لعدم

ولا يكتفي أن يقول
سمعت الناس يقولون
كذا بل يقولوا أشهد
انه انهم مثلا (و) له
الشهادة لا معاوض
(على ملك به) أي
بالسماع من ذكر
(ويستد) وتصرف
(تصرف مسلك)
كالسكنى والبناء
والبيع والرهن
والاجارة (مسئلة)
طويلة عرفنا فلا
يكتفي الشهادة بمجرد
اليد لانه لا تستلزمه
لا بمجرد التصرف
لانه قد يكون بنبابة
ولا تصرف بمدة
قصيرة نعم ان انضم
للتصرف استغاضة
أن الملك له جازت
الشهادة به وان
فصرت للمدة ولا يكتفي
قول الشاهد رأيت
ذلك سنين واستثنوا
من ذلك الرقيق فلا
يجوز الشهادة بمجرد
اليد والتصرف في
المدة الطويلة الا ان
انضم لذلك السماع
من ذي اليد انه كما
في الروضة للاحتياط
في الحرية وكثرة
استخدام الأحرار

جواز الشهادة بأنه ملكه بغير دليل والتصرف أي وإنما لم يجوز ذلك لكثره واستغناءه إلا رأى فلا بد أن على الملكية (قوله واستصحاب) مرتبط بالثبوت فهو معطوف على الضمير من به والتقدير وله الشهادة على ملك واستصحاب السابق وكان الأولى أن يذكره بعد قوله مدعوط له عرفا وبقوله وبذلك على ذلك غير المتأخر ونفسه لوله بلامعارض شهادة بملك أي بالتسامع عن ذكر أو يبدو تصرف تصرف ملاء كسختي وهم ونامو بيع مدعوط له عرفا وأصحابه سابق الخ انه زيادة من شرحه وهذه المسئلة قد تقدمت في الشرح قبيل فصل الشهادات وعبارته هناك فرع بجواز الشهادة بل بحبان النقص الامرفه بملك الآن لعين المدعى استصحابا بالمساق من اربث وشرا وغيرهما اعتادا على الاستصحاب لان الاصل النقاء والحاجة لذلك والاعتسار الشهادة على الاملاك السابقة اذا تطاول الزمن وعلم ان لم يصرح بأنه أعقد الاستصحاب والام تسمع عند الاكثريه اه (قوله من نحو اربث الخ) بيان لسابق (قوله وان احتل زواله) أي المأشور هنا بجواز الشهادة بالاستصحاب السابق (قوله للحاجة الخ) على لجواز الشهادة بالملك الاستصحاب أي بالاعتداع عليه وقوله أي ذلك أي إلى الشهادة اعتدادا على الاستصحاب (قوله وان الاصل الخ) على تانية المعوار (قوله وشروط ان أي الدم الخ) عبارة شرح الرض ولا بد من غير سؤال الحام كهمستند شهادته من نسامع أو زينة أو تصرف فلو ذكره بان قال أشهد بالتسامع ان هذا ملك زيد أو أشهد أنه ملك لاني رأته تصرف فيه مدعوط له لم يقبل على الاصل ان ذكره شعر بعدم جزمه بالشهادة وواقعها ماسا في في العداوى من أنه لو صرح في شهادته بالملك بأنه بعد الاستصحاب لم يقبل شهادته كمالا لتقبل شهادة الرضا على امتصاص التدي وحركة الحلقوم اه (قوله ومنها) أي ومثل الاستفاضة الاستصحاب فلا يجوز أن يصرح بأنه مستند في الشهادة (قوله ثم اختار) أي بان أي الدم (قوله انه) أي الشاهد وقوله ان ذكره أي المستند والمصدر المؤول من ان ومع مولى ما معقول اختار وقوله تقوى لعلمه عبارة شرح الرمي والاوجه انه ان ذكره على وجه الرية والتردد بطلت أول تقوى كلام أو حكاية حال قلت اه (قوله بان الخ) تصوير لسكون ذكره على سبيل التقوى وقوله جزم بالشهادة أي بان قال أشهد ان هذا ملك فلان ولم يصرح فيها بالمستند (قوله ثم قال) أي بعد جزمه بالشهادة بترافع قال ما ذكر كما يفيد بحرف العطف (قوله والوا) أي وان لم يذكره تقوى له لم وانما ذكره على سبيل التردد وقوله كان قال شهدت بالاستفاضة أي بان صرح بالمستند مقرنا بالشهادة لامتناعها (قوله فلا) أي فلا تسمع شهادته وهو جواب ان المدعى في لا النافية (قوله خلافا لرافعي) أي القائل بأنه لا يضر ذكر المستند مطلقا وعبارة القصة بل كلام الرافعي يقتضي انه لا يضر ذكرها أي الاستفاضة مطلقا حيث قال في شاهد الجرح يقول سمعت الناس يقولون فيه كذا لكن الذي صرحوا به هناك ذلك لا يكفي لانه قد يعلم خلاف ما سمع وعليه فوجه الاكتفاء بذلك في الجرح بأنه مفيد في المقصود منه من عدم ظن العدالة ولا كذلك هنا اه (قوله واخترز) بقرأ بصيغة المضارع البدوء بجمرة التكلم بدليل قوله بقولي ويصح قرأته بصيغة الماضي مبني الجعول وقوله بلامعارض أي للتسامع الذي هو مستند الشهادة (قوله عما اذا كان في النسب) أي في نسبة النسب إلى فلان وقوله ملا أدخل به ما بعد من العتق والوقف والموت وما بعدها وقوله طعن من بعض الناس قال في القصة كذا أطلقوه ونظروا أنه لا بد من طعن لم تقم قرينة على كذب قائله اه ومثل الطعن انكار المنسوب اليه (قوله لم يجوز الشهادة بالتسامع) المناسب للتبرع بان يقول فانه لا يجوز الشهادة بالتسامع وقوله لوجود معارض أي وهو الطعن وانكار المنسوب اليه (قوله تعين على المؤدى الخ) الانسب تقديم هذه المسئلة أول الباب أو تأخيرها إلى آخره (قوله فلا يكفي مرادفه) أي مرادف أشهد (قوله لانه) أي لفظ أشهد أي ولما مر أول الباب من أن فيه نوع تعبد وقوله أبلغ في الظهور أي من غيره

واستصحاب لما سبق من نحو اربث وشرا وان احتل زواله الحاجة الداعية الى ذلك لان الاصل بقاء الملك وشروط ان أي الدم في الشهادة بالتسامع أن لا يصرح بان مستنده الاستفاضة ومنها الاستصحاب ثم اختار وتبعه السكتي وغيره انه ان ذكره تقوى لعلمه بان جزم بالشهادة ثم قال مستندى الاستفاضة أو الاستصحاب سمعت شهادته والا كان قال شهدت بالاستفاضة بكذا فلا خلافا للرافعي وأخترز بقولي بلامعارض عما اذا كان في النسب مبني لاطعن من بعض الناس لم يجوز الشهادة بالتسامع لوجود معارض (تنبيه) تعين على المؤدى لفظ أشهد فلا يكفي مرادفه كاهل لانه أبلغ في الظهور

(قوله ولو عرف الشاهد السبب) أي لئلا يكون قوله كالإقرار أي إقرار شخص بأن هذا العمد مثلاً ملك فلان (قوله هل إن شهد بالاشتقاق) أي اشتقاق الملك باعتداع السبب (قوله وجهان) أي قيل له ذلك وقيل ليس له ذلك وقوله أشهرهما أي الوجهين وقوله لا أي لا يشهد بالاشتقاق قال في النسخة لانه قد نظر من السبب سبباً ولا أن خطبته نقل ما معه أو أقره بنظر الحاكم فيه لرب ت عليه حكمه لا ترتب الأحكام على أسبابها اه (قوله وقال ابن الصباغ كغيره تنوع) أي الشهادة بالاشتقاق والملائمة في المقابلة أن يقول يشهد بالاشتقاق وتنوع (قوله وهو) أي سماعها وقوله مقتضى كلام الشئخين قال في النهاية وهو الواضح اه قال في النسخة بعده ولك أن تجمع يحمل الأول على من لا يوثق بعلمه والثاني على من يوثق بعلمه أمثال الكلام على ذلك فأنظره ان شئت (قوله) وتقبل شهادة على شهادة) أي لعموم قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم فهو شامل للشهادة على أصل الحق وللشهادة على الشهادة ولما حقه الهالان الأصل قد تنوع ولأن الشهادة حق لازم الاداء فيشهد عليها كسائر الحقوق (قوله مقبول الخ) مجرور باصافة شهادة التي في المتن اليه وفيه حذف التنوين منه والاولى ابقاؤه من زمانه من الجارية قبل قوله مقبول وقوله شهادة نائب فاعل مقبول أي تقبل شهادة على شهادة من قبلت شهادته ونحو به مردودها كفاًس وقريب وعذو فلا يصح تحمل شهادة لعلم الفائدة فيه (قوله في غير عقوبة لله) متعلق بقول (قوله مالا كان) أي غير العقوبة ولا فرق في المسألة بين أن يكون فيه حق لا شيء وحق لله كل كاذب ووقف المساحد والمجاهات العامة أو متحصلاً لا شيء كالدين (قوله أو غيره) أي غير مال (قوله كعقد الخ) تمثيل لقبر المال (قوله ووقف على مسجد أو جهة عامة) أي أو على شخص معين (قوله وقود ووقف) أي أو كقود ووقف فمما معطوفان على عقد (قوله بخلاف عقوبة لله تعالى) أي موحداً المنع الشهادة على الشهادة إنما يكون فيه أو أملاً الشهادة على الشهادة في أصل العقوبة فلا تنوع كافي الميجري ونص عبارته والمراد منع الشهادة على الشهادة في عقوبة الله منع إنبات أقول شهدا على شهادة آخر بن ان الحاكم قد فلا تأقبل اه ومثل عقوبة الله احسان من ثبت زمانه ان أنكر كونه محققاً فشهدت بدنة باحصائه لا حل رجف لا تقبل الشهادة على هذه الشهادة (قوله كعقد الخ) تمثيل لعقوبة الله تعالى (قوله) وإنما يجوز التحمل بشرط الخ) أي أربعة الأول تعسر اداء الأصل الشهادة الثاني الاستعانة بان يتسنى الأصل من الفرع رعاية الشهادة وحفظها الثالث تبين الفرع عند الاداء جهة الفصل الرابع تحية الفرع ايادهم انه لا ينبغي ان هذه الشرط ما عند الاستعانة لقبول القاضي الشهادة على الشهادة للجواز التحمل فلو بقي المتن على حاله لم يزد قوله وإنما يجوز التحمل أو قال وإنما تقبل بدل يجوز التحمل لكان أولى وعادة متن للتأخير بشرط قبولها تعسر أو تعسراً الأصل بموت أو عي الخ اه ومثلها عبارة للنسخ (قوله تعسر الخ) بدل من شرط وقوله اداء أصل أي للشهادة والمراد بالأصل من تحمل الشهادة على أصل الحق والفرع من تحمل الشهادة على شهادته (قوله بنية) متعلق بتعسر والبالاسمية أي ان تعسر يكون بسبب غيبة الأصل وقوله فوق مسافة العدوى قد تقدم بيانها غير مرة ونحو به فوق مسافة العدوى بما اذا كانت غيبة الأصل الى مسافة العدوى أو دونها فلا تقبل الشهادة على الشهادة لانها إنما قبلت غيباً اذا كانت الغيبة فوق مسافة العدوى للضرورة ورواها لشر ودة حينئذ (قوله أو خوف الخ) عطف على غيبة فهو من أسباب التعسر فهو يكون بالغيب يكون بخوف الأصل المحبس من غير لو أدى الشهادة بنفسه عند القاضي وقوله وهو معسر أي والحال ان ذلك الأصل معسر ليس عند ما ينبغي به دين القريم فان كان موسراً لا تقبل الشهادة على شهادته (قوله أو مرض) معطوف أيضاً على غيبة فهو من أسباب التعسر أيضاً والمراد بالمرض غير الانغماء اما هو فينظر لقرب زواله (قوله يشق معه حضوره) أي مشقة طاهر زمان

ولو عرف الشاهد
السبب كالإقرار هل
له أن يشهد
بالاشتقاق وجهان
أشهرهما لا كائنه
ابن الرفعة عن ابن
أبي الدلم وقال ابن
الصباغ كغيره تنوع
وهو مقتضى كلام
الشئخين (وتقبل
شهادة على شهادة)
مقبول شهادة (في
غير عقوبة لله) تعالى
مالا كان أو غيره
كعقد وفتح وإقرار
وطلاق ووجهة
ورضاع وهلال
رمضان ووقف على
مسجد أو جهة عامة
وقود ووقف بخلاف
عقوبة لله تعالى كعقد
زنا وشرب وسرقه
والتأجير والتحمل
(أو شرط) تعسر اداء
أصل (بنيّة فوق
مسافة العدوى) أو
خوف حبس من
غيره وهو معسر أو
مرض يشق معه
حضوره

بحوز ترك الجملة ومثل المرض المذكور سائر الاغذار المخصصة لترك الجملة لان جميعها يقتضي تعسر
المحذور وعمله كما قال الشنخلة في الاغذار الخاصة بالاصل فان عمت الفرع أيضا كالطمر والوحل لم
يقبل (قوله وكذا تعذره) لوقال وكذا تعذره باسقاط الباء لكان أولى والمراد ان مثل تعسر أداء
الاصل تعذره وقوله يعوت أي للاصل بعد ان تحمل الفرع الشهادة عنه وقوله أو جنون أي لم يعلم
ذكر أيضا (قوله واسترعاه) الأولى حذف الباء لانه معطوف على تعسر فهو من جهة الشرط ثم
رايت في بعض نسخ الخط بشرط تعسر الخ بصيغة المفرغ عليه تكون الباء ظاهرة وتكون هي
ومدحوفها معطوفين على بشرط واعلم ان مثل الاسترعاء اذا جمعه يشهد عند قاض أو محكم فله ان
يقيم الشهادة عنه وان لم يسترعه لانه انما يشهد عند من ذكر بعد تحقق الوجوب وما اذا بين
الاصل لسبب الوجوب كان قال أشهد ان فلان على فلان كذا من غير مبيع أو قرض فلان معهما أيضا
ان يعمل الشهادة عنه وان لم يسترعه أيضا لاتقاء احتمال الود في التساهل مع الاسناد الى السبب
وقد صرح بما ذكرته في متن المنهاج ونص عبارته مع النقص وتحميله الذي يقتضيه انما يحصل
بأحد ثلاثة أمور اما بان يسترعه الاصل فيقول أنا شاهد بكذا فلا يكفي أنا عام أو نحوه وأشهدك أو
أشهدك أو أشهد على شهادتي أو بان يسمعه شهيد عاين بدان يتعمله عنه عند قاض أو محكم قال
الباقين أو نحو أمر أو بان يبين السبب كان يقول ولو عند غيري كما شهد ان فلان على فلان فلان
من مبيع أو غيره لان اسناده للسبب يمنع احتمال التساهل فلم يحتج لانه أيضا اه بحذف (قوله
أي القاسم) تفسير للاسترعاء وأشار مالى إلى السين والتا في استرعائه للطلب وقوله منه أي من
مريد تحمل الشهادة عنه وهو الفرع (قوله رعا يشهداته) أي تحفظها وهو مقبول استرعاء وقوله
وضبطها المطف للتفسير (قوله حتى يؤدبها) أي الفرع وقوله عنه أي عن الاصل (قوله لان
الشهادة الخ) تعليل لاشتراط الاسترعاء أي وانما اشترط لان الشهادة على الشهادة نيابة أي فالفرع
ثائب عن الاصل فيها (قوله واعتبر فيها) أي في الشهادة على الشهادة لكونها نيابة وقوله
اذن المتوب عنه أي وهو الاصل (قوله أو ما يقوم مقامه) أي الاذن عاذ كرتك عند قوله
وباسترعائه (قوله فيقول) أي المسترعى الذي هو الاصل وهو بيان لمصلحة الاسترعاء (قوله فلا
يكفي أنا عام له) أي كالا يكفي ذلك في أداء الشهادة عند القاضي لما تقدم أنه يسمي على المؤدى
مروفي الشهادة (قوله وأشهدك أو أشهدك أو أشهدك) أي بالفاعل ثلاثة الأول مضارع والثاني
ماض والثالث أمر إشارة إلى أنه يجوز التعبير بأي واحد منها وقوله على شهادتي متعلق بالافعال الثلاثة
ومثل ذلك ما لو قال له اذا استشهدت على شهادتي بكذا فقد اذنت لك ان تشهد (تنبيه) لو استرعى
الاصل شخصاً معيناً للشهادة يجوز ان يسمعه الشهادة على شهادته وان لم يسترعه هو ونحوه كما
صرح به في النقص (قوله فلو اعمل الاصل لفظ الشهادة) أي لم يعلم به بل عبر عراده كما علم أو
أخبرك وهذا تفرع على اشارة التمييز في الافعال الثلاثة تعرف الشهادة (قوله ولا يكفي) أي في
التحمل وهذا جواب لو (قوله كالا يكفي ذلك) أي قوله أخبرك أو أعلمك (قوله ولا يكفي في التحمل)
أي الشهادة وقوله معاً قوله الخ أي معاً مع شخص يريد التحمل قول شخص آخر لفلان على فلان
كذا الخ أي ونحو ذلك من صو والشهادة التي في معرض الاخبار كما شهد بان فلان على فلان كذا
وانما لم يكف معاً هذه الالفاظ لان مع كونه لم يأت في بعضها بلفظ الشهادة قد ير بدان فلان على
فلان ذلك من جهة وعد وعداياه أو يشير بكافة على الخ إلى ان مكارم الاخلاق تقتضي الوفاء وقد
يتساهل باطلاق لفظ الشهادة لقرض صحيح كعمله على الاعطاء أو فاسد كان غرضه شهادة الفرع
على أصله فاذا آل الامر الى الشهادة تأثر عايناً فاده في شرح المنهج (قوله وبينين فرع) معطوف أيضاً
على تعسر فالأولى حذف الباء كما تقدم وعبارة المنهاج وبينين الفرع عند الاداء جهة التحمل فان بين

وكذا تعذره يعوت
أو جنون
(و) (استرعاه)
أي الاصل أي
القاسم منه رعا
شهادته وضبطها
حتى يؤدبها عنه لان
الشهادة على الشهادة
نيابة اعتبر فيها اذن
المتوب عنه أو ما يقوم
مقامه (فيقول أنا
شاهد بكذا) فلا
يكفي أنا عام له
(وأشهدك) أو
أشهدك أو أشهد
(على شهادتي) به فلو
أعمل الاصل لفظ
الشهادة فقال أخبرك
أو أعلمك بكذا فلا
يكفي كالا يكفي ذلك
في أداء الشهادة عند
القاضي ولا يكفي في
التحمل معاً قوله
لفلان على فلان كذا
أو شهدى شهادة
بكذا (و) (بينين
فرع عند الاداء
جهة

ووثق القاضي بعلمه فلا بأس اه وقوله جهة فعمل أى طريقه وهو واحد الامور الثلاثة للمتقدمة وهى الاستراحة أو سماعه بشهادتهما كم أو سماعه بين سبب الشهادة (قوله كاشهد الخ) أى كقول الفرع أشهد بصيغة المضارع ان فلانا شهد بكذا وقوله وأشهدنى على شهادته يقول هذا ان استراحه الاصل (قوله أو سمعته) معطوف على قوله وأشهدنى على شهادته وهذا بقوله ان لم يسترحه زيادة على قوله أشهدان فلانا شهد بكذا بى عليه بيان سبب الملك كان يقول أشهدان فلانا شهدان فلان على فلان الفاعل من مبيع مثلاً (قوله فاذا لم يبين) أى الفرع وقوله جهة الفصل هى الامور الثلاثة لما ربيتها اتفاقاً (قوله ووثق الحاكم بعلمه) أى علم الفرع بشروط الفصل أى وثق القاضي بان الفرع عالم بشروط الفصل (قوله لم يحب البيان) جواب اذا قال فى النسخة ان لا يحذف ووثق به استقصاه اه (قوله فيكنى الخ) تفرع على عدم وجوب تعيين جهة الفصل (قوله الحصول القرض) أى هذه الشهادة المفردة عن البيان وذلك القرض هو اثبات الحق (قوله وسمعته) معطوف على تسمراً أيضاً فالاولى حذف الباء كالمزاد والاضافة من اضافة المصدر الى فاعله واياه مفعوله وبعبارة الرض وشرحه فصل يشترط تسمية الاصول وتعرّفهم من الفرد ع اذا لم ين معرف عدل التهم ولا تعرف عدل التهم لم يعرفوا وليس ان التهم من جرحهم اذا عرفوا فلا يكتفى قول الفرع أشهدنى عدل أو فقهه لان الحاكم قد يعرف جرحه لو سماع لانه بسبب الجرح على الخصم أى لو لم يسمه اه (قوله تسمية) مفعول مطلق لتسميته وقوله تسميه أى تميز تلك التسمية الاصل عن غيره (قوله وان كان) أى الاصل وهو غاية لا شترط التسمية (قوله لتعرف عدلته) أى الاصل وهو تحليل لا شترط تسميته أى وانما اشترطت ليعرف القاضي عدلته أى اوضحها وبعبارة النسخة ليعرف القاضي حاله ويتكهن الخصم من القدح ففهم اه (قوله فان لم يسمه) أى لم يسم الفرع الاصل (قوله لم يكتف) أى فى الفصل فلا يقبل الحاكم منه ذلك (قوله لان الحاكم الخ) علم لعدم الاكتفا به وقوله قد يعرف جرحه أى جرح الاصل وقوله لو سماعه أى سمى الفرع الاصل للحاكم (قوله وفى وجوب تسمية قاض) الاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف الفاعل أى وفى وجوب تسمية الفرع أصلاً فاضايفد قاض آخر أو محجج وبعبارة المغنى تنبيه شمل اطلاق المصنف ما لو كان الأصل قاضياً كما لو قال أشهدنى قاض من قضاة مصر أو القاضي الذى لم يسمه الخ اه وقوله شهد أى الفرع وقوله عليه أى القاضى والمراد على شهادته كما هو القرض (قوله وجهان) مستدأخبره المحار والفرع وقوله وفيه انه لا معنى لكون الوجهين فى الوجوب فلا بد من تقدير الواو مع ما عطف أى وفى وجوبها وعدمه وجهان قال سم عبارة القوت بخلاف ما لو قال أشهدنى قاض من قضاة بغداد والقاضى الذى بغداد ولم يسمه وليس بها قاض سواء على نفسه فى مجلس حكمه بكذا أهمل جمع فيه وجهان والفرع ان القاضي عدل بالنسبة الى كل أحد بخلاف شاهد الاصل فانه قد يكون عند فرعه عدلاً والحاكم يعرفه بالنسبة فلا بد من تعيينه لينظر فى أمره وعدلته والصواب فى وقتنا تعيين القاضي بها لا يكتفى اه (قوله وصوب الاذرى الوجوب) أى وجوب التسمية (قوله ولو حدث الخ) مرتب على شرط مقدروه وان لا يخرج الاصل عن محبة شهادته فان حدث الخ والمراد حدث ما ذكر قبل الحكم فان كان بعد علمه بوثق (قوله عدلته) أى بينه وبين المشهود عليه وقوله أو فسق أى أو تكذيب الاصل للفرع كان قال لا أعلم انى تحملت الشهادة أو نسبت ذلك (قوله لم يشهد الفرع) أى لم تقبل شهادته (قوله فلوز التهم للموانع) أى من الاصل (قوله احتجج الى تحمل جديد) أى بعد مضي مدة الاستبراء التى هى سنة لتحقيق زوالها اه ع ش (قوله فرع لا يصح تحمل النسوة الخ) عبارة الرض وشرحه ولا يصح تحمل نسائه شهادة مطلقاً أى سواء كانت الاصول أو بعضهم نساء أم لا وسواء كانت الشهادة بالاولاد أو بالذوات ضاع أم لا لان شهادة الفرع تثبت شهادة الاصل

تحمل كاشهدان
فلانا شهد بكذا
وأشهدنى على شهادته
أو سمعته بشهده
هذه قاض فاذا لم يبين
جهة الفصل ووثق
الحاكم بعلمه لم يجب
البيان فيقبل أشهد
على شهادة فلان
بكذا الحصول القرض
(و) (تسميته) أى
الفرع (اياه) أى
الاصل تسمية تسميه
وان كان عدلاً لتعرف
عدلته فان لم
يسمع لم يكتف
لان الحاكم قد يعرف
جرحه لو سماعه وفى
وجوب تسمية قاض
شهد عليه وجهان
وصوب الاذرى
الوجوب فى هذه
الازمنة لما غلب على
القضاة من الجهل
والفسق ولو حدث
بالاصل عداوة أو
فسق لم يشهد الفرع
فلو زالت هذه
الموانع احتجج الى
تحمل جديد
• (فرع) • لا يصح
تحمل النسوة

لا مشهده الاصل ونفس الشهادة ليست بحال وبطلع عليها الى حال غالبا اه (قوله ولو على مثلهن)
 أي شهادة مثلهن وقوله في نحو ولادة متعلق بالمضاف المقدر ونحو الولادة كل ما لا يطلع عليه الى حال
 غالبا كحصى وبكارة (قوله لان الشهادة) أي على الشهادة وقوله عما يطلع عليه الى حال أي وما
 يطلع عليه الى حال لا يتعلل فيه النسوة (قوله ويكني فرعان لاصلين) أي يكني شهادة فرعين على
 شهادة اصلين مع ما بان بقوله لا تشهد أن زيد أو عمر شهد أنكذا وأشهد أنا على شهادتهما وذلك لأنهما
 شهدا على قول اثنين فهو كالشهادة على مقرر (قوله أي لكل منهما) دفع هذا التفسير بما يورثه
 ظاهر المتن من أن الفرعين يوزعان على الاصلين فيشهدوا واحدا لهما واحد لهما واحد لهما أي يكني ذلك
 بل لا بد من شهادة مجموع الفرعين لكل واحد من الاصلين (قوله فلا يشترط لكل منهما فرعان)
 أي فلا يشترط أن يكون لكل أصل فرعان غير فرعي الاثر فيحملان شهادته بل يكني فرعان فقط
 يحملان عنهما معهما (قوله ولا تكني شهادة واحد الخ) أي وإن أوهمه المتن لولا تفسير الشارح
 بقوله أي لكل منهما كما علمت (قوله ولا واحد على واحد في هلال رمضان) أي ولا يكني تحمل
 واحد شهادة واحد في هلال رمضان وإن كان الهلال ثبت واحد لان الفرع لا يثبت بشهادته
 الحق بل يثبت بهما شهادة الحق وهي لا بد منهما من رجلين كما تقدم (قوله فرغ) أي في رجوع
 اليهود عن شهادتهم (قوله لو رجعوا) أي اليهود كلهم أي ومن يكمل النصاب به والمراد
 بالرجوع التصريح به فيقول رجعت عن شهادتي ومثله شهادتي باطلة أو لا شهادة لي فيه فلو قال
 أبطلت شهادتي أو فسختها أو ردتها هل يكون رجوعا فيه وجهان قال في الثقة وبقية أنه غير
 رجوع إلا لا قدرته على إنشاء باطلها اه (قوله عن الشهادة) أي التي ادعوا بها يدي الحكم
 (قوله قبل الحكم) أي بشهادتهم ولو بعد ثبوتها بان على الأصح أنه ليس بحكم مطلقا (قوله منع الحكم)
 جواب لو والفعل مبنى للعلوم والفاعل ضمير مستتر يعود على الرجوع المأخوذ من رجعوا والحكم
 مفعوله أي منع رجوعهم الحكم بهذه الشهادة والمراد أن الحكم يمنع عليه أن يحكم بهذه الشهادة قال
 في المفتي وإن أعادوها سواء كانت في عقوبة أو في غيرها لان الحكم لا يدري أصداق في الاول أو في
 الثاني فينتفي عن الصدق وأيضا فان كذبهم ثابت لا محالة لما في الشهادة أو في الرجوع ولا يجوز
 الحكم بشهادة الكذاب ولا يفسقون برجوعهم إلا ان قالوا لا تعدنا شهادة الزور ولو رجعوا عن
 شهادتهم في زنا أحد أو أحد القنف وان قالوا غلطنا ما نقسه من التهمير وكان حقهما التثبت وكالو
 رجعوا عنها بعد الحكم اه (قوله أو بعده) معطوف على قوله أي أو رجعوا بعد الحكم وقوله لم
 ينقض أي نكث الحكم لمجاوز كذبهم في الرجوع عوجب استيفاء ما ترتب على الحكم أن كان غير
 عقوبة فإن كان عقوبة ولو لا دعي كزنا أو قود وحذف فن لم تستوف لانها تسقط بالشبهة والرجوع
 شبهة هذا إن رجعوا قبل استيفائها فان رجعوا بعد استيفائها قبل أو رجعوا أو جلد مات منه أو قطع
 يمينه أو سرقه وقالوا تعدنا شهادة قالوا فاقص منهم عما نكثوا وأخذت منهم بغير مغلطة موزعة على
 عدد رؤسهم فان قالوا غلطنا في شهادة تنافذ بمخففة موزعة على عدد رؤسهم تكون في مالهم لا
 على عاقلة لان إقرارهم لا يلزم العاقلة ما لم تصدقهم (قوله ولو شهدوا) قال في الثقة إعادة ضمير
 الجميع على الاثنين سابق اه (قوله بطلاق بائن) أي بخلع أو ثلاث أو خبر به الى جنى فلا غرم فيعلمهم
 اذ يقولون شيئا فان لم يرجع حتى انتقضت العدة غرموا كما في البائن (قوله أو رضاع محرم) بكسر
 الزاء المشددة وهو كما تقدم في بابة خمس رضعات مقررات (قوله وفرق القاضي الخ) قال في النهاية
 وما يجتهد البقعي من عدم الاكتفاء بالتفريق بل لا بد من القضاء القريم ويرتب عليه التفريق
 لانه قد يقضي به من غير حكم كما في النكاح الفاسد رد بان تصرف الحاكم في امره وفيه طلب لمنه
 فصله حكم منه اه (قوله فرجعوا عن شهادتهم) أي بعد التفريق (قوله دام الفراق) أي في

ولو على مثلهن في نحو
 ولادة لان الشهادة
 عما يطلع عليه الى حال
 غالبا (ويكني فرعان
 لاصلين) أي لكل
 منهما فلا يشترط
 لكل منهما فرعان ولا
 تكني شهادة واحد
 على هذا أو واحد على
 آخر ولا واحد على
 واحد في هلال
 رمضان (فرغ) هو
 رجوعا عن الشهادة
 قبل الحكم منع الحكم
 أو بعده لم ينقض ولو
 شهدوا بطلاق بائن
 أو رضاع محرم وفرق
 القاضي بين الزوجين
 فرجعوا عن شهادتهم
 دام الفراق

الثأمران لم يكن باعنا الا مرفيه كطاهره كاهو واضع فليراجع اه رشيدى قال فى المفتى تنبيه
 قوله دام الفراق لا ياتى فى الطلاق البائن ويحبو بخلافه فى الرضاع واللان فلو عبر بدل دام تنفذ او
 بقول الروضة لم يرتفع الفراق كان أولى اه (قوله لان قوله لما) أى الشاهدان وهو علة دوام
 الفراق (قوله محتمل) أى صدقوا كنبه (قوله والقضاء) أى قضاء القاضي وقوله لا يرد محتمل
 أى يقول محتمل صدقوا كذا (قوله ويحب على الشهود) أى الذين رجعوا عن شهادتهم (قوله
 حيث لم يصدقهم الزوج) أى فى شهادتهم عما ذكر من الطلاق والرضاع فان صدقهم بان قال
 انهم يحقون فى شهادتهم عما ذكر فلا يجب عليهم شئ وعمله أى صاحب لم يكن الزوج تناكله فان كان
 كذلك فلا يجب عليهم شئ لانه لا يملك شيئا ولا يجب عليهم شئ أى صاحب له لانه لا يتعلق به زوجة
 صدقوا لو كان معصا وحمله عليهم قسط الحربة كذا فى التحفة واستظهر فى المفتى الحاق
 ذلك بالا كساب فيكون لبيده كله فيما اذا كان قنابا وبعضه فيما اذا كان معصا (قوله مهر مثل)
 أى سوى المهر فى العقد أولا (قوله ولو قبل ومه) أى ولو وقع الفراق قبل الوطء والغاية لرد على
 القاتل بوجوب نصفه فقط حيث لا تملكه الذى فوتاه (قوله ما بعد اتمامه) مطوف على قبل ومه
 أى يجب عليهم ذلك ولو بعد اتمام الزوجة زواجهما عن المهر (قوله لانه) أى مهر المثل وهو علة
 لوجوب مهر المثل مطلقا ولو قبل الوطء أو بعد الابراء وقوله الذى فوتوه عليه اسم الموصول صفة للضعف
 وضيم فوتوه للنصوب بمود عليه وضيم عليه يعود على الزوج أى لان مهر المثل بدل البضع الذى
 فوته الشهود على الزوج وقوله بالشهادة أى بسببها فالبا سيبيعة متعلقة بقوته (قوله الا ان ثبت)
 أى بيينة أو اقرار أو علم قاض وصار والمحتاج مع التحفة ولو شهدا بطلاق وقرق بينهما فارجعا فقامت
 بيينة أو ثبت بجهة أخرى انه لا نكاح بينهما كان ثبت انه كان بينهما رضاء محرم أو أنها بانث من قبل
 فلا غرم عليهم اذ لم يفوتوا عليه شيئا فان غرموا قبل البيينة استردا اه (قوله بفوتوا رضاء) أى بسبب
 نحو رضاء وهو متعلق بما يتعلق بمخرلا (قوله فلا غرم) أى عليهم بالزوج والملائمة لاسيما أن
 يقول فلا يجب عليهم مهر المثل (قوله اذ لم يفوتوا الخ) علة لعدم الغرم (قوله ولو رجع) أى بعد
 الحكم وقوله شهود مال أى عين ولوام ولده شهدا بعتقها أو دين (قوله غرموا الخ) أى لانهم أحالوا بيته
 وبين ماله ومن ثم فوتوه ويبدله كسب يثنى بعادى الميسم لم يغمروا كما قاله الماوردى واعتداه بالثبتي
 اه تحفة وقوله البذل أى وهو القعة فى المتقوم والمثل فى التلى واختلاف فى القعة فقيل تعتبر وقت
 الحكم لانه المفقوت حقيقة وقيل وقت الشهادة لانها السبب وقيل أكرما كانت وقت الحكم إلى
 وقت الرجوع واعتدلى التحفة بالنسبة للشاهد الثانى بالنسبة للماكم فهاذا راجع عن حكمه
 الاول (قوله بعد غرمه) أى بعد دفع المحكوم عليه المال للذى والتطرف متعلق بغمروا والاضافة
 من اضافة المصدر لقاعه وحذف مفعوله ويصح العكس وعليه يكون الضمير عائدا على المال
 (قوله لاقله) أى لا يغمرونه قبل أن يغمروا للذى (قوله وان قالوا أخطانا) أى غلطنا فى
 شهادة تتلوها ونواة لغرمهم المحكوم عليه البذل (قوله موزنا الخ) حال من مفعول غرموا وهو
 البذل أى غرموا محال كونه موزنا عليهم أو من فاعله وهو اللوا أى غرموا محال كونهم موزنا عليهم
 البذل بالسوية ولا فرق فى ذلك بين أن يرجعوا معا أو مرتين (تنبيه) محتمل ما تقدم فيما اذا
 رجعوا كلهم فان رجع بعضهم فان كان الباقي نصا فلا غرم على الرجاع لقيام الحجة بمن بقي وان
 كان دون نصا فعلى الرجاع نصف البذل يغمره المحكوم عليه وعمله أى فيما اذا اتحد نوع الشهود
 فان اختلف كان شهود رجل وامرأتان فيما ثبتهم غرموا فعليه نصف وعليهما نصف لانهما
 كرجل واحد أو شهد رجل واربع نساء فيما ثبت بعضهم كرضاع ونحوه فعليه ثلث وعليهن
 ثلثان لما تقرر ان كل ننتين برجل (قوله تنه الخ) المتاسب ذكر حاصل ما فيها عند قوله فيما

لان قوله لما فى الرجوع
 محتمل والقضاء لا يرد
 محتمل ويجب على
 الشهود حيث لم
 يصدقهم الزوج مهر
 مثل ولو قبل ومه
 أو بعد اتمام الزوجة
 زواجهما عن المهر
 لانه بدل البضع الذى
 فوتوه عليه بالشهادة
 الا ان ثبت أن لا نكاح
 بينهما بفوتوا رضاء
 فلا غرم اذ لم يفوتوا
 شيئا ولو رجعوا
 ما لم يغمروا المحكوم
 عليه البذل بعد
 غرمه لاقله وان
 قالوا أخطانا موزنا
 عليهم بالسوية
 (تنبيه) قال شيخ
 مشايخنا ذكرنا
 كالتزنى فى تلقين

تقدم قال شيئا ومن ثم لا يجوز الشهادة بالفي اه (قوله لو شهدوا بقراره الخ) أي بان قال
 أشهد أن زيد مثلا أقرضني بانه وكل عراقي كذا وكذا (قوله وأمر بانه الخ) عبارة التفتة وأمر
 بقراره بانه إذن الخ زبادة لفظ أقراره ومنه في النهاية فلعلمه ساقط من النسخ (قوله لفتت
 الشاهدان) أي جمع بينهما وعمل بمولود الراد بالشاهدتين قوله شهد بانه وكلفه في كنفه لفظ الواكالة
 وقوله شهد آخر بانه إذن له الخ بمعناها (قوله لان النقل بالفي) أي نقل الشهادة بمعنى اللفظ الصادر
 من المشهود عليه كقولها باللفظ والمراد بالنقل التعبير بذلك قال في التفتة وتعين حله على ما ذكره
 من أنه يجوز التعبير عن المسموع بمرادفه للمساوية من كل وجه لا غير اه ومنه في النهاية (قوله
 بخلاف ما لو شهدوا بقراره بانه الخ) عبارة التفتة أو قال واحد قال وكنت قال الآخر قال فوضت
 إليه لم يقل لان كلا استداله لفظا مغاير الآخر وكان الغرض أنهما اتفقا على اتحاد اللفظ الصادر
 منه أو لا فلا مانع أن كلا مع ما ذكر في مرة ثم قال ويؤيد قولي وكان الغرض إلى آخره فوهب لو شهد
 له واحد يبيع وأمر بالقرار به لم يلقا فلور جمع أحدهما وشهد بقراره بالآخر قبل لانه يجوز
 أن يحضر الأمرين فتعيلهم هذا صريح في إجازة كونه فتأمله اه (قوله أو شهدوا بقراره بانه الخ)
 أي بان قال أشهد أن فلانا أقر في فلانائيه (قوله والآخر بالقراره) أي بان قال أشهد أن فلانا
 أقر أو فلان من الدرس (قوله فلا يفتقان) أي الشاهدان لما ضلته في المثال الأول ولعدم التساوي
 من كل وجه في المثال الثاني إذا استيعا الذين أعمن من الأراء (قوله لو شهدوا بقراره بانه الخ) أي بان قال
 أشهد أن فلانا باع عبده مثلا على فلان (قوله والآخر بقراره بانه الخ) أي وشهد الآخر بالقرار
 بالبيع بان قال أشهد أن فلانا أقر بانه باع عبده على فلان (قوله أو واحد بطلب ما ادعاه) أي أو شهد
 واحدا بان هذا العبد مثلا ملك فلان للمدعي به (قوله وأمر بقراره بالداخل به) أي وشهد الآخر بقرار
 الداخل أي من هو تحت يده بالملك للمدعي (قوله لم تلتق شهادتهما) أي لعدم تساويهما في الصورتين
 (قوله فلور جمع أحدهما) أي عن شهادته التي تخالف شهادة الآخر (قوله قبل) جواب لو
 (قوله لانه يجوز أن يحضر الأمرين) أي الأمر الذي شهد به أولا ورجع عنه والأمر الثاني الذي
 رجع إليه (قوله ومن ادعى الفقين) أي على آخر وقوله وأطلق أي لم يبين السبب (قوله فشده
 واحد) أي بما ادعاه من الفقين وقوله وأطلق أي كالمدعي (قوله وأمر بانه من قرض) أي وشهد
 آخر أن ما ادعاه من الفقين ثبت عليه فرضا أي ونحوه والمراد أنه بين السبب ولم يطلق (قوله ثبت) أي
 ما ادعاه هذه الشهادة لان شهادة الثاني المقيدة لا تنافي شهادة الأول المطلقة فحصل تخالف (قوله
 أو شهد له الخ) أي أو ادعى الفقين وأطلق فشده واحد بالف عن مبيع وشهد له الآخر بالف
 قرض لم تلتق الشاهدان لتناقضهما من جهة السبب (قوله وله) أي للمدعي بالفين وقوله الحلف
 مع كل منهما أي من الشاهدين وتثبت له الاتقان حيث قد (قوله ولو شهدوا بقراره بانه الخ) أي اقرار
 المدعي عليه بالملك مثلا للمدعي (قوله وأمر بالاستفاضة) أي وشهد آخر بالملك بالاستفاضة أي
 بالسيوع وقوله حيث تعيل أي الاستفاضة بان كانت من جمع يؤمن نواطوهم على الكذب وكانت في
 ملك مطلق أو وقف أو حق إلى آخر ما مر (قوله لفتقا) أي الشاهدان وتثبت بهما الحق للمدعي (قوله
 عن رجلين) متعلق بسئل (قوله مع أحدهما) أي أحد الرجلين وقوله تطلق تعض ثلاثا
 أي تطلق شخص زوجته بالثلاث (قوله والآخر بالقراره بانه الخ) أي ومع الرجل الآخر بالقرار
 به أي بالطلاق ثلاثا (قوله فهل يفتقان) أي الشاهدان وتيقع الطلاق (قوله أولا) أي أولا
 يفتقان فلا يقع الطلاق (قوله فاجاب) أي الشيخ عطفه وقوله بانه أي الحال والشأن (قوله يجب
 على سامي) بصيغة التثنية وحذف منه النون لاضافته إلى ما بعده (قوله بان شهدا عليه) أي
 على المسموع منه ذلك وقوله بتأيي حتما (قوله ولا يتعرض الخ) بيان لعني قوله بتا (قوله وليس
 هذا

لان النقل بالفي
 كالنقل باللفظ بخلاف
 ما لو شهد واحد بانه
 قال وكان ذلك كذا
 وأمر قال بانه قال
 فوضته اليك أو شهد
 واحدا باستيعا الذين
 والآخر بالقراره
 فلا يفتقان انتهى
 قال شيخنا شيخنا أحد
 للزج لو شهدوا واحد
 يبيع والآخر بقراره
 أو واحد بطلب ما ادعاه
 وأمر بقراره بالداخل
 به لم تلتق شهادتهما
 فلور جمع أحدهما
 وشهد كالآخر قبل
 لانه يجوز أن يحضر
 الأمرين ومن ادعى
 الفقين وأطلق فشده
 له واحد أو أطلق وأمر
 أنه من قرض ثبت أو
 فشده واحد بالف
 ثمن مبيع وآخر
 بالف قرض لم تلتق وله
 الحلف مع كل منهما
 ولو شهدوا بقراره بانه
 وأمر بالاستفاضة
 حيث تعيل لفتقا
 انتهى وسئل الشيخ
 عطفه للمدعي فنعنا الله
 به عن رجلين مع
 أحدهما تطلق
 شخص ثلاثا والآخر
 الأقرار به فهل يفتقان
 أولا فاجاب بانه يجب
 على سامي الطلاق
 والاقسار به أن
 يشهدا عليه بالطلاق
 الثلاث بتا ولا يتعرضا
 لاشاؤا ولا اقرارا وليس

(هذا) أى قبول شهادتهما وقوله من تلقى الشهادة من كل وجه أى بغضها ومعنى (قوله بل صورة الخ) لو أنى به على صورة العلة وقال لأن صورة الخ كان أولى وقوله واحدة أى بهى قوله ملقتها ثلاثا والفرق بينهما معنى لأن الإقرار أخبارا عما مضى والانشاء حصول فى الحال وقوله فى الجملة أى فى غالب الأحوال وقد تختلف الصورة كالأقوال ولولهاز وجهها فهذا إقرار بالطلاق كإقرارى بأمولى بلىست صورته كصورته أنشأته (قوله والحكم) أى على المدعى عليه بالطلاق وهذا من ثمة الدليل على أن هذا ليس من تلقى الشهادة من كل وجه وقوله ثبت بذلك أى يصدور صورة الطلاق منه وقوله كيف كان أى على أى حالة وجد ذلك سواء كان بقصد الانشاء أو بقصد الإقرار (قوله والقاضى بل عليه) أى بل يجب وقوله سمعها أى الشهادة الصادر منهما وإن اختلفت معنى والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله خاتمة فى الإيمان) أى فى بيان أحكامها واتخاذ كرها عقب الدهوى والبنات لأن الإيمان قد يحتاج لتقديم دعوى القضاة كرونها قبل القضاة لأن القاضى قد يحتاج إلى العين من المصوم فلا يقضى إلا بعد هذا فكل وجهه والإيمان بفتح الهمزة جمع بين وهى فى القضاة لا يعنى وأطلقت على الخلف لأنهم كانوا أذلة فلو أضع أحدهم بينه وبين صاحبه وقيل القوة ومنه قوله تعالى لاخذنا منه باليمين أى بالقوة وقوله فتنسبه الخلف به لأنه أقوى على الخلف وأعلمه وعلى الأول جرى مد فى النهاية وعلى الثانى جرى بان جهر فى الحقيقة وفى الشرع تحقيق أمر محتمل بأمر من أمماته تعالى أو وصفه من صفاته ماضيا كان أو مستقبلا نفيًا أو إثباتًا كما فى العادة كخلفه ليدخل الدار أو بمنافها كخلفه ليعتن البيت أو ليعقل زيدا أو ليعلمه والرد بيقين ذلك التزام تحقيقه وإيجابه على نفسه والتعظيم على نفسه وإثبات أنه لا بد منه وأنه لا سعة فى تركه وليس المراد به جعله محققا حاصلًا لأن ذلك غير لازم والمراد بالامر النسبة الكلامية كذا قاله زيدا قائم فعو رضى فيه فقلت والله أنه قائم تحقيقًا لذلك المراد بالتحمل عقلًا لا يدخل فيه الحال الماضى يخرج بيقين أمر لقوا العين الآتى بالتحمل المراد به هنا غير وهو الواجب فقط كقوله والله لا موت فليس بين الامتناع والخلف فيه أى مخالفة الحالف عليه فلا خلافًا فيه بتعظيم اسمه تعالى • والاصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم وقوله تعالى إن الذين أوفوا بعهدي فأنقضوا عهدي يغضب الله عليهم لآلئهم عتافا قليلا لا آتية وأخبار منها أنه صلى الله عليه وسلم كان يخلف لاؤه قلب القلوب وما البغارى ومنها قوله عليه السلام والله لا فزون فرسانا لثرات ثم قال فى الثالثة إن شاء الله واه أبو داود وقد أمر الله بالخلف على تصديق ما أمر به فى ثلاثه مواضع من القرآن فى يونس فى قوله تعالى قل أى وورى أنه لحق وفى ساقى قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بل وورى لنا ننسلكم وفى التغابن فى قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يعشو أقول بل وورى لتسعين وأركانها خالف ومخالفوه بحلفى عليه وشرط فى الأول التكليف والاختيار والنطق والتقصيد فلا تعتقد بين الصبي والمجنون والمكره وبين القفو وفى الثانى أن يكون اسمان اسمائه تعالى أو وصفه من صفاته على ما سبق وفى الثالث أن لا يكون واجبا بأن يكون محملا لعقلا ولو كان مستحسلا عادة كما علمت (واعلم) أن الإيمان نوبان واقعة فى خصومة واقعة فى غيرهما فالتى تقع فيها المان تكون لدفع وهى بين المتكلم للقيق بان قالى عليك كذا فأنكر وحلف لدفع مطالب المدعى بالحق وأما أن تكون للاستحقاق وهى خمسة الألفان فالحالف يستحق بحلفه حذو وجسملزها أن لم تخلف هى والتسامة فالاستحقاق بخلفه يستحق الذى يقولان مع الشاهد فى الأموال أو ما يؤول إليها واليمين المردود على المدعى بعد النكول واليمين مع الشاهدين التى تقع فى غير الخصومة ثلاثة أقسام اثنتان لا ينفقدان وهما القوالين وبين المكره بفتح الراء واحد ينعتقوه وبين المكلف المختار العاقد

هذان من تلقى
الشهادة من كل وجه
بل صورة انشاء
الطلاق والقرار به
واحدة فى الجملة
والحكم ثبت بذلك
كيف كان والقاضى
بل عليه سمعها
انتهى
• (خاتمة فى الإيمان) •

في غير واجب واعلم ان اقسام النذر هي اقسام النذر مع الايمان في كتاب واحد لا ينقسم الى اقسام
وهي ان بعض اقسام النذر في كفارة عيبين والاولى كفارة الله تعالى خافهم وذ كرم في اوامر راب الخ
عقب بحيث لا يضيغوه وجهه ايضا كانهما عليه هناك وهو ان بعض اقسام النذر يكون منذورا
وكذلك الاضحية فناسبا ان يستوفى الكلام على النذر هناك (قوله لا يتعدد العين الاثني) انعقادها
هذين النوعين من حيث الحث المرتب عليه الكفارة امامان حيث وقوع المخاوف عليه فلا يفسد
فهما بل يحصل بغيرهما ايضا كالحلف بالعق والطلاق المعلقين على شيء كقوله ان دخلت الدار
فانت طالق لو فسد شيء او اقاموا لهم الطلاق والعق لا يحلف بهما فعنه انهما لا يكونان مقسميهما
كقوله والطلاق او والعق لا يفعل كذا وقوله باسم المراد بالاسم ما دل على الذات فقط كانه او على
الذات والمعنى كالحالقي وبالصفة ما دل على المعنى فقط كلفظته وقوله خاص بالله تعالى اي بان لا يطلق
على غيره كالله وكرب العالمين وما في يوم الدين وكالحى الذى لا يموت وكن نفسى بيده أى بقدرته
بصرها كيف يشاء والذى اعلمه أو أسكنه فلا فرق بين المشتق وغيره ولا بين أن يكون من
الاسماء الحسنى أو لا ولا بين أن يكون من الاسماء المضافة أو لا (واعلم) أن أسماء تعالى ثلاثة أنواع
كما يعلم من عبارة التاج مالا يحفل بغير الله تعالى وهو ما ذكر وما يحفل بغيره والغالبا يطلق عليه
تعالى كارجح والمخالق والرازق وما يستعمل فيه وفي غيره على حلسوا كالوجود والعالم والقسم
الاول لا يقبل فيه ارادة غير الله تعالى لانه لا يحفل بغيره اذ الفرض أنه مختص بالله تعالى وأما اذا قال
اردت به غيرا عين كائن قال بالله لا يفعل كذا وقال اردت بتركك بالله تعالى أو استعين بالله فانه يقبل
منه لأن التورية تافعة كما يصرح به عالم تكن بحضرة القاضي السقيلف له والا فلا تنفعه قال في
فهم الجواد خلافا لما توهمه عبارة التاج أى من عدم قبول ذلك معنى أنه قبل انها سبق فلم اه ونص
هنا على التاج لا يتعدد العين الا بذات الله تعالى أو وصفه كقوله والى روبر العالمين والحى الذى
لا يموت ومن نفسى بيده وكل اسم مختص به ولا يقبل قوله اردت به العين اه والقسم الثانى تتعقده
العين عالم يرد به غيرا عين بان اراده أو أطلق لا تصرفه عند الاطلاق اليه تعالى لكونه غالبة فيه فان
اراد بغيره لم يتعدد العين لانه يطلق على غيره كرحيم القلب وخالق الاذن ورازق الجبس ووبر
الابل فيقبل هنا ارادة غيرته تعالى كما يقبل ارادة غير العين والقسم الثالث تتعقده العين ان اراده
تعالى بخلاف ما اذا اراد بغيره أو أطلق لانه لما أطلق عليه وعلى غيره سواء أسماه الكليات فلا يكون
عينا بالاثنية (قوله أو وصفه من صفاته) أى الذاتية كفى الحقيقة والنهاية وشرح الضرر وكتب
الرشيدى مانصه قوله الذاتية أخرج الفعلية كالحلق والرزق فلا تتعقدها كما صرح به الرافعى
وأخرج السبسية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث ان زكى الاعتقاد هذه لانها
قد عمت متعلقة تعالى اه وكتب شرح مانصه ليس المراد به أى بالذاتية خصوص صفات المعانى
السبعة المذكورة في الكلام بل المراد ما شملها وغيرها من كل مقام بالذات كالظلمة ومنملها
الصفات السبسية على المعقد كعدم الجسمية كالقدم البقاء وكذا الاضحية كالازلية والقلبية للعالم
مختلف الصفات الفعلية كالحلق والرزق والاحياء والامات فلا تنقسمها العين وان نوى خلافا
للحقيقة اه قال في شرح الروض والفرق بين صفتي الذات والفعل أن الأولى ما استحقته في الازل
والثانية ما استحقته فعلا لازل دون الازل يقال على في الازل ولا يقال رزق في الازل الا توسعا اه (قوله
كوالله) هو وما بعده الى قوله وخالق الخلق أمثلة للاسم وقوله ولو قال وكلام الخ أمثلة للصفة ولو
حنى لفظ ولو عطف ما بعده على ما قبلها كان أولى * (تنبيه) * العين هنا لا يؤثر في الاعتقاد ولو
رفع الاسم الداخل عليه او القسم أو نصه أو سكنه انعقده العين كفى المعنى وشرح المنهج (قوله
وكلام الله) أى أو مشيئته وعلمه وقدرته وعزته وعظمته وكبريائه وحته ان لم يرد بالحق العبادات

لا يتعدد العين الا
باسم خاص بالله تعالى
أو وصفه من صفاته
كوالله والرحمن
والله ووبر العالمين
وخالق الخلق ولو قال
وكلام الله أو وكلام
الله أو وقرآن الله أو
والشهادة

والم والتدرة المسامحة والمقدور وبالتيقن ظهور آواها الطاهرة وهي قهر الجارية في العطفة
والكبرياء وعجز الخلوقات عن اتصال مكر وه اله تعالى في العزتان أراد ذلك غلبس بعين (قوله فيعين)
خبر لم يتبدل بحذوف أي فهو عين وعجزها أراد بذلك كله الصفة النعمة فان أراد غير ما بان أراد
بالكلام الالفاظ التي تتردوا بكلمات الله المكتوب من النقوش وبالقرآن المقر ومن الالفاظ التي
تتردوا بالخطبة والنبوة والاصطلاح الالفاظ التي تترد غلبس ذلك بعين (قوله وكذا والمصنف)
أي وكذلك يكون بيننا ذالحف بالمصنف (قوله ان لم ينواخ) فان نوى ذلك غلبس بعين (قوله وان
قال ووري) أي بالاضافة فان قال ورب بالالف واللام فهو بمنى صر محالاً لا يستعمل في غير الله
تعالى (قوله وكان عرفهم) أي عرف أهل بلدة الحالف (قوله فكاية) أي فان نوى به العين ان عقد
والافلا (قوله والا) أي بان لم يكن عرفهم ذلك وقوله فيعين ظاهر أي صر بتحقيقه دبه العين
من غيرية (قوله ان لم ير دعي الله) قيدي كون الحلف ووري بنقده العين ونسج به ما اذا أراد
به غير الله فانه لا يكون عيناً لا يصح إطلاقه على غير الله تعالى ولو لم يكن في عرف بلدة ذلك الاصطلاح
(قوله ولا نتعد) أي الذين يعني الحلف والاولى فلا نتعد فها التفرع لان المقام له اذهو مفهوم
حصر القاد العين في التقيمين السابقين والمعنى اذا حلف بغير الله لا نتعد بيمينته ولو شرك في حلفه بين
ما يصح الحلف به وغيره كونه والكعبة فالوجه ان عقد الله العين ان قصد الحلف بشرك او اطلق وكذا
لو قصد الحلف بالمجموع لان جزء هذا المجموع يصح الحلف به فالمجموع الذي جزؤه كذلك يصح
الحلف به كذا في رسم (قوله كالتي) أي بان يقول النبي او حق النبي لا فعل كذا او ينفي لله الف
ان لا يتساهل في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لكن يفرع وجب الكفارة سيما اذا حلف على نية
ان لا يفعل فان ذلك لا يجرى الى الكفر لعدم تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم والاستعفاف به
(قوله اللهم السميع) أي في خبره ان الله فيها كم ان تحفوا باسماءكم فان كان لغا فاصناف بالله
اول بصمت وقوله ولا امر الحلف بالله أي في الخبر السابق في قوله فان كان حافاً الخ وهو محل الدلالة على
النهي عن الحلف بالكعبة والنبي ونحوهما ولا رد على ذلك وهو في القرآن الحلف بغير الله تعالى
بقوله لا اله الا الله والنبي صلى الله عليه وسلم ولا اله الا الله تعالى (قوله فقد كفر) في رواه فقد اشرك
(قوله وجاهله) أي خبر الحالك المذكور (قوله على ماذا قصد) أي الحالف وقوله تعظيمه أي غير
ا (قوله فان لم يقصد ذلك) أي تعظيمه كتعظيم الله تعالى (قوله اثم الخ) أي فهو حرام ولا يكثر به
(قوله أي تعال نص الشافعي) قال في النهاية قال الشافعي وأخشي ان يكون الحلف بغير الله معصية
اه (قوله كذا قال الخ) أي قال ما يات عندك عند كراهية تعال نص (قوله والذي الخ) مبتدأ
خبره الكراهية أي كراهية الحالف بغير الله مع عدم قصد سائر (قوله هو العبد) أي القول بالكراهية
المعتدوق في اللغة قال ابن الصلاح يكرهه سائر مشرعة كالتبني ويحرمه الاسلام كالحلف والطلاق وذكر
ما اوردى ان المنسب التخييف بالطلاق دون القاضي بل يكره الامام ان فعله وفي خبره ضعيف
ما حلف بالطلاق مؤمن ولا استخلف بالامتناع اه (قوله وان كان الخ) غاية في كون القول
بالكراهية هو المعتد (قوله قال بعضهم وهو) أي القول بالاثم (قوله لقد صدقناهم) أي الحالفين
بغير الله وقوله اعظام الخلق به أي بالعين وقوله ومضاهاته أي الخلق أي مشابته لله وفيه اهـ
ان قصدوا المضاهاة بكفر ولا يتابعهم الا في حفظ قتالهم (قوله تعالى انه) أي تنزهوا
وتباعدوا عنه عن ذلك شيء من كون أحد مضاهاه أو يعظم كتعظيمه وقوله علوا أي التواضع اسم
المصدر في موضع المصدر مثل والله أنبتكم من الارض نباتاً وقوله كبر اصطفاهوا وقها تمام المبالغة
في الزهامة (قوله واذا حلف بما ينقده العين) أي عاصر في كلامه من اسم خاص به تعالى واصفة

أو لا تعجل فمين
وكذا والمصنف ان لم
ينو بالمصنف الورق
والجلد وان قال
ورق وكان عرفهم
تعبه السيد با
فكنايه والافمين
ظاهر ان لم ير دعي
الله ولا نتعد بيمينته
كالتي والكعبة
للنبي السميع من
الحلف بالاسماء واللام
الحلف بالله ووري
الحاكم خبر من حلف
بغير الله فقد كفر
وجاهله في ماذا قصد
تعظيمه كتعظيم الله
تعالى فان لم يقصد
ذلك اثم عند أكثر
العلماء أي تعال نص
الشافعي الصريح
فيه كذا قال بعض
شرح الحاج والذي
في شرح مسلم من
أكثر الاصحاب
الكراهية وهو المعتد
وان كان الميسل
ظاهر في الاثم قال
بعضهم وهو الذي
ينبغي العمل به في
غالب الاضمار لقصد
غالبهم به اعظام
الخلق به ومضاهاته
لله تعالى الله عن
ذلك علواً كبيراً واذا
حلف بما ينقده به
العين ثم قال لم يرد به
العين لم يقبل

من صفاته وقوله ثم قال لم أوردته العين لم يقبل هذه الامة مساوية لعبارة التبعاج وقد علمت عن فتح
المجوداته قبل انهما سبق قل وكذلك قاله شيخ الاسلام ونص عبارة الجمع مع شرحه الا ان يريد به
غير العين فليس يبين فيقبل منه ذلك كما في الروضة وأصلها ثم قال فلو الاصل ولا يقبل قوله لم أوردته
العين مؤول أو سبق قل اه (قوله ولو قال بعد عينه ان شاء الله) مثل الاثبات التي كان لها الله
ومثل مشيئة الله مشيئة الانسكة لا مشيئة الاتمين كما في باب الطلاق (قوله وقصد اللفظ الخ)
فيه انه لا يشترط قصد اللفظ بل فراغ العين بل الشرط قد له قصد الاستثناء أي التعليق به اارة
الروض وشرحه ويشترط اللفظ بالاستثناء وقصد قبل فراغ العين واتصالها بها اه (قوله واتصل
الاستثناء بها) أي بالعين اتصالا غير فيا لا حقيقيا لانه لا يصح الفصل بسكته النفس والى وانقطاع
الصوت (قوله لم تتعقد العين) جواب لو وانما لم تتعقد لعدم العلم بوقوع المعلق عليه لان مشيئته
تعالى وما الخ بها غير معلومة لنا وقيل تتعقد اسكن مع عدم المؤاخذه بها (قوله لاحت
ولا كفارة) تفرع على عدم انعقاد العين (قوله وان لم يتلفظ بالاستثناء) أي أو تلفظ به ولكن لم
يقصد الاستثناء ما سبق اياه اليه أو قصد التبرك أو ان كل شيء بمشيئة الله أو لم يعلم هل قصد
التعليق أم أو أطلق (قوله لم يندفع الخ) جواب ان وقوله المحت بكسر الحاء أي انم حلف العين
بفعل المخوف عليه كان قال والله لا أكلم زيد بكلمة قال في القاموس المحت بالكسر الائم والمخلف
في العين والميل من باطل الى حق وعكسه اه وقال في المصباح حشفي يمينه يحشفت حشا اذا لم يف
بجوهم افهم حاشته بالشد بدجته حاشته حاشا والمحت الذي يوحش اذا فعل ما يحضر به من
المحت قال ابن فارس والتمس التعمد منه كان صلى الله عليه وسلم يحشفت في غار حراء اه (قوله بل
يدن) بضم ياء المضارعة وفتح الدال ونسب اليه الياء المفتوحة أي يعمل ما ينامي نواه وقصد فان قصد
قبل فراغ العين الاستثناء لم تتعقد باطنا وان لم يقصد ذلك انعقدت (قوله ولو قال لغيره أذمت
عليك) أي أو أقسم عليك وفي الجبري لو حذفي لفظ عليك فيمن لا يجري فيها تفصيل اه (قوله
أو أسألك بالله) قال ع وش وكذا قال بأنه لتفعل كذا من غير ذكر المعلق اه (قوله وأراد يمين نفسه)
أي فقط مان أراد تحقيق هذا الامر المحتمل فاذا حلف شخص على آخراته ما كل فالا كل أمر محتمل فاذا
أراد تحقيقه وأنه لا بد من الاكل كان يميننا وان أراد انشفع عندك بالله أنك كل أو أراد يمين المخاطب
كان قصد جعله حالفا لا فلا يكون يميننا لانه لم يحلف هو ولا المخاطب اه مجري (قوله ومقلى يقصد
يمين نفسه) اظهار في مقام الاضمار فلو قال ومقلى لم يردها السكان أو لى (قوله بل الشفاعة) أي بل
قصد الشفاعة بالله ان يفعل المخاطب كذا وقوله أو يمين المخاطب أي جعل المخاطب حالفا بالله تعالى
وقوله أو أطلق أي لم يقصد يمين نفسه ولا يمين المخاطب ويحتمل في هذه الحالة على الشفاعة أي جعلت
الله شفيعا عندك في فعل كذا (قوله فلا تتعقد) أي العين (قوله لانه لم يحلف هو) أي القائل
ذلك ولا المخاطب واعلم أن اللفظ الذي يتعقد به العين اما أن يكون صريحا أو المراد به هنا ما يحصل
الانعقاد به من الاطلاق وذلك كما في القسمين الأولين المارين أعني ما كان مقتضى بالله من اسم
أوصفة أو ما كان اطلاقه عليه غالبا واما أن يكون كناية وهي ما ليس كذلك فلا نعتقدم العين
بالا لنية وذلك كان باقي بالجلالة مع حذف حرف القسم نحو الله بتبلى الهاء أو تسبكتها لا تفعل كذا
ونحو لعمر الله أو لى عهد الله أو ميثاقه أو نعمته أو أمانيه أو كفايته لا تفعل كذا ونحو أو شهد
أو شهدت بالله لقد كان الامر كذا ونحو عزمت أو أعزم بالله لا تفعل كذا أو عدي لك لتفعل كذا ونحو
ذلك كالاتفاق التي تطلق على المولى وعلى غيره على حد سواء كالمو حود والهاد الحكيم واختلف في
بله تشديد اللام وحذف الالف فقال في التحفة هي لغو وان نوى بها العين لان هذه كلمة غير الجلالة
أذهي الرطوبة وقال في انما هي عين ان نواها حذ لا تجمع ذهبوا الى انها لغو وفي الجبري وبقي ما لو

ولو قال بعد يمينه ان
شاء الله وقصد اللفظ
والاستثناء قبل فراغ
العين واتصل
الاستثناء لم يتعقد
العين فلا حث ولا
كفارة وان لم يتلفظ
بالاستثناء بل نواه لم
يندفع الحث ولا
الكفارة ظاهرا بل
يدن ولو قال لغيره
أذمت عليك ما ته
أو أسألك بالله لتفعل
كذا وأراد يمين نفسه
فيمين متى لم يقصد
يمين نفسه بل الشفاعة
أو يمين المخاطب
أو أطلق فلا ته قد
لانه لم يحلف هو ولا
المخاطب

الذي ضاكت أي بالتمودود وهو قوله أن فعل أي المعلق عليه وقوله كفر حال أي لان فيه رضا بالكفر وهو كفر كل في باب الردة قال في المفتي فان لم يعرف قصده لموت أو لعيبه توت من ذرت خرافته في المهمات القياس تكفيره اذ اخرج عن القرائن الحاملة على غيره لان اللفظ بوضعه يقتضيه وكلام الاذكار يقتضي خلافا له والاوجه ما في الاذكار اه وقوله والاوجه ما في اللفظ قال في التفتة هو الصواب (قوله) وحيث لم يكفر أي بان قصد تبديد نفسه أو اطلق (قوله) من أنه لا يستغفر الله أي باللفظ والإكاثوبة واجبة كما صرح به نقا بقره ولو يلزمه التوبة وذلك كان يقول استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو المحي القيوم وأتوب اليه وهي أكل من غيرها (قوله) ويقول الخ أي ومن أنه لن يقول لا اله الا الله محمد رسول الله قال في التفتة وحذفهم أشهدنا لا نبل على عدم وجوبه في الاسلام الحقيقي لانه يغتفر فيما هو للاحتياط لا لا يغتفر في غيره على أنه لو قيل الاولى أن يأتي هذا لا يشهد قه ما لم يعد لانه اسلام اجابا بخلافه مع حذفه اه (قوله) وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك أي قوله لا اله الا الله الخ أي لخبرنا المصنفين من حلف باللات والعزى فليقل لا اله الا الله ورده الجمهور بان الامر فيه محمول على التنب (قوله) ومن سبق لسانه الخ عبادة تروى وشروحه من حلف بلا قصد بان سبق لسانه الى لفظ الجين بلا قصد كقوله في حالة غضب أو لحاج أو صلة كلام لا والله تارة بل والله تارة أخرى أو سبق لسانه بان حلف على شيء فسبق لسانه الى غيره فقلوه أي فقولوا على ما لا يقصد بذلك تحقيق الجين ولقولوه تعالى لا تؤاخذكم بالله العرفي أي تأتكم ولخبر لقوال الجين لا والله وبلى والله وواه أو دودوا بن حبان ومحمه فلو جمع بين لا والله وبلى والله في كلام واحد قال المارودي الاولى لغو وأثانية من عقدة لاهما استدراك مقصود منه اه وقوله قال المارودي الخ قال في التفتة هو ظاهر ان علمه ان قصد ما وكذا ان شك لان الظاهر انه قصد ما اذا علم انه لم يقصد ما فوضع لغوه وقال في المفتي وجعل صاحب الكافي من لقوال الجين ما اذا دخل على صاحب فاراد ان يقول له فقال والله لا تقوم وهو بما توبه بالولى اه وهو ظاهر ان لم يقصد الجين فان قصد ما كانت حينما كانت عليه في التفتة والتمية (قوله) بلا قصد (قوله) لا حاجة اليه بعد قوله سبق لسانه كانه عليه في المفتي وعبارة تزيه لا حاجة لقوله بلا قصد بعد قوله ومن سبق لسانه اه (قوله) كلار الله وبلى والله أي قوله ذلك وقوله في نحو غضب متعلق بقوله المقدر (قوله) لم ينعقد أي الجين بذلك وهو وجوب (قوله) والخلف مكرره أي قوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم أي نصبا لها بان تذكر وامنها لتصدقا وتلخر انما الخلف حدث أو ندم واه ابن حبان في محمده ولأنه بما يجز عن الوفاء فيحلف عليه قال حرمة جمع الشافعي رضي الله عنه بقوله ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا * (تفتيه) * كان الاولى بالوفاء ر يزيد بعد قوله مكرره انما في الجملة وذلك لان من الجين ما هو معصية كما ساق في كلامه ومنها ما هو مباح ومنها ما هو مستحب كان توقف عالم اهل متدوب أو ترك مكرره ومنها ما هو واجب فما اذا توقف عليها لم واجب أو ترك حرام (قوله) الا في بيعة الجهاد الخ لوقال كثره الا في طاعة شبيعة الجهاد الخ لكان أولى اذ عارته تنفيذ الحصر في هذه الثلاثة مع انه ليس كذلك بل مثلها كل طاعة من فعل واجب أو ترك حرام أو فعل مندور فلا كراهة في الخلف في جميع ذلك ومثل في شرح الر وض للبيعة على الجهاد بقوله عليه الصلاة والسلام والله لا أغز من قرشا الحديث المارودي قوله والخ على الخبر أي كقوله والله ان لم تثبت لديم (قوله) والله اذ في الدعوى الملائم لما قبله أن يقول في الدعوى المدافعة عنى حذاكم ولا تتركه الجين أضافها اذا دعت حاجة اليها كنوكه كلام كقوله صلى الله عليه وسلم فوالله لا يمل الله حتى تملاوا أي لا تترك توابكم حتى تتركوا العمل أو تظلمه أم كقوله عليه السلام والله لو تملوا ما أتى لخصتم قليلا ولوليتم كثيرا (قوله) ولو حلف الخ هذا اشارة الى استثناء رابع فكنه قال وتلخره الا ان حلف على ارتكاب معصية فحرم

وحيث لم يكفر من له
أن يستغفر الله تعالى
لا يقول لا اله الا الله
محمد رسول الله
وأوجب صاحب
الاستقصاء ذلك
ومن سبق لسانه الى
لفظ الجين بلا قصد
كلار الله وبلى والله
في نحو غضب أو صلة
كلام لم ينعقد والخلف
مكرره ولا في بيعة
الجهاد والخ على
المكره والصادق في
الدعوى ولو حلف في
ترك واجب أو فعل
حرام عصي وزممه
حشو وكفارة

وقوله ولزمه حدث الخ تلخيص من كلامه ان الحنث تارة يجب كافي هذه الصورة تارة يدب كما ذكره بقوله اوترك مستحب او فعل مكرره وتارة يكون خلاف الاولى كما ذكره بقوله اوعلى ترك مباح او فعله وبقي عليه الكراهة وذلك كما اذا حلف على فعل مندوب اوترك مكره وهو التحريم كما اذا حلف على فعل واجب اوترك حرام فحرم عليه الحنث بترك واجب او فعل حرام فحصل ان الحنث تقتر به احكام خمسة ولا تقتر به الا واحدة لانه في صورة المباح يكون خلاف الاولى وبضد ما قبل في الحنث يقال في الرقيق وجب الحنث حرم البر وحيث حرم الحنث وجب البر وحيث ندب الحنث كره البر وحيث كره الحنث ندب البر اهـ بجري بنصرف وقوله عصى اى بالخلف واستثنى البقي من الصورة الاولى اعنى ترك الواجب مستثنين الاولى الواجب الذي يمكن سقوطه كالقصاص بعد الحكم به فانه يمكن سقوطه بالعفو والثانية الواجب على الكفارة كالوحد لا يصلى على فلان الميت حيث لم تتعين عليه فانه لا يعصى بهذا الحلف اهـ معنى وقوله ولزمه حدث وكفارة اى لان الاقامة على هذه الحالة معصية وغير المحصين من حلف على عين فرأى غيرهما خيرا منها فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه وانما يلزمه الحنث اذا لم يكن له طريق سواءه والا فلا كالوحد لا ينتق على زوجته فان له طريقا بان يعطها من صداقها او يقرضها ثم يبرئها لان العرض حاصل مع بقاء التعظيم اهـ شرح التوسيع وقوله بان يعطها من صداقها اى مع كون النفقة باقية في ذمته والاولى ان يمتل بنفقة القريب لانها تسقط بمضى الزمان اهـ بجري (قوله اوترك الخ) بالجبر عطف على ترك واجب وقوله مستحب اى كسنة الظاهر وقوله اوفعل الخ عطف على ترك مباح وقوله مكرره اى كالتفات في الصلاة قوله سن حنثه وعليه كفارة اى لان العين والاقامة عليه مكرره وان لا ياتل او لو الفضل منك والساعة ان يؤتى الاولى القربى والسالكين والمهاجرين في سبيل الله وليه فواو عليه فجموا الا تصحون ان يغفر الله لكم والله غفور رحيم وسبب نزولها ان الصديق رضى الله عنه حلف ان لا ينطق على مسطح بعدما قال لعائشة ما على بر نفقة فانزل الله ولا ياتل او الفضل الا بة فقال بل والله اني لاحب ان يغفر الله لي فرجع الى مسطح الذي كان يجبر به عليه من النفقة (ظرف نفقة) يحكى ان ابن المقرئ منع النفقة من ولده لمساواة غير مستقيم فكتب اليه ولده

لا تقطعن عادة زولا * تجعل عقاب للره في رزقه
فان امر الافك من مسطح * يحط قدس النجم من افقه
وقد جرى منه الذي قد جرى * وعوتب الصديق في حقه
(فاجابه بقوله) قد يمتنع المضطر من مية * اذا عصى بالسبر في طرقة
لانه يقوى على توبة * توجب اصالا الى رزقه
لوم يتب مسطح من ذنبه * ما هو تب الصديق في حقه

(قوله اوعلى ترك مباح او فعله) معطوفان على ترك واجب اى اوحلف على ذلك وقوله كدخول دار الخ مثال للمباح (تنبيه) * اختلف فيما لو حلف لا ياتل كل طيبا ولا يلبس ناما فاقبل مكرره لقوله تعالى قل من حرم زينة الله الة وقيل طاعة لعرف من اختيار السلف خشونة العيش وقيل يختلف ذلك باختلاف احوال الناس وقصودهم وفرقهم للعبادة واختلافهم بالضيق والسعة وهذا كما قال الرافي الصواب (قوله فالفضل ترك الحنث) وقيل الافضل له الحنث لستغفر الفقر بال كفارة قال الاذرى ويشبه ان عمل الخلف ما اذا لم يكن في ذلك اذى للفقر فان كان بان حلف لا يدخل دارا حد اوبه او اقرار به او صدقة فالفضل الحنث قطعا وعندنا امين على ذلك مكرره بلا شك وكذا حكم الاكل واللبس اهـ معنى (قوله ابقاه لتعظيم الامم) اى المحلوف به اى وقوله تعالى ولا تنتقصوا الايمان بعد تو كيدها (تنبيهات) من حلف ان لا يفعل شيئا ككونه

اوترك مستحب او
فعل مكرره سن
حنثه وعليه كفارة
اوعلى ترك مباح او
فعله كدخول دار
وا كل طعام كلا
اكله انا فالفضل
ترك الحنث ابقاه
لتعظيم الامم

(فرع) • يسمن
تقليد يعين من المدهى

لا زوج موليته أو لا يطلق امرأته أو لا يعق عبده أو لا يضرب غلامه فامر غير مفعله ففعله وكيله
وتوقع حضوره لم يحنث لأنه حلف على فعله ولم يفعل الآن يريد الحالف استعمال القطن في حقيقته
وإذا زهوهوان لا يفعله هو ولا غيره فصحت وكيله فمأذ كرهه لا يراوده فان فعل الشيء الذي
حلف عليه بنفسه عامدا ما اختار اخنث بخلاف ما لو كان جاهلا أو ناسيا أو مكرها فلا يحنث
حينئذ يحنث القتل جاهلا إن بدخل دارا لا يعرف أنها المحلوف عليها أو سلم على زيد فخله ولا يعرف
أنه زهوهوان فانه لا يسلم عليه ومن حلف لا يسلم هذا العبد ولا يشتري هذا الثوب فوجهه في
الأولى أو وجهه في الثانية لم يحنث لأنه لم يفعل المحلوف عليه من حلف لا يسلم ولا يبيع ولا يوكل وكان قد
وكل قبل ذلك ببيع ماله فباع الوكيل بعد الحلف بالوكالة السابقة ففي فتاوى القاضى حسين انه
لا يحنث لأنه بعد العين لم يباشر ولم يوكل وقياسه انه لو حلف على زوجه أنه لا يخرج إلا بانه وكان قد
أذن لها قبل ذلك في الخروج الى موضع معين فخرجت اليه بعد العين لم يحنث ومن حلف لا يعق
عبده فمكأنه وعق بالادام لم يحنث كما نقله الله تعالى عن ابن القطن وأقره من حلف لا يأكل
الحشيشة ففعلها من غير مضغ حنث لأنه سعى كذا عرفا واليمين مبنية على العرف بخلاف ما لو
حلف بالطلاق أنه لا يأكل الحشيشة ففعلها من غير مضغ فانه لم يحنث لأنه لا يسعى كذا لغة والطلاق
مبنى على اللغة ولو حلف لا يلبس خاتم فلسه في غير المنصر لم يحنث ومن حلف لا يكتب هذا القلم
فكتب ربه ورايه لم يحنث ولا يكتبه فكتب به لم يحنث ومن حلف لا يتعدى أو لا يتعنى أو لا يشهر فلا
يحنث في الأول إلا بالأكلة قبل الزوال لأن وقت الفداء لمن طلوع الفجر الى الزوال ولا يحنث في الثاني
إلا بالأكلة بعد الزوال لأن وقت الفداء من الزوال الى نهى الليل ولا يحنث في الثالث إلا بالأكلة بعد
نصف الليل لأن وقت الفداء من نصف الليل الى طلوع الفجر ومن حلف لا يباقر شرع حتى يوفيه
حقه فغير باقر منه لم يحنث ولو تمكن من اتباعه بل ولو أذن له في الحرب لانه لم يباقره هو ومن حلف
لا يدخل الدار حنث بدخوله داخل بابا حتى دهلها ولو رجل واحدة معقدا عليها فقط لا يصعد
سكبه من خارج الدار ولو صعدا بأن يكون له درج يصعد علمه من خارجها وإذا حلف لا يسير
مشكلا يضرب زيد فامر الجلال فضر به لم يحنث أو حلف لا يبنى بيته فامر الله ببنائه فبناه فكذلك
لا يحنث أو حلف أن لا يحلق رأسه فامر حلا فحلقه لم يحنث كما جرى عليه أن المقرى لعدم فعله وقيل
يحنث العرف ومطلق الحلف في العقود ينزل على الصحيح منها فلا يحنث بالافاسد ولو أضاف العقد الى
مالا يقبله كان حلف لا يسير المحرم والمستولدة ثم أتى بصورة البيع فإن قصد التلطف بلفظ العقد مضافا
الى هذا كرمحت وإن أطلق فلا وكذلك الحلف على العبادات كالصلاة والصوم ينزل على الصحيح
منهما فلا يحنث بالافاسد منهما إلا ما لم يحنث بالافاسد ولو حلف لا يصلي لم يحنث بصلاة الجنازة لأنها
لا تسعى صلاتها عرفا ومن حلف لشيئين على الله أحسن التمام وأعلمه أو أحله فيقول لأحصى ثناء
عليك أنت كما أنيت على نفسك أو بأجل التمام ففعل على الله جدا أو باق نعمه وكافى زبده
أو حلف ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة عليه فيصل بالصلاة الأبراهيمية التي في
الشهادة أو فروع كثيرة تركها خوف الإطالة (قوله فرع الخ) الأولى فروع لأنه ذكر
أربعة الأول قوله سن تقليد الخ الثاني قوله وبشرقي المصالح الثالث قوله والعين يقطع المصنوعة
الخ الرابع قوله والعين المرودة الخ * واعلم أن ما ذكره كرهه الفقهاء في باب الدعوى وهو
الانصب وإن كان قد كرمهنا وجه أيضا وهوان الكلام في الإيمان وانها قد تقع في خصوصية كمال
وقوله تقليد يعين الخ إنما سن ذلك لأن العين إنما وضعت لجرع التعدي فغلطت لغة
وتأكيد للردع فمما هو متأكد في نظر الشرع وهو ما سذكركم من النكاح الخ وقوله من المدهى
أي صادرة منه فبما إذا كان المدهى به ثبت بيمين وشاهد أو في ميم الرد وقوله والمدهى عليه أي

وتقليط بين صادرة من المدعي عليه فيما اذا لم يكن عند المدعي بينة (قوله وان لم يطلبه) أي
التقليط وهو غايبة في سنية التقليط أي سن وان لم يطلبه الخصم قال في النسخة بل وان أسقطه كما قاله
القاضي اه (قوله في نكاح الخ) أي في دعوى ذلك الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ليعين
أي بين واقعة في دعوى الخ ويحتمل ان في معنى على والجار والمجرور متعلق بين وبين ولا حاجة الى تقدير
مضاف أي بين على نكاح وطلاق الخ وقوله وكافة أي ولو في درهم اه تخفة (قوله وفي مال)
معطوف على نكاح وقوله بلغ عشر بن دينار أي أو ما قيمته ذلك (تشبيه) كان حقه أن يزيد لعل
كافي التخفة لاز قوله الا في وصعدهما عليه ارنى لا يظهر الا في الزوجين للتلاخين لانهما هما
الذين يصعدان على المنبر (قوله لا فسادون ذلك) أي لا سن تقليط العيين فسادون عشر بن
دينارا (قوله لانه) أي مادنون ذلك وقوله حقير في نظر الشرع أي فخر بعين فيه بتقليط العيين (قوله
ثم الخ) استدراك على عدم سنية التقليط فسادون ذلك وقوله لراة الحاكم للفعول الثاني محذوف
أي رأى التقليط أصلي فسادون ذلك وقوله لغو جوار الخالف أي على العيين واللام للتعليل وهي
متعلقة برأيي وبجمله الثاني المحذوف وقوله فقهه أي فعل الحاكم التقليط في العيين (قوله وهو)
أي الزمان الذي يحصل به التقليط وقوله بعد العصر أي لان العيين القابضة بعد العصر أغلقت عقوبة
خبر العيصين عن أي هر بر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا
يزكهم ولم عذاب ألم وعدمهم رجلا خالف على بين كاذبة بعد العصر يتقطع به المال امرى مسلم
(قوله وعصر الجمعة أولى) أي من عصر غير الجمعة لان يومها أشرف الاسوع وسامعاً لاحاقه فمها
بعد عصرها (قوله بالمكان) معطوف على بالزمان أي التقليط يكون بالمكان أيضاً (قوله)
(وهو) أي المكان الذي يحصل التقليط به وقوله للبلدين عند البر الخرف متعلق بمحذوف خبر
المتد والجار والمجرور وقوله متعلق بما يتعلق بهذا الخبر أي وذلك المكان كائن عند المنبر بالنسبة
لأولين أي أماما بالنسبة لهم اذ انما تقعوا البنافضة بكسر الباء وهي معدا النصارى أو كنيسة
وهي معبد اليهود أو بيت تارخوس لايت أصنام وثني دخل داراً مدينة أو ما كان ترافعوا البنافلا
محلف فيه لانه لا يمكن له في الحرمات والتعظيم بل في مجلس الحكم وعبارة الخطيب في باب اللعان فان
كار في غير المساحة الثلاثة فيكون في الجامع على المنبر كما يحضره صاحب الكافي لان الجامع هو
المنظم من تلك البلدة والمنبر أولى فان كان في المسجد الحرام فيبين الركن الذي فيه الحجر الأسود
وبين مقام ابراهيم عليه السلام لا في المسجد الحرام فيبين الركن الذي فيه الحجر الأسود
البيت أحجب بان عصرهم فيه صيانة له عن ذلك وان كان في مسجد المدن متغلب المنبر كافي الام
والفحص لقوله صلى الله عليه وسلم من خالف على منبري هذا ميتا أو ماتوا مقتله من النار وان كان
في بيت المقدس فعند الصخرة لأنها أشرف بقاها لا تقاها الا انبياء عليهم الصلاة والسلام وفي ابن
حبان انها من الجنة اه ومحل ذلك في غير المرات الحائض أو النساء أو المقبرة ما هي فعند باب الجامع
لتعظيم مكانته (قوله وصعودهما) أي الزوجين عند اللعان كما علمت وجبارة تقع الجودع الأصل
ورق كل منهما عند لعانه عليه أي المنبر بطيعة شرفها الله وبغيرها أيضاً أولى وان قل التوهم اه وقوله
عليه أي على المنبر (قوله وزيادة الخ) معطوف على بالزمان أي ويكون التقليط زيادة الاسماء
والصفات كان يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يصلي السر
والعلانية هذا ان كان الخائف مسلماً وان كان يهودياً فله القاضي بالله الذي أنزل التوراة على
موسى ونجده من الغرق أو نصرانياً فله بالذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسياً أو وثنياً فله
بالله الذي خلقه وصوره ولا يجوز للقاضي أن يخلف أحد اطلاق أو عتق أو نذر متى بلغ الامام أن
القاضي يتخلف الناس بذلك عزله كما قاله الشافعي رضي الله عنه وقال ابن عبد البر لا أعلم أحد ممن

والمدعي عليه وان لم
يطلبه الخصم في نكاح
وطلاق ورجعة
وعتق وكافة وفي مال
بان عشر بن دينار الا
فمادنون ذلك لانه
حقير في نظر الشرع
ثم لراة الحاكم لغو
جوار الخالف فعله
والتقليط يكون
بالزمان وهو بعد
العصر وعصر الجمعة
أولى بالمكان وهو
السلطان عند المنبر
وصعودهما عليه
أولى وزيادة الاسماء
والصفات

أهل العلم يرى الاستقلال بذلك اه (قوله ويسن أن يقرأ الخ) عبارة غير ومن التعليل أن يوضع
 المحلف في حجره ويطلب له سورة رامتو يقال له ضع يدك على ذلك يقرأ قوله تعالى أن الذين يشتركون
 الآية اه (قوله ولو اقتصر) أي الحالف وقوله كفى أي في الحلف (قوله ويعبر) أي يعتبر
 وقوله في الحلف أي بالله تعالى لانه المراد عند الإغلاق (قوله نية الحالك) أي وعقيدته ومثله
 الحاكم نائه أو الحكم أو التصوب للظالم وغيرهم من كل من له ولاية التحليف وإنما اعتبرت نيتهم دون نية
 الحالف غير مسلم العبد على نية المستخلف وجعل على الحاكم لانه الذي له ولاية الاستقلال ولا نية
 اعتبرت نية الحالف لضاعت الحقوق وقوله المستخلف أي لمن توجه عليه الحلف (قوله فلا يدفع الخ)
 العبد الخ) مفرغ على اعتبار نية الحاكم أي وإذا كان الاعتبار نية الحاكم لانية الحالف فلا دفع الخ
 وروى في حلقه أو تاول أو استثنى فلا ينفعه ذلك ولا يدفع عنه الخ العبد العاصي ولكن بشرط أربعة
 تستفاد من كلامه وهي أن يكون ذلك الحالف عند القاضي أو المحكم فلا حلف عند المدعي فقط نفعه
 ذلك وأن يطلب منه القاضي أو المحكم الحلف فلا حلف قبل طلبه منه نفعه ذلك وأن لا يكون التعليل
 بالطلاق والعقود فإن كان هما نفعه أيضا ذلك وأن لا يكون الحالف محقولا أو نفعه وقوله بخود تورية
 هي قصد محاز للفظ لا حقيقة كان ادعى عليه نويا أو أنكر غلغه القاضي فقتال والله لا يستحق على
 نويا أو أراد بالتوب الرجوع لانه من تاب إذا رجع وهذا عاجز به جورا وكان ادعى عليه درهما فأنكر
 غلغه القاضي فقال والله لا يستحق على درهما ونوى الحديقة لانه كافي الفاموس يطلق عليها وقوله
 كاستناعت قبل لقول التورية قال البصري كان كان له عليه عشرة مائة فادعى عليه عشرة وأقام شاهدا
 واحدا على العشرة وحلف مع الشاهد أن له عليه عشرة وقال الاستسما اه أي قوله الخمسة إلا
 يدفع عنه الخ العبد العاصي ومثله الاستثناء التاويل وهو اعتقاد خلاف نية القاضي بأن ادعى عليه
 دينار أقامة متلف فأنكر فقال له القاضي قل والله لا يستحق على دينار أقواله ذلك ونوى ثمن مبيع
 ونوى القاضي قيمة المتلف أو قصد بدال دينار أسمر رجل وقوله لا يسمعه الحاكم الخ مائة مائة لا يستأنف وضير
 يسمعه بعد عليه وهذا القيد زاده لاجل أن يكون الاستثناء من نية التورية لا الاحتراز لانه لو أسمع
 لها كتم لا يدفع عنه الخ العبد العاصي فأنكر عزمه الحاكم كافي الشاهد ونقصه أو تخرج بحيث لا يسمعه
 ماله سمعه فيخبره ويعبد العبد اه (قوله أن لا يظلم خصمه) قيد في عدم دفع الخ العبد العاصي
 بذلك وقوله أمان من ظلمه خصمه الخ يحتمر القيد المذكور (قوله كان ادعى على مصر الخ) وكان
 يدعى على شخص أنه أخدم من له كذا غير أنه هو ساه رده وهو إنما أخذ من دين له عليه فأجاب به بنى
 الاستحقاق فقال المدعي للقاضي حلقه أنه ما أخذ من مالي شيئا غير ذاتي وكان القاضي يرى أحاطته
 لذلك خلف المدعي عليه ما أخذ من شيا من ماله غير أنه هو بنى غير استحقاق فانه ينفعه ذلك ولا نية
 عليه (قوله أي تسلمه إلا أن) أي نوى تسلمه إلا أن لا يكون معصرا (قوله فتنبه التورية
 والتاويل) أي ولا تأثم بهما ولا تأثم في الجواب أن يقول فلا تأثم عليه بهما (قوله لا يسمعه
 ظالم) علة لا يكون تنفعه التورية والتاويل حين إذا كان مظلوما وقوله أن علم أي أن المدعي معصرا
 وقوله أو غطى معطوف على ظالم وأن خصمه غطى أن جهل ذلك (قوله فلا حلف أناس الخ)
 مرتب على ما استفاد من قوله المار المستخلف وهو اشتراط طلب الحاكم الحلف إذا سبق والتأنيبه
 للطلب كافي الحقيقة وقوله ابتدأ أي من غير أن يطلب منه أحد الحلف وقوله أو حلقه غير الحاكم أي
 كالمدعي (قوله اعتبارية الحالف) أي اعتقدت نية فيعمل بها (قوله ونفعه التورية) أي
 فيقتلص بينه اللورد فيهما من استمرار الخصومة (قوله وإن كانت) أي التورية سواء أقر له حيث
 الخ قيد في الحرمة (قوله والعبد يقطع الخصومة الخ) أي ينفذ قطع ذلك أي قطع المطالبة بالحق
 وقوله لا يقطع الحق أي لا يقطع الحق أي لا ينفذ قطع الحق المدعي به وذلك الغير الصحيح أنه صلى الله عليه

ويسن أن يقرأ على
 الحالف آية آل عمران
 أن الذين يشتركون
 بهم بالله وأيمانهم
 فمناخلا وأن يوضع
 المحلف في حجره ولو
 اقتصر على قوله والله
 كفى ويعبر في الحلف
 نية الحاكم المستخلف
 فلا يدفع الخ العبد
 العاصي بخود تورية
 كاستثناء لا يسمعه
 الحاكم أن لا يظلمه
 خصمه كما خصمه
 البقيني أمان من ظلمه
 خصمه في نفس الأمر
 كان ادعى على معصرا
 فيحلف لا يستحق على
 شيأ تسلمه إلا أن
 فتنبه التورية
 والتاويل لأن خصمه
 ظالم أن علم أو غطى
 أن جهل فلا حلف
 أنسان ابتدأ أو
 حلقه غير الحاكم
 اعتبارية الحالف
 ونفعه التورية
 وإن كانت سواء
 حيث يطل بها حق
 المستحق والعبد
 يقطع الخصومة حالا
 لا الحق

وسلم أمر حالنا بالخروج من حق صاحبه أي كأنه علم كذبه كإراءه الإمام أحمد (قوله فلا تبرا الخ) مفرغ على قوله الحق وقوله ان كان أي الحالف كاذبا (قوله فلو حلفه) أي حلف الحاكم المدعي عليه عند عدم البينة (قوله فما أقام) أي ثم بعد حلفه أقام المدعي بينة أي أو شاهد أو أحد العطف معه (قوله حكمها) أي بالبينة ولغت بين المدعي عليه ما علت أنها لا تقيد الرأى من الحق وإنما تقيد قطع المحصنة فقط (قوله كالأقراران) أي بالحق للذي فانه ثبت بأقراره وقوله بعد حلفه أي بعدم الحق في ذمته مثلا (قوله والنسكول الخ) لا يخفى أنه غير متبعض لنفسه فكان الصواب ان يؤخر عن قوله بعد النسكول الخ وعادة المتهاج وإذا نكل حلف المدعي وقضى له ولا يقضى له بنسكوله والنسكول ان يقول أنا نكل أو يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف اه (قوله واليمين) مبتدأ خبره قوله كالأقرار الخ وقوله المردودة أي من المدعي عليه أو القاضي على المدعي (قوله وهي) أي اليمين المردودة وقوله بعد النسكول أي نسكول المدعي عليه من اليمين (قوله كالأقرار المدعي عليه) ينشئ على ذلك أنه لا يحتاج لحكمها كمن بعدها بالحق ولا تسمع بعدها دعوى يسقط كاداء أو إقرار الأقرار من المدعي عليه لا يقتري على حكمها كمن لا يقبل الرجوع عنه بخلاف ما جعلت كاللينة فانه يحتاج لذلك لاحتمال التزوير وتسمع الدعوى بما ذكر كرسد أقراء المدعي عليه اه شق (قوله فلو أقام المدعي عليه) هو بصيغة اسم المفعول وناصب فاعله الجار والمجرور وقوله بعدها أي اليمين المردودة وقوله بينة مفعول أقام وقوله باده أو إقرار أي ونحوهما من المسقطات وقوله لم تسمع أي البينة وقوله لتكذيبه أي المدعي عليه أو الأضافة من إضافة المصدر لفاعله وقوله لها أي اللينة الأولى إما لان المصدر متعد بنفسه وقوله بأقراره أي التنزيل لانه لم يحصل إقرار بالفعل وإنما حلف المدعي بعد النسكول وهو كالأقرار (قوله وقال الشيطان في محل) أي في موضع آخر من كتبهما غير ما ذكرناه هنا أي في باب الدعوى (قوله وصحح الاسنوى الاول) أي عدم السماع (قوله والبقية الثاني) أي وصحح البقية الثاني أي السماع (قوله وقال شيخنا الخ) عبارة الثقة وصحح الاسنوى الاول والبقية الثاني بسط الكلام عليه وتبعه الزركشي فصوله لانه إقرار تقدرى لا تتحقق فلا تكذب فيه واعتذر بان ظاهر كلام الشنخ تفرع السماع على الضعيف أنها كالبينة وهو متجه فالتقدم في المتن الخ اه وقوله وهو أي الاعتراض منه وقوله فالتقدم في المتن أي من عدم سماعها (قوله فرغ) أي في بيان صفة كفارة العين واختصت من بين الكفارات بأنها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء ومعنى كونها مخيرة تأندها أنه يحجب المكفر فيها بس الاعتناق والإطعام والكسوة في ابتداء ثوبا كما قال المؤلف بقصر في كفارة العين بين الخ ومعنى كونها مرتبة انتهاءه أنه لا ينتقل الى المصلحة الرابعة التي هي الصوم الا اذا عجز عن المصال الثلاثة كما قال فان عجز عن الثلاثة رزعه صوم ثلاثة أيام والراجح في سبب وجودها عند الجمهور والعين والمنحصر معا ولا تكفر في غير صوم تقديمها على أحسن سببها كالأول ليس له ذلك في الصوم لانه اعتد ببقوه لا بتقديمه على وقت وحوها لا حاجة بتخلاف ما إذا كان بحاجة كإتي الجمع بين الصلاتين تقديمها (قوله بقصر) أي المكفر بشرط فيه أن يكون حرار شيدا فان كان رقبا أو موكبا فلا يقصر بين الثلاثة المذكورة بل عليه الصوم فقط لانه لا علة أو علة كضاعة أو كفر عنه سيده بقراءته لم يحز وكذا بالصوم أيضا يحزى بعدموته بالإطعام والكسوة لانه لا رق بعد الموت وله في المكاتب أن يقصر عنها ما ذاته كان للمكاتب أن يكفر بها باذن سيده وان كان سفيها أو مغلسا ليس له التفسير إلا بالصوم والكافر يحز بين الثلاثة ولا ينتقل عنه الى الصوم الا اذا عجز عنها وحينئذ يستمر الصوم في ذمته ولا يصوم بالفعل الا اذا أسلم فلو أنسر بعد ذلك لم يلزمه الرجوع الى غير الصوم من المصال الثلاث (قوله في كفارة العين) قد تقدمها ابن رسلان في زبد بقوله

فلا تبرا ذمته ان كان
كاذبا فلو حلفه ثم أقام
بينته فادعاء حكمها
كألو أقران لم يصح
حلفه والنسكول ان
يقول أنا نكل أو
يقول له القاضي
احلف فيقول
لا أحلف واليمين
المردودة وهي بين
المدعي بعد النسكول
لا كالبينة فلو أقام
المدعي عليه بعدها
بينته باده أو إقراره
لم تسمع لتكذيبه
بأقراره وقال الشيطان
في محل تسمع وصحح
الاسنوى الاول
والبقية الثاني
وقال شيخنا والمصنف
الاول وفرغ وبقصر
في كفارة العين

كفارة العبد عتق رقبته * مؤمنة سلمة من معيبه
أو عشرة تمسكتوا قد أدى * من غالب الأقوات مدا مدا
أو كسوة عيسى كسوه * ثوباً قبله أو دنا أو فسروه
وعاينوا صام ثلاثاً كالرفيق * والأفضل الواو أجاز التفريق

(قوله بين عتق رقبته) هو عندنا أفضل من الطعام ولو في زمن الفلأول المراد بالعتق الاعتاق ولو عبر به
لكان أولى بالجرح والاشترى من يعتق عليه بقصد العتق عن الكفارة كاصوله ورفعه فإنه لا يجزئ
عنه إلا تمسكه للعتق بجهة القرباء لا ينصرف عنها إلى الكفارة وعلم من ذلك أنه يشترط أن
لا تكون الرقبة مستحقة للعتق بجهة أخرى غير الكفارة فخرج أم الولد فلا يجوز أعتاقها عن الكفارة
لأنها مستحقة للعتق بجهة أخرى وقوله كاملة أي فلا يجزئ عتق نصف رقبة أو طعام نجسة أو كسوتهم
وكذلك لا يجزئ إطعام نجسة وكسوة نجسة وقوله مؤمنة أي قبل العتق فلا تجزئ الكفارة ولا
المؤمنة مع العتق والمراد بالإيمان فيها الإسلام إذا لم يدر في إبراء الأحكام إنما هو على الإسلام وأما
الامانة بمعنى التصديق فالمراد بالاطلاع لتأعليه (قوله ولا لعب الخ) أي ويشترط أن تكون
سلمة من العيوب لأن المقصود من العتق تكميل حال الرقيق ليشترع له طاعة الأسيار ولا يتفرغ لها
الآن استقل بكفاية نفسه والاصار لكل أي نقلا على نفسه وعلى غيره ولا يستقل بها فإنه نفسه إلا
السلام ولو بحسب الأصل والظاهر فيجزي صغير ولو ابن يوم لأن الأصل والتأخر من حاله السلامة
وربما يصح برحمة ربهم وفان لم ير اثنين عديم الاجزاء على الأصح ولا يجزئ زمن ولا هزم عاجز ولا فاقده
رجل أو خنصر أو شمر من يد أو فاقده أثنين من غيرهما ولا فاقده إلهام لتعطل منفعة الدين ذلك
بخلاف فاقده إلهام أو اثنين من الخنصر أو البصر وأما من كل منها فيضرب ويجزئ مقطوع
الخنصر من يد أو البصر من يد أخرى (قوله يحمل بالاعمال) أي يضرب به حمل اضربا لا يكونه
عظما بخلاف غير البين لكونه يسير فيجزي فاقده الأنف أو الأذن أو أصابع الرجلين بخلاف فاقده
أصابع البدن ويجزئ الآخر إذا كان له إشارة مفهومة وفهم إشارة غيره أو الأصم وهو فاقده السمع
والأعور الذي لم يضعف عوره بصر عنه السلطنة أو العرج الذي يمكنه تتابع المشي بأن يكون عرجه
يسير أو الأقرع وهو الذي لا نبات برأسه وقوله أو الكسب أو معنى الواو والعطف للتفسير أو مردف
(قوله ولو نحو غائب) أي ولو كانت الرقبة غائبة أو نحوها كرهونة ومنصوبة فإنه يجزئ أعتاقها
وقوله علمت حياته أي نحو الغائب ولو بعد الاعتاق (قوله أو الطعام) الأولى التعبير بالواو لأن

بين عتق رقبته كاملة
مؤمنة بلا عيب
يحمل بالعمل أو
الكسوة ولو نحو غائب
علمت حياته أو
إطعام عشرة تمسكت
كل مسكين مدح
من غالب قوت البلد
أو كسوتهم بما سعى
كسوة كفوهم

مدحوها معطوف على مدخول بين وهى لا تدخل الأعلى متعدد والمراد بالطعام الخليلق والتأخير
ع اقتداء بالآية الشريفة وهى فكفارة إطعام عشرة تمسكت كين الآية فلا يكفي أن يصنع لهم طعاما
يغذيهم به أو يشبعهم وقوله عشرة تمسكت كين لولم يكن لهم جلة الامداد كني كالولم يكن لهم عشرة أبواب جلة
فأنه يكفي بخلاف مالولم يكن لهم ثوبا كبيراً يكفي العشرة فلا يكفي وإن اقتسموه بعد ذلك ثم قطع
عشرة قطع وأعطاهم كني بشرط أن تسمى كل قطعة كسوة (قوله كل مسكين مد) أي كل مسكين
يعطى مداً فلا يكفي دون مد ولو أخذ منهم ولو أعطى العشرة أمداداً لا أحد عشر مسكيناً مداف لأن كل
واحد أخذ دون مد وقوله حبيليس يقيدل الضابط أن يكون من جنس الفطرية بأن يكون من
غالب قوت البلد من الأقوات المفصلة هناك وقوله من غالب قوت البلد أي بالبلد الكفران كفر عن
نفسه فإن كفر عنه غيره فالعبرة بغالب قوت بلد المكفر عنه (قوله أو كسوتهم) يقال فيه ما تقدم
والضمر يعود على العشرة تمسكت كين والمراد يدفع المكفر لكل واحد منهم ما يطيق عليه كسوة وقد
علمت أنه يجزئ أن يدفع للعشرة تمسكت كين عشرة أبواب جلة ثم يقتسموها بينهم بخلاف ما يدفع ثوبا
كبيراً وإن اقتسموه بعد ذلك إلا أن قطعة عشرة قطع بالشروط المتقدم وقوله بما سعى كسوة أي بشئ

يسمى كسوة عن اعتنا بلبسه وقوله كتميص لا يشترط فيه أن يكون صالحا للدفوع اليه فيجزي أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأ أو لا يشترط كونه جديا فهو زحفه ملبوسا لم يذهب قوته ولو كان مفسولا أو متجسبا لكن يجب عليه أن يعلمه بفاسدته بخلاف تجس العبد فلا يجزيه بخلاف ما ذهب قوته وهو الثوب البالي فلا يجزيه لضعف النفع به (قوله أو أزار) أي أو ردا أو عمامة وإن قلت كذراع (قوله لا خف) أي ونحوه من كل ما لا يسمى كسوة كقفازين ومنطقة وهي ما يشده الوسط وحاتم وتسكة وتبان وهو ممر وال صغير بقدر شبر لا يبلغ الزكبة بل يغطي السواطين كما يلبسه الملاحون ودور عن من نحو حديد ونعل وجورب وفلسو وهي ما يغطي بها الرأس وعرقية وهي الحاقية المعروفة وقول شيخ الإسلام في شرح منتهى ما هو المشاعول على أن المراد به شيء آخر كالعاقبة التي تجعل تحت البرذعة أو الرأس وهذا الحمل وإن كان بعيدا أولى من إقامته على ظاهره الخالف الكلام الأصحاب وما بعده هذا الحمل المذكوكون العاقبة المذكوكون ولا تنحى كسوة ولا تسمين بل للدواب وقد قال تعالى أو كسوتهم بل يقل أو كسوتهم (قوله فإن عجز عن الثلاثة) أي عن كل واحد من الثلاثة والمراد بالهزم ما يعمل الحسي كأن لم يجد شيئا من الثلاثة رأسا والشرعي بان وجد ذلك ولكن لم يملك ثمنه أو ملكه ولكن يحتاج إليه لثمنه نفسه أو عموه وليس من العجز الشرعي وجود شيء من الثلاثة بما كرم من ثمنه كافي التجهيل بصبر إلى أن يجده بثمن مثله وكذلك ليس منه ما لو تابعاه إلى المسافة القصير فيصير إلى أن يحضر ماله أو يكفر به (قوله لزمه صوم ثلاثة أيام) أي بنية الكفارة ويشتري تبييتها (قوله ولا يجب متابعا) أي لا طلاق الآية وهي من يجد فصيام ثلاثة أيام (قوله خلافا لكثيرين) أي قالوا وجوب المتابع واحتقوا ذلك قراءة ابن مسعود ثلاثة أيام متتابعات والقراءة الشاذة تكمروا الواحد وجوب العمل أو ذلك أو جوا قطع به السارق الأيمن في السرقة الأولى بقراءة السارق والسارقة فاقطعوا أي ما بينهم جميع كونها قراءة شاذة وأما الأولون بأن قراءة متتابعات نصف تلاوة وحكايا فلا يستعمل بها بخلاف آية السرقة فإنها صنعت تلاوة لحكايا والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب في الاعتناق) •

هو لغة السبق والاستقلال مأخوذ من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرج إذا طار واستقل فكانت العبد إذا انفك من الرق تخلص واستقل وسبق غيره عن لم يعتق وشرا إزالة الرق عن أدى كما سيذكره وأعلم أنه قد قام الإجماع على أن المعتق بالقول قرينة سواء المعتبر والمعلق وأما لعنه فليس قرينة أن قصد به حث أو منع أو تحقيق خبر كما كان دخلت الدار فانت حر أو أن لم تسافر فانت حر أو أن لم يكن الحر الذي أخبرتك به حقا بعدى حر فإن لم يقصد به ذلك كان قرينة ثم انطلعت الشمس فانت حر وأما المعتق بالفعل وهو الاستيلاء فليس قرينة لأنه متعلق بقضاء أو طار إلا أن قصد به حصول عتق أو ولد فيكون قرينة والعق بالقول من النرائع القديمة بدليل عتق ذي الكراع الحبري ثمانية آلاف وكان ذلك في الجاهلية وعتق إلى مسافر يعلم بأنه حر بولادة النبي صلى الله عليه وسلم وأما المعتق بالفعل فهو من خصوصيات هذه الأمة وأركانها ثلاثة معتق وعتيق وصبيغو يشترط في المعتق أن يكون حرا كله مختارا مطلق التصرف ويشترط في العتيق أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع ذلك الحق بعبه بأن لم يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به حق جائز كالعمارة أو يتعلق به حق لازم هو عتق كالمتولدة أو يتعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بعبه كالأحرار مختلفات متعلق به حق لازم غير عتق يمنع بعبه كالمرهن فإن فيه تفصيلا وهو أنه يتغذى من اللوسر ولا يتغذى من العسر ويشترط في الصيغة لفظ شمر بالعق أو إشارة أخرى أو كتابة ثبتت هذه الأركان ما عدا العتق مصرح بما في كلامه وأما العتيق فاعلم من كلامه ضمنا (قوله هو) أي الاعتناق شرعا وقوله إزالة الخ المراد بالآلة ما يعمل الزوال فدخل

أو أزار أو متعة أو مندبل يصل في اليد أو كذا لا خف فإن عجز عن الثلاثة لزمه صوم ثلاثة أيام ولا يجب متابعا خلافا لكثيرين • (باب في الاعتناق) • هو إزالة الرق عن الأدي

رفعتك ولو قال أعنتك الله أو الله أهنتك كان صريحاً أيضاً للتعاضد أن كل ما يستقل به الإنسان إذا أسندته الله كان صريحاً وما لا يستقل به الإنسان كاليسع إذا أسندته الله كان كتاباً وقد قطعها بعضهم في قوله ما فيه الاستقلال بالأنشأه * وكان مستند الذي الأسأه

فهو صريح ضد كتابه * فكان لهذا الضابط خادراًه

وحكم الصريح أنه لا يحتاج إلى نية الإيقاع لأنه لا يفهم منه غير العتق عند الإطلاق فهو قوي في نفسه فلا يحتاج لتقوية بالنية نعم لو قال إن أمها صريحاً أو لم يقصد العتق بان قصد النداء أو أطلق لم يمتنع والثاني ما احتل العتق وغيره وذلك كقول السيد لعبد له مالك في عليك أو لسلطان في عليك أو لأو سبيل في عليك ولا خمسة في عليك أو أنت سائته أو أنت مولاي أو أنت سيدي أو أزلت ملكي أو حكمتي منك ونحو ذلك مما هو صريح أو كتابية في الطلاق أو الظهار ولكن فيها هو صالح للعتق بخلاف ما ليس بصالح له كقوله لعبد له أعتد أو استبرئ رجلك وقوله لامته أنا ملك مالتي فلا يقع به العتق وإن نواه وحكم ما كان بالكناية أنه يقع به العتق إن نواه وإن احتجبت به نية فلا تنكفي من النية ويكفي قرن النية بجزء من الصيغة المركبة من المتبدا والمجرى مثل كافي في الطلاق بالكناية (قوله كفتك ككتك الخ) تمثيل لغيره أعتقتك (قوله وبكناية) مطوف على نحو الخ وقوله مع نية أي للعتق وذلك لاحتمال اللفظ غير العتق (قوله كلاماً الخ) أي لكوني أعتقتك وبمحمل لكوني بعنتك وقوله في عليك مريب بكل من قوله لا مالك وقوله لا سبيل (قوله أو أزلت ملكي منك) أي بالعتق وبمحمل باليسع (قوله وأنت مولاي) إنما كان كتاباً لا شراً له بين للعتق والعتيق قال الشاعر وهل يساوي سادق عبيدكم * مع أن أسماء الجميع موالى

(قوله وكذا ياسيدي) أي وكذلك هو كناية وقوله على المراجع أي ضد غير القاضي والغزالي وعبارة المعنى تنبيه لوقال لعبد له ياسيدي هل هو كناية أو لا وجهان ربح الامام أنه كتاباً أو جرى عليه ابن المقرئ وهو الظاهر وروى القاضي القاضي والغزالي أنه لعنوا منه من السود وتدير المنزل وليس فيه ما يقتضي العتق اه وفي الحقيقة وهل أنت سيدي كذلك أو يقطع فيه بأنه كتابية كل بمحمل اه (قوله وقوله) أي المالك خطاطا لعبد في المثال الاول ومخاطبا لغيره في بقية الامثلة وقوله اعتاق أي صريحاً كما يدل عليه قوله بعد أو يابني كتاباً وهو خير عن قوله أنت الخ (قوله إن أمكن من حيث السن) أي إن أمكن أن يكون الرقيق ابنه أو بنته أو أباه أو أمه من حيث السن قال عرش والأي وان لم يكن ذلك كان لقوا اه (قوله وإن عرف نسب) أي نسب الرقيق لغير المدعي (قوله مؤاخضته بأقراره) تعليل لكون قوله المدعي كوراً عتاقاً أي يعتق عليه به وإن عرف قسمه لغيره مؤاخضته بأقراره قال عرش أي يعتق ظاهره لا باطنه وينبغي أن يحذف حين قصده الشفقة والخوف وأطلق عتق ظاهره أو باطنه اه (قوله أو يابني الخ) الأولى التعبير بالاولو كافي للغة أي وقوله يابني بالنداء كناية (قوله فلا يعتق في النداء) الأولى الاضمار بان يقول فلا يعتق فيه أي في قوله يابني وقوله الا ان قصده العتق أي فانه يعتق عليه وقوله لا اختصاصه أي النداء وهو عليه لعدم العتق الا بالقتصد (قوله كما صرح به) أي بالمدعي كوراً من قوله أنت الخ لكن قوله فلا يعتق في النداء الخ في شرح الارشاد لا في الحقيقة ونص عبارة الاول يعتق أي بقوله أنت يابني أو أنت يفتي أو أنت أركبها يظهر إذا كان ذلك خطأ بالمكن كونه ابنه لصغر سنه وان لم ينو بذلك حقه أو كان بالغاً وكذا في أنه وعرف كذب السيد فيه لكون القرن معروف بالنسب من غيره مؤاخضة له بأقراره ويؤخذ من ذلك أن حقيقة ذلك إنما هو في الظاهر دون الباطن إن لم يكن فيه أنه وهو محتمل والأوجه كما بينته في الأصل أن ما ذكر لا يجري في النداء بل لا يعتق به الا ان قصده العتق لا اختصاصه بأنه يستعمل في العادة كثيراً للاطلاق وحسن المشرة اه (قوله وليس من لفظ

لظ

الاقرار به قوله لا اعتق
 لعبدى فلان لانه
 لا يعلم موضوعه
 لاقرار ولا انشاء وان
 استعمل عرفا في
 العتق كما اعتق به شخصنا
 وجه الله تعالى (ولو
 بعوض) أى معه
 غلو في اعتقك على
 ألف أو بعثك نفسك
 بألف فقبل فوراً
 عتق وزمه الألف
 في الصورتين والوالاه
 للسيد فصار ولو
 اعتق حاملاً مملوكة
 لهي وجعلها (تبعها)
 أى الحمل في العتق
 وإن استثناء لانه
 كالجزء منها ولو اعتق
 الحمل عتق إن نفخت
 فيه الروح دونها ولو
 كانت رجل والحمل
 لا أثر به ووصية
 لم يعتق أحدهما
 بعثق الآخر (أو)
 اعتق (مشتراكاً)
 بينه وبين غيره أى
 كله

الاقرار به) أى بالعتق وقوله لا اعتق لعبدى فلان الذى ظهر ان اللام الاولى لام الابتداء ومدخولها
 فعل مضارع واللام الثانية زائدة وقد خولها مفعول وقوله لانه لا يعلم موضوعه الخ عمله ليكون
 اللفظ المذكور ليس اقراراً بالعتق أى وانما لم يحسن اقراراً به لان موضوعه أى لفظ اعتق لا يصلح
 لاقرار به ولا انشاء بل هو الوعد به ان تصفة الاستقبال تنبذ ذلك أنت خير بان قياس قولهم في
 البيع ان صيغة المضارع كتابته لا حاطها الوعد ولا انشاء ان يكون هنا كذلك فليراجع (قوله)
 ولو بعوض) غاية لقوله صحت عتق الخ وقوله أى معه أضافه ان الباعث معنى مع أى يصح العتق بما ذكر
 ولو مع عوض أى صلت في خمسة الرقيق بؤده بعد العتق فلا يصح ان يكون معيناً كهذا التوبان لا
 ملك له قبل العتق (قوله فلو قال) أى السيد لعبدى وقوله اعتقك على ألف أى في ذمتك تؤدى
 اياها بعد العتق كما عرفت (قوله أو بعثك نفسك بألف) عبارة انتهاء مع شرح ان حجر ولو قال
 بعثك نفسك ألف في ذمتك حالاً أو وجلاً تؤدى به بعد العتق فقال اشترى بك فالذهب بمائة البيع
 كالكتابة بل أولى لان هذا الزم وأسرع وعتق في الحال وعليه ألف علام يقتضى العتق وهو عقد
 متاخر لا يسبق فلا خيار فيه وخرج بقوله بألف قوله هذا فلا يصح لانه لا يملكه والوالاه للسيد ما تقر راته
 عقد صفة لا يسبق اهـ (قوله فقبل) أى العبد وقوله فوراً قبل لانه سبق في المعنى وهو بشرط فيه
 للتورية بين الاحباب القول كما تقدم (قوله عتق) أى العبد وان عتق يستعمل لازماً كما
 هنا ويستعمل متعلماً كما في قولك عتقت عبدى وقد تدخل عليه الهمزة فيقال اعتق وهو حثيث
 متعدداً غير (قوله وزمه الألف) أى لم يزد الألف التي التزمها في خمسة للسيد قال في
 التبعة ولا حظ هنا لصفه ما لكتابة اهـ وقوله في الصورتين أى قوله اعتقك على ألف وقوله
 بعثك نفسك بألف (قوله والوالاه للسيد) أى لعدم خبر الصغير لتساؤل الوالاه عن عتقه وقوله فيما
 أى في الصورتين (قوله ولو اعتق حاملاً) مثل اطلاقه ما لوالاه لما أتت حرة بعد موثقاً فاعتق مع
 جملها على الاصح ولو عتقت بعد شروج بعض الولد منها سرى اليه العتق كما في الرضعة وأصلها في باب
 المند (قوله مملوكة) أى العتق وقوله هي وكيد الصغير المستتر وقوله وجعلها باع معطوف
 على الضمير المستتر وساغ ذلك لوجوب شرطه وهو الفصل بالضمير المنفصل كما قال ابن مالك
 وإن على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فافصل ما الخ (قوله تبعها) أى ما لم يكن في مرض الموت لم يحتج لها الثلث فان كان كذلك فان
 الحمل لا يتبعها كما نقله سم عن البرقي اهـ بغيري (قوله وإن استثناء) أى استثنى الحمل
 في صيغة العتق بان قال عتقتك دون جلت فانه يتبعها فيه ولتوق العتق لم يطل بالاستثناء بخلافه
 في البيع كما (قوله لانه) أى الحمل وهو عمله لتسعة أى وانما يتبعها فيه لانه كالجزء منها فعتقه
 بالتبعية لا بالسرية لان السرية انما تكون في الاشخاص كالبيع لا في الامتناع (قوله ولو اعتق
 الحمل) أى فقط وقوله عتق ان نفخت فيه الروح أى لا يشترط في العتق ان يكون آدمياً قال في
 المعنى تنبيه على صحة اعتاقه وحده اذا نفخ فيه الروح فان لم تنفخ فيه الروح كصفه كان قال اعتقت
 مضعفك فهو لغو اهـ وقوله دونها أى دون الامه الماهل أى فلا يتبعه في العتق لان الاصل
 لا يتبع الفرع (قوله ولو كانت لرجل الخ) مفهوم قوله مملوكة لهي وجعلها وقوله بقو وصية
 تصور لكون الحمل يكون لنفس وامه لا ترى يتصور ذلك بما اذا وصى شخص بالحمل لشخص
 غير الوارث ومات فخيركون الحمل ملكاً للوصي له والام كوارثه واندرج تحت نحو الوصية الوفاء (قوله)
 لم يعتق أحدهما بعثق الآخر أى لانه لا استقبا مع اختلاف المالكين ولا تثنى السرية لما
 ان السرية انما تكون في الاشخاص لا في الامتناع (قوله أو اعتق مشتركاً) شروع في العتق
 بالسرية وقوله بينه أى العتق وقوله وبين غيره هو الشريك (قوله أى كله) أى اعتق كل

المشرك بأن قال له أنت سر (قوله) أو أعتق نصيبك أي أولم يعقده كله بل أعتق نصيبه أي حصته من العبد المشترك بأن قال نصيب منك سر أو نصيبك سر وهو عاكف نصفه (قوله) أعتق نصيبه أي عتقه كله وفي صورته عتقه نصيبه فقط وذلك لأنه يملك التصرف فيه (قوله) وسرى الاعتناق الخ أي خبر المحصنين من أعتق سر كاله في عسده كان له مال بلغ ثمن العبد قوم العبد عليه فبيعة عدل فأعطى سر كاه حصصهم وعتق عليه العبد أو افتد عتق منه ما عتق (قوله) من موسى المراد هذا الموسر نصيب سر يده فأصلاح جميع ما يترك للفقير من قوت ثوبه يومه وليلته ومن سكنى يومه ومن يستوثب يلق به كاه أبحرى وقوله ولا معسر أي لا سرى الاعتناق من معسر نصيب سر يده فبقي الباقي بعد الاعتناق رقيقا لشر بك (قوله) لا سرى أي سرى ما لا سرى بعتته وقوله من نصيبنا الخ بيان لنا (قوله) ولا يمنع السراية دين أي لو كان العتق مدنا فلا يمنع الدين المستغرق لجميع ما عتده السراية لأنه ما لا يملك فيه نافذة التصرف فيه وهذا لو اشتري عبدا وأعتقه نفذ وقوله بدون حجر أي لا يمنع الدين السراية عليه إذا كان غير محجور عليه فإن كان محجوراً عليه منع السراية وشترط أن يكون الحجر بلفظ ما إذا كان بسبغ فلا يمنع كإتي القتي وعبارته بعد قول الأصل ولا يمنع السراية دين مستغرق تنبيه هذا إذا كان من سرى عليه غير محجور عليه فإن حجر عليه بلفظ بعد أن عتق حصته على صفة نحو حدث حال الحجر فلا سراية وفي نظره في حجر السفة يعق عليه والفرق أن اللغز لو نفذنا عتقه ضررنا بالفرق بخلاف السفة اه (قوله) واستيلاد مبتدأ خبره جملة سرى وقوله الموسر بالمرصقة لاحداثه سرى بكن خرج ما المعسر فلا سرى استيلاده وينعقد الولد بمعضلا أو وقوله كالعق أي كسر ياته كاه (قوله) وعليه فبيعة نصيب سر يده هذا مرتبط بصورة الاعتناق وصورة الاستيلاد فغير عليه جوده على المذكور من العتق والاستيلاد يعني أنه سرى الاعتناق إلى ما سرى به وعليه فبيعة نصيب سر يده وسرى الاستيلاد إلى حصه سر يده وعليه فبيعة ذلك قال العيرى وهو يقيدان الواجب فبيعة ما سرى به لاحصية ذلك من فبيعة الجميع فإذا أسير حصه سر يده كلها الواجب فبيعة النصف لأن نصف القصة غير سرى والمراد ببيعة النصف فبيعة منفردا عن النصف الآخر ولذا لا ينصف القصة نصف فبيعة جميعه بأن يقوم جميعه اه (قوله) وحصته من مهر الثلثل هذا مرتبط بالصورة الثانية فقط أي وعليه لشر يده حصته من مهر الثلث وعبارته المتزوج مع سره وعليه لشر يده في المستولدة حصته من مهر مثل مع أوش بكارة ان كانت بكر اهذا ان تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة كاهو الغال والاولاد لا يرهم حصته مهر لان الموجه لتيقيب الحشفة في ملكه سرى وهو منتف اه وقوله مع أوش بكارة أي مع حصته من أوش بكارة وقوله ينبغي أن عمله ان تأخر الانزال عن ازالها كاهو الغالب والا فلا يجب لها أوش ولعل له لم ينس عليه لبعده العلوق من الانزال قبل زوال البكارة اه ببحرى (قوله) لا فبيعة الولد أي ليس عليه لشر يده فبيعة الولد وذلك لان أمه سارت أمه ولم يولد له فيكون العلوق في ملك الولد فلا يجب القصة وقوله أي حصته أقاده ان هنا مضافا لمقدارين المتضادين هو ما ذكر رأى لا فبيعة حصه الشرى كمن الولد ولو قال من أول الامر لا فبيعة حصه الولد لكان أخمر (قوله) ولا سرى التسيدير يعني اذا در أحد الشرى يكن نصيبه من العبد كان قال ان متخصي منك سر فلا سرى التسيدير نصيب سر يده لأنه ليس اتفاقا بل ليل جواز بيع للدر فموت السيد يعق مادرف فقط لان المثلث معسر ومثل التسيدير الملق عتقه نصفه واعلم أنه يشترط السراية أمورا أحدها اليسار كاعلم عامر فانها أن تسيب في عتاقها اختيارا ولو لولائه كثر أنه جزء أصله أو فرغه فانه سرى إلى الباقي لأنه تسب فيه باختياره وان عتق عليه فهر في هذا التال بخلاف ما لو ورث برأصله أو فرغه فانه

(أو) أَسَق (نصيب)
منه كُنْصِبِي مَنْكَ
(عَقْ نَصِيبِه) مطلقاً
(وَمَرْىِ الْأَعْتَاقِ)
مِنْ مَوْسَى لِمَعْسَرِ
لِأَيِّمٍ بِمَنْ نَصِيبِ
الْثَرِ بَلْ أَوْ بَعْضُهُ
وَالْأَمْنَعِ الْمَرْأَةِ دِينَ
مُسْتَقَرِّ بَلَوْنَ جَزْ
وَأَعْيَادَ أَحَدِ
الْثَرِ بَيْنَ الْمَوْسَرِ
بَسَى إِلَى حَصَّةِ
تَمَّ يَكُ كَالْعَسَقِ
وَعَلَيْهِ قِيَّةُ نَصِيبِ
شَرِّكَهُ وَحَصَّتُهُ مِنْ
مَهْرِ الْمَثَلِ لِقَابَةِ الْوَلَدِ
أَيَّ حَصَّتُهُ وَلَا يَسْرِى
التَّامِرِ

يعق عليه ذلك الجز ولا يسرى الى الباقي لان سبيل السراية سبيل ضمان التلقات ولم يرد منه
 اتلاف ولا قصد نكاحا ان يكون الحمل قابلا للتقل من شخص الى آخر فلا مراية في نصيبه حكم
 بالاستيلاء فيه بان استولد الامة أحد الشرى يكن وهو معسر فحكم بالاستيلاء في نصيبه فقط فاذا
 اعتق الاخر نصيبه عتق فقط ولا سراية الى الحصة للوقوفه والالتزام واهتقارها بها ان يعق
 نصيبه فقط او جميعه فيعتق بذلك نصيبه ثم يسرى العتق الى نصيب شرى به فلو اعتق نصيب شرى به
 لصالته لا ملكا ولا تبعية (قوله ولو ملك الخ) شروع في الملك بالعضية والردا للملك بما يملك
 التهرى كالارث والاختيارى كالشر والهبه والوصية وقوله شخص أى سره ولو كان غير رشيد
 كصبي ومجنون وصغيره خلا القول للتمام اذا ملك أهل تبرع الخ فتقيد به أهل التبرع غير معتبر
 كانه عليه في شرح المنهج (قوله من أصل أو فرع) أى من النسب ما من الرضا فانه لا يعق
 عليه وقوله وان بعد أى لا فرق في كل من الاصل أو الفرع عين ان يبعد أو يقرب من المشتري مثلا
 ولا فرق أيضا بين ان يبعد الدين أو يختلف وذلك لانه حكم متعلق بالقرابة فاستوى فيه من ذكر
 (قوله عتق عليه) أى على ملكه بشرط ان يكون سرا كله كما عتق فخص المكاتب والمعتق فلو
 ملك كل واحد منهما أصله أو فرعه فلا يعق عليه لخصه الولاد وهما لسان أهل وانما عتقت أم
 ولد البعض بموته لانه أهل للولاد حينئذ لا تقطع الرق عنه بالموت لانه لا فرق بعد الموت (قوله لم يرد
 مسلم) هو قوله صلى الله عليه وسلم لمن يجرى ولد والده الا أنه يحده ما لو كافشتر به فيعتق وقوله
 فيعتقه بالرفع وخبر المستتر يعود على الشراء أى يعتقه نفس الشراء وليس المراد ان الولد يعتقه
 بأنشائه العتق وهذا الخبر دليل لعتق الاصل على الفرع وبذلك أيضا قول الله تعالى واخضع لهما
 جناح الذل من الرحمة ولا ينشأ خضع الجناح مع الاسترقاق وبذلك لعتق الفرع على الاصل قوله
 تعالى وما ينشأ للرجل ان يفتن ولدان كل من في السموات والارض الا قال الرجل عبدا وقوله
 تعالى وما قالوا اتخذ الرجل ولدا سبحانه بل عبدا مكرمون فبذلك على نفي اجتماع العبدية
 والولدية (قوله ونرج بالعض غيره) أى من سائر الاقارب كالاخوة والاعمام فانهم لا يعقون
 بالملك لانه لم يرد فغيره نص وأما خبر من ملك ذارحم فقد عتق عليه فضعف بل قال النشأ انه منكر
 (قوله فلا يعق) أى غير البعض بملك بل حكمه حكم الاجنبى واعلم أنه لا يصح شراء الولي لصبي أو
 مجنون أو صغيره من يعق عليه لانه انما يتصرف بالمصلحة ولا مصلحة له في ذلك لانه يعق عليه وفيه
 تضيق مال عليه وأما لو وهب لمن ذكر من يعق له أو وصى له به فان لم تلزمه نفقة كأن كان معسرا أو
 فرعه الموهوب له كصوب فاعلى الولي قبوله ويعق على المولى لا تنفاه الضر وعنه وحصول السكال
 لأصله أو فرعه وان لم ينفقه فليس الولي قبوله ولا يصح لو قبل حصول الضر للمولى (قوله ومن
 قال لعبد أنت سر بعد موتى الخ) شروع في بيان احكام التدبير من كون المدين يعق بعد وفاة
 سيده من ثلث ماله وجواز بيعه في حياته وغير ذلك وقد افرده الفقهاء بترجمة مستقلة والتدبير
 لغة التفرغ في العواقب والتأمل فيها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام التدبير نصف المعيشة وشرعا
 تعليق المالك عتق برفيقه بموته ومعنى بذلك ان السيد يدبر نفسه في الدنيا باستخدام الرقيق وفي
 الاخر بعتقوا الاصل فيه قبل الاجماع خبر الصحيين أن رجلا دبر غلاما ليس له مال غير فباعه
 النبي صلى الله عليه وسلم في دين كان عليه فمقر به صلى الله عليه وسلم له حيث لم يرد عليه يدل على
 جواز ولا ينشأ ذلك يبيع لان ذلك يدل على جواز الرجوع عنه بالبيع ونحوه وأركانه: (1) تم قدر وهو
 المالك ومدير بفتح الباء وهو الرقيق وصيغة وكذا تعلم من كلامه ضعا وشروط في الاول بلوغ وعقل
 واختيار فلا يصح من صبي ومجنون ومكره ويصح من صغيره ومفلس ومعتق وسكران لانه مكلف
 حكما كافر ولو سبوا أو المالك تدبيره موقوف فان أسلم بانت صحته وان مات مرتدا بان بطلانه

(ولو ملك) شخص
 (بعضه) من أصل
 أو فرع وان بعد
 (عتق عليه) خبر
 مسلم ونرج البعض
 غيره كالخ فلا
 يعق بملك (ومن
 قال لعبد أنت سر
 بعد موتى) اذا
 متفان سر

ولمصر في جل مدبره الكافر الاصل الى دار الحرب بخلاف المسلم المرتد لبقاء علقه الاسلام فيه وشرط في الثاني كونه قسرا ولم يقل يصح تدبير اهل الولد لانها تستحق العتق بجهة أخرى أقوى من التدبير فانها تعق من رأس المال والمدبر يعق من الثلث وشرط في الثالث وهو الصيغة لغير التدبير بالتدبير أو كتابة ثانية أو إشارة أخرى من معجزة واللفظ امامهم وهو ما لا يحتمل غير التدبير كقوله اذا مات فانت حر كما سيذكره وكقوله درتلك أو انت مدبر وان لم يقل بعدموتى وأما كتابته وهي ما يحتمل التدبير وغيره فليست سبيلك أو حبستك بعدموتى فيها وكقوله اذا مات فانت حر أو امسب (قوله أو أعتقتك بعدموتى) أى أو حررتك أو انت حر بعدموتى ولا بد من التلفظ بعدموتى والاعتق حالا (قوله وحبستك اذا مات) أى ومثل أنت حر بعدموتى الخ اذا مات فانت حر أو امسب لكن في هاتين الصورتين لا بد من نية التدبير لانهما من السكايه كما افاده بقوله مع نية (قوله فهو مدبر) جواب من ان كانت شرطه وخبرها ان كانت موصولة (قوله يعق بعد وفاته الخ) أى وحكم المدبر انه يعق كله بعد وفاة المسلمين ثلث ماله وان وقع التدبير في العتق وحمل كونه يعق كله ان خرج كله من الثلث فان لم يخرج كله من الثلث عتق منه بقدر ما خرج من الثلث كالنصف ان لم يخرج الورثة ما زاد على الثلث فان أحاز واعتق كله والحيلة في عتق الجميع وان لم يخرج من الثلث بل وان لم يكن هناك مال سواء أن يقول في حال محتمة ان مرضت فهذا الرقيق حر قبل مرض موتى بيوم وان مت غدا فهو حر قبل موتى بيوم فإذا مات بعد التعليقين يا كثر من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لاحمله لكن ليس هذا من التدبير كما هو ظاهر وقوله بعد الدين أى عمل كونه يعق من الثلث بعد وفاة الدين فان استغرق الدين التركة لا يعق منه شئ (قوله وبطل أى التدبير بقويص) أى من كل زيل للثلاث كالوقوف والهبة المقبوضة وجعله صداقا وبطل يا بلال الدرته أيضا له أقوى من التدبير بل دليل انه لا يعتبر من الثلث ولا يمنعه الدين (قوله فلا يعود) أى الى التدبير وقوله وان ملكه لا معنى لقائه ولو جازى الوو وجعله قيدا لمساقيه لكان أولى وعادة من اقتراح فلوا به ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب اه وانما لم يعد التدبير حيث دلان الزائل المات عنها كالذى لم يعد (قوله ويص بيعه) أى المدبر لا يملك الله عليه وسلم باع المدبر كما روى حديث الصبيحين السابق ويشترط أن يكون النافع له جائز التصرف ويخرج غيره كالسفيه فانه لا يصح بيعه وان صح تديره ومثل البيع سائر التصرفات فتصح منه فيه ولعل الشارح اقتصر على البيع لانه الزايف الحديث ويقاس غيره عليه (نيه لا رجوع الخ) أى لا يبطل التدبير بالرجوع عن التدبير لثلاث كسائر التعلقات (قوله ولا ينكر للتدبير) أى ولا يبطل أيضا بانكاره التدبير فليس انكاره رجوعا عنه كما ان انكاره الرد ليس اسلاما وانكاره الطلاق ليس رجعة ولا يبطل التدبير أيضا بردة السيد ولا بردة المدبر صيانة لخلق المدبر من الضياع فيقترب موت السيد وان كانا مرتدين (قوله ويجوز له وطه المدبرة) أى السيد ان يطه مدبرته لبقاء ملكه فيها كالمستولدة مع انه لم يتعلق بها حق لازم ولا يكون وطؤه لها رجوعا عن التدبير لانه قد يؤدى الى العلوق المحصل لقصد التدبير وهو عتقها بخلاف نحو البيع فان أولدها بطل تديره كما روى (قوله ولو ولدت مدبرة ولدا) أى حلت به بعد التدبير وقوله من نكاح بان زوجه اسديها (قوله لاشت للولد حكم التدبير) أى لا يعقد قبل الرغ فلا يسرى للولد الحادث بعده كما روى بخلاف الاستيلاء وفيه من مائه قال في شرح الأرشاد وقيل لبقعة التدبير ونقطة في الشرح الصغير عن زعيم الاكبرين وبه قال الأئمة الثلاثة واتممه الزركشى بانه قياس تبع الولد لام في نذر الهدى والاخيصة يرد بان النذر لازم فيقوى على الاستنباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز في بقوله ذلك اه (قوله فلو كانت حاملا الخ) مفرع على مفهوم قوله ولدت وعبارة التحفة

أو أعتقتك بعدموتى
وكذا اذا مات فانت
حر أو امسب
نيه (فهو مدبر يعق
بعد وفاته) من ثلث
ماله بعد الدين
(وبطل) أى التدبير
(بقويص) للمدبر
فلا يعود وان ملكه
ثانيا ويص بيعه
(لا رجوع) عنه
(لفظا) كسيفته
أو نقضته ولا ينكر
للتدبير ويجوز له
وطه المدبرة ولدت
مدبرة ولدا من نكاح
أو زنا لا يثبت للولد
حكم التدبير فلو
كانت حاملا عند
موت السيد فيبطل
جزما

وشرح بولت ما لو كانت حاملا عند موت السيد فيقتبها برزما اه قال سم حاصل المسئلة أنها
إذا كانت حاملا في أحد الوقتين وقت التدبير ووقت الموت دون الآخر أو قبها معاتبها الولد
والافلا اه (قوله ولودر حاملا) أي على كهاهي وعلها سواء كان جلهما من زنا أو من زوج ويعرف
وجوده عند التدبير بوضعه لدون ستة أشهر منه فإن وضعته لا كثر من أربع سنين لم يتبعها وان
ولدتها لم يتبعها فإن كان لها زوج يعترفها فلا يتبعها وان كانت ليست كذلك تتبعها أفاده الجبري
فلا عن زى (قوله ان لم يستثنه) أي ان لم يستثن الحمل عند تدبير الام بان قال لها أنت مدبرة
فان استثناءه بان قال لها أنت مدبرة دون جلك لم يتبعها في التدبير ويغرق بينه وبين عا في العتيق
بقوته وضمف التدبير وحصل ذلك ان ولدته قبل موت السيد والاتباع لان الحرة لا تلد الا سرا أي
غالبا أفاده في النجفة (قوله وان انفصل الخ) غايه لثبوت التدبير له أي ثبت التدبير للعمل تبعها
سواء انفصل قبل موت سيدها ام لا (قوله لان أبطل الخ) أي لا ثبت التدبير للعمل ان أبطل السيد
تدبيرها قبل انفصاله كان باعها أو وهبها أو جعلها صداقا أو خرج بقبل انفصاله ما لو أبطل تدبيرها
بعدها انفصاله فإنه لا يبطل تدبيره ولو بطل تدبيرها قبل انفصاله فإنه لا يبطل تدبيره أيضا ان عاش وهو
نادر (قوله والمدير كعبد في حياة السيد) يعني ان حكم المدير في حال حياة السيد حكم العبد القن
فتكون أ كسبه التي أ كسبها في حال حياته للسيد بخلاف التي أ كسبها بعد موته (قوله ويصح
تدبير مكاتب وعكسه) أي كتابة المدير فيصير فجهما مدر امكاتبو يعق بالاسبق من موت السيد
أو أداء النجوم (قوله كما يصح عتق مكاتب) أي وعكسه وهو كتابة المعلق عتقه بصفق يعق
في ذلك بالاسبق من وجود الصفة المعلق عليها أو أداء النجوم (قوله ويصدق المدير بعين فمساو جد
معه) أي في المسال الذي جد تحت يده وقوله وقال كسبه الخ أي واختلف هو والوارث فقال المدير
كسبه بعد الموت فهو ملكي وقال الوارث بل كسبه قبله فهو ملكي لان الاكساب الحاصلة منه
حال حياة السيد للسيد فإما مات انتقلت للوارث (قوله لان البدله) عليه تصديق المدير أي وإذا كان
كذلك يخرج بيده وكذلك تقدم بينته على ينسب الوارث إذا أقامها يمتين لا عتق بينهما بيده وهذا
بخلاف ما أوردت المدبرة أنها ولدت بعد موت السيد فيكون سرا أو ادعى الوارث أنها ولدت قبله فيكون
زفقا فان القول قول الوارث بعينه لأنها تزعم سرته وأخر لا يدخل تحت السيد والغرض أنها جعلت له
بعد التدبير حتى يظهر الاختلاف المذ كور لا نهالو كانت حاملا به حين التدبير كان مدبرا تتبعها لها
كامر (قوله الكتابة الخ) شروع في بيان أحكام المكاتب إذا ساقها إذا ساقها العبد وكان أمينا
مكتسبا وز ومهام من جهة السيد جوازها من جهة المكاتب وقد أفردها الفقهاء بترجمة مستقلة
والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يفتقون الكتاب عاملا كتب أيما كتم فكاتبوهم ان علمت
فهم خيرا أي أماته وكسبا كما قسمه الشافعي رضي الله عنه بذلك وخبر من أعان غارما أو غزا يا
أو مكا تباقي فثروته أهله الله في ظله يوم لا ظل الا ظله وخبر المكاتب عسما يني عليه درهم روله
أو دواود وقصر والمحااجة داعة الهالان السيد قد لا تسمع نفسه بالعق مجانا والعبد لا يشتر للسكيب
تشره اذا علق عتقه بالتفصيل والاداء لفظها اسلاي يعرف في الحاهلية وأركانها أربعة مكاتب
يكسر التاء القويقة وهو السيد ومكاتب بفتح التاء وهو الرقيق وعوض وصيغة شرط في الاول كونه
مختارا أهمل تبرع ولاء لان الكتابة تبرع وآله لا ولا يقتصر من كافر أو صلي وسكران لا من مكره
ولا من صبي وعجنون ومجور وسفه أو فليس ولا من أوليا ثم ولا من مبعوض ومكاتب وان أذن له سيد
لانهم ليسوا أهلا للولاء ولا من مرتدان ملكه موقوف والعقود لا توقف على الحنيد وشرط في الثاني
اختيار وتكليف وأن لا ينطق به حق لازم بخلاف المكره والصبي والمجنون كسائر عقودهم ومن
تعلق به حق لازم له اناه معرض للبيع كالرهن والكتابة تمنع منه أو مستحق النجفة كالزور فلا

ولودر حاملا ثبت
التدبير للعمل تبعها
لها ان لم يستثنه وان
انفصل قبل موت
سيدها لان أبطل
قبل انفصاله تدبيرها
والمدير كعبد في حياة
السيد ويصح تدبير
مكاتب وعكسه كما
يصح تعليق عتق
مكاتبو يصدق
المدير بعين فيما
وجد معه وقال
كسبه بعد الموت
وقال الوارث بل قبله
لان البدله (الكتابة)

بشرط لا كساب ما وقع به النجوم وشرط في الثالث أن يكون ما لا معلوما ولو منقعة في الذمة مؤحلا
 إلى أهل معلوم منهما بيمين فأكثر وشرط في الرابع وهو الصيغة أن يكون لفظا بشرع بالكتابة أو
 كتابة أو إشارة أخرى مفهومة واللفظ إما إيجاب كقوله كاتبتك أو أنت مكاتب على دينارين تدفعهما
 إلى في شهرين فإذا أدبتهما إلى فانتسروا وأما قبول كقول العبد قبلت ذلك وسيد كرم المؤلف بعض
 هذه الأركان معنوا عنه بلفظ الشرط وبقيتها تؤخذ من كلامه ضمنا (قوله شرعا عاقد الخ) أي
 وأما لغة فهي الضم والجمع وسعى المعنى الشرعي بالان فيه ضم نعيم إلى نعيم وللعرف الجارى بكتابه
 تضمنه العتق كتاب (قوله بلفظها) أي الكتابة (قوله معلق) بالجر صفة لعتق وقوله بال أي
 بأدائه (قوله مفجهم بضمين) أي مؤقت بوقتين ونطلق التعميم على القدر الذي يؤدي في وقت معين
 (قوله هي) أي الكتابة وقوله سنة أي بالشرط الألفية (قوله لا واجبة) صرح به مع علمها
 قبله توطئة للقاية بعدد (قوله وإن طلبها الرقيق) غاية لعدم الوجوب بالالسنة وهي للرد على من قال
 بوجودها إذا طلبها الرقيق تمسك بقوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم
 ألا يشغل الأعرى على الوجوب بالجمهور وجاوه على التذم قياسا على التذمير وشره القرب الذي
 يفتق عليه ونحو ذلك فلا تجب الكتابة وإن سالها الرقيق لئلا تعطل أثر الملك وتضيق للمالك على
 الملاك (قوله كالتذمير) أي قياسا على التذمير في عدم وجوبه أي ونحوه مما مر آنفا (قوله بطلب الخ)
 ذكر للسنة قيودا ثلاث وهي الطلب والأمانة والاكتساب فلو كان قد وجد منها كانت مباحة كما
 سيذكره وقال بعضهم الطلب ليس قيد الاكتساب وإنما هو قيد لها فان لم يطلبها فهي
 مستثناة من غيرها كما يختلف الشرطين فهما الاكتسابان فقد أحدهما كانت مباحة وقوله عبد
 المراد به الرقيق ولو أني وقوله أم أي عما يكسبه بحيث لا يضعه في عصبة فالدار على كونه لا يضع
 المال وإن لم يكن بدلا في دينه ترك صلاحه ونحوها وإنما اعترت الأمانة في ذلك لئلا يضع صاحبها فلا
 يعتق وقوله مكتسب عاين مؤبته ونجومه أي قادر على كسبها في ذلك وإنما اعترت القدرة على ذلك
 لئلا يوثق بمقتضى النجوم (قوله وشرط في صحتها) أي الكتابة وقوله لفظ أي أو إشارة أخرى مفهومة أو
 كتابة مع السنة كما مر واللفظ أصح وأكثاه كاتبتك من الصريح مما ذكره بقوله كاتبتك الخ ومن
 الكتابة قوله كاتبتك على كذا أو اقتصر عليه فان نوى بذلك الكتابة صححت الأمانة وإن كان منها
 لأحقال اللفظ لكتابة الخراج وللكتابة التي الكلام فيها (قوله إجماعا) حال من لفظ أي حال كون اللفظ
 المذكور إجماعا الخ أو خبر لكان مقدور مع إجماع أي كان ذلك اللفظ إجماعا وهو ما صدر من السيد
 وسيد كرم مثله (قوله كاتبتك) لا بد من إضافته إلى الجملة فلو قال كاتبتك بذلك مثلا تصح
 أم بحري (قوله على كذا) أي على أن تعطني كذا (قوله ضمنا) أي مؤقتا بوقتين فأكثر كما سياتي
 في كلامه وهو حال من لفظ كذا (قوله مع قوله الخ) أي ولا بد أن ينضم إلى اللفظ المذكور وقوله إذا
 أدبته الخ والمراد أقول ما شئت قول النفس أدبته ذلك كاتبة كإصرح به في المباح ونصوا لترك لفظ
 التعليق أي قوله إذا أدبته فانتسروا ورواها زولا بكفي لفظ كتابة لا تعليق ولا ينضم إلى المذهب هو أنما
 اشترط انضمام ذلك لفظا أو نية إلى قوله كاتبتك ونحوه لأن لفظ الكتابة يصلح لهذا يصلح للخرافة
 فاحتج لغيرها بالضميمة المذكورة قال في القصة والنصر بالأداة الغالب من وجود الأدلة في الكتابة
 والأقرب في كإجمال جمع أن يقول فإذا زارت أو فرغت ذمتك منه فانتسروا (قوله وقولا) عطف على
 إجماعا ولا بد أن يكون غورا به بتم الصفة فلا تصح الكتابة بدونه كسائر العقود وإنما لم يذكر الأداء
 بالأقول كالأعطاء في العلم لأن هذا أشبه بالبيع من ذلك وبكفي استحباب إيجاب كاتبتك على
 كذا فيقول كاتبتك (قوله كاتبتك) أي أقول المكتاتب قبلت ذلك فلو قيل أحسن الكتابة من
 السيد ليؤدي عن العبد النجوم تصح لفظه موضوع الباب (قوله وشرط فيها) أي في صحتها (قوله)

شرعا عقد عتق
 بلفظها معلق
 مضمين فأكثر
 هي سنة واجبة
 وإن طلبها الرقيق
 كالتذمير (طلب
 عبدا من مكتسب)
 بما يبي مؤبته ونجومه
 فان فقدت الشرط
 أو أحدها فباحت
 (وشرط في صحتها
 لفظا أو كتابة
 أو إشارة أو أنت
 مكاتب على كذا)
 كاتبة (مضمنا مع)
 قوله إذا أدبته فانتسروا
 وقولا كاتبتك
 ذلك (وشرط فيها
 عوض)

من دين الخ) بيان للعوض ولا فرق فيه بين أن يكون قد بدأ وعرض أو شرع بالدين العيني فلا تصح
الكتابة عليها لأنه لا يملك الاعيان حتى يرد العقد عليها (قوله أو منفعة) لوقال كما في التماجد والمنهج
ولو منفعة كان أولى إذا المراد بالمنفعة المتعلقة بالذمة كان يقول له كاتبك على بنادارين في ذمتك
في شهرين وهي دين أمانة المتعلقة ببعض من الاعيان كان كاتبه على منفعة دائنتين معينتين زيد
بدفعهما له في شهرين فلا تصح الكتابة عليها إذ منفعة العين مثل العين وهي لا تصح الكتابة عليها
كما علمت ثم المنفعة المتعلقة بهن المذكور تبطل الكتابة عليها بشرطين أن تتصل بالمنفعة المذكورة
كالخدمة والمطالبة بالعقد وأن تكون مع ضمنية شيء آخر لها كدنيا أو ككاتبك على أن تخدمني
شهر من الآن أو تخيط لي ثوبا بنفسك وعلى دينار تأتي به بعد انقضاء الشهر أو نصفه فلو أجل المنفعة
لم تصح لأن الاعيان لا تقبل التأجيل فكذلك منافقهما وكذلك لا تصح أن لم تكن مع الضمنية
المذكورة لعدم تعدد النعم الذي هو شرط في صحة الكتابة ولو اقتصر على خدمة شهرين وصرح
بان كل شهر نجيم لم يصح أيضا لانها نجيم واحد ولا ضمنية ولو فرق بينهما كرجب ورمضان كان
أولى بعدم الصحة لأنه يشترط في المنفعة المذكورة اتصالها بالعقد كما علمت (قوله مؤجل) صفة
لعوض أي عوض مؤجل إلى أجل معلوم فلا تصح الكتابة بالحال لأن الكتابة عقد خالف القياس
في وضعه واتبع فيه سنن السلف والمأثور عن الصحابة فمن بعدهم قولوا فعلا أو تأجيل لم يصح
بعدها أحد منهم حالة ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع اختلاف الأغراض خصوص ما وصفه بهيل حقه
واختار ابن عبد السلام والروافى في حليته جواز التأجيل وهو مذهب الاماميين ما لا نرى حنيفة
رضي الله عنهم ما فإن قيل لواقع المصنف على الأصل لاغنى عن الدينية فإن الاعيان لا تقبل
التأجيل أجب بان دلالة الالتزام لا يكتفي بها في المطالبات وهذا وصفان مقصودان اه
مفتى وتطرق النقص في الجواب المذكور بان دلالة المؤجل على الدين من دلالة النقص لا الالتزام لأن
مفهوم المؤجل شرعا دين تأجيل وهو كمن يشترط ودلالة النقص يكتفي بها في المطالبات
وأجاب بحجج آخر غير معتبر فيه سم فانتظره (قوله لصحة) أي ذلك العوض وهو على الاشتراط
التأجيل وقوله ويؤديه أي بعد تحصيله لسيده (قوله نجيم نجمين فاكتر) صفة ثانية لعوض أي
عوض مؤقت بوقتين فاكتر فالمراد بالنجيم هنا الوقت وسمى بذلك لأن العرب كانت لا تعرف الحساب
وكانوا يبتنون أمورهم على طلوع النجم فيقول أحدكم إذا طلع النجم أدبت حنك ونحو ذلك فسميت
الاوراق بنجوم ذلك وطلق النجم أيضا على المؤدى في الوقت كما مر قال في المغني تنبيه قضية إطلاقه
انها تصح بنجمين قصيرين ولو في مال كبير وهو كذلك لا مكان القدرة عليه كالسلم إلى مسرف مال
كثير إلى أجل قصير اه (قوله كاجر على كثر العاهية) الكاف للتعليل أي وانما اشترط
أن تكون نجوما بنجمين فاكتر لأنه هو الذي جرى عليه كثر العاهية أي ومن بعدهم فلو كفى نجيم
لفعله لانهم كانوا يبادرون إلى القربات والمطاعات ما أمكن ولأن الكتابة عقد ادراقي ومن ثمة
الادراقي النجيم بنجمين فاكتر (قوله ولو في معوض) غايته في اشتراط التأجيل والتنجيم بنجمين
بمعنى أنه يشترط ما ذكر في صحة الكتابة ولو بالنسبة لبعض كونه كتابة صحيحة فصار مقصودا وهو قادر
على أداء العوض في الحال أو دون نجمين لما علمت من أن الكتابة عقد خالف القياس الخ (قوله مع
بيان قدره) صفة ثالثة لعوض أي عوض معهود ببيان قدره أي ويشترط لصحة الكتابة أن يبين
قدر العوض وقوله وصفته أي ومع بيان صفة العوض أي وحسنه ونوعه وذلك لأنه عوض في الذمة
فاشترط فيه بيان ذلك كدين السلم قال في النجعة نعم الاوجه أنه يكفي نادر الوجود اه وفي الروض
هل يشترط بيان موضع التسليم لقصوم أوليائه الخ لا في المذكور وفي السلم قال في شرحه فضمنه ترجيح
الأول ان وقع العقد موضع لا يصلح تسليما أو يصلح له فلهما مؤنثا وبجرم القاضي وغيره اه (قوله

من دين أو منفعة
(مؤجل) لصحة
ويؤديه (نجيم
بنجمين فاكتر) كما
جرى عليه أ كثر
العاهية رضوان الله
عليهم ولو في معوض
(مع بيان قدره) أي
العوض (وصفته)

وعدد العود) أي ويان عدد النجوم كسهر بن أو ثلاثة (قوله وقسط كل نجم) أي ويان ما يؤدبه في كل نجم من العوض السيد خمسة أو عشرة (قوله ولزم سيدا) منه وانه ولو تعدد السيدات المتحد المكتوب وحده الخط (قوله في كتابة صحفة) شرح الكتابة الفاسدة فلا حظ فيها لأن الفلسفة التعليل بالصنف هو لا توجد إلا أن أدى ما كاتبه عليه فلو حظ عتبه منه شيئا لم توجد الصفة فلا يفتق (قوله قبل عتق) فإن الخط عنه أمه وكان قضاء عبارة الحقيقة مع الأصل والأصح أن وقت وجوبه قبل العتق أي يدخل وقت أدائه بالعقد يتضيق إذا بقي من النعم الأخيرة دراهم يني به من مال الكتابة لما رآه ليس القصد به إلا العانة على العتق فإن لم يؤد قبله أي بعده وكان قضاءه أه (قوله خط مغول) فاعل لزم أي لم يخط مغول وإن قل كشيء من جنس النجوم فبته درهم نحاس ولو كان المال متعدد أو يقوم مقام الخط أن يدفع السيد جزأ معلوما من جنس مال الكتابة أو من غيره برضاه ولكن الخط أول من الدفع لأن العانة على العتق بالخط محققة والدفع موهومة لأنه قد يصرف المدفوع في جهة أخرى وإذا مات السيد وقام مقامه وازنه في الخط قدمه على مؤن القيمة (قوله لقوله تعالى) دليل للزوم الخط وجه الدلالة أن آتوهم أمر والأمر للوجود ولم يعم دليل على جلي الإتياء على الإتياء فيعمل بما قضاءه الظاهر واستثنى من وجوب الإتياء ما لو كاتبه في مرض موته والثالث لا يحفل أكثر من قيمته ولو كاتبه على منفعته وما لو أراه من النجوم أو باعهم نفسه أو أعتقه ولو بموضع فلا يفتق في ذلك (قوله فسر الإتياء بما ذكره) أي فسر للمفسرون الإتياء في الآية بالخط مع أن التبادر منه الدفع لأن القصد بالخط وفيه أن المفسرين لم يقتصر على تفسير الإتياء على الخط بل فسر به وبه بالدفع فكان على المؤلف أن يزيل لفظ أو دفعه بعد قوله خط مغول ليكون المراد بقوله بما ذكر أي بالخط والدفع ثم رأيت في المتن ذكر كرازا يذهب كورة وقال في شرحه وفسر الإتياء بما ذكره كرازا القصد بالخط وكتب الجبري ما نصه قوله وفسر أي أو فسر القصد بالإتياء بما يشمل الخط وإن كان التبادر منه الدفع لأن القصد بالخط وهو الظاهر للواقع لما في التفسير ولعل تلك الزيادة سقطت من النسخ فنبه (قوله وكونه) أي الذي يقصد خطه وقوله وبما فسرنا أولى عبارة القصد مع الأصل ويستقبل بيع أي خط قدره بيع مال الكتابة إن سمح به السيد والأول السبع روى خط البيع الثاني وغيره من على وروى عنه رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وروى خط السبع والثالث إن عررض الله عنهم قال البلقيني بقي بينهم خط السبع رواد الهنقي عن أبي سعيد مولى أبي أسداه (قوله ولا يغيبها) أي الكتابة العوض لا الهالزمة من جهة لكونها عقدت لحظ ما كاتبه وهو بخله من الرق لا لخطه فنهى أم الكتابة الفاسدة وهي ما اختلفت بمحتواها بشرط كثر ما إن يبيعه كذا أو كتابة بعض رفيق أو فساد عوض مقصود تكتم أو فساد أجل قيمته واحد فلا سيد أن يغيبها كالمكتوب لا لها عثرة من جهة ما أو أم الكتابة الباطلة وهي ما اختلفت بمحتواها باختلال ركن من أركانها ككون أحد العاقدن ميما أو عجنونا أو مكرها أو عقدت بغير مقصود كدم فمى ملغوا أو علم أن الفاسد الباطل معنى واحد لا في الكتابة بتغير قرون بينهما أو كذلك في الحج والعمارة والخط وأعلم أنها كالأجور فلا سيد أن يغيبها لا تنسخ أيضا بالجنون والاعمال والجبر سوا كان ذلك من السيد أو من المكاتب لأن اللازم من أحد الطرفين لا ينسخ بشئ من ذلك كالحزن ويقوم ولي السيد مقامه في فضوه يقوم المال كما مقام المكاتب إذا أتى وجده مالا ولم يأخذ السيد استقلالاً ولا وثقت الكتابة وحل النعم وحل السيد على استحقاقه رأى أنه مصلحة في الحرية فإن استقل السيد بالقبض عتق لحصول القبض المستحق وإن رأى المال كنهه بضمه إذا أفاق لم يؤد عنه كما قاله الغزالي قال الشيخان وهذا حسن وإن لم يجعله مالا مكن السيد من التغير والتفخيخ فافسخ صاد المكاتب قتاله وعلية موته فان أفاق أو ارتفع الحجر وظهر له مال كان حصته قبل فسخ السيد

وعدد القيوم وقسط
كل نجم (ولزم سيدا)
في كتابة صحفة قبل
عتق (خط مغول
منه) أي العوض
لقوله تعالى وآتوهم
من مال الله الذي
آتاكم فسر الإتياء
بما ذكره لأن القصد
عنه العانة على
العتق وكونه ربحاً
فسيما أولى (ولا
يغيبها أي لا يجوز
فسخ السيد الكتابة

دفعه الحاكم الى السيد وتضمن تحصيله وفسحه وحكم بعقده (قوله الان عجز الخ) استثناء من قوله ولا ينفصها (قوله عن اداء) منطلق بغير (قوله عند الحمل) متعلق باداء وهو بكسر الهمزة أي وقت الحمل ولو استعمل المكتاب سيد لهجرت عند الحمل من امهاله مسا علمته في تحصيل النجوم لحصل التقى أو استعمله لبيع عرض وجبا امهاله أو احضار امهاله من دون مسافة القصر وجب امهاله أيضا لانه كالحاضر بخلافه لو كان فوق ذلك فلا يجبا امهاله للطول المدة وله ان لا ينفى ملته الا امهاله على ثلاثة ايام ولو كان لكساح سلخته لان المدة المتفق عليها شرعا فليس له النسخ قبل اياه الفسخ فيما زاد عليها (قوله لغير) متعلق باداء ايضا وقوله أو بعضه أي بعض النجوم وبمعمله في غير الواجب في الاتفاقات عجز عن بعض الواجب في الاتفاء فليس للسيد الفسخ ولا يحصل التقاص فيه لان السيد ان يدفع غيره (قوله أو اداء متنع عنه عند ذلك) أي والآن امتنع المكتاب عن الاداء عند الحمل فللسيد ان يفسخها وقوله مع القدر وعليه أي على الاداء وامتناع العلصن الاداء حيثما شئت لان الكتابة حاضرة فمن جهة كاساقي (قوله أو غاب عند ذلك) أي أو الان غاب المالك كاتب عند الحمل (قوله وان حضر ماله أو كانت الخ) غايتها لجواز فسخ السيد اذا غاب المكتاب أي للسيد ففسخها اذا غاب وان حضر ماله أو كانت غيبته دون مسافة القصر (قوله فله فسخه الخ) مفرغ على الصور الثلاث أي اذا عجز المكتاب أو امتنع أو غاب فللسيد ان يفسخ الكتابة بنفسه أو يحاكم كموثقه بالقبض بما اذله بأذنه السيد في السفر ونظره الى حضوره أو الفسخ له الفسخ (قوله متى شاء) أي الفسخ ومنه يعلم انه لا بد من الفسخ ولا يحصل بغير التهميز (قوله وليس للعالم الاداء الخ) أي بل يمكن السيد من الفسخ لان المكتاب بما عجز نفسه أو امتنع من الاداء وحضر وقوله الغائب صفة للمكتاب (قوله وله) أي للمكتاب فسخ أي لا يحاثره من جهة خلافه الا في خيفه ورضاه انه عنه في قوله امهاله لا يمتنع من جهة ايضا (قوله كالمهر بالنسبة للزوجة) أي فانه حاضرا من جهة (قوله فله) أي للمكتاب وقوله ترك الاداء أي اداء النجوم وقوله والفسخ بالرفع عطف على ترك وقوله وان كان معه وفاء أي له ذلك مطلقا سواء كان معه ما يوفي به النجوم أم لا لجوازها من جهة كما علمت (قوله وحرم عليه) أي على السيد المكتاب بكسر التاء وقوله تمتع أي مطلقا ولو بالنظر لانها كالأجنبية (قوله لا اختلال ملكه) أي لضعف ملكه فيها (قوله ويجب موثقه لها مهر) أي وان طارعه لشبه الملك اه شرح التمهيز وقوله اشبه الملك دفع لما قد يقال اذا طارعه كانت زانية فكيف لها المهر وحاصلها ان لها شبهة يدفعه للزنا وهي الملك اه يجزى قال ع ش ولا يترك والمهر تستكر الولاء الا اذا وطئ بعد اداء المهر اه (قوله لاحد) أي لا يجب عليه حديقته لها وان علم التهميم واعتقده لانها ملكة نعم بغير من علم القصر منهما (قوله والولد سر) أي واذا أحصلها وولدت منه يكون الولد سر لانها خلقت به وهي في ملكه قال في التمهيز وشرحه لا يجب عليه قبضه لان مقتاده حواصير ما بالولد مستقلة مكتوبة فان عجزت عن قبضه بغير السيد اه (قوله وله أي للمكتاب) بفتح التاء وقوله شر امهاله أي توسعها في طريق الاكساب (قوله لا تزوج) أي ليس له ان يتزوج لها فيمن المثنى ولا تعبد ما بقي عليه درهم وليس للمكتبة ايضا ان تزوج خوفا من موتها بالطلاق فيغوث حق السيد (قوله الا باذن سيده) أي خله الزوج حينئذ (قوله ولا تسر ولو باذنه) أي لا يجوز له التسري مطلقا سواء كان أذن سيده له فيه أم لا لضعف ملكه وخوفه من هلاك الحاربة بالطلاق لو ثبت فسخه من الولاء كبح الرهن من وطء المهر فانه خالف وطئ فلا حسد عليه لانها ملكة والولد منه يحمته بشعره فاو اعتقا فان عتق هو عتق ولد له والارق وصار للسيد لا لتعير الأمة به أم ولد لا تقاد وبقا عاقلو كالا يبه (قوله يعني لا يجوز له وطء مملوكه) أي وان لم ينزل ولما أحصل التسري على مطلق الولاء لان حقيقة التسري ليست رادة هنا وذلك لانه يعتبر فيها أمران يجب الأمة

(الآن عجز مكتاب عن اداء) عند الحمل لغيره أو بفسخه (أو امتنع عنه) عند ذلك مع القدر عليه (أو غاب) عند ذلك وان حضر ماله أو كانت غيبة للمكتاب دون مسافة القصر فله فسخها بنفسه أو يحاكم متى شاء لتعذر الموضع عليه وليس للحاكم الاداء من مال المكتاب الغائب (وله) أي للمكتاب (فسخ) كالمهر بالنسبة للزوجة فله ترك الاداء والفسخ وان كان معه وفاء (وحرم) عليه تمتع بمكتبة لا اختلال ملكه ويجب موثقه لها مهر لاحد والولد سر (وله) أي للمكتاب (شره) امهاله لصاورة لا تزوج الا باذن سيد الولاء ولو بانه يعني لا يجوز له وطء مملوكه

عن ابن النحاس وازاله فيها وهما ليسا شرطهما في النهاية (قوله وما وقع الشخبث) مبتدأ
خبره مثنى وقوله في موضع أي من كتبهما وقوله عما يقتضي الخ بيان لما وقوله جواز أي الوطء وقوله
بالاذن أي باذن السيد (قوله ان القرن الخ) بدل من الضعيف أو عطف بيان له وقوله بملك بقليلك
السيد له وجه بناء جواز وطء المكاتب لامتعة على ملك الرقيق بتلك السيد له ان الملك يستلزم جواز
وطئه للامة التي ملكها السيد له وإذا كان الرقيق يحوز وطؤه على هذا الوجه فالمكاتب من باب
أولى لان له ملكا في الجملة (قوله قال شخبثا) أي في الحقيقة وقوله ونظر أنه أي المكاتب وقوله ليس
له الاستمتاع بمدون الوطء أي لان من حرم حول المحرم يوشك أن يقع فيه وقوله أيضا أي لا يجوز له
الوطء (قوله ويجوز للمكاتب بيع الخ) الحاصل يجوز للمكاتب التصرف فيما فيه نفيسة للمال
كالبيع والشراء والجاراة لا فيما فيه نفسه واستهلاكه كالهبة والصدقة والمهدة ولا فيما فيه
خطر كفرض ويبيع نفيسة وإن استوثق برهن أو قيل الا اذن السيد (قوله لاهية وصدقة) أي
لا يجوز له ذلك ثم ما قصد به عليه من فهو لم وغيرهما المعادة فيه أو كله وعدم بيعه له اهداؤه
لغيره (قوله فرغ) الاولى فرغ ان ذكره لهما الاول قوله لو قال السيد الخ والثاني قوله ولو قال
كانتلك الخ (قوله لو قال السيد الخ) أي لو ادعى السيد على المكاتب بعد قبضه نجوم الكتابة
انك مضعت عقد الكتابة قبل أن تؤديني المال فأنكر المكاتب ذلك فان أقام السيد بينة على
مادامه جمعت والا صدق المكاتب بيمينه (قوله كنت) بناء الخطاب وقوله مضعت أي قبل قبض
المال (قوله فأنكر المكاتب) أي أصل الفسخ أو كونه قبل قبض المال منه (قوله صدق) أي
المكاتب بيمينه ان لم يأت السيد بالبينة (قوله لان الأصل علم الفسخ) لو قال لان الأصل عدم
مادامه السيد كان أولى ليشمل الصورة الثانية وهي ما اذا أنكر كونه قبل قبض المال (قوله
وعلى السيد البينة) أي على مادامه فان أقامه جمعت ومضعت الكتابة وتبنى السيد رفته (قوله
ولو قال) أي السيد للمكاتب (قوله وأنا صري) في المنهاج والمنهج إسقاطه والاقتصار على قوله
كانتلك وانما نحنون أو يجوز على وهو الاولى لسلامة قوله بعد ان عرف له ذلك انه وانما نأظر
فيهما (قوله أو محصور على) أي بسفه تخففونها (قوله فأنكر المكاتب) أي مادامه السيد
وقال له بل كاتبتني وأنت بالغ عاقل ورشد (قوله خلف السيد) أي وصدق بحلفه (قوله ان عرف له
ذلك) أي مادامه من الخنون والمحرور ذلك لقوة حانه حيث نذكر ان الأصل بقاءه ومن ثم صدقناه مع
كونه مدعي الفساد على خلاف القاعدة وهو مخالف لما ذكره وفي النكاح من أنه لو زوج بنته ثم قال
كنت محصورا على أو نحنوننا يوم زوجتها لم يصدق وان عرف له ذلك وفرق بان الحق ثم تعلق بذلك وهو
الزوج بخلافه هنا (قوله والا فالمكاتب) أي وان لم يعرف للسيد مادامه فحلف المكاتب وصدق
بحلفه وقوله لان الأصل عدم مادامه السيد أي وضعف حانته بقصد اقرنته (قوله اذا أحبل الخ)
شروع في الاعتناق بالفعل وهو الاستيلاء وقد أقرده الفقهاء بترجمته مستقلة وختم كتابه لان العلق
فيه يعقب الموت الذي هو ذممة أمر العبد في الدنيا وهو قرينة في حق من قصده حصول ولد وما يرتب
عليه من العلق وغيره من الثمرات كانتقدم واختلف فيه هل هو أقوى من العلق باللفظ أو العلق
باللفظ أقوى منه ذهب ابن حجر الى الاول وعلمه نفوذ من الخنون والمحرور عليه بسفه وذهب م إلى
الثاني وعلمه بانه باللفظ نفوذ قطعا بخلافه بالاستيلاء لجواز ان تموت المستولدة أولا وبانه يجمع عليه
بخلاف الاستيلاء والاصل فيه انه صلى الله عليه وسلم قال في ما ربه أم اراهم لما ولدت أعنتها ولدها
أي أثبت لها حق الحرية رواه الحارثي كما قال انه صحيح الاسناد وخبر أمها بمولدت من سيد هانفي حرة
عن درمنه أي بعد آثر من حياته رواه ابن ماجة والحارثي وخبر اسناده وخبر العصبين عن أبي
موسى قلنا يا رسول الله ان اتاني السبايا ونخب أنساكنهن فاسترى في العزل أي الاثر الخارج الفرج

وما وقع للشخبث في
موضع عما يقتضي
جواز ما لاذن مثنى
على الضعيف ان القرن
غير المكاتب بملك
بتلك السيد قال
شخبثا ونظر أنه
ليس له الاستمتاع بما
دون الوطء أيضا
وميجوز للمكاتب بيع
وشراء وإعارة لاهية
وصدقة وفرض بلا
اذن سيده (فرغ)
لو قال السيد بعد
قبضه المال كنت
مضعت الكتابة فأنكر
المكاتب مصدق
بيمينه لان الأصل
عدم الفسخ وعلى
السيد البينة ولو قال
كانتلك وأنا صري
أو نحنون أو محصور
على فأنكر المكاتب
حلف السيد ان عرف
له ذلك والا فالمكاتب
لان الأصل عدم
مادامه السيد اذا
أحبل

فقال ما عليكم أن لا تفعلوا ما من نعمة كائنه أي مقدرة إلى يوم القيامة الا وهي كائنه أي موجودة تفق
 قلوبهم ونفس انما تهن وليس على أن يبعهن بالاستيلاء تمتنع واستشهد هذا الحق لامتناع بيعها بقول
 عائشة رضي الله عنهما لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار ولا درهما ولا عبدا ولا مالا قال فقيه
 دلائل على أنه لم يترك أم إبراهيم رقيقة وانها عتقت بعد موته وقد استنبط سيدنا عمر رضي الله عنه
 امتناع بيع أم الولد من قوله تعالى فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم
 فقال وأي قطعة أقطع من أن تباع أم امرئ منكم وكتب إلى الأفاق لاتباع أم امرئ منكم فانه
 قطعة مائة لا يحل رواه المصنف مطولا (نسيه) أثر الزبير بأذاعه التبعية بان لأن ان يخص
 بالمشكوك والموهوم والناذر بخلاف اذا فاتها التيقن والمختون ولا شك ان أحبال الأمان كثير مطنون
 بل متيقن وتظهر وقوله تعالى اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا أي وقوله تعالى وان كنتم جناسا من الوضوء
 باذا التكرار وكثرة أسبابها والخاتبة بان لندرتها أفاده في التبعة (قوله) أي كله أو بعضه فينخذ
 أبلاد لبعض في أمته التي ملكها ببعضه الحر لا يقال أنه لا يبيع اعتاقه لانه ليس أهلا للولاء لا تقول
 لأرق بعد الموت فجمعه الذي يحصل به عتق أم ولده يتفق كونه ليس أهلا للولاء من ثم صرح بتدبيره
 و بشرطه فانه أن يكون الفاعل لا ينخذ أبلاد الصبي وان لحقه الولد عند مكان كونه منه لأن النسب
 يكفي فيه الامكان احتياطا لموقع ذلك لا يحد ينلوعه لأن الأصل عدمه وبذلك يلغز فبقولنا لا يبيع
 بالغ ولا بشرط أن يكون عاقلا مختار لو ينخذ أبلاد المفقون والسبي بغير خلاف الفلاس فلا ينخذ أبلاده
 على المقدل لانه كالأمر المسخر خلافا للفقهاء في اعتقاده نفقده ونزع الحر المالك كاتب فلا ينخذ أبلاده
 فلو مات لا تعلق بموته أمته ولا ولدها ولو مات حر أبان أي بحجج الكتابة قبل الموت ككتاب الفتي (قوله)
 أمته أي ولو قد مرأ كان وطني الأصل أمه فرعه التي لم تولدها فبقية بدخولها في ملك الأصل
 قبيل العسوق ومنها أمه كاتبه أو مكاتبه ولده بشرط فيها سلطان الأول أن تكون غلوكة
 للسيد حال عاقبها منه الثاني أن لا يتعلق بأحق لازم للغر فخرجت المرونة اذا أولدها لراهن
 المسير بغير ان الرهن فلا ينخذ أبلاده الا ان كان الرهن فرعه كما به بعضهم فان انفك الرهن نفذ
 في الأصح ونزع الجانب المتعلق بربقتها مال اذا أولدها مال الكاهن المسير فلا ينخذ أبلاده الا ان كان
 الجني عليه فرع مالهها (قوله أي من له فيها ملك) تفسير مراد للامة وهو شغل الامة المشتركة
 فبينة ناستلاد في نصيبو يسرى الى نصيب يسرى ان يسرى بقبته والا فلا يسرى كما تقدم وقوله وان
 قل أي ملكه الحاصل فيها كسدس (قوله ولو كانت مزوجة) غايه في الامة ولواخرها عن قوله
 عتقت بموته وجعلها غايه له لكان أولى (قوله أو حرمة) هي يضم المير وفتح الحاء وتشديد الراء
 المتوحد عطف على مزوجة من عطف العام على الخاص أي ولو كانت حرمة عليه بسبب حيف أو
 نفاس أو أرحام أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبراء أو لكونها عاهرة ماله بنسب أو رضاع
 أو مصاهرة أو معتدة أو محوسبة أو مرتبة (قوله لأن أحل الخ) فاعل لفعل وارث وانفذ أمه
 مضاف إلى تركه وهي مضافة إلى مدين والمراد به الموت أي لا تعلق بالموت أن أحبل وارث معسر
 أمه مورث مدين لتعلق حق الغرام بها وقد تقدم أنه بشرط فنها أي لا يتعلق بها حق لازم للغير
 (قوله فولدت) معطوف على أحبل أي أحبلها فولدت قال في التبعة أي في حياة السيد أو بعد موته
 عند تحكيم ثبوت نسبته منه وفي هذه الصورة الأوجه كإرجعه بعضهم أنها تعلق من حين الموت فقل
 كسبها بعد اه وقوله تعلق الخ أي يتيقن عتقها من حين الموت وقبل تعلق من حين الولادة وقوله
 حيا أو ميتا بشرط أن ينفصل جميعه فان انفصل بعضه ولم ينفصل باقيه لم تعلق الإتمام انفصاله ولو
 ولدت أحدثت أمين عتقت وان لم ينزل الاخر (قوله أو مضفة) معطوف على حيا أي أو ولدت مضفة
 وقوله مصورة أي فيها صورة آدمي ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل ويعتبار ببيع منهن أو جلان

حر أمته أي من له
 فيها ملك وان قل ولو
 كانت مزوجة أو
 عهرمة لا أن أحبل
 أمه تركه مدين
 وارث معسر (فولدت)
 حيا أو ميتا أو مضفة
 مصورة بنى من
 خلق الاتمين

أورجل وامرأتان بخلاف ما لم يكن فيها صورة آدمي وإن قلن لو بقيت لتخططن (قوله عتقت) جواب
 إذا وقوله عوته أي ولو قتلها وهذا مستثنى من قولهم من استحل بشئ قبل أن يأنه عوف بجرماته
 لتشوف الشارع إلى العتق وفي المصريح قال الشوري فإن قيل إذا كانت الولادة هي الموجبة للعتق
 فلم يوقف على موت السيد قبل أن لها حق بالولادة فلو لم يسجد حقا بالملك وفي تعجيل عتقها بالولادة إبطال
 لحقه من الكسب والاستمتاع في تعليقه بموت السيد حفظ الحقين فكان أولى اه (قوله من رأس
 المال) متعلق بعق أي عتقها بحسب من رأس المال لأن الثلث سواء استولدها في الصحة أو المرض
 أو غير عتقها في مرض موته ولا تعلق إلى عافوته من منافعتها التي كان يستحقها إلى موته لأن الاستيلاء
 كالإتلاف بالا كل والليس وغير ذلك من القذات وبالقياس على من تزوج امرأته قبل موتها في مرض
 موته (قوله مقدمها) حال من العتق أي بحسب العتق من رأس المال حال كونه مقدم على قضاء
 الديون ولولته تعالى كالكفارة وعلى نفوذ الوصايا ولو لجهة عامة كالفقراء (قوله وإن جلت في مرض
 موته) غاية في حسان العتق من رأس المال وتقدم على الديون والوصايا أي بحسب من رأس المال
 وقدم على الديون والوصايا وإن جلت في مرض موته وإن أوصى بهما من الثلث لغيره وتلقوا وصيته
 (قوله كونهما) أي المستولدة والكاف لتتخير في العتق من رأس المال وتقدم على الديون
 والوصايا وقوله الحاصل أي من غير السيد بما الحاصل منه فانه يستقدر (قوله بشكاح) متعلق
 بالحاصل (قوله بعد وضعها) متعلق بالحاصل ونحو به ولدها الحاصل من غير سيدها قبل أن تضع
 ولدا السيد فانه لا يتق من رأس المال بعوت السيد بل يكون رقيقا ينصرف فيه بما شاع من التصرفات
 لحدوثه قبل استحقاق الحرية للام (قوله ولدا السيد) مفعول وضعها (قوله فانه يتق من رأس
 المال) أي فانه يكون مملوكا للسيد ويتق من رأس المال بعوته لمرئان الاستيلاء إليه أي
 ويقدم على الديون والوصايا (قوله وإن ماتت الخ) غاية في كونه يتق من رأس المال أي يتق
 من رأس المال وإن ماتت أمه قبل موت السيد لا يحق استحقاق حياة أمه فلا يسقط بموتها ولو اعتق
 السيد مستولدة قبل موته لم يتق ولدها بعوتها لها فإقامات السيد بعد ذلك عتق بعوته (قوله وله وطه
 أم ولد) أي وللسيد أن يطل أم ولد وقوله أجانعا أي ونحو خبر الدار فطنى أمهات الأولاد لا يبيعن ولا
 يوهبن ولا يورثن يستحقها سيدها مادام حيا فإذا ماتت فهي حرة وعمل جواز وطئها إذا لم يقم بها مانع
 ككونها محرما أو مسكنا وهو كافر أو موطوعا بيمينه ونحو ذلك (قوله واستقدمها) معطوف على
 وطه أي وله استقدمها أي طلبها لخدمته بجميع أنواعها لأنها كالقنينة في جميع الأحكام ما لم تكن
 مكاتبية والامتنع الاستخدام وغيره ما ذكره (قوله وأجارها) معطوف أيضا على وطه أي وله
 أجارها أي لغيرها ما إذا أبرها فانفسها فانه لا يبيع لان النقص لتمامك منقعة نفسه بعقد وهل لها أن
 تستعير نفسها من سيدها قياسا ما لو في الحر أو أحر نفسه وصلها ثم استعارة ما جازها منها كذلك
 ولومات السيد بعد أن أبرها انفسخت الإجارة (قوله وكذا تزويجها بغير إذن) انفساخا معاقبه
 لان فيه خلافا ولا يصح ما ذكره أي وكذلك للسيد أن تزوجها بغير إذن على الأصح إيقاع ملكه
 عليها وعلى منافعتها إلا أن كان السيد كافرا وهي مسلمة فلا تزوجهما بل تزوجهما لما كمل لانه لا ولاية
 للكافر على المسلمة (قوله لا تملكها الغيرة) أي لا يجوز لأسيد أن يملكها لغيره لانه لا يتقل النقل وما
 رواه أبو داود عن جابر رضي الله عنه قال كنان يبيع ثمران أمهات الأولاد أو التي صلى الله عليه وسلم
 حتى لا يرى بذلك بأسا حبس عنه بانه منسوخ على فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع
 كونه قبل النهي أو انه منسوخ إلى النبي صلى الله عليه وسلم استدللا واحتجادات أي من خارج حيث
 غلب على ظنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلع عليه وأقره فقدم عليه ما نسب إليه صلى الله عليه وسلم
 قولنا ونصا وهو نهيه صلى الله عليه وسلم من بيع أمهات الأولاد في خبر الدار فطنى السابق وهو وإن

(عتقت بعوته أي
 السيد من رأس المال
 مقدما على الديون
 والوصايا وإن جلت
 في مرض موته
 كونهما) أي
 (كولدها) الحاصل
 (بشكاح أو زنا بعد
 وضعها) ولدا السيد
 فانه يتق من رأس
 المال بعوت السيد وإن
 ماتت أمه قبل ذلك
 وله وطه أم ولد
 أجانعا واستقدمها
 وأجارها وكذا
 تزويجها بغير إذن
 (لا تملكها) لغيره
 ببيع أمه

كان نفي التعلق بكنهه نفي معنى (قوله فصرم ذلك) أي قهركم الغرور بسم أوهمة (قوله وكذا وهما) أي وكذا لا يصح رهنها فاصح من التصليط على بيعها (قوله كولهما التابع لها) أي بان كان من غير السيد كما روى وقوله في العتق موت السيد متعلق بالتابع لها (قوله فلا يصح عليكم) أي ولدها التابع لها أي ولا رهنه ومع استخدام مواعارته وإعارته وأجباره على الشكاح أن كان أني لان كان ذكرها والحاصل بمنع على السيد التصرف فيه بما يمنع عنها ويجوز له التصرف فيه بما يجوز فيها ما عدا الوفاء وقوله من غيره أي على غيره أو لغيره فمن معنى على والألام وقوله كالأي أم غفلة لا يصح عليكم الغيرة كما صرح به فيما قبل (قوله بل لو حكم به) أي بالتلك أي محتمة في الام ولدها التابع لها وقوله نقض أي تخالفته الإجماع وما وقع من الخلاف بين أهل القرن الأول فقد انقطع وانعقد الإجماع على منع التملك (قوله وتصح كتابتها) أي بام الولد اعلمت من بقا ملكه عليها (قوله ويبيعها من نفسها) أي ويبيعها على نفسها لانه معتد عاقبة بيعها من نفسها لها وأقرضها نفسها ويجب عليها في صورة القرض رد مثلها الصوري وهو جار بمنتهى البيع فليس يقيد (قوله ولو أقرض ورثة صيدها) أي على المستوفدة وقوله ماله أي لسيدها (قوله يبيدها قبل موته) أي كاتنا ذلك المال تحتها من قبل موت السيد (قوله فادعت تافه) أي فافترت به وادعت انه تاف قبل الموت (قوله صدقت بينهما) أي لان يدها عليه قبل الموت يد أمانة (قوله فان ادعت تلفه بعده) أي بعد الموت (قوله لم تصدق فيه) أي في التلف لان يدها عليه حينئذ ضمان لانه ملك الغير وهي حرة أه خفة (قوله فمن أقر بوطئه أمته) مغمومة أنه اذا أنكره لاتصدق (قوله فادعت الخ) أي وأنكر هو مادعته وقوله أسقطت منه ما نصير به أم ولدي كضعة تصورت (قوله بانها تصدق) متعلق بما في قال في النهاية وفي فروع ابن النطان لو قالت الامة التي وطئها السيد ألقبت سقطت صارت به أم ولد فانكر السيد القاهها ذلك فن المصلي وجهان قال الاذري التاخران القول قول السيد لان الاصل معه لا سيما اذا ذكر الاستقاطو الملقوط مطلقا وفيما اذا عترف بالحمل احتمال والاقر تصدق به أيضا الآن قضى مدة لا يبيى الحمل منتسبا اليها اه (قوله ان أمكن ذلك) أي سقوط حمل منها نصير به أم ولديان أسقطته بعد مضي ما ثلث وعشرين يوما من الوفاء (قوله بينهما) متعلق تصدق (قوله فاذا ماتت عتقت) أي فاذا صدقناها بينهما ومات السيد عتقت بموته (قوله أعقتنا الله تعالى) هذه الجملة دعائية هي خبرية لفظا انشائية معنى ثم انه يتخلل أن الشارح قد صدق نفسه فقط مع تعظيمها انهارا العظيم الله حيث أهله للعالم فيكون من باب النعمة بالنعمة قال الله تعالى وأما نعمة وبك فحدث ولا نفاه من مقام الدعاء يقتضي الذلة والخضوع لان الشخص اذا نظر لنفسه احتقرها بالنسبة لعظمة الله تعالى واذا نظر لعظيم الله لعظمه هاوي يحمل انه أراد به نفسه وأخواه المسلمين وهو أولى لان الدعاء مع التمسك أقرب الى القول وجميع ما ذكره يجرى في الحملين بعد ثمان ايام بالعتق هنا التحلل من فحني أعقتنا الله خلاصنا الله وليس المراد حقيقة ته أي ازالة الملك عن الالآدي فيكون في الكلام استعارة تبعية وتقررها أن تقول شبه تخليص الله من النار بمعنى العتق بجماع ازالة الضرر وحصول النفع في كل واستعبر العتق من معناه الاصيل لتخليص الله من النار ولا تخفى مناسبة هذا الدعاء على بصير وفيه إشارة الى أنه خلاص من تأليف هذا الشعر المبارك العليم الفخيم فيهم من الحسنات الدبسة تراعى للقطع وتسمى حسن الختام وهي الايمان في أواخر الكلام تطلما وثر ابراهيم على الخاتم كقول بعضهم

فصرم ذلك ولا يصح
وكذا رهنها (قوله
التابع لها) في العتق
لموت السيد فلا يصح
تخليصه من غيره كالأم
بل لو حكم به فاقض
نقض على ما حكاه
الروائي عن الأصحاب
وتصح كتابتها ويبيعها
من نفسها ولو ادعى
ورثة سيدها ماله
بيدها قبل موته
فادعت تلفه أي قبل
الموت صدقت بينهما
كأنه لا الذري فان
ادعت تلفه بعده لم
تصدق فيه كقوله
شبهنا رجه الله تعالى
رجه واسمه وأقضى
القاضي فحين أقصر
بوطنه فادعت انها
أسقطت منه ما نصير
به أم ولديان تصدق
أن أمكن ذلك بينهما
فاذا مات عتقت
أعقتنا الله تعالى
من النار

حسن ابتدائي به أرجوا الخاص من * نارا بحم وهذا حسن محتتي

(قوله من النار) هي بجرم لطيف نوري علوي وهي في الاصل اسم لبعيدة التفرع كافي القاموس والمراد بها دار العذاب بجميع طبقاتها السبع التي أعلاها جهنم وتحتها النار ثم الحطمة ثم السعير ثم

سفر ثم الحج ثم المأوى وباب كل من داخل الاخرى أعان الله والمسلمين منها (قوله وحشرنا في زمره
 المقيمين) الحشر بمعنى الجمع وفي معنى مع وزمره بمعنى الزمى بمعنى جعله ويحتمل أن المراد بالحشر
 الدخول وفي باقية على معناها على كل فاضافة زمرتها بعده لسان والمعنى على الاول وجمعنا مع جماعة
 هي المقيمون من الانبياء والصديقين والشهداء والصالحين المذكورين في آية اولئك مع الذين أنعم
 الله عليهم الخ وعلى الثاني أدخلنا فيهم والمراد بجمعنا معهم في دار السلام أو أدخلنا فيهم وذلك لتستقيم
 في الجنة برؤيتهم وزيارتهم والحضور معهم وإن كان مقرهم في الدرجات العلى بالنسبة الى غيرهم
 ولذلك سبب وهو محبتهم واقتفاء آثارهم لما أخرج الطبراني وابن مردويه وأبو نعيم في الحلية والفضاء
 المتقدم في صفات الجنة وحسنه من عائشة رضي الله عنها قالت جأرت جل الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقيل يا رسول الله انك لا أحب الى من نفسي وانك لا أحب الى من ولدي واى لا يكون في البيت
 فاذا كركها أصبر حتى آتى فأنظر اليك واذا ذكرت موق وموتك عرفت أنك اذا دخلت الجنة فرقت
 مع النبيين واى اذا دخلت الجنة خشيت أن لا أراك فلم ير عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل
 جبريل بقوله تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين
 والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وفي رواية عن أنس رضي الله عنه أن رجلا سأل النبي صلى
 الله عليه وسلم عن الساعة فقال متى الساعة قال وما أعددت لها قال لا تنى إلى أحب الله ورسوله فقال
 أنت ممن أحببت قال أنس فانا أحب النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وأرجو أن أكون معهم
 والمراد بالمعية في الحديث المذكور وفي الآيات التردد لزيارة الحضور لثباتهم مع من مقر كل
 منهم الدورات التي أعدها الله لهم وليس المراد أنهم يكونون في درجة واحدة لأنه يقتضى استواء
 الفاضل والمفضول في الدرجة وليس كذلك بل يكون كل في درجته ولكن يتكبر من رؤيته بغيره
 والتردد إليه اللهم امتحننا بحشرنا في زمرتهم آمين وقوله الاخبار جمع خير بشد البلى وتخصيها
 كما موأت جمع ميت مشددا وتخفيفا وهم الذين اختارهم الله واصطفاهم وقوله الارباب جمع رؤا رب
 من البر وهو الاحسان يقال بره يبره بفتح الباء وضعها فهو بر وبار وذكر بعضهم أن جمع البار برز
 وجمع البرا برار والمراد بهم الاولياء والعباد والهادون والمراد بهم المؤمنين الصادقون في ايمانهم نحو
 ارباب الانهم بر والانباء والاشياء والاموال النبات كإنا لوليك عليك حقا كذلك لوليك عليك حقا فالبر
 بالآباء والامهات الاحسان الجهد الالة الجانب لهم والبر بالانماء والنبات أن لا يفعل فيهم ما يكون
 سببا في العقوب (قوله وأسكننا الفردوس) أى جعل سكنانا الفردوس وهو أفضل الجنات وأوسطها
 كما تقدم أول الكتاب ولا بد من تقدير مضاف قبل الفردوس أى قربه أو جواره لأنه خاص بالمصطفى
 صلى الله عليه وسلم كافي شرح منظومة أسماء أهل بدر (قوله من دار القرار) أى دار استقرار
 المؤمنين ونياتهم ومن تبع ضمة متعلقة بمحذوف حال من الفردوس أى حال كونه بعض دار القرار
 الذى هو الجنة وهو بقيد أنها متعددة أى تحتها أنواع وهو الذى ذهب إليه ابن عباس رضي الله عنهما
 كما تقدم أيضا أول الكتاب واستدل لذلك بعد ثروا من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الجنان
 سبع دار الجلال ودار السلام وجنة عدن وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة الفردوس وجنة النعيم
 وذهب بعضهم الى أنها واحدة والأسماء كلها صادقة عليها اذ يصدق عليها جنة عدن أى اقامة ودار
 السلام السلامتهم فيها من كل خوف ووزن ودار الخلود الخلودهم فيها وهذا أوله من بيانية أى
 الفردوس الذى هو دار القرار (قوله ومن على) يطلق لمن على الانعام والاحسان ابتداء من غير
 حساب ومنه قوله تعالى لقد من الله على المؤمنين الآية ويطلق على تعدد النعم كقولك فعلت مع
 فلان كذا وكذا ومنه قوله تعالى لا تطعوا حسادكم بل من والاذى وهو حرام الا من الله والنبي
 والاصل وأنت بين والمراد به هنا الاول وأن كان الثاني يدعى حلالا فعلى الله أى أنعم على وأحسن الى

وحشرنا في زمره
 المقيمين الاخبار
 الارباب وأسكننا
 الفردوس من دار
 القرار ومن على في
 هذا التأليف وغيره

جهدا مفعول مطلق منصوب عنه وهو الحمد الواقع مبتدأ وقوله يوفي نعمه أى مقابلها بحيث يكون
بقدرها فلا تنفع نعمة الا بمقابلته بهذا المحمديت يكون الحمد بازا جميع النعم وهذا على سبيل المبالغة
بحسب ما ترجاه والا فكل نعمة تحتاج الى جدم مستقل وقوله يكافئ همزة قرينة بمعنى ساوى
وقوله من يده مصدر ميمي والضمير لله تعالى أى ساوى الحمد ما زاده تعالى من الثم والمعنى ان المؤلف
ترجى ان يكون الحمد الذى اتي به موفيا بحق النعم الحاصلة بالفضل وساويا بما زاده من ثمرات المستقل
واعلم ان افضل الماهم هذه الصيغة لما ورد ان الله الهبط امانا آدم الى الارض قال يا رب علنى
الكاسيو علنى كلمة تجمع لى فيها الماهم فاوحى الله اليه ان قل ثلاثا عند كل صباح ومساء الحمد لله
جدا بواى فى نعمه ويكافئ من يده ولهذا الحلف انسان لعهدن الله بجميع الماهم بذلك وقال بعض
العارفين الحمد لله ثمانية اشرف كآبواب الجنة فمن قالها عن صفاء قلب اسحق ان يدخل الجنة من
أبوابها (قوله وصلى الله وسلم الخ) أى اللهم صل وسلم فهى جملة خير بلفظ انشائية معنى وافى
بالفعلين بصيغة الماضى رحا لتحقق حصول السؤال وقد تقدم الكلام على الصلاة والسلام فى
خطبة الكتاب فارجع اليه ان شئت وقوله افضل صلاة تائب عن المفعول المطلق لصل أى صلى الله
عليه وسلامه موصوفة بكونها افضل الصلوات الصادرة منك على خلقك او الصادرة منهم على الانبياء
والمرسلين وقوله أو كل سلاما تائب عن المفعول المطلق ايضا لقوله وسلم أى وسلم عليه سلاما موصوفا
بكونه اكمل السلام أى الصيغة الصادرة منك على خلقك أو من خلقك على الانبياء والمرسلين (قوله
على أشرف مخلوقاته) متعلق بكل من صلى وسلم أى صلى الله وسلم على افضل المخلوقات أى على الاطلاق
كما قال صاحب الجواهر

وأفضل الخلق على الاطلاق * نيتنا فى من الشقاق

وقوله محمد بالبحر يدل من أشرف ويصح رفعه على ان خبر مبتدأ محذوف ونصبه على انه مفعول لفعل
محذوف (قوله وآله) معطوف على أشرف والضمير يعود على محمد أى وصلى الله وسلم على آل محمد
أى أتباعه ولوعا لانه المقام مقام دعاء والعاصى أحوج الى الدعاء من غيره (قوله وأصحابه)
معطوف على أشرف والضمير يعود على سيدنا محمد أى وصلى الله وسلم على أصحابه وهو جمع صاحب
والمراد به صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وهو من اجتمع ببينا صلى الله عليه وسلم اجتماعا متعارفا
مؤمنانه ولولوا همى وغيرهم فان قلت لم قدم الآل على الأصحاب مع ان فهم من هو أشرف الآنام بعد
المصطفى صلى الله عليه وسلم وهو أبو بكر فالجواب أن الصلاة على الآل ثبت بالنص فى قوله صلى الله
عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وآله الحديث وعلى أصحاب القياس على الآل فاقضى ذلك
التقدم (قوله وأزواجه) معطوف ايضا على أشرف والضمير يعود على سيدنا محمد أى وصلى الله
وسلم على أزواجه وهو جمع زوج ويقال للمرأة أنصافا وزوجا والمراد هنا نسائه
صلى الله عليه وسلم الماهرات الماهرات اللاتي اختارهن الله تعالى لتبنيهن وتخلقوهن رضىهن أزواجه
له فى الدنيا والآخرة حتى استحققن أن يصلى عليهن معه صلى الله عليه وسلم وأزل الله فى شأنهن
ما أزل من آياتهن أجودهن مرتين وكثرهن لسنن كما حشد من النساء انه شرح الفلال فى الغامى
(قوله عدد الخ) منصوب على التباين عن المصدر لصلى وسلم أى صلى وسلم صلاة وسلاما عندهما
مساولا لمحمد ذكر وقوله معلومات أى الله سبحانه وتعالى أى ما تعلق به علم الله تعالى من الواجبات
والجائزات والمستحبات (قوله ومداد كلماته) أى الله قال فى شرح الدلائل مداد بكسر اللام هو
ما يكثر به ويراد قال فى المشارق أى قدرها وقال السيوطى فى الدر النثرى تفيض نهاية ابن الأثير
أى مثل عندهما وقيل قدرها بوزنها فى الكثرة بمعار كسل أو وزن أو عدد أو ما أشبههم من وجوه
المعسر والتقدير وهذا تمثيل يراه التقرىب لان الكلام لا يدخل فى الكيل والوزن بل فى العدد

وصلى الله وسلم
أفضل صلواتنا كل
سلام على أشرف
مخلوقاته محمد وآله
وأصحابه وأزواجه
عندهم معلوماته
ومداد كلماته

له (قوله وحسبنا الله) أي كافينا الله بحسب معني كافي فهو معني اسم الفاعل وهو خبر مقدم
والله مبتدأ مؤخر وقيل ان حاسب اسم فعل بمعنى يكتفي والله فاعله والمعنى على الاول الله كافينا وعلى
الثاني يكتفينا الله قال الله تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه فمنا كفى بالله كفاه واعطاه سؤاله
ومنا كشف همه وازال غم كيف لا ومن اتجأ الى الله من الملوك حقته وصلاته احسن السلوك
فالاولي بذلك من يحسب رب العالمين ويكتفي به عن الخلق اجعين (قوله ومن الوكيل) أي الله
فانحصر من بالحق محذوف والجملة معطوفة على جملة حسبنا الله من عطف الانشاء على الانشاء ان
جعلنا الله حسبنا الله لانشاء الاحتساب فان جعلنا هذا الاخبار كان من عطف الانشاء على الخبر وقى
جواز مخالفي والاكثر ون على منعه ولذلك قال بعضهم

وصطفك الانشائي الاخبار * وعكسه فيه خلاف حادى
فان الصلاح وابن مالك أوا * جواز فيه وبالجملة اقتدوا
وجوزته فرقة قلبه * وسيدويه وارتضى دليله

ثم ان وكيل فعل بمعنى مغفول وقيل انه معني فاعل والمعنى على الاول ونم الموكول اليه الامر لان عبادته
وكلوا امورهم اليه واعتقدوا في حوائجهم عليه والمعنى على الثاني ونم القائم على خلقه بما يصلحهم
فوكل امور عبادته الى نفسه وقام بها قرزهم وقضى حوائجهم ومنهم كل خير ودفع عنهم كل ضرر اللهم
اجعلنا من المقدرين عليك للفوضى جميع امورنا ذلك (قوله ولا حول ولا قوة الا بالله) أي لا حول
عن معصية الله الا بصحة الله ولا قوة على طاعة الله الا بمعونة الله وقوله العلى أي الزيدع فوق خلقه
وليس فوقه شيء فالمراد به هو قدره ونزله وقيل العلى بالملك والسلطنة والقهر فلا على منه احد وقوله
العظيم أي شانه وقدره واعلم انه حافى فضائل لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم شيء كثير فمن
ذلك ما أخرجه الطبراني وابن عساكر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أكثر وأمن قول لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم فانها أكثر من كنوز الجنة وفيها شفاء
من تسعة وتسعين داء أسرها لهم وفي رواية أكثر وأمن ذكر لا حول ولا قوة الا بالله فانها تدفع عن
قاتلها سبعون تسعين بابا من الضر وأدناها لهم ومن ذلك ما أخرجه الطبراني وابن عساكر عن أبي
هريرة رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبطأ عليه رزقه فليكثر من قول
لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وفي رواية البخاري ومسلم أنها أكثر من كنوز الجنة ومن ذلك
ما رواه ابن أبي الدنيا بسنده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من قال في كل يوم لا حول ولا
قوة الا بالله العلى اعظم مائة مرة لم يصبه فقر أبدا ومن ذلك ما روى عن مالك الأشجعي رضي
الله عنه أسر المشركون ابنه يسمى سائسا فاقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أمر ابني
وشكى اليه العاقبة فقال عليه الصلاة والسلام ما أمسى عند آل محمد الا مدفائق الله واصبروا أكثر من
قول لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ففعل قبيحا ما هو في بيته اذ قرع ابنه الباب ومعه مائة من الابل
غفل عنها العدو فاستأفها وفي القسطنطينية على الأربعين التوبة ومن الأدعية المستجابة أنه اذا دخل
لشخص امر ضيق يطبق اصابع يده التي تم بغضها بكلمة لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم اللهم
لك الحمد ومنك الفرح واليالك المشتكى ولك المستعان ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وهي
فاتحة عظيمة اهـ وبالجملة فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم لها تأثير عظيم في طرد الشياطين
والجن وفي جلب الرزق والغنى والشفاء وتحصيل القوت ودفع الفقر وغير ذلك (قوله يقول المؤلف
الح) هذا الجملة لم يحتج الى أن تكون من المؤلف ويكون حادى على طريقة الالتفات اذ حقه أن يقول
أقول كما في قول ابن مالك في أول الفيتة * قال محمد هو ابن مالك * ويحتمل أن تكون من بعض
الطلبة أداها على قول المؤلف فرغت الخ والاو اقرب (قوله عفا الله عنه الخ) جملة دعائية (قوله

وحسبنا الله ونم
الوكيل ولا حول ولا
قوة الا بالله العلى
العظيم يقول المؤلف
رضي الله عنه ومن
آياته وما يتجده

فرغت الخ) الجملة مقول القول (قوله ضوة) ظرف متعلق بفرغت وهي بفتح الصاد وسكون
 الهاء مثل قرية والجمع ضي مثل فرى اسم الوقت وهو من ارتفاع النحس كرجع إلى الزوال (قوله
 الرابع والعشرين) يدل من يوم الجمعة وقوله من شهر رمضان متعلق بمحذوف حال من الرابع
 والعشرين أي حال كون الرابع والعشرين كانتا من شهر رمضان وفي المصباح إن وجب الشهر
 مصروف وإن أراد به معين وإما باقي الشهر فجمادي متنوع لآلاف الثابتين وشعبان ورمضان
 للعلمية والزيادة والباقي مصروف اهـ (قوله المعظم) صفة لشهر رمضان وقوله قدره نائب فاعله
 (قوله سنة الخ) متعلق بمحذوف حال من شهر رمضان أي حال كونه كائناً في سنة اثنتين أو ثلاثين
 وتسعمائة من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وأرجو الله) الرجاء بالمتعلق القلب مرغوب
 فيه مع الاختلاف في الأسباب فإن لم يكن معه أحد في الأسباب قطع وهو منعموم وأملر جاباً لتقصير فهو
 الناحية والاول والارادنا والمضي اطلب وأملر جاباً لتقصير فهو
 طلب ما ذكر مع انه قد طلبه أولاً بقوله أحقنا الله الخ لأن الله سبحانه وتعالى يحسن الدين في الدلالة كما
 جاء في الحديث وقوله سبحانه وتعالى لما ذكر الاسم الكريم تناسباً في هذا ذكر لانه يطلب من
 العبد انه متى ذكر المولى أتى بما يدل على تزيده على الأليق وهو معنى سبحانه تزيده عن كل ما لا يليق
 بحاله ومعنى تعالى تباعدوا وترفعوا بقوله الظالمون من اتخاذ الولد أو الشرىك أو نحو ذلك (قوله
 أن يقبله) أي هذا الشرح والمصدر المؤول من أن والفعل مفعول بأرجو (قوله وإن يعم النفع به)
 أي وأرجو الله أن يعم النفع بهذا الشرح وقد أحاب الله المؤلف بحسن ما طلبه من النفع بالشرح
 للذ كور شرافاً وغرباً وشامواً ومناوذكاً لانه رضي الله عنه كان من أكابر الصوفية وكان محاب
 للعرف رضي الله عنه ومنفعته تبارك أقدمه آمين (قوله ورزقنا) بالنصب عطف على يقبله أي
 وأرجو الله أن يرزقنا الأخلاص في هذا الشرح وقد تقدم الكلام عليه آنفاً (قوله وبعثناه)
 بالنصب أيضاً عطف على يقبله أي وأرجو الله أن يعبرنا أي نقذفنا بسبب هذا الشرح من المحاربة
 أي نأرجئها أعادنا الله والمؤمن منها (قوله ويدخلنا به الخ) بالنصب أيضاً عطف على يقبله أي
 وأرجو الله أن يدخلنا بسببه في الجنة عالية أي عالية المكان مرتفعة على غيرها من الامكنة أو عالية
 القدر لأن فيها ما تشتهي الأنفس وتلذذ الاعين لآخر من الله والمؤمن منها (قوله وإن رحم الخ) أي
 وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يرحم الخ وهذا ادعاء من المؤلفين نظراً الخ (قوله تظن انهم الانصاف
 اليه) أي تظن انهم العدل الى هذا الشرح وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه العدل بالانصاف
 ذي عين وحذف التشبيه وورع له بشئ من لوازمه وهو عين وفيه تنبيه على أن من تظن اليه عين الجور
 لا يدخل في حده المؤلف المذكور وأنه لا اعتداده (قوله ووقف الخ) معطوف على نظري
 ورحم الله امرأ وقف على خطاي شرعي هذا ما طلعت عليه وهذا تراضع من المؤلف رحمه الله تعالى
 حيث اعترف بأن شرحه هذا لم يأم من عدم وقوع الخطأ فيه (قوله أو أصله) أي أصل ذلك الخطأ
 وهذا اذن من المؤلفين يكون اعلاناً بصح ذلك الخطأ والرد بالاصلاح أن يكتب به له الماش
 له كذا أو الصواب كذا وليس المراد أن يغير ما في الشرح على الحقيقة ويكتب به له لأن ذلك لا يجوز
 فانه لو فتح باب ذلك لادى إلى عدم الوثوق بشئ من كتب المؤلفين وذلك لأن كل من طالع وظاهر لشي
 غير ما هو مقرر في الكتاب غيره إلى غير ما يجي ممن يعمدو بفعل مثل فعله وهكذا الخ حيث لا يوثق
 بنسبة شئ إلى المؤلفين لا خفاً لأن ما وجد متفتاتي كلامهم يكون من اصلاح بعض من وقف على
 كتبهم فانه ع ش في كتابته على خطبة التي به وقال أضافهم ليس كل اعتراض سافهم من المعترض
 وإنما سوغ له اعتراض بخسمة شروط كما قاله الاشعري وعبارة لا ينبغي لمعترض اعتراض الا
 باستكمال خمسة شروط وأولها هو أن يجمع ردا اعتراضه عليه كونه المعترض على أو مساوياً للمعترض عليه

فرغت من تبیین
 هذا الشرح خصوصاً
 يوم الجمعة الرابع
 والعشرين من شهر
 رمضان المعظم قدره
 سنة اثنتين وثلاثين
 وتسعمائة وأرجو
 الله سبحانه وتعالى أن
 يقبله وأن يعم النفع
 به ويرزقنا الأخلاص
 فيه ويدخلنا به في
 الجنة طيبة وأن
 يرحم امرأتی بعین
 الانصاف اليه ووقف
 على خطاها طلعت
 عليه أو أصله

وكونه يعلم أنما أخذ من كلام بعض معروفي كونه مستحضر لذلك الكلام وكونه فاسدا للصواب فقط وكونه معارضته له برحمته وحيث في التأويل إلى الصواب اه أقول وقد توقف في الشرط الاول فانه قد يجري التعليل لسان من هو دون غير جبراحل ولا يجزى به على لسان الأفضل اه واعلم أنه لا بد في اصلاح من التأمل وامعان النظر فلا يجهل ببادئ الرأي على القضية وما احسن ما قاله الاخضرى في نظم التلحق

وأصلم الفساد بالتأمل • وإن يدبها فلا تبدل

اذقیل کم مزین ممیما • لاجل کون فهمہ فیما

(قوله الحمد لله الخ) أى الثناء بالمجمل مستحق للعب العالين وجداناً بنيتهم إلى انه ينبغي الأكرام من الحمد اذ تم الله على عبده في كل لحظة لا يتقطع وليكون شاكر ربه على الهامة للصعد الاول لان الهامة اياه نعمة تحتاج الى الشكر عليها وأيضاً به إشارة الى القول لان تمت الدعاء به سلامة على اجابته (قوله اللهم صل وسلم الخ) لما أعاد الحمد لله تأسبأ بعباد الصلا والسلام على رسول الله تبركا بهما وقوله تعالى ورفعناك ذكرك أى لأذكراك الاول ذكرى بما حمد وإشارة الى القول لان ختم الدعاء بها علامة على اجابته وقوله كلما ذكر كذا ذكر الله كرون وغفل عن ذكر كذا وذكره الصالحون هذروا وبغروى أيضاً كلما ذكر كذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون يذكر كذا كرون متى جانب الله كرون مرة في جانب الغافلين وهذه الرواية الثانية سمع فيها احتمالات أربع الاول ما ذكر من كونه بكافي الخطاب فى الأول وهما النسبة فى الثانى الاحتمال الثانى عكس هذا وهو جهالة النسبة فى الاول وكافى الخطاب فى الثالث بكافى الخطاب فهما الاحتمال الرابع جهالة النسبة فهما والاحتمال الاول منها أولى لان الذى ذكر الله أكثر من الغافلين عنه والغافلين عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من الذى ذكر الله الا المؤمنون بالنسبة للكافرين كالشجرة التى ايضا فى التوراة الاسود ذكر الاكثر فى جانب الله والاكثر فى جانب الله صلى الله عليه وسلم بلغ في كثرة

الحمد لله رب العالمين
 اللهم صل وسلم على
 سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه كل ما ذكر
 وذكره الذاكرون
 وغفل عن ذكره
 وذكره الغافلون
 وعلمناهمهم

من باب التبريم أو كراهة التبريه أو خلاف الأولى والصحيح الذي عليه الأكثر أن الثاني لا يشعار
 أهل البدع وقد ثبتنا عن شعارهم وسقطب الرضى والرحم على الصباية والتأبين فمن بعدهم من
 العلماء والمعاد وسائر الأخيار وأما قول بعض العلماء أن الرضى خاص بالصباية ويقال في غيرهم
 رحمه الله تعالى فليس كما قال بل الصحيح الذي عليه الجمهور واستنباه اهـ مخلصاً من شرح الدلائل
 (قوله برحمتك الخ) الجار والمجرور ويحتمل أن يكون متعلقاً بـ "تقدر" موافقاً لـ "رحمتك" ويحتمل
 أن يكون متعلقاً بكل من صل وسلم أى صل وسلم على من ذكر رحمتك أى بفضلك الواسع لا بالوجوب
 عليك فيكون فيه إشارة إلى ما في الصحيح سدوداً وغاروا واعلموا أن من دخل الجنة أحدهم قالوا لا
 أنت ما رسول الله قال ولا أنا إلا أن تتغمدني الله برحمته ويحتمل أن تكون الداء لقسم أى وأقسم عليك
 في تبرير ما سألت به بحق رحمتك التي وسعت كل شيء ولما طمع فيها إبليس حيث لا يفقه الطمع وقد
 ورد في الحديث عن سلمان رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تبارك
 وتعالى خلق يوم خلق المعونات والأرض مائة رحمة كل رحمة طباق ما بين السما والأرض فانزل
 منها إلى الأرض رحمة واحدة فما تعطف الوالدة على ولدها والرحم على الطير بعضها على بعض حتى إن
 الفرس لترفع حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه فإذا كان يوم القيامة رد الله تعالى هذه الرحمة إلى
 التسعة والتسعين فأكلها مائة رحمة فخرجهم أرحمهم وقوله يا أرحم الراحمين أى بعبادته فإنه تعالى
 أرحم بالعبدين نفسه وأشفق عليه من والديه ولذا أحب توبته ورجوعه إليه قال صلى الله عليه
 وسلم الله أشد حفايتو بعبده من أحدكم إذا سقط عليه بعيره قد أضله يارض فلا تروا ما الشيطان وفي
 الحديث إن الله ملكه وكلامه يقول يا أرحم الراحمين فمن قالها ثلاثاً قال له الملك أن أرحم الراحمين
 قد أقبل عليك فسل روائاً لحاكم من أى أمانة وأرحم الراحمين كنز من كنوز الجنة ومن دعا به ألف
 مرة في جوف الليل لاى حاجة كانت من الحاصلات الدنيوية والاخرة ويقضى الله حاجته اللهم
 يا أرحم الراحمين يا أرحم الراحمين يا أرحم الراحمين أقض حوائجنا الدنيوية والاخرة ويقضها
 لا صلاح الدنيا بجاه سيدنا محمد خير البرية وأهل بيته خوي النفوس الزكية وهذه آخر ما يسر الله
 جمعه من حاشية فتح المعين بشرح فرة العرين وكان ذلك يوم الأربعاء بعد صلاة العصر السابع
 والعشرين من شهر جمادى الثانية سنة ألف ومائتين وخمسة وتسعين على يد مؤلفها داجي العفو
 والغفران من ربه في العطا إلى بكر ابن المرحوم محمد شطوط قسماً بحمد الله حاشية لا كالحواشي
 أعينها بالله من كل حاصو وأتى بقرها عين الأملين وينشئها صمدو والمصدر ينوتزل من
 القلوب منزلة الجنان ومن العيون منزلة الإنسان كيف وفيدلتها لمجلى في توضيحها وترشدها
 وصرفت الواسع في تذييلها وتنقصها مع أى أيدى الاعتذار لنوى الفضل والاعتذار وأقول قل أن
 يخلص مصنف من الهفوات أو ينقص مؤلف من العثرات مع عدم تأهله لذلك وقصور داجي عن
 الوصول لما هناك ومع ضيق الوقت وكثرة الاشتغال وتوالي المهوم على الأنفال وترخف القواطع
 وتتابع الموانع وعدم الكتب التي ينبغي أن تراجع في مثل هذا الشأن وأرجو منهم أن رأوا خللاً
 أو عيباً أو زلاً لا أن يملوه بعد التأمل باحسان ولا يستعرب هذا من الإنسان خصوصاً وقد قيل
 الإنسان محل النسيان

برحمتك يا أرحم
 الراحمين

وما معى الإنسان الانسية * ولا القلب إلا أنه يتقلب

(ولله درابن الوردي حيث يقول)

فالناس لم يصنفوا في العلم * لكي يصير واحدنا للعلم

ما صنفوا إلا رجا الأجر * والدعوات وجيل الذكر

لكن فديت جنداً بالاحسد * ولا يصيح الله حقاً للاحسد

والله عند قول كل قائل * وذو الحام من نفسه في شاعر

فأذخرت لها الطالبيسمة فاجدة فادع على بحسن الخاتمة وإذا خفرت بعثرة فادع على بالغاو
والمغفرة وأتضرع إلى الله سبحانه وتعالى وأسأله من فضله العميم متوسلاً بنسبه الكريم أن ينفع بها
كأنفع بأصلها الخاص والعام وبقبلها بغضله كما أنعم بالانعام وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم
وسبباً للفوز بمحبتات النعيم وأن يظهر ظواهرنا بمثال أواخره واجتنب نواحيه وأن يخلص سر أئثرنا
من شوائب الأغيار والشیطان ودواعيه وأن ينقل علينا بالسعادة التي لا يلحقها زوال وأن يذيقنا
لذة الوصال بمشاهدة الكبير المتعال وأن يلحقنا بالذين هم في رياض الجنة يتقلبون وعلى أسرتهما تحت
الحجال يجلسون وعلى القرش التي بطانتها من استبرق يتسكنون وبالخود العين يتعتون وبأنواع الثمار
يتسكعون يطوف عليهم ولدان مغلدون يا كواب وأباريق وكأمن من معين لا يصدهون عنها
ولا يترفون وما كمة عما يفترون ولحم طير مما يشتهون وحو رعين كامثال اللؤلؤ المتكون جزأها
كانوا يعملون فتالوا بذلك السعادة الأبدية وكانوا يملأوا نذا المشاهدة هم الواصلون والصلاة والسلام
على الواسطة العظمى لنا في كل نعمة وعلى آله وأصحابه كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون
يقول المؤلف عفا الله عنه وعن آباءه وأخوانه ومحبيه ومشائخه والمسلمين أجمعين قد تم تحرير هذه
الحاشية المباركة إن شاء الله تعالى يوم الاثنين المبارك بعد الظهر الثالث والعشرين من شهر شوال
المعظم قدره سنة ثمانمائة وألف ١٢٠٠ من هجرة من خلقه الله على كل وصف صلى الله عليه
وسلم وجامو الله المجد على أتم حال وأحسن منوال وذلك بواسطة حبيبه المصطفى صلى الله عليه وسلم
وشخصي واستاذي مربى الطالبين ناشر أربعة سيدات المرسلين وورثيس العلماء والمدرسين ومفتي الانام
يبلغ الله الامين مولانا العارف بربه المنان السيد اجد بن زبني دحلان وبواسطة بقية أشياخي الكرام
بندور السلام أطال الله في أعمارهم وأدام النفع بهم آمين اللهم اناسألك بالطاهر النسب الكريم
الحسب خیر العظم والعرب سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب أن تمنعهم من صحائفنا هازل به الننان
أو أخل به الأيمان وأن تقبل منا ما سطرنا وأن تحمله لنا لاجه علينا حتى نتغنى اننا ما كتبنا وما قرأنا
اللهم يا محول الأحوال حول حالنا إلى أحسن حال بمحولك وقوتك يا عز يزنا متعال اللهم اناسألك من
النعمة تمامها ومن العصمة دوامها ومن الرحمة شعولها ومن العافية حصولها ومن العيش أرغده
ومن العمر أسعده ومن الاحسان أتمهم ومن الانعام أعمهم ومن الفضل أعزبه ومن اللطف أنفعه اللهم
كن لنا ولا تكن علينا اللهم اختم بالسعادة آجالنا وحقق بازيادة آمالنا وافرنا بالعافية غدونا
وأصلنا واجعل إلى رحمتك مصيرنا وما آتانا واصبب سجال عقولك على ذنوبنا ومن علينا باصلاح
ع و بنا واجعل التقوى زادنا وفي دينك اجتهادنا وعليك توكلنا واعفادنا وبتنا على نفع الاستقامة
وأعذنا في الدنيا من موجبات الندامة يوم القيامة وخفف عنا ثقل الاواروار وزقنا عيش الارار
واكفنا واصرف عنا شر الاشرار واعتق رقابنا وراقب آتائنا وماها آتائنا وأولادنا واخواننا وعشيرتنا
وأصحابنا وأحبائنا من النار رحمتك يا عز يا غفار يا ستار يا حلیم يا حبار يا الله يا الله يا الله يا رحيم
رحمتك يا أرحم الراحمين وصلى الله على خاتم الولاة النبوة الارسالية وعلى آله وأصحابه أر باب العناية
الالهية وسلم تسليماً والمجد لله أولاً وآخراً باطننا وظاهرنا والمجد لله مستغرق المامد كلها ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير سبحان ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين والمجد لله رب العالمين آمين

(يقول رحمه راجي تفران المساوي محمد الزهرى العمراوى)

ان أحل ما جعل سبباً لمثال سوايخ النعماء وأعظم ما تمسب به در الفضل وجواهر الآلاء جد
الله الذى طبع خيار خلقه على خير خلقه وجمع لمن أراد به خير افتقحه فى الدين من دروس
الفضل أتبعه وشكر من وفق من أراد من الكمال لتبيين أحكام دينه المستين وأتلهار عرائس
التحقيق لتتبع بها عيين بصائر الناظرين ففهمه على سبيل إفضاله ونشكره على عيم نواله ونصلى
وسلم على أفضل رسله الذى بين الناس أحكام دينه امتناعاً وحلا وبلغ غاية الكمال فوجبا اتباع
منهجه القويم فعلا وقولا وعلى آله الذين اتبعوا القهر بهذا الدين ومحبته الذين بلغوا به غاية اليقين
(أما بعد) فقد تم طبع كتاب إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح العيين وهو لعمري كتاب أشرقت
فى معناه التحقيق بنجوم آياته وزرعت فى أفق أنضاح المشكلات آثار عارباته كشف غيوم المضلات
برائع لقط رائق وانتقى من النقول كل مفيد فائق فأضفى رشاقة عبارته ضوئاً للسبيل الممتنع
وبتصديق مسأله دليل على الفضل المرتفع وكيف لا وهو تحرير العلامة للحق والفهم المدقق
كما شفى لثام المضلات وشمس ليل المدهمات السيد أبى بكر المشهور بالسيد البكرى ابن العارف
بالله تعالى السيد محمد شمس الدين المياطى الأصل وزيل بمكة المشرفة رجه الله تعالى رجمة الارأوس كنه
حنات تحرى من تحتها الانهار وقد قبل هامش هذا الكتاب بشرح فتح العيين مع زيادة تحقيقات
للؤلؤ تسر الناظرين وضمها حين قراءته لهذه الحاشية فعملت فى معناه الحاسن هذه الطبعة الخامسة
السامية وجاءت ترفل فى حلل جديده وتقلدت درازا من الحسن عديده وذلك بالطبعة المعتبرة
بمصر المحروسة المحمية على نفقة الحاج خندا محمد الكشميرى وشركاه جل الله مساعاهم ومساعدته وذلك
فى شهر محرم الحرام سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين

(و حين تمام طبعه بالطبعة الامرية بيولا فى مصر المحمية قد قرئ له العلامة الفاضل والاستاذ
الكامل من أربى على يد شيخ الزمان وفاق بيبانه صاحبان السيد الاجل والملاذ لا مثل
السيد محمد الحسينى رئيس معصى دار الطباعة الامرية سابقا رجه الله بقوله) *

سبحان من من باعانة الطالبين للنفقة فى الدين وهدى صراطه المستين من نصبت له اعلام الهداية
ولاحت عليه أنوار فتح المعين فكان ذلك له قرة العين وفاز بسعادة الدارين أجده أنتم فأفضل
وأشكره أمين فأقول وأصلى وأسلم على ختام الانبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه وسائر الأئمة
المجتهدين (أما بعد) فقد تم طبع هذا الكتاب الجليل غنى القمل السليل وهو الحواشى الرقيقة
رنحة القواشى الرشقة التى اسفرت شعوش التحقيق فى آفاقها وأزهرت بدور التحقيق على صفحات
أو راقها وتلا ألات تبعات فرائدها فى عيون عقودها بيهيج نظامها على أحيادها راسها وهامت عشاق
اللطائف طرنا عند مشاهدة إرفاقها ونفائسها وهى السحابة (بإعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح
العيين) قد وثق كتابا بزررى بعقود الجمان وبجذيل النسيان على فصاحة قس وبلاغة صاحبان نزيلك
الاتيم الزهرى على صفحات المروس ويملوك الخدرات من نبات الافكار على منصة العروس أبدى
لديك من يدائع التحقيقات الفقهية وقرائبا الابحاث والاحكام الشرعية ما ينش القلوب
و يصل بمؤلفه الى حضرة علام الغيوب

بجوامع الكلمات خص نتاجه * وبمك التاليف فاق تسيره
لاحت لقارنه علامات الهدى * وبمجلس التحقيق فاح عبره
ان سافر القارى به فندمه * أو حل فهو أينسه ومهيره

فأعظم عليه بتاجدك فإنه * ما هي ظلام المشكلات ميره
 تسبح بتان العلامة الأمام وتحتة فكر السيد المصطفى اللبيب والألمى الأريب العالم
 العامل الحق الفاضل المتقن الآجل الكامل المتقن عكارم الأخلاق والفضائل سلاله الصفة
 الهاشمية وفرع الشجرة المصطفوية السيد أبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن سيد أهل المشركم
 والعطا المعارف بالله تعالى السيد محمد شطا الدمياني الأصل وتزبل مكة المشرفة أقم الله سبحانه
 من هي احسانه وأخفحه وهو تليد نايح العلماء وجمعة الفضلاء استاذ الاساتذة وعمدة السادة
 الجهابذة علامة زمانه وجديد عصره وأنه البحر الذي تستمدن فيه العجور والخبز الذي تنفجر
 ينابيع الحكم من بين ثناياه وتغور العباب الذي يقذف بنفائس اللاتني والدرد والروض النضير
 الذي ينصف آتبه بشهي الازهار وجني الثمر مري الطالبين ومفيد الواردين والصادرين مرشد
 السالكين والمحصلين وكاشف غوامض المشكلات للستر شدين

علم الهدى ما هي الردي مفتي العدي * كهف الآنام ومظهر الاسلام
 غوث لمن يأتي حمامة لمجا * نور الظلام مسدد الاحكام
 شهام سيد ذو شارة * بدر التمام وبهجة الايام
 خمس لاهل الدين مصلى أمرهم * ماضي الحسام ومنهل الاكرام
 حامل لواء العز وسيد المجلين الامراء خلاصة بنى السيدة المطهرة الزهراء شيخ العلماء ومفتي السادة
 الفضلاء الشافعية بالديار المشرفة والمعاهد العظيمة والمجاهد الرفيع المكيه على الهمة وعظيم
 الشأن مولانا وسيدنا السيد أحمد ابن السيد زيني بن السيد أحمد دحلان متع الله الانام بدوام
 وجوده وأفاض عليهم من بركة أنسه وشجوده وجه الله رجة الاراد رأسكه الفردوس مغ الاخير

* (وقد قرئنا ايضا العلامة الاديب والفهامة اللبيب المجدد الفاضل والألمى الكامل الاستاذ
 الشيخ قطريه الدمياني المنشا ورئيس المحققين سابقا بدار الطباعة الكبرى الاميرية
 ببولاق مصر العزيزه رحمه الله تعالى بقوله) *

تحمدك اللهم جد أهل وداك من وفقهم للعمل على وفق مرادك فأدوا ما جلاوا من أعباء الديانة مع
 شهودهم العجز والاستكانة لولان أمددتهم بالفتح والاعانة ونسألك اللهم في سلكهم انتظاما ومن
 مقسم الفضل معهم اقتساما ونصلي ونسلم على خير من فقه وعلم وأوقى جوامع الحكم وعلى آله الميامين
 وأصحابهم أصحاب العین (أما بعد) فان من جلائل النعم التي لا تثبت في ساحة شكرها فدم طبع
 كتب العلوم الدينية التي من أجلها الحاشية الهبة المسداة اعانة الطالبين على شرح فتح المعين
 للحقق العلامة الذي نشرت ما أثره على هام الحجة أعلامه تزيل مكة المشرفة السيد أبي بكر بن السيد
 محمد شطا الدمياني أبرز الله الأبر وأرجع له التجرب فلقد جاء بما يملأ القلب سرورا والعين قرة
 ونو راويع نفسه عجم الشمس ويرجع على الشافعي أن يحافظ عليها كاحدى الخمس فهكذا
 فليؤلف من شاموا الاقبح نفسه من السهر في محض العناية فلا خير في تأليف لا تأتلف القلوب عليه
 ولا مرجع في المشكلات البهيفة أحق هذه الحاشية بان يصل رجبها أولواها هم العالیه ولا تزال
 الايضار طامحة الهوا والافكار ووقفاعليها

أعكف على العلم ترج منه ميزانا * فالعلم أحسن ثنى للقي زانا
 والفقهاء في الدين أولى ما سعت قديم * في كسبه واقتضى فكر اوامعنا
 فارحل الى علماء الدين مقتنيا * آثار من جل منهم بالتقى شانا
 ولا تنف مع حسبي ما علمت فكم * قد هون الجهل أراقط ما هانا

ولم يسأل ولو كانت الخيرة من * دقائق العلم ما مال ابن عمر رانا
 وان من الموعوظ من مسائله * ولم يجد في بطون الكتب شيئا
 فاضرع الى الله برزق الاغاثة * لم يبلغ القصد لولاها الذي عانى
 اكرمها انتهى الامال حاشية * رقت فكانت لعين الشرع انسانا
 اسدى بها السيد البكري ما قصرت * عنه يد كل نيب رام احسانا
 وشيها حيرات الغض فانكشف * عن اليون به الاقدان وما شانا
 تالله لو تظر شعاعين من سلفوا * راق ابن ادريس تالف لها ازمانا
 وقد غمانعها لما ان انطبعت * طعنا رقيقا حوى لطفا واتقاننا
 فاجز المؤلف خيرا بساوينا * فغننا واصح لناسنا وديننا

(وقد قرئ له الشاب الفطن الاديب الشيخ احمد الغطاني الملايوي فقال)

بشرى فاعلام الاغاثة قد سفت * وزهت وفي أوج القبول تبسمت
 فتبا لمت طر باقلوب اولي النهي * ولبسوا رافعا كاد السور وترغت
 قم واسقني يا صاح كاسات الهنا * فتخوض في ذكرى موطن عظمتم
 لله أشكو حرا أشواق لها * وتفكرى حين السباحي انطلمت
 كيف السبيل الى الرجوع لوردها * وبم القلص عن عوائق ابرمت
 هي دار أنس دار كل فضيلة * حجت لكعبتها العباد وأخرمت
 لله ساداتها سرج الهدى * وشبهوس مطلع ملة قد أسلمت
 فيهم قى كالديرين كواكب * والجزين جد اول فيه طلمت
 فبساط كل الفضل موطن رجليه * وبه العلوم تتوجت وتعممت
 السيد البكري شهيم غسطا * ذوهمة همم الفحول لها همت
 فهو المجيد قرنه مصداق ما * عن جلدرون الثقات واحكمت
 أسدى لطالب العلوم اغاثة * وبني منائر فقها قد همت
 ان الاغاثة فضلها سام كنا * بفصل آياته فاستحكمت
 بل كثر كل نفائس ولطائف * بغنى الوفود اذا اليه همت
 فيه من التحقيق ما خضعت له * أعناق كل عوائص واستسلمت
 فخرى مؤلفه الاله بفضل * كل المنى وحيه خيرات فت
 يارب واحفظ شيخه قلب التقي * زين الشريعة من به شرفا همت

(تمت)

٥٠ ٩٩	واحد
٢١	فمن
	كتاب